

# أنوار المحمود على سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ

يحتوي على تفسيرات رائعة  
لشيخ الهند مولانا محمود حسن وشيخ الرئيس محمد الومر شاه الكشميري  
وللمير الكبير خليل أحمد الشهابي شيخ الإسلام سنيير أحمد العثماني  
رحمهم الله

جمع وألفه  
العلامة الشيخ محمد صديق النجيب آبادي  
رئيس الجامعة الشريعة بدهلي

الجزء الثاني

من منشورات  
إدارة القرآن والعلوم الإسلامية  
٤٣٧- دي • غاردن ايست • كراتشي ٥ • باكستان



# أول كتاب النكاح

النكاح في اللغة الضم وقال الفراء النكح يضم ثم سكون اسم الفرج ويجوز كسر الهمزة وكثير استعماله في الوطى وسمى به العقد لكونه سببه قال أبو القاسم به حقيقة فيهما وقيل حقيقة في العقد ومجاز في الوطى وقيل حقيقة في الوطى ومجاز في العقد وفي الشرح حقيقة في الوطى ومجاز في العقد وقيل الحقيقة وهو أحد الروايتين عن الشافعي وفي رواية قال حقيقة في العقد ومجاز في الوطى وهو الصحيح عندهم وقيل مقول بالاشتراك على كل منهما قلت هذا هو الراجح عندي وقال في البدائع لا خلاف أن النكاح فرض حالة التوقان حتى أن من تأقت لنفسه أمة النساء بحيث لا يمكنه الصبر عنهن وهو قادر على المهر والنفقة ولم يزوج يائمه واختلف فيما إذا لم تنق لنفسه أمة النساء قال نفقة القياس مثل داود بن علي الأصغراني وغيره من أصحاب الطواغيت أنه فرض عين بمنزلة الصوم والصلاة وغيرهما من فروض الأعيان حتى أن من ترك مع القدرة على المهر والنفقة والوطى يائمه وقال الشافعي إنه مباح كالبيع والشراء واختلف أصحابنا فيه قال بعضهم إنه مندوب ومستحب وإليه ذهب من أصحابنا الكرخي وقال بعضهم إنه فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقيين بمنزلة الجهاد وصلوة الجبازة وقال بعضهم إنه واجب ثم القائلون بالوجوب اختلفوا في كيفية الوجوب قال بعضهم إنه واجب على سبيل الكفاية كرد السلام وقال بعضهم إنه واجب عيناً لكن عملاً لا اعتقاداً على طرق التعيين كصدقة الفطر والاضحية قال في الدر المختار ويكون واجباً عند التوقان فإن تيقن الزنا إلا به فرض وهذا أن ملك المهر والنفقة إلا فلا ثم تبركه ويكون سنة مؤكدة في الأصح فإثم تبركه وثواب أن نوى تحصيناً وولداً حال الاعتدال أمة القدرة

على وطني وهو نفقة ومكرها تحريم الخوف بالبور فان يتقنه حرم ذلك -

**باب التفويض على المنكاح** اى التزويج فيه والحث عليه ذكر ابن تيمية اختاروا في افضل العبادات بعد الفرائض والسنن فقال ابو حنيفة وما لك ان لا تفعل هو التجز في علوم الدينية وقال الشافعي صلوته افضل وقال احمد الجهاد وقال بعض الصوفية قول الشافعي اقرب الى الولايات من ان التخلي للعبادة افضل من النكاح وقول ابى حنيفة ان النكاح افضل من التخلي للنفل اقرب الى النبوة قلت ليس لنا عبادة شرعت من عهد آدم الى الآن ثم تشر في الجنة الا النكاح والايمان وهو افضل من التخلي للنفل بوجه الاول ان السنن مقدمة على النوافل بالاجل والثاني ورد الوعيد على تركه بخلاف النوافل الثالث انه عليه السلام واغلب عليه بحيث لم يخل عنه ولو كان التخلي افضل لفعله والرابع انه سبب لصيانة النفس عن الفاحشة ولصيانة نفس المرأة عن الهلاك وحصول الولد الموحد -

قول له لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من استنطاع منكم البائة هي مثل البائة لغة في الباء ومنه سمي النكاح باده وبان لان الرجل يتبوء من ابائه اى ليتكمن منها كما يتبوء من داره فليتزوجه فانه اغض للبصر واحصن للفرج ومن لم يستطع منكم فعله بالصوم فانه له وجع الجوار بكسر الجاء وبالمد وهو مرض الخصى قال النووي اختلف العلماء في المراء بالبارة ههنا على قولين يرجحان على معنى واحد اصحهما ان المراد منها باللفظ وهو الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرة على مؤنه وهي مؤنة النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع بعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم ليقطع شهوته و ليقطع شربه كما يقطع الوجار وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشاب الذين هم منظمته شهوة النساء ولا ينفكون عنها والقول الثاني مؤن النكاح وسمي باسم ما يلازمها فتقديره من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطعها فليصم ليرفع شهوته وقالوا والعاجز عن الجماع لا يحتاج الى الصوم لرفع الشهوة فوجب تاويل البائة على المؤن واجاب الاولون بما قد مرنا وهو ان تقديره من لم يستطع الجماع عن عجزه المؤنة وهو محتاج الى الجماع فعليه بالصوم انتهى قال العيني والحمل على المعنى الاعم اولى بان يراد بالبارة القدرة على الوطى وهو التزويج واستدل به الخطابي على جواز المعالجة لقطع شهوة النكاح بالادوية ويشفي ان يحل على دواء ليسكن الشهوة دون ما يقطعها اصالة لانه قد يقد بعد فيندم لفوات ذلك في حقه وقد صرح الشافعية بان لا يكسر بالالكافور ونحوه واستدل بعض المالكية على تحريم الاستمناء وقد ذكر اصحابنا الحنفية انه مباح عند العجز لاجل تسكين الشهوة -

**باب ما يدرى به من تزويج ذات الدين**

قوله عن الیهريزة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تنكح النساء لاربعة ما لها ولحسبها ولجمالها ولدنيتها

فأظفر بذات الدين خربت يد التي أي عبادة الناس في نجاح النسوة ان يكمروا المادى فخدمة  
فانت فز بذات الدين من الاربع فان الدين احق ان يرغب فيه من اخلاق المسلم  
باب في تزويج الابكار جمع بكروهي التي لم طولاً واستمرت على حالتها الاولى.

قوله قال فلا يكوا تلاء بها وتلاعبك وفي دواية تضاعفها وتضاعفك وفيه ترغيب في نجاح الابكار  
قوله جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى لا تمنعني الا من قال غروها  
أي البدرها بالطلاق قال خاف ان تتبعها نفسى قال فاستمتع بهما قوله لا تمنع يدك من قيل هي كناية عن العجز  
انها مطاوعة لمن ارادها وقيل ان كناية عن بذلها الطعام وهو قول الأصمعي يقال النساء قيل كانهن سخية تعطي و  
قال احمد بن حنبل ليس هو عندنا الا انها تسلي من ماله وقال الحافظ شمس الدين الذهبي معناه تهاون بهن يلبسها  
فلا تردده واما الفاحشة الغطى فاو ارادها الرجل لكان بذلك فاذنوا وقال الحافظ عماد الدين ابن الكثير حبل  
المنس على الزنا بعيد جداً والا قرب حمله على ان الزوج فهم منها انها لا ترد من اراد منها السوء لا انه يتحقق وقوع  
ذلك منها بل ظهر ذلك بقراءن فاشده الشارع الى مشارقتها احتياطاً فلما علمه انه لا يقدر على فراقها لمحبته لها  
وانه لا يصير على ذلك رخص له في ابقائها لان محبة لها متحققة ووقوع الفاحشة منها متوهم قلت هذا  
اشبهه والحديث لا يناسب الباب الا ان يقال ان الابكار قلما يكن بمشكلات بائناً هذا بكثرة  
حياتهن فالزوج بهن اولى.

باب في قوله تعالى الا اني لا دينكم الا سرائرية وتماها او مشركة والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك  
اختلف اهل التأويل في ماويل ذلك فقال بعضهم نزلت هذه الآية في بعض من استأذن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في نكاح نسوة كن معروفات بالزنا من اهل الشرك وكن اصحاب رايات يكرهن الفهمن فانزل الله  
تحريمهن على المؤمنين من اولئك البغايا الزانية او مشركة لانهن كذلك والزانية من اولئك البغايا لا ينكحها الا  
زان من المؤمنين او المشركين مثلها لانهن كن مشركات وحرم ذلك على المؤمنين فحرم الله نكاحهن في  
قول اهل هذه المقالة وقال آخرون معنى ذلك الزانية لا يزني الابزانية او مشركة والزانية لا يزني بها  
الازان او مشرك تمالوا ومعنى النكاح في هذا الموضع الجماع وقال آخرون كان هذا حكم الله في كل زان  
وزانية حتى نسخ بقوله وانكحوا الايامي منكم فاحل نكاح كل مسلمة هذا نكاح كل مسلم قال ابن جرير  
الطبري بعد بيان ذلك الاقوال واولى الاقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال عني بالنكاح في  
هذا الموضع اولى وان الآية نزلت في بغايا المشركات وذات الرايات وذلك لقيام الحجة على ان الزانية  
من المسلمات حرام على كل مشرك وان الزانية من المسلمين حرام عليه كل مشرك من عبدة الاوثان  
فمعلوم اذا كان كذلك ان لم يبين بالآية ان الزانية من المؤمنين لا يثبت عليها نكاح على عفيفة من المسلمات  
ولا ينكح الابزانية او مشركة واذا كان ذلك كذلك تبين ان معنى الآية الزانية لا يزني الابزانية تستحل



الزنا وبشرته تسلمه وقوله حرم ذلك على المؤمنين يقول وحرم الزنا على المؤمنين بالله ورسوله وذلك هو النكاح الذي قال جل ثناؤه الزاني لا ينكح الا زانية الآية قال في نهاية المقصد اختلفوا في زواج الزانية فاجاز الجمهور ومعهما قوم وسبب اختلافهم في مفهوم قوله تعالى وحرم ذلك على المؤمنين هل خرج مخرج الذم او مخرج التحريم وهل الاشارة في قوله تعالى وحرم ذلك على المؤمنين الى الزنا او الى النكاح او انما صار الجمهور يحمل الآية على الذم لانه على التحريم اه قال المنذرى وللعمدة في الآية خمسة اقوال احدها انها منسوخة والناسخ فأنكحوا الايامي منكم وعلى هذا اكثر العلماء فيقولون من زنى بامرأة فله ان يتزوج بها ولا غيره ان يتزوجها قلت وبه قال الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية وخالفهم ابن القيم وقال بالحرمية والثاني ان النكاح ههنا الوطء والثالث ان الزاني المجلود لا ينكح الا زانية مجلودة او مشتركة وكذلك الزانية والرابع ان هذا كان في نسوة كان الرجل يتزوج احداهن على ان تنفق عليه مما سببه من الزنا الخامس انه عام في تحريم نكاح الزانية على العفيف والعفيف على الزانية انتهى قال الزمخشري في الكشاف وقيل كان نكاح الزانية محرما في اول الاسلام ثم نسخ والناسخ قوله تعالى وأنكحوا الايامي منكم وقيل الاجماع وروى ذلك عن سعيد بن المسيب اه قلت الظاهر ان الآية خرج مخرج الذم لا مخرج التحريم كما اختاره صاحب الكشاف.

قوله ان مرثد بن ابى مرثد الغنوى كان يحمل الاسارى بمكة وكان بمكة بغير اهلها عناق وكانت صديقية هي في الجاهلية قال جئت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انك عناق اسكت عني فقلت والذانية لا ينكحها الا من ان او مشرك قد عانى فقرا أهأ على وقال لا تنكحها اي لا ينبغي لك ان تنكحها والحديث مختصر واخرجه الترمذى وغيره مطولا.

قوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح الزاني المجلود الا مثله اي المجلود في الزنا ظاهره تحريم المجلود لا على مثلهما والوصف بكونه مجلودا ومجلودة ليس الا لان ثبوت الزنا لا يكون الا بالقرار او الشهادة وهما يستلزمان الجلد. واما اذا لم تثبت فلا يطلق عليه اسم الزاني او الزانية فعلى هذا عند جمهور العلماء والائمة ان هذا الحديث منسوخ كما نثبت الآية او يقال ان في الحديث خبر على ان عادة الناس جارية على ان الناس والزاني لما يربط الا بمثله فلا يدل على تحريم نكاح الزاني بالعقوبة او نكاح العفيف بالزانية وبالعكس.

باب في الرجل يعتق امه ثم يتزوجها له من الفضل

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق جارية وتزوجها كان له اجران اي اجر العتق واجر الزوج وقيل له اجران على كل عمل يعمل بعد ذلك من الصوم والصلوة وغيره وهذا الحديث مختصر واخرجه مسلم والبخارى مطولا ولقطة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة لهم اجران رجل من اهل الكتاب آمن بنيه وآمن بمجده صلى الله عليه وسلم والعبد المملوك اذا دى حق الله وحق مواليه ورجل كانت

عنه لانه ياءا فانها ناسن اربعة وعلية ناسن اربعة ثم انما يتروى بها فانه انى ولا يتروى في رولها بالثنية  
انما يتروى لان الفاعل من كل منهم جات بين امرين بينهما انما الفاعل عليه فان الفاعل لها فاعل فاعل فاعل فاعل  
اوى خلاص الله وحق الوالد انه ايمان قوله معتق صليته على ما حكاها قباية انى فان هو انى فاعل فاعل فاعل  
وقال المانعون لما حجة فيه فانه قول انس انه لم يولد فلعله اويل منه اذا لم يولد له ما وابقى وانيل فاعل فاعل فاعل  
عليه عليه وسلم وليس غير ان الفاعل ذلك وانما يولد عليه بالثنية الشماوى من ابن فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل  
في جورة بنت الحارث شغل فاعل في صفية ثم قال ابن عمر بن الخطاب عليه السلام فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل  
فعلها فانما الحكم في ذلك بعد رسول الله عليه وسلم فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل  
سما ناسن من رسول الله عليه وسلم فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل  
حديث انس حجة وسباقى في باب -

باب يحرم من الرضاغة ما يحرم من النسب وفي نسوة ابواب النماء من تنال يحرم من الرضاغة  
يحرم من النسب وهذا بالابلاء فيما يتعلق بتجريم النكاح وتواليد وامتثال الحرمة بين الرضاغة واولاد الرضاغة  
وتنزلهم منزلة الاقارب في جوار النكاح والخلوة والسفارة ولكن يترتب عليه باقى احكام الاصل من التوارث  
ووجوب الاغاث والعق بالمك والشهادة والعقل واستعمال القصاص تمامه المانعة في الفتح فقلت واستثنى منه  
بعض الصور ذكر الاكثر من من مستوفينا احدى وعشرين صورة وجملة ما صاحب البحر اربعة وثلاثين ثم  
قال لا انحصار في هذا بل يجب ضابطه وذكر صاحب الدرر فخرين يفرق النسب الارضى في صور  
كلام بالثنية او جدة الولد واما اخت واخت ابن وام اخ وام نال وعمة ابن ائمة وقلت في بحيل السج  
س وام اخت انهم او بنت عمة فخذ بها في تمام السج واتخذ ثم نال لما اخذ هذا الاخرى فخصيص تحديث  
بدليل العقل والحقوق على ان ليس تنحيصا لانه احال ما يحرم من الرضاغة على ما يحرم بالنسب ما يحرم بالنسب  
هو ما يتعلق به خطاب تحريمه وقد تعلق بما عبر عنه بلفظ الامهات والبنات واخواتكم وعماتكم ونساءكم وبنات  
المن وبنات الناخت فما كان من سمي هذه الفاظا متحقا في الرضاغة حرم نسب والستنيات ليس شئنا  
من سمي تلك فكيف تكون مجموعته وهي غير متساوية فالحرمان بالنسب في القران المذكورة السج الفاظ و  
لقد صدر الشرعية في المناقاة على اربع وهي الاول والخروج وفريق الاعل بالقرىب اى الاب والام والبنات  
الاعل البعيدة المعنى المحرم ففقدوا في الستنيات

قوله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاغة  
ما يحرم من الوالد لا  
بكر الوالد اى النسب قال القرطبي في الحديث دلالة على  
ان الرضاغة ينشر الحرمة بين الرضاغة والمرضاغة وزوجها يمينى الذى وقع الرضاغة بلبن ولده منها او السيد  
فحرم على العصى انها تفسير امه وانها لا يهابدتها فصاعدا وانها لا يهابدتها خالصة وبناتها لانها ائمة وبناتها  
فانهم على العصى انها تفسير امه وانها لا يهابدتها فصاعدا وانها لا يهابدتها خالصة وبناتها لانها ائمة وبناتها





انما ثبت في الصحيح واستندوا بالقول تعالى والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين وقوله تعالى وحمله وفصاله  
ثلثون شهرا وقوله تعالى وفصاله في عامين وبحديث ام سلمة عند الترمذي لا يحرم من الرضاع الا ما تمق الا ما في  
في الثدي وكان قبل الغمام وبحديث عبد الله بن الزبير عند ابن ماجه بلفظ لا رضاع الا ما تمق الا ما وبحديث ابن  
عمر الموقوف عليه لارضاعه الا لمن ارضع في الصغير وبحديث ابن عباس كان يقول ما كان في الحولين وان  
كانت مصة واحدة فهي تحرم وبحديث ابن عباس مرفوعا عند ابن عدي والدارقطني والبيهقي لا يحرم من الرضاع  
الا ما كانت في الحولين وبحديث الباب وسياقي وقد اختلفوا في تقدير المدة التي يقتضي الرضاع غيبه  
التحريم على احوال الاول انه لا يحرم منه الا ما كان في الحولين وهو محكي عن عمرو بن عباس وابن مسعود والشافعي  
وابن حنيفة والثوري ومالك وابي يوسف ومحمد بن احمد بن حنبل والقول الثاني ان الرضاع المقتضي للتحريم قبل  
الغمام واليه ذهب الحسن والاوزاعي والقول الثالث ثلثون شهرا وهو رواية عن ابني حنيفة وزفر والقول الرابع  
في الحولين وما قاربها روى ذلك عن مالك وروى عنه ان الرضاع بعد الحولين لا يحرم فليده وكثيره كما في المطاه  
القول الخامس ثلث سنين وهو مروي عن جماعة من اهل الكوفة

قوله عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها رجل قال حفص  
نشتق ذلك عليه فتغيروا وجهه ثم انقذت يا رسول الله انه اخي من الرضاعة فقال انظرون  
من اخوانكم فانما الرضاعة من الجماعة قوله انظرون الخ معناه تاملن ما وقع من ذلك هل هو  
بصلح صحيح بشرط من وقوعه في زمن الرضاعة فان الحكم الذي يشأ من الرضاع انما يكون اذا وقع الرضاع المشروط  
وقال المهلب معناه انظرون ما سبب هذه الاخوة فان حرمة الرضاع انما هي في الصغير حتى تسد الرضاعة الجماعة  
فقولنا انما الرضاعة من الجماعة تعليل اى الرضاعة التي تثبت بها الحرمة فتحل به الخلوقة حيث يكون الرضيع  
طفلا ليد اللبن بوجته لان معدته ضعيفة يكفيها اللبن وينبت بذلك لحمه فيصير كبنو من المصصة فيشرب  
مع اولادها فكانه تعالى لارضاعه معتبرة الا المشيمة عن الجماعة والمطعمة من الجماعة واستدل به على  
ان التغذية بلبن المصصة يحرم سواء كان يشرب ام اكل باثني عنقه كان حتى الوجوه  
والسواء والشرو وغير ذلك

باب من حرّم به اى بالرضاع الكبير قد مر انه لم يذهب اليه الجمهور وقال بعض السلف يحرم بالرضاع  
الكبير ايضا وذهب ابن تيمية ان الرضاعة لا تجزئ فيه الصغير الا فيما دعت اليه الحاجة كرضاع الكبير الذي لا يستغنى  
عن دخوله على المرأة فيشأ اختيارها منه وحمل على ذلك قصة سالم التي في الباب واجاب الجمهور  
عن قصة سالم في حديث الباب باجوبة منها انه فسوخ وبجزم المحب الطبري في احكامه وقرره  
بعضهم بان قصة سالم كانت في اوائل الهجرة والاحاديث الدالة على اقبار زمن الغمام من رواية  
احداث الصحابة قبل على تاخرها وهو مستند ضعيف ومنها دعوى الخصوصية بسالم وامرأة ابني عذيفة والاصل

فيه قول ام سلمة وازواج النبي صلى الله عليه وسلم ما زى هذا الا رخصة ارضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خاصة وقرره ابن الصباغ وغيره وقرره آخرون بان الاصل ان الرضاع لا يحرم فلما ثبت ذلك في الصغير  
خولف الاصل له وتبقى ماعداه على الاصل وقصة سالم واقعة يمين بطرقها احتمال الخصوصية فيجب  
الوقوف عن الاحتجاج بها.

باب هل يحرم ما دون خمس رضعات اختلفوا في هذه المسئلة فقال الجمهور يحرم قليل الرضاع وكثيره  
وهو قول مالك وابي حنيفة والاوزاعي والثوري والليث وسبو المشهور عن احمد وذهب آخرون الى ان  
الذي يحرم ما زاد على الرضعة الواحدة ثم اختلفوا فقال الشافعي خمس رضعات وهي رواية عن احمد وفي  
بعض كتب الشافعية خمس رضعات مشبعات في خمسة اوقات جائعات وقال احمد في رواية لا تحرم  
المصة والمصتان بل ثلث مصات وبه قال الحق.

قوله عن عائشة انها قالت كان فيما انزل الله من القرآن عشر رضعات يحرم ثم نسخن بخمس  
معلومات يحرم فتنو في النبي صلى الله عليه وسلم وهن جايقل من القرآن قال الحافظ  
جاء عن عائشة عشر رضعات اخرجها لك في الموطار وعن حفصة كذلك وجاء عن عائشة ايضا سبع رضعات  
اخرجها ابن ابي شيمة باسناد صحيح عن عبد الله بن الزبير عنها وفي رواية عنها عبد المزيق لا يحرم دون  
سبع رضعات او خمس رضعات وجاء عنها ايضا عند مسلم خمس رضعات والى هذا ذهب الشافعي  
وهي رواية عن احمد وذهب احمد في رواية ان الذي يحرم ثلث رضعات قال القطبي في رواية  
لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصة ولا المصتان هو النص ما في الباب الا انه يمكن حمله على ما اذا لم يتحقق وصوله  
الى جوف الرضيع وقوى نسيب الجمهور بان الاخبار اختلفت في العدة عائشة التي روت فلكل تدافع  
عليها فيما يعتبر من ذلك فوجب الرجوع الى اقل ما يطلق عليه الاسم ويعضده من حيث النظر انه معنى جار  
يقتضى تاسيس التحريم فلما يشترط فيه العدد كالصبر يقال بان ينج الباطن فيحرم فلا يشترط فيه العدة  
كالمنى وايضا فيقول عائشة عشر رضعات معلومات ثم نسخ بخمس معلومات فثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم  
ومن ما يقرأ لا ينهض للاحتجاج على احد من قول الاصوليين لان القرآن لا يثبت الا بالتواتر والرواية  
روي هذا القرآن لا خبر فلم يثبت كونه قرآنا ولا ذكر الراوي انه خبر ليقبل قوله والله اعلم انتهى لمخصما قاله  
الحافظ في الفتح قلت معنى قول عائشة ومن مما يقر من القرآن نعتي ان بعض من لم يبلغه النسخ كان  
يقرأه على الرسم الاول لان النسخ لا يكون الا في زمان الوحي فكيف بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم  
ازايت بذلك قرب زمان الوحي فنقول ان اول نسخ عشر رضعات بسبع رضعات ثم نسخ هذا الخمس  
رضعات ثم هذا ثلث رضعات ثم هذا ايضا نسخ بقوله تعالى واللاتي ارضعنكم فصار حكم الرضاعة قبل  
ما يطلق عليه اسم الرضاعة وهو وصول اللبن الى جوف الرضيع مطلقا فلا يستدل بحديث الباب ولا تحرم المصة  
والمصتان اما اول الان فيه اضطرابا وثانيا لم يسلم خلوه عن الاضطراب انه منسوخ بالآية او انه كناية عن عميل

اللبن الى جوف الصبي و لذا قال ابن عباس اذا علق الصبي فقد حرم من شل عن الرضعة الواحدة  
تحرم لان العلق اسم لما يخرج من الصبي حين يولد اسود لزوج اذا قيل اللبثين الى جوفه يقال لث خبثهم  
اي بل سقيتموه عسلا البيضا عنه عقبة انما ذكر ذلك ليعلم ان اللبن قد صار في جوفه لانه لا ياتي من لبن  
يصير في جوفه المصنة فعل الرضيع والاملاحة فعل المرنع.

باب في الرضعة عند انفصال الرضخ البطية القليلة اي عطا الرضعة وقت انفصال  
ليثبتون ان هو الرضعة عند انفصال الصبي شيئا فاستحب الشريعة

قوله قلت يا رسول الله ما يد لك علق عن الرضاع اي باليقظ عن حق الرضعة قال الخليل  
او الامة الغرة في الاصل بياض في وجه الفرس والمراد بهما العبد والامة كما فسر بقوله العبد والامة اي  
ابن الغرة فترا ديت حقها كاملا.

باب ما يكره ان يجمع بينهما من النساء اي في النكاح او في ملك اليمين ولما او الاصل فيه قوله تعالى  
وان تجتمعوا بين الاثنين وهذه المسئلة الفقه عليها الامة ونفع الناطة الوضعية بان كل امرأتين او فرحت  
كل واحدة منهما ذكر الا يجوز لهما ان يتزوج بالآخرى لا يجوز الجمع بينهما بهذا تنقيح الناطة في الآية لا الزيادة بخبر الواحد  
وان سلم فباختبار المشهور ولا محذور فيه وايضا المحذور في زيادة الركن او الشبهة ليست بزيادة  
قوله لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت اخيها ولا المرأة على خالتها على بنت اختها  
ولا تنكح الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى اي لا يجمع بين العمة وبنت اخيها  
في النكاح سواء تقدم نكاح العمة او بنت الاخ وهذا معنى قوله ولا تنكح الكبرى على الصغرى الحديث فهذا  
الحكمة تاكيد للاولى وكذا لا يجمع في الوطى ملك اليمين

قوله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره ان يجمع بين العمة والخالة وبين  
الخالتين والعنتين قوله كره ان يجمع الحديث معناه حرم ان يجمع بين العمة وبين بنت اخيها وبين الخالة  
وبين بنت اختها كما في الحديث السابق مخرج فعلى هذا الطرف الثاني من دخول من متروك في الكلام المشهور  
اي بين العمة والخالة وبين بنت عمة وخالة لهما وكذا قوله بين الخالتين اي وبين من هما خالتان لهما  
والمراد بالخالتين الصغرى من هي خالة لهما والكبيرة منها او الابوية وهي اخت الام من اب والاموية وهي  
اخت الام من ام ووطى هذا القياس العنتين ويحتمل ان يكون المراد بالخالتين الخالة ومن هي خالة لهما اطلق  
عليها اسم الخالة تغليباً وكذا العنتين والكلام لمجرد التاكيد وقيل المراد بهن عن الجمع بين امرأتين احداهما  
عمة والآخرى خالة او كل منهما عمة الاخرى او كل منهما خالة الاخرى تصوير الاولى ان يكون رجل وابنة متروكة  
امراً وبنتها فتزوج الاب البنت والابن الام فولدت لكل منهما ابنة من باتين الزوجتين فانبتت الاب  
عمة بنت الابن وبنت الابن خالتها وتصوير الثاني اي العنتين ان يتزوج رجل ام رجل ويتزوج الاخرى  
فيولد لكل منهما ابنة فانبتت كل واحد منهما عمة الاخرى وتصوير الثالث اي الخالتين ان يتزوج رجل ابنة



رجل والآخرة فقلت نقل منها ابنة فابنة كل واحد منهما حالة الاخرى -  
 قوله واني لمست احرم حلالا ولا احل حراما ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله بنت عبد الله مكانا ولا  
 اي ليس التحليل والتحريم من نفسى هو من عند الله تعالى وسو يتولى امر التحليل والتحريم وانا مبلغ لما ينزل ربي ولكن  
 لا تجتمع فاطمة بنتى وبنت ابى جيل وهى جويرة او العوراء وقيل اسمها جميلة والاول هو الاشهر قال الحافظ وقال ابن  
 التين اصح ما تحمل عليه هذه القصة ان النبى صلى الله عليه وسلم حرم على بنى النضر ان يجتمع بين ابنة ابى جيل لابنة على  
 بان ذلك يؤزى واكثره حرام بالاتفاق وفى قول الاحرم حلالا اى رحلال لو لم تكن عنده فاطمة وانا الجمع بينهما الذى  
 يستلزم تنازى النبى صلى الله عليه وسلم تنازى اخطأ به فلما وزع غير ان السياق يشعر بان ذلك مباح لعلى لكنه منع النبى  
 صلى الله عليه وسلم رعاية خاطر فاطمة وقيل هو ذلك انتقالا لامر النبى صلى الله عليه وسلم والذى يظهر لى انه لا يجب  
 ان يعرض خصا لخص النبى صلى الله عليه وسلم ان لا يتزوج على بناته وكتمل ان يكون ذلك مختصا بفاطمة عليها السلام  
 قوله فاما ابنتى بضعه منى يريبنى فاذنوا بوقوعها قال الحافظ ويؤخذ من هذا الحديث ان  
 فاطمة لم رضيت بذلك لم يمنع على من التزوج بها او بغيرها واستشكل اختصاص فاطمة بذلك مع ان الغيرة  
 على النبى صلى الله عليه وسلم اقرب الى شيبة الا فتان فى الدين ومع ذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستكثر  
 من الزوجات ولوجدهن الغيرة ومع هذا لم يرع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حقهن ما راعاه فى حق فاطمة  
 وحصل الجواب ان فاطمة كانت اذ ذاك فاقدة من تركن اليها من يولسها ويزيل وحشها من ام واخت بخلاف  
 امهات المؤمنين فان كل واحدة منهن كانت تخرج الى من يكمل لهن معة ذلك وزيادة عليه وهو زوجهن  
 صلى الله عليه وسلم لما كان عنده من الملاءمة وتكلم بهن القلوب وحبر الخواطر بحيث ان كل واحدة منهن ترى  
 منه الحسن خلقه وجميل خلقه كمنع ما يصدر منه بحيث لا يجد ما ينجس له عورة من الخيرة لزال عن قرب -  
 باب فى نكاح المتعة وهى تزويج المرأة الى رجل فادرا نقضى وقعت الفرة او يقال ان معنى المتعة عقد  
 موقت بين الرجل والمرأة ينتهى بانتهاء الوقت فيدخل باعادة المتعة ونكاح الموقت ايضا فيكون النكاح الموقت  
 من افراد المتعة وان عقدا بائنا الزوج واحضر الشهود ويقيده ذلك من الالفاظ التى تشيد التواضع مع  
 المرأة على هذا المعنى وقيل هى ايجت فى خبير وفتح مكته وشوك وجته وقيل ايجت فى زمن خبير ثم نخت ثم ايجت  
 فى غزوة الفتح ثم نخت بعدا الى الابد وقال الخفاف ان فى غزوة الفتح ايجت الى ثمانية ايام ثم نخت الى الابد  
 قلت انى متروكى اباحتها فى الاسلام فى حين ما يعمل ما كان فى الفتح كان نكاح الموبد ولكن لم يقبل وقيل  
 عليه رواية ابن عباس وقيل الخفاف فنهى ابن نمية كيف تكون مباحا فى الخبر ومع ان النساء كلها كانت  
 يهودية وعلى ان النبى لم يحرم كان فى خبر النبى عن المتعة فى فتح مكة فنهى الراوى وجمع بينهما واما الرواية التى  
 تدل على اباحتها فى نبوك فضيفة لا يعاوبها واما الحجة الواردة وكان فيه متعة الحج لا متعة النساء المتع مقابل  
 الاثرا والقرآن واختلفت الصحابة فقال بعضهم باجتهال عدم بلوغهم السن ثم رجعوا عن الاباحة وقالوا خبرتها  
 فالتعد الاجماع على حرمتها الا قوم من الروافض قالوا باباحتها وانعجب منهم كيف قالوا باباحتها وهم يتسبون الى

علي بن ابي طالب وقد ثبت عنه حرمتها المروية فما هي الا الفرقة الشيطانية والهوى النفسانية التي جعلتهم على ذلك  
وكذلك اكثر مسائلهم المذهبية بل لاختلاف عندي لاحد من الصحابة في حرمتها ايضا الاماروي عن ابن عباس  
وهو ايضا قائل بحرمتها وقت الاضطراب نقل الحازمي في كتاب النسخ والمنسوخ قيل لابن عباس ق اضطرب  
الناس بفتنواك وانتشر واعليه منها ما ق قلت للشيخ لما طال حجة + يا صاح بل لك في فتوى ابن عباس  
اهل لك في رخصة الاطراف انك ترون تكون مشوي لك حتى مضى الناس فقال ابن عباس سبحان الله  
ما قلت الا كما تحزير والمدينة اى بابا جتما عند شدة الشبق والاضطراب وهذا ايضا لم يذهب اليه احد سواه  
وقال علي المرتضى لابن عباس انت رجل تساند الحديث قوله نرى عنها في حجة الوداع وفي رواية مسلم  
في هذا القصة ان ابا ذر غرام رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة قال فاتمنا بها خمس عشرة ليلة بين ليلة وليلة  
فاذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في منعة النساء الحديث بطوله وفي آخره فلم اخرج حتى حرما رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في رواية من كان عنده شيء من هذه النساء التي تبيع فيلعل سبيلها مخالفة حديث مسلم حيث  
ابى اؤدبني تعيين المحل والحديث واحد في قصة واحدة.

باب في الشقاق قال النووي الشقاق كسر اللين المعجبة اصابه في اللثة الرفع يقال شغل الكلب اذا رفع  
رجله ليبول كانه قال لا ترفع رجل فتى حتى ارفع رجل بنتك وقيل هو من شغل البلد اذا غلب الخلوه عن الصداق  
وكان الشقاق من نكاح الجارية وجميع العلماء على انه منهي عنه لكن اختلفوا اهل هو نهى يقتضي البطلان النكاح  
ام لا وعند الشافعي يقتضي البطلان وحكاية الخطابي عن احمد واسحاق وابي عبيد وقال مالك لفتح قبل الدخول و  
بعده وفي رواية عنه قبله لا بعده وقال جماعة يصح به المثل وهو مذهب ابى حنيفة وحكي عن عطاء موزعي  
والليث ورواية عن احمد واسحاق وبقا قال ابو ثور وابن جرير واجمع على ان غير البنات من الاخوات  
وبنات الاخ والعلمات وبنات الاعمام والامار كالبنيات في هذا وصورتها الواضحة زوجتك بنتي على ان  
زوجتي بنتك والبضع كل واحدة صداق للآخرى فيقول قيلت

قوله عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشقاق والنهي لا يدل على بطلانه نعم يدل على كونه  
منهيا عنه وليست له الكراهية فقلنا بها قوله ان العباس بن عبد الله بن العباس انكم عبد الرحمن بن الحكم  
مفعول اول لانكم ابنته مفعول ثاني وانكم اى العباس عبد الرحمن فاعل لانكم بنته فكانا  
عبد الرحمن والعباس جعلوا صداقاى لكل واحدة من ابنتهما قال الشوكاني وللشغار صورتان احدهما المذكورة  
في الاحاديث وهي خلوة بضع كل منهما من الصداق والثانية ان يشترط كل واحد من الوليين على الآخر ان  
يزوجه وليتة فمن العلماء من اعتبر الاولى فقط ومنهم من اعتبر الثانية وليس المتعنى للبطلان عندهم مجرد  
ترك ذكر الصداق لان النكاح يصح بدون تسمية بل المتعنى لذلك جعل البضع صداقا واختلافوا في  
ما دام الصريح فالاصح عندهم الصحة قال الحافظ واختلاف نص الشافعي في ما اذا سمى مع ذلك مهران فص  
في الامار على البطلان وظاهر نصه في المختصر الصحة وعلى ذلك اقتصر في التقل عن الشافعي من ينقل الخلاف

من اهل المذاهب قلت فاذا ثبت ذلك علمت ان العقد الذي وقع بين العباس بن عبد الله وابنة  
عبد الرحمن بن الحكم وبين العقد الذي وقع بين عبد الرحمن بن الحكم وابنة العباس ليس فيهما ثمانية الشغار  
الذي ينهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لان العقد بين خاليان عن شرط تزويج كل واحد منهما ابنة الآخر  
وليس فيهما خلوي يبيع كل منهما الصداق ولم يجعل يبيع كل واحد منهما صداقا لاخرى بل فيهما تفريق الصداق  
لكل واحدة منهما غير البضع من المال فهذه الصورة بظاهرها ليس فيها علة الفساد عند احراز العلمار قام معاوية  
رضي الله عنه بالتفريق بينهما ليس الا للاصطباط ومن باب سد الذرائع واما قول معاوية في كتابه لهذا الشغار  
الذي نعى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو يبنى على فهمه وانت تعلم ان فهم الراوى غير معتبر ومع هذا  
مخالفة للمعنى اللغوي بآل المجهود.

باب في التحليل اي ان طلق رجل زوجة ثلاثا ثم تزوج بها آخر ليحلها للزوج الاول بل يجوز ذلك ام لا  
اختلف العلماء فيه واختلفت الرواية ايضا عن ابي حنيفة فيه ففي المشهور عنه انه اذا تمكح بشرط التحليل بالقول  
بان يقول انك تزوجك على ان احلكم للزوج الاول يكره ذلك النكاح للزوج الاول والثاني جميعا كراهته  
تحريم والنكاح صحيح ويبطل الشرط والشرط معصية وله ان يقيم معها وان لم يشترط بالقول فلا يكره بل يكون  
ما جروا في فتح القدير هذا اذا لم يكن الرجل معروفا بهذا الفعل ولا يكره هذا ايضا كراهته تحريم وان لم يشترط  
بالقول وقال ابو يوسف لا ينعقد النكاح بشرط التحليل ولا يخل للاول لان هذا من شرط التوقيف فيكون  
في معنى المتعة فيبطل وبه قال مالك واهل الشام في القديم ورواية عن ابي حنيفة وقال محمد يصح النكاح  
ولا تحلل للاول.

قول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعن المحلل والمحل له استعمل بهذا الحديث ابن تيمية  
ان النكاح بنية التحليل وبشرط التحليل باطل ولا تحلل للاول ولا ترتب عليه احكام النكاح وصنف فيه  
مجلة اثلث الحديث عند ابي حنيفة محمول على الاشتراط لكونه كسيرة وان صح النكاح وتحلل للاول قال  
الحافظ استدلوا بهذا الحديث على بطلان النكاح اذا شرط الزوج انه اذا نكحها بانت منه او شرط  
انه يطلقها او نحو ذلك وحملوا الحديث على ذلك ولا شك ان اطلاقه لشميل هذه الصورة وغيرها وقال  
ابن حزم ليس الحديث على عمومته في كل محل اذ لو كان كذلك لخل فيه كل واسب وبالع ومزوج فصع انه  
اراد به بعض المحللين وهو من احل حراما لغيره بلا حجة فتعين ان يكون ذلك في من شرط ذلك لانهم لم يخالفوا  
في ان الزوج اذا لم ينو تحليلها للاول ونوت هي انها لا تدخل في اللعن فدل على ان الاعتبار الشرط انتهى من  
المجيزين للتحليل بلا شرط ابو ثور وبعض الحنفية وآخرون وحملوا احاديث التحريم على ما اذا وقع الشرط انه  
نكاح تحليل قالوا وقد روى عبد الرزاق ان امرأة ارسلت الى رجل فزوجته نفسها ليحلها لزوجها فامره عمر بن الخطاب  
ان يقيم معها ولا يطلقها فاعده ان ياتيه ان يطلقها فصع نكاحه ولم يامر باستينافه وروى عبد الرزاق ايضا  
عن عروة بن الزبير ان كان لا يرى بابا بالتحليل اذ لم يعلم احد الزوجين قال ابن حزم وهو قول سالم بن عبد الله



والقاسم بن محمد قال ابن القيم في اعلام المؤمنين صح عن عطائي من نكح امرأة مجلانة رغبت فيها فامسكها قال لا بأس  
 بذلك وقال الشعبي لا بأس بالتخيل اذ لم يامر به الزوج وقال الليث بن سعد ان تزوجها ثم فارقتها فترجع الى  
 زوجها وقال الشافعي والوثور المحلل الذي يفسد نكاحه هو من تزوجها ليحلها ثم يطلقها فاما من لم يشترط  
 ذلك في عقد النكاح فعقد صحيح لا داخل فيه سواء شرط عليه ذلك قبل العقد ولم يشترط لوى ذلك او لم ينوه  
 قال الوثور وهو ما جاور روى بشر بن الوليد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة مثل هذا ما روى روى النجاشي  
 عن محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه اذا لوى الثاني والمرأة التحليل للاول لم تحل له بالكل وروى الحسن  
 ابن زياد عن زفر بن ابي حنيفة انه ان شرط عليه في نفس العقد انما تزوجها ليحلها للاول فانه نكاح صحيح  
 وبطل الشرط وله ان يقيم معها فانه ثلاث روايات عن ابي حنيفة قالوا وقد قال الله تعالى فلا تحل له  
 من بعد حتى تنكح زوجا غيره وبنا زوج قد عقد به وولي ورضاها وخلوها عن المانع الشرعي وهو راعب في رها  
 الى زوجها الاول فيدخل في حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا الا نكاح رغبة هذا  
 نكاح رغبة في تحليلها للمسلم كما امر الله تعالى بقوله حتى تنكح زوجا غيره والنبى صلى الله عليه وسلم انما شرط في  
 عودها الى الاول مجرذ وق العسيلة بينهما قال العسيلة حلت له بالنص واما العنسية المذمومة وسلم للمحال  
 فلا يرب انه لم يرد كل محلل ومحلل له فان الولي محلل لما كان حرا ما قبل العقد والحاكم المزوج محلل لهذا الاعتبار  
 والبايع امته محلل للمشيوي وطا با ووجدنا كل من تزوج مطلقة ثلاثا فانه محلل ولو لم يشترط التحليل او لم ينوه  
 فان المحل حصل لوطه وعقده معلوم قطعاً انه لم يدخل في النكاح وانما الزاوية من احل الحرام يفعلها او عقده  
 بلا حجة وكل مسلم لا يشك في انه اهل للغة ومن قصد الاحسان الى اخيه المسلم ورغب في جمع شمله بزوجه  
 ولم تشعه وشعث اولاده وعياله فهو محسن واما على المحسنين من سبيل ففضل ان يلحقهم لعنة رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم انتهى -

باب في نكاح العبد بغير اذن مولاه وفي نسخ بغير اذن سيده اختلف العلماء فيه فقال داود طاهري صحيح وقال  
 مالك ان العقد نافذ والسيد نسخ وقال الحنفية ان العقد موقوف بفقد الجارية وقال الشافعي ان العقد باطل لا ينفذ  
 قوله عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر  
 فيه دليل على ان نكاح العبد لا يصح بغير اذن سيده وذلك للحكم عليه بانه عاهر والعاهر الزاني والزنا باطل  
 باب في كراهية ان يخطب الرجل على خطبة اخصيه الخطبة بالكسرة وهو طلب الرجل من ولي  
 المرأة ان تزوجها منه واما بالغنم فيطلق على القول والكلام قال الطحاوي ان علم علامات الرضا فكمية الانثى  
 قوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخطب الرجل على خطبة اخصيه  
 اي المسلم قال الجمهور هذا النبي للتحريم وقال الخطابي هذا النبي للتأديب وليس للتحريم يبطل العقد عند اكثر  
 الفقهاء كما قال ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين بطلان العقد كجمهور بل هو عند سبب للتحريم ولا يبطل العقد  
 على النوى ان النبي فيه للتحريم بالاجماع ولكن اختلفوا في شروطه فقال الشافعي والحنابلة محل التحريم اذا

صحت المخطوبة او وليها الذي اذنت له بالا جابة فلو وقع التبرع بالرد فانه محرم ولو لم يعلم الثاني بالحال فيجوز الجور  
على المخطوبة ان الاصل الاباحة عند المناجاة في ذلك روايتان وان وقعت الاجابة بالتفريض كقولها لا رغبة عنك  
فتولان عند الشافعية الاصح وهو قول المالكية والحنفية لا يبرم ايضا واذا لم ترد ولم تقبل فيجوز والحجة فيه  
قول فاطمة خطبتي متاوية والوجه فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك عليهما بل خطبها لاسامة  
وحكى الترمذي عن الشافعي حديث الباب اذا خطب الرجل المرأة فرضيت به وركنت اليه فليس لاحد  
ان يخطب على خطبة فاذا لم يعلم برضاها ولا ركوها فلا بأس ان يخطبها والحجة فيه قصة فاطمة بنت قيس فانها  
لم تتزوج برضاها ولا بغيرها ولو اخبرته بذلك لم يشر بغير من اختارت واذا وجد شروط التحريم ووقع  
العقد للثاني فقال الجمهور يصح مع اركاب التحريم وقال واود يفسخ النكاح قبل الدخول وبعده وعند  
المالكية خلاف كالتقوية وقال بعضهم يفسخ قبله لا بعده وحجة الجمهور ان النبي عنه الخطبة والمخطبة ليس شرطاً في  
صحة النكاح فلا يفسخ النكاح الى ان يقال انتهى لمخص من الفسخ.

باب الرجل ينظر الى امرأة فيشربها تزويجها قالوا يجوز النظر الى المخطوبة كيلا يخبر الامر الى الفساد  
وقالوا انه يخلع النية عند الابتداء ثم يفوض الامر الى الله تعالى وهذا هوذهب الجمهور وقد وقع الخلاف  
في الموضع الذي يجوز النظر اليه فذهب الاكثر الى انه يجوز في الوجه والكفين فقط وقال داود  
يجوز النظر الى جميع البدن وقال الاواعي ينظر الى موضع الحجر قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا  
خطب احدكم المرأة فاستطاع ان ينظر الى عينيها فليقبل بهن فيدرك على ان ينظر الرجل المرأة التي تريد ان يتزوجها  
باب في الولي قال ابن الهمام الولي هو العاقل البالغ الوارث فخرج العبد والمعتوه والعبد والكافر  
على المسلية والولاية في النكاح نوعان ولاية مذنب واستحباب وهو الولاية على العاقلة البالغة بكرة كانت  
او ثيباً وولاية اجبار وهو الولاية على الصغيرة بكرة كانت او ثيباً وكذا الكبيره المعتوبة والمرقونة وقال في  
البدائع الولاية في باب النكاح انواع اربعة ولاية الملك وولاية القرابة وولاية الولاء وولاية الامامة  
قلت فمدار الاجبار عندنا على الصغر فلا يجوز للولي اجبار البكر البالغة على النكاح وقال الشافعي مدار  
الاجبار هو البكارة فيجوز للولي اجبار البكر البالغة على النكاح دون الصغيرة الثبته واختلف العلماء في  
اشتراط الولي في النكاح فقال الشافعي ومالك واحمدان النكاح لا يصح ولا ينعقد بعبارة النساء اصلاً سواء  
كانت اصيلاً او كيلة وان اظهر الولي رضاه بمائة مرة وحضر في العقد وقال ابو حنيفة يصح النكاح  
بعبارة النساء ايضاً وقد يصح بدون اذن الولي ورضائه ايضاً وقال صاحباه لا يجب عبارة النساء  
بل يجب اذن الولي ورضائه وبدونه باطل قال ابن الهمام حاصل ما في الولي من علمنا سبع روايات  
روايتان عن ابني حنيفة احدهما يجوز مباشرة العاقله البالغة عقد نكاحها ونكاح غيرها مطلقاً  
الا انه خلاف استحباب وهو ظاهر المذهب ورواية الحسن عنه ان عقدت مع كفوف جاز ومع غيره

للصحة واختيرت للفتوى قلت وفي كتب الفقهاء ان زوجة حرة مكلفة نفسها بغير شهود ولي واذا نفذ  
 نكاحها عند ابي حنيفة وابي يوسف في ظاهر الرواية وكان ابو يوسف يقول اولاً انه لا ينعقد الا بولي اذا  
 كان لها ولي ثم رجح وقال ان كان الزوج كفواً لها جازاً والا فلا ثم رجح وقال جاز سوا ركان الزوج كفواً  
 لها ولم يكن وعند محمد ينعقد موقوفاً على اجازة الولي سوا ركان الزوج كفواً او لا لم يكن ويرون رجوعه الى قولها  
 وقال زين العرب قال مالك ان كانت المرأة ونية جاز ان تزوج نفسها او توكل من يزوجه وان كانت شريفة  
 لآدم ولها واما الاستدلال ابي حنيفة بظاهر الرواية فبالكتات والسنة والقياس واما الكتاب فقوله تعالى  
 وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها فالأية نص على انعقاد النكاح بعبارتها واعتقادنا  
 بلفظ الآية فكانت حجة على المخالف في المسئلتين وقوله تعالى فان طلقها فلا تحل اليه بعد حتى تنكح زوجاً غيره و  
 الاستدلال بهن وجهين احدهما انه اضاف النكاح اليها فيقضي تصور النكاح معها والثاني انه جعل نكاح المرأة غاية  
 الحرمه فيقتضي انتفاء الحرمه عند نكاحها نفسها وعنده لا ينتهي وقوله تعالى فلا جناح عليهما ان تيراجعا اي يتاكها  
 اضافة النكاح اليهما من غير ذكر الولي وقوله تعالى لو اذ اطلقت النساء فبلغن اجلهن فلا تعضلوهن ان ينكحن  
 ازواجهن الآية والاستدلال بهن وجهين احدهما اضافة النكاح اليهن فيدل على جواز النكاح بعبارتهم من  
 غير شرط الولي والثاني انه نهى الاولياء عن المنع عن نكاحهن أنفسهن من ازواجهن اذا تراضى الزوجان اي يقتضي تصوير  
 المني عنه واما السنة فكثيرة ومنها ما اخرج الطحاوي بسند صحيح عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها زوجت حفصة بنت  
 عبد الرحمن المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب بالشام فلما قدم عبد الرحمن قال اشلي ليصنع بهذا ويغتات عليه  
 الحديث اي يتفرد عليه براه فهذا يدل على ان النكاح ينعقد بغير شهود الولي واذا كان عائشة لم تكن وليا لحفصة  
 وكان وليها ابا عبد الرحمن وسو كان غائبا بالشام ثم نكحت عائشة حفصة وقد رأت ان تزوجهما بنت عبد الرحمن  
 بغيره جائز ورات ذلك العقد مستقيماً والدليل على ان الغرض اذن الولي ورضاه ولا يجب عبارته ما اخرجه  
 الطحاوي بسنده عن ام سلمة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاة ابي سلمة فخطبني الى  
 نفسي فقلت يا رسول الله ليس احد من اوليائي شاباً فقال انه ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك قالت  
 ثم يا عمر فزوج النبي صلى الله عليه وسلم فتزوجها فني الحديث دليل على ان الامر في التزوج اليها دون اوليائها  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم خطبها الى نفسها ودل قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس منهم شاهد ولا غائب يكره  
 ذلك على ان رضا الاولياء يكفي ولا يجب عباراتهم وهذا ظاهر وما يدل على عدم ضرورة عبارات الاولياء لفظ  
 رواية موطا امام مالك ص ٢١٢ في باب عدة المتوفى عنها زوجها اذا كانت حاملاً ونظرة فقالت ام سلمة ولدت سبعين  
 في الاسمية بعد وفات زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان احدهما شاب والآخر كهل فخطت الى الشاب فقال  
 الكهل لم تحلي بعد وكان اهلها عيباً ورجار اذا جازاها ان يوثروه بها فحسبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم فذكرت ذلك فقال قد حلت فانكحي من شئت فهذا يدل صراحة ان النبي صلى الله عليه وسلم جوز لها  
 النكاح بدون حضور الاولياء واما القياس فنواها بلغت عن عقل وحرمة فقد صارت ولية نفسها في النكاح

فلما تبقى موليها عليها كالصبي العاقل اذا بلغ والجامع ان ولاية الانكاح انما تثبت للاب الصغيرة بطريق النيابة  
عنها شرعا لكون النكاح تصرفا مضافا الى الدين والدنيا وحاجتها اليه حالا والا وكونها عاجزة عن التصرف  
ذاتك بنفسها فبالبرغم عن عقل زال العجز حقيقة وقد رت على التصرف في نفسها حقيقة فتزول ولاية الغير عنها  
وتثبت الولاية لها لان النيابة الشرعية انما تثبت بطريق الضرورة مع ان الكربة منافية لثبوت الولاية  
للمحر على المحر وثبوت الشيء مع المنافي لا يكون الا بطريق الضرورة ولهذا المعنى زالت الولاية عن النكاح الصغير  
العاقل اذا بلغ وتثبت الولاية له وهذا المعنى موجود في الفرع وقد قال رسول المصطفى صلى الله عليه وسلم  
النساء شقاق الرجال ولهذا زالت الولاية الاب عن التصرف في مالها وتثبت الولاية لها كذا انما اذا  
صارت ولي نفسها في النكاح لا تبقى موليها عليها بالضرورة لما فيه من الاستحالة.

قوله عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة نكحت بغير اذن موليها  
فانكاحها باطل ثلث مرات اي كرر ثلاث مرات فان دخل بها فله مهر لها بما اصاب منها فان  
تشاخروا فانه لحاكم من كادى له وفي بعض الروايات فلها المهر بما استحل من فرجها استدلال بهذا  
الحديث المجازي لان ذلك لا يتعلق له بمراهم فانهم قالوا لا ينعقد النكاح اجبارا من النساء وان اظهر الى غيره  
مائة مرة بل لابد من عبارته الاولى وهذا ظاهر نعم هذا حجة لابي يوسف ومحمد على انه لابد من اذن الولي ويبدو  
النكاح باطل مطلقا فتدبر ان عبارة علي الزهري تعرض عليه فانكره وهذا لو خيب ضعفا في الثبوت وسقط في ضعف  
ابن راوي الى بيت عائشة ومن يذهب بها جواز النكاح بغير ولي والدليل عليه ما روي انها زوجت بنت ابيها  
عبد الرحمن من المتذر بن الزبير واذا كان يذهب بها في هذا الباب فكيف يزوي حاشا لا تعمل به و  
لان ثبت فنجمله على الامة لان لفظ الباب ايما امرأة نكحت بغير اذن موليها قد دل ذكر المولى على ان  
المراد من المرأة الامة وقيل كون اذن المولى لابد منه صادق عنده ايضا فان اذن المولى واجب في بعض الصور  
ومستحب في بعض الصور وما من صورة لا يستحب فيها اذن المولى فاذا ثبت ان الى بيت يدل على اذن المولى  
فينظر الفقيه ان الاذن هل يكون اذنه حقيقة او لاحق له بل اذنه انما هو نظر الى النيابة فتدبر ان اذن المولى نظرا  
للموالية لا حقيقة لتخصيل النفقة والكفاية والمهر كما في موطأ محمد صلى الله عليه وسلم اذنا ابو حنيفة فقال اذا وضعت نفسها في  
كفاية ولم تصرف في نفسها في الصداق فالنكاح جائز وجعل محمدا اثر الفاروق الاعظم حجة لابي حنيفة فعنه  
السلطان في الرواية عدم التمام وكونه على شرف السقوط ان كان للمولى ضرر في ذلك بتبديل المهر وعدم الكفاية  
فاذن للمولى ان يفسخها برفع القضية الى القاضي ويحج الباطل بما لا فائدة فيه ربنا ما خلقت هذا باطلا الاكل شيء  
ما خلقت هذا باطلا ورجل بطلان ديكار وعلى ان الرواية يدل على انعقاد النكاح لان الامر باعطاء المهر ومن  
العقر والمهدال على جواز النكاح من غير ولي والاعتقاد بالاسم لفظ بعض الروايات فلها المهر بما استحل  
وايضا لفظ الرواية فان تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له فيمدنا في ان اذن المولى ليس بكون الاذن  
حقة بل نظر للموالية معناه انهم لما تعارضوا اتساقا لمواثيق المرأة فتمن لا ولي لها فالسلطان ولي مثلها

قوله عن ابي موسى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نکاح الا بولي ثمسک بهذا ايضا  
 المجازيول على انه لا ينفذ عقد النکاح بغير عبارات الاوليات قلت لا يصح التمسک بهذا بل لا تعلق له بمجوزهم  
 ايضا وانما اخذوا المسئلة من عرف الناس وتعرضوا الى اثباتها بالمرفوعات فلا تعلق لحديث ابي موسى ولاء  
 لحديث عائشة بما رواه يميل معناه معني حديث عائشة اى لانکاح الاباذن ولى فهو حجة لابي يوسف ومحمد نجاب بما يجاب  
 عن حديث عائشة وقال ابن الهمام هذا معارض لقوله عليه السلام الايم احق بنفسها من وليها رواه مسلم  
 والک في الموطار وغيرهما ووجه الاستدلال انه اثبت لكل منها ومن الولي حقا في ضمن قوله احق ومعلوم  
 انه ليس للولي سوى مباشرة العقد اذا رضيت وقد جعلها احق منه به ولجده هذا ان يجري بين هذا الحديث  
 وماريوا حكم المعارضة والترحيج او طريقة الجمع فعلى الاول تخرج هذا بقوة السند وعدم الاختلاف في صحة  
 بخلاف حديث لانکاح الابولى فانه ضعيف مضطرب في اسناده وفي وصله وانقطاعه وارساله وكذا  
 حديث عائشة رضى الله عنها عن ابن جزيج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة  
 وقد انظر الزهري قال الطحاوي وذكر ابن جزيج انه سأل عنه ابن شهاب فلم يعرفه وعلى الثاني وهو اعمال  
 طريقة الجمع بان يحل عموم على الخصوص وذلك شائع وهذا يخص حديث ابي موسى بجده جاز كون النفي  
 للکمال والسنة وهو محل قولها يخص حديث عائشة بمن نكحت غير الكفو والمراد بالباطل حقيقة على  
 قول من لم يصحح ما باشره من غير كفوا وحكمه على قول من يصحح وثبت للولي حق الخصوصية في نسخة  
 وكل ذلك شائع في الاطلاقات النصوص ويجب ان يكابر لدفع المعارضة بنيتها على ان حديث  
 عائشة يخالف نهيهم قلت بل حديث ابي موسى ايضا فان مفهومه اذا نكحت نفسها باذن وليها كان  
 صحيحا وهو خلاف نهيهم ثبت مع المنقول الوجه المعنوي وهو انها تصرفت في خالص حقا  
 هو نفسها وهي من اهل کمالا فيجب تصحيحه مع كونه خلاف الاول انتهى قلت حديث  
 ابي موسى رواه ابو حنيفة ايضا كما في مسائده وفي مستدرک الحاكم فلا يقال لعله لم يبلغ ابو حنيفة  
 هذا الحديث فاما ان يحتمل على التخصيص بما مر من استدلالنا فلا يقال ان هذا تخصيص العام بالاراء  
 ابتداء وان كان هذا ايضا جائزا اذا كان الوجه جليا كما قال ابن دقيق العيد في احكام الاحكام ولذا  
 تجد اكثر احاديث الاخلاق تخصص بالاراء ومنها وجه جلي كما مر ولما ان يحل على نفي الکمال ومعناه تنزل  
 الناقص منزلة المعدوم كما يفعل الفصحاء كثير الانفي الکمال في اللفظ بل في مصداق اللفظ وقال  
 بعض بالقول الموجب باننا نقول انه لانکاح الابولى لكن الولي اعم من ان يكون غير المولية كما في  
 الصغير او يكون نفس المولية كما في الکبرى قلت ظاهر الفاظه الحديث يردده فانه يدل ان المولية  
 غير الولي وعندى محمل آخر سوى ما ذكرنا من قبل وهو ان لانکاح الابولى صادق على نسيب ابي حنيفة  
 فان المرأة ان نكحت في غير الكفورا وتبصان المهر المثل فحكمه امر وان نكحت في الكفورا وبتمام المهر  
 لم ياذن لها الولي فمهر الولي على ان ياذنها ويا مهر الشريعة بالاذن لحديث علي والايام اذا وجرت لها

كفوا بالحديث ولقوله تعالى ولا تفضلوهن ان يكنن ازواجهن الا ان اذن فيها فصدق انه لكاح باذن  
الولى وان كان الاذن مالا ولا شير فيه فان الاذن عام عندنا وان لم ياذنها فقد خالف امر الشارع فالسالم  
ولى لمن لاولى لها فحصل الحديث استرضار الولى واستينار ان يحصل من احاديث الباب امور ان النكاح  
يكون باذن الولى وان العبرة للمولية عند اختلاف الولى والمولية وان الاوليا راذا تعارضوا فالولاية  
للسلطان وبذا كله قول ابى حنيفة -

قوله عن ام حبيبة انها كانت عند ابى جحش فهلك عنها مكان فممن هاجروا الى ارض الحبشة  
فزوجها النجاشى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى عندهم وتصبها انها خرجت مهاجرة  
الى ارض الحبشة مع زوجها عبيد بن جحش فمات مترا وتثبت على الاسلام قالت رايت فى المنام كان  
أتيا يقول يا ام المؤمنين ففرغت فاولتها بان رسول الله عليه وسلم تيزوجنى فلما انقضت عدتى فاشعرت  
الابرسول النجاشى على بابي يستاذن فاذا بجارية يقال لها ابرهة فدخلت على فقال ان الملك يقول لك  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى ان ازوجك منه قلت لبشرك البدر بالخير قالت يقول الملك  
وكفى من يزوجك فارسلت الى خالد بن سعيد بن العاص فوكلته وفى سيرة العمرى ولى نكاحا عثمان بن  
عقاف فلما كان العشى امر النجاشى جعفر بن ابى طالب ومن هناك من المسلمين فحضروا فخطب النجاشى قال  
الحمد لله الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار والشهدان لا اله الا الله وحده وان محمدا عبده ورسوله و  
انه الذى بشر عيسى بن مريم اما بعد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى ان ازوج ام حبيبة بنت ابى سفيان  
فاحببت الى مادعاليه وقد اهدتها اربع مائة دينار وفى روضة الاحباب اربع مائة مثقال من الذهب  
ثم سكب الدنانير بين يدي القوم فكلم خالد بن سعيد بن العاص فقال الحمد لله احمده واستعينه واستغفره  
واشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله الخ اما بعد فقد احببت الى مادعاليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
زوجته ام حبيبة بنت ابى سفيان فبارك الله لرسوله ورفع النجاشى الدنانير الى خالد فقبضها ثم اراد ان يقوموا  
فقال النجاشى اجلسوا فان من سنن الانبياء اذا تزوجوا ان يوكل طعاما على التزويج فبعنا بطعام فاكلوا ثم اهدت  
نساء الملك من العطر وغيره وبعث النجاشى ام حبيبة الى النبى صلى الله عليه وسلم مع شرحبيل بن حسنة  
ولما بلغ اباسفيان ذلك قال ذلك الفعل لا يقرع الله وكان لام حبيبة حين قدم بها الى المدينة  
بضع وثلاثون سنة ومكث عند النبى صلى الله عليه وسلم قريبا من اربع سنين وتوفيت فى زمان معوية سنة  
ثلاثين او اربع واربعين من الهجرة فى المدينة على القول الصحيح وصلى عليها مروان بن الحكم كذا فى تاريخ الخميس و  
مناسبة الحديث ان ام حبيبة زوجت نفسها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن هناك لها ولى و  
دل الحديث على ان النجاشى تولى النكاح وهو ليس بولى لها ويقال ان النجاشى كان ان سلما فهو ولى من علا ولى لرواه  
بان خالد بن سعيد بن العاص تولى امر النكاح وهو ليس بولى لها فلم تثبت بطريق صحيح -  
باب فى العضل وهو المنع والشدّة والمراد بها منع الولى مولى من النكاح -



قوله عن الحسن حدثنى معقل بن يسار قال كانت لي خت تخطب الي فتاتي ابن عم لي فأنكتهما  
ايالة ثم طلقها طلاقا له رجة ثم تزكها حتى انقضت عدتها فلما خطبت الي اتاني بخطبها فقلت لا  
والله لا أنكها ابدا قال ففي نزلت هذه الآية واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تغضلوهن  
اي لا تمنعهن ان ينكحن اذ واجهن الآية قال فكفرت عن يميني فأنكتهما ايالة استدبل بهن من قال  
بأشراط الولي في النكاح قال الحافظ وسبي اصرح دليل على اعتبار الولي والامكان لبعضه معني ولائها ولو كان  
لها ان تزوج نفسها لم يتج الى ايجها ومن كان امره اليه لا يقال ان غيره منعه عنه واستدبل الخفية بهذه الآية على  
عدم اشراط الولي في النكاح وقد تقدم تقريره وقال الطحاوي قد يحتمل ما قالوا ويحتمل غير ذلك ان يكون عضل  
معتقل كان تزويجه لاخته في المراجعة فتقف عند ذلك فامر بتبرك ذلك انتهى

باب اذا انكح الوليان اي اذا انكح الوليان المستويان في الولاية امرأة رجلين فما حكمه قال في البدائع  
فاما اذا كان في الدرجة سواركا لاخوين وعمين ونحو ذلك فكل واحد منهما على حiale ان يزوج رضى الاخر او سخط  
بعد ان كان التزوج من كفوبهم وا فرد قال مالك ليس لاحد الا وليا وولاية النكاح ما لم يجتمعوا بناء على ان هذه  
الولاية وولاية ثمة عنده وعندنا وعند العامة وولاية استبداد فان زوجهما كل واحد من الوليين رجلا على حدة فان  
وقع العقدان معا بطل جميعا لانه لا سبيل الى الجمع بينهما وليس احدهما اولي من الاخر وان دفعنا مرتبا فان  
كان لا يدرى السابق فكذلك لما قلنا فان علم السابق من اللاحق جاز الاول ولم يجز الاخر اه بلخصا  
قوله ايما امرأة زوجها وليان فهي للاول منهما الحديث قال الترمذي هذا حديث حسن والعمل  
على هذا عندنا بل العلم لا يعلم بينهم في ذلك اختلافا اذا زوج احد الوليين قبل الاخر فنكاح الاول جائز ونكاح  
الاخر مفسوخ واذا زوجا جميعا فنكاحهما جميعا مفسوخ وهو قول الثوري واحمد واسحق قلت وبهذا ذهب  
ابي حنيفة في هذه المسئلة

باب في قوله تعالى لا يحل لكم ان ترثوا النساء كرها ولا تغضلوهن اي لا تقهروهن لتتزوجوا بعض  
ما اتيموهن يعني تكون له المرأة وهي كارتبة لبعثتها ولها عليه مهر فيض التقتدي بهذا قال ابن عباس في الضحك وغيره  
قوله كان الرجل اذا مات كان اولياءه احق بامرأة من ولي نفسها اي من ولي المرأة  
ان شاء بعضهم زوجها او زوجها وفي النسخة المصرية ان شاء زوجها او زوجها وفي رواية البخاري  
ان شاء بعضهم زوجها او زوجها وان شاءوا لم يزوها فاما في البخاري والنسخة المصرية لابي داود هو الصحيح  
واما في النسخة الهندية فلعلها سهو من الكاتب وان شاء الم يزوها فنزلت هذه الآية في ذلك لونه عن  
قوله عن ابن عباس قال لا يحل لكم ان ترثوا النساء كرها ولا تغضلوهن لتتزوجوا ببعض  
ما اتيموهن الا ان ياتين بفاحشة مبينة <sup>والله</sup> اي وسبب نزول ذلك الحكم ان الرجل كان يورث امرأته  
ذي قرابة فيعضلها حتى تموت او ترد اليه صلها فاحكم الله تعالى ذنبي عن ذلك قول الحكم اي  
من احكمت اي منعت اي لا يحل لكم ان ترثوا النكاح اقراركم ولما كنتم كرها فان قال قائل كيف كانوا يورثونها

وما وجه تحريم ورثتهن قيل ان ذلك ليس معنى وراثتهن اذا هن هن فتركن مالا وانما ذلك انهن في الجاهلية كانت  
احدهن اذا مات زوجها كان ابنه او قريبه اولى بهما من غيره ومنها بنفسها فان شاركنها وان شارعن عليها  
فمنها من غير ولم زوجها حتى تموت فحرم الله تعالى ذلك وخطر عليهم نكاح حلائل ابائهم ونساءهم عن عظمهن  
عن النكاح كذا في تفسير الطبري -

باب في الاستيثار اى طلب الامر من المرأة في النكاح قد مر ان الولاية على نواحين ولائها اجبار وهي الولاية  
على الصغيرة بكونها كانت او ثيبا. وولاية نكاح وهي الولاية على العاقلة البالغة بكونها كانت او ثيبا فلا تجبر بالغت  
على النكاح فلا بد من الاذن بكونها كانت او ثيبا غير ان سكوت البكر وضحكها وبكاؤها بلا صوت اذن دلالة بخلاف  
الثيب فانه لا بد من نطقها قال في البدائع ثم اذا اختلف الحكم في البكر البالغة والثيب البالغة في الجملة  
حتى جعل السكوت رضا من البكر دون الثيب فلا بد من معرفة البكارة والثيب في الحكم لاني الحقيقة لان  
حقيقة البكارة بقاء العذرة وحقيقة الثيب زوال العذرة واما الحكم غير مبني على ذلك بالاجماع فنقول لا خلاف  
في ان كل من زالت عذرتها بوثنية او ظفيرة او حيضة او طول التغييس انها في حكم الابكار تزوج كما تزوج الابكار  
ولا خلاف ايضا ان من زالت عذرتها بطوطى متعلق به ثبوت النسب وهو الوطى بعقد جائز او قاسدا وشبهة  
عقد يوجب لها مهر بذلك الوطى انها تزوج كما تزوج الثيب واما اذا زالت عذرتها بالزنا فانهما تزوج كما تزوج  
الابكار في قول ابى حنيفة وعند ابى يوسف ومحمد والثالث في تزوج كما تزوج الثيب انتهى فمدار الاجبار عند ابى حنيفة  
على الصغيرة بكونها كانت او ثيبا ووافقه جمهور العلماء باقرار التزدي خلافا لثاني فان مدار الاجبار عنده  
على البكارة ونكاحا ترى -

قوله قال لا تنكح الثيب حتى تستامر ولا البكر الا باذنها قالوا يا رسول الله وما اذنها  
قال ان تسكت قوله حتى تستامري لا يعقد على الثيب حتى يطلب الامر منها ويؤخذ من قوله تستامران لا يعقد  
عليه اولى الابدان تامر بذلك وكذلك البكر وفي الحديث التفرقة بين البكر والثيب فغير للثيب بالاستيثار  
وللبكر بالاستيذان فيؤخذ منه فرق بينهما من جهة الاستيثار يدل على تأكيد المشاورة وجعل الامر الى  
المستامرة ولهذا يحتاج الولي الى صريح اذنها في العقد فاذا صحت بمنع اتفاقا والبكر بخلاف ذلك  
والاذن دائر بين القول والسكوت بخلاف الامر فانه صريح في القول وانما جعل السكوت اذنا في حق البكر  
لانها قد تسكت ان تفتح وسياتي مفصلا بحث في باب في الثيب قوله تستامر اليتيمة في نفسها فان سكنت  
فهي اذنها وان ابت فلا جواز عليها المراد باليتيمة الكبيرة البالغة سماها يتيمة باعتبار ما كانت لقوله  
تعالى فاتوا اليتامى أموالهم وفائدة التسمية بها مراعاة حقها والشفقة عليها فان اليتيم منظمة الرافة والرحمة  
لانه صلى الله عليه وسلم شرط بلوغها معنا ولا تنكح حتى تبلغ فتسافر سكوتها اذنها وان ابت فلا جواز للنكاح عليها  
اي لا ولاية عليها مع الامتناع قال ابو عيسى الترمذي حديث ابى هريرة حديث حسن واختلف  
اهل العلم في تزويج اليتيمة فإرى بعض اهل العلم ان اليتيمة اذا زوجت فالنكاح موقوف حتى تبلغ فلذا

فإذا بلغت فلها الخيار في اجازة النكاح وفسخه وهو قول بعض التابعين وغيرهم وقال بعضهم لا يجوز نكاح اليتيمة حتى تبلغ ولا يجوز الخيار في النكاح وهو قول سفيان الثوري والشافعي وغيرهما من اهل العلم وقال احمد واسحاق اذا بلغت اليتيمة تسع سنين فزوجتها فرضيت فالنكاح جائز ولا خيار لها اذا ادركتها واحتجوا بحديث عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم بنى بها وهي بنت تسع سنين وقد قالت عائشة اذا بلغت الحائض تسع سنين فهي امرأة قلت وجدهم في الحنفية في ذلك ان اليتيمة اذا زوجها الجدة فقد نكحها ولا خيار لها اذا بلغت واذا انكحها غيره ونقض النكاح ولها الخيار بعد الباطل.

**باب في الذكر يزوجه ابوها ولا يستأمر اى بغير اذنها** قد مر غير مرة ان عندنا ليس للولى اجبار النكح البالغة على النكاح وخالفه الشافعي واحمد وحديث الباب حجة لنا في هذا.

قوله عن ابن عباس ان جارية تكو اى بالغة انت النبي صلى الله عليه وسلم فنكحت ان اباهازوجه اولى كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم وفي الحديث دليل على ان الولى لا اجبار له على البالغة ولو كان بكارا وبه قال ابو حنيفة وخالفه الشافعي واحمد والحديث اخرجه النسائي وابن ماجة واحمد في مسنده قال ابن قطان حديث ابن عباس بهذا الحديث صحيح قلت وصح بعضهم مسلا.

**باب في الشيب اى البالغة**  
قوله عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكليم احق بنفسها من وليها والبكر تستأمر في نفسها واذنها صامتا قال في القاموس الاكليم كليس من لا زوج لها بكرة كانت او شيبا ومن لا امرأة له جمع الاول اياهم واياهم انتهى استدلال الاحناف بهذا الحديث على نفى ولاية الاجبار على البالغة وقالوا انه اثبت النبي صلى الله عليه وسلم كل منها ومن الولى حق في ضمن قوله احق ومعلوم انه ليس للولى سوى مباشرمة العقد اذا رضيت وقد جعلها احق منه به فدل على ان الولى ليس بشرط لصحة النكاح قلت لا يدل على هذا بل يدل على ان الولى والمولوية يشتركان في العقد ويكون الولى تابع لما رأى المولوية وانما اذا اختلفا فالترجيح لراى المولوية بهذا قال الترمذي في شرح هذا الحديث قال الجافظ ونحوه الحديث ان الاكليم هو الشيب التى فارقت زوجها بموت او طلاق لمقابلتها بالبكر وهذا هو الاصل في الاكليم وقد تطلق على من لا زوج لها اصلا ونقله عياض عن ابراهيم الحربي واسماعيل القاضي وغيرهما انه يطلق على كل من لا زوج لها صغيرة كانت او كبيرة وحكى الماروروى القولين لاهل اللغة واستدل الشافعي بهذا الحديث ان ولاية الاجبار مدارة البكارة صغيرة كانت او كبيرة ولا الصغر كما قالوا لان الى يث يقابل بين الشيب والبكر لا الصغر والكبير فقسمن النساء قسمين شيبا وبكرا ثم خص الشيب بانها احق من وليها مع انها هي والبكر اجتمعا في ذنبه فلو انها كالشيب في ترجيح حقها على حق الولى لم يكن لافراد الشيب معنى فدل مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم الشيب احق بنفسها من وليها على ان ولي البكر احق بها منها قلت اجاب عنه ابن الهمام ان المفهوم ليس بحجة عندنا ولو سلم فلا يعارض المفهوم المستطوف لو سلم فنفس الظن بانى الى يث يخالف المفهوم وهو قوله صلى الله عليه وسلم والبكر تستأمر في نفسها اذ وجوب الاستئجار على ما يفيد.

لفظ الخبر من لا جبار لانه طلب الامر والاذن وفائدة الطائفة لبيت الاليعلم رضاهما او عدمه ميل على دأبه بنها  
 الشايع من طاب الاستينان فيجب التماسه وتقدمه على المقوم لوعارضه والحاصل من اللفظ اثبات  
 الاحقية للثيب بنفسها مطلقا ثم اثبت مثل لا بكر حديث اثبت حتى ان تثبتا مروفا في الامر ان نص على احقية كل  
 من الثيب والبكر بلفظ يخصها كانه قال الثيب احق بنفسها والبكر احق بنفسها ايضا غير انه انما احقية البكر باجزاء  
 في ضمن اثبات حق الاستينان لها سببه ان البكر لا يخطب الى نفسه عادة بل الى وليها بخلاف الثيب  
 فلما كان الحال انها احق بنفسها وخطبتها تقع للولي صرح بايجاب استينانه اياها فلا يقتات عليها تنزوي بها قبل ان ينظر  
 رضاها بالخطيب والايام من لا زوج لها بكر كان اثباتا فانها صرحت في اثبات الاحقية للبكر ثم تخصيصها بالاستينان  
 وذلك لما قلنا من السبب وبه تتفق الروايتان بخلاف ما مشوا عليه فانه اثبات المعارضة بينهما  
 وتخصيص المنطوق وسوال ايم لا عمال المفهوم مع ان باقى رواية الثيب طائفة في خلاف المفهوم على  
 ما قررنا فلا يجوز العارول عما ذهبنا اليه في تقرير الحديث انتهى وقال الشوكاني وظاهر حديث الباب ان البكر  
 البالغة اذا زوجت بغير اذنها لم يصح العقد واليه ذهب الثوري والاوزاعي والعترة والخفيفة وحكاه الترمذي  
 عن اكثر اهل العلم وذهب الشافعي واحمد الى انه يجوز للماب ان يزوجهما بغير استينان ويرى عليهم ما في حديث الباب  
 من قوله والبكرات تامر البوا ويرى عليهم ايضا حديث عبد الله بن بريدة الذي سياتي في باب ما جاز في  
 الكفاية واما ما احتجوا به من مفهوم الثيب احق بنفسها من وليها فدل ان ولي البكر احق بها منها فيجب عنه  
 بان المفهوم لا يتخصص للمسك به في مقابلة المنطوق وقد اجابوا عن دليل اهل القول الاول بما قاله  
 الشافعي من ان المؤامرة قد تكون على استبطانة النفس وليؤيده حديث ابن عمر بلفظ وامر النساء في نياتهن  
 قال ولا خلاف انه ليس للام امر لكنه على معنى استبطانة النفس وقال في الجوهري النقي حكى البيهقي عن الشافعي  
 انه قال لو كان الشكح لا يجوز على البكر الا بما لم يحجر ان تزوج حتى يكون لها امر في نفسها قلت قوله  
 صلى الله عليه وسلم ولا تنكح البكر حتى تستاذن دليل على ان البكر البالغ لا يحجرها البوا ولا غيرها قال شارح  
 العمدة وسواء سبب ابى حنيفة ونسكه بالحديث قوي لانه اقرب الى العموم في لفظ البكر وربما زاد على ذلك  
 بان يقال الاستينان انما يكون في حق من له اذن ولا اذن للصغيرة فلا يكون داخل تحت الارادة و  
 يختص بالحديث بالبواغ فيكون اقرب الى التناول وقال ابن المنذر ثبت ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال ولا تنكح البكر حتى تستاذن وهو قول عام لكل من عفا على خلاف ما شرع رسول الله صلى الله  
 وسلم فهو باطل لانه حجة على الخلق وليس لاحد ان يستثنى الاستثناء مثلها فلما ثبت ان ابا بكر الصديق زوج  
 عائشة من النبي صلى الله عليه وسلم وهي صغيرة لا امر لها في نفسها كان ذلك مستثناة منه وقوله عليه السلام  
 في حديث ابن عباس والبكر ليتاذن بها البوا صرح في ان الاب لا يحجر البكر البالغ عليه ايضا حديث جرير  
 عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس فترك الشافعي منطوق هذه الدالة واستدل بمفهوم حديث  
 الثيب احق بنفسها وقال هذا يدل على ان البكر بخلافها وقال ابن رشد العموم اولى من مفهوم بلا خلا

لا سيما وفي حديث مسلم البكرية عن ابى داود وبنس في موضع آخر وفي ابن حزم ما تعلم لمن اجاز على البكر  
البالغة الكحل ايها لما بغير امر متعلقا احدا وذهب ابن حزم اليه ان البكر البالغة لا يجبر واجاب عن  
حديث الايمحق بنفسها بان الايمحق من الزوج له رجا او امره كذا او شيئا من ذلك تعالى وانكحوا الايامن منكم وكرر ذكر  
البكر لقوله والبكر تستاذن للمشرق بين الايمن بين يمينك ويوزن اثيب ومن اول الايمحق اثيب اخلاصا واوله وموافقت سلف  
الامة وغلغها في اجازتهم لولا الصغيرة تزويجا بذكر كانت او شيئا من غير خلاف

**باب في الاكفاء** جمع كنف المثل والنظر والمداينة المساواة في امور خاصة وهي سنة عن النكحة وقد ظم  
السيد المحمدي ان الكفاءة في النكاح تكون في ستة اقسام ببيت ببيع قد ضبطه نسب واسم له كك  
حرفة وحرية وديانة مال فلفظ انا الكفاءة نسبة اقتران ككنا بعضهم بعضا وباقي العرب اكفاء بعضهم بعضا  
وحرية واسلاما واليمان فيهما ككنا بار وديانة والاحرفية وتقال ككنا في قولنا لا تعتبر الا في الدين وفي  
قول لا كفاءة اصلا وفي قولنا لا تعتبر في الدين والحرية والسلامة عن العيوب وعند الشافعي  
واحمد معتبرة في الاسلام فقط وعن احمد في النسب ايضا وفي وجه المشافعية تعتبر في المال والسلامة عن العيوب  
وفي وجه نسبنا قال في النكح والصحح تقديم بني هاشم والمطلب على غيرهم ومن عدا ابو الار كفاء بعضهم لبعض  
اي العرب وقال الثوري اذا نكح المولى العربي شيئا من النكاح وبه قال احمد في رواية ولو وسطا الشافعي فقال  
ليس نكاح غير الاكفاء حرا فارد به النكاح وانما يود تقصير المرأة والاوليا رفاذ ارضوا صح وقال الخطابي  
ان الكفاءة معتبرة في قول اكثر العلماء باربعة اشياء الدين والحرية والنسب والصناعة قلت الكفاءة في  
الدين لازمة بالاجماع حتى لا يجوز نكاح مسلمة بكافرا وانما في غير ذلك لا ضرورة واعتبر الكفاءة في النسب الجمهور  
وتعتبر للنساء لا للرجال لانها تستنكف المرأة المشركية عن ان تكون فراشا للمسلم بخلاف العكس  
قوله عن ابي هريرة ان ابا هندا حنيفة بنيت على علي وسلم في البياض فقتل النبي صلى الله عليه  
وسلم يا بني بياضة انكحوا يا هندا اي بناتكم وانكحوا اليه اي اخطبوا اليه بناته وانما قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لان الناس ياتون ان يتنكحوا المولى ويكان ابو هندا الحجام البياض  
مولى فروة بن عمر من خيار اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال فيه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من سر وان ينظر الى من صور الله الايمان في قلبه فليتنظر الى بني هندا فندبهم الى ان يتنكحوا معه باعتبار  
الكفاءة وان الحرية لا يعتبر بها ليمن لم يضيع نسبه فلا يخرج احد تلبس حرفة عن قبيلة ولا كذلك في بعض العجم  
الذين ضيعوا انسابهم فان الحرية تعتمد بها فيهم

**باب في تزويج من لم يولد** اي في نكاح امرأة قبل ولادتها كان في الجاهلية وليس في الاسلام  
قوله فقال طارق بن الراقع من يعطى لثوابه اي بعوضه وبدله وفي روايته الا في نكاحه فلعن  
طلبها او قرضه اخرى قلت وما ثوابه قال اذوجه اول بنت تكون لي اعطيته (ح) الحديث في الحديث  
الا في نكاحه اي نكاحه

باب الصداق وهو المهر وهو اسم لما تستحقه المرأة بعد النكاح أو الوطء يقال له الصداق والنفقة والنفقة والفرقة والصدقة والحباء والعلية والعقر وقد سماه الله تعالى بالابتغاء عند البيع النكاح لما ذكره الله من النكاح عقد النكاح وازدواج لغة والمقصود من النكاح دون المال فقيم بالزوجين والاشترط فيه ذكر المهر ثم المهر واجب شرعا بانه لشرف المحل لكن لا يمتنع الى ذكره لصحة النكاح كذا يبيع مع نفى المهر وقال مالك المبيع مع النفي اعتبارا بالبيع ثم اعلم انه لا ينبغي المغالاة في المهر

قوله قال خطبنا عمر فقال ألا لا تغالوا بصدق النساء اني لا تبالون في كثرة الصداق فانها اي المغالاة في المهر لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله لكان أولاكم بها النبي صلى الله عليه وسلم ما اصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بناته ولا اصدق بنت سفيان كانت اربعة الاف درهم فمستثنى من قول عمر لانه اصدقها النجاشي من عنده بارض الحديث من غير تعيين النبي صلى الله عليه وسلم وما روت عائشة من ثنتي عشرة اوقية ونشا لا يخالف لانه ترك ذكر الكسر ويحتمل انه لم يبلغ الزيادة التي روت عائشة ولا صداق ام حبيبة والاف اوقية اربعون درهما والنش نصف اوقية فصار مهر الاربع الطاهرات سوى ام حبيبة اربعين ألف درهم واربع مائة دينار ومهر بنات الطاهرات خمسمائة درهم ومائة واحد وثلاثون ثوباً وثلاث مائة

باب قلة المهر اختلف العلماء فيه فقال احمد بن حنبل والشافعي ان المهر غير متقدر يستوى فيه القليل والكثير وتصلح الدنانق والحبة مهر وقيل اقله ما يجب فيه القطع واقل ما يجب فيه القطع مختلف فيه فقل حبة شعيرة وبها أخذ ابن حزم وقيل ربع دينار او ثلثة دراهم وبه قال مالك وقيل خمسة دراهم وقيل عشرة وقيل اربعون وقيل خمسون ولما عندنا قال صاحب البدائع والاميان اوفي المقدار الذي يصلح مهر فاذا زادت عشرة دراهم او ثمانية عشرة دراهم وهذا عندنا وعن الشافعي المهر غير متقدر يستوى فيه القليل والكثير وتصلح الدنانق والحبة مهر واحتج بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعطى ملاك فيه طعاما او دقيقا او سويقا فقد استحل وروى عن انس انه قال تزوج عبد الرحمن بن عوف امرأة على وزن لواة من ذهب فدل على ان التقدير في المهر ليس بلازم ولنا قوله تعالى واحل لكم ما ورار ذكركم ان تبتغوا بما مولاكم شرط سحابة وتعالى ان يكون مهر مالا والحبة والدنانق ونحوهما لا يعيدان مالا فلا يصلح مهر وروى عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا مهر دون عشرة وعن عمرو بن عبد الله بن عمر انهم قالوا لا يكون المهر اقل من عشرة دراهم والظاهر انهم قالوا ذلك توفيقا لانه باب لا يوصل اليه بالاجتهاد والقياس ولانه لما وقع الاختلاف في المقدار يجب الاخير بالمتيقن وهو العشرة واما الحديث ففيه اثبات الاستحسان اذا ذكر فيه مال قليل لا تبلغ قيمة عشرة وعندنا الاستحسان صحيح ثابت لا ترى انه يصح من غير تسمية شئ اصلا فعند تسمية مال قليل اولى الا ان يسمى اذا كان دون العشرة تكمل عشرة وليس في الحديث نفى الزيادة على القدر وعندنا قام دليل الزيادة الى العشرة فيكمل عشرة ولا حجة فيما روى من الاثر لان فيسرو وزن لواة من ذهب



يكون مثل وزن دينار بل أكثر في العادة فان قيل روى ان قيمة النواة كانت ثلثة دراهم فالجواب ان القوم غير معلوم  
 ان من كان فلا يصلح ان يحيل قول ذلك جهة على الغير حتى يعلم ان من هو مع انه قد قال قوم ان النواة كان لمبلغ وزنها  
 قيمة عشرة دراهم وبه قال ابراهيم النخعي على ان القدر المذكور في الخبر والاثر كان يحتمل ان يكون مجعلا في المهر  
 لا اصل المهر على ما جرت العادة بتجمل شيء من المهر قبل الدخول يحتمل ان يكون ذلك كله في حال جواز النكاح بخبرهم  
 على ما قيل من النكاح كان جائزا لغيره الى ان ينهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار انتهى قلت اكثر اصحابنا احتجوا  
 بهديث جابر لا بهر اقل من عشرة دراهم اخرجه الدارقطني وفي سنده بشير بن عبيد وحجاج بن ارطاط وهما ضعيفان  
 وقالوا ان اليسعة اخرجه بطرق وكذلك السهيل رواه بطرق والضعيف اذا روى من طرق يصير حسنا لغيره  
 فيخرج بسكا ذكره النووي في شرح المذهب قلت في جميع طرق حجاج بن ارطاط نلحججه وان حسن الترمذي  
 رواه في صحيح في بعض المواضع بل الصحيح تسكاما اخرجه ابن الهمام في باب الاكفار من فتح القدير بسند ليس فيه  
 حجاج بن ارطاط وحكي ان تلميذه ولعله هو محقق ابن امير الحاج جارسند وسأل عن الحافظ شهاب الدين  
 ابي الفضل ابن حجر العسقلاني فحسبه الحافظ فحينئذ صح استدلالنا بفعل الاحاديث التي ورد فيها المهر اقل من عشرة  
 دراهم على مهر المعجل كما قال الفقهاء ليجب ان يرسل الزوج قبل الزفاف بعض المهر الى الزوجة ولكن بقي هنا اشكال  
 قوي وهو ان هذا الحديث وان كان حسنا ولكنه لا يجوز به الزيادة على القاطع وهو قوله تعالى ان تبغوا باموالكم  
 فاديدل على اشتراط ما يسمى بالمال في الجملة ولم يتوجبا احدا الى هذا وقد كف اللسان ابن الهمام ايضا فنفسى  
 جوابان الاول ان تحديد المهر في جانب الاقل في مرتبة الواجب الظن فلا يلزم الزيادة الممنوعة على القاطع فان  
 الممنوعة زيادة شرط او ركن في مرتبة القطع والزيادة بخبر الواحد في مرتبة الظن جائز اعلم من يكون شرطا او ركنا او  
 حكما ولا بد من هذا وان لم يذكره ارباب الاصول فاذن لا يرد اشتراط عشرة دراهم في نصاب السبعة فانه  
 ثابت ايضا بخبر الواحد وكذلك لا يرد اشتراط المنصر في اقامة الجمعة واشتراط ستر العورة في الحج نعم اذا كان الخبر  
 الواحد قطعيا بالقرائن وغيره فيجوز به الزيادة ايضا في مرتبة القطع فان قيل لم ينقل عن احد من المشايخ انه واجب  
 فيقال لعلم لم يذكره والان مرتبة الواجب عندنا ليست في العقود والمعاملات انما هي في العبادات وفيها فقط  
 في الصلوة والحج واما الزكاة والصوم فلم يست فيها ايضا والجواب الثاني ان تحديد المهر لا من الواجب في  
 مرتبة الظن ولا من الشرط والركن بل هو من الحكم الذي يترتب على الشيء فزيادة الحكم يجوز على القاطع بخبر الواحد  
 والله اعلم بالصواب

قوله قال يا رسول الله تزوجت امرأة قال اصدقتها قال وزن نواة من ذهب  
 ابي من المعجل واختلف في المراد بقوله نواة فقيل المراد واحد نوى التمر كما يوزن بنوى الخروب وان القيمة عنها يومئذ  
 كانت خمسة دراهم وقيل كان قدرها يومئذ ربع دينار ورد بان نوى التمر يختلف في الوزن فكيف يحيل معيارا لما  
 يوزن به قيل لنواة النواة من ذهب عبارة عما قيمة خمسة دراهم من الورق وقيل وزنها من الذهب خمسة دراهم  
 واستبعد لانه يستلزم ان يكون ثلثة مثاقيل ونصفا قوله قال من اعطى في صداق امرأة مالا



العرف وهو قوله باموالكم

باب فيمن تزويج ولم يسم صداقها فاختلف العلماء فيه فقال ابو حنيفة ان المرأة تستحق بموت زوجها ابد العقد قبل فرض الصداق جميع المهر وان لم يقع منه دخول ولا خلوة وهو مروي عن ابن مسعود وبه قال احمد واسحاق وقال مالك والشافعي في رواية انها لا تستحق الا الميراث فقط ولا تستحق مهر ولا متعة - ل قوله عن عبد الله بن مسعود في رجل تزويج امرأة فمات عنها ولم يدخل بها ولم يفرض لها نفقا

لها الصداق كاملا وعليها العدة ولها الميراث قال معقل بن سنان سمعت رسول الله صلى

الله عليه وسلم قضى به في بروع بنت واشق هـ هذا حديث صحيح في رواية من وافقه والحديث اخرجه الخمسة وصححه الترمذي واخرجه الحاكم والبيهقي وابن حبان وقال ابن حزم لا ينفق فيه لصحة اسناده قال البيهقي قد سمي فيه ابن سنان وهو صحابي مشهور والاختلاف فيه لا يضر فان جميع الروايات فيه صحيحة وفي بعضها ما دل على ان جماعة من الشيوخ يذهبون لذلك وقال الشافعي لا احفظه من وجه ثبت مثله ولو ثبت حديث بروع قلنت بـ مروي الحاكم في المستدرک عن حرملة بن يحيى انه قال سمعت الشافعي يقول ان صح حديث بروع بنت واشق قلنت قال الحاكم قال شيخنا ابو عبد الله لو حضرت الشافعي لقميت على رؤس الناس وقلنت قد صح الحديث نقل به وللحديث شاهد اخرجه ابو داود والحاكم من حديث عقبة بن عامر في الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم زوج امرأة رجلا فدخل بها ولم يفرض لها صداقا فحضرت الوفاة فقال اشهدكم ان سمي غير لها -

باب في خطبة النكاح اي عند العقد قال اهل العلم ان النكاح جائز بغير خطبة وبه قال الامة الاربعة وغيرهم من اهل العلم وقد شرط بعض اهل الظاهر وسو شاذ

قوله قال خطبت الى النبي صلى الله عليه وسلم امامة بنت عبد المطلب فالتكني من غير

ان يتشهد هذا اي يخطب فدل هذا على جواز النكاح بغير خطبة فيجب الخطبة في النكاح

باب في تزويج الصغار يجوز للولي جبر النكاح الصغير والصغيرة وللصغير وللصغيرة خيار الفسخ بالبلوغ في غير الاب والجد بشرط القضاء عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا خيار لهما في الكل وقال مالك يجوز نكاح الصغيرة للصغير لابل وجده للجد وغيره لان ولاية الاجبار عنده مخصوصة بالاب وجده على الصغيرة وحده وبه قال الشافعي الا انه قال والجد كالاب فيه واذا بلغت فلا خيار لهما في نفسه واما غير الاب والجد من الاولياء فلا يجوز ان يزوها فان زوجها فلا يصح قال الحافظ قال المهلب اجمعوا على انه يجوز للاب تزويج ابنته الصغيرة البكر ولو كانت لاوطار مثلهما الا ان الطحاوي عكس عن ابن شبرمة منعه في من لاوطار وعكس ابن حزم عن ابن شبرمة مطلقا ان الاب لا يزوج ابنة البكر الصغيرة حتى تبلغ وناذن وزعم ان تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست سنين كان من خصائصه ومقابله تجوز الحسن والنخعي لابل اجبار بنته بكسرة كانت او صغيرة بكرة كانت او ثيبا قلنت ويرد عوى التخصيص ان عمر رضي الله عنه خطب الى علي بنته ام كلثوم فاعتذر بانها صغيرة فقال عمران تعش تكبر فتزوجها -

قوله عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بنت سبع قال  
سليمان اوست ودخل بي انا بنت سبع في اكثر الروايات بنيتا ست وفي بعضهما بنت سبع والجمع  
بينهما انه كان ابا ست كسر وقوله وود خلا ولا تخدي في الدخول بها في تس بل حد ذلك ان تليق البمارع وتبلغ ذلك  
باختلافهن ولا يضبط بسن دون سن

**باب في المقام عند البكر** اي اذا تزوج البكر على الثيب لم يقيم عنده بالاخفاف في ان العدل واجب على  
الزوج بين النساء اذا كان له اكثر من زوجة ولا خلاف في انه يقيم عند البكر الجديدة سبعا وعند الثيب الجديدة ثلثا  
انما الخلاف في ان ذلك يختص عليها او لا يقال مالک واحمد بن حنبل والشافعي ان كانت الجديدة بكرا فيفضل ما سبق  
لبال وان كانت ثيبا فيفضل ما ثم التسوية بعد ذلك وقال ابو حنيفة ان التفضيل بالبدانة الجديدة فقط ودون  
الزيادة بان يبدل بالبدانة في بيت عند سبعا ان كانت بكرا او ثلثا ان كانت ثيبا ثم يبيت عند القديمة كذا مالک  
اي سبعا او ثلثا وواجب في الباب حجة لا بحنيفة ولا دليل لهم في ذلك -

قوله عن ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تزوج ام سلمة اقام عند خا  
ثلاثا ثم قال ليس بك على اهلك هو وان ان شئت سبعت لك وان سبعت لك سبعت لكسا  
في الحديث دليل على ان التفضيل بالبدانة ودون الزيادة ويحب التسوية لان ام سلمة لما استراوت قال امر سبعت  
لك سبعت لهم ولم يقل لو سبعت لك رعبت لكسا في ان كانت الجديدة الثيب تفضل ثلثا على القديمة كما  
قال الشافعي لكان الواجب ان يقول ان شئت سبعت لك وان سبعت لك رعبت لكسا في ان كانت الجديدة الثيب تفضل ثلثا على القديمة كما  
في ذلك واجب وانما التفضيل بالبدانة فقط وهو سبب ابي حنيفة وصاحبه -

**باب في الرجل يدخل امرأته قبل ان يتفق** اي يعطيها شيئا اتفق العلماء على ان لا يشترط ان يعطيها  
الزوج قبل الدخول بها شيئا ولا الواجب ان يرسل الزوج بعض المهر الى الزوجة قبل الزفاف -  
قوله ان عليا لما تزوج فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنها اذ ان دخل  
بها فنه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يعطيها شيئا فقال يا رسول الله ليس لي شيء  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم اعطها درعك فاعطاها درعه ثم دخل بها امرأه  
صلى الله عليه وسلم باعطاء الدرع محمول على الاستحباب لا على الوجوب يدل عليه حديث  
عائشة امرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ادخل امرأته على زوجها قبل ان يعطيها شيئا  
**باب في ما يقال للمتزوجة** اي من الدعاء

قوله عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا فاء اي هبنا ودعاه الانسان اذا تزوج  
قال يا ربك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير  
**باب الرجل يتزوج المرأة فيجد لها جلي** يجوز تزوج المرأة الى مل من ثوبا عند ابي حنيفة ومحمد ولكن  
لاظهار ما حثي تضع حملها وقال ابو يوسف ومالك واحمد لا يجوز النكاح قياسا على الجلي من غير الزنا وقال

الشافعي يجوز تزوج الحامل من الزنا والوطي بغيرها وان الزاني يجوز التزويج من مزرعية وعل له وطيها وكذلك اتفقوا على ان النكاح من الحمل من غير الزنا من الثابت بالنسب باطل -

قوله قال تزوجت امرأة بكرافي ستارها قد خلت عليها فاذا هي حبل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لها انصلي بما استحللت من قهرها والولد عبد لك الحديث في الحديث ريل على ان الحمل من الزنا يجوز التزويج منها ولا يطارها لان النبي صلى الله عليه وسلم قال بها العداق بما استحللت من قهرها وقوله فرق بينهما في حديث الآتي معناه فرق باعتبار الوطى لانه لا يجوز له قربانها حتى تصنع وقوله والولد عبد لك اي احسن اليه كما يحسن الانسان الى عبده وان كان ولده لغيره وحرا وليس معناه انه رقيق لانه لم يذهب احد له ان الولد من الزنا يكون عبدا على انه حرفا لعبد يعني الخادم قوله فاجلدوها او فخدها موعول على انها اقرت بالزنا او علم النبي صلى الله عليه وسلم بالوطي او على التعزير والتأديب -

باب في القسم بين النساء اي التسوية في المبيت والطعام والكسوة والاعطاش في المجامعة والمودة و القسم واجب لقوله تعالى فان خفتم ان لا تعدوا فواحدة اي ان خفتم ان لا تعدوا في القسم في محاح المثني والثلاث و المبراج فواحدة غيب سبحانه وتعالى النكاح الواحدة عند خوف ترك العدل في الزيادة وانما يخاف على ترك الواجب قبل ان يترك العدل بينين واجب واليه اشار في آخر الآية بقوله فلك أدل ان لا تعدوا اى لا تجوزوا والجور حرام فكان العدل واجب ضرورة وليستوى في القسم البكر والشيب والشابة والعجوز والقدر بمستم والحديث والمسلمة والكتانية والحرقة ضعفت الامة فان كانت احدى الزوجتين حرة والاخرى مملوكة فلو ان دلائل يوم وهذه التفاوت في السكنى والبیتة واما في المأكل والمشرب والملبوس فانه يسوى بينهما لان ذلك من المجامعات اللازمة فيستوى فيه الحرة والامة وليسا فرين شار والقرعة احب وقال الشافعي تحب القرعة ولها ان ترجع على الزوج ان وسيت بينهما للآخرى او رضيت بتركها وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعدل بين نساءه قيل كان العدل واجبا عليه وقيل ان القسمة لم تكن واجبة عليه بل كان القسم استحسانا -

قوله قال من كانت له امرأتان فمال الى احدهما جاء يوم القيمة وشقه مائل اي احد جنبه مغلول ساقط وفيه دليل على ان العدل بينين واجب - قوله عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث الى النساء فاجتمعن عنده في رضع فقال في لا يستطيع ان اددو بينكن فان راثنين ان نادى لي فاكون عند عائشة فعلن ذلك وهذا الاستيذان ان كان القسم واجبا عليه فلو لا بد منه وان لم يكن واجبا عليه فبهي على حسيه خاطرهن وطينا لقلوبهن بمرعاهن صلى الله عليه وسلم قوله قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد سفرا اقصى بين نسائه فاتيتهن خرج بهن مخرج بهامعه استدل بهذا الشافعي على ان القرعة واجب فاذا اقرع فمدت السفر ضالعة لا يجب القسم واما اذا سافر بغير قرعة فانه يقيم لباقيات قلت ان القرعة ليست بواجبة بل الافضل لتكيب قلوبهن ودفع التهمة اليه عن نفسه بدليل ان لا يسافر وحده دونهن فاذا سافر باحد منهن بالقرع او بغير القرع عتقه وقد من

السفر فلا يحتسب ايام سفره مع ان كانت معدلان مدة السفر ضائعة لكن يستقبل العزل منين وقول الشافعي غير يبر  
 لان بالقرعة لا يعرف ان لها حق في حالة السفر او لا فانها لا تصلح لانظار الحق ابدالاختلاف عملها في نفسها فانها  
 لا تخرج على وجه واحد بل مرة بكذا او مرة بكذا او المختلف فيه لا يصلح دليلا على شيء - قوله وكان يقسم لكل  
 امرأة منهم يومها وليلتها غير ان سودة بنت زمعة و هبت يومها لعائشة رضي الله عنها  
 وفي مسلم قال عطار التي لا تقسم لها صغينة بنت حي بن اخطب وهو وهم وهم فيه ابن جريح والصواب انها سودة  
 كما في هذا الحديث -

باب في الرجل يشترط لها اى اذ لم ينج المرأة رجلا وشروط ان لا يخرجها من وارتها فقبل الزوج  
 شرطها فهل يلزم عليه ان لا يخرجها ام لا اختلف العلماء فيه فقال الشافعي واحمد بن حنبل واسحق بن عيسى والشافعي  
 وقال احمد ان لم ينفك النكاح وقال ابو حنيفة وصاحبه يلزم عليه ديانة ان لا يخرجها ولا يلزمه قضاء وكذلك  
 كل شرط لثان في النكاح يلزم عليه الوفاء ديانة لا قضاء

قوله انه قال ان احق الشروط ان توفوا به ما استحلتم به الفروج قال المحافظ اى احق  
 الشروط بالوفاء شروط النكاح لان امره احوط وبأيه اضيقت وقال الخطابي الشروط في النكاح  
 مختلفة فمنها ما يجب الوفاء به اتفاقا وهو امر الله به من امساك بمعروف او تسريح باحسان وعليه حمل بعضهم هذا الحديث  
 ومنها ما لا يجوز به اتفاقا كسؤال طلاق اختها ومنها ما اختلف فيه كاشتراط ان تخرج عليها او لا تيسرى او يتقلا من  
 منزله الى منزله قال الترمذي لم يخرجوا به العمل على هذا عند بعض اهل العلم من الصحابة منهم عمر قال اذا تزوج  
 الرجل المرأة وشترط ان لا يخرجها لزم به يقول الشافعي واحمد واسحاق كذا قال والنقل في هذا من الشافعي  
 غريب بل الى يث عندهم محمول على الشروط التي لثان في مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقاصده كاشتراط  
 العشرة بالمعروف والانفاق والمساواة والسكنى وان لا يقصر في شيء من حقها من قسمة ونحوها وكشرطه عليها  
 ان لا تخرج الابا ذن ولا تمنع نفسها ولا تنصرف في متاعه الا برضاه ونحو ذلك واما شرطنا في مقتضى النكاح  
 كان لا يقسم لها او لا تيسرى عليها او لا ينفق او نحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل ان وقع في صلب العقد لغاؤه  
 النكاح بغير المثل وفي وجوب المسكن ولا اثر للشرط في قول الشافعي بطل النكاح وقال احمد وجاعة يجب الوفاء  
 بالشرط مطلقا قال الحافظ ومما يقوى حمل حديث عتبة على النكاح ما في حديث عائشة في قصة برة كل شرط  
 ليس في كتاب الله فهو باطل وحديث المسلمون عند شرطهم الا شرطوا حل حراما او حرم حلالا وحديث المسلمون  
 عند شرطهم ما وافق الحق واخرج الطبراني في الصغير باسناد حسن عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 خطب ام ثبير بنت البراء بن معرور فقالت اني شرطت لنزوي ان لا تزوج بعده فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 ان هذا لا يصلح قال الترمذي وقال على شرط الله شرطها وهو قول الثوري وبعض اهل الكوفة انتهى وقد اختلف  
 عن عمر فروى ابن وهب باسناد جيد عن عبيد السباق ان رجلا تزوج امرأة فشرط لها ان لا يخرجها من دارها  
 فارتفعوا الى عمر فوضع الشرط وقال المرأة مع زوجها قال ابو عبيد تضادت الروايات عن عمر في هذا



## باب في حق الزوج على المرأة

قوله لو كنت امرأ أحد ان يسجد لحد النساء ان يسجدن لانهن لما جعل الله  
لهن عليهن من الحق وفيه إجمار الى قوله تعالى قوله تعالى الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم  
عليه بعض ونما الفقهاء من إجماعهم

## باب في حق المرأة على زوجها

قوله فقلت ما تقول في نسائنا أي في حقهن قال اطعنوهن مما تاكلون وداكسوهن مما تلبسون  
ولا تضربوهن ولا تقبحوهن أي لا تضربوا وجههن ولا تقبحوا بضر وجههن ولا تقولوا فيج الله وجههن  
باب في ضرب النساء أي الزوجات في قماوي قاضيجان للزوج ان يضرب المرأة على الربعة الأول  
ترك الزينة اذا اراد الزوج الزينة والثانية ترك الاجابة اذا اراد الجماع وهي طاهرة والثالثة ترك الصلوة في  
بعض الروايات وعن محمد ليس له ان يضربها على ترك الصلوة وترك الغسل عن الجنابة والحيض بمنزلة ترك الصلوة  
والربعة الخروج عن منزله بغير اذنه

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضربوا ماء الله فجاء عمر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال ذئبون النساء أي اجتران وأشربن على اذاجهن فرخص في ضربهن فاطاف

رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثير يشكون اذاجهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم

لقد طاف بال محمد نساء كثير يشكون اذاجهن ليس اولئك بخباذكم بل خياركم من لا يضربن

وتحمل عنهن اوليادهن ولا يضربن ضربا شديدا يودي الى فكاهتهن ولعل النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن ضربهن بل

نزول الآية ثم لما ذكر النساء اذن في ضربهن ونزل القرآن موافقا له ثم لما بالغوا في الضرب اخبر النبي صلى الله

عليه وسلم ان الضرب وان كان مباحا على شكايتهن اخلاقهن فالتحمل والستر على سوا اخلاقهن وترك الضرب افضل

واجمل وقوله عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يسأل الرجل فيما ضرب

امراؤه معناه لا يسأل في الدنيا اذا رعى شروط الضرب وحدوده ونظما عبارة عن النشوز المنصوص عليه

في قوله تعالى واللاتي تحافون نشوزهن الى قوله واضربوهن وقوله يسأل عبارة عن عدم التخرج والثا ثم لقوله

تعالى فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا أي اذليوا عنهن التعرض بالاذى والتوبيخ وتوليوا عليهن واجعلوا ما

كان منهن كان لم يكن

باب ما يؤمر به من غض البصر أي خفضه واطراقة الى الاجنبيات اصل نهيها انه لا يجب على المرأة

ستر وجهها وكفيها وانما ذلك سنة مستحبة لها ويجب على الرجال غض البصر عنها في جميع الاحوال الا لغرض صحيح شرعي

حتى ياتهم الرجل فاذا نظر الى الاجنبية قصدا وانما يعفو اذا وقعت النظرة الى الاجنبية فمارة وافتى المتأخرون بقاوا

يجب على المرأة ستر وجهها بل يجب ان يقيم في البيت ولا تخرج منها حتى يسأل المسجد للصلوة بالجماعة للفتنة

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي يا علي لا تتبع النظرة النظرة فان لك اذى وليست

لأن الأندلس لا تهابا تشارك فكانت قال النبي صلى الله عليه وسلم في الأولى نافذة كمان الثانية ضارة لأن الثانية إذا  
امر بك عثمان الظاهرة والباطنية الثانية

قوله (لا تبأشر المرأة المرأة) أي تصفها أو تدينها وليتبه بها. ما أوردته أمانة أينظر إليها  
فيما في قلبه بها ويتبع ذلك فتنة والفتنة منه في الحقيقة هو الله صفت المذكور

باب في دلي المسببات المسببات التي بين من عبدة الاوثان وغيرهم من الكفار الذين لا كتاب لهم لا يمل  
وطيهم بملك اليمين في تسلّم فنادت علي ونيها في شرمه واما المسببة التي من أهل الكتاب يمل وطهيها بعد الاستبراء أو القتل  
العدة والعدة حصة كاملة للامال ووشح العمل بالمال وهذا متفق عليه وانما العلماء في المسببة التي هي ذات زوج  
سببت وحدها فقال الشافعي وآخرون قتل وطهيها إذا انتفى استبراءها وقال ابو حنيفة وآخرون لا قتل وطهيها حتى اخرجت  
الى دار الاسلام ان الفرقة تثبت بقبائش الدارين لا بنفس السبي ثم انقضت عدتها قتل الوطى منها بملك اليمين.

قوله واصحابوا الهمر سببا يادف كان اذا ساء من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجوا

من عتباتهم من اجل ازواجهم من المشركين فانزل الله في ذلك والمحصنات من النساء الا ما ملكت

ايها نكح اي فهن لهن حلال اذا انقضت عدتهن قال النووي ومعناه والمزوجات حراما على غير ازواجهن الا

ما ملكتم بالسبي فانه ينتج نكاح زوجها الكافر وتقل لكم اذا انقضت استبراءها وقال في البدائع ومنها ان لا تكون منكوبة

الغير لقوله تعالى والمحصنات من النساء مع الوطى قوله عز وجل حرمت عليكم ايمانكم الي قوله والمحصنات من النساء ومن

ذوات الازواج وسوا كان زوجها مسلما او كافرا الا المسببة التي هي ذات زوج سببت وحدها لان قوله عز وجل والمحصنات

من النساء في جميع ذوات الازواج ثم استثنى تعالى منها المملوكات بقوله تعالى الا ما ملكت ايمانكم والمراد منها المسببات

اللاتي يمين ومن ذوات الازواج ليكون المستثنى من جنس المستثنى منه فيقتضي حرمة كل ذات زوج الا التي سببت كذا

روى عن ابن عباس انه قال في هذه الآية كل ذات زوج انتباهنا زنا الاما سببت والمراد منه التي سببت وحدها واخرجت

الى دار الاسلام ان الفرقة تثبت بقبائش الدارين عندنا لا بنفس السبي وصارت هي في حكم الذمية انتهى قلت واحاديث

الاباب تدل على ان العدة تكون بالحيض لا بالطهر.

باب في جامع النكاح اي باب جامع لاحاديث شتى في النكاح.

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتى امرأة في دبرها اي جامعها في دبرها وهذا الحديث يستدل به وبالحديث

الكثيرة الواردة في هذا الباب على انه يحرم اتيان النساء في اوبارهن فهو حرام باجماع الامة لا يشذ عنهم تاذ

وجوزه الروافض الملاءمة مع انه مكروه عندهم ايضا ووجبوا للزوجة فيه عشرة دنانير عوض النطفة وهذه

المشاة اخذت مسائلهم التي شذوا بها.

قوله سمعت جابر يقول ان اليهود يقولون اذا جامع الرجل اهله في فرجها من دبرها اي يقف خلفها ويعرج في

قبلها كان ولدا حول اي التولد بذلك الجملع يقول الوطى عن الجملع التعارف فانزل الله عز وجل ولا يملهم

نساءكم حرث لكم اي مواضع زراعة اولادكم يعني بن لكم بمنزلة الارض المعدة للزراعة ومحل القبل فان الدبر موضع

الفرث لا محل للحث فأتوا حركته أي كيف شئتم من قيام أو قعود أو ضطجاع أو من جانب الدبر في فرجها والمعنى على أي هيئة كانت فهي مباحة لهم ولا يترتب منها ضرر عليكم شيهن بالحادث لما يلتقي في أرحامهن من النطف التي منها النسل المشبهة باليدور فلفظ في بمعنى كيف أو بمعنى من أين أي قاتوا حركته من أي جهة شئتم.

قوله عن ابن عباس قال إن ابن عمر وأبيه يغفرله أو هو إنما كان هذا إلى الحديث حاصل قول ابن عباس إن الذي بلغني عن ابن عمر أن صح فهو غلط منه فإن قوله تعالى نساكم الآية لا يدل على إباحة الوطئ في الدبر بل يدل على حرمة فأنها نزلت في إتيان النساء في محل الحث في إباحة الكيفيات المختلفة مقبلات ومدرات و مستقبلات في عموم الأحوال لا في عموم المواضع قلت بينهما منطلة شديدة تحرب البلاء وتدعيها بلانق وهي أن بعض العلماء نسبوا إلى ابن عمر أنه جوز الوطئ في أوبار النساء وهذه النسبة وقع في البخاري أيضا حيث روى عن نافع عن ابن عمر وذكره بإتقانها في ولم يذكر دخول المنطة في قلت هذه النسبة محض افتراء عليه وقد بينه الطحاوي مفصلا في باب الوطئ في أوبار النساء وفيه قلت لابن عمر ما تقول في الجوارى الكمض بين داي الوطئ في أوبارهن قال وما التكميض تذكرت الدبر فقال ويل لفعيل فذكره من المسلمين ثم ذكر الطحاوي أن هذا عن ابن عمر صحيح وما روى نافع عن ابن عمر غلط لأن سالم بن عبد الله أنكره وعلى أن يعقوب قال إن نافع روى هذا عن جابر بن عبد الله بن جابر فافهم ولا تكن من الغافلين.

باب في إتيان الحائض ومباشرة دها أي جماعها والصاق البشرة بالبشرة من غير جماع قد تقدم حكم إباحة وشرح الأحاديث في كتاب الطهارة في ههنا مكر فليبرأه حاصله أن الوطئ بالكائضة مزام بالاتفاق والاستتلاء بما تحت الأزار سوى موضع الدم جاز عند أبي يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل والشافعي في قوله القديم وبعض المالكية و قال الجمهور بجواز الاستتلاء بما فوق الأزار دون ما تحت وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي في قوله الجديد

باب في كفارة من أتى حائضا قد تقدم حكم الباب وشرح الحديث في كتاب الطهارة في باب إتيان الحائض فليبرأه.

باب ما جاء في العزل قال الحافظ ابن عبد البر أنه لا خلاف بين العلماء أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة إلا بأذن من أباها لان الجماع من حتمها ولها المطالبة به وليس الجماع المعروف إلا بالبيعة عزل قال الحافظ ابن عمر وقتة في نقل هذا الجملع ابن هبيرة قال وتعتب بان المعروف عن الشافعية أنه لا حق للمرأة في الجماع فيجوز عند أبي العزلة عند الحرة بغير أذنها على مقتضى قولهم أنه لا حق لها في الوطئ وأما الأئمة فإن كانت زوجة فحكمها حكم الزوجة وأخلفوا أهل البيت الأذن منها ومن سيدها فعند المالكية يحتاج إلى إذن سيدها وهو قول أبي حنيفة والراجح عن أحمد وقائل أبو يوسف ومحمد الأذن لها وهي رواية عن أحمد وعندها زوجها وعنه يباح العزل مطلقا وعنه المنع مطلقا وإن كانت سرة فيعزل عنها بغير أذنها عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وقال الحافظ في الغنى يجوز عندنا بلا خلاف إلا في وجه حكاه الروابي في المنع مطلقا كذهب ابن حزم وإن كانت السرة مستولية فالراجح الجواز فيها مطلقا لأنها ليست راسية في الدبر أشد من قولهم حكم الأئمة المزوجة قلت هذا كله فناء وأما ديانته فليبرأه بآبائي صلى الله عليه وسلم.

قوله عن ابني سعيد الخدري ان رجلا قال يا رسول الله ان لي بئس رية دانا انزل عننا دانا احسن ان  
تتحل وانا اسريد ما يريد الرجال اي يديا وتصيل المال بهونها فيسدها مثل لانها اذا تملت وولدت  
صارت ام ولد فلما يجوز بينهما وان اليهود حدث ان العزل هو دودة الصغرى قال ابن بتيه يهود اي في قولهم العزل  
المودة الصغرى فان الواو دفن اليونات حية وهذا يكون بين الخلق فاذا لم تنفق لم يتفق الواو ولو اسر الله ان يخلق  
ما استطعت ان تصرفه اي تمتد وهذا الحديث بلباسه مخالف لما رواه مسلم من حديث جمانة قال رسول الله  
عليه وسلم ذاك الواو الخفي فقبيل الانصاف بينهما لان حديث الباب يدل على الجواز وهذا على الكراهة تنزيها فمثل حديث  
جمانة ضعيف لمعارضته لما هو اكثر منه طرقا ورواية هذا دفع للاحاديث الصحيحة بالتوسيم والحديث صحيح لا ريب فيه وان يمكن  
وقيل منسوخ ورد بعدم معرفة التاريخ وقال الهاموي يحتمل ان يكون حديث جمانة على وفق ما كان عليه الامراء من نكاح  
اهل الكتاب فيما ينزل عليه ثم اعلم الله بالحكم فكذب اليهود فيما كانوا يقولونه ولتعبه ابن الرشد وابن العزني بان النبي  
صلى الله عليه وسلم لا يحرم شيئا تبعا لليهود ثم يصيرح بتكذيبهم فيه -

وقبل حديث جمانة راجح لكونها في الصحيح وحديث الباب ومقابلته ضعيف بالاختلاف في اسناده والاضطراب وروايته  
انما يقدح في حديث لا يقوى بعض الوجوه فمضى قوى بعضها مثل به و هو هناك كذلك الجمع ممكن قيل ان قول اليهود ان العزل  
المودة الصغرى تقتضي انه واذا ظاهر لكنه صغير بالنسبة الى دفع المولود وبعد وضعه جانيا فلا يعارض قوله ان العزل واذا خفي فانه  
يدل على انه ليس في حكم الظاهر اصلا فلا يترتب عليه حكم وانما جعله واداس من جهة اشتراكها في قطع الولادة وقال ابن القيم  
ان الذي كذب فيه صلى الله عليه وسلم اليهود هو زعمهم ان العزل لا يتصور مع الحمل اصلا وجعله بمنزلة قطع النسل بالواد  
فكذبهم واخبر انه لا يمنع الحمل اذا شاء الله خلقه واذا لم يرد خلقه لم يكن واذا حقيقة وانما سماه واذا خفي في حديث جمانة  
لان الرجل انما يعزل به راس الحمل فاجرى قصده لذلك مجرى الواو لكن الفرق بينهما ان الواو ظاهر بالباشرة اجمعت  
فيه القصد والفعل والعزل يتعلق بالقصد فقط فلا يك وصفا يكونه خفيا قلت هذا الجمع قوى واحاديث الباب يورده  
وليفهم من الاحاديث اجازة مع عدم المرضي -

باب ما يكره من ذكر الرجل ما يكون من اصابة اهله وعقبا بن تيمية باب نهي الزوجين عن التحدث بما يجري  
حال الوقاع وانما اكتفى بالواد وعلو تحدث الرجل مع ان المرأة كذلك لانه من الرجال اجمع وان كان من النساء اكثر  
قوله ثم اقبل على الرجال فقال هل منكم الرجل اذا اتى اهله فاغلق عليه بابا والقي عليه سكرة  
واستتر بستر الله قالوا نعم قال ثم يجلس بعد ذلك فيقول فعلت كذا ففعلت كذا اذ قال فسكتوا قال  
فاقبل على النساء فقال هل منكن من تحدث فسكتن فحدث فتاة على احدى ركبتيهما وتطاوالت  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ليراها ويسمع كلامها فقالت يا رسول الله انهم ليتحدثون د  
انهم يتحدثن فقال هل تدرون ما مثل ذلك اي في القبح والافتضاح فقال انما مثل ذلك مثل  
شيطنة لقت شيطانا في السكينة فقصه منبغيا اي جامع الشيطان الشيطان في مراءى من الناس والناس  
ينتظرون اليه في الحديث دليل على ان انشاء احد الزوجين لما يقع بينهما من امور الجماع حرام -

آخر كتاب النسخ بسم الله الرحمن الرحيم اول كتاب الطلاق اسم مجنى المصدا الذي هو التليق والطلاق في اللغة حل الوفاق مشتق من الطلاق وهو الارسال والترك وفي الشرع هو حل القيد الثابت شرعا بالنكاح وسببه الحاجة الى الخلاص عند تبين الاخلاق وشروط كون الزوج مكلفا ولتقدير السكران وكون المرأة منكوبة او في عاقر تصليحها محلا للطلاق وحكمه وقوع الفقرة مؤجلا بانقضاء العدة في الرجعي وبدونه في البائن وركنة نفس اللفظ ووصفه الا بالجملة تخص من المكارة الدينية او المدنية وهو الغض المباحات وجعلت ولاية الى الرجل لانه المالك كما يستحق لها بالبر ولا ينها ولا ولاية لها في امورها شرعا العدوية للتمكن من التدارك عند الندم والخص في الثلاث لانه عاردين في الشرع وهو اقل الجمع ولا نهاية لكثره ويجب الطلاق لوموذية او تارك الصلوة ويجب لوفات الامساك بالمعروف كما في المجهوب والعين ويكره لو كان الطلاق باعيا.

باب في من خيب امرأة على نزع وجهها اى اغرى وافسد وانما عقرب هذا الباب في كتاب الطلاق لان التخييب سبب للفساد والنزاع بين الزوجين وهو سبب للطلاق وخص تخييب المرأة مع ان اغراء الزوج على الزوجة كذلك في الحكم لانهم جبلين على الاعوجاج فقبول الفساد والهيل الى الفساد في جميعه اغلب واكثر لقلته عقلهم فلابد من اجتناب بالذكر وهو حرام.

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس منا من خيب اى خدع وافسد امرأة على نزع وجهها او عبدا على سيده بان يذكر مساوى الزوج عند امرأة او محاسن اجنبى عنها كذلك مساوى السيد عند عبده وفي معناهما افساد الزوج على امراته وقوله ليس منا اى من اتبعنا.

باب في المرأة تسال زوجها طلاق امراة له اى المرأة تشترط في نكاحها من الرجل سيكون زوجها ان يطلق امرأته ويدخل فيه المرأة التى تكون في نكاح رجل له امرأة اخرى فتسأل طلاقها وهذا السؤال والاشترط مكره كراهته تحريم عند بعض وكراهته تنزيه عند بعض.

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسال المرأة طلاق اختها لتستفرغ صحفها ولتكنه فان لها ما قدر لها اى لو نكحت بالخاطب ولم تسأل طلاق الضرة واجتمعت معها لا ينقص ذلك مما قدر لها ولو شرطت طلاق الضرة فطلقها الزوج ثم نكحت فلا يزيد لها ذلك على ما قدر لها وفي رواية البخارى قال لا يحل لامرأة تسأل طلاق اختها الحديث قال الحافظ ظاهرة تحريم ذلك وهو محمول على ما اذا لم يكن هناك سبب يجوز ذلك كربة في المرأة لا ينجى معها ان تتمر في عصمة الزوج او لضرر يحصل لها من الزوج او للزوج منها او يكون سوالها ذلك لبعض وللزوج عية في ذلك فيكون كالمخلع مع الاجنبى الى غير ذلك من المقاصد المختلفة وقال ابن حبيب حمل العلماء هذا النهي على الذنب فلو فعل ذلك لم يفسخ النكاح ولتعبه ابن بطال بان نفى الحل صريح في التحريم ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح وانما فيه التغليب على المرأة ان تسال طلاق الاخرى ولترض بما قسم الله لها.

باب في كراهية الطلاق اى في كون الطلاق في نفسه مبغوضا ومكره با عند الله تعالى.

قوله قال الغض الحلال الى الله عز وجل الطلاق قبل كون الطلاق مبغوضا مناف لكونه حلالا فان كونه مبغوضا

ليقتضي رجحان تركه على فعله وكونه حلالا ليقضي مساواة تركه لفعله اجيب بانه ليس المراد بالحلال ما استوى طرفاه بل اعلم فان بعض  
الحلال مشروع وهو عند الشرع مباح كاداء الصلوة في البيت للعذر وكالصلوة في الارض المنصوبة ونحوها وما كان  
احب الاشياء عند الشيطان هو التفرق بين الزوجين كان البض الاشياء عند الله هو الطلاق قيل المراد بالحلال ما ليس  
تركه بلازم الشامل للمباح والواجب والمندوب والمكروه وقد يقال الطلاق حلال لذاته والابغضية لما يترتب عليه من  
الجرادة الى المصيبة -

باب في طلاق السنة اي السنون ومعنى السنون والسني بهنا انه ثبت على وجه لا يتوجب عتبا بالانه  
المستعقب للشواب لان الطلاق ليس عبادة في نفسه فلا يتجه كيف يكون مستونا حسنا ومع كونه البض المباح واختلف  
العلماء في طلاق السني فقال مالك طلاق السنة ان يطلق الرجل امراته في طهر لم يمسه فيه تطليقة واحدة ثم يتركها حتى  
تتفقني العدة بروية اول الدم من الحيضة الثالثة وهو قول الليث والاوزاعي وقال ابو حنيفة طلاق السنة نوعان  
نوع احسن وهو ما قال مالك انما كان هذا القسم احسن من الحسن الآتي لانه لا خلاف لاحد في عدم الكراهية فيه بخلاف الحسن  
فان مالك يقول فيه بالكراهية ويدخل في البرعي والنوع الثاني الحسن ويسمى بالسني ايضا وهو تطليقتا ثلث طلاقات متفرقة  
في ثلثة اطهار لا وطى فيها في كل طهر واحدة للمدخل بها والطلاق البدعي تطليقتا ثلثا متفرقة في طهر واحد او بكلمة واحدة  
وتطليق الموطوءة في حالة الحيض ايضا بدعي وقال الشافعي ما قال ابو حنيفة في السنة الا انه قال الثلث في طهر واحد  
في كلمة واحدة ايضا سني لان الطلاق مشروع والمشروعية لا يجامع الخطر بخلاف الطلاق في حالة الحيض لان الحكم  
تطويل العدة لا الطلاق فاذا اطلق ثلثا في طهر او بكلمة وقع الطلاق وصار عاصيا وذهب جماعة منهم الظاهرية الى ان  
ان الطلاق الثلث بخلاف لا يقع الا واحدة وسياقي واعلم ان السنة في الطلاق على نوعين سنة في الوقت وسنة في العدد  
فالسنة في العدد ولا يثبت الا بالمدخول بها خاصة وهو ان يطلقها واحدة في طهر لم يجامعها فيه كما مر والسنة في العدد وليست في  
المدخول بها وغير المدخول بها لان السنة في العدد وهو ان يطلقها واحدة فان كانت في الموطوءة في طهر خال عن الجماع  
يكون سنيا في العدد والوقت وان لم يكن في طهر خال عن الجماع وهو في العدد وبدعي في الوقت واذا اطلق غير المدخول بها  
واحد وقع سنيا سواء كان في الحيض او الطهر وقال ابن رشد في بداية المجتهد راجع العلماء على ان المطلق للسنة في  
المدخول بها هو الذي يطلق امراته في طهر لم يمسه فيه بطلقة واحدة وان المطلق في الحيض او الطهر الذي يمسه فيه غير مطلق  
للسنة واختلفوا من هذا الباب في ثلثة مواضع الموضع الاول هل من شرط ان لا يتبعها طلاق في العدة والثاني هل المطلق ثلثا بطلقة  
الثلث مطلق للسنة ام لا والثالث في حكم من طلق في وقت الحيض اما الاول فاختلف فيه مالك وابو حنيفة ومن تبعهما فقال  
مالك من شرط ان لا يتبعها في العدة طلاقا آخر وقال ابو حنيفة ان طلقها عند كل طهر بطلقة واحدة كان مطلقا للسنة واما الثاني  
فان بالكاذب الى ان المطلق ثلثا بلفظ واحد مطلق لغير سنة وذهب الشافعي الى انه مطلق للسنة وسبب الخلاف معارضة  
اقراره عليه السلام للمطلق بين يديه ثلثا في لفظ واحدة لمعوم الكتاب في حكم المطلقة الثالثة والحديث الذي ارجح الشافعي  
هو ما ثبت من ان العجاني طلق زوجته ثلثا بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفرج من الملاعة قال فلو كان بدعة  
لما اقره على الله عليه وسلم واما مالك فلما رأى ان المطلق بلفظ الثالث رافع للرخصة التي جعلها الله في العدة قال فيه انه ليس



للسنة واعتذر أصحابه عن الحديث بان المتلاعنين عنده قد وقعت الفرقة بينهما من قبل التلاعن نفسه فوقع الطلاق على غير محله فلم تصيف لالسنة ولا بدعة وقول مالك والشافعي اظهر بينهما من قول الشافعي احرق في كثر الدقائق و طلاق الموطوءة حائض بعدى فيرجعها ويطلقها في شهرين انتهى اى اذا ظهرت من تلك الحيضة التي وقع فيها الطلاق ثم جاءت ثم طهرت طهرت الموطوءة الثانية فيطلقها فيه انشأ في غايه الرواية وهو المذکور في الاصل وذكر الطحاوي رواية عن ابي حنيفة انه يطلقها في الشهر الاول على الحيضة التي طهرت وارجعها فيها وبه قال الشافعي في وجهه والمشهور عنه وبالك واجمعه انه يطلقها في الشهر الثاني و اختلفت في وجوب المراجعة فذهب الى الوجوب مالك و احمد في رواية والمشهور عنه وهو قول الجمهور انها مستحبة وجوب بان ابتداء النكاح لا يجب فاستدرك ذلك لكن صحح صاحب الهياية من الحنفية انها واجبة والحجة لمن قال بالوجوب ورود الامر بها ولان الطلاق لما كان محرمان في الحيض كان استدامته الشكاح فيه واجبة والتفتوا على انه لو طلق قبل الدخول فهي حائض لم يور بالمراجعة الا ما نقل عن زفر فطر والباب قوله عن نافع عن عبد الله ابن عمر انه طلق امرأته

آمنة بنت عفراء وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر ابن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليراجعها لانه طلقها طلاقاً عاماً فيرجعها لم يجز اثر الكراهية

بالرجعة ثم لم يسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد ذلك وان شاء طلق قبل ان يمس وفي رواية ثم لم يسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم اخرجها ثم لم يطلقها طاهر او حالاً فذلك العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء فيه اشارة الى قوله تعالى فطلقوهن لئن كن في قوله فذلك العدة عندنا حالة الحيض فليل الام في ان تطلق لها النساء يعني في فكون حجة لما ذهب اليه الشافعي من ان العدة بالاطهار اذ لو كانت بالحيض يلزم ان يكون الطلاق ما رواه فيه وليس كذلك واجيب باننا نسلم ان اللام منها بمعنى في بل المعاقبة كما في قوله تعالى فطلقوهن لئن كن في قوله قلت فيعتديها قال فيه امرأيت ان عجز واستحق

قال ابن تيمية معناه ان الطلاق الحيض منهى عنه فلا يتبدل الاحكام ان عجزوا وتحق الرجل وقال الجمهور قوله منه اى فماذا الاستفهام فابدل الالف بالوقف اى فماذا اخبرني ان عجز ابن عمر او المطلق عن ادا ما كان يجب عليه وفعل فعل المحذور بارتكاب ما هو خلاف الشرع من الطلاق في الحيض تعطل الاحكام الشرعية لانهما استفهام انكار اى نعم يجيب طلاق ولا يمنع احسا بهجره وحقه وقال الكرماني فما يكون ان لم يجيب تلك التولية فانه لا شك في كونه محسوبة تلك التولية او هو كلمة زجر اى انزجر عنه فانه لا شك في وقوع الطلاق وكونه محسوباً في عداد الطلاق قلت كيف ينكر ابن تيمية وقوع الطلاق مع انه كثير الطرق من مسلم وغيره بل الاحاديث الواردة في قصته تدل على الوقوع وما قال ابو الزبير ولهم يرها شيئاً ضعفه ابو داود وغيره من انه يحتمل ان يقال فيه ايضا ان ضميمه لم يرب باليعود الى الرجعة فيكون معناها اى لم يرب الرجعة شيئاً منوعاً وايضاً يلزم على شرح ابن تيمية ان يكون الفاء في قوله منه لغوا

باب في نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث وفي نسخة العون باب الرجل يراجع ولا يشهد واما حكم باب الاول فالتفتت الامة على ان الطلاق الذي يملك الرجعة عقبة مرتان فاذا طلق ثلثاً فلا تحل له الا بعد وطئ زوج آخر واجعت الامة على ان الدخول شرط الحلل الاول ولم يخالف في ذلك الاسعدي بن المسيب والخوارج والشيعة و

وأود الظاهري وبشر المريسي وذلك خلاف لا اختلاف انهم استناده الى ليل والشرط الايلج دون الانزال لان كمال و  
 يشترط ان يكون موجبا للفسل وهو التقاء الختانين وشذ الحزن في اشتراط الانزال قال العياشي الانزال قلت ليس في السيلة  
 دلالة على الانزال وانما هي كناية عن لذة الجماع وآما حكم الباب الثاني الذي في نسخة العون وبها بقية حديث الاول من  
 الباب يقال البوصية وآخرون للرجعة هي استدامة الملك القائم في العدة ان لم يخلق ثلثا ما وقع في العدة ولو لم ترض  
 بقول الزوج راجعتك وراجعت امرأتى والاشهاد مندوب عليها وقال مالك والشافعي لا تصح الرجعة الا بالاشهاد لقوله تعالى  
 واشهدوا ذوى عدل منكم امر وهو للوجوب ولنا النصوص المطلقة لقوله تعالى فامسكوهن ولعنوتهن احق برؤسهن ولقوله  
 عليه السلام مرايتك فليراجعا من غير قيد بالاشهاد واشترط زيادة وهي نسخ فلا يجوز الا بثلث والامر في الآية محمول على  
 الذب يدل عليه ان قرنها بالمفارقة بقوله او فارقوهن وهي ليست شرطافية فكذا في الرجعة والعجب منهم انهم يشترطون الاشهاد  
 في الرجعة اعتبارا بابتداء النكاح ولا يشترطون رضاهما ولا تجديلهما ولا الولي واعجب منه ان مالك لا يشترط فيها الاشهاد ولا يشترط  
 في ابتداء النكاح وهذا الاشهاد يختص عندهم في الرجعة بالقول وكذا عندنا قوله ان عمران ابن حصين سئل عن

الرجل يطلق امرأته اى طلقا رجعا ثم يقع بها اى يجامعا للرجعة ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها  
 فقال طلقت لغير سنة وراجعت لغير سنة اشهد على طلاقها ولا على رجعتها ولا تعد  
 اى ولا تعد الى ترك الاشهاد على الطلاق ولا على الرجعة ويدل هذا على الذب لان الاشهاد على الطلاق مندوب  
 بالاتفاق فكذا على الرجعة وهذا الحديث لا مناسبة له الا بالباب الذي في نسخة العون -

قوله عن ابن عباس والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن ان يكمنن ما خلق الله  
 في ارحامهن الاية وذلك ان الرجل كان اى في الجاهلية وفي بدء الاسلام اذ اطلق امرأته فهو احق  
 برجعته وان طلقها ثلاثا ففسخ ذلك فقال الطلاق مرتان الاية يعنى الطلاق الذي يملك الرجعة عقبه مرتان فاذا  
 طلق ثلاثا فلا تحل له الا بعد وطئ زوج آخر -

باب في سنة طلاق العبد اتفق العلماء على ان يقع طلاق العبد على امرأته دون طلاق مولاه واختلفوا  
 في عدد الطلاق فقال البوصية وآخرون ان الاعتبار في عدد الطلاق وكذا في العدة بالنساء فطلاق الحرة ثلاثا  
 وعدتها ثلاث حيض او ثلثة اشهر سوار كان زوجها او عبدا وطلاق الامه ولو مدبرة او مكاتبه طلقتان وعدتها  
 حيضتان او شهر ونصف سوار كانت تحت عبدا وحر وقال الشافعي يعتبر الطلاق بحال الرجل فيملك الحرة ثلاث  
 تطليقات ولا يملك العبد من الطلاق الا اثنتين حرة كانت زوجته او امته وبه قال احمد بن حنبل ومالك استدلوا بقوله  
 عليه السلام الطلاق بالرجال والعدة بالنساء اخرج الدارقطني والبيهقي عن ابن مسعود موقوفا واخرجه الدارقطني ايضا عن  
 ابن عباس موقوفا واخرجه احمد بن حنبل عن علي موقوفا والموقوف فيه في حكم المرفوع ولنا قوله عليه السلام طلاق الامه اثنتان  
 وعدتها حيضتان اخرج ابن ماجه والدارقطني والبيهقي عن ابن عمر مرفوعا وقال الدارقطني والبيهقي الصحيح انه موقوف و  
 اخرج اصحاب السنن البوداؤد والترمذي وابن ماجه والدارقطني عن عائشة ترفعه قال الترمذي حديث عائشة هذا حديث  
 غريب لا نعرفه مرفوعا الا من حديث مظاہرين اسلم وقال والعمل عليه عند اهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

وغير قلت هذا يكفي في صحة وفي الاطنى قال القاسم وسالم عمل بالمسلمون وقال مالك شهرة الحديث بالمدينة تغني عنه صحة  
سنة قلت معنى ما رواه الشافعي عن ابن مسعود الطلاق بالرجال اي القيام بالرجال دون عدده وبه نقول -

قوله انه استفتى ابن عباس في مملوك كانت تحت مملوكة فطلقها التلطيقتين ثم عتقا بعد ذلك  
هل يصلح له ان يخطبها قال نعم قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حديث الاثني  
قال ابن عباس بقيت لك واحدة وهذا مخالف لمذهب الجمهور العلماء لانه يدل على ان العبد ملك من الطلاق ثلث تطلقا  
وان كانت زوجة امته ولم يقل بذلك احد من الائمة الاربعة فاجاب عنه الحنفي وغيره بانه محمول على الزمان الذي كان تطلقا  
في حكم تليقة قلت هذا غير متجه لان هذا امر متنازع فيه على انه يرد قوله بقيت لك واحدة والقصة واحدة لان التلطيقتين لما  
كانت في حكم الواحدة بقيت له اثنتان لا واحدة لانهما صالحتين فاجاب انه محمول على الطلاق المعلق بانه قال ان عتقت  
فانت طالق ثنتين فلا تقعان الا بعد كونهما حرة فلا يعتق بقيت له واحدة بالاتفاق لانه مالك الثلاثة وهذا ظاهر ولعل الى  
هذا اشار ابو داود باخراجه حديث عائشة طلاق الامة تطلقتان وقرأها حيفتان وفي لفظ وعدتها حيفتان وفيه ان  
المراد بالقر الحيف والعدة بالحيف لا بالطهر -

باب في الطلاق قبل النكاح وهذا على نوعين اما ان ينجز الطلاق واما ان يعلقها بالنكاح فان كان الاول متحققا  
على انه لا يقع الطلاق فيما صلا وهو محمول حديث الباب وهذا التاويل منقول عن السلف كالحول وسالم والشعبي والزهرى  
 وغيرهم وان كان الثاني فهو الذي اختلف فيه الائمة فقال الشافعي و احمد لا يصح هذا التعليق وهو قول ابن عباس وعائشة و  
 قال مالك ان عم بان قال كل امرأة اتزوجها طالق ونحوه لا يصح اذ فيه سد باب النكاح وان خص بلدا او قبيلة او صنفا  
 او امرأة صح بان قال كل امرأة من مصر او من بني تميم او كل بكر او كل ثيب اتزوجها طالق فهذا الصبح وبه قال الاوزاعي  
 وابن ابي ليلى وقال ابو حنيفة واصحابه لا فرق بين العموم وذلك لخصوص فاذا اضاف الطلاق الى الملك او الى سببه  
 بان قال لنكوحه ان زرت فانت طالق او قال لاجنية ان نكحتك فانت طالق فيقع الطلاق بمجرد وجود الشرط وهو  
 الزيارة في الاول والنكاح في الثاني واما اذا قال لاجنية ان زرت فانت طالق فنكحها فزرت لم تطلق لان التعليق  
 لم يوجد في الملك والاضيف الى الملك ونهينا مروي عن عمرو ابنه وابن مسعود -

قوله قال لا طلاق الا فيما تملك ولا عتق الا فيما تملك ولا بيع الا فيما تملك وزاد ابن الصباح  
 ولا دفن الا فيما تملك عننا محمولة على نفى التجيز لانه هو الطلاق واما المعلق بلبس به  
 بل غرضه ان يصير طلاقا وذلك عند الشرط والحمل ما روي عن السلف كالشعبي والزهرى وغيرهم فان قيل لا معنى لحمله على التجيز  
 لانه ظاهر بعينه كل احد فوجب حمله على التعليق فاجاب صاخر ظاهر بعد اشتهار الشرع فيه لا قبله فقد كانوا في الجاهلية  
 يطلقون قبل التزوج تجيزا ويعدون ذلك طلاقا اذا وجد النكاح فنفى ذلك صلى الله عليه وسلم في الشرع وما يؤيد ذلك  
 ما في موطا مالك ان معبد بن عمر بن سليم الزرقى سأل قاسم بن محمد عن رجل طلق امرأته ان هو تزوجها فقال القاسم ان رجلا  
 جعل امرأة عليه كظهر امه ان هو تزوجها فامر عمر ان لا يقربها حتى يكفر كفارة الظاهر فقد صرح عمر بوجوب تعليق  
 الظهار بالملك ولم ينكر عليه احد فكان اجماعا والكل واحد واختلف فيه ايضا -

**باب في الطلاق على غلط وفي بعض النسخ على غير ما بدل على غلط وهو العاقب ويعتبر من المعنى في ما لم ينفك عليه الغلط وفي حالة الغضب ثم الطلاق على غلط وقع عند الجمهور وفي رواية عن النجاشية والشيخ الغنص والماطاني المكره فيقع عند أبي حنيفة وبه قال الثوري والنخعي وقال الشافعي لا يقع قوله لا بطلاق ولا عتاق في اعتلاق حال في الجمع أي في إكراهه لان المكره يعلق عليه في امره ويصيق عليه في تصرفه كما يعلق الباب على أحد طائفتين من الطليقات وقعة واحدة حتى لا يبقى فيه شيء لكن يطلق طلاق السنة وقيل معناه يجوزون قيل الغضب وقال أبو عبيدة الماعاني الغضب في**

**باب في الطلاق على الهزل أي إذا كان الطالق باطلا يلزم ما به قال القاضي القاضى أن الطالق باطل على ما لا يقع عليه الطلاق على لسان العاقل البالغ لا يقع ان يقول كنت فيه لأعيا أو هزلا لا قبل ذلك ثم تعطلت الأحكام فمن تكلم بشيء مما جاء ذكره في حديث الباب لم يرد حكمه قلت عدة أشياء يكون البطلان في سواها الطلاق والعتاق واليمين والنكاح وغيرها وتنتج المناط ان كل تصرف يمين فيه الهزل والهزل سواد والمراد من اليمين التزام التصرف به**

قوله ثلث جد هن جد وهن لهن جد النكاح والطلاق والهجبة في الحديث دليل على ان من تلفظ به لا يلفظ بخلع أو طلاق أو رجعة أو عتاق وقسمه ذلك وخص هذه الثلاثة بالذكر لتأكيد امر الفرج

**باب بقية نسخ المراجعة بعد التطبيقات الثلث** واللفظ البقية لأنه قد تقدم في الباب قريبا وذكر فيه حديثا يدل على نسخ المراجعة بعد التطبيقات الثلث وذلك إذا كانت مفروقة في ثلاثة أشهر تنفق عليه وإذا كانت في مجلس واحد ففيه اختلاف فيذكره هنا نسخ المراجعة بعد التطبيقات الثلث وان كانت في مجلس واحد مفروقة أو بكرة واحدة بلفظ الثلث واختلاف الناس فيه على أربعة مذاهب أحدها أنه يقع وهذا قول الأئمة الأربعة وجمهور التابعين وكثير من الصحابة الثاني أنها لا تقع بل ترواها بعدة محرمة وهو قول للروافض وبعض أهل الظاهر وطرو بعضهم ذلك في كل طلاق هنيئ كطلاق الحائض والثالث أنه يقع بواحدة رجعية وهو قول طائفة وعكرمة أبو عبد الله بن تيمية الرابع أنه يفرق بين المدخول بها وغيره ما يقع الثلث بالمدخول بها وتقع بغيره واحدة واليه ذهب إسحاق بن راهويه قوله عن ابن عباس قال طلق عبد يزيد أبو سكرانة هي والدركانة واخوته بالجر عطف على قوله ركانة أي والدركانة واخوته وهو عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف وكان من اولاده ركانة وعجير وعبيد بن لطن أم ركانة واسمها عجة بنت عثمان فطلق أبو ركانة عبد يزيد أم ركانة ونكح امرأة من مزينة فنجأت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أي المزينة ما يعني عني ألا كما يعني هذه الشعرة لشعرة أخذتها من رأسها حاصل هذا الكلام أنها شكت عنده وقالت لا يقدر على وطئها ففرق بيني وبينه فآخذت النبي صلى الله عليه وسلم حمية أي عصبة وغيره لكذبها وافرأها على زوجها بانه عني وطلب مفارقتها فذاعا بركانة واخوته ثم قال مجلسا أترون فلانا يشبه منه كذا وكذا قالوا نعم قال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد يزيد طلقها ففعل قال راجع امرأتك أم ركانة واخوته فقال اني طلقته ثلاثا يا رسول الله فقال قد علمت راجعها وتلايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن استدله بهذا الحديث من قال اذا طلق رجل ثلاثا مجموعة وقعت واحدة قلت ان هذه لقطة وقع فيها اختلاف في حديث ابن جريج يدل على أن هذه بالعتقة وقعت لعبد يزيد والدركانة وحديث نافع بن عمار وعبد الله بن علي

يدل على ان هذه القصة وقعت لكانه بن عبد يزيد فرج البواوود حديث نافع بن عمار وعبد الله بن يزيد بن عيسى بن  
 حريج واستدل بانهم ولدوا لرجل واحد فلم يعلم به واليها وقع فيها اختلاف في حديث ابن عيسى يدل على ان عبد بن يزيد بن عيسى بن عيسى بن  
 نافع وعبد الله بن يزيد يدل على ان ركانه طلقها البتة وسياتي حديث نافع وعبد الله بن يزيد في باب البتة واما الباب البواوود  
 عن هذه القصة بانها معارضة لقصة فتوى ابن عباس بوقوع الثلاث اخرجها المصنف في الباب استنبط من الروايات  
 قال كنت عند ابن عباس فجاء رجل فقال انه طلق امرأته ثلاثا فسمعت حتى قلت انت

سبردها اليه فقال ينطلق احدكم فيركب الاحموقه ثم يقول يا ابن عباس يا ابن عباس  
 وان الله قال ومن يتق الله يجعل له مخرجا وانك لمرتق الله فلا تجد لك شغرا جاء عصيت سر بهت  
 اي تبطلتلك الثلث دفعة واحدة وبانت منك امرأتك الحديث فالتين يا ابن عباس انه كان عندهما انكم  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم لم يبق خلافة الا بمرجع فلهذا رواه الخبرين بغيره بارواه وبان ابا داود عن ان ركانه اذا  
 طلق امرأته البتة كما اخرج في الباب من طريق ال بيت ركانه وهو تعليل قوي لجواز ان يكون بعض روايت مثل البتة  
 على الثلاث فبهذه التكتية يقف الاستدلال بهذا الحديث اي حديث ابن عباس وبان هذه واقعة حال لا موم لها قال  
 ابن عريج وغيره يشبه ان يكون وروى في تكرير اللفظ كان يقول انت طالق انت طالق انت طالق وكالوا اولاً على مثلاً  
 حدودهم يقبل منهم انهم ارادوا التاكيد فلما كثر الناس في زمن عمر وكثر فهم الخراع ونحوه مما يثبت قبول من ادعى التاكيد بل عمر  
 اللفظ على ظاهر الكلام فامضاه عليهم وهذا الجواب ارتضاه القسطنطيني وقواه بقول عمر ان الناس استعملوا في امر كانت لهم فيه  
 امانة وكذا قال النووي ان هذا صحيح الاجابة قلت ولؤيد ما كفى في باب البتة حديث نافع وعبد الله بن يزيد قريبا ان ركانه  
 بن عبد بن يزيد طلق امرأته سميته البتة فاجز النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وقال والله ما ردت الا واحدة فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم والله ما ردت الا واحدة فقال ركانه والله ما ردت الا واحدة فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث  
 فالتين اي انه طلقها ثلاثا فامر عليه السلام بالمراجعة بنا على انه اراد التاكيد لا التأسيس وكان سؤاله صلى الله عليه وسلم يعلم  
 انه اراد الواحدة او الثلث وان طلقها بالبتة فيجوز فيه الواحدة والثلث عند ابى حنيفة وعند الشافعي نية التنتين ايضا فكل  
 امره عليه السلام بالمراجعة حسا اي بكل حبيبة عند الحنفية لانها من الكنايات البانية وبغير النكاح عند الشافعي لانها رجعية  
 عنده واما حديث طاووس الذي فيه قصة سوال ابي الصهباء عن ابن عباس ليس فيه حجة لا باعتبار السند ولا باعتبار المتن  
 اما باعتبار السند فان طاووس يقول ان ابا الصهباء قال لابن عباس فاما يعلم منه انه يروي عن ابي الصهباء عن ابن عباس  
 او كان ما خسراني المجلس الذي سأل ابو الصهباء عن ابن عباس فيروي عن ابن عباس فان كان الاول فابو الصهباء  
 ضعيف قال النسائي ابو الصهباء صهيب بصري ضعيف على انه يخالف فتوى ابن عباس وسائر الروايات عنه كما تقدم  
 قريبا انه اذا نال الثلث وامضاهن واما باعتبار المتن ففيه اختلاف كثيرة فاولا ان قوله ان الثلث كانت بحسب علماء

رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيه تصريح بانه بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم او بتقريره فيقول ان يكون  
 هذا من غير امره صلى الله عليه وسلم وتقريره وعلمه بانه كان في الجارية واتدار الاسلام ان الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا يملك  
 رجعتها شريطة ان يكون بعض من لم يباغها النسخ كما لو اطلق على ذلك كفا في متعة النكاح انه اشبع ثم نسخ ثم بعد النسخ كان من

لم يبلغه الشئ بقولها فكذا إذا كان سلم أنه كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلعلة كان في رجل تطلق امرأة بقولها أنت طالق  
 أنت طالق أنت طالق تبفرق الفاظ وكان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد أبي بكر على صدقهم وسلامتهم  
 لم يكن فيهم الخشب والخداع فكانوا يصدقون أنهم أرادوا به التأكيد ولا يريدون به الثالث فلما رأى عمر رضي الله عنه في زمانه أموراً  
 ظهرت وأحوالاً تغيرت منع من حمل اللفظ على التأكيد والزعم مثلث ولؤي به قول عمر في هذا الحديث عن مسلم أن الناس قد  
 استجلبوا في أمركم لم فيه منات فلو مضينا عليهم وذكر بعض العلماء وتبيل أن يكون معناه أن الناس في زمن النبي صلى الله  
 عليه وسلم كانوا يطلقون واحدة فلما كان زمن عمر كانوا يطلقون ثلاثاً ومحصلة أن المعنى أن الطلاق الموقف في عهد عمر ثلاثاً  
 كان ليقتضيه قبل ذلك واحدة لأنهم كانوا لا يستعملون الثلاث أصلاً وكانوا يستعملونها نادراً وأما في عصر عمر فكثر استعمالها  
 قال النووي وعلى هذا فيكون الخبر وقع عن اختلاف عادة الناس خاصة لا عن تغير الحكم في الواحدة مع تلك الاحتمالات  
 لا يتبدل بها وأيضاً وقع في حديث مسلم أن أبا الصبار قال لابن عباس أت من هنا أتتكم وفسر النووي هذا اللفظ أي  
 من الأمور المستغربة ولما كان هذا الأمر غريباً غير شائع في الإسلام فلا يكون محتجاً به وأيضاً وقع في الحديث أن عمر بن الخطاب  
 مضاهن وهذا المحضر من الصحابة في زمن توفهم ولم ينكر عليه أحد فلو لا لفظين لعمر بن الخطاب أن يخالف رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في الأمر الصريح الشائع ثم لا يظن بأصحابه أن لا ينكروا عليه فيما يخالف فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فصار الاجماع  
 على ذلك ولا يمكن إجماعهم على باطل فالحق الصريح أنه إذا طلق الرجل امرأة ثلاثاً مجموعاً أو مفرداً يكون ثلاثاً واحداً وهو  
 الذي ادين الله به -

باب فيما عني به الطلاق والنيات بالجر عطف على ما عني أي باب في النيات في الطلاق وغيره ما علم أن بعض  
 الفاظ الطلاق يحتاج فيها لوقوع الطلاق إلى النية فاما الالفاظ الصريحة للطلاق فلا يحتاج فيها إلى النية بل يقع الطلاق بها  
 نوى أو لم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم سوى بين الحى والهزل فيها فعمل بذلك أنها لا تحتاج إلى النية -

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يا مراءك ان تعتزل امرأتك قال أي كعب أطلقها امرأه ١

افعل قال لا تطلقها بل اعتزلها فلا تقرب منها أي للمباشرة والوطى وكنت رجلاً شاباً فنفقت بشبابي ان لا يقع  
 منى شئ مع امرأتى ما يكون سبباً لزيادة غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لا امرأتى الحقى باهلك فكونى  
 عندهم حتى يقضى الله تعالى في هذا الأمر أي في التحلف عن غزوة البتوك وقبول التوبة وترك كلام الناس  
 وغرض المصنف أن كعب بن مالك قال الحقى باهلك ولم يقع به الطلاق لأنه لم ينو الطلاق به واللفظ ليس بصريح بل من  
 الكناية بالطلاق ولذا يحتاج فيه إلى النية فلما لم ينو لم يقع به الطلاق -

باب في الخيا س أي إذا خير الرجل امرأة بالطلاق هل يقع الطلاق أم لا قال جمهور الصحابة والتابعين إذا  
 قال الرجل لامرأة اختارى ينوى به الطلاق فاختارت الزوج لا يقع به شئ وهو قول الأئمة الأربعة وحكى الترمذى عن  
 علي أنها ان اختارت نفسها واحدة بأئمة وان اختارت زوجها واحدة رجعية وعن زيد بن ثابت أن اختارت نفسها  
 ثلاثاً وان اختارت زوجها واحدة بأئمة وعن عمرو بن مسعود أن اختارت نفسها واحدة بأئمة وعنهما رجعية وان اختارت

زوجها فلا شيء واختلف الائمة فيما اختارت نفسها فقال ابو حنيفة ان قال لها اختاري بيني به الطلاق فاختارت في مجلسها  
 بان قالت اخترت نفسي بانت لواحدة ولم تصح نيته الثلث وقال الشافعي واهم والواقع به رجعي وتصح نيته الثلث يثبته  
 ثلاثا اذا كان بالنية وقال مالك الواقع بثلاث وقال ابو حنيفة ان قال لها اختاري تطليقة فاختارت نفسها  
 طلقت واحدة رجعية قوله عن عائشة قالت خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارناه فلم يعد ذلك شيئا  
 اى من الطلاق ذكر ان آية التخيير نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم من اجل عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم شيئا من عرض الدنيا اما زيادة في النفقة او غير ذلك فاعتزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وآلى نساءه فبهرتهم امره  
 الله ان يخير بين الصبر عليه والرضا بما قسم لهم والعمل بطاعة الله وبين ان يغيرون ويفارقن ان لم يرضين بالذي يقسم  
 لهم قيل كان سبب ذلك غير ما كانت عائشة تغار به فخير من رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى يا ايها النبي قل  
 لا زواج لك ان كنتم تنزرون الحيوة الدنيا وزينتها الآية فابتدأ بعائشة وقال اني فاكرك امرا فعليك ان لا تتجلى حتى تتامري  
 ابويك قالت قد علم ان ابوي لم يكونا ليا مراني بفراقه ثم تلا هذه الآية قالت عائشة قلت ففى اى هذا استامر ابوي فاني اريد الله و  
 رسوله والاراة قالت عائشة ثم فعل الزوج النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت فلم يكن ذلك حين قال له من رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فاختارته طلاقا من اجل انهن اخترته فعلى هذا لو خير رجل امرأة في الطلاق فاختارته لم يكن طلاقا ولو  
 اختارت الطلاق يكون طلاقا فهذا الحديث حجة لا يبي حنيفة ومن تبعه.

**باب** فى امر كبيدك اختلف اهل العلم فى هذا فقال بعض اهل العلم من الصحابة منهم عمر وعبد الله بن مسعود  
 اى واحدة وبه اخذ الحنفية قال محمد فى الموطا الطلاق عندنا على ما نوى الزوج فان نوى واحدة فواحدة بآئته وهو مخاطب  
 من الخطاب وهو قول ابى حنيفة والعمامة وقال عثمان بن عفان وعلى بن ابى طالب القصار ما قضت انتهى اى الحكم  
 ما نوت المرأة من رجعية او بآئته واحدة او ثلاث لان الامر موقوف اليها وبه اخذ مالك واهم وفى كثر الدعاوى امر ك  
 بيدك ينوى ثلاثا فقالت اخترت نفسي لواحدة اى لمرة واحدة وتعين ونى طلقت نفسي لواحدة او اخترت نفسي بتطليقة  
 بانت لواحدة قوله قلت لا يوب هل تعلم احدا قال بقول الحسن امر كبيدك اى هى ثلاث.

قال لا الا شئ حدثناه قتادة عن كثير مولى ابن مسرة عن ابى سلمة عن ابى هريرة عن النبى صلى الله  
 عليه وسلم **لم يبت حوه** اى بنحو ما قال الحسن فى امر كبيدك انها ثلاث قال ايوب  
 فقد مر علينا كثير فسألتهم اى انك حدثت قتادة فى امر كبيدك انها ثلاث قال ما حدثت به هذا قط  
 فذكرته لقتادة فقال بلى ولكنه نسب هذا من قبيل من حدث ونسب قال الحافظ فى شرح الخبيرة وان روى عن  
 شيخ حديثا وجده الشيخ مروية فان كان خبرا كان ليقول كذب على او ما رويت لهذا او نحو ذلك فان دفع منه ذلك روى ذلك الخبر  
 لكذب واحد منهما لا بعينه ولا يكون ذلك قاصدا فى واحد منهما للتعارض الى آخر ما قال فى الحديث مردود لا يحتج به.

**باب** فى البتة اى اذا قال الزوج لامرأته انت طالق البتة قال الترمذي وقد اختلف اهل العلم من اصحاب  
 النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم فى طلاق البتة فروى عن عمر بن الخطاب انه جعل البتة واحدة وروى عن علي انه جعلها ثلاثا و  
 قال بعض اهل العلم فيمنه الرجل ان نوى واحدا فواحدة وان نوى ثلاثا ثلث وان نوى اثنين لم تكن الا واحدة وهو قول

المؤري واهل الكوفة فقال مالك بن انس في البتة ان كان قد دخل بها فهي ثلث تطلقات وقال الشافعي ان نوى واحدة فواحدة بملك الربوة وان لوى ثنتين فثنتين وان لوى ثلثا فثلاث انتهى قلت لا تطلق بها واذا كنت بحجج الكنايات الالمانية او دلالة الحال وتطلق بها لثقة واحدة بآئنه وان نوى ثنتين اما بالبيتة فلا بها لم تكن كناية عن مجرد الطلاق بل عن الطلاق على وجه البينونة واما ما تنوع ارادة الثنتين فلما تفران الالاق مصدا لا يتكمل محض العدو وقال الشافعي الكنايات كلها راجع لان الواقع بها طلاق فان لوى وقع والاذلا ونحن نقول انه اتى بالامانة بلفظها لاجل الحاجة ماسة اليها في الحال كيلا يقع في مراجعتها بالغير مصدرة وقال زفران نوى ثنتين تقع ثنتان وبه قالت الثلاثة واما تصح نيية الثلاث لانها كل الجنس وازدادت النيية ثنتين في الامة لان في غير الاك نية العدو في الجنس لا تصح وعند مالك يقع الثلاث بالكنايات عند نيية الطلاق ونيية الواحدة مخصوصة بغير المدخول بها - قوله ان سر حنانة ابن عبد يزيد اطلق امرأته سهمية

البرية فاختبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وقال والله ما اردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والله ما اردت الا واحدة فقال سر حنانة فادله ما اردت الا واحدة فريدها اليه الحديث اى بالتحلل عن الخفية ولبعض النكاح عند الشافعية وقد تقدم مفصلا فراجع -

باب في الوسوسة بالطلاق اى اذا خطر في قلبه الطلاق الوسوسة ولم يتكلم ولم يكتب لا تطلق بها وموقوف المحرم منهم بالضعيفة وهو ما حباه وقال بعض اذا طلق في نفسه طلقته وهو مروى عن ابن سيرين والزهري وعنه مالك واية ذكرها الشيب عنه وقواها ابن العربي بان من اعتقد الكفر بقلبه كفر ومن اصر على المعصية اثم وكذا ذلك من لوى بغيره وعجب وكذا من تذايق مسلما بقلبه وكل ذلك من اعمال القلب دون اللسان ولما اتفقت الامة المحمدية على ان البعض والحسد والكبر من اعلى المعاصي وتفر البعض بان معاصي القلب لا اثم عليها الا اذا عمل او تكلم وهذا القول لا يتكلم الى ان يبطل فان الشريعة المحمدية بل الشرع السماوية كلها اتفقت على ترتيب العقاب على معاصي القلب قال ابن ابي حنيفة ترتيب الوارد على مراتب الهمة ثم الله ثم الخطر ثم النيية ثم الزادة ثم العزيمة فالثلاثة الاولى لا يواخذ بخلاف الثلاثة الاخرى قلنا قد اذلم بعضهم الخمسة لقوله مراتب القصص خمس فاجس ذكرها في فخر في حديث النفس فاستغناء بيبه هم فعزم كلها رفعت وسوى الاخير ففيه الاختلاف وقد تعاود لول حديث شباب ان كل تأمل العمل والكلام حديث النفس فالمراد بالتصميم كناية ومعناه انه لا اثم بالمصميم والملم لعزم قيل في الجواب بان العفو عن حديث النفس من فنيائل هذه الامة والمصر على الكفر ليس بهم وبان المصر على المعصية الاثم من تقدم له فعل المعصية لامن لم يتعمل معصية قط واما الرياء والعجب وغير ذلك فكله متعلق بالاعمال واجتج الخطابي بالاجمل على ان من عزم على الطهار لا يصير خطا سيرا قال وكذلك الالاق وكذا انهم بالتقديس لم يكن قاذفا ولو كان حديث النفس يؤثر لا يبطل الصلوة وقد دل الحديث الصحيح على ان ترك الحديث مندوب فلو وقع لم تبطل - قوله قال ان الله تجاوزه لاصتى عما تتركه له او تعمل به وبما حدثت

به انفسها بالفتح على المفعولية وذكر المطرزي عن اهل اللغة انهم يقيولون بالصم يريدون بغير اختيار ما وبه الحديث حجة في ان الموسوس لا يقع طلاقه والمعنوه والمجنون اولى منه بذلك واجتج الطحاوي بهذا الحديث على ان من قال لامرأة انت طالق ونوى في نفسه ثلثا انه لا يقع الا واحدة خلافا للشافعية ومن وافقه قال لان الجبرول على انه لا يجوز وقوع الطلاق



بنية لفظ معها واحتج به أيضا من قال في من ثلث لامرأة يفلأنة ونوى بغيرك طلاقها أنها لا تطلق خلافا لما لك وغيره لان  
الطلاق لا يقع بالنية وكون اللفظ ولم يأت بصيغة لا تحتمل ولا كناية ما استدلل به ان من كتب الطلاق طلق امرأته لانه عزم  
تعلقه وعمل بكتابة وهو قول الجمهور ومشرط مالك فيه الاشهاد على ذلك -

**باب** في الرجل يقول لامرأته اني اخويل يكون تحريما لها قوله من رجلا قال لامرأته يا اختيه فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اختك هي ففكر ذلك ونهى عن ما ذكره ذلك لان قرابة الاخوة محرم فكونها اختا له من جهة التحريم وتحمل ان  
يكون النبي عنه والكرامة سد الباب فانه يحتمل ان اذا لم يبينه على ذلك ليعتدون فيه ويمكن ان يكلموا بلفظ يؤدى الى الظهار  
فحرم عليه وتجب الكفارة او الفراق اذا نوى الظهار قال الحافظ قال ابن بطال ومن ثم قال جماعة من العلماء يصير  
بذلك منظارا اذا قصد ذلك فاشهد النبي صلى الله عليه وسلم الى اجتناب اللفظ المشكك قال وليس بين هذا الحديث و  
بين قصة ابراهيم مسارعة لان ابراهيم انما اراد بها انها اخته في الدين فمن قال ذلك ونوى اخوة الدين لم يصير غلظت  
ويشغى ان لا يعتاد ذلك ولا يتكلم بها الا بصيغة -

**باب** في الظهار اى باب في بيان احكام الظهار وهو بكسر الظاء المعجمة قول الرجل لامرأته انت على كذا امرى وانما خص  
الظهار بذلك دون سائر الاعضاء لانه محل الركوب غالبا ولذلك سمي الركوب ظهرا فثبت الزوجة بذلك لانها مركوب الرجل فلو  
اختلف لغير الظهار كالظن مثلا كان ظهرا على الاظهر عن الشافعية واختلف في ما اذا لم يبين الام كان قال كظهار اختي مثلا  
ضمن الشافعي في القديم لا يكون ظهرا بل يحتمل بالام كما ورد في القرآن وكذا في حديث خولة التي ظاهرها اوس وقال  
في الجديد يكون ظهرا وهو قول الجمهور ولكن اختلفوا فيه لم يحرم على ظهرا بل قال الشافعي لا يكون ظهرا وعن مالك هو  
ظهار وعن احمد روايتان كالمذهبين فانه قال كظهارى مثلا فليس بظهار وعن الجمهور وعن احمد رواية انه ظهار وطوره في كل  
من يحرم عليه وطوره حتى في البهيمة قاله الحافظ في الفتح وعند الحنفية هو تشبيه الزوجة او جزء منها شائعا او جزء معبر عن الكل بما لا يحل  
الظهار اليه من المحرمة على التام ولو برضاع او صهرية ولا فرق بين كون العضو الظهار وغيره مما لا يحل النظر اليه وانما خص باسم  
الظهار تقليدا للظهر لانه كان الاصل في استعماله وكان الظهار في الجاهلية يحرم النساء كان اهل الجاهلية يطلقون ثلث الظهار  
والايلاء والطلاق فاقر الله الطلاق طلاقا وحكم في الايلاء والظهار بما بين في القرآن وشروط في المرأة كونها زوجة وفي الرجل  
كونه من اهل الكفارة فلا يصح ظهار الذمي كالصبي والمجنون وسبب نزول آيات الظهار هو ان خولة بنت ثعلبة كانت امرأة جسيمة  
فراها زوجها ساجدة في صلواتها فنظر الى عجزها فلما انصرفت ارادها فامتنعت عليه لكان امرأته بسرعة ولم فقال لها  
انت على كذا امرى ثم ند على ما قال وكان الايلاء بالظهار من طلاق اهل الجاهلية فقال لها ما اظنك از - حرمت على فانت  
النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان زوجي اوس بن الصامت تزوجني وانا شابة غنية فانت مال واهل حتى  
اكل الى واني شابى وتفرق اهل وكبرنى ظاهرنى وقد ندم فهل من شئ يحببني واياة يعيشني به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سلم حرمت عليك يا رسول الله الذي ازل عليك الكتاب ما ذكر طلاقا وانه ابو ولدي واحب الناس الى فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم حرمت - فقالت اشكو الى الله فاقبى ووجدت قد طاعت صحبتى وانفست له الطنى اى كثر ولدي فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اراك الا وقد حرمت عليك ولم او مر في شأنك شئ فجلت تراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذ قال لهما رسول الله

صلى الله عليه وسلم حرمت عليه نفقة وقالت اشكوا الى الله فأتى وشهد حالي اللهم انزل على نبيك كان هذا اول ظهور في الاسلام  
 فانزل الله تعالى عليه قسمة الله قول التي تجاديك في زوجها الآيات قال لها ادعي زوجك فجاء قتلما عليه رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قد سمع الله الآيات ثم قال له بل تستطيع ان تلحق رقبته قال اذا يذهب مالي كله الرقبة عالية وانا قليل المال فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين فقال والله يا رسول الله ان لم اكل في اليوم ثلث مرات كل بصري و  
 خشيت ان تعصوني قال فهل تستطيع ان تطعم ستين مسكينا قال لا والله الا ان تعينني على ذلك يا رسول الله قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اني معينك بمائة وعشرين صاعا فاجتمع لهما امرها قوله قال فاطمعة وسقامن تمر بين ستين مسكينا  
 الحديث والوسق ستون صاعا فيكون لكل مسكين صاع كامل وهو نديب ابى حنيفة قوله قال فليطعم ستين مسكينا  
 قالت ما عند من شيء يصدق به قالت ساعدت بعرق من تمر والعرق لفتح الرازي نيل نسوج من نسلج الخوص واختلفت  
 الروايات في تقدير العرق ففي هذه الرواية ان العرق ستون صاعا وفي الرواية الثانية ثلثون صاعا وفي الرواية الثالثة خمسة عشر  
 صاعا وهذا الاختلاف ليس في الواقع بل هو مني على كبره وصغره واصغره فالجاء ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه اياه في  
 كفارته ولما كان هذا المقدار تكفي نصف مقدار الكفارة قالت قلت يا رسول الله فاني اعينه بعرق اخر قال قد احسنت  
 اذهبي فاطمعي برباعه ستين مسكينا وادجي الى ابن عمك قاتى يحيى بن آدم والعرق ستون صاعا قال ابو داود و  
 هذا انما كبرت عنه من غير ان تستأمر اى تستاذن فقلت ليس في الحديث دلالة على ان قوله كفرت عنه بغير اذنه وعليه بل  
 في الحديث دلالة على انها فعلت ذلك باذنه لانها كما عرفت رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اعانه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بعرق كما يدل عليه سائر الروايات ولو سلم انها لم تكونا موجودين وكانت قوله وحدها موجودة عنده فلما اعطاه رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عرقا ثم رددت عرقا آخر فالظاهر انها لم تبت به الى بيتها وزادت فيه عرقا آخر فبعد ان لا يطعم عليه اوس بن الصامت  
 فسكوت يكون اذنا واذا نمت منه ولا يلزم من عدم الذكر عار فقول ابى داود اجهاد منه فلا حجة في قوله  
 باب في المنخلع بعتم المجنونة وسكون اللام وهو في اللغة فراق الزوجة على مال وفي الشرع فراق الرجل امرأته على  
 عوض يحصل له وقال كثير من الفقهاء هو مفارقة الرجل امرأته على مال وليس بجدة فانه لا يشترط كون عوض الخلع بالافان  
 لو خالعا عليهن دين او خالعا على قصاص لهما عليه فانه صحيح وان لم ياخذ الزوج منها شيئا وقال اصحابنا الخلع ازالة الزوجية بما  
 من المال او باختلاف في ما به الخلع قال الحنفية هو طلاق وهو مروي عن عمرو عثمان وللشافعية قولان في قول مثل قال  
 الحنفية وفي قول ليس بطلاق بل هو فسخ وهو مروي عن ابن عباس وقائمة الاختلاف انه اذا خالعا ثم تزوجا تعودا ليطلأين  
 عند الحنفية وعنده ثلاث تطليقات حتى لو طلقا بعد ذلك تطليقتين حرمت عليه حرمة غليظة عند الحنفية وعنده لا تحرم الا بثلث  
 واجتج الشافعية بظاهر قوله عز وجل الطلاق مرتان الى قوله فان طلقا فان طلقا ذكر سجد الطلاق مرتين ثم ذكر الخلع بقوله فلا جناح عليهما فيما  
 اختيرا به ثم ذكر الطلاق ايضا بقوله تعالى فان طلقا فخلعوا فخلع غلظا لا زاد عدد الطلاق على الثلث وهذا يجوز والجواب  
 عن الآية انه لا حاجة لفيها لان ذكر الخلع يرجع الى الطلاقين المذكورين الا انه ذكرهما اوله لغير عوض ثم ذكر بعوض ثم ذكر سجد وتعالى  
 الثالثة ليقوله فان طلقا فلم يلزم الزيادة على الثلث بل يجب جملة على هذا لئلا يلزمنا القول بتغير المشرع واستدل الاضاف على  
 ان الخلع طلاق بما اخرج الشافعية في باب الخلع قبل الحقيقة وطلعتا تطليقة الحديث وهذا الحديث اخرج البخاري ايضا.

قوله عن عائشة ان حبيبة بنت سبل كانت عند ثابت ابن قيس ابن شماس فضر بها فسكر  
بعضها فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعد الصبح فناشئته اليه فدعا النبي صلى الله عليه  
وسلم فأتاها فقال خذ بعض مالها وفارقها فقال وميصلك ذلك يا رسول الله قال نعم فقال  
فاني اصدق بهما يفتين وهما بيدها فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذها ففارقها ففعل  
لثابت بانه اخذها وفارقها واختلف الروايات في قصة ثابت بانه خلع من زوجته جيلة وفي بعضها انه خلع من زوجته حبيبة  
بنت سبل ولا اختلاف لعل خالعا كل واحدة منهما.

باب في المملوكة تعتق وهي تحت حرا وعيدل لها الخيار في فسخ نكاحها ام لا اما اذا كان الزوج غير مملوكة  
زوجته فلها الخيار التناقا واما اذا كان الزوج حرا فاعتقت زوجته هل يثبت لها الخيار ام لا فذهب الجمهور الى انه لا يثبت وجعلوا  
العلة في النسخ عدم الكفاية لان المرأة اذا صارت حرة وكان الزوج عبد المملوك فلولها ولوليه هذا قول عائشة في حديثها  
ولو كان حرا لخير ولو كانت تعقب ذلك بان هذه الزيادة مدرجة من قول عروة كما صرح بذلك النسائي في سننه وبينها الشيا  
ابوداؤد في رواية مالك ولو سلم انه من قولها فهو اجتهاد منها وليس بحجة وذهب الشعبي والبخاري والخنفية الى انه يثبت لها  
الخيار ولو كان الزوج حرا ونسكو بالرواية التي فيها انه كان مخرج بريرة حرة في النيل وقال ابن القيم في الهدى ان حديث  
عائشة رواه ثلثة الاسود وعروة وابن قاسم فاما الاسود فلم يختلف عنه انه كان حرا واما عروة روايتان صحيحتان متعارضتان  
احدهما انه كان حرا والثانية انه كان عبدا واما عبد الرحمن بن القاسم فعنه روايتان صحيحتان احدهما انه كان حرا والثانية انه كان  
قلم لا معارضة في كونه عبدا واما حرافه كان في اول الامر عبدا ثم اعتق فصار حرا من قال فيه عبدا فهو على اصله من قال  
حرافه اخبر بحرية العارضة بعد التقى ليس فيه معارضة فانه ثبت الحرية بعد التقى وليس في قول من قال انه كان عبدا في ذلك  
وحاصل ما قاله العيني في شرح البخاري في هذا البحث ان الاحتجاج بهذه الاحاديث التي فيها انه كان عبدا على انه كان حرا  
اعتقت بريرة غير قوي وكذلك قول ابن عباس رآني عبدا لا يدل على انه كان عبدا حين اعتقت بريرة لان الظاهر انه كان  
يخبر انه كان عبدا فلما تم الاستدلال به والتحقق فيه ان يقول ان اختلافهم في صفتين لا يجتمعان في حالة واحدة فبعضها في  
مالين بمعنى انه كان عبدا في حالة وحرا في حالة اخرى فبالضرورة تكون احدي المالين متاخرا عن الاخرى وقد علم ان الرق يقب  
الحرية والحرية لا يعقبها الرق فاذا كان كذلك جعلنا حال العبودية متقدمة وحال الحرية متاخرة فثبت بها الطريق انه كان حرا في  
الوقت الذي خبرت فيه بريرة وعبدا قبل ذلك فيكون قول من قال كان عبدا محمولا على الحالة المتقدمة وقول من قال  
كان حرا محمولا على الحالة المتاخرة فاذا لا يتبع تعارض وثبت قول من قال انه كان حرا فيعلق الحكم به ولئن سلمنا ان جميع  
الروايات اخبرت بانه كان عبدا لئليس فيه ما يدل على عدم صحة ما يذهب من يذهب ان زوج الاممة اذا كان حرا فاعتقت  
الاممة ليس لها الخيار لانه ليس فيه ما يدل على ذلك لانه لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم انه قال خيرتها لان زوجها عبدا وهذا  
لا يوجد صلا في الاثار فثبت انه خيرها لكونها قد اعتقت فحينئذ يستوي فيه ان يكون زوجها حرا او عبدا وورد بها اصحاب التوضيح  
في قوله لان خيارها انما وقع من اجل كونه عبدا ولو الملع هذا على ما قلنا من التحقيق لما قال بكذا.

باب من قال كان حرا عتق الخينة في كلا المالين حرا وعبدا خيار التقى فلما يضرنا الاختلاف.

قوله عن الاسود عن عائشة ان زوج بريرة كان حرا حين اعتقت وانها خبرت فقالت  
ما احب ان اكون صفة وان لي كذا وكذا وانما كرهت لانها كانت جميلة وان منيما كان اسود ويراها  
وجه الخيارات فقام فادركه صاحب الهداية رواد ابن القيم قلت والوجه اذكره الطحاوي من ان الامة كانت قبل غنمها  
ولاية الاجبار واما اذ اعتقت فلما بدى ان تكون مختارة فترفع ولاية الاجبار.

باب حتى متى يكون لها الخيار قال في البدائع واما ما يبتل به فهذا الخيار يبتل بالابطال نصا وولاية من قول او  
فعل يبتل على الرضا بالكلح ويبتل بالقيام عن المجلس لانه دليل الاعراض كخيار الخيرة ولا يبتل بالسكوت بل يتردد  
الى آخر المجلس اقام يوجد منها دليل الاعراض كخيار الخيرة لان السكوت يكتل ان يكون رضاهما بالمقام منه ويختل ان  
يكون للتأمل لان بالتقري يزاد الملك عليها فتمت الى التامل ولابد للتأمل من زمان فبعد ذلك بالمجلس كما في خيار  
الخيرة وخيار القبول بالبيع انتهى وقال الشافعي في قول يبتل الخيار بالسكوت وفي قول حتى الى ثلثة ايام ويبتل  
بقياها من مجلس الى اخره قوله فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لها ان قربك فلا خيار لك  
اي ان جامعك ياريرة مغنيك فلا خيار لك لان تمليكك ياه على البطي يبتل على الرضا بالكلح فبطل الخيار ففي الحديث  
دليل على ان الخيار يبتل بالقتل الذي يبتل على الرضا كما اذ امكنك الرجوع من نفسه او به قال ابو حنيفة ومالك واحمد  
ومرواية عن الشافعي البين.

باب في المملوكين يفتقان معا هل تخير امراته قوله عن عائشة انها ارادت ان تعتق مملوكين لها اي لدارها  
نزوج اى كل واحد منها زوج الاخر وقيل ضمير لها عائد الى الجارية المفهومة من قول مملوكين قال اى القليسم  
فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فامرها ان تبدأ بالرجل قبل المرأة قالوا ولولم يكن التحريم متفعا اذا كان  
الزوج حرا لم يكن للبرأة لبعث الغلام فائدة فاذا بدأت به عتقت تحت بر فلا يكون لها اختيار فقلت وفي اسناد هذا الحديث  
عبد الله بن عبد الرحمن وهو ضعيف وقال القليل لا يعرف الا به وقال ابن حزم لا يصح هذا الحديث ولو صح لم يكن فيه حجة لانه  
ليس فيه انما كانا زوجين ولو كانا زوجين يمتل ان يكون البداية بالرجل لفصل عتقه على الاثني كما في الحديث الصحيح  
او بصير ورته حرا لا يمتل لها عارا نهان زوجة العبد فلا تريد النسخ.

باب اذا اسلم احد الزوجين في كسر الذائق ولو اسلم احد الزوجين عرض الاسلام على الآخر فان اسلم والا  
فرق بينهما واباره طلاق لا اباها ولو اسلم احدهما ثم داي في دار الحرب لم يمتل حتى تحيض ثلثا ولو اسلم زوج الكتابية يمتل  
لنكاحها وتبائن الدارين سبب الكفرة داي سبب وقوع الفرة عندنا حتى اذا خرج احد الزوجين الى دار الاسلام سلما او  
زما وقعت البينة لا اى ليس السبب الكفرة عندنا وقال الشافعي واحمد ومالك سبب الفرة هو البينة  
دون تبائن الدارين حتى اذا خرج احد الزوجين الى دار الاسلام من دار الحرب سلما لا تقع الفرة عندهم وعندنا تقع ولو  
سبب احد الزوجين الحربين وحجى الى دار الاسلام تقع الفرة بينهما اتفاقا تبائن الدارين عندنا والسبب عندهم وان حبسا  
معالم تقع الفرة بينهما عندنا وعندهم تقع قال ابو حنيفة تحصل الفرة بينهما باحد ثلثة امور انقضاء العدة او عرض الاسلام  
على الاخرى الا متناع عن ذلك احد منهما من دار الاسلام الى دار الحرب او بالعكس وسواء عنده الاسلام قبل الدخول او بعده

فقال الثامني وانه اذا اسلم قبل انقضائه العتقة ثبت النكاح بينهما سواء كانا على دين واحد كما اختلف بينه وبين المؤمنين او  
احدهما كان على دين والاخر على دين سواء كانا في دار الاسلام او في دار الحرب او احدهما في احدى الدارين والاخر في الاخرى

قوله عن ابن عباس ان سراجا جاء مسلما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فترجى امراته

مسلمة بعده فقال يا رسول الله انها قد كانت اسلمت معي فردد بها علي قال الترمذي بعد اخرج  
هذا الحديث في الحديث صحيح في الحديث دليل على ان اذا علم باسلام احدهما ثم علم باسلام الاخر ان اسلامه كان مع الاول ثم  
نكاحها . قوله عن ابن عباس قال اسلمت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجت

فجاء زوجها الى النبي صلى الله عليه وسلم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم

فما تترجم اسر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم  
النظام ان الزوجه ادعى على الزوجه بقاء النكاح وعدم الفسوخ وانكرت الزوجه وقد كتمت آخر فعل علم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم صحت ذلك الدعوى بالوقوع فانتزعهما من الزوجه الاخر وادها اليه ويمكن ان يقال ان الرجل لما قال قد كنت  
اسلمت وطلعت باسلامي لعل المرأة اعترفت بذلك ولم تنكره فثبت وعواذ بهن فيفسخ النكاح باعتراهما استل بيعة  
المؤمنين الشوائع وغيرهم على ان تبائن الدارين ليس بسبب قبح الفرق كما قال به الحقيقة لان لما باجرا احدهما وبقى الآخر  
في دار الحرب يتحقق تبائن الدارين واجيب عن هذا اناسلنا انها متباينان دار حقيقة ولكن لانسلنا انها متباينان حكما  
فانما لما اسلم في دار الحرب وهاجرا احدهما فالثاني ليس بجارم على القرار في دار الحرب بل هو عازم على الهجرة فهو في دار الاسلام  
حكم فلا تبين احدهما من الاخر وقال في المبسوط وقال لا يبرى ان دار الاسلام انما تميزت من دار الحرب  
بعذ فتح مكة فلم يوجد تبائن الدارين لم يمتد

باب الى متى ترد عليه امراته اذا اسلم بعد ها يعني اذا اسلمت المرأة وهاجرت ثم اسلم زوجها بعد اسلامها  
قال في متى ترد الزوجه بطلت زوجهها قال ابو حنيفة وغيره ان اسلم بعد عرض الاسلام ترد اليه وان ابى ان اسلم بعد العرض تبين  
فلا ترد اليه بهذه النكاح بل يتجدد النكاح وقال المجازيون ان اسلم قبل منقضى العدة فله واليه وان اسلم بعد العدة فلا ترد  
اليه قوله عن ابن عباس قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم

المرجحة شيا قال محمد بن عمرو في حديثه بعد استسنتين قال الحسن بن علي بعد سنتين قال المجازيون وقع في رواية  
بعضهم بعد سنتين وفي اخرى بعد ثلاث وهو اختلاف جمع بينه على ان المراء بالست ما بين هجرة زينب واسلامه ومهين  
في المجازي فانما اسر بغيره فارسلت زينب ان مكة في قدائه فاطلق لها بغيره فدار وشرط النبي صلى الله عليه وسلم ان يرسل  
زينب فوفى بذلك والمراء بالسنتين او الثلاث ما بين نزول قوله تعالى لاهن حل لهم وقد ورد مسلمانان بينهما سنتين و  
اشهر او قد ورد في اصل المسئلة حديثان متعارضتان احدهما هذا وقال الترمذي بعد اخرجنا باس باسنا ووجه الحكم  
والحديث الثاني اخرجنا الترمذي وابن ماجه من رواية حجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله  
عليه وسلم رعا بنته زينب على ابن العاص بن الربيع بهر حبيب وكنكح حبيب قال الترمذي وفي اسناوه مقال ثم اخرج عن  
يزيد بن يارون انه حدث بالحديثين عن ابن اسحاق عن حجاج بن ارطاة ثم قال يزيد حديث ابن عباس اقوى اسناط

العمل على حديث عمرو بن شعيب يريه اهل العراق فقال الترمذي في حديث ابن عباس اليعرف وجهه واشارته بك الى  
 ان ردّها اليه بعد ستينين او بعد مئتين او ثلاث شكل لاستبعاد ان تنفي في العادة هذه المدة واجاب النخعي عن الاشكال  
 بان بقاء العادة في تلك المدة ممكن وان لم تجر العادة غالباً به ولا يسهل اذا كانت المدة انما هي سنتان واشهر فان افيض  
 قد يطعن عن ذوات الاقرار لعارض علة احياناً وبما حصل هذا اجاب البيهقي وهو اولى بالاعتد في ذلك ونسخ ابن عبد البر الى  
 ما دل عليه حديث عمرو بن شعيب وان حديث ابن عباس لا يخالفه قال بل الجمع بين الحديثين اولى من التمسك باحدهما  
 فحمل قوله في حديث ابن عباس بالنكاح الاول اى بشروطه فقلت اى بسببه وان معنى قوله لم يثبت شيئاً اى لم يزود  
 على ذلك شيئاً قال وحديث عمرو بن شعيب تعضده الاصول وقد صرح فيه بوضع عقد جديد بهر حايه والاخذ بالتصريح اولى  
 من الاخذ بالاحتمال ويؤيده ما روي عن ابن عباس المكي عنه في اول الباب فانه موافق لما دل عليه حديث عمرو بن شعيب قال  
 وفي حديث عمرو بن شعيب زيادة ليست في حديث ابن عباس والمثبت مقدم على النافي غير ان ائمة رجوا اسناد حديث ابن  
 عباس انتهى ثم قال الحافظ والمعمد ترجيح اسناد حديث ابن عباس وقال احسن المسالك في هذا الحديثين ترجيح حديث  
 ابن عباس كما رجحوا ائمة وجملة على تطاول العدة في ما بين نزول آية التحريم واسلام ابى العاص ولا مانع من ذلك فضلاً  
 عن مطلق الجواز انتهى لمحضاً قلت بل احسن المسالك ما اختاره ابن عبد البر وحمل حديث ابن عباس على تطاول العدة  
 مجرد تشبه على المذهب كما ترى وان رجح حديث ابن عباس فاولى ان يقال انه لم يعرض عليه السلام فلما تبين قبل العرض  
 او يقال انها واقعة قبل بنى التناكح بين المسلم والكافر فان نزول انتهى في عام الى بيته في سنة السادسة حين خلق عمر بن  
 باب في من اسلم وعنده نساء اكثر من اربع قال في البدل فصل ثم كل نكاح جاز بين المسلمين وهو الذي  
 استجمع شرائط الجواز التي وصفنا بها جاز بين اهل الذمة واما ما قد بين المسلمين من الانكحة فانها منقسمة في حقهم بينها  
 ما يصح ومنها ما يفسد وهذا قول اصحابنا الثلاثة وقال زفر كل نكاح فسد في حق المسلمين فسد في حق اهل الذمة حتى لو  
 اظهروا النكاح بغير شهوة ليعترض عليهم ويحلون على احكامنا وان لم يرتفعوا اليها وكذا اذا اسلموا ليفرق بينهما عنده وعندنا  
 لا يفرق بينهما وان تحاكما اليها او اسلما بل يقران عليه ثم قال ثم كل عقد اذا اعتده الذي كان فاسداً فاذا اعتده المحرمي  
 كان فاسداً ايضا لان المعنى المفسد لا يوجب الفصل بينهما ولو تزوج كافر بخمس نسوة او باثنين ثم اسلم فان كان تزوج  
 في عقدة واحدة فرق بينه وبينهن وان كان تزوجهن في عقد متفرقة صح نكاح الاربع وبطل نكاح الباقية وكذا في اثنتين  
 يصح نكاح الاولى وبطل نكاح الثانية وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد يختار من النكس اربعاً ومن الاثنين  
 واحدة سواء تزوجهن في عقدة واحدة او عقداً استحساناً وبه اخذ الشافعي اخرج محمد بن عيسى ان سليمان اسلم وتحت عشرة نسوة  
 فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يختار اربعاً منهم وروى ان نيس ابن الحارث اسلم وتحت ثمان نسوة  
 فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يختار منهم اربعاً وروى ان فيروز الديلمي اسلم وتحت اثنتان فخير رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ولم يتخير ان نكاحهن كان دفعة واحدة او على الترتيب ولو كان الحكم يقتضف لا تفسر فدل ان حكم  
 الشرع فيه هو التخيير مطلقاً ولا يجزئ ابى يوسف ان الجمع حرم على المسلم والكافر جرياً لان حرمة ثبتت لمعنى مقبول وهو  
 خوف الجور في الفاء حتى تكون والاقتضا الى قطع الزم هذا المعنى لا يوجب الفصل بين المسلم والكافر الا ان لا يعرض اهل الذمة

مع قيام الحرمة لان ذلك ديانتهم وهو غير مستثنى من عدمهم وقد نهينا عن التعرض لهم عن مثله بعد اعطاء الذمة وليس لنا ولاية التعرض لابل الحرب فاذا اسلم فقد زال المانع فلما يمكن من استيفاء الجمع بعد الاسلام فاذا كان تزويج الخمس في عقدة واحدة فقد حصل نكاح كل واحدة منهم جميعا اذ ليست احايهن باولى من الاخرى والجمع محرم وقد زال المانع من التعرض فلما بد من الاعتراض بالتفريق وكذلك اذ تزوج الاختين في عقدة واحدة لان نكاح واحدة منهما جعلنا اذ ليست احايهما باولى من الاخرى والاسلام يمنع من ذلك ولما منع من التفريق فيفريق فاما اذا كان تزويجهن على الترتيب في عقدة متفرقة فنكاح الاربع مهن وقع صحيح لان الرميك التزوج باربع نوبة مسلما كان او كافرا ولم يصح نكاح الخامسة لحصوله جمعا فيفريق بينهما بعد الاسلام فلما بد من التفريق بعد الاسلام واما الاحاديث ففيها اثبات الاختيار للزوج المسلم لكن ليس فيها ان له ان يتنازل ذلك بالنكاح الاول او بشكاح جديد فاحتمل انه اثبت له الاختيار ليعتد بالعقد عليهن ويحتمل انه اثبت له الاختيار ليمسكن بالعقد الاول فلا يكون حجة مع الاحتمال مع انه قد روى ان ذلك قبل تحريم الجمع فانه روى في الجنان غيلان اسلم وقد كان تزويج في الجارية وروى لمحول انه قال كان ذلك قبل نزول الفرائض وتحريم الجمع ثبت بسند النساء الكبرى وهي مدنية وروى ان فيروز لما جاز الى النبي صلى الله عليه وسلم قال له ان تحتي اختين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارجع فطلق احدهما ومعلوم ان السلاق انما يكون في النكاح الصحيح فدل ان ذلك العقد وقع صحيحا في الاصل فدل انه كان قبل تحريم الجمع ولا كلام فيه انتهى.

قوله قال اسلمت وعندي ثمان نسوة قال فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اختر منهن اربعا كان نكاح كل واحدة منهن صحيحا لان التزويج كان قبل نزول قوله تعالى ثني وثلاث ورباع ولذا قال صلى الله عليه وسلم اختر منهن اربعا فلا يخالف الثخين هذا قوله قلبت يا رسول الله اني اسلمت وتحتي اختان قال طلق ايتهما شئت هذا حديث فيروز الديلمي اخرج ابن ماجه بهذا اللفظ واخرجه الترمذي ولفظ اخر ايهن شئت وهذا ايضا لا يخالف الثخين لان هذا ايضا قبل نزول قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين وكان نكاحهما صحيحا.

باب اذا اسلم احد الابوين لمن يكون الولد اى والاخر كافرا حتى الناس بالولد الصغير حضانه امه قبل الفرفة وبعدها حتى يستعنى الغلام وبالبارية حتى تحيض الا انه تكون مرتبة او فاجرة غير مأمونة بالمتمزوج بزوجه آخر وقدر الاستغناء لمسيح سنين ولا خيار للولد وبه قال مالك ابو حنيفة ومن معهم سواء كان الولد مميزا ولا غلاما او جارية وقال الشافعي اذا صار مميزا خير بين الابوين وقال احمد بن حنبل اذا بلغ سبع سنين تخير الغلام وسلم الجارية الى الاب من غير التخيير ومن العجب انهم لا يعتبرون ايمانه وهو اختياره لربه وهو نفع له ثم يعتبرون اختياره احد الابوين وهو ضرر عليه بخلاف.

قوله عن جدي رافع ابن شكان انه اسلم وابت امراته ان تسلم فانت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ابنتي وهي فطيمه اوشبهه وقال رافع ابنتي فقال له اى الرافع النبي صلى الله عليه وسلم اذعه ناجية وقال لها اعدى ناجية واقعد الصبية بينهما ثم قال ادعواها اى البنت واسما لحمة فمالت الصبية الى امرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهداها فمالت الى ابيها فاخذها الى ابيها وذل لمن قال بالتخيير قلت هذه مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم لانه مستجاب الدعوات ولعل غرضه من التخيير حصار فجع الكافر

لكنما يتوهم انه على الله عليه وسلم راعى للمسلم قال ابن الهمام ونحن نقول انه اذا اختار من اختاره الشرع فعله لكن  
 الوقوف على ذلك متعذر تخيير غيره صلى الله عليه وسلم مع دعائه يجب بعده صلى الله عليه وسلم اعتبار منطقية النظرية وهو  
 فيما قلنا انتهى وقال في البدائع ولنا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للامام انت احق به المصحح ولم يخير الصبي  
 ليس بكلمة لانه بلغته هو اميل الى اللذة الحاضرة من الفراغ والكسل والهرب من الكتاب وتعلم آداب النفس ومعام  
 الدين يختار شر البالوين وهو الذي يهمله ولا يؤدبه واما حديث ابى هريرة راي ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقالت ان زوجي يرياني يذهب بابنه وقد ستاني من يراي عتبة وقد نفعتي فقال زوجها اتحافني في ولدي فقال  
 عليه السلام هذا البوك وهذه امك فخذ بيدك يا عتبة فخذ بيدك فانا نطلقت به فالمراد منه التخيير في حق البلوغ لانهما قالت  
 نفعتي وستاني من بشراني عتبة ومعنى قولها نفعتي اي كسب علي والبلوغ هو الذي يقدر على الكسب وقيل ان بشراني عتبة  
 بالمدينة لا يمكن للصغير الاستقار منه فدل على ان المراد منه التخيير في حق البالغ ونحن به نقول ان الصبي اذا بلغ يخير  
 باب في اللعان اي في بيان احكام اللعان وهو مصدر للملاعة مشتق من اللعن وهو الطرد والابعاد وبعدهما عن  
 الرحمة او بعد كل منهما عن الآخر ولا يجتمعان ابدأ وفي الشرع هي شهادات موكلات بالايان مقرونة باللعن قائمة مقام  
 حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها وقال الحجازيون هي الايمان موكلات بالشهادات ولذا لم يشترطوا كون الزوجين  
 اهلا للشهادة وشرط العراقيون قال في البدائع اختلف العلماء في حكم اللعان قال اصحابنا الثلاثة هو وجوب التفرق  
 مادام على حال اللعان لا وقوع الفرقة بنفس اللعان من غير تفرق الحاكم حتى يجوز طلاق الزوج وظهاره وايلائه و  
 يجري التوارث بينهما قبل التفرق وقال زفر والشافعي هو وقوع الفرقة بنفس اللعان الا عند زفر لا تقع الفرقة بالميتة  
 وعند الشافعي تقع الفرقة بلعان الزوج قبل ان تلغ المرأة وجهه قول الشافعي ان الفرقة امر مختص بالزوج الا ترى انه  
 هو المختص بسبب الفرقة فلا يلف وقوعها على فعل المرأة كالطلاق واحتج زفر بما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انه قال المتلاعنان لا يجتمعان ابدأ وفي بقا النكاح اجتماعهما وهو خلاف النص ولنا ما روي نافع عن ابن عمر رضي الله

عنهما ان رجلا لا عن امراته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانتفى من ولد هافرق النبي صلى الله عليه وسلم

سلم بينهما والحق الولد بالمرأة وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما لا عن بين عاصم ابن عدي و

بين امراته فرق بينهما وروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عن بين الجلاقي وبين امراته فلما

فرغ من اللعان فرق بينهما ثم قال عليه الصلوة والسلام الله يعلم ان احدكما كاذب فهل منكما

تائب قال ذلك ثلاثا فابيا ففرق بينهما فقلت الاما ديث على ان الفرقة لا تقع بلعان الزوج ولما بانها

ازلوا وقعت لما احتمل التفرق من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وقوع الفرقة بينهما بنفس اللعان ثم قال واختلف

العلماء فيه ايضا قال ابو حنيفة ومحمد الفرقة في اللعان فرقة تبطل به بانه فيزول ملك النكاح ويثبت حرمة الاجتماع و

الزوج مادام على حال اللعان فان اكذب الزوج نفسه فجلد الحد واكذبت المرأة نفسها بان صدقته جاز النكاح بينهما و

يجتمعان وقال ابو يوسف وزفر والحسن بن زياد هي فرقة بغير طلاق وانها توجب حرمة موبدة كحرمة الرضاع والمصاهرة و

اجتبهوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان ابدأ وهو نص في الباب وكذا روي عن جماعة من الصحابة



رضى الله عنهم مثل عمرو بن عبد الله بن مسعود وغيرهم انهم قالوا لما لعنان الامية ثمان ابدان ابني شيبه ومحمد بن ابي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لما لعن ابن عديرا الجلاء في يومين امرأتا فقال عديرا ما كنت عليهما  
 يارسول الله صلى الله عليه وسلم ان امسكتها فهدى طالق ثلاثا وفي بعض الروايات كن بيتا عليها  
 ان لهما افسار قهما فهدى طالق ثلاثا فهدى اسر اطلاق المزدحم عقيب اللعان سنة المتأخرين  
 لان عويمر اطلق زوجته ثلثا ابنا لعنان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فانفذ باعليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سلم فحجب على كل ملاعن ان يطلق فاذا اثنع يوجب القذف في التفرق فيكون طلاقا كما في العتق ولان سبب  
 بانه الفرقة قذف الزوج لانه يوجب اللعان واللعان يوجب التفرق ويوجب الفرقة فكانت الفرقة بهذه  
 الوسائط مضافا الى القذف السابق وكل فرقة تكون من الزوج او يكون فعل الزوج سببا كما في اثنين  
 والخلع والايلاء ونحو ذلك وهو قول الساف ان كل فرقة وقعت من قبل الزوج فهي طلاق من نحو ابراهيم والحسن  
 وسعيد بن جبيرة وقتادة وغيرهم واما الى بيت فلا يمكن العمل بحقيقة لما ذكرنا ان حقيقة المتفاعل هو المتفاعل بالفعل  
 وكما فرغا من اللعان ما بقيا متلاعتين حقيقة فانصرف المراد الى الحكم وهو ان يكون حكم اللعان فيهما ثلثا فاما اذا كان  
 الزوج نفسه وحده القذف بطل حكم اللعان فلم يبق مثالا عما حقيقة وعلمنا فجاز اجتماعهما واما الحكم الذي ليس باصلي  
 للعان فهو وجوب قطع النسب في احد نوعي القذف وهو القذف بالليل لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لما لعن بين بلال بن امية وبين زوجته وفرق بينهما في الولد عنه واخذه بالمرأة فصارت الفتى احد كني اللعان وعلى هذا  
 قلنا ان القذف اذا لم ينعقد موجبا لللعان او سقط لعن الزوج وجوب الحيا ولم يجب او لم ينعقد لغيرهما لم يتبعنا بعد  
 لا يقطع نسب الولد الى آخر ما قال وقال الحافظ في الشرح وعن احمد بن حنبل في الولد يجر لللعان ولو لم يتعرض الرجل لذكره في  
 اللعان وفيه نظر لانه لو استلحه لحقه واما لو ثلث لعان الرجل دفع حد القذف عنه وبثوت زنا المرأة ثم يرفع عنها الحد باللعان  
 وقال الشافعي ان نفى الولد في الولد في الملاعة انتفى وان لم يتعرض له فله ان يعيد اللعان لانتقائه ولا اعادة على  
 المرأة انتهى ثم اعلم انه اختلفت الروايات في نزول آية اللعان فبعضها تقتضي انها نزلت في قصة العجلماني ومومن  
 تصرفات الرواة وبعضها تدل انها نزلت في قصة بلال بن امية وهو اكثر واضح وقال الحافظ في كيفة الجمع بينهما ان  
 يكون بلال سال اولاهم سال عويمر فنزلت في شأنهما معا وظهر لي الان احتمال ان يكون عاصم سال قبل النزول  
 ثم جاء بلال بعد فنزلت عنده سواه فجاء عويمر في المرة الثانية التي قال فيها ان الذي سالتك عنه قد ابتليت به فوجد  
 الآية نزلت في شأن بلال فاعلم النبي صلى الله عليه وسلم بانها نزلت فيه يعني انها نزلت في كل من وقع له ذلك بان ذلك  
 لا يختص ببلال وكذا يجب على سياق حديث ابن مسعود ويحتمل انه لما شرع يدعو بعد توبة العجلماني جاء بلال فذكر قصته  
 فنزلت فقال قد نزلت فيك وفي صاحبك قول فقال يارسول الله اسأيت رجلا وجد مع امرأته  
 رجلا ايقتله فتقتلونه ام كيف يفعل ذرا في حديث ابن عمر عن مسلم فسكت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجبه فلما كان  
 بعد ذلك آماه فقال ان الذي سالتك عنه قد ابتليت به فانزل الله عز وجل هؤلاء الايات في سورة النور والذين يرون  
 ازواجهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد انزل عليك وفي صاحبك قوله قران فاذهب

فات بها حال سهل فتلاعنا وانامع الناس عند رسول الله ﷺ الله عليه وسلم  
اي قتلا عليه الآيات ووعظهما وذكروهما واخبرهما قتلا عنا فلما فرغا قال عويمير كذبت عليهما يا رسول الله ان

امسكتما فطلقتها عويمير شلا تا قبل ان يامر به النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب  
فكانت تلك سنة المتلاعنين استدلل بهذا من قال ان الفرقه لا يقع بنفس اللعان بل بحكم القاضي وان  
الفرقه في اللعان فرقه بتطبيقه بائنه لا انها فرقه بلاطلاق لان عويمير طلق زوجته ثلاثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانفذ ما عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يلقوا وقعت باللعان لما انفذ ما عليه فيجب على كل ملاعن ان يطلق فاذا اتبع  
ينوب القاضي منابه في التفرق قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم ابصروها فان جاءت به او عجز

اي اسود العينين عظيم الالبتين وهي اللجئة الشرفة على الظهر والفخذ فلا سراة اي عويمير الا قد صدق وان  
جاءت به احبها تصغير امر اي ما لا الى الحرة كأنه وحره فلا اراه الا كاذبا استدلل بهذا من قال ان القية  
حجة شرعية وسياتي في باب قوله عن ابن عباس قال جاءه الى بيت وفيه وقضى ان لا بيت لها عليه ولا قوت من

اجل انها يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها اي لم يتوف عنها زوجها استدلل بهذا ان اللعان تفرق ويخرج  
بلاطلاق وعلى ان المرأة المشوخته باللعان لا تسحق في مائة العدة لفقة ولا سكنى فالجواب ان الحديث ضعيف لان في  
سند عباد بن منصور وهو ضعيف على ان لو وقعت الفرقة بغير اللعان لانكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم تطبيقه فلا يغارض قول  
ابن عباس وفي حديث ابن عمر فانفذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني امضى ذلك الطلاق وهو حجة على من قال ان  
الطلاق الثلاث لا يقع او تقع واحدة ثم هو اولي من حديث ابن عباس لانه رفع امضاءه صلى الله عليه وسلم الطلاق وذلك  
انما يكون بفهم اعتبار ذلك منه صلى الله عليه وسلم.

باب اذا اشك في الولد بقرنية اللون قال جمهور العلماء لا يجوز للاب ان ينفي ولادة مجر وكونه في الف في اللون وقال  
الشواشي لا يجوز ذلك ان لم ينضم الى المخالفة في اللون قرنية زنا فان اتهمات بنت بولد على لون الرجل الذي اتهم به جاز  
النفي على الصحيح وقال الحنابلة يجوز النفي مع القرنية مطلقا قوله عن ابى هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم من بني فزارة فقال ان امرأتى جاءت لتزني فقلت اني اكرهه واراد نفيه عنه فقال هل لك من ابل قال نعم قال ما التواها  
قال حمير قال فهل فيها من ادس قال ان فيها كورس جمع ادس اي ما لا الى السواد قال فاني تراة قال عسى ان  
يكون نزع عرق قال وهذا اي الولد الاسود عسى ان يكون نزع عرق المراد بالعرق الاصل من النسب  
والمعنى ان ورثها انما جاء لانه كان في اصولها البعوضة ما كان بهذا اللون او بالوان تحصل الفرقة من اختلاطها فان اخرج  
اصول قد تورث ولذلك تورث الامراض والالوان تتبعها وفي رواية لم يخصص له في الانتفاء منه يعني قوله اني انكره كما  
في حديث الباب اظنه منكرا فليس للنفي فلا يكون نفيا ولا موجباً لللعان.

باب التعليل في الانتفاء قوله ايما رجل جسد ولده وهو ينظر اليه احجب الله من وجه الحديث اي حجة البعد  
من رحمة جزاء وفا وفي قوله وهو ينظر اليه اي الولد الى الرجل اشعار الى تله شقته ورحمة وكثرة مساواة تابه وغلظت او

المعنى والخال ان الرجل نظر الى ولده وهو بالظهر فويل المعنى وهو ينظر اليه اى يعبر ان ولده -

باب فى ادعاء ولد الزنا مكان فى الجارية اذا زنى رجل من المرأة فاولدت منه فواش الرجل اى ولده لم يثبت  
فى نسبها بطلان الشرع وقال ولا يمازى الرجل ولم يلحق النسب بهما وما عدا ما كان فى الجارية من الحق بهما -

قوله لا مساعاة فى الاسلام من ساعى فى الجاهلية فقد لحق بعصيته فقال فى الجمع  
الساكنات الزنا وكان الاتقى يعلم ما فى الاما دون المراتل ان يسعين لموايهن فيكسبن لهم اجر ائب كانت عليهن عت  
الامة انما جرت وسامعها فاذن او اخرجها مما علمه من اى كان كلما سماه الى الصاحبة فى حصول غرضه فابطله الاسلام ولم  
يلحق النسب بهما وما عدا ما كان منها فى الجارية من الحق ومعنى قوله فقد لحق بعصيته اى لا تعرض له ونعفو عنه قوله و  
من ادعى ولدا بغيره شدة اى من زنا فلا يرث ولا يورث لانه لم يثبت النسب بينهما شرعا -

قوله ان النبی صله الله عليه وسلم قضى اى اراد ان يقضى فى ان كان مستلحق بصيغة الجمل اى الولد  
الذى طلب الورثة ان يثبتوا به ونفسه به الى موثرهم استلحق بصيغة الجمل عنه بقوله استلحق بعد ابية اى بعد  
موت اب المستلحق الذى يدعى اى ذلك المستلحق له اى الابية يعنى نيسه اليه الناس بعد موت سيد ملك الامة ولم ينكر  
ابو حتى مات انما ومن تتخبر ان قيل حصة ثمانية المستلحق ونحو ان يمد وقت فقضى كل من كان من امة اى  
كل ولد حصل من جارية يملكها اليوم احبا بها اى جابها فقد لحق بمن استلحقه يعنى ان لم ينكر نسب منه فى حياته وليس له  
اى المولود مما قسم قبله من الميراث اى قبل استلحاق تلك الولد فى الجارية لان ذلك القسم وقع فى  
الجارية والاسلام يعون ما وقع فى الجارية وما دسالك من ميراث لم يقسم فله نصيبه اى فللولد نصيبه  
ولا يلحق اذا كان ابية الذى يدعى له اى يتبب اليه انكر اى ابو له ان الولد استثنى عنه بالكاره وبذا انما يكون  
اذا دعى الاستبراء بان يقول منى عليها حبش بعنا احبا بها وما طي بعد منى الحين حتى ولدت وحلف على الاستبراء فحينئذ  
يتحقق بعد الولد وان كان اى الولد من امة لم يرسلها او من حره عاها اى زنا بها فانه لا يلحق به

ولا يرث وان وصليته كان الذى يدعى له هو ادعاه فهو ولد زينة من حره كان لو امة  
قال الخطابي هذه احكام تمنى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى اوائل الاسلام ومباوى الشرع وهى ان الرجل اذا  
زنا واستلحق له ورثة ولدا فان كان الرجل الذى يدعى الولد له ورثة قد انكر ان منه لم يلحق به ولم يرث منه وان لم يكن  
انكر وان كان من امة لم يورث منه مالم يقسم بعد من له ولم يرث ما قسم بل الاستلحاق وان كان من امة غير كره بن  
وليدته زمة او من حره زنى بها الملقح باليرث بل لو استلحقه الواطى لم يلحق به فان الزنا لا يثبت النسب قال النووي  
معناه اذا كان للرجل زوجة او مملوكة صارت فراثاله فانت بولد لدة الامكان لحقه وصار ولدا لغيره بنيتها التوارث  
وغيره من احكام الولادة سواء كان موافقا له فى الشبه او مخالفا له -

باب فى القافة وهو من يعرف الامار ويعرف شبه الرجل باخيه وابيه ولحق الفروع بالاصول بالشبه والعلامات  
انتمت العلماء فيه ان له اعتبار فى الشرع ام لا فقال الشافعى انه حجة مطلقة وقال مالك احمد حجة فى بعض الامور  
وقال ابو حنيفة وسفيان الثوري واسحاق بن راهويه لا اعتبار له فى الشرع وانكره كونه حجة مطلقة -

قوله عن عائشة دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مسدود ابن السرح يوم اسرورا قال  
 عثمان) تعرف اسارى وجهه فقال اى عائشة الم ترى حنجر المدلجى راى نريدا واسامة قد  
 غطيا رؤسهما بقطيفة وبيدت اقدامهما فقال اى المدلجى ان يهبط الاقدام بعضهما من بعض قال المنوى  
 وكانت الجاهلية تنقدح في نسب اسامة بن زيد مع الحاق الشريعة اياه بكونه اسود وشديد السواد وكان زيدا بيضا فلما قضى  
 هذا القائف بالحاق نسبه مع اختلاف اللون وكانت الجاهلية تعتد قول القائف فرح النبي صلى الله عليه وسلم بكونه زاجرا لهم عن  
 الطعن في نسبه وكانت ام اسامة حبشية سودا واسمها بركة وكفيتها ام اكين واختلفوا في العمل بقول القائف وانفسا لم يكون  
 على انه يشترط فيه العدالة وهل يشترط العدا م كقضى بواحد والاصح الاكتفاء بواحد بهذا الحديث انتهى قلت ليس في الحديث جواز  
 الحكم بقول القائف لان استرلالهم ليس ببناء الا على استبشاره صلى الله عليه وسلم وسروره بقول القائف وهذا يحتمل من  
 احدهما يحتمل ان يكون رضى بقول القائف وثبت نسب اسامة بن زيد يحتمل ان يكون استبشاره صلى الله عليه وسلم  
 ردعاً لعم اهل الجاهلية بالبطلان نسب اسامة بن زيد فلا يشك في ان استبشاره صلى الله عليه وسلم بقول القائف لم يكن على  
 الاحتمال الاول بل على الثاني فلو كان الاحتمالان متساويين لم يكن فيه محل الاستدلال فكيف اذا كان الاحتمال الثاني  
 هو الأرجح بل هو المتعين فلا يجوز الاستدلال باستبشاره صلى الله عليه وسلم على اثبات امر القائف في اثبات النسب غيره  
 هو ظاهر واما الجواب عما استدلوا على صحة القيافة بحديث اللعان حيث قال صلى الله عليه وسلم فيه ان جاءت به اصبها اسحم حش  
 الساقين فهو لزوجها وان جاءت به اورق جعدا جماليا خلع الساقين سابع الايتين فهو للزدي رميت به وهذه هي القيافة  
 والحكم بالشبه بان هذا الحكم منه صلى الله عليه وسلم لم يكن الحكم بالقيافة ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قائفا قط ولا عرف  
 ذلك منه صلى الله عليه وسلم في مدة عمره ودعوى وجود القيافة فيه صلى الله عليه وسلم قدح في رسالته بل هو حكم بالوحى الالهى على  
 انه لو كانت القيافة معتبرة لكانت شريعة اللعان لغوا بل يكون المدعى على الشبه فاذا كان الولد له شبهة بالزوج ثبت كذبه و  
 يحذر الزوج حد القذف ولو كان له شبهة بالغير الزوج لكان ثبت شرعا زنا با وتحدد الزنا.

باب من قال بالقرعة اذا تنازعوا في الولد اى اذا تنازع الرجلان او اكثر في الولد بان تكون الجارية  
 مملوكة لهم فوقعوا عليها في طهر فادعوه كلهم فيكم بالقرعة عند من يقول بالقرعة وهو قول اسحاق بن راهويه وبه قال الشافعى  
 في القديم واكثر ابو حنيفة اعتبار القرعة واعلم ان الطحاوى ادعى انها منسوخة كان في اول الاسلام وقال شيخنا شيخ مشايخنا  
 مولانا محمود حسن قارى سره الاولى ان لا يقال انها منسوخة بل يقال ان ابا حنيفة ايضا يعتبر بالكما اذا اراد السفاحد ويريد  
 ان يذهب به احدى الزوجات معه فالقرعة مستحب عند ابي حنيفة الا ان ابا حنيفة يقول باعتبارها في ترجيح احد المتساويين  
 واما اثبات امر ائبائنا والشافعى واسحاق ايضا لا يقولان ان القرعة حجة في اثبات الى وردت لابل في اثبات النسب  
 السداد الطريق الشرعية فصار حاصل الخلاف ان القرعة معتبرة عند الفريقين والخلاف انما هو في تحريم تعيين ان القرعة  
 معتبرة الى هذا الحد والى هذا الحد ولا يبل فيه عند احد الفريقين لان المواضع التي ثبتت فيه القرعة منه صلى الله عليه وسلم لا يصح  
 فيها انها لترجح احد المتساويين ولا اثبات امر على الشوايع ان يثبتوا انها كانت لاثبات امر لترجح احد المتساويين واما  
 حديث الباب فعلى تقدير صحته موقوف على رده فلا حجة.

قوله عن زيد بن ارقم قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء رجل من اليمن فقال  
 ان ثلاثة نفر من اهل اليمن اتوا عليا حين كان واليا في اليمن، يختصمون اليه في ولد  
 راي كل واحد يدعي ان الولد ولده، وقد وقعوا على امرأة في طهر واحد فقال راي علي، لا اثنين منها  
 في نوحه منهم طيبا واسمها من غير كراثة امرن طاب، بالولد لهذا اي لهذا الثالث، منكم فغلبا اي صاحبا ونحاهما  
 ولم يرضيا ثم قال الاثنين طيبا بالولد لهذا فغلبا ثم قال الاثنين طيبا لهذا فغلبا فقال انتم شري كاء  
 متشاكسون اي متنازعون اي مقارع بينكم اي اقضي بينكم بالقرعة علي الولد فمن قرعه فله الولد وعليه  
 لصاحبه ثلثا الدية فاقرع بينهم فجعله لمن قرعه ففصلت من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حتى بدا اضراسه او نواجزه كان فحكمه علي الله عليه وسلم من سورة نهم وحاشية وكاثر استدلال بهذا من قال ان القرعة ثبتت  
 به النسب قلت هذا الحديث مخالف لاصول الدين فان المرأة التي اوقعوا عليها في طهر ان تكون مملوكة لهم او غير مملوكة فاذا  
 كانت مملوكة لهم كما اثير اليه كلام الشيخ ابن تيمية في الدر المنقي فانه عقد الباب باب الشراكاء يطون الائمة في طهر واحد ثم ذكر فيه هذا  
 الحديث حديث زيد بن ارقم في قصة قضا علي واثبت نسب ولد بالواحد منهم لا تجب عليه ثلثي الدية بل يجب عليه اهما ثلثا قيمته  
 الجارية لانها صارت ام ولد له خاصة واما اذا كانت غير مملوكة فلا يثبت نسب الولد لاهنم ادعوا العطي بالان لانهم لم يدعوا  
 النكاح ولا الملك فلم تكن لهم قرشا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية ابي هريرة رواه الجماعة ان الولد للفرش  
 وللعاية الحجر فلا يثبت نسب الولد لواحد منهم فعلي هذا قال بعض العلماء ان المأثر غير ثابت والله اعلم.

باب في وجوه النكاح التي كان يتناكح بها اهل الجاهلية قوله ان النكاح كان في الجاهلية على اربعة  
 اشياء فكل واحد منها نكاح الناس اليوم بخطب العجل الرجل والولي، وليته فيصدقها راي يعين الي صداقها ثم  
 يتكهنها ونكاح اخر كان الرجل يقول لامرأته اذا طهرت من طهرها  
 امرسلي الي فلان راسي اليه رسالة لا استبضاع، فاستبضع راي  
 (طلبني منه الباطنة وهو الجملع التملعي منه والمباذنة المجامعة مشتقة من البضع وهو الفرج) ويعتزلها من وجهها  
 ولا يمسها ابدا حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه فادتين حملها اصابها راي جاباذ صرهما ان احب و  
 انما يفعل تلك الغيبة في نجاء الولد لانهم كانوا يلبسون ذلك الاستبضاع من الكا برسم وروسا بهم في الشجاعة والكرم وغير ذلك  
 فكان هذا النكاح يسمى نكاح الاستبضاع ونكاح اخر يجمع الوهط دون العشرة فيدخلون على المرأة  
 راي واحد بعد واحد كلام يصيبها راي يها في نوبة فاذا حملت ود صنعت راي الحمل، ومرا ليال بعد  
 ان تضع حملها ارسلت اليهم فلم يستطيع رجل منهم ان يمتنع حتى يجتمعوا عند هاتنقول لهم قد عرفتم  
 الذم فان من امركم وقد ولدت وهو ابنك يا فلان راي لواحد منهم فتسمى من  
 احبب منهم باسمه فيلقب به راي بالرجل الذي ستم ولد لها ونكاح رابع يجمع الناس الكثير فيدخل  
 على المرأة لا تمتنع من جاءها ودهن البغايا (زطري) يكن ينصبين على ايامهن مرات تكن علما  
 لمن ارادهن دخل عليهن فاذا حملت فوضعت حملها جمعوا لها ودعوا لهم القافة ثم الحقوا ولد لها بالذيرون

داى على لسان القائل، قالت طه، داي استلمته به واسل الاول انتق اللام الموقوف ودعى ابتداء لا يتبع من ذلك فلما بعث الله ههنا اصله عليه وسلم ههنا تكلموا اهل الجاهلية بكلمة الاكسار اهل لاسايم اليم قال العمل بقى على العائنة انما لم تذكر بالاول تكلم الخدين ودفى قوله تعالى ولا تتخذوا انما ان يؤمنوا بالاستتر فلما باس به وما ظهر فلولوم الثاني تكلم المتعة الثالث تكلم البديل وهو ان يقول الرجل للرجل انزل لي عن امرالك و انزل لك عن امراتي وازيدك.

باب الولد للفراش الفرش عند ابى حنيفة ثلثة القوي والنوسنا والنعيف فالقوي فراش المنكوة مكها انه لا يمكن نفى ولدها الا باللعان والمتوسط فراش ام الولد فانه اذا اقررت بالولد فلما ثبت النسب بعد ما بالسكوت لا يغني الا بالنفي والضعيف فراش الامة فلما ثبت النسب من المولى الا بالدعوة والاقرار الا بالسكوت وعلى هذا قال الزوج المغربي بالشرعية وبنيها مسيرة سنة فجارت بول لستة اشهر من يوم تزوجها فثبت النسب من الزوج المغربي واستبعدوا النووى وقال ان ابا حنيفة جمد على ظاهر الحديث وما اثر منه ابن الهمام وتبعه صاحب الدر المختار وقال انما قال ابو حنيفة بهذا الامكان العقلي وهو ان يصل اليها بخطوة كرامة من الله تعالى او ان يكون له استخدام فثبت من استبعد هذا فقد غفل عن ما يستقل في الفقه وهو باب اللعان فالوجه انه اذا اولدت الشرقية ولم ينف المغربي كونه ولده فكيف يمكن لاحد ان ينفي الولد وروى عن ابى حنيفة ان الزوج اذا علم ان المولود ليس مني فيجب عليه ديانته ان ينفي الولد ويلاعن نعم الما حق للقاضي في الاستغفار قبل رفع الامر اليه قال في الدر المختار الاقرار بالولد الذي ليس منه حرام كاسكوت اه فاذن امتناع عن اللعان والنفي يوجب لحاق الولد به وثبوت نسبه منه شرعا وروى عن ابى حنيفة في رد المختار ان المولى اذا علم ان ولده امته منه يحرم عليه السكوت والامتناع عن الدعوة والاقرار وديانته ثم اقول ان اثبات النسب ونفيه ان كان عقليا فلا يحدى اللعان فانه ليس لعنلى وان كان شرعيا فالشرعية شرعية الغرائبية نسبه منه مني فاذن لا احتياج الى تعيين مسئلة ابى حنيفة كما قيد ابن الهمام وغيره قوله عن عائشة اختهم سعد بن ابى قحافة (وهو واحد العشرة المبشرة) وعبد الله بن زمعة وهو اخو سودة بنت زمعة

الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابن امة ذبيعة (واسم ابن امة زمعة عبد الرحمن بن زمعة وكانت امه امية يمانية لابيه) وقعت هذه الخصومة عام فتح مكة، فقال سعد وصاحبي اخي عتبة اذا قد مت مكة ان انظر الى ابن امة من معلة داي عبد الرحمن فاقتبضه فانه ابنه وكان عتبة زنى بوليدة زمعة في الجاهلية وولدت ابنا فظن على رسم الجاهلية ان نسب ولده انما ثبت بالزنى فادعى لانه ان يقبض ذلك الابن الى نفسه ويربىه وقال عبيد بن زمعة هو اخي ابن امة ابى قحافة فقلت لان ابى كان يلما بملك اليمين وقد ولدت ولدها على فراشه فهو اولى وانا ابنه فانا

احق باخي فزاد رسول الله صلى الله عليه وسلم بثبها بينا بجنته فقال الولد للفراش داي لصاحب الفراش، دللناهم بالحجس داي ولزاني الحجارة بان يرجم ان كان محصنا وكتم ان يكون ثغافا الحرمان عن الميراث والنسب كما يقال للمحرم في يده التراب والحجر فيكون المراد بالحجر الزلة والخيبة فابطل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كانوا عليه من جاهلية والبطل ما كان ثبت من القباية بانه مولود من ام عتبة بن ابى وقاص ويشبهه واحجبني منه داي من الولد عبد الرحمن يا سودة دانا امرنا بالاحتجاب لما راى من شبهة ذلك الولد ليعتد به ان الشرع يحكم ان هذا الابن

أخوك ولكن حكم التقوى ان تحتجب منه لانه شبهة بعينه كانه اجنبى عنها.

باب من احق بالولد اى للمضانة وهى التزنية يقال خصنة مضانة اذ ارفعت ويربته اى الناس بالولد  
مضانة امة قبل الفرة وبعد الا ان تكون مرتدة او فاجرة غير مأمونة لم تنزج بزواج آخر بالاجماع ثم ام الام ثم ام الاب ثم  
الاخت لاب وام ثم لام ثم لاس ثم الجالات كذلك ثم العماء كذلك وكل امرأة من هؤلاء اللاتي يكنن فى المضانة  
اذا تزوجت بغير محرم الصغير سقط حقها فى المضانة عند ابى حنيفة وقال الشافعى سقط حقها مطلقا سواء كانت غير مرتدة او  
بمرتدة وقال الحسن البصرى لا تسقط مطلقا حقها بالنكاح والام والجدة احق بالغلام الصغير حتى يستغنى وقد ربيعت سنين و  
بالجارية الصغيرة حتى تحيض وغيرهما احق بالصغيرة حتى تستغنى ولا خيار للولد عند ابى حنيفة وبه قال مالك سواء كان الولد ميرا  
اولا غلاما او جارية وقال الشافعى اذا صار ميراثا بين الابوين وقال احمد اذا بلغ سبع سنين ينجر الغلام وتسلم الجارية الى  
الاب من غير تخيير ومن العجب انهم لا يعتبرون ايمانه وهو اختياره لربه وهو نفع له ثم يعتبرون اختياره اخذ الابوين وهو نفع  
بذاطف قوله ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابنى هذا كان بطنى له دعاء فشدى له سقاء وتجرى

له خواء وان اباه طلقنى فالادان ينتزعه منى فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انت احق بصالحه تنكحى استدلل بهذا الشافعى على ان كل من تزوجت من النساء من كان لها حق المضانة سقط حقها مطلقا  
سواء نكحت بذي رحم محرم او غير ذى رحم محرم لان الدليل لم يفصل قلت معناه انتم احق به اتم نكحى بغير المحرم ليدم الشفقة  
فانه يتيقن على الولد فليلا وينظر اليه مضطربا بخلاف ما كان الزوج دارم محرم للصغيرة كالجدة اذا كان زوجها والام اذا كان  
زوجها ثم الصغير على ان الحديث يدل على ان الحادث من النكاح يبطل حقها فى المضانة واما النكاح التام قبل ذلك  
فلا يسقط حقها مثلاً امرأة ولدت ولدا ثم ماتت ولها ام للولد ولها زوج وهو الجد للولد فلا يسقط حق المضانة لها بحكم هذا  
الحديث لانها لم تحدث نكاحا والراجح عند الشافعية هو هذا القول الموافق للمنفقة -

قوله فقال ابوهريرة اللهم انى لا اقول هذا الا انى سمعت امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وانا قاعد عنده فقالت يا رسول الله ان زوجى يريد ان يذهب بابنى وقد سقانى من بئر  
ابى عنبلة وقد نفعتنى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استمعا عليه فقال زوجها من  
يحاتنى فى ولدى فقال النبى صلى الله عليه وسلم لهذا ابوك وهذا امك فخذ بيديهما  
فشدت فاخذ بيد امه فافطقت به استدلل بهذا الشافعى على ان اذا صار الولد ميراثا بين الابوين قلت و  
معناه قريبا للميراث ولا حجة فيه لانه لم يذكر فيه الفراق فالظاهر انها كانت فى صحبة لقبولها ان زوجى وكثيرا ان كان بالنسبة  
بل هو الظاهر لان الذى يستحق من البير هو البالغ وليس فيه دليل على انه غير فى الصبح لانه ليس فى الحديث ذكر عمره فاذا كان  
صغير غير رشيد لا عارف لمصلحة فلا يضمن اختياره ولانه لقصور عقله يحتاج من عنده الراحة والتخلية فلا يتحقق النظر وقد ثبت عن  
ابى بكر الصديق انه قضى فى عام بن عمر بن الخطاب لامة ولم يخيره ذلك وكان بمحض الصيانة ولم ينكره احد فصار مجمعا عليه  
باب فى حدة المطلقة الدالة من صدر من عدي يوقال عدوت الشئ اى احصية وفى الشرع تربص بالمرأة عند

زاول النكاح أو شبهة أو الفرش فعدة الحرة للطلاق أو الفسخ ثلثة أقراران كانت من ذوات الحيض وكان الفرقه بعد  
الدخول بها أو ثلثة أشهر لم تخص لصغر وكبر وعدة الأمة قرآن ونصف المقدار وعدة الحامل وضعه وزوجة الفاربعين  
والمراد بالقر والحيض عند أبي حنيفة وبه قال أحمد في الأصح وعند الشافعي وما لك الطهر قوله عن أسماء بنت يزيد بن  
السكن الا يضارية أنها طلقت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم للمطلقة عدلًا فانزل الله  
عز وجل حين طلقت أسماء بالعدة للطلاق الحيث وهي قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلثة قروء  
باب في فسخه واستثنى به من عدة المطلقات يعني أن آية عدة المطلقات تشمل ذوات الأقرار والآيات الصغيرة  
والمسوسة وغير المسوسة والحوامل وغير الحوامل فاستثنى منها الآيات والصغائر وغير المسوسات والحوامل.

قوله عن ابن عباس قال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلثة قروء وقال واللائي يئسن من المحيض  
من نسأكن إن ارتبتم فعدتهن ثلثة أشهر واللائي لم يحضن فسخه ذلك أي نسخ هذا القول الثاني شامل  
للآيات والصغائر والآيات لم تبغ المحيض من ذلك أي من القول الأول الشامل لجميع أنواع المطلقات فوجب  
للآيات والصغائر العدة ثلثة أشهر مكان ثلثة قروء وقال (أي ابن عباس) وإن طلقوهن من  
قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فسخت هذه الآية عدة المطلقات غير المسوسة فإنه ليس عليهن  
عدة ولم يذكر ابن عباس الحوامل إذ المطلقات لم يفرق الاختلاف فيها أولان الغرض من الآية المشية على عدة المطلقات  
ليس على عمومها وإطلاقها.

باب في المراجعة أي إذا طلق الزوج امرأة طاهرة أو طلقتهن فيجب زواجهن إحداهما أي استدامة الملك لهما في  
النية ونسخ في العدة أن لم يطلق ثلثها ولو لم ترض بقول الزوج راجعت وأما إذا راجعت امرأتها والاشهاد منه وب عليها  
احتراز عن التجاهد ونسخ الرجعة بالفعل الذي يوجب حرمة المصاهرة مع الكراهة كالوطي والقبلة والنس وقال الشافعي  
لا تصح بالفعل عند القدرة على القول بأن لا يكون الخس أو عقل اللسان قوله عن عمران النبي صلى الله عليه وسلم  
طلق حفصة ثم سأل جمعها قال الشيخ الديلمي في المدايح أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة واحدة فلما بلغ هذا الخبر  
عمره فاستم له فأتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم راجع حفصة فأنها صوامت قوامته وهي زوجه في الجنة.

باب في نفقة المبتوتة مشتق من البت وهو القطع ويؤهل طلاق البائن والثلث يعني إذا طلق الزوج زوجته  
طلاقاً بائناً أو ثلثاً تأهل تجب لها في عدتها النفقة على الزوج اختلاف العلماء فيه جملة الكلام أن المبتوتة إن كانت معتمة من  
نكاح صحيح عن طلاق فإن كان الطلاق رجعياً فلها النفقة والسكنى بخلافه لأن ذلك النكاح قائم وكان الحال للطلاق  
كالحال قبله وإن كان الطلاق ثلثاً أو بائناً فلها النفقة والسكنى إن كانت حاملًا بالاجماع لقوله تعالى وإن كن أولات  
حمل فانتقوا عليهن حتى يوضعن حملهن وإن كانت حاملًا فاختلف فيها فقال عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعمر بن  
عبد العزيز وسفيان الثوري والوحيفة وجهور الصحابة والتابعين إن لها النفقة والسكنى وقال الشافعي لها السكنى و  
النفقة لها وقال ابن أبي ليلى وأسحق والولور وأحمد بن حنبل لا نفقة ولا سكنى لها واحتجوا بقوله تعالى وإن كن أولات  
حمل فانتقوا عليهن حتى يوضعن حملهن خص الحامل بالامتناع في عليها فلو وجب الأنفاق على غير الحامل لطل التحصيل ولم يكن



لتخصيصها بالذكر معنى فدل بمفهومه ان غير الحامل لا نفقة لها وايضا استدلووا بحديث الباب حديث فاطمة بنت ثيس انها قالت  
طلعتني زوجي ثلاثا فلم يجعل لي النبي صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكنى ولان النفقة تجب بالملك وقد زال الملك بالثلاث  
والباقي الا ان الشافعي يقول عرفت وجوب السكنى في الحامل بالنص بخلاف الباقي واستدل ابو حنيفة وغيره بقوله تعالى  
اسكنوهن من حيث سكنتم من وجوهكم وفي قراءة عبد الله بن مسعود اسكنوهن من حيث سكنتم ولفقوا عليهن من وجوهكم و  
لا اختلاف بين القراءتين لكن احديهما تفسير للاخرى كقوله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقراءة ابن مسعود  
ايها وبها وليس ذلك اختلاف القراء بل قراءة تفسير للقراءة الظاهرة كذا ولان الامر بالاسكان امر بالانفاق لانها اذا كانت  
مجبوسة ممنوعة عن الخروج لا تقدر على اكتساب النفقة فلو لم تكن نفقتها على الزوج ولا مال لها اهلك او ضايق الامر عليها و  
عسر وذا لا يجوز وقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله من غير فصل بين ما قبل الطلاق  
وبعد في العدة ولان النفقة انما وجبت قبل الطلاق كقولها مجبوسة عن الخروج والبر والحق الزوج وقد بقي ذلك الاعتبار  
بعد الطلاق في حالة العدة وتأييد بالنضمام حتى الشرع اليه لان الحبس قبل الطلاق كان فتحا للزوج على الخصوص وبعد  
الطلاق تعلق به حتى لا يباح لها الخروج وان اذن لها الزوج بالخروج فلما وجبت به النفقة قبل التاكيد فلان تجب  
بعد التاكيد وفي اما الآية فيها امر بالانفاق على الحامل وانه لا ينبغي وجوب الانفاق على غير الحامل ولا يوجب ايضا فيكون مسكوتا  
موقوف على قيام الدليل وقام دليل الوجوب وهو ما ذكرناه اما حديث فاطمة بنت ثيس فتدبره عمر رضي الله عنه فقال ندمت كتابي  
وسنة نبينا لقول امرأة لا تدري لعلمها حفظت او نسيت وقد انكره اسامة بن زيد فانه كان اذا ذكرت فاطمة من ذلك شيئا  
رما يابا كان في يده وكذلك انكرته عائشة فانها قالت ما لفاطمة من خير ان تذكر هذا الحديث يعني قولها لا نفقة لها ولا سكنى  
اخرج الطحاوي هذه الاقوال باسناد حسن ثم روى عن ابى سلمة بن عبد الرحمن ان الناس انكروا عليها ما تحدث به من خروجها  
قبل ان تحل وقد انكر عمر بن الخطاب ذلك بحضرة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكر عليه منهم منكر فدل تركهم التكبير  
في ذلك عليه ان مذنبهم فيه كذبهم ونقلوا ان احمد بن حنبل كان يضحك ليقول اين في كتاب الله وعرضه ان يذم من اجتهد به  
قلت قول عمر لا يندع كتاب ربنا يحتمل انه اراد به قول عز وجل اسكنوهن من حيث سكنتم ولفقوا عليهن من وجوهكم ويكون  
قراءة كقراءة ابن مسعود ويحتمل انه اراد بقوله عز وجل لينفق ذو سعة من سعته ويحتمل انه اراد بقوله لا يندع كتاب ربنا في السكنى  
خاصة وهو قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجوهكم كما هو القراءة الظاهرة واراد بقوله رضي الله عنه بسنة نبينا ما روى  
الطحاوي بسند لا يخط عن الحسن قال عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها النفقة والسكنى وفي سنة خصيب  
بن ناصح وهو من رواية الحسان وفيه حماد بن ابى سليمان شيخ ابى حنيفة وقالوا لم يخرج عن البخاري قلت انه اخرج عنه كونه في  
نسخة غير متداولة وقال الحافظ في الفتح انه لم يسمع ابراهيم عن عمر قلت مرسل النسخ متصل كلها وهو لا يسل الا ما كان صحيحا كما في  
التمهيد وقال ابن القيم في الشهادة لم يقبل به رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت هذا تجاؤر لا يصح اليه وقال الدارقطني ان  
لفظ سنة نبينا الى حيث وهم الراوي قلت هذا اللفظ مروي في مسلم صراحة فلا يمكن الانكار عنه قالوا ان خروجها من بيت  
العدة كان لمعاذير مروية في الاحاديث الصالح انها كانت تجرد على ايمانها فقلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ابن ام مكتوم  
قال الطحاوي بطريق الارام انما لم يجعل لها نفقة ولا سكنى لانها عارت كالتا شرة اذا كان سبب الحرج منها وبكته انقول

فمن خرج من بيت زوجها في نهارا وكان منها سبب اوجب الخروج انما لا تحقق النفقة مادامت في بيت غير الزوج وتقبل  
ان زوجها كان غائبا فلم يقض لها بالنفقة والسكنى على الزوج لغية اذ لا يجوز القضا على الغائب من غير ان يكون عنه خصم  
حاضر فان قيل روى ان زوجها خرج الى اليمن وقد كان وكل اخاه فاجاب انه انما وكله لطلبها او بايصال النفقة ولم يرد كل  
بالخصوصة قلت فيه نظر فانها خرجت باجازة من الله عليه وسلم فلم تكن ناشرة فلا بد من عذر عن نفقته كما بينوا العذر عن  
نفق السكنى قلت ان النفي نفى الزنا الذي كانت تطلبها فان اصل النفقة قد اهلكت كما في الروايات واصحابنا اعطاهم زوجها  
عشرة واصلح كما في الترمذي وغيره وفي بعض الروايات ازيد من عشرة اصوع كما في الطحاوي وغيره

قوله عن فاطمة بنت قيس ان ابا عمر بن حفص طلقها البتة وهو غائب فادرس اليها وكيله  
روى عياش بن ابي ربيعة والحارث بن هشام بشعير في نفقة العدة وفي رواية الآتي طلق امرأته ثلثا وان ترك بها نفقة  
يسيرة فسخطت على ثلث النفقة بالشعير القليل وارضيت به فقال راي الوكيل والله مالك علينا  
من شئ فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك فقال لها ليس لك عليه نفقة راي زائدة على هذا واصحابنا يعتقدون حديث  
قوله فقالت فاطمة حين بلغها ذلك راي قول مروان من روجه شيئا بان لم يسمع الا من امراته بيني وبينكم كتاب

الله قال الله تكافلنكم فاطمة بنت قيس راي الى قوله تعالى لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قال فاطمة بنت قيس  
احس بحديث بعد ثلاث قد احدثت فاطمة بنت قيس صاحب النفقة على مروان حين بلغها انكار مروان بقولها بيني وبينكم كتاب  
وقرأت اول سورة الطلاق وحمل استدلالها ان قوله تعالى لا تخرجون من بيوتهن ولا يخرجن وروى في المسئلة الرجعية فانه تعالى  
يقول في آخر ذلك لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قال ابو جراح الامرواني يلقى في قلبه الرغبة اليها فيرجعها وينادي على  
ان الهني عن الخروج والاخراج كانت في الطلاق الرجعي فاما اذا طلقها ثلثا او ارباعا فبقي له عليها من شئ حتى يحدث الله  
بعد الابانة امرا فقالت هذا الحكم اذا كانت له عليها مراحعة واما اذا طلقها ثلثا فاني امرى به بعد الثلاث واذا لم يكن بها نفقة  
وليس لها ما فعلى ما تحبسونها في بيت الزوج فيخرجونها الخروج وقد وافق فاطمة على ان المراد بقوله تعالى يحدث بعد ذلك امرا  
المراحعة قتادة والحسن والسدي والصنعاك اخرج الطبري عنهم وحكي غيرهم المراد بالامرايات من قبل الله تعالى من نسخ او  
تخصيص او نحو ذلك فلم ينحصر ذلك في المراحعة قلت ان الايات عامة في سياقاتها وان كان الامر خاصا فلنا علينا الا  
بيان التكتة في القيمة وبهذا انما في القرآن كثير

باب من انكر ذلك على فاطمة اي انكر عدم وجوب نفقة المبتوتة وسكنها على زوجها ووجه ازواجه وانشاها  
من البيت على فاطمة بنت قيس وقد انكر عمر بن الخطاب بحضرة الصحابة ولم ينكر الا انكارا واحدا فكان اجماعا واكثر عائشة وانكر  
مروان كما يوصل في الباب قوله انت فاطمة بنت قيس عمر بن الخطاب فقال طالك كنتي عن كتاب ربنا وسنة  
بنينا لقط امرأة لا تدرك خلفك ام لا تدرك الطاهر بهذا السند عن ابي اسحق الطول منه وفيه لنا تباركي كتاب ربنا وسنة بنينا صلى الله  
عليه وسلم يقول امرأة لا تدري عليها كذبت قال الله تعالى لا تخرجون من بيوتهن ولا يخرجن الاية واخرج عن ابراهيم عن عمر  
عبد الله انهما كانا يقول الطالقة ثلثا لها السكنى والنفقة ثم اخرج بسنده عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس ان زوجها  
طلقها ثلثا فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا نفقة لك ولا سكنى قال فاجبرت بذلك اني فقال قال عمر بن الخطاب

واخبر بذلك لسنا بتاركي آية من كتاب الله تعالى وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول امرأة لعلمها او همت سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكني والنفقة وهذا الحديث نص صريح على خلاف ما حدثت فاطمة من عدم  
 وجوب النفقة والسكني للمبتوتة على زوجها وقد بالغ في التشجيع على هذا الحديث ابن القيم في بدعيته فقال نحن نشهد بالله شهادة  
 نسل عنها اذا القينا ان هذا كذب على عمره وكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وينبغي ان لا يحيل الانسان فرط الانتصار  
 للمذهب او التعصب لهما على معارضة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة الصريحة بالكذب المجتنب فلو يكون هذا عند عمر  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم لمخرست فاطمة وذوها ولم يبرزوا بكلمة الى آخر ما قال قلت وانا نتعجب من جرأة الشيخ ابن القيم على  
 رد الحديث المعتبر الثابت عن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما ان الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم حرام  
 فكذلك تكذيب الحديث الصحيح الثابت وهذا فرط الانتصار منه للمذهب والتعصب له حمل على تكذيب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم الذي قاله من القرنية بانه لو كان عند عمره لمخرست فاطمة ولم تبرز بكلمة سخطت جافان ما سمعته من في رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وحفظت عنه وان كان او همت فيه او دخله النسيان والغلط اقوى عندنا مما سمعته لو اسطع عمر فكيف تخرس  
 بالسمع من عمر وليس في الحديث قدرح الا انه منقطع عن النخعي عن عمران كان النخعي هذا هو الاسود بن يزيد فلا انقطاع فيه  
 كما لا يخفى على الواقف على طبقات الرجال وبديل عليه ما اخرج الطحاوي عن ابني اسحاق البستي قال كنت عند الاسود بن  
 يزيد في المسجد الاعظم ومعنا الشعبي فذكروا المظلة ثلاثا فقال الشعبي حاشي فاطمة بنت قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال لها لا سكني ولا نفقة قال فرماه الاسود بمصاة قال عليك التحذير نزل يا قد دفع ذلك الى عمر بن الخطاب قال لسا  
 بتاركي الحديث وان كان النخعي هو ابراهيم فهو منقطع وابراهيم وان كان لم يدرك عمر الا ان مراسيله صحيح الاحاديثين كذا قال ابن  
 معين وليس في الحديث منهما وقال صاحب التمهيد في اوائله مراسيل النخعي صحيحة ثم ذكر بقوله عن الاعمش قلت للنخعي اذا  
 حدثتني حديثا فاستد فقال اذ قلت عن عبد الله بن عمار علم انه عن غير واحد عنه اذا سميت لك احدا فهو الذي سميت قال ابو عمر  
 في بلايدل على ان مراسيله اقوى من حسانيه وقال في موضع آخر مراسيله عن ابن مسعود وعمر صحيح كلها وما ارسل منها اقوى  
 من الذي اسند حكا يحيى بن القطان وغيره قال الحافظ في تهذيب التهذيب قال الحافظ ابو سعيد العلاني هو اكثر من ارسال  
 وجاهته من الائمة صححو مراسيله اجعل هذا الحديث صحيح على صحيح جمع من المجتهدين من اهل الجرح والتعديل وطل كمدريته ابن القيم  
 باب في المبتوتة تخسر به بالنهار وبالليل تبين في بيت زوجها في العدة قال البوضينة وآخرون يجوز خروج العدة  
 البائن من منزلها في النهار للحاجة الى ذلك ولا يجوز لغير الحاجة وقال الشافعي وما كنت اجم انه يجوز لها الخروج في النهار مطلقا  
 قول عن جابر قال طلقت خالتي ثلاثا فخرجت تجد نخلها راى تقطع ثمرة نخلها فلقها فاجعل فيها ما ذلت النبي صلى الله عليه وسلم  
 الله عليه فذكرت ذلك له فقال اخرجي نجدى نخلك لولا ان تصدقني منه او تفعل خيرا  
 في الحديث دليل على ان يجوز لها الخروج للحاجة كما يدل عليه عليه وسلم ذلك بالصدقة او فعل الخير  
 باب ستمتع المتوفى عنها بما فرض لها من الميراث اى كان للمتوفى عنها زوجها قبل زول الميراث ان يوصى لها  
 الميراث بدواها وكسرتها وسكنها او ما تحتاج اليه الى تمام السنة فنسخ ذلك الحكم بما جعل لها من الميراث  
 قول عن ابن عباس (في قوله تعالى) والذين يتوفون عنكم ويذرون اذ واجبا وصية (اى فليوصوا وصية)

الانسان واجههم متاعاً راي متوهم متاعاً الى الحول غير استخراج فتمت ذلك بآلية الميراث بما فرض الله من الاربعة والثلثين وثلثين اجل الحول بان جعل اجلها اربعة اشهر وعشرة ايام اصل ان الآلية الاولى كان فيها حكمان اولها وجوب الوصية على الازواج تبتهم الى الحول وثانيهما الحكم بعدم اخراجها من البيت فالحكم الاول فسخ باجعل بها من الميراث من اربع والثلثين وثانيهما نسخ باجعل بها من الاعتداد بالاربع اشهر وعشرة ليال.

باب احل دالماتوني عنهما نردجها والاحداد الخزن على موت الزوج وليس ثياب الخزن وترك الزينة بجلى او حرير او انة شاط او التزين بالجواهر كلها وليس الحرير وغيره من الثياب المصبوغة وباستعمال الطيب والكحل في الدهن الا بعد رجوز لها لبس الحرير ليكنه واقتل والثوب المصبوغ لعدم وجود غيره وكذا يجوز استعمال الطيب والدهن للتداوى والكحل للبرد ونحوه والاحداد واجب بالاتفاق على المتوفى عنها زوجها واختلف العلماء بل تجب على معتدة البت ام لا تجب عند الجفينة وقال الشافعي وملك الاحداد في المتوتة روى عن محمد في النواذر انه يجوز الاحداد على بعض الاقارب الى ثلثة ايام.

قول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحل على ميت سواء كان قريباً او اجنبياً فوق ثلث ليال الا على نردج الاربعة اشهر وعشرة ايام هذا الحديث يدل على حرمة الاحداد للنساء على ميت سواء كان اباً او ابناً او اخاً او ابناً الا ان التقييد بقول فوق ثلث يدل على ان الاحداد يباح بها في تلك المدة ولكن لا يجب لها الاحداد في تلك المدة فلو دعا زوجها الى الجمار لا يحل لها الانتناع ويدل على ان الاحداد تجب على المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام مع لياليتها حتى لا تحل تركها حتى تدخل الليلة الحادية عشرة وقيل الحكمة في هذا العدد ان الله لم يكلل خلقه فخلق فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوماً وبقي زيادة على اربعة اشهر بنقصان الالهة فخير الكسر الى العقد على طريق الاحتياط قوله جاءت امرأة داسمها عاتكة بنت نعيم بن عبد الله بن النخاس

الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي توفي نردجها عنها داسم الزوج غير الخرمي قد اشتكت عيها فكلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرتين او ثلثا كل لك يقول لا قال لما قال قال النووي فيه دليل على تحريم الاكتمال على العادة سواء احتاجت اليه ام لا وجاز في حديث ام سلمة في الحديث وغيره اجليه بالليل واسمي به بالنهار ووجه الجمع انها اذا احتج اليه لا يحل وان احتاجت لم يحرم بالنهار ويجوز بالليل مع ان الاولى تركت يحل انكاره صلى الله عليه وسلم على حال لم تبلغ مرتبة الضرورة.

باب في المتوفى عنها تنتقل اى هل تنتقل من المنزل الذي بلغها نفي زوجها وبقي فيه اختلاف العلماء فيه فقال جمهور العلماء مالك والشافعي واصحابهم يجب عليها ان تعتد في بيت وجبت فيه الا ان يخرجها الوثقة فيما اذا كان نصيبها من دار البيت لا يكفيها او ينهدم البيت الذي كانت تسكنه فيجوز لها الانتقال الى غيره للضرورة و قال بعض السلف ان المعتدة لا يجب عليها لزوم بيت زوجها بل ايج لها ان تعتد حيث شارت وتتحول من بيت زوجها وهو مذنب على وابن عباس قوله ان الفرعية بنت مالك بن سنان ولهي اخت ابى سعيد الخدري

اخذتها انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تساله ان ترجع الى اهلها في بني عذرة فان نردجها خرج في طلب اعبد له ابقوا حتى اذا كانوا بطرف القدوم

رموضع على ستة اميال من المدينة) لم يفرقوا فمالت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ارجع الى اهلي  
فاني لم يتركني في مسكني يملكه ولا في نفقة لا قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم  
قالت فخرجت حتى اذا كنت في الحجرة اذ في المسجد دعاني اذ امرني فدعيت له فقال كيف  
قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي قالت فقال امكثي في بيتك  
حتى يبلغ الكتاب احوال الميراث فيه دليل على ان المتوفى عنها تعد في المنزل الذي بلغها نفق زوجها وفيه  
ولا تخرج منه الى غيره بلا ضرورة شديدة -

باب من رأى النحول اى من رأى للمعتدة ان تنحول من بيت زوجها الى غيره كما ذهب بعض السلف هو قول  
علي وابن عباس قوله قال عطاء قال بن عباس سمعت هذا الاية اى قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون  
ازواجا وصية لازواجهم مثانا الى النحول غير اخراج بعد ما عند اهلها راي كانت سكنا با في هذه العدة المذكورة  
في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يرثون بانفسهم اربعة اشهر وعشر عند اهل زوجها واجبا على المرأة  
التي توفي زوجها عنها بهذه الآية فتخرجها قوله تعالى فان خرجن فلا جناح عليكم الاية فتعقد حيث شاءت (وعند اهل زوجها  
او في بيت ابيها) وضمن (اى الناسخ) قول الله تعالى غير اخراجهم قال عطاء في تفسير قول ابن عباس (ان شاءت  
اعتقدت عند اهلها سكنت في وصيتها راي عند اهل زوجها وليس لهم ان يخرجوها) وان شاءت خرجت لقول

الله عز وجل فان خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن قال عطاء ثم جاء الميراث راي قوله تعالى ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم  
ولد فان كان لكم ولد فلهن الثلثين فتسخر انسكتى وتركت الوصية فلا سكني لها عليهم تعتد حيث شاءت

اعلم ان في بيان هذين الآيتين اختلاف اصحاب ابن عباس فالجمهور على ان آية الوصية الى النحول كانت مقدمة ثم  
نزلت آية اربعة اشهر وعشر فتسخر هذه الآية حكم الوصية الى النحول اما بعد وعطاء عن ابن عباس فانها قال ان حكم الزوج  
اربعة اشهر وعشر كان واجبا عليها ان يلازم في الاعتدال وبيت زوجها بل ان تعتد حيث شئت وكذلك ما كان لها من  
حق السكنى على اهل زوجها بان لا يخرجوها فتسخر ذلك بآية الميراث فاشار ابو داود بقوله الباب بقوله باب من رأى النحول الى  
ان بعض العلماء يقولون ان المعتدة لا يجب عليها لزوم بيت زوجها بل ايج لها ان تعتد حيث شئت وتنحول من بيت زوجها

باب في تجنب المعتدة في عدتها يجب على المعتدة من فوات زوجها الاحاد وترك الزينة بكل او حريرا وشمالا  
او ذمين او طيب او كحل او لبس ثوب مصبوغ الا بالضرورة وبالعذر فيجوز لها لبس الحريرا والمصبوغ اللينة والقمل و  
لعدم وجود غيره وكذا يجوز للذمين والطيب للتداوى والتكحل للرب. وهذا من سبب جهور الأئمة وذهب الظاهرية الى انها لا تخل

ولومن وضع وعذر قول اهلنا لبس ثوبا مصبوغا ان ثوب عضف تكحل لا تمس طيبا الا ان في ظهورها اذ ظهرت  
من نبيذ من قسط او ظفار الحنث العصب برون برودا لمن شيع ابيض ثم يصيب بعد ذلك كذا في الصحاح وفي المعنى الصحيح  
انه يشد لبس الثياب ونسرت في الحديث انها ثياب من اليمين فيها بياض وسواد قال يباح لها لبس الاسود عند الأئمة  
والنقط والاطفار نوعان من النود وليس المقصود بهما الطيب وخص فيهما للمفسلة من الحيض لانزاله الرأفة الكثرة  
يتبع بالدم لا للطيب قال النووي قيل نوعان من الطيب المعصفر هي التي صبغت بالعصفر والمنشأة بالصبر بالمشق وهي الخمر

باب في زواج السائل قال جهور العلماء من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة ان الحامل اذا مات عنها زوجها  
تنتفي عن عدتها بوضع الحمل وعن علي بن الحسين انها تنتد بأخر الاجلين وبه قال ابن عباس ثم رجع عنه

قولهم عن عبدالله قال من شدة غشها بالجنة اي من يخالفني في عدتها الحامل لا نزلت سورة النساء القصص  
دوي سورة الطلاق بعد اربعة اذ لا يشترط وعشرا اي بعد نزول هذه الآية فخصت آية سورة الطلاق عموم آية  
الرابعة اشهر وعشر فصارت عدة الحوامل هي وضع الحمل لا غير كما قال تعالى واولات الاجمال اجلهن ان يضيعن حملهن

باب في عدة ام الولد اذا مات الزوج اولاً ثم مات المولى لم يات عدة الزوج شهران وخمسة ايام ولا يلزمها موت  
المولى شيئا لانهما عدة الزوج واذا مات مولاها وزوجها ولم يدر الاول او علم ان المولى مات اولاً ثم مات الزوج فعدتها اربعة  
اشهر وعشر اعدة وفات الزوج والتفصيل في الشبهة قول عن عمر بن العاص قال لا تلبسوا علينا سنة

فبينما صلت عليه وسلم عدة المتوفى عنها اربعة اشهر وعشر يعني ام الولد اي في صورة مات المولى  
اولاً ثم مات الزوج وهي حرة فتعد عدة الحرائر للوفات اربعة اشهر وعشر

باب المبتوتة لا يرجع اليها من رجوعها حتى تنكح غيره اي غير الزوج الاول ويلطأها والمراد بالمبتوتة المطلقة الثلث  
وكيفي ما يوجب الحد وقال الحسن البصري لا بد من بعد نفية الحشفة حصول الانزال ونقل عن سعيد بن المسيب كفي فيه  
النكاح قوله قلنا المنى صلى الله عليه وسلم لا تحل الاول حتى تذوق عسيلة الاخر وذوق عسيلةها  
اي لذة الجماع وهي بدخول الحشفة

باب في تعظيم الزنا الزنا كبيرة بالاجماع قوله عن عبدالله قال قلت يا رسول الله اهل الذناب اعظم  
قال ان يجعل الله ذل وهو خلقك قال قلت نعم اي قال ان تقتل ولدك خشية ان ياكل مأكلك قال ثم  
اي قال ان تزاني حليلة جارك قال انزل تصديق قول النبي صلى الله عليه وسلم والذين لا يدعون  
مع الله الهاً اخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون الآية  
المذكورة في سورة الفرقان وفي آخرها ايضا علف العذاب يوم القيمة ويخلف فيه ما ناواله تعالى اعلم

## اول كتاب الصوم

الصوم والصيام مصدران لصام وهو في اللغة الامساك مطلقاً ومنه قوله تعالى اني نذرت للرحمن صوماً اي صمتاً  
وقيل في الاصل الامساك عن الفعل كقول النابغة نه خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج واخرى تملك  
الجماء اي مسكة عن الحركة وفي الشرع امساك مخصوص في زمن مخصوص عن شيء مخصوص لغير ان مخصوصة قال  
الزواني وشرع الصيام لفوائدها كسر النفس وقهر الشيطان فالشيخ نه في النفس يرد الشيطان والجوع نه في  
الروح ترد الملائكة وكان ينبغي ان يذكر كتاب الصوم عقيب كتاب الصلوة لان كلاهما عبادة بدنية الا انه كما كان  
بين النكاح والصيام مناسبة من ان الصوم تقيد للنفس كما ان النكاح تقيد للمرأة وكما ان النكاح قاطع للشهوة كذلك  
الصيام قاطع لها فانه لو جاء وكان الطلاق السب للنكاح لانه من توابه ولو احقه ذكره بعده ثم ذكر الصيام والله تعالى اعلم

باب مبدأ فرض الصيام فرضت صوم رمضان بعد ما صرقت القبلة الى الكعبة في شعبان على رأس ثمانية عشر شهرا من الهجرة كذا ذكره الشنخي وكان قبله صوم يوم عاشوراء فرضا وصوم البيض فلما نزل رمضان نسخ ومن ادلة فرض صوم عاشوراء حديث ابن عمر وحديث عائشة بلفظ الامر وحديث الربيع بنت معوذ عند مسلم وحديثه من اصح صائما فليتيم صومه بالحديث وحديث مسلمة مرفوعا من اكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن اكل فليصم وسياقي انه عليه السلام ارسل ان من اكل يوم عاشوراء فليقض يومه ما كانه وغير ذلك وبه قال علماء الحنفية وقال الشوافع لم يفرض قبل رمضان صوم قول عن ابن عباس يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من

قبلكم فكان الناس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلوا العتمة حرم عليهم الطعام والشراب والنساء صاموا الى القابلة بالحديث يفيد هذا الحديث ان المنع مقيد بصلوة العشاء وفي حديث الاقي في حديث البراء ان المنع من ذلك كان مقيدا بالنوم فيقال انه لا منافاة بينهما فيجوز تقييد المنع بكل منهما فايها تحقق او لا تحقق المنع وقيل يحتمل ان يكون ذكر صلوة العشاء لكونها بعد ما منطقت النوم غالبا والتقييد في الحقيقة بالنوم كما هو المشهور في الاحاديث وبين السدي وغيره ان ذلك الحكم كان على وفق ما كتب على اهل الكتاب فلما وقع القصة لعمر نسخ ذلك ونزل اهل الكعبة الصيام الرث الى نسائكم الآية فرضت في الطعام والشراب الجماع الى الفجر ففرح المسلمون بذلك -

باب نسخ قوله تعالى على الذين يطيقونه المشهور ان هذه الآية كانت في حق رمضان فنسخت كما قال سلمة بن الاكوع وقال ابن عباس انها في رمضان ونسخت اطلاقها وتقي بعض صورها بحكمة كاشيخ الغاني ونحوه وقال بعض اوساط المفسرين انها محكمة وليقولون انها في رمضان وللفظ لا مقدرة اى وعلى الذين لا يطيقونه قلت مثل هذا التقدير لا اصل له في اللغة والشرع ولعل منشأه قول بعض المفسرين حيث قالوا ان في مادة الطاق مشقة بالتيقظ وكلفة معتبرة يعنى ان لا يستعمل الا فيما هو شاق وصعب وقالوا ان معناها ان القدرة على من يطيق الصوم ولكن بمشقة وصعوبة فما ادرك ما هو هذا ذلك البعض وقالوا بتقدير لا ومن ذكرضا بطة تقدير لا قال ان يكون جواب القسم مثبتا لم يكن في طلائع جواب القسم من التاكيد وغيره كما في سلة لتبين على الايام ذو جود قلت لا يقال في هذا ايضا ان لفظ لا مقدرة بل يذكر المثبت وياديه المنفى بصورة الانكار وقال حذاق المفسرين ان الآية نزلت في ايام البيض حين كانت صومها فرضا وكان من شاربها ومن شاربها فطعم مسكيننا ثم نزلت فرضية صوم رمضان فنسخت فرضية ايام البيض والتجيز بين الصوم وفرضية قلت هذا موافق والفاظ القرآن تشير اليه فان الايام المعدودا لا يصدق على رمضان بل على ايام البيض وعاشوراء لان المعدودات تكون بمعنى البيض فتكون مصداقها ايام البيض لا الشهر الكامل ولان ايام جمع قلة بلا لام التعريف فلا يصدق على صوم الشهر ولان يلزم على اهل المقالة الاولى لو قلنا ان الآية في رمضان التكرار في الآية كما لا يخفى ولولا بل مقالة الثانية حديث معاذ بن جبل وقدر سابقا وقيمة تصرح بان وعلى الذين يطيقونه فدية الآية في حق ايام البيض بان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلثة ايام من كل شهر ويصوم صوم عاشوراء فانزل الله كتب عليكم الصيام الآية وحديث معاذ وان كان قونا كما حديث

سليمة بن الأكوع الا ان متجاوزا فقهه واعلم من سلة بالحلال والحرام فيكون الترجيح له عليه وان كان حديث سلمة حديث الصحيحين  
حديث معاذ حديث السنن بعد ان كانا صحيحان - قوله سليمة بن الأكوع قال لما نزلت هذه الآية وعلى الذين  
يطيقونه فدية طعام مسكين كان من ارحمنا ان يقطر فيفقد فعل حتى نزلت الآية التي بعد ها  
وهي قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن آية فان فيها من شهركم الشهر فليصمه فسنختها اي نخت نذرا لآية  
الآية التي قبلها وهي قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية قوله عن ابن عباس وعلى الذين يطيقونه فدية  
طعام مسكين فكان من شاء منهم ان يفندى بطعام مسكين فقد تم له اي باعتبار اداء الفرض والا فهو مفسد  
فقال فمن تطوع خيرا فهو خير له اي زاد بطريق التطوع طعاما زائدا على طعام المسكين الواحد فاعطى مسكين او مساكين  
فوخير له وان تصوموا خيرا لكم من الفدية وقال فمن شهد منكم الشهر فليصمه من كان من مرضا او على سفر فعدة  
من ايام اخر ظاهرنا يدل على ان ابن عباس قال شيخ آية وعلى الذين يطيقونه الآية فتقبل نعم هذا آخر قوله ورجع الى  
قول من قال انها بنسوخة بنماها قيل انه يقول ان الآية من شهد منكم الشهر فليصمه نختها الا الغافي فاتها محكمة في حق من  
باب من قال هي مثبتة للشيخ والحجلى اختلف العلماء في الشيخ والحجلى وما في معناها اما الحجلى والمرضع اذا خافا  
الصبر لولد بهما والنفس فرخص في الافطار بالاتفاق ولكن يجب عليهما القضاء بأكفارة وفدية عندنا في حنفية وقال  
الشافعي يجب على المرضع القضاء والغذية واما الشيخ الغافي الذي لا يرجي قدرته على الصوم والعجوز الكبيرة التي لا ترجى  
قدرتها على الصوم ومن كان في معناها وايس من حيوة فرخص في الافطار عندنا في حنفية وعند الشافعي في الحديث يجب  
عليهم الفدية فقط وقال مالك لا فدية عليهم وبه قال الشافعي في التذمير قوله عن ابن عباس وعلى الذين يطيقونه  
فدية طعام مسكين قال كانت مخصصة للشيخ الكبير والمرأة وهما يطيقان الصيام ان يقطر ويطعم مكان  
كل ذي مسكيننا قول ابن عباس بظاهرة يخالف الآية تدل على ان المطيقين للصيام اذا افطروا عليهم  
فدية طعام مسكين فلا يدخل فيهم الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة ففي قوله توجيهان اما ان يقال ان في الآية قوله يطيقونه ليس من  
باب الانتال بل هو من باب الفعلية على قراءة ابن عباس فيمنعهم قوله كانت مخصصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة  
وهما يطيقان اي بالجهد والمشقة بالآية ولما ان يقال ان قوله يطيقونه في الآية من باب الافعال فعلى هذا يقال ان  
ابن عباس رجع عن قوله الاول الى قول الجمهور اي كان اول الحكم ان المطيقين كانوا مخيرين بين الفدية والصيام  
ثم منسوخ ذلك الحكم ولكن بقيت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام بهذا في جميع النسخ بدون ذكر  
الاتفاقية وهو مخالف لسائر روايات ابن عباس فان السيوطي اخرج عن ابن جبر و ابن المنذر وابن حاتم وغيرهم  
في سننه عن ابن عباس في الآية قال كانت مخصصة للشيخ الكبير والعجوز وهما يطيقان الصوم ان يقطر ويطعم مكان  
كل يوم مسكيننا ثم نخت بعد ذلك فقال الله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه واشتبه للشيخ الكبير والعجوز الكبيرة اذ كانا  
لا يطيقان الصوم ان يقطر ويطعم والجلى والمرضع اذا خافا افطرا واطعما مكان كل يوم مسكيننا فاما ان يقال وهما  
يطيقان الصوم اي بالجهد والكلفة او يقال ان حرف لا سقطت من النسخ -  
باب الشهر قد يكون تسعا وعشرين وقد يكون ثلثين فحكم ابتداء الصوم وانتهائه بالاستئصال اتفق العلماء على وجوب الصوم



واما من لم يرض من رأى الهلال وعده وان لم يثبت بقوله وهو قول الائمة الارابعة فى الصوم واختلفوا فى الفطر فقال الشافعى  
 بغيره وخفيه وذلك اكثر ليه تصرفا احتياطا قول ربه يهتدون مع ذلك الحديث ظاهره دهر الشارح فى تسع وعشرين  
 مع انه لا يضر فيه بل قد يكون ثلثين والى جواب ان المعنى ان الشهر قد يكون تسعة وعشرين او هو محمول على الاكثر الاغلب  
 لقول ابن سحود بن سنان مع النبى صلى الله عليه وسلم تسعا وعشرين اكثر من ثلثين وفى حديث ام سلمة ان الشهر يكون تسعة  
 وعشرين يوما فهنا ايضا انها قد يكون وليس المراد فى كونه ثلثين كما قال عبد القاهر ان تقديم الخبر قد يكون لبيان التبرية  
 وبشار اليه عليه حيث قلت لا تقولوا ان الشهر انما يكون تسعا وعشرين بل قال عليه السلام الشهر يكون تسعا وعشرين  
 يوما فلما انزله احمد فى مسنده وقال ابن العربى قوله الشهر تسع وعشرون يوما منتهى من جهة احد طرفيه اى انه يكون  
 تسعا وعشرين وهو اقله ويكون ثلثين وهو اكثر فلا تأخذوا انفسكم بالصوم الاكثر احتياطا ولا تنصروا على الاقل تحفيا  
 ولكن اجعلوا عبادتكم مرتبطة ابتداء وانتهاء باستهلاله

قوله في رواية أخرى لا يكون رمضان وذو الحجة ابدا الاثلثين وهذا قول مردود معانده للموجود المشاهد وكفى في ردّه قوله صلى الله عليه وسلم صوموا الروية واظروا الروية فان غمناكموا العدة فانه لو كان رمضان ابدا لثلاثين لم يمتحج الى هذا ثم من تامل له معنى لانتقال البوا الحس كان اسحاق بن راهويه يقول لا ينقصان في الفضيلة ان كانا تسعة وعشرين ام وقيل لا ينقصان معان باراجه سها تسعة وعشرين جاز الاثلاثين ولا بد وقيل لا ينقصان في ثواب العمل فيما بذل القولان مشهوران عن السلف ووقع عند الترمذي نقل القولين عن اسحاق بن ابراهيم واحمد بن حنبل فخطى قول احمد لا يجوز ان ينقصا معاني سنة واحدة ان نقص رمضان ثم ذو الحجة وان نقص ذو الحجة ثم رمضان وعلى قول اسحاق يجوز ان ينقصا معاني سنة واحدة قال الحافظ وزاد التبرلي ان معناه لا ينقصان في عام بعينه وهو العام الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم تلك المقالة وهذا كراه ابن بريز ومن قبله البوا الوليد بن رشد وقيل المعنى لا ينقصان في الاحكام وبهذا جزم البيهقي وقبله الطحاوي فقال معنى لا ينقصان ان الاحكام فيما وان كان تسعة وعشرين متكاملة غير ناقصة عن حكمها اذا كانا ثلثين وقيل معناه لا ينقصان في نفس الامر ولكن ربما حال دون رتبة الهلال مانع ولا ينبغي بعده وقيل معناه لا ينقصان معاني سنة واحدة على طريق الاكثر الاغلب وان ندر وقوع ذلك وهذا عدل مما تقدم لانه ربما وجد وقوعها ووقوع كل منهما تسعة وعشرين قال الطحاوي الاخذ بظاهره او حمله على نقص احد هما يذهب الياناقه وجدناهما ينقصان معاني اعوام وقال الزين بن النير لا ينقص شيء من هذه الاقوال عن الاعتراض واقربها ان المراد ان النقص المحس باعتبار العدد متغيران كلاهما شهر عظيم فلا ينبغي وصفها بالنقصان بخلاف غيرهما من الشهور وحاصله يرجع الى تأييد قول اسحاق وقال البيهقي في المعرفة انما خصها بالذكر لتعلق حكم الصوم واجتج بها وجوب النوى وقال انه الصواب وقال البيهقي ظاهر سياق الحديث بيان اختصاص الشهرين بمزية ليست في غيرهما من الشهور وليس المراد ان ثواب الطاعة في غيرهما ينقص انتهى -

باب اذا خطبوا القوم الهلال اي تاملوا في روية الهلال فما حكمه لا مواخذه عليهم اذا اخطوا في الروية

باب اذا اخطأ القوم الالهلال اي فاطموا في رواية الهلال فما حكم لامواخذة عليهم اذا اخطأوا في الرواية

فلم يصوموا عند السجانه وتوالي ويجب التضامن عليهم في الدنيا كما هو مبسوط في الفتحة قوله قال فطر كل يوم تفطرون اخصا  
يوم تضحون المحديث نقل في الحاشية عن الخطابي ان معنى الحديث ان الخطا موضوع عن الناس فيما كان سبيله الاجتهاد  
فلوان قوا اجتهادوا ولم يروا الهلال الا بعد ثلثين فلم يفتروا حتى استوفوا العدد ثم ثبت عندهم ان الشهر كان تسعة وعشرين  
فان صومهم وفطرهم باعش ولا عتب عليهم وكذا في الحج اذا اخطأ اليوم عرفه فانه ليس عليهم اعادته ويكرههم اضماهم كذلك  
وبذا تخفيف من الشدة سجانة ورفق بعباده وقال الترمذي فسر بعض اهل العلم هذا الحديث فقال انما معنى هذا الصوم والفطر  
مع الجماعة وعظم الناس اى اذا صاموا او افطروا الجماعة وقد اخطئوا فيها فلا مواخذة عليهم به قلت هذا الحكم فيما عند الله  
واما الحكم في بلدنا فالحكم بالعادة فهو مبسوط في كتب الفتحة وليس هذا موضع تفصيله

باب اذا اعمى الشهر اى اخفى الشهر لعدم روية الهلال فيكمل عدة ايام شعبان ثلثين -

قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان فالا يتحفظ من غيره فصار يصوم لروية  
من بعضنا فان غم عليه الهلال ليلة ثلثين من شعبان، عدد شعبان ثلثين يوافق ما شرعوا به بعد اكمال شعبان  
ثلاثين يوما -

باب من قال فان غم عليكم فصوموا ثلثين اى ان اخفى شهر شوال بعدم روية الهلال فيكمل عدة ايام رمضان  
بان يصام ثلثين يوما من رمضان قوله لا نقدر عوا الشهر رمضان يوما ولا يومين اى لا نستقبلوا رمضان  
بصيام على نية الاحتياط لرمضان، الا ان يكون شئ يصومه احد كمرادى من كان له وروفته اذن فيه لانه اعتاد  
وبلغته وترك المألوف شديد وليس من استقبال رمضان بخلاف من لم يعتاد وصام لرمضان قبله بيوم او يومين فانه  
حامل الطعن في حكم الشارع فانه علقه بالروية، ولا تصوموا حتى تزوداى بلال رمضان، ثم صوموا راي  
استمر والبعد روية بلال رمضان، حتى تزوداى راي بلال شوال، فان حاله غمامة فاقموا العدد ثلثين فطرنا الحديث  
باب في التقدم اى في جواز تقدم الصوم على رمضان لمن كان له عادة ووافق ذلك اليوم المقادير لرمضان يا  
اويومين او لمن يصوم بنية النفل لا لرمضان او لمن يصوم ثلثا او ازيد منه قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

لرجل هل صمت من سر شعبان شيئا قال قال فطرنا راي من رمضان، فصر يوما وقلل احد ثمانية ايام والمراد  
بانه ثابت وبها ثابت وسعيد الجري كما اخرج الطحاوى عن ثابت لفظ فصر يومين وعن الجري يوم واحد والسر جمع سر  
من الاستمرار قال ابو عبيد والجور المراد منه ههنا اخر الشهر سميت بذلك لاستمرار التمر فيها وقيل سره اوله وقيل او سطحا كما ابو طود  
باب انما روى الهلال في بلد قبل الاخوين بليلة همل يعتبر روية ذلك البلد للاخيرين ام لا قد اختلف العلماء في ذلك  
على ما ذهب اليه بالاهل كل بلد روية حكاه ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم واسحاق وحكاه الماروروى وجها  
للسانعية ثمانية متابلة او روى ببلدة لازم اهل البلاد كلها وهو المشهور عند المالكية لكن حكي ابن عبد البر الاجماع على خلافه  
وقال اجمعوا على انه لا تراعى الروية فيما بعين البلاد كخراسان والاندلس قال القرطبي قد قال شيوننا اذا كانت روية  
الهلال ظاهرة قاطعة بموضع ثم نقل الى غيرهم بشهادة الاثنين لزوم الصوم وقال ابن الماجشون لا يلزمهم بالشهادة الا  
اهل البلد التي ثبتت فيه الشهادة الا ان ثبت عند الامام الاعظم فيلزم لان البلاد في حقه كابلد الواحد اذ حكمه نافذ في

أجمع وقال بعض الشافعية ان تقاربت البلاد كان الحكم واحدا وان تباعدت فوجهان لا يجب عند الأكثر واختار أبو الطيب  
 وطائفة الوجوب وحكاها البغوي عن الشافعي وفي ضبط البعد واحد باختلاف المطالع قطع بالعراقيين والصعيداني  
 وصحبه النووي في الروضة وشرح المذهب تأنيها مسافة القصر قطع به الامام والبغوي وصحبه الانبي في الصغير والنووي  
 في شرح المسلم تأنيها باختلاف الاقاليم راجعها حكاها الشري فقال يلزم كل بلد لا يتصور خفاء عنهم بل عارض دون غيرهم  
 خامسها قول ابن الماصي المتقدم قلت في عامة كتبنا لا عبرة باختلاف المطالع اي اذا راي الهلال اهل المدينة  
 يلزم ذلك اهل بلدة اخرى سواء كان بين البلدتين تفاوت او لا وهذا ظاهر الرواية وعلى هذا الرواية اذا ثبت في بلدكم  
 سائر الناس فليزيم اهل المشرق بروية اهل المغرب وقال الزيلعي شرح كنز الدقائق لا تختلف المطالع اذا لم يكن بين  
 بلدين تفاوت اما اذا كان بينهما تفاوت تختلف المطالع ولا يلزم حكم احدى البلدتين البلدة الاخرى قلت لا بد من  
 تسليم هذا والا يلزم وقوع العيد يوم السابع والعشرين او الثامن والعشرين او يوم الحادي والثلاثين او الثاني و  
 الثلاثين فان هلال قسطنطينية ربما يتقدم على هلال بلاد الهند يومين فاذا اصننا على هلال الهند ثم بلغنا روية هلال  
 قسطنطينية يلزم تقديم الفطر او يلزم تاخير الفطر وقال الزيلعي كذلك في تحريد القديري وفيه قال اجر جاني قلت اما  
 تحديد التفاوت وعدمها فموض الى راي المتبلي به قولنا خبوني كويت ان ام الفضل نبذة الحادث بعثته الى معاذ  
 باشا قال فقد مت الشام فقضيت حاجتها فاستهل خمسة اياما بالشام فلينا وكنت في الرصد في سلم ودار قطن  
 عزيت الهلال ليلة الجمعة ثم قد مت المدينة في آخر الشهر فسالتني ابن عباس ثم ذكر الهلال فقال فنته رايتهم  
 الهلال قلت رايت ليلة الجمعة دولقط سلم والنسائي والدارقطني والترمذي راينا قال انت رايتيه قلت  
 نعم وسأله الناس (كذا لفظ سلم والنسائي والدارقطني اما لفظ الترمذي فقلت رآه الناس والظاهر ان  
 في سياق الترمذي سقوط ما سقط عنه ثم رايتيه) وصاموا وصام مغوية قال لكننا راينا ليلة السبت فلا نزال  
 لتصومه حتى نكمل الثلاث (من رويتنا اذا لم نره) او سواها (قبل الثلاثين فنقطر) فقلت اذ انكف به روية  
 مغوية وصيامه قال هكذا امرنا صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث حجة لمن قال باعتبار اختلاف المطالع فلا يلزم  
 بروية اهل بلد على اهل بلدة اخرى قال الشوكاني في جوابه عن هذا الحديث واعلم ان الحجة انما هي في الموضع من روية ابن  
 عباس لا في اجتهاده الذي فهم عنه الناس والمشار اليه بقوله كذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قوله فلا نزال  
 نصومه حتى نكمل ثلاثين والامر الكاش من رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ما اخرج الشيخان وغيرهما بلفظ لا تصوموا  
 حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكلوا العادة ثلاثين وهذا لا يخص باهل ناحية على جهة الأفراد بل هو  
 خطاب لكل من يصلح لمن المسلمين فلا استدلال به على لزوم روية اهل بلد غيرهم من اهل البلاد وانظر من الاستدلال به  
 على عدم اللزوم لانه اذا رآه اهل بلد فقد رآه المسلمون فيلزم غيرهم بالزمهم ولو سلم توجه الاشارة في كلام ابن عباس الى  
 عدم لزوم روية اهل بلد لاهل بلد آخر مكان عدم اللزوم متعبدا به بدليل العقل وهو ان يكون بين القطرين من البعد ما يجوز  
 معه اختلاف المطالع وعدم عمل ابن عباس بروية اهل الشام مع عدم البعد الذي يمكن منه الاختلاف عمل بالاجتهاد  
 وليس بحجة ولو سلم عدم لزوم التقييد بالعقل فلا يشك عالم ان الادلة قاضية بان اهل الاقطار يعمل بعضهم بخبر بعض و

شهادته في صحة الأحكام الشرعية والروية من جملتها وسواء كان بين الفطرين من البعد يجوز معه اختلاف المطلق أم لا فلا تقبل  
التخصيص إلا بدليل ولو سلم صلاحية حديث كريب بهذا التخصيص لم ينجح في أن يقتصر فيه على محل النص إن كان النص عاما أو على  
المعقوم منه إن لم يكن معلوما لوروده على خلاف القياس ولم يثبت ابن عباس بإقتنا النبي صلى الله عليه وسلم ولا بمعنى لفظة حتى  
تخطر في عمومه وخصوصه إنما جازنا بالصيغة مجملتها شاربهما إلى قصة هي عدم عمل أهل المدينة بروية أهل الشام على تسليم أن ذلك  
المراود لم ينعم منه زيادة على ذلك حتى يجعله محصا لذلك العموم فينبغي الاقتصاد على المعنوم من ذلك الوارد على خلاف القياس و  
عدم إلحاقه به فلا يجب على أهل المدينة العمل بروية أهل الشام دون غيرهم ويمكن أن يكون في ذلك حكمة لا انتعها ولو  
سلم صحة الإلحاق وتخصيص العموم به فغاية أن يكون في الحملات التي بينها من البعد ما بين المدينة والشام أو أكثر وأما في  
أقل من ذلك فلا وهذا ظاهر فينبغي أن ينظر ما دلت من ذهب إلى اعتبار البرية والناحية أو البليد في المنع من العمل بالروية  
والذي ينبغي اعتماؤه هو ما ذهب إليه المالكية أنه إذا راه أهل البلد لم أهل البلاد وكلها اه قللت لها البعد وفيه أن في نظر  
كل يوم للصائم وكذلك لصلوات الخمسة للصلاة باختلاف المطلق بالاتفاق لأن طلوع الشمس وغروبها ودخول الوقت  
وخروجه يختلف باختلاف الاقطار والبلدان حتى إذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه أن تزول في المغرب وكذا طلوع  
الشمس وطلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فتلك طلوع فجر لقوم وطلوع شمس لآخرين وغروب لبعض  
ونصف ليل لآخرين وهذا ثبت في علم الافلاك والهيئة والفقهاء على ذلك في اقطار الصوم واتباء وكذلك في الصلوات  
الخمس في ابتداء وقتها وانتهائها أنها تعتبر باختلاف طلوعها وغروبها كذلك ينبغي في الهلال أن تعتبر لأن الغضال الهلال  
من شملع الشمس يختلف باختلاف الاقطار سويل في الجواب لم يعتبر ذلك الروية ابن عباس لأنه لم يثقل بطريق معتبر  
في الشرع لأن كريب لم يشهد بروية ولم يشهد على الشهادة ولم يشهد على القضاء فإنه نقل صوم معاوية وغيره لا قضاء قللت  
بناهي على رواية الترمذي وقدرتها فان فيها سقطت منها نعم رايته - وقيل ان شهادة بالروية شهادة واحد  
كان في المدينة محولا بمن شهادة جم كثير قللت اذا جاء الشهادة من خارج البلدة تعتبر في يوم الصوم أيضا شهادة الواحد  
فالحق في الجواب ما قاله شيخنا وشيخنا مولانا محمود حسن قدس سره انه رأى ابن عباس رأى من قال انه اذا صام  
بشهادة الواحد رمضان فكل عده رمضان ثلثين لا يفطر بل يصوموا واحد وثلثين يوما.

باب كراهية صوم يوم السبت يوم الشك يوم عظيم لا يوم الصوم فالشك ما استوى فيه طرف الادراك من الشك  
والاثبات وذابان غم ليل رمضان في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فوقع الشك في اليوم الثلاثين انه من شعبان  
او من رمضان قال ابن الجوزي في التحقيق لا حرج من قبل في هذه المسئلة ثلثة اقوال احدها يجب صومه على انه من  
رمضان ما فيها لا يجوز فرضا ولا نفلا مطلقا بل قضاء وكفارة ونذرا ونفلا يوافق عادة وبه قال الشافعي وقال مالك و  
ابو حنيفة لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك ما لهما المرجح الى رأى الامام في الصوم والفطر قللت عندهما بان  
المسئلة على وجه واحد ان ينوى في يوم الشك صوم رمضان وهو مكروه تحريرا ويجزى عن رمضان ان ظهر رمضان في الثاني  
ان ينوى عن واجب آخر وهو مكروه ايضا تنزيها ثم ان ظهر انه من رمضان يجزئه والثالث ان يتردد في اصل النية بان  
ينوى ان يصوم غدا ان كان من رمضان ولا يصوم ان كان من شعبان وفي هذا الوجه لا يكون جهاما والراجح ان

يتردد في وسف النية بان يؤتى ان كان فدا من رمضان ايوم عنه وان كان من شعبان فعن واجب آخر وهذا كرو  
 لمرودة بين امرين مكرهين ثم ان ظهر انه من رمضان اجزاه والناس ان يؤتى عن رمضان ان كان عامه وفي القطوع  
 ان كان من شعبان وهذا ايضا مكره ومنزها ثم ان ظهر انه من رمضان اجزاه عنه والسادس ان يؤتى التطهير وهو  
 غير مكره بل مستحب للناس وهم الذين لا يترددون في نية القنوع واليغبون ويقال للعامة بالانتظار الى وتنت  
 الزوال ثم بالافطار ان لم يظهر رمضان فيعلم ان هذا ان ابا حنيفة موافق لانه في استنباب يوم يوم الشك وقصامه  
 بعض السلف منهم ابن عمر الهنفي في حديث لا تقربوا الشهر بصوم يوم اول يومين ذوالحجى كان بغير وجه وهذا الرعاية رمضان  
 ولما اوجبه عليه فليس بهن عن قوله فقال عمار بن صام هذا اليوم راي يوم الشك فقد عصى بالقاسم  
 صلى الله عليه وسلم استدلل به على تحريم يوم الشك فالت ليس المراد يوم الشك يوم نيم بل المراد منه يوم الصحو والشك  
 هو الوسواس والوهم المحض هكذا قال ابن تيمية -

باب فيمن يصل شعبان برمضان اي يصل شعبان ليوم آخر ايامه يوما اول يومين برمضان قوله لا تقدر موا  
 صوم رمضان بصوم يوم ولا يومين الا ان يكون صوم يومين من اجل فليصم ذلك الصوم معنى الحديث لا تقبلوا  
 رمضان بصيام على نية الا حيا والمعنى رمضان قبل الحكمة فيه التقوى بالفطر رمضان ليلا في قوة ولما طقلت فيه كطر  
 ان مقتضى الحديث انه لو تقام بصيام ثلثة ايام او اربعة جاز قبل الحكمة فيه خشية اختلاط النقل بالفرض وفيه ايضا نظر لا يجوز  
 لمن له عادة كما في الحديث وقيل لان الحكم علق بالرواية فمن تقدمه يوم اول يومين معنى رمضان فقد حاول الطعن في ذلك الحكم  
 وهذا هو المعتمد لان فيه التقدم بين يدي الله ورسوله قال تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقال صلى الله عليه وسلم صوموا الروية  
 فمن تقدم صومه فقد طعن في هذه العلة ثم هذا الهني في النقل الغير المتداول والقضاء والنذر فيها ضرورة لانها فرض والتاخير  
 غير مرضي واما الوروقه كليس بسدي لان افضل العبادات اذوها قول الله لم يكن يصوم من السنة شهرا ابدا الا

شعبا يصله برمضان ولفظ النسائي في هذا الحديث ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين  
 الا انه كان يصل شعبان برمضان فلهذا السياق يدل على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصوم شهرين  
 متتابعين الا انه كان يصل شعبان بصومه حتى يقرب بصوم رمضان فان الجملة الاولى يدل على عدم تتابع الصوم حقيقة  
 واما الجملة الثانية الاستثنائية لو كان معناها انه كان يصل شعبان برمضان حقيقة يقال الاشعبان ورمضان فزيادة  
 قوله انه كان يصل تدل على ان المراد بالوصول القرب ويؤيد ما روت عائشة كان يصومه كلها الا قليلا بل كان يصومه كله في  
 رواية كان يصوم شعبان او عامه شعبان وفي رواية كان يصوم شعبان كله وفي رواية لا يصام شهر اقله كما لا غير رمضان و  
 لم يصم شهر اقله متناهي المدينة الا ان يكون رمضان وفي رواية قلت بل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شهر كله  
 قالت لا ما علمت صام شهر اكله الارضان وفي رواية قالت والله ان صام شهر امتلوا سوى رمضان حتى مضى لوجهه ولا فطر  
 حتى يصوم منه وهذه الروايات المختلفة كلها غير النسائي واما لفظ حديث مسلم عن ام سلمة قالت ما رايت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم استكمل صيام شهر قط الا رمضان فما رايتني شهر اكثر منه صياما في شعبان وفي رواية ولم اره سائما من شهر قط اكثر من صيامه  
 من شعبان كان يصوم شعبان الا قليلا وهذه الروايات المختلفة تتجمع على يقال المراد بالكل اكثره والمراد بصومه رمضان انه يقرب

برمضان وليؤيده ما قال الترمذي بعد تخرجه الحديث وروى عن ابن المبارك ان قال في هذا الحديث وهو جائز في كلام العرب ان  
صام اكثر الشهر كله ويقال قام فلان ليلة اجمع ولعله تشي واشتغل ببعض امره كان ابن المبارك قد راى كلام الحديثين شغبين  
يقول انما معني هذا الحديث انه كان يصوم اكثر الشهر.

باب في كراهية ذلك اي الصوم في آخر شعبان اي وصل شعبان برمضان او كره للشفقة على الضعفاء.

قول عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا انتصف شعبان فلا تصومي  
الحديث مختلف في صحته وضعفه واكثر العلماء ضعفوه ومع ضعفه محمول على من يضعفه الصوم فاذا مضى النصف الاول  
من شعبان فلا يصومون لئلا يذهب النشاط في صيام رمضان وقيامه واما من صام شعبان كله فيتعبد بالصوم و  
يزول عنه الكلفة وقيل النهي لمن لا يقوى على تتابع الصيام فاستحب له الافطار كما استحب افطار صوم عوفه ليقوى  
على الدعار واما من قدر فلا ينهي له.

باب شهادة رجلين على رواية هلال نشوال ه اذا لم تر الهلال فسلم للناس ارأوه بالبصار اذا كان في  
السماء علة كالنجم والنجار يقبل شهادة حزين او حور حزين لهدال الفطر كما في سائر الاحكام فتشترط فيه العدالة والحرية والعد  
ولفظ الشهادة ولكن لا يشترط فيه الدعوى كعق الامة وطلاق الحرة وان لم يكن في السماء علة لم يقبل الا شهادة جمع كثير  
يقع العلم بخبرهم في هلال رمضان والفطر فلو جاء واحد من خارج المصر او من مكان مرتفع فذكر لك الحكم في اظهر الرواية  
من انه لا يقبل وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين اذا جاءوا من حوالى المدينة من موضع  
مرتفع او من قضاة وسبح قوله عمدا لينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نسلك للرواية فان لم نره وشهد

شاهدا عدل نسكننا بشهادتهما اي ان لم نره بانفسنا نعتبد لنا سلكا بحج بشهادة عدلين والاصحى كاللفظ فيشترط  
في الفطر ايضا شهادة عدلين قوله اختلف للناس في اخريم من رمضان فقدم اعرابيان نشهدا عند

النبي صلى الله عليه وسلم بالهدال الهلال امس عشية فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس ان يفطروا اي امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهادة اعرابيين انه اليوم الاول من شوال

باب في شهادة الواحد على رواية هلال رمضان اذا كان في السماء علة كالنجم والنجار يقبل خبر عدل  
ولو قلنا او انشئ رمضان بلا دعوى وبلا لفظ اشهد وبلا حكم ومجلس قضاة لانه خبر لا شهادة سوار بين كيفية الرؤيا ولا  
وقال مالك يشترط فيه المشني وبه قال الشافعي في احد قوليه لانه نوع شهادة وان لم يكن في السماء علة لم يقبل الا شهادة  
جمع كثير يقع العلم به في هلال رمضان والفطر فان جاء واحد من خارج المصر فظاهر الرواية ان لا يقبل وكذا اذا كان على  
مكان مرتفع في المصر وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يقبل اذا كان من حوالى المدينة.

قوله جاء اعرابيان الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال في رأيك الهلال فقال اتشهد ان لا اله الا الله  
قال نعم قال اتشهد ان محمدا رسول الله قال نعم قال يا بلال ذن في الناس فليصومي غدا

في الحديث دليل على انه يقبل في رواية هلال رمضان شهادة الواحد العدل لانه من باب الاخبار لا من باب الشهادة  
والا لم يقبل شهادة الواحد لان العدد شرط في الشهادات واذا كان اخبارا فالعدد ليس بشرط في الاخبار من ههنا



الرواية على غير حالة الصوم فلا تعلق له بالفجر ولا بالمغرب بل هي ناظر الى مسئلة الصلوة كورود قوله صلى الله عليه وسلم اذا حضر العشاء واقيمت العشاء فاباؤا بالعشاء فانها سبقا على منط واحد.

**باب دقت خطر اصصائكم** في رد المختار ان رجلا اذا كان على موضع عال وثمته اناس فوجه الناس الشمس قد غرب واما الرجل الصاعد على موضع عال فيرى الشمس انه لم تغرب يجوز الافطار لهم لا له قول اذا جاء الليل من ههنا وذهب لذهاب من ههنا وغابت الشمس فقد خطر نصفا قال الحافظ اى دخل في وقت الفطر وتكمل ان يكون معناه فقد صار مفطرا في انكم تكون الليل ليس طرفا للصيام الشرعي ربح ابن خزيمة الاول فقال في قوله فقد افطر الصائم لفظه خبر و معناه الامراى فليفطر الصائم ولو كان المراد فقد صار مفطرا كان فطر جميع الصوماء واحدا ولم يكن للترغيب في تعجيل الافطار معنى قول قتال يا بلال انزل فاجد ح قال انزل فاجد ح لنتا قال يا رسول الله ان عليك نهارا قال انزل فاجد ح لنتا فانزل فجد ح فشرب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعل بلال كان يرى كثرة الضر من شدة الصوفيين ان الشمس لم تغرب ويقول لعلها غطيا شئ من جبل ونحوه او كان هناك غيم فلم يتحقق غروب الشمس قال الحافظ قلت هذا يدل على تعجيل الافطار.

**باب ما يستحب من تعجيل لفظ** قال ابن عبد البر اديث تعجيل الافطار وما خير السحور صحاح متواترة وعند عبد الرزاق وغيره باسناد صحيح عن عمرو بن ميمون الاودي قال كان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم امرع الناس افطارا ولبطام **باب ما يفطر عليه** سطح الشارع ان يكون الافطار على حلال طيب اى شئ كان وقيل بل شئ لم يقبض النار لم يشاء ورد فيه كان يحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفطر على ثلث تمرات او شئ لم يقبض النار اخرج ابو يعلى **قوله** انما كان احدكم صائما فليفطر على التمر فان لم يجد التمر فعلى الماء فان الماء طهر من قال الحافظ ومن خواص التمر انه اذا وصل الى المعدة ان وجدها خالية تصل به الغذاء والا اخرج ما هناك من بقايا الطعام قلت فيه اياما الى انه يكون حلالا طيبا.

**باب القول عند الافطاس اى الدعاء** قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا افطر قال راي بوا الافطار ذهب الخطاء وابتلت العروق وثبت الاجر تخلق بالاخير على بيل التبرك قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا افطر قال اللهم اكفهم الكسوت وعلمهم الرزق افطر ح اى يدعو وقت الافطار.

**باب الفطر قبل غروب الشمس** اى اذا افطر غلطا في غيم ثم بدت الشمس يقضى يوما مكانه ولا يلزم عليه الكفارة ولكن يلزم ان لا ياكل ولا يشرب بعد بد الشمس الى الغروب وهو مذنب الاثمة الاربعة قوله روي من ذلك بتقدير حرف الاستفهام اى ويل بدن القضاء يعنى ان قضاء الصوم الذى افطر غلطا لازم قال شهاب في جواب سامة

**باب في الوصال** هو تمليع الصيام في يومين او اكثر من غير افطار بالليل وهو مكروه اما الوصال الى السحر قال ابن تيمية باستحبابه قلت ولا بد من الجواز بلا كراهته عند الاخاف فانهم لم يتعرضوا اليه وقد ثبت اذنه في حديث الصحيحين و اخرج ابو داود في الباب عن ابى سعيد قوله عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال قالوا فانك تواصل يا رسول الله قال في لست كهيكلكم روى رواية وايكم شلى اى اطعم واسقى ولفظ رواية اخرى



اني ابيتني ربي وسقيني قال القاضي اراد بقوله واكرم مثل الفرق بينه وبين غيره لانه تعالى يفيض عليه باليد مسد طعاما  
وشرا به من حيث يشغل عنه الاحساس بالجوع والعطش ويقويه على الطاعة ويكرهه عن الخلل المفضي الى ضعف القوى كلال  
الاعطاش ورواها في الخطابي والقول الآخر انه محمول على ظاهره بان يزرقه الله تعالى طعاما وشرا باليالي صيامه فيكون ذلك  
كرامة قلت القول الاول هو الصواب لان فيه لهم انك توصل يرد قول الآخر ان الوصال مع تناول الطعام بالشراب  
محال والحكمة في النهي عنه لغيره صلى الله عليه وسلم انه يورث الضعف والسامة والقصور عن ادائه من الطاعات فتقبل  
النهى للتحريم وقيل للتنزيه قال القاضي والظاهر هو الاول احم ويؤيد الثاني ما روي عائشة انه صلى الله عليه وسلم نهاهم عن  
الواصل رحمة لهم وعمل ابن عمر وغيره من الصحابة -

باب في الغيبة للصائم ثم الغيبة ذكر كذا افاك بما يكره اتفق العلماء انهم لا تغيب بها الصوم الا الا وراعي فانه  
قال انها مفسدة للصوم قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يدع قول الزور او القول الباطل وهو ما فيه ثم وقال  
الطبي الزور والكذب والبهتان اي من لم يترك القول الباطل من قول الكفر وشهادة الزور والافتراء والغيبة والبهتان  
والقذف والسب والشتم واللعن وامثالها مما يجب على الانسان اجتنابها ويحرم عليه ارتكابها، والعمل به راي  
بالزور يعني الفواحش من الاعمال لانها في الاثم كالزور فليس لله حاجة راي الثقات ومبالات وهو مجاز  
عن عدم القبول بقبيح واردة نفى السبب في ان يدع طعامه وشرا به فانها مما يحل في الجملة فاذا تركها ما فاق ترك  
امرا مما من اصله استحق العقاب وعدم قبول طاعة في الوقت فان المطلوب منه ترك المعاصي مطلقا قال ابن بطال  
ليس معناه ان يومر بان يدع صيامه وانما معناه التحذير من قول الزور وما ذكره وهو مثل قوله من باع الخمر فليقتص  
الحناء راي يذبحها ولم يامر بتركها ولكنه على التحذير والتعظيم لاثم بائع الخمر واما قوله فليس لله حاجة فلا مغنوم له فان الله لا يحتاج  
الى شيء وانما معناه ليس لله ارادة في صيامه فوضع الحاجة موضع الارادة قلت وفيه دليل على انه يجوز اجتماع نهى الشارع والصحة  
خلاف ما قال ابن تيمية فان الائمة الاربعة اتفقوا بصحة صوم المتعاقب وحبط ثوابه قوله اذا كان احدا كبر صائما

فلا يريث ولا يجهل فان اعلم قاتله او شاقه فليقل في ضمانا يقولها في نفسه في الفرض من النفل او ثقله بله مانه في الفرض  
باب السواك للصائم ثم قال في البدائع ولا بأس للصائم ان يشاك سواء كان السواك يابس او رطبا مبلولا او  
غير مبلول وقال ابو يوسف اذا كان مبلولا يكره وقال الشافعي يكره السواك آخر النهار كيف ما كان واتجه بما روي عن  
البنهي صلى الله عليه وسلم انه قال خلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك الاستياك يزيل الخنوف فيكره وجه قول  
ابن يوسف ان الاستياك بالمبلول من السواك ادخال الماء في الفم من غير حاجة ولذا ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
خير خلال الصائم السواك والحديث حجة على ابن يوسف والشافعي لانه وصف الاستياك بالخبرة مطلقة من غير نهى ابن المابلول  
وغير المبلول وبين ان يكون في اول النهار وآخره لان المقصود منه التطهير الفم فيستوي فيه المبلول وغيره واول النهار  
وآخره كالمضمضة واما الحديث فالمراد منه تعظيم شأن الصائم والترغيب في الصوم والبتة على كونه محبوبا لله تعالى ورضيه  
ونحن نقول او يحل على ائمتنا ان يتخرجون عن الكلام مع الصائم لتغيره بالصوم فمنهم من ذلك ودعاهم الى الكلام قلت  
وقيل الترمذي رواه اية اخرى عن الشافعي انه لم يرب بالسواك باسلاطل النهار وآخره واختاره النووي والمزني وغيرهم و

كروا احمد واسحاق آخر النماز قلت ما من حديث يدل على كراهية السواك الرطب او بعد الزوال وقول ابى حنيفة مختار  
عند البخاري قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم ثم قال دما لا اعد ولا احصر  
اخرجه الترمذي وقال حديث حسن والعمل على هذا عند اهل العلم لا يرون بالسواك باسا اسم

باب الصائم يصب عليه الماء من العطش يبالغ في الاستنشاق قال في البدائع واما الاستنشاق والاعتسال و  
صب الماء على الراس والتلفف بالثوب المبلول فقد قال ابو حنيفة انه يكرهه وقال ابو يوسف لا يكرهه واحتج بما روى  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صب على رأسه ماء من شدة الحرارة حتى صاعد ثم اخرج ابو داود في الباب  
معناه وعن ابن عمر انه كان يبل الثوب ويكلف به وهو صائم ولانه فيه دفع اذى الحر فلا يكره كما لو استظل في ابى حنيفة  
ان فيه اظهار الضجر من العبادة والالتذلل عن تحمل مشقتها وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل على حال مخصوصة  
وهي حال خوف الافطار من شدة الحر وكذا فعل ابن عمر يحمل على مثل هذه الحالة ولا كلام في هذه الحالة قلت لا حاجة الى هذا  
يؤخذ قول ابى يوسف وهو موافق لظاهر الحديث ومراد ابى حنيفة انه يكرهه اذا كان بطريق عدم الصبر قال في الدر المختار وكذا  
لا تكرر حجة وتلفف بثوب مبتل ومضمضة واستنشاق او اعتسال للتبريد عند الثاني وبه يفتي شر بلائية عن البرهان اسم

باب في الصائم يجب تحريم اختلاف السلف في الكفاية للصائم فاجبوا على عدم الفطر بها مطلقا وعن علي وعطاء  
والاوزاعي واهمدا وسحق وابى ثور يفتي بالحاجم والمجم وواجبوا عليهم القضاء وشذ عطاء وجب الكفارة ايضا وفي  
بداية المجتهد ان الكفاية فيها ثلاثة ما اسب قوم قالوا انها فطر وان الامساك عنها واجب وبه قال احمد وداود والاوزاعي  
واسحاق بن راهويه وقوم قالوا انها مكروهة ولا منفطرة وبه قال ابو حنيفة واصحابه وسبب اختلافهم تعارض الآثار  
الواردة في ذلك وذلك انه ورد في ذلك حديثان احدهما ما روى من طريق ثوبان ومن طريق رافع بن خديج انه عليه الصلاة  
والسلام قال افطر الحاجم والمحجم اخرجه ابو داود في الباب وحديث ثوبان هذا كان يصححه احمد والحديث الثاني

حديث عمر بن عبد الله بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم اخرجه ايضا ابو داود في الباب  
وحديث ابن عباس بهذا صحيح فذهب العلماء بهذين الحديثين ثلثة مذاهب اذهب التزجج والثاني مذهب الجح و  
الثالث مذهب الاستفاضة والتعارض والرجوع الى البراءة الماصلية اذ الم يعلم الناس من المنسوخ من ذهب مذهب التزجج  
قال يحيى بن ثوبان وذلك ان هذا موجب حكما وحديث ابن عباس رافعه والموجب مرجح عند كثير من العلماء على الراجح لان الحكم  
اذا ثبت بطريق يوجب العمل لم يرتفع الا بطريق يوجب العمل برفعه وحديث ثوبان قد وجب العمل به وحديث ابن عباس  
يحتمل ان يكون ناسخا ويحتمل ان يكون منسوخا وذلك لشك والشك لا يوجب عملا ولا يرفع العلم الموجب للعمل وبهذا على  
طريق من لا يرى الشك مؤثرا في العلم ومن رام الجمع بينهما حمل حديث الهني على الكراهية وحديث الاحتجام على رفع الخطر ومن  
استطاعا للتعارض قال بابا بآية الاحتجام للصائم انتهى قلت والذين رجحوا حديث ابن عباس وعلموا به اولوا حديث افطر الحاجم  
والمجم بان المراد به انها سيفطران كقوله تعالى اني الاني اعصر خمر ابي ما يول اليه وكذا قال البغوي في شرح السنة معنى قوله  
افطر الحاجم والمجم اي تعرضا للافطار اما الحاجم فلهذا لا يمس وصول شيء من الدم الى جوفه من الموضع واما المجم فانه لا يمس من  
قوته فيقول لا مرد الى ان يفطر وقيل معنى افطر فعلا مكروها وهو الحجامه فصار كانهما غير متبليسين بالعبادة وقيل انه على الله عليه وسلم

انما قال افطر الحاجم والمحجوم لانها كانا يعتمايان فالعلة النية لا المحاجة قلت معناه ادخل النقص الحاجم والمحجوم في صوتهما  
 يظهر ذلك النقص في احكام الآخرة لا الاحكام الدنيا مثل النية ومن المعلوم ان الشريعة ربما يتعرض الى احكام الآخرة  
 وتجبر عما هو غائب عنها مثل قطع الصلوة بمرور الكلب والحمار والمرأة اى قطع الوصاية بين الرب وعبد و الصلوة ليست  
 باطلية في احكام الدنيا لكذا هذا وقال ابن حزم صح حديث افطر الحاجم والمحجوم بل اريب لكن وجدنا من حديث ابى سعيد خض النبی  
 صلى الله عليه وسلم في الحجة للصائم واسناده صحيح فوجب الاخذ به لان الرخصة انما تكون بعد العزيمة فدل على نسخ الفطر بالحجامة  
 سواء كان حاجما او محجوبا والحديث المذكور اخبره النسائي وابن خزيمة والدارقطني ورجال الثقات ولكن اختلف في رفعه ووقفه  
 وله شاهد من حديث انس اخبره الدارقطني ولفظه اول ما كتبت الحجة للصائم ان جعفر بن ابى طالب اجتمع وهو صائم فمر به  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال افطر هذا ثم رخص النبي صلى الله عليه وسلم بعد في الحجة للصائم وكان انس يحتمل  
 هو صائم ورجاله كلهم من رجال البخاري الا ان في المتن ما ينكر لان فيه ان ذلك كان في الفتح وجعفر كان قبل  
 قبل ذلك وقيل انما هي عن الحجة لاجل الضعف فروى عبد الرزاق والبوداوي عن طريقي عبد الرحمن بن عابس عن

عبد الرحمن بن ابى ليلى عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن الحجامة للصائم وعن المواصلة ولم يحسبها ابقاء على اصحابه قول ابقاء على اصحابه تعليق بقوله نهى وقد  
 رواه ابن ابى شبيب عن وكيع عن الثوري باسناده هذا ولفظه عن اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قالوا انما نهى النبي صلى الله عليه  
 وسلم عن الحجامة للصائم وكرها للضعف اى ثلثا لضعف

**باب ان الصائم محتلم نهائيا في شهر رمضان هل يفيد صومه ام لا اتفقوا على ان الاقلام لا يفيد الصوم**  
 قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفطر من قاء ولا من احتلم ولا من احتجم الحديث حجة في الحجة لا تفطر الصوم  
 باب في الكحل عند النوم قال في البدائع ولا بأس بان يكتمل الصائم بالاثار وغيره لو فعل لا يفطر وان وجد طعمه  
 في حلقه عند عامة العلماء لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتمل وهو صائم ولما ذكرنا انه ليس للعين شغل الى الجوف  
 وان وجد في حلقه فهو اثره لا عينه قلت لما وجدوا اثر الكحل في حلقهم فقال بعض العلماء انه مقطوع به قال ابن شبرمة  
 وابن ابى ليلى نقالا ان الكحل يفيد الصوم قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بالاقلام لم يحرم عند الناس  
 قال ليقب الصائم استدلاله ابن ابى ليلى وابن شبرمة على ان الكحل يفيد الصوم واجابوا بان الحديث ضعيف لا ينتهض للاحتجاج به  
 قلت استدلال الفريقان بحديث مرفوع والحديثان منكران ولما اثار الصحابة

**باب الصائم يستقي عامدا اى يبالغ حتى يقى قال جمهور العلماء انه لا يبطل صوم من غلبه القيء ولا يجب عليه القضاء**  
 ويبطل صوم من قهرا اخرجه ولم يغلبه ويجب عليه القضاء به قال الشافعي والوضيعة قلت وفي المسئلة تفصيل وموضع  
 كتب الفتاوى من ذرعه في وهو صائم فليس عليه قضاء وان استقاء عمدا فليقض حجة الجمهور الا انه ضعيف  
 قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فافطر قال صدق وانما صبيت له وضوئه قال الترمذي انما سني  
 الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان صائما متطوعا فتاء فضفت فافطر لذلك كذا روى عنه في بعض الحديث انه قال ميرك  
 استدلاله بالوضيعة واحمد واسحاق وابن المبارك والثوري على ان القيء ناقض للصوم وحله الشافعي على غسل الفم والوجه او على



في الصبح غير مفطور به قال الأئمة الأربعة وكان أبو هريرة يقول أو لا من أصبح جنباً ويريد الصوم ليس له صوم بل يفطر و  
يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه يأمر بالفطر ثم لما وصل إليه حديث الباب حديث عائشة - وأم سلمة رجع عنه ونقي على العمل  
بحديث أبي هريرة بعض التابعين كما نقله الترمذي وليقوى قول الجمهور أن قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم  
يتقضى إباحة الوطئ في ليلة الصوم ومن جعلها الوقت المقارن لطلوع الفجر فيباح الجماع فيه ومن ضرورته أن يصبح  
فاحل ذلك جنباً وقد استدل بهذه الآية على أنها إلامام محمد في موطنه وهو الشارحة النص ويؤيد دعوى النسخ رجوع  
أبي هريرة عن الفتوى بذلك كما في رواية البخاري أنه لما أخبر بما قالت أم سلمة وعائشة فقال بها أعلم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وفي رواية ابن جرير رجح أبو هريرة عما كان يقول في ذلك - قوله عن عائشة وأم سلمة من حديث النبي صلى

الله عليه وسلم أنها قالتا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبر جنباً قال عبد الله بن الزبير حدثني عن أبيه في رمضان  
من جماع غير متعمداً في رمضان في حديث القعبي وفي حديث الأذرمي في ذكر لفظ في رمضان فقط وفي عدم ذكره  
فإن الأذرمي زاد هذا اللفظ في حديثه ولم يذكره القعبي وأشار إليه مسلم قال القرطبي في الحديث فائدتان أحدهما أنه كان جامع  
في رمضان ويؤخر الغسل إلى بعد طلوع الفجر بياناً للجواز والثاني أن ذلك كان من جماع لا من اختلام لأنه كان لا يتكلم إذا  
الاختلام من الشيطان وهو معصوم عنه قلت ارادت بالتحريم بالجماع المباليغ في الرد على من زعم أن فاعل ذلك عمد الفطر  
وإذا كان الفاعل عمداً لا يفطر والذي نسي الاغتسال أو ينأى عنه أولى بذلك

باب كيف فادته من أتى أهله في رمضان أي عمد في صوم رمضان اختلف العلماء في من افطر بجماع متعمداً في  
رمضان فإن الجمهور على أن الواجب عليه القضاء والكفارة وشد قوم فلم يوجبوا على المفطر عمد الجماع إلا القضاء فقط وكذلك  
شد قوم أيضاً فقالوا ليس عليه إلا الكفارة فقط ثم اختلفوا من ذلك في مواضع منها هل الافطار متعمداً بالاكل والشرب  
حكمه حكم الافطار بالجماع في القضاء والكفارة أم لا ومنها إذا جامع ساهياً ما ذا عليه ومنها ما ذا على المرأة إذا لم تكن مكرهية  
ومنها هل للكفارة الواجبة فيه سترتبه أو على التخيير ومنها كم المقدار الذي يجب أن يعلل كل مسكين إذا كفر بالاطعام ومنها هل  
الكفارة متكررة بترك الجماع أم لا ومنها إذا ألزمه الاطعام وكان محسباً هل يلزمه الاطعام إذا أثرى أم لا أما المسألة الأولى  
وهي هل تجب الكفارة بالافطار بالاكل والشرب متعمداً فإن مالكا وأصحابه وأبا حنيفة وأصحابه والثوري وجماعة ذهبوا  
إلى أن من افطر متعمداً بالاكل أو شرب أن عليه القضاء والكفارة وذهب الشافعي وأحمد وأهل الظاهر إلى أن الكفارة  
أنما تلزم في الافطار بالجماع فقط وجوب الشافعي وأحمد وغيرهما أن وجوب الكفارة ثبت معرولاً بعن القياس لأن  
وجوبها لرفع الذنب والثبوت كافي لرفع الذنب ولأن الكفارة من باب التقدير والقياس لا يبتدى إلى تعيين المقادير  
فإنما عرف وجوبها بالنسخ النص ورد في الجماع والاكل والشرب ليساني معناه لأن الجماع أشد حرمة منهما حتى يتعلق به  
وجوب الحد ومنها فالنسخ لو ارد في الجماع لا يكون وارداً في الاكل والشرب فيقتصر على مورد النص وأصحج أبو حنيفة و  
مالكا وغيرهما بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من افطر في رمضان متعمداً فعليه ما على الظاهر وعلى المظاهر  
الكفارة تبص الكتاب فكل على المفطر متعمداً واختجوا أيضاً بتفقيح المناط في الموافقة وقالوا إن الوصف المؤثر فيها هو إفساد  
لصوم رمضان متعمداً من غير عذر ولا سفر وهو يوجب في الاكل والشرب فكان إيجاب الكفارة فيها بدلالة النص لا بالتعليل

وقال الامام الشريفي في المسبوق ولنا ما يشي بان هريز ان ربما قال يروى ان الله افطرت في رمضان فقال من فيه من غير  
 لا سفر خال لهم فقال انتق رتبة وذكر ابو داود ان الربيل قال شربت في رمضان وقال علي اذا كنت في الاكل والشرب و  
 الجماع ثم نحن لا نوجب الكفارة بالقياس وانما نوجبها بالاستدلال بالنس لان السائل ذكر الواقعة ومينها ليس بجناية بل يؤكل  
 في محل مأوك وانما الجناية الفطرية فتبين ان الواجب للكفارة فطر ووجبات الاثرية ان الكفارة تصانف الى الفطر و  
 الواجبات تصانف الى اسبابها والدليل عليه انه لا يجب على الناسى ان يام الفطر والنظر الذي هو جناية متكررة كما يحصل بالاكل  
 كما يحصل بالجماع ولانه اكثر له وثيق الحكم بالسبب لا بالآلة ثم ايجابه في الاكل اولى لان الكفارة وجبت لاجرة وبعدها للجنس  
 في وقت الصوم الى الاكل اكثر منه الى الجماع والعبارة انما يوجب الكفارة فيه اولى كما ان حرمة الثمانية تقتضي حرمة اتم  
 الطريق الاولى ثم لا بل العباد استوى حرمة الجماع وحرمة الاكل بخلاف مال عدم المك فان حرمة الجماع اقل حتى تميز حرمة  
 الجماع على حرمة الاكل وبخلاف الحج فان حرمة الجماع فيه اقوى حتى لا يرتفع بالخلق والدليل على المسافات بينهما فصل الناسى عند  
 جبنا النص الوارد في الاكل حال النسيان كالحار في الجماع فكذلك يعل النص الوارد في ايجاب الكفارة بل هو اقل كالحار و  
 في الاكل انتهى واما المسألة الثانية وهو اذا جامع ناسيا الصوم فان الشافعي وابو حنيفة يقولان لا قضاء عليه ولا كفارة و  
 قال مالك عليه القضاء وروى الكفارة وقال احمد والى الظاهر عليه القضاء والكفارة وروى الشافعي وابو حنيفة بما اخرج الشبان  
 عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما الطمأنينة ستاده في  
 يشبهه عموم قوله عليه الصلوة والسلام رفع عن استى الخطا والنسيان واما المسألة الثالثة وهو احتسابه في جوب  
 الكفارة على المرأة اذا طأ وعنه على الجماع فان ابو حنيفة واصحابه واما مالك واصحابه اوجبوا عليها الكفارة وقال الشافعي وداود  
 لا كفارة عليها قلت وللشافعي قولان في قول لا يجب عليها اصلا وفي قول يجب عليها وتيجها الرجل وجه قوله الاول ان وجوب  
 الكفارة ورد في الرجل دون المرأة على خلاف القياس وكذا ورد بالوجوب بالوطئ وانه لا يصح من المرأة فانها موطوءة وليست  
 بواطئة ففي الحكم فيها على اصل القياس ووجه قول الثاني ان الكفارة انما وجبت عليها بسبب فعل الرجل فوجب عليها التحمل كمن  
 الماء لا يغتسال ولها ان النص وان ورد في الرجل لكنه معلول بمعنى يوجب فيها وهو افساد الصوم رمضان بافطار كامل جزا  
 محض متعمدا فوجب الكفارة عليها بالالة النص ويتبين انه لا سبيل الى التحمل لان الكفارة انما وجبت عليها بفعلها وهو افساد  
 الصوم ويجب مع الكفارة القضاء عند عامة الفقهاء وقال الاوزاعي ان كفر بالصوم فلا قضاء عليه وزعم ان الصومين يتدان  
 وهذا غير بعيد لان صوم الشهرين يجب تكميلا زجرا عن جنابة الافساد وارتعا للذنب الافساد وصوم القضاء يجب جبر اللغات بكل  
 واحد منهما شرع لغيره شرع الاخر فلا يقطع صوم القضاء بصوم شهرين كما لا يقطع بالاعتاق وقد روى عن ابى هريرة  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الذي واقع امرأة ان يصوم يوما واما المسألة الرابعة وهي هل هذه الكفارة مرتبة لكفارة الظهار او  
 على التحنير والمراد بالترتيب ان لا يتقل المكلف الى واحين الواجبات المحيرة الا بعد العجز عن الذي قبله وبالتحخير ان يفعل منها  
 ما شاء اتهدأ من غير عجز عن الآخر فاختلفوا في ذلك فقال الشافعي وابو حنيفة والثوري وسائر الكوفيين هي مرتبة فالعق اولها  
 فان لم يبر فالصيام فان لم يستطع فالاعطام وقال مالك هي على التحنير ولكن وقع في المدونة ولا يعرف مالك غير الاعطام ولا يأخذ  
 بعق ولا صيام قال ابن دقيق العيد وهي مفضلة لا يهتدى الى بوجيها مع خصاومة الى ريث الثابت غير ان بعض المحققين

من اصحابه حمل هذا اللفظ وتأوله على الاستحباب في تقديم الطعام على غيره من الحصال واما المسئلة الخامسة وهو اختلافهم في مقدار  
 الاطعام فان النكا والشافعي واصحابهما قالوا يطعم كل مسكين مداً بنى على الشريعة ولم وقال ابو حنيفة واصحابه لا يخرجون اقل من  
 دين بمد بنى على الشريعة ولم وذلك نصف صاع لكل مسكين الحنفية يحلوها على صدقة الفطر لعل ان اوجب كفاية يملك  
 في يومه واما المسئلة السادسة وهي تكرار الكفارة بتكرار الانظار فانهم اجمعوا على ان من وطئ في رمضان ثم كفر ثم وطئ في يوم اخر ان عليها  
 كفارة اخرى واجتوا على انه من وطئ مراراً في يوم واحد ليس عليه الا كفارة واحدة واختلفوا فيمن وطئ في يوم من رمضان و  
 لم يكفر حتى وطئ في يوم ثان فقال مالك والشافعي وجماعة عليه كل يوم كفارة وقال ابو حنيفة واصحابه كفارة واحدة ما لم يكفر  
 عن الجماع الاول واما المسئلة السابعة وهي هل يجب عليه الاطعام اذا اليسر وكان معسراً في وقت الوجوب فان الاوزاعي قال  
 لا شيء عليه ان كان معسراً واما الشافعي فتردد في ذلك قوله عن ابيه روى قال في رجل للنبي صلى الله عليه وسلم فقال  
 هل كنت قال ما شانك قال وقعت على امرأتى في رمضان قال فهل تجد ما تعتق به مراقبة قال لا قال فهل تستطيع  
 ان تصوم شهرين متتابعين قال لا روى حديث سعد قال لا اقدر وروى رواية اسحاق وبل لقيت  
 بالقيت الا من الصيام قال ابن وثيق العبد لا اشكال في الانتقال عن الصوم الى الاطعام لكن رواية ابن اسحاق هذه تفشت  
 ان عدم استطاعة لشدة شدة وعدم صبره عن الوقوع فشاء للشافعية نظراً لكون ذلك عذراً اي شدة الشبق حتى يجده  
 غير مستطيع للصوم اولاً والصحيح عندهم اعتبار ذلك ويطيق به من لا يجبره رتبة لا غنى به عنها فانه يسوغ له الانتقال الى الصوم مع وجود  
 لكونه في حكم غير الواجب قلت وعند الحنفية شدة الشبق ليس بعذر للانتقال من الصوم الى الاطعام كما هو عند الشوافع والترتيب  
 واجب فاجاب ان هذا ايضا من خصوصيات هذا الرجل كما قال الشافعي في المعامه ابله وسياقي قال فهل تستطيع  
 ان تطعم ستين مسكيناً قال لا قال اجلس فاقى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه ستم  
 فقال يتصدق به فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيها اهل بيت  
 افقر منا قال فضحك رسول الله عليه وسلم حتى بدت ثناياه قال فاطعمه اياهم اي الهالك كما روى  
 قيل انه دل على سقوط الكفارة بالاعسار المقارن لوجوبها لان الكفارة لا تصرف الى النفس ولا الى العيال ولم يبين النبي صلى الله  
 عليه وسلم استقراره في ذمته الى حين يساره وقال الاوزاعي يستغفر الله ولا يقود وليس في الخبر ما يدل على الاستخاطل فيه  
 ما يدل على استمراره على العاجز وقال الجمهور لا تسقط الكفارة بالاعسار والذي اذن له في التصرف فيه اختلفوا فيه فيقول يمتنع  
 ولم يبين ما نصح وقيل المراد بالاهل الذين امر بصرفها اليهم من لا تلبه نفقة من اقاربه وروان في الرواية عياك والارادة  
 المصروفة بالاذن له في الاكل من ذلك وقيل لما كان عاجزاً عن نفقة اهله جاز له ان يصرف الكفارة لهم وقال الزهري كما  
 في الباب هو خاف هذا الرجل والى هذا نحا امام الحرمين قلت هذا هو الاولى ولا ضابطه كلية في الخصوصيات انما هو امر  
 ذو قى فاوردك بالذوق السليم اما اسم هذا الرجل فقيل سلمة بن صحز البياضي وقال عبد الغني في البيهات وتبعه ابن بشكوال جذا  
 بانه سلمان او سلمة بن صحز البياضي واستند الى ما اخبره ابن ابي شيبة وغيره عن سلمة بن صحز انه غابر من امراته في رمضان  
 وانه وطئها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الحديث قلت الظاهر انها واقعتان فان في قصته الجماع انه كان صائماً وفي  
 قصة سلمة بن صحز ان ذلك كان ليلاً فافترقا ولا يلزم من اجتماعهما الى كونهما من بني بياضة وفي صفة الكفارة وكونها مرتبة وفي

كون كل منها كان لا يقدر على شيء من خصالها اتحاد التقنين قولان يعتق رقبة او يصوم شهرين متتابعين  
او يطعم ستين مسكينا اجماع مالك بهذا السياق على التحخير في هذه الخصال خلاف ما قال الجمهور من الترتيب  
قلت قد وقع في الروايات ما يدل على الترتيب والتحخير والذين ردوا الترتيب اكثر ومعهم الزيادة -

باب التغليب فمن افطر عبداً اي افطامه في رمضان عمداً او نسي نسيته متعمداً قوله عن ابي هريرة قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من افطر يومين من رمضان غداً فله رخصة رخصها الله من مرض او سفر فله يقض عنه صيام الدهر  
استدل بهذا الحديث البخاري على ان لا قضاء ولا كفارة على من اكل او شرب متعمداً في رمضان في دار الدنيا وامره مفوض  
الى دار الآخرة وانما الكفارة على من جامع امرأة في رمضان فقط وهذا كما قال داود الظاهري وابن تيمية ان لا قضاء على  
من ترك الصلوة متعمداً بل القضاء على من تركها ناسياً ولم يذبح الى هذا احدى الأئمة الاربعة وقالوا ان معنى الحديث لم يقض  
صيام الدهر اي لا تحصل بفضيلة رمضان وطهارة وبركة وليس مغناة لو صام الدهر نسيته الفضا من يوم رمضان لا يسقط  
قضاء ذلك اليوم عنه بل الحكم الشرعي فيه انه لو صام بذلك اليوم يوماً آخر بعد رمضان كجزئه ويسقط عنه ما كان يجب عليه فهذا  
من باب التغليب والتشديد واليه اشار ابو داود وبعث الترجمة -

باب من اكل ناسياً اي احكم بل يسلم له صومه ولا يجب عليه قضاء ذلك اليوم ام لا اختلف العلماء فيه فقال ابو حنيفة  
واصحابه والشافعي واصحابه واحمد بن حنبل وآخرون ان من اكل ناسياً او شرب او جامع امراته فلا يفسد صومه ولا قضاء عليه و  
لا كفارة وقال مالك وابن ابي ليلى ان من اكل ناسياً في صوم الفرض فقط بطل صومه ولزمه القضاء ما صوم النفل فلا يفسد  
وقال الثوري وعطاء بن من اكل او شرب ناسياً لا يفسد صومه ولكن ان جامع امراته ناسياً يفسد صومه وعليه القضاء ووفق  
بعضهم بين القليل والكثير في الشرب والاكل فقال في الكثير يفسد الصوم لاني القليل ناسياً قال ابو حنيفة ان ركن الصوم هو  
الاساك عن الاكل والشرب والجماع فاذا فات ركنه باحد من هذه الثلاث يفسد الصوم كيف ما كان لان انتفاص الشيء عند  
فوات ركنه امر ضروري سواء كان بعد او قبل غير عذر عدا وخطا طوعا او كراهية بعد ان كان فاكراً للصومه لانا ناسياً ولاني معنى الناسي و  
القياس ان يفسد وان كان ناسياً وهو قول مالك لوجود ضد الركن لكننا تركنا القياس بالنص وهو رواية الباب الرجل السائل هو  
ابو هريرة نفسه قوله عن ابي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني اكلت ذ

شربت ناسياً وانا صائم فقال اطعمك الله وسقاك ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بانقطع لسبب فعل ابي هريرة  
عنه لضافته الى الله تعالى لوقوعه من غير قصده وقال ابو حنيفة لا قضاء على الناسي للاثار المروية عنه صلى الله عليه وسلم والقياس  
ان يقضى ذلك ولكن اتبع الاثر اولى اذا كان صحيحاً وحديث صحيح ابو حنيفة لا يستحب لاحد فيه مطعن ولان النسيان في باب الصوم  
مما يغلب وجوده ولا يمكن دفعه الا بخرج فنجعل عذراً دفعاً للحرج والآثر وان ورد في الاكل والشرب ولكنه معلول بمعنى لو وجد  
في اكل وهو فعل مضاف الى تعالى على طريق التحييز بقوله اطعمك الله وسقاك وهذا المعنى لو جرد في الكل اي في الجماع ايضا  
فظاهر الحديث عدم الفرق بين القليل والكثير واعتذر بعض المالكية بجملة على النفل قال لم يقع في الحديث تعيين رمضان وهو  
محل غير صحيح رده ما وقع في لفظ الدارطني من افطروا من رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة قال الدارطني تفرد ابن  
مزدلق وهو ملقبة عن الانصاري -





منهم ابو حنيفة والشافعي وما لك ان المسافر يجوز لا الصوم والافطر ثم اختلفوا في الافضل بينهما قال بعضهم الصوم افضل وهو قول مالك والثوري والشافعي وابو حنيفة وقال بعضهم الفطر افضل وقال بعضهم الامر من اليسر بالقول تعالى يريدكم اليسر الآية واما الذي يجبره العموم في السفر والايالة فافقوا على انه افطاره اولى لقوله عليه السلام من رأى زحاما وربلا قد ظل عليه ليس من اليسر الصيام في السفر وقال ابن عباس لا يجوز العموم في السفر واليه ذهب داود بن علي من التناخين و قال ابن عمر ان عام في السفر قضى في الحضر اي الجزى العموم في السفر من القرن وكانهم اختلفوا بطاهر الالة واما من نوى الصوم في السفر فلا يجوز له الا افطاره عند الجهور وبه قال ابو حنيفة وقال ابو حنيفة خالف الجهور لا يجوز الا افطاره في يوم خروجه الا العزاة فيجوز لهم الا افطاره في يوم خروجه ايضا فافقوا فانه لا يغيرك في ما يث الباب الآتي قوله عن عائشة ان حمنة الاسلمى

سال النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني رجل اسرد الصوم افا صوم في السفر قال نعم ان شئت فافطر ان شئت على ان الصوم والفطر كلاهما جائزان في السفر.

باب اختيار الفطر اي ترجيح الفطر على الصوم لمن اجهده الصوم في السفر قوله صلى الله عليه وسلم يظل عليه الزحام عليه فقال ليس من اليسر الصيام في السفر استدلاله على ان الصوم لا يجزى في السفر لان مقابلة البر الاثم واذا كان اثمنا بصوم لم يجز فاجاب عنه الجيزون انه قد خرج على سبب فيقتصر عليه وعلى من كان في مثل حاله والى هذا جرح البخاري في ترجمته وحمل الشافعي نفي البر على من ابى قبول الرخصة فقال معنى قوله ليس من البر ان يبلغ زجلا يذبح نفسه في فريضة صوم ولا نافلة وقد اخص الله تعالى ان يفطر وهو صحيح قال ويحمل ان يكون معناه ليس من البر المفروض الذي من خالفه اثم وقال الطحاوي المراد باليسر هنا البر الكامل الذي هو اعلى مراتب البر وليس المراد به اخراج الصوم في السفر عن ان يكون بر لان الا افطار قد يكون ابر من الصوم اذا كان للتقوى على لقاء العدو شاماً ومنه نظير قوله صلى الله عليه وسلم ليس المسكين بالطواف الى بيت فانه لم يرد اذ اجه من اسباب المسكن كلها واما اذا كان المسكين الكامل المسكن الذي لا يجني غنى يغنيه يستحي ان يسأل ولا يظن له.

باب فيمن اختار الصيام اي على الفطر في السفر لم يضره قوله فافينا صائداً الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحه قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له جملة يادى الى شيع فليصم مضاحيتاً ذلك من لا يلحقه مشقة وعناء في سفره فليصم والامر للاستحباب.

باب متى يفطر المسافر اذا اخرج اي اذا خرج للسفر فاذا خرج من المضربيل فيجوز الا افطاره اذا لم ينوى الصوم في ذلك اليوم واما اذا خرج من مصره بعد الفجر فلا يجوز الا افطاره في يوم الذي خرج منها فيه لانه يكون صائماً في اول النهار فلا يجوز فساد قوله فلم يجز بالبوت حتى دعا بالسفرة قال قاترب قلت الست توى البيوت قال بوجعاً اترغب عن

سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكل اي الباصرة واكل معه عبيد بن جبير راوى الحديث هذا الحديث بطاهره بخلاف الحنفية وواركان ابو بصرة مقيماً في الفسطاط الذي كان منه ابتداء سفره او كان مسافراً فيه فاجاب عنه اولان ابابرة كان مقيماً في فسطاط فخرج منها ليلا قبل الصبح ولم ينو الصوم وركب السفينة قبل الصبح فصار مسافراً في زل الا افطار لما فارق بيروت مصر في الية التي ركب فيها السفينة وان كانت البيوت برأى منهم وتامياً انه كان مسافراً ولم ينو ان يصح صائماً بل لوى ان يصح مفطراً ثم اظهر الا افطار حين اكل طعام الفطار.

باب مسيرة ما يفطر فيه العالم اختلفوا في المسافة التي يجوز فيها الافطار على حسب اختلافهم في المسافة التي  
تقتصر فيها الصلوة فقال ابو نعيم لا يقتصر ولا يفطر اقل من ثلث مراحل وهو مذهب الشافعي ومالك الاوزاعي وغيرهم الى انه  
لا يجوز الا في مسيرة مرحلتين وبها ثمانية واربعون ميلا باسمية واختار البخاري ان اقل مسافة القصر لوم وليلة وهو يرى  
عن الاوزاعي وقال اهل الظاهر اقل مسافة السفر ميل - قوله ان دحية بن خليفة خرج من قرية دمشق  
مراة الى قرية عقبة من افسطاطى مقدار مسافة قرية عقبة من الفسطاط وهو المصراع العتيق) وذلك ثلثة  
اميال في رمضان ثم انه افطر افطر معه ناس كراهة اخرون ان يفطر والحديث قال يجوز ليس معنا ان  
بمسافة كانت منتها الى هذا الموضع التي كان مسافتها ثلثة اميال بل هو غاية الخروج اى خرج فلما انتهى الى هذا المحل افطر  
ولم يبين فيه غايته السفر قلعله يكون مراد الموضع آخر الباري منه باب فيمن يقول صحت رمضان كله قوله لا يقولون حكم  
الى صحت رمضان كله فلهذا اوردوا في هذا قول الحسن الكواكبية روى تركية النفس في العجا او قال ابن من ناس روى  
اختلفت الروايات في اللفظ في ابى داود ورقة وهذا الاينافى صوم رمضان ثلاثين ناسبه ولفظ النساءى لابل من غفلة وفي نسخة  
على الحاشية ورقة وهذا السياق يناسب الصوم وقيام الليل لان الغفلة في الصوم بانه لعل لاجل الغفلة تركب امرالا  
يناسب الصوم وكذلك الرقودينافى قيام الليل فهو المناسب لقيام الليل واما الغفلة ليقظة التي في نسخة المتن فلا تناسب  
بالصوم ولا بالقيام وفي سند احمد في رواية لابن راقدا وغافل وفي اخرى من نوم وغفلة وفي اخرى لابن من غفلة اورقة ١٢  
باب في صوم العيد بين اى في كراهية صومها يحرم صوم يوم الفطر ويوم الاضحى سوار كان صوم النذر والكفارة  
والتطوع والقضار او التمتع وهو بالاتفاق واختلفوا فيما لو نذر صومها متعمدا اليها قال الشافعي وآخرون لا يعقد نذره  
ولا يلزم قضائها وقال ابو حنيفة نيعفا ويلزم قضائها واما اذا نذر صوم يوم الاثنين مثلا فوافق يوم العيد والنوى  
لا يجوز له صوم العيد بالاجماع قال ويل يلزم القضاء فيه خلاف للعلماء وفيه للشافعي قولان اصحها لا يجب قضائه وقال  
في الدار المختار ولو نذر صوم الايام المنهية او صوم هذه السنة صح مطلقا على المختار وفرقوا بين النظر والشرع فيها بانفس  
الشرع معصية ونفس النذر طاعة فصح قال الشافى اى لازم والحكمة في النهي عن صوم العيدين ان فيه اعراضا عن  
ضياقة الله تعالى لعباده قلت وفرق الاحناف بين الصلوة في الشرع في اوقات المكروهة حيث يجب قضائها الا في  
رواية عن ابى يوسف وبين الصوم في الشرع في ايام المنهية حيث لا يجب قضائها بالشرع لوتبين احدهما ان تحريم الصوم  
في ايام المنهية متفق عليه بخلاف الصلوة في اوقات المكروهة فانهما مختلف فيها فان عند الشافعي يجوز اذا كانت ذات  
سبب وثانها ان المصلحة اذا كبرت صارت تحريمية بمنزلة النذر بخلاف الصوم فانه اذا صار لم يقل تنهيا فلم يكن الشرع بمنزلة  
النذر وفي النذر حقيقة يلزم ان يجب الانسار ثم القضاء فانهم قولهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام  
هذين اليومين اما يوم الاثنين فمما كرهتم له منكم واما يوم الفطر ففطرتم من صيامه اشارة الى علة التحريم المراد بالسنة التي  
المتقرب بها فنهى عن الصوم يوم الاضحى لاجل الشك ليؤكد منه فاما النهي في يوم الفطر فهو لاجل الفصل بين الصوم و  
انها اتمامه بفطر بعده -  
باب صيام ايام التشريق وهي عند الحنفية ثلثة حادى عشرة وثانى عشرة وثالث عشرة من ذى الحجة قال الحافظ و

بل تلحق بيوم النحر في ترك الصيام كما تلحق به في النحر وغيره من أعمال الحج أو يجوز صياها مطلقا أو للمتنع خاصة أوله ولمن هو في معناه وفي كل ذلك اختلاف العلماء والراجح عند البخاري جواز المتنع وقد روى ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام و  
ابن طلحة من الصحابة الجواز مطلقا وعن علي وعبد الله بن عمرو بن العاص المنع مطلقا وهو المشهور عن الشافعية قلت وفي قول الحنفية وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمير في آخرين منع المتنع الذي لا يحد الهدى وهو قول مالك والشافعية في التقيم وعن الأوزاعي وغيره وتجه من منع حديث نبشتة الهذلي عند مسلم فوجها أيام التشريق أيام اكل وشرب وليس حديث كعب بن مالك أيام منى أيام اكل وشرب ومنها حديث عمرو بن العاص إذا قال لابنه عبد الله في أيام التشريق إنها الأيام التي نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومهم ذامر بفطرهن أخرجه أبو داود وابن المنذر وصححه ابن خزيمة والحاكم انتهى

باب النحران يخص يوم الجمعة بصوم قال في الدر المختار في المنزوب صوم يوم الجمعة ولو منفردا قال الشافعي صح به في النحر وكذا في البحر فقال إن صومه بالفرادة يستحب عند العامة كالأثنين والأثنين وذكره الكل بعضهم فما في الاشتباه وتبعه في نور الأيضاح من كراهته إفراده بالصوم قول البعض في الحاشية والأبأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد لما روى عن ابن عباس أنه كان يصومه ولا يفطر وفي التجنيس قال أبو يوسف جاز حديث في كراهته إلا أن يصوم قبله أو بعده فكان للأضواء أن يصوم إليه يوم آخر انتهى قال الطحاوي قلت ثبت بالنسبة طلبه النبي عنه والآخ منها النبي كما أوضحه شرح الجامع الصغير لأن فيه وظائف فلعلم إذا صام ضعف عن فعلها انتهى ملخصا قلت لا تعارض بين الروايات الفقهية ولا في الأحاديث يجمع بأنه يتوهم فساد الاعتقاد فيكرهه ولا فيستحب قوله لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله بيوم أو بعده

أي إذا توهم فساد الاعتقاد وحديث ابن سعد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وقيل كان يفطر يوم الجمعة وبه قال مالك أنه لا يكره صومه منفردا وقال لم أسع أصلا من يقتدي بي ينبغي عنه وقال أحمد يكره صومه منفردا باب النحران يخص يوم السبت بصوم قال الحنفية أنه يكره صوم يوم السبت وحده للتشبه باليهود وقال الشافعي أفاد قوله وحده أنه لو صام معه يوم آخر فلا كراهة لأن الكراهة في تخصيصه بالصوم للتشبه قوله قال لا تصوموا يوم

السبت إلا فيما افترض عليكم وإن لم يجد أحدكم الخاء (قشر الشجر) عنيب أو عود شجرة فليمضغه أي فليأكله بعد المضغ قال بودا وهذا الحديث منسوخ قال في التلخيص ولا تبين وجه النسخ فيه ثم قال يمكن أن يكون أخذه من كون النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب موافقة أهل الكتاب في أول الأمر ثم في آخر الأمر قال خالفوهم والنبي عن صوم يوم السبت يوافق الحالة الأولى وصيامه إياه يوافق الحالة الثانية وبه صورة النسخ والله أعلم انتهى قلت ومطابقة الحديث بالباب أن الحديث على تقدير عدم نسخه محمول على أن النبي مخصوص بمن يفرد يوم السبت بصوم فمن ضم معه صوم يوم قبله أو بعده فليس في حقه النبي - الرخصة في ذلك - أي في تخصيص يوم السبت بصوم قوله يحدث عن ابن

شهاب أنه كان إذا ذكر له أنه نرى عن صيام يوم السبت يقول ابن شهاب هذا حديث حمصي أي الحديث الذي ورد فيه النبي عن صيام يوم السبت وهو حديث عبد الله بن بسر حيث حمصي أي صغيف وقال بودا وقال مالك هذا كذب أي حديث عبد الله بن بسر وعرض المصنف بذكر قول ابن شهاب ولقول الأوزاعي لم يقل

مالك بن انس انهم اكلوا فيه فلا يعتد بنسبت الرخصة في يوم السبت قلت لكن قال الترمذي حديثه والنظاران سبب  
ما ذكره اعدم ظهوره حتى قال لا يصوم فسوح واجتمع فيه ضعف وهذا كما ترى

باب في صوم الدهر - قوله يا رسول الله كيف يصوم الدهر كله قال لا يصام ولا افطر قال مسدد لم يصم لم  
يفطر لا يصام ولا افطر قال في شرح السنة معناه الدعاء عليه بجزءه ويجوز ان يكون اخبار الاله اذا اعتاد ذلك لم يجز  
رياضة ولا كلفة يتعلق بها مزيد ثواب فكانه لم يصم وحيث لم ينل راحة المفطرين ولذا يهتم فكانه لم يفطر قال مالك والشافعي وهذا  
في حق من ادخل الايام المنهية في الصوم واما من لم يدخلها فلا بأس عليه في صوم ما عدا لان ابا طه الانصاري وحزبه بن عمرو  
الاسلمي كما يوصون ان الدهر يوم هذه الايام ولم ينكر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم او علة الهني ان ذلك الصوم يجعله ضعيفا  
فيجز عن الجهاد وقضا الحقوق فمن لم يضعف فلا بأس عليه قلت الايام المنهية خارج عنه وصومها مكروه تحريما او حرام فالمراد  
بالصوم الدهر ما سوى الايام المنهية وصوم الدهر تحققا لا تنزيلا كما قال صلى الله عليه وسلم ثلثة من كل شهر رمضان الى رمضان  
صيام الدهر فهذا صوم الدهر تنزيلا لا تحققي وصوم الدهر تحققا مفضول من صوم الدأوى وهذا هو مراد الحنفية من كونه مكروها  
لأنما قال الحجازيون ان صوم الدهر وصوم الدأوى متساويان قال ابن الهمام يكره صوم الدهر لانه يفتن ويصير طبعه  
منها العبادة على مخالفة العادة قلت معنى قوله لا يصام ولا افطر من انه لا يمكن له التمسك على صوم الدهر ولا يداوم عليه فكانه لا يصام  
ولا افطر وفي الحديث احب الاعمال اودها ما اذ يتخذ التمسك على صوم الدهر يدل عليه نداهته عبد الله بن عمرو بن العاص على عدم  
اختياره الرخصة عن النبي صلى الله عليه وسلم

باب في صوم شهر المحرم - وفي اربعة اشهر ثلثة منها سرد واحد فرد والبقية وذو الحجة والمحرّم سرد وحب  
بعض التي بين جمادى وشعبان فرد قوله قال صم من المحرم ما في اشهر الحرام وادرك صم من المحرم وادرك صم من المحرم  
وادرك وقال باصابعه الثلثة فقمها ثم الى اي يشير بعظم اصابعه الثلثة الى انه يصوم من الاشهر الحرام ثلثة ايام ثم يشير  
بارسا الى انه يفطر كذلك ثلثة ايام وكذلك الى آخر الاشهر الاربعة فيكون صائما نصف شهر من الاشهر الحرام وفطر في النصف  
باب في صوم المحرم - اي في فضيلة صيام تمام شهر المحرم هو صوم يوم عاشوراء قوله يا فضل الصيام بعد  
شهر رمضان فظهر الله المحرم ما في صيام شهر المحرم واضافه الشهر الى الله للتشريف وانما لم يذكر النبي صلى الله عليه  
وسلم الصوم فيه لانه يحتمل ان يكون ما علم ذلك الا في آخر عمره فلم يتمكن من كثرة الصوم في المحرم او اتفق له فيه من الاعذار بسفر  
والمرض مثلا ما منته من كثرة الصوم فيه قال النووي وقيل المراد بصوم شهر المحرم صوم يوم عاشوراء ١٢

باب في صوم شعبان - كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر فيه الصيام ما لا يكثر في غيره واختلف في الحكمة لفقيل كان  
يشغل عن صوم ثلثة ايام من كل شهر لسفر وغيره فجمع فيفضيها في شعبان وفيه حديث ضعيف وقيل كان يضع ذلك لتعظيم  
رمضان ورويه حديث آخر اخبره الترمذي وضعه وقيل ان نساء يكثرن في شعبان في رمضان فيكثرن في شعبان  
الصيام صلى الله عليه وسلم وقيل انه يعقبه رمضان وصومه مفترض وكان يكثر من الصوم في شعبان قدر ما يعوم في  
شهرين غيره لما يفوته من التطوع بذلك في ايام رمضان والاولى في ذلك ما جاءني حديث اصح مما مضى اخبرنا الشافعي و  
ابوداود وصح ابن خزيمة عن اسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اراك تصوم من شهرين الشهور

ما تصوم من شعبان قال ذاك شهر نزل الناس عندين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الاعمال الى رب العالمين فاحب ان يرفع على وانا صائم ونحوه عن عائشة عند ابى يعلى قوله كان احب الشهور الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصومه شعبان لا ترفع فيه الاعمال

**باب في صوم شوال** هذا نسوة وفي اكثر النسخ لم يكتب بهذا باب مطابقة الحديث لا يلزم قوله صم رمضان ولكن يليه وكل اربعاء وخميس فاذا انت قد صمت الدهر والراو بالذي يليه شوال فيطابق الحديث بالباب الذي في نسوة الحاشية واما المطابقة بالباب في صوم شعبان فيراو بالذي يليه شعبان وهذا صوم الدهر نزل لان الحنة لعشر اشائها **باب في صوم ستة ايام من شوال** في نور الايضاح وشرحه راقى الفلاح واما القسم الرابع وهو المندوب فهو صوم ثلثة ايام من كل شهر ويندب كونه الايام البيض ومن هذا القسم صوم يوم الاثنين ويوم الخميس ومنه صوم ست من شهر شوال لقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان فاتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر قلت اخرج ابو داود في الباب عن ابى ايوب ثم قيل الظاهر وصلها لظاهر قوله فاتبعه قيل تفرقها لظاهر مخالفة اهل الكتاب في التشبيه بالزيادة على المعروض احم قال النووي تحت حديث الباب وفيه دلالة صريحة لمذهب الشافعي واهم ودواؤهم واقبحهم في استحباب صوم هذه الستة وقال مالك وابو حنيفة يكره ذلك قال مالك في الموطأ ما رأيت منه من اهل العلم يصومها احم وقال قال اصحابنا والافضل ان تصام الستة متواليه عقب يوم الفطر فان فرقها او اخرها عن اوائل شوال الى اخره حصلت فضيلة المتابعة لانه يبعدني انه اتبعه من شوال قال العلماء واما كان ذلك كصيام الدهر لان الحنة لعشر اشائها فرمضان لعشرة الشهر والستة بشهرين - وقد علمت ان مذهبا انه مستحب

**باب كيف كان يصوم النبي صلى الله عليه وسلم** اي تطوعا لم يكن صوم رسول الله صلى الله عليه وسلم على منوال واحد بل كان يختلف باختلاف الاحوال فتارة بكسر يصوم وتارة يتركه في شهر واحد ومعنى حديث الباب قد مر في ابواب السابقة **باب في صوم الاثنين والخميس** اي مع الاثنين وبهما من صيام السند وبه كما ذكرناه قوله ان نبيا لله صلى الله عليه وسلم كان يصوم يوم الاثنين ويوم الخميس سئل عن ذلك اى سببه وبها فقالت ان اعمال العباد تترفع يوم الاثنين ويوم الخميس قال ابن حجر ولا ينافي هذا في شعبان فقال انه شهر ترفع فيه الاعمال واحب ان يرفع على وانا صائم بجواز رفع اعمال الاسبوع مفصلة اعمال العام مجلية -

**باب في صوم العشر** اي عشر ذي الحجة والراو بعشر تسعة ايام كما في الباب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم تسع ذي الحجة اي من اول ذي الحجة الى التاسع منها فان العاشر يوم العيد والراو عشر لان في يوم العيد يكون الاسماك الى الاضحية فيكون في حكم صوم يوم الكاثل افضل ايام السنة عشر ذي الحجة وافضل ايام العشر يوم عرفة وافضل ايام السبع يوم حجة ويوم الجمعة في عشر ذي الحجة افضل من يوم الجمعة من غيره ويوم العرفة في الجمعة افضل من يوم العرفة من غيره وقد روي صوم يوم عرفة كغير سنتين ماضية ومستقبلة قوله ما من ايام العمل يصلح فيها احب الى الله من هذه الايام بينه العشر قالوا ولا اله الا الله قال لا اله الا الله في سبيل الله لا رجل يخرج بنفسه ماله فلم يخرج من ذلك بشيء اي قيل في سبيل المداخلة وفيه تعجيل بعض الازمنة على بعض كالاكمة وافضل ايام عشر ذي الحجة على غير ايام السنة

**باب في فطره** اي فطر عشرين الحج وترك الصوم فيه قوله عن عائشة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صائما العشر قط هذا لا يخالف ما تقدم من فضل الصوم وغيره في لانا نفقت الرواية وهو لا يستلزم نفى الصوم اطارات في جميع العشر فان فيها يوم العيد وكان يصوم تسع ذي الحجة وقيل في الرواية تصحيف الصواب ما راى ما راى صائما غير **باب في صوم عرفة** بعض فلة صوم العشر مندوب واكد التسع يوم عرفة الاله الحاج قوله نهي عن صوم يوم عرفة بعض فلة واما في غير عرفة فمندوب كما تقدم اني احتسب على الله ان يكفر السنة التي قبلها والسنة التي بعدها.

**باب في الصوم يوم عاشوراء** قال جمهور العلماء هو اليوم العاشر من الشهر المحرم وكان صومه في بدء الاسلام فرضا ثم نحت فرعية وبقي الذنب فصيام عاشوراء على ثلاث مراتب اذ ما بان ليصام وحده وفوقه ان يصام التاسع معه وفوقه ان يصام التاسع والحادي عشر معه وما قال صاحب الدر المختار من الخفية من كراهية صوم يوم عاشوراء فقول اي صومه منفردا مفضل عن صومه مع التاسع والحادي عشر لان النبي صلى الله عليه وسلم صامه منفردا اخرج مسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن بقيت الى تامل لا صوم التاسع فمات قبل ذلك الحديث قال العيني اتفق العلماء ان صوم عاشوراء اليوم سنة وليس بواجب واختلفوا في حكمه اول الاسلام فقال ابو حنيفة كان واجبا واختلف اصحاب الشافعي على وجهين اشهرهما انه لم يبرل سنة من حين شرع ولم يكن واجبا قط والثاني كقول ابني حنيفة.

قوله عن عائشة قالت كان يوم عاشوراء يوم تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وامر بصيامه فلما فرض كان هو الفريضة وتلك صوم عاشوراء على طريقتي الفريضة فمن شاء صامه ومن شاء تركه

في الحديث دليل على ان صومه قبل رمضان كان فرضا ثم نسخ من رمضان ما روي ان عاشوراء اليوم التاسع اختلف اهل الشرع في تعيينه فقال الاكثر هو اليوم العاشر قال القرطبي العاشر معدول عن عاشرة للمبالغة والتعظيم وهو في الاصل صفة لليلة العاشرة فاذا قيل يوم عاشوراء فكانه قيل يوم الليلة العاشرة الا انهم لما عدوا بعن الصفة غلبت عليه الاسمية فاستغنوا عن الموصوف فخذفوا الليلة فصارت هذا اللفظ علما على اليوم العاشر وذكر الجاهلي المنصور الجواليقي انه لم يسمع فاعولا الاله اوصارورا وسارورا ودالولا من الضار والساو واللال فعلى هذا اليوم عاشوراء هو العاشر قال الزين المير الاكثر على ان عاشوراء وهو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والسمية وقيل هو التاسع فعلى الاول فاليوم مضاف لليلة الماضية وعلى الثاني هو مضاف لليلة الآتية وقيل انما سمي يوم التاسع عاشورا اخذ من اوراد الابل كانوا اذا رعدوا الابل ثمانية ايام اوراد والى التاسع قالوا ورنا عشر بكسر العين وروى مسلم عن ابن عباس دوهر واية الباب اخرج البوداود منناه

انه قال اذا رايت هلال المحرم فاعد واصبر يوم التاسع صائما قلت اهكذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم قال نعم هذا ظاهره ان يوم عاشوراء يوم التاسع قلت وبمثل هذه الرواية نسب الى ابن عباس انه يقول يوم عاشوراء هو يوم التاسع ثم اولوا كما اول النوى انه قال يوم التاسع عاشوراء اخذ من اوراد الابل وخبر ذلك من التاويلات البعيدة وقد تامل قول ابن عباس هذا الزين بن المير ان معناه انه ينوي الصيام في الليلة المتعينة للتاسع قلت بهذا النسبة اليه غلط ومعناه انه ارشد السائل الى اليوم الذي يصام فيه وهو التاسع ولم يجب عليه تعيين

يوم عاشوراء اليوم العاشر لان ذلك ما لا يسأل عنه ولا يتعلق بالسؤال عنه قاعدة فان ابن عباس لما فهم من السائل ان مقصود تعيين اليوم الذي يصام الذي يصام فيه اجاب عليه انه التاسع وقوله نعم في حديث مسلم بعد قول السائل اكملنا كما ابني صلى الله عليه وسلم يصوم نعمي بهذا كان يصوم كما في رواية الباب فثبت كذا كان عجب صلى الله عليه وسلم يصو قال كذا كذا حتى علم يصيحي لولبي لان ابن عباس قد اخبرنا بذلك ولا بد من هذا انه صلى الله عليه وسلم مات قبل صوم الثالث وماويل ابن المير في ناية البدلان قوله اصبح يوم التاسع صائما لا يحتمله.

**باب في غضل صوم من اى عاشوراء** قوله ان اسلم انت النبي صلى الله عليه وسلم فقال صمت يومكم هذا قالوا لا قال فمؤثقة يومك وقضية اى مسكوه عن الاكل والشرب فيها واقضو صوم عاشوراء فيه دليل على انه كان فرضا **باب في صوم يوم دخل يوم** اى في فضله وسمي صوم داودي وهو افضل لصيام تطوعا - قوله احب الصيام اى الله صيام داود - الحديث

**باب في صوم الثلث من كل شهر** هذا صوم الدهر تزيلا قال الحنفية المندوب هو صوم ثلاثة من كل شهر ونريد كونه ايام البيض نفعي هذا من صام ثلثة ايام من الشهر غير ايام البيض حصل له ثواب المندوب ومن صام من الشهر ايام البيض حصل له اجر مندوبين ندب ثلاثة ايام من كل شهر ونريد تعيين ايام البيض وقد اختلفت الروايات في تعيين الثلث ذكر ابو داود في هذا الباب رواية ابن بلان على تعيين ايام البيض وحديث ابن مسعود على تعيين غرة كل شهر انعقد بعد هذا **باب ما من قال لاثنين والخميس** اى من قال ان صوم ثلاث من كل شهر هو صوم يوم الاثنين ويوم الخميس من اول الشهر ثم يوم الاثنين من الجمعة الاخرى واخرج فيه حديث حفصة على ان يوم الاثنين ويوم الخميس في الاسبوع الاول والثالث يوم الاثنين من الاسبوع الثاني وحديث ام سلمة على ان يوم الاثنين والخميس في اول الاسبوع من الشهر وفي الاسبوع الثاني يوم الخميس كما في نسخة الاحمدية وثم انعقد.

**باب ما قال لا يبالى من اى الشهر** اى يصوم من ايام الشهر من ايهما شاء ولا يبالى من اى ايام الشهر يصوم واخرج فيه حديث عائشة على انه ما كان يبالى من اى ايام الشهر يصوم وهذا كله عند ابى داود واما عند غيره فقد جاز عن عائشة عند الترمذي على تعيين السبت والاثنين من الشهر ومن الشهر الاخر الثلاثة والاربعة والخميس قالوا كل ذلك فعل صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز وكل ذلك في حقه افضل واما لامته فاختاروا فيه فقال مالك انه يكره تعيين الثلث واختار الحسن البصري وجماعة انها من اول الشهر وقال الشافعي انها ايام البيض وقد علمت قول الحنفية ثم اختلفوا بعد الغايم ان ايام البيض تكون في وسط الشهر في تعيينها فذهب الجمهور الى انها ثالث عشر ورابع عشر وخامس عشر وقيل هي اثنا عشر والثالث عشر والرابع عشر.

**باب في النية في الصوم** اى تلزم النية قبل الابتداء في الصوم اختلف العلماء فيه فقال ابو حنيفة وآخرون يجب التيسير في صوم قضاء رمضان او ما افسد من التطوع وفي صوم النذر المطلق والكفارات كلها ولا يجب في صوم رمضان والنذر المعين ما تقبل بل تصح نية من الليل الى نيل الضحوة الكبرى اى قبل نصف النهار الشرعي لا تصح النية بعد الزوال وقال مالك يجب التيسير في كل ذلك ولم يفرق بين الفضل والفرض والقضاء والاداء وبين



الحين وغير الميعن وقال الشافعي في احد قوليه تصح النية في النفل بعد الزوال ايضا الى غروب الشمس من نهار الذي بهما  
 ولا تصح في رمضان الا بالنية عما في جزم من اجزائ الليل قال في البدائع واما الكلام مع الشافعي في صوم رمضان فهو يخرج بما  
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صيام لمن لم يعزم الصوم من الليل روي في لفظ حديث ابى داود والذي اخبره  
 في باب ان لم يجمع الصيام قبل العشر فلا يصحهم ولان الامساك من اول النهار الى آخره ركن فلا بد له من النية ليصير  
 لله تعالى وانعدمت في اول النهار فلم يقع الامساك في اول النهار لله تعالى لفظة شرط فكذا الباقي لان صوم الغرض لا يتجزأ  
 ولنا قوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى الليل اباح للمؤمنين الاكل والشرب الجمل على  
 ليالي رمضان الى طلوع الفجر وامر بالصيام عنها بعد طلوع الفجر متاخرا عنه لان كلمة ثم للتعقيب مع التراخي فكان هذا امر بالصوم  
 متراخيا عن اول النهار والامر بالصوم امر بالنية اذ لا صحة للصوم شرعا بدون النية فكان امر بالصوم بنية متاخرا عن  
 اول النهار وقد اتى به فقد اتى بالما مور به فيخرج عن العدة الى آخر ما قال قلت وهذا كما حجة على الشافعي في فرض رمضان  
 كذلك حجة على مالك فيه وفي النفل وغيرهما ايضا استعمل القائلون بانه لا يجب التثبيت بخبر سلمة بن الاكوع و  
 الزهري عن الشافعيين وقد مر سابقا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر رجلا من اسلم ان افلح في الناس اذ فرض صوم عاشوراء  
 الا من اكل فليمسك ومن لم ياكل فليصم وفي النفل بحديث عائشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه ييام  
 فقال بل عندكم من شيء فقلنا لا فقال فاني اذن صائم الحديث واما حديث الباب على نفي الفضيلة كحديث التسمية او على  
 غير التعيين من الصيام كالقضاء والكفارة وتقول احمد كالشافعي في النفل بانه يجوز نية بعد الزوال ايضا لان بناءه على  
 التخفيف ولا يبي حنيفة ان النية انما تصح اذا وقعت في الليل او في اكثر النهار لان الاكثر حكم الكل ايضا لم يثبت بعده وقال بالخيرة  
 باب في الوخصة فيه اى في ترك النية بالليل في الصوم المستعين وفي النفل اختلف العلماء فيمن اصبغ يريده  
 الافطار ثم بدله ان يصوم تطوعا فقالت عائشة انه ان يصوم ثم يبدله قال الشافعي في احد قوليه احمد وقال ابو حنيفة له  
 ان يصوم قبل الصلوة الكبرى وان بدله بعد ما لم يجزئه وهو الاصح عند الشافعية وقال مالك في النافلة لا يصوم الا ان يبيت  
 الا ان كان ليسر والصوم فلا يحتاج الى التثبيت وايضا اختلفوا فيمن صام تطوعا هل يجوز له الافطار ام لا فقال ابو حنيفة  
 لا يجوز الا بعد ثم يلزمه قضاءه ان افطر وقال مالك يجوز له الافطار مطلقا اما اذا افطر بلا عذر فعليه القضاء وقال جماعة يجوز  
 له الافطار والقضاء عليه قوله عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل على قال هل  
 عندكم طعام فاذا قلنا لا قال الى صائم ودكيع فدخل علينا في مآفقتنا  
 رسول الله اهنا من لنا حيس فحبسنا ذلك فقال ادنيه فاصبح صائما فافطر  
 قال النووي في هذا الحديث دليل للجمهور في ان صوم النافاة يجوز نية في النهار قبل زوال الشمس وتأوله آخرون على ان سواه  
 بل عندكم شيء لكونه كان نوى الصوم من الليل ثم ضعف عنه وارادوا لفطر لذلك وهو ماويل فاسد ويكلف بعيدا انتهى ويدل على جواز  
 افطار النفل ولا دلالة فيه وفي رواية الشافعي على وجوب القضاء وعدمه وانما وجب القضاء بديل آخر وقد تقدم و  
 سياتى في باب الاحق -  
 باب من لم يصر عليه لا قضاء اى على العام ثم المتطوع اذا افطره هو نية بانه يجب قضا بانه

قوله عن عائشة قالت اهدى لي ولحفصة طعاما وكنا صائمتين فافطرنا ثم دخل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقلنا له يا رسول الله انا اهديت لنا هدية فاشتبهنا بها فافطرنا فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عليكم يا صومك يوم آخر ولفظ الترمذي اقضوا يوما آخر مكانه وقوله لا عليكم اي لا بأس  
 عليكم في الافطار للعذر وهو الاشتباه وفي الحديث دليل للحنفية على وجوب قضاء صوم التطوع اذا افطر فان الامر للوجوب  
 ولا دليل على العزل منه وايضا اتفقوا على ان من شرع في الحج فامامه واجب فكذلك الصلوة والصوم -  
 باب المرأة تصوم بغير اذن زوجها اي تطوعا بل يجوز ذلك لها قوله لا تصوم امرأة وبعلمها شاهدا بالاذن غير مضاف  
 الحديث وفي معناه العلم برضا

باب في الصائم يد على الحليلة قالوا اذا دعي الى وليمة فليظهر عذره بانى صائم فان قبل عذره فيها والاحضر له عوة  
 وهو خير في الاكل وتركه الا ان يتاذى بترك الافطار فينشد الفضل الافطار والافلا والضيافة عذر عند الحنفية للضيف و  
 المضيف وعن ابي حنيفة ان الصائم المتطوع يجوز له الافطار بلا عذر ايضا قلت لا تعارض بين الروايتين بان يقال  
 الافطار بلا عذر جائز ولكن غير مرضي قوله اذا دعي احدكم فليجيب فان كان مفطر فليطعمه وان كان صائما  
 فليصم الامر بالاجابة واكل الطعام والدعاء بالبركة كلهم للذي يجرى عند الجمهور

الاعتكاف وهو لزوم الشيء وحسن النفس عليه وشرعا المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة  
 وهو في الاصل سنة ليس بواجب اجرا الا من نذره وكذا من شرع فيه فقطعه عابدا عند قوم وعند الحنفية سنة مؤكدة  
 في الدائر الاخير من رمضان سنة كفاية كما في البرهان وغيره لا قسرا انها لا تجوز الا انكار على من لم يفعله من الصحابة رضي الله عنهم  
 قول عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاخر من رمضان حتى قبضه

الله ثم اعتكف اذ جاءه من بعده وفي هذا دلالة على ان الاعتكاف في العشر الاواخر سنة مؤكدة على الكفاية وليس من خصائصه  
 قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه اي اذا اراد ان يعتكف  
 العشر الاواخر من رمضان ويصل المسجد قبل ليلة احدى وعشرين ولبيت في المسجد بالليل حتى صلى الفجر ثم غل معتكفه اي البناء  
 الذي بني له في المسجد الاعتكاف وانما لم يدخل في بناءه بالليل لان الدخول فيه للتحلي وزيان الليل بنفسه وقت الخلوة فلم يخرج  
 بالليل الى الخلوة وانما الاحتياج الى الخلوة بالنهار فتحلى بالدخول في المعتكف فلا دليل فيه ان المعتكف يشترع في الاعتكاف  
 بعد صلوة الصبح كما قال به الاوزاعي خلاف الائمة

باب امين يكون الاعتكاف اتفق العلماء على مشروطية المسجد للاعتكاف الا محمد بن عمرو بن لباته المالكى فاجازه في  
 كل مكان واجاد الحنفية للمرأة ان تعتكف في سبي بيتها وهو المكان المعاد للصلاة فيه وفيه قول للشافعي قديم وفي وجب لصاحبه  
 ولها الكيفية يجوز للرجال والنساء لان التطوع في البيوت افضل وذهب ابو حنيفة واحمد الى اختصاصه بالمساجد التي تغام  
 فيها الصلوات الخمسة وخصه ابو يوسف بالواجب منه واما النقل ففي كل مسجد وقال الجمهور لعمومهم في كل مسجد الا لمن تلزمه الجمعة  
 فاستحب له الشافعي في الجامع وشرطه المالك لان الاعتكاف عندهما ينقطع بالجمعة ويجب بالشروع عند المالك وخصه بالثلاثة من  
 السلف كالزهري بالجامع مطلقا واما الشافعي في القديم وخصه خاتمة بن اليمان بالمساجد الثلاث وعطارد مسجد مكة والمدينة

وابن المسيب لمسيح المدينة واستدلوا بقوله تعالى وتبشرونهم وانتم عاكفون في المساجد ووجه الدلالة انه لو صح في غير المسجد لم يخص  
تحريرا مباشرة به لان الجمار منافع للاعتكاف بالاجماع فعلم من ذكر المساجد ان المراد ان الاعتكاف لا يكون الا فيها كما قال الحافظ  
قوله قال نافع وقد مراني عبد الله المكي كان يعتكف فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من المسجد  
وقد روى ابن ماجه بسنده عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا اعتكف طرح له فراشه ويضع له  
سريه وراة اسطوانة التوبة وزادني رواية البیهقي مما يلي القبلة يستند اليها قال النووي وفي هذه الاحاديث ان الاعتكاف  
لا يصح الا في المسجد لان النبي صلى الله عليه وسلم وازواجه واصحابه اذا اعتكفوا في المسجد مع المشتة في ملازمة فلو جاز في البيت  
لفعلوه ولو مرة لا سيما النساء لان حاجتهن اليه في البيوت اكثر ارام

المعتكف يدخل البيت لحاجته وفي الكسز ولا يخرج منه الا حاجة شرعية كالجمعة او طيبة كالبول والغائط فان خرج  
ساعة بلا عذر فبطلت اي فسد اعتكافه لو خرج بلا عذر شرعي كالجمعة فانهدام المسجد او فترق اليه او طبعي كالبول والغائط والحج  
على نفسه او مال والمراد بالخروج الفصلان القدمن من المسجد احترزا عما اذا خرج راسه الى داره فانه لا يفسد وقوله خرج اشارته الى  
انه لو اخرج المسلمان كراهة لا يفسد ولا عذر الى انه لو خرج بعذر المرض او النسيان الى مسجد آخر لا يفسد قلت الفقهاء على ان  
الخروج للبول والغائط لا يفسده واختلفوا في غيرهما من الحاجات كالاكل والشرب ولو خرج بهما فتوضا خارج المسجد لم يبطل  
يلتحق بهما الثاني والفصل من احتج اليه قوله عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ذهب تكف  
يد في الى راسه فادخله كان لا يدخل البيت الا لاجل الحاجة الى النساء رواية احمد والنسائي كان ياتي وهو معتكف في المسجد فيتكى  
على باب حجرته في غسل رأسه وسائرته في المسجد وفي اخرج راسه ولان على اشتراط المساجد للاعتكاف وعلى ان من خرج لبعض  
من مكان حلف ان لا يخرج منه لم يجز حتى يخرج رجليه ويعتمد عليهما المعتكف يعود المريض معناه اذا خرج المعتكف  
من المسجد لحاجة الانسان فيمر بالمريض فيعوده ام لا اختلف العلماء على ان المعتكف اذا شرب جازاة او عاد مريضا فقال  
الثوري والثاني واسحق ان شرط شيئا من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يبطل اعتكافه بفعله وهو رواية عن احمد وقال الحنفية  
ان المعتكف لا يخرج لعيادة مريض ولا صلوة جنازة لانه لا ضرورة الى الخروج لان عيادة المريض ليست من الواجبات  
بل من الفضائل وصلوة الجنازة ليست بفرض عين بل فرض كفاية تسقط عنه بقيام الباقين وما ورد من الرخصة في  
عيادة المريض وصلوة الجنازة فقد قال ابو يوسف ذلك محمول عندنا على الاعتكاف الذي يتطوع به من غير ايجاب فله ان  
يخرج متى شاء ويحوز ان تحمل الرخصة على ما اذا كان خرج المعتكف لوجه مباح كحاجة الانسان او للجمعة ثم عاد مريضا او صلى على  
جنازة من غير ان كان خروجه لذلك قصدا قوله قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم ياتي بالمريض وهو معتكف

فيهما كما هو ولا يخرج يمسأل عنه اي اذا خرج لحاجة الانسان فيمر على المريض فلا يميل اليه ولا يقوم عنده وشل من  
حاله وليعوده وهو ما روى قوله عن عائشة انها قالت السنة على المعتكف ان لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمسن

امرأة ولا يباشرها ولا يخرج للحاجة الا بالابد منه ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا  
في مسجد جامع اي جامع الجماعة واما قوله ولا اعتكاف الا بصوم وبه قال ابو حنيفة واما ان يشترط للاعتكاف الصوم  
وان اتا يوم وقال محمد اقله ساعة ومن بدون الصوم تلجوا والله وم شرط للواجب والسنة للتطوع -



[illegible]

لا تنقطع الهجرة من دار الكفر الى دار الاسلام الى يوم القيامة قوله عن ما دية قال سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ولا تنقطع التوبة حتى تنقطع النسيئة قال المشرك من انما لا تنقطع الهجرة  
من دار الحرب الى دار الاسلام قال الله تعالى يوم ياتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن امنت من قبله كفت  
في ايمانها خيرا قوله عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ففتح مكة لا يجسر احد ولا يجر احد  
جهدا ونية اذا استنضت شرفا شرفا وادى الى ما بقي حكم وجوب الهجرة من مكة لانه صار دار الاسلام  
ودخل الناس في دين الله افواجا فسطق فرض الهجرة وبقى فرض الجهاد والنية من قام به او نزل عدو قال الحافظ وكانت  
الحكمة ايضا في وجوب الهجرة على من اسلم يسلم من اذى فريب من الكفار فانهم كانوا يجنبون من اسلم منهم الى ان يرجع عن نيته  
وفهم نزلت ان الذين نواهاهم الملائكة ظالمى انفسهم قالوا فقيم كنتم الآية وهذه الهجرة باقية بالحكم في حق من اسلم في دار الكفر  
وقرر على الخروج منها وقد روى النسائي مرفوعا لا يقبل الله من مشرك عملا بعد ما اسلم ولا يارقي المشرك ولا يبي داود بن  
حديث سمرة مرفوعا ان ابا ربي من كل مسلم يقيم بين اهل المشركين وهذا محمول على من لم يامن على دينه قوله ولكن جهاد ونية  
قال الطيبي وغيره هذا الاستدراك يقتضي مخالفة حكم الجهاد لما قبله والمعنى ان الهجرة التي هي مشاركة الوطن التي كانت  
مطلوبة على الاعيان الى المدينة انقطع الا ان المشاركة بسبب الجهاد باقية وكذا المشاركة بسبب نية صالحة  
كالفرار من دار الكفر والخروج في طلب العلم والفرار بالدين من الفتن والنهي عن جميع ذاك.

باب في سكنى الشام اي في فضل سكنى الشام فينبغي ان يهاجر الناس اليه - قوله عن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ستكون هجرة بعد هجرة ففعلوا اهل الاضل ازمهم مهاجرا براهميم اي موضع هجرة ابراهيم عليه الصلوة والسلام وهو الشام والمعنى ستكون هجرة الى الشام بعد الهجرة كانت الى المدينة حين كثرت الفتن وقيل القائلون بامر الله يستولى الكفرة الطعام على بلاد الاسلام فيبقى الشام تسوهم العساكر الاسلامية منصورا على من ادايهم ظاهرين على الحق حتى يقاتلوا الدجال فالهاجر اليها فازدبني يملئها صلح آخرته بكثرة ثواب عباد الله الصالحين القائلين بامر الله تعالى ويبقى في الارض شرايرا اهلها نلفظهم ارضوهم اي اترى شرار الناس اراضهم من ناحية الى ناحية اخرى تفقد لهم نفس الله اي تذكهم ذمت الله تعالى وتخش لهم النار مع القصد الى الخنازير اي تلازمهم النار في دنياهم وبعثهم مع الكفرة الذين هم باعتبار صغيرهم وكبيرهم كالقردة والخنازير قال المظهر النار فيها الفتنة يعني تشبههم بالفتنة التي هي نقيصة افعالهم القبيحة مع القردة والخنازير لكونهم شعثاين باخلاقهم فيظنون ان الفتنة لا تكون الا

في بلدانهم فيجتاحون جلا رايهاهم ويتركونها والفتنة تكون لازمة لهم ولا تنفك عنهم حيث يكونون

**باب في دعام الجهاد** اي يدوم الجهاد الى قتال الديال قوله عن عثمان بن حصين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من امتي يقاتلون على الحق ظاهرين من نالهم حتى يقاتل اخوهم المسيح الدجال الامام المهدي وعيسى عليه السلام واتباعهما وتقتل الديال عيسى عليه السلام بعد نزوله من السما على النار البيضاء تسرى شق بياب لذين بيت المقدس حين حاصر المسلمين وفيهم المهدي ولجأ قتله لا يكون الجهاد باقيا اما على ما جوج وما جوج فلعنهم الله والطائفة عليهم وبعد ملك الله اياهم للثبتي على وجه الارض كافر ادم عيسى عليه السلام حيا في الارض واتباعه موة عليه السلام وكفر من كفر بعده فلموت المسلمين كلهم عن قريب برتج طيبة وثقار الكفار بحيث لا تقوم الساعة وفي الارض من يقول المذموم في بعض الاحاديث لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة بحمل على قريها فان خرج الديال من اسرارها -

**باب في ثواب الجهاد** لا يقدر الانسان على بيان لان الجهاد ذروة مناسم الاسلام وفيه كبت الكفر والضلال قوله عن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله انه سئل اي المؤمنين اكمل با ما قال رجل يجاهد سبيل الله بنفسه وماله لا يبدل نفسه وماله لله تعالى ولما فيه من النفع المتعدى وهذا لا يتاقيه ما اجاب به في الايمان من سلم الناس من لسانه ويده ولا غير ذلك من الاجوبة المختلفة لان الاختلاف في ذلك بسبب اختلاف الاشخاص والاحوال والاوقات -

**باب في التمني عن السياحة** قال في القاموس والسياسة بالكسر والسيحان والسيح الذباب في الارض للعبادة ومنه المسيح بن مريم انتهى وازدوا ما الذباب في الارض للتعزير للعبادة او مفارقة الامصار وكفى البراري -

قوله عن ابي امامة ان رجلا قال يا رسول الله ائذن لي بالسياحة قال النبي صلى الله عليه وسلم ان سياحة امتي الجهاد في سبيل الله عز وجل ولا صلة له عليه ولم على الجهاد ولم ياذن مفارقة الامصار وكفى البراري لما فيه ترك تعلم العلم وترك الجمعة والجماعات -

**باب في فضل القفل في الغزو** والقفل هو الرجوع قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال للقفل كغزوة القفلة المرة من القفول اي ان ارجع المجاهد في انصرافه الى ابيه بعد غزوة كاجرة في اقباله الى الجهاد لان في تقفوا الراحة للنفس واستعدوا بالقوة للعدو وحفظ الاله بوجه اليهم وقيل اراد بذلك التعقيب وهو رجوع ثانيا في الوجه الذي جاز منه منصرفا وان لم يلق عدوا ولم يشهد قتالا وقد يفعل ذلك الجيش اذا انصرفوا من مغزاهم لاحد من احد سبيل ان العدو اذا ارادهم فاند انصرفوا عنهم آمنواهم وخرجوا من امكنهم فاذا انقضى الجيش الى دار العدو ونالوا الفرصة منهم فاناروا عليهم والآخرانهم اذا انصرفوا ظاهرين لم يامنوا ان يقفوا العدو واثروهم في قلوبهم وهم فارون قريبا استنظر الجيش او بعضهم بالرجوع على اذرارهم فان كان من العدو وطلب كانوا مستعدين للقائهم والافقه سلموا واحرزوا ما منهم من الغنية وقيل يحتمل ان يكون شل عن قوم قفلوا نحوهم ان يدبرهم من عدوهم من هو اكثر عددا منهم فقفوا ليتضيفوا اليهم عدد آخر من اصحابهم ثم يكروا على عدوهم قاله في النهاية

**باب فضل قتال الروم على غيرهم** من الامم قوله جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم يقال لها ام خلاد

روى في منة رتبة تسال عن ابنهما وهو ممة قول فقال لهما ابدن اوصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حيث  
نزلوا (ابن عمر) اذ ذك واذت منة رتبة فقال ان اسرنا ابي (اي ان اصابتني مصيبة قتل ابني)  
ذود اسرنا احيائي (اي ما اصابتني مصيبة فقد حيائي فان حيائي بحمد الله باقية) فقال رسول الله صلى الله عليه  
وبركاته المبرورين ذك ذلك لرواه قالوا قتلهم اهل القتال على ابن القتال مع اهل الكتاب افضل من غيرهم ورواه  
قتل خلاط حرت في يوم قرظية عليه خبر من اطم من اطامها فاشته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان له اجر شهيدين يقولون  
ان الحرج القتها عليه امرأة اسمها بنانة امرأة من قرظية ثم قتلها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع بني قرظية لما قتل من انت  
منهم ولم يقتل امرأة غير ما قوله واذت منة رتبة الوالوالى لاهل معنى لو كنت اصابكس زرايتك لكنت حاسرة عن راسك كاشفة  
عن وجهك لاسادك نقابها على وجهها على حسب العادة -

باب في ركوب البحر في الغزو اختلاف العلماء في وجوب الحج اذا كان في طريقه بحر وهو المالح قيل البحر من الوجوب  
والاصح انه كالبر فان كان الغالب فيه السلامة يجب والا فلا وفي زماننا السفن الدخانية الكبار لا خطر فيها وفيها السلامة  
غالب فلا يمنع البحر وجوب الحج ولا وجوب ادائه واما الكفرات والنيل ودجله ويحون جيون انهار لا يجاز فلا تمنع الوجوب اتفاقا -

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يركب البحر الا حجاج او معتمر او غاسر في سبيل الله فان تحت  
البحر نارا اذ تحت الناس بحرا قيل هو على ظاهره فان الله تعالى على كل شئ قدير وكون النار  
تحت البحر منقول عن علي رضي الله عنه وقيل المراد بهول شان البحر وتنجيم الخط في ركوبه فان راكبه تعرض للافات بعضها فوق بعض  
قوله عن انس بن مالك قال حدثني ام حرام بنت ملحان اخذت ام سليم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
عند همر من القيلولة فاستيقظ وهو يضحك قالت فقلت يا رسول الله ما اضحكك قال رايت قوما ممن يركب

ظهر هذا البحر كاللؤلؤ على الاسرة قالت قلت يا رسول الله ادع الله ان يجعلني منهم قال فانك منهم  
رني رواية ندعها قالت ثم نام فاستيقظ وهو يضحك قالت فقلت يا رسول الله ما اضحكك فقال مثل مقالته

قالت قلت يا رسول الله ادع الله ان يجعلني منهم قال انت من الاولين قال  
(اي انس) فتزوجها عباد بن الصامت فخرنا في البحر مع معاوية بن ابي سفيان سنة ثمان وعشرين وكان ذلك  
في خلافة عثمان ومعاوية يومئذ امير الشام فحملها معه فلما سرجع راي عبادة عن الغزو وخرجت من البحر قربت  
لها بغلة لتركبها فصرعها فاندقت عنقها فماتت اخرج البخاري هذا الحديث من طريق الليث حدثنا يحيى عن محمد بن  
يحيى بن حبان عن انس بن مالك عن خالته ام حرام بنت ملحان قالت نام النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه فخرجت مع  
زوجها عبادة بن الصامت غازيا اول ما ركب المسلمون البحر مع معاوية فلما انصرفوا من غزوهم قافلين فنزلوا الشام  
فقربت اليها وابنة لتركبها فصرعها فماتت وهذا الظاهر يدل على ان سقوطها من الدابة كانت بساحل الشام لما خرجت من  
البحر لکن اخرج ابن ابي عاصم عن هشام بن يحيى بن حمزة القصة ام حرام وفيه وعبادة نازل بساحل حمص قال هشام  
رايت قبر بساحل حمص وجزم جماعة بان قبرها بجزيرة قبرص وبه جزم ابن حبان وابن عبد البر قال الحافظ ويكبح ابنهم لما  
وصلوا الى الجزيرة بادت القتالة وما خرت الضغائر كالنساء فلما غلب المسلمون وصالحوهم طلعت ام حرام من السفينة

قاصدة البلد ليراها وتعود راجعة للشام فوكت حينئذ وحيل قول حماد بن زيد فلما رجعت وقول ابى طوالة فلما فعل ما  
 ابادت الرجوع وكذا قول الليث فلما انصرفوا من غزوهم اى ارادوا الانصراف قال الحافظ ثم وقعت على شئ يزول به  
 الامكال من اصله وحاصل ان في هذه القصة قصتين اولهما قصة ام سليم وثانيتها ما اخرج عبد الرزاق بسنده عن عطاء بن يسار  
 ان امرأة حدثت قالت نام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استقيظ الحديث فالتفت اليه ووقع في البخارى وغيره هي قصة ام سليم  
 هي ماتت بساحل الشام ودفنت هناك واما القصة التي وقعت في حديث عطاء بن يسار فليست هي قصة ام سليم بل هي  
 قصة اختها ام عبد الله بن طحان فان عطاء بن يسار ذكر انها حدثته وهو يصغر عن ادراك ام حرام وعن ان يغزو في سنة  
 ثمان وعشرين لان مولده كان في سنة تسع وعشرين وعلى هذا فقد تعددت القصة لام حرام ولاختها ام عبد الله ففعل  
 احدهما دفنت بساحل قبر من والاخرى بساحل حمص ولله الحمد قوله تغل على رأسه اى ما في راسه ولا يلزم منه ان  
 يكون في راسه قمل بل سبب على الراس اراحته صلى الله عليه وسلم فان الغلى سبب للراحة قال الحافظ وفيه خدعة المرأة  
 الضعيف بتغلية راسه وقد اشكل هذا على جماعة فقال ابن عبد البر ان ام حرام ارضعت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم واختها ام سليم فصارت كل منهما امه او خالته من الرضاة فلذلك كان ينام عندها وتناول منه ما يجوز للمحرم ان يتناوله من  
 محاربه ثم ساق بسنده الى يحيى بن ابراهيم بن مزين قال انما استجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تغلى ام حرام راسه لانها  
 كانت منه ذات محرم من قبل خالاته لان ام عبد المطلب جده كانت من بنى النجار ومن طريق يونس بن عبد الاسطى  
 قال قال لنا ابن وهب ام حرام احدى خالات النبی صلى الله عليه وسلم من الرضاة فلذلك كان ليشيل عندها وينام  
 في حجرها تغلى راسه قال ابن عبد البر واليهما كان في محرم له وجزم ابن القاسم الجوهري واللدودي والمهلب بما قال ابن  
 وهب قال وقال غيره انما كانت خالته لابيها اوجه عبد المطلب وقال ابن الجوزي سمعت بعض الحفاظ يقول كانت ام سليم  
 تحت آمنة بنت وهب ام رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرضاة وحكى ابن العزى ما قال ابن وهب ثم قال قال  
 غيره بل كان النبي صلى الله عليه وسلم معصوما يملك اربعة عن زوجته فكيف عن غيرهما مما هو المنزوعة وهو المبر عن كل  
 فعل قبيح وقول رثث فيكون ذلك من خصائصه ثم قال ويحتمل ان يكون ذلك قبل الحجاب ورد ذلك بان ذلك كان  
 بعد الحجاب بل بعد حجة الودع ورد عياض بان الخصوصيات لا تثبت الا بالليل وبالغ الدمياطى في الرد على من ادعى  
 المحرمية قال الحافظ واحسن الاجوبة دعوى الخصوصية ولا يرد بها كونهما لا تثبت الا بالليل لان الدليل على ذلك واضح انتهى  
 باب في فضل من قتل كافرا اى غير معاهد قوله عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال لا يجتمع في النار كافرا قاتلا اى المسلم القاتل والكافر المقتول الذي كان غير معاهد وفي رواية لا يجتمعان في النار  
 اجتماعا يضرب احدهما الآخر قيل من هم يا رسول الله قال مؤمن قتل كافرا ثم سدد وقال القاضي في الرواية الاولى يحتمل  
 ان هذا مختص بمن قتل كافرا في الجهاد فيكون ذلك كفر الزوجة حتى لا يعاقب عليها او يكون بنية مخصوصة او حالة مخصوصة  
 ويحتمل ان يكون عقابه ان عوقب بغير النار كالحبس في الاعراف عن دخول الجنة او لا يدخل النار ويكون ان عوقب  
 في غير موضع عقاب الكفار ولا يجتمعان في ادراكها قال الطيبي والاول هو الوجه  
 باب في حرمة نساء المجاهدين وفي نسخة على القاعدين وفي الباب كرمته امهاتهم وبنده مبالغته في اجتنابهم عنهم



على النوع الثاني وما سواه فهو على النوع الاول فلا تعارض بينهما والله تعالى اعلم

**باب في فضل الحرم في سبيل الله عز وجل اى في فضل الحراسة والحفاظة في الجهاد قوله ثم قال من**  
**غير سنا الليلة قال** بن ابي مرثد الغنوي انا يا رسول الله قال فاركب فركب فرسا لموجاء  
 اى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم استقبل هذا  
 الشعب حتى تكون في اعلاه ولا تغرب من قبلك الليلة ربيعة المتكلم مع الزبير على نار المفعول من الغزو  
 في اخرون ثقلية اى لا يهجم العدو علينا من قبلك على غفلة فلما اصبحت اخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الى مصلاة فركب ركعتين ثم قال هلا حسنت فاركبكم قالوا يا رسول الله ما احسنه فثوب  
 باصلوة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو يتلفت الى الشعب حتى اذا قضى  
 صلوته وسلم فقال ابشروا فقد جاءكم فاركبكم فجعلنا ننظر الى خلال الشجر فاذا هو قد  
 جاء حتى وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم وقال انى انطلقت حتى كنت في اعلى هذا الشعب  
 حيث امرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما اصبحت اطلعت الشعبين كليهما فظنرت فلم اناحل  
 فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل نزلت الليلة قال لا الا مصليا او  
 قاضيا حاجة فقال له رسول صلى الله عليه وسلم قد  
**ادجبت** اى الكعبة بملك هذا فلا عليك ان لا تغفل بعد هذا العمل من الجهاد

**باب كراهية ترك الغزو حتى يجب على كل مؤمن ان ينوى الجهاد بالطريق فرض الكفاية او على سبيل فرض العين**  
**قوله قال ومن مات ولم يغزو ولم يحدث نفسه بغزو مات على شعبة نقاق اى ومن لم يعزم على الجهاد**  
**مات على نوع من انواع النفاق اى من مات على هذا فقد اشتبه النفاقين المتخلفين عن الجهاد ومن تشبه بقوم فهو منهم**  
**قوله قال جاهل المشركين باموالكم انفسكم السنتكم اى بديل الاموال والانفس ومقاسات القرب فيه وبالتخلف**  
**التوعد بالقتل والاخذ والنهب والدمار عليهم بالخيانة والزمية والمسلمين بالنصر والقيمة وبترخيص الناس على الغزو**  
**باقامة الحج عليهم والمناظرة معهم بالبيان باللسان وبالكتابة بالقلم**

**باب في نسخ غير العامة بالخاصة اخرج المصنف في هذا الباب حديثين احدهما عن عكرمة عن ابن**  
**عباس وهو يدل على ان قوله تعالى لا تغربوا ايديكم عذابا اليما آية وقوله تعالى وما كان لائل المدينة ومن حولهم من**  
**الاعراب ان يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بانفسهم عن نفسه الآية فسوخان لهما قوله تعالى وما كان المؤمنون لينفروا**  
**كافة والحدِيث الثاني اخرج من طريق محمد بن يعقوب عن ابن عباس وهو يدل على ان مدين الآتين غير مؤنثين**  
**بل هما اثنا عشر الحكم فان قوله تعالى وما كان المؤمنون لينفروا كافة وما كان لائل المدينة ومن حولهم من الاعراب الا**  
**في قوم خاص استقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فمقتاقلوا وهذا الحكم خاص بهم وبامام استقر القوم عند الحاجة فلم ينفروا**  
**وشاقلوا وما قوله تعالى وما كان المؤمنون لينفروا كافة فورد في الهى عن خروج الجميع كلهم فليس فيها نسخ حكم بكم آخر فكان**  
**المصنف اشار الى ما وقع من الاختلاف في رواية ابن عباس ولفظ رواية الثاني على ما اخرج ابن جرير الطبري بسنده**

نجدة الزباني قال سمعت ابن عباس يقول لا تنفروا ايديكم عما اليها قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استنفر حيا  
من احياء العرب فثاقلوا عنه فاسمكتهم المظفر وكان ذلك غدا بهم  
في تفسيره وقد زعم بعضهم ان هذه الآية منسوخة ثم اخرج عن حكمة والحسن البصري انها قالوا ان الآيتين منسوختان لثبوت قولها  
وما كان المؤمنون لينفروا كافة ثم قال للبصري ولا خير بالذي قال حكمة والحسن بن نسخ حكم هذه الآية التي ذكرها ولا حجة بما في نسخة  
ذلك وقد رأى ثبوت الحكم بذلك عند من الصحابة والتابعين منذ كرم بعد وجايز ان يكون قوله لا تنفروا ايديكم عما اليها باناس  
من الناس ويكون المراد بين استنفره رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يفرط في ما ذكرنا من الرواية عن ابن عباس انه استنفر  
حيا من احياء العرب فثاقلوا عنه الى بيت واذا كان ذلك كذلك كان قوله وما كان المؤمنون لينفروا كافة نهيا من الله  
المؤمنين عن اخلاء بلاد الاسلام بغير مؤمن مقيم فيها واعلاما من الله لهم ان الواجب المنفر على بعضهم دون بعض وذلك على من  
استنفرهم دون من لم يستنفر واذا كان ذلك كذلك لم يكن في احدي الآيتين نسخ للاخرى وكان حكم كل واحد منهما مانعا فيما  
صحت به

باب في الرخصة في القعود من القتال في عدم الخرج الى الغزو ولا جمل العذر قال الاضاف الجهاد فرض كفاية  
ابتداء من غير ان يجهم الكفار علينا فان قام به قوم سقط عن الكل والا ثموا بتركه ولا يجب على منى ومجنون ومعتوه وامرأة وعبد  
واعمي ومعتوه ومقطوع اليد وفرض عين على كل واحد من المسلمين المكلفين ان يجهم العدو على بلادنا وصار النفي عاما  
اي اذا جهم العدو على بلد يصير الجهاد فرض عين على من كان بقربه منهم اذا كانوا ينفرون على دفع العدو واما على من وراءهم  
فاذا باهم الجهر ففرض عين عليهم ايضا اذا جهم اليهم بان كان الاولون عاجزين او كاسلين وثم ثم ان يصير فرض عين  
عين على جميع اهل الاسلام شرفا وغزا واما صار الجهاد عند النفي فرض عين لقوله تعالى انفروا خفا وثقالا اي شبا وشموغا  
وقيل مشاة وركبانا فان قيل هذه الآية بالبلات تامل على ان يكون الجهاد من فروض الاعيان في جميع الاحوال غير مختصة  
بالنفي فما وجه التخصيص بالنفي العام مع ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب قلنا ان كون الجهاد من فروض الكفاية  
فيما اذا لم يكن النفي عاما بآية اخرى والسنة والقياس اما لآية لقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر  
والجاهدون الى قوله وكلا وعد الله الحسنى ولو كان الجهاد فرض عين لما استحق القاعدون الحسنى بل استحقوا الآية واما السنة  
تقدح ان النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج الى العدو ما كان يخرج كل اهل المدينة ولو كان فرض عين لم يدع احدا  
واما القياس فلان في اشتغال الكل به عند غير النفي قطع مائة الجهاد من الكراع والسلاح فيجب على الكفاية -

قوله غير اولى الضرر قرأ عامة قراء اهل المدينة وكه والشام بنصب غير بمعنى الا اولى الضرر وغيرهم برفع غير على  
البذل من القاعدون والمعنى ان المنفصل عليه غير اولى الضرر واما اولى الضرر فللمؤمنين في الفضل بابل الجهاد اذا قدمت  
نياهم يدل عليه حديث انس ان سؤالا لله صلى الله عليه وسلم قال لقد توكلتم بالمدينة اخوانا ما سؤتم

مسيرا ولا انفقتم من نفقة ولا قطعتم من وادادهم معكم فيه قالوا يا رسول الله فكيف يكونون  
معنا وهم بالمدينة قال حبسهم العذر اي منهم عن الخروج والمراد بالغير ما هو اعم من المرض وعدم القدرة على السفر وما  
حديث ما عند سلم بلفظهم المرض فمحمول على الاغلب وفي الحديث دلالة على ان المولى يمتد اجرا للعامل اذا ساء العذر عن العمل

**باب ما يجرى من العز** أي العمل الذي يفي العامل عن العز وكما قيل له اجز العز قول من جهز  
 في اذني الى سبيلك الله فقد غفرنا قال ابن حبان . ثم اذناه في الاجروان لم يغير حقيقة قال الحافظ وفي رواية لسلم واكرم  
 خلف الخانج في الملو والمخير كان له نصف اجرا خانج فغية اشارة الى ان الغازي انا جاز نفسه وقام بكفالة من يخله بعده  
 كان له الاجر مرتين وقال القرطبي لانا نصف ليه ان يكون من قسمة اي مزينة من بعض الرواة قلت ولا حاجة لعدوى زياتها  
 بـ . وبتها الى الصبح والذي يظهر في توجيهها انها اطلعت بالنسبة الى جوع الثواب الجاهل للغازي والخالف له يجر فان  
 الثواب اذا انقسم بينهما لم يمتنع كان لكل منهما مثل بالآخر فلا تعارض بين الحديثين -

**باب في الجبر** عن ابن جبرية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بشرنا في رجل شمر هالاح و  
 جبرن خالاح بال اي ذوبع اشد وهو الجزع والعز وخالاح اي شديدا كان يخل فواد من شدة خوفه والمعنى ان  
 من شمر الدائم ظل مجزع ومضجرو وجبرن شديدا -

**باب في قوله تعالى لا تعلقوا ايديكم الى التهلكة** الباء ازانة والمعنى لا تعلقوا ايديكم اي انفسكم غير من النفس  
 بالايدي والايدي زائدة وفيه حذف المفعول اي لا تعلقوا انفسكم بالايدي الى التهلكة وتعلقوا اي تاويله ثقيل نزلت في النخل و  
 ترك الانفاق في بيل الله وقيل في الاقاص في الابل والمال وترك الجهاد وقيل في ترك التوبة والقنوط من رحمة الله تعالى  
 وحديث الباب يدل على الثاني -

**باب في الرمي** اي في فضيلة الرمي ويدخل فيه بل يعوض عنه فيه ما يرمى به من الرصاص بالبندقية والمدافع و  
 غير ذلك من آلات الحرب الجديدة المستعملة في هذا الزمان فانها اغنت عن رمي السهام بالقوس وعطلت قال النووي تحت  
 حديث باب وفي هذه الاحاديث فضيلة الرمي والمناضلة والاهتبار بذلك بنية الجهاد في سبيل الله تعالى وكذلك المناضلة  
 وسائر اذرع استعمال السلاح وكذا المسابقة بالنبل وغيرها كما سبق في بابها والمراد بهذا كمال التمرن على القتال والتدريب  
 والتخديق فيه ورياضة الاعضاء بذلك قوله ان الله عز وجل يدخل بانفسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة صانعة للجنة  
 اي من السهم الواحد ورميته وتنبيله يدخل الجنة ثلاثة نفر الجنة صانعة الذي يرمي به وسويوه حال كونه يطلب في صنعته لئلا يسهل  
 الجهاد والثواب والرامي به محسبا ومنبذ اي معطى النبل او المراد بالمنبل الذي يرد النبل على الرامي من الهتاف - قوله  
 يقول واحد والهم ما استطعتهم من قوة الا ان القوة السرية الحديث اي المراد في الآية من القوة ربي السهام  
 في معناها قال في تفسير الكبير المراد بالقوة ههنا ما يكون سببا لمحصل القوة وذكر وافي وجوب الاول ان المراد من القوة انواع  
 الاسلحة والثاني ان القوة الرمي قالها صلى الله عليه وسلم ثلاثا على المنبر الثالث القوة هي الحصون المنيعة قال اصحاب المعاني  
 الاولى ان يقال هذا عام في كل ما يتقوى به على حرب العدو وكل ما هو آلة للعز والجهاد فهو من جملة القوة وقوله صلى الله  
 عليه وسلم القوة هي الرمي لا ينبغي ان يكون غير الرمي معتبرا كما ان قوله عليه الصلاة والسلام الحج عرفة والندم توبة لا ينبغي اعتبار غيره  
 بل يدل على ان هذا المذكور جزء من المقصود فكذا ههنا والله الآية تدل على ان الاستعداد للجهاد بالنبل والسلاح  
 وتعليم الغرضية والرمي فريضة الا انه من فروض الكفايات -

**باب فيمن يغزو ويحلبس الدنيا** لغزوه ما حكمه قوله قال لغزو غزوان فاما من ابتغى حجة

والإمام وافق الكندي وياسر الشرايين المياسرة في المسألة أي فاعل الشئ يكسب معاملته اليسر والسهولة  
ولجئنا إلى الفساقان أو غمهم أي القليلة وكذا الكلمة وشربها ومركبة وسكونها أجزاها جوابا عما سبق وأما من

غيره فخرأوس ياء وسبعة وعصا لإمام وافقنا في ذلك فأنه لم يرجع بالكفا  
بفتح الكاف وفي نسخة بكسر الهمزة في القاموس كفاف الشئ كسباب مثله ومن الرزق ما كفت عن الناس فاعني وكفاف الشئ  
بالكسر خياره وفي النهاية الكفاف الذي لا يفضل عن الشئ ويكون بقدر الحاجة إليه قال القامعي أي لم يرجع بالثواب أي  
ما هو من كفاف الشئ وهو خياره أو من الرزق أي لم يرجع بخير أو ثواب يخفيه يوم القيامة فتقوله الأول يشير إلى أن الكفا  
بالكسر والثاني إلى أنه بالفتح وقال المنطري لم يعيد من الغزو وأساسا براس بحيث لا يكون له أجر ولا عليه وزرر الكثر  
لأنه لم يغز لله وأفسد في الأرض يقال يغني كفا فأي تكف عني وكف عنك انتهى ويدل على أنه اقتصر على كسر الكاف و  
أراد به المصدر من باب الفاعلة قال الطيبي الوجه ما قاله القامعي لأن الكفاف على هذا المعنى فيشعر أن يكون له ثواب أيضا  
وأنه ويريد أنه على ثوابه كما قال عمر رضي الله عنه وودت أني سلمت من الحماقة كفافا لا أعني ولا إلى والمراد بالفساد ليس له ثواب  
البتة كذا قال الشيخ أبو حامد في المراتي الذي لا يتقن وجالته بل يعمل فخرأوس ياء وسبعة تبطل عبادته ثم روي على القاري على الطيبي  
بأنه ليس في الحديث دلالة على أن المراد في الحديث هو الذي ليس له نيّة العبادة بل نيّة الرياء والسمعة والظاهر أن المراد  
من هو جامع بين النيتين نيّة العبادة ونيّة الرياء والسمعة فعلى هذا لا تبطل نيّة عبادته بالكلية قال في عين العلم الأعمش  
في الرياء أن لا يريد الثواب أصلا وهو في غاية المقت ثم فيه إرادتان والرياء غالب ثم يقترب بالاستويا فيه فالمرحبان لا يكون  
ولا عليه ثم ما رجع فيه قصد الثواب فالمنون أن الراجع فيه نقصان لا البطلان أو الثواب العقاب بحسب القصد من

قوله قال يا رسول الله رجل يريد الجحيم في سبيل الله فله عتق من عمره رجل لدنيا فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم لا أجر له الحديث هذا السؤال كميل غنيين أولها معناه يريد الجهاد في سبيل الله باعتبار الظاهر  
والحال أن المطلوب الأصلي ومقصوده الحقيقي غرض الدنيا وتأمينها معناه أنه يريد الجهاد في سبيل الله باعتبار نيّة والحال  
أنه يطلب معه غرض الدنيا ويخلط معه نيّة حصولها فعلى الأول معنى الجواب لا أجر له مطلقا وهو خائب بمقتضى وعلى الثاني  
لا أجر له كالملا.

باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فما حكمه وجوابه المذكور في حديث الباب فهو في سبيل الله تعالى قال الحافظ  
المراد بكلمة الله دعوة الله إلى الإسلام ويحتمل أن يكون المراد لا يكون في سبيل الله إلا من كان سبب قتاله للطلب أعلاه  
كلمة الله فقط معني أنه لو أضاف إلى ذلك سببا من الأسباب المذكورة ولعني يقاتل ليذكر بين الناس ويشهر بالشجاعة  
ويقاتل ليمجد الناس على شجاعة ويقاتل ليحصل له من مال القيمة ويقاتل ليرى مرتبة من الشجاعة أي للسمعة والرياء  
أخل بذلك ويحتمل أن لا يخل أو حصل فمما لا أصلا ومقصودا وبذلك صرح الطبري نقال إذا كان أصل الباعث  
هو الأول لا يضره ما عرض له بعد ذلك وبذلك قال الجمهور والحاصل أن القتال تنشأه القوة العقلية والقوة الغضبية  
والقوة الشهوانية ولا يكون في سبيل الله إلا الأول  
باب في فضل الشهادة أي في سبيل الله تعالى أخرج المصنف في الباب عن ابن عباس -

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أصيب أخوانكم بأحد جعل الله أسرارهم في جوف  
 طير خضر يترد أنهار الجنة تأكل من ثمارها وتؤدي إلى قناديل من ذهب معلقة  
 في نلال عرش الرحمن قال الذهبي في تلخيصه وقد تعلق بهذا الحديث وأمثاله بعض الثقات بالتناسخ وانتقال الارواح و  
 تنجسها في الصور الحسن الرفيعة وتلذذ بها في الصور القبيحة المسخرة وزعموا ان هذا هو الثواب والعقاب وهذا باطل مردود  
 لا يطابق ما جرت به الشرائع من اثبات الحشر والنشر وفي بعض حواشي شرح العقائد أعلم ان التناسخ عنه إلهي مردود والارواح  
 على الابدان في هذا العالم لا في الآخرة اذ هم يتكبرون الآخرة والجنة والنار ولذا كفرناقلته لاجابة الى ما قالوه ان الحديث لا يدل  
 على معنى التناسخ بل معناه ان ارواح الشهداء في طير خضر كالظروف فيها مثل المار في الآنية اي في اجواف طيور خضرية  
 من الارواح على اشباح مصورة بصور الطيور حتى تتلذذ الارواح بنسب الاشباح قلت بل يستند الاحاديث ليتضح مراد  
 الحديث ففي موطأ مالك عن كعب بن مالك انما سمعت المؤمنين طير يعلق في شجر الجنة حتى يرحمهم الله في جسده يوم القيامة  
 الحديث فهذا يدل على ان الارواح مثل طير خضر في العيش وسرعة السير والطيوان وعدم القيد لا انها في طير خضر فيكون  
 الحمل تشبيه الارواح بالطيور ووجه التشبيه ما ذكرت وأعلم ان ارواح بعض المؤمنين غير الشهداء ايضا طير خضر وفي حديث  
 الضعيف ان الطير الخضر زور ريتاء

باب في الشهيد يشفع اي يقبل شفاعته قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يشفع الشهيد سبعين من أهل بيته  
 فيغفر لهم بشفاعته والشهيد اعم من ان يكون حقيقته او حكما

باب في النور يرى عند قبور الشهداء سواء كان شهادته حقيقة او حكما وهذا ما روي في الاول مطابقا بالباب  
 لما مات النجاشي كنا نحدث انه لا يزال على قبره نور لان لعل موت النجاشي كان بوجه من وجوه الشهادة فاذ كانت  
 الشهادة الحكيمة كذلك فالحقيقة اولى به اما حديث الثاني حديث عبيد بن خالد السلمي ظاهرا مطابقة له بالباب وظاهرا يدل على فضيلة  
 من مات على فراشه بالصلوة والصوم والاعمال غير الصلوة والصوم على من قتل في سبيل الله قبل من الذين السلماء انقل  
 بعضهم لا الشكال فيه فان بعضهم يبلغ درجة بالصلوة والصوم لا يبلغها الشهداء الا ترى ان ابا بكر الصولي بلغ درجة من الفضل لم يبلغها  
 الشهداء بكمال اخلاصه وصدقه مع الله تعالى فاعلم هذا الرجل الآخر بلغ درجة باخلاصه وصدقه في اعماله لم يبلغها الاول مع  
 شهادته في سبيل الله ويحتمل ان يقال ان الاول لم يبلغ منزلة الشهادة الكاملة لامر عرض في نية نقص عن درجة الشهادة  
 الكاملة واما الآخر فبلغ باخلاصه في نية في الصلوة والصوم والاعمال درجة فاق على الاول والمعلم بالصواب

باب في الجحافل في الغنم والجحافل جمع جعيلة او جبال بالفتح والجعل الاسم بالضم والمصدر بالفتح جعلت  
 لك كذا فجعلها هو الاجرة على الشيء فعلا او قولاً والمراد في الحديث ان يكتب الخزوع على الرجل فيعطي رجلا شيئا يخرج مكانه او  
 يدفع المقيم الى النازي شيئا فيقيم الغازي ويخرج هو قيل الجعل ان يكتب البعث على الغزاة فيخرج من الاربعة فاست  
 رجل ويكيل له اجر والياعل المعلى والمجمل هو الاخذ بجميع وفي الكفر وكره الجعل ان وجد في والا لا انتهى والمراد بالجعل ههنا  
 الذي يصرفه الامام على الناس للذين يخرجون الى الجهاد قال القاري واخلتفوا في جواز اخذ الجعل على الجهاد فخص فيه  
 الذهبي ومالك واصحاب ابي حنيفة ولم يجوزوه قوم وقال الشافعي لا يجوز ان يغزو بجعل فان اخذه فعليه رده وقال الحافظ قال

ابن بطال ان اخرج الرجل من الدنيا فمطوع به او اعان الغازي على غزوه بفرس ونحوها فلما نزل عليه واما اختلافوا فيما اذا اجر نفسه او فرسه في الغزو فذكر ذلك مالك وكره ان يأخذ جعلاً على ان يتقدم الى الحصن وكره اصحاب ابى حنيفة الجعائل الا ان كان بالمسلمين ضعف وليس في بيت المال شيء وقالوا ان اعان بعضهم بعضاً جاز لا على وجه البذل وقال الشافعي لا يجوز ان يغزو ويحمل يأخذه واما يجوز من السلطان دون غيره لان الجهاد فرض كفاية فمن فعله وقع عن الفرض ولا يجوز ان يستحق على غيره عوضاً كذا قال العيني وقال الحافظ في باب آخر للاجير في الغزو حالان اما ان يكون استوجراً للمخدمة او استوجراً ليقايل فما لا اول قال الاوزاعي واهمد واسحاق لا يسهم له وقال الاكثر ليسهم له الحديث سلمة كنت اجير الطلحة اسوس فرسه اخرجهم وبقا ان النبي صلى الله عليه وسلم اسهم له وقال الثوري لا يسهم للاجير الا ان قاتل واما الاجير اذا استوجراً ليقايل فقال المالكية والحنفية لا يسهم له سهم وقال احمد لو استاجر الامام فو ما على الغزو ولم يسهم لهم سوى الاجرة وقال الشافعي هذا من لم يجز الجهاد اما الحر البالغ المسلم اذا حضر الصف فانه يتعين عليه الجهاد ولا يستحق اجرة انتهى قلت مراد صاحب الكنز انه لا يجز الامام على ارباب المال كمنها التجهيز الجيش من غير طيب انفسهم اذا كان في بيت المال فئ لا يشبه الاجر على الطاعة فحقه حرام فبكره ما اشبهه وقوله والا لا اي وان لم يوجد في بيت المال فئ لا يكره الجعل اي اخذ المال من الناس لاجل الغزاه به لان بيت المال معد لقوائم المسلمين فاذا لم يكن فيه فئ فلا باس بان يقوى بعضهم بعضاً لان فيه دفع الضرر الاعلى بالحق الادنى ولان الحاجة الى الجهاد ماسة وقد اخذ النبي صلى الله عليه وسلم در عاسن صفوان عند الحاجة بغير رضاهم وعمر كان يغزى العرب عن ذي الحليفة اي يبعث من لازوجه له عوض من له زوجة ويعطى الشخص اي الذاهب فرس القاعد و قيل يكره والصحيح الاول قول عمر بن ابي ذؤيب انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ستفقر حليكم الامصا وستكون جنود محمد يقطع عنكم فيها بعض شئ راي يلزمون عليكم في تلك الجبود ان يخرجوا عيشاً تبعث من كل قوم الى الجهاد فيكره الرجل منكم البعث فيها والخروج في البعث الى الغزو بلا اجرة فيخلص من قومه ثم يتصرف القبا راي انه بعد ان فارق قومه كراسته الغزو وبغير اجرة تتبع القبائل طالبا منهم ان يشترطوا له او يعطوه شيئاً يعرض عليهم يقول من اكفه بعث كذا راي من ياخذ في اجير اكفيه جيش كذا وكيفيتني هو مؤنتي من اكفه بعث كذا الا ذلك الاجير الى اخره قطرة من دمه اي الرجل الذي كره البعث تطوعاً للاجير فقط لا الغازي في سبيل الله الى ان يقتل قال ابن الملك افادة به انه لم يكن له جهاد كسائر الاجير اذا لم يقصد لغزوه الا الجعل بالمشرط والمراد بالبالغة في نفى ثواب الغزو عن مثل هذا الشخص -

باب الرخصة في اخذ الجعائل تقدم المذاهب فيه معنى الجعائل قول من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للغازي اجرة وللمجامل اجرة واجرا الغازي اي الذي يغزو مبالاً للجهاد الذي بين الغازي وبينك المثل تطوعاً او تجزاً سببه وما يحتاج اليه ارجان اجرا عطاء المال في سبيل الله واجزونه سبباً لغزوه ولك الغازي واما اجرا الغازي الذي يغزو مبالاً اجراً واحداً وهو مؤنوا به الاخرى المختص به -

باب في الرجل يغزو باجراً لخدمته فاختلغوا في الاجير للعمل وحفظ الدواب يحضر الوقعة بل يسهم لنقل لاسهم له قال اول ما قاتل انما الاجرة عنه وهو قول الاوزاعي واسحاق واحد تولى الشافعي وقال مالك واهمد يسهم له وان لم يقاتل انا كان

قاصدة البلد لتزاريها وتعود راجعة للشام فوكت حينئذ وكمل قول حماد بن زيد فلما رجعت وقول ابى طولة فلما فعل ما  
امادت الرجوع وكذا قول الليث فلما انصرفوا من غزوهم اى ارادوا الانصراف قال الحافظ ثم وقعت على شئ يزول به  
الاحكام من اصله وحاصله ان في هذه القصة قصتين اولهما قصة ام سليم وثانتهما ما اخرج عبد الرزاق بسنده عن عطاء بن يسار  
ان امرأة حدثت قالت نام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استيقظ الحديث فالحقصة التي وقع في البخارى وغيره هي قصة ام سليم  
فهي ماتت بساحل الشام ودفنت هناك واما القصة التي وقعت في حديث عطاء بن يسار فليست هي قصة ام سليم بل هي  
قصة اختها ام عبد الله بن لحيان ثمان عطاء بن يسار ذكر انها حدثته وهو يصغر عن ادراك ام حرام وعن ان يغزو في سنة  
ثمان وعشرين لان مولده كان في سنة تسع وعشرين وعلى هذا فقد تعددت القصة لام حرام ولاختها ام عبد الله فلعن  
احدهما دفنت بساحل قبر من والاخرى بساحل حمص والله الحمد قوله تغل سر أسبله اى ما في راسه ولا يلزم منه ان  
يكون في راسه قلايل سبب على الراس اراحته صلى الله عليه وسلم فان الغلى سبب للاراحة قال الحافظ وفيه خدمة المرأة  
الضعيف بتغلية راسه وقد أشكل هذا على جماعة فقال ابن عبد البر ان ام حرام ارضعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم واختها ام سليم فصارت كل منهما امه او خالته من الرضاة فلذلك كان ينام عندها وتسال منه ما يجوز للمحرم ان يناله من  
محارمه ثم ساق بسنده الى يحيى بن ابراهيم بن مزين قال انما استجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تغلى ام حرام راسها  
كانت منه ذات محرم من قبل خالاته لان ام عبد المطلب جده كانت من بنى النجار ومن طريق يونس بن عبد الاسطى  
قال قال لنا ابن وهيب ام حرام احدى خالات النبى صلى الله عليه وسلم من الرضاة فلذلك كان ليقبل عندها وينام  
في حجرها تغلى راسه قال ابن عبد البر واربها كان في محرم له وجزم ابن القاسم الجوهري واللدودي والهلب بما قال ابن  
وهيب قال وقال غيره انما كانت خالة لابيها اوجه عبد المطلب وقال ابن الجوزى سمعت بعض الحفاظ يقول كانت ام سليم  
اخذت آمنة بنت وهب ام رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرضاة وهكذا ابن العري ما قال ابن وهيب ثم قال قال  
غيره بل كان النبى صلى الله عليه وسلم معصوما يملك اربه عن زوجة فكيف عن غيرهما مما هو المنزه عنه وهو المبر عن كل  
فعل قبيح وقول رث فيكون ذلك من خصائصه ثم قال وكتمل ان يكون ذلك قبل الحجاب ورد ذلك بان ذلك كان  
بعد الحجاب بل بعد حجة الودع ورد عياض بان الخصوصيات لا تثبت الا بدليل وبالغ الدليل في الرد على من ادعى  
المحرمة قال الحافظ واحسن الاجوبة دعوى الخصوصية ولا يرد بانها لا تثبت الا بدليل لان الدليل على ذلك واضح انتهى  
باب في فضل من قتل كافرا اى غير معاهد قوله عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال لا يجتمع في لنا كافرا قاتلا اى المسلم القاتل والكافر المقتول الذي كان غير معاهد وفي رواية لا يجتمعان في النار  
اجتماعا يضرب احدهما الآخر قيل من هم يا رسول الله قال مؤمن قتل كافرا ثم سد وقال القاضي في الرواية الاولى كتمل  
ان هذا مختص من قتل كافرا في الجهاد فيكون ذلك كفرا لذو جبه حتى لا يعاقب عليها او يكون بنية مخصوصة او حالة مخصوصة  
وكتمل ان يكون عقابه ان عوقب بغير النار كالحبس في الاعراف عن دخول الجنة او لا يدخل النار ويكون ان عوقب  
في غير موضع عقاب الكفار ولا يجتمعان في ادراكها قال الطيبي والاول هو الوجه  
باب في حرمة نساء المجاهدين وفي نسخة على القاعد وفي الباب كحرمة امهاتهم وندهم بالجنة في اجتنابهم عنهم

اذا كان مع الناس عند القتال وقيل يخبر من الاجرة والسهم قيل انه اذا قاتل ولم يشترط في اجارته القتال يجمع له من الاجرة والسهم لانها غير تقنايين وموطأ قاعدة مذهب الحنفية بان الاجارة والاجر يجمعان -

**باب في الرجل يغزو دابة كاسر هان اي خروجه الى الغزو واذا لم يكن النفي عا ماً وكان الجهاد فرض كفاية فلا يخرج الا باذن الوالدين اذا كانا مسلمين وكذلك لا تخرج المرأة والعبد بلا اذن زوجها وسيدته فان كان الجهاد فرض عين فلا حاجة الى اذن الوالدين وان منعها عصاها وخرج وان كانا كافرين فيخرج بدون اذنها فرضاً كان الجهاد او تطوعاً وكذلك لا يخرج الى شئ من التطوعات كالحج والعمرة والزبارة ولا يصوم التطوع اذا ذكره الوالدان المسلمان او احدهما الا باذنها قال ابن الهمام لان طاعة كل منهما فرض عليه والجهاد لم يتعين عليه واخرج المصنف في الباب ثلثة جهات كلها موافقة للباب ولعل قصتها وقعت في وقت لم تكن الهجرة والجهاد فرض عين**

**باب في النساء يغزون** قد تقدم ان الجهاد لا يجب على النساء اذا كان فرض كفاية فلا تخرج الا باذن زوجها اذا كان فرض عين فتخرج بلا اذن زوجها اذا كان لها محرم لان حق الزوج لا يظهر في فروض الاعيان كما في الصلوة والصوم بخلاف ما قبل النفي لان بغير القيام الفرض فلا حاجة الى البطلان حق الزوج قال النووي تحت حديث الباب في خروج النساء في الغزو والاشتغال بهن في السبي والمداواة ونحوهما وهذه المداواة لمحاربهن وازواجهن وما كان منها لغيرهم لا يكون فيه من لشبهة الا في موضع الحاجة - قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بام سليم ونسوة من

الانصاف يستعين الماء ويدل وين الجرحى جمع جرح

**باب في الغزو مع ائمة الجحس اي مع الجائرين من الائمة** قد تقدم في باب الصلوة ان الائمة الكبرى هي استحقاق تصرف عام ونصب الامام من اهم الواجبات فلهذا اقدموه على دفن صاحب المعجرات ولشركائه حراما ذكرنا عاقلاً بالغاً قادراً وبكرة تقليد الفاسق ولا يعزل به ولا يعزل به اذا لم يكن كفراً فيعزل بطرمان ما يفوت المقصود من الردة والجنون المطبق وصيرورة امير الاربي خلاصه والعمى والخرس والصمم والمرض الذي ينسى العلوم وخلعه نفسه عن الائمة بغيره فاذا كان الامير فاستقام جازوا ولا يعزل بالفسق والجور يجب اطاعة مالم يامر بعصية فاذا امر بالخروج للجهاد يجب الخروج قوله الجهاد ما مضى منذ نبى الله الخ ان يقاتل اخرا متي الدجال لا يبطله جوره جاور ولا عدل عادل اي اذا كان السلطان جائراً يجري معه الجهاد كما كان مع السلطان العادل ويحتمل ان يكون خناه اذا كان الجور شائعاً في العالم يجري الجهاد معهم وكذلك اذا كان العدل شائعاً مع الكفر يعني مجرم الجهاد وانما قال بانها الجهاد الى ان يقاتل آخر امتي البعالم من مع من اليهود لان بعد ذلك لا يبقى على وجه الارض كافراً ثم بعد ذلك يموت المؤمنون بترك طيبة فلا يبقى في الارض مؤمن قوله بالجهاد واجب عليكم مع كل امير سراك ان ادفع اجراً اي مع السلطان الجائر والفاجر والعدل والظلم

**باب الرجل يتحمل بماله غيره** يغزو اي يحمل نفسه وسأه على دابة غيره غازياً قوله انه اسل دابة يغزو دابة يا مشتملها جريح الانضمان من اخوانكم توأليس له صومال فيغزون به ولا عشيرة رقيقهم فليضم احدكم اليه الرجلين او الثلاثة اي في ماله وستره ومركوبه قال احدنا من ظهروا لعقبة كعقبة يعني احدكم المتخذ اي كانت دابة كل واحدنا مشتركة في الركوب فتركب نوبة ويركب من الذين لا مال لهم ولا عشيرة نوبة اخرى بقدر ما تركب -



باب في الرجل يذبح ويقتل في الدنيا ما حكمه بشير الى  
 ان لا ينافى ذلك الغزو والذي افرز وتكون كلمة النبي صلى الله عليه وسلم قوله بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اقل منا  
 (اي رايدون) فربما اذ لم يذبح شيئا وعرف الجهاد في وجوهنا فقام خطيبا فبينما فقال اللهم لا تكلمهم الى فاصف  
 انهم لا تكلمهم الى انفسهم في جرحها عنها ولا تكلمهم الى الناس فيستأشروا عليهم

الديث فيه دليل على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث جيشا لتحصيل القيمة  
 باب في الرجل يشترى نفسه كانه اشار الى قوله تعالى ومن الناس من يشترى نفسه ابتغاء مرضاة الله الآية في  
 رد المختار ذكر في شرح السير لا باس ان يحمل الرجل وحده وان ظن انه يقتل اذا كان ليضحي شيئا يقتل او يجرح او يهزم فقد  
 فعل ذلك جماعة من الصحابة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد وما جرم على ذلك فاما اذا علم انه لا يملك فيهم  
 فانه لا يملك له ان يحمل عليهم لانه لا يحصل بجملة شيء من اعزاز الدين بخلاف بني فقتة المسلمين عن منكر اذا علم انهم لا يثبثون بل  
 يقتلون فانه لا باس بالاتحاد وان رخص له السكوت قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عجب راى رضى  
 سربا عن رجل غزا في سبيل الله عز وجل فانه يبيع نفسه بغير علم فاعليه فرجع الى قتال الكفار وحده  
 حتى اهرق دمه فيقول الله عز وجل ربما نيا، ملائكة انظر الى عبدى يرجع رغبة فيا عندى و  
 شفقة فما عندى حتى اهرق دمه اى قتل -

باب فيمن يسلم ويقتل مكانه في سبيل الله تعالى حاصله ان من اسلم في المعركة وتول هناك ولم يصل ولم يصم  
 فاحكم لا حاجة له الى غير الايمان من العمل ويهضم في الجنة قوله عن ابي هريرة ان عمر بن ابيس كان له ربا في الجاهلية  
 ذكره ان يسلم حتى ياخذ لا (لانه تعالى كان حرم الويل) فجاء يوم فقال بن بنوعى قالوا باحد قال بن فلان  
 قالوا باحد قال بن فلان قالوا باحد فليس لامته (الديرع والسلاح) وركب فرسه ثم ترجاه  
 قبلهم فلما اراه المسلمون قالوا اليك عنا يا عمر قال بن قد امنت فقاتل حتى جرح فحمل الى اهله  
 جرحا فجاؤا سعد بن معاذ فقال لا اخته سليه حمية لقى ملك راى قال لاخت عمر والمجروح سليه  
 بل قاتلت حمية لقوىكم وعضبا لهم ام غضبا لله (لان الكفار اعداء الله) فقال بل غضبا لله ولرسوله فما  
 فدخل الجنة وما صلى لله صلوة

باب في الرجل يموت بسلاحي حمل بسلاحه على الكافر فارتد سلاحه عليه فمات فما حكمه ففي الباب انه مات جاهدا  
 مجاهدا فله اجرهم تدين اى مجتهدا في طاعة الله وغا زيا في سبيل الله قيل بها للتاكيد فاما سبب كونه مستحقا لمضاعفة الاجرا  
 لانه جاهد فاية الجهد واما لانه استحق اجر الطاعة ثم استحق اجر الغزو وفي حديث الثاني فقالوا يا رسول الله ان شهيد  
 هو قاتل ثم انه يهين قال بن اى بسيف -

باب الداء عند اللقاء اى تبار العدو في الباب فنتان لا تردان الداء عند اللقاء وعند البأس  
 حين يلجم بعضهم بعضا ويقتل بعضهم بعضا الملمح الحرب وموضع القتال جمعة الملاحم  
 باب فيمن سأل الله الشهادة اى من كان نية بالاخلاص ان يذبح ويقتل في سبيل الله وما الله ببلد في قلبه

مؤشيد وان مات على فراشه

باب في كراهية تجزأ من الخيل ذات ايديها اي كبر قلع شعر تقدم راس الخيل المسترسلة على يديها وشعر عنقه او  
شعر اذنانها قوله يقول لا تقصوا نواصي الخيل ولا معارفها ولا اذانها اذ انما هذا من اعيانها راي  
مرادها تذب بها الهوام عن انفسها ومعارفها دافعها واذانها اذانها وفيها الخيل وفيها الخيل في الحديث بالاجزء والخيل  
قال المراد بالخيل ما اعدت للجهاد منها

باب فيما يستحب من الوان الخيل في الحديث تفصيل لكيت اغر بخل ولا شعر اغر بخل ولا وسم اغر بخل عند الترمذي  
خير الخيل الادم الاقرخ الاثر الحديث تفصيل هو لا على غير سم وكذلك كراهية لبعض الوانهم للتجربة لا للتشريع كما يدل عليه قصة  
الاحاديث الكيت لضم الكاف مصفرا وهو الذي في لونه الحمر والادوم في القاموس هو الذي خالط تمره ولا شعره والذي  
في لون اشعاره ونبه وسارقه اي رقبته وبدنه حمرة صافية والادوم وهو الاسود والاجر هو الذي في جبهته بياض والمجل بين  
القوائم او ما يكون في جبهته حار في قوله بياض مخالفا لبقية اللون

باب هل تسمى الانثى من الخيل فرس سماي حكم الانثى والذكر سوار في الغزو والسهم قوله عن ابي هريرة  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سمى الانثى من الخيل فرس سماي قال في القاموس الفرس للذكر والانثى او هي فرسة لعل غرض  
ابي هريرة بهذا ان النبي صلى الله عليه وسلم لما سمى الانثى من الخيل فرسا ثبت بهذا ان حكم الانثى والذكر سوار عند الله تعالى  
باب ما يكره من الخيل اي من صفاتها وقد تقدم انه مدار الكراهية على التجربة لا للتشريع

قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يكره الشكل من الخيل الشكل يكون الفرس في رجله اليماني بياض  
وفي يده اليسرى اصف يده اليمنى وفي رجله اليسرى حمر في حال في النهاية هو ان يكون ثلث  
قوائم منه مجلبة وواحدة مطلقة تشبها بثلث الخيل فانه يكون في ثلث قوائم غالباً وقيل ان تكون الواحدة مجلبة والثلثة  
مطلقة وقيل ان تكون احدى يديه واهدى رجلية من خلاف تجاليتين وكرهه لانه كالمشكول صورة تفاؤلاً ويمكن ان يكون  
جرب ذلك المجنس فلم يكن فيه نجابة وقيل اذا كان مع ذلك اغر زالت الكراهية لزوال شبه الشكل وحكي في الغنص عن ابي  
فاذا ابيضت اليد والرجل التي من شقها قيل به شكل فاذا ابيضت رجل من شقها الايمن ومن شقها الايسر قيل به شكل  
مخالفة فاذا كان مجمل الرجل او اليدين الاثنى الايمن فهو مسك الايامن مطلق الايامن وهم يكرهونه فاذا كان مجمل الرجل  
واليدين الاثنى الايسر فهو مسك الايامن مطلق الايامن وهم يستحسنونه فاذا ابيضت اليدين فاعلم واذا ابيضت الرجل فاجعل  
قلت الاصح هو الذي يكون احدى رجلية او يديه ظاف لون البقية واذا كان في جبهته بياض فلا بأس به

باب ما يوصى به من القيام على الدواب والبهائم اي تعابها وادارتها في الاكل والشرب وان لا يحلبها الا باليتمها  
وفي البرازية ونجاص ضارب الدابة بغير وجهها الاربعة قوله من رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعير  
قد لحق ظهره ببطنه راي من شدة الجوع قال نقول الله في هذه البهائم المعجمة فاذا كبوها صالحة (اي قوية)

وكلوها صالحة اي سمينة قوله وكان احب ما استقر به رسول الله صلى الله عليه وسلم لحاجة هذا فا  
يفتحين كل بناء من رفع مشرف محج او حائل من شغل وهو النخل الملقف المتع اندخل حائط الرجل من الانصاف فاذا جعل

رولفظ الحمد فاذا فيه ما نفع له فلما سمى النبي صلى الله عليه وسلم جن داي بكى بالحنين ودفرت عيناه فاداه  
 النبي صلى الله عليه وسلم فسمي ذفرا وهو الموضع الذي يعرق من قفا البعير عن اذنه وفي اربع وافراده اصل اذنه وهما ذفرا  
 والهما للتأنيث او للالحاق فسكت فقال من رب هذا الجمل لمن هذا الجمل فجاء فتى من الانصار فقال  
 لي يا رسول الله قال افلا تتقي الله في هذه البهيمة التي ملكك الله اياها فانه يشكا  
 الى انك تجبعه راي لا تطعمه حتى تؤذيه الجوع وقد نبهه اي تكلمه وشعبه قوله عن ابي هريرة ان رسولا الله  
 صلى الله عليه وسلم قال بينا سرجل من بني اسرائيل عيشي بطريق فاشتد عليه العطش فوجد بيرا فانزل  
 فيها فشرب ثم خرج فاذا كلب يلهث لهيب الكلب اخرج لسانه من العطش يا كل لثري من العطش فقال  
 الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان بلغني فنزل لي بيرا فلانقذته فامسكه بفيته حتى رفعه فشق الكلب فشكر الله له  
 فاشفي عليه او قيل علمه او جازاه ففعله وقال القرطبي معناه انهم جازاه به عند ما كانت فغفر له قالوا (الصحابة)  
 يا رسول الله وان لنا في البهائم اجرا قال في كل كبد رطبة اجرا اي كل كبد حية والمراد رطوبة الحيوة قال  
 القسطلاني او هو من باب وصف الشيء باعتبار ما يؤول اليه فيكون معناه في كل كبد حية من سقاها حتى تصير رطبة اجرا ومعنى  
 الطرية هنا ان يقدح مخدوف اي الاجز ثابته في اربوا كل كبد حية والكبد يذكر ويؤنث قال الداودي المعنى في كل كبد حي اجر  
 وهو عام في جميع الحيوانات وقيل عموم مخصوص بالحيوان المحترم وهو الم يوم تقبله فحصل الثواب بالبقية بخلاف المأمور  
 بقتله كالخنزير والكلب فانه لا يجوز ان يتقوى ليزاد ضرره قاله النووي قال ابن التين لا ينشع اجراه الى عموم معني فيسقي ثم يقتل  
 لانا امرنا ان نحسن القتل ونهيننا عن المشقة

باب في تقليد الخيل بالادوات جمع وتر قال الحافظ قال ابن الجوزي وفي المراف بالادوات علمته اقوال انهم كانوا يقلدوا  
 الابل او تمار القسي ثلثا تصيبها العين برعهم فامرو بالقطعة اعلا ما بان الاوتار لا تزد من امر السد ثلثيا وهذا قول مالك وثانيتها انهم  
 عن ذلك لملا تخفق الدابة بها عند شدة الركض ويحكي ذلك عن محمد بن الحسن صاحب ابني خيفة وكلام ابني عبدة يرجح فانه قال  
 انهم عن ذلك لان الدواب تتأذى بذلك ويضيق عليها نفسها ورعيها وربما تعلقت بشجرة فاختنقت او تعوقت عن السير  
 ما لثما انهم كانوا يعلقون فيها الاجراس حكاة الخفا في قال النووي وغيره الجمهور على ان الپني للكرامة وانها كرامة تنزيهه و  
 قيل للترميم وقيل ليخ قبيل الحاجة ويجوز عند الحاجة وعن مالك شخص الكرامة من القلائد بالوتر ويجوز لغيرها اذا لم يقصد رفع  
 العين بهذا كله في تعليق التمام وغيره مما ليس فيه قرآن ونحوه واما ما فيه ذكر الدابة الپني فيه فانه انما يجعل للبيترك به والتلوز  
 با سماء وذكره وكذلك الپني عما يعلق لاجل الزينة ما لم يبلغ الخيل او السرف قوله لا تتقين في رقة بعير قلادة من  
 وترا لا قطعت الحد يث اشار المصنف بذلك لفظ الخيل في الترجمة الى ان ذكر البعير في الحديث باعتبار الغالب والا

فهو عام قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رتبوا الخيل اسمعوا بنوا صيبها اعجازها او قال دا كفا لها  
 راي تجبا وتلطفا من العباداة اولها تملح بذلك وتغز تكون موجبا لقوتها وسمنها وسمنها في البهائم كبره كزنا ملنا ذلك  
 وقلتها ولا تقلدها الا وثار في النهاية اي قلدها طلب اعدا الدين والدفاع عن المسلمين ولا تقلدها بطلب اوتار  
 الجارية ودخول التي كانت منكم والادوات جمع وتر بالسرة وبوالدم وطلب الثاير يريد ان يجعلوا ذلك لازما لها في اعنائها لوم القلائد

للاعتاق وقيل اراد بالاقادح ورا القوس اى لتجملوا فى اعتناقها الاقواما فتحتق لانها ربما رعت الاشجار فثبتت الاقواما ببعض شعبها فحفظتها وقيل انها انما هم عنها لانهم كانوا يعتقدون ان تعليدها بالاقواما يرفع ضررا ويضع عنها العين والاوى فتكون كائنات بها لنهايم واعلم انها لا تدفع ضررا ولا تصرف قدرا-

**باب** فى تعليق الاجراس وهو الذى يخرج منه الصوت من الجمل وغيره يعلق فى اعناق الدواب وفى حديث الباب لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس او كلب وقد تقدم عدم الايمان الملائكة فى بيت فيها كلب ان كان كلبا للزرع والصيد وقال فى حديث الباب فى حق الجرس انه مزار الشيطان والمزار آله يرمز بها واضافتها الى الشيطان لانها تلهي القلب عن ذكر الله تعالى واعلم ان المعازف بالغم والملاهي بالاضرب بالايدي قال الائمة الاربعه تجريمها واستنوا الطبل و الدبل للتشهير والوليمة او لغرض صحيح آخر وثبت عن بعض الصوفية سماع السرد وهو لفظ فارسي يلى على سماع الاشعار فقط بنشر المعازف والملاهي ولم يثبت عن المتقدمين سماع المعازف والملاهي والعياد باليد

**باب** فى سركوب الجلالة هى من الحيوان ما تاكل العذرة والجلبة البعرجت الدابة الجلبة واجتمعتا فى حالة وجلالة اذ التقطها فى حديث الباب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة فى الابل ان يركب عليها وهذا اذا كان غالب عليها من العذرة حتى ظهر على الحما ولبنها وعرقها فيحرم اكلها وركوبها الا بعد ان حبست رايها حتى ذهب اثرها وانما يحرم اكل لحمها ولبنها لتجسها باختلاط النجس وكرامة ركوها لما يلزم فيه من التلبس بالنجاسة وليكون الهى سببا للاضياح عن اعتيادها بذلك-

**باب** فى الرجل يسمى دابة عقد هذا الباب اشارة الى مشروعية تسمية الدواب من الحمار والفرس وفى الباب عن معاذا كانت راد النبي صلى الله عليه وسلم على حماد يقال له عقير قال الحافى وفى الاحاديث الواردة فى هذا الباب ليقول قول من ذكر الساب بعض الخيول العربية الاصلية لان الاسمار توضع للتمييز بين افراد الجنس وعقير مصغر اخوذ من العفر وهو لون التراب كانه سمي بذلك للونه والعفرة حمرة بني الطها بياض وهو تصغير عفر اخذوه عن بناء اصله كما قالوا اسويد فى تصغير اسود-

**باب** فى النداء عند الفيل يا خيل الله اركبى اى فرسان الله والخيل يطلق على الافراس على الفرسان ووقع هذا النداء اولانى غزوة الخاتبة وهو غزوة ذى فدا غار فيها عيينة بن حصن الفرارى فى بنى سبد الشدين غطفان على قتاج البنى صلى الله عليه وسلم التى بالغات فاستاقها وقتل راعيها وهو رجل من عسفان فجا الصريح ونودى يا خيل الله اركبى وكان اول مانودى بها قال الشيخ ابن القيم فى زاد المعاد-

**باب** النهى عن لعن البهيمه قول من النبي صلى الله عليه وسلم كان فى سفر فسمع لعنة فقال ما هذا قالوا هذه فلانة لعنت راحلتها فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما ضوعا عنهما الحديث اى عن راحلتها وعليها قال النودى انما قال هذا تبراها وغيره وكان قد سبق نبيا ونهى غيرهما عن اللعن فوقع ثبت بارسال الناقه ولما راد الهى عن مصاحبة تلك الناقه فى الطريق وما يبعها وذكورها كرهها فى غير مصاحبة صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من التشرقات التى كانت جائزة قبل هذا فى باقية على الجواز لان الشرع انما ورد بالنهى عن المصاحبة لانه ورد فى رواية لا تصاحبنا ما قد عليها لعنة فبقي الباقى كما كان انتهى

ويجوز ان يفعل ذلك عقوبة لصاحبها لئلا تعود الى مثل قولها فلا يجوز ترك ذلك الناقصة بخصوصها ولا ركوبها ولا اكلها وغير ذلك من التصرفات الجائزة.

**باب في التجشيش بين البهائم التحريش بالاعراض وتبيح بعضها على بعض كما يفعل بين الجمال والكلاب والديوك وغيرهما وانما نهى عن ذلك لانه من الملاهي وفيه ايلام الدواب والبهائم وان كان بشرط من الجاهلين فهو مباح ايضا.**  
**باب في دسم الدواب** الوسم هو جعل العلامة فيها بالكي يجوز الوسم على الدابة اذا استعمل على فائدة بعد ان يكون في النوع لانه في الوجه يفتح الوجه وليعود على بعض الحواس بالابطال او بالافساد كالباصرة والاذن ليست من الوجه وثبت الوسم على الفخذ عن عمر الفاروق رضي الله عنه وكان مكتوبا على ميسمه اى في قباله لوقف لمد والحكمة فيه تمييزا وليردا من اخذها وانتقمها وليعزها لصاحبها فلا يشترها اذا تصدق بها مثقال الحافظ ولم اقف على تصريح على ما كان مكتوبا على ميسم البغي صلى الله عليه وسلم ووقع في البخاري ميسم شاة وفي اخرى له في اللباس وهو ميسم الظهر الذي قدم عليه والمراد بالظهر الابل وكأنه كان ميسم الابل والغنم فصايف اول وفول انس وهو ميسم شاة ورا ميسم غير ذلك وقوله في اذا نوبت اقال الحافظ وفيه حجة للجمهور في جواز وسم البهائم بالكي وخالف فيه الحنفية تمسكا بعموم النهي عن التعذيب بالنار ومنهم من ادعى نسخ وسم البهائم وجعله للجمهور مخصوصا من عموم النهي.

**باب في كراهية الحرس تنزي على الخيل اى تحمل عليها للنسل انزاد الحرس على الفرس وان كان جائزا ولكنه غير غنى لان النهي صلى الله عليه وسلم كتب البغل وجعله تعالى من النعم ومن على عباده ليقوله والخيل في البغال والحمير لتركبها وزينة وقال الطحاوي ان النهي عنه الارشاد والشفقة كيلا يكون تقليل آله الجهاد لان الفرس يعمل بالليل البغل قال الطيبي لعل الانزاد غير جائز والركوب التزوين به جائز ان كالصور فان عملها حرام واستعملها في الفرس والبطة مسلح قوله عن علي بن ابي طالب قال هديت لسر رسول الله صلى الله عليه وسلم بغلة فسر كرها فقال علي لو**

حملنا الحمير على الخيل فكانت لنا مثل هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انها يفعل ذلك الذين لا يعلمون اى ان انزاد الفرس على الفرس خير من انزاد الحمير على الخيل اولا يعلمون احكام الشرعية ولا يهتدون الى ما هو اولى والنفع وقيل يجري مجرى اللازم للمباغة اى الذين ليسوا من اهل المعرفة في شئ.

**باب في ركوب ثلاثة على دابة** يجوز اذا كانت مطيعة وما اذا لم يطعها فلا يجوز.

**باب في الوقوف على الدابة** يكره اذا كان بغيرة حاجة قال الخطابي قد ثبت انه صلى الله عليه وسلم خطب على راحلته واقفا عليها فدل ذلك على ان الوقوف على ظهورها ان كان لارب او بلوغ وطرا لا يدرك مع النزول مباح وان النهي انما انصرف الى الوقوف عليها ليعنى لوجبه بان يستوطنه الانسان ويتخذ مقعدا فتعبد الدابة وليضر بها من غير طائل انتهى وفي حديث الباب اياى دو في نسخة اياكم ان تتخذوا ظهورهم دوابكم مناير اى تقفون عليها كما تقفون على المنابر بلا حاجة والتحذير يكون في الغالب المخاطب لان هذا تحذير والتحذير انما يكون في المخاطب وقد يكون في المتكلم لان الانسان قد يذنب لنفسه وشذ في الغائب لان تحذير الغائب لا يمكن الا بتزليله منزلا للمخاطب وفي شرح الفقيه بن مالك وشذ التحذير بضمير المخاطب في باب في الجنائب منع جنسية بمعنى مجنونة وهي المستبعدة التي تقاد وليس عليها راكب ركوتل.

قوله قال ابو بصير مريخ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تكون ابل الشياطين وبيوت للشياطين  
 (اي اذا كانت رائدة على قدر الحاجة او مبنية من مال الرام او الرياء والسعة والى ههنا تم قوله صلى الله عليه وسلم وقال ابو بصير مريخ  
 عنه نفسه فاما ابل الشياطين فقد مر ايتها (اي في رماني) يخرج جراحا من كبريحيات موهدة من اسمها فلا يعلم  
 بوابها من ادمير بلخية ولا تقطع به فلا يحركه قال القاضي عيين الصحابي من اصناف هذا النوع من الابل صنفوا  
 هو بخييات سمان يسوقها الرجل معه في سفره فلا يركبها ولا يحتاج اليها في حمل متاعه ثم انه يمر باخييه المسلم قد انقطع بمن الضعف و  
 العجز فلا يحمله واما بيوت الشياطين فلم اسرها الى سناتم الكلام ابي بصير مريخ وقال عبد الصمد بن ابي يحيى الراوي  
 كان سعيد يقول لا اراها الا هذه الاقفاص التي تيسر اذا بال ريكاي الهواجر الذي تتخذها المتزفون تفاخرا وتزفوا  
 قال القاضي وعين التابعي وسعيد صنفان البيوت وهو الاقفاص المملات بالديباج يريد بها الحامل التي تتخذها  
 المتزفون في الاسفار قال الاشراف وليس في الحديث ما يدل عليه ويريد على ما قاله القاضي بل نظم الحديث دليل على ان  
 جميعه الى قوله فلم اراها من تن الحديث ومن قول النبي صلى الله عليه وسلم طلي هذا الغناه انه صلى الله عليه وسلم قال فاما ابل  
 الشياطين فقد رأيتها الى قوله فلا يحمله واما بيوت الشياطين فلم اراها فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرين الهواجر المتزفون  
 بالديباج والحامل التي ياتخذها المتزفون في الاسفار وما يدل على ما ذكرنا قول الراوي بعد قوله فلم اراها كان سعيد يقول  
 قال الطيبي هذا توجيه غير موجه يعرف بادنى تأمل والتوجيه ما عليه كلام القاضي انه ولا يخفى ان ظاهر العبارة مع الاشراف  
 ويحتاج الى العدول عنه الى نقل صريح او دليل صحيح وليس للتأمل فيه مدخل الا مع وجود احد هما فاعلم اللهم الا ان  
 ثبت بقوله يكون فان الظاهر منه انه لا يستقبل فحينئذ لا ملائمة ان يكون قوله فاما ابل فقد راتها من كلام النبي صلى الله  
 عليه وسلم بل نعين ان يكون قول غيره فلما نسب آخر الحديث الى التابعي تبين ان تفصيل ادله راجع الى الصحابي فيصح  
 الاستدلال ونزول الاشكال والشك في العلم للحال

باب في سرعة السير مطلوب اذا كان في زمان القبط ولم يتجاوز من المنزل المتعارف الى آخر استسرا ما  
 فان في التجاوز منه اتعاب الانفس والبهائم من غير ضرورة والمضي بركاب الخفيف غير مطلوب بل ينبغي ان يرعى الابل من  
 العاف والنبات في الارض -

باب سرب الدابة احق بصدها اي التاكث احق بالركوب على مقدم الدابة من غيره وقوله بريد يقول  
 بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي جاءه رجل ومعه حمات فقال يا رسول الله انك وبنا رجل وناخره  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا انت احق بصد ولا انت احق بصد ودايتك مني الا ان تجعله لي قال فاني  
 قد جعلته لك فسر كعب صلى الله عليه وسلم وانا قال ذلك مع ان الرجل قد كان جعل له صدر دابته و  
 ناخر من صدرها وقد علم على غيرها تنهيا على المسئلة ولانه لعله تاخر ما علم ان الافضل احق بصدر الدابة فبين له ان الاحقية  
 لاجل الفضل فان كنت تركت الصدر لي فظن ذلك فصدرك لاني احق واما ان كنت تاخرت بعد العلم بانك احق فظاهرا  
 يا ب في الدابة فسر كعب اي تقطع عراقيها والعروق بالضم عصب خلف الكعبين بين مفصل القدم  
 والساق من ذوات الاربع ومن الانسان فوق الكعب يجوز العقر في الحرب اذا رمى رجل واليقن انه منسوب لئلا يظفر العدو

فيتمى به على قتال المسلمين واول من فعلها من المسلمين جعفر بن غزوة مائة حين انتم اى رضى الله عنهما فرس له ستر اخيرا  
وتقطع قوائمها بالسيف

**باب في السبق** بفتح الباء الموحدة وهو ما يعمل للسابق على سبعة من قبل ولو بالركب او بالمشي فيكون في سبعة من قبل  
الرجل والرواية الصحيحة في هذا الحديث بالفتح يريدان العمل بالسبق الا في سباق الابل والخيول وفي سباقها ما كان بالركب  
الحجر وفي النصل وهو الرمي لان هذه الامور قد في قتال العدو وفي بدل العمل عليها تعيب في الجهاد وتخرس على الاثام  
لان فيه امان يكون تمارا اولها عبثا وقال الحافظ في الفتح قوله باب السبق بين الخيل اى مشروعية ذلك والسبق بفتح الباء  
ويسكون الموحدة مصدر وهو المراد منها وبالتحريك الركن الذي يوضع هناك وقال وقد اتفق العلماء على جواز المسابقة بين  
لكن قصرها مالك والشافعي على الخف والحاجز والنصل وخصه بعض العلماء بالخيول واجازوه في كل شئ والتفقوا على  
جوازها لبعض بشرط ان يكون من غير المتسابقين كالامام حيث لا يكون هم فرس وجوز الجوزان يكونان ان الجانبيين  
من المتسابقين وكذا اذا كان معهما ثالث محلل بشرط ان لا يخرج من عنده شيئا يخرج التبع من صورة التمارين وان  
يخرج كل منهما سباقا من غلب اخذ السبقين فالتفقوا على منعه قال العيني قال ابن التين ان يمشى الله عليه وسلم سابق بين  
الخيول على حبل اية من اليمن فاعطى السابق ثلث حلل واعطى الثانية حلين والثالثة حلة والرابع دينار وال خامس  
درهما والسادس فضة وقال برك العديكس وفي كالم وفي السابق والفصل ثلث هو بكسر الفاء والكاف وسكون  
السين المهملة بينهما وفي آخره اللام وهو الذي يجي في الجلبة آخر الخيل قال السرخسي في شرح السير الكبير ولا بأس  
بالمسابقة بالافراس ما لم يبلغ غاية لا يتجلبها وكذلك المسابقة على الاقدام لا بأس بها الحديث الذي قال كانت المسابقات بين  
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخيل والركاب والاربع لان الغزاة يحتاجون الى رياضة انفسهم حتى اذا اقبلوا  
بالطلب والهرب وهم رجال لا يشق عليهم العدو كما يحتاجون الى ذلك في رياضة الدواب اسم المراد بالخف وذخف وهو البعير  
وبالافراس حافر كالفرس والبغل والحمار والنصل ذو نصل وهو السهم والرمح والسيف والتخمير ان تعلف الخيل حتى تسمن  
وتقوى ثم تقبل عليها بقدر القوت وتدخل بيتا لغشى بالجلال حتى تفرق فاذا جف عرقها جف لحمها وقويت على الجري والحمية  
مكان خارج المدينة بين وبين ثنية الوداع خمسة اميال اربعة اوسعة وثنية الوداع هو اسم من التوديع عند الرحيل هي  
ثنية مشرفة على المدينة ليلا من ريدكة والمسافة بين ثنية الوداع ومدينة زرقان ميل.

**باب في السبق على الرجل** قوله عن عائشة انها كانت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فسابقة فسابقة على  
رجل فلما حلت اللحم سابقة فسبقتي فقا هذه بتلك السابقة ي بعض تلك السبعة التي سبقتها في المرة الاولى.

**باب في المحلل** وهو الثالث في الرهان بين اثنين وانما قيل للمحلل لان الرهان بين اثنين كان حراما لا تمار  
فاذا دخل هذه الثالث جاز الرهان فحلل ما كان حراما وفي حديث الباب من ادخل فرسا سابيا فرسين راي في  
السباق والرهان يعني وهو لا يؤمن ان يسبقوا في الفرس غير مأمون من كونه سابعا او مسبوقا فيكون الفرس الثالث  
كفر الفرسين فليس بقادر من ادخل فرسا سابيا فرسين وقد امن ان يسبق راي من المسبوقية بل هو باق  
قطعا وكذا اذا كان مأمونا من السابقية بل هو مسبوق قطعا وبقينا فهو قداما في صورة المسبوقية فان الثالث كان لم يكن

فيكون قمارا لما هو اولى في صورة السابقة وان لم يكن قمارا الا ان فيه تعليق بملك المال على الخطر وهو لا يجوز قال الامام  
 ابو جعفر العلماوى في مثل الكائنات قلنا معنى قوله صلى الله عليه وسلم ان كان لا يؤمن ان يسبق فلا بأس به وان كان يؤمن  
 ان يسبق فلا خير فيه فوجهنا الال العلم لا يختلفون انه اراد بذلك البطل من الخيل الذي يؤمن منه ان يسبق وفي كثر الدقائق  
 وشهره للزعمى وحرم شرط الجعل من الجانبين لامن احاد الجانبين لما روى عبد الله بن عمران البنى صلى الله عليه وسلم سبق بالخيل  
 وراهن مثنى شرط الجعل من الجانبين ان يقول ان سبق فرسا فلان على كذا وان سبق فرسى فلى عليك كذا وهو قمار فلا يجوز  
 لان القمار من القمار الذي يراو تارة وتقص اخرى ومضى القمار قمارا لان كل واحد من المتقار من ممن يجوز ان يذهب ماله الى صاحبه  
 ويجوز ان يستفيد مال صاحبه فيجوز الاراديا والاشتقاق في كل واحد منهما فصار قمارا وهو حرام بالعس والاكذلك اذا شرط من  
 جانب واحد لان التقصان والزيادة لا يمكن فيهما وانما في احدهما يمكن الزيادة وفي الاخرى التقصان فقط فلا يكون متعامرة  
 لان المتعامرة متعاطية متعاضية ان يكون من الجانبين فاذ لم يمكن في معناه جازا استعمالا والقياس ان لا يجوز لما فيه من تعليق  
 التملك على الخطر ولا يمكن الحاق ما شرط فيه الجعل به لانه ليس في معناه لان المانع فيه من وجهين القمار والتعلق بالخطر  
 في الاخر من وجه واحد وهو التعليق بالخطر لا غير فليس بمثل له حتى يقاس عليه وشرطه ان يكون الغاية مما احتملها الفرس وكذا  
 شرطه ان يكون في كل واحد من الفرسين احتمال السبق اما اذا علم ان احدهما يسبق لامياله فلا يجوز لانه انما جاز للحاجة الى الرابضة  
 على خلاف القياس وليس في هذا الايجاب المال للغير على نفسه لشرط لا منفعة فيه فلا يجوز ولو شرط الجعل من الجانبين وادخلنا  
 ثلثا محملا جاز اذا كان فرس المحلل كفوا لفرسهما يجوز ان يسبق او يسبق وان كان تسبق او يسبق لامياله فلا يجوز لحديث ابي داود  
 واحمد وغيرهما وصورة ادخال المحلل ان يقول لثلثا ان سبقتنا فاما لان لك وان سبقناك فلما شئنا عليك ولكن الشرط  
 الذي شرطاه بينهما وهو ان يسبق كان له الجعل على صاحبه باق على حاله فان غلبها اخذ المالبث وان غلباه فلما شئنا لهما عليه  
 وياخذها لهما غلب المال المشروط له من صاحبه وانما جاز هذا لان الثالث لا يفرم على التقادير كلها قطعا ولقينا وانما يحتمل  
 ان ياخذ اوليا خيلا يخرج بذلك ان يكون قمارا فصار كما اذا شرطه من جانب واحد وان القمار هو الذي يستوى فيه الجانبان  
 في احتمال الغرامة والمراد بالجواز المذكورة في باب المسابقة التحل لا الاستحقاق حتى لو اثنع المغلوب من الدفع لا يجبره  
 القاضي فلا يقضى عليه به اع

باب الجلب على الخيل في النسب اى السابقة فالجلب في الرهان من الجبة وهو الصياح وفي الزكوة من  
 الجلب وهو طلب ان يجلب الاموال للمعنى قوله صلى الله عليه وسلم لا جلب ولا جنب في السابق الجلب ان يبيع  
 الراكب رجلا فرسه فيزجره ويطلب عليه ويصيح مثله على الجري والجنب فيه ان يجلب فرسا الى فرسه الذي يسابق عليه فاذا فرس الركوب  
 تحول الى الجنب واما معناه في الزكوة فقد تقدم في محله منها نهيان في كلا الموضعين -

باب في السيف يحلى اى ما حكمه قال في الدر المختار ولا يتلى الرجل بذهب وفضة مطلقا الا بخاتم ومنطقة و  
 حلية سيف منها اى الفضة اذا لم يرد به التزين قال الشامي قوله منها اى الفضة لامن الذهب در رانته وفي حديث الباب  
 كانت قبيلة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم فضة القبيصة هي التي تكون على راس قائم السيف وقيل هي ماتحت  
 شاربي السيف والشاربان الفان طويلان في اسفل قائم السيف -



**باب في النبل يدخل في المسجد النبلي السهام والنبال صاحبه وصانعه كالنابل وفي حديث الباب ان لا يمر بها الا و  
هو اخذ بنصولها ونصول جمع منصل وهو حديد السهم وفيه جواز ادخال المسجد السلخ واشارة الى تعظيم قليل الدم وكثيره وما كيد  
حرمة المسلم وسند باب الثمنه بين المسلمين وكذا في حديث الثاني والمراد بالسوق محل اجتماع الناس واختلاطهم**

**باب في النهي ان يتعاطى السيف مسلحاً يعطى ويؤخذ من الجانبين خارجاً من الغمد فهنا النهي ايضا مبني على  
احتمال خرش المسلم به المسلم وسد لذريعة الفساد بين المسلمين وفي بعض النسخ قبل حديث نهى ان يقد السيفين صبعين  
باب النهي ان يقد السيفين اصبعين القدر القطع المتاصل او المستطيل او الشق طولاً كالاقتراد والتقدي في الكل و  
السيف بالفتح الذي يقد ويقطع من الجار بمجره سبوت له بين اصبعين يميل معنيين احدهما بين اصبعي القاد والثاني بين اصبعي غير القاد  
والاولى كل ذاك القطع بين اصبعي القاد وغير معروف بل متخ فان القدر يكون بالازميل وهو مشفرة الخار فبالا زميل لا يمكن  
القطع بين اصبعي القاد والاصبعين الا بغيره فيمكن ومحمّل بان يعقده والادخال في باب النهي ان يتعاطى السيف  
مبني على ان لا يذكره بعد باب في النبل يدخل في المسجد يؤيد ذلك المتن**

**باب في ليس بذي شمع مريم وربع وهو مقيس الى رايه يلبس في الحرب يقال له الرز وفيه ايضا والخرص بهذا الباب ان لو كان  
في الحرب يلبس الله ورسوله ليس بذي شمع كما ورد في جاريته آخر عقابا وتوكل وفي الباب ان رسول الله صلى الله عليه  
سلم ظاهريوم احد بين جوعين اذ ليس جوعين اي ليس احدهما فوق الاخر كانه من الظاهر والتعاون**

**باب في الرايات والالوان في النهاية الراية العلم النجم وكان اسم راية النبي صلى الله عليه وسلم العقاب وفي المغرب  
اللواء علم الجيش وهو دون الراية لانه شقة ثوب يلوى ويشد الى عود الرمح والراية علم الجيش ويكنى ام الحرب وهو فوق اللواء  
وقال التورثي الراية هي التي يتولاه صاحب الحرب ويقا تل عليها واللواء علامة كلبته الامير تدور معه حيث دار وفي شرح  
مسلم الراية العلم الصغير واللواء العلم الكبير قلت ويؤيده حديث يمدى لواء الحمي وادم ومن دونه تحت لواء أي يوم القيمة وكان  
راية رسول الله صلى الله عليه وسلم مخدفا في الالوان كان لواءه يوم دخل مكة ابيض وفي بعض مغازيه سودا و مر لوجه  
خمره اي من برده فيها تحطيط من سودا و بياض سميت خمره تشبيهاً بالخر وفي بعض مغازيه صفراء**

**باب في الانتصار بذلك الخيل والضعفة الرذل هو الردي من الشيء والمراد بهم غير اقوياء اي الانتصار من الكفار للضعفاء  
من الشيوع والنصار وغيرهم قوله ابتغوا الضعفاء الطبول الضعفاء فاجالسهم واستعين على الاعداد بعائهم فانزروا وتنصرون  
بضعفائكم اي على الاعداد بدعوة وبركة ضعفائهم فان دعائهم زيادة اخلاصهم وقربهم من الله سبحانه وتعالى اقرب الاجابة وانما قال ذلك صلى الله عليه  
وسلم لئلا يحب الاقوياء على قوتهم ولا يعتمدون على شجاعتهم فان النصيرين الامن عند الملوك العزيز الحكيم**

**باب في الرجل ينادي بالانشاد هو في الاصل العلامة التي تنصب لي عرف بها الرجل رفقة من الصحابة كانوا  
يعطون على كلمة اذا تكلموا بها يعرف بعضهم بعضا ويتعارفون بها في الحرب ليمتاز العدو عن غيره فينادون بها وقت الحرب  
وكان ذلك محتلفا فكان في بعض النزمات شعار المهاجرين لفظ عبد الله وشعار الانصار لفظ عبد الرحمن وفي بعضها النظم  
استامت وهو امرن الامت اسميت امة قيل الخطاب هو الله تعالى فانه المسميت فالمعنى يا انا صرمت العدو وفي شرح السنة  
يامنه ورامت فعلى هذا الخطاب كلوا جارين غزاة المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم ان يتم فليكن ذماركم حم لا يعضون اي ان**

انهموا على العدو في الليل بغتة فليكن علامتكم حم لا يصرحون ويودعوا واخبار فقوا ان يتيم على صيغة الجمل من تبيت العدو  
باب ما يقول الرجل اذا سافر من الدعار لبلده وماله وهون السفر وغير ذلك قول عن ابي هريرة قال كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سافر قال اللهم انت صاحب في السفر والخليفة في الاهل اللهم  
ان في اذنك من دعائك السفر رشقة وشدة وكافية المنقلب وهو تغير النفس لا الكبر  
من شدة الهم والحزن من كآبة وكتاب والمعنى ان يرجع من سفره بامر يحزنه باذنه اصحابه من سفره او يعود غير مقضى الحاجة  
او اصابت ماله آفة او يجرب له مرضى او فتن بعضهم وسوء المنظر في الاهل المال راى من كل منظر يقب الحزن والسوء عند  
النظر اليه في الاهل والمال اللهم اطولنا الارض رضى رضى قضر لبدنا وهون علينا السفر اى سهل ولى انزى  
وكان اذا استوى على بغائر خارجا الى سفر كبير ثلاثم قال سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا مقرنين  
داى مطيقين لولا تسخير الله تعالى اياهم لنا وانا الى ربنا المنقلبون اللهم قى اسئالك في سفرنا هذا البر والتقوى  
ومن العمل ما ترضى اللهم هون علينا سفرنا هذا اللهم اطولنا البعد اللهم انت صاحب السفر  
والخليفة في الاهل والمال راي كفا في الحضر اذا رجع قال هون راي الكلمات المذكورة  
ونرا فيهم اثبتون ثابتون ومما صدر عنا من المناهي في السفر عابدين لربنا حامدين الحديث  
باب في الدعاء عند الوداع اى وقت الخروج الى السفر والغزو قول كان النبي صلى الله عليه وسلم  
اذا اراد ان يستودع الجيش قال استودع الله دينكم واما نتمكم وخواتيم اعمالكم  
اى اجل هذه الامور ودية عند الله استخفظ اياها-

باب ما يقول الرجل اذا ركب اى دابة للسفر وغيره قوله انى بديت ليركبها فلما وضع رجله في الركاب قال  
بسم الله فلما استوى على ظهرها قال الحمد لله ثم قال سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين  
راى مطيقين واقويا عليه وانا الى ربنا المنقلبون ثم قال الحمد لله ثلاث مرات ثم قال الله اكبر ثلاث مرات  
ولعل التثليث ايماء الى الاحوال الثلاث من الماضى والحال والمستقبل او الى الدنيا والبرزخ والقبلى  
ثم قال سبحانك انى ظلمت نفسي فاغفر لى انه لا يغفر الذنوب الا انت الحديث

باب ما يقول الرجل اذا نزل المنزل من الدعاء في حديث الباب كان صلى الله عليه وسلم يقول يا ارض ربتي  
در برك الله اعود بالله من شر شرابان يفتنك معصية او محنة وبلية وشر ما فيك ومن البرودة والحراة وفساد  
الهواء وغيره وشر ما خلق فيك (اى في جوفك من المؤذيات) ومن شر ما يدب عليك واعدو بالله  
من اسد اسود ومن الحية والعقرب من سائمة البليغين الشاؤل المراد من ساكن البلد الحن والاناس لانهم يكونون البلاء في  
المراد بالوالد وما ولد آدم وذريته ويحتمل جمع ما يوجد بالتوالد من الحيوانات اصولها وفروعها ويحتمل ان يكون والد الجيس  
وما ولد الشياطين-

باب في كراهية السير في الليل في حديث الباب لا ترسلوا خواشيكم اذا غابت الشمس حتى تنذهب فحمة  
العشاء فان الشياطين تعيث رفسا اذا غابت الشمس حتى تنذهب فحمة العشاء هي اقباله واول سواده كان



الى ارض العدو قال مالك اسراة مخافة ان يناله العدو فيعود الى استيانه قال ابن عبد البر ارجع الفقهان لا يسافر  
بالمصحف في السرايا والعسكر الصغير الخوف عليه وفي الكبير المأمون خلاف فتح مالك ايضا مطلقا فصل ابو حنيفة وادار الشافعي الكوفة  
مع الخوف وجودا وما استدل به على منع المصحف من الكافر للعلية المذكورة فيه ومنها تمكن من استيانه ولا خلاف في تحريم ذلك  
وانما اختلاف بل يصح لو وقع ولا يربا زالة ملكه ام لا واستدل به على منع تعليم الكافر القرآن وبه قال مالك مطلقا واجازه ابو حنيفة بطلبه  
وعن الشافعي القولان فصل بعض المالكية بين القليل لاجل مصلحة قيام الحجة عليهم فاجازه وبين الاكثر منعهم ويؤيده كتب  
النبى صلى الله عليه وسلم الى بئر بل بعض آيات ونقل النووى الاثافي على جواز كتابة اليهم شيئا وبعضهم منع بيع كتبهم فيما  
اسما قال يسكن بل حسن ان يقال كتب علم وان لم يكن فيها آيات لتطهير العلم الشرعي قال ولله التلج وثنى ما يتعلق بالشرع  
كتب النجوى والفتنة

باب فيما يستحب من البيوت الرفقاء والسرايا الجيش العسكر الكبير والسرية العسكر الصغير وجوابه في حديث الباب  
قال خير الصحابة اربعة راي في السفر وخير السرايا اربعة وخير البيوت اربعة الف اي من يهودهم واقلهم  
لا من يؤمنهم ولان يذلب اثنا عشر الفامن قلة معناه انه لو صاروا مخلو بين لم يكن للقلية بل الامر اخر سواها وانما يكون  
قليلين والاعداء ما لا يعد ولا يحصى لان كل واحد من هذه الاثنا عشر جيشا قول باليمين او بالميسرة او القلب فليكنها وان الجيش  
الكثير المتقاتل منهم بعضهم وهو لا يعلم مقاتلون ومن ذلك قول بعض الصحابة يوم حنين وكانوا اثني عشر الفا من تغلب اليوم من  
قوتنا وانما قلوبنا اعجاب بنهم قال تعالى ولهم حنين اذ اجتكم كثرتم فلم تغن عنكم شيئا وكان عشرة الاف من اهل المدينة  
والالفان من سلمى فتح مكة قال النبي صلى الله عليه وسلم قرآن الحديث دائرة على السابح واثنا عشر ضعفا اربع ولعل الاشارة بذلك الى  
الشدة والقوة واشتداد ظهر انهم تغلبوا باركان القتار

باب في دعاء المشركين الى الاسلام عند رادة القتال ولا ينبغي لنا ان نقابلهم حتى ندعوهم لم تبليخه الدعوى الى  
الاسلام ولا يجوز ذلك يدعوهم بالاستسلام باليمن يثمة لتكون الدعوة سيالته في الانذار وفي المحيط تقديم الدعوة الى الاسلام على  
القتال كان في اجراء الاسلام بين المسلمين واليهود لم يتعففوا واما بعد انتشر واستفاض وعرف كل مشرك الى ما يدعي على  
القتال قبل الدعوة لانهم ربما يستحسنون بالدعوة فلا يقدر عليهم اصرافا اسلموا فيها والاندعوم الى او انا الجزية ان كانوا ممن قبل  
منهم الجزية كابل الكتاب والجوس ابعده الاذان من العجم وامن لا تقبل منهم الجزية كالمتردين وعبد الاوثان من العرب  
فلا ندعومهم الى اذ الجزية ليعوم الفائمة اذ لا تقبل منهم الا الاسلام فقلهم الى ان يسلموا او تقاتل من تقبل عنه الى قبول  
اداء لان بها ينتهي القتال لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يديهم صاعرون

باب في المحرق في بلاد العدو ونجا بهم بالحرق بالنار ونجا بهم بالغرق بارمال المياه عليهم وقطع الاشجار سوار  
كانت ثمرة او غيره مثمرة لان في هذه الاشياء الحاق الكبت والقيظ بهم وتفرق شملهم ونكاه بالاجاع الا في رواية للشافعي  
واحمد ففعل بهم ما يفعلونه بنافذ امر وروايات الباب وغيره بقوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حرق نخيل بني السفيير وقطع وهي البويرة فانزل الله عز وجل فطعم من لبنه البويرة تصغير البيرة التي بقي منها الماء  
موضع من بلد بني النضير ثم طافه من اليهود والذين غزاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد غزوة احد لبنة اشرفا من

وقيل زرعهم وجرهم فقال حسار بن ثابت رضي في ذلك سعد بن أبي السراقة بن لوى وحرث بن الربيرة مستطير وروى انه عليه السلام لما امر بفتح نخلهم قالوا يا محمد كنت نبيته عن الفساد في الارض فما بال قلع النخل وتكريتها فنزلت ما قلتم من لينته او كرتوها قائمته على اصولها فبازر الله الآية وتوارى عن علي بن ابي طالب وحرث امران من الانصار والخرقي وابني بطنهم الهزلة والقصر اسم موضع من فلسطين بين ستملان والربازة ويقال لها بيني بالياء وقال التورثي موضع من بلاد جهينة وقال ابن الهمام انه اسم قبيلة في اليمن اعز على اهلها حال غفلتهم وفجائفة بنهم وعدم استنهم وخرق زرعهم ودر ياربهم واشجارهم.

**باب في دعوى العيوب** الشيون جمع يمين وهو الجاسوس قول ربه يبعث يعني النبي صلى الله عليه وسلم النبي عينا ينظر ما صنعت غيرا في سفهان اي يبعث بسبيته جاسوسا مع هدي بن الزغباء وسبيته هادي بن عمرو بن ثعلبة ابن حرمته و يقال بسبيته لغيره شهيد بدرو في لفظ سلم اي رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبيته عينا ينظر ما صنع غيرا في سفهان الحديث ثوب في بيته مشرفة.

**باب في ابن السبيل** ياكل من التمر يشرب من اللبن اذا مر اي بالبن او التمر اختصاف العلماء في ما روي حديث الباب فاكثروا حملوه على حالة الاضطراب وقالوا لا يشرب لئلا يضره ولا ياكل لئلا يثقل منه شيئا لانه لا يتقادم النصوص التي وردت في تحريم مال المسلم على هذا فاجب عليه ان يؤوى قيمته ما شرب او اكله فليسها وقال بعضهم يؤمخول على العرف والعادة فالبلد التي كان في اهلها عادة الاذن الاجمالي للمسافر وما يرى السبيل وغيره اكل الثمرة وطلب اللبن يجوز شراؤه ذلك ولا ياكل منه شيئا الا اذا كان في بلد الاذن ايضا وعلى هذا لا يجيب الضمان عليه وهذا هو الاصح قوله اذا اتى احدكم على ما شئتم فان كان فيها صاحبا فليستأذنه فان اذن له فليصليه وليشرب وان لم يكن فيها فليصوت ثلاثا وهذا الاحتمال ان يكون مالكها اذن يقوم مقامه بعباده فاذا سمع الصوت يحكي فان اجابه فليستأذنه والا

فليصوت وليشرب ولا يجمل اي من اللبن معه قوله عن عباد بن شرحبيل قال اصابني سنة فدخلت حائطا

من حيطان المدينة ففكرت سنبلا فاكلت وجمعت في ثوبي نجاء صاحبكم ففكرتني واخذت ثوبي فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ما علمت اذ كان جاهلا راي كان الا انك بك اولان تعلم بالفرق والاشقة لانه لم يكن يعلم ان ليس له عرف في النخل وانما علم ان الجائع لا يني عن اكله واخذه وتحملة قدر ما يطعم رفيقه الساعب او قدر ما ياكله في غير وقته هذا فلما علمته ذاك ولا اطعمت اذ كان جائعا او للثلاث قال ساغبا راي كان الحق ان اطعمه اذا رايت جائعا واصر فدعني على ثوبي واعطاني سقاة ونصف دسق من طعام من طاهر سباق الي داود فتمني ان يكون ضمير الفاعل في اعطاني يعود الى صاحب الحائط ولكن في رواية النسائي عن عباد بن شرحبيل قال فأتيت مع عموتي المدينة فدخلت حائطا من حيطانها ففكرت من سنبلة فجاء صاحب الحائط فاخذ كسائي ففكرتني فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استعدي عليه فارسل الي الرجل فجاءه فقال مالك على هذا فقال يا رسول الله انه دخل حائطا فاخذ من سنبلة ففكرت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما علمت اذ كان جاهلا ولا اطعمته اذ كان جائعا اردو عليه كسائه وامرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بوسق ونصف ومنتى فهذا اصح ان الامر بوسق او نصف ومنتى هو رسول الله صلى الله عليه وسلم فمقتل ان يكون امر رسول الله صلى الله عليه وسلم باعداد الطعام لصاحب الحائط تبرعا او لقصاص الضرب كيمثل ان يكون الامر

للمصابة فاعطى له رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده والهدا علم.

**باب من كان اسه ياكل مما سقط اذا كان المعروف ذلك في بلده قوله فقال يا غلام لم تترى النخل قال اكل قال فلا تترى النخل وكل مما يسقط في سفلهوا النبي عن الرمي لا يسقط منه النبي والنسج اولادنا الذين فيما سقط في اسفلها**

**باب ثمين كان لا يحلب اي مائبة الغير غير اذنه قوله لا يحلبن احد مائبة احد بغير اذنه اوجب ان توثق مشربة والغرة يوضع فيها المتلع فتكسر خزائنه فتنقل (ليس يخرج) طباها رضى الكلام بحسبكم ان يترك فيكسر خزائنه ويخرج طباها فيذهب فكما لا يجب لك شي ان لا يجب لغيرك شيء فانا نحن لهم ضروع موشيهم المحبة فلا يحلبن احد مائبة احد بغير اذنه**

**باب في الطاعة يجب على المرطاعة للامير ما لم يوجبه معصية حتى قالوا انا امر شيء مسلح يصير واجبا واذا امر غير ذلك قوله قال بن جرير يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله اطيعوا الرسول واولي الامر منكم راي قر ابن جريح هذا الآية قوله عبد الله بن قيس بن عدي بعثه النبي صلى الله عليه وسلم في سرية فقول عبد الله بن قيس بن عدي بعثه النبي صلى الله عليه وسلم في سرية فقول عبد الله بن قيس بن عدي بعثه النبي صلى الله عليه وسلم في سرية فقول عبد الله بن قيس بن عدي بعثه النبي صلى الله عليه وسلم في سرية**

**باب ما يومر من انضمام العسكر اي يجب على الجماعة النازلة في السفر ان ينزلوا في المنازل بالاجتماع والانضمام وان تجوزا طريقا وينزلوا بجانبيه لئلا تضيق الناس في الخروج من المنازل والرجوع اليها قوله كان الناس اذا نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلا لا تفر قوافل الشباب والاولاد في معصية الخالق**

**باب ما يومر من انضمام العسكر اي يجب على الجماعة النازلة في السفر ان ينزلوا في المنازل بالاجتماع والانضمام وان تجوزا طريقا وينزلوا بجانبيه لئلا تضيق الناس في الخروج من المنازل والرجوع اليها قوله كان الناس اذا نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلا لا تفر قوافل الشباب والاولاد في معصية الخالق**

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تفرقكم في الشجائب والادوية انما ذلك من الشيطان فلم  
يأزل بعد ذلك ما زلا الا انضم بعضهم الى بعض حتى يقال لو بسط عليهم ثوب لعمهم  
اي شملهم وكان الاجتماع بمكة لا يفتق المنازل ولا يبدى الطريق قوله فضيق الناس للمنازل وقطعوا الطريق فبعث  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مناديا ينادي في الناس ان من ضيق ما زلا اقطع طريقا فلا جهاد له  
اي من ضيق على الناس منازلهم وسدوا الطريق فلم يبق للناس طريقا ان يخرجوا من منازلهم ويرجعوا اليها بسبب تضيق المنازل  
فلا جهاد بل اللازم على الجماعة النازلة ان يتخذوا طريقا ويضربوا بها نبيه لئلا تضيق الناس في الخروج والرجوع.

**باب في كسر الحية تمنى لقاء العدو وانما ينهى عنه لان في هذا التمني اعجاب واعتماد منهم على انفسهم**  
قوله قال يا ايها الناس لا تتقوا القلعة والعدو وسلوا الله العافية وقادوا الحافوا والناصر وعليه فليقول المتوكلون قوله فاذا  
لقيتمهم فاصبروا واعلموا ان الجنة تحت ظلال السيوف فقال القسطلاني اي ان ثواب الله والسبب الموصول الى الجنة  
عند الضرب بالسيوف في سبيل الله وهو من المجاز يبلغ لان كل شيء لما كان ملائمة ولا شك ان ثواب الجهاد الجنة فكان  
ظلال السيوف المشهورة في الجهاد تحتها الجنة اي يلزمها استحقاق ذلك وخص السيوف لانها اعظم آلات القتال والفتوح.

**باب ما يدعى عند اللقاء اي تمام العدو** قوله كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا غزا قال اللهم انت عضدي  
اي قوتي وتصيري بك احول راي التحرك وقيل احتال لدفع كبر الاعداء وقيل اودع واشبع من حال بينهما اذا منع احدهما  
من الآخر وبك اصول راي اسلوب واظهر والصلوة الجملة والثبوت وبك اذا قاتل اي بجوك وقوتك اقاتل.

**باب في دعاء المشركين** اي الاسلام وهذه الترجمة مكررة قد تقدم قبيل ذلك ففي الاولي ذكر الدعوة الى الجاهل وبها ذكر انفسها  
اشارة الى ان الدعوة على نوعين اذا علم ان الكفار باستم الدعوة لا يجب ان يدعو الى الاسلام ولكن يندب لهم الدعوة فانما اذا  
لم نعلم فوجب ان يدعو الى الاسلام قوله ابن عون قال كتبت الى نافع اسأله عن دعاء المشركين عند القتال فكتب لي

ان ذلك كان في اول الاسلام وقد اغارني الله صلى الله عليه وآله وسلم بـ

وهم غارون اي قافلون عن اعدائهم المسلمين وانعامهم لسقى على الماء فقتل مقاتلهم وسبي سيدهم  
اي نواربهم واصاب يومئذ جندية بنت الحارث من اهلها المؤمنين وكان ذلك سنة ست من الهجرة وفيها سقط  
عقد عائشة وشي غزوة المريسيع.

**باب المكوفة** الحرب المكوفة بوقع بالآخر في المشركين من السد العالي تارة خفي وهو استدراج بطول الصلة و  
ظاهر النية وفي الباب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تحذروا في بضم حاء وفتحها مع سكون دال وليضمها مع فتح والاداء  
منها يقتضي امر الجند واحدة من الخذل اي ان القتال اذا خارع مرة لم يكن لها آتالة وبواضح الروايات واصحابنا يعني انساني  
وهو الاسم من الخذل وفتح الثالث ان الحرب تحذر الرجال وتنبههم ولا تغني لهم كالأضحية لمن يكثير الضحك روى انه صلى الله عليه وآله وسلم  
ولم قال يوم الاحزاب لما بعث نعيم بن مسعود ان يجندل بين قريش وعطفان واليهود يعني ان المكارفة في الحرب الفع من المكارفة  
وظاهر ادب الكذب فيها لكن التعريض اولى مجمع فالتدبير بعصم هذه الكذب القوي فيشكل بالعذر وقد روي صلى الله عليه وآله وسلم  
بالعذر وقال ولا تعذر والحديث رواه احمد وابن ماجه فيقول اولابا نذا اي الحرب خدعة خبرنا بشرح ومراده قيل ان خدعة لا يرى

لمن يكون عاقبة وثانيًا ان المراد به تورته وهوليس بكذب وبالفرق  
 بين النذر والخيارع بانه اذ امت الحرب تأخر  
 لا يحرم الخذلان زعيم انا لا نخار بهم في هذا اليوم حتى يا سواد نخار بهم فيه اوز بهم امانه سب الى صوب آخر حتى يغفلوا خاتمهم من احوال  
 نحو ذلك من الكذب الغفلي وهو المراد من الحديث الثاني في الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ادغس زوجه  
 (اي في جنة من الجاهات) دسرى غيرها من التورته اى غير تلك الجنة اى مشرعة كنى عنه فادهم انه يمد غير من الوراد اى  
 التى البيان وراى ظهوره لثابت حتى خبر الى معصده فيستعد واللقائه وكان يقول الحسب عند عتبة بكتاف اذا كان من  
 وينهم عهد على ان لا يخار بهم في هذا اليوم حتى امنوا فانه لا تجوز المحاربة لان هذا استيمان وعهد فالمحاربة نقض العهد وليس من  
 الخذلان ويكون عذر انبيائه والحاصل ان الخديجة ايعال بكر الى الحضم من حيث لا يعلم من غير خلف وعده ونقض عهده قال  
 ابن وهبان في نظيره ولصلح جاز الكذب او دفع ظالم واهل لترضى او قتال ليظهروا -

**باب** في لزوم المساقعة مع سائق ونهم الذين يسوقون جيش الغزاة ويكونون من وراءه يحفظونه في الباب كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يتخلف اى شئ خلف الناس في المسير فيرجى الضعيف يردف ويدعوا له اى  
 يسوق من ضعف من الراحلة ويردف خلفه من عتب او عي ظهره ويدعو للمسلمين

**باب** على ما يقتل المشركون وفي الباب امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله اى حتى  
 يسلموا ولا بد ان يؤمنوا بصلى الله عليه وسلم وانما اكتفى بكلمة التوحيد لان المراد بالناس مشركوا العرب وكانوا يعتقدون  
 الشرك فاذا وجدوا علم انهم آمنوا بصلى الله عليه وسلم لا ينهم لم يعرفوا ذلك الا انه صلى الله عليه وسلم بخلاف اليهود والنصارى  
 لانهم يقولون ان محمدا صلى الله عليه وسلم رسول الله الى العرب دوننا فلا يحكم باسلامهم ما لم يقروا برسالة وتبرأوا من دينهم  
 فاذا اسلموا في الظاهر بحرى عليهم حكم الاسلام وان كانوا في الباطن على خلاف ذلك فاذا كان باطنهم على خلاف ظاهرهم  
 لا يعرض لهم في الدنيا ولكن لو اخذ به في الاخرة فيعاقبون عليه لانهم منافقون وانما لم يذكر فيه الجزية لان مشرك العرب  
 لا يهيل منهم جزية قوله لا تقتله فان قتلته رجع ما تكلم بالاسلام فانه بمنزلة تلك قبل ان تقتله انت  
 بمنزلة قبل ان يقول كلمة التى قال وهى كلمة الاسلام قوله فانه بمنزلة تلك لانه صار مسلما معصوما الدم قبل ان فعلت  
 فعلتك التى اباح ومك قصاصا والمعنى كما كنت تميل قتله محثون الدم بالاسلام كذلك هو بعد الاسلام وقوله انت بمنزلة  
 لانك صرت مباح الدم كما هو مباح الدم قبل الاسلام لكن السبب مختلف لان اباحه دم القاتل بحق القصاص اباحه  
 دم الكافر بحق الاسلام قوله بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية الى خثعم فاعتصم ناس منهم  
 داي عن القتل بانهم ظنوا ان المسلمين اذا راوا ساجدين يقفوا باسلامنا فلا يقتلونا فلم يلتفت المسلمون الى سجوهم  
 فاسرع فيهم القتل قال اى جبريل فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فامر لهم بنصف العقل وقال ان  
 برئى من كل مسلم يقيم بيننا يظهر المشركين قالوا يا رسول الله لهداي لما سقط نصف الدية ولم يرئت من مسلم  
 يقيم بين المشركين قال لا ترايا ناسا كلها من باب التفاعل من الرؤية يقال ترى القوم اذا رايت بعضهم بعضا  
 واسنادا لترأى الى الزجر مجاز واصلة تترأى فخذف احدى التامين تخفيها قال الخطابى في معناه ثلثة وجوب قبل معناه  
 لا يستوى حكما وقيل معناه ان الله فرق بين دارى الاسلام والكفر فلا يجوز لمسلم ان يساكن الكفار في بلادهم حتى يلازمهم



حتى إذا أذيقوا ناراً كان منهم بئس ما يرون ناراً إذا أوقدت وقيل من عاد لا ينقسم المسلم بسنة المشرك ولا يشبهه بني بنية  
 بئس ما قلت الظاهر ان الدصبات سالوا عن وجه التبري او عن وجه تهود النصف من العقل لان الظاهر كمال الدية لانهم كانوا  
 مسلمين قتلوا اذلا فمعنى الجواب على الاول انما برئت لانهم قالوا الواجب عليهم حيث امرتهم ان يكونوا من الكفار بحيث لا تتردى  
 ناراً بها وعلى الثاني وانما سقط النصف من دياتهم لانهم لم يقاتلوا في قتالهم حيث امرهم بالجهاد وكان قتلهم مضافاً الى  
 عاتين اولاً باقتله حرم القاتلين حيث لم يشكوا امرهم والثانية اقامتهم في مقام المشركين فكانوا كمن يملك فعل نفسه وفعل غيره  
 فقط حصته جنائية

**باب في التولي يوم الزحف** وهو كبير في قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا للقتال او متخيراً الى فئة فقتلوا  
 ينصب من الدواما وهم جنم وشئ المصير اختلف اهل العلم في حكم هذه الآية هل هو خاص في اهل بدر ام عام فقال طائفة  
 هو اهل بدر خاصة كما في الباب عن ابى سعيد قال نزلت في يوم بدر ومن يولهم يومئذ دبره لانهم لم يكن لهم  
 ان يتركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عدوه وينهزموا عنه هكذا روى عن الحسن البصري والصنعاك وروى عن يزيد بن  
 حبيب بسند فيه ابن ابيصة قال اوجب الله من فرلوم بدر النار قال ومن يولهم يومئذ دبره الآية فلما كان يوم احد بعد ذلك  
 قال انما استنزلهم الشيطان ببعض السبوا ولقد عفا الله عنهم ثم كان خنين بعد ذلك بتبع سنين فقال ثم وليتم ما رزقتم  
 يتوب الله من بعد ذلك على من يشار وقال الآخرون بل هذه الآية حكمها عام في كل من ولي الدبر عن العدو منه زاروى  
 ذلك عن ابن جرير الطبري قال لصواب من قال حكمها محكم وانما نزلت في اهل بدر وحكمها ثابت في جميع المؤمنين اذا لقا  
 العدو ان يولهم الدبر منهزمين من المؤمنين الى فئة من المؤمنين من حيث كانت من ارض الاسلام نعم كان  
 الحكم في اول الامر انه لا يجوز الفرار من عشرة امثالهم ثم خفف هذا صار الحكم ان لا يفروا من ضعف كما اخرج المصنف في الباب  
 عن ابن عباس قال نزلت ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين فشئت ذلك

على المسلمين حين فرض الله عليهم ان لا يفر واحد من عشرة  
 ثم ان الله سبحانه تخفيف فقال لان حلف الله عنكم الحريك وتام الآية وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا  
 مائتين وان يكن منكم الف يغلبوا الفين باذن الله والهدى مع الصابرين واما قوله صلى الله عليه وسلم لا يفر من الدين  
 انه موفى سرية من سرى ايا رسول الله عليه وسلم حين جلسوا مترصدين لرسول الله صلى الله عليه وسلم قبل صلوة الفجر فقال من  
 القوم فقلنا عن الفرارون فاقبل اليها فقال لا (اي ليس اتم الفرارون) بل انتم العكاسون والفرارون  
 العطارون على الكفار قال قد نزلنا فقلنا اي انا فئة للمسلمين اي بلجائهم هذا جواب عما ترك في قلوبهم من الشبهة  
 بخالفة قوله تعالى ومن يولهم الآية فقلنا لانهم فروا غير متحرفين للقتال وغير متخزين الى فئة لانهم لم تكن لهم فئة هناك فزال  
 صلى الله عليه وسلم هذه الشبهة وقال وليتم ربكم متخزين الى فئة لاني فقلتم ففرحوا بذلك واطمانت نفوسهم بالفرار يومئذ ان  
 كان جائز لهم قتلهم لانهم لم يكونوا من فرار الاستحقاق الوعيد عليه وان لم يكن جائزاً فتوجيه اخراجهم عنهم لانهم لما ذموا وعلموا  
 ما اقترفوا فيه سقط عنهم ذنبهم فلم يبق عليهم شيء فصح على الوجهين تسليته النبي صلى الله عليه وسلم اياهم وادخالهم في الاستثنائين  
 المذكورين في الآية المذكورة فهذا من قبيل ما قال اهل المعاني تعلقى المخاطب بما لا يترقب -

## الجلد الثاني بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب في الاستيوارية على الكفر أي ما حكمه بل يجري كلمة الكفر على اللسان أم لا قال ابن بطال اجتمعوا على أن من  
 أكره على الكفر واختار القتل أنه اعظم أجرة عند المؤمن اختار الرخصة وأما غيره الكفر فإن أكره على أكل الخنزير وشرب الخمر مثلاً فافعل  
 أولى وقال بعض المالكية بل يأثم من أكل غير ما فانه يصير كال مضطر على أكل الميتة إذا خاف على نفسه الموت فلم يأكل و  
 بدسبب الخليفة في ذلك أن الرجل إذا أكره على أكل الميتة وشرب الخمر ولما الخنزير حبس أو بضرب أو قيد لم يأكل له وإن أكره على  
 أو قطع عضو وسرعه ذلك لأن هذه الأشياء رايحت عند الضرورة ولا يسعد أن يصبر على ما توعد به فإن صبر حتى أو قتل لم يأكل  
 فوأنه لانه لما أخرج كان بالانقضاء معاونة الغير على إهلاك نفسه قياثم كفا في حالة النخسة إن مات ولم يأكل وأن أكره على الكفر  
 أو سب الرسول بأمر يناف من على نفسه وعلى عضون أعضائه وسعدان يظهر بأمره به ولو تزي فان فعل ذلك فله مطلق  
 بالايان فلا أثم عليه فان صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر كان مجوراً وإن أكره على أكل مال مسلم قبل أو قطع عضو وسعدان قتل  
 ذلك ولصاحب المال أن يضمن المكره فإن أكره قتل على نك غير لم يسعدان يترحم عليه ويصبر حتى يقتل فان قتله كان أثم  
 لأن قتل المسلم مما لا يباح للضرورة ما لمحض ما في البرايه بدل - قوله عن خباب قال أتينا رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم له دهب يتوسد رأى جاعل وسادة بردة في ظل الكعبة فشكونا إليه رأى ما تلقى من مشركي مكة من الغياب  
 فقلنا لا تستقر لنا إلا تدعوا الله لنا أن ينينا من أذى الكفار فجلس محملاً وجهه من الغضب على استيوارهم  
 فقال قداما من قبلكم يؤخذ الرجل المؤمن فلا يفكره على الكفر فيأبى فيقفله في الأذى ثم يوتى بالمشرك (أره)  
 فيبذل على رأسه فيجلى فرقتين ما يصرفه ذلك (التعذيب) عن دينه ويمشط بأمشاط الحديد ما دون  
 سطحه من لحم عصب ما يصرفه ذلك عن دينه الحديث قال الحافظ قال هذه تسليته لهم وإشارة إلى الصبر حتى تقتضي المدة المقدرة إلى  
 ذلك الإشارة بقوله في آخر الحديث ولأنكم تستعجلون قال ابن بطال إنما يحب النبي صلى الله عليه وسلم لسؤال خباب ومن معه  
 بالدعاء على الكفار من قوله تعالى ادعوني استجب لكم وقوله لا إذا جاءهم بأنا لنضرعوا لأنه علم أنه قد سبق القدر بما جرى عليهم من  
 البلوى ليخرجوا عليها كما برت به عادة الله تعالى في أتباع الأنبياء وصبروا على الشدة في ذات الله ثم كانت بهم العاقبة بالفر  
 وجريل الأجر فاما غير الأنبياء فواجب عليهم الدعاء عند كل نازلة لأنهم لم يطلعوا على ما أطلع عليه النبي صلى الله عليه وسلم -

باب في حكم الجاسوس إذا كان مسلماً الجاسوس بائع من يفتش لبواطن الأمور لغيره اختلص العلماء في حكمه قال النووي  
 وأما الجاسوس المسلم فقال الشافعي والاوزاعي والوحيفة وبعض المالكية وجباير العلماء درجة لغيره الإمام بما يرى من ضرب وجس  
 ونحوهما ولا يجوز قتله وقال مالك رحمه الله فيه الإمام ولم يفسر الاجتهاد وقال القاضي عياض كبار أصحابه يقتل قال واختلفوا في تركه  
 بالتوبة قال أخرج المصنف في الباب قصة الكتاب من حاطب بن أبي بلتعة إلى مشركي مكة وهم هيل بن عمرو وصفه ابن أبي  
 عكرمة بن أبي جهل رضي الله عنهم فأنهم أسلموا بعد ذلك مع امرأة قيل اسمها سارة وقيل كنودوني رواية أم سارة وقيل أنها  
 كانت مولاة العباس واختلف العلماء في إسلامها قيل كانت مسلمة وقيل لا يؤيد الثاني رواية البخاري فان بها امرأة من المشركين  
 فلهل المصنف اختار القول الأول ولذا قيد في الترجمة إذا كان مسلماً ويمكن أن يقال إن المراد بالجاسوس هو حاطب وكان مسلماً

قطعاً ذكر الواقدي ان حاطباً جعل لها عشرة دنانير وقيل ديناراً واحداً وقيل قد كتب فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد توجه  
 اليكم بجيش كالليل يسير كالسيل وقيل كتب فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اذن بالفرز ولا اراة الايرياكم وقد اجبت  
 ان تكون لي يا بكتماي اليكم قوله فقال ما هذا يا حاطب فقال يا رسول الله لا تفعل (اي اسرع عذري ولا تجعل بالعقوبة)  
 فاني كنت امراً ملصقاً في سرية ريش (اي حليفهم) ولما كن من انفسها وان قد ريشاً (اي من اخيها) المهاجرين  
 لهم بها قتل بات يحجون بها اهليهم بمكة ناجيت فالتفت ذلك (النسب) ان اخذ فيهم يدل يحجون فلبقى بها والله  
 والله يا رسول الله ما كان بي من كفر ولا ارتداد (اي ما فعلت ذلك كفر البعده اسلام وقد علمت ان الله تعالى منزلهم  
 باسمه لا ينفي عنهم كتابي شيئاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقكم (اي في بيان العذر وهو صادق فيه وقيل عذره)  
 فقال عمر دعني اضرب عنق هذا المنافق الحديث قال الحافظ انا قال ذلك عمر تصديق رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لحاطب فيما اعتذر به لما كان عند عمر من الذوة في الدين ولينص من ينسب الى النفاق وطن ان من خالف ما امر به  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم استحق القتل لكنه لم يحزم بذلك فلذلك استاذن في قتله واطلق عليه منافقاً لكونه الجبن  
 خلاف ما ظهر وعذر حاطب ما ذكره فانه منع ذلك متناً وان لا ضرر فيه انتهى وقال الحلبي في السيرة ويكفي قول عمر المذكور  
 ودعائه عليه بقوله فانك الله الا ان يقال يجوز ان يكون قول عمر بذلك قبل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ذكره فوقع التقييم  
 والناخير في الكلام من الرواة قلت الظاهر ان حكم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك كان مبني على الباطن فيما اعتذر به لحاطب  
 وقد علم صدقه واما قول عمر فكان بحسب الظاهر لانه انما فعل فعل المنافق والله اعلم بالصواب قال الحافظ وقد تشكك قوله  
 اعلموا ما تشئتم فان ظاهره انه لا باحة وهو خلاف عمدة الشرع واجيب انه اخبار عن الماضي اى كل عمل كان لكم فهو  
 مغفور وليؤيده انه لو كان لما يستقبلونه من العمل لم يقع بلغظه الماضي (قد غفرت لكم) ويقال فساغفركم وتغيب بانه لو كان  
 للماضي لما حسن الاستدلال به في قصة حاطب لانه صلى الله عليه وسلم حاطب به عمر منكره عليه ما قال في امر حاطب وهذه التهمة  
 كانت بعد بد رست نين فدل على ان المراد عدم الموازنة بما يصدر عنهم بعد ذلك وانهم خصوا بذلك لما حصل لهم من الحال  
 النظمية التي اقتضت محذو لوهم السابقة وناهلوا ان يغفر لهم الذنوب اللاحقة ان وقعت اى كل ما علمتوه بعد هذه الواقعة  
 من اى عمل كان فهو مغفور وقيل ان المراد ذلهم تقع اذا وقعت مغفورة وقيل هي بشارته بعدم الوقوع منهم نفية لظواهر  
 لما انه وقع لقدامة بن المطعون شرب الخمر في ايام عمر ووقع لسطح الكلام في الاثام والفقور على ان البشارة المذكورة فيما يتعلق  
 باحكام الآخرة لا باحكام الدنيا من اقامة الحدود وغيرها -

باب في الجاسوس الذي اى ما حكمه لقتل ام لا قال النووي واما الجاسوس المعاهد الذي فقال مالك و  
 الاوزاعي يصير ناقضاً للعهد فان راى استرقاقه ارقه ويجوز قتله وقال جماهير العلماء لا ينتقض عهده بذلك قال اصحابنا الا  
 ان يكون قد شرط عليه انتقاض العهد بذلك انتهى - واخرج المصنف في الباب حديث فرات بن حيان ولم يكن ذمياً حين سر  
 بل كان حربياً لان لفظ الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بقتله وكان عيباً (جاسوساً)  
 لابي سفيان وكان حليف الرجل من انصافه من نخله فاني الحديث فدل الحديث على انه كان حربياً حين اسر لانه كان  
 جاسوساً لابي سفيان في حروبه وبكذا النظر احمد في مسنده فلا يلحق الحديث بالباب فلعل المصنف استنبط حكم الذي كونه حليفاً واما

ورفع في شقي الاخبار في لفظ الحديث انه كان ذميا الحديث وعمره الى احمد والى داود فما ادنى من ابن ذر اللذان اعاد ابناهم في رواة  
من علققة من الاوصياء كذا في صحيح النسخ الموجودة لابن داود وكذا في رواية احمد في مسنده وقال ابن الاثير في اسد الغمات  
بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرته مع زيد بن حارثة ليعرضوا غير القرش وكان دليل قريش ذوات بن حيان  
فاصابوا العمير واسروا فرائث بن حيان فاقوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقتله فزحف له من الانصار فقال اني لامل  
آخر القصص فيه لفظ الحديث فزحف له من الانصار الحديث

**باب في الجاسوس** من استامن اني ما حكمه بل قتل ام لا وقتلهم الاختلاف في حكمه وقد اغتت المصنف في الباب  
حديث سلمة بن الاكوع مختصرا ومطولا ولا مطابقة له بالباب فان هذا الجاسوس الذي قتل ابن الاكوع لم يكن متامنا بل  
دخل دار الاسلام بغير امان وقد عقد البخاري بابا للحرجي اذا دخل دار الاسلام بغير امان واخرج فيه هذا الحديث فقال النووي  
شرح مسلم تحت هذا الحديث وفيه قتل الجاسوس الحرجي وهو كذلك باجماع المسلمين

**باب في اتي وقت سيد قطب اللقاء** اي لقاء الكفار وقتلهم اخرج في الباب حديث لعمر بن مكرم كان اذا  
له يقاتل من ادل له ما اذا خال القتال حتى تزدل الشمس وتذهب الرياح فينزل النصر قال الماندا  
لان الرياح تهب قال الباء بعد الزوال فيحصل بها تدمير يد حدة السلاح والحرب وزيادة في النشاط وقال ان فائدة تأخير القتال  
لكون اوقات الصلوة منقطة اجابة الدعاء وهبوب الريح قد وقع النصر في الاطراب فصار منقطة لذلك وقد اخرج الترمذي  
حديث لعمر بن مكرم من وجه آخر عنه لكن فيه انقطاع لان فتاوة لم يدرك الثمن قال غنوت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان  
انما طلع الفجر امسك حتى تطلع الشمس فاذا طلعت قاتل فاذا انتصف النهار امسك حتى تزدل الشمس فاذا زالت الشمس قاتل  
حتى العصر امسك حتى يمضي العصر ثم يقاتل وكان يقاتل عند ذلك تهب رياح النصر ويدعون المؤمنين بحبوشهم في صلواتهم

**باب فيما يؤمر به من الصمت عند اللقاء** اي الحرب في الباب كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يكفون الصوت عند اللقاء اي رفع الصوت بالصراخ وكثرة اللفظ لان الصمت في ذلك الوقت ربما كان مشورا بالفتح  
والقتل والصمت دليل الثبات ورباط الجاشن بخلاف النداء بالشعار فان الشعار ينادي به كما تقدم لرفع الاشتباه وقتل  
**باب في الرجل يترجل عند اللقاء** اي ينزل من مركبه ويقوم على الارجل عند قتال الكفار لداعي دعة كما في  
الكتاب رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين انهم اصحابه يوم خيبر بالاختيار لفظه منزل عن بغلة فترجل لان  
هوازن من المشركين كانت رماة فحاف ان يباخر قدم البغلة من دفع البهام اوليى الكفار ثباتا وسمحت اليه اشتاة فان الرجل  
الجد من الفرار لا سيما وقد ترجل بالاختيار

**باب في الخيل** في الحرب اي يجوز ذلك في الحرب وهو التكبر والمراد بهنا صورة للاحقية ونية فانها لا تجوز ومن اكبر  
الكبار بعد الكفر ثلثة الحمد والور والكبر والاختيار في الحرب عند القتال هو الدخول في المعركة بنشاط وقوة والجار الجاودة  
والتهترق والاسهانة والاستخفاف بالعدو ولا دخال المروع في قلبه وفي الباب دان من الخيل ما يبغض بالله  
ومنها ما يحب الله فاما الخيل التي يحب الله فاختيار الرجل نفسه عند القتال د  
اختيار عند الصدقة فالاختيار عند القتال علمت معناه واما الاختيار عند الصدقة فهو ان يعطيها بطيب نفسه و

ببها مودة واليتيم ولأبلى بها عليه السلام إذا انقهر المبتذل يكون العبد من المن والأذى.

شاتب في الرجل يستأجر بغيره المجهول اى المسامحة جعل نفسه اسيرا بى الكفار وعتقه البخارى باب هل يستأجر  
 الرجل ومن لم يستأجر اى هل يستأجر نفسه للاسرام الا قال العيني في نزول غيب وصابية جالان يستأجر الرجل قال الملب  
 اذا امان ياخذ بالرضعة في ايمار نفسه ليعمل هو لا مو عن الحسن للباس ان يستأجر الرجل اذا امان ان يغلب وقال الثوري  
 انه لا يسير المسلم ان يمكن من نفسه الا مجورا ومن الا فرامى للباس لا يسير المسلم ان يابى ان يمكن من نفسه بل ياخذ من الشدة  
 هلا من الاسر والائمة من ان يحرق عليه ملك كافر كما فعل عاصم رضى الله عنهم قوله بعث النبي صلى الله عليه وسلم  
 عشرة عينا بها سوسا الى مكة لياتوه بخبر قریش، دامر عليهم عاصم بن ثابت بكذا في الصحيح وفي السيرة ان  
 الامير عليهم كان مرثد بن ابى مرثد وزاد في البخارى في رواية فانطلقوا حتى اذا كانوا بالهامة ذكر والحى من بئيل ليعال لهم  
 بنو كيمان فقتلوا الهم هذا بل بقرى من عانة دجل دام راي مشوا وخرجوا اليهم وفي رواية فقتلوا الهم قريبا من ابي رجل  
 ولا تفيض لان المائة الاخرى غير رامة وزاد البخارى ناقصوا آثارهم حتى انه منزل انزلوه فوجدوا فيه نوى تمر تزودوه من الميمنة  
 فقالوا انما تمر شرب فقتلوا آثارهم حتى لم يبق لهم فلما احصى بهم عاصم لجأوا الى قسرد (تعارف وادوا والين هو الموضع  
 للترغ والبل وفي رواية البخارى الى قنطرة الرابية المشرفة) فقالوا (اى منزل) لهم راي لعاصم صاحبها

انزلوا فاعطوا ابائكم لاي اقاود ولهم) ذلكم العهد والميثاق ان لا تقتل منكم احدا فقال حاصم اما انا فلا  
 انزل في ذمة كافر بهذا البخاري اللهم اغفر عنا ذنوبك وفي رواية الطيالسي فاستجاب الله دعاءهم فاخبر رسولهم خبرهم فاخبر  
 رسولهم بذلك يوم اصابوا وفي رواية يزيد فقال ما هم اللهم اني اعي لك اليوم ذنوبك فاحرم لي محي في موهم بالنيل فقتلوا  
 باصا في سبعة نفر داي في جملة سبعة وهم عاصم بن ثابت ومثرب بن ابي مرثد وجبيب بن صدى ومالك بن البكير ومقيب بن عبيد  
 ونزل اليهم ثلاثة نفر على العهد والميثاق منهم خبيب وكان هو قتل الحارث بن عامر يوم بدر ثم زيد بن ابي ثعلبة  
 ذر جيل اخر (وهو عبد الله بن طارق) فلما استمكنوا منهم اطلقوا رهلا واناد قسمهم فربطوهم بها قال الرجل  
 الثالث هذا اول لعن الله لا يحجبكم ان لي هؤلاء لاسوة راي بالذين اخاروا القتل ولم يختاروا الا سلاكم ابا في اختار  
 ان اقل معهم فجردة فابي ان يصحبهم فقتلوا (وزاد البخاري وانطلقوا بخبيب وزيد حتى باعوه بائكة فاشترى خبيبا  
 بنو الحارث بن عامر بن نوفل وكان خبيب هو قتل الحارث بن عامر يوم بدر فلبث خبيب صيدا حتى اجتمعوا على قتله  
 داي عزمو على قتله بعد ان خرجت الاشهر الحرم فاستعاد (اي خبيب) موسى راي آله الحلق لم يستحل بها فلما  
 خرجوا به داي من الحرم الى التقيم ليقتلوه قال لهم خبيب دعوني ارفع كعتين ثم قال والله لولا ان تصيبون  
 لي جزءا لزدت وفي رواية البخاري زيادة كثيرة فراجع وفيه انه دعا اللهم احصهم عددا واقلهم بددا قال فلم يحل الحول و  
 منهم احد في الحديث قلت وبذا بعث بي سرية الزجج وبسبب لغزوة نبي الحيان

باب في الكتمان جمع كمين من الكمون وهو ضد البروز من تحت في الحرب للاعداد قوله جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الرماة يوم احد فكانوا خمسين رجلا جملة معترضة بين الفعل وفعله عبد الله بن جبير (اي يامر) وقال ان رأيتمونا نحطفنا الطير فلا تشروا من مكابكم هذا حتى ارسل اليكم وان اتيتمونا من منا القوم و

ادطأناهم فلا تدرجوا حتى ادسلكم اليكم الحديث كان هذا الحكم من صلى الله عليه وسلم بالكبين والغرض منه شدة اهتمامهم  
صلى الله عليه وسلم بالشباب والقرار في هذا المحل المبهمة بالشان يقولوا انهم قتلنا وتحطفتنا الطير بالغرض فلا تبرحوا عنهم  
مكانكم هذا وفي حديث ابن عباس عند احمد والطبراني والحاكم ان النبي صلى الله عليه وسلم اقامهم في موضع ثم قال لهم احموا ظهورنا  
فان رايتهموا القتل فلا تضررونا وان رايتهمونا قد غنمنا فلا تشركونا الى بيت فلما خالفوا امر النبي صلى الله عليه وسلم انهم موافقون  
صلى الله عليه وسلم غير اثني عشر رجلا فاعتبروا يا اولي الابصار -

**باب في الصفوف اي في القتال** قال تعالى وثابوا لمون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص قوله قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم حين اصطفقنا يوم بدر اذا الكتوبكم يعنى اذا غشواكم فادموهم بالنيل واستبقوا نيلكم اي  
عن بعد نيلهم في الارض فتدسب السهام ولم يحمل نكايه والكتب المقر يقال كتب اكتب اذا قارب الهزيمة للقتية وقال البخاري اكتبكم اي اكتبكم  
**باب في سل السيوف عند اللقاء** قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر اذا اكتبوكم فادموهم بالنيل  
ولا تسلبوا السيوف حتى يفضش كسراى يزحموا ويحجوا عليكم -

**باب في المباشرة المباشرة** وبرز بكسر الباء هو الخروج من الصف للقتال قوله عن علي قال نقدر  
الحديث حاصله انه خرج عتبة بن ربيعة وابنه الوليد بن عتبة واخوه شيبة بن ربيعة من صفهم الى المسلمين فنادى عتبة بل  
من مبارز فاجاب له شباب من الانصار عبد الله بن رواحة وعوف ومعوذ بن اعراف فقال عتبة لا حاجة لنا في الانصار انما  
نقاتل مع نبي عننا قرش فقال النبي صلى الله عليه وسلم قم يا حمزة وعلي وعبيدة بن الحارث فتوجه علي الى شيبة وحمزة الى عتبة  
قتلهاهما وقتل عبيدة والوليد وجرح كل واحد صاحبه فتوجه علي وحمزة بعد قتل كل واحد صاحبه على الوليد قتلاه ثم حملا عبيدة

**باب الذي عن المثلة** قال في الجمع يقال مثلت بالحيوان مثلاً اذا قطع اطرافه وشوهدت به ومثلت بالقتل اذا  
جدعت الفة او اذنه او ذاك كيره او شئها من اطرافه والاسم المثلة لفتح تيم وضم ثار وقيل لضميم كغرفة قيل بفتح فكون مصدرا انتهى  
المثلة صبر ممنوع اما في حالة القتال فلا قال في الدر المختار وهيناعن غدر وغلول وعن مثلة بعد الظفر بهم واما قبله  
فلا بأس بها اختيار قال الشامي قال الزيلعي وهذا حسن وتظهير الاحراق بالنار وقيد جواز ما قبله في الفتح بما اذا وقعت قتالا  
كبارا ضربت قطع اذنه ثم ضرب ففقا عليه ثم ضرب فقطع يده والف ونحو ذلك انتهى وهو ظاهر في انه لو تمكن من كافر حال قيام  
الحرب ليس له ان يثل به بل يقتله فقتضى ما في الاختيار ان له ذلك كيف وقد طلل انه بلغ في كتبهم واضربهم ثم تفسية فثبت في  
الصحيحين وغيرهما النهي عن المثلة فان كان متاخرا عن قصة العرينين فالشخ ظاهرا وان لم يدر فخذ تعارض محرم ومباح فخذ  
الحرم وتضمن الحكم منقطع الآخر ولا من جنى على جماعة بان قطع الف رجل واذا في رجل ويدي آخر وحلي آخر فثاني آخر باه  
يقتص منه كل لكن يستاقى بكل قصاص الى بر ما قبله فهذا مثلة ضمننا لا قصدا - وانما يظهر اثر النهي والشخ فيمن مثل الشخص حتى  
قتله فقتضى الشخ ان يقتل به ابتداء ولا مثل به ففتح لمخصا انتهى قلت انه تنسخ بالنهي المتاخرون صح عن عمران بن الحصين ان النبي  
صلى الله عليه وسلم كان ينهائهم عن المثلة بعد امر عرين ميهين في كل خطبة وقد صح عن ابن سيرين ان حديث العوينين قبل النهي  
عن المثلة قوله عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعف الناس قتلة اهل الايمان  
وفي نسخة مثلة اهل الايمان فانهم يقتلون بامر الله تعالى ولا يتجاوزون في القتل كما هو عادة غير اهل الايمان فانهم يقتلون

قوله سور ويثلون ويعذبون كما وقع في احاد وان المؤمنين جعلوا على الرحمة والشفقة على الخلق فلما في قلوبهم من الرحمة لا يتعدوا في القتل ولا يثلون وقد قال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسوا القتلة واذا ذكبتهم فاحسوا الذبيحة وليي احدكم شفرتة ويسرح ذبيحته

باب في قتل النساء اي النهي عن ذلك لا يجوز قتل النساء قصدا او ارادة الا اذا كانت ملكة قال الحافظ قال بانك والا وراعي لا يجوز قتل النساء والصبيان بآل حتى لو ترس اهل الحرب بالنساء والصبيان او حصنوا بحصن او سفينة وجعلواهم النساء والصبيان لم يجز ربيهم ولا تحرقهم وقال الشافعي والكوفيون قالوا اذا قاتلت المرأة جاز قتلها وكذا الصبي المرافق وليي حديث بطل بن الربيع وهو بكسر الراء والتخفيف النسي ان عيسى الله عليه وسلم اى امرأة مقتولة فقال ما كانت هذه لتقاتل درواية الباب وفي آخره بطل الخالد لا تقتلن امرأة ولا عسينة فان مفهومه انها لو قاتلت لقتلت والتفق الجميع على منع القصد الى قتل النساء والوالدان اما النساء فلهن ضعفان اما الوالدان فلهن ضعفان عن فعل الكفر وحكي الحارثي قولها جواز قتل النساء و الصبيان على ظاهر حديث الصعب درواية الباب وسباني وزعم انه تاريخ للحارثي وهو غريب انتهى قلت وتنبأ الحنفية ما قال في الدر المنثور وههنا عن قتل امرأة وغير مكلف وشيخ قال لا يعيلح ولا نسل له فلا يقتل ولا اذا ارتد واعى ومتحدون ذن وعتوه ورايب واهل كنائس لم يجز الطوا الناس الا ان يكون احد ملكا او ذاركة او مال في الحرب قال الشافعي قال في الفتح استثناء من حكم عدم القتل ولا خلاف في هذا لاحد وصح امره عليه الصلوة والسلام لقتل ذريته الصمعة وكان عسرة مائة وعشرين عاما واكثر وقد عصى لما جئ به في جيش هو اذن للرأي وكذا يقتل من قاتل من كل من طعننا انه لا يقتل كما لمحجون والصبي والمرأة الا ان الصبي والمجنون يقتلان في حال قتالهما الا غيرهما من النساء والصبيان وغيرهم فانهم يقتلون اذا قاتلوا بعد الاسير والمرأة المكية تقتل وان لم تقاتل وكذا الصبي الملك لان في قتل الملك كسر شوكتهم قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقلوا واشيدوا المشركين واستبقوا شرهم قوله شيوخ ارادوا ما يقتل الصبيان قال ابو عبيد اراد بالشيوخ الرجال والشبان اهل الجاهلية والقوة على القتال ولم يرد الهرم الذين اذا سبوا لم ينتفع بهم للخدمة قوله شرهم بفتح فسكون اي صبيانهم وهم الصغار الذين لم يدركوا فا ارادوا بالشرخ الشبان اهل الجاهلية الذين يصلحون للملك والخدمة قوله عن عائشة قالت لم تقتل من بنائهم تعنى بنى قريظة الا امرأة انما العندى تحدثت فضحك ظهروا وبطنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل رجالهم بالسوق اذ هتفها قف باسمها ابن فلانة قالت انا قلت فامثالت قالت حدثا حدثا قالت فانطلق بها فضربت عنقهما الحد يث قال الواقدي وكان اسم تلك المرأة نبياة امرأة الحكم القرظي وكانت قتلت خلا بن سعيد رمت عليه الرجم فذاع بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فضربت عنقهما بخلا بن سويد كذا في تاريخ الخميس فان صح فقتلت لانها كانت قاتلة وعلى هذا معنى قولها و اشانك اي وما حالك تقتلين مع ان النساء لا تقتل قوله حديث اخر قال الحارثي يقال ان الحد الذي احشته انها شعرت اني على الله عليه وسلم وبه قالت الحنفية ان ساب بنى من الانبياء فانه يقتل واختلاف اهل يقتل حد فلا يقتل توبة مطلنا وحكمه كما ان مقتبل توبة قوله خير او بطن اي تنقلب ظهر او بطن من شدة ضحكها مع انه يتقوى القتل قوله عن الصعب بن جثامة سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الداس من المشركين

يبيتون فيصاب من ذراريهم ونساءهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس ان  
الذراري والنساء من رجال المشركين اى حكمهم واحد في جواز القتل في غلبة الليل من غير قصد في الدار على اية قتل  
الذراري والنساء مطلقا بل يختص بحالة عدم القصد فقوله الرهرى ثم عني رسول الله صلى الله عليه وسلم اى  
ذلك عن قتل النساء والولدان . اشارة الى ان حكم جواز قتل الذراري والنساء يشترط ان يكونا  
مختلفان حكم جواز القتل اذا كان بغیر قصد كما اذا لم يكن الوصول الى الاباء الا بطريق الذرية مثل البنتونة فاذا اصابوا  
بهم جاز قتلهم وعدم جواز القتل اذا كان بالقصد في وجه النهار فانهم

**باب في كراهية حرق العدو بالنار في الكفر ونحوهم بنصب المجانيق وحرقهم وغرقهم وتلح اشجارهم وافسادهم**  
ورسمهم وان تترسوا ببعضنا ونقصدهم انتهى قوله وحرقهم اى ونحوهم ايضا بالحرق بالنار لان النبي صلى الله عليه وسلم احرق ابوتهم  
بعض الموحدة موضع من بلد بني النضير وكذا نحرهم بالفرق بارسال المار عليهم وهذا كله في حالة الحرب والاصبر فيكرة والاسامة  
فيجوز بذكر اية وانما حرق الحيوانات فيكرة قال في الدر المختار وفي المبتلى بكرة احرق جراد ونمل وعقرب والاباس باحراقها  
فيها مثل انتهى قال الشوكاني في النيل وقد اختلف السلف في التحريق فذكره عمرو بن عباس وغيره مطلقا سواء كان  
في سبب كفر او في حال مقاتلة او في قصاص واجازة على وخالد بن الوليد وغيرهما قال المهلب ليس هذا النبي صلى الله عليه وسلم بل  
على سبيل التواضع ويدل على جواز التحريق فعل الصحابة وقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم عمن المحرطين بالحميد كما تقدم وقد  
احرق ابو بكر بالنار في حضرة الصحابة وحرق خالد بن الوليد ناسا من اهل الردة وكذلك حرق على كما تقدم في الحدود

**قوله** حتى محمد بن حمزة الاسلمى عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره عاصرية  
قال فخرجت فيها وقال ان وجدتم فلا نانا فاحرقوه بالنار فقلت فناداني فرجعت اليه فقال ان وجدتم

فلا نانا فاحرقوه ولا تحرقوه فانه لا يعذب بالنار الا ادب الدار خرج البخارى هذا الحديث من حديث ابى هريرة ان قال  
بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعث وقال اريدتم فلا نانا فاحرقوها بالنار قال الحافظ ووقع في رواية ابن عمر  
ان وجدتم سبار بن الاسود والرجل الذي سبق منه الى زينب ما سبق فحرقوها بالنار يعني زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سلم وكان زوجها ابو العاص بن الربيع لما اسره الصحابة ثم اطاع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة شرط عليه ان يجهز لابنته  
زينب فجهزها فسار بن الاسود ورفقة فتمت البعير فاستطاعت ومرت من ذلك فكان افراد سبار بالذكر لكونه الاصل في  
ذلك والاخر كان نبعا يسمى ابن السكن في رواية الرجل الآخر بن عبد قيس قتلت وقد اسلم سبار هذا في رواية ابن عمر  
المذكورة فلم تصبه السرية واصابها الاسلام فهاجر فذكر قصة اسلامه وعاش سبار هذا الى خلافة معاوية ولم تقف على رفيقه على ذكر في  
الصحابة فلم يعلم ما قبل ان يسلم قيل له دسراى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسرية عمل قد حرقها فقال  
من حرق هذا قلنا نحن قال لا ينبغي ان يعذب بالنار الا ادب الدار فيه دليل على كراهية احرار الحيوانات

**باب الرجل يكرى دابته على النصف او السهم** اى سهم من الغنمية في الغزوى ما اذا حكمه مال الغنم الى اخذ  
الناس في هذا فقال احمد بن حنبل يعطى فرسه على النصف ما يغنمه في غزاة ارجوان الا يكون به اس وقيل الا وراعى بالراه  
الاجازة وكان مالك بن انس يكرهه وفي ما ذهب الشافعي الى يجوز ان يعطيه فرسا على سهم من الغنمية فان فعل فله اجر مثل ركوبه



قلت يا هوندينا فان هذا فاسد لان الاجارة تتوقف عنها على تعيين المعقود عليه والاجرة وغيرها ومنها كلاهما مجهولان و  
ليس في الحديث ان الانصارى اعطى دابة لوائله على السهم بل جملة عقبة اى نوبة او ارفا وعلى هذا لا يخل هذه الصورة  
فمن اعطى دابة لآخر على السهم ولم تكن اجازة بل كانت عدة بجارات الحنة بالحنة وعلى تقدير التسليم لادليل في حديث الباب  
ان النبي صلى الله عليه وسلم امر به او اقرهما عليه.

**باب في الاسير يوثق يدل عليه حديث الباب ولا خلاف فيه لاحد**

**باب في الاسير ينال منه ويخرب يقرى راي يسب ويوتخ ويضرب ويكره على الاقرار بشئ اخرج في الباب حديث**  
بدرويه دليل على ترجمة ويجوز ذلك ولا خلاف لاحد فيه ماصلة ان الصحابة اخذوا عبد اسود بنى الحجاج اسمه سلم فسالوه عن  
ابى سفيان رئيس عير قرش القادم من الشام مع العير فقال والله ما بشئ من امره علم ولكن هذه قرش قد جات فيهم الوجيل  
وعقبة وعقبة فضره على ذلك لانهم ظنوه انه يكذب ويخفى خبر ابي سفيان فيقول للخلاص من الضرب دعوني ودعوني فاذا  
تركوه قال والله نالى ابي سفيان من علم ولكن هذه قرش الخو سح ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وراى ضربهم على ذلك  
فلما انصرف من الصلاة قال والذي نفسي بيده انكم لتضربونه اذا صدقكم وتدعونني اذا كذبكم الحديث

**باب في الاسير يكره على الاسلام اى بل يكره قوله عن ابن عباس قال كانت المرأة تكون مقالة فتجمل**

على نفسها ان عاش لها ولد ان تهود ولا تسمى المرأة التي لا تعيش لها ولد من الالوس والخزرج قبل الاسلام كانت تنذر  
ان عاش لها ولد تجلج يهوديا فلما اجليت بنوا النضير وكان فيهم من ابناء الانصار فقالوا لا ندع ابناءنا فانزل

الله عز وجل لا اكواف في الدين قد تبين الرشد من الغي اى الهدى من الكفر ووقع في رواية سعيد بن جبير عند ابن جبر  
في تفسيره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خير اصحابكم فان اختاروكم فهم منكم وان اختاروهم فهم منهم قال فاجلوسهم معهم

**باب قتل الاسير ولا يعرض عليه الاسلام اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة اعطى الامان من القتل**

على الخاشي واشتق منه بعضهم فقال من اتقى السلاح فهو آمن ومن دخل دار ابي سفيان فهو آمن ومن اغلق بابا فهو آمن و

من دخل المسي فهو آمن فامتهم كلهم الا المشركين منهم وهم عبد الله بن سعد بن ابي السرح ذهب به عثمان بن عفان الى رسول الله

صلى الله عليه وسلم فاسلم واثن حنظل قتله ابو برة وعكرمة بن ابي جهل فانه هرب من مكة فذهبت امراته خلفه فالتت لرسول الله

صلى الله عليه وسلم فاسلم والحويث بن قنيد قتله على منقش بن صبابه قتله ليلته الليثي وشبار بن الاسود وهو الذي عرض لرئيس

بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم حين هاجرت فخنس بها بغير راحتي سقطت على صخرة واستقطت جنبها ثم اسلم وكعب بن زبير اسلم و

وحشي بن حرب اسلم وصفوان بن امية امد رده فهرب الى جدة فاستامن له عمار بن وهب ابهى فامته فاعطاه عما منه ادرائه

علامته فخرج بها عير حتى اورك بجة فرج معه حتى وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صفوان هذا يزعم انك آمنتني قال

صديق قال فاجعلني في امري بالجيار شهرين انت فيه بالجيار اربعة اشهر فلما اعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاكثير اسلم

وحاش بن ملاطمة قتله على بن ابي طالب وعبد الله بن زبيري كان يهجو اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحرض المشركين

على قتالهم فلما سمع بدومه هرب الى بخران وسكنها وبعد مدة وقع الاسلام في قلبه فاتي النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم واما النساء

اللاتي امد النبي صلى الله عليه وسلم وامن منهن منهن بنت بنت عتبة امراة ابي سفيان جارت الى النبي صلى الله عليه وسلم فمكثت في الساهين

بائع النساء على الصفا وقرية بالقاف والموحدة مصغرا والقرى بالفاء المفتوحة والراء المهملة الساكنة والمثناة الفوقية والنون و  
 هما قيتان لابن خنظل معنيتان فقتلت قريظة واما قرى فاسلمت ومولاة بني خنظل فقتلت يوم الفتح ومولاة بني عبد المطلب ام سعد  
 ارنب فقتلت والدمع على علم ذكرهم اهل السير والرجال الذين ابدروا النبي صلى الله عليه وسلم ودمهم كانوا احد عشر فقتلوا منهم اربعة واولوا  
 بقية النساء كن ستة قتلن منهن ثلثة والاقول في حديث الباب الاربعة نفر وامرأتين فلما خالف ما في السير فان ذكر العدد  
 لا يقتضي نفى ما عداه وكتميل ان يكون ذكر العدد في وقت حفظه الراوي قوله ثم اتبل على اصحابه فقال اما كان نيكمر  
 سرجل رشيد يقوم الى هذا حيث سركم فقتلوا عبد المدين ابني السرح لانه كان جدر الدم لا يتال اركن  
 يجوز قتله بعد ان اجاره عثمان وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبر عيهم اذناهم لما نقول اولا اما لا نسلم انه اجاره لانه لما  
 ابدروا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمكن ان يحبر عيهم اذناهم لما نقول اولا اما لا نسلم انه اجاره لانه لما  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه كان جدر الدم قبل ذلك في الحل والحرم قوله فقالوا ما ندرك يا رسول الله ما في نفسك  
 الاوامات البينا بجينك قال لا ينبغي لنبينا ان تكون له خائنة اعين اي ان يضمهم لقبه بالايظهر للناس فاذا كف لسانه واو القية  
 الى خلافة فخرخان واذا كان ظهور تلك الخيانة من قبل عين فسميت خائنة الاعين فالخائنة اما بمعنى المصدر وهي الخيانة او  
 من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي الاعين الخائنة قوله جاء رجل فقابن خنظل متعلق باستاك الكعبة فقا قتلوه  
 وان كان مستعيذا باستار الكعبة فانه جدر الدم في الحل والحرم قال الحافظ واستدل بقول ابن خنظل وهو متعلق باستار الكعبة  
 على ان الكعبة لا تعيد من وجب عليه القتل وانه يجوز قتل من وجب عليه القتل في الحرم وفي الاستدلال بذلك نظر لان الخائنة  
 نسكو بان ذلك النامق في الساعة التي احل النبي صلى الله عليه وسلم فيها القتال بمكة وقبح صرح بان حرمتها عادت كما كانت و  
 الساعة المذكورة وقع عند احمد بن حنبل حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انها استمرت من صبيحة يوم الفتح الى العصر وانج  
 عمر بن شبة في كتاب مكة من حديث السائب بن يزيد قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من تحت استار الكعبة  
 عبد الله بن خنظل فضربت عنقه صبرا بين رزم ومنتقام ابراهيم وقال القتل من قرشي بعد هذا عبرا ورجال الثقات الا ان في ابني شبة  
 باب في قتل الاسير صبرا اي صبا يقال للرجل اذا شدت ياه وزجلاه ورجل يمسكه حتى يضرب عنقه قتل صبرا ان  
 العلماء على انه يجوز قتل الاسير ولا خلاف لاحاف فيه قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم لما اراد قتل ابيك رغبة بن ابي  
 قال من للصبيبة قال النار اي تكفيل النار يعني ان صلحت النار ان تكون كاملة فهي هي فالنار عبارة عن الضلع  
 وقيل اجاب باسلوب الحكيم اي لك النار والغنى اهتم بالشان نفسك وما شئ لك النار ودع عنك امر الصبيبة فان كان لهم  
 هذا الله تعالى الذي ما من دابة على الارض الا عليه رزقها والصبيبة جمع الصبي وهو من لم يعظم بعد  
 باب في قتل الاسير بالنبل اي بالسهم يجوز مع الكرامة قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا قتلتم فاحسوا القتل  
 قوله فاني باربعة اعلجه من العد ونامر بهم فقتلوا صبرا قال ابو داود قال لنا غار سعيد عن ابن  
 ذهب في هذا الحديث قال بالنبل صبرا فزاد لفظ بالنبل وبه يناسب الترجمة والا علاج جمع تلج وهو الرجل  
 من كفار الجاهل اشار المولى نرجمة الباب الى توفيق الحديثين  
 باب في المن على الاسير بغير فداء علم ان المصنف انتبهنا شامة الباب قتل الاسير المن على الاسير فدار الاسير قد

اخذت السبا في القتال الاسير بان الامام بالخيار فيه في ان يقتل او ينادي ويسترق فقال الامام الشافعي هو مخير  
 بين هذه الامور فويل ما يشاء وروى عن الحسن البصري انه ذكر قتل الاسير وقال من عليه او فاداه وكنك فقال عطاء روى  
 عن ابن عمر انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يقتله وتلا قوله تعالى فاما من بعد واما فاداه وكذا روى عن مجاهد و  
 ابن سيرين كراهة قتل الاسير وقال الامام ابو حنيفة ان الامام مخير في الاسير بين ان يقتله او يسترق ولا يجوز له ان يمن عليه او  
 ينادي بالمال او بالنفس فالتفق فمهما الامصار على جواز قتل الاسير لا لعلم بنبيهم خلافا فيه واما اختلافوا في فداءه فقال اصحابنا  
 الاختلاف في ظاهر الرواية لا في نفي الاسير بالمال واليبيع الصبي من اهل الحرب ولا ينادون باسرى المسلمين ايضا فلا يجوز  
 للامام ان يعطي اسارىهم وليستعذبهم اسارى المسلمين من ابيهم وقال ابو يوسف ومحمد لا باس ان ينادي اسرى المسلمين  
 باسرى المشركين وهو قول الثوري والاوزاعي والشافعي والاك ولحمدا لا بالنساء وقال محمد لا باس باخذ المال فداء اذا كان  
 للمسلمين حاجة وهو رواية عن ابي حنيفة وعن ابي يوسف يجوز ذلك قبل التسمية لا بعد باقا ما تجوز من الفداء باسرى المسلمين و  
 بالمال فانهم احتجوا بقوله تعالى فاما من بعد واما فاداه وطاهر لثبتي جوازه بالمال وبالمسلمين وبان النبي صلى الله عليه وسلم قد روى  
 اسارى بدر بالمال ويحتجون للفداء بالمسلمين برواية عمران بن حصين فقال اسرت ثقيف رجلين من اصحاب النبي صلى الله عليه  
 وسلم واسرى اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من بني عامر بن صعصعة فربا النبي صلى الله عليه وسلم وهو موثق فقال علي ام الحسن  
 فقال بحرية حلفا لك ثقيف الحديث وفي آخره ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم فداء بالرجلين اللذين كانت ثقيف اسرتهم و بان في  
 ذلك تخليص المسلم من يدا الكافرين ذلك اولى من قتل الكافر والانتفاح به بالاسترقاق واما مسئلة الباب اى المن وهو ان  
 يطلق الامام الاسارى مجانا لغير اخذ شئ فقال الشافعي يحجز به وقال مالك واحمد لا لاية المذكورة ولما فعله عليه الصلوة والسلام من  
 المن على بعض الاسارى يوم بدر واخذ الفداء منهم ولا يجوز ذلك عند الحنفية وقال اكثرنا نسخ ذلك لان المن والفداء المذكور  
 في سورة محمد وآية السيف نزلت في سورة براءة وهي آخر سورة نزلت وحثب عليه السلام على الاخذ يوم بدر بقوله تعالى واولا  
 كتاب من الدين حتى آتاه في آية من ذكر المن او الفداء وروى في اسارى بدر بطل ذلك نسخ بقوله فاقولوا للمشركين حيث  
 وجهتوه وخذوهم واحصوهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا واقاموا الصلوة واتوا الزكوة فخلوا سبيلهم وقدر علينا ذلك عن  
 السدي وابن جرير وقوله تعالى قالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الى قول تعالى حتى ليلوا الجزية عن يد وهم صاغرون  
 فقصمت الايمان وجوب القتال لكفار حتى يسلوا او يوردوا الجزية والمن والفداء بالمال او بغيره في ذلك ولم يختلف اهل التفسير  
 ونقله الا ان سورة براءة نزلت بعد سورة محمد صلى الله عليه وسلم فلم يوجب ان يكون الحكم المذكور فيها ناسخا للفداء المذكور في غيره  
 وايضا استدلو بقوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق منهم وهذا بعد الاخذ والاسر لان الضرب فوق الاعناق هو الالبانة من  
 الفصل ولا يقرر على ذلك حال القتال ولقد روي عليه بعد الاخذ والاسر وبان المفاداة اعانة لاعاد الدين وتكوينه لهم بعونهم  
 حرا علينا ودفع شر الحرب اولى من استنقاذ الاسير المسلم واستغاثة المال كما قالوا مشائنا الاختلاف قلت قد علمت رواية  
 المفاداة بالمال والنفس واما المن ففي السير الكبير لمحمد بن حسن ان المن جائز بشرط ان يرى الامام مصلحة هذا واما النساء والذكور  
 فيسبين وليسترقن سوا كانت من العرب او من غير العرب فرجال مشركي العرب والمرتدين فانهم لا يسترقون عندنا بل يقتلون  
 او يسلون لان النبي صلى الله عليه وسلم استرق نساء هوازن وذرايعهم وهم صميم العرب وكذا الصحابة استرقوا نساء المرتدين من العرب



قال عرفنا كان من الغد جئت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو بالبكر يكبان فقلت يا رسول الله اخبرني من اى شئ تكلمت  
 فهاجبت فان وجدت بكلمة كيت وان لم اجد بكلمة كيت فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اكنى لى عرش على اصحابك في ائمتهم لئلا  
 طاعة عرض على عذائكم ادى من هذه الشجرة شجرة قريظة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فانزل الله عز وجل ما كان لشيء الى آخ لايات  
 وفيه اشكال يهولان التغيير فبني جواز كل واحد منهما فكيف يجوز ان ينزل العذاب باختيار احدهما والجواب عنهما انهم خير وابان بخياروا  
 من الامر من باختيارهما هو احب في الحالة الموجودة عند الله تعالى فاخطاوا وترك ما هو الاحب عند تعالى رغبة في المال فخطبوا  
 على ذلك والاولى ان يقال ان بعض الصحابة لما ادى الى ذلك رغبة في عرض الدنيا فهم الذين عوتبوا بذلك فخاصة وون غيرهم  
 يبنى اليه قوله تعالى تريدون عرض الدنيا والديريد الآخرة قال العلامة ابن القيم في زاد المعاد وقد تكلم الناس في اى الرايين  
 كان اصوب فرجبت لما افقه قول عمر بن الخطاب ورجعت طائفة قول ابى بكر لا استقرار الامر عليه وموافقة الكتاب والاء سبق من  
 البداهة ذلك لم ولموافقة الرحمة التي غلبت الغضب ولتشبيه النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك بابراهيم وعيسى وتشبيه عمر  
 بن جوح وموسى والحصول الخير العظيم الذي حصل باسلام اكثر او تلك الاسرى والخروج من خرج من اصحابهم من المسلمين و  
 لحصول القوة التي حصلت للمسلمين بالفداء ولموافقة رسول الله صلى الله عليه وسلم في بكر اولاء ولموافقة السنة آخر حيث اشر  
 الامر على رايه ولكمال نظر الصديق فانه راي باليتقر عليه حكم الله آخر وأغلبه جانب الرحمة على جانب العقوبة قالوا واما لكاء النبي  
 صلى الله عليه وسلم فانه كانت رحمة لنزول العذاب لمن اراد بذلك عرض الدنيا ولم يرد بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ولا ابو بكر فان الاداه بعض الصحابة فالفتنة كانت نعم ولا تصيب من اراد ذلك خاصة كما هزم العسكروم حين يقول احدم  
 لن تغلب اليوم من قلة وباعجاب كثيرهم لمن اعجبه منهم فهزم الجيش بذلك فتنة ومحنة ثم استقر الامر على النصر والظفر  
 قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل نداء اهل الجاهلية يوم بدر اربع مائة اى درهم وفي سيرة الخليفة كان الفداء فيهم  
 على قدر اموالهم وكان اربعة الاف الى ثمانية آلاف درهم الى الفين الى الف ومن لم يكن معه فداء وهو يحسن الكتابة دفع اليه عشرة  
 فلما من علمان المدينة ليعلم الكتابة فافادوا تعلموا كان ذلك فداء وفي حديث ابن عباس عن ابن جري في تفسيره وكان  
 العباس اسر لوم بدر فافندى نفسه بأربعين اوقية من ذهب واليضا عنده عن عبيدة قال كان فدا ناسارى بدرائة  
 اوقية والاولى اربعون وربما من الدناير ستة وثمانون وقدر اخذ من المطلب بن ابي وداعة في فدا رايه اربعة آلاف درهم  
 قوله لما بعثت اهلا مكة في فداء اسراهم بعثت زينب في فداء ابى العاص بن العاص بمال دبعثت فيه بقلادة  
 كانت عند خديجة اخذتها بها على ابى العاص الحديث اعلم ان كفار مكة سألوا ابى العاص ان يطلق زينب  
 بعثت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما طلق ولد ابى لبب بنى النبي صلى الله عليه وسلم رقية وام كلثوم قبل الدخول بها وقالوا  
 نزوجك اى امرأة من قريش ثمثت فابى ذلك وقال والد لا افارق صاحبتي وما احب ان لي بها امرأة من قريش فشكره  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك والتمنى عليه بذلك خيرا فلما اسر لوم بدر اطلقه رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد عليه فداء  
 وشمره عليه ان يخلي سبيل زينب ان تهاجر الى المدينة ولم يرد تخليته السبيل الطلاق وحكم المناكحة بين المسلمين والكفار بعد  
 باقيا فلما وصل ابى العاص بمكة ارسلها وكانت حاملا فخرج في طلبها ببار بن الاسود ورجل آخر حتى ادركها بذي طوى  
 ونحو البعير فوكت والقت حملها ثم وصلت بطن باج عنده زيد بن حارثة ورجل من الانصار فضعها باوا وصلا بالى المدينة

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين جاءه دفد هو ان مسلمين ان يراهم اموالهم الحديث  
قال الحافظ هذه القصة مختصرة وقد سبقها موسى بن عقبة في الغاربي مطولة ولتظهر انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة  
في شوال الى الجعرانة وبها السبي ليعني سبي هوازن وقد است عليه قريه سوا من مسلمين فيهم تسعة نفر من اشرا فتم فاسلموا او باليعوث  
كلوه فقتلوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان فيمن اصبته الامهات والاخوات والعمات والحالات ومن مخازي الاقام قتل  
سا طلب لكم وقد وقعت القاسم فاي الامر من احب اليكم آ السبي ام المال قالوا خيرتنا يا رسول الله من احب والمال فالحب  
احب الينا ولا نكلم في شاة ولا بيع فقتال الما الذي لبي باشم فلكم وسونكم اكلهم كالمسلمين فكلموه وانظروا اسلامكم فلما صلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بالهجرة قاموا فلكم خطبا بهم فابعدوا وغربوا الى المسلمين في رؤسهم ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم بين  
فرغوا الخلف لهم وحض المسلمين عليه وقد روي في الذي لبي باشم عليهم انتهى -

باب في الاقام يقيم عند لظهور العدل بغير حتم قال في التماسوس والعرضة كل بقعة بين الدور واسعة  
ليس فيها بناو جمع عراض وعرضات فاعراض قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا غلب علي  
قوم اقام بالعرضة ثلثا اى ثلثة ايام ولياليهن قال الحافظ قال الهلب حكمة الاقامة لراحة النظر والانس ولا ينجى ان  
مما اذا كان في امن من عروبارتي وقال ابن الجوزي انما كان يقيم ليظهر تأثير التسلية وتنفيذ الاحكام في تلك الاوقات  
فكان يقول من كانت فيه قوة منكم فليخرج اليها وقال ابن المنير يتل ان يكون المراد ان تقع ضيافة الاراضي التي وقعت  
فيها المعاصي بالانعام والطيبة فيها ذكر العدو واطهار شعاب المسلمين واذا كان ذلك في حكم الضيافة فناسيب بن القيم عليها السلام  
لان الضيافة ثمانية -

باب في التفرق بين السبي قوله عن علي انه فرق بين جنابية وذلها فانها ان النبي صلى الله عليه وسلم  
عن ذلك ودد البيع واخرج الترمذي عن علي قال ويب لي رسول الله صلى الله عليه وسلم غلامين اخوين فبعت احدهما  
فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي ما فعل غلامك فاخبرته فقال رده رده وقال هذا حديث غريب وقد روي بعض  
اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم التفرق بين السبي في البيع وخص بعض اهل العلم في التفرق بين  
المولات الذين ولدوا في ارض الاسلام والقول الاول الصحيح وروي عن ابراهيم انه فرق بين والدته وولدته في البيع  
فقبل له في ذلك فقال اني قد استاذنتهما في ذلك فرضيت وقال في الهداية ومن ملك مملوكين صغيرين احدهما ذورم  
محرم من الآخر لم يفرق بينهما وكذلك ان كان احدهما كبير اثم قال ثم النع معاول بالقرابة المحرمة للكلح حتى لا يدخل فيه محرم  
غير قريب ولا قريب غير محرم ولله غل فيها الزوجان حتى جاز التفرق بينهما ولو كان التفرق بحق مستحق لا باس به كذا في بعض  
بالجنابة وسبعه بالدين ولده بالبيع فان فرق كره له ذلك وجاز العقد وعن ابي يوسف انه لا يجوز في قرابة الولادة ويجوز  
في غير او عنه انه لا يجوز في جميع ذلك لما روي فان الامر بالادراك والرد لا يكون الا في البيع الفاسد وبها ان ركن البيع  
من اله في محله وانما الكراهية بمعنى مجاورتها كراهية الاستيلاء وان كان كبيرين فلا باس بالتفرق بينهما لانه ليس في معنى  
ما ورد بالنص وقد صح انه فرق بين مارية وسيرين وكانتا امتين اختين

باب في الرخصة في المدة كين يفرق بينهما اي البالغين وان كانوا ذرهم محرم قوله ففردنا فسر اسرها

فشننا الفاروق ثم نظرت الى عنق من الناس فيه الذرية والنساء فوق بينهم وبين الجبل فقاموا  
فجئت بهم الى ابى بكر فيهم امرأة من فرائد عليهما تشع من اديم معها بنت لها من احسن العرب فنظني  
ابوبكر بنتها الحديث قوله فشننا اى صينا وفرقتا العنق الجير ولونث وجمع عناق والجماعة من النساء التفت  
الفر والخلق والقلعة من السحاب ومن الجبل الياس قوله فنظني اى اعطاني فنى الحديث دليل على تفرق بين السبايا اذا كانوا  
بالعين فان ابابكر فرق بين ام فرقته ونبتها واقهره رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى آخر الحديث دليل على جواز فداء اسارى  
وقد تقدم بهانه -

**باب في المال يصيبه العدو ومن المسلمين ثمريد دكه صاحبه في الغنيمة** فما حكمه هل ياخذ  
صاحبه السلم ام لا قال في الكسفر في باب استيلاء الكفار وان غلبوا على اموالنا وحرزوها بدارهم ملكوها فان غلبنا عليهم فمن وجب  
نكبل القسمة اخذها مجازا بعد ما بالقيمة وبالثلثين لو اشتراة تاجر منهم انتهى حاصله ان غلبوا على اموالنا والعيان باله ملكوا  
بشرط الاحراز بدارهم وان لم يحزوها لا يملكونها وقال الشافعي لا يملكونها بعد الاحراز ولا قبلها ثم ان ظهرنا على دار الحرب بعد  
ما اخذوا اموالنا وحرزوها بدارهم فوجد المسلمون المالكون اموالهم قبل قسمة الامام الغنيمة بين المسلمين فيهم بغير شئ و  
ان وجدوا بعد القسمة اخذوها بالقيمة لقوله عليه السلام في رواية ابن عباس ان وجدت قبل القسمة فهو لك بغير شئ وان وجدت  
بعد القسمة فهو لك بالقيمة وان يد المالك التبريم زالت بغير رضا فكان له حق الاخذ بغير شئ نظرا له الا ان في الاخذ بعد القسمة ضرا  
بالمأخوذ منه وازالة ملكه الخاص في اخذ بالقيمة ليعتدل النظر من الجانبين والشركة قبل القسمة عاسة فيقل الضرر فياخذ بغير  
القيمة وقال الشافعي ياخذها مجازا في الوجهين وعن احمد لا حق للمالك بعد القسمة - قوله عن ابن عمر ان غلاما لابن عمر

ابقى الى العدو وظهر عليه المسلمون فودة رسول الله صلى الله عليه وسلم اى ابن عمر ولم يقسم  
اى رزوه مجازا قبل القسمة ولم يدخله في قسمة الغنيمة على الفزاة وكذلك رد اليه فتر قبل القسمة كما في رواية الثاني -

**باب في عبيد المشركين ينجون بالمسلمين فيسلمون** وينسب ابى حنيفة واصحابه في ذلك ما قال في الهداية  
فاذا سلم عبد لحرى ثم خرج اليها وظهر على الدار فهو حر وكذلك اذا خرج عبيد سم الى عسكر المسلمين فهم احرار لما روى ان عبيدا من  
عبيد الطائف اسلموا وخرجوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتلهم وقال بهم عتقا الله قول عن علي بن ابي طالب

قال خرج عبدان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني يوم الحديبية قبل الصبح فكتب اليه مواليهم  
فقالوا يا محمد والله يا خوجوا اليك دغبة في دينك وانا خوجوا هربا من الرق فقال ناس صدقوا

يا رسول الله دقهم اليهم فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ما اراكم تتهمون يا معشر

فرايش حتى يبعث الله عليكم من يضركم قابكم على هذا واني ان يردهم وقال لهم عتقاء الله عز وجل  
فانهم لما جاءوا الى الامام مسلمين فارأى من الكفار صاروا عتقاء فهم عتقاء الله عز وجل لانهم عتقوا بغير اعتاق احد من الناس وهذا الحديث  
اخرجه الحاكم في المستدرک وذكره الزيلعي في نصب الراية وقال اخبرنا الترمذي في المناقب واخرج بروايات غير واحدة ان العبيد  
اسلموا وخرجوا مسلمين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة الطائف والعبدان يعني المملوك بكسر العين وهما وسكون الباء  
صح عبد لول ما اراكم تهترون اى عن مخالفة الشرع فيهم بالنظر الفاسد تبصديق الكفار -

باب في اباحة الطعام في ارض العدو وقال في الهداية ولا باس بان يعلف العسكر في دار الحرب ولا ياكلوا مما يبيح  
من الطعام لقوله عليه السلام في طعام خيبر كلوها واعلفوها ولا تملوها ولا تستعملوها الخطب ويدعونهم الى الدين ولو نحو ما به العاقبة وتبينوا  
بما يجوز من السلاح كل ذلك بلا قسمه اذا احتاج اليه ولا يجوز ان يسعوا من ذلك قسما ولا يملونوه والاشياء لا تملع فيك  
الا لتفزع بها قبل القسمة من غير حاجة قوله عن ابن عمر ان جيشا غنموا في نهرمان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
طعاما وعدلا فلم يؤخذ منهم الخمس ولعله لم يكن رائدا على قدر الحاجة فاكلوه هناك ولم يبق منه شيء حتى يؤخذ منه الخمس والقسم  
الباقى قوله عن عبد الله بن مغفل قال ولي جواب عن سفيان بن عيينة عن ابي رemy قال في رواية البخاري  
فرمى النسان بحراب اى مملو من شحم -

باب في التمسك عن النهبة اذا كان في الطعام قلة في ارض العدو وحاصله اذا كان في الطعام قلة واحتاج العسكر  
الى الطعام فلا يجوز لبعضهم ان ينيبوه وينتقي الباقي من حرمانه فاذا كان كذلك فاللحم لقسمته بينهم قال عياض اجمع العلماء على جواز  
اكل طعام الحربين ادام المسلمون في دار الحرب على قدر حاجتهم ولم يشترط احد من العلماء استئذان الامام الا الزهري وجهه في علي  
انه لا يجوز ان يخرج معه من شئ الى عمارة والاسلام فان اخرج لزمه رده الى المغنم ولا يجوز بيع شئ منه في دار الحرب ويجوز ان يربح  
دوابهم ويلبس ثيابهم ويستعمل سلاحهم في حال الحرب بغير الاستئذان وشروط الاوراعى وقال ابن الهمام حصل ما بيننا ان الموجود  
اما ياكل او لا ياكل اما يتداوى به كالحليج او لا فالحل في ليس لهم استعماله الا ما كان من السلاح او الكراع كالفرس فيجوز بشرط  
الحاجة بان مات فرسه او كسر سيفه اما ان اراد ان يوفى فرسه وفرسه باستعماله فلا يجوز ولو فعل ثم ولا ضمان عليه لو اذنته شئ لمحب  
فبستعمله ثم رده الى الغنمة اذا انقضى الحرب وكذا الثوب اذا اخرجه بالرد يستعمله ثم رده اذا استغنى عنه ولو تلف قبل الرد الا ضمان عليه  
ولو احتاج الكل الى الثياب والسلاح قسما حينئذ واما يتداوى فليس لاحد تناوله وكذا الطيب والادوية التي لا تؤكل كدهن  
البنفسج لانه ليس في محل الحاجة بل الفضول ولا شك انه لو تحقق باحد مرض يوجب الى استعمالها كان له ذلك كلبس الثوب فاعتبر  
حقيقة الحاجة واما ياكل لالتذات سوا كان مهيئا للاكل كاللحم المطبوخ والخبز والزيت والعسل والسكر والفاكهة اليابسة  
والرطبة والعسل والخير والتين والادوية المأكولة كالسبت فلهم الاكل والادوية تنبتك الادوية لان الادوية انتفع في  
البدن كالاكل وكذا تفتح الدابة ويصلب حافر بالدين وكذا كل ما يكون غير مهيئا كالغنم فلهم ذبحها واكلها وبيرونها الجمل الى  
الغنمية ثم شرط في السير الصغير الحاجة الى التناول من ذلك وهو القياس ولم يشترطها في السير الكبير وهو الاستحسان وبه قالت الائمة  
السلامة فيجوز لكل من الغنى والعقير تناوله الا التاجر والداخل لخدمة الجندى باجر لا يجل لهم ولو فعلوا الا ضمان عليهم وياخذونهم  
هو ومن معه من عبيده ونسائه وصبيان الذين دخلوا معه قوله كناعع عبد الرحمن بن سمرق بكابل فاصاب الناس

غنيمت فانهبها فقد ام خطيبا فقا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اي اخذ المال قبل القسمة فرجوا ما اخذوا  
فقسمة بينهم اى عبد الرحمن وهذا المال الذي وقع فيه النهب ان كان طعاما كما يدل عليه ضيق الموضع فاحل بعضا منهم  
نيبوه وبعضهم بقوا اخرين وكان في الطعام قلة وان كان غير الطعام فطاسر انه لا يجوز اخذ قبل القسمة -  
قوله خو جنامع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فاصاب الناس حاجة تشديد وجهه اصاوا  
غنا فانتهبوها فان قد ونا لتغلى اذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عثى على قوسه فاكلها



قد وردنا بقوسه ثم جعل يرسل اللحم بالتراب ثم قال ان النهبة ليست  
 بأجل من الميتة اذ ان الميتة ليست بأجل من النهبة المشك من حناد  
 في الحديث الحكم لان احدهما ان عند جمهور العلماء والائمة الفقهاء يجوز فتح الحيوانات عند تحقق الحاجة وقد تحققت بدل عليها قوله  
 فاصاب الناس حاجة شديدة وجهه الثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفار القدر ورسل اللحم بالتراب وهو اضاة  
 المال والبطلان لم يجمع الغنائم فيمكن ان يجاب عنه الاول بان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقلظ في ذلك على انها  
 اخذت بطريق النهب فلا يتقدر بقدر الحاجة او يقال ان في ذلك الوقت كان في الطعام قلة وكان جميع الجيش محتاجا اليها  
 واذا كان الكل محتاجين لا يجوز لهم ان ياخذوا منها الا بعد قسمة الامام كما تقدم عن ابن الهمام والى هذا اشار المؤلف بترجمة  
 الباب ويجاب عن الثاني بما قاله القسطنطيني المأمور بانكافئ انما هو المرق عقوبة للذين تجلبوا او انفس اللحم فلم تليف بل يحمل على  
 ارجح وروى الى الغنائم لاجل النهي عن اضاة المال.

باب في حمل الطعام من ارض بعض اى الى دار الاسلام قال ابن الهمام فاذا خرج المسلمون من دار الحرب  
 لم يجز ان يلحفوا من الغنيمة ولا ياكلوا منها لان الضرورة انقضت والاباحة التي كانت في دار الحرب انما كانت باعتبارها  
 ولان الحق قد كاد حتى يورث نصيبه ولا كذلك قبل الاخراج ومن فضل معه طعام وعلف يروى الى الغنيمة اذ لم يكن تسم الغنيمة  
 في دار الحرب بشرط قوله كئنا ناكل الجوز في الغزو ولا نقسمه حتى ان كئنا لنرجع الى رحالنا واخرجتنا  
 منه مملات الجزر وفي نسخة الجزر بزيادة الواو اخذه في المشكوة وفي نسخة الجزر بزيادة الواو اخذه في المشكوة ثم المعجمة فمعنى الجزر  
 طاهر والجزر في غريب الجاح الجزر جمع جزور وهو الواحد من الابل يقع على الذكر والانثى وفي القاموس في مادة الجزر النسخة  
 والشاة السمينه ثم قال الجزر البعير او خاص بالناقبة المجزورة ثم قال وما يندرج من الشاة انتهى قال صاحب بذل المعجم وكلت  
 ويحتمل ان يكون الجزر معرب هو في القارنية زردك والهندية كاجرو وهو الاقرب عندي قال في القاموس في مادة الجزر  
 والرومة توكل معربة وتكسر الجيم وهو مدرج بابي محد للطمث ووضع ورقه مدقوقا على القروح المتراكمة نافع وفي لسان العرب  
 الجزر والجزر معروف هذه الرومة التي توكل واحدها جزرة وجزرة قال ابن دريد لا احبها عربية وقال ابو حنيفة اصله  
 فارسي الغراب هو الجزر والجزر للذي يوكل ولا يقال في الشاة الا الجزر بالفتح قوله واخرجتنا جميع خرج وهو وعاء من الخس  
 تحمل على الدابة بطريقها يوضع فيه التلح وتقال له الجوالق والمراد بالرجال محل اقامتهم في الغزو ومننا زهم في المدينة فان كان  
 المراد هو الاول فلا اشكال وان كان الثاني فنحول على انهم يرجعون اليها بعد قسمة الامام فيرجعون بقدر حصتهم.

باب في بيع الطعام اذا فضل عن الناس في ارض العدو قال في الدر المختار ولا تقسم غنيمة ثم الا اذا  
 قسم عن اجتهاد او الحاجة الغزاة فتصح ولم يجمع الغنيمة قبلها لالا امام ولا غير معني للتمول اما لو بيع شيئا بطعام جاز جوهره  
 قال الشامي نص عبارتها ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة لانه لا ملك لاحد فيها قبل ذلك وانما يبيع لهم بالطعام و  
 العلف للحاجة ومن ابيع له تناول شئ لم يجز له بيعه من اباح طعاما لغيره انتهى فقوله انما يبيع لهم الجواب سوال تقديره  
 كيف لا يجوز البيع مع انه يجوز لهم الانفلاء بالطعام والعلف كما ياتي والجواب طاهر ولا يخفى انه ليس المراد بيع شئ بطعام  
 وان كان الحكم كذلك انتهى قوله عن عبد الرحمن بن غنم قال لما بطنام مدينة قنسرين مع شرحبيل بن السمط

فلما انقصر ما اصاب فيها غنا وبقر فقسم فيها طائفة منها وجعل بقيةها في المغنم فلحقبت  
معاذ بن جبل فقال معاذ غنر ونام رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر فاصبنا فيه غنا فقسم  
فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم طائفة وجعل بقيةها في المغنم فكان معاذ حسن منيع فحرب  
الربط والمربطة ربط الخيل في التفرو والمقام فيه كلف هجوم العدو ولا قامت الجهاد والفسر من بلده فماتوا ابو عبيدة بن الجراح بنى الله  
عنه في سنة سبعة عشرة بعد فرائض من اليرموك وشرب جليل بن السمط مختلف في حجة قسم الغنيمة على قدر احتياج اليها واما ما سألته  
الحديث بالترجمة فيقال لما كان في القسمة معنى البيع لا يها مبادلة حشينة علم منه جواز البيع ايضا فصح الاستدلال بالرواية على ان الغنيمة  
الترجمة من جواز البيع والوجه في جواز البيع ان الايتام من مال الغنيمة لما كان لاجل الحاجة فكثيرا ما توفقت نسي الحاجة للغزاة  
على بيع ما تواتر من الغنيمة اذا احتاجوا الى غير ما آتاهم الامام فان الامام اذا لم يجد في مال الغنيمة طعاما واحتاجوا لم يكن  
بدن تحصيله مبالغة بما اخذوه منها

**باب في الرجل ينبتغ من الغنيمة بشئ اى المخرج اليه لا يجوز ولا يجوز الا تغفل عما كان قدّم قوله ان النبي**  
**صلى الله عليه وسلم قال من كان يوم من بالله واليوم الآخر فلا يركب دابة من في المسلمين**  
حتى اذا اعجزها ردها فيه ومن كان يوم من بالله واليوم الآخر فلا يلبس ثوبا من ثوب  
المسلمين حتى اذا اخلقه سرادة فيه المراءى الغنيمة ونحوه يحمل على ما اذا لم يخرج اليه واما اذا احتاج اليه كما اذا ملك فرسه  
في المعركة فاخذ فرس العدو ويقاتل عليها وكذلك الثياب اذا اخذه البر وشكلا يجوز لبسه فاذا انقضت حاجته ردها في غنيمة  
**باب في الرخصة في السلاح يقاتل في المعركة يجوز استعمال السلاح اذا اخرج اليه الا ان يجب عليه ان يره**  
في الغنيمة بعد الفراغ منه وقد تقدم مفصلا عن ابن الهمام فتذكره ولا تغفل قوله شئ ابو عبيدة عن ابيه  
وعبد الله بن مسعود قال مررت فاذا ابو جهل صريح قد ضربت رجله فقلت يا عدو الله يا ابا جهل قد  
اخزى الله الاخر قال ولا اهابه عند ذلك فقال ابعث من رجل قتله قومه فضر بته بسيف غير طائل  
فلم يبق شيئا حتى سقط سيفه من يده فضر بته به حتى سبر د اى مات وفيه الدلالة على الترجمة فان ابن مسعود  
استعمل في قتله سيف ابي جهل لما احتاج اليه قوله العبد من رجل قال الخطابي كذا رواه ابو داود وهو غلط وانا الصحيح هو احمد  
من رجل باليم بعد العين وهي كلمة للعرب معناها كما يقول بل زاد على رجل قتله قومه يهون على نفسه ما حل به على الهلاك  
وقال في النهاية كذا اجار في ابي داود والبعد ومعناها الهوى والبلغ لان الشئ المتناهي في نوعه يقال قتله بعد فيه وهذا امر بعيد  
اى لا يقطع بمثل العظيمة والمعنى انك استغظمت شأني واستبعدت قتلي فلهذا هو العبد من رجل قتله قومه والرواية الصالحة  
احمد باليم يعنى اعجب من رجل قتله قومه تقول انا اعمد من كذا اى اعجب منه

**باب في تعظيم الغلول قد كثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب انتليظ والتشديد في باب الغلول**  
حتى لم يصل على الغال وقال لعبد مدغم حين شهد قتل ولواله شيئا لا الحنة كذا والذي نفسي بيده ان الشملة اى النساء  
التي اخذها يوم خيبر من الفنائم لم تصبها المقاسم لتغفل عليه نار او قال شرار من نار وقال لرجل الذي كان على قتله ويات  
يقال له كركره هو في النار في عبارة عليها وكذا ثبت احراق مال عفتة ولذا التفتت الامة على ان الغلول كبيرة وجرائم قل او كثر

باب في الغلول اذا كان يسيرا يتركه الامام ولا يحرر حمله اختلفت الروايات في عقوبة الغال وتركه وبأختلاف الروايات والامام اختلف العلماء وسياتي في باب الآتي بيان اختلاف عقوبة الغال ولعل الثواب اشارة بهذا الباب الى توفيق الروايات وبذلك كما ترى واختلف العلماء بعد اتفاقهم ان الغلول كبيرة ماذا يفعل الغال اذا تاب وتوب على الغلول بالمال الذي غلّه فقال الثوري والاوزاعي والليث والاك يدفع الى الامام خمسة ويتصدق بالباقي وكان الشافعي لا يرى ذلك ويقول ان كان ملكه فليس عليه ان يتصدق به وان كان لم يملكه فليس له التصديق بهال غير قال والموجب ان يدفع الى الامام كالاصول الضالة وما قول الحنفية في ذلك فما قال في السير الكبير ولو ان رجلا غل ثيابا من الغنم ثم سرق فاني به الامام بعد القسمة وطرق الجيش قللا ما في ذلك راى ان شاكره فيما قال وقال انا لا اعرف صدقك قد التزمت وبالابز عكس وانت البصر بالشرع حتى توصل الحق الى المستحق وان شارب اخذ ذلك منه وجعل خمسة لمن سعى الصديق لمانه وجه المال في يده وصاحب المال مصدق شرعا فيما يجز به من حال ما في يده وباعتبار صدقة خمسة لارباب الخمس فيصرف اليهم والباقي يكون بمنزلة اللقطة في يده ان طمح ان يقدر على ابله فالحكم فيه ما ذكرنا وان لم يطمح في ذلك قسمة بين المساكين ان احب والاجله موقوف في بيت المال وكتب عليه امره وشانه ولو ان صاحب الغلول لم يات به الامام ولكنه تاب من الغلول وهو في يده فان لم يطمح في ان يقدر على ابله فاستحب له ان يتصدق به به وان طمح في ذلك فالحكم فيه ما هو الحكم في اللقطة في جميع ما ذكرنا وورفعه ذلك الى الامام احب الي كما هو الحكم في اللقطة ايضا بعد ما رفعه اليه فالامام بالخيار في تصدقه الا انه ينبغي له ان لا يدع الخمس في يده لانه قد اقران خمس ما في يده لمن سعى الله تعالى في كتابه واقراره فيما في يده صحيح في حقه فيسحق له ان ياخذ الخمس منه ويصرفه الى المصارف حتى لا يكون مضيقا حق ارباب الخمس انتهى.

قوله عن عبد الله بن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اصاب غنيمة امر بلاكلا فنادى في النداء فيحيون بغنائهم فيخمسونه ويقسمه فجاء رجل بعد ذلك بزمام من شعر فقال يا رسول الله هذا فيما كنا اصيناه من الغنيمة فقال اسمعت بلاكلا ينادى ثلاثا قال نعم قال فما منعك ان تجي به فاعتذروا اليه فقال كن انت تجي به يوم القيمة فلن اقبله عندك وهذا ايضا من باب التخليط والتشديد في باب الغلول بل نوع من التعزير كما قد احرق ماله ايضا تعزيرا.

باب في عقوبة الغال قال في شرح السير الكبير واذا وجد الغلول في رجل اوجض ضرابا ولم يبلغ به العين سوطا لانه اتركب جريمة ليس فيها حد مقرر فيعزر عليها ولا يبلغ بالتعريض شيئا من الحد ولا يحرق رجله بما صنع ولا قطع عليه ايضا لان له منها نصيبا وهذا قول الجمهور من النصارى فاما اهل الشام كانوا يقولون يحرق رجل الغال ويردون فيه حديثا عن الحسن قال يؤخذ الغلول من رجله ثم يحرق رجله الا ان يكون فيه مصحف فاصحاب الحسن يردون عنه موقوفه وقد ذكر الاوزاعي عن رجل عن الحسن هذا الحديث مرفوعا ولكن الفقهاء لم يصحوا هذا الحديث لانه شاذير ويجهول لا يعرف ثم هو مخالف للامام الشهوره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الحق الوعيد لكل من ظهر منه غلول ولم يشتغل باحراق رجل احد من ذلك حديث وعمر وحديث آخر قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم استشهده فلان فقال كلا اني رايتك تسبح الى النار بعبادة قد علمنا حديث الاول روادا بعدا.

في الباب المتقدم وحديث الثاني رواه احمد في مسنده وغيره وسماه كركرة فهذا كله دليل على عظم الخوف في الغلول وان ليس فيه  
 احراق الرجل لان تاخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فقال جابر ليس في الغلول قطع ولا نكال وهذا الصريح ينفي احراق الرجل  
 وكما لا يحرق رجل الغال لا يحرم سهمه من الغنينة ومن العطاء لانه لو سرق بالالا نصيب له فيه لا يحرم سهمه به فاذا كان له فيه  
 نصيب اولى والذين يقولون باحراق رجله ليقولون لا يحرق المصحف ولا الحيوان ولا السلاح فيه ليقاس سائر الاشياء فان  
 قالوا لا يحرق الحيوان لعنوا المشركين فينبغي ان ينجح ثم يحرقه والدليل على ضعف هذا الحديث المروي فيه ان الغلول فيما يرى  
 ما كان في زمن من الزمان اكثر منه في زمان رسول الله عليه وسلم لكثرة المنافقين والاعراب الذين يغزون معه وهم كانوا  
 اصحاب غلول وابل المخازي لم يعوا شيئا مما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في معارضة الارووه فلو كان احراق رجل  
 لقلوا اذ كان مستغيضا وحيث لم يوجد ذلك عرفنا ان الحديث لا اصل له ثم فيه اثبات حديث شاذ واثبات ما يخالف الاصول  
 مما ثبتت مع الشهادات مثل حديث الشاذ لا يجوز فكيف ثبت به ما يندرج بالشبهات ارايتم ثيابا التي عليه تحرق وتترك غريانا  
 فلعنه ان يموت من البروز ارايتم ان لم يكن له رجل لا يحرق متاعه الذي في بيته بالشفراد ما عنده من ودليقة او عارية لانسان في  
 رجله ارايتم رجلين اعار كل واحد منهما صاحبه متاعا ثم غل كل واحد منهما ما يحرق ما عند كل واحد منهما من متاع صاحبه ارايتم  
 قوما يجتمعون في رجل فل بعضهم وعلم به اصحابه ولم يخبروا بما صنع احرق متاعه او متاعهم بكتماهم عليه انهي قولا عن بدل الجهور  
 قلت في الحادي القدسي جواز التعزير بالمال عن ابي يوسف فلو صح الحديث يحل عليه ولا ضرورة الى رد او ما وليه او يقول  
 الشيخ ان التعزير من العزير بمعنى الرد والردع وهو التاديب لغة وشرعا التاديب دون الحد واجمعت الامة على وجوب التعزير  
 في كبيرة لا توجب الحد ثم قد يكون بالصنع يعني الضرب على التقابل بالكف وقد يكون بتعريك الاذن وقد يكون بالكلام الصنيف  
 وقد يكون بالضرب وقد يكون بنظر القاضي اليه لوجه عبوس وليس في التعزير شيء مقدور انما هو مفوض الى راي الامام على  
 ما تقتضي جناباتهم وقيل التعزير على اربعة مراتب تعزير اشرف الاشرف وهم العلماء والعلماء يكون بالاعلام فقط بان يقول  
 القاضي له بالاعلان بلغني انك تفعل كذا فلا تفعل وتعزير الامراء والباقيين يكون بالاعلام والجبر الى باب القاضي والخصومة  
 في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوقة بالاعلام والجبر والحبس وتعزير الاخساء يكون بهذا كله والضرب وعن ابي يوسف ان التعزير  
 باخذ الاموال جائز للامام وفي المنيعة راي رجلا مع امراته يزني بها او مع محرمه وبها مطاوعان قتل الرجل والمرأة جميعا وثبت  
 التعزير لشهادة رجلين وامرأتين ورجل لانه من جنس حقوق العباد ولهذا القبل فيه الشهادة على الشهادة وبلغ العقوبة و  
 شرع في حق الصبيان والتكفيل قوله عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وجدتم  
 الرجل قد غل فاحرقوا متاعه اضربوه قال فوجدا في متاعه مصحفا فقال بسلامته فقال بعه وصدق ثمنه  
 قال الطحاوي لو صح الحديث لاحتمل ان يكون حين كانت العقوبة بالمال قلت هذا كله تعزير فيجوز عندنا ايضا للملاحقة اليه  
 قول الشيخ كما هو رواية عن ابي يوسف انه يجوز التعزير بالمال فتحرق رجله ومنعه من السهم تعزير بالمال.

باب النبي عن السارق من غل قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كتم  
 غالا فله مثله اي من سرق غلولا لم يظهره عند الامام فانه مثل الغال في الاثم والعقوبة وهذا ايضا تعزير وتشديد في امر  
 باب في السلب يعطى القاتل قال الاخاف ليحب للامام ان يعيد مغتالا بزيادة شيء على سهمه بان يقول من قتل قتيلا

فله سلبه وسمى المتقاتل قتيلا باعتبار ما يؤول اليه كما في قوله تعالى اني ارا في اعصر خرا بالسلب فتحتين وقد تسكن الالام بمعنى السلب  
 جوا سلب وفي الاصطلاح ما يخذ القتال من قرنه من السلاح والثياب كما يذكر المؤلف في باب الآتي وبان يقول للسيتر  
 جعلت لكم الرمح او النصف او الثلث بعد الخمس لانه تحريض على القتال ويومئذ وب اليه قال الله تعالى يا ايها النبي حرص  
 بالمؤمنين على القتال وحرص صلى الله عليه وسلم بالنفيل على القتال فقال من قتل قتيلا له عليه نيبة فله سلب كما في الصحيحين وغيرهما  
 ونفل رسول الله صلى الله عليه وسلم الرمح بعد الخمس في رجبته رواء البوداؤد وغيره وسياقي وكان ينفل عليه السلام في البداية الرمح  
 وفي الرجعة الثلث رواد الترندي واحمد وابن ماجه وقولهم بعد الخمس ليس على سبيل الشرط لما هو لانه لو نفل برمح الكل جازو  
 انما وقع ذلك عنهم اتفاقا لا ترى انه لو نفل للسرية بالكل جاز ايضا عندنا فهذا اولى ثم قد يكون التفصيل بغير ما ذكره هنا كالدرايم  
 والذناير وليقول من اخذ شيئا فهو له وهذا قبل الاراز والبالا الاراز ما ينفل من الخمس فقط فلا يجوز بعد الاراز ان  
 ينفل من اربعة الا خمس لان حق الثمانية بنكاه بالاراز في الدار والحق لهم في الخمس فجاز ان ينفل منه لا يقال فيه البطلان  
 حتى الاصناف الثلاثة وهو ايضا لا يجوز لانه انقول الدفع الى الغزاة باعتبار انهم من الفقراء لان المستحق فقير غير معين فاذا جاز  
 صرفه لفقير غير متقاتل فصرفه للفقير المتقاتل اولى وعند الشافعي وما لك لا ينفل من الخمس ايضا وقال في بدليات المجتهد واما المسئلة الرابعة  
 وهي بل يجب سلب المقتول للقاتل وليس يجب الا ان ينفل الامام فانهم اختلفوا في ذلك فقال مالك لا يستحق القاتل سلب  
 المقتول الا ان ينفل له الامام على جهة الاجتهاد وذلك بعد الحرب وبه قال ابو حنيفة والثوري وقال الشافعي واحمد والوثوب  
 واسحاق وجماعة السلف هو واجب للقاتل قال ذلك الامام او لم يقله ومن هؤلاء من جعل السلب له على كل حال ولم يشترط  
 في ذلك شرطا منهم من قال انما يكون السلب للقاتل اذا كان القتل قبل موقعة الحرب او بعده واما ان يقتله في حين الموقعة  
 فليس له سلب وبه قال الاوزاعي وقال قوم ان استكثر الامام السلب جاز ان يجمعه وسبب اختلافهم هو احتمال قوله عليه السلام  
 يوم حنين بعدما برزوا للقتال من قتل قتيلا فله سلبه ان يكون ذلك منه عليه الصلوة والسلام على جهة النفل او على جهة  
 الاستحقاق للقاتل وما لك قومي عنده انه على جهة النفل من قبل ان لم يثبت عنده انه قال ذلك عليه الصلوة والسلام و  
 لا يقتضي به الايام حنين ولمعارضة آية الغنمة لانه حمل ذلك على الاستحقاق اعني قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئى الآيات  
 فانه لما نص في الآية علم ان الاربعة الاخماس واجبة للغائبين كما انه لما نص على الثلث للام في المواريث علم ان الثلثين  
 للاب قال ابو عمرو هذا القول محفوظ عنه صلى الله عليه وسلم في حنين وفي بدر وروى عن عمر بن الخطاب انه قال كنا نجلس لسلب  
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرج البوداؤد وعن عوف بن مالك الاشجعي وقاله بن الوليد ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قضى بالسلب للقاتل وخرج ابن ابي شيبة عن انس بن مالك ان البرابر بن عازب حمل على مرزبان يوم الدار فظعن  
 طعنة على قلوبه سرجه فبلغ سلبه ثلثين الفا فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال لابي طلحة انا كنا لا نخمس السلب وان سلب البراء  
 قد بلغ الاكثر ولا ارا في الاخمسة قال قال لابن سيرين فحدثني انس بن مالك انه اناول سلب خمس في الاسلام وبهذا تسك  
 من فرق بين السلب القليل والكثير واختلفوا في السلب الواجب ما هو فقال قوم له جميع او جاعلي المقتول واشتني قوم  
 من ذلك الذنب والفضة انتهى ملخصا قوله عن ابي قتادة انه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في عام حنين فلما احدث قوله اى هزيمة في بعض الجيش لا فيما هم عند النبي صلى الله عليه وسلم قوله على جبل عاتق قال الخليلي

هو وملة ما بين العنق والكاهل وفي النهاية هو موضع الرءوس العنق قوله ثم ان الناس رجعوا الى بعد الانهزام بصوت العباس  
ابن المطاب فانه نادى بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان صتيبا يا معشر الانصار يا معشر اصحاب السيرة في رواية مسلم قال  
العباس فوالله كانت عطفهم حين سمعوا صوتي عطفة البقرة اولاد باليقولون يا البكيك يا البكيك فخرجوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حتى اذا اجتمع عنده ما استقبلوا الناس فاقبلوا فقتلوا فقتلوا قتالهم فقال الان حمى الوطيس ثم تناول حصيات من الارض ثم قال  
شاهت الوجوه فرمى بها في وجوه المشركين فما كان انسان منهم الا وقد امتلأ عيناه من تلك القنبعة الشراة فولى المشركون الادبار  
فدنا من قتلى قتيلا عليه بيته فله سلبه قال لما وضعت الحرب اوزارها وفرغ من قتال المشركين مرة بعد مرة خبر المقاتلة في  
اول الحرب واليها لوعده لا انه قال في هذا الوقت تشريعا قوله لا يا الله اذا قال الخطابي كذا يروى والصواب لا يا الله يا الله  
قبل واقعناه في كلامهم لا والله يجعلون اماكن واوا الشتم ومعناه لا والله لا يكون اذا قال الحافظ واما اذا اقتبست في جميع الروايات  
المعتبرة والاصول المحققة من الصحيحين وغيرهما كبسر الالف ثم قال مجيء بنونته ثم قال بعد نقل كلام الخطابي وبرهانه الذي يظهر  
ان الرواية المشهورة صواب وليست بخطا وذلك ان هذا الكلام وقع على جواب احد الكلتين على الاخرى واليهامى التي عوض بها  
عن واو القسم وذلك ان العرب تقول في القسم الله لافعلن بمدة الهرة وقصر ما فكانهم عوضوا عن الهرة بما ذكره الله تعالى في القرآن  
مخرجيهما واما اذا نفي بلا شك حرف جواب لتعليل وهي مثل التي وقعت في قوله صلى الله عليه وسلم قد شل عن بيع الرطب بالتمر  
فقال انقص الرطب اذا جفت قالوا نعم قال فلا اذا نزل قال فلا والله اذا كان مساويا لما وقع بهنا وهو قوله لا يا الله اذا من كل  
وجه لكنه لم يخرج هناك الى القسم فتركه فقد وضع تقدير الكلام ومناسبة واستقامته معني ووضعها من غير حاجة الى تكلف بعدد يخرج عن  
البلاغة الى آخر ما قال قلت فيه ايضا انه بالتنبية

باب في الثام يمنع القاتل السلب ان راي والفرس والسلاح من السلب  
لعل يوافق بقدره الترجمة اهل العراق قال في الهداية والسلب اعلى المقتول من ثيابه وسلاحه ومركبه وكل ما كان على مركبه  
من السرج والآلة وكل ما معه على الدابة من ماله في حقيقته وما على وسطه وما عدا ذلك فليس بسلب قال في فتح القدير وما على وسطه  
من ذهب وفضة وما سوى ذلك مما هو مع غلامه او على دابة اخرى فليس منه بل حق الكل والحقيقة الزائدة في موخر القتب وكل  
شئ شددته في موخر حاك وفتبك فقد استحققت للشاني في المنطقة والطوق والسوار والنجاة وما في وسطه من الفتحة وحقيقته  
قولان احدهما ليس من السلب وبه قال احمد والآخر انه من السلب وهو قولنا وعن احمد في برده روايتان انتهى قلت قد تقدم  
بيان المناهض في السلب في الباب المتقدم وقال في شرح السير الكبير بالتحصن لا خلاف ان التنفيل جائز قبل الاصاب بالخصم  
على القتال فانه مأمور بالتحريض لقوله تعالى يا ايها النبي حرص المؤمنين على القتال فهذا الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
وكل من قام مقامه فان الشجعان كلما يتخاطرون بانفسهم او المخصوص بالشئ من المصاب فاذا اخصهم الامام بذلك فذلك ليعزيم  
على المخاطرة بارواحهم واثباتهم في جبهة العدو ولا يستحق القاتل السلب بدون تنفيل الامام عنده وعلى قول الشافعي  
من قتل مشركا على وجه المبارزة وهو مضرب غير مدبر استحق سلبه وان لم يسبق التنفيل من الامام لان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم من قتل قتيلا فله سلبه لنصب الشرع ومثل هذا الكلام في لسان صاحب الشرع بيان السبب كقوله عليه السلام من بدل بين  
فاقتلوه وكلنا نقول ان لو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الكلمة بالمدينة بين يدي الصبي ولم ينقل انه قال هذا الا بعد

تحقق الحاجة الى التحريض فان مالك بن انس قال لم يبلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في شيء من مغازبه من قتل قتيلا فله سلبه  
 الا في موضع يوم حنين وذلك بعد ان هزم المسلمون ووقعت الحاجة الى تحريضهم ليكروا كما قال الله تعالى ثم وليتهم بدرين وذكر  
 محمد بن ابراهيم التيمي انه قال ذلك يوم بدر وحنين ايضا وقد كانت الحاجة الى التحريض يوم بدر معلومة فخرنا ان لنا قال ذلك  
 بطريق التفسير لا بطريق نصب الشرع وايدنا قلنا ما ذكره عبد المبرن شقيق قال كان صلى الله عليه وسلم محاصرا وادي  
 القري فاما رجل فقال يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم ما هو لارابعة قال فالتغية لغنيها الرجل قال ان ميراث  
 جنبك بهم فليست باحق به من اخيك المسلم فهذا دليل ظاهر على ان القتال لا يستحق السلب بدون التغيب وعلى هذا القول اتفق  
 اهل العراق والحجاز وقال ابو حنيفة لا نقل بعد احرار الغنية وهذا مذهب اهل العراق والحجاز واهل الشام يجوزون التنفيل بعد  
 الاحراز ومن قال به الاوراعي وما قلنا دليل على فساد قولهم لان التنفيل للتحريض على القتال وذلك قبل الاصابة لا بعد ما لان  
 التنفيل لاثبات الاختصاص ابتداء لا لابطال حق ثابت للتأمين او لابطال حق ثابت في الخمس لاربابها وفي التنفيل بعد  
 الاصابة البطل الحق ثم استدلل باحاديثهم قوله عن عوف بن مالك الاشجعي قال خرجت مع زيد بن حارث الحديث  
 حاصلا ان المدوي قتل رجلا من الروم كان مسلما وسرج فرسه مطلا بذيب فاخذ خالد بن الوليد منه سلب الرومي كله وبعضه  
 وكان خالد بن الوليد اميرا اذ ذاك وانكر ذلك علي خالد عوف ولم يعطه السلب خاله فاشكا عوف ذلك على رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقال يا خالد رد عليه ما اخذت منه فحين ذلك قال عوف لخالد ذلك يا خالد االم اذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 واذاك نقص عوف ما جرى منه ومن خاله فغضب وقال يا خالد لا ترو عليه فهذا دليل واضح على ان السلب لا يستحقه القتال  
 لنصب الشرع والا كيف منع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثانيا واعتذر الخطاب في عن هذا وقال انما منع رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم خالد في الثانية ان يرد عليه سلبه زجر العوف لتأخير الناس على الآية لان خالد كان مجتهدا في صنعه لما راى فيه من المصلحة  
 فامضى عليه السلام اجتهاده واليسير من الضرر تخيل للكثير من النفع قال وشبهه ان يكون عليه السلام قد عوفه من الخمس  
 الذي هو له انتهى -

باب في السلب لا يخمس قال في البدائع وما حكم التنفيل فنومان احدهما اختصاص التنفيل بالنقل حتى لا يشارك  
 غيره وهل ثبتت الملك فيه قبل الاحراز في دار السلام ففيه كلامه ذكره في موضعه انشاء الله تعالى والثاني انه لا خمس في النقل  
 لان الخمس انما يجب في غنية مشتركة بين الغانمين والنقل ما اخلصه الامام لصاحبه وقطع شركة الاعيار عنه فلا يجب فيه  
 الخمس ويشترك النقل للفرقة في اربعة اخماس ما اصابوا لان الاصابة او الجهاد حصل لقوة الكل الا ان الامام خص البعض  
 ببعضها وقطع حق الباقيين عنه فبقى حق الكل متعلقا بما وراهم فشاركهم فيه قوله عن عوف بن مالك الاشجعي وخالد  
 ابن الوليد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل ولغيره من السلب وللفظ احمد في مسنده  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخمس السلب ولم يذكر الجملة الاولى -

باب من اجاز على جريح مقتول ينقل من سلبه اي اثبت قتله وتم عليه واسرع في نقل من بعض سلبه  
 قوله عن عبد الله بن مسعود قال نقلني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر وسيف ابى جهل كان قتله  
 اي ابا جهل هذا بظاهرة معارض بما وقع في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم نقل في سيفي معاذ بن عمرو بن الجوح ومعاذ بن عمرو

وقال كلما قتلته وان قضى بسلبه لمعاذ بن عمرو ولما استحق الانتصاري السلب لقتله كيف اعطى سيفه لعبد المعبود مسعود فيدفع  
بما قال الزبلي بنصب الراية ووجه الدليل ان السلب لو كان للقتال ليجزى به فيها لانه قال كلما قتلته وكونه عليه السلام دفعه الى  
احدهما دليل على ان الامر فيه مفوض الى الامام انتهى او بما في الصحيح راجح وكثير ان يكون على الله عليه وسلم نقل سيفه لعمه الصديق رضاه  
معاذ والحمد اعلم

**باب من جاء بعد الغنيمة لا سهم له** اي بعد حرازها في دار الاسلام او قسمتها في دار الحرب او بغيره المتاعم فيها اعلم  
ان الغنيمة ما يتناول من الكفار غنوة حال قيام الحرب وحكمها ان تقسم بعد الخمس للغانمين خاصة ولا حظ لغيرهم فيه والشيء ما  
يتناول منهم بعد وضع الحرب او زارها ويصير دار الاسلام وحكمها ان يكون لكافة المسلمين ولا يمس والقتل باليدين للغانم  
نأخذ على سهمه بالتفصيل كما تقدم بيانه وفي اصطلاح المسلمين كل ما يحل اخذه من اموالهم فهو في ثم اعلم ان العلماء بعد ان اتفقوا  
على ان الغنيمة تقسم بعد الخمس للغانمين خاصة ولا حظ لغيرهم اختلفوا في الروايات المعينة والمدعاه التي لحقهم للاعانة فيقتسم  
فيها ام لا فقال ابو حنيفة ورافقه ان المعاون الذي كان معينا عند المجاوزة والحمد الذي لحق بدار الحرب هما يشتركان وان  
لم يتاقتل مع المقاتلين في الغنيمة لا يستواهما في السبب الذي هو مجاوزة الدرب الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب  
على قصد القتال وقال الشافعي لا يشاركهم المدد بعد القضاء للقتال وهذا مبني على ان السبب هو المجاوزة عندنا وهو الذي  
عند وقال في النهاية واذا لحقهم المدد في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيمة الى دار الاسلام شاركهم فيها خلافا للشافعي بعد انقضاء  
القتال انتهى قوله عن محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري ان عبيدة بن سعيد اخبره انه سمع ابا

هريرة يحدث سعيد بن العاص بن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ابا بن سعيد بن العاص  
على سرية من المدينة قبل نجد فقدم ابا بن سعيد واصحابه على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بجند يربعد ان فتحها وان حزم خيلهم ليف فقال ابا بن اقسام لنا يا رسول الله فقال ابو هريرة فقلت  
لا تقسم لهم يا رسول الله فقال ابا بن انت بهما يارب نجد وعلينا من راس ضال فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم اجلس يا ابا بن ولم يقسم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحرم ليهتمين جمع حرام وهو ما يشبه الوسط  
الوبر دابة صغيرة كالسنور وحشية قال ذلك تحقير لابي هريرة تجد علينا من راس ضال اي تد لي علينا من راس السد البري  
وفي رواية الضمان بالنون وهو راس الجبل قيل جبل لدوس قوم ابي هريرة بغير رمز وبالجملة في هذه الرواية السائل هو ابا بن  
والمانع هو ابو هريرة وفي رواية الاثني في هذه القصة انقلب فان فيها السائل ابو هريرة والمانع ابا بن ففيعن ابي هريرة  
قال قدمت المدينة و... الله صلى الله عليه وسلم بجند يربعد حين افتتحها فسألتهم ان يسهم لي فتكلم بعض

ولد سعيد بن العاص فقال ابا بن لا تسهم لى رابى هريرة يا رسول الله قال فقلت هذا  
قاتل ابن قوئل فقال سعيد بن العاص يا عجب لو بوقد تد لي علينا من قد تم ضال يعيرني بقتل امرئ مسلم  
اكونه الله تعالى لم يدينه اي يا عجب الرجل كالدبر يرمي علينا الغنيمة من طرف ضال بطعني ويعيرني بقتل مسلم وصله الله تعالى  
مرتبة الشادة على يدي ثلثة يوم احد ولم يدينني بدين حيث لم يقتلني في حالة الكفر وابن قوئل هو الضمان بن قوئل شهيد براء وقاتل في الا  
تمال الحافظ وقع في احدي الطريقين ما يدخل في قسم المقلوب فان في رواية ابن عبيدة ان ابا هريرة السائل ان تقسم له وان ابا بن



هو الذي اشار به في رواية الزبيدي ان ابان هو الذي سأل وان اباهرية هو الذي اشار له وقد رجح الذي رواه الربيع  
وليد ذلك وقوع التصريح في رواية بقول النبي صلى الله عليه وسلم يا ابان اجلس ولم يقسم لهم ويحتمل ان يحسب فيها بان يكون كل من  
ابان وابي هريرة اشاران تقسيم لآخر ويصل عليه ان اباهرية اتج على ابان بانه قاتل ابن قوتل وابان اتج على اباهرية بانه  
ليس من له في الحرب يستحق بها النفل فلا يكون فيه قلب وقد سلمت رواية السعيدى من هذا الاختلاف فانه لم يتعرض في حديثه  
لسؤال القسمة اصلا والمدا علم قوله عن ابى موسى قال قد منا فافتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين انتم  
خبيرو فاسمهم لنا وقال اعطانا منها وما قسم لاحد غاب عن فقهم خبيرو منها شيئا الا من شهد معه الا  
اصحاب سفيتنا بعض واصحابه فاسمهم لهم معهم قوله عن ابن عمر قال ان رسول الله صلى الله  
قام يوم بدو فقال ان عثمان انطلق في حاجة الله وحاجة رسوله والى ابان له فضرب له  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بسهم ولسمهم بسهم لاحد غاب غيرة كان عثمان تخلف في المدينة  
لتعريض ربيعة بنسب رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجته وكانت مرفقة اذ ذلك فالمراد بحاجة الله سبيله ورضاه وامر وبنه فالمراد  
بحاجة رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجته فان قيل لم يقسم الغنيمة لابي هريرة وابان ومن معه ولم يشركهم فيها وهم وصلوه بخير الغنيمة هناك  
ولم يحزوا بالمدنية واعطى ابا موسى الاشعري واهل السفينة مع انهم ايضا لم يشركوا بل وصلوه بخير بعد الفتح وكذلك اعطى عثمان  
ابن عفان غنيمة بدر مع انه كان غائبا عن بدر فبقيا في المدينة قلت ان ابان واصحابه يحقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير بعد  
ان فتحوا وصاروا للاسلام فكانت الغنيمة محرورة في دار الاسلام ولذا لم يشركوا فيها ولم يبق لهم حق الشكر واما ما اعطى ابا موسى  
واهل السفينة فلعلمهم بحقوقهم بخير قبل الفتح التام وقبل ان تصير دار الاسلام فاشركهم في الغنيمة ويحتمل انهم ايضا لم يشركوهم من  
الغنيمة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاهم من الخمس ويمكن ان يكون اعطاهم من الغنيمة برضا الغانمين ان وصلوا  
بعد الاحراز واما اعطى عثمان بن عفان من غنيمة بدر فكان وحى الله عنه شركا في الحكم وان غاب قال الطحاوى وكذلك كل  
من غاب عن وقعة المسلمين باهل الحرب لثقل لثقله به الامام من امور المسلمين مثل ان يبعث الى جانب اخر من دار الحرب لقتال  
قوم اخرين فيصيب الام غنيمة بعد مفارقة ذلك الرجل اياه او يبعث برجل من معه من دار الحرب الى دار الاسلام ليمده بالسلاح  
والرجال فلا يعود ذلك الرجل الى الامم حتى يغنم غنيمة فهو شريك فيها وهو كمن حضرا وكذلك من اراد بافرده الامام عنها وشغله  
بشيء من امور المسلمين فهو كمن حضرا واما حايك ابى هريرة فانما عندنا والله اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم وجه ابانا الى نجد  
قبل ان يتبنا خروجه الى خيبر فتوجه ابان في ذلك ثم حدث من خروج النبي صلى الله عليه وسلم الى خيبر احدث فكان ما غاب فيه  
ابان من ذلك عن حضور خيبر ليس هو شغلا شغله النبي صلى الله عليه وسلم به عن حضور ابعدا رايه فكان كمن حضرا انتهى وقال في  
شرح السير الكبير وذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اسهم لثمان بن عفان من فبا ثم بدوا سهم لطلحة بن عبيد الله وسعيد بن زيد  
وكان يشهما نحو الشام تيسان اخبار غير قريش واسهم لخمسة من الانصار وقد كان ردهم الى المدينة ليجز بلغة عن المناقنين وفي  
تاويل ذلك وجوه احد بان المدينة لم يوشد ما كان لها حكم دار الاسلام بعد خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه منها الكثيرة  
اليهود والمناقنين بها فكانوا جميعا في دار الحرب مشغولين بما فيه منفعة للمسلمين وبما فيه فراغ قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل  
ان غنم بدر كان الامر فيه مفوضا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى من ايشاء ما يحرم من ايشاء كما قال الله تعالى قل الالفال لله

والرسول فلذا اسهم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى -

**باب في المرأة والعبد يجزيان من الغنيمة في كسر الدقائق والمملوك والمرأة والصبي والذي الرضخ لا اسهم لهم اى للمملوك اذا قاتل مطلقا سوار كان قنا او مبرا او مكاتبا والمرأة سوار كانت حرة او امته اذا كانت تقايل او تداوى الجرحى او تقوم على المرضى او تخدم الغنائين او تحفظ متاعهم للصبي وكذا المجنون والمعتوه اذا قاتلوا باذن الامام والذي اذا قاتل اودل على الطريق اى بهولاء المذكورين الرضخ اى العطار الغليل بحسب ما يرى الامام ولا يغلبى بهولاء اسهم ولا يبلغ بالرضخ اسهم الا فى دلالة الذى فانه يزاد على اسهم اذا كان فى دلالة منفعة عظيمة لان ما ياحذه اجرة فيعطى بالغ ما بلغا وماروى الترمذى انه عليه السلام اسهم لقوم من اليهود فالتوا معه وللصبيان وماروى المؤلف واحم للنساء ايضا فهو كالمجول على الرضخ لرواية ابن عباس وسياق قال فى فتح القدير ثم الرضخ عندنا من الغنيمة قبل اخراج الخنس وهو قول الشافعى واحمد وفى قول له وهو رواية عن احمد من اربعة الاخماس وفى قول الشافعى من خمس الخمس وقال مالك من الخمس انتهى وذهب الاوزاعى الى انه يسهم للمرأة والصبي وقال الزهري يسهم للدمى المالصية والنساء والصبيان فيرضخ لهم وعن مالك ان قال لا اعلم العبد يعطى شيئا عن الحسن بن صالح انه يسهم للعبد المخرى قال فى الهداية ثم العبد انما يرضخ له اذا قاتل لانه دخل الخدمة المولى فصار كالسائر والمرأة يرضخ لها اذا كانت تدوى الجرحى وتقوم على المرضى لانها عاجزة عن حقيقة القتال فيقال هذا النوع من الاعانة مقام القتال بخلاف العبد لانه قادر على حقيقة القتال والذي انما يرضخ له اذا قاتل اودل على الطريق ولم يقاتل لان فيه منفعة للمسلمين الا انه يزاد على اسهم فى الدلالة اذا كانت فيه منفعة عظيمة وتلك تبلغ به اسهم اذا قاتل قوله عن يزيد بن هريرة قال كتب محمد بن عبد الله بن عباس يسأله كذا او كذا الحديث**

قلت حديثها اختصارا وذكرها مسلم فى حديثه ان محمد بن عبد الله بن عباس يسأله عن خمس خلال فقال ابن عباس لولا ان اكرم عليا ما كتبت اليه كتاب اليه بخدمة المانعة فاخبرني بل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنسابة ويل كان يضرب ابن اسهم وبن كان يقتل الصبيان وتبقى ينقضى قيم اسهم وعن الخمس لمن هو قوله دعن المملوك الى فى الفتى شئى وكذا فى رواية سعيد المقبرى عند مسلم عن يزيد بن هريرة يسأله عن العبد والمرأة يحضران المغنم بل لقيمتهما قوله اما المملوك فكان يجزى اكثر من العبد من الغنيمة وانما يرضخ له اذا قاتل وكذا الصبي قوله واما النساء فكان يداوين الجرحى ويستقن الفناء وزاد مسلم فى روايته انه ويجزيان من الغنيمة واما اسهم فلم يضرب لهم وفى رواية الآتى فى الباب قوله فانما كتبت كتاب ابن عباس

الى محمد بن سعد بن كعب بن جوفى المحارب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فانما ان يضرب لهم بدمهم فلا وقد كان يضربهم واما حديث الباب حديث حشر وفيما اسهم لنا كما اسهم للرجال اى للنساء فهو حديث اسناده ضعيف لا تقوم به حجة قال الخطابى وقال ابن القيم قولها اسهم لنا اسهم للرجال تعنى به انه اشرك شيم فى اصل العطار لاني قد رويته فارادت ان اعطاه مثل ما اعطى الرجال لانه اعطاهن بقدره وسوار قلت ويدل عليه قولها اعطانا تسرا وهذا يدل على ان ما اعطاهن هو المتر فقط لا غير قوله فاخبرني بمملوك فامرني بشئ من حرقى بالمتاع اى امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم باعطار اثاث البيت ولم يسهم لي لاني كنت مملوكا وصغيرا كما ذكره ابو داود فى نسخة

**باب في المشترك يسهم له بقدر حرق الاستفهام اى بل يسهم له بقدر تقدم المذاهب فيه ان جمهور العلماء قالوا لا يسهم له انما يرضخ له اذا قاتل اودل على الطريق يزاد على اسهم فى الدلالة ولا يبلغ به اسهم اذا قاتل وقال الزهري انه يسهم للدمى وذهب جمهور العلماء**



هو الرواية التي رواها البخاري وغيره بلفظ الفرس فرواها ابن ابي شيبة بلفظ الفارس فهذا يؤيد اقدنا من التاويل الثاني ثم اخرج عن نعيم  
ابن حماد ثنا ابن المبارك عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اسهم للفارس سهمين وللراجل سهماً ثم  
اخرج عن يونس بن عبد الاطلي ثنا ابن وهب اخبرني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم للفارس  
للفارس سهمين وللراجل سهماً ثم اخرج عن حماد بن عمار عن سماعة بن مهران عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم  
سلم للفارس سهمين وللراجل سهماً قال الزبلي قلت ورواه الدارقطني في اول كتابه المختلف والمتن مختلف حدثنا عبد الله بن محمد  
ابن اسحاق المروزي ومحمد بن علي بن ابي روية قال ثنا احمد بن عبد الجبار ثنا يونس بن بكير عن عبد الرحمن بن ابي نافع عن ابن  
عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقيم للفارس سهمين وللراجل سهماً وانما تعلم ان ما وقع في هذه الروايات الصحاح من لفظ الفارس  
فالمراد الفارس مع فرسه لهما سهمان فوقع الاختلاف بين اصحاب عبيد الله بن عمر فرواه الا نسامة عنه البخاري في الجهاد فذا مائة  
عند البخاري ايضا في المغازي وسليم بن اخضر عن مسلم والترمذي وعبد الله بن نمير عن مسلم بلفظ الفرس ورواه ابو اسامة وابن نمير  
وابن المبارك وابن وهب وحماد بن سلمة كلهم عن ابن ابي شيبة بلفظ الفارس ثم قال وتابعه ابن ابي مريم وخالد بن عبد الرحمن  
عن عبد الله بن عمر العمري ورواه لقيني عن العمري بالشك في الفارس او الفرس فلا ينبغي ان يحل ما وقع عند ابن ابي شيبة من  
الرواية العدول والثقات على التميم بن محبوب ان يحل على ما يصح يعني الفارس والفرس اي معنى قوله للفارس اي اعطى له ولفرسه  
سهمين وكذلك معنى الفرس اي اعطى الفرس ولصاحبه سهمين واعطى الراجل سهماً -

عجبة قال الشوكاني في النيل وقد نقل عن ابي حنيفة انه احتج لما ذهب اليه بان يذكره ان تفضل البهيمة على المسلم وهذه حجة ضعيفة  
وبهيمة ساقطة وتصبها في مقابلة السنة الصحيحة المشهورة مما لا يليق بعالم وايضا السهام في الحقيقة كلها للراجل لا للبهيمة ايضا  
فان قلت الحقيقة الدالة على الانسان في بعض الاحكام فقالوا وقتل كلب صيد قيمة اكثر من عشرة آلاف اداها وان قتل عبدا مسلما  
لم يور فيه الا دون عشرة آلاف درهم انتهى فقلت وقد اشار الى هذا التشبيح الخاف في الفتح قبل ذلك ولكن اقر اذ قياس على ولكن  
بالغ الشك في التشبيح على عادة وخرج عن حال الادب مع الآية واصل الاستدلال بالحقيقة كذا ان روايات الاخبار تعارضت  
في الباب روى عن بعضها ابن علية الصلوة والسلام ثم للفارس سهمين وفي بعضها ابن علية الصلوة والسلام ثم ثلثة اسهم الا  
ان رواية السهمين عاصدها القياس وهو ان الرجل هل في جهاد والفرس تزرع له لانه آلة الاترى ان فعل الجهاد يقوم بالرجل وحده  
ولا يقوم بالفرس وحده فكان الفرس تابعاً في باب الجهاد ولا يجوز تفضيل التبع على الاصل في السهم واخبار الاحاد اذا تعارضت فاعل  
بما عاصده القياس اولى والله سبحانه وتعالى اعلم فانظر اين هذا الاستدلال واين ماسحة الشوكاني واين فيه مقابلة البهيمة الساقطة  
بالسنة الصحيحة المشهورة وهل يليق هذا الضعيف بعالم واما المعارضة لقبول الكلاب والعبد المسلم فانه يورى في الكلب اكثر من  
عشرة آلاف وفي العبد المسلم يور فيه الا دون عشرة آلاف درهم فهو اعجب من ذلك كله والفرق بين هذه المسئلة ومسئلة السهم وضع  
غير خاف على من لا اوفى ماريته بعلم الشرعية فان قياس السهم على هذه المسئلة وحكم الاتحاد قياس مع الفارق انتهى بذل الجهد  
باب في من اسهم له سهم وفي المصترية سهمان هو الاوضح ومعناه ان هذا باب فبين اعطى للخليل سهمان واحد هو  
ذهب اليه حنيفة ومن معه قوله عن محمد بن جارية الانصاري قال كان احد الفقهاء الذين قرأوا القرآن  
اي قال عبد الرحمن كان محققاً قال شهدنا الحديبية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما انتهوا فباعها اذا الناس

بهزون الا باعوف قال بعض الناس قالوا اوحى الى النبي صلى الله عليه وسلم فخرجنا مع  
 الناس فوجدنا النبي صلى الله عليه وسلم واقفا على راحلة عند كراع النخيل فما اجتمع عليه  
 الناس فصرأ عليهم انا فتحنا لك فتحا مبينا فقال وجل يادرسول الله افتم هو قال نعم والذي نفسي  
 بحمد بئذ ان الله افتمهم فقسمت خيبر على اهل المدينة فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثمانية  
 عشر سهما وكان الجيش الفا وخمسمائة فيهم ثلاث مائة فارس فاعطى الفارس سهمين واعطى  
 الواحد سهما قال ابو داود وحديث ابى معاوية اصم والجهل عليه اوى الوهم في حديث مجمع  
 انه قال ثلث مائة فارس وكانوا مائة فارس قوله فقال رجل هو عمر رضي الله عنه انما قال ذلك لان الصلح في  
 المدينة لم يكن على ظاهره فتحا بل دونه وبهزيمة كما اشار اليه عمر بقوله لما نظى المدينة في ديننا ولذا اكد صلى الله عليه وسلم بالجلف و  
 قدس قوله تعالى وجعل من دون ذلك فتحا قريبا هو صلح المدينة لقول الزهري فما فتح في الاسلام فتح قبله كان اعظم منه  
 انما كان القتال حيث التقى الناس فلما كانت المدينة وضعت الحرب وامن الناس كلهم بعضهم بعضا والتكفوا فتعرضوا في  
 الحريث والمنازعة فلم يكلم احد في الاسلام يعقل شيئا الا دخل فيه وقد دخل في تينك السنين مثل من كان في الاسلام قبل ذلك  
 او اكثر ويقال ان المراءون الفتح فتح مكة فعنى الكلام ان صلح المدينة سبب لفتح مكة وذريعة اليه تلافى الاولى ان يقال ان  
 المراءون الفتح فتح خيبر ثم اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة حين رجع من المدينة ذابحة وبعض المحرم ثم خرج في لقيته المحرم  
 الى خيبر ففتحها حصنا حصنا فكان اول حصونهم ففتح حصن ناعم ثم البتوس حصن بنى ابي الحقيق واصاب منهم سبايا منهن صغيرة  
 بنت جوي بن اخطب فاصطفاه بالنشر ففتح الله عليه حصن صغيب بن مغافر وما يجير حصن الكثر طامود كما منه وكان آخر حصون  
 اهل خيبر افتتحا الوطح والسلام فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بضع عشرة ليلة فلما يقنوا بالهلاك سألوه ان يحقن ما فيهم  
 ففعل وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حاز الاموال كلها الشق والنظامة والكثيرة وجميع حصونهم الا ما كان في ذنيك  
 الحصنين قوله ثمانية عشر سهما قلت قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم اموال خيبر على ستة وثلاثين سهما حبس لنفسها لنفسه  
 ولزوجاته ولما يرويه من النواثب ثمانية عشر سهما وقسم النصف الباقية للفراسة وكان الجيش الفا وخمسمائة ثلث مائة فارس  
 فاعطى الفارس من فرسه سهمين سهم واحد وسهم الفرس وللراجل سهما وقوله قال ابو داود وحديث ابى معاوية ان الخليفة بالضعيف  
 رواية مجمع وثقوية رواية التي تقدم في الباب المتقدم وبين وجه الوهم ان الجيش كان الفا وارب مائة وفيهم مائة فارس فاستغاف  
 الحساب اعطى الفارس ثلثة اسهم سهم واحد وسهمان للفرسه وللراجل سهما قلت هذا الوجه لا ينبغي ان يذكر في تضعيف الرواية كما ذكر لان  
 الروايات اختلفت في عدد اصحاب المدينة ففي رواية البراء عند البخاري كنا اربع عشرة مائة وفي حديث سالم عن جابر قلت لجابر  
 كم كنتم يومئذ قال لو كنا مائة الف لكفانا كنا خمس عشرة مائة ثم اخرج البخاري بسنده عن قتادة قلت لسعيد بن المسيب بلغني ان  
 جابر بن عبد الله كان يقول كانوا اربع عشرة مائة فقال لي سعيد جدي جابر كانوا خمس عشرة مائة الذين تابعوا النبي صلى الله عليه  
 وسلم يوم المدينة ثم اخرج البخاري من حديث عبد الله بن ابى اوفى في ذي الدعة كان اصحاب الشجرة الفا وثلثمائة ففان سلم  
 ثمن المهاجرين فمروا به سالم عن جابر وسعيد بن المسيب عنه اقرب الى التحقيق من الروايات الباقية لانه اكد بقوله الذين  
 تابعوا النبي صلى الله عليه وسلم يوم المدينة ثم ما يثبت هذه الرواية برواية مجمع بن جارية الانصاري رواية الباب فابن الوهم و

والتضعيف وايضا النصيص بعد دلائلي الزيادة فليس اقل العدد مخالفا للزيادة بل هو داخل فيها لان عند الاكثر زيادة علم  
 فيعتبر به ولو خذوا من قال كانوا اربع عشرة مائة ذكر المتأملين وترك ذكر باقيهم فلما وجه لتضعيف رواية مجمع بهذا الوجه و  
 لا اختلاف بينه وبين رواية ابي معاوية المتقدم في باب معنى كما علمته وجه الذي لا يعدل عنه منصف نعم في رواية اسباب كلام  
 وهو ما ذكره الرازي ان ابن القطان قال في كتابه وعلمه هذا الحديث الجبل بحال يعقوب بن مجمع ولا يعرف روى عنه غير ابنه  
 وابنه مجمع ثقة فضعف ابن القطان هذا الحديث بحال يعقوب بن مجمع لانه لم يعرف بانه روى عنه غير ابنه قلت كمن قال الحافظ  
 روى عنه ابنه مجمع وابن اخيه ابراهيم بن اسمعيل بن مجمع وعبد العزيز بن عبيد بن صهيب ذكره ابن حبان في الثقات فارتفع الجبال  
 وثبت الوثيق ثم انه تكلم الامام الشافعي في مجمع بن يعقوب قال في الخلاصة قال الشافعي شيخ لا يعرف قال الحافظ روى عنه يونس  
 بن محمد المؤدب ويحيى بن حسان واسماعيل بن اويس والعقبني وقيمية ومحمد بن عيسى بن الطباع وغيرهم فمن كان رواة بهذا العدد  
 فكيف يكون مجهولا ثم عن ابن معين والنسائي ليس به باس وقال ابو حاتم لا باس به وقال ابن سعد ثقة وثقة ابن القطان  
 كما تقدم نصا وخرج هذا الحديث الحاكم في المستدرک وقال حديث كبير صحيح الاسناد ومجمع بن يعقوب معروف وقال الحافظ شمس الدين  
 الذهبي في تحفته بعد تحريجه صحيح -

باب في النقل بفتح النون الغنية وجده انقال والمراد منها ههنا اما الغنية لانها افضل من التسمية وعطاه ويذكر في هذا الباب من  
 حكمها غير ما ذكر في الابواب المتقدمة والمراد منها ما يخص الامام من السلب وغيره للتحريض يقال نقل نقلنا بالتضعيف ونقلنا تنفيلا  
 بالشديد لغتان فضيحتان لان نقلنا لانفصال في عبارة الفقهاء ما يخص الامام ببعض الغنائم وذلك المال  
 يسمى نقلنا قال في بداية المجتهد والتفتيل الامام من الغنيمة لمن شارعني ان يزيد على نصيبه فان العلماء اتفقوا على جواز ذلك  
 واختلوا من اى شئ يكون النقل في مقداره هل يجوز الوعد قبل الحرب بل يجب السلب للقتال ام ليس يجب الا ان يغلبه الام  
 فانه لا يرجع مسائل هي قواعد الفصل اما المسئلة الاولى فان توما قالوا النقل يكون من الخمس الواجب لبيت مال المسلمين وقيل  
 انك قال قوم بل النقل انما يكون من خمس الخمس هو خط الامام فقط وهو الذي اختاره الشافعي قال قوم بل النقل من جملة الغنيمة  
 به قال احمد وابو عبيد ومن يولاهن اجاز تنفيل جميع الغنيمة والسبب في اختلافهم هو بل بين الآيتين الوازيين في المنافع تعارض  
 ام بما على التخيير اعني قوله تعالى وانما غنمتم من شئ الايتو قوله تعالى يسئلونك عن الانفال آيتين اي ان تولاها واعلموا  
 ان ما غنمتم من شئ ما سئله تعالى يسئلونك عن الانفال قال لا نقل الا من الخمس او من خمس الخمس ومن راي ان الآيتين  
 لا معارضة بينهما وان بما على التخيير اعني ان لا امام ان ينقل من راس الغنيمة من شاروله ان لا ينقل بان يعطي جميع ارباع الغنيمة  
 للغنائمين قال يجوز النقل من راس الغنيمة واما المسئلة الثانية وهي ما مقدار الامام ان ينقل من ذلك عند الذين اجازوه  
 النقل من راس الغنيمة فان توما قالوا لا يجوز ان ينقل اكثر من الثلث او الربع على حديث جبيب بن مسلمة وقال قوم ان نقل  
 الامام السرية جميع الغنم جاز مضمير الى ان آية الانفال غير مفسوفة بل محكمة وانها على عمومها غير مخصصة ومن راي انها مخصصة  
 بهذا الا ان قال لا يجوز ان ينقل اكثر من الثلث او الربع واما المسئلة الثالثة وهي هل يجوز الوعد بالتفصيل قبل الحرب ام ليس يجوز ذلك  
 فانهم اختلفوا فيه فذكر ذلك انك واجازه جماعة وجه قوله ان الغزو انما يقصد به وجه الهدم العظيم وتكون كلمة السرية العليا واذا وعد  
 الامام بالنقل قبل الحرب فتعريف ان يسفك الغزاة ما في حق غير الله وجه قول الجماعة ظاهر حديث جبيب بن مسلمة ان النبي

عليه وسلم كان يغفل في الغزوة في يد ربح ولقي العقول الثلث ما المسئلة الرابعة لم قد تقدم في ابواب المقدمة فاذا ذكره  
تقدم مسالك الغنيمة ايضا بالتفصيل فراجع حاصله ان التفتيل اعطاشي لانه على سهام الغانمين ويجوز من كل الغنيمة واربعة  
الاخماس والخمس ولكن في اقلها حراز بدار الاسلام واما بعد الاحراز بدار الاسلام فلما يجوز الا من الخمس وصور التفتيل متعدد دخلا  
ان يقول من قتل قتيلا له عليه مائة فله سلبه وبان يقول من اخذ شيئا فهو له وبان يقول للسيرة جعلت لكم الرجز والنصف او الثلث  
بعد الخمس او ثلثها وكذلك ان يقول للسيرة جعلت لكم النكاح او ثلثها او قبلها فهذا كله للتحريض المندوب اليه بقوله تعالى يا ايها النبي  
حرض المؤمنين على القتال فهذا الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولكل من قام مقامه فلما كان هذا مندوب اليه للتحريض فهو  
قبل الاصابة لا بعد ها واما ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نفل بعد الاحراز فهو محمول على انه اعطى ذلك من الخمس باعتبار انه من  
المساكين او اعطى ذلك من هم نفسه من الخمس او من الصفي الذي كان له او اعطى ذلك مما افاء الله تعالى عليه لا بايجاب النفل  
والركب فقد كان الامر فيها مفوضا اليه صلى الله عليه وسلم كما قال الله تعالى قل الانفال لله والرسول اختلنا في ثمان نزول في هذه  
الآية فقد اخرج في الباب اوله عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر من فعل

كذلك فله من الغنم كذا وكذا قال فتقدم الفتيان والتتال ولزم المشيخة الروايات فلم يدر حوها  
ولها تروا فلما فتم الله عليهم قالت المشيخة كذا راد اوعونا وطهرنا لكونوا هم مضمون فتمت البينة ان ذلك قد ثبت  
بالمعتمد ونبقى فابي الفتيان فقالوا جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا ربهما اخرج عن ابن عباس ثمانيا  
قال يوم بدر من قتل قتيلا فله كذا وكذا ومن اسر اسيرا فله كذا وكذا ما روي عن ابن عباس ايضا ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال من قتل مكان كذا او كذا فله كذا او نفل كذا وكذا فله كذا وكذا فاشاع الشبان وبقى الشيوع عن الروايات فلما فتح  
عليهم جاؤا يطلبون اجل لهم النبي صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى يستولونك عن الانفال قل الانفال لله

والرسول الى قوله كما اخرجت بك من بيتك بالحق ان فرض قيام المؤمنين لكارهون الحد يث  
فذكر الله تعالى للتولية والترك والعنى ان قسمه الغنائم موكول الى رايه صلى الله عليه وسلم يقسم كيف شاء وفي هذه الرواية كما اخرج  
فيها قال قسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنسوة معناه ان الصحابة الذين كانوا معه في بدر لما قتلوا جروا في قسم  
الغنيمة وكانوا لم يفرقوا فأنطلقت طائفة في اثر الذين انهمروا من الكفار يبرزون وقتلون واكبت طائفة على الغنائم  
بجوونه ويجعون وحدثت طائفة برسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصيب العدو منه غرة حتى اذا كان الليل وفاء الناس بعضهم  
الى بعض قال الذين جمعوا الغنائم نحن حوينا وجمعنا فافليس لاحد فيها نصيب وقال الذين خرجوا للطلب العدو لستم باحق  
منا نحن نفينا عنها العدو وها هم مشاهم وقال الذين احادوا برسول الله صلى الله عليه وسلم لستم باحق منا نحن احادنا برسول الله  
صلى الله عليه وسلم ونحن ان يصيب العدو منه غرة فاشتغلنا به فنزلت سائر ذلك عن الانفال الآية تقسم رسول الله صلى الله عليه  
سلم بين الثلث على السوار ولم يفضل بعضها على بعض وبذا يرشدك ان المراد بالانفال الغنيمة لا المعنى الاصطلاحي ولقد اورد  
الحديث يدل على ان المراد منه النفل الاصطلاح فان فيه فقالوا اجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا ويدي عليه تفيلة صلى الله  
عليه وسلم من قتل قتيلا ومن اسر اسيرا فله كذا وكذا او كذا وكذا ما اخرجهم رابعه عن ابن عباس قال جئت الى النبي صلى  
الله عليه وسلم يوم بدر يسيف فقلت يا رسول الله ان الله قد شفع صدرا ليوحى بالعد فرب هذا السيف فان السيف ليس الى

الحديث فانه يدل على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تنفل يوم بدر من قتل قتيلاً فله سلبه فان سعد بن ابى وقاص قتل سيد  
 بن العاص واخذ سيفه فكان هو الحق به فكيف منه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان تنفل بهذا القول وعلى ان كيف تنفل  
 ولم ينزل حكم في الغنيمة بعد فكيف قال من قتل قتيلاً فله سلبه والسلب كان من جملة الغنيمة فتقبل ان الغنيمة كانت حراماً على  
 السالبة بل كانت النار تاتيها فتاكلها وكانت يده علامة القبول وطمع النبي صلى الله عليه وسلم ان ربه ورسوله يبنوا على اليسر  
 فالشديدات التي كانت حراماً على الامم السابقة لم تبق في امته فيحمل الغنائم لامته فعلى هذا حرض ونفل بقوله من قتل الخ وغيره  
 على معنى انه يكون له سلبه بحكم الله تعالى انشاء الله تعالى وينتظر نزول الحكم بذلك وسعد بن ابى وقاص سأل السيف قبل نزول الحكم  
 في الغنيمة فنهى صلى الله عليه وسلم ثم نزل حكمه في قوله تعالى يسئلونك عن الانفال بانه منقوض الى رايه صلى الله عليه وسلم فجعله له  
 وكذلك كل من قتل قتيلاً اعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم سلبه كما روى عن جهم بن عمرو بن قتادة قال اخذ  
 على سلب الوليد بن قبة واخذ حمزة سلب عتبة واخا عبيدة بن الحارث سلب شيبة فذبح الى ورثته وكان عبيدة قد خرج  
 فمات بذات اجدال في الصغراء قبل ان ينتهي الى المدينة وروى عن موسى بن سعد بن زيد قال نادى منادى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر من قتل قتيلاً فله سلبه ومن اسرا سيرا فهو له فاعطى قتال ابى جهل لعهده تعالى سلبه و  
 ما اخذوا بغير قتال قسمه على السواطين فقلت قال بالحفاظ ان ذكر التنفيل في بدر وهم وانما نفل في يوم خيبر فان صح هذا  
 نظايتي ضرورة الجواب وعلى تقدير تسليم تنفيله صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه الروايات فاجاب ان حالة الغنيمة قد سبقت  
 من هذه الآية واخرزوها كما ان فرضية الوعد سبقت على نزول آية الوعد فعلى هذا صح تنفيله واعطاه قلت قد ثبتت روايات  
 الباب ان قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً فله سلبه تنفيل كما قال ابو حنيفة لا تشرع كما قال الشافعي لان قوله صلى الله عليه  
 وسلم من اسرا سيرا فله كذا وكذا تنفيل بالاتفاق وقد قال كليهما في وقت واحد فلما كان الشافعي تنفيل يكون الاول ايضا كذلك  
 باب في التنقل للسرية فخرج من المعكاي اذا خرج العسكر من دار الاسلام الى دار الحرب للقتال فارسل الامير  
 سرية اي قطعة من العسكر الى جانب آخر فنفل لها قد تقدم ان عندنا يجوز لها التنفيل كل الغنيمة وبالثلث وبالربع وبالنصف قبل  
 الخمس ولقد باوان لم ينفل الامام بها في العسكر الذي لم يباشر بالقتال لكن جرد في دار الحرب سواء في كل الغنيمة وان نفل لها  
 فبعد النفل ما بقي لقيم بينهما سواء اعلم ان هذا الفاظ السرية هي التي تخرج بالليل وهي قطعة من الجيش تخرج منه وتعود اليه وهي  
 من مائة الى خمسمائة فما زاد على خمسمائة يقال له سر فان زاد على ثمان مائة سمي جيشا واما بينهما يسمى سبط فان زاد على اربعة الاف  
 يسمى جحفا فان زاد جيش جزار والخميس الجيش العظيم واما ما افرق من السرية يسمى بغشا والعشرة فما بعد بالسمى خضيرة و  
 الاربعون عصبة والى ثلثمائة مقنب فان زاد على جبرة والكتيبة ما اجتمع ولم ينتشر قال الحافظ في الفتح قال في السير الكبير صورة  
 هذا التنفيل ان يقول من قتل قتيلاً فله سلبه ومن اسرا سيرا فهو له كما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم المنادى حين ينادى  
 يوم بدر ولوم خيبر او يبعث سرية فيقول لكم الثلث مائة ميسون بعد الخمس او يطلق بهذه الكلمة فعند الاطلاق لهم الثلث المصاب  
 قبل ان يخمس يختصون به وهم شركا الجيش فيما بقي بعد ما يرفع منه الخمس وعند التقيد بهذه الزيادة يخمس ما اصابوا ثم يكون لهم الثلث  
 مما بقي يختصون به وهم شركا الجيش فيما بقي وقال فيه في محل آخر ولو ان الامام بعث سرية من دار الاسلام فنفل لهم الثلث بعد الخمس  
 او قبل الخمس كان هذا التنفيل باطلا لان ما خص بعضهم بالتنفيل ولا مقصود من هذا التنفيل سوى البطلان الخمس والبطلان لفضيل الناس



على الراجح وذلك لا يجوز خلاف ما انا الشوا في دار الحرب في التفتيل هناك مع تخصيص اسمهم لن الجيش ثمرة في الغنيمة على التفتيل  
 تخصيصهم الجيش المصاب وذلك مستقيم قوله عن ابن عمر قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في جيش قبل (جواب)  
 عند ابعث سريتين الجيش فكان بينهما (جمع هم) الجيش اثني عشر وبعثنا اثني عشر بغير اسم (جواب) واهم  
 دفعل اهل السرية بعوا بعوا (زائد على الاثنى عشر بطريق التفتيل كان لفلان امير الجيش فكانت سريتهما منهم (اهل السرية  
 مع التفتيل ثلثة عشر ثلثة عشر اختلف الروايات في الباب في هذه القصة في القسم والتفتيل بل كانا جميعا من امير ذلك  
 الجيش اوس بن النبي صلى الله عليه وسلم واحد من احدهما قلت كان التفتيل من امير الجيش ولم يغيره النبي صلى الله عليه وسلم  
 فمن اسند التفتيل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اسنده مجازا لانما قرره ولم يغيره فكانه تفتيل منه صلى الله عليه وسلم و  
 قسم الغنيمة في المدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا امير الجيش قال الحافظ واختلف الرواة في القسم والتفتيل بل كانا جميعا من  
 امير ذلك الجيش اوس بن النبي صلى الله عليه وسلم واحد من احدهما فروا يدعي صريحه ان التفتيل كان من الامير والقسم من  
 النبي صلى الله عليه وسلم وظاهر رواية الليث عن نافع عند مسلم ان ذلك صدر من امير الجيش وان النبي صلى الله عليه وسلم كان معززا  
 لذلك ومجيزا لجمع الروايات وفي الحديث ان الجيش اذا انفردت قطعة فغنموا شيئا كانت الغنيمة للجميع قال ابن عبد البر واختلف  
 العلماء في ذلك اى اذا خرج الجيش جميعه ثم انفردت منه قطعة انتهى ليس الملو من الجيش القائم في بلاد الاسلام فانه يشترك  
 الجيش الخارج الى بلاد العدو ثم اعلم ان اهل السير ذكروا ان الغنيمة كانت ما بالبعير والفاشاة وقال ابن عبد البر في روايتان  
 ذلك الجيش كان اربعة آلاف والسرية التي خرجت منه كانت خمسة عشر رجلا فكيف تقسم ما بالبعير على اربعة آلاف حتى يكون نصيب  
 كل واحد منهم اثنا عشر بعيرا واثنا عشر بعيرا واثنا عشر بعيرا غير ممكن الا ان يقال ان هذا العدد من البعير والفاشاة كانت غنيمة السرية وما غنم العسكر  
 فهو ائمة على هذه الغنيمة فكل ما غنم العسكر وحده والسرية وحده لما قسمت عليهم حصل لكل واحد منهم اثنا عشر بعيرا وثلث رجل السرية  
 بعير بعير ولم يذكر في الحديث عند جميع ما غنم العسكر والسرية وهذا التاويل على تقدير ان يكون هذا الحديث محفوظا والافالذي  
 وقع في الروايات الصحيحة المتبعة ان هذه القسمة كانت على السرية فقط ولم يذكر احد منهم خروج الجيش وعلى هذه الروايات تحتاج  
 الى التاويل انتهى قلت بهذا ما ذكر ابن المبارك وقال كما في الباب لا يعدل من سعيت بمالك هكذا ادخله يعني مالك  
 ابن انس يعني قال ابن المبارك للوليد بن مسلم لا يساوي حديثه شعيب بن ابي حمزة وابن ابي فروة بمالك فان الذي  
 حدثه مالك عن نافع هو المتعبر واما ما حدث به شعيب وابن ابي فروة وان كان فيه المتابعة غير معتبر والاختلاف الذي وقع  
 بين حديثهما وبين حديث مالك ان في حديثهما ذكر بعث الجيش ثم بعث السرية وان سهمان الجيش اثنا عشر بعيرا واثنا عشر بعيرا  
 يعني حصل لكل واحد من اشخاص الجيش والسرية اثنا عشر بعيرا وليس في حديث مالك ذكر بعث الجيش ولا ذكر بعث السرية  
 من الجيش ولا ذكر السهمان للجيش بل فيه بعث السرية وذكر السهمان لها فقط لا للجيش فلما كان عدد الجيش اربعة آلاف وسهم  
 لكل واحد اثنا عشر بعيرا يبلغ عدد البعرة زائدا على اثنين الف فلما هذا ارد ابن المبارك وقوى حديث مالك لانه اتقن واخف و  
 اثبت منهما وقد تايده رواية مالك برواية الليث وعبيد الله وغيرهما وقد صرح ابن سعد في الطبقات فكانت الابل ماتي بعير و  
 الغنم ماتي شاة وسبوا سببا كثيرا وجمعوا الغنائم فاخرجوا الخمس فجزلوه وسموا النبي صلى الله عليه وسلم على اهل السرية فاصاب كل واحد منهم اثنا عشر  
 بعيرا فعدل البعير بعير من التفتيل انتهى قوله عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوم بدر ثلثة ائمة

وخمسة عشر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم انهم حفاة فاحملهم اللهم انهم عراة فاكسهم اللهم انهم  
 جلع فلبسهم ففقه الله له يومئذ فانقلبوا حيا ، انقلبوا واما منهم رجل الا قد وجع بجمل  
 اوجهم ليلين واكتسوا وشبعوا اي رزقهم الله المال فشبعوا منه وثاثر الحديث لا مطابقة له بالبابية لان  
 يقلل ان المدينة كانت محسرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجت منها هذه السرية لارادة ان تأخذ عير الى سفيان فخرجت  
 العير سالمة واتفق القتال بين هذه السرية وبين جيش كفار قريش بالذين جاؤا لينتصروا عيرهم ف وقعت المقاتلة بينهم بلا مسيار  
 ففتح الله المسلمين وهزم الكفار فغنم المسلمون اموالا كثيرة فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الاموال على اهل السرية  
 ولم يعل شئيا للذين كانوا في المدينة من العسكر واما اختلاف العدو في غزاة البدر ففي رواية الباب ثمانية وخمسة عشر وفي  
 البخاري عند البخاري وكان المهاجرون ينشأ على شين قال الحافظ ما لم يخصص في الفتح كذا في هذه الرواية وسياتي في اثر الكلام على هذه الرواية  
 انهم كانوا ثمانين او زيادة اهل الانصار ثمانين وثمانين ووقع في حديث سلم انها تسعة عشر والبيهقي في حديث ابى موسى ثمانمائة و  
 سبعة عشر ولا احمد والبخاري والطبراني من حديث ابن عباس كان اهل البدر ثمانمائة وثلاثة عشر وهو المشهور مع اهل البخاري ويقال عن  
 ابن اسحق واربعة عشر وعند الطبراني واثني من وجه آخر عن اليبس الانصاري قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بدر فقال  
 لا صحابة تعادوا فوجدتهم ثمانمائة واربعه عشر رجلا ثم قال لهم تعادوا فاعتادوا ثمانين فاقبل رجل على بكره ضعيف وهم يتعادون فتمت العدة  
 ثمانمائة وخمسة عشر وروى البيهقي ايضا باسناد حسن والبوداود عن عبد المدين عمرو بن العاص قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ليوم  
 ومعه ثمانمائة وخمسة عشر وهذه الرواية لا تنافي التي قبلها لاحتمال ان تكون الاولى لم يعيد النبي صلى الله عليه وسلم ولا الرجل الذي  
 اتى آخر انا الرواية التي فيها تسعة عشر فاحتمل انه ضم اليهم من استمروا ولم يؤذن له في القتال يومئذ كالبراء وابن عمر وكذا كذا  
 وقد روي بسند صحيح عنه انه سئل هل شهد بدر فقال واين اغيب عن بدر احم وكانه كان حينئذ في خدمة النبي صلى الله عليه وسلم  
 وحكي له ان ابي لهب حضر سبعون نفعا من الجحش وكان المشركون الفاقيل سبعائة وخمسون وكان منهم سبعائة لغير وائة  
 فرس ومن هذا التبعيل جابر بن عبد الله بن جابر روى البوداود باسناد صحيح عنه كذا في المنع المار لا صحابي يوم بدر واذا تحرر هذا الحديث فليعلم  
 ان الجمع لم يشهد القتال وانما شهد منهم ثمانمائة وخمسة اوستة كما اخرج ابن جرير في حديث ابن عباس ان اهل بدر كانوا ثمانمائة وستة رجال  
 سراقه خرج نظالا وهو غلام يوم بدر فاصابهم فقتل وعنه ابن جرير من حديث ابن عباس ان اهل بدر كانوا ثمانمائة وستة رجال  
 وقيل بين ذلك ابن سعد فقال انهم كانوا ثمانمائة وخمسة وكان لم يعيد فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين وجه الجمع بان ثمانية  
 انفس عدوا في اهل بدر لم يشهدوا وانما ضرب لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم معهم بسهامهم فكونهم تخلفوا لضرورات لهم وهم عثمان  
 بن عفان تخلف لوجه رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بازنة وكانت في مرض الموت وطلحة وسعيد بن زيد بنهما  
 يتحسان عير قريش فلولوا من المهاجرين والبولابة ردة من الروحاء واستخلفه على المدينة وعاصم بن عدي استخلفه على اهل العالية  
 والملائكة بن حاطب على بني عمرو بن عوف والحارث ابن الصمة وقع فكسر بالروحاء فرده الى المدينة ونحوه بن جبير كذلك سولاه  
 الذين ذكرهم ابن سعد وذكر غير سعد بن مالك الساعدي والسهل مات في الطريق ومن اخلف فيه بل شهد ما اورد كاحد سعد بن  
 عبادة وقع ذكره في سلم وصلى مولى اصمجة رجع لمرضه فمات قيل ان جعفر بن ابى طالب من ضرب البسم نقله الحاكم انتهى  
 باب فيمن قال الخمس قبل المنك اي الخمس القيمة او لا ثم يطلى النفل لمن هو وفيه رد على من قال ان النفل يكون

بيان اختلاف الروايات في ثمانمائة

من الخمس اواجب لبيت المال فكذا وبه قال مالك على من قال انما يكون النفل من خمس الخمس وبوجه هذا انهم فقط ومولانا  
 اختيار الشافعي وعلى من قال انما يكون النفل من جملة الغنيمة وبه قال احمد بن حنبل انما يكون النفل من خمس الخمس او  
 قال الربيع بعد الخمس فيخرج الخمس من الغنيمة ثم ينفل الثلث او الربع منها ثم يقسم الباقي على الغنائمين وانما كان رسول الله صلى  
 عليه وسلم ينفل الربع عند الخروج للقتال والثلث عند الفتل من الغزو والاربع عند الخروج وقتل المشركين وقوتهم ووقت الرجوع  
 بنصف وجراحه فيخرج فيه الى زياد في التحريض عن جبيب بن مسلمة النهدي انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سلم ينفل الثلث بعد الخمس وفي رواية الثانية عن ابنه كان ينفل الربيع بعد الخمس والثلث بعد الخمس اذا قفل فهذا محمول  
 عليه انما اذا وقع النفل من الامام مقيد اى يقول جعلت لكم الثلث او اربع بعد الخمس واما اذا اطلق فهو قبل الخمس من كل الغنيمة  
 واما ما ذكره في الرواية الآخرة في الباب لقوله لم اجب احد ان يخرج في شيء ان يبلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينفل الربيع  
 والثلث فلم يلزم محله ثم اخبره زياد بن جارية بان محله ان الربيع في البداية والثلث في النهاية  
 بالها في السرية ترد على اهل الحسكر اى اذا خرج العسكر من دار الاسلام الى العدو فخرجت السرية منه الى جهة  
 نفقت لما غنمت تشتم عليها وعلى جميع العسكر الا ما ينفل الامام بها وهذه الترجمة لطاهر بالكرامة لا تقدم باب في نفل السرية تخرج  
 من العسكر الا ان مقصود المصنف في ذلك بيان حكم النفل وفي هذا بيان مسألة الاشتراك في الغنيمة قوله للمسلمون  
 تكافأ فادما وكلهم يسعى بذمتهم ادناهم ويحبر عليهم اقصاهم وكلهم يد على من سواههم يريد مشد لهم  
 على مضغفهم ومتسرى يجر على قاعد لهم لا يقتل مؤمن بكاف ذلك وعهد في عهد  
 قوله فادما يتساوى دار المسلمين في القصاص والديات لا ينفل شريك على وضع وهذا متفق عليه قوله يسعى بذمتهم اى عهد  
 المسلمين واما انهم اذا هم اهلهم وهو الواحد وعبدهم كما فسروا قوله يحبر عليهم اى على المسلمين اقصاهم في المرتبة كالعبد المأذون في  
 القتال فالادنى كالا على لطفى الا ان لمن شاور سياقي بيانه في باب من اختلف المذاهب فيه وما يتعلق بقوله وهم يد كانه دليل على  
 اقبله قوله يريد مشد هم اى قويمهم على مضغف المسلمين اى الضعيف باعتبار نفسه او باعتبار دوابه فاذا كان الاقوياء والضعفاء في  
 القتال فصل لهم الغنيمة فيكونون كلهم شركاء فيها على السوية قوله وتسريهم اى الخارج في السرية على ناعدهم في الجيش قال النورسي  
 ادوا بالقاء الجيش النازل في دار الحرب يمشون سراياهم الى العدو فمما غنمت يردونه على القاعد من حصتهم قلت ويهذين مجتلسين  
 طابق الباب قوله لا يقتل مؤمن بكاف اى حربى قوله عن ابيه سلمة بن الاكوع قل انما عبد المؤمن بن عيينة  
 على ابل رسول الله صلى الله عليه وسلم اى بيت عبد الرحمن بن ابي راس المشركين ويقال لهذه الغزوة غزوة فوات قردوك اغزوة  
 القابة فوات القرواء على بردين المدينة واختلفوا في انها متى وقعت فقال اهل السيرة قاطبة انها كانت سنة ست قبل الهجرة  
 وقال البخاري انها وقعت قبل خيبر ثلاثه ايام ومستند في ذلك ان سلمة بن الاكوع قال في حاشية فرجنا من الغزو الى المدينة  
 فوالله بالثلاث الاثلاث ليال حتى خرجنا الى خيبر قال الترمذي هذا وهم من بعض الرواة وقال الحافظ ما في الصحيح من السرايا صح  
 ما ذكره اهل السير وقال اهل السير في سبيلها ان كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم عشرون لقمة وهي ذوات لبن القرية العهد  
 بالولادة ترمي بالغابة فاغار عليهم عبد الرحمن بن عيينة القراري في اربعين فارسا فاستاقوا وقتلوا الراعى وسبوا بني ذر وكان معه  
 امرؤ فنبهوا فركب رسول الله صلى الله عليه وسلم في خمس مائة وقيل سبعة وعشرون فمقداد بن عمرو ولوا في رده وقال لما مضى حتى

تخلقك الخيول وانا على اثرك فركب رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم فاستنقذوا عشرين لقاح واقلت القوم بالقي وهي عشرين قلت  
 حديث الباب ظاهره ان سلمة بن الاكوع اخذ منهم جميع اللقاح فانه قال حتى ما خلق الله شيئا من طهر النبي صلى الله عليه وسلم الاجل  
 ورايهم وانا فولي آخره فاعطاني سهم الفارس الرجل فسم الفارس من الخمس او خمس الخمس بطريق النفل وسهم الراجل  
 من اربعة الخمس الغنيمة وقسم الباقي بعد الخمس على الجميع وبه طابقت الباب -

باب النفل من الذهب والفضة ومن اول معظم ثم تقدم ان النفل عندنا يجوز في كل شيء حتى الدرهم والدينار  
 وبان يقول من اخذ شيئا فوله وانما ذكر المصنف الذهب والفضة خاصة لاختلاف العلماء فيها قال في شرح السير الكبير النفل  
 في الاصل كلها من الذهب والفضة وغير ذلك اذا قال الامام من قتل قتيلا فله سلبه قتل رجل قتيلا وكان معه درهم او  
 دينار او فضة او سيف او سوار من ذهب او فضة او ذهب فذلك كله له وعلى قول اهل الشام لا نفل في ذهب و  
 لافضة وانما النفل فيما يكون من الامتعة فاما في اعيان الاموال فلا والذهب والفضة عيين ماله فيكون حكم الغنيمة متقرا  
 فيها وقول المصنف ومن اول معظم لعل المروية يحصل من الغنيمة قبل القتال اذا دخل عسكر الاسلام والحرب حصلت  
 لهم غنيمة من قبل ان تقاموا بالقوة الجيش فليس للامام فيه ان ينفل منه كما في اول المسئلة وهو النفل بالذهب والفضة فالظاهر  
 ان يسل المصنف في المسائلتين ان لا نفل فيها قلت ولعل هذه اشارة الى قول الاوزاعي قال الحافظ في الفتح ونبال  
 الاوزاعي لا ينفل من اول الغنيمة ولا ينفل ذهب ولا فضة وخالف الجمهور وروى عنه تعالى اعلم بذلك الجمهور وقوله عن ابى الجوزية

الجمهوري قال اصبحت بادى الودم جوة سمراء فيها دنانير في امرأة معاوية وعليها رجل من اصحاب النبي

صلى الله عليه وسلم من بني سليم يقال له معن بن يزيد فاتيته بها فقسمتها بين المسلمين واعطاني

منها مثل ما اعطى رجلا منهم ثم قال لولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

لا نفل الا بعد الخمس لاعطيتك ثما اخذ يعرض على من نصيبه فابيت من اخذ

نصيبه وزاد في رواية الامام احمد قلت ما انا حق به منك قال القاضي ظاهره الكلام يدل على انه انما لم ينفل بالجمهوريه من الزايم

التي وجب بالسمع قوله صلى الله عليه وسلم لا نفل الا بعد الخمس وان المانع لتفصيله ووجهه ان ذلك يدل على ان النفل انما يكون من

الاخماس الاربعة التي هي للغانمين كما دل عليه الحديث السابق ولعل التي وجبها كانت من عدل الغني فذلك لم يعط النفل

منه قلت هذا اجتماعا ومنه رضى الله عنه

باب في الامام يستأثر بشئ من الفئ لتقسده اى يصطفي ويختار مثل السيف والبارية والفرس وغيره من الغنيمة

قبل قسمتها لنفسه هذا لا يجوز لاحد بعده صلى الله عليه وسلم كان مخصوصا له وحديث الباب مختصر وقد تقدم برواية عمرو بن شعيب

عن ابيه عن جده في باب فداء الاسير

باب في الوفاء بالعهد نهيا عن الغدر والغدر نقص العهد وترك الوفاء بما التزم وفي الباب

ان الغادر ينصب له لواء يوم القيمة فيقال هكذا عند فلان بن فلان اى يقيم ويرفع بغير

غدر فضيحة وتشهير فان قيل قال صلى الله عليه وسلم الحرب خدعة فيشكل بالغدر قلنا السرق بين الغدر والخداع انه مادامت

الحرب قائمة لا يحرم الخداع بان نرهبهم انا نخاربههم في هذا اليوم حتى يامنوا وتجاربههم فينا ونرهبهم انا لمهيب الى صوب آخر حتى يثقلوا قلوبهم

باب في الامام يستجن في العهود اى تبقى به فيه وكذا في القتال قوله الامام جنة يقا تل به اى وقاية وعصمة  
 ومرة يمنع العدو وكيف اذى بعضهم عن بعضهم يقتل بامرهم ورايه الحاصل ان الامام يجعل مقتدى في عقد كل شى وكذا في حل كل شى ويحب  
 في كل شى امره ونسخ كل شى بظلمه والعهد ايضا فروع من افراده قوله ان ابادافع اخبره قال بعثنى قريش الى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فلما دأبت رسول الله صلى الله عليه وسلم القى في قلبى الاسلام فقلت  
 يا رسول الله انى والله لا ارجع اليهم ابدا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انى لا اخبس بالعهد  
 ولا اخبس البرد ولكن ارجع فان كان فى نفسك الذى فى نفسك الان فارجع قال فذهبت  
 فماتت النبى صلى الله عليه وسلم فاسلمت لحدث ثوبه لا اخبس اى لا انقض بالعهد قال الطيبى  
 المراد بالعهد ثوبه العادة الجارية المتعارفة بين الناس من ان الرسل لا يتعزز لهم بمكرهه قوله قال ابوداود هكذا كان  
 فى ذلك الزمان واليوم لا يصح اى لا يرجع الى الكفار من اسلم وان كان يريد ارسولا واما عدم حصة صلى الله عليه وسلم  
 اباي فممن خصوصياته صلى الله عليه وسلم لانه كان على استيقان من عودته مسلما وكان ثمة من المفسد ما لا يخفى حيث كان سببا  
 لاشتهار ان النبى صلى الله عليه وسلم يحبس الرسل وان لم يكن الحبس منه ولو اشتهر ذلك بالنسبة باب المراسلات والمخاطبات التى  
 توقف عليها امر شيوع الاسلام ولا يجوز ذلك فى زماننا هذا وهذا كما انه لم يقتل المنافق وقيل ان هذا وقعت فى زمان صلح الحديبية  
 وهذا مردود لان اسلام ابي رافع كان قبل بدر وهو شهد فى الاحد

باب فى الامام يكون بينه وبين العدو عهد فيسائر نحوه الامام قبل مضي المدة ليقترب منهم فيغير بعد المدة عليهم وهذا منى عنه  
 كما فى حديث الباب لان اذا صلح الامام من الكفار الى مدة وهو مقيم فى وطنه فقد صارت مدة مسيره بعد انقضاء المدة المضروبة  
 كالشرط مع المدة فى ان لا يغزوهم فيها فاذا اسار اليهم فى ايام الصلح والهدنة كان ايقاعه قبل الوقت الذى يتوقعونه فهذا ايضا  
 من العذر المشى عنه نعم ان نقض اهل الهدنة بان ظهرت منهم خيانة فله ان يسير اليهم على غفلة منهم قوله كان بين معاوية و  
 بين الروم عهد كان يسائر نحوه بلادهم حتى اذا انقض الهدنة غزا الحديث وفى آخره من كان بينه وبين قوم عهد فلا يشد  
 عقده ولا يحلها حتى ينقضى امدها او ينبدى اليهم سواء فوج معاوية المراد بقوله فلا يشد عقدة المبالغة عن عدم التغيير والانفلاخ  
 من الزيادة فى العهد والتاكيد قوله حتى ينقضى امدها او ينبدى اليهم ان الصلح قد ارتفع وانه يريد ان يغزوهم فيكون لغزوان فى العلم على  
 باب فى الوفاء للمعاهد حرملة ذمته وفى نسخة ومضى تكون دأبهم كدائنا واموالهم كما موالتا فى العصمة ونذا قالت الخنفية  
 اذا قتل مسلم زنيا او معاذا يقتل به قال الشافعى لا يقتل به قوله من قتل معاظدا فى غير كنه حرم الله عليه الجنة اى من  
 قتل معاظدا سواء كان عبده موقتا او موبدا فى غير وقتة او غاية امره الذى يجوز فيه قتله فحرم الله عليه ودخل الجنة مع السابقين والاولين  
 او محمول على التهديد والتغليظ كنهه الامر حقيقة وقيل وقتة وتدره

باب فى الرسول جمع رسول وهو المرسل من الكفار برسالة او كتاب الى امام المسلمين مضت السنة ان لا تعرض الرسل  
 الا صلحين من الكفار ولا تقتلهم وان تكلموا بكلمة الكفر بخبرتنا لان الرسالة تقتضى جوابا يصل على يد الرسول فكان ذلك بمنزلة عقد  
 العهد ولان لا تعطل مصلح الرسالة قول سمعت رسول الله صلى الله يقول لهم احبوا قس اكتاب مسليمة

ما نقول ان انما قال نقول كما قال قال اما والله لو ان الرسل لا تقتل لضربت اعناقكم  
وفي مصنف ابن تيمية غراه الى احمد قال جابر بن النواحة وابن اثمال رسولاً مسلمة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهما الشهدان  
اني رسول الله قال الشهدان رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم آمنت بالله ورسوله لو كنت قاتلاً لرسول الله لقاتلته  
فتقولهما في الباب لقول كما قال اي مسلمة معناه نصدي في دعوى النبوة ونقول يا رسول الله وبذا كفرنا وارتدوا ومنهما في حضرة  
صلى الله عليه وسلم وبذا مسلمة الكذاب الذي تبناء وكان صاحب نيرنجات فتبعه خلق من بني حنيفة ثم قتل في خلافة ابي بكر الصديق  
وقتل قرظة بن مالك بامر عبد الله بن مسعود بالكوفة ابن النواحة صاحب مسلمة كما اخرج المصنف في الباب

باب في امان المرأة قال ابن النضر اجمع اهل العلم على جواز امان المرأة الا عبد الملك صاحب مالك وسحنون  
فانهما قالوا هو الى الامام ان اجازته جاز وان رده ردت قالت الحنفية اذا آمن رجل حر او امرأة حرة كافر او جماعة او اهل حصن او  
اهل مدينة صح الامان ولم يكن لاحد من المسلمين قتالهم لقوله عليه السلام المسلمون تشكافى ومارهم اى تتساوى فلا يزيد الشرف على  
الوضيعة سبي بذمتهم اذ ائتم اي اقلهم عدد او هو الواحد ولان كل واحد من المسلمين من اهل القتال اما الرجل فظاهر واما المرأة فنحن جاز  
التشبيب اما بالمال او بالجميد فيتحقق الامان منها للملاقات محله ولا نه عليه الصلوة اجازة امان ام هان في رجلا من المشركين فيذقه مكة  
فيما رواه البخاري وسلم واحمد ورواه ابو داود في الباب فالرجل المشرك هو الحارث بن هشام وكذا يجوز امان المريض والشيخ الفاني والعبد  
الما دون واما عبد المجور عليه عن القتال فلما يصح عند ابي حنيفة وابي يوسف ويصح عند محمد بن قال الامام الشافعي ومالك احمد في رواية  
وذكر الكرخي ان ابا يوسف مع محمد ولا يجوز امان الذي اذا امره امير العسكر فيجوز امانه وكذا لا يجوز امان الاسير والتاجر قال في البدل  
ومن ثم اخط الامان القتل والبلوغ فلا يجوز امان المجنون والصبي عند عامة العلماء وعند محمد البلوغ ليس بشرط حتى ان الصبي المزمق  
الذي يقتل الاسلام اذا آمن امانه ومنها الاسلام فلا يصح امان الكافر وان كان يقاتل مع المسلمين رقت قال الحافظ  
لكن يقال الا وراعى ان عز الازمى مع المسلمين فامن احد امان شار الامام امضاه ولا يفرده الى مائته واما الحرية فليست  
بشرط لصحة الامان فيصح امان العبد لما دون في القتال بالاجماع بل يصح امان العبد المجور عن القتال اختلف فيه قال ابو حنيفة  
والابو يوسف لا يصح وقال محمد بن يعقوب وهو قول الشافعي وجه قول محمد وانشافى قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث سبي بذمتهم اذ ائتم والدية  
العبد والامان نوع عهده والعبد المسلم ادنى المسلمين فيتناول الحديث وقال ابو حنيفة والابو يوسف اى يرث لا يتناول المجور لان امان  
امان يكون من الذمات وهى الحساسة واما ان يكون من الذمات وهو القرب والاول ليس بمراد لان الحديث يتناول المسلمين لقوله  
المسلمون تشكافى فادماهم ولا حساسة مع الاسلام وانشافى لا يتناول المجور لانه لا يكون في صف القتال فلا يكون اقرب الى الكفر قلت  
قال الحافظ في الفتح واما العبد فاجازة جمهور امانه قائل او لم يقاتل وقال ابو حنيفة ان قاتل جاز امانه والا لا قوله عن ابن

عباس قال حدثتني ام هان بنت ابي طالب الحديث قوله عن عائشة قالت ان كانت المرأة لتجيز على  
المؤمنين فيجوز اى كانت المرأة تعطى الامان الكفار على منح المسلمين من قتله فيجوز امانها وجواز ما هو في حكم المرفوع

باب في صلح العبد قال في كثر التفات ونصا لهم ولو بالان خير او نبذ لو خير اى اذا راي الامام ان يصلح  
ال الحرب على مال ياخذ او على مال يدفعه عند خوف الهلاك وكان في ذلك مصلو للمسلمين فيجوز ذلك الصلح لقوله تعالى وان جنحوا  
لسلم فاجتنبها اى مالوا الى الصلح بخلاف ما اذا لم يكن فيه خير لانه يكون ترك جهاد ضرورة ومعنى وهو فرض فلا يجوز تركه من غير ضرورة و

عذر هذا اذا كان لنا حاجة وان لم يكن لنا حاجة لم يحترق المال الذي يؤخذ منهم للصلح يصرف في مصارف الخراج والحزبية ولا يخرجه  
اذا لم ينزلوا بساكنهم بل ارسلوا رسولا انا اذا احاط الجيش بهم ثم اخذوا المال فبنيته قوله بنذر لو خيرا اى لو صالحهم الامام مدة ثم راي ان  
نقض الصلح للمسلمين فينبذ اليهم وقتلهم لان النبي صلى الله عليه وسلم بنذر الموازنة التي كانت بينه وبين اهل مكة التي كتبت في المدينة  
ولان الصلحة لما تبدلت كان النقص جبارا ويكون النذر على الوجه الذي كان الا مان فان كان منتشرا يجب ان يكون منتشرا و  
ان كان غير منتشرا فالبذر يكون كذلك وهذا اذا نقض الصلح قبل المدة او المدة مضت المدة سبطل الصلح بعضها فلما نبذ اليهم وان كان  
الصلح على جعل فنقضه قبل مضي المدة زده اليهم بخصه اخرج المصنف في الباب قصه صلح الحديبية وهو ان كان شرائطه في الظاهر  
يبنون الهزيمة ولكن كان في الحقيقة فتى عظيما قد وقعت تلك الهزيمة في سنة ست لبعث الهجرة حين احرم العمرة النبي ومن معه  
صلى الله عليه وسلم من ذى الحليفة وساحتى بركت به لاجل هذه القصص في الثانية قربا من مكة فقال يا خلافت وذلك ليس بمثل وعادة لها  
ولكن بساكنها ليس الفيل ثم قال قيسم والذي نفسي بيده لا يسلط في اليوم خطة ونخلة يعظمون بها حرمان الله الا اعطيهم اياها  
وتبعت لهم ثم زجر باقوتيت وقامت لسيرة فنزل باقصى الحديبية فاعت القريش سهيل بن عمرو فقالوا اذمب الى هذا الرجل  
لما لم يراه النبي صلى الله عليه وسلم سهيلا قال قد سهل لكم من امركم فلما انتهى سهيل بن عمرو الى الرسول الله صلى الله عليه وسلم  
جري بينهما القول حتى وقع بينهما الصلح على ان توضع الحرب بينهما عشرين سنة وان يامن الناس بعضهم بعضا وان يرجع عنهم حاجهم  
بلا وان لا ياتيكم من اجل وان كان على دينك الا ردته وان جازتكم الينا لا نرده وغيره ذلك من الشروط قوله ثم اتاه

يحيى عروة بن مسعود فجعل يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فكلما كلمه اخذ بلحية والمغيرة بن شعبة  
قائم على النبي صلى الله عليه وسلم ومعه السيف الحديبية كان عروة ياخذ لحية المباركة  
في وقت الظلم لاطفة على عادة العرب وكان المغيرة ابن اخي عروة يمينه اجلالا للنبي صلى الله عليه وسلم وتغنيها ويقول آخريك  
عن لحية لانه لا ينبغي لمشرك ان يمسه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل ذلك عنه تايفا واستماله له قوله قال اى  
عدا ولاست اسعى في عدا ذلك اى في اطفاء شرک بهذا المال وكان خرج المغيرة قبل اسلامه مع ثلثة عشر نفرا  
من ثقيف لائر المقوقس بمصر فاحسن اليهم واعطاهم وقصر بالمغيرة فحصلت له المغيرة منهم فلما كالا بالطريق شربوا الخمر فلما  
سكروا واموا وطب المغيرة تقتلهم ولحق بالمدينة واسلم فاعطى عروة وثبة ثلثة عشر نفسا من جانب المغيرة اولياهم قوله  
دع ان بينا عيبة مكفوفة وانه لا اسلال ولا اغلال العيبة دعاء يجعل فيه افضل الثياب اى بينا صدر  
تقى من الغل والخزع مطوى على الوفا وقوله لا اغلال قال الخطابي اى لا سرقة ولا خيانة يقول ان بعضنا يامن بعضنا  
فلا يتعرض له سرا ولا جبرا وقيل الاسلال سل السيوف والاغلال لبس الدروع للحرب وزيف ابو عبيد بن القول قيل لا اسلال  
الغارة الشهيرة والاغلال السرقة الخفية -

باب في العدا ويوقى على غرة ويتشبه بهن اى المسلم باقى عند الكفار ليقبلهم على غرة منهم وتشبه المسلم بالكفار  
في اللباس والهيئة كي يعلوا انهم من المسلمين وقا يكذب منهم ويؤري كي يطلع المسلم على خفايا امورهم وسرهم كل ذلك  
يكون اذا كان فيه مصلحة وخير للمسلمين اخرج المصنف في الباب قصه تمل محمد بن سلمة لكعب بن الاشرف اليهودي وكان لكعب  
رجلا طويلا جسيما ذا بطن واهمة كان يهاج المسلمين بعد وقعة بدر وخرج الى مكة فنزل على ابن وداعة السهمي فهاج حسان وهاج امرأته

عما كتبت اسيد بن ابي العيص فطروته فخرج كعب الى المدينة وتشتبب بها المسلمين حتى اذا هم وبيد رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضى  
 عليه كفار مكة ونزع طعاما ليوما وواحدة جماعة من اليهود وانه يدعوا النبي صلى الله عليه وسلم الى الوادية فاذا احضر فكلماه واقبلوه على ذرة  
 ثم وعاه فجاؤا معه لبعض اصحابه فاعلمه جبريل بما اضمره بعد ان جالسهم فقام فاسترجع بيل بن جهم فمات فماتوا فماتوا فماتوا  
 من يثرب تقتل كعب عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتلوا كعب بن الاشقر فقام محمد بن مسلمة  
 فقال نايادس الله الحق ان قتله قال نعم قال فاذن لي ان اقول شديدا ان في الجملة اقتله من الحكمي قال نعم فأتاه  
 راي محمد بن سلمة كعبا فقال ان هذا الرجل يعني النبي صلى الله عليه وسلم والتعبير بهذا اللفظ لا يهينهم بل يهينهم ويهينهم  
 قد سألنا الصداقة فقد عذنا راي العباس بن العباس من التورث والتعريض الذي استاذن فيه فان لم  
 قال ركب وايضا لقلته قال انتبنا ففطن نكوة ان ندع حجة ننظر الى اى شئ يصير امره وقد اردنا  
 ان تسلفنا وسقنا ووسقنا قال ركب اى شئ ترضونى قال ما تريد منا راي للرسم فقال  
 نسألكم قالوا سبحان الله انت اجمل العرب نوهك نسألكم ان يكون ذلك عادا علينا قال فان همت  
 اولادكم قالوا راي محمد بن سلمة ومن معه من المسلمين سبحان الله يسب ابن احدنا فيقال  
 دغمت بوسق او بوسقين قالوا توهك اللابيل سلا قال نعم رفوا عنه ان ياتيه من الشالبة فأتى فلما أتاه راي محمد بن  
 سلمة كعبا ليلا ناداه فخرج اليه وهو متطيب بغيره سراسه راي ليقوه ويرشح منه رائحة الطيب فلما ان جلس  
 اليه فقد كان جاء معه نفر ثلثة ادا ببعلة قال الحافظ ووقع في رواية الحميدى قال فأتاه ومعه ابونا لمة وعباد  
 ابن بشر والبوعس بن جبر والحارث بن معاذ فعلى هذا فكانوا خمسة وليده قول عباد بن بشر من قصيدة في هذه القصة  
 فشد لسيفه صلتا عليه ففقطعا لبوعس بن جبر وكان الله سادسا وابنا بالانعم نعمة واعز نصره فذا كود اله قال عندي  
 فلانة وهي اعطى نساء الناس ريعني امرأة قال تاذن لي فاشتم قال نعم فادخل راي محمد بن سلمة يداه في راسه  
 فثمة قال اعود قال نعم فادخل يدا في راسه فلما استكن منه قال دونكم اى اقلوه  
 فخر بوجه حتى قتلوه ذكر ابن سعد ان قتله كان في الربيع الاول من السنة الثالثة قوله الايمان قيد الفتك  
 لا يفتك مؤمن الفتك هو ان ياتي صاحبه وهو غافل فيشده عليه فيقتله والمراد ان الايمان يمنع المؤمن ان يفتك ويقتل  
 غدا في حال غفلة الغير ولا يفتك ولا يفتك هذا البشاش المؤمن والخبر بمعنى النبي ويجوز جزمه على النبي  
 باب في التكبير على كل شرف في المسير واعلم ان المسير للمجاهد والحج له شبهة بالصلوة فكما ان الشارع  
 شرع التكبير فيما عدا الانتقال من ركن الى ركن فكذا اشرع في المسير الى الغزو والحج التكبير على كل شرف قوله ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قفل من غزوا وحج او عمرة يكبر على كل شرف من الارض ثلث  
 تكبيرات ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد الحديث قوله صدق الله  
 وعده انهما الدين كما في قوله تعالى هو الذي ارسل رسوله بالهدى الاية وكان حقا علينا نصر المؤمنين الاية قوله ونصر عبده ارادة  
 نفسه النفيسة وقوله الاحزاب اى القبائل المجتمعة من الكفار المختلفة لحرب النبي صلى الله عليه وسلم قوله وحده لقوله تعالى  
 وما النصر الا من عند الله



**باب في الاذن في القول بعلم النبي** أي اذا عرض لآيتين حجة في الواقع عن القول فالامام ان يأنهم قوله عن  
عكرمة عن ابن عباس قال لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله، واليوم الآخر الاية فتفتحها التي  
في النور انما المؤمنون الذين آمنوا بالله، ورسوله الى غفوس رحيم اختاروا في تاويل هذه  
الآيات فقال بعضهم وهم عكرمة والحسن البصري ان الآيتين التين في سورة التوبة لا يستأذنك الى قوله فهم في ربهم يترددون  
نعمتها التي في سورة النور انما المؤمنون الى غفور رحيم فان مقتضى آيات التوبة ان الاستئذان المرجوع كان منهما عند ثم نسخ ذلك  
الحكم واذن فيه في سورة النور وقال بعضهم لم يقع فيها نسخ بل اخبر سبحانه وتعالى في سورة التوبة ان المؤمنين لا يتخلفون عن  
الجهاد في سبيل الله باستئذانهم بالمعاذير الكاذبة واما المتأذنون فيستأذنون رسول الله صلى الله عليه وسلم في التخلف عن الغزو  
للمعاذير الكاذبة فليس فيه نهي عن الاستئذان بحجة لا بد منها ويدل على ذلك آية النور بان المؤمنين اذا عرض لهم حاجة لا بد منها  
يستأذنون فيها ولا يستأذنون من غير حاجة فاذا استأذنوا لبعض شأنهم فاذن لمن شئت منهم لتصالح الحاجة واستغفر لهم الله فقلت  
على مرادهم لا بالسسخ نسخ المتقدمين لا الاصطلاحى -

**باب في بعثة البشراء** جمع بشير وهو المخبر بخبر سار من الفتح وغيره قوله عن جرير قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله لا تزعمون من ذى الخلصة فاتها فخرها ثم بعث رجلا من احسن الى النبي صلى الله عليه وآله يبشره اباء رطاط  
فوزى الخلصة بيت كان فيه صنم لدوس وخشم وبجاية وغيرهم وذو الخلصة كانت مروءة بيضاء منقوشة عليها كهيئة الشاح وقصتها  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة واسلمت العرب وفدت عليه وفود با قدم عليه جرير بن عبد الله سلمي فقال يا جرير  
الا كفى من ذى الخلصة فقال بل في فوجهه الدحى اتى بنى احس بن بجلة فصار بهم اليه فقامت خشم وتقتل باثنين من بنى تحافة  
ابن عامر بن خشم وظفر بهم وهزمهم وهدم بنيان ذى الخلصة واحزم فيه النار فاحترق وهو على اربعة مراحل من مكة وهو اليوم  
بيت نصار فيما اخبرت وقال المبر وموضع اليوم مسجد جامع لبلدة يقال لها العيلات من ارض خشم معجم

**باب في اعطاء البشير قول** سمعت كعب بن مالك الدريث دفيه ثم صليت الصبح صباح خمسين ليلة على  
ظهور بيت من بيوتنا فسمعت صاخا ريناوى باعلى صوته على جبل سلح، يا كعب بن مالك ابشر فلما جاءني  
الذى سمعت صوته يبشرني نزعته له ثوبي فكسوتهما اياها اي المبشر

**باب في تيجود الشكر** قال في الدر المختار وسجدة الشكر مستحبة به يفتي قال ابن العابد في شرحه رد المحتار وسجدة  
لمن تجددت عنده نعمة ظاهرة او زعم الله تعالى مالا او ولدا او اندفعت عنه نقمة ونحو ذلك يستحب له ان يسجد لله تعالى شكرا مستقبلا  
القبلة يحمد الله تعالى فيها ويسجد ثم يكبر فيرفع راسه كما في سجدة السلاوة قوله يفتي هو قولها واما عند الامام ففعل عنه في المحيط انه قال  
لا اياها واجبة لانها لو وجب لوجب في كل لحظة لان نعم الله تعالى على عبده متواترة وفيه تكليف بالاطلاق ثقل في الذخيرة  
عن محمد عنه انه كان لا يراها شيئا وتكلم المتكلمون في معناها فيقول لا يراها سنة وقيل شكر انما لان تمامه بصلوة ركعتين كما فعل عليه  
الصلوة والسلام يوم الفتح وقيل ارادني الوجوب وقيل نفى المشروعية وان فعلها مكروه لا يثاب عليه وتركه اولى وغراني في  
الى الاكثرين فان كان مستندا الاكثرين بثبوت الرواية عن الامام به فذلك والا فكل من عبارته السالفتين محتمل والآخرها مستحبة  
كما نص عليها محمد لانها قد جاز فيها غير حديث وفعلها ابو بكر وعمر وعلي فلما يصح الجواب عن فعله صلى الله عليه وسلم بالسجدة كذا في



وادي القرى والشام بينها وبين المدينة اثنا عشر مرحلة

**باب فيما يستحب من انفاذ الزاد في الغزو** اذا قفل اى اذا جهز المسلم الزاد للغزو يستحب له ان يصرفه وينفقه في سفر الغزو ثم ان لقي منه شئ يستحب ان يصرفه في جهة اخرى ولا يصرفه في مية قوله عن انس بن مالك ان فتى من اسلم

قال يا رسول الله انى اديد الجهاد وليس لى مال اتجهز به قال اذهب الى فلان الانصارى

فانه قد تجهز فمضى فقل له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبى تلك السلام و

قل له ادفع الى ما تجهزت به فاتاه فقال له ذلك فقال لامرأته يا فلانة ادفعي اليه ما

جهزتني به ولا تحبس منه شيئا فوالله لا تحبس منه شيئا فبذلك لك فيه

قال النووي وفي الحديث ما نوى الانسان صرفه في جهة البر فتعذر عليه تلك الجهة يستحب له بذله في جهة اخرى من البر والمير

الم يلزم بالندرت قلت وفي هذا الكلام اشارة الى مناسبة الى بيت الباب

**باب في الصلوة عند القدوم من السفر** قال في الدر المختار ومن المنزوبات ركعتا السفر والقدوم متقال

الشافعى قوله ركعتا السفر الخ عن معظم بن مقدم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلف احد عن الله فضل من ركعتين

يركعهما عندهم حين يريد سفر او اواه الطبراني وعن كعب بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من السفر الا نهرا

في الغنى فاذا قدم بدأ بالمسجد صلى فيه ركعتين ثم جلس فيه رواه مسلم قلت ورواه ابو داود وفي الباب شرح المنية ومفاده

اختصاص صلوة ركعتي السفر بالبيت وركعتي القدوم منه بالمسجد وبصرح الشافعية

**باب في كراء المقاسم** يضم الميم وهو القسام وفتح الميم جمع مقسم وهو القسمة قال في كنز الدقائق وندب

نصب قاسم رزقه من بيت المال للقيم بلا اجر والا فينصب قاسم لقيم باجر ليدار الروس ويجب ان يكون عدلا امينا عالما بالقسمة

اى يستحب نصب قاسم رزقه في بيت المال لان القسمة من جنس القضا من حيث انه يتم به قطع المنازعة فاشبهه رزق

القاضى ولان منفعة تعود الى العامة كمنفعة القاضى والمقاتل والمنفى فتكون كفاية في بيت المال لانه عدل صالحهم

كمنفعة هؤلاء وقوله والا يعنى ان لم ينصب قاسما رزقه في بيت المال نصبه وجعل رزقه على المشاسمين لان النفع لهم

على الخصوص ولقد رآه القاضى اجرة مثله كى يطعم في اموالهم ويحكم في الزيادة والانفل ان يكون رزقه من بيت المال

لانه ارفق وابعد من التهمة قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اياكم والقسامة قال فقلنا وما

القسامة قال الشئ يكون بين الناس فينقص منه اى لنفسه شيئا وفسره عطاف في رواية الثامى قال الرجل

يكون على القسام من الناس راي الجماعات وهو ميرسم او عريف فيقسم بينهم فيأخذ من حظ هذا وحظ هذا

اى حصته فهذا احوام بالاتفاق قال الخطابي ليس في هذا تحريم اجرة القسام وانما هو في امر من ولي امر قوم عرفيا لهم او نقيبيا فاذا

قسم بينهم ساء لهم امسك منها لنفسه شيئا نصيبا واما اذا اخذ الاجرة باذن المقسوم لهم فلا يحرم وهو مبين في الحديث الذى يليه

**باب في التجارة في الغزو** اما الاعمال بالنيات الحديث فان كانت نية التجارة فلا جهاد له وان كانت الغرض

والنقص بالذات الجهاد وانما صدرت التجارة ضمننا بلا توقع فيجوز له ثواب الغزو ما كمالا وقيل غرض المصنف بعقد هذا

الباب الموافقة للشوافع في المسئلة الخلافة الشهيرة وهى ان الشوافع قالوا يجوز بيع الغنائم في دار الحرب قبل القسمة قبل احرارها

بدار الاسلام والحفنة يمنعونها وقالوا لا يجوز بيع الاشياء التي يجوز الانتفاع منها قبل القسمة فانه لا ملك ليهيها وان بيع  
يرد الثمن الى الغنية ولكن لا دليل لهم عليه في حديث الباب لان غنائم الخيبر لما قسمت بعد كونها دار الاسلام ملكوا  
فصح بيع بعضهم من بعض بالاتفاق في ذلك بعد القسمة قوله ان رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حدث  
قال لما افحصنا خيبرا اخرجوا غنائمهم من المتاع والسبي فجعل الناس يتبايعون غنائمهم فجاء رجل فقال يا  
رسول الله فقد وجدت رجلا قد اخرج اليوم مثل احد من هذا الواد قال فيحك ما وجدت قال فابعت ابيع ابتاع  
حقى وبعث ثلثمائة اوقية الحديث ومناسبة الحديث بالباب ظاهرة

باب حمل السلاح الى ارض العدو يجوز ذلك ام لا قال في كسر الدقائق ولم ينبس سلاحهم اى لا ينبغي ان يباع  
السلاح من اهل الحرب لان النبي صلى الله عليه وسلم يبيح السلاح من اهل الحرب وحمله اليهم وكذا لا يباع منهم الخيل الحديث  
وهو مروى عن ابراهيم الخنفي وعطاء بن ابي رباح وعمر بن عبد العزيز وبدا لا يبيعون بالكرار والخيول والسلاح على قتال  
المسلمين والحديث اصل السلاح وقد امرنا بكسر شوكتهم قتل مقاتلهم بدفع فتنة محاربتهم كما قال الله تعالى وقاتلوهم حتى لا يكون  
فتنة ففرغنا ان الارض في تقويتهم على محاربة المسلمين وتوابعه كان البيع قبل الصلح او بعده لانه على شرف النقص والانتهاض فكان  
حربا علينا وكذا ابيع الرقيق لانه اما ان يقاتل بنفسه او يكون منهم من يقاتل لانهم يتوالدون فيعودون حربا علينا ولتقويتهم بالمقاتل  
فوق تقويتهم بالآلة القتال بخلاف بيع الطعام والقماش حيث يجوز استحسانا بالنقص وهو امره عليه الصلوة والسلام ثمانية امان  
بغير اهل مكة اى ياتيهم بالطعام وهم حرب على النبي صلى الله عليه وسلم والقياس ان لا يجوز ولا دليل في حديث الباب فانه  
مع احتمال الانقطاع والارسال لا ينتقض حجة قوله عن ذي الجوشن رجل من ضياب قال تبت النبي صلى  
الله عليه وسلم رجلان فرغ من اهل بلد بابين فمرس يقال لها القرعاء فقلت حمدا قد جئت بك بابين القرعاء  
راى بهيمة لك لتفخذ قال حاجة الى فان نشئت اقيضت راى عودك به المختارة من دروع بد طعت  
الحديث المختارة النفيسة ومناسبة الحديث بالباب بان رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى بان يعطى المختارة من دروع بدر  
بابين القرعاء اى الفرس فيذهب الكافر بها الى دار الحرب فاستفيدة منه جواز حمل السلاح الى ارض العدو

باب في الاقامة بارض المشرك ان منعوا عن اقامة الفرائض والواجبات فالهجرة من دار الحرب الى دار الاسلام  
واجب والاستحب قوله عن يثمة بن جندب اما بعد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جامع المشرك  
سكن معه فانه مثله قوله جامع المشرك اى اجمع معه في دار اوبلده والاحسن ان يقال معناه اجمع معه اى اشترك  
في الرسوم والعادة والهيئة والزي واما قوله سكن معه علة له اى سكناه معه صار علة لتوافقه في الهيئة والزي والخصال و  
قوله فانه مثله اى يتأرب ان يصير مثله لتأثير الجوار والصحة وتتميل انه تغليظ - اخر كتاب الجهاد

## اول كتاب الضحايا

جمع ضحية كضحية وعطايا وكبي ضحية بضمة الهزة وكسرا وجهها الاضاحى لتشد يد الياء وتخفيفها الخان واصل الضحية اضحية فاجتبت  
الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسرت الحاء لانه لا تثبت الياء والهزة تقسم على الاكثر

ويجوز كسرها اتباعا لكسرة الحاء في اللغة الرابعة اضمحلت الهمزة والجمع اضمحلت كارتطاة وارطى وبها سمي ليوم الاضحى قال في كثر الدعا  
تجب على حر لم يقيم موسر عن نفسه لاعتن طفله شاة اوسج بذرة فجر ليوم النحر الى اخر ايامه ولا يذبح مصري قبل الصلوة وروى غيره  
في وجوب اى الاضحية وعن ابى يوسف انها سنة وهو قول الشافعي واحمد وذكر الطحاوي انها واجبة عند ابى حنيفة وسنة عندهما  
قوله على حر فلا تجب على عبد مسلم فلا تجب على كافر مقيم فلا تجب على مسافر وعن مالك لا يشترط الاقامة وليستوى فيه المقيم بالمصر  
والقري والبوادي وقوله موسر لان العبادة لا تجب الا على القادر وهو الغني دون الفقير ومتدارد ما يجب فيه صدقة الفطر قوله عن  
نفسه متعلق بقوله تجب لانه اصل في الوجوب عليه لاعتن طفلا اى لا يجب عليه عن طفله اى اولاده الصغار في خاسر الرواية كما  
لا تجب عن عبده وفي رواية الحسن عن ابى حنيفة يجب عليه ان يضحى عنه كصدقة الفطر وتجب الاضحية في مال الصغير اذا كان له  
مال وقيل يضحى عنه الاب او الوصي من ماله عندهما وعند محمد مال نفسه لامن مال الصغير به قال زفر والشافعي قوله اوسج  
بذرة عطفت على قوله شاة والقياس ان لا تجوز الهدية كلها الا عن واحد لان الاراقة قرينة واحدة وهي لا تجزأ الا انما تركناه  
بالاثر الذي رواه جابر قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة ولا نص في الشاة  
فبقيت على اصل القياس قوله الى اخر ايامه اى الى آخر ايام النحر وهي ثلاثة ايام لما روى عن عمرو بن عبد الله بن عباس و  
انس وابى هريرة من انهم قالوا ايام النحر ثلاثة افضلها اولها وطريق هذا السمع وكان كالمروى عنه صلى الله عليه وسلم  
وقال الشافعي ثلاثة ايام بعد يوم النحر في اربعة ايام عنده قلت ثم اعلم ان وجوب الاضحية نسخ كل دم قبلها من العقيقة  
والعتيرة والعتيرة شاة تذبح في رجب لله تعالى في ابتداء الاسلام وسيأتي بيانها في آخر الباب الثاني في البدائع بالخصصة النحر  
والاضحية نوعان واجب وتنطوع والواجب منها انواع منها ما يجب على الغني والفقير ومنها ما يجب على الفقير دون الغني ومنها  
ما يجب على الغني دون الفقير ما الذي يجب على الغني والفقير فالمنذور به لان هذه قرينة لمد عز وجل من جنسها ايجاب وهو يبي  
المنعة والقرآن والاحصاء وقيل هذه قرينة كسائر القرب التي لله تعالى من جنسها ايجاب من الصلوة والصوم ونحوها والوجوب  
بسبب النذر يستوي فيه الفقير والغني واما الذي يجب على الفقير دون الغني فالمشترى للاضحية اذا كان المشتري فقيرا يعني  
ان يضحى بها وقال الشافعي لا تجب هو قول الزعفراني من اصحابنا وان كان غنيا لا يجب عليه بالشرار شيئا واما الذي  
يجب على الغني دون الفقير فما يجب من غير نذر ولا شرار للاضحية بل شكر النعمة الحلية واحياء الميراث عليه الصلوة والسلام  
وطهية على الصراط ومنغرة للذنوب وتكفير الخطايا على ما نطق به الاحاديث وبها هو ما ذهب ابى حنيفة وزفر والحسن بن زياد  
واحد الرواتين عن ابى يوسف وروى عن ابى يوسف انها لا تجب وبها اخذ الشافعي وحجة هذه الرواية ما روى عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انه قال ثلث كتبت على ولم تكتب عليكم التوراة والضحى والاضحية وروى ثلث كتبت على وهي لكم مشتهرة  
السنة غير الواجب العرف وروى ان سيدنا ابا بكر وسيدنا عمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان السنة والسنتين وروى  
ابى مسعود الانصاري انه قال قد يروح على الف شاة ولا اضحية لواحدة مخافة ان يعتقد جاري انها واجبة ولنا قوله عز و  
فضل لربك والنحر قيل في التفسير صل صلوة العيد والنحر البدن بعد ما قيل صل الصبح بجمع والنحر بمنى ومطلق الامر للوجوب  
في حق العمل ومتى وجب على النبي عليه الصلوة والسلام يجب على الامة لانه قدوة لها فان قيل قيل في بعض وجوه التناول  
لقوله تعالى والنحر اى ضحى يذبح على نحره في الصلوة قيل يتقبل بنحره في الصلوة فالجواب ان الحمل على الاول اولى لانه

الافاء على فائدة جارية والنمل على الثاني نمل على التكرار لان وثبت اليد على الغفران انما هو بالصلوة وعنه لم يثبت في ذلك المصلحة  
 واستقبال القبلة من شرأ اذا لا وجود ولا صلوة شر ما بدونه في نمل ثبت الامر بالصلوة فكان الامر بالصلوة اما ان يكون النمل  
 عليه تذكرا او العمل على ما قلنا يكون تملكا على فائدة جارية فكان اولى وروى عن النبي عليه الصلوة والسلام ان امة من امة  
 فانها سئمت ابيكم ابراهيم عليه الصلوة والسلام امر عليه السلام بالتفعية والامر المطلق لتفعية الوجوب في حق العمل وتثبت  
 عنه عليه السلام انه قال من لم يفتح فلا يقرب مسلما ولا هذا من ثمرات الوعيد على تركها ولا وعيد المترك الواجب وقال عليه  
 الصلوة والسلام من ذبح قبل الصلوة فليعد اضحية ومن لم ينس فليذبح باسم الله امر عليه السلام بذبح الاضحية و  
 اعادتها اذ ذبحت قبل الصلوة وكل ذلك دليل الوجوب واما الحديث فنقول بموجب ان الاضحية ليست بكتابة علينا  
 ولكنها واجبة وفرق ما بين الواجب والفرض كفرق ما بين السماء والارض وقوله هي لكم سنة ان ثبت لا يفي الوجوب از  
 السنة تنبئ عن السيرة او الطريقة وكل ذلك لا يفي الوجوب واما حديث سيدنا ابي بكر وسيدنا عمر رضي الله عنهما في مثل انهما  
 كانا لا يضييان السنة والسنتين لعدم غناهما لما كان لا يفضل رزقهما الذي كان في بيت المال عن كثرة ما هما والفتاوى  
 الوجوب في هذا النوع وقول ابي مسعود ولا يصلح معارضا لكتاب الكريم والسنة مع او يحتمل ان كان عليه دين فخاف على  
 جاره لو ضحى ان يقتله وجوب الاضحية مع قيام الدين وتحتمل ان اراد بالوجوب الفرض اذ هو الواجب المطلق فخاف على جاره  
 اعتقاد الفرضية لو ضحى فصان اعتقاد وترك الاضحية فلما يكون جهة مع الاحتمال او يحتمل على ما قلنا توفيقا بين الدلائل  
 صائفة عن التناقض وماروى الارقطني باسناد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلث كتب على و  
 هي كرم تلوع الحديث فهو ضعيف غير صالح للاستدلال لانه اخرجه عن جابر الجعفي وهو ضعيف وقيل روى عن طريق اخرى  
 وهو ضعيف على كل حال وقال جمع من السلف تجب على المعسر ايضا ولا يشترط لها الغناء ولو يديم ماروى مرسل  
 يا رسول الله صلى الله عليه وسلم استدين وضحي قال نعم فانه دين مقتضى قوله قال يا ايها الناس ان على اهل كل

بيت في كل عام اضحية وعتيرة اتد دون ما العتيرة هذه التي يقولون الناس الرجبية  
 اي الشاة التي يذبحونها في عشر الاول من رجب والحديث دال على وجوب الاضحية والعتيرة لان كلمة على للوجوب ثم  
 نسنت العتيرة فثبت الاضحية قال ابو داود والعتيرة منخوة وسياق ما سنها وبينا قول عمر بن الخطاب ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت الحديث وفيه قال الرجل رايت ان لم اجد الاضحية افاضني بها قال لا  
 لكن تاخذ من شعرك واظفارك وتقص مشاربك تحلق عانتك فتلك تمام اضحيتك عند الله اي اضحيتك  
 تامة بترك الحلاقة ولك بذلك مثل ثواب الاضحية وصيغة الخبر بين الامر والنهي ان يعطي الرجل الرجل ناقة او شاة  
 يفتح بلنسا ويبيد ما وكذا اذا اعطى لفتح يهونها ووربا زمانا ثم يرد ما نهايه والراوينا ما يفتح بها وانما منع لانه لم يكن عنده  
 شيء سواها يفتح بها ثم ظاهر الحديث يدل على وجوب الاضحية الا على العاجز

باب الاضحية عن الميت التضحية عن الغير عرفت قربة لانه عليه السلام ضحي عن امته قال في الفتح والقياس ان  
 لا يجوز لانه تبرع بالاتلاف فلا يجوز عن غيره كالاتفاق عن الميت قلت الاضحية عن الميت اثناء جازة وتقع عن  
 الميت كالتصدق بخلاف الاعتاق لان فيه الزام الولاء للميت ولا تنوب الا بالوصية واذا وصى فيلزم ويجب التصديق

بجميع لجهاد والاكلها حكم الضحية التي قال ابن وسبان في مشكوتهم ٥ وعن ميت بالامر الزم تصدقا والاكل منها وبذا المحرر  
قوله عن حنش قال دأيت عليا يضي بكبشين فقلت له ما هذا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ادعاني ان اضحي عنه فانا اضحي عنه بواحدة والثانية عن نفسي.

باب الرجل يأخذ من شجرة في العشر فهو يدين فيضحي بل يكره ام لا اختلف العلماء في ذلك فذهب احمد واسحاق  
وبعض اصحاب الشافعي الى انه يحرم عليه اخذ شئ من شجره واطفاره حتى يضي في وقت الاضحية وقال الشافعي واصحابه هو  
مكروه كراهية تنزيهه وليس بجرام وقال ابو حنيفة واصحابه يستحب ذلك ولكن لا يكره ولا يجب فيكون مستحبا الا ان يستلزم الزيادة  
وقت ابادة التاجر وبهاية ما دون الاربعين فانه لا يباح ترك قلم الاطغار ونحوه فرق الاربعين وقال مالك في رواية  
لا يكره وفي رواية يكره وفي رواية يحرم في التطوع ودون الواجب قوله من كان له ذبيحة (مذبح) يذبحه  
فاذا اهل هلال في الحجة فلا يأخذ من شجرة الا من اظفلا شئ لحيته يضي بهذا عندنا يجوز على التذليل عليه حتى يذبحه

ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث بهديه ولا يحرم عليه شئ اعله المرء حتى يجزئ به  
باب ما يستحب من التضحية قال في البدائع واما الذي يرجع الى الاضحية فالمستحب ان يكون منهن ما احسنها  
واعظمها لانها مطيبة الآخرة قال عليه الصلوة والسلام عظموا ضحى ياكم فانها على الصراط مطاياكم ومهما كانت المطية اعظم و  
اسمن كانت على الجواز على الصراط اقدر وفضل الشاة ان يكون كبشا ملح اقرن موجوا لما روى جابر رضي الله عنه ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين اقرنين موجواين عظميين سميتين والاقرن العظيم القرن والا ملح الابيض وروى عليه الصلوة  
والسلام انه قال وم الغناء بعدل عند المرء مثل دم السوداءين وان احسن اللون عند المرء البياض والمرء خلق الجنة ببيضاء  
والموجود قيل هو ذو قوق الخصيتين وقيل هو الخصى كذا روى عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى فانه روى عنه انه شمل عن التضحية  
بالخصى فقال ما زاد في لحمه نفع مما ذهب من خصيته واما الذي يرجع الى وقت التضحية فالمستحب هو اليوم الاول من ايام  
التمر لمار وينا عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم انهم قالوا لايام النحر ثلثة اولها افضلها ولانه مسارعة الى الخير ولان المرء يشاء  
اضاف عماره في هذه الايام بلجوم القرابين فكانت التضحية في اول الوقت من باب سرعة الاجابة الى ضيافة الله جل شانه  
والاستحباب ان تكون بالنهار ويكره ان تكون بالليل وافضل وقت التضحية لابل السواد ما بعد طلوع الشمس لان عند ذلك  
انما اول النهار واما الذي يرجع الى آلة التضحية فهو ان تكون آلة الذبح حادة من الحديد واما الذي يرجع الى نفس التضحية  
فهو ان يستحب هو الذبح في الشاة والبقر والنحر في الابل ويكره القلب من ذلك قطع العروق الاربعة كلها والتذفيف  
في ذلك وان يكون الذبح من الخلقوم لامن القفار واما الذي يرجع الى من عليه التضحية فالافضل ان يذبح بنفسه ان  
تذ عليه لانه قرينة فباشرتها بنفسه افضل من توليتها غيره كسائر القرابات والدليل عليه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ساق مائة بذية فخر منها نيفا وستين بيده الشريفة عليه الصلوة والسلام والحديث الذي رواه انس قال رايت النبي  
صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين اقرنين واضعاقده على مناجاهما ومهيد بهما بيده يستقبل الكعبة الحديث ويستحب ان  
يكون الذابح حال الذبح متوجها الى القبلة وان يدعو فيقول اللهم منك ولك صلاتي يسكي ومعاي لله رب العالمين  
لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين وان يقول ذلك قبل التسمية او بعد لما روى جابر قال ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم بكبش ثمان فقال عمن ذبحها وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا مسلما اللهم اني انتهيت لمخصص تقديرا لا غير  
 قوله عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بكبش اقرون يطاف في سواد رسو والقوائم  
 وينظر في سواد رسو والى العينين، ويبرك في سواد رسو والجنبين، فاتي به فضمي به فقال يا عائشة  
 اهلبي المدينة ثم قال اشحن بها بحجر ففعلت فاخذها واخذ الكبش فاضمحه راي علي اليسار فذبحه فقال  
 بسم الله اللهم تقبل من محمد آل محمد من امة محمد صلى الله عليه وسلم الحديث يدل على انه يجوز للرجل ان يهدي اجرا فحمية للجماعة  
 قوله عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم ضمى بكبشين اقروين اهلحين يذبح ويكبر ويصلي ويضع  
 رجله على صفحة مكة فحفر جها ولحمين سوايا اكثر من دابة ابيض كل قوله عن جابر بن عبد الله قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم  
 يذبح الكبشين اقرنين اهلحين موحويين ذخيرين الوجي ان رضى انما افضل رضا شديدا يندب شهوة الجماع وقيل من ذبح الكبش  
 فلما ذبحهما قال وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض على ملة ابراهيم حنيفا راي اطاعن حجج الاديان الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 وما انا من المشركين ان صلواتي ونسكي ومحيا ومماتي لله رب العلمين لا شريك له ذلك امر وانما من المسلمين  
 اللهم منك ربنا لا نعنته منحه واصلة الى منك، ولك (خالصة لك) عن محمد دامة بسم الله والله اكبر ثم  
 اي بعد التكبير امر المسلمين على حلقه ولا تعارض في الروايات ضحي مرة بالاسود ومرة بالابيض ومرة بالفحل ومرة بالحضي  
 باب ما يجوز في الضحايا من السنن اعلم ان الاضحية لا يجوز الا من الابل والبقر والغنم والغنم صنفان المعز والظأن  
 والجائوش نوع من البقر يجوز التضحية من جميع هذه الاقسام اذا كان سنة وهو الثني الا الضان فانه يجوز من الضان خاصة المذبح  
 اذا كان عظيم بحيث لو غلط بالثنيان ليشتم على الناظر من يبيد الجذع من الضان ماتت له ستة اشهر عند الفقهاء وذكر الزعفراني انه  
 ابن سبعة اشهر والثني من الضان والمعز ابن ستة ومن البقر ابن سنتين ومن الابل ابن خمس سنين وقد تقدم تحقيق ذلك في كتاب الصلاة  
 فراجع وتخصيص هذه القرية بسن دون من امر لا يعرف الا بالتوقيف فيتحقق ذلك فلا يجوز سنة الاضحية حمل ولا هدي  
 ولا غنم ولا غنم لان المشرع لم يورد بالاسنان التي ذكرناها وهذه تسمى بها والدليل على ما ذكرنا  
 حديث الباب اخره البخاري ومسلم وجماعة قوله عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لانن يحوا  
 الا مسنة الا ان يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضان فهذا الحديث يدل صراحة على ان الجذع من  
 الضان يجوز لامن المعز اما قوله الا ان يعسر عليكم اي المسنة وهذا المحمول عند الجمهور على الاستحباب والافضل والايحوز  
 الجزع من الضان مع وجود غيره واما قوله في حديث زيد بن خالد فاعطاني عنود اجذعا فالمراد منه ماتم السنة  
 واتى طية المحول من اولاد المعز لان الجذع من المعز ما اكمل السنة واما قوله في حديث جابر بن مسعود بن التثنية سلمى  
 ان الجذع يوفى مما يوفى منه الثني فهو من الضان لامن المعز والابل والبقر يدل عليه حديث البراء بن عازب  
 قال ضحي خال لي يقال له ابو بردة قبل اصلوثة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم تسبعت شاة  
 راي لاشاة نسك فقال يا رسول الله عندك اسن روني رواية البخاري واجبا وهو موافق لقواعد العرب (شاة)  
 من المعز فقال ذبحها ولا فصل لغيرك اي لا تجزي غيرك عن نسك كما في رواية المتقدم عنه فقال ان عند  
 عنا قاجذعة في رواية عناق لبن، وهي خير من شاتي لحم (باعتبار طيب لهما) فهل تجزني عنى قال نعم



دلن يتجوز عن احد بعدك والداجن الشاة التي يلغها الناس في منازلهم قال الحافظ وفي هذا الحديث تخصيص  
 ابي بردة باجزاء الجذع من المعز في الاضحية لكن وقع في عدة احاديث التصريح بنيل ذلك بغير ابي بردة ففي حديث عقبه بن  
 عامر ولا رخصة فيها لاحد بعدك قال البيهقي ان كان نذر الزيادة محفوظة كان رخصة لعقبه كما رخص لابي بردة قلت وفي هذا  
 الجمع نظر لان في كل منهما صيغة عموم فابهما تقدم على الآخر فتضمن انتفاء الوقوع للثاني واقرب باليقال فيه ان ذلك صدر  
 لكل واحد منهما في وقت واحد ويكون خصوصية الاول نسخت بثبوت الخصوصية للثاني ولما منع من ذلك لانه لم يقع في  
 السياق استمرار المنع لغيره صريحا وقد وقع في كلام بعضهم ان الذين ثبت لهم الرخصة اربعة وخمسة واستشكل الجمع ليس بشكل  
 فان الاحاديث التي وردت في ذلك ليس فيها التصريح بالنفي الا في قصة ابي بردة في الصحيحين وفي قصة عقبه بن عامر  
 في البيهقي واما ما عدا ذلك ففي قصة زيد بن خالد قال له صحبه وفي حديث عومير بن الشعامرة النبي صلى الله عليه وسلم ان يزيد  
 اضحية اخرى وفي حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم اعطى سعد بن ابي وقاص جزءا من المعز فامر ان يصحى به و  
 ليس فيه التصريح بالنفي لغيره والحق انه لا منافاة بين هذه الاحاديث وبين حديثي ابي بردة وعقبه لاحتمال ان يكون ذلك  
 في ابتداء الامر ثم تقرر الشرع بان الجذع من المعز لا يجزى واقتصر ابو بردة وعقبه بالرخصة في ذلك قلت وفي حديث  
 ابي بردة دليل على ان من ذبح قبل الصلوة في المصر لا يصح من النسك خلافا للشافعي فانه قال يجزى اذا ذبح بعد ما ذهب  
 من الوقت مقدار ما صلى فيه صلوة العيد وان لم يصل الامام والحديث من ذبح قبل الصلوة فليعد اضحية ولم يثبت قال اول  
 لسكنا في يومنا هذا الصلوة ثم الذبح ولا يروى علينا انه يجوز ذلك لابل القرى بعد الصبح لان ليس لابل القرى صلوة العيد  
 فلا يثبت الترتيب في حقه فلا يصح الذبح من اهل المصر ان اقام الصلوة حتى ينصف النهار ثم اذا شغل الامام فلم يصل  
 العيد وترك ذلك متعمدا حتى زالت الشمس فقد حل الذبح لغير صلوة في الايام كلها -

باب ما يكره من الضحايا اي هذا باب في بيان ما لا يجوز التضحية به وما يكره والاصل فيه ان العيب الفاحش  
 مانع واليسير غير مانع واليسير الا اثر له في لحمها والكثير خمد ما قال في كثر الدقائق لصبي بالجماء والحصى والثولاء لا بالعباء والعوراء  
 والجماء والعرجاء ومقطوع اكثر الاذن او الذنب او السن او العين او الالية انتهى امي تجزى الجماء وهي التي لا قرن لها  
 خلقة وكذا مكسورة القرن تجزى لان القرن لا يتعلق بالمقصود ولما روى عن علي انه شل عن مكسورة القرن قال لا ضمير  
 فان بلغ الكسر المشاش لا تجزى به والمشاش رؤس العظام مثل الكنيتين والمنقبين واما الحصى يجوز لما تقدم من النص بل هو  
 افضل من النخل لان لحمه اطيب ومنزوع الخصيتين والموجود الذي يلوى عروق الخصية فيصير كالخصى والثولاء هي  
 الجنونة ان كانت سمينة الا اذا كان ذلك لمينها عن الرعي والاعتلاف فلا تجوز لانه ليفض بها كما وكان عيبا فاحشا وكذا تجوز  
 الجرباء اذا كانت سمينة ولم تيلف جلد ما اذا كانت هزولة وسرى ذلك في الجلد وفسد ما فلا تجوز قوله لا بالعباء والخم امي لا يجوز ان  
 يصحى به الذبح لان هذه العيوب فاحش كثير لو ثرون في اللحم والاصل في ذلك ما اخرج المصنف في الباب عن البراء بن عازب  
 وجماعة وصحالة نزي قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله واصابعه اقصر من اصابعي فقال ذلك اذ بان وانما لي اقصر من  
 انامله فقال ربع لا تجوز في الاضاحي العوراء بين عودها والمرافعة بين مرضها والعرجاء بين ظلمها ورجلها والكمير للقي  
 لا تنقش فالعوراء هي ذابسة احدى العينين فدخل فيه العباء والمرافعة هي التي لا تغلف والعرجاء هي التي لا تقدر تمشي برجلها

الى المنك والكبير التي لا تنقي هي الهزولة التي لا تنقي لها وموافق للمعنى للفتح لظاهرها من العجب قوله مقطوع اكثر الاذن انما  
 اخرجه ابو داود وصححه الترمذي عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تستشرف اى نظروا شمل سلامتها من  
 آفة العين والاذن ولا تنصحي بعوداء ولا مقابلة ولا مدا برة ولا خرقاء ولا شرقاء قال في بيان فقلت  
 لابي اسحق اذكر عصباء قال لا قلت فما المقابلة قال يقطع طرف الاذن فقلت فما المدا برة قال  
 يقطع من مخرج الاذن قلت فما الشرقاء قال تستشق الاذن قلت فما الخرقاء قال تنحرق اذنها للسمّة  
 اى العلامة التي تعرف بها فهذا التفسير عن ابي اسحاق فقول ان تستشرف اى نظروا شمل سلامتها من آفة فان ذهب بعض هذه  
 الاعضاء دون بعض من الاذن والالية والذنب والعين فيظن ان كان الذاهب كثير لم يمنع جواز التضحية وان كان يسيرا لم يمنع  
 لان اليسير مما لا يمكن التجرع عنه اذا لم يكن لا يتجاوز عادة فلو اعتبرنا الضاق الامر على الناس ووقعوا الى المخرج واختلفت احوالها  
 في الحد الفاصل بين التثليل والكثير فعن ابي حنيفة اربع روايات روى محمد بن الاصل والجامع الصغير انه ان كان ذهاب الثلث  
 لا يجوز وان كان اقل من ذلك جاز وقال ابو يوسف ذكرت قبلى لابي حنيفة فقال قبلى مثل قولك وقول ابي يوسف انه اذا  
 ذهب الربع لم يجزه وذكر الكرخي قول محمد بن قول ابي حنيفة في رواية عنه في الاصل وذكر القاضي في شرحه مختصر الطحاوي قوله مع  
 ابي يوسف واما التمازى التي لا انسان بها فان كانت ترعى وتغلف جازت والا فلا وذكر في المشتقي عن ابي حنيفة انه ان كان  
 لا يمنعها عن الاعتلاف تجزئه وان كان يمنعها عن الاعتلاف الا ان يصيب في جوفها صبا لم تجزه وقال ابو يوسف في قول الاخيرى  
 سواء اعتلف او لم تغلف وفي قول ان ذهاب اكثر اسنانها لا تجزئى كما قال في الاذن والالية والذنب وفي قول ان بقى  
 من اسنانها قدر ما تغلف تجزئى والا فلا واما النهى من المقابلة والمدا برة والخرقاء والشرقاء فالمقابلة بفتح الباء التي قطع من  
 قبل اذا نهى شئ ثم ترك معلقا من مقدمها والمدا برة هى التي يقطع من مؤخر اذنها شئ ولا يبان بل يترك معلقا والشرقاء بالمد  
 وهى مشققة الاذن لمد من الشرقي وهو الشق والخرقاء تنقوبة الاذن ثقباً مستديراً قبل الشرقاء ما قطع اذنها طولاً والخرقاً ما قطع  
 اذنها عرضاً فالنهى في الشرقاء والمقابلة والمدا برة محمول على الذنب وفي الخرقاء على اختلاف الاقويل في حد الكثير على ما بينا و  
 لا بأس بما فيه سمة في اذنه لان ذلك لا يعد عيباً في الشاة اولاً لا عيب يسير ولان السمّة لا يخلو عنها الحيوان ولا يمكن التجزئ عنها  
 قوله يا ابا الوليد انى خرجت القمل فضحاً فلم اجد شيئاً يعجبني غير شرفاء التي سقطت اسنانها  
 فكوهتها فما تقول فقال افلا جئتنى بها قلت سبحان الله تجوز عنك ولا تجوز عني قال نعم انك تشك  
 ولا اشك انما ترى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصنف والمستأصلة والنجفاء والمشيمة والكسراء  
 فله يفرق التي تستأصل اذنها حتى يبدد سماخها والمستأصلة قرنها من اصله  
 راي التي استأصل قرنها من اصله كما في نسخة والنجفاء التي تنحرق عينها راي ذهاب بصرها والعين صحبها  
 قائمة في موضعها والمشيعة التي تلتع الغنم عجفاً (هـ) وضعف الكسراء الكسيرة اى مكسورة الرجل هذا  
 تفسير المصنف

باب البقى والجزود وعن كثر مخزئى اى في الاصحى اختلف العلماء في مقامان الاول هل يجوز الاشتراك في الأضحية  
 ام لا ذهب بعض الى انه لا يجوز الاشتراك فيه مطلقاً وسور رواية عن مالك وذهب الجمهور الى جوازه ثم اختلفوا فيما بينهم فبعضهم من جوازه

مطلقاً ومنهم من جوزه بشرط ان يكون كلهم قربين وبعضهم قال بزيادة ان تكون اسبابهم ايضاً واحدة ومنهم من فرق بين الغرض  
والطوع فذهب الامام الشافعي الى انه يجوز الاشتراك فيه مطلقاً من غير فرق ان يكون المشتركون المفترضين او المتطوعين  
او بعضهم مفترضاً وبعضهم متطوعاً او مراد بالجمع وذهب بعض المالكية الى انه يجوز في التطوع دون الواجب وذهب ابو حنيفة الى  
انه يجوز ذلك اذا كانوا اكلهم مقربين قال في البدائع ومنها ان لا يشترك المضحى فيما يحتمل الشكر من لا يريد القربة راساً فكل  
شاك لم يحجز عن الاضحية وكذا با في سائر القرب سوى الاضحية اذا شارك المتقرب من لا يريد القربة لم يحجز عن القربة كما في دم  
المنية والقران والاحصار وجزا الصيد وغير ذلك وهذا عندنا وعند الشافعي هذا ليس بشرط حتى لو اشترك سبعة في اجزاء  
بقرة كلهم يريدون القربة الاضحية او غير ما من وجوب القرب الا واحد منهم يريد اللحم لا يجزى واحداً منهم من الاضحية ولا من غيرها  
من وجوه القرب عندنا وعند غيره يجزى وجه قوله ان نفعل انما يصير قربة من كل واحد بنية صاحبه لعدم النية من احدهم لا يتحقق  
في قربة الباقيين ولنا ان القربة في اراقة الدم وانها لا تجزأ لانهما فرع واحد فان يقع قربة من البعض لا يقع قربة من الباقيين  
فضرورة عدم التجزؤ ولو ارادوا القربة الاضحية او غيرها من القرب اجزاءهم سوا كانت القربة واجبة او تطوعاً او وجبت على بعض  
دون البعض وسواء اتفقت جهات القربة اختلف بان اراد بعضهم الاضحية وبعضهم جزا الصيد وبعضهم يهدي الاحصار وبعضهم  
كفاراً شئاً اصابه في احرارهم يهدي التطوع وبعضهم دم المتعة والقران وهذا قول اصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يجوز الا اذا  
جهات القربة بان كان الكل نية واحدة ثم قال وكذلك ان اراد بعضهم العقيقة بحمن ولد وولد له من قبل كذا ذكره محمد في نوادر  
الضحايا ولم يذكر ما اذا ارادوا احدهم الوليمة وهي ضيافة التزويج وينبغي ان يجوز لمنها والتعام الثاني الى كم يجوز الاشتراك فقال سحاق  
ابن راهويه وابن خزيمة يجوز الاشتراك في البعير الى عشرة وقال الجمهور بل ادعى الطحاوي وابن رشد انه اجتمع على ان البدنة تعدل  
سبعة شياه قال في البدائع ولا يجوز بقرة واحدة وبعير واحد اكثر من سبعة ويجوز ذلك عن سبعة او اقل من ذلك وهذا قول عامته من علم  
وقال مالك يحجز في ذلك عن اهل بيت واحد وان زادوا على سبعة ولا يحجز في عن اهل بيتين وان كانوا اقل من سبعة ثم قال  
ومن العلماء من فصل بين البعير والبقرة فقال البقرة لا تجوز عن اكثر من سبعة واما البعير فانه يجوز عن عشرة ورواه عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انه قال البدنة تجزئ عن عشرة ونوع من القياس يؤيده وهو ان الابل الكثر قيمة من البقرة ولها فضل  
الابل على البقرة في باب الزكاة والديات تفضل في الاضحية ايضاً ولنا ان الاخبار اذا اختلفت في الظاهر بحسب الاحتياط  
ذلك فيما قلنا لان جوازه عن سبعة ثابت بالاتفاق وفي الزيادة اختلاف فكان الاخذ بالمتفق عليه اخذاً بالمتقين واما  
ما ذكرنا من القياس فقد ذكرنا ان الاشتراك في هذا الباب معدول به عن القياس واستعمال القياس فيما هو معدول  
عن القياس ليس من الفقه انتهى لمخضاً قوله عن جابر بن عبد الله كذا نفع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سلم نذير البقرة عن سبعة وقوله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البقرة عن سبعة والجزر عن سبعة  
والجزر والبعير ذكرنا وان شئنا واللفظ موثق وعنه قال غفرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحد يبيد البدنة  
عن سبعة والبقرة عن سبعة

باب في الشاة يقضى بها عن جماعة يشر الى ذهاب الك وسحاق غلاة الجمهور واستدل المجديش الباب قوله  
فاق بكيش قد يحجز رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بسم الله والله اكبر هذا عقي وعن لم يحجز من احق

قلت لا حجة لهم فيه فان الحديث يدل على الاشتراك في الثواب لا على كفاية التضييق عنهم يدل عليه ما تقدم من ان الجوز والبقير جرتان عن بسطة فكيف تجزى الشاة الواحدة اكثر منها -

**باب الامام يدين عير بالمصلي** ليكون لمراي من الفقراء فيضيون من لحم الاضحية قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدين عير اخصية بالمصلي وكان ابن عمر يفعلها وكذلك الخلفاء الراشدون -

**باب حبس لحوم الاضاحي** فوق ثلث بل يجوز اكله لادب بعض السلف الى انه يحرم الاسماك للحوم الاضاحي بعد اكله وان حكم التحريم باق على ذلك النووي عن علي وابن عمر وذات جمهور العلماء الى انه يجوز ذلك بل قد اجمعوا على ذلك لحديث الربيع ثم اختلفوا فيما بينهم بعد اتفاقهم على جواز الاكل والا ذارب الثلث بل يجب الاكل والتصدق اكله لا فدية يجب بعض السلف الى انه يجب الاكل والتصدق من الاضحية مستحب لا بقوله تعالى فكلوا منها ولقوله صلى الله عليه وسلم كلوا وتصدقوا ولو جوب الاكل قال ابو الطيب بن سلمة من اصحاب الشافعي وحمل الجمهور هذه الاوامر على الذب والاستحباب وقالت الشافعية يجب التصديق اذا كان اخصية تطوع في قول يجب التصديق بالثلث وفي قول بالصف وفي قول لا يجب شي وتقال في البدائع والادبي هو بعد الذبح فالمستحب لصاحب الاضحية ان يأكل من اضحية لقوله تعالى فكلوا منها ولا تضيعة السبل شاة في يده الامام وغيره فله ان يأكل من ضيافة الله عز شاة وجملته الكلام فيه ان الذباثة لثمة نوع يجوز لصاحبه ان يأكل منها بالاجماع ونوع لا يجوز له ان يأكل منه بالاجماع ونوع اختلف فيه فالاول دم الاضحية ثلثا كان او واجبا من ذورا كان او واجبا بقتل ذوا الثاني دم الاحصار وجزا الصبي ودم الكفارات الواجبة لسبب الجنابة على الاحرام كلبس الخيط وحلق الراس والجماع بعد الوقوف بعرفة وغير ذلك من الجنائيات ودم النذر بالذبح والثالث دم المتمتعة والقران فعندنا لو كل وعنده الشافعي لا يأكل ثم كل ويجوز له ان يأكل منه لا يجب عليه ان يتصدق به بعد الذبح اذ لو وجب عليه التصديق لما جاز له ان يأكل منه وكل دم لا يجوز له ان يأكل منه يجب عليه ان يتصدق بعد الذبح اذ لو لم يجب لادى الى التسهيل لو ملك اللحم بعد الذبح لاضمان عليه في النوعين اما في النوع الاول فظاهر واما في النوع الثاني فله ان يأكل من غير ضمة تلك من غير ضمة ولا يكون مضمة ما عليه وان استعمله بعد الذبح ان كان من النوع الثاني لغير ضمة لانه اختلف ما لا متعينا للتصدق به بغير ضمة فيمنه ويتصدق بها وان كان من النوع الاول لا يغرم شيئا ويستحب ان يأكل من اضحية لقوله تعالى فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ويطعم منه غيره والافضل ان يتصدق بالثلث ويخز الثلث ضياءا لا تاربه واصدقا ويذخر الثلث لقوله تعالى فكلوا منها واطعموا القانع والمقصر ولقوله عز شاة فكلوا منها والحمد البائس الفقير وقول النبي صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن لحوم الاضاحي فكلوا منها واخرجوا قسبت بمجوع الكتاب العزيز والسنة ان المستحب ما قلنا انه ان يبيعه جميعا ولو تصدق بالكل جاز ولو حبس الكل لنفسه جاز لان القرينة في الارقة واما التصديق باللحم فتطوع وله ان يذخر الكل لنفسه فوق ثلثة ايام لان النبي عن ذلك كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ والتصدق افضل الا ان يكون الرجل ذاعمال وغيره موصح الحال فان الافضل له حينئذ ان يضعه لعياله ولو سح عليهم لان حاجته وحاجة عياله مقارنته على حاجة غيره قال عليه الصلوة والسلام ابدا بنفسك ثم بغيرك قوله سمعت عائشة تقول دف ناس راقبلوه من اهل البادية حضرة الاضحية في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذخروا الثلث فتصدقوا بما بقية قالت فلما كان بعد ذلك راسي فلما جاء الاضحية بعز ذلك الاضحية قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله لقد كان الناس ينتفعون من ضمة اللحم ويحبسون (يذبون) منها وذلك فيخزون منها الاضحية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

الله عليه ما ذاك ادكما قال قالوا يا رسول الله نهيت عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما نهيتكم من اجل الدابة والجماعة المقبلية التي ذنت عليكم فكلوا وتصدقوا ودخروا واشتموا وان كان فوق ثلث ليل نفيه تصرح بالشرح التحريم اكل لحوم الاضاحي بعد الثلث واذا خاربوا وفي حديث الثاني عن نبينته قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كنتم ههنا كرم عن لحومها ان تاكلوها فوق ثلث لكي تستعكم فقد جاء الله تسعة فكلوا ودخروا وتجودوا من الاجراي تصدقوا ابتغاء لاجرتوه لكي تستعكم اي يصب لحوم الاضاحي لكم من ضحى ومن لم يضحى بالسعة والفراخ -

باب في الوقف بالذبيحة قال في البدائع واما الذي يرجع الى آله التضحية فما ذكرنا في كتاب الذبايح وهو ان يكون آله الذبح حاد من الحديد واما الذي هو بعد الذبح فالمستحب ان تيربص بعد الذبح قدر ما يبرو ليكن من جميع اعضاءه وتزول الحياة عن جميع جسده ويكره ان ينح ويسلخ قبل ان يبر ولا ذكرنا في كتاب قول الله ان الله كتب الاحسان على كل شئ فاذا اقتلتم فاحسنوا القتل اذا ذبحتم فاحسنوا الذبح فليجد احدا كوشفتة وليس يوسر فيه بحيث لا يسليخ جلده حتى تبر ولا ينزع الا بجد من الحديد وغيره وينافرو من الاحسان الذي امره في كل شئ والامر بالاحسان محمول على الاستحباب باب في المسافر يضحى قالت الخفينة شرط لوجوب الاضحية الاقامة فلا تجب على المسافر قال في البدائع ما لم ينصه واما في النوع الثالث فمهما الاسلام فلا تجب على الكافر لانها قرينة والكافر ليس من اهل القرب ومنها الحرية فلا تجب على العبد وان كان ما ذوات في التجارة او مكاتبة لانه حق مالي متعلق بملك المالك ولهذا لا تجب عليه زكاة ولا صدقة الفطر ومنها الاقامة فلا تجب على المسافر لانها لا تتأدى بكل مال ولا في كل زمان بل يحويان مخصوص في وقت مخصوص والمسافر لا يظفر به في كل مكان في وقت الاضحية فلما اوجبنا عليه لاحتاج الى حمله مع نفسه وفيه من الحرج ما لا يخفى او احتلج الى ترك السفر وفيه ضرر فرفع الضرر الى ائتناع الوجوب وذكر في الاصل وقال ولا تجب الاضحية على الحرج واراد بالحاج المسافر فاما اهل مكة فتجب عليهم الاضحية وان حجوا لما روي نافع عن ابن سيدنا عمر رضي الله عنهما انه كان يخلف لمن لم يحج من اهل اثمان الضحايا ليضحيوا عنه تطوعا نحو يحتمل انه ليضحيوا عن انفسهم لانه ثبت الوجوب مع الاحتمال انتهى بغزير الضرورة قوله عن ثوبان قال ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ثم قال يا ثوبان احمل لنا لحم هذه الشاة قال فما ذلت اطعمه

منها حتى قد من المدينية اي من الشاة في جميع سفره صلى الله عليه وسلم باب في ذبايح اهل الكتاب قال في البدائع في شرائط ركن الزكاة ومنها ان يكون مسلما او كتابيا فلا تؤكل ذبيحة اهل الشرك والمجوسي والوثني وذبيحة المرتد اذ ذبيحة اهل الشرك فلقوله تعالى واما اهل غير الله وقوله عز وجل وان ذبح على نصب اي للنصب وهي الاصنام التي يعبدونها واما ذبيحة المجوس فلقوله عليه الصلوة والسلام سنوا بالمجوس سنة اهل الكتاب غير انهم نسأهم ولا آكل ذبايحهم ولان ذكر اسم الله تعالى على الذبيحة من شرائط الحل عند المانذكر ولم يوجد واما المرتد فلا يقرب على الدين الذي انتقل اليه فكان كالوثني الذي لا يقرب على دينه ولو كان المرتد غلاما مرسقا لا تؤكل ذبيحة عنده في حنيفة ومجهر وعند ابي يوسف تؤكل على ان ردة صحبته عندها وعنده لا تصح وتؤكل ذبيحة اهل الكتاب لقوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والمراد منه ذبايحهم اذ لو لم يكن المراد ذلك لم يكن تخصيص باهل الكتاب معنى لان غير الذبايح من اطعمة الكفرة ما كول ولان مطلق

اسم الطعام يقع على الذبائح كما يقع على غير الاله اسم لما يتلعم والذبائح ما يتلعم فيدخل تحت اطلاق اسم الطعام فيجوز لنا ان ناكلها و  
 ليتوى فيه اهل الحرب منهم وغيرهم لعموم الآية الكريمة وكذا يتوى فيه نصارى بني تغلب وغيرهم على دين النصارى الا انهم  
 نصارى العرب فيقتبوا ولهم عموم الآية الشريفة وقال سيدنا علي لا تؤكل ذبائح نصارى العرب لانهم ليسوا اهل الكتاب وقرأ قوله  
 عز وجل انه منهم اميتون لا يعلمون الكتاب الا انما في وقال ابن عباس لا تؤكل ذبائح نصارى العرب لانهم ليسوا اهل الكتاب وقرأ قوله عز وجل  
 الا انهم نجا الفون غيرهم من النصارى في بعض شرايعهم وذا لا يخرجهم عن كونهم نصارى كسائر النصارى فان  
 انتقل الكتابي الى دين اهل الكتاب من الكفرة لا تؤكل ذبيحة لان اسمك لو انتقل الى ذلك الدين لا تؤكل ذبيحة فالكتابي  
 اولى ووا انتقل غير الكتابي من الكفرة الى دين اهل الكتاب لا تؤكل ذبيحة والاصل  
 ودينه وقت ذبيحة دون ما سواه وهذا اصل اصحابنا ان من انتقل من ملة يقر عليها يجعل كاد من اهل تلك الملة من الابل على  
 ما ذكرنا في كتاب النكاح والمولود بين كتابي وغير كتابي لا تؤكل ذبيحة ايها كان الكتابي الاب او الام عندنا وقال مالك لغير  
 الاب ان كان كتابيا لا تؤكل والا فلا وقال الشافعي لا تؤكل ذبيحة رؤسهم انما تؤكل ذبيحة الكتابي اذا لم يشهد ذبحه و  
 لم يسمع منه شيء او شهد منه قسمة الله تعالى وحده لانه اذا لم يسمع منه شيئا يحل على ان يسمع الله تبارك وتعالى وجرر التسمية  
 تحسنا للظن به كما بالمسلم ولو سمع منه ذكر اسم الله تعالى كدعي بالبدع عز وجل المسيح عليه الصلوة والسلام قالوا لا تؤكل لانه اظهر تسميته  
 تسمية المسلمين الا اذا نص فقال نسب الله الذي هو الله فلا تحل وقدر روى عن علي انه مثل عن ذبائح اهل الكتاب  
 وهم يقولون ما يقولون فقال قائل اهل البدع ذبائحهم وسويعلم ما يقولون فاما اذا سمع منه انه سمي المسيح عليه الصلوة والسلام  
 وهذه او سمي الله سبحانه وتعالى وسمى المسيح لا تؤكل ذبيحة كذا روى سيدنا علي ولم يرو عنه غيره خلافا فيكون اجماعا لقوله  
 واما اهل غير الله واهل غير الله عز وجل انتهى ملخصا قول عن ابن عباس قال نكلوا ما ذكوا اسم الله عليه فاكلوا  
 ما لم يذكوا اسم الله عليه فسموه واستثنى من ذلك فقال طعام الذبائح الكناحل لكم وطعامكم حل لهم  
 فرض ابن عباس من هذا الشيخ ان مفهوم الايتين الاولين كان انه لا ياكل ذبيحة غير المسلم مطلقا سواء كانوا اهل كتاب  
 او غيرهم لان المخالبيين كانوا مسلمين وفي آية سورة المائدة اهل ذبيحة اهل الكتاب لان المراد بالطعام هو ذبائح اهل الكتاب  
 والا لافائدة تخصيص طعامهم فيها قيد اطلاق مفهوم الايتين الاوليين وهذا في عرف المتقدمين نسخ والا لا نسخ بل حكم  
 الايتين الاوليين محكمة فيما ازلنا لم يسخ منها شيء وان طعام اهل الكتاب حلال وذبائحهم ذكية وذلك مما حرم الله على  
 المؤمنين اكله لقوله ولا تأكلوا مما يذكر اسم الله عليه مجزئ لان الله حرم علينا بهيمة الآية المبيته وما اهل بالتواغيت و  
 ذبائح اهل الكتاب ذكية لانهم اهل توحيد واصحاب كتب الشريعة يمتثلون باحكامها فيذبحون الذبائح بايديهم تسمية الله تعالى  
 كما يذبح المسلم بدينه تسمية الله تعالى قول عن ابن عباس قوله ان الشياطين ليوحون الى اوليائهم يقولون  
 ما ذبح الله وليون المبيته اي ما قتله الله وامانه فلا تأكلوه وما ذبحتم انتم فكلوه فانزل الله ولا تأكلوا مما لم  
 يذكر اسم الله عليه وفي رواية ان اليهود قالوا انا ناكل مما قتلنا ولا ناكل مما قتل السرفا نزل الله تعالى ولا تأكلوا الآية  
 فاشترجناه وتعالى الى الفرق بين المينة والذكية بان المينة هي التي ماتت بجف نفسها او ماتت بدم المشركين من

عمدة الاثنان والجوس والمرتين فانها لم يذكر اسم الله عليه واما الذكيرة فهي التي ذكر اسم الله عليه في الحلال فالحلال في  
المسقة بسوء ذكر الله تعالى -

باب جاء في اكل معاخرة الاعراب وهو ان كان يتهاوى الرطلان في الجود والنهار فيعقر نذرا بلحاظي يعجز احدهما الآخر  
يا ويؤسده وتغافرا لالوجه الله كذا في الجمع فهذا كراهية كراهية وكذا طعام من رياء وسمة ومفاخرة كما في زماننا في الوليمة وغير  
لصون جيلار العصر وكذا ما ذبح لقدم امير متفرقا اليه لا يجوز حديث الباب عن ابن عباس قال نهي رسول الله صلى الله عليه  
عليه عن معاخرة الاعراب اي ما تدبج الاعراب مفاخرة ورياء

باب الذبيحة بالسردة بفتح نيم وسكون الراء جربيش قال في البدائع بعد ما ذكر حقيقة الزكاة وعلى هذا يخرج ما اذا ذبح  
بالمرودة او - اولى طية القصب او بشقة العصا او غير ما من الآت التي تقطع اذ يكمل لوجود معنى الذبح وهو فري الادوح وجلة  
الكلام فيه ان الآت على ضربين آتة تقطع والآت تفسخ والتي تقطع نوعان جادة وكليية اما الجادة فيجوز الذبح بها خذ كما نثا و  
غيره يذو الاصل في جاز الذبح بدون الحديد ما روى عن عدي بن حاتم ورواية آخر الباب انه قال قلت يا رسول الله

ارايك ان احدا ناصاب صيدا وليس معك سكينة ايذبح بالمرودة بشقة الحصاد فقال امره بالدم بها شئت  
دا ذكوا اسم الله وروى ان جارية لكعب بن مالك سجدت شاة بمروة فقال لكعب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك  
فامر بالكلها ولا يجوز بالحديد والجواز ليس لكونه من جنس الحديد بل لوجوه معنى الحديد بدليل انه لا يجوز بالحديد الذي لا حله فاذا وجد  
معنى الحديد في المرودة والليطة جاز الذبح بها واما الكليية فان كانت تقطع يجوز لحصول معنى الذبح لكنه يكره لما فيه من زيادة ايلام  
لأهامة اليها وهذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهل به النشرة وارتبة الذبيحة وكذا انك اذا خرج ليطفر مشرعا او سمن  
مشرعا جاز الذبح بها ويكره فقال الشافعي لا يجوز واجه بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال انهم الدم بمات  
الا ما كان من سن او ظفر فان الظفر هدي الحشمة والسن عظم من الانسان واخرجه البودا ودفعها ولقطه عن جند واقع

بن خبيج قال نيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اننا نلقى العدو غدا وليس معنا مدي  
زلفون بها كلت السيوف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ادعيت انهم الدم وذكوا اسم الله عليه فكلوا ما لم

يكن سن او ظفر ساحتكم عن ذلك اما السن فعظم واما الظفر فمدي الحشمة الحديث  
استثنى عليه الصلوة والسلام الظفر والسن من الاباحة والاستثناء من الاباحة يكون خطرا وعلى عليه الصلوة والسلام يكون  
الظفر هدي الحشمة وكون السن عظم الانسان وهذا خرج مخرج الانكار ولنا ان لما قطع الادوح فقد وجد الذبح بها فيجوز كما  
لوزج بالمرودة وليطة القصب واما الحديث فالمراد بالسن القائم والظفر القائم لان الحشمة انما كانت تفعل ذلك لانها  
الجلادة وذاك بالقائم لا بالمنزوع والذليل عليه انه روى في بعض الروايات الا ما كان قرصا بسن او حر الظفر والقرص  
انما يكون بالسن القائم واما الآت التي تفسخ فالظفر القائم والسن القائم ولا يجوز الذبح بها بالاجلوع ولو ذبحها كان ميتة  
للغير الذي رويها لان الظفر والسن اذ لم يكن منفصلا فالذبح يعتمد على الذبح فيعتنق وينفخ فلا يحل الكه حتى قالوا لو اخذ  
غيره فامر به كما امر السكين وهو ساكت يجوز ويحل اكله انتهى وقال الجصاص في احكام القرآن فاما العظم والسن والظفر  
فقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الاحاديث والاثار وكذلك القرن عندنا والذباب قال ولوان رجلا ذبح لبسه او لظفره في ميتة

لا تأكل وقال في الاصل اذ فتح بسن نفسها وظفر نفسه فانه قاتل وليس بذبح قال ابو بكر السن والظفر المنهي عن الذبيحة  
بهما اذا كانتا متينين في صاحبها وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الظفر انها مدي الحبشة وهم انما يذبحون بالظفر  
القائم في موضعه غير المنزوع وقال ابن عباس ذلك الخنق واما اذا كانا منزهين ففري الادولج فلا بأس وانما كرهه  
اصحابنا منها لما كان بمنزلة السكين الكالة فلهذا المعنى كرهوا الذبح بالقرن والعظم فكانت كرايتهم للذبح بسن او عظم او قرن  
او نحو ذلك من جهة كلاله لما يليق البهيمة من الالم الذي لا يحتاج اليه في صحة الذكاة اتم لمخصصا

باب ما جاء في ذبيحة المتروكية أي الساقطة في البئر ونحوها يريد بها الزكاة الاضطرابية قال في البداية واما  
الاضطرابية فركبها العقرو وهو الجرح في اى موضع كان وذلك في الصيد واما هو في المعنى الصيد واما كان كذلك لان  
الذبح اذا لم يكن مقدورا ولا بد من اخراج الدم لازالة المحرم وتطيب اللحم وسواء الدم المسفوح على ما ينشأ من سبب الذبح  
مقتضاه وهو الجرح على الاصل المهود في الشرع من اقامة السبب مقام المنسب عند العذر والضرورة كما يقام السفر  
مقام المشقة والتكاح مقام الوطى ونحو ذلك وكذلك ما ذكر من الابل والبقر والغنم بحيث لا يقدر عليها صاحبها لانها بمنزلة  
الصيد وان كان مستأنسا وقد روى ان بعيرا نذ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فراه رجل فقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم ان لهذه الابل او ابد كفا بد الوحش فاذا غلبكم منها شيء فاصنوا به هكذا قلت اخرج معناه ابو داود في الباب  
المتقدم نافع ابن خزيمة وسواء البعير والبقر في الصحرى او في المصروف كونها العقور كما روى عن محمد لانهما ينفعان  
عن نفسها فلا يقدر عليهما قال محمد والبعير الذي نذ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بالمدينة فدل ان نذ البعير  
في الصحراء والمهم سوار في نذ الحكم وكذلك ما وقع منها في البعير فلم يقدر على اخراجه ولا على نذجه ولا منخره فان ذكاة ذكاة الصيد  
لكونه في معناه للعقر والذبح والخروج ذكر في المتبقي في البعير اذا صال على رجل فقتله وهو يريد الزكاة حل اكله اذا كان لا يقدر  
على اخذه ومن قيمة لانه اذا كان لا يقدر على اخذه صار بمنزلة الصيد فجعل الصيال منه فله لانه لا يجز عن اخذه فيجزي عن نخره  
في مقام الجرح فيه مقام النحر كما في الصيد انتهى لمخصصا قلت ولقولنا نذ قال الشافعي واحمد وسفيان الثوري وقال مالك  
لا يحل بدكوة الاضطراب في الوجهين في استئناس الصيد وتوش النعم قوله عن ابي العشرى عن ابيه روى اسامة  
بن مالك بن قيس انه قال يا رسول الله انا تكون الا من اللبنة او الحلق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

فاسلم لو طعنت في فخذها لاجزاء عنك قال ابو داود ولا يصلح هذا الا في المتروكية والمتوحشة  
لما كان مفاد ظاهر الحديث ان في الذكاة يكفي الطعن في الفخذ سواء كانت البهيمة مستأنسة او متوحشة وهذا مخالف للروايات  
الصحيحة من الاحاديث وكذا مخالف لاجماع الامة فاوله المصنف بالمنزوية والمتوحشة والزكاة الاضطرابية وهذا صحيح  
لان السؤال كان ان الزكاة منحصرة في النحر في اللبنة او الذبح في الحلق فاجاب صلى الله عليه وسلم بانه لا يختص فيها  
بل قد يكون بالجرح فحصل الجواب ان الزكاة على نوعين اختيارية واضطرابية فالزكاة الاختيارية في الارباب  
المقبوضة في اليد المزمكة فلا يجوز الزكاة فيها الا في الحلق واللينة واما اذا لم تكن في اختيارها فيكفي حلها الجرح في اى  
موضع من جبهتها حتى في فخذها فانهم

باب في المبالغة في الذبح اى في الاختيارية حتى يقطع الحلقوم والمرى والودجان اختلف العلماء على كبتني فيه



الأكثر أم لا وفي معنى الأكثر أعلم أن الأول وج أربعة الخلقوم والمرى والعرقان اللذان بينهما الخلقوم والمرى فإذا فرى ذلك كله  
فقد أتى بالزكاة بكما لها وسننها وإن فرى البعض دون البعض فعند أبي حنيفة إذا قطع أكثر الأوداج وهو ثلاثة منها أي ثلاثة  
كانت وترك واحد لا يحل وقال أبو يوسف لا يحل حتى يقطع الخلقوم والمرى واحداً والعرقين وقال محمد لا يحل حتى يقطع من كل واحد  
من الأربعة أكثره وقال الشافعي إذا قطع الخلقوم والمرى حل إذا استوعب قطعهما ثم أعلم أن شرط حل الأكل في الحيوان  
الماكول البري الزكاة فلا يحل أكله بدونها لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم إلى قوله تعالى وما أكل السبع إلا ما ذكيتم انتهى بجملة  
وقوله تعالى الذكي من اللحم والاستثناء من التحريم أباحة ثم للزكاة الاختيارية شرطها وركان فركنها الذبح فيما يذبح من الشاة و  
البقرة ونحوها والنحر فيما نحر وهو الأبل عند القدرة على الذبح والنحر لا يحل بدون الذبح والنحر لئلا يحل الحرمة في الحيوان المأكول  
لما كان الدم المسفوح وأنه لا يزول إلا بالذبح والنحر ولأن الشئ إنما ورد باحلال الطيبات قال الله تعالى يسئلونك ماذا حل لهم  
قل حل لكم الطيبات وقال تعالى وحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ولا يطيب إلا بخروج الدم المسفوح وذلك بالذبح  
والنحر ولهذا حرمت الميتة لأن المحرم وهو الدم المسفوح فيها قائم ولهذا لا يطيب مع قيامه ولهذا يفسد في أدنى مدة يفسد في  
مثلها المذبوح وكذا النجاسة والموقوذة والمتروية والنطيحة لما قلنا والذبح هو فرى الأوداج ومحلها بين اللبنة والحين ليعقل  
النبى صلى الله عليه وسلم الزكاة ما بين اللبنة والحين أي محل الزكاة وروى الزكاة في الخلق واللبنة والنحر فرى الأوداج ومحلها خرو  
الخلق ولو نحر ما يذبح وفزع ما يخرج من لوجود فرى الأوداج ولكنه يذكره لأن السنة في الأبل والنحر وفي غيره الذبح الاتري أن الله تعالى  
ذكر في الأبل والنحر وفي البقرة والنعم الذبح فقال فصل لربك النحر قيل في التباويل أي النحر الجرح وقال إن الله يامركم أن تذبحوا  
بقرة وقال وقد نبأه بذبح عظيم والذبح بمعنى المذبوح كالطحن بمعنى الطحون وهو الكباش الذي فرى به سيدنا اسمعيل أو سيدنا إسماعيل  
صلوات الله عليهما على اختلاف أصل القصص في ذلك وكذا النبى صلى الله عليه وسلم نحر الأبل وفزع البقرة والغنم فدل أن ذلك  
هو السنة وذكر محمد في الأصل وقال بلغنا أن أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم رضوا عنهم كانوا يخرجون الأبل قتيماً معقولة  
أي ليسرى فدل ذلك على أن النحر في الأبل هو السنة وقال مالك إذا ذبح البقرة لاحتل وكذلك إذا نحر البقرة فأنتم كذا في الذبح  
قوله صلى الله عليه وسلم عن شريطة الشيطان لا داعيسى في حديث أبي نعيم وغيره وهو التي  
تذبح فيقطع الجلد لا تقرب إلى دبطه ثم يذبح حتى تموت قال في النهاية شريطة الشيطان قيل هي الذبحة التي لا تقطع أوداجها  
ولا يستقي ذبحها وهو من شرط الحجام وكان أهل الجاهلية يقطعون بعض حلقاتها وتتركها حتى تموت وإنما أضافها إلى الشيطان  
لأنه هو الذي حملهم على ذكابه حسن هذا الفعل لديهم وسوله لهم.

باب ما جاء في زكاة الجنين هو الولد ما دام في بطن أمه التفقوا على أنه إذا خرج بعد ذبح أمه حياً فذكي يحل  
وإن مات ولم يذبح فلا يحل ولا يؤكل وكذلك إذا خرج ميتاً ولم يكن كامل الخلق لا يؤكل أيضاً وإنما اختلفوا إذا خرج ميتاً بعد  
ذبح أمه وهو كامل الخلق فقال أبو حنيفة لا يؤكل وهو قول زفر والحسن بن زياد وقال مالك وأحمد بن حنبل وأبو يوسف ومحمد  
والشافعي لا بأس بأكله واحتجوا بحديث الباب قال الإمام السرخسي في المبسوط واحتجوا بقول الله تعالى ومن الأنعام حمولة  
وفرشا قيل الفرش الصغار من الأجنحة والحمولة الكبار فقار من الله تعالى على عباده بأكل ذلك لهم وفي المشهور أن النبى صلى الله  
عليه وسلم قال ذكاة الجنين ذكاة أمه معناه ذكاة الأم نائبة عن ذكاة الجنين كما يقال لسان الوزير لسان الأمير ويصح الوصى

بيع اليتيم وروى ذكاة امه بالنصب ومعناه ذكاة امه الا انه صار منصوبا بنزع حرف الخفض منه لقوله تعالى ما هذا بشرا ابي بشر  
 وعن ابي سعيد الخدري ان قواما لواء رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا انا النحر الجرح والحديث (رواية الباب) والمعنى فيه  
 ان الزكاة تنبى على النوح حتى يكون في الابل بالذبح في المذبح فاذا نذبا الجرح في اى موضع اصابه لان ذكرك وسع مثله الذي  
 في وسعه في الجنين ذبح الام لانه مادام جنينا في البطن لا يتاخر في فعل الذبح مقصودا وبعد الاخراج لا يبقى حيا فجعل ذكاة الام  
 ذكاة له لان تاثير الذبح في الام في زهوق الحيوة عن الجنين فوق تاثير الجرح محل رجل الصيد فالغالب هناك السلامة ومنها  
 الهلاك ثم اكتفى بذلك الفعل لانه وسع مثله فهنا اولى ولان الجنين في حكم جزء من اجزاء الام حتى يتعذى بقذايها وينمو بها  
 ويقطع عنها بالمقراض كما في بيان الجرح من الجملة وتعيها في الاحكام تبعية الاجزاء حتى لا يجوز استئثاره في غنما وبيعها  
 كاستئثاره يا ورجلها وثبوت الحل في النجس لوجود فعل الذكاة في الاصل والدليل عليه انه يحل ذبح الشاة الحامل ولو لم يحل  
 الجنين بذبح الام لما حل ذبحها حال ما فيه من اكلات الحيوان لا لما كلة ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك و  
 استدلل ابو حنيفة بقوله تعالى والمتحفة فان احواله ان يكون حيا عند ذبح الام فيموت باحتباس نفسه وهذا هو المتحفة  
 وقال عليه الصلوة والسلام لعدي بن حاتم اذا وقعت رميتك في الماء فلتا تاكل فانك لا تدري ان الماء قتلته ام لم يمسك  
 فقد حرم الاكل عند وقوع الشك في سبب زهوق الحيوة وذلك موجود في الجنين فانه لا يدري انه مات بذبح الام او  
 باحتباس نفسه وقد ثبت في الاحترار عنه في الجملة لانه قد يتوهم انفصاله حيا ليدبح وقال في البدائع ولا يبي خيفة قوله تعالى  
 حرمت عليكم الميتة والدم والجنين ميتة لانه لا حياة فيه والميتة لا حياة فيه فيدخل تحت النص فان قيل الميتة اسم لراى الحيوة  
 فيستدعي تقديم الحيوة وهذا لا يعلم في الجنين فالجواب ان تقدم الحيوة ليس بشرط لاطلاق اسم الميتة قال الله تعالى وكنتم موتا  
 فاحياكم على انا سلمنا ذلك فلا بأس به لانه يحتمل انه كان حيا فمات بموت الام ويحتمل انه لم يكن يحرم احتياطا ثم قال وعلى ابراهيم  
 فقال زكاة نفس لا يكون ذكاة نفسين ومتى هذا ان الجنين في حكم الحيوة نفس عجيذة مودعة في الام حتى ينفصل حيا فيبقى و  
 لا يتوهم بقاؤه الجرح حيا بعد الانفصال وكذلك بعد موت الام يتوهم انفصال الجنين حيا ولا يتوهم بقاؤه حيوة الجرح وبعد موت  
 الاصل والذكاة تصرف في الحيوة فاذا كان في حكم الحيوة نفسا عجيذة فيشترط فيه ذكاة عليه ربه وقال في البدائع ولانه  
 اصل في الحيوة فيكون له اصل في الزكاة والدليل على انه اصل في الحيوة انه يتصور بقاؤه حيا بعد ذبح الام ولو كان تبعا  
 للام في الحيوة لما تصور بقاؤه حيا بعد زوال الحيوة من الام واذا كان اصلا في الحيوة يكون اصلا في الزكاة لان الزكاة تقوى  
 الحيوة ولانه اذا تصور بقاؤه حيا بعد ذبح الام لم يكن ذبح الام سببا لخروج الدم عنه اذ لو كان لما تصور بقاؤه حيا بعد ذبح الام  
 اذا الحيوان الحيوى لا يعيش بدون الدم عادة فبقى الدم مسفوح فيه ولهذا اذا جرح ليل من الدم وان خرام لقوله تعالى دا  
 مسفوحا وقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولا يمكن التمييز بين لحمه ودمه فيحرم اللحم ايضا ثم قال ولا نقول بينذ  
 بقضاء الام بل ينقيه الله تعالى في بطن الام من غير غذا او يوصل الله اليه الغذاء كيف شاء ثم بعد الانفصال قد يتعذى ايضا  
 بقضاء الام بواسطة اللبن ولم يكن في حكم الجرح ولما جعل في سائر الاحكام تبعا لم يتصور تقرر ذلك الحكم في الام ودونه حتى لا يتصور  
 انفصاله حيا بعد موت الام ولو انفصل حيا ثم مات لم يحل عندهم فعرفنا انه ليس تبعا في هذا الحكم وحقيقة المعنى فيه ما بينا ان  
 المطلوب بالزكاة لسبيل الدم لتمييز الطاهر من النجس وبذبح الام لا يحصل هذا المقصود في الجنين اذا المقصود تطيب اللحم بالنجس

الذي يحصل بالتوقد والتلبيس ولا يحصل ذلك في الجنين بنحو هذا الجواب عما قالوا ان الزكاة تنهى على التوسع قلنا نعم  
ولكن لا يقطر بالعدركما تقتل الكلب الصيد غما او احتناقا وهذا لان المقصود لا يحصل بدون الجرح وابطاحه ذبح الحامل  
لان يتوهم ان ينفصل الجنين حيا فيذبح ولان المقصود لحم الام وذبح الحيوان لفرض صحيح حلال كما لو ذبح ما ليس بماكول  
لمقصود الجلد والمراد بالريث التشبيه لا النيابة اي ذكاة الجنين كذكاة امه الاتري انه ذكر الجنين او لا ولو كان المراد النيابة  
لذكر النائب او نادر من المنوب عنه كما قيل في الالفاظ الذي استشهد بها ومثل هذا يذكر للتشبيه فلان شبهه ابوه وخطابه  
وقال القائل بـ وعيناك عيناها وحبيدك حبيد ما سوى ان عظم الساق منك دقيق

والمراد التشبيه ونصحه في التاويل في الرواية بالنصب فان المنزوع حرف الكاف قال الله تعالى ويهيئ تمر من السحاب اي  
كم السحاب وتميل الباء ايضا ولكن ان جعلنا المنزوع حرف الكاف لم يجل الجنين وان جعلناه حرف الباء يجل متى اجتمع الموجب  
للحل والموجب للحرمه يغلب الموجب للحرمه والمحدث مع القصة لا يكا ويصح ولو ثبت فالمراد من قوله فيخرج من بطنها جنين ميت  
اي مشرف على الموت قال الله تعالى انك ميت وانهم يميتون وعني قوله صلى الله عليه وسلم كلوه اي اذبحوه وكلوه والمراد  
بالفرش الصغار فلا يتناول الجنين ولئن كان المراد بالجنين ففيه بيان ان الجنين مأكول وبه نقول ولكن عند وجود الشرط  
فيه وهو ان ينفصل حيا فيذبح به والله تعالى اعلم انتهى قوله عن ابي سعيد قال سالت رسول الله صلى الله عليه

سلم عن الجنين فقال كلوه ان شئتم وقال مسدد قلنا يا رسول الله ننحر الناقة ونذبح البقرة والشاة

ننحر في بطنها الجنين انلقية امنا كما قال كلوه ان شئتم فان ذكاته ذكوة امه

في رواية جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذكاة الجنين ذكوة امه والحديث  
ضعفه الخطاط منهم عبد الحق وقال لا يخرج باسائه كلها وشبه الترمذي مع انه اخرجه في مجاهد كذلك ابو داود وهو ضعيف  
وقد تقدم معناه قال في البداية والنهاية فقد روى بنصب الزكاة الثانية معناه ذكاة امه والتشبيه قد يكون  
بحرف التشبيه وقد يكون بحرف حرف التشبيه قال تعالى ويهيئ تمر من السحاب قال عرشانه يظرون اليك نظر الغشي عليه الموت  
اي كنظر الغشي عليه وهذا حجة عليكم لان تشبيه ذكاة الجنين بذكاة امه يقتضي استواءهما في الانتقار الى الزكاة وروايتا لرفع  
تحتل التشبيها ايضا قال الله تعالى وجبة عرضها السموات والارض اي عرضها كعرض السموات والارض فيكون حجة عليكم  
وتميل النيابة كما قالوا فلا تكون حجة مع الاحتمال مع انه من اخبار الاحاد وروايتها نعم به البلوى وانه دليل عدم الشبهة او  
لو كان ثابتا لا مشتهر

باب اللحم لا يدري اذكوا سم الله عليه ام لا امرنا بحسن الظن واما ترك التسمية عمدا وناسيا فقد اختلف فيه  
نقال ابو حنيفة وصاحباؤه وآخرون لا يجل ذبيحة من ترك التسمية عند الذبح عند القول تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه  
وانه لفسق فهذا عندنا محمول على حالة الذكرو قال مالك ان التسمية شرط حالة الذكر والسهو حتى لا يجل متروك التسمية ناسيا عمدا  
وعندنا ناسي ليس بشرط اصلا حتى يجل متروك التسمية عدا الصنعاء عند استدلال الامام مالك لعموم تأملوا من قوله تعالى ولا تأكلوا مما  
لم يذكر اسم الله عليه من غير فصل بين العمد والسهو والاستدلال بالآية من وجهين احدهما ان مطلق النهي للتحريم في حق العمد والثاني  
انه سمي اكل ما لم يذكر اسم الله عليه ففسقا بقوله وانه لفسق ولا فسق الا بالارتكاب المحرم ولنا ما روى عن خدا بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم

انه قال نوحية المسلم حلال سمي او لم يسم بالمريم. وفي النص في الباب واما آية فلما تناول متروك التسمية فهو الواجب من احد هاتين الى  
وانه لفتى اي ترك التسمية عند الذبح فتى وترك التسمية فهو الا يكون فتى واكلا كل متروك التسمية فهو الواجب من التسمية  
لان المسئلة اجتهادية وفيها اختلاف الصحابة فدل ان المراد من الآية متروك التسمية عند الاسبا والشافعي ان الناس في ترك  
التسمية بل ذكر اسم الله حكما كما هو منقول عن ابن عباس وعلى واستدل الشافعي بقوله عليه الصلوة والسلام المسلم يترك على اسم  
الله تعالى سمي او لم يسم فلما انه على تقدير العجة محمول على الناسى للآية المتقدمة ولي يث عدى بن حاتم فانه قال عليه الصلوة  
والسلام في آخره فلما سميت على كلبك ولم تسم على كلب غيرك نزل الحرمة بترك التسمية وعلى حرمة متروك التسمية عدا  
الاعتقاد لاجماع فحين كان قبل الشافعي وبهذا القول منه قد عذر قال لاجماع وانما كان الخلاف في متروك التسمية ناسيا فذهب  
ابن عمر بن بحر ومن ذهب على وابن عباس انه يحل ولهذا قال ابو يوسف والمشايخ ان متروك التسمية عام لا يوسغ فيه الاجتهاد  
حتى يوقضى القاضي يجوز سبعة لا ينفذ قضاه لانه لا يجمع قوله قالوا يا رسول الله ان قوما حدثوا عني بكلمات  
ياقوت الجحيم لا نأذي اذكروا اسم الله عليهم ام لم يذكروا انا كل منها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

سموا الله وكلوا ارشدكم صلى الله عليه وسلم بذلك الى حمل حال المؤمنين على الصلاح وحسن الظن به وان كان جابلا  
باب العتيرة من العترة وهو الذبح في الذبيحة التي كانوا يذبحونها في العترة الاولى من رجب ليموتها الرعيبة واما الفرع  
نقد اختلافنا في تفسيره فقال بعضهم هو اول نتاج البهيمة كانوا يذبحونه ولا يملكونه رجاء البركة في الام وكثرة نسلها وهو قول اكثر  
اهل اللغة وبه قال الشافعي وقال بعضهم هو اول النتاج للابل كما قال ابو داود وقال بعضهم الفرع اهل ما ينتج  
الابل كانوا يذبحونه بطواغيتهم ثم ياكله بيلقي جلده على الشجر وهكذا تجد في البخاري ومسلم والترمذي في القول الاول  
بانه بار اول نتاج الدابة على افرادها والثاني باعتبار نتاج الجميع وان لم يكن اول ما تنتج امره وقيل هو الاول النتاج لمن بلغت  
البله ما يذبحونه ويموتونه فرعا بالجملة كانوا يذبحون العتيرة والفرع في زمان الجاهلية لطواغيتهم ثم في الاسلام لله الواحد القهار  
وقد اختلفت الاحاديث الواردة في الباب فبعضها يدل على الوجوب وهو حديث عائشة قالت امرنا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من كل خمسين شاة شاة اى بالفرقة من كل خمسين واحدة وحديث مخنف بن سليم المتقدم في اول كتاب الضحايا  
ولفظ يا ايها الناس على اهل كل بيت في كل عام اضحية وخضيرة الحديث وبعضها يدل على الكفاية كما في حديث نبشة لنبشة  
ولفظ في الباب قال نبشته نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم انا كنا نذبح عتيرة في الجاهلية في رجب فما

تغير قال ذبحوا لله في اى شهر كان ولا خصوصية لرجب في الذبح وورد الله واطعوا والفقهاء  
قال ربشة قال (الرجل) انا كنا نفرع فرعا في الجاهلية فما نأمن قال في كل سائمة فرع نخذ دة  
لاى تعطية الغداء ما شئت حتى اذا استجمل راي قومي لم يل قال نصرا استجمل للحجيم راي اذا صار جلا وقد ران  
يحل من الارواح ذبحة فتصدقت بلحمه وفي آخره قال خالد قلت لابي قلاكم السائمة قال ما نه اى التي  
فيها الفرع وبعضها يدل على المنع كما في حديث ابي هريرة وابن عمر لفظ حديث ابي هريرة في الباب ان النبي صلى الله عليه و  
سلم قال فرع ذبحة ولا عتيرة وفي لفظ احمد لا عتيرة في الاسلام ولا فرع وفي لفظ انه نهي عن الفرع والعتيرة ورواه احمد والنسائي  
فاختلفوا في الجمع بينهما فقيل يجمع بينهما بان احاديث الوجوب محمول على الذب بقرنية احاديث التي يدل على جواز واحد

المنع على عدم الوجوب فيكون معنى الاعتيرة ولا فرع اي واجبة وقالوا هذا لا بد منه مع عدم العلم بالتاريخ لان المصير الى الترجيح مع  
امكان الجمع لا يجوز وبه قال الشافعي ومحمد بن الحسن فقال جمهور العلماء ان الاحاديث التي تدل على جواز المنسوخة وادعوا ان احاديث  
النهي والمنع متأخرة قال ابن المنذر كانت العرب تفعلها وفعلها بعض اهل الاسلام بالاذن ثم نهى عنها والنهي لا يكون الا عن  
شيء كان يفعل وما قال ابن المنذر نهى عنها ثم اذن في فعلها واما ما قيل المجوزين بان معنى لا فرع اي فرع واجب يرد حديث  
لاعتيرة في الاسلام ولا فرع وكذا لفظا حمد نهى عن الفرع والعتيرة فانه يدل صراحة على كونه نهيا عنه فبطل الاستدلال على النهي  
باب في العقيدة العنق الشق ومنه عقيدة المولود وهي شعرة لانه يقطع عنه يوم اسبوع وبها سميت النشاة التي تدعى عنه  
نسب الى ابني حنيفة انه لا يراها والموسم عبارة موطا لاما محمد والصحاح ان عندهم تحب قال الشافعي لم ينسب لمن ولده ولدان لسميه  
يوم اسبوع ويحلق راسه وتصدق عند الائمة الثلاثة بزنته شعرة فضة او ذهباً ثم يعق عن الخلق عقيدة اباحة على ما في الجامع  
المجنيبي او تطوعا على ما في شرح الطحاوي وهي شاة تصلح للاضحية تمنح للذكر والانثى سوار فرق لهما نيا او طيخة بمجوضة او  
بدونها مع كسر عظمها او لا وانما دعوة اولاد به قال مالك وسنها الشافعي واحمد بن حنبل في رواية عن ثمان عن الغلام وشاة عن الجارية  
غرا لانكار الخصما انتهى قلت الصحيح ان عند الامام تحب وماروي عنه انها ليست بسنة فمراة بها ايا ليست بسنة ثابتة والبيت  
بسنة مؤكدة واما محمد فقال هي تطوع كان الناس يفعلونها ثم نحت بالاصح اي وجوبها وقال الشافعي ومالك واحمد وسحق  
سنة لا ينبغي تركها لمن قدر عليها وقال احمد في رواية احب الي من التصديق بثمنها على المساكين وقال مرة انها من الامر الذي  
لم ينزل عليه امر الناس عندهما وقال مالك هي من الامر الذي لا اختلاف فيه عندهم قوله عن ام كوز قالت سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عن الغلام شتانان مكافئتان وعن الجارية شتانة روي في رواية الشافعي عنها  
عن الغلام شتانان وعن الجارية شتانة لا يفرق بينهما ذكرنا ان ام اناس اي لا يضركم كون شاة العقيدة ذكرانا او اناثا وفي الثالثة عنها  
عن الغلام شتانان مثلاً وعن الجارية شتانة فمعنى قوله مكافئتان تساويتان في السن قال بوداد وسمعت احمد  
قال مكافئتان مستويتان او متقادبتان قال الخطابي اي في السن قال الخطابي قال داود بن قيس سالت زيد بن اسلم عن  
قوله مكافئتان فقال شتانان ندبحان جميعا اي لا يؤخر نذبح احدهما عن الاخرى وقال الزهري ومعناه شتانان لما يجزى  
في الزكوة وفي الاضحية واولى من ذلك كلمة ما وقع في رواية سعيد في حديث ام كوز بلفظ شتانان مثلاً ثم قال وبه الاحاديث  
حجة للجمهور في التفرقة بين الغلام والجارية وعن مالك هما سواء في حق كل واحد منهما شاة واجتبه بما جاء ان النبي صلى الله  
عليه وسلم علق عن الحسن والحسين كبشا كبشا ولا حجة فيه فقد اخرج ابو الشيخ عن ابن عباس بلفظ كبشين كبشين انتهى بلخصا  
وقال في موضع آخر بعد رواية ابني داود عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علق عن الحسين الحسن كبشا  
اخرجه بوداد ولا حجة فيه وعلى تقدير ثبوته فليس في الحديث ما يرد به الاحاديث المتواردة في التخصيص على التنشئة في الغلام  
بل غاية اعديل على جواز الاقتصار وهو كذلك فان العدد ليس شرطا بل مستحب قلت والله اعلم لعل علق من عند نفسه  
كبشا كبشا وامر عليا فلق كبشا كبشا فاسما والتنشئة اليه صلى الله عليه وسلم مجاز قوله عن سمرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال كل غلام يهينه بعقيقته نذبحه يوم السابع ويحلق اسنانه في الحديث قوله مرتين بعقيقته قال الخطابي اختلف  
الناس فيه واجد ما قيل فيه ما ذهب اليه احمد بن حنبل قال نذبح في الشفاعة يريد ان اذا لم يعق عنه فمات طفلا لم ينفع في البور وقيل

معناه ان الحقيقة لازمة لا بد منها فثبت المولود في لزومها وعدم انفكاكها عنها بالربن في يال المرتين وقيل المعنى انه مرسوم باذى  
شعره ولذلك جاء ما يطوعه الاذى قوله يوم السابع نقل الترمذي عن اهل العلم انهم يتجنبون ان يذبح العقبة يوم السابع  
فان لم يتيسر فيوم الرابع عشر فان لم يتيسر في يوم احدى وعشرين ثلث وان لم يتيسر في مدة العمر متى اشار في يوم قبل يوم  
الولادة فانه يوم السابع قوله يدعى بلفظ المجهول من التسمية اي يلطخ برأسه بالدم كما قال قتادة في الباب قال جمهور العلماء  
به نسخ كان ذلك من عمل الجاهلية وعليه يحمل قول قتادة ويدل على كونه من عمل الجاهلية ما اخرج المصنف في آخر الباب  
عن ابى هريرة كذا في الجاهلية اذا ولد لاحدنا غلام ذبح شاة ولطم رأسه بد منها فلما جاء الله بالاسلام ندحجه  
شاة وتخلق رأسه ولطخة بزعفران وقيل معناه ينجين وقال المصنف يذبحها لهم من سهام انما قالوا  
يسى فقال سهام يدعى وقال لا يؤخذ بهذا يسمى اصح قوله يستل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقبة فقال  
يحجب الله العقوق كانه كرهه الا سمعنا من تهذيب الكلام لان العقبة والعقوق يرجعان الى اصل واحد ولما قال  
صلى الله عليه وسلم من احب منكم ان ينسك ارشاد الله الى مشروعية العقبة النسيك وما ورد منه بهذا اللفظ فهو محمول على بيان  
الجواز او قال ذلك على متعارف الناس اخرا الاضاحي ادل الصيد هو مصدر يطلق تارة على الفعل اي اخذ الصيد  
وهو الاصطيد وتارة على ما يصاد اي المصيد ويصح على صيد فالمراد به هنا ما هو المعنى اللغوي اي الاصطيد لانه هو الصيد حقيقة لا المصيد  
لانه مفعول فعل الصيد والطلاق اسم الفعل يكون مجازا ثم اعلم ان الصيد في الشرع هو الارسال بشرط لاخذ ما هو مباح من  
الحيوان المتوحش المتمتع عن الآدمي باصل خلقته وحكم الاصطيد بثبوت الملك لا الحبل لانه حكم الزكاة وشروط ثبوت الملك كون الصيد  
غير مملوك وشروط الحبل ان يكون الصائد من اهل الزكاة وسبب ثبوت الملك الاخذ ثم الصيد مباح لغير المحرم في غير الحرم ودليل اباحته  
قوله تعالى واذا طلتم فاصطادوا قال في البدائع والآن بين في كتاب الاصطيد ما يباح اصطيداه وما لا يباح ومن يباح الاصطيد  
ومن لا يباح له فقط الاول فيباح اصطيداه في البحر والبر مما يحل اكله وما لا يحل اكله غير ان ما يحل اكله يكون اصطيداه لا ارتفاع  
بلحه وما لا يحل اكله يكون اصطيداه لا ارتفاع بجلده وشعره وعظمه اولدفع اذنية الاصيد المحرم فانه لا يباح اصطيداه الا الموزى منه  
لقوله عز وجل اولم يروا انا جعلنا حراما آمنا وقول النبي صلى الله عليه وسلم في صيد المحرم في حديث فيه طول ولا يفر صيده وخص منه  
الموزيات لقوله عليه الصلوة والسلام خمس من الفواشق تقتلن في الحلال والحرم واما الثاني فيباح اصطيداه ما في البحر للحلال والحرم و  
لا يباح اصطيداه ما في البر المحرم خاصة لقوله تعالى احل لكم صيد البحر الى قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما والفصل بين الصيد  
البر والبحر المحرم.

باب اخذ الكلب للصيد وغيره اي الحرسة والزراعة قال جمهور العلماء انه يجوز اقتناء الكلب وامساكه وتربيته للصيد  
واخذ الصيد والحرسة غنم وزرع وقد تقدم مع انه يجوز اتخاذه لهذا ولكن ملائمة الرحمة لا يدخلون بيتا فيه كلب او جنب او صورة  
قوله عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتخذ كلبا الا كلب ما تشي له غنم او صيد او ذئب  
انقص من اجرة كل يوم قيروط وفي رواية مسلم عنه برواية الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة في كل يوم  
قيراطان فقيل انما خبر صلى الله عليه وسلم ولا ينقص قيراطان خبرنا بما ينقص قيراطين زيادة في التأكيد في التفسير من اتخاذه كلب  
قيل ينقص نص القيراطين من اتخاذه بالمدينة الشريفة والقيراط باعداها قيل القيراطان لاهل المدن والقرى القيراط لاهل البوادي

وقيل بذاتي نوعين من الكلاب ففى ماله اسب آدى قيراطان وفى مادو قيراط وكذلك اختلفوا فى سبب ذلك فقال ابن عبد البر ووجه الحديث عندي ان المعانى المتعبد بها فى الكلاب من غسل الانا رسلها الايكاد ليقوم بها المكلف ولا يتجفظ منها فربما دخل عليه اتخاذها ما يتقص اجرة من ذلك ويروى ان المنصور سائل عمرو بن عبيد عن سبب هذا الحديث فلم يعرفه فقال المنصور لا ريب ان الضيف ويروى السائل وقيل بسبب نقصان انتفاع الملكة من يتحول بيته او يلحق المارين من الاذى اولان بعضها شياطين او عقوبة لمخالفة الهى اولو لو عنهما فى الاولانى عند غفلة صاحبها فربما ينحس الطاهر منها فاذا استعمل فى العبادة لم يشع موقع الظاهر لمحصل الفتح واما قتل الكلاب فقال النبوى اجتمعوا على قتال العقور واختلفوا فيما لا ضرر فيه قال امام الحرمين امر النبى صلى الله عليه وسلم بقتلها كلها ثم نسخ ذلك الا الاسود والبسم ثم استقر الشرع على الهى عن قتل جميع الكلاب حيث لا ضرر فيها حتى الاسود البسم قوله لو لان الكلاب امة من الامم لا الهى يفتقرها كلها فاقتلوا منها الاسود البهيمة الذى لا يراض فيه قال الخطابى معنى هذا الكلام ان النبى صلى الله عليه وسلم كره اقتل امة من الامم واعدام جيل من الخلق لانه من خلق الله تعالى الاول فيه نوع من الحكمة والمصلحة يقول اذا كان الامر على هذا لا يسمي الى قتلهم فاقبلوا شرارهم وهى السواد والبسم والبقوماسوا لتفتقروا منهم فى الحرسة احم وحكى عن احمد واثق انها قال لا ليحل صيد الكلاب الاسود.

باب فى الصيد اى من يحل الاصطياد به ومن تصير حلالا قال فى البدارية ما لم ينص وللحل فى الزكاة الاضطرار فيه شرائط منها ان لا يكون صيد الحرم فان كان لا يولى كل ويكون ميتة سوار كان المذكى محررا او حلالا اسوار كان مولدا والحرم او دخل من الحل اليه فانه يضاف الى الحرم فى الحالىين فيكون صيدا حراما ومنها ان يكون بالصيدا ومن الجوارح من ذى الناب من السباع كالكلب والفتد وذى الناب كالثاين والباشق والقطاب والصفير من الطيور معلما لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين الآية ففى الآية الكريمة اعتبار الشرطين وهما الجرح والتعليم لان الجوارح هى التى تجرح وحده التعليم فى الكلب وشله من ذى الناب ان يكون يسك الصيد ولا ياكل منه وهذا قول عامة العلماء وقال الكلب تعليمه ان يفتح الصيد اذا ارسل و يجب اذا دعى ويواحد قولى الشافعى حتى لو اخذ صيدا فاكل منه لا يولى كل عندنا ولا يولى كل عندنا واما تعليم ذى الناب كالبازى او نحوه فهو ان يجيب صاحبه اذا دعه ولا يشترط فيه الامساك على صاحبه حتى لو اخذ الصيدا فاكل منه فلا بأس باكل صيده بخلاف الكلب ونحوه والفرق من وجوه احدها ان التعليم يكون تبرك العادة والبيع البازى من عادته التوحش من الناس والتنفير منهم بطبعه فالفه بالناس واجابته صاحبه اذا دعه كلبى وليا على تعليمه بخلاف الكلب فانه بالوف بطبعه وبالف بالناس ولا يتوحش منهم فلا يكتفى بهذا القدر دليل التعلم فى حقه فلا يبرن زيادة امر وهو ترك الاكل والثانى ان البازى انما يعلم بالاكل فلا يحتمل ان يخرج بالاكل عن التعليم بخلاف الكلب والثالث ان الكلب يمكن تعليمه تبرك الاكل بالضرب بل جنة تتحمل الضرب والبازى لا لان جنته لا تتحمل وقد روى عن سيدنا على بن ابي طالب عن عيسى بن سلمان الفارسى انهم قالوا اذا اكل الصفر فكل وان اكل الكلب فلا تأكل ومنها الارسال او الزجر عند عديمه على وجه يبرز بالزجر لان الارسال فى صيد الجوارح اصله ليكون القتل والجرح مضيفا الى المرسل الا ان عند عديمه تمام الزجر مقام الانسز جازما فاذالم يوجد فلا توجد الاضافة فلا يحل ومنها بقار الارسال فهو ان يكون اخذ الكلب او البازى الصيد فى حال فوز الارسال فافى حال النقطا عنه حتى لو ارسل الكلب او البازى على صيد وسى فاخذ صيدا وقتله ثم اخذ آخر على فوره ذلك وقتله ثم وثم يولى كل ذلك كله لان الارسال لم ينقطع فكان الثاني كالاول وهذا كوقوع

السهم بصيد يمين فان ارسل كلبه او بازو بصيد فعدل عن الصيد يمينه او ليسر وانشغل بغير طلب الصيد وفتر عن سنه ذلك  
 ثم تبع صيدا اخر فاخذ وقتله لا ياكل الا بالارسال مستأنف ومنها ان يكون الارسال والرمى على الصيد واليه حتى لو ارسل الى  
 غير صيد ورمى الى غير صيد فاصاب صيدا لا ياكل لان الارسال الى غير الصيد والرمى الى غير ولا يكون اصطيا دافلا يكون قتل  
 الصيد وجزءه مضافا الى المرسل والرامي ومنها ان لا يكون ذوالناب الذي يصطاد به من الجوارح محرم العين فان كان محرم العين  
 وهو الخنزير فلا ياكل صيده لانه محرم الاشتغال والا اصطيا به اشتغال به فكان حراما فلا يتعلق به الحل واما اسواه من ذى الناب  
 من السباع فتأكل احوالها جميعا كل ذى مخالب وذى ناب علم تعلم فصيد به كان صيده حلالا لعدم قوله تعالى واعلم من  
 الجوارح وقالوا في الاسد والذئب انه لا يجوز الصيد بهما لا لغيري يرجع الى ذواتهما بل لعدم احتمال التعلم حتى لو تصور تعليمهما يجوز  
 ومنها ان يعلم ان ثلث الصيد بالارسال او رمي هو سبب الحل من حيث الظاهر فان شاركهما معنى او سبب تحصيل حصول التلطف به  
 والتلف به مما لا يفي الحل لا ياكل الا اذا كان ذلك المعنى مما لا يمكن الاحتراز عنه لانه اذا احتمل حصول التلف بما لا يثبت به  
 الحل فقد احتمل الحل والحرمه فيخرج جانب الحرمه ومنها ان يلحق المرسل او الرامي الصيد او من يقوم مقامه قبل التوارى عنه  
 او قبل انقطاع التلطف منه اذا لم يدركه ذبحه فان توارى عن عينه وتعد عن طلبه ثم وجده لم ياكل فاما اذا لم يتوار عنه او توارى  
 لكنه لم يتعد عن الطلب حتى وجده لاكل استحسانا ومنها التسمية حال الذكر وقت الارسال او الرمي لا وقت الاصابة لقول عليه  
 الصلوٰة والسلام لعدي بن حاتم اذا رميت بالمعراض وذكر اسم الله عليك وان ارسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله  
 عليك فكل وقوله عليه اي على المعراض والكلب ولا تقع التسمية على السهم والكلب الا عند الرمي والارسال فكان وقت التسمية  
 فيها هو وقت الرمي والارسال والمعنى بهذا يقتضي وهو ان التسمية شرط والشروط يعتبر وجودها حال وجود الركن لان عن وجود  
 بصير الركن علمه كما في سائر الآله كان مع شرطها هو المذهب الصحيح على ما عرف في اصول الفقه والركن في الزكاة الاختيارية  
 هو الذبح وفي الاخطار رتبة الجرح وذلك مضاف الى الرامي والمرسل وانما السهم والكلب آله الجرح والفعل ايضا  
 الى استعمال الآله لا الى الآله لذلك اعتبر وجود التسمية وقت الذبح والجرح وهو وقت الرمي والارسال ولا يعتبر وقت الاصابة  
 في الزكاة الا خطار رتبة لان الاصابة ليست من صنع العبد لا مباشرة ولا سببا بل محض حش الله تعالى يعني به مصنوعه هو ذبح  
 اهل السنة والجماعة وهي المسئلة المعروفة بالتولات وهذا لان فعل العبد لا بد وان يكون مقدر العبد ومقدر العبد باليقوم  
 بجعل قدرته وهو نفسه وذلك هو الرمي السابق والارسال السابق فتعتبر التسمية عند رما على ان الاصابة قد تكون وقد لا تكون  
 فلا يمكن ايقاع التسمية عليها وعلى هذا يخرج ما روى بشعر عن ابي يوسف ولو رمى صيدا فسمى فاخطا واصاب اخر فقتله فلا بأس  
 بأكله وكذلك اذا ارسل كلبا على صيد فاخطا فقتله لا ياكل فقتله لوجود التسمية على السهم والكلب عند الرمي والارسال  
 ومنها الجرح بجنا وناب او مخالب اعلم انه لا خلاف في الاضطيا بالسهم والرمح والجرح والخشب ونحوها انه اذا لم يجرح لا ياكل اصله  
 ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شل عن صيد المعراض فقال عليه الصلوٰة والسلام اذا خرق فكل وان اصابه بعرض فلا تأكل  
 فانه وقيد واما الاضطيا بالجوارح من الحيوانات انا نيب كالكلب والهدد ونحوها واما بالناب كالبازي والشاهين ونحوها  
 فذلك في الرواية المشهورة انه اذا لم يجرح لا ياكل حتى لو خرق اصدم ولم يجرح ولم يكسر عضوا منه لا ياكل في ظاهر الرواية وروى  
 عن ابي حنيفة وابي يوسف انه ياكل وجه هذه الرواية ان الكلب ياخذ الصيد على حسب ما يتفق له فقد يتفق له الاخذ بالجرح وقد يتفق



بالحق والصدق والخال حال الضرورة فيخرج الامر فيه ويجعل الحق والصدق كما وسع في الذبح وجه ظاهر الرواية بالحدوث  
 وقوله تعالى ليسألونك ما ذا اهل لهم قل اهل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح وهي من الجراحة فيقتضي اعتبار الجرح ولان الركن  
 هو اخراج الدم وذلك بالذبح في حال القدر في حال العجز اقيم الجرح مقامه لكونه سببا في خروج الدم ولا يوجد ذلك في الحق  
 وقد سماه صلى الله عليه وسلم غير الجرح وقيد لولا اذ حرام بقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من اكله ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من اكله  
 لم يخرج ولم يخف ولكنه كسر عضوا من فمات فقد ذكر الكرخي انه لم يكن عن ابي حنيفة فيه شيء مصرح وذكر محمد في الزيادات والخلق انه اذا  
 لم يخرج لم يؤكل وبهذا الاطلاق يقتضي ان لا يؤكل بالكسر وقال ابو يوسف اذا جرح نياط او غلب او كسر عضو اقتطع فلا بأس باكله لصحة  
 رواية محمد انتهى لمصاحبه تقديم وتأخير قوله عن عدي بن حاتم قال نسالت النبي صلى الله عليه وسلم قالت اني  
 ارسل الكلاب فتعسك علي افاكل قال اذا ارسلت الكلاب المعلمة وذكوت اسم الله فكل مما مسكن  
 عليك قلت ان قتلن قال ان قتلن ما لم يشكرن ما حلب ليس منها اى من كلابك التي ارسلتها وذكوت  
 عليها اسم الله فكل وان لم اذكرت زكاتها امكنها معلمة فيعلم تركها الاكل ثلاث مرات قلت ادعى بالمعارض فاصيب افاكل  
 قال اذ ارميت بالمعارض وذكوت اسم الله فاصاب فحرق فكل وان اصاب بغيره فلا تأكل  
 لانه وقيد وان جرحه او قيد هو الذي يقتل بغيره ومن عصا او حجر او غيره مما على هذا الاكل ما قتله بالنسبة مطلقا لانه وقيد بالمعارض  
 كحربهم بالاربع ولا نصل رفيق الطرفين غليظ الوسط يصيب دون حده وقيل خشبة ثقيلة محددا لها وقال ابن النعمان في عصا  
 في طرفها حديدة يرمى الصائد بها الصيد لما اصاب بجره فهو ذكي فهو كل وما اصاب بغيره فهو وقيد وفي رواية عدي بن ابي  
 اذا ارسلت كلابك المعلمة وذكوت اسم الله عليها فكل مما مسكن عليك وان قتل الا ان ياكل الكلب  
 فكل اكل الكلب فلا تأكل الحديث لانه اذا اكل فهو غير معلم وقد مر في القرآن اكل مما مسكن على صاحبه عنه ايضا في  
 الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذ ارميت مسهمك وذكوت اسم الله فوج من الغن ولم تجده  
 في ماء ولا فيه او غيرة مسهمك فكل واذا اختلط بكلابك كلب من غيرهما فلا تأكل لا تدري لعله قتل  
 الذي ليس منها اى من الكلاب المعلمة وهذا الحديث اصل عظيم في حل الصيد اذا وجد فيه سببان يضاف الموت اليهما و  
 كان احد السببين مما لا يفيد الحل فاذا كان كذلك بان يكون موت الصيد بحتم ان يضاف الى سبب الحل قتل الكلب المعلمة  
 المرسل بالتسمية والسهم بحتم ان يضاف الى سبب الذي لا يفيد الحل كوجود الكلب في الماء او اختلاط الكلب غير المعلمة  
 لا يجل لوقوع الشك فيمنع من اكله في الباب عنه قال اذا وقعت دميتك راي صيدك الذي ريت اليه سهم  
 في ماء فخرقت فماتت فلا تأكل لانه وجدته سببان للموت والموت بالسهم والموت بوقوع الماء لا يفيد الحل فخرج الحرمة و  
 اعلم بهذا شرط آخر وهو ان لا يتعد عن الطلب قال في البدائع وقد روي ان رجلا اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم صيدا  
 فقال لمن اين لك هذا قال ريشه بالاسم وكنت في طلبه حتى اجتمع على الليل فقطعتي عنه ثم وجدته اليوم ومزاتي فيه فقال عليه السلام  
 انه غاب عنك ولا تدري هل بعض الهوام اعانك عليه لا حاجة لي فيه وروى عن ابن عباس انه سئل عن ذك قال كل  
 ما اصحيت وروع ما بقيت قال ابو يوسف الاضمار ما عاينه والاظهار ما توارى عنه وقال هشام عن محمد الاضمار ما لم توارى عن بصرك و  
 الاظهار ما توارى عن بصرك الا ان اقيم الطلب مقام البصر للضرورة وانما في الباب عن ثعلبة الخشني قال قال النبي صلى

عبد الله بن مسعود في ربيع الأول سنة ثمان مائة وثلثمائة من ذكوت إمامهم أرواحهم في كل سنة من كل سنة فهو مخالف  
 لأحد حديثي عن بن جابر بن عاتق في الأولي فان أكل الكلب فلا تأكل فاني أخاف ان يكون انما أمسكه على نفسه وفي الثانية قال  
 إذا قتله ولم يأكل منه شيئا فأنما أمسكه عليك فيقول حديث أبي ثعلبة بما دلل الخطابي بان المراد ان أكل منه فيما مضى من  
 الزمان إذا لم يكن قد أكل في هذا الحال وأدرك بعضهم على ان أكل منه بعد ان قتله وخلده وفارقه ثم عاد فأكل منه فهذا لا يضر  
 وأما حديث أبي ذؤيب قال يؤد رسول الله أفندي في قوسى قال كل ما ردت عليك قوسك قال ذكيب أو  
 غيره ذكيب قال ذان ذكيب عني قال ذان ذكيب عنك عالم يصلي أي لم يتغير فالمراد  
 بالذكي ما أدرك قبل زهوق الشمس فذكي في الحلق واللثة وغير الذكي ما مضت نفسه قبل ان يذرك والهنى عن أكل لحم البهائم  
 عندنا محمول على التبريم كما في مثل الأتار للطياري وقال النووي هذا الهنئ عن أكله للثمن محمول على التنزيه لا على التحريم  
 كذا سائر اللحوم والأطعمة المشتملة على أكلها ولا يحرم الا ان يخاف منها الضرر خوفا معتدرا وقال بعض أصحابنا يحرم المنتن  
 وهو ضعيف انتهى.

باب إذا قطع من الصيد قطعة أي وهو حي لم يحل تلك القطعة أم لا فهذا لا يحل كما في حديث الباب قال  
 طه بن عيسى قال سألت أبا عبد الله عليه السلام ما قطع من البهيمة ذي حية ذئبي مبيته أخرجه الترمذي مطولا ولفظ قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم  
 المدينة وهم يحبون السمكة الأبل ويقطون المياه الغنم فقال ما قطع من البهيمة وهي حية ذئبي مبيته أي في حكم الميتة بان  
 أكلها حرام كحرم الميتة قال في البدائع وعلى هذا يخرج ما إذا قطع من الميتة الشاة أو من فخذها لا يحل المبان وان ذبحت  
 الشاة بعد ذلك لان حكم الزكاة لم يثبت في الجزاء المبان وقت الابانة لا لعدم ذكاة الشاة كونهما حية وقت الابانة و  
 حال قوات الحياة كان الجزاء منفصلا وحكم الزكاة لا يظهر في الجزاء المنفصل وكذلك إذا قطع ذلك من صيد لم يؤكل المقطوع وان  
 مات الصيد بعد ذلك لمباقلنا وقال الشافعي لو كل اذا مات الصيد وان قطع فعلق العضو بجذبه لا يؤكل لان ذلك القدر من شلقت  
 لا يعتبر فكان وجوده والعام بمنزلة واحدة وان كان متعلقا باللحم يؤكل الكل لان العضو المتعلق باللحم من جملة الحيوان وذكاة  
 الحيوان تكون لما اتصل به ولو ضرب صيد السيف فقطعة نصفين يؤكل النصفان عندنا جميعا وهو قول ابراهيم النخعي لا يجوز  
 قطع الاوداج لكونها متصلة من القلب بالدمغ بما شبه الذبح فيؤكل الكل وان قطع اقل من النصف فمات فان كان مما يلي  
 العجز لا يؤكل المبان عندنا وقال الشافعي يؤكل وان كان مما يلي الراس يؤكل الكل لوجود قطع الاوداج انتهى قلت حديث  
 الباب في البهيمة وفيها ذبح الاختيارى فكل ذلك الحكم فيها بان المبان حرام والمبان منه اذا ذكى يؤكل وفيه حديث بلنظ ابن  
 من الحكي فهو ميتة ودخل فيه الجنين كما لا يخفى واما التفصيل الذي ذكره الحنفية فهو في الذبح الاضطرابية كما في الصيد

باب في اتباع الصيد الظاهر ان المراد بالصيد التصيد أي شتغل في الصيد ونهيك فيه فهذا اليرث الغنلة  
 ويحتمل ان يكون مراده هذا اذا جرح الصيد وغاب فقتله اثره ولا يقعد عن طليه والا لا يحل قوله من سكن البناديلة  
 جفا من اتبع الصيد غفل من اتى السلطان افنتن بصيغته المجهول أي دنياه ودينه

اول كتاب الوصايا الوصايا جمع وصية كالهدياء وتطلق على فعل الموصي وعلى ما يوصى به من مال وغيره من عهد ونحوه فيكون  
 بمعنى المصدر وهو الايصار والتوصية ومنه قوله تعالى حين الوصية وكون بمعنى المفعول وهو الاسم ومنه قوله تعالى من بعد وصية

توصون بها في الشرع عهدا خاص مضاف الى ما بعد الموت وقد يصح به البرع قال الازهرى الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف  
اصيه اذا وصيته وسميت وصية لان لم يزل بها ما كان في حياته بعد مماته وتقال وصيته بالتشديد وصاه بالتخفيف بغير سحر و  
تطلق شرعا ايضا لما يقع به الزوج عن المهرات والحث على الامورات كذا في الفتح.

**باب ما جاء فيما يأمر به من الوصية** اي ما يلزم على المراد اذ كان له شيء يوصي فيه وفي نسخة بالوصية المجهول اي  
يوم من الشرع وهو الاوضح اختلاف العلماء فيه فذهب بعضهم الى انها واجبة على كل من له شيء وهو قول اسحاق وداود وقال  
الشافعي في القديم ونسب بعضهم الى انها واجبة للوالدين والاقرنين بانه البقرة وليس استلام الاصحى لانهما منسوخة بآية النساء  
ونسب ابن عبد البر القول بعدم الوجوب الى الاجماع سوى من شذذ قال قلت هي عندنا مستحبة اذ لم يكن عليه حق مستحق  
لله تعالى وان كان عليه حق مستحق لله تعالى كالزكاة والصيام والحج والصلوة فهي واجبة وكذا اذا كان عليه حق من الناس  
كالذي عليه دين او عنده وليعة او حق لغيره فيجب عليه ان يوصي فيه ثم اعلم ان القياس يابي جواز الوصية لانهما تملك  
مضاف الى حال زوال الملك ولو اضاف الى حال قيامه بان قال ملكك فذا كان باطلا فهذا اولى الا ان الشارع اجازه  
لحاجة الناس اليها لان الانسان مغرور بالملك مقصر في عمله فاذا عرض له عارض وخاف الملك يحتاج الى تلافى ما فات من التقصير

قوله قال ما حق امرى مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين الا ووصية مكتوبة **عند**  
استدل بهذا الحديث مع ظاهر الآية على وجوب الوصية واجاب من قال بعدم الوجوب عن الحديث بان قوله ما حق امرى المراد  
المراد المحرم والاحتياط لانه قد يفجؤه الموت وهو على غير وصية ولا ينبغي للمؤمن ان يغفل عن ذكر الموت والاستعداد له وهذا عن الشافعي و  
قال غيره والحق اخذ الشيء الثابت ويطبق شرعا على ما ثبت به الحكم والحكم الثابت اعم من ان يكون واجبا او مندوبا فلا حجة فيه  
لمن قال بالوجوب بل اقترن هذا الحق بما يدل على المنع وهو تفويض الوصية الى ارادة الموصي حيث قال له شيء يوصي فيه  
اي يريد ان يوصي فيه ولو كانت واجبة لما علقها بارادة قوله يبيت ليلتين في رواية مسلم والنسائي ثلث ليل ورواية ليل او  
ليلتين وبما يدل على انه للتقريب لا للتحديد والمعنى لا يمضي عليه زمان وان كان قليلا ولذا كان بعض السلف يصنع  
وصية تحت وسادة قوله عن عائشة قالت ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا ولا دراهما ولا بعيرا

ولا شاة ولا احمى بشئى اى من الدنيا والمال بل في امور الدين كوصيته بكتاب الله ولاهل البيت واخراج  
اليهود من جزيرة العرب واجازة الوفد وخلافة ابى بكر وبعث اسامة اما ذكر بعض اهل السير ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كان له اهل كثيرة وكان له عشرة وبنات كثيرة منها في نواحي المدينة وكان له سبع شياه وسبع مئة غنم لا تحصى  
عليه وسلم قال لا يقسم ورثتي دينارا ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عايلي فهو صدقة اخرجها الشخين عن ابى هريرة وكذا لك  
اخرج عن ابى بكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا لورث ما تركناه صدقة فمدان تدلان على ان ما ترك رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في نفسه وملكه شيئا الا جعل جميعها صدقة فصح قول عائشة ما ترك الحديث

**باب ما جاء فيما يحسن للموصي** في مال الوصية بالثلث الا جنى جائزة وبدون الثلث مستحبة ان كان الورثة اختيار  
اوليتهم بنصيبهم وان كانوا فقراء لا يتفقون بما يرثون فترك الوصية اولى وانها لا تجوز للوارث والمقاتل ولا لشدة الوصية  
لما زاد على الثلث ابن تيمية الورثة والتفصيل في كتب الفقه قوله قال من مضى ما شئى فيه اى قرب سعد بن

الموت عبر نفسه بالغيبة فعاده رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي مالا كثيرا وليس يرثني الا ابنتي انا تصدق بالثلثين قال لا قال فبالثلث قال والثلث كثير ان نزلت وثلثك اغنياء خيرون قد هم عال الحديث قوله ليس يرثني الا ابنتي اي ليس لي من ولدي الا ابنتي لانه لم يكن له ابنة واحدة وليس مراده انه لا وارث له غير ابنته كان له عصبة كثيرة ثم ولد له بعد ذلك ابنة بنين وفي الحديث معجزة باهرة ان سعدا عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم حتى فتح العراق وغيره وولي العراق فاشهد على يديه خلافتي وقرر خلافتي باقامته الحق فيهم من الكفار ونحوهم وفي الحديث دليل على ان الابطار بالثلث جائز وان النقص منه اولى وقوله في آخره لكن البائس سعد بن خويلد اي الذي عليه اثر البؤس وهو الغلة والفقر سعدواختلفوا في قصته فقيل لم يهاجر من مكة حتى مات بها قاله عيسى بن دينار وذكر البخاري انه يهاجر وشهد به راثم انصرف الى مكة ومات بها وقال ابن هشام انه هاجر الى الحبشة الهجرة الثانية وشهد بدرا وغيره وتوفي بمكة في حجة الودع سنة عشر وقيل توفي بها سنة سبع في الهجرة خرج مختارا من المدينة الى مكة فعلى هذا وعلى قول عيسى بن دينار سبب بؤسه سقوط هجرة الرجوع مختارا وموته بها وعلى قول الآخرين سبب بؤسه موته بمكة على اي حال كان وان لم يكن باختياره لما نافي عن الاجراكامل بالموت في دار هجرته والقرية عن وطنه الذي هجره لله تعالى قال القاضي قيل لا يحبط اجر هجرة المهاجر لبقاءه بمكة وموته بها اذا كان لضرورة وانما يحبط ما كان بالاختيار وانما خاف سعدا شقاقا من موته بمكة لكونه هاجر منها فتركها لله تعالى فخشي ان يقدح ذلك في هجرته او في ثوابه عليها وخشي بقاءه بمكة بعد انصراف النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه الى المدينة وتخلفه عنهم بسبب المرض وكالوا بكبريون الرجوع فيما تركوه لله تعالى وعليه يدل هذه الرواية يا رسول الله اختلف عن هجرتي وقال قوم موت المهاجر بمكة محبط هجرته كيفما كان وقيل لم تفرض الهجرة الا على اهل مكة خاصة

**باب ما جاء في كراهة الاضرار في الوصية** اي اضرار الورثة قد تقدم ان الوصية بقصد اضرار الورثة وان كان اقل من الثلث لا يجوز يدل عليه حديث آخر الباب صراحة عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل يعمل والمرأة يطاعة الله سنتين سنة ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية فتجب لهما النافق قال وقضى اعلى ابوهريرة من مهرها من بعد وصية يوصي بها او دين غير مضاد حتى يبلغ ذلك الفسوز العظيمة **يعني** ومعنى الاضرار بالورثة هي اضرارهم بالضرر بالحرمان بما يبعد في الشرع نقصا مالا لبعض من يستحق لولا هذه الوصية قال الحافظ قال بعض السلف عن بعض اهل الترف يعصون الله في اموالهم مرتين يتخلون بها وهي في ايديهم يعني في الحياة وليسفون فيها اذا خرجت عن ايديهم يعني بعد الموت

**باب ما جاء في الدخول في الوصايا** اي لا ينبغي ان يكون وصيا لانه باعتبار ان يتعلق به حقوق الناس يكون في الخطر من الخيف في اضرار الحقوق وفي الباب بابا ذرا الى اذالك ضعيفا واني احب لك ما احب لنفسى فلا تلحق على اثنين ولا تولى من مال يتيم اي تصرفه لغيره لئلا يتيم ولا تكن اميرا على رجلين لانك غير قادر على تحصيل مصالحهما وذهب معاصدهما قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام كان رسول الله صلى الله عليه وسلم متوليا وكان سيد الولاية وجاها للبحر المسلمين فكيف قال لاني احب لك ما احب لنفسى وفي ذلك اشكال من وجهين ان الامام افضل من غيره والثاني انه كان ينبغي ان يولي عليه السلام ما هو احب اليه قال والجواب ان معنى احب لنفسى لو كان حالي كما لك في الضعف لان للولاية شرفا في العلم

بثقتاها والقدره على تحصيل مصالحها وورود مناسباتها وقد نبه على هذا بن الشترطين يوسف عليه السلام بقوله اني حفيظ عليم فاذا فقه الشترطين  
حرمت الولاية قلت اخبرته الناس مختلفه ولم يكن مزاج اني ذور مناسب لذلك فلذا امعه -

**باب ما جاء في نسخ الوصية للوالدين والافتردين** خلف الناس في الوصية المذكورة في قوله تعالى كتب عليكم اذا  
حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين هل كانت واجبة ام لا فقال قائلون انها لم تكن واجبة وانما كانت  
ندبا وارشا او قال آخرون قد كانت فرضا ثم نسخت واختلف الموهبون فمنهم من قال بهذه الآية صارت منسوخة ومنهم من قال  
انها ما صارت منسوخة وهذا اختيارنا في سلم الاصحابي واختلف القائلون بمنسوختها في النسخ ماذا هو فقال بعضهم صارت منسوخة  
باعطاء الله تعالى اهل الموارث كل ذي حق حقه وقال بعضهم انها منسوخة بقوله عليه السلام الا لا وصية لوارث واختلفوا ايضا  
على قولين فمنهم من قال انها صارت منسوخة في حق من يرث وفي حق من لا يرث وهو قول اكثر المفسرين والفقهاء ومنهم من قال  
انها منسوخة في من يرث ثامته في من لا يرث وهو ذهب الحسن البصري وغيره فنذهب بهذه الآية دالة على وجوب الوصية للتقريب  
الذي لا يكون وارثا لمحض من الكبير قلت مراد ابن عباس في الذي قاله في الباب نسختها آية الميراث نسخ التقديرين  
لا الاصولي الاصطلاحى -

**باب ما جاء في الوصية للوادث** قد تقدم ان الوصية لا تنسخ لوارث الموصى ان لم تجز الوصية ليرث الباب  
ان الله تعالى قد اعطى كل ذي حق حقه راشادة الى آية الميراث فلا وصية لوارث وهذا حديث مشهور يجوز بمثله  
زيادة على القرآن ونسخه ويعتبر كونه وارثا او غير وارث عند الموت لا وقت الوصية حتى لو وصى لاجيه وهو وارث ثم ولد له ابن صحت  
الوصية للاخ وعكسه لو وصى لاجيه وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصى بطلت الوصية للاخ -

**باب مخالطة اليتيم في طعام** يجوز اذا كان نبيته الاصلح له قوله عن ابن عباس قال لما انزل الله  
عز وجل ولا تقربوا مال اليتيم الا بالحق هي احسن وان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما الآية  
انطلق من كان عند يتييم فعزل طعامه من طعامه وشرا به من شرا به فجعل يفضل من طعامه  
فيحبس له حتى ياكله او يفضله **باب** اذا لم ياكل اليتيم فاشتد ذلك عليهم فذكروا ذلك لرسول الله  
صل الله عليه فأنزل الله عز وجل ليسألوا عن اليتيم اي وما يقونه من المخرج في شأنهم فان اكلوا لم ياكلوا وان عزوا لم  
من اموالهم وصنعوا لهم طعاما وحدهم فخرج قل اضلح لهم سحر (في اموالهم يتييمها وما خلطكم حديثان تحالطوا  
وتخالطوا ففقهتم بنفقتكم فاحوا انكم في الدين ومن شأن الاخ ان يخالط اخاه فكلتم ذلك والمثل يعلم المقصود  
لخالطة من المصلح لهم فيجازي كلامهم فخلطوا طعامهم بطعامهم وشراهم بشرا به

**باب ما جاء فيما لولى اليتيم ان ينال من مال اليتيم** ان كان ولي اليتيم فقيرا وموئنا فيجوز له ان ياكل من مال  
اليتيم قول ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني فقير ليس لي مال دلى يتييم قال فكل من مال  
يتيمك غير مسروق ولا مبادر ولا متاثل قوله غير مسروق اي غير مجاوز عن الحاجة ولا سببا راسى جعل ثمانية  
ان كبير قال تعالى ولا تأكلوا اموالكم باسرافا وبذرا ان يكبروا ومن كان غنيا فليستغفف ومن كان فقيرا فلياكل بالعرف وتو له  
لا متاثل اي غير جامع بالانفسه -

باب ما جاء متى ينقطع البتة بالضم تفقوا على ان اذا بلغ الرجل او المرأة القطع تيم في الباب لا يتيم بعد احتلام  
اي بعد بلوغ والصمات يوم الى الليل لمصب السكوت وترك الكلام قيل كان الصمات من عبادة اهل الجاهلية فهو  
عن ذلك وامروا بالنطق والذكر بالخير.

باب ما جاء في التشديد في اكل مال اليتيم اي بغير حق هو كبيرة كما في حديث الباب قد تقدم بيان اختلافهم في  
حد الكبيرة حاصله قيل الكبيرة هي الموجبة للحد وقيل ما يلحق عليه الوعيد ينص كتاب اوسنة وقيل هي كل ذنب قرن به وعيد الوعيد  
وقيل كل ذنب ادخل صاحبه النار وقال القرطبي في المفهم هي كل ذنب اطلق عليه نص كتاب اوسنة او اجماع انه كبيرة او عظيم او  
اخر في الشهادة العقاب او علق عليه الحد او شدد النكير عليه فهو كبيرة وقال ابن عطاء في حكمة لا كبيرة اذا واجهك فضله ولا صغيرة  
اذا قابلك عدله وقال الحلي في المنهاج ما من ذنب الا وفيه صغيرة وكبيرة وقد تغلب الصغيرة كبيرة بقرينة تضمن اليها وتغلب  
الكبيرة فاحشة كذلك الا الكفر بالله فانه فحش الكبار وليس من لوء صغيرة ومع ذلك فهو ينقسم الى فاحش وفحش ثم ذكر الحلي  
امثلة لما قال في الثاني قتل النفس بغير حق فانه كبيرة فان قتل اصلا او فرعا او ذراعا او بالحرم او بالشهر الحرام فهو فاحشة والروا  
كبيرة وان كان بجميلة الجار او بذات رحم او في شهر رمضان او في الحرم فهو فاحشة وشرب الخمر كبيرة فان كان في شهر رمضان نهلا  
او في الحرم او جابر به فهو فاحشة والاول كالمفاخدة مع الاجنية صغيرة فان كان مع امرأة الاب او حليمة الابن او ذات  
فكبرية والسرقه ما دون النصاب صغيرة فان كان المسروق منه لا يملك غيره وافضى به عدمه الى الضعف فهو كبيرة وطال  
في امثلة ذلك فقلت الكبيرة ما كانت مقصودة بالذات كالزنا والسرقه وشرب الخمر والصغيرة ما كانت وسيلة للغير كالقبلة و  
الحشي والكلام والمس للزنا وقس على هذا قوله اجتنبوا السبع الموبقات راي الافعال المهلكات التي توجب  
فاعلمها في الملكيم قيل يادرسول الله وما هن قال الشرک بالله وهو اكبر الكبائر والسحر وقتل النفس التي  
حرم الله الا بالحق واكل الربوا واكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف ودفن المحصنات  
الغافلات المؤمنات فالمراد بالسبع الموبقات الكبائر ولا انحصار في السبع وانما اقتصر فيه بحسب الثام  
بالنسبة للسائل وعلى ان مفهوم العدو ليس بحجة.

باب ما جاء في الدليل على ان الكفر مع جميع المال فيقدم الكفن وما في مناه من التجيز على الدين وعلى الوصية  
وعلى الميراث من غير تقية ولا تهذيب وهو كقدر كفن الكفاية او كفن السنة او قدر ما يلجسه في حيوة من اوسط ثيابه او من الذي  
كان يتزين به في الاعيان والجمع والزيارات على ما اختلفوا فيه قوله عن خباب قال مصعب بن عمير قتل يوم احد  
ولم يكن له الا ثمن كذا اذا غطينا راسه خرجت رجلا واذا غطينا رجليه خرج راسه فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم غطوا براسه واجعلوا على رجليه من الاخر.

باب ما جاء في الرجل يهب الهبة ثم يوصي له بها او يبرئها اي يري الواهب يبرئ او يوصي  
الموهوب له ما اذا حكمه بل هذا من باب العود في الصدقة والهبة قال ابن الملك اكثر الطراء على ان الشخص اذا تصدق بصدقة  
على قربة ثم ورثها حلت له وقيل يجب صرفها الى فقير لانها صارت محتالة تعالى قوله ان امرأة انت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وقالت كنت تصدقت على ابلي وانه ماتت فزكت تلك الولية قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم قد وجب اجرك وجعت اليك في الميراث الحديث اى عارث الجارية التي تصدقت بها على امك ملكا لك بالارث وعادت اليك بالوجه الحلال بعد ان وقعت اجرك عند الله لصلتها بتمليكها لها بنته او صدقة ولا يكون ذارجهما في الصدقة

**باب ما جاء في الرجل يوقف الوقف اى يوقف ماله وقفا او يوقف ماله الذي يكون موقفا الوقف هو مصدر من وقفه اذا حبسه وقفا ووقف بنفسه وقفا يتعدى ولا يتعدى في الشرع عند ابى حنيفة هو حبس العين على ملك الوقف و التصديق بالمنفعة وعند صاحبيه هو حبس العين على ملك الله تعالى وعند الشافعي والملك واجد يتقبل الملك الى الموتوف عليه لو اهلاله وعن الشافعي انه ينتقل الى الله تعالى ومعنى حبس العين قصر العين على ملكه لا يتجاوزها الى ملك غيره وانما يتصدق بالمنفعة على الفقراء وعلى وجه من وجوه الخير فعلى هذا يرجع الواقف وان كان الرجوع المكروه تحريرا بل حراما ويباع ولو يهب ويرث عند الامام وعند غيرهم يزول ملك الواقف عنه فلا يجوز شئ من ذلك ولا ابى حنيفة حديث الباب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب ان تشئت حبست اصلها وفضدقت بها اى بمنفعتيها وبين ذلك ما في رواية عبيد الله بن عمر عن النخعي وابن ماجه احبس اصلها واصل ثمرتها احبس على ملكك وتصدق بثمرتها والالكان مسلا جميعا وفي رواية يحيى بن سعيد تصدق بثمره وحبس اصله لان غرض الواقف التصديق بغلته وهو لا يتصور الا اذا بقى الاصل على ملكه ولان لا بد ان يكون في الشرعية يكون الشئ على ملك صاحبه يحصل اجره الى يوم القيمة لان الشئ اذا خرج عن ملكه يحصل له الاجرة وبعد خروجه عن ملكه ودخوله في ملك الغير لا يحصل لمن خرج عن ملكه اجر فاهم وتشكره الله لانه اخرج الطحاوي بطريق مالك عن ابن شهاب قال قال عمر بن الخطاب اني ذكرت حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وردتها واستدل بها لاجتنبه في ان ايقاف الارض لا يمنع من الرجوع فيها والى الذي منع عمر من الرجوع كونه ذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فذكره ان يشارقه على امر ثم يخالفه الى غير ذلك ثم اعلم ان الوقف سببا وركنا ومخلا وشرطا فسيببه اداة محبوب النفس في الدنيا سبب الاحباب وبالثواب في الآخرة وركنه الالفاظ الخاصة الثلاثة من قسم الصريح وهي وقفت حبست وسلبت والثلاثة كناية تتوقف على النية وهي تصدقت وحرمت واهت ومله المال المستقوم وشرطه منها عدم الحجر بسببه او دين وكونه منخر الا مملكتا الابكائن وكونه مملوكا وكونه معلوما وان لا يذكر فيه خيار شرط وال لا يكون موقفا بشرا وسنة بل يكون اخر وجهه لا ينقطع قوله عن نافع عن ابن عمر قال اصاب عمر ايضا بخيبر**

فان النبي صلى الله عليه وسلم فقال اصبحت ايضا لم اصبحت مالا قط انفس عندي منه فكيف تأمرني به قال ان تشئت حبست اصلها وفضدقت بها فتصل بها عمر انه لا يبيع اصلها ولا يهب ولا يورث للفقراء والقرى وفي سبيل الله وابن السبيل وزاد عن بشر والضيف ثم اتفقوا الاجنحة على من ولها ان ياكل منها بالمعروف ويطعم صدقا غير مقبول فيه ثم ان بشر قاض احمد غير متاثر مالا قوله تصدق بها عمر انه لا يبيع الخ اى وقف عمر بمنفعتيها بشرط انه لا يبيع اى لا يجوز بيعها الا انه لو بيع لا يفسد البيع والحاصل انه شرط لا يقع عليه التملك بسبب من اسباب الملك فظاهر الكلام يدل على ان الشرط من كلام عمر ولكن وقع في رواية يحيى عن عبيد الله بن عمر تصدق بثمره وحبس اصله لا يبيع ولا يورث وكذا في حديث صحاح كلاهما عن نافع عن ابن عمر ونقطة فقال النبي صلى الله عليه وسلم تصدق باصله لا يبيع ولا يورث ولكن ينفق ثمره وهذا صريح في ان الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر شئ باقي الفاظ قوله عن يحيى بن سعيد عن صدقة عمر بن الخطاب قال لنصفها الى عبد الحميد بن عبد الله

ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب بسم الله الرحمن الرحيم لهذا ما كتب عبد الله بن عمر في فتح نقص من  
 خبره نحو حديث نافع راي الحديث المتقدم قال غير متائل ما لا فاعا عنه من ثمره فهو للسائل والمحروم  
 قال وساق القصة قال وان شاء ولي فتح اشترى من ثمره رقيقا عمله وكتب معقيب وشهد عبد الله  
 ابن الاقمر بسم الله الرحمن الرحيم لهذا ما اوصى به عبد الله بن عمر امير المؤمنين ان حدث  
 به حدث ان ثمنا وصرة بن الاكوع والعبد الذي فيه والمائة سهم الذي يجير ووثيقه  
 الذي فيه والمائة التي اطعمه محمد صلى الله عليه وسلم بالوادى تليه حفصة  
 ما عاشت ثم يليه ذ والراي من اهلها ان لا يباع ولا يشتري بيفقه حيث راي من السا  
 والمحروم وذى القربى ولا حوج على من يليه ان اكل اكل او اشترى رقيقا من غيرها  
 لفظنا يقتضي ان عرنا كتب كتاب وقفه في خلافة لان معقيبا مولى عمر كان كاتبه زمن خلافة وقد وصفه فيه بان امير  
 المؤمنين وقد تقدم في رواية المتقدم مشاورة مع النبي صلى الله عليه وسلم في هذا وذكر عمر بن شبيب باسنا وضعيف عن محمد بن كعب  
 ان قصة عمر بن كانت في سنة سبع من الهجرة فيتمثل انه وقفه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم باللفظ وتولى هو النظر عليه الى ان  
 حضرته الوصية فكتب حينئذ الكتاب وتولى عليه حفصة بنت زوج النبي صلى الله عليه وسلم ما عاشت فان توفيت فالى ذوى الرأى  
 من اهلها وتمثل ان يكون آخر وصيته ولم يقع منه قبل ذلك الا استشارته في كيفية ولم ينفذ الوقف الا عند وصيته والله اعلم  
 قوله ان حدث به حديث موت عمر ان ثمنا وصرة بن الاكوع الشفع والصرة اسمان للبستانان من ارض خيبر كانت  
 ليهود بنى حارثة وقيل الصرة القطيعة الحقيقية من النخل وقيل من الابل قلت وقف عمر ثمنا وكان مقدارها مائة سهم من  
 السهام التي قسمها النبي صلى الله عليه وسلم بين من شهد خيبر وكان عمر اشترى من اهلها ووقف المائة سهم التي كانت لعمر بن الخطاب  
 بخيبر التي حصلها من جزئه من الغنمة ووقف الصرة ولعلها هي المائة سهم التي اطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقف مع هذه  
 القصعة العبيد الذين كانوا يعملون فيها ثم رضى الله عنه بعد ما اجاز للمولى ان ينفق ثمره ومنفعة حيث اراد الله وينفق على نفسه المعروف  
 اى القدر الذي جرت به العادة وقيل القدر الذي يدفع به الشهوة وقيل المراد به ان ياخذ منه قدر عمله وقوله غير متولى حال من وليها  
 اى غير متخذ منها ما اى ما كاد المراد انه لا يملك شيئا من رزاقها او معناه انه لا يكون اكله وطعامه على وجه التمول بل لا يتجاوز المقادير  
 وكذا قوله غير متائل ما لا والتائل انما هو اصل المال حتى كان قد ايم اي غير متخذ ماله بين بعض مصارفه يقال للفقر والقزى الخ  
 المراد بهم ما ذكر في الجنس او قزى الوقف وقوله الرقاب اى في فكها وهم المكاتبون يدفع اليهم شئ من الوقف تفك به رقابهم  
 او يشتري بها العبيد يعيقون في سبيل الله منقطع الغزاة والحجاج والضيف هو من نزل بقوم يريد القري قوله فاعا عنه من ثمره  
 فهو للسائل والمحروم اى ما فضل وزاد بقى من اكل المتولى وصرفه الى مصارفها من ثمره الوقف فهو للسائل والمحروم وهو  
 المحارف الذي اذا طلب فلا يرزق او يكين لا يسعى في الكسب او الممنوع من الرزق او الفقير المتعفف الذي لا يسأل ولا يعلم  
 بحاجة فيصدق عليه وهذا ان رايدان من الحديث المتقدم من المصارف -

باب ما جاء في الصدقة عن المييت في رد النخار قال صرح علما ثنائى باب الحج عن الغير ان الانسان ان يجعل ثوبا  
 عليه غير صلوة او صوما او صدقة او غير ما كذا في الهداية بل في زكوة التامار خانية عن المحيط الافضل لمن يصرف ثوبا ان ينوى



بجميع المؤمنين والمؤمنات لانه يصل اليهم ولا ينقص من اجره شيء وهو مذموم اهل السنة والجماعة لكن استثنى مالك والشافعي العبادات  
 البدنية المحضة كالصلوة والتلاوة فلا يصل ثوابها الى الميت عند ما يخلف غير ما كالصدقة والحج وخالف المعتزلة في الكل وتمايزوا  
 في فتح القديري وفي البحر من صام او صلى او تصدق وجعل ثوابه لغيره من الاموات والاحياء جاز ولا يصل ثوابها اليهم عند اهل السنة  
 والجماعة كذا في البدائع ثم قال وبهذا علم انه لا فرق بين ان يكون المجهول له ميتا او حيا والظاهر انه لا فرق بين ان ينوي به  
 عند القبل للغير او ليفعله نفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره لا تطلق كلامهم وانه لا فرق بين القرض والنفل واما الاستدلال  
 على نفى حصول الثواب للاحياء والاموات من الغير وصدقته وصالوته وصومه بقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى  
 فالجواب عنه اولاه روى عن ابن عباس هدم اصابة الانسان بسعي غيره وقوله ينسوخ الحكم في هذه الشريعة فالجواب المستفاد  
 ليس للانسان الا ما سعى ينسوخ الحكم في هذه الشريعة بقوله تعالى الحقنا بهم ذريتهم فانه يدل على ان الذريات يدخلون الجنة  
 بعمل آباؤهم وقال عكرمة كان ذلك لقوم ابراهيم وموسى واما هذه الامة فلم يمسوا اى ما عملوا وسعى لهم غيرهم لما روى ان  
 امرأة رفعت صبيها عليه السلام فقالت الهذاج قال نعم ولك اجر وقال رجل يا رسول الله اى اتقتلت واظننها لو تكلمت  
 لتصدقت فهل لها اجر ان تصدقت عنها قال نعم وقال الشيخ تقي الدين ابو العباس من اعتقد ان الانسان لا ينتفع بالاعمال فقد  
 خرق الاجماع فان الامة قد اجمعوا على ان الانسان ينتفع بغيره وهو منتفع بعمل الغير ايضا عليه الصلوة والسلام ينتفع لاهل  
 الموقف في الحساب ثم لاهل الجنة في دخولها ثم لاهل الكبار في الاخراج من النار وهو منتفع بسعي الغير وكذلك بنى صالح له  
 شفاعته وذلك انتفع بعمل الغير ايضا الملائكة يدعون ويستغفرون لمن في الارض وذلك منتفع بعمل الغير ايضا انه تعالى يخرج  
 من النار طائفة ممن لم يعمل خيرا قط بحضرة رحمة وهذا انتفع من غير سعيهم وايضا اولاد المؤمنين يدخلون الجنة بعمل آباؤهم وذلك  
 انتفع بحضرة عمل الغير وكذلك الميت ينتفع بالصدقة عنه وبالعق عنه بنص السنة والاجماع وهو من عمل غيره وانه  
 يستطاع الحج المفروض عن الميت حج وليه عنه بنص السنة وكذا تبرؤ من الانسان من ديوان الحق اذا قضاها عنه قاض وذلك  
 انتفع بعمل آخرو كذلك الصلوة والدعاء فيها ينتفع بها الميت وسعى من عمل الغير ونظائر ذلك كثيرة لا تحصى كذا في شيخ زادو  
 قوله عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مات الانسان انقطع عنه عمله الا من

ثلاثة اشياء من صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعى له قال النووي ان عمل الميت  
 ينقطع بموته وينقطع تجدد الثواب الا في هذه الاشياء الثلاثة لكونه سببا فان لكونه سببا فان الولد من كسبه وكذلك العلم الذي خلفه  
 من تعليم او تصنيف وكذلك الصدقة الجارية وسعى الوقف قال وفيه ان الدعاء يصل ثوابه الى الميت وسعى جميع عليهما وكذلك  
 قضاء الدين واما الحج فيجزي عن الميت عند الشافعي وموافقيه واما قراءة القرآن وجعل ثوابها للميت والصلوة عنه ونحوها  
 فمذموم الشافعي والجمهور انها لا تلحق الميت اهم وقال في موضع آخر من اراد برؤاى فليصدق عنها فان الصدقة تصل  
 الى الميت وينتفع بها بخلاف بين المسلمين وهذا هو الصواب واما ما حكاه ابو الحسن الشافعي عن بعض اصحاب الكلام من  
 ان الميت لا يلحقه بعد موته ثواب فهو مذموم باطل قطعا وخطا بين مخالف للنصوص الكتاب والسنة واجماع الامة فلا التفات اليه  
 ولا التعرج عليه ثم حكى عن بعض الشوافع انه يصل الى الميت ثواب جميع العبادات من الصلوة والصوم والقراءة وغير ذلك  
 ثم قال هذا ضعيف انتهى مختصر شرح مسلم

**باب ما جاء فيمن مات من غير وصية يتصلق بحذف حرف الاستنهام اي انيفعه التصدق عنه انفقوا على انه**  
**يصل ثوابها اليه كما في حديث الباب وتقدم مفصلاً في الباب المتقدم قوله عن عائشة ان امرأته قالت يا رسول الله**  
**ان ابي اقللت نفسها ولولا ذلك لتصدقت واعطت ان يجزي ان اتصدق عنها فقال النبي صلى**  
**الله عليه وسلم فتصدق عنها اخرجه البخاري في الجنائز وفيه ان رجلاً قال وكذلك في باب الوصايا قال الحافظ هو سعد بن**  
**عبادة واسم امره عمره قوله اقللت اي ائتت بغنة وفجاءة -**

**باب ما جاء في وصية المحربي لبيدلم عليه السلام فيمن مات من غير وصية يتصلق بحذف حرف الاستنهام اي انيفعه التصدق عنه انفقوا على انه**  
**ابن داود وصي اليه وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لو كان مسلماً فاعتقتم عنه اذ**  
**تصدقتم عنه فحججتم عنه بلغة اي فاما ان العاص الذي اوصى الرقية اذ لم يعلم فلا ينفعه تصدقكم ولا تغفكم فهو مخلد**  
**في النار**

**باب ما جاء في الرجل يموت وعليه دين له وفاء يستنظر غوماً ديرة بالوارث**  
**اخرجه رواية جابر وقصته مفصلاً مذکور في الصعيين وغيرها اخر كتاب الوصايا**  
**اول كتاب الفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة كذا في وجدي من الفرض وهو التقدير والقطع يقال فرضت لفلان كذا**  
**اي قطعت له شيئاً من المال ويقال فرض الفرائض اي قدرها وفرضت الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى نصيبا**  
**مفروضاً اي مقدر او معلوماً او مقطوعاً عن غيرهم وان الله تعالى قدره بنفسه ولم يفوض تقديره الى ملك مقرب لا يبي مرسل**  
**وبين نصيب كل واحد من النصف والربع والثلث والثلث والسدس بخلاف سائر الاحكام فان اكثرها ينسب اليها سنة يبدأ من**  
**تركة الميت بتجهيزه ثم بقضاء دينه ثم بتنفيذ وصيته ثم ليعلم الباقي من المال بين ورثة اعلم ان الورثة ثلاثة اصناف اصحاب**  
**الفرائض والعصبات وذوي الارحام فيبدأ اولاً بالنصف الاول اي اصحاب الفرائض وهم ذوههم مقارن في الكتاب السنة**  
**ثم بالثاني وهم العصبات وهم نوعان نسبية وسببية والاولى ثلاثة اقسام عصبة بنفسه وهو كل ذكر لا يدخل في نسبه الى الميت**  
**انتهى وعصبة بغيره وهي كل انثى فرضها النصف او الثلثان يصيرن عصبة بانوتهن وعصبة مع غيره وهي كل انثى تصير عصبة انثى**  
**اخرى كالبنيات مع الاخوات والسببية نوعان مولى العتاقة ومولى المولاة ثم بذوي الارحام وهو قريب ليس صاحب فرض**  
**مقدور ولا عصبة وهو يرث عند عدم النوعين الاوليين وهو قول عامة الصحابة اخذ ابو حنيفة وموافقيه غير زيد بن ثابت**  
**فانه قال لاميراث لذوي الارحام وبه اخذ مالك والشافعي -**

**باب ما جاء في تعليم الفرائض كفى فحدث عليه الصلوة والسلام على تعليمه وتعلمه لقوله تعلموا الفرائض وعلومها فانه**  
**لصنف العلم وهو اول شيء ينزع من امتي وهذا العلم من اشرف العلوم لحديث الباب قال العلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو**  
**فضل يلهي عن العلم احسنه قائم اذ في بيضة عاد لسة المراد بآية محكمة كتاب الله تعالى واما حكمها بموتها وان لا تكون نسخة**  
**بالسنة القائل للثابت اسناد ابا ان تكون صحيح النسبة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالفريضة العادلة كل حكم من احكام الفرائض**  
**يحصل بالعدل في القسمة بين الورثة الثابتة من الكتاب والسنة وقيل المراد بالفريضة كل ما يجب العمل به وبالعادلة المساواة**  
**لما يؤخذ بالقرآن والسنة في وجوب العمل فهذا اشاره الى الاجمل والقياس وقد اختلفت الصحابة في مسائل من الفرائض مثل ما ذكرنا**

فيها وتحرر وتعليقها فاعتبروها بالنصوص -

**باب في الكلالة** قد اختلف في تفسير الكلالة فقيل المال وقيل الوارث الذي لا يكون بولد ولا والد وقيل المورث الذي لا يكون له والد ولا ولد والجمهور على انه من الاول له ولا والد قال السبكي الكلالة من الاكليل المحيط بالراس لان الكلالة وراثته تكملت العصبه اى احاطت بالميت من الطرفين وبني مصدر كالقراة وبني اقرباء الميت كلاله بالمصدر كما يقال هم قرابة اى ذوقراة وان عينت المصدر تلبت ورثه عن كلاله ويلحق الكلاله على الورثة مجازا قال ولا يصح قول من قال الكلاله المال ولا الميت الاعلى ارادة تفسيره من غير نظر الى حقيقة اللفظ قوله ابى المتكدر ما انه سمع جابرا يقول ما ضت فانانى النبى صلى الله عليه وسلم يعودنى هو وابوبكر ما شيين وقد اغنى على فلم اكلمه فتوضا و

صبه على فانفتحت فقلت يا رسول الله كيف اصنع فى مالى ولى اخوات قال فنزلت آية الميراث ليستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلاله هكذا رواه غيره واحد عن جابر وهذا يدل على ان قوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلاله هى المراد من قوله فنزلت آية الميراث فى حديث جابر لكن اشار البخارى فى صحيحه بان المراد فى حديث جابر من آية الميراث هو قوله يوصيكم الله فى اولادكم وقرا خراج الترندي من طريق يحيى بن ادم عن ابن عيينه حتى نزلت يوصيكم الله فى اولادكم قال الجافى وقد اشكل ذلك قديما قال ابن العزنى بعد ان ذكر الروايتين فى احدهما فنزلت يستفتونك وفى اخرى آية الميراث هذا تعارض لم يتفق بياضه الى الآن ثم اشار الى ترجيح آية الميراث وتبين يستفتونك والظاهر ان يقال ان كلاما من الآيتين لما كان فيها ذكر الكلاله نزلت فى ذلك لكن الآية الاولى لما كان فيها الكلاله حجة لميراث الاخوة من الام كما كان ابن مسعود وغيره اوله اخ او اخت من ام وكذا قرأ سعد بن ابى وقاص اخراجه الباقى بسند صحيح استفتوا عن ميراث غيرهم من الاخوة فنزلت الاخرة فيصح ان كلاما من الآيتين نزل فى قصة جابر لكن المتعلق به من الآية الاولى ما يتعلق بالكلاله والاسباب نزول اولها فور من حديث جابر ايضا فى قصة ابنتى سعد بن الربيع ومنع عنهما ان يرثا من ابهما فنزلت يوصيكم الله الآية فقال للعلم اعطى لابنتى سعد الثلثين اعم ثم علم ان الله نزل فى الكلاله آيتين احدهما فى الشتاء وهى الآية التى فى اول سورة النساء فيها اجمال وابهام لا يكاد يتبين معناها من ظاهرها ثم انزل الآية الاخرى فى الصيف وهى الآية التى فى آخر سورة النساء وفيها من زيادة البيان ما ليس فى آية الشتاء ولذا احوال النبى صلى الله عليه وسلم السائل هو عمر بن الخطاب عليها كما فى رواية الباب الآتى -

**باب من كان ليس له ولد** له اخوات اى المورث الذى لم يترك ولدا من البنين والبنات وترك اخوات اذا حكمه فى قسمة الميراث والوصية اعلم ان الاخوات لاب وام احوال خمس النصف للواحدة لقوله تعالى وله اخت فلها النصف ما ذكره والثلاثان لاثنتين فصاعدا لقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان ومع الاخ لاب وام للذكر مثل حظ الانثيين يصرن عصبة بلا استواء ثم فى القرابة الى الميت قال الله تعالى وان كانا اخوة رجلا ونساء قلنا كمثل حظ الانثيين فلم يقدر نصيب الاخوات فى حالة الاختلاط كما لم يقدر نصيب الاخوة فدل ذلك على انهن قيصرن عصبات جهن ولهن الباقي اى النصف النصف اذا كانت واحدة والثلاث اذا كانت بنتان فصاعدا مع البنات الصلبة او مع بنات الابن لقوله عليه السلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة وساقى بالمائة الخامسة والاخوات لاب كالاخوات لاب وام ولهن احوال سبع النصف

لنواردة واشتد من الاثنين من فصادة زنديهم الاخوات لاب وام والسيس مع الاخت لاب وام ثم كلمته الاثنين والاثنين مع  
الاثنين لاب ام الا ان يكون من اخ لابهم وبين ولقيته مع البنات او مع بنات الابن والى حاله السابعة للاخت  
لاب وام سنة للاخت لاب وام ان ابنا الاعيان وابنا العوات كلمه لية لون بالابن وابن الابن وان نفل وباب الاب  
بالتساق: ولما جازى في حقيقه فلما قال لابي يوسف ومحمد لية وابو العوات ايضا بالاب لاب وام واما الاخت لام فاو لا والهم  
احوال ثلث السيس للواحد واخوه لوالى وان كان رجل يورث كماله او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منهما السيس المراد  
اذا لاد الام اجزاء وتدل عليه قراءة ابى وله اخ او اخت من الام واثنين بين الاثنين فصاعدا قوله تعالى فان كانوا اكثر من  
ذلك فهم شركاء في الثلث ذكرهم وانما هم في القسمة والاستحقاق سواء وليقنوا بالولد وولد الابن وان نفل وباب الاب بالجد  
بالتساق لانهم من قبل الكماله كما علم من الآية وقد اشترط في اربها عيم الولد والوالد اجاعا وولد الابن وان نفل في الولد والجد  
داخل في ابوالر قوله يا رسول الله انما هذه الاخوات بالذاتين اي من المال الذي يكون بعد موتى لاخوانى او لغير  
ان المال في قوله لاخوانى للتعليل فيكون المعنى الاوصى للفقر او لاجل اخواتى ويمكن ان يحل على ناسه وعلى تقدير ان يكون له  
عصبة قوله ان معاذ بن جبل وددت اخنأ وابنته فجعل لكل واحد منهما النصف الحريم اي بطريق التعصيب ثم  
الاخت مع البنت النصف وهذا مرفوع حكاه قوله فقال امهم ما اعطها الثلثين واعط امها الثلث وما بقى لك  
ما ترك اخا وابنتان وزوجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاخ سعدم الابنتين اعطوا ابنتين الثلثين لقوله تعالى  
فان كن نساء فوق اثنين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلهما النصف فنص على نصيب ما فوق الابنتين وعلى الواحد زوج  
على فرض الابنتين لان في نحو الآية دلالة على بيان قسمة ذلك لانه قد اوجب للبنت الواحدة مع الابن الثلث واذا كان  
لها مع الذكر الثلث كانت باخذ الثلث مع الانثى اولى وايضا لما قال الله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين فلو ترك ابنا وابنتا كان لابن  
سهمان ثلث المال وسوطه الانثيين فدل ذلك على ان نصيب الابنتين الثلثان لان الله تعالى جعل نصيب الابن مثل البنتين  
وسو الثلثان ويدل على ان البنتين الثلثين ان الله تعالى اجرى الاخوة والاخوات مجرى البنات وجرى الاخت الواحدة  
مجرى البنت الواحدة قال الله تعالى ان امرؤ وليك لیس له ولد ولاخت فلهما النصف ما ترك وميراثها ان لم يكن لها ولد وان  
كانت اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين فجعل حظ الاثنين كحظ ما فوقها  
وهو الثلثان كما جعل حظ الاخت كحظ البنت ووجب لهم اذا كانوا ذكورا وانما بالذكر مثل حظ الانثيين فوجب ان تكون  
الابنتان كالاختين في استحقاق الثلثين لمساواتهما في ايجاب المال فيهم للذكر مثل حظ الانثيين اذ لم يكن غيرهم كما في مساواة  
الاخت للبنت اذ لم يكن غيرهما في استحقاق النصف بالتسمية وايضا البنات اولى بذلك اذا كانتا اقرب الى الميت من الاثنين  
واذا كانت الاخت بمنزلة البنت فذلك البناتان في استحقاق الثلثين وقال اعط امهما الثلثين لقوله تعالى  
وابن الریح ما تركتم ان لم يكن لكم ولد وان كان لكم ولد فلهن الثلثين مما تركتم وقال ما بقى فلك وهذا الحكم المذكور  
في الآية نصا وبقي في الرواية فما تركت الفرأض فلا ولي رجل يذكر

باب ما جاء في ميراث الصليب اي اولاد الصليبية وفي الباب سال رجل عن ابى موسى وعن سلمان عن رجل  
ما ترك ابنة وابنة ابن واختا فاقبى لابنة النصف والاخت النصف ولا شيء لبنت الابن وقالوا فاشهد ابن مسعود انما يقبى

فما لنقل ابن مسعود لقد ضللت اذا تابتعتما في هذه الفتوى اقصى في هذه المسئلة بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الابنة النصف لابنة الابن الا لا يهرأى السدس كما هو مصرح في لفظ البخاري وانما اهرأى السدس وعبر بالسهم لانه قوله تكملة الثلثين معناه ان حق البنات الثلثان وقد اخذت البنت الواحدة النصف لقوة القرابة فتبقى سدس من حق البنات فاقضه بنات الابن واحدة كانت او متعددة وبالقى فلما خلت سوا كانت عينية او علاتية لانها صارت عصبة مع البنت

**باب في الجدة** اي ام الاب وام الام لها السدس عند عدم الام وعند الام لا شيء لها قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل للجدة السدس اذا لم تكن دونهما ام اي للجدة عند عدم الام السدس سواء كانت من اب او ام وجعل ابو بكر في زمن خلافتها الاحدس السدس وجعل للآخرى عمر في زمن خلافتها السدس فالذي قضى عمر لها السدس غير الذي قضى لها ابو بكر رضي الله عنهما

**باب ما جاء في ميراث الجد** اي ابو الاب ذون اب الام فانه ليس من اصحاب الفرائض ولا العصبات وانما هو من ذوي الارحام اعلم ان من اصحاب الفرائض الاب والجد الصحيح فللاب ثلث احوال الفرض الخاص عن التعصيب وهو السدس وذلك مع الابن وابن الابن وان سفل والفرض والتعصيب معا ذلك مع الابنة وابنة الابن وان سفلت وبيان ذلك ان تعالى قال والابوين لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فهذا تنصيص على ان فرض الاب مع الولد هو السدس لكن اسم الولد يتناول الابن والبنت فان كان مع الاب ابن فله فرضه عن السدس والباقي لابن لقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فما البقرة فلا ولي رجل ذكر واو الى الرجال من العصبات هو الابن وان كانت معه بنت فله سدس ولبنت النصف بالفرض وبالقى فللاب لانه اولى رجل ذكر من العصبات عند عدم الابن وابنة والتعصيب المحض وذلك عند عدم الولد وولد الابن وان سفل وذلك لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللام الثلث اذ يفهم منه ان الباقي للاب ليكون عصبة والجد الصحيح كالاب عند عدمه في ثبوت تلك الاحوال الثلث بل جميع اقسام الميراث الا في اربع مسائل الاولى ان ام الام لا ترث معه وترث مع الجد والثانية ان الميت اذا ترك الابوين واحدا لزوجين فلام ثلث ما بقى بعد نصيب احدا الزوجين ولو كان مكان الاب جلام ثلث جميع المال الا عند ابى يوسف فان لها ثلث الباقي ايضا والثالثة ان بنى الاعيان والعلات كلهم يقطعون مع الاب اجماعا ولا يقطعون مع الجد الا عند ابى حنيفة والرابعة ان اب المعتق بالكسرة ابنه ياخذ سدس الولاء عند ابى يوسف وليس للجد ذلك بل الولاء كله لابن ولا فرق بينهما عند غيره وليقط الجد بالاب قوله

عن عثمان بن حصيص ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان ابن ابى مات فمالي من ميراثه قال لك السدس فلما ادبر دعاه فقال لك سدس اخر فلما ادبر دعاه فقال ان السدس الآخر طعملة الى ريث اي زيادة على الحق المقدر المفروض وهو السدس بالفرض مستحقا للتعصيب صورة المسئلة ان رجلا مات وخلف بنتين وهذه السائل الجد ولم تترك ابا فللبنتين الثلثان تبقى الثلث وهو للجد دفع اولها اليه السدس بالفرض ثم دفع سدسا آخر للتعصيب وجعل الصحيح المسئلة من شدة لهذا التنبيه والصحيح المسئلة من ثلثة سهمان للبنتين وسهم للجد

**باب في ميراث العصبة** قال في القاموس هو كل من لم يكن له فرضية سماة فهو عصبة ان بقى شيء بعد الفرض اخذوا الا لا في السرجية هو كل ذكر لا يدخل في نسبة الى الميت انثى وهذا التعريف مختص بالعصبة بنفسه وقد تقدم مفصلا - قوله

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المال بين اهل الفضل نض على كتاب الله فما نزلت الفضل نض فلا تولى ذكر  
اي للمرجل الاقرب الى الميت وهذا مختص بالعصبات بانفسهم واما العصبات بالغير فهو الابنة مع الابن وكذلك بنات الابن  
وكذلك الاخوات الاعيانية والعلاتية مع الاخوة واما العصبه مع الغير فكل انثى تصير بمشقة انثى اخرى كالاخوات مع البنات  
لقوله عليه الصلوة والسلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبه وقد تقدم مفصلا

باب في ميراث ذوى الارحام الرحم في الاصل نسبت الولد وولده في البطن ثم سميت القرابة والوصلة من  
جهة الولد ورحمها ذوالرحم وهو خلاف الاجنبى سوار كان ذا فرض او عصبه او غيرهما والمراد بهن من ذوى الارحام  
الاقارب الذين ليسوا ذوىهم مقدر ولا هم عصبته اختلف العلماء في تورثهم من الصحابة والتابعين والفقهاء فذهب جمهور  
الصحابة الى تورثهم منهم على وابن مسعود وابن عباس في اشهر الروايات عنه ومعاذ بن جبل والوالد رداه والابن عبيدة بن  
الجراح وتابعهم في ذلك من التابعين سمر بن جندب والحسن بن سيار وعطاء بن رباح ومن اهل التثنية والشافعية والحنابلة  
وليعيم بن حماد والوليعيم والوليعيم القاسم بن سلام وشريك بن الحسن بن زياد ومن الفقهاء ابو حنيفة والابو يوسف ومحمد وزفر  
وعيسى بن ابيان وذهب بعض الصحابة الى عدم تورثهم منهم زياد بن ثابت وابن عباس في رواية عنه وتابعهم من التابعين سعيد  
بن المسيب وسعيد بن جبيرة ومن الفقهاء سفيان الثوري ومالك والشافعية وقالوا لا ميراث ذوى الارحام ويوضع المال عند  
عدم اصحاب الفضل والعصبات في بيت المال واحتجوا بايات المواريث بان الله سبحانه وتعالى ذكر نصيب ذوى الفروض و  
العصبات ولم يذكر ذوى الارحام شيئا ولو كان له حق لبيته وما كان ركب لسيايان تورثهم زيادة على كتاب الله وذلك لا يثبت  
بخبر الواحد والقياس وبانه عليه الصلوة والسلام لما شل عن ميراث العمه والحالة قال نزل جبريل واخبرني ان الاميرك  
للعمه والحالة قال ابوداؤد في المراسيل معناه لا سهم لهما ولكن يورثون للرحم ومن قال بتورثهم استدلل بقوله تعالى و  
اولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ومعناه بعضهم اولى بالوراثة من بعض فيما كتب الله تعالى وحكم به فقد شرع  
الله تعالى لذوى القربى الميراث بلا فصل بين ذى رحم له فرض او عصبه وبين ذى رحم ليس له شئ منهما فيكون ثابتا  
لكل هذه الاية فلا يجب تفصيلهم كلهم في آيات المواريث فهذا الثابت الاستحقاق بالوصف العام وانه لا منافاة بين  
الاستحقاق بالوصف العام والاستحقاق بالوصف الخاص فحق من ينعدم فيه الوصف الخاص ثبت الاستحقاق بالوصف  
العام فلا يكون ذلك زيادة على كتاب الله وايضا احاديث الباب يدل عليه الحال وادت من لا وادت له  
اي من ذوى الفروض والعصبات وقال النبي صلى الله عليه وسلم انا مولى من لا مولى له اي وارث  
من لا وارث له ادت ماله رباؤه في بيت المال وادت عانة والحال مولى من لا مولى له داي وارث  
من لا وارث له من ذوى الفروض والعصبات يورث ماله ذيفك عانه وايضا روى ان رجلا رمى سهما الى سهل  
بن خفيف فقتله ولم يكن له وارث الاخالة فكتب في ذلك ابو عبيدة بن الجراح الى عمر فاجابه بان النبي صلى الله عليه وسلم قال الله  
ورسوله مولى من لا مولى له والحال وارث من لا وارث له وايضا لما مات النبي ثبت الاحرام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ليث بن عاصم المنقرى هل تعرفون فيكم سبا قال انه كان فينا غريبا ولا نعرف له فينا الا ابن اخته هو ابو ليثة بن عبد المنذر  
فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه لابن اخته وما ويل ما روى لى ميراث العمه والحالة في حال وجود صاحب فرض او

وقال ابو داود في الراسيل قوله من ما اشتهر ان رسول النبي صلى الله عليه وسلم مات وترك شيئا ولم يراد ان ادله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطوا ما يدا له رجلا من اهل قريته كان على الدين عليه وسلم وارثه لكون الوالد المتناقة فذهب اكثر الشارحين الى ان الانبياء لا يرثون ولا يرث عنهم لا ارتفاع لما بينهم ولقد روى عن ائمة المسلمين بالدنيا الدينية والنفال اسبابهم عنها ولذا لم يرث بناءة اللاتي تقن في حيوته وقال لا يرث لانورث وما قولنا الذي انما هو من الاموال لا وارث من لا وارث له فلم يرد بحقيقة الميراث وانما ارادنا ان لا وارث له وان الامر فيه ان في التمسك به او صرفه في مصالح المسلمين او تبايك غيره ولما لم يرث النبي صلى الله عليه وسلم وكان ماله بيت المال فصرف الى اهل قريته لذلك قال القاضي الما امر ان يلى رجلا من قريته تصدقهم او ترعا اولاده كان لبيت المال ومصرفه مصالح المسلمين وسد حاجتهم فوفيه فيما اراد من المصلحة فان الانبياء كما لا يرث عنهم لا يرثون عن غيرهم احو وقال شيخ مشايخنا مولانا الكنتاوي قدس الله سره انما كان ذلك منتهى من كونه صلى الله عليه وسلم وارثه لا متناقة وما روى من قوله لا يرث ولا نورث فزيادة لا يرث فيه وهم والصحيح لا نورثه وذلك لانه صلى الله عليه وسلم ورث من ابيه ولما امر بالتصدق لاهل ارضه لكونهم اقرب اليه واقر قلب الميت تلت ولونه ماني السيرة الحسنة وترك بها الشريعة رمال وقدمه من فتم فورث ذلك رسول الله عليه وسلم من ابيه فعمل بهذا صلى الله عليه وسلم يرث ولا يرث قال فن حاشا الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة واما عدم اخذ ميراث البنات ان صح فهو محمول على التعفف ثاب ان صح ان انما لا يرث وهم فاما ايجل بما قال مولانا واما وارثته عن ابيه قبل النبوة للاستدلال فيه ولا يفيد قوله قال انما هذا كبر خرافة فادفعه اليه وقوله اعطوا الكبير من خرافة انما قال بدفعه الى الكبر خرافة الامن مصارف بيت المال لانه وارثه او انما امر تصدقه الى الكبر لكونه لان حكم هذا الميراث الذي لم يعلم وارثه حكم اللقطة فاجب ان يتصدق على من هو اقرب الى الميت لئلا يكون احب اليه واكبر بهم اقرب اليه عصوبة ولا لظماوى فيه كلام طويل في معاني الآثار وشكل الأثار فراجعها

باب ما يراث ابن الملا عده الاول الذي نفاه الرعل باللعان لا خلاف فيه لاحد ان احدهما لا يرث الآخر لان التوارث بسبب النسب وقد انتمى النسب والانسب من جهة الام ثابت وتوارثان قوله المرأة تتحوز ثلث موارث عتيقها د الله ولا ادله الذي لا عنت عليه الملاق الوراثية على الاقريط محازلان ميراث لبيت المال نعم لا مان ان يصرفه على المنقط قوله جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يراث ابن الملا عنة لانه لودتهما من بعد اى بعد موتها لونه راع باب اهل بيت المسلم الكافر اجمع المسلمون على ان الكافر لا يرث المسلم واما المسلم من الكافر فنفية خلاف فالجمهور من الصوابه التامين ومن بعدهم على انه لا يرث الايمان وذهب بعض السات الى انه يرث من الكافر استل لا لا بقوله عليه الصلوة والسلام الله اعلم اياه ولا يعلى ولا جنة فيه فان المراد من علو الاسلام فضله على غيره ووجه الجمهور حديث الباب قوله لا يرث المسلم الكافر والا الكافر المسلم وقوله لا يتردد اهل ملتين منفى جمع شيت والمراد بالمثنين الاسلام والكفر فان الاسلام مائة والكفر مائة فالسليم لا يرث الكافر والكافر لا يرث المسلم واما الملل الكفرية كاليهود والنصارى والمجوس فيتوارثون بعضهم ببعض الا انقضى رسالتهم من الاسلام وروى فاجنة اودنه رضى الله عنه لانه في اليه فانه نال لصرريح الحديث باب في من استلم على يدي ابي لم يقسم ابد وصورة المسلية مات مسلم وله ولد ان مسلم وكافر فالسليم الكافر قبل قس المال

فإن الإرث المسلم والصورة الثانية كافرات وله ولدان مسلم وكافر فاسلم الولد الكافر قبل قسمته الميراث فانه يرث الكافر لان الجور  
على ان الميراث يتحقق بالموت لان وقت الموت هو وقت انتقال الملك قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم كل قسم  
تقسم في الجاهلية فهو على ما قسم له اي لا ينقض في الاسلام تلك القسمة كما ان النكحة الجاهلية تبقى على حالها  
فكل قسم ادركه الاسلام فانه على قسم الاسلام فاذا مات مسلم وله ولدان مسلم وكافر فاسلم الكافر قبل القسمة فلا يرث  
وان كان المورث الكافر فاسلم الولد الكافر قبل القسمة فهو يرث

باب في المولااء المولا هو من يفتح الواو واعلم ان الكلام في المولا من وجوه الاول في اشتقاقه والثاني في بيان دليله والثالث  
في سببه والرابع في معناه والخامس في من في معناه عند الفقهاء والسادس في ركنه والسابع في شرطه والثامن في حكمه اما الاول فهو مشتق  
من المولى وهو القرب وهو حصول الثاني عقيب الاول من غير فصل او من المولاة يقال ولي الشيء اذا حصل بعده من غير فصل وهو  
مفعول من المولاة بالفتح وهو النصرة والمحبة ودليله قوله عليه الصلوة والسلام المولاة لحرمة كقوله النسب  
وسببه الاعتناق عند الجمهور لان المولى انعم على عبده بالاعتناق والاصح ان سببه العتق على ملكه لانه يضاف اليه والاضافة لربها اتصال  
ولان من ورث فريعتق عليه ولائله ولا اعتناق من جهة واما معناه لغة فهو عبارة عن المعاونة والنصرة او عبارة عن الموالية  
والمصادقة وتسمى المولى وليا لشأنه وتعاون له ولجيبه وعند الفقهاء عبادة عن الناصر سواء كان بالاعتناق او بغد المولاة واما ركنه فقوله  
اعتقته او ملك القرب او غفدة المولاة ويشترط كون المقتق اهلا للارث وهو كونه حرا مسلما وحكيما ان لا يتحمل الجنانية حال حيوة معتقه  
الارث منه بعد مائة فالولاء على نوعين والارث على نوعين ولا نعمة والثاني ولادة مولاة وقد قرر النبي صلى الله عليه وسلم بكلما نوعيه فقال  
مولى القوم منهم جليهم منهم وحديث عائشة عند الستة المولاة من اعتق بعومته يئنا ول كل معتق سواء كان بتدبير او كمانة او استيلاء  
او ملك قريب وسواء كان الاعتناق تطوعا او عن واجب كالاعتناق عن كفارة وسواء كان بمال او بغير مال فالمعتق الذي اعتق  
مقدم في الارث على ذوى الارحام ومؤخر عن العصبة النسبية فان مات المولى ثم مات المعتق فميراثه لا يقرب عصبة المولى وليس  
للمسلم من المولاة ما لا يعتق او اعتق من اعتق فلومات المولى ثم مات المعتق فميراثه لميراث مولاة لا لبنانة لان المولاة لا يحرك فيه  
الارث وانما ثبت للعصبة بطريق الخلاف والخلاف انما يتحقق من تحقق منه النصرة والنصرة تتحقق من المذكور دون الالاءات الا ترى  
ان النساء لا يخلن في العاقلة ليجملن الدين كما تجمل الرجال لعدم النصرة منهن اي ولان العاقلة ومولى العاقلة مقدم عندها  
على ذوى الارحام والرد على ذوى الفروض وهو قول علي وزيد بن ثابت لان مولى العاقلة عصبة فيقدم على ذوى الارحام  
ويرث من معتقه مطلقا سواء اعتقه لوجه الله تعالى او لغيره او اعتقه على مال او بلا مال او بطريق الكسبة لان السبب هو الاعتناق  
لقوله صلى الله عليه وسلم المولاة من اعتق وهذا السبب يتحقق في جميع هذه الصور فيثبت سببه في جميع فاذا لم يكن للمعتق وارث من ذوى الفروض  
ولا عصبة من النسب فعصبة مولاة الذي اعتقه فان لم يكن مولاة فعصبة المولى على ترتيب العصابات فيقدم جزء المولى  
ان شغل ثم اصول ثم جزر رتبة ثم جزءه المولاة من المولاة لان من ورث المولى الا ولما اعتقته او ولما اعتقه من معتقه وانما  
يرث المولى العاقلة عن معتقه لقوله عليه السلام المولاة لحرمة كقوله النسب ومعناه ان الحرية حياة للانسان اذ بها ثبتت له صفة الملكية  
التي امتاز بها عن سائر الحيوانات والرقية تلف ذلك فالمعتق لا يورث لحرمة كقوله النسب لان سبب اليا والولد كما ان المولى  
يصير مولا الى ابيه بالنسب والى اقربائه بتبعية كذلك المعتق بالفتح يصير مولا الى معتقه بالكسرة بالمولاة والى عصبة بالتبعية كما ثبت

المولى هو من يفتح الواو واعلم ان الكلام في المولا من وجوه الاول في اشتقاقه والثاني في بيان دليله والثالث في سببه والرابع في معناه والخامس في من في معناه عند الفقهاء والسادس في ركنه والسابع في شرطه والثامن في حكمه اما الاول فهو مشتق من المولى وهو القرب وهو حصول الثاني عقيب الاول من غير فصل او من المولاة يقال ولي الشيء اذا حصل بعده من غير فصل وهو مفعول من المولاة بالفتح وهو النصرة والمحبة ودليله قوله عليه الصلوة والسلام المولاة لحرمة كقوله النسب وسببه الاعتناق عند الجمهور لان المولى انعم على عبده بالاعتناق والاصح ان سببه العتق على ملكه لانه يضاف اليه والاضافة لربها اتصال ولان من ورث فريعتق عليه ولائله ولا اعتناق من جهة واما معناه لغة فهو عبارة عن المعاونة والنصرة او عبارة عن الموالية والمصادقة وتسمى المولى وليا لشأنه وتعاون له ولجيبه وعند الفقهاء عبادة عن الناصر سواء كان بالاعتناق او بغد المولاة واما ركنه فقوله اعتقته او ملك القرب او غفدة المولاة ويشترط كون المقتق اهلا للارث وهو كونه حرا مسلما وحكيما ان لا يتحمل الجنانية حال حيوة معتقه الارث منه بعد مائة فالولاء على نوعين والارث على نوعين ولا نعمة والثاني ولادة مولاة وقد قرر النبي صلى الله عليه وسلم بكلما نوعيه فقال مولى القوم منهم جليهم منهم وحديث عائشة عند الستة المولاة من اعتق بعومته يئنا ول كل معتق سواء كان بتدبير او كمانة او استيلاء او ملك قريب وسواء كان الاعتناق تطوعا او عن واجب كالاعتناق عن كفارة وسواء كان بمال او بغير مال فالمعتق الذي اعتق مقدم في الارث على ذوى الارحام ومؤخر عن العصبة النسبية فان مات المولى ثم مات المعتق فميراثه لا يقرب عصبة المولى وليس للمسلم من المولاة ما لا يعتق او اعتق من اعتق فلومات المولى ثم مات المعتق فميراثه لميراث مولاة لا لبنانة لان المولاة لا يحرك فيه الارث وانما ثبت للعصبة بطريق الخلاف والخلاف انما يتحقق من تحقق منه النصرة والنصرة تتحقق من المذكور دون الالاءات الا ترى ان النساء لا يخلن في العاقلة ليجملن الدين كما تجمل الرجال لعدم النصرة منهن اي ولان العاقلة ومولى العاقلة مقدم عندها على ذوى الارحام والرد على ذوى الفروض وهو قول علي وزيد بن ثابت لان مولى العاقلة عصبة فيقدم على ذوى الارحام ويرث من معتقه مطلقا سواء اعتقه لوجه الله تعالى او لغيره او اعتقه على مال او بلا مال او بطريق الكسبة لان السبب هو الاعتناق لقوله صلى الله عليه وسلم المولاة من اعتق وهذا السبب يتحقق في جميع هذه الصور فيثبت سببه في جميع فاذا لم يكن للمعتق وارث من ذوى الفروض ولا عصبة من النسب فعصبة مولاة الذي اعتقه فان لم يكن مولاة فعصبة المولى على ترتيب العصابات فيقدم جزء المولى ان شغل ثم اصول ثم جزر رتبة ثم جزءه المولاة من المولاة لان من ورث المولى الا ولما اعتقته او ولما اعتقه من معتقه وانما يرث المولى العاقلة عن معتقه لقوله عليه السلام المولاة لحرمة كقوله النسب ومعناه ان الحرية حياة للانسان اذ بها ثبتت له صفة الملكية التي امتاز بها عن سائر الحيوانات والرقية تلف ذلك فالمعتق لا يورث لحرمة كقوله النسب لان سبب اليا والولد كما ان المولى يصير مولا الى ابيه بالنسب والى اقربائه بتبعية كذلك المعتق بالفتح يصير مولا الى معتقه بالكسرة بالمولاة والى عصبة بالتبعية كما ثبت



قوله ان رباب بن خديفة تزوج امرأة فولدت له ثلثة غلمة فماتت امهم فوثرها رباعها وولاء  
مواليها وكان عمر بن العاص عصبه ينيها فخرجهم الى الشام فماتوا فقدم عمر بن  
العاص ومات مولى لها وتولت مال له فخاصمه اخوتها الى عمر بن الخطاب فقال عمر  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احرف الولد اذ الوالد فهو لعصبه من كان الحديث  
اي اذا مات عتيق الاب او عتيق الام بعد موتها وللاب والام ابن يرث الابن وللا ذلك العتيق وهذا مخصوص بالعصبه ولا يرث  
النساء والاولاد الا من اعتقته او اعتق من اعتقته كما تقدم بيانه فلما ماتت ام الغلمة وورث بنوها ولارمواليها فلما اتوا يرث عصبهم  
ولارموالي امهم فلما ورث عمرو بن العاص ولارمولى ام الغلمة ولكن في الحديث اشكال وهو ان ولارالعقاة كان لام الغلمة وللمتة  
كانوا عصبه امهم وكان عمرو بن العاص عصبه الغلمة فصار عمرو بن العاص عصبه العصبه فلما ماتت ام الغلمة وماتت الغلمة ثم ماتت  
متعها فاولاد الاخوة ام الغلمة لانهم عصبه مولى العتاقة لا لعصبه العصبه الذي هو عمرو بن العاص لانه هو عصبه ابنار مولى العتاقة  
كيفية ورث عمر بن الخطاب عمرو بن العاص مع كون الوارث في هذه الصورة اخوة ام الغلمة فالجواب عن هذه الاشكال ان هذا الحديث  
مختص واصل القصة انه مات اثنان من موالي ام الغلمة احدهما في حياة الغلمة بعد وفات ام الغلمة والاخر بعد موت الغلمة والمذكور  
في الحديث واقعة المولى الذي مات في حياة الغلمة فعلى هذه الصورة تكون الاولاد للغلمة لانهم ابنها لا لانها لها لان الاخوة وان كانوا  
عصابتها ولكنهم الجدون عن الابناء فلما مات مولى العتاقة بعد موتها يرثها ابنار ثم بعد موت ابنار يرث عصبات الابناء مال  
الابناء وامامات بن الغلمة فلم يكن النزاع في وراثته وقد اخرج هذه الحديث ابن ماجه مطولا وللفظه ليشير الى ما قلنا فراجع

باب في الرجل يسلم على يدي الرجل ويعقد عقد الموالاة وصورتها تخص مجهول النسب اسلم على يدي رجل قال  
اولا ثرائم مولاى ترشني اذ اجنبت وقال الاخر قيلت فعندنا معشر الخففة يصح هذا العقد ويصير القابل وارثا  
عاقلا واذا كان الآخر ايضا مجهول النسب كالاول وقال الاول مثل ذلك وقبله فكان الغفارين الطرفين فورث كل منهما صاحبه  
وعقل عنه للمجهول ان يرجع عن عقد الموالاة ما لم يعقل عنه مولاة وكان ابراهيم النخعي يقول اذا اسلم الرجل على يدي رجل ثم  
والاه صح فظاهر شرطه لا سلام على يدي المولى قال شمس الأكنة الشحسي ليس الاسلام على يديه شرطا في صحة عقد الموالاة  
وانما ذكره ابراهيم على سبيل العادة وكان الشعبي يقول لا اولاد الاولاد العتاقة وبه اخذ الشافعي وهو مذهب زيد بن ثابت وما ذهبنا  
اليه فذهب عمرو بن عثمان بن مسعود وروى عن ابي الاشعث انه سأل عمر بن رجل اسلم على يده واولاد مات وترك مالا فقال سيدنا  
عمر ميراثه لك فان ابيت فلبيت المال ويؤديه حديث الباب حديث ثيمم الداري قال يا رسول الله ما السنة في  
الرجل يسلم على يدي الرجل من المسلمين قال هو راي الرجل المسلم اذ الى الناس مجيهاة راي الرجل الكافر  
الذي اسلم في حياته وعمانه اى هو اولى الناس بماتة فاذا اقرن معه العتاقة والمجاننة فعند ذلك يكون المولى اولى بالميراث  
عند عدم الاقارب وان لم يعقد فهو اولى الناس بالنصرة في حال الحيوة وبالصلوة بعد الموت وسياتي بعضه في باب بعد باب مولى  
الموالاة الا على يرث الاسفل ان لم يكن له وارث وهو اخذ ذوى الارحام موثر عنهم لان ذوى الارحام يورثون بالقرابة وهي اقوى  
من الموالاة لانها لا تقبل النقص والاولاد يقبله

باب في بيع الولاء

في الباب نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبته وكانت

العرب في الجابية تباع ولا رمو اليها وماخذ عليها المال فهي صلى الله عليه وسلم عن ذلك لانه ليس بمال بل هو حق من الحقوق  
فلا يراد عليه البيع لان البيع يستدعي كون المبيع مالا وحديث الباب رواه الشافعي عن محمد بن الحسن عن ابي يوسف عن ابي حنيفة  
باب في المولود نبيته لم يتم بميت اى يرفع صوته بالكافان الاستهلال والاهلال رفع الصوت والمراد به ما يعلم جويته  
بقيد الاستهلال باعتبار انه الغالب في القرنية على الحيوة والا فاسى اماره على الحيوة وجدت يورث ذلك المولود من مورثه الذي  
ماث قبله لحديث الباب قال اذا استهل المولود وودت من التورث اى يجعل وارثا لمن مات قبله حتى اذا خرج من بطن  
امه نصفه وهو حي ثم مات يورث

باب نسخ ميراث العقد بميراث الرحم اختلف العلماء فيه فقال بعضهم ان التورث بعقد المولات مفسوخ بقوله  
واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله وقال آخرون ليس لمفسوخ من الاصل ولكنه جعل ذوى الارحام اولى من موالى  
المعاقدة فسخ ميراثهم في حال وجود القرابات وهو باق لهم اذا فقدوا اقربا على الاصل الذى كان عليه وهذا قول ابي حنيفة و  
من تبعه فقال من اسلم على يدي رجل ووالاه وعاقده ثم مات ولا وارث لغيره ميراث له وقال مالك الثوري والشافعي والاوزاعي  
ميراث ليست الممال ولا شئ عقد المولاة فالأية والذين عاقدت ايمانكم وفي قراءة عاقدت فانهم نصيبهم وآية الانفال اولوا الارحام  
بعضهم اولى ببعض توجب الميراث للذى والاه وعاقده على الوجه الذى ذهب اليه ابو حنيفة لانه كان حكما ثابتا في اول الاسلام  
وحكم الشرع في نفس التمثيل قال واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله فجعل ذوى الارحام اولى من المعاقدين الموالى  
فتمت ذوى الارحام وجب ميراثهم بقضية الآية فنحن نقول ان ذوى الارحام مقدم على موالى المولات فليس في القرآن و  
لا في السنة ما يوجب لغيرها في ثابته الحكم مستعمل على مقتضى من اثبات الميراث عند ذوى الارحام وقد تقدم الحديث عن النبي صلى الله  
عليه وسلم ثبت هذا الحكم عن تميم الداري انه قال يا رسول الله السنة في الرجل يسلم على يدي الرجل من المسلمين قال اولى الناس  
بجهاه ومما في هذا القضي ان يكون اولى الناس بميراثه اذ ليس بعد الموت بينهما ولاية الا في الميراث قوله عن ابن عباس  
في قوله تعالى الذين عاقدت ايمانكم فانهم نصيبهم قال كان المهاجرون حين قدموا المدينة قود

الا فصار ذوى رحمهم للاخوة التي اخاد رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم راي لاجل عقد  
المواثات بين المهاجرين والانصار يورثون الانصار المهاجرين مقدم على ذوى الارحام فلما نزلت هذه الآية ولكل جعلنا  
موالى مما ترك آية قال نسختها والذين عاقدت ايمانكم فانهم نصيبهم قوله نسختها والذين الخ  
ظاهر ويدل على ان آية فالذين عاقدت ناسخة وكل جعلنا مفسوخة والصواب ان والذين عاقدت هو المنسوخ والناسخ هو قوله  
ولكل جعلنا الآية كما في رواية الاولى فلهذه الرواية توجب ان امان يقال ان فاعل نسختها الضمير المستتر الذي يرجع الى قوله وكل  
جعلنا الآية والضمير المنصوب مفعول وقوله والذين عاقدت بدل من الضمير المنصوب واما ان يقال ان والذين عاقدت جملة  
مستأنفة ليقول ابن عباس فعلى تقدير يكونها مفسوخة معناها والذين عاقدت ايمانكم فانهم نصيبهم اى اعطوهم نصيبهم من النصر  
والنصيحة والرفادة الا الاعانة ويوصى له وقد ذهب الميراث اى تقدم وراثته موالى لمولات على ذوى الارحام قوله حتى  
حمل على الاسلام بالسيف قال الحفاظ هذا وهم من الراوى بل هو اسلم طوعا وعلى تقدير صحة معناه اى دافع الاسلام وقابل  
اهل الاسلام بالسيف فان عبد الرحمن شهيد بدمع المشركين وكان اسلامه قبل فتح مكة وعلى تقدير كون حمل لعينه الجاهل معناه

انه لما راي غلبة الاسلام في القتال حتى قتل صناديد كفار قريش في بدر وغيرها من المؤمنين فكانه اكره على الاسلام بالسيف  
 انا قول ام سعد القراء والذين عاقدت ايمانكم الى آخره معناه ان هذه الآية نزلت في قصته ابي بكر باذنه خلف ان لا يورث ابنه  
 عبد الرحمن لانه كان لم يسلم فليصح ان يقرأوا الذين عاقدت من باب المغادرة بل العوالب على هذا التقدير والذين عقدت فانه  
 ونفع الخلف من ابي بكر في توريث عبد الرحمن ولعلها لم تبلغها قرأة عاقدت من باب المغادرة فالكثرة لمكونها ما نزلت من القصة  
**باب في الحلف** اي المحالفة التي كانت في الجاهلية قال في النهاية اصل الحلف المعاقدة والمعاودة والتسليم والاتفاق  
 فما كان منه في الجاهلية على الفتن والقتال والخارات فذلك الذي ورد النبي عنه لقوله لاحلف في الاسلام وما كان في الجاهلية  
 منه على نصر المظلوم وصلة الارحام فذلك الذي قال فيه واما حلف كان في الجاهلية لم يزد الاسلام الا شدة يزيه من العاقدة  
 على الخير ونصرة الحق قلت ويمكن ان يقال معنى قوله لاحلف في الاسلام الى احوال الحلف فان الاسلام يقتضي و  
 يوجب التعاون والتعاضد فلا حاجة الى الحلف بخلاف ما حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والانصار فانه كان عقد  
 للورثة ومعنى قوله واما حلف كان في الجاهلية اي على هذه الامور المتعة من نصر المظلوم وصلة الارحام وعقد المواثقة  
 والمواثقة فلم يزد الاسلام الا شدة وقوة فالحلف الذي افاد على النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي كان في الجاهلية على الفتن  
 والقتالات والنارات والظلم والبعي كما تحالفوا باخراج النبي صلى الله عليه وسلم وبني هاشم في خيف بني كنانة وكتبوا له كتابا  
 لا مطلقا وقال بعضهم نفى مطلقا وهو غير صحيح

**باب في المرأة تزوت من دية زوجها** اتفقوا على ان الزوجة ترث من دية زوجها لانها من اهل الفروع و  
 لا تؤدى الدية لانها ليست من العائلة وكان عمر بن الخطاب يقول الدية للعائلة اي لعصبات المقتول الذين  
 يعقلون عنه اذا جنى ولا تؤت المرأة من دية زوجها شيئا حتى قال الصحابي بن سفيان كتب الى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ان ودت امرأة نسيم بضربا من دية زوجها فخرج عمر  
 عما قيل من عدم تورثها من دية زوجها وشبهه للضحاك بذلك زرارة بن جري آخر كتاب الفرائض

## اول كتاب الخراج والفقى والامارة

الخراج اسم لما يخرج من غلة الارض ثم سمي ما ياتخذ السلطان خراجا مجازا من اطلاق الكل واراؤه البعض فيقال ادى غلاتي  
 خراج ارضه وادى اهل الارض خراج رؤسهم يعني الجزية والجزية اسم للمال الذي يؤخذ من الذمى ثم اعلم ان بيوت المال المسلمين  
 اربعة كل خزائنه ومصرف الاول الخراج والجزية والمال المأخوذ من الغلبة ويدية اهل الحرب لاما ما والذمى اخذنا من اهل الحرب  
 بلا قتال وما ياتخذ العاشر من اهل الحرب واهل الذمة اذا مروا عليه وما لاهل بخران وما صوح عليه اهل الحرب على ترك القتال  
 قبل نزول العسكر بسا حتم كل ذلك ففى وبصرته الى مصالح المسلمين مثل سدا الشغور اسي تحصيلها بالرجال والعتة والذخيرة و  
 بناء القناطر والجسور وازراق القضاة والعمال الذين ياخذون الصدقات وازراق العلماء وهم اهل التفسير والفقه والمدينة و  
 العلوم الشرعية وازراق المتكلمة ونفقة زراعي هو لادويض ايضا في مثل الكراع والساح وعمارة المساجد والرباطات و  
 اقامة شعائر المساجد ونجاسة الامانة والاذان وغير ذلك الثاني من انواع بيت المال الزكوة والعشر ومصرفها ما ذكر في كتاب

من يجوز صرف الزكاة اليه والثالث خمس الغنائم والمعاون والركاز ومصرفه ما ذكره الله تعالى في قوله فان الله يشهه وللرسل انفقوا  
واليتمى والمساكين وابن السبيل وسباني ذكره والرابع اللقطات والزكيات التي لا وارث لها ودية مقتول لا ولي له ومعه فيها  
اللقيط الفقير والفقراء الذين لا اولياء لهم يعطون منها لغنائمهم وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع بيتا ينفقها ما انفقا  
بعضه ببعض فان لم يكن في بعضها شيء فله ان يستقرض من النوع الآخر ويصرفه الى اهل ذلك ثم اذا حصل من ذلك النوع  
شيء يرد في المستقرض منه الا ان يكون المصروف من الصدقات او خمس الغنيمة على اهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرد  
فيه فنيا لانهم مستحقون للصدقات وكذا في غير ذلك اذا صرف الى مستحقه ويجب على الامام ان يثق الله تعالى ويعرف الى كل مستحق  
قدر حاجته من غير زيادة فان قصر في شيء من ذلك كان الله عليه حسيبا.

باب ما يلزم الامام من حق الرعية فبما يعنى مفعول ودخلت التاء لغلبة الاسمية في حديث الباب  
كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالامير الذي على الناس راع عليهم وهو مسئول عنهم  
الحديث اي امير مسئول عن الرعية في الاخر بل نعمهم وادى حقهم والراعي الحافظ المؤمن على ما يليه يامر بالصحة ويجزئهم ان يكونوا  
فيما وكل اليهم وليصنعوا فالرعاية بمعنى حفظ الشيء وحسن التمهيد كما سنوي الامير وسيد البيت والمرأة في بيتها والعباء على مال سيد كلهم  
في الاسم الراعي ولكن معانيهم مختلفة اما رعاية الامام ولاية امور الرعية فالجباية من ورائهم واقامة الحدود والاحكام فيهم ورعاية  
الرجل اليه فالقيام عليهم بالحق والنفقة وحسن العشرة ورعاية المرأة في زوجها فحسن التدبير في امره والتعهد بخدمة اضيافه ورعاية  
الخادم غفطا في يد من مال سيده والقيام لشغله وقوله فكلكم راع جواب شرط محذوف تقديره اذا كان الامر كذلك فكلكم راع.

باب ما جاء في طلب الاسرعة يعني ان يطلب الرجل الحكومة والولاية من الخلق او الخلق كما وردوا عن عمن في حديث  
الباب فان اعطى احد غير مشايه يكون الاعانة فيمن الله سبحانه وتعالى فلا يسال بلسانه ولا يطلبه قلبه وان امن على نفسه الحيف وكره  
من خاف الحيف وكرم ان يظلم على نفسه ذلك ووجب عليه اذا تعين عيانية لحقوقي المسلمين.

باب في الضرب يولي اي الاعمى يجعل والبا على امر من امور المسلمين في الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم  
استخلف ابن ام مكتوم على المدينة هي ذين وكان اعمى قال الخطابي انما ولاه على الصلوة دون القضاء والاحكام فعمل ذلك  
اكراما فيما عاتبه الله اليه في امره قال الحافظ في الاصابة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستخلفه على المدينة في عام غزواته يصلي  
بالناس ثم قال قال ابن عبد البر روى جماعة ممن اهل العلم بالنسب والسير ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن ام مكتوم ثلاث  
مرة في الابلواء ولواء وذي العشرة وغزوة كرز بن جابر وغزوة السويق وغطفان وغزوة اصدوجراما لاسد ونجران وذات النقع  
وفي خروجه في حجة الوداع وفي خروجه في بدر وقال في رواية الباب استخلف ابن ام مكتوم مرتين لم يبلغ انا ما بلغ غير ذلك تقدم  
شرا لا الامارة في كتاب الصلوة في باب الامامة فراجع.

باب في استخاد الوزيرين يوازي الامير فعمل عمنه ما حمله من الاعمال ومن يلحق الامير الى رايه وتديره في علمه  
ومغفره فصح كان وزيره هبلى السريه وسلم ابكر وعمر قوله اذا اد الله بالا ما خير جعل له وزير صدق ان نسي ذكره  
وان ذكره لانه اذا اد الله به غير ذلك جعل له وزير سوء ان نسي له يذكرك وان ذكره لم يجعله  
وزير صدق باضافة الموصوف الى الصفة اي وزير اصادق في الاقوال والاعمال ناصحا

باب في العرافة والعرف بالكرمل والعريف هو القويم بامر القبيلة او الجماعة من الناس على امورهم ويعرف  
او اهلهم ويعرف الامير او اهلهم عنه (جود هري) في الباب افلحت يا قديم ان مت ولدتك ابا ولد لا كاتبا ولا عريفيا  
وموذي في حق المتدائم ان يكون امير او رئيسا وكاتب الامير وعريف القوم في حياته وجميع عمره وقال صلى الله عليه وسلم ان العرافة  
حتى ولا بد للناس من العرافة ولكن العراف في الناس اى ان العرافة لا بد منه لينظم مصالح القوم  
وتعرف احوالهم في ترتيب البعوث والاجناد والعطايا والسهام ومن ذلك هم على خطر في الوقوع من الهالك والعذاب لتعذر  
القيام بشرايط ذلك فليعلمهم ان يراعوا الحق والصواب -

باب في اتخاذ الكاتب للامير قد ذكرنا في المقدمة اسماء الكتابعيين لرسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ابو بكر وعثمان  
وعلى وعبد المدين سعد وعامر بن فيرة وابي بن كعب ومعاوية بن ابي سفيان وزيد بن ثابت وخالدين الوليد والزبير بن العوام  
وثابت بن قيس عبد المدين الارقم وغيرهم فيجوز ان هذا الكاتب لالة الامور ليسل المكاتبات بامرهم ويكتب ما عرض له من الوصايا  
والفروط والصكوك وغير ذلك قوله عن ابن عباس السجيل كانت كتابت للنبى صلى الله عليه وسلم في تفسير ابن مردويه  
باساد عن ابن عباس السجل ايجي الرجل في لغة جديدة على يد معني رواية الباب رجل كاتب كان الخ واختلفوا في معنى السجل الذي ذكره  
الله تعالى يوم نطوى السماء اطي السجل للكتب فقال بعضهم هو اسم ملك من الملائكة وهو مروي عن ابن عمرو عن ابن عباس رجل كان  
يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس القينام هو الصحيفة التي يكتب فيها وراي الاولى ومعناه يوم نطوى السماء  
كل السجل على يافيه من الكتاب

باب في السجاية على الصدقة وفي العمل والسعي فيها بحق في الباب العامل على الصدقة سب الحق اى على نقي  
الصدق وبالاخلاص والاحسان فاجره كالغاذي في سبيل الله حتى يرجع اليه لان نومه وبه في هذه عبادة كلمة قوله  
لا يدخل الجنة صاحب مكس قال في النهاية المكس الضريبة التي تخذها الماكس وهو العشار لان الغالب فيه الظلم لا المير  
ليستحق النار بامره بل المكس والعشار يستحق النار باعانة في ذلك قال في القاموس مكس في البيع اذ اجبا بالاكس المكس النقص والظلم  
ودراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الاسواق في الجاهلية او درهم كان ياخذ له صدق بعد فراغه من البيع قلت معناه في لساننا  
طيس قال في الحاشية الماكس من العمال من ينقص من حقوق المساكين لايطيها كالملا بامها واما من ياخذ الصدقة بعشر  
بحق ففيه اجر وهو شاب

باب في الخليفة يستخلف او استخلف ابو بكر عشرين قرب وفاته كتب كتابا فيه استخلاف عمر وامر الناس ان يبايعوا  
بن فيه فبايعه الناس واما عمر فلم يستخلف على اسم معين وانما جعل الخليفة شورى بين ستة من العشرة المبشرة فعلى اسمهم يحصل  
الاتفاق فهو الخليفة فشاور واخرجوا عثمان رضي الله عنهم جميعين وعنا قول قال عمر اني استخلف فان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لم يستخلف ان استخلف فان ابا بكر قال استخلف الميراث حاصلا ان لا اجعل وليه رافعي له وجه وان اجعله  
ايضا وجعدي فكل الامران جائزان ثم عمل بهما من وجه قال النووي حاصلا ان المسلمين اجمعوا على ان الخليفة اذا حضر الموت  
قبل ذلك يجوز له الاستخلاف ويجوز له تركه فان تركه فقد اقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم في هذا والافق اقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم في  
التعداد والخاتمة بالاستخلاف وعلى التقاد بالعتد اهل العهد والجل لانسان اذا لم يتماش الخليفة واجبه على جواز جعل الخليفة الامر

شورى كما فعل عمر بن الخطاب واوجبوا على انه يجب على المسلمين نصب خليفة بل من اهم الواجبات

**باب ما جاء في البيعة** ثبتت عن الصحابة بيعتهم على يده صلى الله عليه وسلم على ترك المعاصي وغيره وفيه اصل البيعة التي في زماننا على يد الصالحين على ترك المعاصي وفيه ثبوت التقلي قوله ابن عمر قال كنا نبايع النبي صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة اى على الانساع او امره ونواهييه وتطيعه في ذلك في العسر واليسر والمنشط والمكره.

**باب في اذواق العمال** اى ما يدلى لهم الامير من بيت المال ويعين لهم يجوز للقاضي والمتصدق والعلم وغيرهم ان ياخذوا من بيت المال بقدر الكفاف بل يجب على الامام كفاية هؤلاء من بيت المال وقد اخرج البيهقي عن الزهري قال رزق رسول الله صلى الله عليه وسلم عتاب بن اسيد حين استعمله على مكة اربعين اوقية في كل سنة وعن ابى بكر انه كان ياخذ كل يوم درهما وثلاثي درهم وعن عمر انه كان ياخذ كفاية ثم القاضي والعامل اذا كان فقيرا فاذا فضل بل الواجب الاخذ لانه لا يمكن اقامة فرض القضاء الا بالبر اذا الاشتغال بالكسب ليقدره عن اقامة فرض القضاء وان كان غنيا فاذا فضل الاضمار وقيل الاخذ وهو الاصح وقد ركن الكفاف ما يكفيه وابله وان احتاج الى دار او نكاح فما يكفيه ايضا فياخذ من بيت المال قدر مبرز وجهه في ثوبه وكسوته وما يحصل به خادما ومسكنات ذلك على قدر لادبته من غير تنعم واسراف وما زاد على ذلك فهو حرام ويدل على ذلك ما روينا **باب قال من استعملناه على عمل فخذناه دزقا** نأخذ بعد ذلك فهو غلول اى زيادة على ارضائه فهو خيانة وحرام وحدث من كان لنا عاملا فليكن تسب من بيت المال من جهة ذلك لم يكن له خادما فليكن خادما وان لم يكن له مسكن فليكن تسب مسكنا الحديث

**باب في هدايا العمال** اى ما يهدى الى العمال من الرعية قالت الخفيفة يرد القاضي دعوة خاصة وهدية لانهما شبه الرشوة فيجب عتقا الا ان له ان يقبل من ذى الرحم المحرم او ممن جرت عادته بالمهاداة قبل القضاء لعدم التهمة وفي ردية المحرم قطعية الرحم وهي حرام والحاصل ان المهدى للقاضي اما ان يكون ذا خصوصية او لاداء الاول لا يجوز قبل بدية مطلقا سواء كان قريبا او غيره وسواء كان مهاديا قبل القضاء او لم يكن والثاني اما ان يكون قريبا او ممن جرت له العادة بالمهاداة من قبل او لم يكن والثاني كذلك لانه اكل على القضاء فيتمامه والاول يجوز ان لم يزد من له العادة على المتعاقبة ثم اذا اخذ القاضي المهدى اخذه وتعد الرديضة في بيت المال وحكمه حكم اللقطة لانه انما يهدى اليه لعله وهو في هذا العمل نائب عن المسلمين فكانت الهدايا من حيث المعنى لهم والاستقرار والاستعانة كالهدية والاصل في ذلك ما اخرج في الباب وهو رواية البخاري قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا من الازدي قال ابن اللبينة قال ابن السرح ابن اللبينة على الصدقة فحاء فقال له الكرم وهذا الهدى لي فقال النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فحمد الله واثن عليه وقال ما بال عامل نبعثه فيمضي فيقول هذا لكم وهذا الهدى لي الاجلس في بيت الله ادابيه فينظر ايهدي له ام لا ياتي احد منكم بشئ من ذلك الاجابة يوم القيامة الحديث قوله الاجلس الخ تاهرا اذا جلس في بيت امره وابيه لا يهدى له طعاما لقينا هذا الذي اهدى له هو الحكومة وهو الرشوة فلا يحل اخذ ذلك

**باب فيما يلزم الامام من امر الرعية** من الحقارة دفع الاموال منها بينهم قوله من دلا الله عز وجل شيئا من

أهل الإسلام فاحتجب عنه ثبوتهم خذ به نفس محمد كما عايناه من الأمراء والسلاطين بحيث لا يصل إليهم المظلوم وأصحاب  
الويلات والفتن احتجب الله تعالى عنه دون مدحجته خلته نفس لا أي لا ينفي حاجته ولا يدفع فتنه والحاجة الشديدة  
قول ساداتكم من تنادي دعا عند كركان إنا لا نؤذن إضاح جيداً سررت لفظة إني المغيثين بآية  
إي لا أعلمكم ولا منعكم بيل نفس وشهوته بل كل ذلك بأمره تعالى وقدره وأعلم أنهم حملوا الأعمار والشيخ بهنا على إعطاء الدوال ونحوها  
وقد قيل على تلج الوحى والعلم والأحكام يعنى لأن الله تعالى يعطى كل واحد منهم من العلم والفهم على ما تعلق به إرادته

باب في قسم الفخ قد تقدم معنى الفخ ومصارفها قال التورثي كان راسي عمران الفخ لا يخس وإن جملة لعامة المسلمين  
يعرف في مصالحهم لا مزية لأحد منهم على آخر في أصل الاستحقاق وإنما التفاوت في التفاضل بحسب اختلاف المراتب والمنازل وذكر  
أنما تنصيص الله تعالى على استحقاقهم بالمذكورين في الآية خصوصاً منهم من كان من المهاجرين والأنصار لقوله تعالى لم نشر المهاجرين  
آيات التثنية والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار الآية أو بتدريج الرسول صلى الله عليه وسلم وتفضيله السابقين  
والمؤمنين بآية وعنايه في سبيل الله والشدة بختياجه وكثرة عياله وقد نرى قوله كما تقدم قبل هذا الباب منه قال أنا باحق  
بهذا الفخ عنكم وأحدنا حق به من أحد الأئمة منذ أن كتب كتاب الله عز وجل وقسم رسول

فالسجل وقدمه والسجل بلائله والسجل بعيله والسجل وحاجته  
وعلم على هذا الخفية وقالوا لا خمس في الفخ إنما الخمس في النعمة وقال الشافعي وآخرون يخس من الفخ أيضاً قوله أدرك جلاءه  
نتى بد أب المحورين وذلك لأنهم قوم لا يؤمن بهم وإنما يخلون في جملة مؤيدينهم وقال بعض الشراح أي بدأ في إخراج  
بجى الفخ إعطاءه نصيب المكاتبين قال ابن الملك وقيل المنفردون لطاعة الله خلوعاً قول سائقى خطية فيها خور قد هربا  
للحوة والامة النطة الجراب الصغير وقيل هي شبه الخريطة والكيس الحزنا المهره وخرزات الملك بوابه الكليله وقامه وخمس النساء  
لأن الحزمن شانهن لأن حق النساء خاصة ولهذا كان أبو بكر يقيمها للحر والعبد

باب في أذواق الذر سبعة المراد بالذرية المازرية المتأهلين بالخصوص أو عامة المؤمنين وكل حق في بيت المال على  
تدريتهم وضرورتهم وحاجاتهم

باب متى يفرض للرجل في المقاتلة الصبي إذا بلغ خمس عشرة سنة ودخل في زمرة المقاتلة وكان من البالغين  
والأعدى الذرية وهذا إذا لم يتعلم وأما إذا تعلم قبل ذلك حكم ببلوغه من الاحتلام وجبل زوجته وعرض ابن عمه يوم أحد  
ليقبله في المقاتلة وهو ابن أربع عشرة فلم يقبله وعرض يوم الحندق وهو ابن خمس عشرة سنة فجاره  
كما في الباب فاعلم منه يبلغ الصبي إذا بلغ خمس عشرة سنة

باب في كراهية الألفراض في أخوالها فإن أي أخا الفرض لا يكون رشوة قول سبأ إياها الناس خذوا  
أعطاء ما كان عطاءاً لتجارتهم وتنازعهم وتقاتلتهم قريش على الملك وكان عن دين أحد كوفى عى  
أي إذا كان العطاء في عوض الدين ومتابله فلا تأخذه الحنفى عصارة الخولان العربى وفى الهندى عصارة الغيلز برج  
دواء ان قريش المنفعة والخاصة (رسول)

باب في تدوين العطاء أول من دون الدواوين سيدا عمرضى الله عنه والدواوين والدياوين جمع الديوان

يقال تجمع الصحف والكتاب بكتب فيه اسماء الجيش والعطاء وفي الباب كان عمر يعقب الحبيد حتى لم يبق له شيء  
 فشغل عنهم الحديث قال الخبائي اعقاب الجيوش هو ان يعقب الامام في اثر المقيمين بالثغر ويستدعي جيشا يقيمون مقامهم  
 ويصرف اولئك فانه اذا حال عليهم الغيبة والعزبة تضرروا باذلك واضربا لهم فقولا انك غفلت فما استند بارك الله في ذلك  
 اهل العطاء واهل الجيش لان الامام كيف يعلم بعيل بارسال الجماعة الغازية مقام بعض بان اليوم نوبة فان ان لم يكن عنده  
 ديوان درجستمر وقيل كان عمر مشغولا في تدوين ديوان اهل العطاء فلذا شغل من اعقاب الجيوش واما ما كان ثبت ان المدين  
 الديوان لاهل الجيش والعطاء وقيل شغل عمر عن ابنة المرأة كم مائة تصبر فقالت ثلثة اشهر فغضب مدة الغيبة ثمانية اشهر  
 باب في صفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم من اموال جمع صفى وهي الاموال في الاراضى التي انما الله تعالى على ربه  
 من الم يوجب المسلمون عليها نجيل ولا ركاب ذكر عمر في الباب خمس آيات اولها ما ذكر فيها من الاموال التي خاصة برسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه ولم يبق فيها وجفت عليهم من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسوله على من يشاء والله على كل شيء قدير والمعنى انما جعل المدين رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اموال بنى نضير شيئا لم تحصلوه بالقتال والغلبة ولكن سلط الله رسوله عليهم وعلى اموالهم كما يسلط رسوله على اهلهم فما لامر فوض اليه  
 بضعه حيث يشاء وهو معنى قوله كانت خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حق فيها لاحد فكان ياختار منها النفقة ونفقة المدين ويعصرف  
 الباقي في مصالح المسلمين وفي الثانية منها ما اشرك فيها الرسول الله صلى الله عليه وسلم من اصناف شتى من ذوى القربى اليقاي  
 والمساكين وابن السبيل وهي ما افاد الله على رسوله من اهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين و  
 ابن السبيل الآية وفي الثالثة منها ما ذكر فيها للمهاجرين وهي وللقراء الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم الآية وهم المهاجرون  
 وفي الرابعة منها ما ذكر فيها للانصار وهي والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم الآية وهم الانصار وفي الخامسة منها ما ذكر للمسلمين  
 الذين ينجون من بعد المهاجرين والانصار الى يوم القيامة وهي والذين جاؤا من بعدهم الآية وهم المسلمون الذين ياتون بعد  
 فاستوعبت هذه الآيات الناس المسلمين كافة الا المملوكين من العبد فلم يبق احد الا وفيها حق قال القاضي عياض في تفسيره صدقات  
 النبي صلى الله عليه وسلم المذكورة في احاديث الباب قال صارت الآية بمثابة حقوق احد ما وسبب له صلى الله عليه وسلم وذلك وصية  
 منحريق اليهودى له عند اسلامه يوم احد وكانت سبع حواط في بنى النضير وما اعناه الانصار من ارضهم وهو ما لا يبلغه الماء وكان هذا  
 ملكا له صلى الله عليه وسلم الثاني حصة من النخيل من ارض بنى النضير من اجلهم كانت له خاصة لانهم لم يوجب عليها المسلمون نجيل ولا  
 لاركاب ثم قسم الباقي بين المسلمين وكانت الارض لنفسه ويخرجها في ثواب المسلمين وكذلك نصف ارض فدك صالح اليها بعد فتح  
 خيبر على نصف ارضها وكان خالصا له وكذلك ثلث ارض وادى القرى اخذه في الصلح بين صالحها اليها اليهود وكذلك حصان  
 من حصون خيبر وبها الوطىخ والسلام اخذها صلحا والثالث سهم من ثلث خيبر وما افتتح فيها عسوة فكانت هذه كلها ملكا لرسول الله  
 صلى الله عليه وسلم خاصة لاحق فيها لاحد غيره لكنه صلى الله عليه وسلم كان لا يشار بها بل ينفقها على اهلها والمسلمين والمصالح العامة و  
 كل هذه الصدقات محرمات التملك بعده والى علم ثم ان في الحديث ابحاث ومسايل الابحاث فآولها ان العباس وعليها  
 يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث فكيف جاز الى ابى بكر يطلبان الميراث وان سلم انهما خفي عليهما هذا الحديث  
 فكيف جاز الى عمر وقد اقرعده بهذا الحديث وثانها ما وقع في رواية سلم من كلام العباس في علي بانه قال اقض مني وبين هذا الكاؤب  
 الاثم الغادر الخائن وكلام عمر ايتماه كاذبا اثما غادرا خائنا والسر لعلم انه لصادق بار راشد تابع للحق وكذلك قول عمر فرأيتني في كل هذا



اثباتا فادراة اثنا عشر جواب عن الاول ان عباسا وعليهما العلم في اول الامر حين طلب الميراث من ابي بكر لم يطلب عليا على الحديث او  
 علماء ولكن ذموا عنه ثم لما بينهما ابو بكر عليا بذلك ثم لما علم الحديث من ابي بكر لم يطلب الميراث من عمر لم يطلب منه ان يعطيها  
 بشرق التولية فاعطاها عمر على ذلك والى عليهما العهد والميثاق بذلك ثم لما وقع النزاع بينهما وجاروا الى عمر ثانيا وطلبوا منه  
 ان يكون ملك الاموال على ذلك العهد والميثاق ولكن تقسم بينهما فيكون كل واحد منهما على نصفه متوليا كما كانا متولين قبل  
 التسمية ولكن عمر لم يرض بذلك ولم يحز ان يقع اسم التسمية عليهما ان كان ميراثا نصف للعلم والنصف الآخر زوج البنت حصنة  
 البنت والدليل على ذلك ان بعد هذه لم يطلب احدهما من الورثة من اولاد علي ومن اولاد العباس الميراث وكذلك علي زمان خلافة  
 لم يقسم بين الورثة فيستدل بذلك انهما علموا وتفقوا بما قال ابو بكر وعمران النبي صلى الله عليه وسلم لا يجري فيما ترك الميراث وجوب  
 والداعلم ان الله تعالى لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى عبادته ووعده على التبليغ لدينه الجنة وامره ان لا ياتوا به الا بما اراد عليه السلام  
 ان لا ينسب اليه من متاع الدنيا شئ يكون عند الناس في معنى الاجر فلم يجعل له شئ منها ولذلك حرم الميراث على اهل البيت  
 ان يجمع المال لورثته كما حرم عليهم الصدقات وقال عليه الصلوة والسلام لا نورث ما تركناه صدقة واما الحكمة في ان متروك  
 الانبياء صدقات فلعلم ان لا يؤمن ان يكون في الورثة من تنبى موته فيترك اولادهم كالاباء لامته فالحكم لكل اولادهم يعني  
 للمصلح العامة وهو معنى الصدقة قال النووي في اشكال مع اعلام بي بكر لم قبل هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لا نورث وجوابه ان كل واحد منهما طلب القيام وحده على ذلك ويحتج هذا بقوله بالعموم وذلك لتقريب امره بالعموم  
 وليس المراد انهما طلبا بعد ما علموا منع النبي صلى الله عليه وسلم ومنهما منه ابو بكر وبين لهما دليل المنع واعتراه فلهذا لم يترك  
 قلت قد علم ذلك الحديث العباس وعلي وبطلان الفاطمية ولم يطلب احدهما الميراث بل انهم طلبوا من ابي بكر وكذلك عن عمر  
 التولية بقبرهم بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم يرض ابو بكر على تغيير حال الصدقات على ما كان في زمن الفتيوة واما عمر فتولى اولاد  
 العباس وعليهما مشتركا ورضي به ولكن لما اتخا صهما وقال ان تقسم بينهما التولية بالنصف فلم يرض عمر على ذلك لتعظيم الورثة  
 والجواب عن الثاني ما حكاه النووي عن قاضي عياض قال المازري في اللفظ الذي وقع لا يليق ظاهره بالعباس حاش  
 لعلي ان يكون فيه هذه الاوصاف فانما ما مورون بحسن الظن بالصحابه رضي الله عنهم ونفي كل رذيلة عنهم واذا انسد طرق التولية  
 فبنا الكذب الى الرواية وقد حمل هذا المعنى بعض الناس على ان ازال هذا اللفظ من نسخة ولعله حمل على رواية الوهم قال المازري  
 واذا كان هذا اللفظ لا بد من اثباته ولم نصف الوهم الى رواية فاجود ما حمل عليه اذ صدر من العباس على جهة الادلال على ابن اخيه  
 فانه بمنزلة ابنه وقال لا لا يعتقدوه ولا يعلم برأيه ابن اخيه منه ولعله قصده بذلك رده عما يعتقد انه مخطئ فيه وان هذه الاوصاف  
 تنصف بها لو كان ليعمل ما يفعله عن قصد وان عليا كان لا يراها موجبة لذلك في اعتقاده ولا بد من هذا التأويل لان هذه القضية  
 جرت في مجلس فيه عمر وهو الخليفة وعثمان وسعد وزبير وعبد الرحمن رضي الله عنهم ولم ينكر احدهم هذا الكلام مع تشدد دهم في  
 انكار المنكر وما ذلك الا انهم فهموا بقضية الحال انه نكلم بما لا يفتقن لظاهره وبالفظة في الزجر قال المازري وكذلك قول عمر انكما تجتانا  
 ابكر فترأيتاه كاذبا اثنا عشر اخا ثنا وكذلك ذكر عن نفسه انهما رايا كذلك وتاويل هذا على نحو ما سبق وهو ان المراد انكما تعتقدان  
 ان الواجب من تفعل في هذه القضية خلاف ما تعتقد انا وابو بكر فنحن على مقتضى رأيكما لو اتينا ما اتينا ونحن معتقدان بالاعتقاد انه  
 كذا بهذه الاوصاف او يكون معناه ان الامام انما يخالف اذا كان على هذه الاوصاف ويتم في قضايه فكان من افقتكما التاثير

من رآها انما اتفق ان ذلك فينا والسر علم وآما المسائل فبينة ان عليا والعباس اتفعا في ما اتفعا الله على رسوله من مال النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتنازعا في الخمس وانما تنازعا فيما كان خاصا للنبي صلى الله عليه وسلم وهو الفتي فترك صدقة بعد وفاته وفيه انه يجب ان يولي امر كل قبيلة سيد هالانه اعرف باستحقاق كل رجل منهم لعلهم به وفيه الترتيب له ولا عار على النادى بذلك والاشقيع وفيه انه لا يولي الامام بالبين الكلام لقول مالك امر من امره اقامة المال بين قوم لو امرت عيسى بن علي وفيه المجابة للامام وان اهل البيت ثم ريف ولا غيره الا باذنه كما اذن يرفاء حاجب عمر عثمان وغيره وفيه الجلوس بين يدي السلطان وفيه الشفاعة عند الامام في انفاذ الحكم اذا تقسمت الامور وشي القسما بين المتخاصمين لقول عثمان اقتض منها وارث احدهما من الآخر وفيه تقرير الامام من يشهد له على قضائه وحكمه وفيه انه لا لباس ان يمدح الرجل نفسه ويظهر بها اذا قال الحق وفيه جواز ادخار الرجل لنفسه واهله قوت سنة وهو خلاف قول جملة الصوفية المنكرين للاذخار الزاعمين ان من ادخر فقد سار النطن بربه ولم يتوكل حق تولد وفيه اباحة اتخاذ العقارات التي يتنفي بها والغسل والمعاش وغير ذلك

باب في بيان مواضع قسم الخمس سهمي القرني عطف على الخمس قال الله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل بنيت الآية بظاهر اللفظ ستة اصناف لله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وبظاهرها قال بعض العلماء منهم ابو العالية قال سهم الله تعالى يصرف الى عمارة الكعبة ان كانت القسمة بقربها والى عمارة الجامع في كل بلدة تقرب من موضع القسمة لان هذه البقاع مضافة الى بيت الله فهذا السهم يصرف اليها والبقية لباقيهم وقال بعضهم لذى الله فلنبي صلى الله عليه وسلم والذي للرسول فلازواجه فقال بعضهم الخمس تقسم على خمسة اسهم فخمس الخمس لله ورسوله وهو مروي عن ابن عباس وبه قال الحسن البصري والشعبي وعطاء وقتادة ان سهم الله ورسوله واحد وبه اخذ احمد بن حنبل وقال سهم الله ورسوله يصرف في سد الثغور وازراق الغزاة والقضاة وكري الانهار وبناء الجسور وقال الشافعي تقسم الخمس اخماسا سهم للنبي عليه الصلوة والسلام يخلفه فيه الامام ويصرفه الى صالح المسلمين وسهم لذوى القربى والباقي للثلاثة ويستوى في ذوى القربى فقيرهم وغنيهم ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويكون ذلك لبني هاشم وبني المطلب ولا يكون لغيرهم وهذا بطريق الاستحقاق لا المصارف وقال الامام ابو حنيفة وآخرون ما ذكر صاحب الهداية واما الخمس فيقسم على ثلاثة اسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل ياتل فقرار ذوى القربى فيهم فيكون على غيرهم من غيرهم من الفقير يكون من اخذ الصدقات وذوى القربى لا تحمل لهم وهذه الثلاثة مصارف الخمس عندنا لا على سبيل الاستحقاق حتى لو صرف الى صنف واحد منهم جاز كما في الصدقات وقال مالك الامر مفوض الى راي الامام ان شار قسم في المصارف التي بنيت في الآية وان شار اعطى لبعضهم دون بعضهم وان شار اعطى غيرهم ان كان امر غيرهم اسهم من امرهم فالجاءل ما ذهب اليه الشافعي ان لذوى القربى خمس الخمس يستوى فيهم غنيهم وفقيرهم ويكون لبني هاشم وبني المطلب دون غيرهم من القرابات ونحن لو افقنا على ان المراد بالقرابة ههنا بني هاشم وبني المطلب فالخلاف في دخول الغني من ذوى القربى وعدمه وله اطلاق قوله تعالى ولذوى القربى بلا فصل بين الغني والفقير بخلاف اليتامى فانهم يشترطون فيهم الفقر مع تحقق الاطلاق كقولنا ولنا ان الخلفاء الراشدين قسموه على ثلاثة اسهم على نحو ما قلنا وكفى بهم قدوة ثم انهم لم يتركوا عليهم ذلك احد مع علم جميع الصحابة بذلك ولو افرهم فكان اجماعهم على ذلك وبه بين ان ليس المراد من ذوى القربى قرابة الرسول

عليه الصلوة والسلام اذ لا يظن بهم مخالفة كتاب الله تعالى ومخالفة رسوله عليه الصلوة والسلام في فعله ومنع الحق عن الحق  
وكذا لا يظن بمن حضرهم من الصحابة السكوت عما لا يحل مع وصفهم الثقة بما لا امر بالمعروف والنهي عن المنكر وما روى ائمة  
عليه الصلوة والسلام الخمس على خمسة اسمهم فاغشى ذا القرنى سها وفي الباب حين مثل ابن عباس عن سهم ذوى القرنى قال  
ابن عباس لقرى رسول الله صلى الله عليه وسلم قسمه لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقد كان عمر عرض علينا من ذلك عرضا رأينا أنه دون حقنا فرددنا عليه ابينا ان نقبله  
فسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم لهم ولكن الكلام فيه انه اعطاهم خاصة لفقرهم وحاجتهم او لقرابتهم وقد علمنا بقسمة الخلفاء الراشدين  
انه اعطاهم لحاجتهم وفقرهم لا لقرابتهم والدليل عليه ان عمر راى مصارف وظن ابن عباس انهم اهل الاستحقاق فيه افترى بعير ينقص  
حقهم ولا ثم اذا نقص فردوه فظنوا به انه يحرمهم منه اصلا فلم يكن الا انه راى مصارف وراى استغناهم منه فلم يرده عليهم ثانيا وقد صرح  
على في الباب بالمراد حيث قال بعير حين اتى عمر مال كثير واعطاه لعلى لقسمته على ذوى القرنى قال على بن ابي طالب العام غناد بالمسلمين  
اليه حاجة فادد عليهم فمد عليهم فعلم ان المدارس والاحتياج الا ان ابن عباس خالفهم ولا يضربا خلافة فيما اجتمعت عليه  
الخلفاء الراشدون باسهم ولم يقل عن احد من الصحابة انه خالفهم او انكر عليهم عنيهم فعلم بذلك ان عمر لا يعطى ذوى القرنى من الخمس  
بطريق الاستحقاق وانما يعطيه لحاجتهم وحديث على في الباب يقول ولا فى رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس  
الخمس فوضعت مواضع حيوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحيوة ابى بكر وحيوة عمر فاقى بمال فدعاه  
فقال خذ فقلت لا اريد فقال خذ فانتم احق به قلت قد استغنيتم عنه فجدد له

بيت المال فهذا الحديث ظاهر في الف حديث الباب حديث جبير بن مطعم وكان ابو بكر يقسم الخمس نحو قسم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم غير انه لم يكن يعطى قرى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عمر يعطيهم من كان بعد  
قال المنذرى حديث جبير بن مطعم ان ابا بكر لم يقسم لذوى القرنى حديث صحيح وحديث على انه قسم لهم لا يصح قلت التعارض بينهما انما  
لم يقسم ابو بكر لذوى القرنى لانه راى غنيا رضى وقته وراى غيرهم احوالهم منهم ثم بعض الوقت اعطاهم لما راى انهم محتاجين اليه قوله  
خذه فانتم احق به انما كان المراد بذلك انتم احق به من غيركم اذا احتجتم اليه لا مطلقا فلو كان لهم الاحقية استغناء وفقرهم لم يكن  
يجوز لعلى ان يرده عن قومه اجمعين اذا كان الاختيار له في رده عن نفسه او عن اهل بيته كيف سأل عمر ان يقسمه في بيت المال  
لانكار على عن اخذه فلم يكن تعلق به استحقاق جميع بني هاشم وبني المطلب فهذا ظاهر في ان عليا لما كان زعيم قومه وكفيلهم  
في امورهم وكان يقسمهم لم هو بنفسه فكان اعلم باحوالهم من عمر فلما عرض عمر عليه التقسيم وبين له انكم احق به لانكم اولى من الغير اذا  
احتلج واحتجتم ثم رده على وبين ان لهم غنية منه العام ووضعه في بيت المال افترى اخفيتم سقطت بازكار على ولا يمكن تقوله  
الا اذا اذيرت الاحقية على الاحتياج واما اذا اخذت احقيتهم مطاعا فلا يمكن رده توجيه فعل عمر ولا على رضى الله عنهما وقد دل  
ايضا حديث الباب اخرى على عدم احقيتهم به وهو حديث على قال لى على الا حدثك عفى عن فاطمة الحديث الحديث  
قال ابو جعفر الطحاوى ذهب قوم الى ان ذوى قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمهم من الخمس معلوم ولا حظ بهم منه خلافا  
غيرهم وانما جعل المذموم ما جعل من ذلك بقوله فان لله خمسة وللرسول ولذوى القرنى وبقوله ما انا الله على رسول من اهل القرى  
نظيره وللرسول ولذوى القرنى بحال فقرهم وحاجتهم فادعهم مع الفقراء والمساكين وكان يخرج الفقير واليتيم والمساكين من ذلك

لخر وجههم من المعنى الذي به استحقوا استحقوا من ذلك فلكذلك ذواته رسول الله صلى الله عليه وسلم المضمون معهم انما كانوا ضموا  
 معهم لفقرهم فاذا استغنوا اخرجوا من ذلك فقالوا لو كان لقراة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك حظ لكانت فاطمة بنت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم منهم وكانت اقربهم اليه نسا وامهم به رحما فلم يجعل لها حظا في السبي الذي ذكرنا ولم ينجيها منه خادما ولكن وكلها  
 الى ذكر الله عز وجل لان ما تاخذ من ذلك انما حكمها فيه حكم المساكين فيما تاخذ من الصدقة فزاي ان تركها ذلك والاقبال على  
 ذكر الله عز وجل وتبجيله وتبجيله خير لها من ذلك واشغل وتقسيم ابو بكر وعمر بعد وفات رسول الله صلى الله عليه وسلم جميع الخس فلم يرا  
 لقراة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك حقا خلافا حق سائر المسلمين فثبت بذلك ان هذا هو الحكم عندهما وثبت اذا لم ينكر عليهما  
 احدهما اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكر فيهما فيه ان ذلك كان رايهم فيه ايضا واذا ثبت الاجماع في ذلك من ابى بكر وعمر  
 من جميع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبت القول به ووجب العمل به وترك خلافا ثم هذا على لما صار الامر اليه مثل ذلك  
 على ذلك ايضا فذكرنا في ذلك ما قرأنا من حديثنا محمد بن حزمينة قال ثنا يوسف بن عماري قال ثنا عبد الله بن المبارك عن محمد بن اسحاق  
 قال سألت ابا جعفر فقلت رأيت على بن ابي طالب حيث ولي العراق وما ولي من امور الناس كيف غلبهم ذوى القربى قال سلك الله  
 سبيل ابى بكر وعمر فقلت وكيف دانتم تقولون ما تقولون قال انه والله ما كان اهل بيته يدرون الا عن رأيه فقلت فما منعته قال كره والله  
 ان يدعى عليه خلاف ابى بكر وعمر فهذا على بن ابي طالب قد اجراه على ما كان ابو بكر وعمر اجراه عليه لانه راي ذلك عدلا ولو كان رايه  
 خلافا ذلك مع علمه ودينه وفعله اذا رد الى ما رأى انتهى فقلت والما حصل ان تياى ذوى القربى يدخلون في سهم التياى ومساكين  
 ذوى القربى يدخلون في سهم المساكين وابناء السبيل ولكن فقر ذوى القربى من كل صنف يقتدون على الذين يدخلون في سهم وهو الاجماع  
 وهو اختيار الكرخي وقال الطحاوى سقط سهم الفقير منهم لانه من قبيل الصدقة فلا يحل لهم كالاغنياء وذكر الله تعالى في الآية للتبرك  
 اى لاخراج الكلام تبركا بذكره وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بوفاته صلى الله عليه وسلم لان الحكم في قوله تعالى ولا رسوله مرتب على  
 المشتق فيدل على علمته فاذا اشتقاق وهو الرسالة كما هو المشهور ولا رسول بعده وبه خرج الجواب عن قول الشافعي وغيره ان  
 سهم الرسول عليه الصلوة والسلام لل خليفة حيث بقيت الرسالة وهذا كما سقط للصفي فلا يصطفي الامام لنفسه شيئا من الغنمة وبذلك عليه  
 فالماصل ان المصارف الذي ذكر في الآية بقي منهم ثلثة وسقط ثلثة وقيل ان المراد في الآية من القراة قرب النصرة لا قرب  
 النسب ويدل عليه حديث الباب عن سعيد بن المسيب قال اخبرني جبير بن مطعم قال لما كان يوم خيبر فضع  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذى القربى في بنى هاشم وبنى المطلب ونزلت بنى نوفل وبنى عبد  
 شمس فانطلقت انا وعثمان بن عفان حتى اتينا النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله هؤلاء  
 بنى هاشم لا ننكر فضلهم للموضع الذي وضعت الله به منهم فما بال اخواننا بنى المطلب  
 اعطيتهم وتركنا وقرايتنا رملت) دا جدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سلما بنا وبنى المطلب لانهم تروى في جاهلية ولا اسلام  
 بنا نحن وهم شئ واحد وشبك بين اصابعه عليه السلام  
 وقوله قرايتنا واحدة اى ينكحوننا بنى عبد مناف وذلك لان هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس هم ابنا عبد مناف وعبد مناف هو الجد  
 الرابع لرسول الله صلى الله عليه وسلم وجبير بن بن نوفل وعثمان بن بن عبد شمس ورسول الله صلى الله عليه وسلم من بنى هاشم فقلنا

عليه السلام انما وبنى المطلب الخراى لم يفرق بنو هاشم وبني المطلب في الجالبية ولا في الاسلام انما نحن وبنو هاشم وبنو المطلب  
 متحابين متعاونين فلم يكن بينهما مخالفة لاني الجالبية ولا في الاسلام وانا بنو عبد شمس وبنو نوفل فانهما افرقتا من بني هاشم و  
 ذلك ان كفار قريش وبني كنانة اجتمعوا على قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فابى ذوهم فخذ ذلك الحق رايمهم على منابذة  
 بني هاشم واخراجهم من مكة الى شعب ابي طالب والتقسيم عليهم والى لاني كونهم ولا يبايؤهم ولا يقبولوا منهم على ما اتفقوا عليه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لقتل ووقع ذلك الاجتماع والمشاورة في خيف بني كنانة وهو المصعب اعلى مكة فلهذا اصابوا  
 واقسم فيها بنو كنانة فبلغ ذلك ابا طالب فبعث بني هاشم ودخل بنو المطلب مع بني هاشم وادفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 شعبهم فاجابوه على ذلك حتى كفارهم فعملوا ذلك حمية على عادة الجالبية وخرج عن فريق بني هاشم بنو عبد شمس وبنو نوفل فادفوا  
 كفار قريش في حلفهم ودارقوا بني هاشم فلما رأت قريش ذلك كتبوا كتابا يتعاقدون فيه على بني هاشم وبني المطلب وكتبوا في صحيفة بنو  
 منصور بن عكرمة بن شهاب فثلث يده وعلقوا الصحيفة في جوف الكعبة هلال الحرم سنة سبع من النبوة وادخلوا بنو هاشم وبنو المطلب  
 الى ابي طالب ودخلوا معه شعبه الا ابا طالب فكان مع قريش واما ما على ذلك سنتين حتى جهدوا وكان لا يصل اليهم شئ الا سرا و  
 كانوا لا يخرجون الا من موسم الى موسم ثم قام رجال في نقض الصحيفة فاجبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الارضة اكملت جميع  
 ما فيها من القطيعة والظلم فلم تدع الا اسم الله تعالى فاجبرهم ابو طالب بذلك فلما انزلت لتمزيق وجدت كما قال عليه الصلوة  
 والسلام وبالجملة في الحديث دليل ان المراد بالنقض قرب النصرة لا قرب القرابة وهذا واضح ان شاء الله تعالى -

باب ما جاء في سهم محمد الصفي بفتح الصاد وكسر الفاء والياء المشددة هو شئ يختاره وليطفيه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم من الغنيمة لنفسه كدرع او سيف او جارية كما اصطنع عتيبة بنت جحش بن اخطب من غنائم خيبر ثم اعتقها وتزوجها واصطفي  
 في الغنائم من غنائم البدر وهذا كان مختصا بصلي الله عليه وسلم ليس احد بعده من الخلفاء والائمة وقد اخرج المصنف حديثين في غنائم  
 احد هما من عامر الشبي وهو قال كان للنبي صلى الله عليه وسلم سهم يدعى الصفي ان شاء عبد الله ان شاء امة  
 ان شاء فخر ساختار به قبل الخمس فهذا يدل على ان الصفي كان من جملة الغنيمة قبل القسمة والحديث  
 الثاني عن محمد بن سيرين قال الصفي يؤخذ له سراس من الخمس قبل كل شئ وهذا يدل على انه كان من الخمس  
 من جملة الغنيمة والمحدثان رجالهما ثقات لكنهما مرسلان لان الشعبي وابن سيرين لم يدركا النبي صلى الله عليه وسلم وندبنا في ذلك  
 ما قال شمس الائمة السرخسي في شرح السير الكبير فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث خطوط في الغنائم الصفي والخمس الخمس  
 وبهم كسبهم احد الغنائمين ومعنى الصفي انه كان يصطفي لنفسه شيئا قبل القسمة من سيف او درع او جارية او نحو ذلك وقد كان هذا  
 لولي الجيش في الجالبية مع خطوطه آخروفيه ليقول القائل -

كك المربيع منها فالصفايا وحملك والنشيد والفضول فانتسخ ذلك كله سوى الصفي فانه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ولم يبق بعد موته بالاتفاق حتى انه ليس للامام الصفي بعد وفات رسول الله صلى الله عليه وسلم واما الخلاف في سهمه من الخمس انه  
 بل بقي بعده وتديننا ذلك في سير الصغير انتهى قلت الصفي وان كان يؤخذ من جملة الغنيمة لا من الخمس قبل القسمة ولكنه كان  
 يجب من الخمس ثلث العتمة فانهم ولا تكن من الغنائمين واما حديث قتادة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اذا اشرا كان له سهم صاف ياخذ من حيث شاء فكانت صفيته من ذلك السهم كما اذا لم يغب بنفسه

راى لم يشهد القتال مع الجيش، ضرب له بسهمه ولم يجير. اى فى ان يصطفى من الغنيمة فما حصله ان صلى الله عليه وسلم  
اذا لم يكن يغز بنفسه لا يكون له اختيار سهم الصفي وهذا هو مشهور عند العلماء باعتبار هذا القيد ولكن ذال شيخ مشايخنا قوله اذا غز لم يكن قتيلا  
حتى لا يكون الصفي اذا لم يغز بل كان له الصفي غزا ولم يغز الا ان يقتسم اهل السرية غنيمة قبل ان ياتوا بها المدينة باجازه من صلى الله  
عليه وسلم فكان لا يؤخذ منها الصفي الا ان صلى الله عليه وسلم لم يستقبل لهم بقرار محله لوقوع القصة فقلت يؤيده حديث آخر الباب  
اكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بنى نضير بن اقيش انكم ان شهدتم ثمان لا اله الا الله وان محمد

رسول الله واقسم الصلوة وانتيتم الزكوة داديتما الخمس من المغنم وسهم  
النبي صلى الله عليه وسلم الصفي انتم امنون باذان الله ورسوله فهذا صريح  
فى ان سهم الصفي مستحق لرسول الله صلى الله عليه وسلم سواء شهد القتال او لم يشهد.

باب كيف كان اخراج اليهود من المدينة لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مهاجرة المدينة كان ساكنوها  
مختلفة الانواع من المسلمين والمشركين واليهود وكان اليهود يوزون النبي واصحابه فى اشعارهم فامر الله بالصبر والعفو بقوله تعالى  
ولستم عن من الذين اتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين اشرى كواذى كثير او ان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور حتى  
امر رسول الله صلى الله عليه وسلم فى السنة الثانية لما لم يدع كعب بن الاشرف فجوه وايدائه بقوله من الكعب بن الاشرف فانه  
اذى الله ورسوله وقد تقدم قصة قتل مفصلا فحانت اليهود والمشركون فاجروا ثم تقصوا العهد فثاموا فخرجوا من المدينة المنورة و  
اجلوا منها قوله عن ابى هريرة قال بينا نحن فى المسجد اذ خرج اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال انطلقوا الى يهود فخرجنا معه حتى جئناهم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فنادى احم  
فقال يا معشر يهود اسلموا وتسلموا فقالوا قد بلغت يا ابا القاسم فقال لهم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اسلموا وتسلموا فقالوا قد بلغت يا ابا القاسم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ذلك اريد ثم قالها الثالثة اعلما انما الارض لله ورسوله واني اريد ان اجليكم من

هذه الارض فمن وجد منكم شيئا بئال فليبعه والا فاعلموا انما الارض لله ورسوله  
استشكل هذا الحديث بان فيه البهريّة ثمان فى هذه القصة والبهريّة اسلم بعد خيبر واجلوا بنى قينقاع وقرظية والنضير من  
يهود المدينة منها قبل مجئ ابى هريرة ففعل يهود البهريّة من قوله بينا نحن وخرجنا الى معشر المسلمين لانفسه وقال الحافظ والظاهر  
انهم بقايا من اليهود اخرجوا بالمدينة بعد اجلاء بنى قينقاع وقرظية وبنا النضير والفرار من امرهم لانه كان قبل اسلام ابى هريرة و  
انما جاء بالبهرية بعد فتح خيبر وقد اقر النبي صلى الله عليه وسلم يهود خيبر على ان يعملوا فى الارض واستمر الى ان اجلهم ثم جئهم بالدم  
اعلم ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان فتح باقى من خيبر ثم باجلار من بقي من صلح من اليهود ثم سالو ان يقتسم ليملوا فى  
الارض فبئالهم او كان قد بقي بالمدينة من اليهود المذكورين طائفة استمر فيها معتمدين على الرضا بابقائهم العمل فى الارض خيبر  
منهم النبي صلى الله عليه وسلم من سكن المدينة اصلا والشاعلم قلت سياق كلام القرطبي فى شرح مسلم يقتضيه انه فهم ان المراد بذلك بنو النضير  
باب فى خبر النضير لما اجتمعت بنو النضير بالفتح مع النبي صلى الله عليه وسلم بعد البدر وابوا عن المعاهدة واجلوا بنى قينقاع  
عليه وسلم من المدينة وعاب بنى قريظة ثم بعد ذلك غدروا فحاصروا النبي صلى الله عليه وسلم خمس وعشرين ليلة حتى جهدهم الحصار فرتد بنو النضير

في قلوبهم العجب فنزلوا على حكمه قتل رجالهم وقسم اموالهم ونساءهم بعد اخراج النخس بين المهاجرين فهناك اجلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودى كان بالمدينة وفي الباب عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفيه فكتبت كفاؤا خسر يثب بعد دفعة بدالى اليهود انكم اهل الحلقة (السلاح) والحصول وانكم لتقاتلن صاحبنا (رسول الله صلى الله عليه وسلم) احلنقلن كذا ولا يحول بيننا وبين خد نساءكم شى راي نسيهن ونجا معهن وكلى اى الخادم انخل خيل رجوع حنة وى الخال فلما بلغ كذا بهم راي خبر كتابهم الى يهود النبي صلى الله عليه وسلم راي قتاله وفيه راي المشور فلما بلغ يهود وهو واضح اجتمعت بنو النضير بالغد فادسوا الى النبي صلى الله عليه وسلم اخبروا البياني ثلثين رجلا من اصحابك ويخبرهم منا ثلثون رجلا حتى نلقى بى كان المنتصف فيسمعوا منك كلامك فان صدقوك وامنوا بك فقص خبرهم راي قصة اليهود مع النبي صلى الله عليه وسلم واختصره الراوى وعله الزهرى وهو اخبره السيوطى فخرج النبي صلى الله عليه وسلم في ثلاثين من اصحابه وخرج اليه ثمانون من اليهود حتى اذا برزوا في براز من الارض قال بعض اليهود لبعض كيف تخلصون عليه ومعه ثلثون رجلا من اصحابه كلهم يحب ان يموت قبله فارسلوا لهم ونحن سنكون رجلا اخرج في ثمانين من اصحابكم ونخرج اليك في ثلثة من علمائنا فيسمعوا منك فان آمنوا بك آمننا لكنا وصرفناك فخرج النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة من اصحابه وخرج ثلثة من اليهود واشتدوا على المهاجرين وارادوا الفتك برسول الله صلى الله عليه وسلم فارسلت امرأة ناصحة من بنى النضير الى اخيها وهو رجل مسلم من الانصار فاخبرته خبر ما ارادوا بنو النضير من الغدر برسول الله صلى الله عليه وسلم فاقبل اخو امرأتها حتى ادرك النبي صلى الله عليه وسلم فسار به بخبرهم قبل ان يصل اليهم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان الغد غل عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكتائب (الجيش المجتمعة) فحصرهم فقال لهم انكم والله لا تامنون عندي الا بيهن تعاھد في عليه فابوا ان يعطوه عهدا فقاتلهم يومهم ذلك ثم غل الغد على بنى قريظة بالكتائب ونزل بنى النضير ودعاهم الى ان يعاھدوه فعاھدوه فانصرف عنهم وغل على بنى النضير بالكتائب فقاتلهم حتى نزلوا على الجلاء فجلبت بنو النضير من المدينة الى بلاد الشام واحتبلوا ما اقلست رحلت الابل من امتعتهم وابواب بيوتهم وخشبها فكان نخل بنى النضير لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وخصه بها راي من الله تعالى واعطاه نخل بنى النضير فقال الله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل ولا نكاب يقول بغير قتال فاعطى النبي صلى الله عليه وسلم اكثرها للهاجرين وقسمها بينهم وقسم منها للرجلين من الانصار كالنذ وفي حاجة لم يقسم لاحد من الانصار غيرها وبقي منها صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي في ايدى بنى فاطمة رضي الله عنها وفي التفسير الكبير ولم يعط الانصار منها شيئا الا ثلثة نفر كانت بهم حاجة وهم ابو دجاجة وسهل بن ضيف والحارث بن الصمة قال ثم سنا سوال وهو ان اموال بنى النضير اخذت بعد القتال لانهم جرحوا اياما وقالموا وقتلوا ثم عالجوا على الجلاء فوجب ان تكون تلك الاموال من جملة الغنمة لا من جملة النفي ولا جمل هذا السؤال ذكر المفسرون سنا جرين

الاول ان هذه الآية نزلت في قري بنى النضير انهم اذ بنوا عليهم بالخيل والركاب وجاءهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والمسلمون بل هو في ذلك لان اهل نجران اذ جاءهم فصاروا كالكافرين والاول في ما لرسول الله صلى الله عليه وسلم من غير حرب  
وكان عليه الصلوة والسلام ياخذ من غلة نجران ففقهه وافقهه من اجاره ويبيع الباقى في السلاح والكرات والقول الثاني ان نجران  
نزلت في بنى النضير وقري بنى النضير وليس للمسلمين بغير خيل والركاب ولم يقطعوا اليها مسافة كثيرة وانما كانوا يبيعون من المدينة  
فشا اليها مشيا ولم يركب الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان راكب جمل فلما كانت القافلة قديمة والخيل والركاب غير  
اجراء الله تعالى في بنى النضير في المقاتلة اصحابه فخص رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الاموال انتهى وقال ابو بكر الجصاص في  
احكام القرآن قوله في بنى النضير انهم اذ بنوا عليهم بالخيل والركاب وجاءهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ففقهه وافقهه من اجاره  
وهذا الحكم منسوخ عنه اذا كان بالمسلمين قوة على قتالهم على الاسلام او اداء الجزية وذلك لان الله تعالى امر بتبطل الكفار  
حتى يسلوا او يودوا والجزية قال الله تعالى فاقبلوا الذين لا يؤمنون بآية الله الى قوله حتى يسلوا الجزية عن يد وهم صاغرون و  
قال الله تعالى فاقبلوا المشركين حيث وجأ بهم غير جائز اذا كان بالمسلمين قوة على قتالهم او خالفهم في المذمة او الاسلام  
ان يجلبوهم ولكنه لو عجز المسلمون عن مقارنتهم في اذلالهم في الاسلام او المذمة جاز لهم مصالحتهم على الجلاء عن بلادهم والتمس  
الثاني جاز مصالحة اهل الحرب على قبول من المال لان النبي صلى الله عليه وسلم صالحهم على اراضيهم وعلى الخلة وترك لهم ما اتمت  
الاول وذلك مجبول انتهى.

سباب ما جاء في حكم رض خديجة فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم من حصون اهل خيبر ما فتح وحاز من الاموال  
ما حازتهوا الى حصين الوطى والسلام وكان آخر حصونهم اقتباحا فحاصروهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لثبته عشرة ليلة في  
حصين الوطى والسلام حتى اذا ايقنوا بالهزيمة سألوا وان يسيرهم ويحقق لهم دماهم ففعل فلما سمع اهل نجران ذلك قد صنعوا القتل  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسيرهم ويحقق لهم دماهم وان يخالوا الاموال ففعل فكان فتح خيبر كلها عنوة بعد القتال وزلهم  
على الجلاء ليس يمنع ان يكون فتحها عنوة فالمراد ما وقع في بعض الروايات فتح بعضها صلحا المراد بالصلح ما صلحه على ان يخرجهم  
يحقق دماهم وليس هذا بالصلح الاصطلاحي بل هو الصلح عنوة وقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر على المسلمين واختلعت لايته  
في البلاد التي يفتحها المسلمون فقال الامام ابو حنيفة الامام مجاهد بن ان يقسمها كلها بين المسلمين او يوقفها كلها للنواب المسلمين او  
قسم بعضها ويوقف بعضها كما فعل خيبر وقال الشافعي تقسم الارض كلها كما قسم خيبر وقال مالك يوقفها الامام كما فعل عمر لان  
فعل عمر كان بحضر من الصحابة فلم يكره عليه اجاز صار اجماعا قلت قد اختلفت الروايات في خبرية خيبر فسمي فقد تقدم في باب  
من اسمهم له من حديث مجمع بن حارثه فسمي خيبر على اهل المدينة فسميها رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثمانية عشر سها  
وكان الجيش الفا وخمس مائة فيهم ثلث مائة فارس فاعطى الفارس سهمين واعطى الراجل سهما ووقف في باب في صفاء رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من حارث بن مالك بن اوس وفيه انا خيبر فجزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم لثلاثة اجزاء جز بين المسلمين و  
جز لثلاثة اهلنا فضل عن ثلثة اهل جيلة بين فقراء المهاجرين ومن حديث سهل بن حمزة قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر  
لصفيين نصفها للنواب ووقفها بين المسلمين فسميها بنين على ثمانية عشر سها وفي حديث بشير بن ديار لما انا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
رثة وثلاثين سها جمعا فعزل للمسلمين الشطر ثمانية عشر سها يجمع كل سهم مائة والنبي صلى الله عليه وسلم معهم دهمهم احد عشر وعزل



رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر سها وهو الشطر لنواثبه وما ينزل بمن المسلمين في هذا الباب من حديث ابن عمر  
 وفيه وكان القس يقسم على السهدين من نصف خيبر وياخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الخمس وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم طعم كل امرأة من اذواجه من الخمس مائة  
 وسق تمر وبعشرين وسقا من شعير فاجمع بين الروايات ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم  
 خيبر ثمانية عشر سها فعمل للفرقة وهم اهل المدينة ثمانية عشر سها كما هو مصرح في حديث بشير بن يسار واما  
 ما وقع في حديث مجمع انه قسمها على ثمانية عشر سها فالمراد بالنصف الذي كان للفرقة لا الكل واما ما وقع في حديث ابن عمر بان  
 صلى الله عليه وسلم ياخذ الخمس لطعم كل امرأة من اذواجه من الخمس فالمراد بنصف النصف الذي اوقفه وعزله رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لنواثب المسلمين فهو مقسم على خمسة اصناف المذكورين في آية وما افاء الله على رسوله من اهل القرى فلتدول رسول الله صلى الله  
 واليتامى والمساكين فمهم خمسة اصناف لان ذكر اسم سبجانه ونحوه للتبرك وللنولية والتبديد واما ما وقع في رواية اوس بن  
 الحثان انه صلى الله عليه وسلم جزاها ثلثة اجزاء جز بين بين المسلمين وجز لبقعة اهل لعل وجهه ان الآية صرح بظاهر  
 اللفظ ستة اصناف فالمراد بالجز بين الذين جعلها للمسلمين اربعة اصناف وهم ذوى القرى واليتامى والمساكين ابن سبيل  
 الاربعة الاصناف فمهم ثلثان من ثلثة اجزاء ولقى بظاهر اللفظ صنفان لله والرسول قما جز واحد من ثلثة اجزاء فمهم ثلثة  
 لنصف خيبر الذي اوقفه وعزله رسول الله صلى الله عليه وسلم لنواثب المسلمين فثبت بهذا ان الامام مخير بين ان يعطي كل  
 الفتوة بين المسلمين او يوقفها كلها لنواثب المسلمين او يوقف بعضها وقسم بعضها كما فعل صلى الله عليه وسلم في خيبر وثبت  
 ان للفرقة سها من الاراضى بل هو قول ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قاتل اهل خيبر فغلب  
 على الارض والنخل والجا لهم الى قصورهم فصالحوا على ان لرسول الله صلى الله عليه وسلم نصف الذهب والفضة  
 والخلقة (السلاح) ولهم ما حلت دكا بهم على شرط ان لا يقيموا شيئا فان فعلوا فلا  
 ذمة لهم ولا عهد فغلبوا مسكا (عبد كان فيه ذخيرة من صامت قومت بعشرة آلاف دينار)  
 لمحي بن اخطب وقد كان حي قتل قبل خيبر فممن قتل من قريظة كان حي بن اخطب احتسبه  
 (المسك) معه يوم بقي النصير حين اجليت النصير فيه حلهم قال ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم لسنعية  
 اسم رجل من اليهود اين مسك حي بن اخطب قال اذ هبته (الفرقة) اعدته المحروب والنفقة فوجدوا  
 (الصحابه) المسك فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن ابي الحقيق وسبا نسائهم وذراريهم واداد  
 ان يحلهم فقالوا يا حميل دعنا نعمل في هذه الارض ولنا الشطر ما بدالك ولكم الشطر المديث  
 اى نعمل فيها الى ما نريد بذلك ان نعمل قبله رسول الله صلى الله عليه وسلم واستدل بهذا الحديث من اجاز المزارعة والساقان  
 ومن منهما استدل بهيئ النبي عن المغابرة وسياقي بجهه واجاب عن معاملة النبي صلى الله عليه وسلم اهل خيبر بانها لم يكن  
 بطريق المزارعة والمساواة بل كانت بطريق الخراج على وجه الممن عليهم والصالح لانه صلى الله عليه وسلم ملكه عينه ولانه صلى الله  
 عليه وسلم لم يبين لهم المدة ولو كانت المزارعة لبينها لان المزارعة لا تجوز عند من يجزى بالايام المدة وقال ابو بكر الرازي  
 ما يدل على ان ما شرط عليهم من نصف الثمر والزروع كان على وجه الجزية انه لم يرد في شيء من الاخبار انه صلى الله عليه وسلم اخذ منهم

الجريته الى ان مات ولا ابو بكر الى ان مات ولا عمر الى ان اجلاهم ولولم يكن ذلك جزية لاخذ منهم حين نزل آية الجزية  
باب ما جاء في خبر مكة اي نهبها نال النوى قد اختلف العلماء فيها فقال مالك والشافعية واحمد وبما يرى العلماء  
داهل السير فثبت عنوة وقال الشافعية فثبت صلحا وادعى المازري ان الشافعية انفردوا بهذا القول واتجج الجمهور بجديث ابي هريرة  
وفيه ثم قال بيديه احدهما على الاخرى احصوهم حصدا الى ريش ولقوله ابديت خضر اقرش ولقوله من القى سلاحه فهو آمن ومن  
دخل دار ابى سفيان فهو آمن نلوا كانوا آمنين كلهم لم ينجح الى هذا وتحدثت ام باني حين اجارت رجلين ارادوا على قتلهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم قد آجرنا من آجرتك فكيف يدخلها صلحا يعني ذلك على علي حتى يرتقى رجلين رجلين دخلوا في الامان وكيفية تحتاج الى امان ام باني  
بعد الصلح واتجج الشافعية باحاديث المشهورة انه صلى الله عليه وسلم صلحهم بمكة بمر الظهران قبل دخول مكة واما قوله احصوهم ونزل  
خالد بن قيس فوجئ على من اظهر من كفار مكة قتالا واما امان من دخل دار ابى سفيان ومن القى السلاح واما ان ام باني محمول  
على زيادة الاحتمال عليهم بالامان واما هم على قتل رجلين فلعلة تناول منهما ثمنيا او جرى بينهما قتالا او نحو ذلك واما قوله في الآية  
الاخرى فما اشرف احد لوئئذ الا انا موءجج على من اشرف منظر القتال والدار علم انتهى فقلت هذه كلها تاويلات ركيكة و  
اعذار بار ذبح وجود الاحاديث المتظاهرة على دخوله صلى الله عليه وسلم مكة ونجتها عنوة ولا تترك مثل تلك الاحاديث الصحيحة  
الصريحة بمثل تلك الاحتمالات التي لا تمن ولا تمنى من جوع ولعمري ما قيل باذا ما جاء نص الصريح طار الرأى مع الرئى و  
لا استدلال في حيث بمر الظهران على انها فثبت صلحا بانها فيه انه سلم على بيده البوسنيان ولم يثبت ان احدا من اهل مكة استامن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل مكة قال في الخميس لما خرج البوسنيان وحكيم من عنده صلى الله عليه وسلم راجعين الى مكة لبت  
في اثرهما الزبير بن العوام واعطاه الرأى وامر على خيل المهاجرين والانصار وامره ان يسير من طريق كدار وان يركض رايتا على  
الحجون وقال له لا تخرج من حيث اتركب ان تركز رايتي حتى آتيك جعل اباعبدة بن الجراح على الجسر واليا ذوق فسار الزبير الى مكة  
حتى دلف بالحجون وامر خالد بن الوليد وكان على الحجابة اليمنى ان يدخل فبين اسلم من قضاة وبنى سليم واسلم وغفار وجبينة  
ومزنية وسائر القبائل ودخل من الليط اسفل مكة وبها بنو بكر وبني هارث بن عبد شمس والاحابيش الذين استنصرتهم فقتلهم  
قرش وامرهم ان يكونوا باسفل مكة وامر النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن قيس رايتا عندهم البيوت واذا بها وقال النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم لخالد والزبير لا تقتلوا الا من تاتاكم ولم يكن باعلى مكة من مكة من قبل الزبير قتال واما خالد بن الوليد فدخل من الليط  
اسفل مكة فلقية قرش وبو بكر والاحابيش فقاتلوه فقتل منهم قريبا من عشرين رجلا ومن بذل ثلثة او اربعة وانهمزوا قبل  
ابوعبيدة بن الجراح بالصف من المسلمين فيصب مكة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من اواخر المهاجرين حتى نزل باعلى مكة وضربت له شاك فثبت في الباب عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل  
مكة دارا ودخل مكة سرح الزبير بن العوام واباعبدة بن الجراح دخالا بن الوليد على الخيل و  
قال يا ايها الهريفة! اهتفب بالانصار راى نارهم فنادوا بهم فاجتمعوا قال اسلكوا هذا الطريق  
فلا تيسر فن لكمد اى لا يطلع عليكم احد من اتباع قرش للقتال ممن قد هم قرش الا انهم قتلوه فقامت فنادت  
لا قرش بيش بعد اليسى مر لانه صلى الله عليه وسلم اباح قتل من اشرف لهم ودخل مكة عنوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الله عليه وسلم من دخل دار ابى سفيان فهو آمن ومن القى السلاح فهو آمن ومن حمل سلاحه فقتله الله



الى غير ذى مران ومن اسلم من همدان الما بعد سلام عليكم فاني اهداكم اليكم الذي لا اله الا هو والما بعد فانه لما كنا اسماكم لما قد بينا من  
ارض الروم فالشروا فان الله قد هداكم الى رشيق قال عامر وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك بن مرارة الرازي الى اليمن  
جميعا فاسلم عكس ذويون الهمداني فقدم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان مالك بن مرارة قد بينا علمنا بؤا  
الى الاسلام فاسلمنا ولى ارض فيها ورفيق فاكنت لي كتابا فكتب له رسول الله صلى الله عليه وسلم من عند رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لعك ذى خيدان ان كان صادقا في ادخله وماله ودقيقه فله الابان وذقة

الله وذمة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات حين وفد عليه فقال يا اخا  
لا بد من صدقة (اي من العشر والزكاة) فقال (ايهض) انما ندعنا القطن يا رسول الله وقد نبتت

سبا ولم يبق منهم الا قليل بمادب راي لفرقت ولم يبق الا قليل من اهل السيار في قصر مارب فصالح النبي  
صلى الله عليه وسلم على سبعين حلة من قيمة دفاء بن المعافر كل سنة عمن يقيها من سبا

بمادب فلم يزلوا يعودونها فها الحريش بن المعافر يورود باليمن منسوبة الى معافروهي بلدة واسم قبيلة  
قال شيخ مشايخنا قوله من قيمة وفاء بن المعافر بيان المقدار قيمة الحلة حتى لا يلزم المصالحمة على مجهول وحاصله ان تكون حلة تساوي  
قيمتها قيمة بن المعافر وبز المعافر كانت معلومة عندهم وكان ذلك صرح يجوز للامام ذلك او كانت خصوصية منه صلى الله عليه وسلم  
حيث نقص من حقوق الصدقة ثم ان ابا بكر راي مثل راي رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث اقرهم على ما كانوا عليه ثم ان عمر اقرهم  
عليهم الزكاة والصدقات مثل الاقوام الاخر حيث ارتفعت علة التخفيف عنده والحاصل ان المذكور ان كان هو الصلح  
عن الزكاة وهو الظاهر من السابق والسياق فهو من خصوصيات صلى الله عليه وسلم وان كان من غيرهما من العشر وغيره  
فهو صرح بجوز العمل عليه بعد لغيره

باب في اخراج اليهود من جزيرة العرب قال الشامي قوله ارض العرب في مختصر تقويم البلدان جزيرة العرب  
خمس اقسام نهامة ونجد وعروض وبن قاطا نهامة هي الناحية الجنوبية من الحجاز واما نجد فهي الناحية التي بين الحجاز والعراق  
واما الحجاز فهي جبل قبل من اليمن حتى يصل بالشام وفيه المدينة وعلان واما العروض فهو اليمامة الى البحرين واما سمي الحجاز  
حجازا لانه حجر بين نجد واليمامة نظم بعضهم حدها طولا وعرضا بقوله هذه جزيرة العرب حدثت بحمد الله للبحر باق فاما  
الطول عنه متعقبة فمن عدن الى ربو العراق او ساحل جدة ان سرت عرضا الى ارض الشام بالاتفاق

المراون اخراج اليهود واليهود ومن في مغناهم من النصارى وكذا المجوس وغيرهم من المشركين لان اليهود والنصارى  
مشركوا اهل الكتاب لانهم يقولون عزير ابن الله والسيح ابن الله وفي الباب اخراج المشركين من جزيرة العرب

ولا يخرجون اليهود والنصارى من جزيرة العرب فلا تترك فيها الامم كلها فالمراد جميع  
غير المسلم واختلف العلماء في مراد جزيرة العرب بهنا نقل الطيبي ان الشافعي خص بها الحكم بالحجاز وهو عنده مكة والمدينة  
واليمامة وحواليها دون اليمن وغيره واما مذنب الخفينة في ذلك فهو ما ذكر في البلدات واما ارض العرب فلا تترك فيها كنيسة  
ولا بيعة ولا يباع فيها الخمر ولا الخنزير صر كان او قرية او ماء من مياه العرب وينبغي المشركون ان يتخذوا ارض العرب مسكنا

ادواتها كذا ذكره محمد تفضيلا لارض العرب على غير ما وظهر لها عن الدين الباطل قال عليه السلام لا يجتمع دينان في جزيرة العرب انتهى وفي الباب لا تكون قبلتان في بلد أحد نقل في الحاشية عن الشيخ الظاهر انه لفي معنى النبي والمراد بنى المؤمنين عن الاقامة بارض الكفر او بنى الحكم عن ان يمكنوا اهل الذمة من اظهار شعار الكفر في بلاد المسلمين وقيل المراد اخراج اهل الكتاب من ارض العرب فقط وهو بعيد لا يناسب عموم البلد انتهى - قوله عن ابن عباس ان النبي

صلى الله عليه وسلم اوصى بثلاثة فقال اخرجوا المشركين من جزيرة العرب واجيزوا الوفاء فخرجوا ما كنت اجيزهم قال ابن عباس وسكت عن الثالثة اذ قال فانسيتهما اي قال سعيد بن عباس ذكر امرن وسكت عن الثالثة اذ قال اي ذكر ابن عباس الثالثة فانسيتهما قال الراودي الثالثة الوصية بالقرآن وبه جزم ابن اثين وقال الملب بل هو تجميع جيش اسامة وقواه ابن بطال بان الصحابة لما اختلفوا على ابي بكر في تنفيذ جيش اسامة قال لهم ابو بكر ان النبي صلى الله عليه وسلم عهد بذلك عند موته وقال عياض يحتمل ان تكون قوله ولا تتخذوا قبرى وثنا فانها ثبتت في المطابع مقرونة بالامر باخراج اليهود ويحتمل ان تكون ما وقع في حديث انس انها قوله الصلوة وما ملكت ايمانكم

باب في اتيان ادخل لسواد داخل الحنيفة اي ترك قسمتها بين الغانمين والقبائلها لصالح المسلمين وما ينوب الامام من النوايب والمخارجات قد تقدم ان عند الحنفية اذ فتح الامام بلخ فمهرها بالخياريان شارفهما بين الغانمين بعد اخراج الخمس اقتدر ارفع عليه السلام في خيبر اقرها عليها ووثق الجزيرة على رؤسهم واخراج على اراضيهم كما فعل عمر بسواد العراق طابت بذلك نفس الغانمين او لم تطب وقال الشافعي ليس له ذلك لانها حصار للغانمين بواسطة المسلمين وقهرهم فلا يجوز اخذها منهم وبه قال احمد في رواية وقال مالك يوقفها الامام قال في كنز الدقائق ارض العرب ما سلم اليه او فتح عنوة وقسم بين الغانمين عشيرة والسواد وافتح عنوة واقرها عليه او صالحهم خراجية انتهى قوله والسواد بقراء مع مطوفاته والخبر قوله خراجية اي ارض العراق وكل ارض تحت غلبته وقهر الم قسم بين الغانمين وكذلك كل ارض صالح الامام اليها خراجية فاما السواد فلان عمر حين فتح السواد وضع عليهم الخراج بحضر الصحابة وكذا على مصر حين افتتحها عمرو بن العاص سنة عشرين من الهجرة واجتمعت الصحابة على وضع الخراج على الشام حين افتتح عمر بيت المقدس ودين الشام كلها فتحت صلحا واراضها عنوة على يد يزيد بن ابي سفيان واستثنى من الاراضي المنوطة مكة شرفها الله كما تقدم لانه عليه السلام افتتحها عنوة وتركها لاهلها ولم يوظف عليها الخراج وقوله واقرها عليه ليس بشرط في كون الارض خراجية انما الشرط عدم قسمتها ثم ارض السواد مملوكة لاهلها اعندنا وقال الشافعي ليست بمملوكة لهم انما هي وقف على المسلمين واهلها مستأجرون وبه قال مالك واهم في قوله وقد روي ابو بكر الرازي في كتابه الاحكام من عشرة وجوه قوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

صنعت العرا فقيرها وادخلها راي ستميم ومنعت الشام مديها وادينا ومنعت مصر ادبها وروكيال مصر د

دينها وهاشم عدهم من حيث بدلتهم قالها ودين ثلث مرات شهر على ذلك قسم ابي هريرة د د م قال الخطابي معنى الحديث ان ذلك كاشن لا محالة وان هذه البلاد تفتح للمسلمين ويوضع عليها الخراج شيئا مستورا بالكل والاولى والله سميع في آخر الزمان وقد ظهر اول الامر كذلك في زمن عمر علي ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايا خريفة اتيتموها واقدم فيها فسيبكم فيها ايا عحت

الله وسرا سوله فان تمسك الله بسواده ثم هي لكه تمام الشاغل فيميل بان يكون المراد الاول الفنى الذى لم يوجب  
المسلمون عليه قبيل والركاب بل ثلثه الله اليه اوصاهاوا على فيكون انهم فيه باقتحام فى الدنيا كما انية وث الفنى ويكون المراد الثانيه  
ما اخذ عنه فيكون فدية يخرج منها خمس وباقيته للمنافين -

باب فى اخذ الجزية بجميع جزى مثل الفدية والى وسيت برك لا بما تجزى عن الذى اى تخفى ويكثرت  
لانه اذا قبلها سقط عنها القتل وهي ما بهته بالكتاب وهو قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون والسنة وهو ما يروى  
فى الباب وغيره وتكون بعض الملهدين حيث قالوا كيف يجوز ان يركبوا على الكفر بال ولوجاز ذلك لجواز تقرير الزاني على الزنا بدل  
يؤخاينه واجيب بان الجزية لم تكن بدلا عن تقريره على الكفر بل هي عوض عن ترك القتل والاستماتة الواجبين لجواز استماتة  
القصاص بعوض او هي عقوبة على الكفر فحوز كاستماتة او هي بقصد الذمة ليسكن مع المسلمين ويرى محاسن الاسلام فيسلم  
مع ان فيها دفع شر ثم اعلم ان اختلف فيه الخفية والشافية فعدت الخفية الجزية على ضربين جزية تؤخذ بالتراضى والتراضى  
فتشترط بحسب ما يقع عليه الاتفاق والموجب هو التراضى فلا يجوز ان يرضى منه الى غيره باو تقع عليه الاتفاق كما فى الباب  
ابن عباس قال صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل بخران على الفنى حلة

النصف فى صفه والنصف فى رجب يودونها الى المسلمين وعادية ثلثين درعا وثلثين فرسا وثلثين  
بعيرا وثلثين من كل صنّف من اصناف السبب

والراح والنقى وغير ذلك يغزوان بها فيعطونها عارية والمسلمون ضامنون لها حتى يوددها عليهم وان  
كان باليمن كيد (حرب) ذات غدار راي اهل بكون من اهل اليمن اذا غدروا فاعليهم ان يعطوا

ذلك السلاح وغير عارية على ان تهم لهم ببيعة ولا يخرج لهم قس رهوئيس النصارى فى العلم والدين ولا  
يغتوا عن دينهم ماله مجلداتوا دياكلوا الربوا وما فى الهداية من انه عليه السلام صالح بنى بخران على الفنى

حله غير صحيح والصحيح على الفنى حلة كما فى الباب وبخران اسم ارض من حمى ذوى اليمن من النصارى وقد ذكر ابن القيم فى  
قصة قدوم وفد بخران على رسول الله صلى الله عليه وسلم مفصلا وهي طويالة فراجعة لا يناسب هذا المختصر ولكن هو

الكتاب الذى كتب لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو هذا بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما كتب محمد رسول الله لبخران اذ كان عليهم  
حكمه فى كل شجرة وفى كل صفراء وبنيضاء وسوداء ورتيق فانضل عليهم وترك ذلك كله على الفنى حلة فى كل رجب الف حلة وفى كل صفر

الف حلة وكل حلة اوقية ما زادت على الخراج ونقصت على الاوقا فى حساب ما تقضوا من دروع او خيل او ركاب او عرض اخذ  
منهم بحساب وعلى بخران مائة رسل وتغتم بها عشر من فدومهم ولا يجبس رسول فوق شهر عليهم عارية ثلثين درعا وثلثين فرسا و

ثلثين بعيرا اذا كان كيد باليمن ومنغذرة وما ملك مما عاروا رسول من دروع او خيل او ركاب فهو ضمان على رسول حتى يؤدب  
اليهم وبخران وجها جوار الله وذمة محمد النبي على انفسهم وملكهم واموالهم وارضهم وغانمهم وشايدهم وعشيرتهم وتبعهم فان لا يغير وما

كانوا عليه ولا يغير حتى من حقوقهم ولا يملكهم ولا يغير استنف من استنفه ولا من وقته وكل ما تحت ايديهم من قليل وكثير وليس عليهم  
ريشة ودم جارية ولا يمشرون ولا يعشرون ولا يطوارضهم جيش ومن سأل منهم حقا فبئسهم النصف غير الميمن ولا مظلومين ومن سأل

الربوا من ذى قبل فذمتى منه بريئة ولا يوفد رطل منهم بظلم آخر على ما فى هذا الصحيفة جوار الله وذمة محمد النبي رسول الله حتى ياتي الله

بأمر من الله وأمرهم عليه غير متباين في العلم شهد أبو نزيان بن حرب ونيان بن عمرو وملك بن عوف والاقرب بن طاب  
 الراسي والغيرة بن شبة انتهى فراه البزري الموضوعة بالترابن والصلح لا يعدل عنها الذرع الثاني جزية تبدي الامام فوجها  
 اذا ناب على الكمار واقربهم على الامام فاشع على الغني ناسرا في كل سنة ثمانية واربعين درهما ياخذ منهم في كل شهر اربعة  
 دراهم وعلى دراهم المال اربعة وعشرين درهما في كل شهر درهمين وعلى الفقير المقتل اى البيع القادر على الكسب اثني عشر درهما  
 يؤخذ منه في كل شهر درهم وقال الشافعي يضع على كل حال او حالته دينار او ابيدل الدينار الغني والفقير في ذلك سواء لحديث  
 الباب عن حاذان الرضا عليه السلام لما وجهه الى اليمن امر ان ياخذ من كل حال  
 دين من محتله من هو البائع دينار اداء له (رشد من المعافى روى) ثياب تكون باليمن وهذا الفيل المعافى  
 وكان هذا الاخذ من نصارى اليمن بطريق الجزية من غير فصل بين غني وفقير ولان الجزية انما يجب بدلا عن القتل حتى لا يجب على  
 من لا يجوز قتله كالذراري وهذا المعنى يقتضيه الغني والفقير وندبنا منقول عن عمرو عثمان وعلى ولم ينكر عليهم احد من المهاجرين الانصار  
 نصارا بجماعا ولان الجزية وجبت لنصرة القتلة لانهما وجبت بدلا عن النصرة بالنفس والمال والنصرة تباوت بكثرة المال  
 وقلة فكذا ما هو به وحديث الباب محمول على انه كان ذلك صلحا وعند مالك على كل تحتمل اربعة دنانير واربعون درهما وعند  
 احمد يفيض الى راي الامام وعدل الشئ بالفتح شدة من خلاف جنسه وبالكسر شدة من جنسه وقوله معافى خذ مثل دينار بر من  
 هذا الجنس ليقال ثوب معافى منسوب الى معافى من ثم صار اسما بغير نسبة قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث  
 خالد بن الوليد الى اكيدر ودومة فاخذ دة فاذة فحقق له دمه وصالحه على الجزية اكيدر اسم  
 ملك ودومة بلد من بلاد الشام قريب من تبوك وقصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد من تبوك في  
 اربعة وعشرين فارسا الى اكيدر بن عبد الملك بدومة الجندل وكان اكيدر ملكهم وكان نصرانيا ودومة الجندل حصن وقرى  
 بين الشام والمدينة فقال خالد بن الوليد كيف لي به وسط بلاد كلب وانما اناني الناس يسير فقال رسول الله صلى الله وسلم  
 تلقاه ليصعد الوحش فلما بلغ خالد قريبا من حصنه بمنظر العين وكانت ليلة مظرة والوقت صيفا وكان اكيدر على سطح في الحصن  
 ومعه امرأة الرقاب الكندرية قبلت البقر تكلقرونها باب الحصن واشترت امرأة على باب الحصن فرأت البقرة بالبصر اكيدر  
 وكان يضم له الخيل شهر فلما البصر بانزل فامر بفرسه فاسرج وركب معه نفر من اهل بيته ومعه اخوه حسان فلحقهم خالد وخيله فاستاسر  
 اكيدر واقتنع حسان قتال حتى قتل وهرب من كان معه فخلوا الحصن وكان صلى الله عليه وسلم قال لخالد ان طهرت باكيدر  
 لا تقتله وات به الى فان ابني فاقته فطاوعه اكيدر وقال لخالد هل لك ان اجيرك من قتل حتى آتي بك رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم على ان تفتح لي دومة الجندل قال نعم لك ذلك فلما صلح خالبا اكيدر واكيدر في وثاق ومصادوا اكيدر في الحصن ابني  
 مصادا ان يفتح باب الحصن لما راي اخاه في الوثاق فطلب اكيدر من خالد ان يصالحه على شئ حتى يفتح له باب الحصن ويطلق به  
 وباخيه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحكم بينهما بما اشار فرضي خالد بذلك فصالحه اكيدر على الفى بعير وثمانية فرس واربعائة  
 درع واربعائة رمح ففعل خالد وخلي سبيله ففتح له باب الحصن فدخله وحقق دمه ودم اخيه وانطلق بهما الى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فلما قدم بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم صالحه على اعطاء الجزية وخلي سبيلهما  
 وكسب لهما كتاب امان.

باب في اخذ الجزية من الجوس وهم عبدة النار فانهم قائلون بالنور والظلمة ويدعون ان الخير من فعل النور  
 الشر من الظلمة وبهذا يبدون النار قال الحنفية توضع الجزية على الذي يعتقد كتمان الكتاب المنزلة كاليهودي فانه يعتقد التوراة  
 والسامري فانه يعتقد الزبور والنصراني فانه يعتقد الانجيل وتوضع الجزية على الجوسي واركاب الكتاب والجوسي من اهل العرب  
 او لا وتوضع ايضا على عبدة الاوثان من العجم لا على الوثني الذي من العرب وقال الشافعي توضع الجزية على اهل الكتاب فقط و  
 الجوس عندهم من اهل الكتاب فيكون داخل فيها ولا تؤخذ من الوثني مطلقا سواء كان من العرب او غير ذلك فالحاصل ان الجزية  
 عند الشافعي مخصوصة باهل الكتاب والجوس داخل فيهم وعندنا غير شخص باهل الكتاب وبه قال مالك واحمد في روايته وعنده في  
 اخرى توضع على كل كتابي فقط وعن مالك توضع على كل كافر الا مشركي فريش قال الشافعي ان القتال واجب مع الكفار لقوله  
 وقائلوهم الا ناعرفنا جواز ترك القتال بالجزية في حق اهل الكتاب كما قال الله تعالى من الدين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية  
 وفي حق الجوس بحديث الباب لو يكن عمل اخذ الجزية من الجوس حتى يشهد عبد الرحمن بن عوف ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم اخذها من مجوسهم واليهي ما حية البحرين كلها ولعل غرض المؤلف بابراد حارث ابن عباس قال ان  
 اهل فادس لما مات بنوهم كتب لهم ابلوس الجوسية ان الجوس كانوا في بدو امرهم مؤمنين بنبيهم ثم بعد موت بنبيهم كتب لهم  
 ابلوس عبادة النار فهم من اهل الكتاب كما ان اليهود والنصارى في بدو امرهم مؤمنين بنبيهم ثم كتب ابلوس بعد موت بنبيهم عبادة  
 بنبيهم فصاروا مشركين فلهذا اوجب عليهم الجزية كما اوجب على اليهود والنصارى ولما كمن كونه من اهل الكتاب ظاهرا فلذا اتوا في  
 عمر في اخذ الجزية عنهم حتى شهد عبد الرحمن ثلث قال ابن بطال لو كان لهم كتاب رفع لرفع حكمه ولما استثنى حل ذبايحهم فكما  
 نسايتهم واقول ان الظاهر انهم ليسوا باهل كتاب والاما حرم ذبايحهم فكذلك من نسايتهم وآثاره وعرفهم كمن لاجل الجزية بل كان  
 متروكا في ان اهل يجوز معهم عند الذمة مع كونهم يرون النكاح مع الحارم ويستحلونها ام لا فلما ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 اخذ منهم الجزية حكم بهذا وقال اقتلوا كل ساحر وحش قوا بين كل ذي محوم من الجوس

باب في التشديد في جباية الجزية الجباية استخراج الاموال من قضايتها قوله ان هشام بن حكيم جلد  
 رجلا وهو على حص يشمس ناسا من القبط في اداء الجزية فقال ما هذا سمعت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يقول ان الله عز وجل يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا بذيابهم في النار  
 التعذيب بغير حق فلا يدخل فيه التعذيب بحق كالقصاص والحدود والتعزير ونحو ذلك وزاد في رواية مسلم فامرهم فحملوا والليل  
 هو عمير بن سعد بن عمير الانصاري ولده عمير بن الخطاب حص قوله الشمس ناسا اي القايم في الشمس تهديا او لعديا وفي لفظ  
 مر الشام على الناس وقد اقيموا في الشمس وصب على رؤسهم الزيت وفي اخرى على اناس من الانباط بالشام وقد اقيموا في الشمس  
 فالظاهر ان لفظ من القبط تصحيف فان القبط هم اهل مصر لم يكونوا في الشام وحص -

باب في تعشير اهل الذمة اذا اختلفوا بالتجارة المراد بالاختلاف ذهاب التجار ومجيئهم بقصد التجارة اي اخذ  
 العشر من اموالهم التجارية اعلم ان العاشر يقال لمن نصب الامام على الطريق لياخذ الصدقات من التجار المارين باموالهم الظاهرة  
 والباطنة عليه ومجيئهم من اللصوص وقطاع الطرق وانما تؤخذ صدقات الاموال الباطنة التي تكون مع التجار لانهما تصير  
 ظاهرة بالخروج الى الفيا في لاختيارها الى الحماية والاخذ بحملها على الحماية فيؤخذ من المسلمين ربع العشر ومن الذمي ضعفه ونحو نصف



العشر ومن الحربى العشر لشرب نصاب اى بلوغ ما بهم النصاب فلا يؤخذ من القليل ولشرب اخاهم من المسلمين اذا مروا فى بلادهم  
دار الحرب وان علم انهم ياخذون من المسلمين ربح عشر ونصف عشر فاخذ بقدره وان لم ياخذ وامثالا لا تاخذ منهم الا ما احق بالجار  
وان كانوا ياخذون الكل لا تاخذ الكل بل تبقى معه ما يوصله الى الماسن وهذا اذا دخلوا بالامان وان دخلوا بلا امان فهم داهم  
فى ولا يؤخذ فى السنة الا مرة قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما العشرون على اليهود والنصارى

وليس على المسلم عشر عشوس جمع عشر ارب عشر والنجارة لاعشر الصدقات فى غلات اراضيهم قال ابن الملك  
قال الامام محمد فى الموطا يؤخذ من اهل الذمة مما اختلفوا فيه للنجارة من تطينة او غير تطينة نصف العشر فى كل سنة ومن  
اهل الحرب اذا دخلوا الرض الاسلام بامان العشر من ذلك كله وكذلك امر عمر بن الخطاب زياد بن خدير والنس بن ابى حن  
لغشما على عشور الكوفة والبصرة وهو قول ابى حنيفة انتهى وبه قال ابن ابى ليلى والشافعى والثورى والبويعبيد وقال مالك يؤخذ  
من تجار اهل الذمة اذا تجردوا الى غير بلادهم عما قل او كثر العشر وقد اخرج عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال  
يعفى انس بن مالك على ايامه فاخرج الى كتاب عمر يؤخذ من المسلمين بن كل اربعين درهما درهم ومن اهل الذمة من كل عشرين  
درهما درهم ومن لازمة لهم من كل عشرة دراهم درهم وروى ابو الحسن القدورى فى شرح مختصر الكرمى ان عمر نصب العشار و  
قال لهم خذوا من المسلم ربح العشر ومن الذمى نصف العشر ومن الحربى العشر وكان هذا بحضور الصحابة فكان اجلها سكوتيا

**باب فى الذمى يسلم فى بعض السنة هل تجزى له هذه السنة او لجزء هذه السنة** قال فى الهداية ومن اسلم وعليه  
جزية سقطت وكذا اذا مات كافر اخلافا للشافعى فيها لا نها وجبت بدلا عن العصمة او السكنى وقد وصل اليه المعوض فلا يسقط  
العوض بهذا العارض كما فى الاجرة والصلح عن دم التمدد ولنا حديث الباب قوله عليه السلام ليس على مسلمية جزية  
روى فى الباب بسئل يسفيل عن تفسير هذا فقال اذا اسلم فلا جزية اى سقط عنه ولا نها وجبت عقوبة على الكفر ولهذا السمي جزية  
بى والجزاء واحد وعقوبة الكفر تسقط بالاسلام ولا انتقام بعد الموت ولان شمرع العقوبة فى الدنيا لا يكون الا لدفع الشر  
وقد اندفع بالموت والاسلام ولا نها وجبت بدلا عن النصرة فى حقنا وقد قد عليها بنفسه بعد الاسلام والعصمة ثبتت بكونه  
آدميا والذى يسكن ملك نفسه فلا معنى لايجاب بدل العصمة والسكنى وان مات عند تمام السنة لم يؤخذ منه فى قولهم جميعا  
وكذلك ان مات فى بعض السنة والله اعلم انتهى

**باب فى الامام يقبل هذا بالشركين يجوز للامام قبول بدية الكافر من الحربى ايضا ويكون ذلك النى يدل على جواز**  
قبول بدية الكافر حديث بلال المذكورة فى الباب اهدى عظيم فذكر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع ركائب وسى الرجل  
من الابل وعشرين كسوة وطعام وقبلة وصرفه فى قضاء دينه ونفقة ازواجه ولكن فى الباب حديث آخر يعارضه بظاهره  
عن عياض بن حماد قال لهديت للنبي صلى الله عليه وسلم فاقه فقال اسلمت قتلت لا ذنمك النبى صلى الله

عليه وسلم اتى نهيت عن شرايد المشركين والزيد العطاء والرقة قال الخطابي يشبه ان  
يكون هذا الحديث منو خالا لا عليه السلام قبل بدية غيره واعدا من المشركين اهدى المقوقس مارية والبغلة واهدى له اكيدر دومة  
فقبل منها وقيل انما رويته ليغنيه بردا فيجعله ذلك على الاسلام وقيل رد بالان للهدية موضعاً من القلب وروى تهايدوا تحابوا  
ولا يجوز عليه صلى الله عليه وسلم ان يسلم قلبه الى مشرك فهدى قطعا بيب الميل ليس ذلك لقبول بدية مقوقس واكيدر ومحمدا لانها

أهل كتاب ليهذا مشركون وقد ايج له انما بهم واما هم وذلك خلاف حكم أهل الشرك وقال البيهقي في سننه يحتمل لوجه حرمة  
وتنزيه انبياء ذلك على الاسلام والافخبار في قبول بالانبياءهم واضح اكثر اراه

باب في افتقار الماع الادخاين اى علماء الامام بما افقه من الارض مغرزة وجاكير اذن قال في البرائع الاراضى  
فى الاصل نوعان ارضى ملاوكة وارضى مباينة غير ملاوكة والملاوكة نوعان عامرة وخراب والمباينة نوعان ايضا نوع  
دون مرافق البلدة فخطبا لهم ومرعى لمواشيهم ونوع ليس من مرافقها وهو يسمى بالموات واما الاراضى المملوكة العامة فمملوكة  
لايمان فيعرف فيها من غير اذن معا جها لان عصمة الملك تمنع من ذلك واما ارض الموات وهى ارض خارج البلدة لم تكن  
ما كان احد ولا تملكه فاصلا فلا يكون داخل البلدة واثام ملاوكة الا ان كان خارج البلدة من مرافقها فخطبا لابلها او مرعى لهم لا يكون  
وانما حتى لا يملك الامام اوقلا عهنا فالامام يملك اقطاع الموات من مصالح المسلمين لما يربح ذلك الى عمارة البلاد والتصرف  
فيما يتعلق بمصالح المسلمين للامام كمرعى الانهار العظام واصلاح فناطرا ونحوه ولو اقطع الامام الموات انسانا فتركه ولم يعمره  
الا يعرض له الى ثلث سنين فاذا مضى ثلث سنين فقد عاد مواتا كما كان وله ان يقطعه غيره لقوله عليه الصلوة والسلام ليس لمحجر  
بعثت سنين حتى انتهى فخصا مسئلة احياء الموات سنذكره فى باب الاقنى ثم اعلم ان الاقطاع يطلق على معنيين احدهما اقطاع  
الموات وهو الذى تملك فيه بالاصدار ويقال له اقطاع تملك وثانيها اقطاع ارض التجرى في يد الامام كقطاع الامام من  
التجرى ويقال له فى الفارسية جاكير اذن وهو المراد به هنا اختلف فيه هل هو تملك الخراج فقط او تملك الخراج مع تملك الرقبة  
فوقع فى اكثر الكتب انه تملك الخراج فقط ولكن فى كتاب الخراج لابي يوسف هو تملك الخراج والرقبة بكلاهما وبه يؤخذ  
ثم فى اكثر الكتب انه لا يجوز للامام ان يقطع الا لمن هو مصارف الخراج ولكن فى كتاب الخراج انه يجوز ان يقطع لكل من يجوز له  
ان يعرف عليه المال المنقول وبه يؤخذ ثم قيل ان اقطاع المعادن انما يجوز اذا كانت باطنية لا ينال منها شئ الا بتعب  
ومؤنة كالماء والنفط والنفوس والكبريت ونحوها واما كانت ظاهرة فيحصل المقصود منها بغير كد وصنعة لا يجوز اقطاعها بل انبأنا  
فيها لشركاء كالكلاء ومياه الادوية قوله عن ابيه (دأب ابن حجر) ان النبي صلى الله عليه وآله قطعها لفضلها

اعطاء جاكير اذن فى بلدة حضرت موت من بلاد اليمن وارسل معه معاوية بن سفيان وقال له اعطها اياه قوله عن عمر بن  
حريث قال خطب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم داود بالمدنيسة بقى من (جعل القوس الى الخط)

دقال اذيدك اذيدك يحتمل انه استغنام اى كيفيك يا القدرام ازيدك فيه ويحتمل انه خبر يعنى قد زدتك اى طلب  
الزيادة وقال مولانا محمد اسحاق رحمه الله ويحتمل ان يكون معناه ان ازيدك بعد اذ اوالا ان فخذ هذا القدر قوله ان

النبي صلى الله عليه وسلم اقطع بلال بن الحارث السهمى معادن القبيلة وهى من ناحية الفص فملك  
المعادن لا يدخل منها الا الزكاة الى الابد

الفرع قرية من نواحي الرعدة عن سيار السقيان بها وبين المدينة ثمانية برد على طريق مكة قوله فملك المعادن الا قال مالك لا يؤخذ  
من المعادن مما يخرج منها شئ حتى يبلغ ما يخرج منها قدر عشرين دينارا عينا او قدر ما تدرهم فضة وبهذا قال جماعة و  
قال ابو حنيفة والثوري وغيرهما المعادن كالركاز وفيه خمس يؤخذ من قبيله وكثيره وسياتي وقال الشافعى فى معادن الذهب  
والفضة ربع العشر كما فى الزكاة حتى شرط فيه النصاب ونسب بعض اصحابه الجول ايضا واشتدل بهذا الحديث ويمكن ان

يجاب عن ابن المزدني الزكوة الخمس ان الزكوة والصدقة والصدقة والخمس شيان بل واحد على شيء وقوله ما وان لم يزد  
 ربع العشر فيقال ان يوزن منه ذلك التذكار وترك باقية الكونهم مصارف الخمس وذلك يجرى بهما ايضا قوله فانتبه  
 النبي صلى الله عليه وسلم بسبب الله الرحمن الرحيم فقال ما اعلم بحمل الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم  
 بلال بن حارث المزني اعطاه معادن القبيصة جليبا بها غنق من بهما وقال  
 غايته جلسها وغورها وحيث يصلى الزرع من قدس وله يعطه حتى مسلم  
 اي ما سبق اليه يسلم وجلسها وغورها في المجلس الخيوي وكل مرتفع والغور المودود وكل من ينشئ بيده اقلية المار اذا تفرغ من انفس  
 من الارض اعطاه قوله عن ابيض بن جمال انه وفد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستقطعه المسلم  
 داي ثلث منه اقلع من الخلق لنفسه قال ابن المتوكل الذي بنى دياره من ابا يمينه فقطعه فلما ان حل  
 قال رجل من المجلس وهو الاقرع بن ماس ثيل عباس بن مرداس انت دى ما قطعت له انما قطعت لاهل  
 والعدا لهما اي الكثير الدائم الذي لا ينقطع والاحتياج الى عمل فبقى بل المار اذا ليس معار لهما قال فانزع منه اي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم من ابيض وانما اقلعه اولانا لما بان القطيعة معدة ليصل منها المثل لبل وكثير ما بين اية مثل ابي  
 رجع عنه قوله عن ابيض بن جمال انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حي الاك فقال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لا حي في الاك فقال الاك في خطاى فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا حي  
 في الامرات قال فرجع يعني بخطاى الاك في حي الزرع المحاط عليها  
 اي بالارك كالحظيرة انما تحي الاراك لانها مرعى وواب الناس وكانت ملك الاراك فائمة في ارض احياها يوم اهلكها  
 وملك الارض فاما الاراك اذا بنت في ملك رمل فانه يحبه ويمنع غيره وقال ابن عمر في الفتح وقوله وساله عما يحيى من  
 الاك قال لم تنله خفا اي ما لم تصله اخفاف الابل ومعناه ما كان بمعرى عن المرقى والعمارات فان ما قرب من  
 العمارات لا يجوز احياها بالاختيار بل الى المرقى مواسمهم اليه شار قوله ما لم تنله اخفاف الابل اي ليكن الاختيار في موضع بعيد  
 لا تصله الابل السارحة وقيل انه يريد ان لا يبيد لاني من شئ او لاشئ الا دينا لا اخفاف قوله عن جد صفوان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم غز اقيفا الحديث وفيه فقال يا بنى الله ان صفوا اخذ عمتي ودخلت فيما دخل المسلمون  
 من الاسلام قبل الاخذ والاسر فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا صفوان القوم اذا اسلموا حوزوا  
 دماهم واموالهم فادفع الى المغيرة عمته فدفعها اليه سال دى صفوان بنى الله صلى الله عليه وسلم له ابني  
 سليم قد طهر بواعن الاسلام وتركوا ذلك الماء فقال يا بنى الله انزلني انا وقومي قال نعم  
 فانزلوه واسلم يعني السلميين فاتوا صفوا فسالوه ان يدفع اليهم الماء فابي فانوا بنى الله  
 صلى الله عليه وسلم فقالوا يا بنى الله اسلمنا وانا نحن صفوا الذين في البنا ماء فابي علينا  
 فدعا فقال يا صفوان القوم اذا اسلموا حوزوا اموالهم دماهم فدفع الى القوم دماءهم هم الحديث  
 وبذا الاخير لكل فان القوم اذا اسلموا من القوم لا يفرقهم واستولى عليها المسلمون وفتحوا عنوة يملكونها ثم اذا اسلم القوم لا يرد  
 اليهم فتمت كيف امر النبي صلى الله عليه وسلم صفوا بعد اعطاه الماء الى القوم وقال اذا اسلموا حوزوا اموالهم فاجواب ان النبي صلى الله

عليه وسلم اراد ان يمن عليهم قريتهم انهم لم يوادوا ان لم يكن لهم منق الامم مسلموا اليهم بالانياس والتقية وقال بن الغوم اذا لم يوادوا  
واراد به المعنى الامم من الاسلام قبل الانبياء او بعد دينهم ذلك ربما لردوا القوم اليها بالتقوى واتى الامم من بني تميم كافي قدي  
ذى التسعة عنده لم يولد ان قتل في مشله والاولى ان يقال ان القوم مسلموا قبل الازدحام وقوله في حديث الرزيق الكوفي  
وان جبيته لقوه بالسراجة فقال لهم بن ابي ذى السراة: دعي قريته لهادي القريه فقالوا بنو سراقه بن جبيته فقال  
اقطعها البني سراقه وقوله في حديث اسماء طلع الابر بن العوام ثابوا في حديث ابن عمر اطلع الشراير حنفه فربيه  
راى قد راول عدد فاجرى فرسه حتى قام ثم رمى بسوطه فقال اعطوه من حيث بلغ السوطه فكان له  
مقدار مجموع حضرة افرس ورمى السوطه هذه الاعاديث كلها تدل على جواز اطلاق الامام الارش المملوكه لبيت المال  
لا يملكها احد الا بقتل الامام ثم تارة قيل رقتها وملكها الانسان بما راي فيه صلته بنو تيمكها كما يملكه اليه من المدايم و  
الدناير وغيره وتارة يقطعه عنها فيستحق بها الانتفاع به الاقطاع امر لا يجوز لغيره الا اطلاق الذي اتى بتفصيله من اناس سامة وقد  
نزيه مالك والشافعي الى حديثه كما ذكرنا عن كتاب الاربع لابى يوسف واما اقطاع الاموات فسياتي حكمه في باب بعد ذلك وقوله  
في حديث قتيلة قالت تقدم صاحبى لعنى حريش بن حسان واخذ بكبر بن دائل فبايعه على الاسلام عليه وعلى قومه  
ثم قال يا رسول الله اكتب بينا وبين بنى تميم بالديناء ان لا يجاوروها اليئاسهم احد الا مسافرا ومجاورا فقال  
اكتب له يا غلام بالديناء فلما دأبته قد امر له بها شخص بنى وهى وطنى وهادى فقلت يا رسول الله انه  
لم يسالك السوية من الارض اذ يسالك انما هذه الدماء عندك مفقودا بجل و  
مرعى الغنم ونساء بنى تميم وبنارها ومراء ذلك فقال امسك يا غلام صدقت المسكينة  
والقتيلة ودا المسلم اخو المسلم يسعهم الماء والشجر ويتعاونون على الفتان  
جمع فتان هى شغى المسلم اذ قتل بعضهم ان يعادوا به برفع الفتنة عنهم فامرهم بنى المجاورة ونهاهم عن سوء المشاركة والذهاب  
ديار بنى تميم معروفة وهى سبعة اجيل من الزبل في عرضها بين كل جيلين شقيقة وطولها من مزن يسوفة الى رمل يبرين وهى  
الكربلاء الله طارح ثلة اعذار ومياه فاذا خصبت الدنيا ربيع العرب جمعا سعتها وكثرة شجرها وهى غلات مكرمة نزيهة من  
سكنها لا يعرف الحمى لليب تزيها وهو بها كذا فى معجم البلدان قوله شخص بنى على بنار الجحول يقال للرجل اذا اتاه ما يعلته شخص  
كانه رجع من الارض تعلقه وانزعاجه قوله انه لم يسالك السوية اى لم يطلبك ما يكون فى طلبه سوية وعدل وانما طلب ما فى  
اعطاء جارية على تميم ومضرة بهم الدنيا عندك اى قريب منك ليس على بعد منك حتى لا يشبه حاله.

باب احياء الموات الموات كحياى وغراب فى الاصل مالا روح فيه اوارض لا مالك لها اوارض لم تقي بجهة قاصون  
وكى اصطلاح الفقهاء ارض مباحة غير مملوكة لاحد خارج البلدة لا يتعلق بها مرافق اهل البلدة لا تدرى زرعها لا تظلع الماء عنها  
اولاها عليها اختلف العلماء فيها فقال ابو حنيفة من احيياها باذن الامام يملكها وقال صاحباه ومالك والشافعي من احيياها يملك  
ولا يفتقر الى اذن الامام وبه نال احمد احتجوا باطلاق حديث الباب قوله من احي ارضا ميتة فى له وليس لعرق ظالمه حق  
اى صارت ملك الارض مملوكة لا اثبت الملك المحكى من غير شرطية اذن الامام وقوله وليس لعرق ظالمه حق روى متوافرا  
فالمنون اى بالتقوى عرق وظالم لغت له ودرج الى صاحب العرق اى ليس لذى عرق ظالم او الى العرق اى ليس لعرق

ذو نعلم وهو ان ثبت عروق اشجار انسان في ارض غيره بغير اذنه فلصاحب الارض فلهما شيئا واما رواية الاضافة فاما اكثر العلماء على انه يرد به يكون النكاح صاحب العرن فيكون المراد بالعرفق الارض فالنكاح من غرس ارض او حفر في ارض غيره بغير حق ولا شبهة واستدل ابو حنيفة على شرط اذن الامام بقوله صلى الله عليه وسلم ليس للمرء الا ما طابت به نفس امارته اذا لم ياذن فلم يظن انفسه به فلا يكون له والآن الموات غنمة فلا بد للاقتصاص به من اذن الامام كسائر الغنائم والدليل عليه ان غنمة اسم لما اصيب من اهل الحرب باي حياث الجنيل والركاب والموات كذلك لان الارض كلها كانت تحت ايدي اهل الحرب استولى عليها المسلمون غنوة وقهر اذ كانت كلها غنائم فلا ينقص بعض المسلمين شيئا منها من غير اذن الامام كسائر الغنائم فعلى هذا حديث الباب يحتمل ان يكون بشرعا فيكون معناه ان اذن الامام يحتمل انه اذن جماعة باحيا الموات بذلك النكاح ونحن نقول بوجه فلا يكون حجة مع الاحتمال وهذا نظير قوله عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه حتى لم يصح الاحتجاج به في ايجاب السلب للمقتل كما تقدم الا اذا قال الامام ذلك تشفيا او تحملا ذلك على حال الاذن نوفيها بين الدلائل وقال مالك يشترط اذن الامام اذا كانت الميتة يحتاج اليها اهل القرى من مرقى ونحوه والا

باب ما جاء في الدخول في ارض الحرام اي اختراق ارض الخراج او اخذ ما رها اذا اسلم صاحب ارض الخراج او اشتراها مسلم لا يمين بل يؤخذ منه الخراج ويجوز للمسلم ان يشتري ارض الخراج من الذي وقد صح ان الصحابة اشتروا اراضي الخراج وكانوا يودون خراجها فدل على جواز الشراء واخذ الخراج واداءه للمسلم من غير كراهة في نصب الراية قال البيهقي في كتاب المعرفة قال ابو يوسف القول ما قال ابو حنيفة انه كان لابن مسعود وجناب بن الارث وجبين بن علي ولشريح ارض الخراج انتهى الاقول معاذنه قال من عقد الجزية في عنقه فقد برى مما عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عموما على التشديد والتغليظ والمراد بقوله الجزية جزية الارض وهي الخراج واما رواية الثاني عن ابي الدرداء قال قال رسول الله عليه وسلم من اخذ ارضا بجزية فيها فقد استقال بجزية المجردة اي ابطال فهو ايضا محمول على التشديد والتغليظ في منعه من قبول عازة بن ابي الشثاء فلا يحتاج به قيل اذا كان من اشتراة فهو مكره والا فلا -

باب في ارض يجهلها الامام او الرجل المحمي هو مكان محمي من الناس والماشية لم يكثر كلامه يقال له ركعة في الهندية في الباب عن الصعب بن جثامة ان النبي صلى الله عليه وسلم حمى النقيع وقال لاحمي الا لله عز وجل وفي رواية المتقدمه **است** **الاله** **ولرسوله** اي لا ينبغي لاحد ان يفعل ذلك الا باذن من الله ورسوله فكان النبي صلى الله عليه وسلم محمي الجنيل الجاهل وابل الصدقة قال القاضي كانت روسا الاحياء في الجاهلية يحمون المكان انحصب لجهلهم وابلهم وسائر مواشيهم فابطل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنع ان يحمي الا الله ورسوله انتهى اذ قال ابن الملك المعنى لاحمي لاحد على الوجه الخاص بل على الوجه الذي حماه لمصلحة المسلمين وقال القاضي لا يجوز ذلك في بلد يمكن وارعا تنضيق على اهل المواشي ولا لاحد من الائمة لنفسه خاصة -

باب ما جاء في الركاز وما فيه من المال اختاف العلماء في معنى الركاز فقال مالك والشافعي الركاز هو الكنز الجاهل المدفون في الارض وقال ابو حنيفة والثوري وغيرهما هو هذا والمعدن ركاز ايضا قال في البدائع اما المستخرج من الارض لو كان احد بها لم يسمي كنزا وهو المال الذي دخلته نيران آدم في الارض والثاني يسمي معذبا وهو المال الذي خلقه

الله تعالى في الارض يوم خلق الارض والركاز اسم يقع على كل واحد منهما الا ان حقيقة المعدن واستعماله للكنز مجاز انتهى قلت هو  
 بالكنز من الركز بمعنى الاثبات اعم من ان يكون ركز الحق او المخلوق فكان حقيقة في المعدن والكنز مشتركاً معنويًا وليس خاصاً  
 بالدين قال الربيعي واستدل لنا الشيخ في الامام بحديث اخرج البيهقي في المعرفة عن حبان بن علي عن عبد الله بن ابي سعيد عن ابيه  
 عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركاز الذي ينبت بالارض قال البيهقي وروى عن ابي يوسف عن عبد الله  
 بن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابيه عن جده عن ابي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في الركاز الخمس قبل والركاز  
 يا رسول الله الذي خلقه في الارض يوم خلقت دسكت الشيخ عن حلة الحديث وهو عبد الله بن ابي سعيد المقبري قال ابن حبان  
 في كتاب الضعفاء كان يعلب الاخبار ويهم في الآثار انتهى قال اصل ما يوجد تحت الارض نوعان معدن وكنز فالكنز اذا وجد فان  
 كان على ضرب اهل الاسلام كما مكتوب عليه كلمة الشهادة فهو لقطه وحكمها انه يجب تعريضها ثم التصديق على نفسه ان كان فقيراً  
 او على غير وان كان غنياً ولو كان على ضرب اهل الجاهلية كما تمسك عليه الصنم فان وجده في ارض مباحة غير مملوكة لا حافية  
 الخمس واربعه اقسامه الواجدان جده في دار نفسه وارضه فيه الخمس اتفاقاً ولا تفصيل في الكنز بل يجب فيه الخمس سواء كان  
 من جنس الارض ام لم يكن بعد ان كان مالا مستقلاً لا من الكفار والمعدن ثمانية انواع نوع يذوب بالنار وينطبع كالذهب  
 والفضة وغيرهما ونوع لا يذوب ولا ينطبع كالخشب والاسفلنج ونوع يكون مائلاً كالقير والنفط والوجوب يختص بالنوع الاول  
 دون الاخرين عندنا في الاول الخمس وقال مالك الشافعي لا يخمس في المعدن في شيء الا اذا كان المستخرج ذيباً او فضة وبلغ  
 نصاً باجب فيه الزكوة ولا يشترط فيه الحول وبعض الشوايع قال بشرط الحول ايضا قال في المبدلح واما المعادن فالحاج منه  
 في الاعمال نوعان متجسد واثق والتجسد منه نوعان ايضا نوع يذوب بالاذابة وينطبع بالحمية كالذهب والفضة والحديد و  
 الرصاص والنحاس ونحو ذلك ونوع لا يذوب بالاذابة كالياقوت والبلور والعقيق والزمرد والفيروز والكمال والمغرة  
 والزرنيخ والجص والنورة ونحوها والمائع نوع آخر كالنفط والقار ونحو ذلك وكل ذلك لا يخلو امان وجده في دار الاسلام او في  
 دار الحرب في ارض مملوكة او غير مملوكة فان وجده في دار الاسلام في ارض غير مملوكة فالمتجسد مما يذوب بالاذابة وينطبع بالحمية  
 يجب فيه الخمس سواء كان ذلك من الذهب والفضة وغيرهما مما يذوب بالاذابة وسواء كان قليلاً او كثيراً فاربعة اقسامه للوجوب  
 كائناً من كان الا الحزني المستامن فانه ليس منه الكل الا اذا قطع الامام فان له ان يفي بشرط وهذا قول اصحابنا رحمهم الله قال  
 الشافعي في معادن الذهب والفضة ربع العشر كما في الزكوة حتى شرط فيه النصاب فلم يوجب فيما دون المائتين وشرط بعض  
 اصحابه الحول ايضا واغیر الذهب والفضة فلا تخمس فيه واما عندنا فالواجب خمس الغنية في الكل لا يشترط في شيء منه شرائط  
 الزكوة ويجوز دفعه الى الوالدين والمولودين الفقراء كما في الغنائم ويجوز للواحد ان يصرف الى نفسه اذا كان محتاجاً ولا تغنيه  
 اربعة الا الخماس اخرج الشافعي بما روى ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع بلال بن الحارث المعاون القبلي وكان  
 يأخذ منها ربع العشر ولا يها من ثمار الارض وربعها وكان ينبغي ان يجب فيها العشر الا انه اكتفى بربع العشر لكثرة المؤنة في  
 استخراجها ولنا ما روى من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال وفي الركاز الخمس وهو اسم للمعدن حقيقة واما يطلق على  
 الكنز مجازاً للدلائل احدها انه ما خرد من الركز وهو الاثبات واما في المعدن هو المثبت في الارض لا الكنز لانه وضع مجازاً  
 للارض والثاني بن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وجد من الكنز العادي فقال فيه وفي الركاز الخمس عطفاً على الركاز

على الكنز والشئ لا يهلك على نفسه هو الاصل فدل ان المراد منه المعدن والثالث ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال  
المعدن جبار وانقلب جبار وفي الركاز الخمس قيل وما الركاز يا رسول الله فقال هو المال الذي خلفه الله تعالى في الارض  
يوم خلق السموات والارض فدل على انه اسم للمعدن حقيقة فقد اوجب النبي صلى الله عليه وسلم الخمس في المعدن من غير فصل  
بين الذهب والفضة وغيرهما فدل ان الواجب هو الخمس في الكل ولان المعدن كانت في ايدي الكفرة وقد زالت ايديهم  
وام تثبت بالمسلمين على هذه المواضع لانهم لم ايقصدوا الاستيلاء على الجبال والمنازل فبقوا ما تحتها على ملك الكفرة وقد استولى  
عليه طريق القهر لقوة نفسه فيجب فيه الخمس ويكون اربعة اقسام له كما في الكنز ولا حجة له في حديث بلال بن الحارث لانه يحتمل  
انه انما يأخذ منه ما زاد على ربع العشر لما علم من حاجته وذلك جائز عندنا على ما ذكره فيعمل عليه علماء المسلمين انتهى

قوله عن سعيد بن المسيب وابي سلمة سمعا اباهما هروية يحدث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس  
وهو قطعة من حديث طويل ولقطا العجايز جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس قيل في الحديث دليل على  
ان المعدن غير الركاز لانه علف بينهما والعلف يدل على الناصرة قلت لا حجة فيه فان المراد من المعدن حفرة ثابته اذا وقع فيها  
انسان فلا ضمان فيه والمراد بالركاز المال الذي في المعدن بان المال المستخرج منها اية الخمس فلي بذوالالة العلف بحيث لان  
يدلول احدهما غير مدلول الاخر فلا حجة فيه لاحد قوله قالت ذهب المتدا للحاجة فبقية الجنبه فاذا جرد يخرج من حجرة

ديناراً ثم يزل يخرج ديناراً ديناراً حتى اخرج سبعة عشر ديناراً ثم اخرج خروقة حمراء يعني فيها ديناراً فكانت ثمانية  
عشر ديناراً فذهب بها الى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره وقال له خذ صدقتك

فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل هويت الى الحجر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بارك الله لك فبها قوله بفتح الجنبه بفتح اوله وسكون ثمانية ثم جيم ثم باباخرى موضع بناحية المدينة والجنبه في  
الاصل شجر يعرف به لانه كان يهتوا والجذر هو النصارى ذكر الكسيرة قوله هل هويت الى الحجر اي فاذنث منها الدينار قال الخنابي يدل  
على انه لو اخذ من الحجر كان ركازاً يجب فيها الخمس قلت لا يظهر وجهه ما قاله لان لو اخذ من الحجر لكان في وجوده خروقة وليل  
على انه ليس بقديم اولو كان كذلك لما بقيت الخروقة الى الآن ولا يجب الخمس الا في العاوى الذي لا يعرف صاحبه او في  
ما هو مخلوق فالحقة قوله بارك الله انحر كان ذلك لقطه الا ان تعرفها كان قريباً كان من المتخذ فان الفارة لا يعلم من اين  
انذت والتعرف يتخذ في الامنة كلها فكان الاتفاق على المقداد كانفاق الفقير لقطه على نفسه بعد تعريفها وكان المقداد محتاجاً  
اليها فخصه فيها وانما بركة لما علم من تناعته حيث اكتفى بما تيسر ولم يبيع حرمه في تفتيش الزيد عليه واما المقداد فانا لم يهوا الى الحجر  
لما علم ان اخرج الفارة هذه الخروقة وال على انه لم يبق من ماله بقية بهذا قال شيخ مشايخنا قدس سره

باب نبش القبور العادية اي القديمة لاهل الجالبية قوله ليقول حين خرجنا معه الى الطائف فمرنا  
معه بقبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا قبر ابي رغال وكان بهذا الحرم مريد فع عنه فلما  
خرج اصابت النقرة التي اصابت قومه بهذا المكان قد دفن فيه وآية ذلك انه دفن معه عصم من ذهب ان  
انه نبشت عنه اصبت ومعه فابتلده الناس فاستخرجوا الغصن البورغال هو جالي كان من ثيابا ثمود ثم كان عاملاً فصالح  
النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم الى قوم ثمود فاحل لهم الحرم وقيل كان دليل الحبشة حين جاؤا الهدى للعبه قيل انه اول من انزاع العشر

يخرب المثل في الظلم والشوم وهو الذي يرتب الحاج قبره الى الآن قال جرير اذا مات الفريزوني فارجهو كما ترعون قبري قال

## اول كتاب الجنائز

الجنائز جمع جنازة والجنازة لفتح الجيم اسم للبيت المحمول وكسرها اسم للمسرى الذي يحمل عليه الميت قيل بالعكس مشتق من جنس يجر اذا ستره والمناسبة بين الكتابين يقال ان المصنف ذكر كتاب الجنائز ثم ذكر كتاب الضحايا ثم الوصايا ثم كتاب الفرائض وهذه الكتب لها تعلق بالميت فذكر كتاب الجنائز بعد ذلك وكتب كتاب الخراج والفقي والامارة بينهما لما كان له تعلق بالجنائز فذكر الجنائز بينهما بالمناسبة الجهاد والضحايا والفرائض لا يخرج عن الخراج والفقي والله اعلم

باب الامراض المكفرة للذنوب اي جعل الله سبحانه وتعالى الامراض كفارة لذنوب المؤمنين من الصغار والكبار ايضا اذا اتقن وعلم نهايتها من الله سبحانه وتعالى وعبر عليها ولم يظهر الخبز والفرع ولم يظهر الشكوى وهذا قول جمهور العلماء وقال الشافعي ان المصاب بكفرات وان لم يصبر كالحدود ونعم للصبر اجران قوله ان المؤمن اذا اصابه السقم ثم اعفاه الله منه رجاءه كان كفارة لما مضى من ذنوبه الحديث استقم المرض قوله ثم عنا نلت منا اي من اهل صحبتنا لانك لم تبطل بصيبي والبليه شان المؤمن الكامل وتعميمه للبلايا حتى يطهر الله تعالى في الدنيا -

باب اذا كان الرجل يعمل عملا صالحا فاشغله عنه مرض او سفر فهل يكتب له اجر عمله والجواب في حديث الباب يقول اذا كان العبد يعمل عملا صالحا فاشغله عنه مرض او سفر كتب له كصالح ما كان يعمل وهو صحيح مقيم لا ينقص منه شيئا -

باب عيادة النساء اي عيادة الرجال النساء هل يستحب قال العلماء يستحب اذا امن عن الفتنة قوله عن ام العلاء قالت عادي رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا مريضة فقال البشري يا ام العلاء فان مرض المسلم يذهب الله به خطايا كما تذهب النار خبث الذهب والفضة فيه دليل على عيادة النساء

باب في العيادة اي عيادة المؤمن الانسان مطلقا سواء كان المريض مؤمنا او منافقا او كافرا قوله خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعود عبد الله بن ابي ذر المنافق في مرضه الذي مات فيه فلما دخل عليه عرف الموت قال قد كنت انهارك عن حب يهود وجهم حملك على النفاق فيجئذ تموت على النفاق ولا تجوك الاسلام الساني بن عذاب الله تعالى ولم يعفهم الله وقال فقد البغضهم سعد بن نزار رآه في ابي فبغضهم لم ينفذ من الموت

باب في عيادة الذمى هل يجوز وجوابه في حديث الباب عن انس ان غلاما من اليهود كان مرض فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم ليعوده فلقد رآه فقال له اسلم فظني الى ابيه و هو عنده رآه فقال له ابوه اطلع ابا القاسم فاسلم فقاما الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول الحمد لله الذي انقذه بي من النار

وهذا الحديث يدل على ان ايمان الصبي معتبر صحيح ولو لم يبلغوا ذلوا وفيه جواز استخدام المشرك فان هذا الصبي كان يخدمه صلى الله عليه وسلم وفيه عيادة اذا مرض وفيه حسن العهد واستخدام الصغير عرض الاسلام على الصبي وغير ذلك



باب المشي في العبادات اي لا باء من جابر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعودني ليس براكب بغلا ولا بذيون الخيل التركي ثلث الاعراب جمع البراذين وفي الاصل وانه خصه العرف بجمل التركي.

باب في مثل العبادات على وضوء قول من توضأنا حسن الوضوء وعاد اخاه المسلم محتسبا بوعده من تهنئ سبعين خريفا محتسبا اي طالبالا لاجر والثواب بوجده بصيغة المجهول من النباذة

باب في العبادات مرارا والعبادة سنة وقيل واجبة بظاهر حديث ابى هريرة قوله عن عائشة قالت لما اصابني سدد بن معاذ يوم الحندق رماه رجل في الاكل فضر به عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم

في السجدة ليعوده من قريب والحديث طويل اختصره المصنف ودام في مغازي البخاري والرجل الذي رماه كان من قريش يقال له جنان بن العرق والاكل عرق في وسط الذراع

باب العبادات من السرمد اي يستحب العبادات في كل مرض وان لم يكن المريض مخوفا كالرمد والصداع قوله عن زيد بن ارقم قال عادني رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجع كان بعيني.

باب الخروج من بلدة من الطاعون وهو مرض معروف يقال للوباء الذي ينسب له الامزجة والابدين يطفي الروح به وقد تخرج قريح في الجسد فتكون في المراتق والاباط واصل النخذ واليد وسائر البدن ويكون معه ورم والم شديد ويليه يسوء ما حوله او يحضر او يمر او يكدر وقد يحصل بها الخفقان والقي والمزاج هنا كل ما يحصل به الموت بغتة وعما قال جمهور العلماء لا ينبغي ان يقدم في بلدة الطاعون ولا الخروج الى خارجة فلما باس به وفي حديث الباب اذا سمعتم به بارض فلاتقدموا عليه واذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرار منه يعني الطاعون.

قال القاضي في الحديث نهي عن استقبال البلاء زمانه تهوور عن الفرار زمانه شرار عن القادر ولا ينبغي فقال الخطابي اعدا من تاديب وتعليم والاخر تفويض وتسلیم قد ورد في الاحاديث انه ارسل على نبي اسرائيل او من كان قبلكم غذا بالهم فكونه غذا با مختص بن كان قبلنا والامة محمد صلى الله عليه وسلم فهو لها رحمة وشهادة في الصحيحين المطعون شهيد وورد في حديث ان الطاعون كان غذا با يبعثه الله على من يشاء فجعله رحمة للمؤمنين فليس من عبد يقع الطاعون فيمكث في بلدة صابرا يعلم انه لا يصيبه الا ما كتب الله له كان له اجر شهيد وفي البخاري عن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الطاعون فاجابني انه عذاب يبعثه الله على من يشاء وان الله عز وجل جعله رحمة للمؤمنين ليس من احد يقع الطاعون فيمكث في بلدة صابرا فليس يعلم انه لا يصيبه الا ما كتب الله له كان له مثل اجر شهيد

باب الدعاء للمريض بالشفاعة عند العبادات قوله عن عائشة بنت سعد ان اباها قال اشتكيت بمكة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يعودني ووضع يده على جتي ثم مسح صدره ويطبني ثم قال اللهم اشف سعدا وانتم له جسرته وكان سعد بن ابى وقاص من باجري المدينة فدا له ان تيم

اجرته واليوت في فيردار الهجرة فاستجاب الله دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم  
باب الدعاء للمريض عند العبادات قوله من عاد مريضا لم يحضر اجله فقال عنه سبع مرارا اسأل الله العظيم رب العرش العظيم ان يشفيك الا عافاء الله من ذلك المرض وقوله اذا جاء الرجل ليعود

صرا أيضا فاقبل الله اشف عبادك شيكيا وديكرت انك عداوا او يمشي اليك الى جنانة وانا في الدنيا  
من اعالي الافعال ووزكاية الله والمراوية الجواد والثاني ان اذا ايدوا ووالمشي الى الجنازة فانه يستجب  
باب كرامته تمنى الموت اذا كان المرث او فاته او فاته من عدا ووفو كمن من شاق الدنيا والافعال  
شرا في ربه فاما كرامته في مفهوم حديث الباب قوله لا يدعون احدكم بالموت لضربك من شاق الدنيا ولكن  
يقول اللهم احيني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفني اذا كانت الوفاة خيرا لي اي من الحياة  
والحياة خير من الموت اذا كانت الطاعة غالبية على المعصية والموت خير من الحياة اذا انكس الامر  
باب موت الفجأة اي بغتة بلا سبب ظاهر في الباب موت الفجأة اخذت اسمع بفتح السين وكره  
فبا لفتح مشاء اخذت غضب وبالمسخر اخذت غضبان فاعل معناه ان موت الفجأة اثر غضبه تعالى حيث لم تترك الموت واما  
زاد الاخرة ولم يتركه ليكره لوليه ولذلك تعوذ صلى الله عليه وسلم وان كان في حق المسلم بالآخر شهادة  
باب فضل من مات في الطاعون قوله ما تعدون الشهادة قالوا القتل في سبيل الله تالله ان الله تعالى لا يهلك  
وسلم الشهادة سبع سوى القتل في سبيل الله المطعون شهيدا والغريق شهيدا وصاحب ذات

الجنب شهيدا والمبطون شهيدا والذي يموت تحت الهدم شهيدا والمرأة تموت بجمع شهيدا -  
والجمع بمعنى الجوع كالذخر يعني المذخور واليه انما مات مع شيء يوجع فيها غير مفصل منها من حمل او بكات اي توتوني  
بطنها ولدا وتكبر قلت هي التي ماتت بسبب الولادة -

باب المريع يوحى من اطفائه وعائنه اخرج المصنف قصة خبيب واستعمل بها ان المجوس القتل كالمرث  
نكما استعار خبيب موسى لما خلق شعر عائته وهو مجوس لقتل فالك المرثي ان يفعل ذلك وتقتله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بعث عشرة عينا فيهم خبيب بعد وقعة بدر واسر عليهم عاصم بن ثابت فافلقوا حتى اذا كانوا بين عسفان ومكة وذكر والحج من  
بديل يقال لهم بنو لحيان فقتلوا آثارهم حتى لحقهم فاجار عاصم واصحابه الى فدق وجار التوم فاطوهم فمروهم حتى قتلوا فاما  
في بعتة النفر بالنسب وبقي خبيب وزيد ورجل آخر فاءطوهم العبد والميثاق ان لا يقتل منكم احدا فنزلوا اليهم فلما استمكنوا منهم  
حلوا اذ انفسهم فاطوهم بها فقتل الرجل الثالث الذي سماه اول النذر فاني ان يصحبهم قتلوه واطافوا بخبيب وزيد  
بأعور ابنة وفي الباب عن ابي هريرة اتباع بنو الحارث بن عامر بن نوفل خلبيا وكان خبيب موقتل  
الحارث بن عامر يوم بدر فجلس خبيب عندهم اسيرا حتى اجمعوا لقتله فاستعد خبيب من  
ابنة الحارث داسا زنيب) وهي يستود بها فاعادته الخبيث

باب ما يستحب من حسن الظن بالله عند الموت يعني للانسان ما كان قادرا على العمل سعي على عمل الخير ولا يفتري على  
عفو المتعالي ورحمته بل يغلب عليه ترهيبه ووعده وقهره وجلاله الميعية واليعية واما اذا كان منتظعا عن دار العمل فيحسن ظنه  
بالموت تعالى ويرجو منه وكرمه وعفوه ورحمته بان تدر بالآيات والاكايد الواردة في كرمه تعالى وعفوه ورحمته وما دعه بال  
توحيد وفيه المصطفى والنقض واليسر لهم من رحمته يوم القيمة كما قال الله تعالى في الحديث الصحيح اما عند من عبدي في بركات  
العواب في فني حديث الباب ومن قال ان معناه احسنوا اعمالكم فهو احتمال باطل قوله قال لا يموت احدكم الا

في حالة وهو بحسن الظن بالله تعالى فيلظن في هذه الحالة انه تعالى يرتبه ويعفوه بكمه وفعله فانه جواد كريم يرووف رحيم  
فقال الخطابي انما يحسن بالله فانه من حسن عمله فكان قال احسنوا اعمالكم بحسن ظنكم بالله تعالى اذ من سار عمله سار ظنه (فهذا باطل)  
وقد يكون ايضا حسن الظن بالله من جهة الرجا وتامل عفو عز وجل احد وقال الرازي يجوز انه ترغيب في توبته وخرجه عن مظالم  
فانه ان فعله حسن ظنه ورجاه رحمة

**باب ما يستحب من تطهير ثياب الميت عند الموت** قوله عن ابي سعيد الخدري انه لما حضره الموت  
دعا ثيابا جلد در جمع جديد فلبسها ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الميت يبعث  
في ثيابه التي يموت فيها قال في اللبسات طاهرة ان ابا سعيد انما لبس ثيابا جديدةا لانه لا يظهر الحديث بان البعث يكون  
في الثياب واستشكل بانه قد ورد في الصحيح يحشر الناس جثاة عراة فاجاب بعضهم بان البعث غير الحشر وكأنه اراد ان البعث هو  
اخراج المولى من القبور والحشر نشرهم في عرصات القيامة فيجوز ان يكون البعث في الثياب والحشر عراة وهذا بعيد غاية البعد  
فقال المحققون من اهل الحديث ان الثياب في قوله صلى الله عليه وسلم الميت يبعث الحمر منية عن الاعمال التي يموت فيها  
قد ورد ان العبد يبعث على ما مات عليه من عمل صلح اوسمي والعرب يكنى عن الاعمال للملابسة الرجل لما ملابسة الثياب فيل  
في قوله تعالى وثيابك فطهر اي اعمالك فاصحح قال الهروي وليس قول من ذهب به الى الاكفان بشي لان المرفقا يكشش به  
بعد موته قلعت فعل غيب وفعل ابي سعيد يوافق ظاهر الحديث

**باب ما يقال عند الميت من الكلام** من الدعاء فيدعو له ونفسه ويقال اللهم اغفر له واعقبا عقبى صالحته  
قوله اذا حضرتم الميت فقولوا خيرا فان الملكة يومنون على ما تقولون اي من خير او شر فيستجاب  
**باب في التلقين** هو ذكر كلمة التوحيد عند من حضره الموت عند النزع قبل الغرغرة ولا يامر بها وينيب ان  
يكون الملقن غيرتهم بالمسرة بموته وان يكون ممن يعقده في الخير فيذكرها عندهم عساه ان يأتي بها لتكون آخر كلامه  
لقوله عليه السلام من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة ولانه موضع تعرض فيه الشيطان لافساد اعتقاده فيحتاج الى  
ذكر وبينة على التوحيد ولو اتى بهامزة كفاء ولا يكسر عليه ما لم يكلم باجنبي وهذا التلقين مستحب بالاجماع ونقل عن بعض المالكية  
انه قال واجب بالاتفاق والتلقين على ثلاثة اوجه فالحضر لا خلاف في حسنه واما بعد انقضاء مدة الدفن لا خلاف في عدم حسنه  
والثالث اختلاف فيه وهو ما اذا تم وفاته وكيفية ان يقول يا فلان بن فلان اذكر ما كنت عليه قتل رضيت بالله ربا وبالاسلام  
دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا وهذه التلقين اي تلقين الميت في القبر لا يومر به ولا ينهي عنه وله حديث اخرجه الطبراني في  
معجمه وابن القيم في كتاب الروح عن ابي امامة الباهلي ولكن سنده ضعيف وقيل تلقين الميت بعد الدفن مشروع عند  
اهل السنة لان الله تعالى يحويه في القبر وقال الشافعي يلقن بعد الموت نظائر قوله عليه السلام حديث الباب لقنوا موتاكم  
قول لا اله الا الله وعندنا في ظاهر الرواية لا يلقن والمراد بموتاكم في الحديث من قرب من الموت كما في اقرأ ويسين على  
موتاكم قال الطيبي اي من قرب منكم من الموت سماه باعتبار ما يقول اليه مجازا وعليه قيل قوله عليه الصلوة والسلام اقرأوا الى موتاكم  
ليس ويمكن الامر بقراءة ليس بعد الموت كما قال ابن حبان اراد به من حضره الموت في تلك المدة  
**باب التلقين الميت** تدب ان يوجه الى القبلة من جهة الموت وان يجهز بماء وماءك جري التوارث وانه



بلية خفيفة بوقار ومكينة تظهر عليه مماثل الحزن وليؤذن بان المصيبة عظيمة فقلنا نأخذ عن الرب المنيه واما جلوسه في المسجد فاعلمه بان حسب العادة الشرافة وليس المراد ان جلوسه كان لاجل ان ياتيه الناس فيعزوه -

**باب التعزية** لا بأس بتعزية اهل الميت وترغيبهم في الصبر لقوله عليه الصلوة والسلام من عزى مصابا ناله مثل اجره ابي تلم على العزاء وهو بالمدح الصبر اي بان يحمله بوعده الله بان يقول اعظم الله اجره واحسن عزاك اي صبرك وغفر ليئك فيهل عليه المصيبة ولا بأس بالجلوس بها الى ثلثة ايام من غير ان يكتب خطور ويكره التعزية ثمانية وعشرا لقوله عند باب الوالد عن عبد الله بن عمر وابن العاص قال قبرا الحديث وفيه اذا هي فاطمة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اخرجك يا فاطمة من بيتك قالت آتيت يا رسول الله هذا البيت فرحمت اليهم ميتهم او عزيتهم به

نقطة اولها شك من الراوي فمعنى الاول دعوت لرحمة الميت والثاني امرتهم بالصبر من التعزية وفي رواية النسائي فرحمت اليهم وعزيتهم ميتهم قوله قال لو بلغت معهم الذي فذكر تشديدا في ذلك وفي رواية النسائي فقال لها لو بلغت معهم ما رايت الجنة حتى يراها جدي اي لو بلغت معهم الكدي هو متطابرا اهل المدينية لم تراه الجنة حتى يراها جميعا المطلب قال السدي في ظاهر السوق فيفيد ان المراد ارايت ابا كما لم يرا بالان وان هذه الثانية من قبيل حتى لا يجمل في سماعها ومعلوم ان المعصية غير الشرك لا تؤدي الى ذلك فاما ان يجمل على التعليل في حقها او يحيل على انه علم في حقها انما لو اركبت تلك المعصية لانقضت بها الى معصية تكون مودية الى اذكاره والسيوطي شمره القول بخاتمة عبد المطلب فقال لانك اتول لا دلالة في هذا الحديث على ما ذهب اليه الجمهور لانه لو شئت امرأة مع جنازة الى المقابر لم يكن ذلك الحضر موجبا للمخلود في النار كما هو واضح فغاية ما يدل عليه الحديث هو انها لو بلغت معهم الكدي لم تراه الجنة مع السابقين بل يتقدم ذلك عذاب او شدة او ما شاء الله من انواع المشاق ثم لو دل امرها الى دخول الجنة فخطا ويكون عبد المطلب كذلك لا يرى الجنة مع السابقين بل يتقدم ذلك الامتحان وهذه اوسع مشاق آخر ويكون حتى الحديث لم تراه الجنة حتى يجي الوقت الذي يرى فيه عبد المطلب فتزنيها خيفة روية فتكون روية لها متاخرة عن روية غيرك مع السابقين هذا لدول الحديث على قواعد اهل السنة لا معنى له غير ذلك على قواعدهم والذي سمعت من شيخ الاسلام شرف الدين النادوي وقاشل عن عبد المطلب فقال هو من اهل الفترة لم تبلغهم الدعوة فكلمهم في المذهب معروف انتهى كلام السيوطي بخصا

**باب الصبر عند المصيبة** فان الصبر بحزل الاجتال الله تعالى انما يوفى الصابرون اجرهم بغير حساب الجزع يحيا الاجر قوله عن انس قال اتى بنى الله صلى الله عليه وسلم على امرأة تنكح على صبي لها فقال لها (لقي الله

راي خاني عتقار او من الفقه بترك النياحة) وا صبري فقلت وما تبالى انت بمصيتي فقبل لها هذا النبي صلى الله عليه وسلم الذي تخاطبه هو رسول الله صلى الله عليه وسلم القائل هو الفضل بن عباس فتأملت ما عرفت فندمت وفي رواية مسلم فاخذها مثل الموت اي من شدة الكرب الذي اصابها لما عرفت انه صلى الله عليه وسلم فائتة

فلم تجد على بابها بوابين فقالت يا رسول الله لم اعرفك فقال انما الصبر عند العدم مة الاول اي الصبر كالل المرغى الشاب هو عند ابتداء المصيبة واول لحوق الشقة والاضل احديصير بعد ان قال الطيبي اذ سناك سورة المصيبة في شاب على الصبر وبعد نكسر السورة ويشلي المصاب فيصير الصبر طينا فلما شاب عليه ابا اذا المصير الصبر طبعاً ثم يبرأ عصبته

ثم صبر ولو طال البعد في ثياب ولكن الدرجة الاعلى عند الصدرة الاولى -

باب في البكاء على الميت يجوز البكاء عند الصدرة بالمذموم بلا صوت وقدر يخص بالحدوت اليسا ولكن التحذير  
وانما المحرم النوح والندب وشنق الجيوب وضرب الخدود واختلافه وان في تنزيب الميت بكاء المله عليه قيل لا ينزب مطلقا كما  
قالت عائشة لا تزور رزة وزر اخرى بكاءهم معصية منهم فكيف يعذب الميت بفعلهم لانه مخالف له انه الآتية وقيل اذا وصي الميت  
بذلك كما كان عادة الجاهلية فيعذب بسببه بقدر وصيته وقيل اذا علم الميت ان الله يكون عليه بكاء المحرام ولم يؤمن بعنهم فيعذب  
بسبب عدم الوصية وقال البخاري ان الميت يعذب على فعله لا على فعلهم فانه اذا وصي بالنوحه عليه او كان يرضى بها او كان  
يعلم بكاءهم فلم ينهم فعليه وزر فعله والا فلا وزر عليه وقيل انهم يذكرون في بكاءهم ونوحهم من اخباره ومن جملتها ما يكون مذموما  
شرعا فالمعنى انهم يكون على تلك الافعال وهو يعذب على تلك لكونهن سيئات ويقال له اكنتم هكذا قوله على سامة  
ابن نريد ان ابنته الحريث وفيه نوضع الصبي في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم ونفسه تفتقع فغاضت

عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له سعد ما هذا قال انها رحمة يصنعها الله في قلوب من يشاء الحديث  
قوله تفتقع اي تضطرب وتتحرك ولا تثبت على حالة واحدة والمعنى تصوت كما يصوت في حالة الغرغرة في الحديث دليل ان  
البكاء بالمذموم رحمة وفي حديث الثماني قال انس لقد رايت به يكيده وجود بنفسه بين يدي رسول الله صلى الله

عليه وسلم فدمعت عيناي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ند مع العين وتحنن القلب  
ولا نقول الا ما يرضى ربنا انا بك يا ابراهيم لمحزون - ا - طبعنا وشرعنا وفيه اشارة  
الى ان من لم يحزن فمن قساة قلبه ومن لم يدمع فمن قلة رحمته فهذا الحال اكل عند ارباب الكمال من حال من مات له ولد  
من المشايخ فتضحك فان العمل ان يعطى كل ذي حق حقه -

باب في النوح ناحت المرأة على الميت نوحا من باب قال والاسم النوح وزان غراب وربما قيل النياح بالكسر  
في نائحة والنياحة بالكسر اسم من المناحة لفتح الميم موضع النوح فتقدم ان البكاء مع الصوت والجزع والفرع ومع اعداد  
محاسنه حرام وكذلك مع الندب وشنق الجيوب وضرب الخدود وكل ذلك كان يفعل اهل الجاهلية واكثر ما يفعله النساء فنهين عن  
ذلك في الباب عن ام عطية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا عن النياحة وعن ابي سعيد

الخدري قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم النائحة والمستعقة اي التي تنوح الميت التي تقصد السماع ويعجبها وقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس منا من جلق ومن سلق ومن خرق اي من حلق الشعر كما يفعل الكفار ومن صاح و  
رفع الصوت وخرق ثيابه وقت المصيبة واما انكار عائشة حديث ابن عمر ان الميت ليغيب بكاء المله عليه ونسبها الى النسيان  
والاشتباه عليه وعلى عمر ايضا مستند لا بقوله تعالى ولا تزوروا زرة وزر اخرى وقالت واما قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في  
يهوديه انها تعذب وهم يكون عليها يعني يعذب كفرا في حال بكاء المله بالسبب البكاء فقلنا ان الميت يعذب بكاء المله عليه و  
حكما بالكلية ولكن العلماء لم يسلوا قول عائشة ويرون الحديث صحيحا وطبقوا بين الاحاديث والآيات بما ذكرنا في الباب المتقدمة و  
الاولى منها انهم كانوا يوحون على الميت ويندبون به يد شاملة ومحاسنه في زعمهم وذلك الشامل قبائح في الشرع فم يبعدون في المكان  
ويكون نذكر ادهو يعذب بها كما كانوا يقولون يا مؤذ السوان وموتم الولدان ونحرب العمران ومفرق الاخوان ونحوها مما يروونه شجاعا

باب صنعة الطعام لابل الميت وفي فتح القدير يستحب لبيان ابل الميت والمقرباء الابعة بنية طعام اهل بيته يومهم ويلبثهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا لال جعفر طعاما فانه قد اتاهم ما يشغلهم حديث الباب وخلفه امر شغلهم وانتهى بهم ما ينعم من الحزن عن نية الطعام لانفسهم والمراد طعام شيعتهم يومهم ويلبثهم فان الغالب ان الحزن الشاغل عن تناول الطعام لا يستمر اكثر من يوم وليلة وقيل يحل لهم طعام الى ثلثة ايام مائة التفرقة ثم اذا انتهوا بهم فاذا كان في عليهم في الاكل لما لا ينفعوا بتركه استياد او لفرط جوع واضطناعه للناجيات شهيد التحريم لانه اعانة على المعصية واضطناع اهل الميت لاجل اجتماع الناس عليه بدعة مكروهة بل صح عن جريحنا نفعه من النجاسة وهو ظاهر في التحريم قال ابن الهمام يكره اتخاذ الضيافة من اهل الميت لانه مشروع في السرور والافى الشرور وانه بدعة مستقبحة

باب في الشهيد يغسل اي هل يغسل الشهيد فقيل بمعنى مفهوم اي شهيد له بالمجبة بالنسب وهو قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم والآية وقوله عليه الصلوة والسلام انا شهيد على هؤلاء يوم القيامة اي بنذلتهم نفوسهم ابتغاء مرضاة الله تعالى واعزاز دينه قاله صلى الله عليه وسلم من يتبع رجلين من الشهداء في قبر واحد كما في الباب عن جابر او بمعنى فاعل انه حي عند الله تعالى حاضر اولان عليه شهادته حاله وهو دمه وشبهه وجره اولان روحه شهدت دار السلام وروح غير لا تشهد الا الا يوم القيمة او لقيامه بشهادة الحق حين قتل اولان شهيد عند خروج روحه ماله من الثواب فحكم الشهيد في احكام الدنيا كما كثر الموتى الا انه يخالفهم في حكمين احدهما انه لا يغسل عند عامة العلماء الاصل فيه ان شهيدا واحدا لم يغسلوا كما يدل عليها حديث الباب عن ابن عباس قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتلى احدا ان يلنزع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا ابد ما هم وشيا بهم وهذا ظاهر في انهم لم يغسلوا وحديث انس ان شهيدا واحدا لم يغسلوا او دفنوا ابد ما هم ولم يغسل عليهم وحديث جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلى احد ويقول ايها الثواخذ القرآن فاذا اشير له احدهما قدماه في الحمد فقال انا شهيد على هؤلاء يوم القيمة وامر بدينهم بدينهم ولم يغسلهم فقل عدم اقتسابهم لنفق العلماء الا لان الحسن البصري قال ان يغسل لان الغسل كرامة لبني آدم والشهيد يحق الكرامة وانما لم يغسل شهيدا واحدا تخفيفا على الاحياء لكون اكثرهم مجروحوا لم يكونوا قادرين على غسلهم قلت يروى قوله عليه الصلوة والسلام زلومهم بكونهم ودايم فانهم يعثون يوم القيمة وادواهم تشعب والثلون لون الدم والزنج رزح المسك فانه بين المغنى باهم يعثون يوم القيمة وادواهم تشعب واما فلان ينزل عنهم الدم بالغسل ليكون شهادتهم يوم القيمة وبه تبين ان ترك غسل الشهيد من باب الكرامة وان الشهادة جعلت مانعة عن حلول النجاسة لموت قال الشافعي واحد واخرون انه لا يغسل على الشهيد كما لا يغسل واشدوا بحديث انس ولم يغسل عليهم وبحديث جابر ولان الصلوة على الميت شفاعته ودرعاً لتحصين ذنوبه والشهيد قد تطهر عن دنس الذنوب لقوله عليه الصلوة والسلام لسيوف محارم الذنوب استغنى عن ذلك كما استغنى عن الغسل ولان الله تعالى وصف الشهداء بانهم احياء والصلوة على الميت لا على الحي وقال ابو حنيفة واعجابه والا وراعى والثوري والحراني والحسن البصري وابن السيب واهل الحديث في رواية وآخرون وهو قول اهل الحجاز ايضا يغسل على الشهيد قلت لا استدلال لهم في حديث الباب في شهيد واحد في الغسل لم يغسل عليهم في رواية انس فان انس قد بين مراده كما في السباب

عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم صرح بحزرة وقد مثل به ولم يصل على احد من الشهداء غير  
اي غير حمزة مستغلا بل حمزة كان موجودا في كل صلاة كما روى انه عليه الصلاة والسلام صلى عليه سبعين مرة واستشهدوا بما رواه ابن ابي  
عن ابن عباس قال اتى بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد فجعل يصل على عشرة عشرة وحمزة كما يرفعون وبما هو موضوع و  
اخرجه الطحاوي عنه ولفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوضع بين يديه يوم احد عشرة فيصلي عليهم وعلى حمزة ثم يوضع العشرة حمزة  
موضوع ثم يوضع عشرة فيصلي عليهم وعلى حمزة معهم واخرجه عبد الرزاق في مسنده باجماع من عنه قال لما قتل حمزة يوم احد الحديث وفيه  
ثم اتى بالقتلى فجعل يصل عليهم فوضع سبعة وحمزة فيكبر عليهم سبع تكبيرات ثم يرفعون ويترك حمزة مكانه فيكبر عليهم سبع تكبيرات حتى فرغ منهم  
واخرجه الحاكم في مستدركه والطبراني في معجمه والبيهقي في سننه والخطيب في تاريخه ورواه عنه في مسنده في يوم احد النبي للتبليغ ثم كبر عليه  
سبعاً ثم جمع اليه الشهداء حتى صلى عليه سبعين صلاة زاد الطبراني ثم وقف عليهم حتى واراهم وسكت الحاكم عنه وفي مسنده يزيد بن ابي زياد  
الكوني رواه عنه سلم مقروءا بالغيره ورواه عنه اصحاب السنن وقال ابو داود ولا أعلم احد ترك حديثه وليس هو يزيد بن زياد وهو سلم فيه  
ونما لو يدعيه ما رواه ابن هشام في السيرة عن اسحاق عن ابن عباس قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحزرة بنجي ببردته ثم صلى عليه  
وكبر سبع تكبيرات ثم اتى بالقتلى فوضعوا الى حمزة فيصلي عليهم وعليه معهم حتى صلى عليه ثنتين وسبعين صلاة وروى الطحاوي عن عبد الله  
ابن الزبير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر يوم احد بحزرة بنجي ببردته ثم صلى عليه فكبر سبع تكبيرات ثم اتى بالقتلى يصفون ويصلي  
عليهم وعليهم واخرجه ايضا ابن شاہين في كتابه من حديث ابن اسحق عنه وروى الطحاوي ايضا من حديث ابى مالك الغفاري قال  
كان قتلى احد يوتي تسعة دعا شرهم حمزة فيصلي عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه ايضا الدارقطني عن ابى مالك قال كان يبايعون  
احد تسعة وحمزة عاشرهم فيصلي عليهم فيرفعون التسعة ويدعون حمزة واخرجه البيهقي ايضا ولفظ قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم على قتلى احد  
عشرة عشرة في كل عشرة منهم حمزة حتى صلى عليه سبعين صلاة وقال الذهبي في مختصر السنن كذا قال ولعله سبع صلوات اوشهداء  
احد سبعون او نحوها واخرجه ايضا ابو داود في المراسيل كذا قال العيني النحر ولان الصلوة على الميت لاظهار كرامته ولهذا اختص بها  
المسلمون دون الكفرة والشهداء بالكرامة وما ذكرنا من حصول الطهارة بالشهادة فالعبد وان جل قدره لا يستغنى عن الدعاء  
الا ترى انهم صلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا شك ان درجة كانت فوق درجة الشهداء وانما وصفهم بالحياة في حق احكام  
الآخرة لا ترى الى قوله تعالى بل احياء عند ربهم يرزقون فاما في حق احكام الدنيا فاشهد ميت يقسم بالله وتكلم امراته بعد انقضاء  
العدة فوجب الصلوة من احكام الدنيا فكان يتنافى فيصلي عليه والثاني انه يكفن في ثياب غير انه ينزع عنه الجلد والصلاح والفرو  
والخشو والخف والمنطقة والعلسوة وقال الشافعي لا ينزع عنه شيء مما ذكرنا لقوله عليه الصلاة والسلام زملوهم ثيابا بهم و  
لنا حديث الباب عن ابن عباس قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبلي احدان ينزع عنهم اليدي اى السلاح والدرور و  
الجلود مثل الفرو وعن علي قال ينزع عنه العمامة والخفان والعلسوة وهذا لان ما تترك تترك ليكون كفنا والكفن بلبس اللستر  
وهذه الاشياء تلبس بالجلود والزينة اولدفع البر واولدفع معرفة السلاح ولا حاجة للميت الى شيء من ذلك فلم يكن شيئا من ذلك كفتا  
تبيين ان المراد من قوله ثيابا بهم الثياب التي يكفن بها وتلبس اللستر

باب في ستر الميت عند غسله بستر العورة واجب والنظر اليها حرام كعورة المحمي ويستتر ما بين سترته الى ركبته بشدة الازار عليه  
هذا ما الصحيح عند الحنفية كماله الحياة لحديث الباب عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنظروا في ذلك ولا تنظروا الى



فخذ حتى ولا ميت قال الشافعي يغسل الرجل في تيممه لحديث الباب غسلوه وعليه قميصه يصبون الماء فوق القميص ويدلكونه بالقميص قلت هذا مخصوص بعلي السدي عليه وسلم لقول البائت اغسوا النبي صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه اما خلفوا وقالوا لا تدري أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثيابه كما أخبر موتانا أي بما سوى الأزار فهذا مخصوص بعلي عليه السلام فغيره نعم ليتنا من الحديث ان من العورة حرام فلذا قال أبو حنيفة يلف الغاسل خرقة على يديه وقت من العورة وغسله حتى يظهر الموضع ولا فرق بين المرأة والرجل لان عورة المرأة كالرجل للرجل

باب كيف غسل الميت غسل شريعة ماضية لما روي ان آدم عليه السلام لما قبض نزل جبريل عليه السلام بالملك وغسلوه وقالوا الولد هذه سنة موتاكم وقشرط النبي للغسل الاستطاب الوجوب عن المكلف لا التحصيل جهارة الميت ويتبع ان يكون الغاسل طاهرا ويكره ان يكون غيبا او حائضا والا وحي ان يكون اقرب الناس الى الميت فان لم يحسن الغسل فابل الامانة والورع والغسل ان يكون غسل الميت مجازا ويجوز للمرأة ان تنسل زوجها تقول عائشة لو استقبلت من امرى ما شربت ما غسله الا نساءه لغسل اسماء ابني بكر ولان ما دامت في عذتها لا تبطل وصلة النكاح وقال احمد لا يجوز ان تغسله بطلان النكاح ولا يجوز عند أبي حنيفة والثوري والشعبي ان يغسل الرجل زوجته لانها صارت اجنبية ولذا يجوز له النكاح باختها وقال الشافعي يجوز لان عليا غسل فاطمة ولم ينكر احد من الصحابة عليه فكان اجماعا قلت روي ان فاطمة غسلت النبي ولو ثبت ان عليا غسلها فقد انكر عليه ابن مسعود حتى قال علي ما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فاطمة زوجتك في الدنيا والاخرة فدعاوه المحتوصية دليل على ان المعروف كان بينهم ان الرجل لا يغسل زوجته والصحيح عندنا انه يجوز للزوج رؤيته زوجته اما كيفية الغسل ان يغسله باربعي يسلها من راسها ورجلها وخصه فيستدبر بالوضوء باليمين بلا مضغمة واستنشاق لان في اخراج الماء عن راسه والنفه عسيرا يستحسن بعض العلماء ان يلف الغاسل على اعبع خرقة او قفظة يحس بها انسانه ولهاية وشفتيه ومنخرية ويحس راسه ولا يورغ غسل رجله يغسل راسه ولحيته بالخطمي او الصابون ثم يصبغ الميت على يساره فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي التحت منه ليحصل البداة بالميا من ثم على يمينه كذلك ويصب الماء عليه ثلثا وقال مالك لا يسر التثليث في حقه ويجعل الخنوط على راسه ولحيته والكافور على مساجده ولا يسرح شعره ولحيته ويجعل شعرها صغيرين على صدرها فوق الدرع وقال الشافعي يجعل ثلاث خنائر وثلث خلف الظهر لحديث الباب عن ام عطية وضفر ناسر اسها ثلثة قرون ثم القيناها خلفها فقدم راسها وقرنيتها قلت لا حجة لهم فيه لان هذا فعل ام عطية وليس في لفظ حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم امرها بذلك او علم ذلك

باب في الكفن افضل الاكفان بحسب اللون الابيض وبحسب الصنعة من برود اليمين وكونه من جنس ما يلبسه في الحيوة قال الباقر عليه السلام ولا احقر وبحسب الكمية كفن الرجل على ثلاثة اقسام كفن السنة وهو ثلثة ازار وهو ما تيمم به من الفرق الى القام قميص من اصل العنق الى القامين ودرء يقال له لفافة وهي ما يلتفت من الفرق الى القدم والثاني كفن الكفاية وهو ازار وثلثة كفن الشريعة وهو ما يوجد وقال الشافعي كفن السنة ثلث لفائف ولا يسر القميص وسورته عن احمد ومالك وفي رواية لما ملك لرجل الدنيا خمسة ازار عمامة قميص وثلث لفائف من قرن الراس الى القامين اتج الشافعي بحديث الباب عن عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة ازار بياضه قميص ليس

فيها قميص ولا عمامة قلت الاختلاف في الاولوية لاني الجواز ولنا ما روى عن عبد الله بن عبد الله بن سلول في الصحيحين  
 ان سال النبي صلى الله عليه وسلم ان يعطيه قميصه لكي يفر به اياه فاعطاه وعن عبد الله بن مغفل انه قال كفنوني في قميص فان رسول الله  
 عليه وسلم كفن في قميص الذي توفى فيه وفي رواية الباب عن ابن عباس قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
 ثلثة اواب بجرانية الحلة ثوبان وقميصه الذي مات فيه قال ابو داود وقال عثمان في ثلثة اواب  
 حلة حمراء وقميصه الذي مات فيه فالعمل على ما روينا اولى لانه فعل النبي صلى الله عليه وسلم واما رواه  
 فعل بعض الصحابة مع انه معارض بما روينا من حديث عبد الله بن عباس وعبد الله بن مغفل والاحوال اكشف على الرجال كقصة  
 دون النساء بعدن وقال المالكية معنى حديث عائشة ليس فيها عمامة ولا قميص اي لم يكن القميص والعمامة في ثلثة ثياب  
 بل زاد عليها وقال صاحب البدائع معنى قولها ليس فيها قميص اي لم يجد قميصا جديدا قلت اختلفت الروايات في كفن النبي  
 عليه وسلم المختار عند المالكية خمسة ثياب وفي طبقات ابن سعد عليه السلام كفن في سبعة ثياب وفي نسخة عبد الله بن محمد بن عيسى  
 وحسن السيوطي ويقال فيها ان السبعة اوتيت ولكن كفن منها في ثلثة وفي بعض الروايات ان القطيفة فرشت وفي بعضها انها  
 افرجت كما في سيرة العراقي في قبره طيفة وقيل افرجت وهذا ثبت وبالجحفة اصح ما في الباب انه صلى الله  
 عليه وسلم كفن في ثلثة اواب وهذا لا يخالف في ثلثة ثياب الا ان القميص وان ذكرت في اكثر الكتب مطلقا ولكن العمل على انها تكون  
 بلا ذراعين وكين فيصدق عليه انه لفافه فالتفتي في قول عائشة يحل على نفي قميص المحيط ويشير اليه ما خرج الامام مالك في موطاه  
 ومحمد في موطاه عن عبد الله بن عمرو بن العاص الميميت قميص ويلف بالثوب الثالث حيث قال نقيص ولم يقل بلبس القميص والعلم  
 ثم جملة ما روى في كفن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة ثياب عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة ثياب يمانية بين  
 سحلية من كرسف ليس فيها قميص ولا عمامة وفي مسلم عنها قالت ادرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في حلة يمانية لعبد الله  
 بن ابي بكر ثم نزعته عنه وكفن في ثلثة ثياب سحلية يمانية ليس فيها عمامة ولا قميص الحديث وفي الباب عنها مثل رواية البخاري  
 وفيه عنها ادرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد جرة ثم اخرج عنه وفيه عن ابن عباس في ثلثة اواب الحديث وفي  
 الترمذي عنها كفن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة اواب بعض يمانية ليس فيها قميص ولا عمامة قال فذكروا بعائشة قولهم في  
 ثوبين وبرد جرة قالت قد لاني بالبرد ولكنهم ردوه ولم يكفوه فيه وفي النسائي عنها كذلك وفي سنن ابن ماجه كذلك في رواية لعن  
 ابن عمر قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة رباطين سحلية وفي رواية عن ابن عباس قال كفن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في ثلثة اواب قميصه الذي مات فيه وحلة بخرانية وفي نسخة احمد عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة رباط  
 بيض يمانية وفيه ايضا عن ابن عباس كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوبين ابيض وبرد احمر والفرد احمد بالجحفين و  
 عند ابى سعيد بن الاعرابي عن ابى هريرة قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رباطين وبرد بخرافي وعنه ابن عساكر كفن رسول  
 صلى الله عليه وسلم في ثلثة اواب ليس فيها قميص ولا عمامة وعنه البزار كفن في سبعة ثلثة سحلية وقميصه وعمامة واول  
 والقطيفة التي جعلت تحته وعنه ابن سعد عن الشعبي كفن في ثلثة اواب برديمانية غلاظ ازار ورواء ولفافه وعن ابن مسعود  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نقل قلنا فبم كفنك قال في ثيابي هذه ان شئتم او في يمانية او في ثياب مصر وعن ابن سيرين  
 عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زر عليه قميص الذي كفن فيه قال ابن سيرين وانا زرت علي ابى هريرة قال الترمذي

وتدروى في كفن النبي صلى الله عليه وسلم رواية مختلفة حديث عائشة رضي الله عنها في كفن النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال النبي  
 باب كراهية المغالات في الكفن قد تقدم مقدار كفن الكفاية وهو ان ادنى ما يكفن فيه الميت في حالة الاختيار ثوبان نقول  
 ابى بكر الصديق رضي الله عنه كفوني في ثوبين بدين فانها للمهل والصدية ولان ادنى ما يكفن الرجل حال حيوة ثوبان يخرج فيها  
 ويسلي فيها من غير كراهية والمكفن الضرورة فما يوجد حديث الباب ان مصعب بن عمير قتل يوما احد ولم يكن له

الاثمنة كنا اذا غطينا بها راسه خرجت رجلاه واذا غطينا رجليه خرج راسه فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم غطوا بها راسه واجعلوا على رجليه اذ خرو وفي هذا دليل على ان ستر العورة وحدها لا يكفي خلافا للشافعي وكذلك  
 روى ان حمزة كفن في ثوب واحد قوله لا تغالوا في الكفن فانه يسلبه سلبا سريعا اى لا تجاوزوا الحد فيه بالارتفاع قيمة لان  
 في مغالاة الكفن اخضاع المال وان الكفن في الارض بيلي سريعا وقد تقدم حديث اذ كفن احدكم اخاه فليحسن كفنه  
 فلا يعارض بهذا فان المراد باحسانه ليس السرف فيه والمغالاة ونفاسته بل المراد نظافته ونقاؤه وكثافته وستره وتوسطه وكونه  
 من جنس لباسه في الحيوة غالبا لا افر منه ولا اقصر

باب في كفن المرأة كفها ستة درع اي قميص وازار وخمار ولقافة وخرقة تربط بها ثديا تعرضها من الشدى  
 الى السرة والى الركبة وكفاية ازارا ولقافة وخمار وكبيره القصر على ثوبين وكذا الدر على ثوب واحد لا للضرورة وانما سلبا  
 خمسة اثواب لحديث الباب ان ليلى بنت قائف التقيفة قالت كنت حين غسل ام كلثوم بنت رسول الله

صلى الله عليه وسلم عند دفنها فكان ادل ما اعطانا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحقاء ثم  
 الدرع ثم النجاد ثم الملحفة ثم ادرجت بعد ذلك في الثوب الاخر قالت ورسول الله صلى الله  
 عليه وسلم جالس عند الباب معه كفناينا ولناها ثوبا ثوبا فصارت لها في الكفن  
 خمس ثياب وفي مسلم انها زينب وهو الاصح وقيل هي رقية والمقار جمع احقاد والمقار ايضا جى حقاء وهو الازار وكيفية تكفينها انها  
 تلبس الدرع او لا ثم يحبل شعرها ضيقين على صدرها فوق الدرع ثم الخارفة تحت اللقافة

باب في المسك للميت في الباب اطيب طيب المسك فيدل باطلا على جواز استعمال المسك للميت  
 باب في التجمل اجتناءة اى التجمل في تجمل ما ينبغي ان يجعل تجمل الميت وكيفية لتلايفه فيستغذره النفوس وينظر  
 عنه الطبايع قوله عجلوا فانه لا ينبغي بحقيقة مسلم ان تحبس بين ظهرا الى ابيه اى بين ابيه

باب في الغسل من غسل الميت قد تقدم بيانه في كتاب الطهارة وهو مستحب للنحو اص قوله من غسل الميت  
 فليغتسل ومن حملة فليتوضأ قال الخطابي قلت لا اعلم احدا من الفقهاء يوجب الغسل من غسل الميت  
 ولا الوضوء من حملة ويشبه ان يكون الامر في ذلك على الاستحباب وقد قيل ان يكون المعنى ان غاسل الميت لا يكاديا من  
 ان يصيبه نفع من رشاش الغسل وربما كان على بدن الميت نجاسة فاذا احاط به نضجه وهو لا يعلم مكانه كان عليه غسل  
 جميع البدن ليكون المار قد اتى على الموضع الذي احاط به النجس من بدنه وقد قيل في معنى قوله فليتوضأ اى ليكن على وضوء  
 ليتناول الصلوة على الميت والدة العلم وفي اشباه الحديث مقال انتهى قلت انا في حديث السابق المذكور في اول الباب ولم يثبت  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم غسل الميت على انه كان يامر بالغسل من غسل الميت قال ابو داود كذا في السنن سمعت

انما بيت بل وسئل من غسل الميت فقال بيته الوضوء قبل قوله يخرج الوضوء على ان لم يصب منه غسل ولا ميتة  
ان غسل الميت من الماء الاول والثاني والثالث اذا اتت في موضع فاما باب ثانياً في غسل الميت فان كان ابواب توب التماس  
فادام في علاج الغسل فانه يترشح عليه ولا يجذب باليد ولا يمسك باليد الا باليد اليسرى ويغسل به يمينه ثم يمسك باليد اليمنى ويغسل به يمينه  
باب في تقبيل الميت لا بأس بتقبيل الميت قبل البوكر رسول الله صلى الله عليه وسلم قواه عن عائشة قالت ان بيت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل عثمان بن مظعون وهو ميت حتى ساريت الدهر وع تسيل  
هو ان نساى رسول الله صلى الله عليه وسلم اجن مجترين وشهد بدرا وهذول من ات من المهاجرين واؤل من دفن بالفتح  
وكان من فضلاء الصحابة -

باب في الدفن بالليل اختلف العلماء فيه فذكره الحسن البصري الا انه روي وقال به من العلماء من السلف والخلف  
لا يكره وقد روي اليلاباء من السلف منهم ابو بكر وعلي بن ابي طالب فيقولون على ان فيه موتة على الناس في البفن بها  
يخفون كثير من الناس ولا يخفون في الليل الا افرادا قوله راي الناس نادا في المقبرة فالتوحا فاذا ارسل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في القبر واذا هو يقول نادوا في صاحبكم الحديث اى اعطوني حتى ادفنه كان اسمه عبد الله

باب في الميت يحمل من ارض الى ارض واظم ان ينهنا مسلمان مسلمة نقل الميت قبل الدفن من موضع الى آخر  
فقال جماعة من العلماء نقل الميت يغلب فيه التغير حرام ويجوز نقله نحو ميل او ميلين لا نقل ابن ابي وقاص من قصر الى  
المدينة بحضور جماعة من الصحابة ولم ينكر واقتال بعضهم يجوز ذلك مطلقا وبعضهم منعه مطلقا والصحيح ما قلنا -  
والمسألة الثانية نقل الميت بعد الدفن فلا يخرج من القبر الا بعد العذر ان يكون الارض مغصوبة واراها صاحب الارض اذ  
وكذا اذا كان الكفن مغصوبا ولم يرض صاحبه الا بنقشة ونزع ثوبه فانه يئيش قبره وينزع ثوبه بالاتفاق قال ابن الهمام  
ولا يئيش بعد ازالة التراب لمدة طويلة ولا تصيرة الا بعد نزع الثوب في التغييس والعذر ان يظهر ان الارض مغصوبة او ياخذ  
شيئا او سقط فيه ثوب او درهم واحد او انفق كلمة المشايخ في امرأة دفن ابنها وهي غائبة في غير بلد فاعلم نصبر فارادت نقله  
انه لا يئيشها ذلك فتجوز شواذ بعض المتأخرين لا يئيش اليه ولم نعلم خلافا بين المشايخ في انه لا يئيش وقد دفن بلا غسل او  
بلا صلوة فلم يجزه واما اذا روي نقل قبل الدفن او تسوية اللبن فلا بأس بنقله نحو ميل او ميلين لان المسألة الى المقابر  
قد تبلغ هذا المقدار قوله عن جابر قال كنا حملنا القتل يوم احد لدفنهم (في الصحيح) فجاؤا صنادي النبي صلى الله

عليه وسلم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يا مكرم ان تدفنوا القتلى في مضاجعهم  
سدد دناهم ولعنوا اتفق الشهاد من قبلهم بل ادفنهم حيث قتلوا وكذا من مات في موضع لا ينقل الى بله  
آخر قال المظهر فيه دلالة على ان الميت لا ينقل من الموضع الذي مات فيه قال الاشراف هذا كان في الابتداء اى ابتداء احد  
واما بعد فلا ما روى ان جابرا جابرا بن عبد الله الذي قتل باحد بعد سنة اشهر الى القبر ودفنه بها قال الطيبي الظاهر ان دعت  
الضرورة الى النقل نقل والا فلا ما روي عن مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن صعصعة انه بلغ ان عمرو بن الجموح وبلد الله  
ابن عمر الانصاري كانا قد حضرا سيل قبرهما وكان في قبر واحد فخرهما فوجد الم تغيروا كانا بالاس نكان احدهما قد جرح دمه  
على وجهه دفن وهو كذلك فاميط يده عن جرحه ثم ارسلت فرجعت كما كانت وكان بين الاحد ومن الحفر عنهما ست واربعون سنة

قلت هذا القول سواء القول لانه لا يظن بجابر انه ينقل بعينه عن النبي عن ان ينقل وقد ثبت هذا في شريع من قبلنا لان يعقوب عليه السلام  
 ات بمقتضى القول الى الشام وموسى عليه السلام نقل تالوت يوسف عليه السلام لجذر ان من مصر الى الشام ليكون مع آباءه واليه  
 باب في الصفوف على الجنازة خير صفوفها وافضل صفوفها آخرها والا فضل ان تكون الصفوف ثلاثة حتى  
 لو كان سوى الامام سنة رجال اصطف ثلاثة ثم ثلثان ثم واحد وفيه ان القيام وحده مكره مع انه لا يعد ذلك صفنا ايضا الحديث  
 الباب ما من ميت يموت فيصلى عليه ثلاثة صفوف من المسلمين الا واجب ا  
 ذلك الفعل على الله المغفرة وعما منه تعالى فضلا وقد جاز في رواية الاغفر الله له والتعبير بالاجاب نظر الكون وعد الله لا يخلف  
 فهو واجب لغيره زيادة الطمع في حسن الرجا فلا يمانى ان يجب على كل احد ان يعتقده لا يجب على الميت فكان ذلك  
 اذا استنقل اهل الجنازة جنازةهم ثلثة صفوف للحديث اقيام الرجل وحده فهو مكره على انه لا يعد صفنا

باب اتباع النساء الجنازة في الباب عن ام عطية قالت نهينا ان نتبع الجنازة و  
 لم يعزنا علينا قال النووي عندها ناسا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك نهى كراهته تنزيهه لانه عزيمته وتحريمه ونهيه  
 اصحابنا انه يكره وليس بحرام لهذا الحديث قال القاضي قال جمهور العلماء ينهين من اتباعها واجازة علماء المدينة واجازة  
 مالك وكرهه للشافعية قلت نهين بنى على نهى خروجين عن البيهقي قال في الدر المختار ويكره خروجين تحريما قال الشافعي  
 لقوله عليه الصلوة والسلام ارحمن ما زورات غير ما جورات رواه ابن ماجه بسند ضعيف لكن يعتضده المعنى الحادث باختلاف  
 الزمان الذي اشارت عائشة بقولها لو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي ما حدثت النساء بعده نهين كما منعت نساء  
 بنى اسرائيل وهذا في نساء زمانها فما ظنك بنساء زماننا واما في الصحيحين عن ام عطية نهينا عن اتباع الجنازة ولم يعزنا علينا  
 اى انه نهى تنزيهه شينى ان يختص بذلك الزمان حيث يباح لمن الخروج الى المساجد والاعباد

باب فصل الصلوة على الجنازة وتشبيها اى الشى معها واما حكمها فالاصل فيه قوله عليه الصلوة والسلام  
 صاوا على كل بروفا جرو قوله للمسلم على المسلم حتى حقوق وذكر من جملتها ان يصلى على جنازة نهى فرض كفاية والعقد على  
 فرضية صلوة الجنازة الاجماع الا انها فرض كفاية لان تضار حق الميت يحصل ببعض وقيل بهذا الصلوة بهذه الكيفية  
 والعلم من خصائص هذه الامة كالوصية للثلاث نكرا كافر وتبب فرضها الميت المسلم وكرهها التكبيرات والقيام ونسبها التحريم  
 والثناء والدعاء وادبها كثيرة وشروط صحتها اسلام الميت ابا نفسه او باسلام احد الوسا وتبعية الدار وطهارته فلا تصح على من يغسل  
 ولا على من عليه نجاسة واما فضل الصلوة والشى معها في الباب قال من يتبع جنازة فصله عليها فله قيراط

ومن تبعها حتى يفرغ منها فله قيراطان اصغرهما مثل احد واحد هما مثل احد  
 اى من صلى ولم يش معها فله قيراط ومن شى معها ايضا الى القبر حتى فرغ من دفنها فله قيراطان اما رواية الثانية ما من مسلم  
 يموت فيقوم على جنازته اربعون رجلا لا يشكون بالله شيئا راي يصلون عليه المسلمون الا شفعا فيه اى قبل شفاعته  
 في ذلك الميت وفي رواية يبلغون ما تم لهم يشفون له فلا يخالف ما تقدم حديث ثلاث صفوف فانه لا يلزم من قبول شفاعته  
 اربعين او المائة عدم قبول ما دون ذلك فكل الاحاديث صحيح ومتمول يحصل الشفاعه بالاقل ايضا والعلم  
 باب اتباع الميت بالنداء قال في البدائع ولا تتبع الجنازة بنا الى قبره ليعنى الاجازة في قبره لما روى ان النبي صلى الله عليه

سلم خرج في جنازة فرأى امرأة في يد باجر فصاح عليها وطردها حتى توارث بالاكامه وروى عن ابى هريرة انه قال لا تحملوا منى  
بحر ولا نهال الخراب فلا تتبع معه نفا ولا فان ابراهيم النخعي كره ان يكون ما خرزادة من الدنيا ولان هذا فعل اهل الكتاب نكير  
التشبيه قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تتبع الجنازة لصوت ولا نار والمراود بالكوت اما البكار  
او مطلق الصوت فيشمل رفع الصوت بلا اله الا الله ونحوه خلف الجنازة وكذلك شيل صوت الطبل والبوق كما يفعل عبدة  
الاصنام في الهند ويتبعونهم في ذلك بعض المبتدعين.

**باب القيام للجنازة** اي من عليه الجنازة وهو قاعد في الطريق بل يقوم او لا ومن كان مع الجنازة فهل يقوم  
حتى تنزع على الارض او في اللجام يقعد اما المسئلة الاولى فاختلف العلماء فيها فذهب احمد واسحاق ان القيام للجنازة مستحب  
ولم ينسخ القعود منه صلى الله عليه وسلم كما في حديث علي اما يولييان الجوز من جلس فهو في سنة ومن قام فله اجر واختر ابو ذر  
وقال جمهور العلماء مالكة البوصيفة والثاني وآخرون ان القيام منسوخ بحديث علي قال الثاني اما ان يكون القيام  
منسوخا او يكون لعله وايمها كان فقد ثبت انه تركه بعد فعله صلى الله عليه وسلم والحجة في الآخر من امره والقعود احب الي  
واما المسئلة الثانية فقال في البدائع وكبره لم تنبغي الجنازة ان يقعد وقبل وضع الجنازة لانهم اتباع الجنازة والتبع لا يقعد  
قبل قعود الاصل ولا هم حضروا تعظيما للميت ليس من اتظيم الجلوس قبل الوضع اما بعد الوضوح فلاباس بذلك لما روى  
عن عبادة بن الصامت فذكر آخر رواية الباب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم في الجنازة حتى  
توضع في اللحد فمر به جبريل عليه السلام فقال هكذا يفعل مجلسي على الله عليه وسلم فقال اجلسوا خالفوهم قوله اذا

رايتهم جنازة فقوموا لها حتى يخلفكم او توضع اي قوموا للتعظيم او لفرع حتى تتجاوز عنكم ان كنتم في طريقها  
الى محل الصلوة او محل الدفن او توضع في محل الذي انتم فيه فتوضع للصلاة او للدفن وقوله عن علي بن ابي طالب ان ابى  
صلى الله عليه وسلم قام في الجنازة ثم قعد بعد اي ترك القيام بها فالقيام للجنازة منسوخ وليس بواجب

**باب في الركوب في الجنازة** الركوب امام الجنازة مكره مطلقا ولا افضل ان لا يركب خلفه بل يمشي مع الماشين  
لحديث ثوبان عن ابن ابي عمير قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فرأى ثوبان ركبا فانا فقال الاستحيون ان  
ملائكة الله على اقدابهم وانتم على ظهور الدواب ولان الركوب تنعم لليلقي في هذه الحالة لانها حال حسرة وفدامة وعظمة  
اقتدار واما اذا فرغ عن دفنها وانصرف فلوركب فلا باس يدل عليه حديث الباب عن ثوبان ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اتى بدابة وهو مع الجنازة فابى ان يركب فلما انصرف اتى بدابة فركب فقيل له فقال

ان الملائكة كانت تمشي فلم اكن لا ركب وهم يمشون فلما ذهبوا ركبت فبين  
وجسه عدم ركوبه بقوله فلم اكن المحم ووجه ركوبه وقت الانصراف بقوله فلما ذهبوا ركبته وهذا في الصبح وغير المذود واما المريض و  
المذود والغير المستطع على المشي اذا ركب جاز لحديث المغيرة من اذنه لراكب ان يمشي خلف الجنازة كما ساقى في باب الاخر

**باب المشي امام الجنازة** اتفقوا على ان الماشين في الجنازة يجوز لهم ان يمشوا خلف الجنازة او قدامها او بينا وبينها  
واختلفوا فمن ليسوا من الماشين بل افضل لهم المشي خلفها او قدامها فقال البوصيفة واصحابه والاذاعي المشي خلفها احب  
وقال الثوري يولم خلفهما سوار وقال مالك والثاني واحمد بن حنبل قدامها اختل واستدلوا بحديث الباب

قال رايث النبي صلى الله عليه وسلم واما بكر وعمر يشهدان امام الجنازة قالوا هذا حكمية عادة وكانت عادتهم اختيار الافضل و  
 لا يتم شفعاء الميت والشفيع ابا تقدم واستدل من قال بافضلية المشي خلفها ما تقدم من حديث ابي هريرة في فضل الصلوة على  
 الجنازة وهو حديث صحيح في نقلهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى جنازة فله قيراط ومن اتبعها حتى توضع في القبر  
 فاقيراطان والاتباع لا يقت الا على الثاني ولحديث ابن مسعود الا في الجنازة متبوعة ولا تتبع وليس معها من تقدمها الخ ولان اخراج  
 عبد الرزاق في مصنفه عن ابن طاووس عن ابيه قال ما مشى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات الا خلف الجنازة وروى الترمذي  
 والوافي عن ابن عمر ان الجنازة متبوعة ليس معها من تقدمها والتاويل في حديث الباب انهم قد مشوا قد اقامها البيان الجواز وسئل  
 الامر على الناس عند الازحام والليل عليه ما روى عبد الرزاق في مصنفه وابن ابي شيبة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى انه قال بنا  
 انا انا مشى مع علي خلف الجنازة وابوبكر وعمر مشيانا اما ما نقلت لابي مابال ابي بكر وعمر مشيانا امام الجنازة فقال انها ليلان  
 ان المشي خلفها افضل من المشي امامها الا انها ليس بهما على الناس وفي لغة كفضل صلوة الجماعة على الغزو ومفاه  
 ان الناس يتخزون عن المشي امامها فلو اختار المشي خلفها الضاق الطريق على مشيعها اما قولهم ان الناس شفعاء الميت  
 فينبغي ان يتقدموا فيشكل هذا بحالة الصلوة فان حالة الصلوة حالة الشفاعة ومع ذلك لا يتقدمون الميت بل الميت  
 قد اتم وتولم هذا احوط للصلوة قلنا عندنا انما يكون المشي خلفها افضل اذا كان بقرب منها بحيث يشاهد بها وفي مثل هذا  
 لا تقوت الصلوة ولو مشى قد اتمها كان واسعا ولهذا اذا كان المشي خلفها تكون او غطا لانه ينظر اليها ويتفكر في حال نفسه فكان  
 افضل من سوي بينهما قال بالدلائل متعارضة فيجوز الامران وحديث الباب قال الراكب يسير خلف الجنازة  
 والماشي خلفها واما ما روي عن يمينها وعن يسارها قريب منها الحديث قلت هذا لمن يحملها  
**باب الاسراع بالجنازة** اي في تجهيزها وتكفينها وفي المشي معها قال العلماء يمشون مسرعين بالجنازة بحيث  
 لا يضرب الميت على الجنازة بما يجب لحديث الباب قال اسرعوا بالجنازة فان تك صالحة فخير فقد مونها  
 اليه وان تك بسوى ذلك فشر فضعوه عن سرقا بكر وحديث ابن مسعود قال سألنا رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عن المشي مع الجنازة فقال مادون الجنب ان يكن خيرا تعجل اليه وان يكن غير ذلك  
 فبعد الادل النار والجنازة متبوعة ولا تتبع ليس معها من تقدمها في المراد  
 بالاسراع شدة المشي مادون الجنب الخب هو عدد والسرير بحيث يضرب الميت على الجنازة وحديث  
 ابن مسعود يدل على ان المشي خلفها افضل ايضا وفي الباب ايضا ان ابا بكره مال بالسوط ورفع ليطرب من لم يكن مع  
 الجنازة مسرعين لتركرم السنة -

**باب الامام يصل على من قتل نفسه في الباب** قال راجع رايته يخبر نفسه بمشاقص معادى مع المصير  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحقيقا للامر انت رايته قال نعم قال اذا لا صلى عليه  
 وعنه النسائي اما انما لا صلى عليه فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة بنفسه الشريعة ولم يهتبه الناس عنها ليكون  
 العقوبة له والردع لغيره فينبغي ان لا يصل عليه كبار العلماء والائمة والمفتدون من الناس والمغير في صلواتهم عليه فلا يضيغ الفرض  
 انما في قال صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا اله الا الله وشركه الا وزاعى وقال يدين بلا صلوة ولا يصل عليه احد وهو

قول عمر بن عبد العزيز

باب الصلوة على من قتله الجرحى قال الخطابي كان الزهري يقول يصلي على الذي يتقدم منه في جد ولا يصلي على من قتل في رجم وقد روى عن علي بن ابي طالب انه امر ان يصلي على شراحه وقد رجمها وهو قول اكثر الفقهاء وقال الشافعي لا يترك الصلوة على احد من اهل القبلة برا كان او فاجرا وقال ابو حنيفة واصحابه والاوزاعي لا يصلي المرحوم ولا يصلي عليه وقال مالك من قتل الامام في حرم الحد ودفلا يصلي عليه الامام ولا يصلي عليه الا ان كان من اهل القبلة او غيرهم وقال احمد بن حنبل لا يصلي الا اماما على قاتل نفس ولا نغال وقال ابو حنيفة من قتل من المحاربين او صلب لم يصلي عليه وكذلك الفتنة الباغية لا يصلي على قتلهم وقتل ودليله ان عليا لم يصلي على اهل النهروان اسي الخوارج ولم يصليهم فقبل له اسيهم كفار فقال اخواننا اننا علينا فاشار الى العلة وهو البغي ولا تترك قتل ظالم لنفسه محاربا للمسلم كالحربي فلا يصلي ولا يصلي عليه وكذا من قتل بالحق غيرهم وذنب بعض اصحاب الشافعي الى ابن تارک الصلوة اذا قتل لم يصلي عليه ولا يصلي على من سواه من قتل في حد او قصاص

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلي على ما عذب من مالک ولم يفه عن الصلوة عليه فانه رجم فلم يصلي بنفسه الشرفية بنينا وعقوبة

باب في الصلوة على المفضل قد تقدم انه يصلي على من مات واستهل والمراد ما هو اعم مما يدل على الحياة دفن اختصاصه برفع الصوت فلما استهل سجد وغسل وصلى عليه وورث ويورث وان لم يستهل يورث في خرقته تكريا للشيء اذ لم يصلي عليه ولا يرث ولا يورث الا اذا قد تقدم ايضا ان شرا حوز صلوة الجنائز اسلام الميت اما بنفسه او باسلام

احد ابويه او تبعيه الذي قوله عن عائشة قالت مات ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم وصوابه تمانية شهرا فلم يصلي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا يعارض ما اخرج ابو داود في الباب قال سمعت النبي

قال لما مات ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في المقام عند الفتح الميم دكانين عند دار عثمان وقيل درج وقيل موضع يقرب المسجد النبوي هو عبد الله بن يسار مولى المصعب ابن الزبير وكذلك معارض ما في الباب عن عطاء بن ابي نضلة صلى الله عليه وسلم صلى على ابنه ابراهيم وهو

ابن سبعين ليلة قال الخطابي كان بعض اهل العلم يناول على اننا ترك الصلوة عليه لانه قد استغنى بنبوته رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرينة الصلوة كما استغنى الشهيد بقرينة الشهادة عن الصلوة عليهم وقد روى عطاء مرسل ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابنه ابراهيم وهذا اول الامرين وان كان حديث عائشة احسن اتصالا وقد روى ان الشمس قد اكسفت يوم وفاة ابراهيم فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الخسوف فاشتغل بها عن الصلوة انتهى وقيل المعنى انه عليه السلام لم يصلي بنفسه صلى غيره وقيل انه لم يصلي عليه بجماعة قلت انما قالت عائشة بعلمها ولم تعلم بصلاته عليه

باب الصلوة على الجنائز في المسجد اختلف العلماء فيه فقال الشافعي واهل الحديث لا يصلي على الجنائز في المسجد والحنابلة في المسجد والكرامة وان كان الافضل ان تكون الصلوة في الخارج استدلوا بالابن حنبل وبه ايضا اجماعا على المد عليه وسلم صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابي ببيضاء في المسجد سهيل واخيه وبه ايضا اجماعا واسما وعددا اسم ابوها وهب ابن ربيعة واسم اخي سهيل صفوان ومن سماه سهلا كما في مسلم فقد وهم فانه عاش بعد فاته



على الله عليه وسلم وقالوا في الحديث الثالث من الباب ان الصحيح من نسخ ابي داود لفظه ولا شيء عليه قال النووي في شرح مسلم و  
 كذا بن قتيبة قلت الصحيح لفظ لا شيء لكما في نسخة الخطيب نقله الزيلعي وقال ابو ضيفة واصحابه بكراته الصلوة على الميت في  
 المسجد قال في الدر المختار وكره تحريمه قليل تنزيها في سبي جماعة هو اى الميت فيه وصره اومع القوم واختلف في الخارجة عن  
 المسجد وصره اومع بعض القوم والتمسوا الكراهة مطلقا خلاصه بنار على ان المسجد مبنى للمكتوبة وتوايها كنافلة وذكره زبدى علم  
 واستدلوا بالحديث الثالث من الباب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة  
 في المسجد فلا شيء له وفي رواية فلما جازله فان طاهره يهل على الكراهة وقد حقق ابن الهمام في فتح القدير ان الكراهة  
 تنزيهية وصرها خلاف الاولى ووافقه تلميذه العلامة قاسم وقال امام الطحاوى النهى عنها وكراتها قول ابي ضيفة ومحمد  
 ربه قول ابي يوسف وحق ان الجواز كان ثم نسخ وتبعه في البحر وانصره ايضا سيدي عبد الغنى في رسالته سماها ترميم الوجوه  
 قال الشافعي ولكن ليشكل بصلوة الناس على ابي بكر وعمر في المسجد بخبر من الصحابة من غير انكار منهم على ذلك قلت مراد الطحاوى  
 بالنسخ نسخ المتقدمين لا الاصطلاحى المتأخرين والكراهة كراهية بين التحريمية والتنزيهية وتسمى بالاسارة كما قال صدر الاسلام  
 ابو اليسر والجواب من حديثي الباب انها واقعة حال لا عموم لها ويمكن ان يكون ذلك لضرورة كونها معتققة اولمطر والدليل عليه  
 ما وقع في مسلم انه لما توفي سعد بن ابى وقاص قالت عائشة اذ صلوا به المسجد حتى اهل على عليه فانكر ذلك عليها الصحابة فاستدلوا بفتح  
 صلوة ابى بيهار فانكار الصحابة دليل على ان ذلك ثابت عندهم خلافا والاولى ان يقال ان النهى على الشرعية وسلم  
 صلى عليها في المسجد لبيان الجواز ولا كراهية في حق ذلك ولا يجوز عندى انكاره صلى الله عليه وسلم كراهية تحريم لبيان الجواز كما  
 تقدم مرارا والدليل على انه فعله لبيان الجواز وفي الصلوة في المسجد كراهية ان النهى على الشرعية ولم يهل على احد في المسجد ولو  
 مع ان الصلوة في مسجده افضل بل انخذصل في جنب المسجد لصلى فيها صلوة الجنائز وقد اخبر بوفاء الغاشى في المسجد ولم يهل  
 عليه في المسجد بل خرج عنه صلى الله عليه وسلم في الخارج في المصلى وقد صح في الحديث الباب لفظ لا شيء لكما نقله الزيلعي عن الخطيب  
 صاحب نسخة ابي داود وان الصحيح لا شيء له ولويكده حديث ابن ماجه بسند قوى فليس له شيء الحديث وايضا ما يريب ابن ابي ذئب  
 روى الحديث يؤيده فان مذمبه الكراهية في المسجد كما ذكره النووي في شرح مسلم وقد وافقنا في هذا البخارى حيث بوب الصلوة  
 على الميت بالمصلى والمسجد واخرج حديث صلوة المصلى فقط ولم يخرج حديث الحجازيين مع صحته ونداء عافته والحمد اعلم

باب الدفن عند طلوع الشمس وغروبها عقبه بن عامر قال ثلث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سلم فيها انان نصلى فيهن او نقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بانهرة الحديث قال  
 الخطيب لى واختلف الناس في جواز الصلوة على الجنائز ولدفن في هذه الساعات الثلاث فذهب اكثر اهل العلم  
 على كراهية الصلوة على الجنائز في المواقف التي تكره الصلوة فيها وروى عن ابن عمر وموقل عطاء والنخعي والاوزاعي وكذلك  
 قال سفيان الثوري والوضيفة واصحابه واحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وكان الشافعي يرى الصلوة على الجنائز اية ساعة  
 شاء من ليل او نهار وكذلك الدفن اى وقت كان من ليل او نهار قلت قول الجماعة اولى لموافقة الحديث انتهى قلت فالمراد  
 من قول القبر فيهن موتانا الصلوة عليهم للملازمة بينهما لان الدفن غير مكره في الاوقات الثلاث بالاتفاق -  
 باب اذا حضر جنازة الرجال والنساء من يقدم اى الى الامام اذا اجتمعت الجنائز خير الاماميين ان يصل على كل

واحدة وصلها او على الكل جملة والاول افضل بقلبي الثاني فان بليهم صاعدا وماذا قام عنده افضلهم وان شاربهم كثرتهم خلفه مال  
 الحية فيقدم الافضل بان يجعل الرجل مما يلي الامام نفسه ثم اصبعي ثم الخنثى ثم الاثني والشهور اتبعهم المهر على العبد ملاقة تهم  
 في القبران دفنوا في قبر واحد المشرونة على كس هذا يميل الافضل مما يلي القبلة قال ابن ابي يولي يميل راس كل واحد داخل  
 من راس صاحبه واستحسن الامام ان النبي صلى الله عليه وسلم مع صاحبه كذا دفنوه بل يميل بدارا ويضرب كلامه قال شيخنا لا يح  
 في الصلوة يقتضي الاتفا برعاء احد الله امر قوله حماد بن عمار بن نوفل انه شهد جنازة اهل كلثوم و ابنها بجل  
 الغلام مما يلي (تصل الامام) فانكرت دني نفسي، وفي القوم ابن عباس وابو سبيد الجندري والبقاادة والابو حنيفة  
 فسألهم فقالوا هذه السنة اي في وضع الجنازة اذا صلى عليهم مرة ان يوضع الرجل مما يلي الامام ثم السار واهم كلثوم حينئذ  
 على بن ابي طالب بن فاطمة زوجة عمير بن الخطاب وابنه يزيد بن عمر بن الخطاب ماتت ام كلثوم وابنها في يوم واحد مصيب  
 زيد في حرب كانت بين بني عدى فخرج ليصلح بينهم فخرج رجل وهو لا يعرف في الظلمة فتماش اياما وكانت امره رقيقة فمات في يوم واحد  
 باب ابن يقوم الامام من الميت اذا صلى عليه المشهور عند الحنفية ان يقوم الامام عند الصلوة بهذا الصلوة  
 من المرأة والرجل اي قريب منه لانه قبل الايمان والشفاعة لاجله وهذا على سبيل الاستنباط والافضل اذ اذهر من الميت  
 للبينه ومن ابي حنيفة في رواية انه يقوم للرجل بجزء راسه ومن المرأة بجزء وسطها وبه قال اصحاب الشافعي والافضل من  
 الشافعي في الرجل وقال يقوم بجزء راسه وفي رواية عن ابي حنيفة بجزء وسطها وعند مالك بجزء وسطها وعند مالك بجزء راسها  
 اصدله وعند الواسط بجزء راسه عن شافعي ابي طالب (ويقال رافع) قال كنت في سكة المربد فمات جنازة بها من  
 كثير قالوا جنازة عبد الله بن عمر في سعة فمات بها رجل عليه كساء رقيق على بويذ بيضاء وتصغير بين  
 وسها الفرس الغير العربي) وعلى راسه خرقه تقيه من الشمس فقلت من هذا الدنيا قال (رئيس القرية يملأ)  
 قالوا اذا انس بن مالك فلما وضعت الجنازة قام انس فصلى عليها وانا خلفه اذ يحول بيني وبينه  
 شئ فقام عند راسه فكبوا رابع تكبيرات لم يطيل ولم يسرع ثم ذهب يقعد فقالوا يا ابا حمزة  
 المرأة الانصارية فخرها بها وعليها نقش اخضر فقام عند عجزها فصلى عليها نحو صلوة  
 على الرجل ثم جلس فقال العلاد بن زياد يا ابا حمزة كذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يصلي على جنازة اهل بيته فكبوا عليها اربعاً ويقوم عند راس الرجل وعجينة المرأة قال نعم الحديث وفي آخره  
 قال ابو غالب فسالته الناس عن صنع انس في قيامه على المرأة عند عجزها فقالوا في امة انما كان  
 لانه لم تكن النعوش فكان الامام يقوم حيال عجزها لئلا يسترها من القوم وهذا الكلام يدل على ان قيامه  
 حيال عجزها على خلاف الاصل لانه في القيام هو موضع آخر وهو وسطها وهو الصدر ولما كان الصدر الراس  
 فربما كان الامام حيال صدر الميت ليكن ان يظن من هو بعيد من الامام انه قام عند راسه وكثير ما شاهدت  
 لا عابرة الى هذا القول بل لا بد من هذا ايضا كما علمت وفي الرواية الثانية عن سمرة بن جندب قال صليت وراء  
 النبي صلى الله عليه وسلم على امرأة ماتت في نفاسها فقام عليها للصلوة وسطها لان الصدر وسط البدن  
 والشفاعة والامان والبرزخ في البصرة والمدينة وعبد الله بن عمر وعمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب النخعي

وقعت في مرد البصرة -

باب التكبير على الجنازة قال القاضي عياض اختلف الصحابة في ذلك من ثلث تكبيرات الى تسع قال ابن عبد البر و  
اتفق الاجماع بعد ذلك على أربع تكبيرات واجتعت الفقهاء اهل الفتوى بالاصحار على أربع لما جاز في الامم اديت الصالح و  
ذلك عندهم شذوذ لا يلتفت اليه قال لا تعلم احد من فقهاء الاصحاب بخمس الا ابن ابي ليلى قلت قد نقل الطحاوي اجمل الصحابة  
على أربع تكبيرات في خلافة عمر بقوله فلما ولي عمر وراى اختلاف الناس في ذلك شق ذلك عليه جدا فاسل الى رجال من اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انكم معاشر رسول الله صلى الله عليه وسلم متخلفون على الناس يتخلفون من بعد موتى تحتجون  
على امر يجمع الناس عليه فانظروا امر اجمعون عليه فكانما اليقظهم فقالوا نعم يا امير المؤمنين فاشتر علينا فقال عملوا شيوا  
انتم على فانما ابنا البشر شكم فتراجعوا الامر بينهم فاجمعوا امرهم على ان يجعلوا التكبير على الجنازة مثل التكبير في الاضحية والفطر اربع  
تكبيرات فاجمع امرهم على ذلك انتهى واخذ الامم الاربعة بقوله عن ابن ابي ليلى قال كان نريد معنى ابن ادم يكبر على جنازة  
اربعا وانه كبر على جنازة خمس فساله فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبرها يعني كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كبر في اول الامر خاتم اقتصر على الاربعة فلوزيد الخاسته لاجل في لانه قد صلى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم و  
في كتابنا ان كبر الامم خمس لا يتابع المتقدم وعنده زفر تبايع لان هذا مجتهد فيه فيتابع المتقدم امامه قلت هذا ايضا مروي عن ابي نوح  
في بسوط السرخسي -

باب ما يقرأ على الجنازة اختلف العلماء في قراءة الفاتحة على الجنازة فذهب الشافعي الى قراتها بعد تكبيرة الاولى و  
قال ابن حزم يقرأ في كل تكبيرة وذهب الامام ابو حنيفة ومالك الى انها ليست بواجبة فيها قراءة الفاتحة قال ابن الهيثم لا يقرأ  
الفاتحة الا بنية الثناء ولم يثبت الفاتحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي تجريد القدوري ليست بواجبة ولا مكروهة وفي  
تقاضي ابن تيمية لبعض السلف كان يقرأ او بعضهم لا يقرؤون وقال مالك قراءة الفاتحة ليست معمولا بها في بلدنا وقال الطحاوي  
ولعل من قراها من الصحابة كان على وجه الدعاء لا على وجه القراءة فاستدل الشافعي برواية الباب عن طلحة بن عبد الله  
ابن عوف قال صليت مع ابن عباس على جنازة فقرا بالفاتحة الكتاب فقال انها من السنة  
قلت لا استدلال فيه فان الشافعي قال قد يكون اجتهاد الصحابة ويقول من السنة كذا على ان يحتمل ان يقرأ بالثناء والدعاء  
لا على وجه القراءة ولؤيد هذا الاحتمال ما اخرج الحافظ في الفتح وفي اخبار الملكة والمنية مروى بن خيبة عن ابي حمزة بسند قوى قال  
قلت لابن عباس كيف صلى في الكعبة قال كما تفصل في الجنازة تسع تكبيرات الحديث قالما صل ان عندنا يقرأ بعد التكبير الفاتحة  
فاتحة الكتاب بنية الثناء ومجد السرا ويقرأ بها تكبير اللهم الخ كما في سائر الصلوة وقيل يزيد وجل ثناك وهو خلاف المحفوظ  
ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ويدعو بها امور الآخرة والما نور حسن وهو اللهم اغفر لنا المكبيرة والكبيرة والصغيرة  
والصغيرة اللهم اجعل لنا فرطنا الخ بعد الثالثة وسلم تسليتين بعد الرابعة وينوي بليت بها مع القوم وليس بعد الرابعة في الغافل  
والاشبه ولا يرفع يديه الا في تكبيرة الاولى خلافا للشافعي فعنده يرفع في كل تكبيرة -

باب الدعاء للميت عن ابي هريرة اذا صليتم على الميت فاخلصوا له الدعاء استدلال بهذا الحديث بعض الحنفية على عدم قراءة فاتحة  
الكتاب فلهذا استدلال فيه لان معناه ادعوا له بالاطحاس بالتم وفي هاهنا عن ابي هريرة انه يعلل على الجنازة بهذه الدعاء

قال ابو هريرة اللهم انت ربنا وانت خلقتها وانت هديتها لاسلام وانت قبضت روحها  
وانت اعلم سرها وعلايتها جئنا شفعا رفا غفرله وعن ابي هريرة قال صلى رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم على جنازة فقال اللهم اغفر لحينا وميتنا وصغيرنا وكبيرنا وزكرنا وانثانا وشاهدا  
وعائنا اللهم من احبته منا فاحبه على الايمان ومن توفيته منا فتوفه على الاسلام

اللهم لا تخز منا اجره ولا تضلنا بعده قلت وفي رواية الترمذي وغيره فاحبه على الاسلام وتوفه على الدين  
وهو الظاهر المناسب لان الاسلام هو التمسك والانقياد بالاركان الظاهرة وهذا لا يتأتى الا في حالة الحيوة واما الايمان فهو تصديق  
الباطني وهو المطلوب عند الوفاة فخصيص الاول بالحيوة والثاني بالوفاة هو الوجه وقد قلب على بعض الرواة بتأني رواية  
الباب في ابن داود والمعروف ما في الترمذي

باب الصلوة على القبر اختلعت العدا فيه فذهب الامام مالك والبخاري والشافعي واخرون الى ان  
دفن قبل ان يصلى عليه شرع الصلوة على القبر لم يفسخ والا لا وعن ابي يوسف ومحمد يصلى عليه الى ثلثة ايام والصحيح ان التخيير  
ليس بلازم لانه يختلف باختلاف الزمان بردا وحرارا المكان رفاة وصلافة وحال الميت سنا وسرا لا يعتبر فيه اكبر الراي لان  
الواجب اقتدار الامكان ولو صلى على ميت قبل ان ينشئ تعاد الصلوة بعد الغسل اذا امكن غسله فان لم يمكن بان دفن بلا غسل  
ولم يمكن اخراجه الا بالنشر سقط الغسل وصلى على قبره بلا غسل ضرورة فان لم يهل عليه التراب اخرج غسل ولو صلى عليه بلا غسل  
ودفن بعدت على القبر قيل يتقلب صحيمه ولو صلى عليه غير الولى اعاد الولى ولو صلى عليه ان شار لاجل حقه للاستقاء الفرض لهذا  
قلنا ليس لمن صلى عليها ان يصلى مع الولى لان كذا غير مشروع وقيل لما ثبت الاعادة للولى وهو ان كان ثبوتها لا على اولى  
امام الحنفي وكل من تقدم على الولى لان تقديم الخليفة ان حضر واجب فان لم يحضر فأكمل المصروع بعد القاضى وبعد تقديم الامام الحنفي خذ  
على الولى وقال الامام الشافعي واحمد بن حنبل ان الصلوة على القبر مشروع لكل واحد وان صلى عليها قبلها واستدوا بما تقدم في باب  
التكبير على الجنازة عن الشعبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقبر طيب فصفوا عليه وكبر عليها ربا وبان الناس صلوا على النبي  
صلى الله عليه وسلم فوالبعثت بهذا ان تكرار الصلوة مشروع عليها ويجري في الباب عن ابي هريرة ان امرأة سوداء

اورجلا كان يقيم المسجد ركنه فنقله النبي صلى الله عليه وسلم فسأل عنه فقيل مات فقال الا حرف تخصيص  
اذ سمعوني به بموت وفي البخاري فقالوا انه كان كذا وكذا قصه فمقر واشاء قال ولو في على قبره فدلوه فصل عليه  
في الحديث دليل على ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على القبر بعد ما صلى عليه ودفن بعد الصلوة قال الحافظ ووقع في الاوسط للطبراني  
وعند الدارقطني من طريق بريم بن سفيان فقال بعد موته ثلث وفي رواية فقال بعد شهر وبه الروايات شاذة والطريق الصحيح  
تدل على انه صلى عليه في صبيته دفنه وفي رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن ابن حبان بعد قوله صلى الله عليه وسلم قال ان هذا لقبر مملوءة  
ظلم على المهادان الله نور عليهم يصلوني وفيه دلالة على ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم انتهى ما قاله الحافظ قال محمد بن  
المولاهي لا ينبغي ان يصلى على جنازة قد صلى عليها وليس النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك غير الا ترى ان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم  
مات بالحبشة فصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة وظهرت كغيرها من الصلوات اى لقوله تعالى وصل عليهم ان صلواتكم  
وبقول ابن حنيفة وعامة الفقهاء انتهى قلت قد اقررنا ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم على القبر بعد الصلوة الجاهلية خصوصية

صلى الله عليه وسلم لقوله عليه السلام ان هذه القبور الحديث ونقل في موضع آخرى ان هذه القطعة عند مسلم في حديث ابى هريرة مدبره عن  
 الامام احمد قال ان هذه القطعة كانت في حديث انس ادبرها الراوى في حديث ابى هريرة قلت هذا لا يصح لان في حديث ابى هريرة  
 عند الراوى في مثل الآثار رويت هذه القطعة بنسخة غير هذا ايضا ويشترك عبارة محمد في الموطا يكون صلوة صلى الله عليه وسلم مخصوصا  
 الى ان يصلوة على الميت لا يصح اذا تيسر الصلوة له صلى الله عليه وسلم عليها في زمنه لقوله تعالى صل عليهم ان صلواتك سكن لهم ويمكن  
 ان يقال اعادة الصلوة لكونه صلى الله عليه وسلم وليا واما ما حكاه ابنه بنما نصل عليه السلام على القبر بعد ما صلى عليه ابله لانه يولد  
 لقوله تعالى البني اولى بالمؤمنين من انفسهم لا يقال ان الاعادة يجوز للولى فقط ولا يجوز ان يشارك من لم يصل عليها غيره و  
 في الحديث انه شارك فيها غيره لانا نقول هذا ايضا يجوز عندنا كما في حديثنا من الميسر للامام السرخسى حيث قال كان ابو بكر  
 رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم فلما صلى الله عليه وسلم لم يصل احد بعد صلوة رضى الله عنه فدل على ان للولى الاعادة ويجوز  
 بعد ان يصل غيره ايضا وادان الناس صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم قوما بعد قوما بحجة لنا وكان مخصوصا به فانه لما ان فصل  
 عليه السلام وكفن ووضع على السرير طمعه قوما بعد قوما من المهاجرين والانصار ثم بعد البيعة على ابى بكر دخل ابو بكر وعمر ومعهما نفر  
 من المهاجرين والانصار فقالوا السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته وسلم المهاجرون والانصار ثم صفوا صفوا واهم ابو بكر و  
 دعا بقوله حيّاك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم انا شهداء بلغنا ازل اليه ونصح لامته وجاهد في سبيل الحق اعز الله دينه وملت  
 كلمة وادمن به وحده لا شريك له فاجعلنا البنا ممن يبع قول الذي معه وجمع بينا وبينه حتى تعرفه بنا وتعرفنا به فانه كان بالمؤمنين  
 رؤسا رجلا لا تقبل بالايمان بدلا ولا لا يشترى بئمننا ابدوا الناس يقولون آمين.

باب الصلوة على المسلم يموت في بلاد الشرك. اخرج المصنف في الباب قصته تلك الجبشة النجاشي ومواقف  
 كل تلك الجبشة واسمها سمعة قوله عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفي للناس لا خبرهم يموت النجاشي راحته  
 في اليوم الذي مات فيه وخرج الى المصلى وهو الموضع التي اعدت للجنازة في جنب المسجد بهم وكبوا رجع تكلموا  
 قال المالك والشافعي على مشروعية الصلوة على الغائب من البلد وبذلك قال الشافعي واحمد وجهوا السلف حتى قال ابن حزم  
 لم يمت من احد من الصحابة من غير الصلوة عليه ذلك وعن بعض اهل العلم انما يجوز ذلك في اليوم الذي يموت فيه  
 الميت او اقرب منه لانا اذا طالت المدة حكاها ابن عبد البر وقال ابن حبان انما يجوز ذلك لمن كان في جهة القبلة فلو كان ببلد  
 مشرق القبلة خلا لم يحرق في معتذر من لم يقل بالصلوة على الغائب عن قصة النجاشي بامور منها انه كان بارض لم يصل عليه بها احد  
 فبنت الصلوة عليه لذلك ومن ثم قال الخطابي لا يصل على الغائب الا اذا وقع موته بارض ليس بها من يصل عليه واستحسنه  
 الدائلي من الشافعية ومن ذلك قول بعضهم كشف له صلى الله عليه وسلم عنه حتى رآه فتكون صلوة عليه كصلوة الامام على ميت رآه  
 ولم يره الامام ولا خلاف في جواز ما كان مستندا قائل ذلك ما ذكره الواقدي في اسبابه بغير اسناد عن ابن عباس قال كشف النبي  
 صلى الله عليه وسلم عن سر النجاشي حتى رآه صلى الله عليه وسلم ولا بن حبان من حديث عمران بن حصين تمام وصفوا خلفه وهم لا ينفقوا  
 الا ان جنازة من يدبى ولا يبي عوانة لصلينا خلفه ونحن لانرى الا ان الجنازة قد امتا ومن الاعتذار ان ذلك خاص بالنجاشي لانه  
 لم يمت ان صلى الله عليه وسلم على ميت غائب فيه انتهى قلت الفقيت الحنفية والمالكية انه مخصوص به لان كثير من المسلمين  
 انما تابوا لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجز التعامل عليه وقد تقدم الشرط للصحة الصلوة بعضها ومنها كون الميت اماما صلى

فلو خلفه لا يصح تقديم الميت على الامام وحضور الميت او الاكثر من بدنه كالنصف مع الرأس فلا يصح على غائب.

باب في جمع الموتى في قبر والقبر ليجلم اي يجعل له علامة قد تقدم مشقة جمع الاموات في قبر واحد وكيفية وضعه في ذلك عند الضرورة ولا بد من الحامل والا لا يجوز بل يحرم ويجوز ان يجعل له علامة يعرف بها انه قبر لثلاثا القبر ولا يحل ان يوضع عليه ويكون علامة ليدفن عنده من اهل وقراة للموانسة فثمان اول من مات من المهاجرين واول من دفن بالبقيع وصات مقبرة بعده وهو من اكابر اهل الصفة قوله لما مات عثمان بن مظعون اخرج بجنازته فدفن فامر النبي صلى الله عليه وسلم رجلا ان ياتيه كحى فلم يستطع فقام اليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وحسره عن ذلك اعيه الحديث ثم جعلها فوضعها عند راسه وقال العلم بها قبر اخي وادفن اليه من مات من اهل وفي اسناد كثيرين زبد وهو مخبر في قوله اخرج بجنازته اي الى البقيع فدفن فيه ووضع في جنب قبر وجبر اللطامة.

باب في الحفا وحيد العظم بل تنكبت ذلك المكان اي من يحضر القبر فجد عظم ميت بل يحسب عن ذلك المكان وتترك ويحضر في موضع اخرى او اذا فعل قال العلماء يضع العظم في جانب القبر ولا يكسره قوله عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كسر عظم الميت لكسر هجيا اي في الاثم فيه انه يتالم وانه لا يهان الميت كما لا يهان الحي اخرج ابن ماجة عن جابر قال جئنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا جئنا القبر اذ هو لم يفرغ فجلس النبي صلى الله عليه وسلم على شفير القبر وجلسنا معه فافزع الحفار عظاما قانا وعضدا فذهب ليكسر فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تكسروا فان كسرك اياه ميتا لكسر كايا وحياء ولكن بمر بجانب القبر فهذا هو سبب الحديث.

باب في اللحد افضل الحمد ويجوز عندنا الشق بأكراية وقال الشافعي السنة الشق واجتمع ان اهل مكة فيه ثلاثا الشق وتوارثهم حجة وحدثنا حديث الباب عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله لثلاث الشق لغيرنا قال زين العرب بن النور الشق اي الحمد آخر واولى لنا والشق آخر واولى لغيرنا اي هو اختيار من كان قبلنا من اهل الايمان وفي ذلك بيان فضيلة الحمد وليس فيه نهى عن الشق لان ابا عبيدة بن الجراح مع جلالة قدره في الدين والامانة كان يصنع وكان شقا قانا وكان ابو طلحة الانصاري لحادا ولا لانه لو كان منهيا عنه لما قالت الصحابة ايهما جاء اولاه عمل عمله روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما توفي اختلف الناس ان يشق القبر او يمدحوا رجلا الى ابي طلحة وطلح الى ابي عبيدة فقال عباس بن عبد المطلب اللهم اختر لنبيك احب الامر من اليك فوجدوا باطلية من بعث اليه ولم يجدوا من بعث اليه وكان عباس مستجاب الدعوات توارث اهل مكة الشق لضعف اراضيهم فينبأ الحمد فان كانت الارض رخوة فلا بأس بالشق واتخاذ التابوت من حجر

باب كم يدخل القبر اي من الرجال الذين يدفنون الميت والاولى ان كان الميت انثى ان يكون الواضع رجلا محررا والافرع ما وان لم يوجد فمن الاجانب فلا يحتاج الى النسا قوله غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفضل واسامة بن زيد وهم ادخلوه قبره قال حدثني مرحب اوابن مرحب انهم ادخلوا معهم عبد الرحمن بن عوف نفاذ على من دفنه قال انما لي الرجل ابله كانه اعتذر اني لم يصح لي عدم تشييعهم في الدفن فدخلوا في قبره صلى الله عليه وسلم اربعة على الفضل وعباس واسامة وعبد الرحمن.

**باب كيف يرسل الميت قبره** اختلف العلماء فيه فقال ابو حنيفة واصحابه الافضل ان يدخل الميت من قبل القبلة بان  
 توضع الجنازة في جانب القبلة من القبر ويحمل من الميت فيوضع في الحفرة فيكون الاخذ له مستقبل القبلة حال الاخذ وعند الشافعي  
 الافضل اسل بان توضع الجنازة في موخر القبر بحيث يكون راس الميت بازا موضع قدميه قبل الوائف الى القبر من جهة راسه  
 واستدل بحديث الباب عن ابي ابي بن ابي ابي قال اوصى (الحارث بن الاعور) ان يصلي عليه عبد الله بن زيد فبصلي عليه ثم ادخله  
 القبر من قبل على القبر فان لم يكن من سنة اى فرد من افراد السنة ولا نكرو وفيه انه قال الشافعي فلا يكون مرفوعا ويقول بالصحابي من  
 السنة كذا وقالوا ايضا عن ابن عباس انه عليه السلام سل سلا من قبل راسه قلت ولنا حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 دخل قبر ابيلا فاسرج له فاخذ من قبل القبلة رواه الترمذي وقال في الباب عن جابر بن زيد بن ثابت وحديث ابن عباس حسن  
 صحيح وقد ذهب اهل العلم وقالوا يدخل الميت القبر من قبل القبلة وقال بعضهم سل سلا قلت لم يثبت عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 الا ادخال الميت من قبل القبلة وقد اختلف الرواية في دفنه صلى الله عليه وسلم عن ابن عباس وغيره وقال ابراهيم التيمي روى  
 انه عليه السلام اخذ من قبل القبلة ولم ليل سلا ولم يكن صح اسل لم يعارض ما رويناه لانه فعل بعض الصحابة وما رويناه فعل النبي  
 صلى الله عليه وسلم ويحتمل انه عليه السلام سل لاجل صيق المكان او لحوف ان ينهار اللي لرخاوة الارض.

**باب كيف يجلس عند القبر** خاشعا متحاضعا غير ضاحك ناكسا راسه متفكرا في امر الآخرة قوله عن السبل بن  
 عازب قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة رجل من الانصار فانتهينا الى القبر ولم يلج فجلس  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مستقبل القبلة جلستا وفي رواية لسانا وجلستا حوله كان على رؤوسنا الطير

**باب في الدعاء للميت** اذا وضع في قبره يقول واغفر له صلى الله عليه وسلم على ما رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر قال يسعد الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا وضع الميت في القبر قال يسعد الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وبه ليس بعبادة الميت اذ مات عليه من ايمان او غيره لا يتبدل ولكن المؤمنين شهد المدة في الارض فيشهدون بوفاته على الملة  
**باب في تعميق القبر** قالت الحنفية ان يمتد الى الصدر والا فالى السرة وقال الشافعي قدر القامة وقال مالك لاحد له قوله  
 جاءت الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فاحد فقالوا اصابنا قرح وجهك فكيف تأمرنا في حفرة القبر  
 قال احفروا واوسعوا واجعلوا الرجلين والثلاثة في القبر وفي رواية الآتية واعمقوا اي احفروا القبر عتقا ولفظ النساء في قال  
 شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد فقلنا يا رسول الله احفر علينا لكل انسان شدة يد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 احفروا واعمقوا واحسنوا وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد قالوا فمن تقدم يا رسول الله قال قد هم قرانا فهدايل  
 على انه لا بد من تعميق القبر فانه صلى الله عليه وسلم امرهم بتعميقه مع حالة الشدة والجروح والمشقة والتعب للانصار وامرهم ان  
 يحفروا الرجلين والثلاثة من باب التسهيل للضرورة الا يكره ان يدفن اثنان في قبر

**باب في تسوية القبر** اختلف العلماء فيه فقالت الحنفية ليسم القبر اي يجعل مثل سنام البعير قد شبر وقيل قد راسج  
 اصابع لرواية البخاري عن سفيان انه راي قبره عليه السلام سمنما وقال النخعي اخبرني من راي قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وقبر ابي بكر وعمر انهما مسنود وقال الشافعي سطح ويسوي من الارض لحديث الباب عن ابي سفيان الاسدي قال لعنني علي قال  
 العنك علي لعنني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا ادع قبري مشرفا درتفا الاسوتية ولا تمتالا لاطسة

اي تحت صورة ذي روح قال في الجمع الجهور على ان الارتفاع المأمور ان الله ليس هو التسليم ولا ما يعرف به القبر كالميت  
وانما هو ارتفاع كثير تفعله الجاهلية فان التسليم صفة قبره صلى الله عليه وسلم قلت وكذلك معنى قوله في رواية الآتية ناصر فضالة  
بقبره فسوى اي فجعل غير مرتفع ولا لاصقة بالارض قوله عن القاسم قال دخلت على عائشة فقلت يا امه اكشفي لي  
عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه فكشفت لي عن ثلاثة قبور لا مشرقة ودرت فسميت  
ولا لا طئة راصقة بالارض، مبطوحة ببطي الرصاصة الحمراء اي مفروشة بالحجارة التي فيها وفرش عليها وحواليها  
قال ابو علي (المولوي تلميذ المصنف صاحب لفتوة في كيفية القبور الثلاثة) يقال ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم مقدم دابو بكر عنده رأسه وعمر عند رجليه راي عند رجلي النبي صلى الله عليه وسلم رأسه عند  
رجلي رسول الله صلى الله عليه وسلم وصورة هكذا قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقد بسط الامام نور الدين الشافعي السبكي في وفاء الوفاء من شارب فليراجعه وقال ابن عساكر صورته هكذا قبر ابي بكر رضي الله عنه  
قبر عمر رضي الله عنه

قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم

قبر ابي بكر رضي الله عنه

**باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف** اي الرجوع عن دفنه قوله عن عثمان بن عفان قال  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال استغفروا لي خيكم رسول الله  
بالتبني فانه الآن يسأل اي عن الرب والدين وعن الرسول صلى الله عليه وسلم فادعوا له ان ثبت الله في الجواب عن  
سؤال الملكين فيدل على مشروعية الدعاء للميت بعد فرغ الدفن وعلى سماع الموتى.

**باب كرمته الذبح عند القبر** عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عقر في الاسلام قال  
عبد الرزاق كاذب يعقرون عند القبر يعني بمقبلة او بشي في الجاهلية قال الخطابي كان اهل الجاهلية يعقرون الابل على قبر  
الرجل الجوار يقولون بخارية على فعله لانه كان يعقرها في ميوتها ويطعمها الاضياف نحن نعقرها عند قبره لتكلمها السباع والطيور  
بعد ما تم كما كان مطعماء منهم من كان يذهب في ذلك الى انه اذا عقرت راحلته عند قبره حشر في القيامة ركبها ومن لم يعقر  
عنده حشر راجلا وكان هذا على مذنب من يرى البعث منهم بعد الموت انتهى فاصتا صلاة الشريعة.

**باب الصلوة على القبر بعد حين** قد تقدم بيان مفصلا وقد اخرج في الباب رواية صلوة على شهيد واحد وعند الصلوة  
على الشهيد واجب وعند الشامي غير واجب وقال بعضهم لا يجوز وفي جاشية المدونة اذا كان شهيدا الحرب من الكفار فلا صلوة  
على الشهيد واذا كان من المسلمين فيصلي عليهم وقال احمد استحابة قال الطحاوي معنى صلوة صلى الله عليه وسلم لا يخلوا من الماشية  
معان اما ان تكون اسما لما تقدم من ترك الصلوة عليهم او يكون من سنتهم ان لا يصلي عليهم الا بعد هذه المدة فلا تكون الصلوة  
عليهم جائزة بخلاف غيرهم فانها واجبة واهبها كان فقد ثبت بصلوة عليهم الصلوة على الشهيد قوله عن عقبة بن عامر

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوما فصلة على اهل احد صلواته على الميت ثم انصرف  
اي شل صلواته على الميت واهل احدى الذين استشهدوا فيه وكانت احد في شوال سنة ثلاث قوله بهذا الحديث  
قال ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على فتلى احد بعد ثمانين سنين كالمودع للاحياء والاموات



قل النووي في شرح الهندب قال اصحابنا وغيرهم المراد من الصلوة ههنا الدعاء وقوله صلوة على الميت اى دعا لهم كدعاء صلوة  
الميت قال وهذا التاويل لا بد منه وليس المراد صلوة الجبازة المعروفة بالاجماع لانه صلى الله عليه وسلم انما فعله عند موته بعد وفاته ثم بما  
سين كما في الرواية التي بعد هذه الرواية ولو كانت صلوة الجبازة المعروفة لما اخرج ثمان سنين قال وايضا لا يكون المراد صلوة  
الجبازة بالاجماع لان عندنا لا يصلى على الشهيد وعندنا في حنيفة رضى الله عنه لا يصلى على القبر بعد ثلثة ايام فوجب تاويل الحريث  
قلت عند الحنفية لا بد من الصلوة على الشهيد اذ الطحاوي سلك مسلكين احدهما انه صلى على شهيد واحد في ذلك الوقت في ايتهما انه لم يصلى  
في ذلك وقت بل صلى عليهم بعد حين فمن اختار انه صلى بعد حين كما دل عليه رواية الباب قال من تاويل في هذه الروايات من ان  
المراد من الصلوة الدعاء فهو تاويل باطل يرده لفظ حديث الباب مثل صلوة على الميت ومن اختار انه صلى عليهم في وقت الدفن هو  
المسك القوي عندي قال تاويل النووي متحمل بل تعيين وكف اللسان الحافظ لما مر على تاويل النووي ولم يقل تنييا بل ذكره  
قصا وعندي بحث متى وقعت قمته الباب والى اين خرج للصلوة وما تعرض الى هذا احد وعندي انه خرج الى مسجد من بيته في  
مرض الموت يدل عليه رواية الطحاوي صلى عليهم ثم اتى المنبر والصبر الى تاويل النووي لا بد منه والله اعلم

باب في البناء على القبر يحرم البناء على القبر للزينة ويكره لأحكام بعد الدفن ويكره الاستور وبناء القبة كما يضع آذان في حق الأولياء والصالحين قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى أن يقعد على القبر وأن يقصص يخصص مديني عليه وزاد سليمان بن موسى أوان يكتب عليه قال القاري قال الأذهار والنهي عن تجصيص القبور للكرامة وهو يناول البناء نيك والنهي عن البناء للكرامة أن كان في ملكه والحرمة في المقبرة المسبلة ويجب الهدم وإن كان مسجداً وقال التورثي يحتمل وجهين البناء على القبر بالحجارة ولا يجزى مجراها والآذان يضرب عليها خبار ونحوه وكلاهما منهي لعدم الفائدة فيه -

باب في كراهية القعود على القبر قال ابن الهمام وكراهة الجلوس على القبر ووطؤه فحينئذ فما يصنع الناس من فئس  
أقاربهم دفنت حواشيهم من وطئ تلك القبور إلى أن يصل إلى قبر قريبه مكره ويكره النوم عند القبر وتضار الحاجة بل أولى ويكره  
كل ما لم يعهد من السنة والمعهود من السنة ليس إلا زيارتها والدعاء عندها قائما كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج  
إلى البتة ويقول السلام عليكم وأردوم مؤمنين وإنا أنشأنا اللهكم لآحقون أسأل الله لي ولكم العافية انتهى قوله قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم ان يجلس احدكم على جمرة فخرق ثيابه حتى تخلص الى جدار خيل له من ان يجلس على قبر  
وتقدم في الباب المتقدم هي ان يقعد على القبر قبل التغوط والحدث وقيل للاحد وموان يلزم القبر ولا يرجع عنه وقيل مطلقا  
فهذا هو الصحيح لان ظاهر الحديث يدل على النهي عن القعود مطلقا سواء كان للتغوط او لغيره لان فيما استخافنا مما يحق اخيه السلم وحرمة  
واخرج الطبراني والحاكم عن عمارة بن حزم قال راني رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا على قبر فقال يا صاحب القبر انزل عن القبر  
وتودى صاحب القبر ولا تودى صاحب القبر ولا يوديك وفي رواية الآية ولا تصلوا اليهما اي لا تهنوا الميت بالجلوس  
على قبره ولا تخطو وتطيقا بليغا بالصلوة اليها وكلاهما منبيان وتقدم في الباب المتقدم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال قال الله اليهود اتخذوا قبور انبياءهم مساجد اي كانوا يبنون على قبور الانبياء مساجد ويصلون اليها فلعنهم وقال  
صلى الله عليه وسلم على ذلك لانه يغايه عبادة الاصنام  
باب المنى من القبور في النخل اخرج المولود روايتين في اسباب احد ما فاذا جمل منى في القبور عليه (في رواية)

نعلان فقال يا صاحب السبتين ويك اني سبتنيك فظهر الرجل فلما عرف رسول الله صلى الله عليه وسلم خلعها فرما بها  
قولا السبتين هما النعلان ازلت شعر جلد هما والثاني عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان العبد اذا وضع في  
قبوره وتولى عنه اصحابه ليسمع قوع نعاليهم فقال الخطابي وخبر انس يدل على جواز لبس الثعل لراى القبور وللماشى بحضرتها  
ومن ظهر انهما ما خبر السبتين فيشبه ان يكون انما كره ذلك لما فيها من الخيلار وذلك ان النعلان السبتية من لباس اهل الترد  
والتم فاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكون دخول المقابر على ذى التواضع ولباس اهل الخشوع

باب في تحويل الميت من موضعه لاصريحدث قد تقدم بيانه مفصلا والحاصل ان الميت لا يخرج من القبر  
الا بعد رواله والخذ مثل ان تكون الارض منصوبة واراد صاحب الارض اخراجه وغير ذلك من الاعتذار والفقوا على ان الولد اذا  
مات في غير بلده حتى لو حضرت امه لنقله لا يسعها ذلك وقيل لا اثم في النقل من بلد الى بلد لان يعقوب عليه السلام مات بمصر  
فنقل الى الشام وموسى عليه السلام نقل من مصر الى الشام ليكن مع آباءه وحديث الباب عن جابر  
قال فمات مع ابي ربه فكان في نفسى من ذلك حاجة دالى اخرج ابى من ذلك القبر فاخرجه بعد ستة اشهر فما اكرمت منه  
من ابى شيئا الا شعيرات كن في لحته مما على الارض اى ما وجدت من جسد ابى منكرا متغيرا لشعيرات بسبب لصوتها  
بالارض فانه تغيرت قال الحافظ وهذا يخالف في الظاهر ما وقع في الموطا عن الزهري بن ابى صعصعة انه بلغه ان عمرو بن الجحوم كثر  
عبد الله بن عمرو والنصارى من كانا قد حضرا السيل قبرهما وكان في قبر واحد فحفر عنها ليغير مكانهما فوجد الميت تغيرا كانا مائتا بالاس و  
كان بين احد ولوم حفر عنها ستة واربعون سنة وقد جمع بينهما ابن عبد البر بقصة وقية نظران الذي في حديث جابر انه دفن  
اباه في قبر واحد بعد ستة اشهر وفي حديث الموطا انهما وجد في قبر واحد بعد ستة واربعين سنة فاما ان المراد بكونهما في قبر واحد قرب  
المجاورة او ان السيل خرق احد القبرين فصار القبر واحد انتهى قال الشيخ قلت فيه لا يخفى والاوجه ان يقال المتقول عن عبد الرحمن  
بن ابى صعصعة بلاغ فلا يقادم المروي عن جابر رضي الله عنه قلت والمراد بقوله فاخرجه بعد ستة اشهر ان هذا كان زمان الترد لجابر  
لاخرجه بعد هذا الزمان الترد وفيه لانام مدة احواله

باب في الثناء على الميت ينبغي ان يذكر محاسن الاموات وكيف اللسان عن مساهيم لحديث اذكر واحسان موتاكم و  
كفو اعنهم ويجوز المرائى ايضا ولكن يجنب فيه من الثناء بطريق الجاهلية وقد ثبتت عن الخلفاء الاربعة مزية النبي صلى الله عليه وسلم و  
لا يجوز ذكر مساهيم للنبي عن سبب الاموات في الحديث الصحيح في البخاري وغيره وان كانوا الفاسقين والمتبدين بل ولو كانوا اشرار  
الفسق والبعد لان جواز ذمها على حيوتها لكي ينزح ويخبر الناس واما بعد موتها فلا فائدة فيه مع احتمال انها مائتا على التوبة و  
لهذا منع الجمهور من لعن يزيد والحلاج وخصوص المتبدين باعيانهم وقال عليه السلام لا تذكر بكماكم الا بخير وفي الصحيحين انتم شهداء الله  
في الارض وفي رواية المومنون شهداء الله في الارض فهذا كالتركية من رسول الله صلى الله عليه وسلم لامته واطهار عدائهم  
بعد اوارشادهم لصاحب الجنازة فينبغي ان يكون له اثر ونفع ومضرة في حق ولولاه ما روى انه عليه الصلوة والسلام قال حين  
انما على جنازة جابر بن عبد الله فقال يا محمد انما جاك ليس كما يقولون انه كان يعلن كذا وليس كذا ولكن الله صدق فيما يقولون و  
غفر له لا يعلمون قوله عن ابى هريرة قال مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم جنازة فالتفتوا عليها خيرا  
فقال وجبت الجنة او الغفرة ثم مر و بالاخري فالتفتوا فقال وجبت النار والعقوبة ولعلها كانت جنازة

المناقب والنبى عن سب الاسوات في حق غير المناقبين والكفار وغير المتطهرين بدمه واما سب الارض فلا يحرم سبهم تذكرا من طغيانهم  
اذا كان ذلك قبل التوحيد

**باب في زيارة القبور** قد حكى الحازمي والعمري اتفاق اهل العلم على ان زيارة القبور للرجال جائزة وذو سبب ابن حزم  
على ان زيارة القبور واجبة ولو لم تكن في العمود والامر بثلث زيارة قبور المسلمين مستحب اذا كان خاليا عن منكرات الشرعية لانه  
يورث ثمة القلب ويذكر الموت والبلى وغير ذلك من الفوائد والعمدة في ذلك الدعاء للميت والاستغفار له وبذلك وردت  
السنة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي جنه النقيع ويسلم على امهات ويستغفر لهم واما الاستماع وبابل القبور في غير النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم والانبيا عليهم السلام فقد اكد كثير من الفقهاء واثبت بعضهم قال الشافعي قبر موسى الكاظم تزيق مجرب لا جابة الدعاء وقال الغزالي  
من سئمت في حياة يستمد بعد مماته واداب الزيارة ان يقوم مستقبل القبر مستدبر القبعة حذار وجهه فيسلم ولا يمسح القبر ولا يقبله والزيارة  
يوم الجمعة افضل خصوصا في ادله وقد جاز في الرواية انه يعطى للميت الادراك في يوم الجمعة اكثر مما يعطى في سائر الايام فانه تعالى  
ولي الجود والالعام قوله عن ابى هريرة قال اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبر امه فبكى واكبى من حوله فقال استاذنت  
ربي تعالى على ان استغفر لها فلم ياذن لي واستاذنت ربي ان اتدور قبرها فاذن لي فزودوا القبور

**فانما تذكر بالموت** قال النووي قوله استاذنت ربي الخ فيه جواز زيارة المشركين في الحيوة وقبورهم بعد الوفاة  
لانه اذا جاز زيارتهم بعد الوفاة ففي الحيوة اولى وقد قال الله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا وفيه النبي عن الاستغفار للكفار  
انتهى وقد بالغ السيوطي في اثبات ايمان ابى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انقارى ثم الجمهور على ان والد الله صلى الله  
عليه وسلم ماتا كافرين وهذا الحديث اصح ما روى في حقهما واما قول ابن حجر وحديث احيائهما حتى آتانا به ثم توفينا حديث صحيح ومن صححه  
الامام القزويني والحافظ ابن ناصر الدين فعلى تقدير صحته لا يصلح ان يكون معارضا لحديث مسلم مع ان الحفاظ طعنوا فيه ومنعوا  
جواز ديان ايمان الياس غير مقبول اجماعا كما يدل عليه الكتاب والسنة وبان الايمان المطلوب من المكلف انما هو الايمان  
الغيبى وقد قال تعالى ولورود العاد والمأهوا عنه وهذا الحديث الصحيح صحيح ايضا في ردنا ثبتت به بعضهم بانها كان من اهل نكرة  
ولا عذاب عليهم مع اختلاف في المسئلة وقد صنف السيوطي الرسائل ثلثة في نجات والد الله صلى الله عليه وسلم وذكر الادلة من الجاهل  
فعليك بها ان اردت بسبها انتهى قلت القول الاسلام فيه كف اللسان عن النجاسة وعدمه قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم فبنيكم عن زيادة القبور فزودوها فان في زيارتها ذكر الموت والاخرة والظاهرة عامة للرجال والنساء في رخصة  
الزيارة للقبور

**باب في زيارة النساء القبور** اختلف العلماء فيه فذهب جمهورهم الى جواز الزيارة للنساء اذا كان الامن من  
منكرات الشرعية من تضييع حق الزوجة والتبرج والجزع والغرض ونحو ذلك من اغتن كما ان جواز الزيارة ايضا مقيد  
للرجال من كونه خاليا عن المنكرات لان الخطاب في نهيتكم كما ندعاهم للرجال والنساء على وجه التغليب او احوال الرجال فكذلك  
الحكم في فزودوا ولان الزيارة على تذكر الموت ويحتاج الى الرجال والنساء فلا مانع من الاذن لهم وكيف لا وقد ورد  
عن عائشة عند مسلم كيف اقول يا رسول الله تعنى زيارة القبور قال قولى السلام على اهل البيار من المؤمنين والمسلمين فبرحم الله  
المستقدمين والمتأخرين وانا انشا الله بكم لا حقون فبذلك يمل باعلى صوت على ان النساء اذن لهم في زيارة القبور وكذلك ما مروا به

ابن زياد ان النبي صلى الله عليه وسلم مر مرة بكى عند قبر فقال اتقى الله واصبري الحديث ولم يذكر عليها الزيارة وكذلك ما رواه اليكم  
ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة وتبكي عنده فالصواب الذي ينبغي الاعتماد عليه وهو  
جواز الزيارة للنساء اذا كان خاليته عن منكرات الشرعية وقيل ان الرخصة انما هي للرجال دون النساء الا في زيارة النبي صلى الله  
عليه وسلم وقيل لمن ينسب الرخصة الا في اتباع الجنائز فلا رخصة لهن في قوله عن ابن عباس قال لعن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ذوات القبور المتخذين عليها المساجد والسراج قال الترمذي قد راى بعض اهل العلم ان هذا كان قبل ان  
يرخص النبي صلى الله عليه وسلم في زيارة القبور فلما رخص دخل في رخصة الرجال والنساء انتهى واما اتخاذ المساجد فلما كانت اليهود  
والنصارى يتخذون قبور انبيائهم مساجد ويعملون اليها فلعلوا على ذلك واما اتخاذ السراج لتعظيم اهل القبر وكذلك التماس القبور وبناء القبة في  
القبر كما يصح الآن في حق الاولياء والعلماء فكذلك حرام ومكروه كما لا يخفى على من له ادنى معرفة بالقرآن والحديث والفقه واذا في تعلق  
بالدين والايمان -

باب ما يقول اذا صر بالقبور و قد تقدم في كيفية الزيارة ما يقوله وفي حديث عائشة عند مسلم في حديث الباب عن ابي هريرة  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى المقبرة فقال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا انشأ الله بكم لا حقون  
قال الخطابي واما قول انشاء الله فقد قيل ليس على الاستئذان الذي يدخل الكلام الشك والارتباب ولكنه عادة التكلم  
بحسن بذلك كلامه ويزينه وقيل انه دخل المقبرة ومعه قوم مؤمنون يتحققون بالايمان واخرون يفتن بهم النفاق فكان الاستئذان  
منصرفا اليهم دون المؤمنين فعناه للحوق بهم في الايمان وقيل الاستئذان انما وقع في استصحاب الايمان الى الموت لانه  
نفس الموت -

باب كيف يصنع بالمحرم اذا ماتا خلف العلماء فيه قال الشافعي لا يخبره وقال ابو حنيفة واصحابه وما لك يفعل بالليل  
بساير الاموات ورواية الباب مخصوص بذلك المحرم الذي مات في العرفات قوله عن ابن عباس قال اتى النبي صلى الله  
عليه وسلم برجل وقصته را حلت فمات وصرعة فذقت عنقه والوقص الكسر والقتل وهو محرم فقال كفوه في  
ثوبه واغسلوه بماء وسدر ولا تخمروا راسه فان الله يبعثه يوم القيمة ليبي قال ابو حنيفة سمعت احمد بن  
حنبل يقول في هذا الحديث خمس سنن اولها كفوه في ثوبه اي كيفن الميت في ثوبين يعني بخز  
الاقتصار على ذلك والثانية واغسلوه بماء وسدر اي في الغسلات كلها سدر (والثالثة) لا تخمروا راسه  
رواها (الرابعة) ولا تقربوه طيبا رواها (الخامسة) كان الكفن من جميع المال - قال العيني احتج به الشافعية واحمد واسحق و  
اهل الظاهرية في ان المحرم على احرامه بعد الموت ولهذا يحرم ستر راسه وتطيبه هو قول عثمان وعلي وابن عباس وعطاء وثوري  
وديب ابو حنيفة وما لك والا وراعى الى انه يصنع به ما يصنع بالكلال وهو مروي عن عائشة وابن عمر وطائفة لانها عبادة شرعت  
فبطلت بالموت كالصلوة والصيام وقال صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله واحرامه من عمله ولان الاحرام لا يفتى  
وكملت مناسكه واجالوا عن الحديث بانه ليس عاما بل فقط لانه في شخص معين ولانه لم يقبل بيعت يوم القيمة بلباسه محرم فلا ينبغي حكمه  
الى غير الابدليل وقال اغسلوه بسدر والمحرم لا يجوز غسله بسدر وذكر الطروش في كتاب الحج ان ابا الشعثاء روى عن ابن عباس

ولا تخمروا رأسه وخمروا وجهه وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن رسل الله صلى الله عليه قال تخمروا وجوههم ورواه  
الدارقطني بإسناده عن عطاء بن ابن عباس يرفعه عنكم ابن القطن البصري ولفظه وخمروا وجوه موتاكم وفي الموطأ عن عبد الله بن عمر بن  
ابنه واقده بن محرم كفته وخمروا وجهه ورأسه وقال لولا أنا لم يحرّموا لحظنك يا أبا عبد الله في المصنف بإسناده عن عطاء بن رسل عن المحرم  
ينطى رأسه إذا مات قيل غطي ابن عمر وكشف غيره وقال طاووس يغيب رأس المحرم إذا مات وقال الحسن إذا مات المحرم فيه طحال  
ومن حديث مجاهد عن عامر إذا مات المحرم ذهب أحرامه ومن حديث إبراهيم عن عائشة إذا مات المحرم ذهب أحرام صاحبكم وقال عكرمة  
بن جبير ومكي ابن حزم أنه صح عن عائشة يخط الميت المحرم إذا مات وتطيبه وتجهيز رأسه وجابر عن أبي جعفر قال المحرم ينطى رأسه  
ولا يكشف انتهى آخر كتاب الجنائز

بسم الله الرحمن الرحيم

أول كتاب الإيمان والنذور واليمين ونذر اليمين قيل مشترك بين اليد والقوة والقسم لغة وقيل في اللغة اليد والخلقت  
على الحلف لأنهم كانوا إذا اتحلفوا أخذ كل يمين صاحبه وقيل لأن اليمين من شأنها حفظ الشيء فسمي الحلف بذلك لحفظ المحلوف عليه  
وسمي المحلوف عليه يميناً للتبعية بها وقيل هو القوة لغة قال تعالى لما أخذنا منه باليمين أي بالقوة وهي الجارحة أيضاً وسمي القسم لأن  
الحالف يتقوى بالقسم وفي الشرع عبارة عن تقوية الخبر بذكر الله تعالى أو صفاته على وجه ينزل الجزاء عند وجود الشرط والنوع الأول  
يخص باسم القسم والنوع الثاني أي التعليق يمين في مصطلحات الفقهاء والنذور جمع نذر وأصله الئذ بمعنى التحوليف غرضه  
الراغب التأييد باليمين أو واجب لحدوث أمر والقسم الأول من اليمين إنما يخص بالكفارة دون الثاني وكذلك يمين اللغو يكون فيه  
نقض وأما الطلاق والعقاق والنذر فلا يكون لغواً واليمين بالله وصفاته لا يكره لكن تقليد أولى من تكثيره وركبنا اللفظ لشمول فيما  
وشرطها كون الحالف مكلفاً مسلماً وبهها الغائي إيقاع صدقه في نفس السامع تارة وأخرى حمل نفسه أو غيره على الفعل أو الترك وحكمها  
وجوب البر فيها إذا حلف على طاعة أو ترك معصية والحنث فيما إذا حلف على ضد ما وجب الكفارة ونذبه البر فيها إذا كان عدم  
المحلوف عليه جائزاً

باب التعليق في اليمين الفاجرة أي الكاذبة اليمين بالثلاثة أقسام غموس ولغو ومنقذة وجه المحصر لأنها لا تخلو أمانة أن يكون  
فيها مواجزة أو لا الثاني لغو الأول لا يخلو أمانة أن يكون المواندة دينوية أو عقوبة فالأول المتعقبة والثاني الغموس خلف الشخص  
كأنها قاصدة للذب غموس فعول بمعنى فاعل لا يفسد أي يعزق صاحبه في الأثم ثم في النار لقوله عليه السلام الكبار لا يترك بالله  
وعقوب الوالدين وتل النفس واليمين الغموس وقال عليه السلام من أقطع حق امرؤ مسلم يمينه فقد أوجب الله له النار وحرّم عليه الجنة  
فقال رجل وإن كان ليسير أقال وإن كان ليسير أقال وإن كان تضييماً من أراك وقال عليه السلام اليمين الفاجرة وفي رواية اليمين  
الغموس تدفع الديار بل تقع أي خالية رواد ابن شهابين فإن قلت إن الغموس ليس يمين حقيقة لأنها كبيرة معصية واليمين عقد مشروع  
والكبيرة ضد المشروع قلت سميت يميناً مجازاً لأن ارتكابها به الكبيرة بصورة اليمين كما سمي بيع الحر ببيعاً لوجود صورته البيع فيه و  
حلف الرجل كاذباً على ما مضى أحوال بلفظه صادقا لغو لا يلزم شيء كما إذا حلف أن في هذه الكوز ما على أنه كذا كذا ثم ارتقى ولم يعرف  
واللغو اسم لما لا يفيد يقال لغوا إذا اتى بشيء لا فائدة فيه وعند الشافعي اللغو هو ما يجري بين الناس من قولهم من غير قصد اليمين لا والله  
بلى والشرع حكم ذلك محمد بن أبي حنيفة وعن عائشة مثل ذلك مرفوعاً وموقوفاً عن ابن عباس هو الحلف على يمين كاذبة وهو يبرئ أنه  
صادق لا يآثم في اللغو لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم والمراد القصد لأنه فعل القلب و

حلف الرجل على مستقبل منعقد المراد بالفعل فعل الحالف ليخرج نحو والله لا اموت ولا اطاع الشمس فانه ياني بدين غموس الحلف على المستقبل  
سواء كان في الفعل كقول الله لا عطين نيراد بها او في الترك كقول الله لا اكلم زيدا والبرني الفعل ان افعل مرذو في الترك ان تترك ادا  
فلو فعل مرة فقد حنك ويلزمه الكفارة وعلم ان اليمين المنعقدة على انواع منه ما يجب الحنك فيكبر ان المسلم ومنه ما يجب فيه الكبر الفعل المأثرا  
ومنه ما يستوي فيه البر والحنك كسائر المباحات ولكن حفظ اليمين اى البر فيها اولى من الحنك وفي يمين المنعقدة الكفارة فقط ولا يجب  
الكفارة الا في اليمين المنعقدة فلما تجب في الغموس واللغو ولا يجب في الغموس الا التوبة والاستغفار قال الشافعي يجب في الغموس الكفارة

انه قال النبي صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين مصبورة كاذبا فليتبوا بوجهه مقعده من النار  
يب على وجهه في النار والكذب في نفسه كبيرة والخلف عليه زيادة في كونه كبير لان فيه توهين اسمه تعالى قال في الجمع وفيمن حلف على  
يمين مصبورة كاذبا وروى على يمين صبر اى الزم بها وطس عليها فكانت لازمة لتعاضدها من جهة الحكم والمصبور هو صاحبها فوصفت  
بوصفه واصفيتها اليه مجازا فالحلف هو اليمين فخلف بين اللقطين تاكيدا ولو حلف بغير احلاف لم يكن صبرا

باب فيمن حلف ليقطع بها مالا هذه الترجمة ليست في النسخة المصرية والاحاديث المذكورة داخله فيها تحت باب التثا  
في اليمين الفاجرة وقد علمت كلا البابين وان كان المراد من اليمين الفاجرة واليمين لقطع مال غيره لنفسه متملكا هو يمين الغموس  
وقد علمت معناه وحكمه في الباب المتقدم قوله من حلف على يمين هو فيها فاجو ليقطع بها مال امر مسلم لقي الله عز وجل  
وهو عليه غضبان قال مولانا الشيخ عبد العزيز محدث دملوى انما لم يقل كاذب لان الكذب عدم مطابقة الواقع وبالا كذا  
الجر مطابقا وليتقد الحالف انه مطابق له فيحلف عليه ولا يستحق الوعيد لان معرفة الواقع ليس في وسعه ولا يكلف الله نفسا الا وسعها  
فاورد فقط فاجرا شعارا بان الوعيد على من حلف على يمين كاذبة مع اعتقاد كونها كاذبة لان الفور انما يتحقق به قال لا شعث  
فيح الله كان ذلك كان يني وبين رجل من اليهود ارض فجد في نقد مته الى النبي صلى الله عليه وسلم

فقال الى النبي صلى الله عليه وسلم انك بنية قلت لا قال لليهودى ا حلف قلت يا رسول الله

اذا يخلف ويلهب بمالى فانزل الله تعالى ان الذين يشتركون بهد الله واما بهم ثمنا  
قليل الى اخر الاية قال ابن بطال بهذه الآية والحديث اصح الجمهور على ان اليمين الغموس لا  
كفارة فيها لان عليه الصلوة والسلام ذكر في يمين المقصود بها الحنك والعصيان والعقوبة والاثم ولم يذكر فيها كفارة ولو كانت  
ذكرت كما ذكرت في اليمين المعقودة فقال فليكفر عن يمينه وليأت الذي هو خير قال ابن المنذر لا نعلم منه تدل على قول من وجب  
فيه الكفارة بل هي والله على قول من لم وجبها قلت علمت مما علمنا كذا الشافعي خالفنا في اليمين الغموس فانه قال ان فيه الكفارة  
لقوله تعالى ولكن لو اخذكم بما كسبت قلوبكم والمراد بالخذ الكفارة لانه تعالى فسر يا بها في آية اخرى فقال لكن لو اخذكم بما كسبت قلوبكم  
الايمان فكفارة الاية والمراد بالعقوبة القصا ايضا وفيه توفيق بين الاليتين ولان الكفارة شرعت لرفع ذنب بهك حرمت اسم الله تعالى  
وقد تحقق بالاستشهاد بالله كاذبا فاشبه المعقود ولنا حديث الصحيح الذي تقدم ذكره خمس من الكبار وفيه اليمين الفاجرة وفي رواية  
الغموس وقال ابن مسعود وابن عباس كنا نعد اليمين الغموس من الكبار التي لا كفارة فيها وقولها كنا الشاة الى جميع الصعابة وحكاية  
اجماعهم ولان الغموس كبيرة محضة والكفارة عبادة من وجب فلانها ط بها كسائر الكبار لان المشروعات اللازمة للعبادة اقسام عبادة  
محضة سبها مباح عقوبة محضة سبها مخطو شخص ومنه وبين العبادة والعقوبة وهي الكفارة لانها عبادة من وجب حتى تتادى بصوم

ولشروطه النية وعقوبة من وجهها انشئت من الاجزية الزاجرة كالمود فيكون سببها ايضا متروك بين الخط والاباحة كسائر  
الكفارات مثل التطهار والقتل وغيرهما واما النفوس فمختورة محض لان الكذب بدون الاستشهاد بالشر حرام منه اولى فلا يصح سببها  
لكفارة الا ترى ان اللعان استشهاد بالله تعالى واحدهما كاذب يمين لخبر وعليه السلام ان احدهما كاذب يمين فكل واحد منهما  
ولم يجب الشارح على الكاذب منهما الكفارة واتبع المسلمون على ذلك وبين عليه السلام ان الواجب على الكاذب منهما في يمينه التوبة لا غير  
ولو كانت الكفارة تجب بهما لكان عليه اربع كفارات لمن اوجب في اليمين الفاجرة صار مخالفا للنص والاجماع ولا حجة لرفيأ تلى ان  
الاربعة اقوام اليمين في المستقبل بديل قوله تعالى واحفظوا ايما نكح لانه لا يتصور المفظ عن الحنك والهنك الا في المستقبل لا يتصور  
ذلك في اليمين النفوس فلا يتناولها الآية ثم اعلم ان في روايات الباب اختلافات ففي هذه الرواية قال في والده كان ذلك كان  
بيني وبين رجل من اليهود ارض فجد في الحديث وفي رواية البخاري قال في انزلت كان لي بير في ارض ابن عم لي ففي هذه الرواية ايضا  
المدعى هو الكندي وفي هذه المدعى هو الكندي وفي رواية الآتية عن الاشعث بن قيس ان رجلا من كندة ورجلا من حضرموت اخضا  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحضرمي يا رسول الله ان ارضي اغتصبنيها البوذا الحديث ففي هذه الرواية المدعى هو الحضرمي في  
الثالثة جاز رجل من حضرموت ورجل من كندة الى ريش ففي هذه المدعى حضرموتي والمدعى عليه في كليهما الكندي قال الحافظ كذا لاكثر  
ان الخصومة كان في بير عبد الاشعث في ارض لخصمه وفي رواية ابني معاوية كان بيني وبين رجل من اليهود ارض فجد في ويصح بان  
المراد ارض البير لجميع الارض التي هي ارض البير والبيرين جملتها ولا منافاة بين قوله ابن عم وبين قوله من اليهود لان جماعة من اليمين  
كانوا يهودوا وانما الاسلام وهم على ذلك وقد تقرر ان اسم ابن عم المذكور انفسيش بن معاوية بن معاوية كذب عليه واسمه  
جزيه والمعروف انه سم وكنية ابو الخير واخرج الطبراني عن طريق اشعبي عن اشعث قال خاصم رجل من الحضرمين رجلا منا الى النبي صلى الله  
عليه وسلم في ارض فقال النبي صلى الله عليه وسلم للحضرمي جزيه يهودك الا انا لك وبذا ينفك السياق الذي في الصحيح فان كان ثانيا  
حمل على تعدد القصة وقد اخرج احمد والنسائي من حديث عدي بن عمية الكندي قال خاصم رجل من كندة يقال لاهرو القيس  
بن عامر الكندي رجلا من حضرموت في ارض فذكر نحو قصة الاشعث وقع في رواية الثاني ابني داود من طريق كردوس عن الاشعث  
ان رجلا من كندة ورجلا من حضرموت اخضا الى النبي صلى الله عليه وسلم في ارض من اليمين فذكر قصة تشبه قصة الباب الا ان بينهما  
اختلاف في السياق واطبقنا قصة اخرى فان سلسلنا اخرج من طريق طلق بن علقمة بن وائل عن ابيه رحدثنا الثالث من طباطب قال جاز رجل  
من حضرموت ورجل من كندة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحضرمي ان هذا غلبني على ارض كانت لابني وانا جازت لتعد  
لان الحضرمي يغازي الكندي فان المدعى هو الاشعث الكندي جزا في حديث الاول من الباب والمدعى في حديث وائل هو  
الحضرمي فافترقا -

باب ما جاء في تعظيم اليمين عند منبر النبي صلى الله عليه وسلم قد يكون التغليب بالزمان كمن العصر لا سيما يوم الجمعة وقد يكون  
بالمكان كبين المقام والركن في مكة وعند قبر النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة وعند الصخرة في بيت المقدس وفي الجاب مع  
وفي غيرها من المساجد ان لم يكن الجاب مع قوله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحلف احدنا منبري بذا على يمين  
ائمة ولو على سواك اخضر الاتبوا مقعده من النار اذ وجبت له النساء اي قال هذا وذاك فالكذب  
بدون الاستشهاد بالله كان تراجمة فصار مع الاستشهاد بالله اكبر وعند المنبر كبير واخذ شدة وظلظة في الاثم -

باب اليمين لغير الله وفي النسخة المصرية بالانذار ليمين بالله وبصفاته ولا يجوز بغير الله واليمين بغير الله كاللآلئ التي  
ان جرى على لسانه بغير قصد ولم يرتفع فيه فوكفر صدقة فليتب ارك بكنة التوحيد والا ان كان على قصد التعظيم فهو كفر بواح وارتداد ويجب  
العود عنه تجديد الايمان قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خلف وقال في حلفه اللآلئ فليقل  
لا اله الا الله اي ان سبق على لسانه ولم يرتفع فيه فليتب ارك بكنة التوحيد لانه صورة الكفر والافان كان على قصد التعظيم  
فوكفر وارتداد ويجب العود عنه تجديد الايمان -

باب كراهية الحلف بالآباء قد تقدم ان الحلف بغير الله حرام وفي حاشية الباب عن عمر بن الخطاب ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ادركه وهو في دلب وهو يحلف بآبيه راي سبق على لسانه على عادة العرب في الجاهلية فقال ان الله  
بينكم ان تحلفوا بآبائكم من كان حالفا فليحلف بالله او يسكت قال محمد بن الموطار وبهذا نأخذ لا ينبغي ان يحلف بآبيه من  
كان حالفا فليحلف بالله ثم ليسر او يسمت انتهى ومعنى قول عمر فوالله ما حلفت بهذا ذاكرا ولا آثرا ذاكرا من نفسي  
ذاكرا اي نأثرا وحاكيا من كلام غيري اي عاددا وناثلا وقيل عاددا وناسيا اما قول النبي صلى الله عليه وسلم في الباب في قصة الاعرابي  
الضاح وبنيه ان صدق دخل الجنة وابيه ان صدق فهذا معارض لاحاديث النبي قال الحافظ فان قيل ما الجاهل مع بين  
هذا وبين النبي عن الحلف بالآباء جيب بان ذلك كان قبل النبي او بانها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف كما جرى على لسانهم  
عقري حلق وما شبه ذلك وفيه اغمار اسم الرب كان قال ورب آبيه قيل هو خاص يحتاج الى دليل وحكي التسهيل عن بعض مشايخه انه قال  
هو صيغ وانما كان والله فقصرت اللامان واستنكر القريبي هذا وقال انه يحزم الثقة بالروايات الصحيحة وغفل القرائي فادعى بان  
الرواية بلفظ آبيه لم تصح لانها ليست في الموطار وكان لم يرض الجواب فعدل الى رواية خبر وهو صحيح فامتنع فيه واتوى الاجوبة الماوان  
انتهى قلت وكذلك لفظ لعري في قصة الافاعي وقع في خطبة الدار الختار وخطبة المطول وفي اوائل البخاري في قصة اضياف  
ابي بكر الصديق لفظ وقرة عني واجاب الحسن علي في حاشية المطول ان هذا قسم صورة وتأكيد حقيقة وليس تقسم وهذا هو الصحيح في الجواب  
وكذلك يقال في ايمان القرآن انه للتأكيد لا للتقسيم بهذا قال ابن قيم في ايمان القرآن -

باب كراهية الحلف بالامانة اي بلفظ الامانة اعلم ان اليمين بمعنى الحلف الصاوي بالقسم والتعليق مشروع بالله وبما هم  
من اسماء ولعبقة من صفاته فاذا حلف لعبقة من صفاته التي يحلف بها غيابة لان بني الايمان على العرف يكون حالفا نوى او لم ينو  
سواء كانت صفة الذات او صفة الفعل لان صفاته تعالى كلها صفات الذات وكلها قد يمينه باليمين باللفظ بالسر  
بالرحمن والرحيم وعزته وجلاله وكبريائه ولعمرك ان الله اي اتقاه وهو من صفات الذات فكانه قال وتبارك وتعالى يا ايم الله معناه يمين الله  
او بركة السر وبعد السر ويشانه فمذهبه كلها يمين عندنا نوى او لم ينو وقال الشافعي لا ينعقد في عهد السر ويشانه الا بالنية قلت هما يمينان  
لاستعمال العهد في معنى اليمين قال الله تعالى واوفوا بالعهد الله اذا عاهدتم ثم قال ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها والميثاق في مقام  
واما الحلف بلفظ الامانة فقط فلا ينعقد واذا قال امانته السر كان يمينيا وقال الشافعي لا يكون يمينيا قال في البدائع لو قال وامانة الله  
ذكر في الاصل انه يكون يمينيا وذكر ابن سماعة عن ابي يوسف انه لا يكون يمينيا وذكر الطحاوي عن اصحابنا انه ليس يمين وجه ما ذكره  
الطحاوي ان امانة السر المراد التي تعبد عباد بها من الصلوة والصوم وغير ذلك قال الله تعالى انا عرضنا الامانة على السموات  
والارض والجبال فامين ان يحملنها الا انهم اتينها فكان ملغا بغير اسم السر عز وجل فلا يكون يمينيا وجه ما ذكره في الاصل ان الامانة



المضافة الى الله تعالى عند القسم يادها صفة الاترى ان اليمين من اسماء المروءة مشتق من الامانة فكان المراد بها عند الاطلاق  
خصوصا في موضع القسم صفة التقوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف بالامانة فليس منا  
اي بغير اضافة الى الله فانه حلف بغير الله واما اذا اضاف الى الله فبغير الاختلاف الذي تقدم ذكره اولا -

باب المعارض في الايمان جمع معارض من التعريض خلاف التصريح اذا كان المستخلف في الحق فالتعريض في اليمين  
لينة المستخلف فلا يفيد فيه المعارض والتورية لحديث الاول من الباب يمينك على ما يصدقك عليها صاحبك اي  
ختمك وديعك قال في النهاية اي يجب عليك ان تخلف له على ما يصدقك عليها اذا حلفت له واذا لم يكن المستخلف على الحق  
فالتورية لينة الحالف فله تورية وتعرض كما يدل عليه حديث الثاني من الباب سويد بن حنظلة قال خرجنا نريد رسول الله

صلى الله عليه وسلم ومعهنا اكل بن حجر فاخذاه عدوله فتخرج القوم (تأثوا) ان يحلفوا وحلفت انه اخي علي

سبيله فالتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجبرته ان القوم يخرجوا ان يحلفوا (خلاف الواقع) وحلفت

انه اخي (دخال) انه ليس باخي من النسب قال صدقت المسلم اخو المسلم فانه يدل على ان التعريض مفيد وليس بكذب في ذلك الوقت

باب ما جاء في الحلف بالبركة من ملة غير الاسلام وفي نسخة باب ما جاء في الحلف بالبركة وملة غير السلام فهذا واضح

والنسخة المعمولة غير ظاهرة المعنى قال الخفية اذا قال احدان فعل كذا فهو كافران نصراني او يهودي او مجوسي او برى من الاسلام

فلو قال هذا القول فانه يكون يميننا ونحوه بالعتيق بالمعصية بالشرط وهذا اذا كان في المستقبل واذا كان في الماضي شئ قد فعله كان كنت

العتيق قال الشافعي لا يكون يميننا ولا تعليق بالمعصية بالشرط وهذا اذا كان في المستقبل واذا كان في الماضي شئ قد فعله كان كنت

فعلت كذا فهو كافر ومعهما انه فعله فهو اليمين المغفوس فلا يكفر عند ربي يوسف وقال محمد بكفر ولا قطع انه ان كان لرجل عالما يعرف

انه يمين لا يكفر في الماضي والمستقبل الخ وان كان جاهلا وعنده انه يكفر بالحلف يكفر في الماضي والمستقبل لانه لما اقدم عليه وعندهما

يكفر فقد رضي بالكفر قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف بملّة غير الاسلام كما ذاب فهو كما قال الحديث

ظاهر الحديث انه حلف باليهودية او النصرانية لا بانه ان فعل كذا فهو يهودي او برى من الاسلام كما فيه المصنف قال القاضي عياض

انه يمين بهذا الحلف اسلام ولا يصير كما قال ويحتمل ان يعلق ذلك بالحديث لما روي بريدة في رواية الباب انه صلى الله عليه وسلم

قال من حلف فقال اني برى من الاسلام راي ان كذبت فان كان كاذبا فهو كما قال راي برى من الاسلام لانه رضي به شر

من الاسلام ومن كان صادقا فلن يرجع الى الاسلام ما لم يذل في نوع استخفاف بالاسلام وبميل على الكفر قال القاضي و

لعل المراد به التهديد والمبالغة في الوعيد لا الحكم بانه صار يهوديا او برى من الاسلام وكانه فهو مستحق للعقوبة كاليهودي تكفيره

قول عليه السلام من ترك الصلوة فقد كفر وهذا النوع من الكلام من فعل كذا فهو يهودي هل يسمى في عرف الشرع يميننا ولا تعليق

الكفارة بالحنث فيه فذهب الخفني والاوزاعي والثوري واصحاب ابى حنيفة وامتدوا حتى الى انه يمين تجب الكفارة بالحنث فيها

وقال مالك والشافعي والجمهور انه ليس يمين ولا كفارة فيه يمكن القائل به آثم صدق فيه او كذب قال صاحب الهداية لو قال

ان فعلت كذا فهو يهودي او نصراني او كافر يكون يميننا ما اذا فعله لزمه كفارة يمين قياسا على تحريم المباح وانه يمين بالنصر قال

الشرع تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما حل الله لك ثم قال قد فرض الله عليكم تحمة ايمانكم -

باب الرجل يحلف ان لا يتدبر اي لا ياكل اللام قال في البدل وهو حلف لا ياكل لادانا لادام كل ما يصح به من الخبز والحب والبر والرب



حلفتم وقوله عز وجل فكفارته اي كفارة ما عقدتم من الايمان لان الاضافة تستدعي مضافا اليه سابقا ولم يسبق غير ذلك العقد  
 فيصرف اليه وكذا قوله تعالى ذلك كفارة ايما لكم اضافت الكفارة الى اليمين وعلى ذلك تنسب الكفارة الى اليمين فيقال كفارة  
 اليمين والاضافة تدل على بسبية في الاصل وبما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف على يمين فرأى غيرها  
 خيرا منها فليكن من يمينه ثم يات الذي هو خير والاستدلال بالحديث من وجهين احدهما انه امر بالتكفير بعد اليمين قبل الحنث  
 ومطلق الامر يحمل على الوجوب والثاني انه قال عليه الصلوة والسلام فليكفر عن يمينه اضاف التكفير الى اليمين فكذلك في الرواية  
 الاخرى فليات الذي هو خير وليكفر يمينه من تكفير اليمين لا بتكفير الحنث فدل على ان الكفارة لليمين ولان الله تعالى نهى عن  
 الوعد الا بالاستئذان بقوله عز وجل ولا تقولن شيئا اني فاعل ذلك غدا الا ان ينشأ الله ومعلوم ان ذلك الشيء في اليمين او كذا  
 واشد من حلف على شيء بلا شئ فقد صار عاصيا باتيان ما نهى فنجب الكفارة له نفع ذلك الاثم ونشأ ان الواجب كفارة و  
 الكفارة يكون للشيء اذ من البعد كثير الحنث فاليات تكفر بالحنث قال الله سبحانه وتعالى ان الحنث يذهب البيات  
 وعقد اليمين مشروع قد اقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم في غير موضع وكذا الرسل المتقدمة عليهم الصلوة والسلام قال الله تعالى  
 خبرا عن ابراهيم عليه الصلوة والسلام انه قال تالله لا كيدن اعناكم وقال خبرا عن اولاد يعقوب عليهم الصلوة والسلام  
 انهم قالوا تالله فتؤذوننا يوسف وكذا ايوب عليه الصلوة والسلام كان حلف ان يضرب امرأته فامر الله سبحانه وتعالى بالوفاء وحذبه  
 عن ضربها فخر به ولا حنث والانبيا عليهم الصلوة والسلام معصومون عن الكبار والمعاصي فدل ان نفس اليمين ليس بدين  
 وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا حلفتم فاحلفوا بالله ايها ومن كان حاله ان يلعن الله ليلته او ليلته او ليلته او ليلته  
 باليمين بالله تعالى فدل ان نفس اليمين ليس بدين فلا يجب التكفير بها وانما يجب الحنث لانه هو المأثم في الحقيقة ومعنى الذنب فيه  
 انما هو الله تعالى ان يفعل كذا انا حنث يخرج مخرج نقض العهد منه فياثم بالنقض لا بالاحد ولذلك قال تعالى وادفوع بعد الله تعالى  
 اذا عاهدتم ولا تنتهوا الايمان بعد توكيدها ولان عقد اليمين يخرج مخرج التعظيم والتبجيل لله تعالى وجعله مفعلا اليه وما شاع  
 فيمتنع ان يجب بالكفارة محو اليمين بطلان قولهم ان الحالت يصير عاصيا بترك الاستئذان في اليمين لان الانبياء صلوات الله  
 عليهم اجمعين تركوا الاستئذان في اليمين ولم يحرمهم بالمعصية فدل ان ترك الاستئذان في اليمين ليس بحرام وان كان تركه في  
 مطلق الوعد نهيا عنه وذلك والله عز وجل اعلم بوجهين احدهما ان الوعد اضافة الفعل الى نفسه بان يقول افعل غدا كذا  
 وكل فعل يفعل تحت مشيئة الله تعالى فان فعله لا يتحقق لاحد الا بعد تحقيق المنة على منه ولا يتحقق منه الاكتساب بان يك الالباق  
 فيندب اي قران الاستئذان بالوعد ليوثق على ذلك يعصم عن الترك وفي اليمين بذكر الاستئذان بالله تعالى على طريق التعظيم  
 قد استغاث بالله تعالى واليه فزع فليحقق التعظيم الذي يحصل بالاستئذان وزيادته فلا معنى للاستئذان في اليمين  
 شرعت لتأكيد المحلوف عليه خصوصا في البيعة وقران الاستئذان في مثل ذلك يطل المعنى الذي وضع له العقد بذكر الوعد  
 والالفة الكريمة فتاويلها من وجهين احدهما اي لو اقيم الله بما فطره ما عقدتم من الايمان والوفاء بها كقوله عز وجل ولا تستنصوا الا  
 به توكيدها فان تركتم ذلك فكفارته كذا او كذا بك قوله تعالى كفارة ايما لكم اذا حلفتم فتركتكم الحافظة الا ترى انه قد دل على  
 وحلفوا ايما لكم والمحافظة تكون بالبر والثاني ان يكون على انما الحنث اي بكونه في انكم بكنتم فيما عقدتم وكذا قوله بكنتم  
 كفارة ايما لكم اذا حلفتم اي اذا حلفتم كما في قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه فليعذر عن يمينه او عهده



كلمة التوحيد عبادة وفي العبادات يغفر السيئات الصغار كما في قوله تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات قلت قد يغفر الكبائر ايضا  
وعلى ان لما اخلص في قوله لا اله الا الله فكان ندم على ما فعل فكيف الندامة توبة ويمكن ان يجاب بان كان قبل قوله لا اله الا الله  
لم يؤمن بالاخلاص وجن حلف اخلص بالتوحيد فصار كانه جرد الاليمان فهمم تجريد الاليمان ما كان قبل ذلك من المعاصي  
باب كمد الصاع في الكفاية قد تقدم بيان مقدارها واختلاف الائمة فراجعه فالكفاية في اليمين بالا طعام اطعام عشرة  
مساكين تحقيقا او تقدير احتيا لواء اعطى مسكينا واحدا في عشرة ايام كل يوم نصف صاع يحوز منزلة مسكين آخر لئلا يحتاج  
سوار كان الاطعام مليكا بان اعطى كل واحد منهم نصف صاع من خبطة او دقيق او سويق او صاعا من تمر او شعير او كان اربعة  
بان دعى عشرة مساكين فغدا بهم وعشاء بهم اجزاه -

باب في الرقبة الموصونة اختلاف العلماء في كفارة اليمين بالتحرير فقال الشافعي لا يجزئ الا رقبة مومنة وقال  
ابو حنيفة وآخرون يجوز تحرير رقبة مطلقا مسلمة او كافرة ذكر او انثى صغيرة او كبيرة ولا يجوز فائت عتس المنفعة ولا المدبر والمطلوع  
ولا المكاتب الذي ادى بعض شئ قوله عن معاوية بن الحكم السلمي قال قلت يا رسول الله جارية صككتها صككة  
ولطمتها لطمه فعظم ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت اولاد اعتقها قال اتنى بها قال فحبت بها قال ابن  
الله قالت في السماء قال فمن انا قالت انت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
اعتقها فانها موصونة اما قوله فابن الله وجوابها في السما ليس المراد به الحمل والمكان والجهة بل المراد به العلو والرفعة  
في المرتبة وجعل التفريق عن عقيدة الجاهلية وبه الكفاية كفارة اللطمه ولا خلاف فيها

باب كراهية النذر قد تقدم معنى النذر كونه لله تعالى كذا او على كذا او بايدي او صدقة او مالي صدقة او مال الملك جنة  
او على ذرا او ذرا لله او اشرائط الركن فالذي يتعلق بالنذر بشرائط الالوية منها العقل والبلوغ والاسلام والذي يتعلق  
بالمذوبة فانوع منها ان يكون متصور الوجود في نفسه شرعا فلا يصح النذر بما لا يتصور وجوده شرعا كن قال لله تعالى ان اصوم  
ليلا او ايام حصفي ومنها ان يكون قربة فلا يصح بما ليس بقربة راسا كالنذر بالمعاصي بان يقول لله تعالى ان اشرب خمر او اضر  
فلانا ومنها ان يكون قربة مقصودة فلا يصح النذر بعبادة المرعي وتشييع الجنابة والوضوء والغسل ودخول المسجد من  
الصحن والاذان وبارا لرباطاته والمساجد وغير ذلك وان كانت قربة لالهية كقرب مقصودة ويصح النذر بالصاوة  
والصوم والحج والعمرة والاحرام بها والعق والبدنة والهدى والاعتكاف ونحو ذلك لانها قرب مقصودة ومنها ان يكون  
النذر به اذا كان مالا مملوك الناذر او كان النذر مضافا الى الملك او الى سبب الملك حتى لو نذر بهدي مالا  
ملكه او بصدقة مالا يملكه للجمال لا يصح الا اذا اضاف الى الملك او الى سبب الملك بان قال كل مال املكه فيما استقبل فزعمته  
او قال كلما اشترتية او ارثته فصحت عندني حنيفة واصحابه خلافا للشافعي والصحيح قولنا لله تعالى انهم من عباد الله لكن اتاه من  
نفسه لصدقة ونكون من الصالحين الى قوله تعالى فاعقبهم نفاقا في قلوبهم الى يوم يلبثونه بما اخلعوا الله ما وعدوه وبما كانوا  
يكذبون ولت الآية على صحة النذر المضاف لان الناذر ينذر عابدا لله تعالى او فابنذره وقد لزم ما لو فاه باعهده او بالحقبة  
على ترك الوقار ولا يكون ذلك الا في النذر الصحيح ومنها ان لا يكون مشروضا ولا واجبا فلا يصح النذر بشئ من الغرائض  
سوار كان فرض عين كالهملات الخمس صوم رمضان او فرض كفاية كالجوارح لولمة الجنابة ولا شئ من الواجبات سوار

كان علينا كالوتر وعنده الشطر والعمره والاخيته او على سبيل الكفاية كجهنم الموتى وسلمهم ورد السلام ونحو ذلك لان ايجاب الواجب لا يتصور واما حكم النذر فالنذر لا يخلو من ان يكون نذرا يسمى اذنا ولم يسم ثم لا يخلو اما ان يكون النذر مطلقا او معناه بشرط فان سمي شيئا فمضى المطلق يجب الوفاء به وكذا في المعلق ان كان التعليق بشرط او كونه كما اذا قال ان شئني المطر لم ينجني او ان قدم غائب فمضى كذا وان كان لا يراى كونه بان قال ان كلمت فلانا اذ قال ان دخلت الدار فلك على كذا قيل يجب عليه الوفاء بالنذر ولا يخرج عنه بالكفارة وليس بحرية كفارة اليمين وهو بالخيار ان شاء وفي بالنذر وان شاء كفر وهو الصحيح رجع اليه ابو حنيفة قبل موته بثلاثة ايام وقيل بسبعة وهو قول الشافعي ليمون هذا يمين الغصب وان لم يسم شيئا مثل ان يقول ان فعلت كذا فعلى نذر يجب عليه كفارة اليمين سواء كان مطلقا او معلقا كمن في المطلق في الحال وفي المعلق عند الشطر

قوله عن عبد الله بن عمر قال اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي عن النذر ويقول انه لا يرد شيئا وانما يخرج به من الجبل فانذر على اعتقاده يرد عن قدر الله شيئا مني عنه وكان عادة الناس ينذرون بجلب النذر ووقع المضار وذلك فعل البخلاء فهو عنه واما اذا نذر بالاخلاص في النية وعبادة الله تعالى كما نذر عمر بن الخطاب باعتكاف ليلة في المسجد الحرام فهو ليس بمنهي عنه

باب النذر في المعصية قد عرفت في شرائط ان من شرط الركن كون المندوب طاعة وقربة فلا يصح النذر بالمعصية لقوله تعالى لا يرد شيئا وانما يخرج به من الجبل فانذر على اعتقاده يرد عن قدر الله شيئا مني عنه وكان عادة الناس ينذرون بجلب النذر ووقع المضار وذلك فعل البخلاء فهو عنه واما اذا نذر بالاخلاص في النية وعبادة الله تعالى كما نذر عمر بن الخطاب باعتكاف ليلة في المسجد الحرام فهو ليس بمنهي عنه

باب النذر في المعصية قد عرفت في شرائط ان من شرط الركن كون المندوب طاعة وقربة فلا يصح النذر بالمعصية لقوله تعالى لا يرد شيئا وانما يخرج به من الجبل فانذر على اعتقاده يرد عن قدر الله شيئا مني عنه وكان عادة الناس ينذرون بجلب النذر ووقع المضار وذلك فعل البخلاء فهو عنه واما اذا نذر بالاخلاص في النية وعبادة الله تعالى كما نذر عمر بن الخطاب باعتكاف ليلة في المسجد الحرام فهو ليس بمنهي عنه

باب النذر في المعصية قد عرفت في شرائط ان من شرط الركن كون المندوب طاعة وقربة فلا يصح النذر بالمعصية لقوله تعالى لا يرد شيئا وانما يخرج به من الجبل فانذر على اعتقاده يرد عن قدر الله شيئا مني عنه وكان عادة الناس ينذرون بجلب النذر ووقع المضار وذلك فعل البخلاء فهو عنه واما اذا نذر بالاخلاص في النية وعبادة الله تعالى كما نذر عمر بن الخطاب باعتكاف ليلة في المسجد الحرام فهو ليس بمنهي عنه

باب من راي عليه كفارة اذا كان في معصية اختلف العلماء فمن نذر بمعصية هل تجب عليه الكفارة اذا لم يوف فذهب الشافعي الى انه لا يلزم النذر بمعصية فلا يلزم الوفاء به ولا تجب الكفارة وقال آخرون ليس معنى قوله لا يرد في معصية انه لا يعتد بل معناه انه ليس فيه وفاء وهو يمين فيجب فيه الكفارة اذا لم يوف ويدل عليه حديث الباب عن يونس عن الزهري عن ابي سلمة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نذر في معصية وكفارة اليمين هذا عرّج في ان نذر المعصية لا يلزم فيه الوفاء بالنذر في معصية ولكن فيه كفارة يمين لانه يمين وكذا يدل عليه حديث الثاني سال النبي صلى الله عليه وسلم عن اخذ له نذر ان حج حافية غير محترمة فقال صر وها فلتنته ولتركب ولتضم ثلاثه ايام هذا الحديث يدل على ان في نذر المعصية كفارة لان اخذ عقبة بن عامر التي تسمى ام حبان

كان نذرها معصية لان الحج بلا نذر على راسها معصية وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخمار وعدم الوفاة وبالكفارة لذلك فهذه الرواية يؤيد حديث الزهري عن ابى سلمة وقد تكلم المحدثون في حديث الزهري وحديث عقبة ونقل ابو داود الكلام على حديث الزهري عن الامام احمد بن حنبل وجعل كلامه ان القائل اعترض على الامام احمد بانك قلت افسدوا علينا بالاحديث فان الحديث مروي بسندين احدهما عن الزهري عن ابى سلمة عن عائشة والثاني حديث الزهري عن سليمان بن ارقم عن يحيى بن ابى كثير عن ابى سلمة عن عائشة فلان روى ان حديث الزهري عن ابى سلمة ليس او صحيح فاعترض عليه القائل بقوله وصح اى هل صح افساده عندك وهل رواه غير ابن ابي اويس وجواب بنين السوالين مذکور في حاشية النسخة المتجانية بان لم يصح عن ابي افساده بل محتمل ولم يروه غير ابن ابي اويس فاعترض كيف يصح قولك وقد رواه الثقة وهو يونس عن الزهري عن ابى سلمة والذي خالفه هو حديث ابى بكر بن اويس وهو مختلف فيه لم يروه غيره فكيف يقادم حديث يونس عن ابن شهاب فيسقط حديث ابى بكر بن اويس فليس فيما احتمال التذليل من الزهري مطلقا فاجاب عنه الامام احمد بان ابى بكر بن اويس وان كان مختلفا فيه لكن روى عنه ابوبن سليمان هو اوثق منه واوثق فتايد حديث ابن ابي اويس برواية ابى بكر بن اويس احتمال الفساد قلت هكذا كلف فيه الترمذي وغيره وهذا غفلة عن حديث النسائي فانه روى حديث يونس بسند يارون بن موسى المدني قال ثنا ابو حمزة عن يونس عن ابن شهاب قال ثنا ابو سلمة عن عائشة فروى بلفظ الحديث وهو يدل على سماع ابن شهاب من ابى سلمة قطعا فلم يبق بهذا السند شائبة التذليل في سند يونس عن الزهري ومعهذا الزهري متفق على جلالته والقبالة في الحديث قال السدي في حاشية النسائي قوله وكفارة كفارة يمين معناه ان يعتقد يمينيا يجب فيه الحنث وبهذا مذهب ابى حنيفة ولا يخفى ان حديث ومن نذر ان يعصى الله واتاله لا ينبغي ذلك فلا حجة للمخالف فيه نعم هم يضعفون حديث وكفارة كفارة يمين ولقيه يونس ان في سنده سليمان بن ارقم وهو ضعيف وانت خبير بن حديث محمد بن عقبة بن عمرو بن عمران بن حصين وحديث عائشة في بعض اسناده عن الزهري عن ابى سلمة وفي بعضها حديثنا ابو سلمة وهذا ثبت سماع الزهري عن ابى سلمة وفي بعضها عن سليمان بن ارقم ان يحيى بن ابى كثير حدثه انه سمع ابى سلمة وهذا الاختلاف يمكن وقع باثبات سماع الزهري مرة عن سليمان بن يحيى عن ابى سلمة ومرة عن ابى سلمة نفسه وعند ذلك لا تطلع بضعة سيما حديث عقبة وعمران يؤيد الثبوت انتهى واختلاف الروايات في قصة اخت عقبة بن عامر ففي احاديث عقبة انها نذرت الحج حافية غير مخمرة فاشتملت نذرها امرين احدهما عبادة لا تطيقها والثاني معصية وهو عدم تغطية اللباس فامر بالركوب لعدم طاعتها الشى حافية وهذا باعتبار نذرها الحج حافية ثم امر بالصوم ثلثة ايام وبهذا الحكم راجع الى نذرها من غير خمار وبوكانت معصية فلم تغفل النذر بها وصار يمينيا فامر بالصوم ثلثة ايام كفارة ليمين فان اليمين بالمعصية انعقدت ولم يحجر وقاها لاد صلى الله عليه وسلم قال ومن نذر ان يعصى الله فلا لعنة الله فوجب الحنث ولزم كفارة اليمين عليها قلت وفيه لعل الامر بالصوم لاجل ان النذر بالمشى انعقدت ولترك المشى امر بالصوم بابل الهدي واما في الباقية من الروايات فليس فيها ذكر عدم الاختيار فلم يسل الحديث لنذر المعصية ولكن فيها ذكر لنذر الطاعة وهو المشى الى بيت الله فان تعاقبت النذر فوجب الوفاة وان اطاعت فاذا لم تطلق وجب عليها الهدي بان حج راكبة فوجب الهدي عليها نقصا عما التزم عليه.

باب من نذر ان يصلى في بيت المقدس قال في الباری وان كان الشرط مقيا لمكان بان قال الله على ان يصلى ركعتين في موضع كذا واتصدق على فقرائي بل كذا يجوز اداؤه في غير ذلك المكان عند اصحابنا الثلاثة وعند زفر الجوزي الا في المكان

المشروع او هو قوله ان يجب على نفسه الاداء في مكان مخصوص فاذا ادى في غير المكان لم يكن موديا عليه فلا يخرج عن عهدة الواجب والان  
 باب الجديد يتبرأ به من ايجاب الله تعالى وما اوجبه الله تعالى من قبله لا يجوز اداؤه في غيره كالنحر في الحرم والوقوف بعرفة والقيام  
 بالبيت والسعي بين الصفا والمروة كذا ما اوجب الله تعالى ان المقصود والمقتضى من النذر هو التقرب الى الله عز وجل فلا بد من  
 تمت نذره الا ما ذكره وليس في عين المكان وانما هو على اداء القرية فيه فلم يكن بنفسه قرية فلا بد من المكان تمت نذره  
 فالتقيد به ان كان ذكره والسكوت عنه بمنزلة انتهى وحديث الباب قوله ان رجلا قام يوم الفتح فقال يا رسول الله اني  
 نذرت لك ان اضع عليك مائة ان اصلي في بيت المقدس كعشرين قال صل بهننا اي بيت اى في المسجد الحرام  
 بكية فانه افضل من كونه اهل وفي آخره فقال شاك اذا اي اذا ابيت ان تصلي بهننا فافعل ما نذرت من ملوك  
 في بيت المقدس وزاد في الحديث عباس العنبري كما في الباب قوله فقال النبي صلى الله عليه وسلم والذي بعث  
 محمد بالحق او صليت بهننا لاجنأ عنك صلوة في بيت المقدس

باب فضاء النذر عن الميت نذر الميت اما ان يكون عبادة بدنية او يكون عبادة مالية فان كان النذر بالعبادة  
 البدنية لا يجوز قضاء الوثقة عنها لثبوتها عنه فان النسي في سنة الكبرى عن ابن عباس لا يصوم احد عن احد ولا يصلي  
 احد عن احد عن ابن عمر مثله وان كانت مالية ولم يلصق كذلك لا يجب على الوثقة وفاره واما اذا وصى الميت بوفاء نذره  
 فيجب على الوثقة وفاء من ثلث ماله واذا لم يلصق او وصى وزاد على الثلث فيجب على الوثقة وفاء نذره قوله عن ابن  
 عباس ان سعد بن عبادة استغنى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان اصى ما نذرت وعليها نذرت لم تقضه فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اقصه عنها هذا يحمل عندنا على الاستحباب لا على الوجوب واما قوله في الوثقة  
 الثاني في حق من مات وترك صوم النذر فاصرها ان تصوم عنها قد روي في الصيام ويجوز عندنا ان يصوم احد  
 وبسبب اجراء الصوم آخر

باب ما يلزم من وفاء النذر قد علمت شرائط التي يرجع الى المنذور به من كونه متصور الوجود في نفسه شرعا و  
 من كونه قرية مقصودة ومن شرائط التي يرجع الى الناذر من العاقل البالغ المسلم وغير ذلك من شرائط الالزام وهذا كله من باب  
 انفاذ النذر وجوب الوفاء به ثبت بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول اما الكتاب فقوله تعالى وليوفوا نذورهم وقوله تعالى  
 واوفوا بالعقود اما السنة فاحاديثهم والنذر نوع عهده من الناذر مع الله تعالى فليزم  
 الوفاء بهما وهذا غير ذلك من الآيات الدالة على وجوب الوفاء واما السنة فقوله عليه الصلوة والسلام من اذ ان يطع الله لم يضر  
 وغير ذلك من الامايش الكثيرة واما الاجماع فظاهر واما المعقول فهو ان المسلم يحتاج الى ان يتقرب الى الله تعالى بنوع من القرب  
 المقصودة التي لذخمة تركها لما يتعلق به من العاقبة المحمودة وهي نيل الدرجات العلى والسعادة العظمى في دار الكرامة وطبقة  
 الايمان وعلى تفصيل يلزمه عندنا فيه من المضرة الحاضرة وهي المشقة والضرورة في الترك فيحتاج الى اكتساب بسبب يخرج  
 عن رذيلة الترك ويلتزم بالفرائض الموطئة وذلك يحصل بالنذر واما حديث الباب ان امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقالت يا رسول الله اني نذرت ان اضرب على راسك بالدف قال اذ دف بذكرك - فالنذر به  
 ليس فيه من العبادة المقصودة وهو ضرب الدف بل هو مباح فلا يلزم به النذر قال الخطابي ضرب الدف ليس مما يبعد في باب النذر



التي تتعلق بها النذور واحسن حاله ان يكون من باب المباح غير ان لما اتصل باظهار الفرح بسلامة مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة من بعض غزواته وكانت فيه مسارة الكفار وارغام المنافقين صار نكاحه كغسل القريب التي هي من قول الطائفة ولهذا ايج صوت الدف استحب النكاح لما فيه من الانشاء يذكره والخروج به عن معنى السراح الذي هو اسرار به عن الناس والله اعلم ومما يشيرنا اليه في قول النبي صلى الله عليه وسلم لحسان حين استنشدته وقال كانما تنضح وجوه القوم بشبل وكذلك استنشاده عبد الله بن رواحة وكعب بن مالك وغيرهما انتهى والنذر بالنزع معتقداً من العبادة الخالصه ومن جدي واجب ولايتين بكان قوله بموانة هو مصبته من وراي نبح من ساحل البحر

باب النذر فيما لا يملك قد تقدم في شرائط كون النذر ان يكون المنذور به اذا كان مالا مملوك الناذر وقت النذر وان كان النذر مضافاً الى الملك او الى سبب الملك حتى لو نذر بهدي ماله لا يملكه او بصدقة ماله لا يملكه لئلا يسلح لقوله عليه الصلاة والسلام لا نذر فيما لا يملكه ابن آدم الا اذا اضاف الى الملك او الى سبب الملك بان قال كل مال الملك فيما استقبل فهو هدي او قال فهو صدقة او قال كلما اشتريته وارثه فيصح عندي حنيفة واصحابه خلافاً للشافعي مثل خلافاً في الطلاق والعتاق وولينا تقدم فراجع

قوله عن عمران بن حصين قال كانت لعضباء الحديث وفيه فوكتها تم جعلت لله عليهما نذراً ان نجها الله لتجربنا قال فلما قدمت المدينة عرفت الناقية ناذة النبي صلى الله عليه وسلم فاحبوا النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وفيه لا دفاعاً لنذر في معصية الله لا فيما لا يملك ابن آدم ابن آدم في هذا الحديث دليل على ان النذر لا يعتد في معصية الله ولا فيما لا يملك الناذر فان امرأة ابي ذر نذرت ان نجها الله من ايدي المشركين لتخرن الناقية العضباء وكانت الناقية لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وفاء لنذر في معصية الله وكان هذا النذر في معصية الله لان جزاءها بالنحر كان نحر كانت معصية لانها نذرت النصف في غير ملكها وقال لها ولا فيما لا يملك ابن آدم وبها الناقية لم تكن في ملكها فصارت النذر فيما لا يملكها قال النووي واشتبه المازري وقال كيف يراد المسلم الى دار الكفر واجاب عنه النووي ليس في هذا الحديث دليل على ان النذر يبرح الى دار الكفر ولا يثبت رجوعه الى دارهم وهوذا در على اظهر دنية لقوة شوكة عشيته او نحو ذلك لم يحرم فلا تسكن قلت انما يراد على ان لم يثبت على النبي صلى الله عليه وسلم اسلامه وعلم بالوحي انه قوله هذا ليس من صميم قلبه بل هو للنجاة من الاسرار والوحي مثل هذا الامر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسلم احد لا يجوز ارجاعه الى دار الكفر لانه زمان انقطاع الوحي فلا يعمل الا على ظاهر الحال وقال النووي وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقه ان الكفار اذا غنموا لا يملكهم ولا يملكونه وقال ابو حنيفة وآخرون يملكونه اذا حازوه الى دار الحرب والجواب عنه عن الحنفية انه لا خلاف في ان الكفار اذا دخلوا دار الاسلام واستدلوا على اموال المسلمين ولم يحزوها بدارهم انهم لا يملكونها حتى لو ظهر عليهم المسلمون واخذوا ما في ايديهم لا يصير ملكاً لهم وعليهم ردّها الى اهلها بغير شيء بهن في محل النزاع كذلك لان الحديث يدل على انهم لم يحزوها بدارهم فانهم كانوا في الطريق وكانوا يرجون اهلهم في انفسهم فافق من المسلمين فلم يثبت ارجاعهم فلهذا لم يملكونها

باب من نذر ان يتصدق بماله كله اذا نذر احد بان جميع مالي صدقة لله فنجب عليه ان يتصدق بجميع ماله ويسك بقدر قوته وعياله ثم اذا وجد تصدق بشئ ما امسك من مال المنذور به اخرج فيه قصة كعب بن مالك قال ان من توبتي ان اخلع من مالي صدقة الى الله والى رسوله وهذا المناسب للباب بظاهره فان كعباً لم يكن له نذر بالتصدق بجميع المال ولكن المناسبة بالباب ان يقال

ان الرجل اذا نذر ان تصدق بجميع المال لم يمسك بعض اليمين على نفسه وعياله ثم اذا وجد الاثم، قال بئس ما  
 باب نذر الجاهلية ثم ادرك الاسلام يعني اذا نذر قبل في الجاهلية نذر طاعة ثم اسلم قبل يلزم عليه نذر ما قال في الجاهلية  
 ومنها الاسلام فلا يصح نذر الكافر حتى لو نذر ثم اسلم لا يلزم ما لو نذر به وهو ظاهر مذهب الشافعي رحمه الله لان كون النذر ورثه فمردود في صحة  
 النذر فعمل الكافر لا يوجب كونه قربة انتهى وحديث الباب قد تقدم في باب الاعتكاف فراجع  
 باب من نذر نذر لم يسمه قال في البدائع واما النذر الذي لا يسميه فيه فحكمه وجوب ما نوى ان كان الناذر نوى  
 شيئا سوار كان مطلقا عن شرط او معلقا بشرط بان قال الله على نذر او قال ان فعلت كذا انلزم على نذر ان نوى صوما او صلوة او  
 حجا او عمرة لزمه الوفاء به في المطلق للحال وفي المعلق بالشرط عند وجود الشرط والتجيز الكفارة في قول اصحابنا على ما بينا وان لم يكن  
 نية فعلية كفارة ليمين غير ان كان مطلقا بحيث للحال وان كان معلقا بشرط بحيث عند الشرط لقوله عليه الصلوة والسلام النذر  
 يمين وكفارة كفارة اليمين والمراد من النذر الميمم الذي لا يسميه لانه لا يسميه في قوله عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كفارة النذر كفارة اليمين اي في النذر الميمم وفي لفظ الترمذي لا يسميه بهذا ففيه كفارة النذر الميمم  
 وهذا محمول عند الشوافع على نذر اللجاج وهو ان يقول انسان يريد الامتناع من كلام زيد مثلا ان كلمت زيدا فله على حجة او غيره  
 وحمله احمد وبعض اصحاب الشافعي على نذر العصية وحمله مالك على النذر المطلق وحمله جماعة من فقهاء اصحاب الحديث على  
 جميع انواع النذر وقالوا هو مخير في جميع المنذورات بين الوفاء بها الزم وبين كفارة اليمين -

باب لغو اليمين قد تقدم تفسيره وحكمه قال في البدائع واليمين اللغو نقلا عن اختلاف في تفسيره قال اصحابنا يمين اليمين الكاذبة  
 خطأ او غلط في الماضي او في الحال على الظن ان الخبر كما اخبر وهو بخلافه في النفي او في الاثبات نحو قوله والله اكلمت زيدا وفي  
 قوله انه لم يكلمه ثم بخلافه وقال الشافعي يمين اللغو يمين التي لا يقصد بها الحالف وهو ما يجري على السن الناس في كلامهم من غير قصد  
 اليمين من قولهم لا والله بل والمرد سوار كان في الماضي او الحال او المستقبل واما عندنا فلا لغو في المستقبل بل اليمين على امر في المستقبل  
 يمين معقودة وفيه الكفارة اذا حثت قصد اليمين او لم يقصد واما اللغو في الماضي والحال فقط وما ذكر محمد عن ابي حنيفة ان اللغو يمين  
 بين الناس من قولهم لا والله بل والله فذاك محمول عندنا على الماضي او الحال وعند ذلك لغو فيرجح حاصل الخلاف بيننا وبين  
 الشافعي في يمين لا يقصد بها الحالف في المستقبل عندنا ليس بلغو وفيه الكفارة وعندنا لغو لا كفارة فيها وقال بعضهم يمين اللغو  
 اليمين على المعاصي نحو تيقال والله لا أصلي او لا أصوم وجه قول الشافعي ما روى عن عائشة موقوفنا انها سئلت عن يمين اللغو فقالت  
 هي ان يقول الرجل في كلامه لا والله بل والله ومرفوعا عن عائشة ما سئل عن يمين اللغو فقال قالت عائشة ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال هو كلام الرجل في يتيسر الحديث كالأمر بالخير في الباب فثبت موقوفنا ومرفوعا ان تفسير يمين اللغو ما قلنا من نفي  
 بين المعاصي والمستقبل فكان لغو على كل حال اذا لم يقصد به الحالف ولنا قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم  
 بما عقدتم الايمان قابل يمين اللغو باليمين المعقودة وفرق بينهما بما لو افاضة وفيها فيجب ان تكون يمين اللغو غير اليمين المعقودة  
 تحقيقا للمقابلة واليمين في المستقبل يمين معقودة سوار وجه الفضا ولا ولا ان اللغو في اللغة اسم للشيء الذي لا حقيقة له قال تعالى  
 لا يسمعون فيها لغوا اي باطلا وذلك فيما قلنا وهو الحلف بما لا حقيقة له بل على من من الحالف ان الامر كما حلف عليه والحقيقة بخلافه  
 وكذا ما يجري على اللسان من غير قصد لكن في الماضي او الحال فهو مما لا حقيقة له لئلا يكون لغوا فلا حكم له فلا يكون يمينيا معقودة لان لها

كلها الا ترى ان الموازنة فيها ثابتة وفيها الكافزة بالنص فدل على ان المراد باللفظ ما قلنا وكذا روى عن ابن عباس في تفسيره  
 اللغوي ان يحلف الرجل على اليمين الكاذبة وهو يرى انه صادق وتبين ان المراد من قول عائشة وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان يمين اللغو لا يجزى في كلام الناس لا والمربي والسد في الماضي لا في المستقبل والدليل عليه انها فسرتها بالماضي روى عن مطر  
 عن رجل قال دخلت انا وابن عمر على عائشة فسالتها عن يمين اللغو فقالت قول الرجل نعلمنا والسد كذا وصنعنا والسد كذا فنحن لك  
 الرواية على هذا وتبين الروايتين اذ الجمل محمول على المفسر انتهى قوله عن عطارد في اللغو في اليمين قال قالت عائشة  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هو كلام الرجل في بتيه كذا والله يثني الله يعني الذي وقع في قوله تعالى لا يواخذكم الله  
 باللغو في ايمانكم والمراد به فروى عن عائشة الخ ثم رجع ابو داود موقوف على عائشة هذا التفسير

باب في من حلف على طعام لا يأكله اخرج فيه قصة ضيف ابى بكر وسهم ثلثة رجال من اصحاب الصفه تسبوا والسد لا نفهم  
 حتى يجي ابوبكر فلما جاز ابوبكر قال فوالله لا اطعمه الليلة ثم قال ابوبكر ارايت في الشر كالليلة ثم اكل واكلوا الطعام فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بى بكر انت ابرهم واصدقهم اى لانك حلفت على يمين ثم رايت غير ما خيرا منها فحنت وهذا الحديث  
 احسن من البر قال الراوى لم يبلغني ان ابوبكر لما حنت في يمينه واخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بخبره بل اوجب الكفار اهل  
 وهل اعطى ابوبكر ما لا قلت وعدم الذكر لا يدل على عدمه فوجب الكفارة واضح

باب اليمين في قطيعة الرحم هذا تخصيص بعقوبة ذلك باب النذر في المعصية وقطيعة الرحم من المعصية  
 وفي الباب ان احوين من الانصار كان بينهما ميراث فقال احدهما صاحبه القسمة فقال ان عدت تسألني عن القسمة  
 فكل ما لي في راج الكعبة فقال عمران الكعبة غنية عن مالك كفر عن يمينك فكل ما لك سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 لا يمين عليك ولا نذر في معصية الرب ولا في قطيعة الرحم ولا فيما لا تملك والرتاج السباب  
 والمراد نفس الكعبة لانه انما اراد ان يهدي الى الكعبة فامر عمر بالكفارة وعدم الكفارة نذر معصية وهو يمين

باب الخالف يستثنى بعد ما يتكلم من الاستثناء وهو استفعال من الشئ وهو الصرف لانه يقال تيسرته اى صرفته عن  
 حاجته وهو التكلم بالباقي عندنا معنى لا صورة وعند الشافعي اخراج لطريق المعارضة فاذا قال رجل فلان على الف الامة كان  
 تقديره عند فلان على تسعمائة وانه لم يتكلم بالف في حق لزوم المائة وعند الشافعي كان تقديره على الف الامة فانها ليست على  
 فان صدر الكلام بوجه والاستثناء بغيره فعارضنا تساقطاً بقدر الشئ ونهيه بشكل فان الاستثناء جاز في الطلاق والعقار لو كان  
 اخرج الماصح لانها لا يحتملان الرجوع والرفع بعد الوقوع ويشترط الاتصال بحسب التلفظ بحيث لا يكت بين المستثنى والمستثنى منه  
 وال سكوت لنفس او سعال او اخذ قم ونحو كعطاس وجنار وندار بينهما لا يضر كقوله على الف درهم يا فلان الا عشرة وسوار كان  
 المستثنى اقل مما بقي او اكثر وعن ابى يوسف وهو قول مالك واحمد والفرار لا يصح الاستثناء الا اذا كان الباقي اكثر لان العرب  
 لم يكلهم به فلما حكمت به العرب وهو موجود في القرآن قال تعالى ثم الليل الا قليلا نصفه او نقص منه قليلا او زود عليه و  
 قال تعالى لا غوئهم اجمعين الاعباد منهم المخلصين ثم قال ان عبارى ليس لك عليهم سلطان الا من انتجك من الغاوون  
 فاستثنى المخلصين نارة والغاوون اخرى فايها كان اكثر فالحجة قائمة وانما يشترط الاتصال لان الكلام لا يتم الا بآخرة فاذا انقطع  
 الكلام فقد تم فلا يعتبر الاستثناء بعده وعلى هذا اجمع العلماء الا ابن عباس فان عنده يصح الاستثناء وان كان مفصلاً قال ابن



المبادلة في الشرع قبل نقل مالك الى الغير ثمن والشرع قبل مبادلة المال بالمال بالتراضي بطريق التجارة وقيل مبادلة  
 في مرغوب بشئ مرغوب وذلك قد يكون بالفعل وقد يكون بالقول وهو الايجاب والقبول والبيع من الاضداد يقال باع كذا  
 اذا اخرج من ملكه اذا دخله فيه كما قال عليه الصلوة والسلام لا يخطب الرجل على خطبة اخيه ولا يبيع على بيع اخيه لان المني عنه هو الشرع  
 والبيع بربيل رواية البخاري لا يبتاع ويتجدي الى مفقولين بنفسه وقد نزل من ادالام على المفعول الاول واجمع المسلمون على  
 بوار البيع والركعة لغرضه لان حاجته الانسان تتعلق بما في يده غالباً وصاحبه قد لا يملكه ففي تشرع البيع وسيلة الى البلوغ الغرض  
 من غير ربح وقال الله تعالى اهل الشرع البيع وحرم الربوا - والواعد باعتبار نفسه نافذ وموثوق وناسد وباطل وباعتبار المبيع  
 منه يثبت بيع الثوب بالوبرى والعين بالعين وسلم اى بيع الدين بالدين وصرف اى بيع الدين بالدين ومطابق كبيع العين  
 بالثمان المطلقة وباعتبار الثمن مراتبة وهو البيع بزيادة على الثمن الاول وتولية وهو البيع بالثمن الاول ووضعته وهو  
 البيع بالتصان عن الثمن الاول ومساومة وهو البيع بالثمن الذى يتفقان عليه وركنه الايجاب والقبول وشروطه في  
 العاقد التميز والولاية الكفاية عن ذلك كوكالة او وصية او قرابة والتقدير الاول لا يتولى الطرفين فيه الا الاتى القاضى  
 وسماع كل منهما كلام الآخر وان يكون المبيع مالا متقوماً مملوكاً فى نفسه مقدوراً للتسليم فى الحال وفى ثمانى الحال وان لا يكون  
 فى البيع حق لغير المبيع كالمربون وسببه يتعلق البقار المعلوم لله تعالى على وجه جميل لحكم الملك وهذه القدره على التصرف ابتداء  
 فامنع واشترع كذا من الاعتماد قال الله تعالى وشروه ثمن نخس اى باعوه فبطلت كل منهما على الآخر -

باب فى التجارة بخالطها الخلف واللغو قوله كذا فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نسي السامرة فخر بن النسي صلى الله  
 عليه وسلم فسمانا باسم جواسن منه فقال يا محشر التجار ان ابيع بخصره اللغو والخلف تشوبوه بالصدقة السامرة جمع سماره  
 لغة العجمى ركان ممن يولج البيع والشرى فيهم عجماء فانهوا هذا الاسم عنهم فغيره النبي صلى الله عليه وسلم الى التجارة هي من احسن الاسماء  
 العربية وذلك معنى قوله فسمانا بها من احسن منه وقد تدعى العرب التاجر ايضا الرخاخي والرخيخ فى كلامهم اصلاح المعيشة قاله الخطابي  
 وفى القاموس السمار بكسر الميم المتوسط بين البائع والمشتري جمعة سماسمه وملك الشئ وقينه والنفير من المجيبين قوله فتشوبوه  
 بالصدقة اى اخلصوا شئ من الصدقة لتكون كفارة عن اللغو والخلف المتعاود بالتجارة لان الصدقة تطهر من غضب الرب

باب فى استخراج المعادن اى فى استخراج الذهب والفضة من معدنها او من التراب استخراجها من المعدن يجوز عند كافة الناس  
 اذا كان بطريق معروفة فى الشريعة كذا يجوز من التراب اذا حصلت التراب بطريق المبيع تراب المعدن فهو كره للفرز وهو قول  
 ائمتنا فى واحمد والا وراعى قوله عن ابن عباس ان رجلاً من غمرى باله الحديث وفيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من اين  
 اصبت هذا الزئبق قال من معدن قال لا حاجة لنا فيما ليس فيها خير قيل ان الماخوذ من المعدن لم يخس قال الخطابي يشبه  
 ان يكون ذلك بسبب علمه فيه خاصة لا من جهة ان الذهب المستخرج من المعدن لا يباح تولده وتملكه فان عامر الذهب الورق  
 مستخرج من المعدن وقد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليل بن الحارث المعادن القبلية فكانوا يؤدون عنها الحق وهو  
 عمل المسلمين وعليه امر الناس الى اليوم وقد يحتمل ان يكون ذلك من رجل ان اصحاب المعادن يبيعون ترابها من يباعها  
 فيحصل اقية من ذهب وفضة وهو غرر لا يدرك بل لا يجد شئ منها ام لا وتذكره مع تراب المعادن جماعة من العلماء  
 قال وفيه وجتره وان معنى قوله لا حاجة لنا فيما ليس فيها رواج ولا حاجة فيها نجاج وذلك لان الذى كان

يحصله دناير مضروبة والذي يارب غير مضروب وليس بمنزلة من ينسب دناير دناير قبل اليهم انما ينسبون بالاروم واول من وضع  
السكة في الاسلام وضرب الدناير هو الملك بن مروان وقد قيل ذلك ايضا وجرأ آخره والى يكون انما يقع فيه من الشبهة ويدخل  
من الغرض عند استخراجهم اياه من المعادن وذلك انهم انما استخرجوا بالمشقة والنفس او المات مما ايدى بونه وهو غرر لا يرى بل يصيب  
العامل فيها خيرا فكان ذلك بمنزلة العقد على رد الاابق او ابيه الشارود والنايرى بل يكتفى به امام لا وفيه ايضا نوع من الخلل  
والتعزير بالنفس لان ربا انهار على من يميل فيه فكره من اجل ذلك معاملة واستخرجت ما فيه انتهى لمفصلا

باب في اجتناب الشبهات خصوصاً في الشبهات التي تقع في البيوع والمعاوضات قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول ان الحلال بين وبينها او تمتشابهات واحياناً متشبهة وما ضرب في ذلك مثلاً ان الله تعالى وان لم يزل

محارمه وانه من يرعى حول الحمى يوشك ان يغالطه وانه من يغالطه السبقة يوشك ان يجبر وفي رواية اخرى وبينها متشبهات

لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ دينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام قوله اجبانا يقول هذا

قول التلمذة اي احياناً يقول شئى قوله ان يجبر في نسوة يخسر على الحرام قال الخطابي هذا الحديث اصل في الورع وفيما يلزم الانسان

اجتنابه من الشبه والريب ومعنى قوله وبينها امور متشبهة اي انها تشبه على بعض الناس دون بعض وليس انها في ذواتها

مستبينة بل بيان لها في جملة اصول الشريعة فان الله تعالى لم يترك شيئاً مما يجب له في حكم الاوتى جعل فيه بياناً ولعب عليه وليا ولكن

البيان ضربان بيان على يعرف عامة الناس كافة وبيان خفي لا يعرف الا الخاص من العلماء الذين عنوا بعلم الاصول واشد كوا

معاني النصوص عرفوا طرق القياس والاستنباط وردا شئى الى المثل والنظير ودليل صحة ما قلنا ان هذه الامور ليست في نفسها

مشبهة وقوله لا يعرفها لا يعلمها كثير من الناس وقد عقل ببيان فخواه ان بعض الناس يعرفونها وان كانوا قليلي العدد فاذا صار

معلوماً عند بعضهم فليس مشبهة في نفسه ولكن الواجب على كل من اشتبه عليه ان يتوقف ويستبرأ بالشك لا يقدم الا على بصيرة فانه

ان اقدم على الشئ قبل التثبت والتبين لم يامن ان يقع في المحرم عليه وذلك معنى الحمى وضرب المثل به وقوله الحلال بين والحرام

بين اصل كبير في كثير من الامور والاحكام اذا وقعت فيه الشبهة او عرض فيه الشك فهما كان ذلك فان الواجب ان ينظر فان

كان الشئ اصل في التحليل والتحريم فانه يتيقن به ولا يفارقه باعتراض الشك حتى يزيله عنه بيقين العلم فالمثال في الحلال الحرام

الزوجة للرجل والجارية يكون عنده مسرى بها ولو يوطئ ما فيك شك بل طلق تلك او اعتق هذه فهما عذرة على اصل التحليل حتى يتيقن

وقوع طلاق او عتق وكذلك الماء يكون عنده واصلاً للظهار فيشك بل وقع فيه نجاسة ام لا فهو اصل الظهار حتى يتيقن ان

قد حلت له نجاسة وكما اصل ينظر للصلاة ثم يشك في الحديث فانه يصلي ما لم يعلم الحديث يقينا وعلى هذه الاشكالية واما الشئ اذا كان اصل

الخطر وانما يتبين على شرائط وعلى هيات معلومة كالفرج كالحمل الابيض كالحمل او كالمسكين وكالاشاة لا يحل لها الا بكافة فانه بها

شك في وجوب تلك شرائط وحصولها يقينا على الصفة التي جعلت علماً للتحليل كان باقياً على حل الخطر والتحريم وعلى هذا المثال لو اخلط

امرأة نساء اجسبات او اخلطت مذكاة بميتات ولم يميز بالعينها لزمه ان يجهتها كلها ولا يفرها وان قسماً يحكمها الوجوب للزينة

وهي تسمى تلك وهو ان يوجد الشئ لا يعرف له اصل متقدم في التحليل ولا في التحريم وقد استوى وجه الامكان فيه طلاقاً وحرمة فان الورع

فيما يذهب اليه الترك والاجتناب وهو غير واجب عليه وجوب النور الاول بهذا كما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قد تم

ملاقاة في الطريق فقال لولا اني مخاف ان يكون صدقة لا كلها وقد لم لا الضب فلم ياكله وقال ان الله مسح طم اذرى لعله

منها اذا قال ثم ان ماله بن الوليد كلفه بغيره فلم ينكره ويدخل في باب الالب معاملته من كان في المشبهة او خالفه ريار فان الاختيار  
تركها الى غير ما وليس بمنزلة عليه ذلك ما يتبين ان عليه حرام او مخرج من حرام وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم در عن يميني  
على اصدع من شعير اخذ الموت اياه ومعاوم انهم يربون في تجارتهم يستجدون اثمان النجور ونعمهم الله تعالى بانهم سماعون لكذب  
الكلون للسمت فظلي هذه الوجوه الثلاثة بحري الامر فيما ذكرته لك وقوله من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه فحسن وايد به ما لقول  
قوله وقع في الشبهات وقع في الحرام يري اذا اعتادها واستمر عليها اذلة الى الوقوع في الحرام لمن تجاسر عليه فيواقعه يقول فليقل الشبهة  
ليسلم في الوقوع في الحرام انتهى قلت ثم روي الى بيت لم يزل بل فخرج عن قدرتنا ثم اقول ان كان الحديث في المجتهدين فالشبهات  
تعارض الادلة وان كان في المعاملة الانتباه في حقه في الاحكام لان المجتهدين قد فعلوا الاحكام ولم يدع حكما الا حكم بالحل او الحرام  
انم يكون الانتباه في حقه في الوقائع ثم اعلم ان الحديث روي لفظها مختلفا في بعضها من التفاعل وفي بعضها من الاتعا  
وفي بعضها من التفعيل فيقتضي الاول كونهما غير معلومة المراد مثل متشابهات القرآن فيقتضي الثاني عدم علم الحكم فيقتضي الثالث  
الاشارة الى قياس الفقهاء والتقسيم اثنتان في الاثني في بعض الفاظها يؤول الى الاول وبعضها الى الثاني وان شئت فقل تحقيقتها فارج  
الى شرح عمدة الاحكام للشيخ عبد الله المقدسي فانه ذكر شرح الحديث عن ابن دقيق العيد بما تشرع الصدور

باب في اكل الربا وموكله الربا في اللغة هو الزيادة من ربي المال اي زاده ويقال ربوي بكسر الراء ومه الاشارة الربوية  
ورفع الارض ان ذكره في المعرب في الشرع عبارة عن فضل مال لا يملكه عوض في معاوضة مال بمال وهو محرم لله تعالى  
وحرم الربا وقد ذكر الله تعالى لاكل الربا خمسة من النكاحات احدى التخبط والثاني الطوق والثالث الحرب والرابع الكفر  
والخامس الخلود في النار وذلك آية نهائية حرمة لليقومون الماكما يقوم الذي يتخبط الشيطان بحق الربا فاذنوا بحرب من  
الهدى رسول الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين ومن عادوا ولكم اصحاب النار هم فيها خالدون وقد روي في اخبار و  
آثار كثيرة في التشديد والتقليظ قد روي ابن ابي عمير مختصرا والحاكم مطولا من حديث ابن مسعود رفعه الربا ثلثة وسبعون بابا  
ايسر مثل ان يملك الرجل امه وان اربى الربا عرض الرجل المسلم وروي احمد والارطقي والطبراني في الكبير والواسط  
بسند صحيح من حديث عبد الله بن خنظلة رفعه درهم من الربا ياكل الرجل وهو يعلم انه ربا اشد من ستة وثلثين زنا وروي  
البيهقي في شعب الایمان من حديث ابن عباس نحوه وزاد من بنت كحل من حرام فالنار والى يروى في حديث السباب  
ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه قبل المراد باكل الربا اخذه سوارا كلفه بعد ذلك ام لا  
وموكله معطيه والا لى تركه على ظاهر معناه فاكل وموكله ملعونان وان لم يباشرا في الكسب وفي بعض الروايات اللعنة  
على تسعة رجال قال النووي فيه تصريح بتحريم كتابته المتراضين باجر كان او بغير اجر والشهادة عليهما وتحريم الاعانة  
على الباطل -

باب في وضع الربا اي استطاها قال الله تعالى وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين قوله سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في حجة الوداع يقول الان كل ربوا من ربا الجاهلية موضوع لكم رؤس امولكم لا تظلمون ولا تظلمون الحديث اي ساقط  
لا يطالب به صاحبه وفي رواية اول ربا رضعه ربا عباس بن عبد المطلب فانه موضوع كله وقد تقدم الحديث في كتاب الحج  
وتشرعها فارجو وفي الحديث دليل على ان اخذ الربا يجوز في دار الحرب لانه صلى الله عليه وسلم لم يصر باطلا على اخذه قبل الفتح فانه

باب في كس الامية اليمين في البيع فان كانت كاذبة فكر انه تخريم والا فكر انه تنزيه قوله الخلف منفقة للسلعة صحفة للبركة  
المنفقة بفتح الميم والغارمها نون ساكنة مفعلة من التفات بفتح النون وسوا الرواج عند الكساد والمنفعة مثله في الوزن وحكي عياض  
ضم اوله وكسر الحار والحق النقص والابطال والحق قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام فيه سوال لان قوله تعالى ليحق الله الربا معنا لا يقبل منه  
صدقة ولا يجبر سائر التصرفات الواقعة به فوفق لا محالة واما ثمن الساعة والرنج ههنا فمحلل والتصرفات فيه جائزة غاية ما في  
الباب انه مهي بالخلف وهذا لا يقدح في حل المال فما معنى الحق ههنا وجوبه ظاهر لان البركة سر من اسرار الله يضعها حيث يشاء  
من شرطها الامانة وعدم الخيانة والصدق في الاخبار والايان وعدم الكذب فاذا نفذ شرطها ابطالها الشر باخبار الصادق و  
المصدق الامين ان الخلف بحق البركة وذباها فلما يبارك في تجارته وساعته وماله وان كان حلالا فيسلط عليه ما يملكه من الرقعة  
او الحرقة او الغرق وغير ذلك.

باب في الرجحان بالوزن والوزن بالاجز يجوز للمشتري ان يزيد للبائع في الثمن ويجوز للبائع ان يزيد للمشتري في البيع وكذلك  
يجوز ان يحيط عن الثمن والزيادة والخطا يتحققان باصل العقد عند الخفية وقال الشافعي يجوز ذلك ولكن لا يصلح على اعتبار الاتقان  
بل على اعتبار ابتداء الصلة والهيئة فالثمن الزيادة والبيع الزيادة مبتدأة لا تتم الا بالتسليم ويجوز اخذ الاجرة للوزن فاجرة  
وزن الثمن على المشتري واجرة كيبال البيع ووزنه وانا قد ثمن على البائع وكذلك اجرة الزارع والعداد قوله فجانا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يشتري فسا ومناسبه ويل فبعناه وثم جل يزن بالاجز فقال له رسول الله عليه وسلم زن وارجح اي  
زن اثنان وارجح في الوزن حتى لا يكون على من حق البائع شيء او الزيادة كانت هبة او زيادة في الثمن واما كان يغتفر فيه شرط  
ذلك الباب وثبت سرار السر اويل ولكن لبسه لم يثبت في الصحيح.

باب في قول النبي صلى الله عليه وسلم المكيال مكيال المدينة اي الصاع الذي يتعلق به وجوب الكفالات ويجب به اخراج  
صدقة الفطر وهو صاع اهل المدينة وهو صاع يبع فيه ثمانية ارطال وثلاث عندنا وخمسة ارطال وثلاث عند الشوافع قوله بالوزن  
وزن اهل مكة والمكيال مكيال اهل المدينة قال الخطابي في حديث قدس في بعض الناس وتخط في تناويله فزعم ان النبي  
صلى الله عليه وسلم اراد بهذا القول تعديل الموازين والارطال والمكيال وجعل عيارها اوزان اهل مكة ومكيال اهل المدينة  
ليكون عند التنارع حكما بين الناس يحملون عليها اذا تداعوا فادعى بعضهم وزنا او مكيا لا اكثر وادعى الخصم ان الذي يدعيه هو  
الا صغر منها دون الاكبر وهذا تاويل خارج مما عليه اقاويل اكثر الفقهاء وذلك ان من اقر رجل بمكيلة برا وعشرة ارطال من تمر  
وغيره واختلغا في قرار المكيلة والرطل فانهما ييمان على عرف البلدة وعادة الناس في المكان الذي هو به ولا يلغف ان يعطى  
برطل مكة ولا بمكيال المدينة فقوله الوزن وزن اهل مكة يريد وزن الذهب والفضة دون سائر الاوزان ومعناه ان الوزن  
الذي يتعلق بحق الزكاة في التمدد ووزن اهل مكة وهي دراهم الاسلام المعدلة منها العشرة بسبعة مثاقيل فاذا ملك رجل منها  
ما في درهم وجبت فيه الزكاة وذلك لان الدراهم مختلفة الاوزان في بعض البلدان والاماكن ههنا البغلي ومنها الطبري ومنها  
الخوارزمي والواع غير ما قال بغلي ثمانية دراهم الطبري اربعة دراهم والدرهم الوزن الذي هو من دراهم الاسلام الجارية  
بينهم في عامة البلدان ستة دراهم وهو نقد اهل مكة وزنه الجائزة بينهم وكان اهل المدينة يتناولون بالدرهم عددا وقت مقدم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اياها والدليل على صحة ذلك ان عائشة قالت فيما روى عنها من قصة بريد ان خدامها ان اعداهم



مدة واحدة فعلت تريد الدراهم التي هي ثمنها فارشد بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الوزن فيها وجعل العيار وزن اهل مكة  
دون ما يتفاوت وزنه في سائر البلدان واما قوله والمكيال كميال اهل المدينة فانما هو الصاع الذي يتعلق به وجوب الكفارات  
ويجب اخراج صدقة الفطر به ويكون به تقدير النفقات وما في معنى ما يعيرونه للناس صيغان مختلفتين فصاع اهل الحجاز خمسة  
ارطال وثلاث بالعراق وصاع اهل البيت في ما يذكره زعماء اهل الشيعة "سبعة" ارطال وثلاث ونيسونه الى جعفر بن محمد  
صاع اهل العراق ثمانية ارطال وهو صاع الحجاج الذي سعه على اهل الاسواق ولما ولي خالد بن عبد الله القسري اسواق  
ضاحف الصاع قبله ستة عشر رطلا فاذا جاز باب المعاملات حملنا العراقي على الصاع المتعارف المشهور عند اهل بلاده  
والحجازي على الصاع المعروف بالحجاز وكذلك كل بلد على عرف اهله واذا جازت الشريعة واحكامها فهو صاع اهل المدينة  
هو معنى الحديث ووجهه عندي والله اعلم انتهى وقيل معناه ان اهل المدينة اهل زراعات فهم اعلم باحوال المكيال اهل مكة  
اصحاب تجارتهم اعلم بالموازين -

باب في التشديد في الدين والتخليط فيه من كونه مجوسا بدنيه وعدم صلواته صلى الله عليه وسلم على المدعيون الذي مات  
لم يترك باو دينه قال العريزي احاديث الباب محمول على ما اذا قصر في الوفاء واستان لمعصيته قوله اني لم اؤده بكما لاخير  
ان صاحبكم حاسود بدنية الحديث اي مجوس بدنيه عن دخول الجنة قوله لم اؤده اما صيغة المضارع للتكلم من نوبته  
تنوينا اذ ارفعته والمعنى لا ارفع لكم ولا اذكر لكم الاخير او من نوبى ينوي بفتح الهرة وسكون النون وكسر الواو فزيد فيه ما  
السكت اي لم اؤده في دعائكم الاخير قوله ان اعظم الذنوب عند الله ان يلقاه بها عبد ابد الكبار التي نوى الله عنها  
ان يموت رجل وعليه دين لا يدع له قضا قال الطيبي فان قلت قد سبق ان حقوق الله منها ما على المساهلة وليس كذلك  
حقوق الادميين في قوله لا يفر كل وذهب الشهيد الا الدين وبينها جعله دون الكبار قلت قد وجهناه انه على سبيل المبالغة تحذير  
وتوقيح عن الدين وهذا مجرى على طاهره فان قلت ان نفس الدين ليس بمعصية بل هو مندوب اليه فضلا ان يكون من  
الذنوب قال الطيبي يريد نفس الدين ليس بمنهي عنه بل هو مندوب اليه وانما هو بسبب عارض من تضعف حقوق الناس  
بخلاف الكبار فانها منهية لدايمها وتسبب بهديث الباب فاني بميت نقال عليه دين قالوا نعم دينان قال صلوا على  
صاحبكم فقال ابو قتادة هما علي يا رسول الله صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو يوسف ومحمد وبالك الشافعي  
واحمد على انه تصح الكفالة عن ميت لم يترك بالا وعليه دين فانه لو لم تصح الكفالة لما صلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابو حنيفة  
لا تصح الكفالة عن ميت لم يترك وفار لان الكفالة عن الميت المفلس كفالة بدين الساقط والكفالة بدين الساقط باطله و  
الحديث يحتمل ان يكون اقرا بكفالة سابقة فان لفظ الاقرار والانشاء في الكفالة سوار ولا عموم لكفاية الفعل وتحتمل ان  
يكون وعدا بترها لا كفالة وكان اثناءه صلى الله عليه وسلم عن الصلوة عليه لينظر له طريق قضا ما عليه فلما طهر صلى الله عليه وسلم  
وسلم قلت الاولى ان يقال ان الكفالة عن الميت لا يصح عندنا في حنيفة تضاروا ديانة فيصح فهذا كان ديانة لا تضار  
باب في البطل اي التسوية والتأخير في ادبار الدين من كان غنيا قادرا على ادبار الدين فطله ظلم - قوله طل الغني ظلم  
فاذا اتبع احدكم على منى فليتب اي اذا اجيل على احكم من الاثنين على غنى فليقبل الحوالة وليتبع الاحتمال عليه في انه دينه قوله لا  
لصيغة الجمل يعني اجيل واصحاب الحديث يقرؤونه بتشديد التاء وهو فلفظ وصوابه يكون التاء على وزن الفعل والامر

للاستبواب عند الجمهور وقيل لا باضة والارشاد وحمله اكثر المنايا والابن جرير واهل الظاهر على الوجوب واليه ميل البخاري  
 بظاهر البيضة وصرف الجمهور عنه نظر الى انه راجع لمصلحة دينية لما فيه من الاحسان الى الجليل بتحصيل مقصوده من تحويل الحق عن  
 وترك تركه التحصيل والا حسان سقم ونظر الى انه امر عبد النبي عن بيع الكاكي بالكاكي لكن عامة الحنفية غير قائمة في الاصول بخلاف  
 الذنب بفسخ الوجوب او بتقار الالباب بعد فسخ الحرمة قلت وفيه دليل على ان الحق يتحول به الى المحال عليه ويسقط عن الجليل  
 بعد قبول المحال والمحال عليه ولا يكون على الجليل للمحال سبيل الا عند مئة مفلسا او جود الحوالة ولا يكون البينة للجيل على  
 الكوالة وحلف المحال عليه على عدم الحوالة وقال الشافعي لا يرجع المحال على الجليل وان توى حقه

باب في حسن القضاء من استقرض شيئا فراحن او اكثر منه من غير شرط كان محسنا وعيل ذلك للمقرض قال النووي يجوز  
 للمقرض ان يزيده سواء زاد في الصفة او في العدد ونهيب مالكا ان يزيده في العدد ونهي عنها وحجة اصحابنا عموم قول  
 صلى الله عليه وسلم فان خير الناس احسنهم تضار قوله عن ابن ابي رافع قال استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم كبرا فاجازها  
 من الصدقة فامرني بن ابي الرجل بكه فقلت لم اجد في الابل الا جملا خيارد ارباعيا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اعطه اياه  
 فان خيارد الناس احسنهم تضار قوله بكرا هو الفتي من الابل وقوله ربا عيا هو من الابل الذي انت عليه ستينين ودخلت في  
 السنة السابعة وهو الذي اتى ربا عية والنس الذي بين الثانية والانياب واعراب القاعني وفي الحديث دليل على  
 ان زيادة الجوز في الدين من مكارم الاخلاق انما لم يكن مشروطا في صلب القرض قال النووي في الحديث اشكال وهو ان يقال  
 كيف تضمن من ابل الصدقة اجود من الذي يستحقه الغريم من ان الناظر في الصدقات لا يجوز تبعة منها واكجواب انه صلى الله  
 عليه وسلم اقرض نفسه ثم اشترى في القضاء من ابل الصدقة بغير اداءه وبديل عليه حديث ابى هريرة اشترى البعير فاعطوه  
 اياه وقيل ان المقرض كان بعض المحتاجين اقرض نفسه فاعطاه من الصدقة حين جازت وامره بالاعطاء قال فيه  
 جواز اقرض الحيوانات كلها بغير نهي مالكا والشافعي وجماهير العلماء من الخلف والسلف الا الحارثية لمن يملك وطها و  
 لم يذهب ابى حنيفة انه لا يجوز الا لاحاديت ترد عليه ولا يقبل دعوى الشيخ بغير دليل قال اكل الدين قيل فيه جواز الاستقراض  
 الحيوان بقبول في الذمة وهو قول الاكثر وفيه نظر لانه ان يكون ذلك ادا بقبول ما اشترى به البعير اذ ليس في الحديث ما يدل على  
 كونه قرضا انتهى قلت وسياتي في باب الاتي دليل ابى حنيفة ولا دليل على جواز الاستقراض في الحديث فان قوله استسلف  
 وان كان ظاهره ان معناه استقرض ولكن يجوز ان يكون معناه انه اشترى ثمنه من اجل كفا في حديث الصحيحين استسلف العلماء  
 ورهن در عاى اشترى الطعام ورهن بدل الثمن در عاى

باب في الصرف في اللغة النقل والرد قال الله تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وقال الخليل هو الزيادة  
 لغة قال النبي صلى الله عليه وسلم من انتهى الى غير اسميه لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا اى لا لقلا ولا فرضا ولا اعطلاح  
 هو ابيع اذا كان كل واحد من عوصيه من جنس الثمان وهو شامل لبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة واحدهما بالآخر  
 وكذلك المضروب والتبر والحلى والمخلوط واخص بشرط ثلث وجوب اتعاين من الحائنين قبل التفرق بالبدن وعدم  
 اشتراط ان يكون فيه تاجيل وان البطل عما حب الخيارية قبل التفرق واستقطا تاجيل انقلب جائزا  
 خلا لفرغم اعلم ان الاموال انواع نوع ثمن بكل حال كالنفدين حبة البار او لا قولت بجنبها او بغيره ونوع بيع

بكل حال وهو ليس من ذوات الامثال كالشباب والدواب والمماليك وتوعد ثمن بوجه صحيح لوجه يكيل والموزون  
 فاذا كان معيناً في العقد كان بيعاً وان لم يكن معيناً وصحبه الباروقا بله مبيع فهو ثمن ونوع ثمن بالاصطلاح وهو سلة  
 في الاصل فان كان راجحاً كان ثمناً وان كان كاسداً كان سعة وهذا لان الثمن عند العرب ما يكون ديناً في الذمة كذا احواله نظر  
 والتقدير لا يستحق في العقد الا ديناً في الذمة ولهذا قلنا انها لا تعين بالتعيين وكان ثمناً على كل حال والعرض لا يستحق في  
 العقد الا عيناً فكانت مبيعة والسلم في بعضها رخصة شرعية فلا يخرج من ان يكون بيعاً وكيل والموزون يستحق في العقد  
 عيناً تارة وديناً اخرى فيكون ثمناً في حال وبيعاً في حال ومن حكم الثمن ان لا يشترط وجوده في ملك الثاقذ عند انعقاد  
 لا يسلط العقد فوات تسليمه وصح الاستبدال فيه والمبيع بخلافه - قوله عن عثمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ذهب  
 بالفضة نبالاً واحداً الحديث باروياً بالمد والقصر يعني على الفتح بمعنى خذ والمد الفصح واشهر ويقال بالكسر وقال المسيوطي اصله  
 باك اي خذ خذ الكاف دعوى منها المد والهزة معناه مقبوضتين وماخوذتين في المجلس قبل التفرق بان يقول احدهما خذ  
 ويقول الآخر مثله وفي الفائق ما صوت بمعنى قد ومنه قوله تعالى يا قوم اقرؤا كتابي قال الطيبي نأذراً لعله نصب على الحال و  
 المسته منه مقدار يعني بيع الذهب بالفضة ربا في جميع الحالات الاحال الحضور والتقابض بهما وبارائه لازمة قوله عن  
 عبادة بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب تبراها وعينها والفضة بالفضة تبراها وعينها و  
 البر بالبر مدي مدي والشعير بالشعير مدي مدي والتمر بالتمر مدي مدي والمخ بالمخ مدي مدي فمن نادا و  
 اذاد فقد ادبى ولا بأس ببيع الذهب بالفضة والفضة بالتمر ما يلبس وما انسيئة فلا ولا بأس ببيع البر بالشعير و  
 الشعير بالتمر ما يلبس وما انسيئة فلا ولا بأس ببيع الشعير بالتمر ما يلبس وما انسيئة فلا ولا بأس ببيع الشعير بالتمر ما يلبس  
 ما يلبس اي بالزيادة والنقصان قال الخطابي وهو قول عامة المسلمين الا ما روى عن اسامة بن زيد وابن عباس في جاز  
 بيع الدرهم بالدرهمين وقارو عن ابن عباس انه رجع عنه قال الخطابي وجواز اهل العراق بيع البر بالشعير غير  
 وصاروا الى ان القبض انما يجب في الصرف دون ما سواه وقد جمعت بينهما السنة فلا معنى للتفرق بينهما وحمله ابن الجني  
 الواحد ما فيه الربو لا يجوز فيه التفاضل نسبياً وتقاد وان الجنس لا يجوز فيه التفاضل نسبياً ويجوز فيه التفاضل  
 السنة بين الذهب والفضة وبين غيرهما من الاموال الربوية كالبر والشعير والتمر والمخ اذا كانت تختلف في الجنس والنوع  
 بان بيعهما يجوز بالتفاضل ولا يجوز اذا كان نسبياً وهذا ان الامران اتفقت الامة عليهما واما شرط التفاضل في الذهب والفضة  
 فثبت في غير هذا الحديث لان هذا الحديث لا يدل على التقابض بالبراجم وغير الذهب والفضة لم يثبت فيه التقابض في المجلس  
 فبقى على الجواز فهذا قال اهل العراق انه لا يجوز بيعها نسبياً فيجب تعيينها واما اذا تعينت فلا يجب تقابضها في المجلس و  
 الدليل عليه حديث عبادة بن الصامت فان فيه ولا بأس ببيع البر بالشعير والشعير بالتمر ما يلبس وما انسيئة فلا فثبت  
 فيه الا بشرط الجواز كونه يدا بيد ثم نفى الجواز اذا كان نسبياً فعلم بذلك انه ليس المراد من كونه يدا بيد التقابض بالبراجم في  
 المجلس بل المراد ان لا يكون نسبياً اي واجبا في الذمة من غير تعيين فانما اذا تعين ولم يثبت فثبت فثبت فثبت فثبت  
 بخلاف الذهب والفضة فانها لا يجوز بيعها الا في التقابض بالبراجم في المجلس كما يدل عليه الدلائل ذلك ان تقول  
 ان الاحاديث قد جمعت بين الصرف وبين غير من الاموال الربوية بان يدا بيد ولكن ليس المراد به القبض

في المجلس بل المعنى عينا بعين اذ اليد آلة التقين كما هو آلة القبض كما في حديث عبادة عندهم اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والملح بالملح الاسود بواو عينا بعين فمن زاد واستزاد فقد اربى فحمل على هذا الحق لئلا تضاد وتعارض فاذا درست هذا وعلمت فاعلم ان التقين فيها شرط الا ان التقين في الصرف لا يكون الا بالقبض بالبر اجم كما علمت فاشترط القبض للتقين لا بعينه فلم يختلف المراد ولا الفرق بينهما فقد برهنتم ان احاديث الباب حجة في ان البر والشعر صنفان وبه قال ابو حنيفة والشافعي ونقهاء الحديث وغيرهم وقال مالك والليث ومعظم علماء المدينة والشام من المتقدمين انهما صنف واحد وهو الاربعون عليهم بكثير من النصوص والاستدلالات ثم اعلم انه قال مالك تجب المنازعة في الصرف ولا يجوز التأخير ولو كانا المجلسين فيقول لقول عمر اخرج في الموطا عنه قال لا تبعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا تبعوا الورق بالذهب احدهما غائب والاخر باجز وان استنظر ان يلج بيتة فلا تنظره الا يدا بيد هات هات اني اخشى عليكم الربو قال ومحل قول عمر عندى لا غارة حتى تاخا منه ان ذلك على الفور لا على التراخي نظر الى اللفظ المرفوع هاو هاو قال ابو حنيفة والشافعي يجوز التقابل في الصرف مالم يفرقا وان طالبت المدة وانتقلا الى مكان آخر تسكنا بقول عمر وجعله تفسير للمرفوع اخرج مالك في الموطا من طريق الزهري عن مالك بن اوس بن الحذثان النصري انه انفس صرفا بمائة دينار قال قد عانى طلحة بن عبيد الله فترادفتا حتى اصطف منى فاخذ الذهب لقلبها في يده ثم قال حتى ياتيني غار في من القابه وعمر بن الخطاب يسمع فقال عمر والله لا تفارقه حتى تاخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق ربا الا الهاء وهاو الحاشية وقوله وان استنظر الى ان يلج بيتة فلا تنظره فعلم ان المرعى الا تراق ثم حديث عمر اخرج البخاري من طريق مالك تا بوليت وابن عيينة عندهم ورواه الاربعة ايضا وروى محمد بن الاثر عن ابي حنيفة ثنا مزروق عن ابي جهم عن ابن عمر قال قلت لاناقدم الارض بها الورق الثقال الكاسدة ومعنا ورق خفاف نافقة اتبع ورقنا بورقهم قال لا ولكن اتبع ورقك بالدينار واشتر ورقهم بالدينار ولا يفارقتك صاحبك شهر حتى تستوفي منه فان صعد فوق البيت ناصد معه وان وثب فثب معه قال محمد وبناخذ وهو قول ابي حنيفة

باب في حلية السيف تباع بالدينار والقلادة فيها الذهب والفضة اي تباع حلية السيف مع السيف بالدينار اعلم ان كل ما اشترى بالفضة فضة مع غيرها او بالذهب ذهب مع غيره كالسيف المحلى وكالحز المحلى فهو صرف وبيع ويتصور لصور الاول ان يكون وزن الفضة المفردة يعني الثمن ازيد من وزن الفضة التي مع غيرها وموجاهة لان مقارباتها بالدينار لا يتقابل الغير من السيف والحز مثلا فاما بقضى الى الربا الثاني ان يكون وزن المفردة مثل المنضمة وهو غير جائز لانه ربا لان الفضل ربا سواء كان من جنسها او من غير جنسها والثالث ان تكون المفردة اقل وهو اوضح بان الربا والرابع ان لا يدرى مقدارها وهو فاسد لعدم العلم بالمساواة عند العقد ولا بد من العلم بالمساواة وتديم الفضل ومحروا احتمال الربا كاف في الفساد لان الشبهة كالحقيقة فيه فالماصل ان الاصل اذا بيع نقد مع غيره يتقدم جنسها لان يزد الثمن على النقد المضموم اليه فاذا باع سيفا محلى بمائة وحلية خمسون ونقد مائة او خمسين فيجوز ان لم يتقابضا حتى افترقا بطل في حله طلبة لانه صرف فيها ويصح في السيف هذا اذا كانت الحلية تتخلص منه بلا حصر

في السيف فان كانت الحلية لم تخلص منه الا بضر فيه فسد في السيف ايضا لانه لا يمكن تسليمة الا بضر فيه ولهذا لا يجوز افراده بالبيع كما في جذع من سقف قوله عن فضالة بن عبيد قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم عام عاخير بقلادة فيها ذهب وخير قال ابو بكر وابن منيع فيها خرز مغللة بذهب ابتاعها رجل بتسعة دنانير او بسبعة دنانير فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا حتى تميز بينه وبينه الحديث اى بين الذهب وبين الخرز انما قال انه لا يجوز البيع بغير التميز لانه لا يعلم ان الذهب الذي في القلادة هو مساد لتسعة دنانير او اكثر منه او اقل فاذا كان مساو او كان اكثر ليزم فيه الربا واما اختلاف الروايات من انه وقع الشراء بتسعة دنانير او بسبعة كما في حديث ابن المبارك او باثني عشر دينار كما في اخرى فوجه الجمع ان الاول مشكوك فيه والثاني متيقن او يقال ان الذي وقع فيه العقد آخر البعد الفصل واما الاول فيكون هو الثمن قبل العقد باب في اقتضار الذهب من الودق يجوز كذلك اقتضاء الورق من الذهب يجوز بشرط التقابض قبل ان يتفرقا لانه بيع صرف قال الخطابي رقا اختلف الناس في اقتضار الدراهم من الدنانير فذهب اكثر اهل العلم الى جوازه ومنع من ذلك ابو سلمة بن عبد الرحمن والوشيرمة وكان ابن ابي ليلى يكره ذلك الا بضر ليوهمه ولا يعتبر غيره السعر ولم يبالوا ان كان ذلك باعلى او اخص من سعر اليوم انتهى قوله فقلت يا رسول الله رويك اشك انى ابيع الابل بالبيع فابيع بالدينار وانير واخذ الدراهم وابع بالدينار هم واخذ الدنانير واخذ منه واعطى منه من هذه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس ان تاخذها بسعري لو صهرها لم تقترقا وبينكما شئ غير مقبوض اى يجوز اخذ الدراهم بدل الدنانير او بالعكس بشرط التقابض في المجلس -

باب في الحيوان نسبة اعلم ان بيع الحيوان بالحيوان ان كان يدا بيد فيجوز باتفاق الائمة الاربعة واصحابهم وان كان نسبة فمن احمد ثلث روايات اصدتها الجواز مطلقا وبه قال الشافعي وثانيتها المنع مطلقا وهو ذهب ابو حنيفة واصحابه وقول الثوري والاوزاعي ورواه عبد الرزاق عن محمد بن الحنفية وعكرمة واليوت بن سيرين ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن عمار بن ياسر وهو قول جمهور الصحابة والتابعين وثالثتها انه ان كانتى الجنس فلا يجوز وان كانا مختلفي الجنس يجوز وهو قول مالك ورواية عن الشافعي وكذلك اختلفوا في جواز اقراض الحيوان كلها وثبوتها في الذمة قال الشوكاني ذهب الجمهور الى جواز البيع بالحيوان نسبة متفادلا مطلقا وشرط مالك ان يختلف الجنس ومنع من ذلك مطلقا مع النسبة احمد بن حنبل والوحشية وغيره من الكوفيين ولهادوية وتمسك الاولون بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص وما ورد في معناه من الآثار واجابوا عن حديث سمرة مافية من المتقال وقال الشافعي المراد به النسبة من الطرفين لان اللفظ يحتمل ذلك كما يحتمل النسبة من طرف واحد واذا كانت النسبة من الطرفين نهى بيع الكالى بالكالى وهو لا يصح عند الجميع واحتج الماتعون بحديث سمرة وجابر بن سمرة و ابن عباس وما في معناه من الآثار واجابوا عن حديث ابن عمر بانه منسوخ ولا يخفى ان النسخ لا يثبت الا بعد تقرر تائز الناسخ ولم ينقل ذلك فلم يبق بهنا الا الطلب بطريق الجمع ان امكن ذلك او المصير الى التعارض قبل وقد امكن الجمع بما عن الشافعي ولكنه موقوف على صحة اطلاق النسبة على بيع العدوم بالعدوم فان ثبت ذلك في لغة العرب او في اصطلاح الشرع فذاك والا فلا شك ان احاديث النهى وان كان كل واحد منها لا يجلبه بعن متقال لكنها ثبتت من طريق ثالثة من

الصحابة سمره وجابر بن سمره وابن عباس وبعضها يقوى بعضها في الرجح من حديث واحد غير خال عن المقال وهو حديث علي بن عمر ولا سيما وقد صحح الترمذي وابن الجارود حديث سمره فان ذلك مرجح آخر وايضا قد تقرر في الاصول ان دليل الترمذي الرجح من دليل الاباحه وهذا ايضا مرجح ثالث انتهى قلت سياقي الكلام في حديث عبد الله بن عمر وفي باب اللاتحاق اما حديث سمره فاخرجه ابو داود في الباب عن الحسن عن سمره ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيت وكنت وقد اخرجه احمد بن حنبل في صحيحه الترمذي مسنده والثلاثة في سننهم والبولعلي في مسنده والضياء في مختارته وصححه ابن الجارود وقال الترمذي حديث حسن صحيح وقال غيره رجاله ثقات وقال البيهقي في المستدرج قال الشافعي حديث النبي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيت غير ثابت قال البيهقي واكثر الحفاظ لا يثبتون سماع الحسن عن سمره في غير حديث العقبة احم قلت هذا عجيب منهما مع هذه الكثرة من الطرق والمرسل ولوا اعتضد لطريق آخر واحد صلح حجة فاما تلك بهذه الطرق الصحيحة الكثيرة وكيف يسع عدم سماع وقد صححه هو لا لاجل الترمذي وابن الجارود والضياء وغيرهم وعلى ان يكون لصحة السماع امكان للقي على ما يشده مسلم في مقته صحيحه وشده النكير على من خالفه اشده نكير وجعله مخالفا للاتفاق واذا ثبت السماع في حديث واحد لا يشترط سماع في كل حديث وهو متصل عند الكل حتى عند البخاري قال الحافظ واما رواية الحسن عن سمره بن جندب ففي صحيح البخاري سماعا منه لحديث العقبة وقد روى عنه نسخة كبيرة غالبها في السنن الاربعة وعند علي بن المديني ان كلها سماع منه وكذا حكى الترمذي عن البخاري وقال يحيى القطان وآخرون هي كتابه ذلك لا يقتضي الانقطاع احم ثم نقل عن مسند احمد في ندر قطع اليد في مسنده قال الحسن حديثنا سمره وقال ابو داود وعقب حديث سليمان بن سمره عن ابيه في الصلوة ولست هذه الصحيفه على ان الحسن سمع من سمره احم فاي مانع في الاحاديث الاخرى السماع في وقت كاف على ما تقرر في اصول الحديث وقال ابن المديني مراسلات الحسن اذا رواه عنه الثقات صحاح اما حديث جابر بن عبد الله فاخرجه الترمذي في جامعهم مرفوعا بلفظ الحيوان اثنين بواحد لا يصلح نسبنا ولا باس به يابيد وقال حديث حسن احم وفيه الكجارج بن ارطاط لكنه صدوق وان كان مدلسا فهو غير جرح عندنا مع انه لا نزل من كونه حسنا ولو سلم فلا اقل من كونه شايها ومعاضد الطرق الاخر وهذا الحديث يستاصل ما اوله الشافعي وابن الجوزي وغيرهما ان هذه الاحاديث محمولة على النساء من الطرفين توفا بين الادلة لانه قابل له قبوله يابيد وفيه التقابل من الطرفين فيقبضه ومقابلته عدم التقابل من احد الطرفين اي التاجيل منه والالزام الواسطة بينهما علان التاويل مردودا بلاق النص وصدقه على النسبة من احد الطرفين وقال شيخنا وشيخ مشايخنا اذن يخرج الحديث عن مدلوله ويصير مصداقه مصداق بني عن بيع الكالي بالكالي وهذا كما ترى فانها حديثان متغايران واما حديث جابر بن سمره فاخرجه عبد الله بن احمد في زوائد السنن والطبراني في معجمه مرفوعا بني عن بيع الحيوان بالحيوان نسيت وفي مسنده محمد بن الفضل بن عطية وهو متكلم فيه عن ابن معين ليس بأس وقال ابن ابى حاتم عن ابى زرعه صدوق وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن عدي وهو مع هذا كله حسن الحديث وقال العملي لا باس به وقال ابن حجر في تقريبه صدوق شئ الحفظ وبالجمله هو حسن الحديث محجج بحديثه وسال الترمذي البخاري عن هذا الحديث فاثبت انه مرسل زياد بن جبير والمرسل حجة عند الجمهور وعاضده ما اخرجه احمد في مسنده بسند جيد من حديث ابى حسان عن ابيه عن ابن عمر مرفوعا لا تبسوا الدنيار بالدنيارين ولا الدرهم بالدرهمين فقال رجل رسول الله ارأيت الرجل يبيع الافراس والنجمة بالابل قال لا باس اذا كان يدايدهم وهو يشير الى النبي عن النسبة بل كانه صرح فيه اما حديث ابن عباس اخرجه

ابن حبان في صحيحه من طريق الثوري عن ممر بن يحيى بن كثير عن عكرمة عن ابن عباس رفعه بنى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيت  
ورواه عبد الرزاق في مصنفه من طريق شاذ عن ممر بن يحيى عن عكرمة عن ابن عباس رفعه بنى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيت  
من هذا وقال البيهقي في المعرفة الصحيح فيه عن عكرمة عن ممر بن يحيى عن عكرمة عن ابن عباس رفعه بنى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيت  
كثيرا قلت زيادة الثقات مقبولة ومنها الرفع والاسناد وهي زيادة غير منافية كما مر غير مرة وقد اخرج الطبراني في معجمه عن  
داود بن عبد الرحمن بن عمار عن ممر بن يحيى عن عكرمة عن ابن عباس رفعه بنى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيت  
مثل هذه الاحاديث قال ابو جعفر فكان هذا ما سألنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من اجازة بيع الحيوان بالحيوان  
نسيت فدخل في ذلك ايضا استقرض الحيوان فقال اهل المقالة الاولى هذا لا يلزمنا لاننا قد رأينا الخطه لا يباع بعضها ببعض  
نسيت وقرضها بائنا كذلك الحيوان فكان من جئنا على اهل المقالة ان ينهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان  
نسيت يحتمل ان يكون ذلك لعدم الوقوف منه على المثل ويحتمل ان يكون من قبل ما قال اهل المقالة الاولى في الخطه  
في البيع والقرض فان كان انما ينهى عن ذلك من طريق عدم وجود المثل ثبت ما ذهب اليه اهل المقالة الثانية وان كان  
من قبل انها نوع واحد لا يجوز بيع بعضها من بعضه نسيت لم يكن في ذلك حجة لاهل المقالة الثانية على اهل المقالة الاولى  
فانما ناذك فرأينا الاشياء المكليات والموزونات لا يجوز بيع بعضها ببعض نسيت ولا باس بقرضها ورأينا ما كان من  
غيرها مثل الثياب والاشبهها فلا باس ببيع بعضها ببعض وان كانت متفاضلة وبيع بعضها ببعض فيه اختلاف الناس  
فهم من يقول ما كان منها نوع واحد فلا يصلح بيع بعضها ببعض نسيت وما كان منها من نوعين مختلفين فلا باس ببيع بعضها  
ببعضه نسيت ومن قال بهذا القول ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اجمعين ومنهم من يقول لا باس ببيع بعضها ببعض  
يذا بيد ونسيت وسواء عند كانت من نوع واحد ومن نوعين فهذا احكام الاشياء المكليات والموزونات والمعدودات  
غير الحيوان على ما فسرنا فكان غير المكمل والموزون لا باس ببيعها بمثلها من خلاف نوعه نسيت وان كان المبيع والمبتاع شيئا باكلها  
وكان الحيوان لا يجوز بيع بعضها ببعض نسيت وان اختلف اجناسه لا يجوز بيع بعضها ببعض ولا بقره ولا بشاة نسيت ولو كان الهن  
من النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيت انما كان لاتفاق النوعين لجاز بيع العبد بالبقره نسيت لانهما  
من غير نوعه كما جاز بيع ثوب الكتان بثوب القطن الموصوف نسيت فلما بطل ذلك في نوعه وفي غير نوعه ثبت ان الهن في  
ذلك انما كان لعدم وجود مثله ولانه غير موقوف عليه واذا كان انما بطل بيع بعضها ببعض نسيت لانه غير موقوف عليه بطل  
قرضه ايضا لانه غير موقوف عليه انتهى قلت لما قال الطحاوي نسخ احاديث الجواز باحاديث المنع اعترض الخالف بانه نسخ  
اجتهادي بالرأس بلا دليل سمعي صارف عليه كما قال النووي والشوكاني قلت لم يرد نسخ الاصطلاح على ان العمل بنى على  
اصل مقرر في الاصول انه يقدم المحرم على المباح للملازمة نكر النسخ فهو نسخ حكمي لا حقيقي ولا اجتهادي مع ان الاحتياط ايضا  
في الدوران بين الجواز والحرم كذلك لا سيما فيما اصله الحرمه كما في سلمه اما اجوبة المخالفين كحديث المنع فقد علمت حقيقة  
جواب الشافعي واجاب بعضهم بانها محمولة على حيوانات متحدة الجنس فان النسيت فيها حرام لاني مختلفها وبعضهم بان الهن محمول  
على التسمية لا التحريم كما يشير اليه الخافض في التخصيص فاجتمع الجواز والكره توفيقا بين الادلة قلت كل ذلك تصف وتكلف بارد  
وصرف عن الظاهر من غير صارف واراد ان احاديث الجواز غير ثابت كما ياتي.

باب في الرخصة اى في بيع الحيوان بالحيوان قوله عن محمد بن اسحاق عن يزيد بن ابى حبيب عن مسلم بن جبير عن  
ابى سفيان عن عمرو بن حريش عن عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره ان يهز حبشا ففدت الابل  
فامرده ان ياخذ في قلاص الصدقة فكان ياخذ البعير بالبعيرين الى ابل الصدقة يعنى اذا جارا بل الصدقة يوربها  
فلما جارا بل الصدقة اذا بار رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخطابي في اسناد حديث عبد الله بن عمرو ايضا مقال وقد ائتمت  
احمد حديث سمرقنت وما اشار اليه الخطابي من المقال هو لاجل محمد بن اسحاق وايضا مسلم بن جبير قال الذهبي لا يدرى  
من هو ابو سفيان قال الذهبي لا يعرف وعمرو بن حريش قال في التقریب مجهول الحال ايضا في السند اضطراب قال  
ابن القطان في كتابه هذا حديث ضعيف مضطرب الاسناد ورواه حماد بن سلمة عن ابن اسحاق فساق كما رواه ابو داود  
ثم قال ورواه جرير بن حازم عن ابن اسحاق فاسقط يزيد بن ابى حبيب وقام اباسفيان على مسلم بن جبير ذكره الدارقطني  
ورواه عثمان بن حماد بن سلمة وفيه عن ابن اسحق عن يزيد بن ابى حبيب عن مسلم بن ابى سفيان عن عمرو بن حريش ورواه  
عبد الاعلى عن ابن اسحاق عن ابى سفيان عن مسلم بن ابى حبيب عن عمرو بن حريش فذكره ورواه ابن ابى شيبه فاسقط يزيد بن  
ابى حبيب قدم اباسفيان كما فعل جرير بن حازم الا انه قال مسلم بن كثير ومع هذا الاضطراب فعمرو بن حريش مجهول الحال و  
مسلم بن جبير لم احده ذكره ولا اعلمه الا في هذا الاسناد وابو سفيان فيه نظر ام قلت وايضا فيه محمد بن اسحق مختلف فيه ولو سلم  
انه ثقة فهو ليس وفيه غفنة عن يزيد وقال الحافظ في اسناده اختلاف لكن اخرج البيهقي من وجه آخر قوي عن عبد الله  
ابن عمرو بن وهام وهذا النصرة منه لمذهب فليست في طريق البيهقي ودلالة حديثه واما استدلالهم على جواز الاستقراض بالحيوان  
وثبوته في الذمة بحديث ابى رافع اخرجه ابو داود في باب في حسن القضا فهو وان كان ثابتا ولكنه فعل محتمل لجماعات كثيرة  
ولا عموم لها وايضا القول مقدم على الفعل كما تقرر في اصول الترتيب ونقول ايضا ان المانع مقدم وقاض على الجوز  
فيقتصر به واختار العيني انه لم يكن القرض ثابتا في ذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل انه قضاء من ابل الصدقة و  
الصدقة حرام عليه صلى الله عليه وسلم فكيف يجوز ان يفعل ذلك احد

باب في ذلك اذا كان يدا ابدا اى في جواز بيع الحيوان بالحيوان اتفقوا على جوازه قوله عن جابر بن النبی صلى الله عليه و  
سلم اشترى عبدا بعبدين اى يدا ابدا وهذا مختصر واخرجه مسلم والنسائي والترمذي الطول منه جابر عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم على الهجرة ولم يشتره عبدا فاجابته يديه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه فاشتراه بعبدين اسودين  
ثم لم يأت احد القدر حتى يسأل العبد موت قلت بهما اشكالان احدهما ان العبد اذا جازا او سلم يصير حرا فهذا السلم وهاجر فكيف اشتراه  
النبی صلى الله عليه وسلم والثاني ان العبد بين الاسودين ان كانا مسلمين فلا يجوز ذنبهما الى دار الحرب فكيف اشتراه بهما  
ولم يتعرض احد الى جوابهما قلت يمكن الجواب عن الثاني بانهما كانا كافرين وعن الاول لعله كان عبدا قبيلة التي كان  
عبد فيها وبين النبي صلى الله عليه وسلم بانه من جابر عندنا منكم زده عليكم كما صلح كفار مكة على هذا العهد فهاجرت امرة البينا فها  
يودى المهر الذي اعطاه اياها الكافروا المسئلة بخلافه والدليل على ان العبد اذا هاجر البينا تصير حرا الاخرجه البخاري في النكاح و  
قد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نضيج بن الحارث وابا بكر الطائفي حرا بغير عتاق حين نزلا عن محاصرة هوازن وقد  
قال صلى الله عليه وسلم من نزل فهو حر



باب في التمر بالتمر بيع التمر بالتمر مثله يدا بيد جاز بالاتفاق لم يثبت المشهور واختلفوا في بيع الرطب بالتمر اذا كان  
 يدا بيد قال في البدائع وبيع التمر بالرطب والرطب بالزبيب والمنقوع بالزبيب والباقس والباقس بالزبيب  
 والمنقوع بالمنقوع مساويا في الكيل قبل يجوز قال ابو حنيفة كل ذلك جاز وقال ابو يوسف كله جاز الا بيع التمر بالرطب  
 وقال محمد كله فاسد الا بيع الرطب بالرطب والعنب بالعنب وقال الشافعي كله باطل قال ابو حنيفة يعتبر المساواة في الحال  
 عند العقد ولا يلتفت الى النقصان في المال ومحمد يعتبرها حالا ومالا واعتبار ابي يوسف مثل اعتبار ابي حنيفة الا في  
 الرطب بالتمر فانه يفسده بالنقص اصل الشافعي ما ذكرنا في مسئلة غلة الربوا ان حرمة بيع المعطوم بنفسه هي الاصل  
 والتساوي في المعيار الشرعي مع اليد مخاض الا انه يعتبر التشاوي ههنا في المعيار الشرعي في اعدل الاحوال وهي حالة  
 الجفاف واجتج ابو يوسف ومحمد ياروي عن سعد بن ابي وقاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الرطب  
 بالتمر وقال عليه السلام انه ينقص اذا جف بين عليه السلام الحكم وعلة وهي النقصان عند الجفاف فمحمد عدى هذا الحكم الى  
 حيث تعددت العلة وابو يوسف قصره على محل النص لكونه حكما ثبت على خلاف القياس والاحتياط الكتاب الكريم والسنة  
 المشهورة واما الكتاب فعمومات البيع من نحو قوله تعالى واحل الله البيع وقوله عز وجل يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم  
 بينكم بالباطل فظاهر النصوص يقتضي جواز كل بيع اذا خضع لبطل وقد خضع البيع متفاضلا على المعيار الشرعي فبقى البيع  
 تشاويا على ظاهر العموم واما السنة المشهورة ففي ريث ابي سعيد الخدري وعبد بن الصامت حيث جوز رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بيع الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر مثله عاما مطلقا من غير تخصيص وتقييد ولا شك ان اسم الحنطة و  
 الشعير يقع على كل جنس الحنطة والشعير على اختلاف انواعهما واصنافهما وكذلك اسم التمر يقع على الرطب والبسر للأنس  
 لتمر الخلل منه فيدخل فيه الرطب الباقس والمذب والبسر المنقوع وروى ان عامر بن خبير ابدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 تمر جينيا فقال عليه الصلوة والسلام او كل تمر خبير كذا وكان ابدى اليه رطبا فقد اطلق عليه الصلوة والسلام اسم التمر  
 على الرطب وروى انه نهى عليه الصلوة والسلام عن بيع التمر حتى يزرعوا في البحر ويصفروا ويحاروا ويصفاروا والاحمرار  
 والاصفر من اوصاف البسر فقد اطلق عليه الصلوة والسلام اسم التمر على البسر فيدخل تحت النص واما الحديث فمداره  
 على زيد بن عياش وهو ضعيف عند النقلة فلا يقبل في معارضة الكتاب والسنة المشهورة ولهذا لم يقبله ابو حنيفة في  
 المعارضة بالحيث المشهور مع انه كان من صيارفة الحديث وكان من مذهبه تقدم الخبر وان كان في حد الا حاد على القياس  
 بعد ان كان راوية عن ابي هريرة العدالة او اوله فيجمل على بيع التمر بالرطب نسيئة او تمر من مال اليتيم توفيقا بين الدلائل  
 صيانة لها عن التناقض والردح والاعتناء في العلم انتهى قلت قاضيا المصنف الى ان الرطب هو التمر لانه قال

باب في التمر بالتمر واخرج فيه حديثا عن عبد الله بن مسلمة عن مالك عن عبد الله بن يزيد ان زيدا ابا عياش اخبره انه سأل  
 سعد بن ابي وقاص عن البيضا بالسلت فقال له سعد ايها افضل قال البيضا قال فيها عن ذلك وقال سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عن تمر بالتمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انقص الرطب اذا لم يكن  
 نعم فيها عن ذلك فدل المصنف ان النهي في الحديث عن تمر بالتمر هو النهي عن تمر بالتمر والا لا يطابق الحديث  
 بالباب ثم لما كان هذا مخالفا للمشهور اخرج حديث الثاني ان ابا عياش اخبره انه سمع سعد بن وقاص يقول نهى رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن سبيع الرطب بالترسية فيكون المراد في الحديث الاول ايضا انه ياتي من شر الرطب الذي فيه نية التمسك  
 ولا يخالف المشهور والشاهد علم بالضوابط ثم اعلم انه ذكر في المسبوط مناظرة ابى حنيفة في هذه المسئلة قال دخل ابو حنيفة في  
 قسطنطينية عن هذه المسئلة وكانوا شديد عليه لخالفة الخبر فقال الرطب لا يخلو اما ان يكون تمر او لم يكن فان كان تمرا باز التمسك  
 لقوله عليه السلام التمر بالتمر وان لم يكن تمرا جاز العقد ايضا لقوله عليه السلام اذا اختلفت الؤمان فبيعوا كبيت التمسك ثم قال ابو حنيفة  
 حديث سعد فقال هذا الحديث دار على زيد بن عياش وزيد بن عياش من لا يقبل حديثه واقرن الى الحديث من هذا الحديث  
 حتى قال ابن المبارك كيف يقال ابو حنيفة لا يعرف الحديث وهو يقبل زيد بن عياش مما لا يقبل حديثه قلت اخبرنا مالك  
 في الموطأ والشافعي واحمد في مسندهما والنسائي والترمذي وابن ماجة والدارقطني ثم ابي حنيفة في مسندهما وابن خزيمة والماكرم في  
 صحيحهما والبراز في مسنده وصححه ابن المديني والترمذي وابن حبان والماكرم من حديث سعد بن عبد الله ابو حنيفة بهالة زيد  
 سلمه ابن حزم من بطارقة الظاهرية واساقفتهم ووافقهما الطبري قال الحاكم هذا حديث صحيح لا يجمع الامة النقل على اامة  
 مالك بن انس وانه حكم لكل ما يروى في الحديث اذ لم يوجد في رواياته الا الصحيح خصوصا في حديث اهل المدينة واليمن واليمن  
 لما خشي من جهالة زيد بن عياش وقد تابع مالك في رواية عن عبد المدين بن يرباع اسما عيل بن امية ويحيى بن ابى كثير ثم انجى  
 حديثهما وسكت عنهما قال الخطابي وقد تكلم بعض الناس في استناد هذا الحديث وقال زيد بن عياش مجهول وشمل هذا  
 الاستناد على رأى الشافعي لا يحتج به وليس الامر كما توهمه فان زيدا هذا من بني زهرة معروف وقد ذكره مالك في الموطأ وهو  
 لا يروى عن مجهول ولا عن رجل متروك الحديث وهذا من شأن مالك في عاداته انتهى وقال المنذرى في مختصره قد حكى عن  
 بعضهم انه قال زيد بن عياش مجهول وكيف يكون مجهولا وقد روى عنه اثنان بقفتان عبد المدين بن يرباع مولى الاسود بن  
 سفيان وعمران بن ابى انس وهما من اخرج مسلم في صحيحه وقد عرف ائمة هذا الشأن فالامام مالك قد اخرج حديثه وكذلك  
 الحاكم في المستدرک وقد ذكره مسلم في كتاب الكنى وكذلك ذكره النسائي في كتاب الكنى وكذلك ذكره الحافظ ابو احمد الكرابي و  
 ذكره انه سماع من سعد بن ابى وقاص وما علمت احد ضعف وقال ابن الجوزي في التحقيق قال ابو حنيفة زيد بن عياش  
 مجهول فان كان هو لم يعرفه فقارعه ائمة النقل ثم ذكره قال المنذرى سواه ثم اعلم ان بعض الحنفية اجاب عن هذه التعقبات  
 بان زيد بن عياش وثقة بعض الحنفيين وصحح بعضهم حديثه وليس هذا الحكم الا على تقليد مالك ظنهم ان مالك لا يروى الا عن ثقة  
 وانت تعلم ان لا يكتفى فيه التقليد ولا يحكم به في ذلك الامر وان مالك لم يلاقه ولم يرو عنه وكذلك مثل البخاري لم يذكره وقول الخطابي  
 انه معروف من بني زهرة ليس بصحيح فانه مختلف فيه انه زرقى او مخزومي او من بني زهرة هذا يدل على انه مجهول لا سيما  
 قد تابع ابو حنيفة ابن حزم فقال انه مجهول والاصل انه وقع الاختلاف في جرح زيد ونحوه بين ابى حنيفة ومالك  
 فرواية مالك تقتضي ثبوتها وثبت الجرح عن ابى حنيفة صراحة فلا قيام لتحليل مالك بجرح ابى حنيفة خصوصا  
 لم يخالف الامام في زمانه احد فلا عبرة بمن بعدهما في ذلك والله اعلم وفيه ان الامام وان كان من حفاظ الحديث و  
 نقاد الرجال وقوله لو خذ في الرجال كما نقلوا قوله في جرح جابر الجعفي وغيره في كتب الحديث والرجال لكن الظاهر ان حكم  
 في زيد بهالة كما هو مذکور في بعض الروايات ايضا الا ان هذا محل العجب لان الجمالة في القرون المشهورة ولها بالخير  
 ليس جرحا عنه على ما نقله الثقات عنه واما رواية انه قال انه من لا يقبل حديثه فهو جرح مبهم كيف يعيل به المفسر

الاذيل منه على البحر وزنا على ما نقله من الطحاوي انه قوله عن اصحابنا علان الظاهر من ابا الازهر ام آذله الى ما نقل عنه  
 منسوخة ببول ووافقه عليه ابن سزم والظاهر من ابن الازهر في هذا الحديث يدل على تقوية قولهم ولم يسلم ما نقل  
 في الحديث من الكلام ثالث ان الامام اوله انزل الى قوة الحديث المشهور بالحاذي حذو والمؤثر على هذا الحديث لان الجاهلية  
 وان لم تكن جرحا فانها مع ذلك منقصة لكسالة ومنتهى لعل اعلى مراتب السعة بل اداسه ايضا بل بقي في ادنى مراتب  
 الصفة او الحسن وان كان قابلا للزيادة في الاقدام من الاعمال اقوى الشاهد يكون الراتب تمامنا من هذا العارف بالسنة  
 والذلة والحديث المشهور مناس على الجواز من المماثلة بالكيل في قوله التمر بالنزلة يترك بهذا النازل عنه مرتبة والاولى ان يقال  
 انه نظر الى حديثهم ممكن الحمل على المعاملة بالنسبة بل هو مني متعين الحاصل ان الامام عن هذا الحديث وجوبها من الجواب  
 الاول انه مجرول عنه قال مستاذة تنزلا ووافقه ابن سزم والطبري ومال اليه الشيخان ميلا وقد قيل انه يقيم الخبر على التقيا  
 اذا كان رواية عدلا لظاهر العدالة وهذا لظاهر العيين ولا ناسر الحالة والثاني انه لا يقبل بازار الحديث المستفيض المتلقى  
 بالبول مع ضم ان الراتب ثمراته والثالث ما قاله الطحاوي في شكل الآثار بعد وق هذا الحديث من طرق السانعي هذا حال  
 ابو عياش الزرقي صحابي جليل وليس في من عبد الله بن يزيد فاعلموا مثله اهم والرابع انه على نقده رخصة استدل على انهي عنه  
 نسبه وله شاهد قوي هو زيادة هذه النسبة في بعض طرق كما اخبر ابو داود في الباب وبهذا اللفظ رواه الحاكم وسكت عنه و  
 كذا رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار من طرق معاوية بن سلام عنه ورواه ابو داود في الباب وبهذا اللفظ رواه الحاكم وسكت عنه و  
 يعني مالكا واسماعيل بن ابي عمير والضحك بن عثمان واسامة بن زيد على خلاف ما رواه ابن ابي كثير يدل على ضبطهم للحديث ام  
 وتعقب بان بعد صحة هذه الزيادة يجب قبولها لان المذهب المتعارف في مثل هذه الزيادة عن الحديث قبول الزيادة وان كان  
 الاكثر لم يرد وباللانه في حكم المستقل على ان يحيى بن كثير من اجل الثقات وبكل وافضل من اسامة واسماعيل والضحك و  
 مع ذلك فهو غير متفرق بل تابع عليه عمران بن ابي انس وهو ممن احتج به مسلم فقد رواه الحاكم من طريق حمزة بن بكير عن ابيه  
 عن عمران بن عمار انه سأل سعد بن ابي وقاص عن الرجل سيلف الطب بالتمر الى اجل فقال سعد نهانا رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عن هذا واخرجه الطحاوي من طريق عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله عن عمران لكن رواه البيهقي من طريق  
 شيخه الى الحاكم بمثل رواية مالك لكن هذا يشبه عليه ولا يصح لما مر من لفظ المستدرک ولموافقة رواية الطحاوي والقول اني داود  
 في الباب بعد ما اخرج رواية يحيى داود عمران بن ابي انس عن مولى النبي المحدث عن سعد بن حمزة ورواه البيهقي ان عمران  
 موافق لما لك فيه وان رواية شيخه كذلك فلنا سند الطحاوي اقوى من سنده واجل لان يونس بن عبد الله على حافظ احتج به مسلم  
 فهو اجل من الربيع المرادي لانه كان في عقله شيء حكاه ابن ابي حاتم عن النسائي وعمرو بن الحارث المصري حافظ جليل اجل  
 من حمزة بن بكير لانه مختلف فيه ومع ذلك لم يسمع عن ابيه الا حديث في التوراة الى داود والجماس انه يجوز ان يحمل النبي  
 على التزنية توفيقا بين الاول والثاني ضرورة التوفيق سند لمع جملة على التزيم وبما ذكرنا استباننا رخصة ابن القيم فيما حمل به على تحفيظ  
 ووقع فيه في اعلام الواسية حيث بعده والسنة الثابتة بالحكمة بتشابه القرآن وتشابه القياس انهما اما جنسان او جنس واحد  
 وعلى التقديرين جازا لبيع وجعل هذا القول قياسا فاسدا غاية الفساد ومصادا للنسبة اعظم المصادمة وقال انهما جنس واحد  
 اهدما زيدا من الآخر بلبنة زيادة لا يمكن فصلها وتميزها ولا المقابلة باجزاء رطبة اخرى بحيث يتساويان فانه لمن وحسان

فلا السنة ودرت لكان المنع هو القياس بل هو في نفسه اصل قانم واجب التسليم والانقيا تسليم سائر النصوص المحكمه ومن  
العجب ان هذه السنة بخالفه القياس والاصول مع القول بجرمة بيع الحل بالسهم على دعوى انه موافق للاصول ومن  
الشاهدين الربوا بين التمر والطب اقرب نصا وقياسا منه بين الحل والسهم اهد قلنت هذه خيالات كاسنة هجتها  
من غير تدبر منه في اصل متاصل لا بجنيته وكل ذلك هيباء بنثور ولوا اعتبر امثال هذه الزيادات تعزو وجود البيع الحارز غرة  
بتعسرهما المعاملة وتيمن المخرج البالغ حرجا فاشيا عما لا ينبغي على ان الامام قال ذلك في المناظرة بلا غالة نع شبهته الخضم  
وليس ذلك قياس في مقابلة النص بل هو حمل النص على النسبة لكن نأش فيه ابن الهيثم بانه وقع في تلك الرواية الصحيح  
انقص الطب اذا جف فعند الحل على النسبة يبقى هذا اللفظ عربا عن الفائدة قال وبأذكر وان قاتمة ان الطب ينقص  
الى ان يكل الاجل فلا يكون في هذا التصريف منفعة للتيتيم باعتبار نقصان عند الجفاف فتدفع على طريق الاشتقاق مبنى على ان  
السائل كان وفي قيم ولا دليل عليه اهتليل ان منصب الامام منصب المانع فيكفيه الاحتمال والبرواز وليس مستملا حتى يكفيه  
فانهم قلنت قاياب عنه الفاعل بها بالدين المرجاني صاحب الحاشية على التلويح بان وجهه الهني كان النسبة لكن بترع  
سؤال الجفاف على الضرورة اى اى ضرورة في هذا اذا انتقص الطب قلنت ههنا شبهة اخرى وهي ان نقصان الطب  
بعد الجفاف بديهي يعلمه كل احد فاما مثال السؤال عن امر بديهي لا يقال انه استنهام تفريري لانه لا ينبغي الصدور اللهم ان قال  
ان السؤال عن ذلك الطب لمخصوص الشخص الكلي ثم اعلم ان الحديث مضطرب سند انزكنا ذكره نحو الاطناب اما نقوسى  
بهني بيع البضار بالسلت اذا كان البيع يدا بيد فهو محمول على الورع والاحتياط بان مشابهته بالحنطة او قمت الشبهة فيه  
فهي عند احتياطا وعندة متحدان نوعا كما اختاره مالك ولكن عندنا وعند الشافعي ههنا نوعان مختلفان فيجوز بيع احدهما  
بالآخر متفاضلا اذا كان يدا بيد كما يجوز بيع الحنطة بالشعير متفاضلا اذا كان يدا بيد لان البضار نوع من البضار  
وفيه رخصة ويكون ببلاد مصر والسلت نوع من الشعير يقال له في الهندية يغمري جولا شعرة واما اذا حمل على النسبة فذاك  
لا يجوز لما تقدم من حديث عباد بن الصامت ولا باس بيع البر بالشعير والشعير اكثرهما يدا بيد والنسبة فلا -

باب في المزاينة في الهداية باب بيع الفاسد هو بيع الثمر في الخيل بتمر مجذوذ مثل كيله خرصا اهم والمزاينة لغة المداينة من  
الزبن وهو الدفع وسى هذا النوع من البيع بهالا هتا توى الى النزاع والتدافع لان احدا المتعاضدين اذا وقف على  
غبن فيما اشتراه اراد فسخ العقد واداد الاخر امضاة وزا ابنا وتدافعا كل واحد صاحبه عن حقه وقوله خرصا اى من حيث  
النظر لا من حيث الكيل الحقيقي لانه لو وجد الكيل الحقيقي في البهدين لم يبق الثمر على رول الخيل بل يكون تمرا مجذوزا  
كالذى يقابل من المجذوذ وهذا بيع فاسد تنفق عليه بين الائمة لان المساواة شرط ولم يوجد نعم رخص في بيع العرايا  
الشافعي وغيره وسياتي في باب قوله هني عن الثمر بالتمر كيلا الحديث اى بكيل موضوع على الارض فان على الخيل  
لا يمكن ان يكال فيكون مقدرا بالخرص وهو حدث وطن لا يؤمن فيه من التفاوت فيكون شبهة الربو والشبهة فيه كالحقبة فيجرى  
باب في العرايا جمع العربة وهى العطية لغة وفي الجمع هى النخلة واصلا عطية ثمرة الخيل كانت العرب في الجذب تطوع  
اهل الخيل بذلك على من لا تمر له يقال عرى النخلة اذا افردا عن غيرا بان اعطاها لآخر سنة اهد قال النووي في شرح مسلم  
ولما العرايا اى ان يخرص الخارص نخلا فيقول هذا الطب الذى عليها اذا ليس تخفى منه ثلثة اوسق من التمر مثلا فيجوز

لانسان بثلاثمائة وستين تمر وثلاثمائة في المجلس فيسلم المشتري التمر ويسلم بائع الرطب الرطب بالتخمين وهذا جاز فيما دون  
 خمسة اوسق ولا يجوز فيما زاد على خمسة اوسق وفي جواره في خمسة اوسق قولان للشافعي اصحهما لا يجوز لان الاصل تحريم بيع التمر  
 بالرطب وجازت العربا خمسة وشك الراوي في خمسة اوسق او دونها فوجب الاخذ باليقين وهو دون خمسة اوسق و  
 بقيت الخمسة على التحريم والاصح انه يجوز ذلك للفقرار والاعنيار وانه لا يجوز في غير الرطب والعنب من الثمار وفيه قول ضعيف  
 انه لا يختص بالرطب والعنب هذا تفصيل فاهيب الشافعي في العربية وبه قال احمد واخرون وناولها مالك وابوصيفة على  
 غير ذلك وطواها الاحاديث تردنا عليها قلنا في تفسير العربا اختلاف وكل ذلك منقول عن الصحابة بسند جيد واختار منها  
 بعضها الشافعي ونقل تفسيرين مالك احدهما في الموطاء وهو بعينه اختار ابو حنيفة ونقلها ايضا محمد في موطاه والثاني ما في  
 الطحاوي والاختلاف في التخرج بين مالك وابي حنيفة قال في البداية ونفسر العربية عندنا ما ذكره مالك بن انس في  
 في الموطاء وهو ان يكون لرجل نخيل فيعطى رجلا منها ثمرة نخلة او ثلثتين يلقطهما لعياله ثم يثقل عليه وحوله حائط فيسأله ان  
 يتجاوز له عنهما على ان يعطيه بمكيلتها تمرا عند صرام النخل وذلك ما لا باس به عندنا لانه لا بيع هناك بل التمر كله لصاحب النخل  
 وان اعطاه بمكيلتها من التمر الا انه سماه الراوي لتصوره بصورة البيع لان يكون بيعا حقيقة بل هو عطية الا ترى انه لم يملك التمر  
 لانعدام القبض فكيف يجعل بيعا ولانه لو جعل بيعا لكان بيع التمر التمر الى اجل وانه لا يجوز بلا خلاف دل على ان العربية المخصوص  
 فيها ليست ببيع حقيقة بل هي عطية ولان العربية هي العطية لغة قال حسان بن ثابت س ليست لبنهار ولا رجبية +  
 ولكن عرابا في السنين الجوارح + انتهى قلت هذا هو المذكور في الموطئين ويقولون ان هذه رخصة رخصها الشارع في بيع الرطب  
 على رؤس النخل بالتمر على الارض بالخرص وهو منهي عنه والقياس بطلانه لكن رخص فيما دون خمسة اوسق لان الرجل اذا  
 كان عنده تمر مجزوء فاشتري قلبه ان ياكل الرطب في زمان النخيل فجوزه لذلك فيكون هذا استثناء عن المزانة وليست بطول بل  
 في التمر المجزوء والخرص في الرطب على النخيل ولكن يلزمهم انه يجوز ذلك في الوف او ساق في صفقات وهم يلبس مود وتخرج  
 ابني حنيفة انه اذا وسب ثمرة نخلة فيشترى عليه ترود الموهوب له الى بستانه ويكره ان يرجع في بيته فيدفع بها تمرا وهو صوت  
 بيع في الحقيقة هبة مبتدأة لان هبة تمر النخيل لم يتم فلا رجوع ولا بيع لعدم القبض لان القبض في ثمر النخلة الموهوبة لا يثبت  
 بالتخمين بخلاف البيع فانه يثبت بالتخمين قال في البداية وناولها يعني قوله رخص في العربا لم ان يبيع المعري له ما على النخيل  
 من المعري بتمر مجزوء وهو مبيع مجاز الا انه لم يملكه فيكون برا بتمه اياها معناه ان يهب الرجل ثمرة نخله من بستانه لرجل  
 ثم يشترى على المعري دخول المعري له في بستانه كل يوم يكون الهبة في البستان ولا يرضى من نفسه خلف الوعد والرجوع في الهبة  
 فيعطيه مكان ذلك تمرا مجزوءا بالخرص ليدفع ضرره عن نفسه ولا يكون خلف الوعد فما يعطيه الواهب من التمر المجزوء  
 لا يكون عوضا بل هبة مبتدأة لان الموهوب لم يصير ملكا للموهوب له ما دام متصلا بملك الواهب وهو اصل النخيل ولكن  
 هذا في الصورة عوض فلهذا سماه بيحا مجازا لانه في الصورة عوض يعطيه للتمتع عن خلف الوعد وفيه بحث لان في الباب  
 رخص في بيع العربا بالتمر والرطب وفي اخرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر بالتمر وخص في العربا  
 ان تباع بغير صهايا كلها اعلمنا طبيا فبقا به دل على ان المراد بالعربا بيع ثمر تمر وفي كثير من الاحاديث جاز بلفظ الاستثناء  
 كما في حديث جابر ولا عمل حمل الاستثناء على الحقيقة والاستثناء من البيع حقيقة بيع لوجوب دخوله في المشتبه منه فالحمل

ان في بعض الالفاظ اطلاق على العرب نقط البيع وفي بعضهما استثنى من البيع بالجواب عن الادل ان القرآن في النظم لا يوجب القرآن في الحكم وعن الثاني انه على ذلك التقدير نيا في قوله عليه السلام المشهور التمر بالتمر مثل مثل والمشهور تافض علي قلت بعد ما ثبت تفسير المنفية للعرايا بالهبة لغة وشرعا فيكون في القرية لترك ظاهرهم هبتهما تفسير آخرى من ابى عبيدان العربي الاوسى التي تخرج من الزكاة التي تحمل الى بيت المال ليعطى صاحب الزكاة من ثا ولا يحلها الى بيت المال ومقداره خمسة اوسق وهو صدق قوله عليه السلام ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة اى لا يحلها الى بيت المال بل يتصدق بها على من يشاء بتعارفه ففعل بهذا جازية خمسة اوسق او اودون خمسة اوسق في العرايا والوسق بفتح الواو وستون صاعا وهو ثلث مائة وعشرون رطلا عند الحجازيين واربعة مائة وثمانون رطلا عند العراقيين على اختلافهم في مقدار الصاع وذكر عن سفيان العرايا نخل كان يوسب للمساكين فلا يستطيعون ان ينظروا جزاها فخص لهم ان يبيعوا بما يشاروا من التمر

**باب في مقدار العريته قوله عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا فيما دون خمسة اوسق او في خمسة اوسق شك داود بن الحصين**

**باب تفسير العرايا** جمع عرية وهي النخلة واصلا عطية ثمرة النخل كانت العرب في الجذب يتطوع اهل النخل بذلك على من لا تمر ليقال عري النخلة اذا افروها عن غيرها بان اعطاها لآخر نخلة وقال الجمهوري فعيلة بمعنى فاعلة وقيل عرية فعيلة بمعنى مفعول من عراه ليعروده اذا اتاه وتردد اليه صاحبه يتردد اليها - نقل عن ابى حنيفة انه يرب ثمرة نخلة ويشق عليه رد الموهوب له الى بستانه وكره ان يرجع في هبته فيدفع اليه لهما تمرا وهو صورة بيع قوله عن عبد الله بن سعيد الانصاري انه قال العرية الرجل يعري الرجل النخلة او الرجل يستلني من ماله النخلة والراشني ياكلها والمعري له فيبيعها بتمر هذا التفسير يوافق ايضا المذهب ابى حنيفة ان كان معنى قوله يبيعها اى يبيع المعري له من المعري ثمرة نخلة وهو ابرم مبتدا ولما كان صورة الاستبدال قال يبيعها فانهم قوله عن ابن اسحق قال العرايا ان يهب الرجل النخلات فيشقى عليه ان يقوم عليها فيبيعها بمثل خرصها اى يشق على الواهب ان يقوم الموهوب له على ثمرات النخيل فيسبها ويعوضها بمثل خرص التمر فهذا ايضا موافق لما قال به ابو حنيفة

**باب في بيع النخلة** قبل ان يبدأ صلاحها اختلاف في بدو الصلاح فعند الحنفية كما في المبسوط ان يؤمن فيه العانة والفساد وكما في الخلاصة عن التجريد ان يكون منتقاه وعند الشافعي ظهور النضج ومبادئ الحلاوة ثم اعلم ان بيع التمر على النخل لا يجوز اما ان يكون قبل ظهوره وبعده والاول لا يجوز والثاني لا يجوز اما ان يكون قبل بدو الصلاح وبعده على الخلاف في معناه وكل منهما لا يجوز اما ان يكون بشرط القطع او عايم القطع اى الترك او مطلقا اى لا بشرط القطع ولا بشرط الترك فلهذه ستة صور قال ابن الهمام في الفتح لا خلاف في عدم جواز بيع الثمار قبل ان تظهر ولا في عدم جواز بيع النخل قبل بدو الصلاح بشرط الترك لا في جوازه قبل بدو الصلاح بشرط القطع فيما ينتفع به ولا في الجواز بعد بدو الصلاح لكن بدو الصلاح عندنا ان تامة العانة والفساد وعند الشافعي هو ظهور النضج وبدو الحلاوة والخلاف انما هو في بيعها قبل بدو الصلاح على الخلاف في معناه لا بشرط القطع فعند مالك الشافعي واهل الجوز وعندنا ان كان بحال لا ينتفع به في الاكل لا في علف الدواب فلهذا بين الشايج قبل لا يجوز ونسبة فاضحان لعامة مشايخنا والصحيح انه يجوز لانه مال منتفع به في ثانی الحال

ان لم يكن منتهى حابه في الحال وقد اشار محمد في كتاب الزكاة الى جواز فانه قال لو باع الثمار في اول ما تطلع وتركها باذن  
البائع حتى ادرك فالعشر على المشتري فاولم يكن بايزا لم يوزب فيه العشر على المشتري وقصته البيع على هذا التقدير بناء على  
التحويل على اذن البائع على ما ذكرنا من قريب والا فلا اشترط بيعه مطلقا فلا يجوز بيعه وقال وان كان بحيث ينتفع به  
ولي علمنا للرد واب فابيع جائز باتفاق اهل المذهب اذ باع بشرط القطع او مطلقا ويجب فقلعه على المشتري في الحال فان  
باعه بشرط الترك فان لم يكن تناسي علمه فالبيع فاسد عند الكل وان كان قد تناسي علمه فهو فاسد عند ابي حنيفة وابي يوسف  
وهو القياس ويجوز عندهما استئناسا وهو قول الائمة الثلاثة واختاره الطحاوي وعموم البلوى ثم قال ولو باع بالتمتع  
عنده مطلقا عن الشرط ثم تركه فاما باذن البائع اذنا مجردا او باذن في ضمن الاجازة بان استجار الاشجار الى وقت الاراك  
او بلا اذن ففي الصورتين اوليين يلزم له الفضل والاكل وفي الثالثة لا يلزم له ويتصدق بما زاد لانه حصل بحجة  
مختورة اما اذا باع ما تناسي علمه فتركه المشتري بغير اذن البائع فانه لا يتصدق بشيء لانه لم يزد في ذاتها شيء انتهى لمخصا  
قال النووي في شرح مسلم واما احكام الباب فان باع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع صح بالاجماع قال اصحابنا  
ولو شرط القطع ثم لم يقطع فالبيع صحيح ويلزم البائع بالقطع فان تراضيا على التبايع جاز وان باعها بشرط التبقية فالبيع باطل  
بالاجماع وان باعها مطلقا بلا شرط فمذهبنا وما ذهب جمهور العلماء ان البيع باطل لاطلاق هذه الاحاديث وانما صححناه  
بشرط القطع للاجماع فخصنا الاحاديث بالاجماع فيما اذا شرط القطع ولان العادة في الثمار الاتيان انصارا كالمشروط  
اذا اذابت الثمرة بعد بدو الصلاح فيجوز بيعها مطلقا وبشرط القطع وبشرط التبقية لمفهوم هذه الاحاديث ولان الثالب  
فيها السلامة بخلاف ما قبل الصلاح ثم اذ ابيعت بشرط التبقية او مطلقا يلزم البائع بتبقيتها الى اوان الجذاذ لان ذلك  
هو العادة فيه ما نذا مذهبنا وبما قال مالك وقال ابو حنيفة يجب بشرط القطع والملك لم ينتهي لمخصا لثابت مذهب ابي حنيفة  
ما علمناك والاصل ان بيع الثمرة قبل بدو صلاحها مختلف فيه اذا اشترطها من المتاع عن الترك والقطع فقال مالك و  
الشافعي واحمد وشمس الائمة الشري وشيخ الاسلام خواهر زاده بن لا يجوز والا صح الجواز عندنا كما في الهداية لا انتفاع به  
مالا كبيع الطفل والجنش واذا شرطها تركها على الشجر لم يحز عندنا بخلافه وقال محمد يجوز استحسانا وبما قال مالك والشافعي  
واحمد واختاره الطحاوي لاتصال الناس به من غير نكبة والصحيح قولهما لان التعامل ليس بشرط الترك بل بالاذن  
بالترك من غير شرط كما في التحفة واستدل الشافعي ومن بعده في هذا من احاديث الباب وغيره بما خرج المصنف من  
حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدا وصلاحها بنى البائع والمشتري اما البائع لئلا يكون  
أخذ مال المشتري بلا مقابلة شيء واما المشتري لئلا يتلف ثمنه بتلف الثمار رواه مالك في الموطأ والشيخان في  
صحيحهما وفي رواية مسلم وكان اذا سئل عن صلاحها قال حتى تناسب عاينته ومن عديته البعائنه عن بيع النخل حتى  
تذهوزها النخل وازهي النخل صاحب غوره زكئين كريد ويقال زهي البعير زكيب كرفت غوره خرما قال الخطابي  
ازهي النخل امر واصغر وذلك علامة الصلاح فيه وخلاصه من الافة ومن حديث ابي هريرة قال نهى النبي الخبيث  
فيه وعن بيع النخل حتى يسير زمن كل عارض اي عاينه وآفة ومن حديث جابر بن عبد الله يقول نهى رسول الله صلى  
عليه وسلم ان تباع الثمرة حتى تشق قبل ما تشق قال حماد وخصنا ردو لكل معنا الواو يعني او اي بعضها ثمار وبعضها اختيار

والحديث اخره الشيخان والطحاوي وفي رواية لمسلم لو بيعت من اخيك ثم انا صابته جائحة فلا يخل بك ان تاخذ منه شيئا ثم تاخذ  
مال اخيك بغير حق وفي رواية له امر بوضع الجوارح ومن حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العنب حتى يسود  
عن بيع الحب حتى ينشد العنب اول ما يكون اخضر ثم يميل الى السواد ويكون قابلا للاكل اخرجه احمد وابن ماجه والترمذي  
البيهقي وحسنه ابن حبان والحاكم وصححه وفي رواية مالك زيادة مرفوعة هي قوله انما يت اذا شاع المداخر ومن حديث  
زيد بن ثابت قال كان الناس يتبايعون الثمار قبل ان يبدوا صلاحها فاذا جد الناس وحضر تفاضهم قال المتبايع قد اصاب  
الثمار الدمان واصابه تشاموا واصابه مراض يحجون بها فلما كثرت خصوصتهم عند النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كالمشودة يشربها فانما لا فلا تتابعوا الثمرة حتى يبدوا صلاحها لكثرة خصوصتهم واختلافهم اخرجه البخاري قوله  
فاذا جد الناس اي قطع الناس المشتريين الثمار قوله وحضر تفاضهم اي من البايعين قوله الدمان قال الخطابي هو بالضم  
لان ما كان من الدود والعايات فهو بالضم كالسعال والركام وقال في الجمع الدمان بالفتح والخفة فساد الثمر وعفنة  
قبل ادراك حتى يسود من الدمن وهو السقون ويقال الدمال باللام بمعناه اهم والقسام بالضم ان يتقص ثمره قبل ان  
يصير لمحا المراض بالضم وارتفع في الثمر فتهلك قوله عايات خبر متبادر اي هي عايات يحجون بها ويمتنعون بها عن ادراك  
الثمر قوله فانما لان شرطية وما زائدة اي لا تتركوا هذا البيع فلا تتابعوا الثمرة حتى يامن عن العايات فلا يقع الخصومة فامر بذلك  
بهذا فهذا الاخبار اخذنا بها الشافعي وغيره وقال الحافظ ابن حجر قد اخذنا منطوقها ومغوبها وفيه انه اقر السننوي ان  
البيع قبل بدو الصلاح بشرط القطع جائز بالاتفاق وان باعها بشرط التبقية فالبيع باطل بالاجماع فهذا يريد ما قاله الحافظ  
قال ابن الهيثم في الفتح ولنا ما تقدم من قوله عليه الصلوة والسلام من اشترى نخلا فدا برت ثمرته للمبايع الا ان يشترط المتبايع  
فجعله المشتري بالشرط قل على جواز بيعه مطلقا لانه لم يقيده دخوله في البيع عند اشتراط المتبايع بكونه بدا صلاحه وفي موطا  
مالك عن عمر بن الخطاب عن عبد الرحمن قال قلت لابي عبد الله عليه وسلم فاعلمت وقام حتى تبين له التفصيل  
فسال رب الخياط ان يصنع له او يقيده فحلف لا يفعل فذهبت بالمشتري الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال يا  
ابن لا يفعل خيرا فسمع بذلك رب الخياط فاتي النبي صلى الله عليه وسلم فقال هو له ولولا صحة البيع لم تترتب الا قاله عليه السلام  
المذكور راى في احاديث الباب فهم قد تركوا ظاهرة فانهم اجازوا البيع قبل ان يبدوا صلاحها بشرط القطع وهذه مارة  
صرحت لمنطوقه ففقدنا تفقنا على انه متروك الظاهر وهو لا يخل ان لم يكن لموجب وهو عندنا تعليمه عليه الصلوة والسلام بقوله  
صلى الله عليه وسلم آرايت ان منع الله الثمرة لم يستحل احدكم مال احية فانه يستلزم ان معناه انه نهى عن بيعها بركة قبل الادراك  
ومزمنة قبل الاصفار او آمنة من العايات قبل ان يامن عليها وذلك لان اذاعة ان الناس يبيعون الثمرة قبل ان  
تقطع فنهى عن هذا البيع قبل ان توجد الصفة المذكورة وما ذكرنا من نهيه عليه الصلوة والسلام عن بيع العنب حتى  
يسود وهو لا يكون عنب قبل السواد ليفيده فانه قبله حصره فكان معناه على القطع النهى عن بيع العنب عنب قبل ان  
يصير عنب وذلك لا يكون الا بشرط الترك الى ان يبدوا الصلاح ويدل عليه ليل النبي صلى الله عليه وسلم بقوله آرايت ان يمنع  
الثرمة لم ياخذ احدكم مال اخيه فالمعنى اذا بعثوه عنب قبل ان يصير عنب بشرط الترك الى ان يصير عنب منع الله الثمرة بانه يصير عنب





وهذا امر ندب عند الاكثرين لان ما اصاب المبيع بعد القبض فهو في ضمان المشتري خلافا لما كس قال الطحاوي هذا في الاراضي  
الخراجية وحكمها الى الامام لوضع الجورح لما فيه من مصالح المسلمين بنقل العماراة والمعادمة مفاعلة من العام كالمساكنة من  
السنة والمساكنة من الشهر.

باب في بيع الغر الذي يكون فيه غر البائع او المشتري فيدخل فيه بيع كثير من كل حيوان وبيع الآبق وغير  
منفرد والتسليم فهذا اصل كبير في البيوع قوله بنى عن بيع الغر زاد عثمان والحصة اي عن بيع الذي فيه الغر وعن  
بيع الحصة وسوان يقول احد العاقلين اذا نذرت اليك الحصة فقد وجب البيع وقيل ذلك في الخيار فهذا يتضمن اثبات الخيار  
الى اجل يقول او سوان يرمى حصة في قطع غنم فاي شاة اصابها كانت بيعة وتوثيق من جهالة المبيع وعن بيع الملائكة  
وهي لس الرجل ثوب الاخر بيده بالليل او بالنهار ولا يقبله الا بذك اي لا يملكه الا بسبب البيع من غير ان يجري بينهما ايجاب  
وقول في اللفظ وفسره في الحديث والملازمة ان يسه بيده ولا يشترط ولا يقبله فاذا مسه وجب البيع رضي ام لا وعن بيع الملائكة  
وهي ان يبيد الرجل الى الرجل ثوبه ويبيد الآخر ثوبه ويكون ذلك بينهما من غير نظر ولا تراض وقيل ان يجعل لنفسه  
العقد او فاطعا للخيار والملازمة ان يجعل ثوب المبيع كذلك وفسره في الحديث والملازمة ان يقول اذا نذرت هذا الثوب فقد  
وجب البيع من غير ايجاب وقول ولا تراض وقوله بنى عن بيع جبل الحيلة وفسره عبد الله الراوي وجبل الحيلة ان تنتج الناقة  
لبطنها ثم تحمل التي تنتج اي جنين الناقة اذا حملت قاما ببيع حماتها وبينها واما المراد وجبل الثمن الى انتاجها قال النووي اما  
بيع الحصة ففيه ثلاث تاويلات احدها ان يقول بعتك من هذه الاثواب ما وقعت عليه الحصة التي اريها او بعتك من هذه  
الارض من ههنا الى ما انتهت اليه هذه الحصة والثاني ان يقول بعتك على انك بالخيار الى ان اري هذه الحصة والثالث  
ان يجعل لنفس الرمي بالحصة سيعا فيقول اذا رسمت هذا الثوب بالحصة فهو بيع منك بكذا واما الذي عن بيع الغر فهو  
اصل عظيم من اصول كتاب البيوع ولهذا قد مر مسلم ويحل فيه مسائل كثيرة غير مختصرة كبيع الآبق والمعدوم والمجهول وغير  
اللا يقدر على تسليمه والتميم بلك البائع عليه وبيع السمك في الماء الكثير واللبن في الصرع وبيع الحمل في البطن وبيع بعض  
مهما وبيع ثوب من اثواب وشاة من شياه ونظائر ذلك وكل هذا بيع باطل لانه غر من غير حاجة وقد كتبت بعض الغريبين اذا  
دعت اليه حاجة كالجبل باساس الدار وكذا اذا باع الشاة الحامل والتي في ضرعها لبن فانه يبيح البيع لان الاساس تدلج للظاهر  
من الدار ولان الحاجة تدعو اليه فانه لا يمكن رويته وكذا القول في حمل الشاة ولينها وكذلك اجمع المسلمون على جواز اشتراء  
فيها غر حقيرتها انهم اجمعوا على صحة بيع الجلبة المحشوة وان لم ير حشوها ولو بيع حشوها بانفراده لم يحرم وجمعوا على جواز جارة الدار  
والدابة والثوب ونحو ذلك شهرامع ان الشهر قد يكون ثلثين يوما وقد يكون تسعة وعشرين وجمعوا على جواز دخول الحمام  
بالاجرة مع اختلاف الناس في استئجارهم المار وفي قدر كلتهم وجمعوا على جواز الشرب من التفار بالعوض مع جهالة قدر  
المشروب واختلاف عادة الشاربين وعكس هذا اجمعوا على بطلان بيع الاجنة في البطون والطير في الهواء قال العلماء بطلان  
البطلان بسبب الغر والصحة مع وجوده على ما ذكرناه وسوان دعت حاجة الى ان كتاب الغر ولا يمكن الاحتراز عنه الا بشدة  
وكان الغر خفيها جازا لبيع والا فلا واقع في بعض مسائل الباب من اختلاف العلماء في صحة البيع فيها وفساده كبيع البعير  
الغائبة مبني على هذه القاعدة فبعضهم يرى ان الغر خفيها كالمعدوم فصيح البيع وبعضهم يراه ليس بخفيها فيلزم البيع والله اعلم

واعلم ان بيع الملامسة وبيع المتابذة وبيع جبل الجملة وبيع الحصة وبيع الغنل واشباهها من البيوع التي جاز فيها  
نصوص خاصة هي داخلة في النهي عن بيع الغرر ولكن افردت بالذكر وهي عتقها لكونها من بياعات الجاهلية المشهورة والله اعلم  
انتهى قلت في الهبة وكل جهالة هذه صفاتها تمنع الجواز هذا هو الاصل اعم اي كون الجاهلية القائمة الى المنارعة مانعة قاعدة  
سلبية في هذا الباب بالجمع لان مشروعية المعاملات لقطع الخصومات والمنارعات المفسدة وغير القائمة اليها غير قاعدة  
فيها الممانعة فكل جهالة لا تنضم الى المنارعة غير مانعة الجواز فانهم والغرر ما طوى عنك علمه وذكر في المبسوط الغرر  
لا يكون مستورا العاقبة وذكر في المغرب نهى عن بيع الغرر وهو المضطر الذي لا يدري ليكون ام لا

باب في بيع المضطر قال الخطابي بيع المضطر يكون من وجهين احدهما ان يكون مضطرا الى العقد من طريق الاكراه عليه  
فهذا فاسد لا يعتد والوجه الاخر ان يضطر الى البيع لرب يركبه او مؤنة ترهقه فيبيع ما في يده بالوكس من اجل الضرورة فهذا  
سبيله في حق الدين والمروءة ان لا يبيع على هذا الوجه وان لا يعتات عليه بما له ولكن يباع ويقرض ويستعمل الى الميسرة  
حتى يكون في ذلك بلاء فان عتق البيع مع الضرورة على هذا الوجه جاز في الحكم ولا تشح وفي استناد الى يث رجل مجهول  
لا يدري من هو الا ان عامة اهل العلم قد كرهوا هذا البيع لهذا الوجه انتهى وقال في الدر المنثور وفي المنتقى بيع المضطر و  
شراءه فاسد قال الشافعي هو ان يضطر الرجل الى طعام او شراب او غيره ما ولا يبيعه البائع الا باكثر من ثمنها بكثير ولذلك  
في الشراء منه كذا في المتخ وفيه لف ونشر غير مرتب لان قوله وكذا في الشراء منه مثال لبيع المضطر اي بان اضطر الى بيع  
شي من ماله ولم يرض المشتري الا بشراة برون من اثل بغين فاحش ومثاله لو ازرمة تقاضي ببيع ماله لا يثا ردينه او ارام  
الذي بيع مصحف او عبد مسلم ونحو ذلك انتهى قلت بيع المكرة منعقة غير نافذ لان الاصل عندنا ان تصرفات المكرة  
قولا منعقة الا ان ما يحتمل الفسخ منه كالبيع والاجارة يفسخ وبالا يحتمل الفسخ منه كالطلاق والعتاق والنكاح والتزويج  
والاستيلاء وهو لازم والسرقية ان الاكراه نوعان نوع يعدم الرضى ويفسد الاختيار وذلك بان يكون بقتل او بقطع عضو  
وهو الاكراه المحكي ونوع يعدم الرضى ولا يفسد الاختيار وذلك بان يكون بضرب او بقبض او بحبس هو الاكراه الغير المحكي  
كل منهما لا ينافي الابطالية ولا الخطاب اي لا يزول به ابلية المكرة ولا يستطعن الخطاب لان المكرة مقبلي واتبلا تحقيق الخطاب  
الا اني انه منترود دين فرض وخطور رخصة ويا تم مرة ولوجا اخرى وهو آية الخطاب المح قوله قال علي (عليه السلام) على

الناس زمان عضوض بعضيهم على بعضيهم ولم يبرئ ذلك قال الله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم ويباع  
المضطر من قد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطر وبيع الغرر الحديث وبيع المضطر بكلا المعنيين المذكورين  
منه عنه

باب في الشركة اي شركة الرجلين في مال فيبيعان فيحصل لهما البركة ما لم يخن احدهما صاحبه وحاصل محاسن الشركة  
ترجع الى الاستعانة في تحصيل المال والشركة لغة خلط النصيبين بحيث لا يتميز احدهما وركبها في شركة الدين اختلاطهما  
في شركة العتق اللفظ المفيد له وهي مشروعة جائزة لان النبي صلى الله عليه وسلم بعث الناس يتعاملون بها فقرهم عليه تعالى  
الناس من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير نكير منكر وهي على ضربين شركة املاك وشركة عقود  
قوله ان الله تعالى يقول انما ائتت الشركاءين ما لم يخن احدهما صاحبه اذا اخانه خرجت من بينهم فلا عينهم ولا يحصل في الشركة

قوله انما ائتت الشركاءين اي بالما تنة وعطف بالكتابة

باب في المضارب يخالف اى ما شرط عليه رب المال قال الخطابي اختلف العلماء في المضارب اذا خالف رب المال فذهب  
ابن عمر قال الربح لرب المال وعن ابى قلابه ونافع انه ضامن والربح لرب المال وبه قال احمد واسحق وكانوا يفتون  
احمد في من استودع المالا فخر فيه باذن صاحبه ان الربح لرب المال وقال اصحاب الراى الربح للمضارب ويتصدق به  
والوضيعة عليه وهو ضامن لراس المال في الوجهين جميعا وقال الاوزاعي ان خالف وربح فالربح له في التغاير وبه  
يتصدق به في الورع والتقيا ولا يصلح لو احدى منهما وقال الشافعي اذا خالف المضارب نظرا فان اشترى السائمة التي لم يفسد بها  
بعين المال فالبيع باطل وان اشترى ما يغير العين فالسائمة للشري وهو ضامن للمال انتهى فقلت عندنا اذا خالف المضارب  
ما شرطه رب المال ضمن مثلا اذا خص له رب المال التصرف في بلد بعينه فخرج الى غير البلدة التي عينها فاشترى بها فبينا  
الشتر المضارب له ربحه وضمن المال الذي اعطاه مضاربه لرب المال ثم اعلم ان المضاربة مشتقة من الضرب في الآخرة  
وفي الشرع عبارة عن عقد الشراكة بمال من احد الجانبين والعمل من الجانب الآخر وركنه الايجاب القبول شرطها ان يكون  
راس المال من الاثمان فلا يصح الا بالمال الذي يصح بالشركة وسببه تعلق البتار للمقدور بتعاطيها وحكم الوكالة عند الدفع  
والشركة بعد الربح وتسمونه اهل الحجاز قراضا وبه المعاملة كانت في الجاهلية فاقترت في الاسلام وعمل برضى الله عليه وسلم  
لخديجة قبل البعثة لاختلاف في جوازها عمل به كثير من الصحابة قوله عن شبيب بن عرقادة قال حدثني ابي عن عروة قال

اعطاه النبي صلى الله عليه وسلم دينارا يشتري به ارضية او شاة فاشترى شاتين فباع احدهما بدينارين ودينارا  
فدعاه بالبركة في بيعه فكان لو اشترى ثوبا لربح فيه هذا ما بالغت في حصول ربحه او حقيقة فان بعض الورع الرب  
يباع ومناسبة الحديث بالبائ غير ظاهر الا ان يقال ان المضارب وكيل لرب المال فاذا خالف الى خير جاز كما ان عروة  
كان وكلا الرسول الله صلى الله عليه وسلم فالف الى خير فاجازه صلى الله عليه وسلم ثم اخرج بسنده عن ابى بلبيد حدثني عروة  
البادي جزا الخبر لفظه مختلف فيه وقد اخرج الامام احمد في مسنده ولفظه ثنا ابوبليد عن عروة بن ابى الجعد البصري قال  
عرض للنبي صلى الله عليه وسلم جلب فاعطاني دينارا وقال اى عروة ايت الجلب فاشتر لنا شاة فاتيت الجلب فساوت  
صاحبه فاشترت منه شاتين بدينارين فاشترى انا وديناهما اذ قال اودهما فلقيني رجل فساوتني فابيعه شاة بدينارين فاشترى  
وحبت بالشاة فقلت يا رسول الله ديناركم ونه فساكنكم قال وكيف صنعت قال فدرتته الحديث فقال اللهم بارك  
في صفقة يمينتي فلقد رايتني اتف بكناسة الكوفة فاربح اربعين الفاقبل ان اصل الى ابي وكان يشتري الجواري  
ويبعه قوله حدثني ابو حصين عن شيخ من اهل المدينة عن حكيم بن حزام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معه بدينار

يشترى له ارضية فاشترى اهلها بدينارين فارجع فاشترى ارضية بدينارين وجاء بدينارين الى النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم فتصدق به النبي صلى الله عليه وسلم ودعاه ان يبارك له في تجارته وانما تصدق لانه حصل له ذلك الدينار في  
ربح دينار اخرج نبية التصديق للتعالي فما زاد له به ينبغي ان يكون سبيله التصديق ولم يتصدق به لكرهته في العقد لانه  
لو كان ذلك لانكر صلى الله عليه وسلم على حكيم بن حزام والحديثان حجة في ان تصرفات الفضولي جاز اذا اجاز الاصل  
قال الخطابي هذا الحديث مما يحتج به اهل الراى لانه يحيزون بيع مال زينة لعمر وبغير اذن منه وتوكيل فيه ويقف على اجابة  
المالك فان اجاز صح الا انهم لم يحيزوا الشرار لغير اذنه واجاز مالك الشرار ولا يبيع معا وكان الشافعي لا يحيز شيئا من ذلك

لانه غر لا يدري بل يحيزه ام لا وكذلك لا يحيز النكاح الموقوف على رضا المنكحة او اجازة الولي غير ان الحيزين مؤ  
غير متصلين لان في احدهما وهو رواية حكيم بن حزام رجلا مجهولا لا يدري من هو في خبر عروة بان الحى حدثوه و  
ما كان نذاسيله من الرواية لم يقيم بالحجة انتهى قلت الطائفي وغيره انما ضعف حديث عروة لان ثيب بن ابي عرقدة  
يروي عن الحى ولم تعرض لحديث ابي لبيد فانه ثابت حجة لان المنذري قال وقد اخرج الترمذي حديث نسر الاشاة  
من رواية ابي لبيد لانه بن زيار عن عروة وهو من هذا الطريق حسن واما الكلام في حديث حكيم بن حزام فانه يروي  
عن شيخ من اهل المدينة وهو مجهول قلت اخرج الترمذي من حديث حبيب بن ابي ثابت عن حكيم بن حزام وقال  
حبيب بن ابي ثابت لم يسمع عندي من حكيم بن حزام قلت لم يسمع من حكيم بن حزام قال حبيب لم يسمع من حكيم بن حزام  
ولما لم يسمع من السماع ولو سلم فالمرسل عندهما وعند الجمهور حجة

باب في الرجل يتجر في مال الرجل بعينه قوله من استطاع منكبه ان يكون مثل صاحب فرق الا ذر فليكن مثله  
الحديث وفيه فقال الثالث اللهم انك تعلم اني اسناجرت اجيوا بقرق أدري فلما امسيت عرضت عليه حقه فابي  
ان ياخذها وذهب فتمتره له حتى جمعت له بقرا ورعائها تلقيني فقال اعطني حقوقي قلت اذهب الى تلك البقرة راعيا  
فخذها فذهب فاستأفها ففرق كميا لستة عشر رطلا جمعها فرقان كبطن وبطنان قوله فتمتره من التتمير وهو التثنية يقال  
ثم الله الي كثره وفي الحديث قصة اصحاب الرقيم وهم ثلثة رجال آووا الى الغار فتقطعت على قم الغار صخرة سدت  
طريق خروجهم منه فدعوا للمدبوسل احسن اعمالهم فزال الصخرة وكشف عن قم الغار بحيث خرجوا منه والحديث بظاهره  
غير مناسب للباب لان حقه الذي كان فرق الارض على ذمة المتاجر دينه لم ياخذها وتركه عند المتاجر فلم يملكه وبقى في ملك  
المتاجر فالذي فعل فيه من التتمير تصرف في مال نفسه لا في مال الغير ولكن هو اعطاه اياها على سبيل الصدق بالخير

باب في الشركة على غيبور اس المال الشركة ضربان شركة المالك شركة عقود وشركة المالك شركة العين يرثها  
الرجلان او يشتر يانها وحكمها انه لا يجوز لاجلها ان يصرف في نصيب الآخر الا باذنه وكل واحد منهما في نصيب صاحبه  
كالا جنبي واما شركة العقود فهي على اربعة اوجه متاع وضعة وعنان وشركة الصنعة وهي شركة التقبل وشركة الوجوه و  
هنا قسم خاص وهي فاسدة وهي شركة الرجلان في كل شيء مباح كالشركة في الاحتطاب والاصطيا و كاختار الثمار من  
الجبال كالجوز والتين والفتق ونقل الطين وبيع من ارض مباحة ايا الحصى او الملح او الكوز الجارية وغيره او ايا  
وجه الحصر في الصحبة ان العقد اما ان يذكر فيه مال او لا وفي الذكر اما ان يشترط المسادة في المال وبيع ونفعه او لا  
فان شرط ذلك فهو المتاع وضعة والا فهو العنان وفي عدم ذكر المال اما ان يشترط العمل في مال الغير او لا فالاولى للصانع  
والثاني الوجه والتفصيل في الفقه فراجع واما شركة المتاع وضعة فانه يذهب الى جوازها بالوصية وصاحبها واخذها وقال  
الشافعي ومالك واهل الجوز واما شركة العنان فهو متفق عليه والخلاف في التفصيل واما شركة الصنعة كالخياطيين  
والصباغين فيستر كان على ان تقبل الاعمال فيكون الكسب بينهما فهو ايضا مختلف فيه فعندنا يجوز وبه قال مالك و  
عند الشافعي لا يجوز واما شركة الوجوه فالرجلان يشتركان ولا مال لهما على ان يشتريا لوجوهما ويبيعا فنصح الشركة على هذا عندنا  
وسميتم به لانه لا يشترى بالنسيئة الا من كان له وجاهة عند الناس وقيل لانه ليس بهما مال ولا عمل فيجلس كل واحد منهما

ينظر وجه صاحبه قوله من ابي عبد الله ان عبد الله قال اشتركت انا وداود وسعدان في كسب يومهم باثني عشر الف دينار  
سعدان باسبسين ولم اجد انا وداود اثني عشر الف دينار في استل باثني عشر الف دينار على جواز شركه الابان كما ذكر المصنف  
وهي ان يشترك العاقلان فيما يعملا به في كل كل وانما بينهما صاحبه ان يقبل ويحمل ثمنه في قدر ماوسمهما استوجبا  
ويبينان الصنعة وقد ذهب الى سهمتها مالك ليشرا اتفاقا والصنعة والى سهمتها ذهب الحارثي والجمهور حنفية وصاحبه وقال  
الشافعي كلها باطله لان كل واحد منهما متميز بمدة ومنا فداود كما واشتركت في ما شئتم ما يكون الدبر والنسل بينهما انا وبين  
واجابت الشافعية عن هذا الحديث بان فتنتم بذكر كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يد فيها من يشاء وهذا الحديث  
حجة على ابي حنيفة وغيره ممن قال ان الوكالة في المباحات لا تمنع انتهي قلت وهذا الكلام يوجب بان الشوكا في ثمن  
ان هذه الشركة من افراد الشركة الجائزة عن الغنمية وجزئية من جزئياتها وكل من الشركة في الابان والشركة في تلك المباحات  
واحد عندهم وكل واحد من الشركين وكيل من الآخر وهذا قاطع وعلمة من الشوكا في واما اشار الى بقوله كما ذكر المصنف  
بان المصنف صاحب المثنى شيخ الاسلام ابن تيمية قال في ذلك وهو ايضا غير صحيح فانه قال في حجة في شركة الابان  
اي عندنا لما وتلك المباحات عند القائل بها فان الغنمية كثر ثم الله تعالى فرق بين شركة الابان التي تسمى شركة  
الصناع وشركة القبل وبين شركة في تلك المباحات فان الشركة في الابان جائزة عندهم والشركة في تلك المباحات  
لا يجوز وصاحب المثنى اشار في كلامه الى ذلك وخاطبه الشوكا في ولم يفرق بينهما وهذه الشركة التي اشترك فيها عبد الله بن  
مسعود وعمار وسعدان في تلك المباحات وهو لا يجوز عندهم لان شركة الابان كما هو واضح من كتبهم وقد  
ذكرنا مختصرا وحاصل ان الشركة بغير المال على نوعين احدهما شركة الابان وتسمى شركة الصناع وشركة القبل كالسهم  
والصباغين يشتركان على ان يقبل الاعمال ويكون الكسب بينهما والثاني شركة في المباحات كالاخطاب الاصطياذ  
والاشتراك في اخذ كل شئ مباح وكذا نقل الطين وبيع من ارض مباحة وليس اوا الملح او الشح او الكحل او المعدن  
او الكنوز الجبلية فالاول جائز عندنا والثاني فاسد فالذي حصل من المال المباح لاحد بما قوله دون صاحبه كل ذلك  
جائز عندنا كذا اخذ قال ابن الهمام في فتح القدير يوليده ما رواه ابو داود وفي حديث الباب ثم قال اجيب  
بان الغنمية مقسومة بين الغائبين بحكم الله تعالى فيمنع ان يشرك هو لا يشي منها بخصوصهم وفعلة صلى الله عليه وسلم  
انما يتوغل قبل الغنمية اوانه كان قدرا يخصهم وعلى قول بعض الشافعية ان غنماهم بذكر كان للنبى صلى الله عليه وسلم  
ينصرف فيها كيف يشاء لها سواهم واما وجه جواز الاول المذكور في الهداية وفي شرحها فتح القدير وغيره راجع  
باب في المزايدة قال في الهداية قال ابو حنيفة المزايدة بالثلث والرابع بالجملة اعلم ان المزايدة لغة معاولة  
من الزرع وفي الشرعية هي عقد على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة عندنا في حنيفة وقالا جائزة اهم قلت للمزايدة  
صور مختلفة احدها بان يكون هذا العقد على دراهم او دنانير مسماة والثاني ان يكون على طعام مسمى مثلا على خنطة او شعير  
مسمى سوار كان من جنس ما يزرع في الارض او غيره او بجزء مسمى من الخارج من الارض والثالث ان يكون  
بمخنة من الخارج من الربع او الثلث او النصف والرابع ان يكون العقد على قسمة الخارج من الارض بان يكون على  
الاولى والماذيات قلب الارض وما كان في غير ما من الارض فهو للزراع فعلى الرابع اتفقوا على ان لا يجوز عند

احد من الامة وكذلك اتفقوا على الاول الا ما نقل عن طاؤس وطائفة قليلة انه لا يجوز كرا الارض مطلقا لا بجزء ومن النثر  
 والطعام ولا بذهب ولا فضة ولا بغير ذلك اليه ذهب ابن حزم واحتجوا بالاحاديث المطلقة في ذلك وكذلك اتفقوا على  
 الصورة الثانية فانه قال ابو حنيفة واصحابه والشافعي وآخرون انه يجوز كرا الارض بكل ما يجوز ان يكون ثمنه في البيعات  
 من الذهب والفضة والعروض وبالطعام سوار كان من جنس ما يزرع في الارض او غيره غير انه قال مالك انه يجوز  
 كرا الارض بغير الطعام والتمر لانهما لا يصير من بيع الطعام بالطعام قال ابن المنذر يعني ان يحيل ما قال مالك على  
 ما اذا كان المكري به من الطعام جزءا مما يخرج منها فاما اذا كراها بطعام معلوم في ذمة المكري او بطعام حاضر يقبضه  
 المالك فلا مانع من الجواز وقال احمد بن حنبل يجوز اجارة الارض بجزء خارج منها ايضا اذا كان البذر من رب الارض  
 واما الصورة الثالثة فهي التي تختلف فذهب ابو حنيفة الى انه فاسد مطلقا كما مر عن الهذلي وذهب صاحباه وآخرون  
 الى انه يجوز المضاربة بحصة من الخارج من الثلث والرابع والنصف وقالوا يجوز العقد على المزارعة والمساقات مجتمعتين  
 فتساقية على النخل وتزارة على الارض كما جرى في خيبر ويجوز العقد على كل واحد منهما منفردة واجابوا عن الاحاديث التي فيها  
 بالنهي عن المزارعة بانها محمولة على التنزيه وقيل انها محمولة على ما اذا اشترط صاحب الارض حاجتها منها معينة وقال  
 الشافعي يجوز المزارعة ايضا بحصة من الخارج من النصف والثلث والرابع اذا كانت مع المساقاة ولا يجوز منفردة و  
 منعها ابو حنيفة منفردة ومجمعة يصحون ارباب التصنيف ولكن يذكرون الجزئيات الخلافية مع صاحبها وان هذا الاجماع  
 المتناهي بين المتناقصين لانه اذا فقد باب المزارعة عنده فما معنى خلاف الفروع بينهم فقل ان ذكر ابو حنيفة الفروع على  
 فرض صحة المزارعة وبذلك ما ترمى فانه ينبغي حينئذ ان يذكر فروع الخلافية في كل باب وليس كذلك بل الحق ان ابا حنيفة  
 لم يقل بطلانها كما في الحادي القدسي ان ابا حنيفة انما كرهها ولم ينهي عنها اشد النهي فانهم فانه نادر ثم اعلم ان للمزارعة  
 على قول من يجوزها شروط منها بيان المدة بان يقول الى سنة او سنتين وما شبه ذلك وان بين وقتا لا يتمكن فيه  
 من الزراعة فسدت المزارعة فصار ذكره ولا ذكره سوار وكذلك اذا بين مدة لا يعيش احدهما الى مثلها غالبا لانه يصير  
 في معنى اشتراط العقد الى ما بعد الموت ومنها بيان من عليه البذر وقطعا للمزارعة واعلاها للمعقود وعليه وهو منافع العاقل  
 اذا كان البذر من قبل رب الارض او منافع الارض اذا كان البذر من قبل العاقل ثم اعلم ان مطلق المزارعة  
 على ستة اوجه ثلثة منها فاسدة وثلثة منها صحيحة اما الصحيحة فالاول ان يكون الارض والبذر لواحد والبقر والعمل  
 لواحد والثاني ان يكون الارض لواحد والعمل والبقر والبذر لواحد والثالث ان يكون الارض والبذر والبقر  
 لواحد والعمل من الاخر اما الفاسدة فالاول منها ان يكون الارض والبقر والبذر والعمل لا يخرج عن ابي يوسف  
 ان يجوز ايضا والثاني ان يكون البذر لاحدهما والارض والبقر والعمل لا يخرج والثالث ان يكون البذر والبقر لاحدهما  
 والارض والعمل لا يخرج ثم الخارج في هذين الوجهين لصاحب البذر في رواية اعتبار السائر المزارعات الفاسدة وفي  
 رواية لصاحب الارض ويصير مستثنى للبذر فالبضالة بالتصالح بارضة ثم اعلم ان الخراج نوعان خراج وطبيعة ويكون  
 يوظف الامام على الكفار كل سنة ويضع عليهم ما يطبق اراضيهم والثاني خراج مقاسمة وهو ان يشترط عليهم بعض ما يخرج  
 كالنصف والثلث ونحو ذلك جزئيا ثم اعلم ان من جوز المزارعة استدلل بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بانه

عامل بأهل خيبر بشرط ما يخرج منها من تمر وذرع واجاب عنه المانعون ان معاملته رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل خيبر  
لم يكن مزارعة بل هو خارج بمقاسمة ضربها عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم والدليل عليه انه لم يعين له المدة والمزارعة  
اذا لم يعين لها المدة فهي فاسدة عند الكل اجاب بهذا صاحب الهداية في المزارعة ونسوخه في باب المساقاة وبين هناك  
ان الخيبر تحت عنوة اوصلي فانظر واستدل المانعون بأحد حديث التي اخرجها المصنف عن رافع بن خديج في هذا الباب  
وفي باب الملحق باب في التثنية ذلك عنه وبما اخرج عن جابر بن عبد الله في باب المنازعة اما حديث هذا الباب قوله

سمعت ابن عمر يقول ما كنا نرى بالمزارعة باساحتي سمعت رافع بن خديج يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عنها  
فذكرته لطاؤس فقال طاؤس قال لي ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينه عنها ولكن قال يمنع احدكم راضه

خير من ان ياخذ عليها خراجا معلوما اي كرار قوله فذكرته لطاؤس اي حديث رافع بن خديج وندة مقولة عمرو بن دينار  
وفي رواية الثانی قال زيد بن ثابت يغفر الله لرجل منكم ما كان قد اقرضه من امواله من رجلان قد اقرضاهما رسول الله

صلى الله عليه وسلم ان كان هذا شأنكم فلا تتركوا المزارع فسمع قوله لا تتركوا المزارع اي لم يفهم علة المنع فرواه على قدر ما سمع  
وفي رواية عن سعد قال كنا نكرى الارض بما على السواني من الزرع وما سعد بالما ومنها فنها رسول الله صلى الله عليه

وسلم عن ذلك وامرنا ان نكرى بها بذهب اذ فضة فهذا يدل على ان النهي كان من المزارعة المحصورة بان يكرى الارض  
بشيء يثبت على اطراف السواني اي الجداول من الزرع لا بالذهب والفضة بل امر بها وفي رواية حنظلة بن قيس انصار

قال سالت رافع بن خديج عن كراء الارض بالذهب والورق فقال لا بأس بها انما كان الناس يواجرون على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بما على الماذيات واقبال الجداول واشياء من الذرع فيهلك هذا ويسلم هذا وسلم

هذا ويهلك هذا ولم يكن للناس كراء الا هذا فلذلك زجر عنه فاما شئ مضمون معلوم فلا بأس به فهذا لا يدل على جواز  
المزارعة المختلفة فيها ولا على عدم جوازها بل هو ساكت عنها ويدل على منع المزارعة المنوعة بالاتفاق وفي رواية

فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الارض فقلت وهذا قول حنظلة اما بالذهب فقال اما بالذهب  
والورق فلا بأس به وفي رواية للبخاري اما بالذهب والورق فلم يكن يؤمنون وفي رواية لها فاما الورق فلم ينهنا -

باب في التشديد في ذلك اي في عقد المزارعة فاخرج فيه عنه فقال راي ابن عمر يا ابن خديج ماذا حدث عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في كراء الارض فقال رافع لعبد الله بن عمر سمعت عتي وكا نأقده شهدا يد راي ثابن اهل الدار ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء الارض قال عبد الله والله لقد كنت اعلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الارض  
تكرى الحديث اي ولا يكرى عليه وفي رواية قال كنا نخابر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ان بعض عموته

اتاه فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن امر كان لنا نافعاً وهو المنازعة وطواعبة الله ورسوله انفع لنا  
وانفع قال قلنا وماذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له ارض فليزرعها ولا يزرعها اخاه ولا يبيعها

ثلث ولا يبيع ولا يبيع مسمى وهذا مشكل لانه كما يدل على منع المزارعة المختلفة بالثلث والربع يدل على منع المنفعة ايضا  
وهو على طعام مسمى الا ان يقال ان الطعام المسمى الذي نهى عنها هو بعض ما يخرج منها او المراد هو الطعام الذي يثبت على

اقبال الجداول واطراف الماذيات او المراد بالنهي نهى تنزيه اي الاولى والانصب ان لا يكرى بها ثلث ولا ربع و



لا يطعم سمي بل يعطيها على الزراعة من غير جرد في رواية قال جاذنا ذراع من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فبقول  
 بنانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن امرئ يرفق بنا دابة الله ورسوله اذق بنا نمانا ان يزرع احذا ادا رضى  
 ملكك رقتنا او منيحة بمنها رجل وفي رواية نينا كبر عن الحفل وقال من يستغنى عن ارضه فليمنحنا الخاء او يبدع وفضل  
 كرا المزارع وفي رواية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى بنى حاشة فزارى ارض ظهير قبل ما احسن زرع  
 ظهير قالوا ليس للظهير قال ليس ارض ظهير فالوا الى ذلك نزرع فلان قال فخذوا زرعكم ورووا عليه النفقة قال  
 رافع فاخذنا نزرعنا ورددنا اليه النفقة اى الى الزرع وفيه اشكال لان الزرع يكون لصاحب البذر والاخر اجر الشغل  
 فلعل كان البذر ايضا لصاحب الارض قوله قال سعيدا فقر خاك اكره بالدارهم فقر اعروا رضىك للزراعة وفي  
 رواية عن رافع بن خديج قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم من المحاقلة والمزانية وقال انما يزرع ثلثة رجل  
 رجل له ارض فهو يزرعها ورجل فتح ارضا فهو يزرع ورجل اشكرى ارضا يذهب او فضاة وفي رواية رافع بن خديج  
 انه زرع ارضا فمر به النبي صلى الله عليه وسلم وهو يسقيها فساله لمن الزرع ولمن الارض فقال نزرعنى بذررى وعملنى  
 الشطر لبنى فان الشطر فقال اربنما فرد ارض على اهلها وخذ نفقتك قوله اربنما اى ايتما بالاربعة الثا سدر  
 وهذا يقتضى ان العقد الفاسد بحق بالربا قبل ان حارث رافع مضطرب فيجب تركه والرجوع الى حديث خبير قال التورثي  
 احاديث المزارعة التي اوردوا الحديث في كتب الحديث في خواهراتناين واختلاف وجملة القول في وجه الجامع  
 بينها ان رافع بن خديج سمع احاديث في النبي وعلمها تنوعه فنظم سائر افي سلك واحد فلهذا مرة يقول سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وتارة يقول حدثني عمومتى واخرى اخبرني عمي والعللة في بعض تلك الاحاديث انهم كانوا يشترطون  
 شروطا فاسدة ويتعاملون على اجرة غير معلومة فهو عنها وفي البعض انهم كانوا يتنازعون في كرا الارض حتى افضى بهم الى القتال  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان كان هذا شأنكم فلا تكم والمزارع وقدين ذلك زيرين ثابت في حديثه وفي البعض انكره ان ياخذ  
 المسلم خراجا معلوما من اخيه على الارض ثم تمسك السماء قطرها وتخلق الارض ريها فيذهب البغير شئ فيتولد فيه التنافر والبغض  
 وقدين لنا ذلك من حديث ابن عباس من كانت له ارض فليزرعها الحريث وذلك من طريق المروة والمواساة وفي البعض انكره  
 الاثنان بالحراثة والحرص عليها والتفرغ لها فتقدم عن الجهاد في سبيل الله وتقومهم لخطا على الغنية والفنى ويدل عليه حديث  
 ابى امامة اهم اللغات الما ذيات بالذال العجمة بكسوة مسائل المار وقيل ما ينبت على حافى سيل المار واقبال الجدول الموقدة  
 قال في النهاية وهي الاول والرؤس جمع قبل يضم والقيل ايضا راس الجبل والاكمة وقد يكون جمع قبل بالتحريك وهو الكمار في  
 مواضع من الارض الجدول جمع جدل وهو النهر الصغير وقوله فليمنحها بفتح النون من باب فتح وكسر ما من باب ضرب والاسم  
 المنحة بالكسر العطية المحتالة من الحفل هو القراح من الارض وهي الطيبة الشربة الخالصة من شائبة السخ الصالحة للزرع منه  
 حقل يحقل اذا زرع والمحاكلة معاكلة من ذلك والمزانية من الرزق وهو السفع الخايرة هي المزارعة على نصيب معين  
 كالثلث والرابع وسياقى تفصيله في باب -

باب في زرع الارض بغير اذن صاحبها ذهب عامة الفقهاء الى ان الزرع لصاحب البذر لانه تولد من عينه بالزراعة ولو كان من غير  
 الزرع كرا الارض غير ان احمد بن حنبل قال اذا كان قايما فهو لصاحب الارض وبني الحصاد يكون له الاجرة قوله عن رافع بن خديج

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من زرع في ارض قوم فغير اذ بهم فليس له من الزرع شئ وله نفقة والحديث مختلف فيه  
ضعفه بعض وجسه بعض قال الترمذي حسن غريب ونقل البخاري تحسینه فعني قوله ليس له من الزرع شئ اي لا يحل له من الزرع  
شئ لانه حصل له بطريق غصب الارض وان كان في الحكم له

باب في المخابرة هي المزارعة على نصيب معين كالثلث والرابع كما فسر زيد بن ثابت في حديث الباب قال ان تاخذ الارض  
بنصف اذ ثلث او ربع وقال الشوكاني المخابرة مشتق من الخبير وهو الاكار وهو الزارع الفلاح الحراث والى هذه الاشتقاق  
ذهب ابو عبيدة والاكثرون من اهل اللغة والفقه وقال آخرون هي مشتقة من الخبار بفتح الخاء المعجمة وتخفيف الموحدة وهي الارض  
الرخوة وقيل من الخبر بضم الخاء وهو النصيب من سمك او لحم وقال ابن الاعرابي هي مشتقة من خبير لان اول هذه المعاملة فيها  
وفسرها صاحب الشافعي المخابرة بانها العمل على الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من صاحب العمل وقيل المساقات و  
المزارعة والمخابرة بمعنى واحد والى هذا يشير كلام الشافعي في الام واليه يشير كلام البخاري وقال في القاموس المزارعة المعاونة  
على الارض ببعض ما يخرج منها ويكون البذر من مالكها وقال المخابرة ان يزرع على النصف ونحوه انتهى قوله عن جابر بن  
عبد الله قال هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزينة والمخالة وعن الثنبا لان يعلم اي الا ان يكون الاستئثار  
ثيبا معلوما فانه اذا اتيقن بتقارب اتيته بعد الاستئثار فلا كراهة فيه قوله من لم يذرا المخابرة فليؤذن بحرب من الله ورسوله فان  
المخابرة لما كان عقدا فاسدا فهو في حكم الربو اذ قد قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا العمد وذروا ما بقى من الربو ان كنتم  
مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله قوله عن زيد بن ثابت قال هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخابرة  
قلت وما المخابرة قال ان تاخذ الارض بنصف اذ ثلث او ربع وهذا الحديثان حديث جابر وحديث زيد يملكان على منع  
المزارعة على النصف والثلث وبه قال ابو حنيفة وآخرون خلافا لصاحبه

باب في المساقاة هي معاينة ورق الاشجار والكروم الى من يقوم باصلاحها على ان يكون له سهم معلوم من ثمرها وهي كالزراعة  
عند الحنفية حكما وخلافها وقد تقدم تفصيله وقال النووي قال القاضي وقد اختلفوا في خسران تحت عنوة او صلى او يجلبا للها  
عنها بغير قتال او بعضها صلى وبعضها عنوة وبعضها جلا عنه المدا وبعضها صلى وبعضها عنوة قال وهذا اصح الاقوال هي  
رواية مالك من تابعه وبه قال ابن عيينة قال وفي كل قول اثر مروي وفي رواية لمسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لما ظهر على خيبر اذ اخرج اليهود منها وكانت الارض حين ظهر عليها الله ورسوله للمسلمين وهذا يدل لمن قال عنوة اذ حق  
المسلمين انما هو في العنوة وظاهر قول من قال صلى انهم صولحو على كون الارض للمسلمين والمدا علموا واختلفوا فيما يجوز  
عليه المساقاة من الاشجار فقال داود يجوز على النخل خاصة وقال الشافعي على النخل والعنب خاصة وقال مالك يجوز على  
جميع الاشجار وهو قول للشافعي فاما داود فراهضة فلم يتعد فيه المنصوص عليه واما الشافعي فوافق داود في كونها رخصة  
لكن قال حكم العنب حكم النخل في معظم الابواب واما مالك فقال بسبب الجواز الحاجة والمصلحة وهذا يشمل الجميع فيقاس عليه  
والله اعلم ثم قال بعد حديث خبيث كجته الشافعي وموافقه في جواز المزارعة تبعا للمساقاة وان كانت المزارعة عندهم لا تجوز  
منفردة فتجوز تبعا للمساقاة فيساقية على النخل وزراعة على الارض كما جرى في خيبر وقال مالك لا يجوز المزارعة لا منفردا و  
لا تبعا الا ما كان من الارض بين الشجرة وقال ابو حنيفة وزفر المزارعة والمساقات فاسدتان سواء جمعها او فرقتها ولو عقدتا

فقد اتفق ابن أبي ليلى واليه بن محمد وسائر الكوفيين وذهبوا إلى أن زينة وابن تميم وآخرين  
 المساقاة والمزارعة تفتقن ويوزكل واحدة منهما منفردة وبما هو الظاهر المتعارك في شيء من القيل والحدوث كون المزارعة  
 في خير إنما جازت بما للمساقاة بل جازت ستقالة وإن المعنى البور المساقاة وهو في المزارعة قياسا على القراض فإن جاز  
 بالاجماع وهو المزارعة في كل شيء وإن أسلمين في جميع الأصهار والأصهار سترون على أهل المزارعة انتهى لمختصات  
 قد أقدم نقلنا عن الهادي جواب أبي حنيفة من معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر وما حاله أنه لم يكن بطريق المزارعة و  
 المساقاة بل كانت بطريق الشرائع على وجه أن عليهم والعلم الله عليه وسلم ما كان غنيمة والله عليه وسلم لم يمين  
 لهم المدة ولو كانت مزارعة أو مساقاة لبيها لان بيان المدة شرط عند المجوزين قوله عن ابن عمر بن رسول الله عليه وسلم  
 عامل أهل خيبر ليشتر ما يخرجون ثم اذ ذرع أي نصف ما يخرج فمما قد تفرعت في المساقاة ومما قد تفرعت في المزارعة  
 قوله عن ابن عباس قال اتفق رسول الله صلى الله عليه وسلم وخيبر واشترط أن له الأرض وكل صفا وبيعها وقال  
 أهل خيبر نحن أعلم بالأرض منكم فاعطاناها على أن لك نصف الثمرة ولنا نصف فزعنا ما اعطاهم على ذلك الحديث  
 أي زعم ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى اليه وأرض خيبر على أن ما يخرج منها يودون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم نصفها الحز الخرص -

باب في الخرص تقدم هذا في كتاب الزكاة وبينا هناك ما له وما عليه بما لا مزيد عليه فراجع  
 كتاب الاجامعة بهذا في أكثر النسخ وليس في بعضها بهذا اللفظ بل فيها باب في كسب المعلم قال في المغرب جاز  
 تملك المانع بوض ثم راع في اللفظ اسم للاجرة وهي كراه الاجير وقد أجروا إذا اعطاه أجرته  
 باب في كسب المعلم أي معلم القرآن قال في الهداية ولا الاستيجار على الاذان والحج وكذا الامانة وتعليم القرآن والفقه و  
 الاصل ان كل طاعة ينقص بها المسلم لا يجوز الاستيجار عليه عندنا وعند الشافعي لبيع في كل ما لا يتعين على الاجير لانه استيجار على  
 عمل معلوم غير متعين عليه فيجوز ولنا قوله عليه السلام اقرؤ القرآن ولا تأكلوا به وفي آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الى عثمان بن ابي العاص وان اتخذت مؤذنا فلا تأخذ على الاذان اجرا ولا ان القرية متى حصلت وقعت عن العامل ولهذا  
 تعتبر المية فلا يجوز له اخذ الاجر من غيره كما في الصوم والصلاة والان التعليم مما لا يقدر عليه المعلم الا بمعنى من قبل المعلم فليكون  
 لمتر ما لا يقدر على تسليمه فلا يصح وبعض مشائخنا استحسنوا الاستيجار على تعليم القرآن اليوم لانه طهر التوالم في الامور الدينية  
 في الاقناع اوضح حفظ القرآن وعليه الفتوى انتهى قوله والفقه قيد بالفقه لانه يجوز الاستيجار لاجل قراءة العلوم الادبية كاللغة  
 والعرف والنحو والعلوم الحكيمة كالطب العقول ونحو ما قوله وعند الشافعي وبه قال مالك وحمد في رواية وقال في رواية  
 بحرمة وهو قول اسحق بن راهويه وعبد البر بن شقيق واصحاب احمد والزهري قوله ولنا هذا الحديث لطرق عن عبد الرحمن  
 ابن شبل وابي هريرة وعبد الرحمن بن عوف اما حديث ابن شبل فاخرجه احمد في مسنده مرفوعا اقرؤ القرآن ولا تأكلوا به حديث  
 ورواه ابن راهويه في مسنده وابن ابي شيبة في مصنفه وعبد الرزاق في مصنفه والطبراني في معجمه وعبد بن حميد والبيهقي  
 في مسندهم وهذه الاسانيد كلها صحيحة واما حديث ابني هريرة فاخرجه ابن ابي عدي في كماله مرفوعا نحوه واما حديث عبد الرحمن  
 ابن عوف فاخرجه الزبيري في مسنده نحوه سواه قوله وفي آخر ما عهد لخم اخرج المصنف عن ابني العاص مرفوعا انت انا هم

واتخذ مودنا لا ياخذ على اذانه اجرا واخرجه احمد في مسنده والحاكم وقال على شرط مسلم واخرجه ابن ماجه والترمذي وحسنه  
 من طريق الحسن عنه اخرجه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان النبي مودنا لا ياخذ على الاذان اجرا ويشهد الاجرة  
 البخاري في تاريخه من حديث المغيرة بن شعبه قلت يا رسول الله اجعلني امام قومي قال قد فعلت ثم لم يزل لا يتخذ  
 مودنا ياخذ على الاذان اجرا ويشهد له ما اخرجه ابن عدي في كماله من طريق يحيى البكار سمعت رجلا قال لابن عمر في حاجتك  
 في الله تعالى فقال له ابن عمر وانا البغضك في الله قال سبحان الله انا احبك في الله وانت تبغضني في الله قال نعم  
 فانك تاخذ على اذالك اجرا ويشهد لهما حديث الثورس حديث الباب قوله واتخذ وقال بكلمة الحنفية ان المتقين  
 منعوه لرغبة الناس في التعليم حسبه ومروءة للتعليمين في مجازاة الاحسان بالاحسان بلا غش ولا غش ولا زلل ذلك  
 في هذا الزمان ففي الامتناع تصحيح حفظ القرآن وتعليم الصبيان لعوام الشرع على مرالا وان يتغير الجواب باختلاف  
 القرآن والدوران فيقضي بذلك اذا ضلوا به لذلك قوله عن عبادة بن الصامت قال علمت ناسا من اهل الصفة  
 القرآن والكتاب فاهدى الى رجل منهم قوسا فقلت ليست بمال وادعى عليها في سبيل الله لاتين رسول صلى الله عليه  
 وسلم فلاسلنه فأتيته فقلت يا رسول الله رجل اهدى الى قوسا من كنت اعلمه الكتب القرآن وليست بمال  
 وادعى عنها في سبيل الله تعالى قال ان كنت تحب ان تطوق طوقا من نار فاقبلها استدلل بهذا الحديث البوضعية و  
 من معه على ان اخذ الاجرة والعوض على تعليم القرآن وعلى من في معناه غير مباح قال الخطابي واما ذلك آخرون  
 وهو نذير عطاء بن مالك والشافعي وابي ثور واجتوا بحديث سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للرجل  
 الذي خطب المرأة ولم يجيها مهر ازواجكها على ما معك من القرآن وقد ذكره ابو داود في موضعه من الكتاب ولوا  
 حديث عبادة على انه امكن تبرع به ونوى الاحتساب فيه ولم يكن قصده وثقت التعليم الى طلب عوض ونفع في ذرا  
 النبي صلى الله عليه وسلم الباطل اجره وتوعده عليه وكان سبيل عبادة في هذا سبيل من روضته للرجل او استخرج له  
 متناغا فذغرق في بحر تبرعاً وحسبه فليس له ان ياخذ عليها اجرا ولو اتى طلب لذلك اجرة قبل ان يفعل حسبه كان  
 ذلك جائزا واهل الصفة قوم لقرا كانوا يعيشون بصدقة الناس فاخذ المال من تحت ايديهم مكروه ودفعه اليهم  
 مستحب قال بعض العلماء اخذ الاجرة على تعليم القرآن له حالات فاذا كان في المسلمين غيره ممن يقوم به حل له  
 اخذ الاجرة عليه لان فرض ذلك لا يتعين عليه واذا كان في حال او موضع لا يقوم به غيره لم يحل له اخذ الاجرة  
 وعلى هذا يقول اخلاف الاخبار في انتهى وقال البيهقي في المعرفة وظاهره متروك عندنا وعندهم فانه لو قبل المنة  
 بغير شرط لم يستحق الوعي فيكون منسوخا بحديث ابن عباس وحديث الخدرى قلت عادم ذكر الشرط غير ذكر عدم الشرط  
 فالسكوت لا يدل على العادم ولا يتبعان يحل ذلك على كمال المبالغة فيما فيه تناسبه العوض احتياطا ومؤمن  
 باب سد الذرائع فيعلم حال الشرط بالطريق الاولى واما الجواب عن حديث ابن عباس رفعه ان احق ما اخذتم  
 الحديث ان المراد الجعالة في الرقية كما في سياق الحديث وهو نوع مداواة ويباح اخذ الاجر عليها وكذا الجواب عن  
 حديث الخدرى في قصة الدرين ورفقته اياه بالفاحشة ثم ان عليا سرار والمولف باين لذلك حيث جوز للقرآن  
 اجرة اذا كانت على سبيل المعالجة به وحرم حيث كانت على التعليم مشعر بان الاجرة انما جازت في الاول لكونه

بما لا يجب القيام به على المكلف لا كذلك التعليم فاتها قربة وهو واجب ايضا وان كان على الكفاية وهذا هو المذهب  
عندنا فلا يمتشي حديث الرقية بالقائمة حجة على الاحناف في منهي الاجرة على التعليم.

باب في كسب الاطباء اتفقوا على انه طيب وحلال واخرج فيه حديث ابى سعيد وفيه قوله فقال بعضهم ان  
سيدنا لدغ نمل عند احد منكم يعني رقية فقال رجل من القوم اني لادق ولكن استضعفنا لانه فابتم ان يصفونا  
ما انا براق حتى تجعلوا الى جعلنا فاجعلوا له فليعنا من الشان فانه فقرا عليه بامر الكتاب وتيفل حتى بر الحديث و

فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابن علمتها رقية احسنتم واضربوا الى معكم لسمهم انما قال هذا  
طيبا لقلوبهم ولبيان انه حلال طيب وكان الربط ثلثين كعدا للشارع وللدوسغ لذوات السموم من حية وعقرب  
واكثر استعماله فبين لدغمة العقرب والسليم فبين لسعة الحية قال الخطابي علم من هذا جواز اخذ الاجرة على  
تعليم القرآن ولو كان ذلك محرما لامرهم النبي صلى الله عليه وسلم برود القطيع فلما صوب تعليمه وقال لهم ختم  
ورضى الاجرة التي اخذها لنفسه فقال اضربوا الى معكم لسمهم ثبت انه طلق سبلح قلت قال الماتعون كما تقدم  
ان الطب بالقرآن واخذ الاجرة عليه حلال واما قراءة القرآن واخذ الاجرة على تعليمه غير جائز لانه عبادة واخذ  
الاجرة على العبادة لا يجوز وحجتهم حديث عبادة المتقدم وحديث اقرؤ القرآن ولا تاكلوا به رواه احمد واسحق  
وابن ابى نية عن عبد الرحمن بن شبل وحديث عثمان بن ابى العاص وان اخذ موتنا لا ياخذ على الاذن  
اجرا وغير ذلك واما قوله فلعمري في حيايت عم خارجة فقيل انه وذا لا يجوز لانه قسم بغير الله فاما ان يقار خالق  
عمي او يقال انه مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى لعمر فان الله سبحانه اقسام لعمرة قلت ليس القسم  
بل هو مجرد التاكيد وكذلك اقسام القرآن فانهم ولا تغفل فانه ينفك بمثل خطبة المطول وغيره وقال  
لبعض العلماء في جواب الاستدلال بحديث الباب كما قال ابن الجوزي اجاب اصحابنا عنها بثلاثة اجوبة احدها  
ان القوم كانوا كفارا فجاز اخذ اموالهم وثانيها ان حق التضييف واجب لم يصفوهم وثالثها ان الرقية ليست  
بقربة محضة فجاز اخذ الاجرة عليها وقال القرطبي في شرح مسلم ولا نسلم ان جواز الاجرة في الرقية يدل على جواز  
التعليم بالاجرة والحديث انما هو في الرقية اهر قلت ولو سلم كل ما ذكره فلنا تخرج المحرم على البيع عند تعارضهما  
كما قدمنا مرارا

باب في كسب الحجام يجوز اخذ اجرة الحجام عند جهور الامة لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى الحجام الاجرة  
ولو كان حراما لم يعطه ولانه استيجار على عمل معلوم باجر معلوم فيقع جائزا فقال القاضي الجنبلي عن احمد انه  
لا يباح اجرا للحجام ومن كرهه كره عثمان والبهرية والحسن النخعي لحديث كسب الحجام خبيث كذا قيل وروى  
عن احمد ايضا انه يكره للمحر احترامه ونحوه اتفاق اجرة على نفسه ويجوز على رقيقة ودوابه لحديث محبته في النبي  
عن كسبه وجواز انفاقه في علف النواضح ويجوز للعبد مطلقا ثم له في باب المنع اخبار منها حديث رافع بن جديج  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كسب الحجام خبيث ومن الكلب خبيث ومن البغي خبيث ورواه مسلم  
ايضا ومنها حديث محبته انه استاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اجادة الحجام فتحاه عنها فلم ينزل

يسأله ويستأذنه حتى اصرا ان اعلفه ناصحك رقيقك واخرجه الترمذي وحسنه وابن ماجه واحمد بن  
مسند ومالك في موطاه واما حديث الاباحه فمنها حديث ابن عباس قال اجتمع رسول الله صلى الله عليه و  
وسلم واعطى الحجام اجرة ولو علمه خبيثا لم يعطه واخرجه الشيخان وفي لفظ المسلم ولو كان سخطا لم يعطه  
وفي لفظ من حديث الشعبي عن ابن عباس مرفوعا وعافا غلاما للبنى بياضة فحجوا واعطاه اجرة مائة وثمانين  
فخطوا عنه نصف مائة وكان عليه مائة ومنها حديث انس بن مالك قال حجج ابو طيبة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فاصره بصاع من تمر واصر اياه ان يحففوا عنه من خواجه واخرجه مسلم من طريق حميد قال سئل انس  
عن كسب الحجام فقال اجتمع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة ابو طيبة فامر بهما عيين من طعام وكلم اياه فوضعوا  
عنه خراجه قال الخطابي بعد اخرج حديث محبته عن شيخه عبد الله بن مسلمة قال الشيخ حديث محبته يدل على  
ان اجرة الحجام ليس بجرام وان حبشها من قبل دناءة مخبرها وقال قوله ناصحك رقيقك يدل على صحة ما قلناه  
وذلك لانه لا يجوز ان يطعم رقيقه الا من مال قد ثبت له ملكه فقد ثبت انه مباح وانما وجه التنزيه عن الكسب  
الذي والترغيب في تطهير الطعم والارشاد فيها الى ما هو اطيب احسن وبعض الكسب على افضل وبعضه  
او في واجد وقد ذهب بعض اهل العلم ان كسب الحجام ان كان حرافه ومحرما واجح بها الحديث ولقبوله خبيثا قال  
وان كان عبدا فاعلفه على دوابه قال الشيخ وهذا القائل لم يذهب في التفرق بينهما نذبا فبين له معنى صحيح  
وكل شئ حل من المال للعبيد على الاحرار والعبد لا ملك له ويده يابسه وكسبه كسبه وانما وجه الحديث ما ذكرناه  
لك وان الجنيت معناه الذي كقول سبانه ولا يتموا الجنيت منه تنفقون اي الدون قلت للجمهور عن احاديث  
المنع وجواب في الجواب منها ما اختاره الطحاوي انها كانت في اول الاسلام ثم نحت باحاديث الجواز ومنها  
انها محمولة على المصلحة لا على التشريع لما في نكاح الكسب من الدنائة ومنها انها محمولة على الكراهة التنزيهية ثم يلحق  
في بياها بلفظ الجنيت والسحت ومنها ان الجنيت ضد الطيب وهو اخص من الحلال اذ هو لا يكون فيه شبهة  
وكراهية ويكون طاهرا عن كل لوث فيشمل الجنيت ما فيه شبهة او كراهية بلا حرمة فاستكره هذه الاجرة لما فيه من  
الحسنة تنزيها وقصد الى معالي الامور واعتصم بعض الشافعية والنظارية وامثالهم بان الجنيت لا يكون  
حرما على الاطلاق كما في قوله تعالى ولا يتموا الجنيت منه تنفقون واما حديث من اسحت كسب الحجام فهذا الحديث  
مفسره والمراد بالسحت غير الطيب قلت فيه قلت اما اوله فلقوله تعالى ويجرم عليهم الجنائث فانه مشير الى كون  
الجنائث حراما على الاطلاق بلا خصوص او لا عهد هناك واما ثانيا فلان حالهم عجيبة جال في نصرة المذهب ورد  
المخالف فقد صالوا ووثبوا على الخفية اذ ورد لفظ السحت في لمن الكلب وقالوا هو مناد على الصوت على  
الحرمة وشدة الفساد والظلمان البيع حتى لم يحيز واكونه بيعا فاسدا غير باطل فضلا عن كونه حراما غير فاسدا  
عن كونه مكرها محرما فضلا عن كونه ترك الاولي بجملة على التنزيه وسبنا نزلوه على ترك العالي الامور وخففوا  
الى مرتبة التنزيه ولولا احتمال هذه المرتبة لم يكن حملها عليها فكذلك في ذلك الحديث وضرورة الجمع لا تقود الى  
الى الحمل على التحمل والا يصار الى النسخ واما ثالثا فلان حديث التفسير مغلوب لان الجنيت كان جملا باعتبار

الملاقية بازدياد عام وجوه ومخالفاته ففسره السحت بجملة على الحرمة على مقتضى زعمهم لانه صريح في الحرمة ومنها  
ان محل الجواز اجرة على عمل معلوم ومحل الزجر اجرة على اجرتهم ولا غير ظاهر لا يشهد به لفظ الاخبار اصلا  
وقد يقال الجامة مما يعين به المسلم على المسلم والاعانة واجبة ولا استيجار في الواجب قلنت هذا يحري كثير  
من الامور المباح استيجارها كالمعالة والرقيية بل جميع الحرف من باب الاعانة لان الانسان مد في الطبع  
باب في كسب الامار اي ما يكتسب من المال على الزنا وهو حرام اجماعا لا يثبت تأخذه عوضا عن الزنا المحرم  
ووسيلة الحرام حرام قوله النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب الامار اي ما يكتسب من المال على الزنا  
وقوله انما عن كسب الامانة اما عملت بيدها فقال هكذا باصابعه نحو النيز والغزل والنفس اي من  
غزل الصوف والغزل والنفس هو تفت الصوف والقطن وندف قال الخطابي كانت لابل كمة ولابل المدينة  
الاربعين ضربا من التبدل وهي مخارجا وعليها ضربا لم يوسم ان يكون منهن او من بعضهن الفجور  
ان يكسبن بالسفاح فامر الله عليه وسلم بالفتنة عن كسبن ومتى لم يكن يعلمن وجه معلوم يكتسبن به فهو مباح في النبي  
واشد في الكرامة وقد جازت الرخصة في كسب الامانة اذ كان في يد عامل نحو الخبز والغزل والنفس امر تنبيه قلنت وهو  
البيع حرام بالاتفاق واما ما وقع في بعض الكوائن شريح الوفاية ان اجرة الزانية حلال فعناء ان اجرة الزانية التي ليست  
بعوض النار بل هو عوض الخدمة مثل تلخ الطعام وغيره حلال لا الاجرة على الزنا سفان عندنا مصرح ومتفق عليه ان  
كل اجرة تكون على فعل المعصية تكون حراما

باب في عسب الفحل اي في اجرة تؤخذ على ضربا الفحل قال في الهداية ولا يجوز اخذ اجرة عسب التيس وهو ان يواجر  
فخا ليزر وعلى اناف لقوله عليه السلام ومن السحت عسب التيس والمراد اخذ الاجرة عليه قلنت وفي الباب عن ابن  
عمر قال النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل اخبر البخاري والترندي والنسائي واخبره احمد بن حنبل عن  
ثمن عسب الفحل والمسئلة اتفاقية بين الامانة الاربعه صرح به ابو طالب الحنبلي وبعض الشافعية في جوازها وجماع لانه  
انتماع بمباح والحاجة تدعو اليه فيجوز كاجارة النظر سلا رضاء والبيع للاستقرار قال الخطابي عسب الفحل الكرا الذي  
يؤخذ على ضاربه وهو لا يجل وفيه غزلان الفحل قد يضرب وقد لا يضرب وقد يلقح الانثى وقد لا يلقح فهو امر منطون  
والغرض فيه موجود وقد اختلف في ذلك اهل العلم فروى عن جماعة من الصحابة تحريمه وهو قول اكثر الفقهاء وقال  
مالك لا بأس به اذ استاجره يمزوبه مائة وانما يبطل ان يمزوه حتى يعلق الركبة شبهة بعض اصحابه باجرة الرضاء وبابا  
الفحل وزعم انه المصلحة ولو متغنا منه لا اقلع النسل قال الشيخ وهذا كانه فاسد منع السنة منه وانما هو من باب المعروف  
فعلى الناس ان لا يتما الغوا عنه فاما اخذ الاجرة عليه فحرم اه قلنت واما انتصر ابن الجوزي في تحقيقه له بحديث  
النسائي جلا من كلام سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل فيها فقال يا رسول الله انما طرق الفحل فتكلم  
فخص له في الكرامة اخبر النسائي والترندي وحسنه وغربه فهو غير مفيد بل هو مضر للنبي الصريح وانما الرخصة  
في الكرامة لا في الاجرة ولا كلام فيه ولو كان الاجرة جائزة في الشرع لم يكن نهاده عن اخذها ولا على ان التحريم  
مقدم على الاطلاق احتياطاً عند تعارضهما ومع هذا حايث النبي اقوى لكونه مما اخبره البخاري وله تعدد طرق.

باب في الصانع قال في القاموس صاغ الشيء أي سباه على مثال مستقيم فالصانع وهو صانع وصانع وصانع  
والصياغة بالكسر حرفه قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حديثه أني غلاما وأنا أدرج لجان يبارك لها في الدنيا  
لها لا تسلم عليه حجاما ولا صائغا ولا قصابا أي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لئن لم يكن الله تعالى الغلام لمن يعلمه أحد من  
الصناع وإنما ذكره الحجام والقصاب لاجل النجاسة التي يباشرانها مع تعذر الاحتراز أو الصانع فلما يذبل منه ثمره  
من الخشب ولأنه ينضغ الذهب والفضة وربما كان منه آنية أو حلي للرجال وهو حرام أو لكثرة الوعد والكلب في  
كلامه قال في النهاية

باب في العبد يباع وله مال أي يبيع العبد مولاه وعنده مال اعلم ان في حديث الباب مسلمان الاول ما انتقد  
عليه الباب والثانية ان الثمرة هل يدخل في بيع الشجرة أم لا فذهب ابو حنيفة وصاحباها مالك والشافعي والجمهور  
في المسئلة الاولى الى ان مال الذي عند العبد للبائع الا ان يشترط المبتاع أي يشترط المشتري مع المال الذي عليه  
عنده فيجعله يباع مع العبد ويكون الثمن بمقتضى ما يورى عن الحسن والشافعي انهما قال في من باع وليدة ان مالها  
للمشتري الا ان يشترط الذي باعها مالها واما المسئلة الثانية فقال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل الثمرة مع الثمن  
ما لم يربطها بالبر لم يدخل في البيع الا بشرط قولنا بظاهر الحديث وقال ابن ابي ليلى الثمر للمشتري ابراهيم لم يربطها بالبر لم يشترط  
ان الثمن من الثمن وقال الحنفية الثمر للبائع ابراهيم لم يربطها بالبر الا اذا اشترطها المبتاع كالزرع قال الامام محمد في الاثمار عن  
ابن حنيفة عن ابني الزبير عن جابر بن زرع عن ابي نخل او عبد الله مال فثمرته والمال للبائع الا ان يشترط المبتاع  
فقال محمد وبه ما اذا اطلع الثمر في النخل او كان في الارض زرع ثابت فباعها صاحبها فالثمة والزرع للبائع الا  
ان يشترط المشتري اصر قوله من باع عبدا وله مال فماله للبائع الا ان يشترطه المبتاع ومن باع نخلا موصوفا بالثمر  
البائع الا ان يشترط المبتاع التاجر هو التلقيح وهو ان يؤخذ طلع فيقال انخل فيؤخذ سعت فيؤدر في اول الثمن  
الطلع فيكون ثقا حاذن الله عز وجل قال الشافعي واخرون انما يثبت لنا لاننا نمنظوقه ومفهومه قال ابن  
الهام في الفتح باجاصله ولا فرق بين المورثة وغير المورثة في كونها لا بائع الا بالشرط وعند الشافعي ومالك واحمد  
يشترط في ثمر النخل انما يربح ان لم تكن ابرثا ولم يشترط وان ابرث فهو للبائع وحاصل الاستدلال بمفهوم الصفة  
فن قال به يلزمه اهل المذهب ينتفون حجية والذي يلزمهم من الوجه القياس على الزرع وهو المذكور في الحديث  
بقوله انه متصل للقطع لا للبقاع فصاعدا كالزرع وهو قياس صحيح وهم يقدرون القياس على المفهوم اذا تعارضوا فحينئذ  
يجب ان يحل الاثار على الاثار لانهم لا يرون عنه فكان الاثار علامة الاثار فعلى ما يحكم بقوله نخلا موصوفا بالثمر  
في اصل الجواب ان التاجر كناية عن ظهور الثمرة فمفهومه ان يكون الثمرة قبل الظهور في عام البيع ايضا للمشتري  
كما ذكره الشيباني وابو عمر في التمهيد واثار اليه محمد في الاثار.

باب في التلقي أي تلقي الركبان الذين يلبسون البضائع قال الخطابي وقد ذكره التلقي جماعة من العلماء منهم  
مالك والاوزاعي والشافعي وأحمد والشافعي ولا اعلم احدا منهم افسد البيع غير ان الشافعي اثبت الخيار للبائع قولنا بظاهر  
الحديث واحمد يذهب احمد ولم يكره ابو حنيفة التلقي ولا جعل لصاحب السلعة الخيار اذا قدم السوق ويان ابو سعيد



الاصححى يقول انما يكون له الخيار اذا كان المتلقى قد ابتاعه باقل من الثمن في ذى ابتاعه ثمن مثله فلا خيار له قال الشيخ وهذا قول قد يخرج على ما في الفتحة انه ثبت فذكره ابو حنيفة ولكن خصه ببعض العمور كونه اجلى قال في المدة ونهى عن تلقي الجلب وهذا اذا كان ليضرب اهل البلد فان كان لا يضرب فلا بأس به الا اذا لبس السعر على او اردن ثمنه يكره لما فيه من الغرور والضرب قال ابن الهمام والمتلقى جعوتان اخدتها ان يلقاها المشترون الطعام منهم في ستة اجال يبعوه من اهل البلد بزيادة وثابتها ان يشتري منهم باخص من سعر الباء وهم لا يعلمون بالسعر والاخا فسد الثمن انه اذا خرج اليهم لذلك ان يعصى انما لم يقصد ذلك بل اتفق ان خرج فراهم فاشترى ففنى معصيته قولا ان له سببا عندهم يعصى والوجه لا يعصى اذا لم يلبس وعنه ما محل النهي اذا كان ليضرب اهل البلد وليس اما اذا لم يضرب ولم يلبس فلا بأس احب قلت اما اذا غرر المتلقى قولا فللبائع الفسخ قضاء وان غرر فعلا فيجب الفسخ وبانه قوله ولا يتقوا السلع حتى يسيطروا الاسواق بكمسرها لانه جمع سلعة وهي متاع التجارة ويهبط بصيغة المجهول والمراد منها امتاع المجهول الذي يأتي به الركبان الى الباء فيبيعوا فيها وفي استنباطها لتضييق على اهل السوق قوله نهى عن تلقي الجلب فان تلقاه متلقى مشتري فاشترى فمضاه صاحب السلعة بالخيار اذا وردت السوق الجلب لفتح الام بمعنى المجهول الذي جاء من بلد للتجارة قوله فمضاه صاحب السلعة بالخيار اى اذا غرر المشتري فهو بالخيار في الاسترداد وفيه دليل على صحة ابن اذ الفاسد لا خيار فيه.

باب في النهي عن النجش قال في الجمع هو ان يهرح السلعة لينفقها ويروى بها او يزيد في الثمن ولا يريد شراءها بفتح غير فيها وقال النووي النجش يسكون جيم ان يريد في الثمن لا الرغبة بل لينجز غير قال في البدائع كراهية النجش اذا كان المشتري يطلب السلعة من صاحبها بمثل ثمنها فانه اذا ان يطلبها باقل من ثمنها فنجش رجل سلعة حتى تبلغ الى ثمنها فهذا ليس بمكروه وان كان الناجش لا يريد شراءها قوله لا يتناجسوا اى لا تغفلوا النجش.

باب في النهي ان يبيع حاضر لباد قال الخطابي كروى الخاضر للبادى اكثر اهل العلم وكان مجازا يقول لا بأس في هذا الزمان وانما كان النهي وقع عنه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الحسن البصري يقول لا يبيع البدوى ولا يشتري له وذهب بعضهم الى ان النهي عنه بمعنى الارشاد وكون الايجاب قلت النهي مخصوص بالبيع للبدوى في بعض الصور لا مطلقا ولا بالشر له بل يجوز للماضرا ان يشتري للبدوى في حال الرخص قال في الهداية وعن بيع الحاضر للبادى فقد قال عليه السلام لا يبيع الحاضر للبادى وهذا اذا كان اهل البلدة في قحط وعوز وهو يبيع من اهل البدو وطعا في الثمن الغالى لما فيه من الاضرار بهم اما اذا لم يكن كذلك فلا بأس ببلدنة الضرر انتهى وقال الخطابي معناه هذا النهي ان تيربص له سلعة لان يبيعه بغير ايدوم وذلك ان البدوى اذا جلب سلعة الى السوق وهو غريب غير مقيم باعها بسعر يومه فياخذ الناس فيها رفقا ونفقة فيقول الحاضر انك عندي لا يبيع بالثمن بسخ بالغلل وانا اتربص بك وابعها حرم الناس ذلك الفسخ وقا لهم ذلك الرفق وقد قيل انما يحرم ذلك عليه اذا كان في بلدة غنيق الرقة اذا باع الجلب متاعا للبع المما وارفقوا به فاذا لم يبيع بمسكن به اثره الفسخ عليه رخيص منه غلام السحر فيهم فاما اذا كان البلدة واسعا لا يضييق له الناس في حين ذلك عليه اخره فلا بأس

مع توضيح -

باب من اشترى مصراة فمكها التصريه ربطا خلافا للشاة او الناقه وترك حليها حتى يجمع لبنها فيكثر ففطن المشتري  
 ان ذلك عادت بها فيزيد في ثمنها لما يرى من كثرة لبنها واصل التصريه حبس المار لئلا منه صريت المار اذا حبسته قال  
 الشافعي وقال ابو عبيدة واكثر اهل اللغة التصريه حبس اللبن في اللغة حتى يجمع اعلم ان مسئلة بيع المصراة  
 معركة الاراء وقد روى الامام ابو حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة رفعه من اشترى شاة مصراة  
 فهو بالخيار ثلثة ايام فان ردّها ردّها مع صاحبها عام من ثملا سمر كذا رواه ابن المظفر من طريق زرعة ورواه ابن خزيمة  
 من طريقه واما نقلنا رواية ابي حنيفة فلم يطلان ما كان اهل الخلاف ينفون به من ان احاديث اهل الحديث اخرجوا الشيوخ  
 الخلافية من المعارك لم تبلغ ابا حنيفة ولا جرى على القياس ولو بلغت لتركه الى الاحاديث والحديث اخرجوا الشيوخ  
 من حديث ابي هريرة وروى البخاري من حديث ابن مسعود ايضا بلقظ من اشترى شاة مخفلة فمكها فليرد معها  
 صاعا والحديث طرق والفاظ اخرجوا في حرم وثنهم ومسايدهم ومصنفاتهم والمخفلة هي المصراة والمخفلة هو  
 التجميع قال ابو عبيدة سميت بذلك لكون اللبن يكثر في ضرعها وكل شئ كثرة فقد خفلة نقول ضرع حافل اي عظيم  
 واحتل القوم اذا كثرت جمعهم ومنه سمي المخفل قال الحافظ في الفتح وقد اخذنا بطاهر بن عبد الله بن ابي حنيفة وهو علم وافق به  
 ابن مسعود وابو هريرة ولا يخالفهم من الصحابة وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يحصى عدده ولم يفرقوا  
 بين ان يكون اللبن الذي احتلب قليلا او كثيرا ولا بين ان يكون التمرقوت ملك البليد ام لا قال العيني قلت  
 ابو حنيفة غير مشغور وترك العمل بحديث المصراة بل ذهب الكوفيين وان ابي يلى وراك في رواية مثل ابي حنيفة  
 وقال الطحاوي بالمخفلة ذهب قوم الى ان الشاة المصراة اذا اشتراها فحلبها فلم يرض حليبها فيما بينه وبين ثلثة ايام  
 كان بالخيار ان شاراسكها وان شارردا ورد معها صاعا من تمر واجتوا في ذلك بهذه الآثار ومن ذهب الى ذلك  
 ابن ابي يلى الا انه قال يردّها ويرد معها قيمة صاع من تمر وكان ابو يوسف ايضا قال بهذا القول في ابيه غير ان  
 ليس بالمشورعة وخالف ذلك آخرون فقالوا ليس للمشتري ردّها بالعيب ولكنه يرجع على البائع بنقصان العيب  
 ومن قال ذلك ابو حنيفة ومحمد بن الحسن وذهبوا الى ان ياروي عنه صلى الله عليه وسلم في ذلك في باب الباب بنحو  
 فروى هذا الكلام عنهم مجمل ثم اختلف في الذي نسخ ما رواه ثم نقل عن محمد بن شعاع ان ناسخه حديث البعان بالخيار  
 لم يفرق دلالة على انه لا خيار بعد الفرقه الا في صفقة خيار ثم ردّها بان هذا خيار عيب لا تقطعه الفرقه بان وجوبه  
 خلاف باطنها وتقل عن عيسى بن ابان انه كان في ابتداء الاسلام اذا كان الاموال في العقوبة غرامة كما روى  
 في الزكوة من اداها طاعة فله اجرها والاخذ ناسخه وشطره غرامة من غرات ربنا وكما روى في حايث عمرو بن شعيب  
 في سارق الثمر الغير محررة انه يضرب جلادات نكالا ويغرم مثلها فانسخ الله الربا ردت الاثيار الماخوفة الى  
 امثالها او قيمتها وقد علمنا ان اللبن الذي اخذه المشتري منها بعضه حدث في ضرعها في ملك المشتري بعد بيعها فلو  
 وبعضه فيه وقت البيع فهو في حكم البيع فلم يكن ردّها للبن بكماله او بعضه مما لم يملك بعه ولا كماله للبائع اذ ملك بعضه من  
 البائع بالبيع وقد ملكه بجزء من الثمن فلان رد جميع الثمن فيكون سالما له بغير ثمن واختر الطحاوي وجها آخر جعله

عنده بالسخ ان المحلوب بعضه ملك البائع وحدث بعضه في ملك المشتري بعد الشراء فهذا اللبس تلف كله او بعضه فعلى ظاهر الحديث ملك المشتري لبنا دينا بصلع تمردين وبيع الكائي بالكائي منى عنه في حديث ابن عمر وثبت حديث ابن سيرين وغيره الخرج بالضممان وتلفقة الائمة بالقبول فيكون هذا ناسخا لما من حديث المصراة انتهى ملخصا وقد بسط الكلام فيه فراجع وقال العيني واقرى الوجه في ترك العمل بها في الغتها للاصول من ثمانية اوجه احدها انه اوجب الرد من غير عيب ولا شرط قلت وهذا الشارة الى الحديث المتفق عليه بطريق القاعدة الكلية التي اتفقت عليه الامة بان المتبايعين بالخيار بين الرد والقبول ما لم يتفرقا سوار كان التفرق بالابدان عند من يقول به او تفرق بالا قول عند القائل به فاذا تفرقا لم يكن لاحدهما الخيار الا اذا اشترط الخيار احدهما فيكون الخيار له الى ثلثة ايام والثاني انه قد راجح ثلثة ايام وانما يتقيد بالثلثة خيار الشرط يعني ان الخيار بالثلثة مقيد بخيار الشرط بهذا الحديث وسبنا ليس بشرط الثالث انه اوجب الرد بعد ذهاب جردن المبيع الرابع انه اوجب البديل مع قيام البديل الخامس انه قدره بالتمرا وبالطعام والتلفات انما تتضمن بامثالها او بقيتها بالمقدح اصله ان الله تعالى قال في كتابه من اعندى عليكم فاعذوا عليه بمثل ما اعندى عليكم وقال تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عاقبتهم به وهذه الايات تحكم بان ضمان المتلفات والعدايات في المثليات وذوات القيم بمثل وفي هذا الحديث حكم بخلاف ذلك والسادس ان اللبس من ذوات الاشياء فعمل ضمانه في هذا الخبر بالقيمة السالعة انه يودي الى الرابا فيها اذا باعها لبيع ثم التام ان يودي الى الجمع بين العوض والم عوض انتهى بقدر الضرورة وسبنا سوال وجواب بين الحائطين فراجع الى عمدة القاري وفتح الباري قلت قد وافقهم ابو يوسف ويوافقهم روايتان احدها انه يرد المبيع بقيمة اللبس والثانية انه يرد المبيع وصاعا من تمر ذكر احدهما في شرح ابى داود معالم التنزيل للخطابي والثاني في شرح مختصر الطحاوي للاسهيبي ووجه جواب الطحاوي ومن اختاره من بعده المعارضة بحديث الخراج بالضممان وغيره وهذا ليس بسديد اما اوله فلا نه هذا معار الخاص بالعام وهذا كما ترى وثانيا فلان في مسئلة العيب ثمانية صور لان الزيادة اما متصلة او منفصلة وكل منهما اما متولدة من المبيع او غير متولدة وكل منهما ما قبل القبض او بعد القبض فالمتصلة المتولدة من المبيع كالجمال والحسن لا تمنع الرد في ظاهر الرواية وغير المتولدة كالصنع والحياطة تمنع عنه بالاتفاق والمنفصلة المتولدة كالولد والثمر تمنع منه وغير المتولدة كالسب لا تمنع فالزيادة في المصرة زيادة منفصلة متولدة من البيع وحدث بالضممان في الزيادة غير المتولدة فلا ينقد الجواب قال ابن الهمام في الفتح الزيادة متصلة ومنفصلة وكل منهما بان فالمتصلة غير متولدة من المبيع كالصنع والحياطة واللبس بالسمن والغرس والبنار وهي تمنع الرد بالعيب بالاتفاق خلافا للشافعي واحمد ولو قال البائع انا قبله كذلك ورضي المشتري لا يجوز لما ذكرنا من حق الشرع للربا ومن المتصلة غير المتولدة ما لو كان حنطة فطحنها او لحما فشواه او دقيقا فخبزه فلو ياب بعد ذلك يرجع بالضممان لانه ليس ببيع بل اتمتع قبل البيع لحق الشرع وفي كون الطحن من الزيادة المتصلة تأمل المتولدة من الاصل كالسمن والجمال والجلاد بياض العين لا تمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية لان الزيادة تحضت تبعا للاصل تولد ما منه مع عدم نفسه لان ذلك انفس لم يرد على زيادة اصلا والمنفصلة المتولدة منه كالولد واللبس والثمر في بيع الشجر والارض والعقود هي تمنع الرد

لتغذرا الفسخ عليها لان العقد لم يرد عليها ولا يمكن التبعية للانفصال فيكون المشتري بالخيار قبل القبض ان شاء  
 ردهما جميعا وان شاء رضى بهما بجميع الثمن واما بعد القبض فيرد المبيع خاصة لكن بحجة من الثمن بان يقيم الثمن  
 على قيمة وقت العقد وعلى قيمة الزيادة وقت القبض فاذا كانت قيمة الفا وقيمة الزيادة مائة والثمن الف سقط  
 عشر الثمن ان رده واخذ تسعائة وغير متولدة منه كالسب وسى لا تمنع بحال بل يفسخ العقد في الاصل دون الزيادة  
 ويسلم له الكسب الذي هو الزيادة ويتولى احمد والشافعي رحمهم الله الحديث الذي ذكرناه اول الباب الذي فيه  
 قول البائع انه استعمل غلامى فقال صلى الله عليه وسلم اخرج بالعميان جعل الشافعي واحمد حكم المنفعة اوله  
 في حكم الكسب لا مكان الفسخ على الاصل بانهما والزيادة للمشتري ونحن نفرق بين الكسب الذي تولد من المنافع  
 وسى غير الاعيان ولذا كانت منافع الحر المامع ان الحر ليس بمال والعبد المكسوب للمكاتب ليس مكاتباً والولد  
 تولد من نفس المبيع فيكون له حكمه فلا يجوز ان يسلم له مائة مائة من شبهة الربا اذ ثبت بهذا ان الحريث لم يرد  
 في صورة المصراة في الجواب ان المذكور في عامة كتبنا هو حكم القضاء واما ديانته فالرد واجب في المصراة فيحمل  
 حريث الباب على حكم الديانة بانه واجب الرد واما حكم الرد ديانته فمذكور في الوجيز والتهذيب والحلوى القاضى  
 جمعت هذا في البينين من زيادة المتفصل المتولد او عكسه متعيب لم يرد في تهذيب والوجيز و  
 الحلاء وسى الجواز بالتراضى يحتمل نصار الخلاف في انه حكم قضا او ديانته والفرق في الديانة والقضاء سلم  
 عند الفريقين اباوجه ما دعيت من وجوب الرد ديانته فما في الفسخ ان الفسخ في عذر الفعلى واجب وحمل شيخنا  
 وشيخ مشايخنا شيخ الهند قدس سره الشريف حديث الباب على الاستصحاب لان الاقالة مستحبة اذا ندم احد  
 العاقلين واما ما ذكره صاحب المنار وغيره بان الراوى ان عرف بالفقه والتقدم في الاجتهاد كالحالف الراشدين  
 والعبادة كان حاشية حجة يترك به القياس وان عرف بالعدالة والضبط دون الفقه كانس وابى سرية ان اتق  
 حديثه القياس عمل به وان خالف لم يترك الا بالضرورة كما يثبت المصراة اذ لم يرد ويجب رده واستطاع من  
 الكذب لكل عامل اما اولافان هذه الضابط لم يرد عن ابي حنيفة ولا عن احد من الائمة ونسب بعضهم الى عيسى  
 ابن ابان وهذه النسبة الصانع غير صحيح لانه صنف كتابا في المصراة فذكر فيه كلاما ولم يرد الضابطه فزعم به بعض انه  
 ضابطه كما قال الرسيدي وثانيا بانه كيف يقال ان ابا هريرة ليس لغفته وهو لا يعمل لغفته غيره وكان يغنى  
 في زمن الصحابة وكان يعارض اجلة الصحابة كابن عباس فانه قال ان عددا من الجاهل التوفى عنها زوجها  
 الاربعة فردد البهرية وافنى بان عدته وضع الحمل بهذا ذكر ابن الهمام في التجريد وثالثا ولو سلم كل ذلك فحدث  
 المصراة مروى عن ابن مسعود ايضا وهو اصل الفقه الحنفى كما تقدم عن البخارى

باب في النهي عن المحكة قال في الجمع اصل الحكم الجمع والامساك وفي حديث الباب قوله لا يحكرك الا خايط اى  
 المذنب العاصى وفي رواية من احتكر فهو خايط وهو اسم فاعل من خطى بالهمز يقال اذا اتم في فعله وقال المذنب  
 خطي اذ ندم واخطا ما لم يتعمد قال في الهداية وبكره الاحتكار في الاقوات الادمين والبهائم اذا كان ذلك في  
 بلد يصير الاحتكار باطلا والاصل فيه قوله عليه السلام الحائز مرزوق والمحتكر ملعون واخرجه ابن ماجه عن عمر بن الخطاب

ولأنه تعالى به في العامة وفي الانتفاع من البائع الباطل فقم وتضييق الامر عليهم فيكره اذا كان لضربهم ذلك بان  
 كانت الهبة صغيرة بخلاف ما اذا لم يضرب ان كان المصير كبير الاله حابس ملكه من غير اضار لغيره وتخصيص الاختكار  
 بالافان كالحظ والشعير والتمن والقتة قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف كل ما اضرب العامة حبه فهو اختكار  
 ان كان زبنا او فنة او ثوبا وعن محمد بن قيس لا اختكار في الثياب قال ابو يوسف اعتبر حقيقة الضرر او هو الموقوف في  
 الكراهية والوجوه اعتبر الضرر المعهود والمنعارة ثم المدة اذا قصرت لا يكون اختكار العام الضرر واذا طالت يكون اختكار  
 كروا للتحقق الضرر ثم قيل هي مقدرة باريين ابو ابقول النبي صلى الله عليه وسلم من اختكر ما اربعين ليلة فقد  
 برى من الله وبرى الله منه داخره احمد في مسنده عن ابن عمر وقيل بالشهر وبيع الثاوت في المائتين بين ابن  
 يزيد الغرة وبين ابن تيريس الخط والعياذ بالله وقيل المدة للمعاقبة في الدنيا وان قلت المدة والحاصل  
 ان التجارة في الطعام غير مودة ومن اختكر غلة ضيعة او ما جابه من بلد آخر فليس يختكر اما الاول فلانه خالص حقه  
 لم يتعلق به حق العامة الا ترى ان له ان لا يزرع فذلك له ان لا يزرع واما الثاني فالمدكور قول ابي حنيفة لان  
 حق العامة انما يتعلق بما يقع في المصير وجلب الى فنانها وقال ابو يوسف لا يطلق ما رويها وقال محمد  
 كل ما يجلب منه الى المصير في الغالب فهو بمنزلة فنان المصير يحرم الاختكار فيه يتعلق حق العامة به بخلاف ما اذا  
 كان البلد بعيدا لم يجر العادة بالجملة منه الى المصير لم يتعلق به حق العامة انتهى ما في الهبة مختصره وقال الخطابي  
 قوله ومعه كان يختكر يدك على ان الخطوط منه نوع ودون نوع ولا يجوز على سعيد بن المسيب في فضله وعلمه  
 ان يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم حاشا ثم يخالفه كفاحا وهو على الصحابي اقل جواز والعديد كما وقد اختلف  
 الناس في الاختكار فكره مالك والثوري في الطعام وغيره من السلع وكان مالك يمنع من اختكار اللتان و  
 والصوف والزيت وكل شئ اضربا بل السوق الا انه قال ليدت الفواكه من الحكمة وقال احمد بن حنبل ليس  
 الاختكار الا في الطعام خاصة لانه قوت الناس قال وانما يكون الاختكار في مثل نكة والمدنية والشحور وقرق  
 بينهما وبين بغداد والبصرة وقال ان السفن تجترها وقال احمد اذا دخل الطعام في ضيعة فحبه فليست  
 بحكرة وقال الحسن والاوزاعي من جلب طعاما من بلد فحبه ينتظر زيادة السعر فليس يختكر وانما المختكر من اعرض  
 سوا المسلمين اهم وقال النووي قال العلماء والحكمة في تحريم الاختكار دفع الضرر عن عامة الناس كما  
 اجمع العلماء على انه لو كان عند انسان طعام واضطر الناس اليه ولم يجدوا غيره اتجبر على بيعه دفعا للضرر عن  
 الناس واما ما ذكره في الكتاب عن سعيد بن المسيب ومعه راوى الحديث انها كان يختكر فقال ابن عبد البر  
 وآخرون انما كانا يختكران الزيت وحما الحديث على اختكار القوت عند الحاجة اليه والغلاء وكذا حمل الشافعي  
 والجمهور وآخرون وهو الصحيح اهم قوله وكان سعيد بن المسيب كان يختكر النوى والحب والبر والخط محركة  
 ورق يفيض بالحب والبط ويخفف والطين ويخلط بدقيق او غيره ولو خفف بالمار فتوجه الابل والبر جمعه بزور  
 هو كل حسب يبرز للنبات وقوله عن ابن القتيبي وهي الرطبة من علف الدواب قوله الكسبة اي احبسه  
 باب في سر الداهم في الموطأ عن سعيد بن المسيب انه قال قطع الورثة والزبيب من الضاد في الارض

قال محمد لا ينبغي قطع الدرهم والدنانير لغير منفعة" اى لا يحل ذلك لما فيه من الضرر العام قوله بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تكسر سكة المسلمين الحائزة بينهم الامن باس المراد بالسكة الدرهم والدنانير المضروبة وانما يقال بها سكة لانها طبع بسكة الحديد والمعنى لا تكسر الدرهم والدنانير الرائجة الا من مقتضى كرواتها وانما بنى ذلك لما فيها من اسم الله تعالى اولان فيه اضعاف المال اولان بعضهم يفعلون ذلك بقص اطرافها حين كانت المعاملة عددا لا وزنا باب في التعبير قال في الهداية ولا ينبغي للسلطان ان يسرع على الناس لقوله عليه السلام لا تسرعوا فان الله يعسر القابلين الباسط الرافى ولان الثمن حق العاقد فاليه تقديره فلا ينبغي للامام ان يتعرض لحقه الا اذا تعلق برفع ضرر العامة على ما بنى ثم قال فان كان ارباب الطعام يتكلمون ويتعبدون عن القيمة تعديا فاحشا وعجزا ان حاشى عن صيانة حقوق المسلمين الا بالتفسير فحينئذ لا باس بمشورة من اهل الرى والبصيرة انتهى قوله فقال يا رسول الله فقال بل الله يخفف ويرفع السحر وانى لا رجوان الفى الله وليس لاحد عندي مظلمة قال الامام محمد بن ابي بصير وهذا ما اخذ لا ينبغي ان يسرع على المسلمين فيقال لهم سيعوا كذا وكذا كذا وكذا ويحبروا على ذلك وهو قول ابى حنيفة والعامة من فقهاءنا قوله قال الناس يا رسول الله فلا تسرع لنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله هو

المسرع القابلين الباسط الرافى وانى لا رجوان الفى الله وليس احد منكم بيا لبنى بمظلمة فى دمه ولا مال -  
باب فى النهى عن الغش قال فى القاموس غشه لم يحضه النصح او اظهر خلاف ما اضمه وكشسته والغش بالكسر اسم منه وهو منهى عنه حرام لانه من افعال الذميمة قوله مر بجل يبيع طعاما فساكه كيف يبيع فاخبروه وكيفيته ببيعنا وحى اليه ان ادخل يدك فيه فادخل يده فيه فاذا هو مبلول فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس منا من غش قال الخليلي ليس منا معناه ليس سيرة ثنا ونسبنا يريد ان من غش اخاه وترك منا صحة فانه قد ترك اتباعا والتسكبتى وقد ذهب بعضهم الى انه اراد بذلك نفية عن دين الاسلام وليس بهذا التاويل بصحيح وانما وجه كما ذكرت لك وهذا كما يقول الرجل لصاحبه امانتك واليك يريد بذلك المتابعة والموافقة ويشهد لذلك قوله تعالى فمن تبعني فانه منى ومن عصاني فاناك غفور رحيم قوله كان سفيان يكره هذا التفسير ليس منا ليس مثلنا اى يكره سفيان تفسير الحديث بليس مثلنا ومتابعنا ويقول ان هذا التفسير خلاف ارادة رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم غرضه بهذا القول التحذير والروع فلا يناسب ان يخفف الامر على الناس فى الرع والاحافة وليس معناه انه لا يجوز هذا التفسير ويكرهه -

باب فى خيار التبايعين الخيار بكسر الخاء اسم من الاختيار له التحيير وهو طلب خير الامر من من امضاء البيع او فسخه وهو خياران خيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب وخيار الرد وتداول الكلام بينهما فى خيار المجلس واختلف الايمنة فى ذلك فقال الامام الائمة ابو حنيفة اذا حصل الايجاب والقبول لزم البيع وثبت الملك لكل منهما ولا خيار لواحد منهما فى الرجوع الا من شرط او عيب او عدم روية وبه قال امام المدينة امام مالك ووافقها الامام محمد والبوليوسف والنورى والنخعي وآخرون وقال الامام الشافعي ثبت لكل واحد منهما خيار المجلس على معنى ان لكل واحد من العاقلين بعد تمام العقد بالايجاب والقبول ان يريد العقد برون رضى صاحبه ما لم يفرقا بالابان

وبه قال احمد بن حنبل وابن السبب وابن شهاب الزهري وعطاء بن ابى دؤب وابن عيينه والاوزاعي  
 والليث ويزيد بن ابى ليلى والحنان البصري وشمام بن يوسف والوكبر بن عبد الرحمن وعبد الله بن حصين النخعي  
 واسحاق والوليد والوكيع والوسيلمان وابن جابر البصري واصحاب النخعي ثم اخذوا فيما بينهم فقالوا لا  
 معنى للاختلاف في هذه الروايات احدى عن صاحبها وقال الليث بن سعد ان يقوم احدهما وقال الباقر بن هاشم  
 عن ثابته التميمي عن الثوري واه الترمذي عن ابن عمر فعند الشيخين يعجزان لفارق صاحبه وعند ابن ابي  
 اذاباع النضر فيجب البيع اعلم ان هذه المسئلة معركة الاراء بطرف فيها ظاهرة هذا العصر شيوعون ويكرهون ويؤيدون  
 ايديهم والشيعة بالسور وقد تعصب فيها طائفة من اذئاب السلف ايضا فنبط الكلام فيه ونحن الحق ونطل  
 الباطل فنقول ان السواد فاح استلوا بنواهم في اخبار وردت بالخيار فان ظاهرا بالخيار بالمجلس التفرق  
 بالابان وحديث الزيار مروي عن ابن عمر وعمر بن العاص وابي برزة الاسلمي وعيسى بن حزام وسمرة بن جندب  
 اما حديث ابن عمر فاخرجه الستة والمصنف اخرجه اولاً برواية مالك ولقطة قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار  
 على صاحبه ما لم يتفترقا لا يبيع الخيار اى البيع بشرط الخيار فان الخيار فيه لا يقتصر على التفرق بل يمتد بعد التفرق الى  
 مدة الشرط قال النووي انا قوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع الخيار فية لا يقتصر على التفرق بل يمتد بعد التفرق الى  
 اصحاب التخيير بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس وتقديره ثبت لهم الخيار ما لم يتفترقا الا ان يتجاوزا في المجلس  
 وخيارا امضارا البيع فيلزم البيع بنفس الخيار ولا يدوم الى المفارقة والقول الثاني ان معناه الا يبيع بشرط فيه  
 خيار الشرط ثلثة ايام او دونها فلا ينقض الخيار فيه بالمفارقة بل يبقى حتى تنقضي المدة المشروطة والثالث  
 معناه الا يبيع بشرط فيه ان الخيار لهما في المجلس فلينزل البيع بنفس البيع ولا يكون فيه خيار وذا تاويل من يصح  
 البيع على هذا الوجه والاصح عند اصحابنا بطلان هذا الشرط انتهى واخرجه برواية الوب بمعناه وفي آخره اذ يقول  
 احدهما لصاحبه اختار لفظا او بمعنى الا ان قال العيني قال الخطابي هذا اوضح شئ في ثبوت خيار المجلس فهو  
 مبطل لكل تاويل يخالف ظاهر الاحاديث اما حديث عمر بن العاص فاخرجه المصنف برواية عمرو بن شعيب  
 عن ابيه ولقطة قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفترقا الا ان تكون صفقه خيار ولا يحل له ان يفارق صاحبه خشية  
 ان يستقبله اخرجه الترمذي بهذا السند وحسنه واخرجه النسائي وابن ماجه واحمد والدارقطني والبيهقي وابن خزيمة  
 وابن الجارود وفي لفظ البايع والمبتاع بالخيار حتى يتفترقا وله الفاظ اخر ايضا فقولنا ان تكون صفقه خيار  
 اى عقدا فيه خيار الشرط فيجوز اذا كان فيه خيار الشرط لا يكون الخيار مقصورا الى التفرق بل يمتد الى مدة الشرط  
 وهذا المعنى ظاهر من جملة المعالي الثلاثة التي ذكرها النووي لانه لا يحتاج الى تقدير كثير لا يدل عليه الدليل  
 ولا يحتاج ان يقال ان الخيار بمعنى التخيير وقوله لا يحل الاخرى لاحدهما من البايع والمشتري التفرق كخوف  
 طلب الاقالة وهذا القول يوجب ان البيع قد تم بالايجاب والقبول وبالمقضى بعد العقد خيار لان الاستقالة تبدل  
 على ذلك فان في صورة الخيار لا يحتاج احدهما الى الاستقالة لانه في صورة الخيار متفرد كل واحد منهما بالفسخ  
 قال الحافظ في الفتح قال ابن العز في ظاهر الزيادة مخالف لاول الحديث في الظاهر فان تناولوا الاستقالة

فيه على الفسخ تناولنا الخيار فيه على الاستقالة واذا اتفقا على التنازل الى التزجج والقياس في بابنا فيمنع  
 واعلم بان حمل الاستقالة على الفسخ اوضح من حمل الخيار على الاستقالة انتهى قلت وهذا هو الوجه الذي لا يخل  
 كما ستقف واما حديث ابى برزة الاسلمي فاخرجه المصنف في الباب مع قصة عنه مرفوعة واما قوله البيهقي بالخيار  
 ما لم يفرقا واخرجه ابن ماجه مختصرا بدون القصة قال المذنب في مختصره ان رجلا له ثياب واما حديث يحيى بن حزام  
 فقد اخرج الستة الا ابن ماجه بالفظ البيهقي بالخيار ما لم يفرقا فان صا قاد بينا بودك لهما في بيعهما ان كانا باذنا فقلت لهما  
 من بيعهما قوله واما جهامة فقال حتى يفرقا او يمتدنا ثلاث مرات اى زادهم في اى يري هذا فلهذا الماحديث اختيارها  
 الشافعية ونقل البيهقي في المعرفة عن الشافعي ان جملة على تفرق الاقوال خال لا يجوز في اللسان انما يكونان متساويين  
 قبل التبايع ثم يكونان بعد التساوم متبايعين ولا يقع عليهما اسم المتبايعين حتى يتبايعا وتيفرقا في الكلام على  
 التبايع قال ولو احتمل اللفظ ما قاله وقلنا فالقول بقول راوى الحديث اولى لان له فضل السماع والعلم باللسان  
 وبما سمع هذا ابن عمر كان اذا اشترى شيئا يعجبه فارق صاحبه ثم مشى قليلا ورجع اياه واجاب العيني عن قول الخطابي  
 الذي تقدم في تحت حديث ابن عمر قال قلت قوله اوضح شئ في ثبوت خيار المجلس فيما اذا اوجها احد المتعاقبين  
 والاخر مخير ان شارقبله وان شارده واما اذا حصل الايجاب والقبول في الطرفين فقد تم العقد فلا خيار بعد ذلك الا  
 بشرط شرط فيه او خيار العيب والدليل عليه حديث سمرة اخرج النسائي (وهذا حديث فاس كروى في الباب) ولفظان  
 البني على الله عليه وسلم قال البيهقي بالخيار ما لم يفرقا ويحكم كل واحد منهما من البيع ما هو يتيقن ان ثلث مرات  
 قال الخطابي قوله في هذا الحديث وياخذ كل منهما ما هو يميل على ان الخيار الذي للمتبايعين انما هو قبل انعقاد  
 البيع بينهما فيكون العقد بينه وبين صاحبه فيما يرضاه منه لا فيما سواه مما لا يرضاه او لا خلاف بين القائلين في هذا  
 الباب بان الاقتران المذكور في هذا الحديث هو بعد البيع بالابان انه ليس للمتبايع ان ياخذ ما رضى به من البيع وتترك بقية  
 وانما عنده ان ياخذ كله او يبيع كل ثلث قبل هذا ان التفرق بالقول لا بالابان وقول الخطابي هو مبطل لكل تناويل  
 غير مسلم لان التاويلين اذا تقابلا وقف الحديث يعمل بالقياس وهو ان يقاس على العقود من البيع ونحوها التي  
 تكون بالمنافع كالأجارات وعلى ما كان يملك به من الايجاع كالأكلية فلما لا تشترط فيه القرينة بالابان بعد العقد  
 فكذلك لا تشترط في عقود البيع والجامع كون كل منهما عقدا يتم بالايجاب والقبول وقال مالك ليس لفترتها معلوم  
 ولا وقت معلوم وبه جهالة وقضه البيع عليها فيكون كبيع الملامسة والناذرة وكبيع بخيار الى اجل مجهول وما كان  
 كذلك فهو فاسد قطعا انتهى قلت وهذا الكلام في الحديث يستعمل معنيين احدهما معناه بخير احدهما معناه يعني ليقول  
 المتبايعان كل واحد منهما بالخيار الا ان يخيرا احدهما صاحبه فيقول لا اختر البيع فيختار البيع فيخذه ليقطع الخيار و  
 لا يتبدل الى آخر المجلس الثاني معناه ان يقول احدهما لصاحبه اختراى ادخل الخيار في البيع ان شئت فيدخل الخيار  
 في البيع فيكون الخيار مندا الى ثمة الشرط واما النقل البيهقي عن الشافعي بان حمل الحديث على تفرق الاقوال خال  
 قلت المراد في الحديث من المتبايعين المتشاعلان بالبيع فان باب المفاعلة شأنها التنازل وان كان كالمضاربة ويكون  
 الاقتران بالاقتوال كقوله تعالى وان تيفرقا ليعن الشكلا من سعة وليس من شرط الطلاق التفرق بالابان فلما



ان التمامين صدق عليهما فالتباين المباشرة المقتضية لذلك التباين ويكون الافتراق مجازيا بين الادلة و  
 لان ترتيب الحكم على الوصف يدل على عناية ذلك الوصف لذلك الحكم فوصف المباينة هو علة الخيار فاذا انقصت لطل  
 الخيار بالان سببه وتمثل التباينين على من تقدم من البيع مجازا كشمسية الخبز فمجازا وانسان نطفة ولا يرادنا تسكنا  
 بالمجاز بل بالحق على التفرق بالاقتوال وانما هو حقيقة في الابدان لانه راجع على المجاز الثاني لا اعتضاده بالقبول  
 والقواعد وان سلمنا عدم الترتيب فليس احاد المجازين باولى من الآخر فالحيث يميل فيسقط الاستدلال على ان احتمالا  
 راجع بما رواه البخاري عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من عمر بكرة صعبا فوهبه رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لابن عمر عبد الله قبل ان يفرق فلو لم يكن التصرف حلالا قبل التفرق ولم يتم البيع كيف وهدى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم البكر لابن عمر فثبت بذلك ان التصرف في البيع بعد العقد جائز وان لم يخبر ان يسم الآخر وفي نفس الحديث  
 ما يثبت انما لنا وهو قوله الا ان تكون صفة خيار ولا يخل له ان يفارق صاحبه خشية ان يستقبله فبذلك تسقط خيار  
 المجلس كما تقدم اذ لو كان مشروعا لم يخرج لاستقالته كما قاله القزويني وما قاله عياض ان الزيادة قوتية في وجوب خيار  
 المجلس رده الابقى بانها ليست بقوتية لانه لم يكره قيامه من جهة انه قصد اخذ الخيار حتى يكون حجة في اثباته وانما كره  
 القيام من جهة انه قصد به قطع طلب الاقالة في المجلس فالزيادة تسقط خياره اذ لو لم يثبت لم يخرج الى طلب الاقالة  
 وقال في الموطا وتفسيره عندنا على ما بلغنا عن ابراهيم النخعي انه قال المتباينان بالخيار ما لم يفرقا عن منطلق البيع  
 اذ قال البائع قد بك فله ان يرجع ما لم يقال الاخر قد اشتريت فاذا قال المشتري قد اشتريت كمذا وكذا فله ان  
 يرجع ما لم يقبل البائع قد بعته وهو قول ابي حنيفة والعمامة من فقهاءنا انتهى وقال ايضا محمد بن الحسن عن ابي حنيفة  
 معنى الحديث اذ قال ببتك فإين يرجع ما لم يقبل المشتري قد قبلت وليس المراد ظاهره اذ لو كانا في سفينة  
 او قبا وسبحن كيف يفرقان فالاصل ان الحنفية ومن معهم حملوا التفرق على التفرق بالاقتوال والخيار على خيار  
 القبول فاذا قبل المشتري فقد تفرق هو والبائع وانقطع الخيار كما في قوله تعالى وان يفرقا بين الله كلاما من سعة الآية  
 فاذا طامتا على مال فقالت قد قبلت فقد بانت وتفرقا بذلك القول وان لم يفرقا بايديهما فذلك ههنا وفسره محمد  
 بن الحسن وقال عيسى بن ابان في كتاب الحجج الفرق القاطعة للخيار بين بالابدان فاذا قال قد بعته عبيد بن  
 الهيثم وهم ظلمنا طاب فذلك ان يقبل ما لم يفارق صاحبه فاذا افتراق لم يكن له بعده ان يقبل فلو لا هذا الحديث ما علمنا  
 القاطع من قبول النخاطبة وما مروى عن ابي يوسف ثم اطل عيسى الكلام ههنا في الحجج فهذا حمل على التفرق بالابدان  
 بعد الايجاب قبل القبول وقاسه على التفرق في الصرف قلت وآا ادلة الاحناف ومن معهم فهو ظاهر نصوص الفقهاء  
 كقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم اباح الله  
 سبحانه وتعالى الاكل بالتجارة عن تراض مطلقا عن قيد التفرق عن مكان العقد وعنده اذا فتح احداهم العقد في  
 المجلس لا يباح الاكل فكان ظاهر النص حجة عليه كقوله تعالى او فوا بالعقود وقوله واشتهروا اذ انما بيعتم الآية  
 وامثالها واما الاحاديث فكثيرة ومنها ما رواه ابو حنيفة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رفعه من  
 اشترى طعاما فلا يبيع حتى يسئله فيه اخرجه البخاري عن طريق يحيى بن نصر بن الحجاب عن الامام واخرجه الشيخان

والطحاوي واخرجه مسلم والطحاوي ايضا من حديث ابن عمر بهذا اللفظ وجه التمسك به اشارة للعموم فانه اذا قيض  
حل له بيعه على ما يعطيه معنى الغاية وهذا مطلق من ان يكون قابضه قبل افسراق يده وبدن بالبيع او بعده ويجوز  
قبضه حل له التصرف وهذا لا يمكن الا عند لزوم البيع فنامه ولطال ان الخيار فانه مانع عن تمامه ولزومه ومنها الاشارة  
في لفظ ولا يحل له ان يفارق خشيته ان يستقبله في حديث الباب كما تقدم من انه يدل على نفوذ البيع والا فلا يقع  
للاقالة عليه وما اجيب به ان المراد بالاستقالة مجرد الفسخ لان الاستقالة الحقيقية لو اريدت لم يسبق للتفرق معنى قلنا  
حرف عن الظاهر والتفرق معنى صحيح على ما قررناه فهذا الحمل الذي اختاره النووي وغيره غير صحيح مع ان فيه اشارة  
الى طلب الاقالة فيفاد منه انه لا يستبد وجهه بالاقالة فلو اريد منها الفسخ ليعود الفسخ ايضا الى الاقالة لان الفسخ  
بالخيار يستبد به العاقل لا يفتقر فيه الى الطلب من الآخر ومنها حديث ابن عمر ذكر رجل للنبي صلى الله عليه وسلم انه  
يخدر في البسيع فقال اذا بالبيت فقل لا خلافة اخرج الشخان والرجل حبان بن منفذ على ما رواه ابن الجارود  
في مصنفه والحاكم والدارقطني وغيرهم وكذا اخرج الدارقطني والطبراني في الاوسط من حديث عمرو قيل هو حبان والرد  
منه كما رواه ابن ماجه والبخاري في تاريخه وجرم به عبد الحق والحديث رواه احمد والاربعه والحاكم من حديث انس وزاد  
اسحق في روايته يونس ابن بكير وعبد الاعلى عنه ثم انت بالخيار في كل سلعة اتبعها مثلك لبيان الحديث فانه يدل على  
ان البيع يلزم بالايجاب والقبول والالم يكن الى ذلك مسيس حاجة وان الخيار ثبت بالتصريح ومنها ما تقدم من حديث  
ابن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من عمر بكذا صاعا فوهبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن عمر بعد  
الشر قبل ان ينفرقا فلو لم يكن التصرف حلالا قبل التفرق ولم يتم البيع كيف وهب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
البكر لابن عمر فهذا وجه سمعي واما العقلي الحاصل بالنظر الاجتهادي فهو ما قاله الطحاوي انا راينا الاموال تملك  
بالعقد في ابدان وفي اموال وفي منافع وفي انصاع فكان ما يملك به من الا بصلع هو التكلح ونيم بالعقد لا بغيره  
بعد العقد وكان ما يملك به المنافع هو الاجارات وفيها ايضا تملك بالعقد لا بفرقة بعد العقد فالنظر على ذلك ان  
يكون الاموال كذلك في المملوكة بالعقد كالبيع وغيره وتكون مملوكة بالقول لا بالفرقة بعبارة قياسا ونظرا على  
ما ذكرناه واذ قول ائمتنا الثلاثة وطائفة من اهل المدينة واليه ذهب مالك وربيعة الراي والحنفي واهل الكوفة  
ورواه عبد الرزاق عن الثوري وناسيك ابني خنيفة والثوري اذا اجتمعا على قول فاشدد يدك به ايه تملك ايضا  
يقال ان اثبات الخيار لاحد المتبايعين مبطل لحق الآخر وذلك يجوز لما صح من حديث لا ضرر ولا ضرار وان جرد  
البيع بالعاقدين فلا يتغير برفع احدهما لاختصاص الرفع بمن كان منه الاثبات ولا يتوهم ان هذه اقيسة و  
تصرفات عقلية بازاء النص لانها لا تعارضه بل اوردها معاوضة كحمله على احد المجملين ولنا في النصوص الاخر  
المؤيدة لنا ولا سريته ان الحديث صالح لما قلنا ومحمّل الحمل عليه عرفا فكذلك به مكابرة واما ما قال الشافعي هما قبل البيع  
نسا وان واسم التبايع لا يجب لهما الا بعد العقد فجمع بينهما الخيار واحتج ايضا بعلم ابن عمر وطاهر الاخذ من  
مشكوة النبوة ولويده شدة تاسيه بالثر وليشهد ايضا قول ابني برزة للذين اختصا اليه ما راكما تفرقا كما في السام  
فتقدم جوابه وقال الزبلي واما قولهم اذ هما متبايعان بعد البيع فقد ذكرنا ان الحقيقة فيه حالة البيع اى قولهم اغتال

لغة اللغة فانه يلقب على المنسأ وبين اسم المتبايعين اذا قربا من البيع وان لم يكونا متبايعا كما سمي اسمعيل او  
 اسحاق ذيبا ولا نه يحتمل انه سماهما متبايعين لقربهما من البيع كما سمي العصير خمر احم واجواب عن فعل عمر فيقال  
 اما اولاد ابان اتباع تاويل ابن عمر الراوي فغير لازم على المجتهد كما لم يصحكم مخالفة امام مالك الراوي لهذا الحديث  
 في الاستدلال ولا سيما على مذاهبكم فانكم قلتم العبرة لما روي لنا باري فافهم واثابا فلعل اخذ بالاحتياط من  
 الاحتمالات الثلاثة من الفرقة بالا قوال وبالابدان على قولهم وعلى قول عيسى بن ابان مع ان مع رواه الطحاوي  
 عنه ما ادرت صفة خيار فهو من مال المتبايع يوجب ذهابنا بالاشارة كما قيل وثالثا ان ابن عمر لعل حمل الحديث  
 على الاستحباب لا على الوجوب معناه انا سلمنا شرحكم في الحديث وقلنا باختيار المجلس ولكنه مستحب لان الاقاله عندنا  
 مستحب واختار هذا شيخنا وشيخ مشايخنا شيخ الهند فارس المدره العزيز ففعل ابن عمر وهو القيام عن المجلس ترك  
 الاستحباب وعند الشافعي ترك الواجب لان في الحديث ولا يحل له ان ينفارق صاحبه خشية ان يستغيبه فافهم فان  
 المناسب لجلالة قدره ان يحيل فعل ابن عمر على ما قلنا لا على قولهم وكذا الجواب عن قول ابي برزوه مع ان فيه جوابا  
 اخر من الجواب كما قاله الطحاوي واورد البيهقي في اسنن في آخواب خيار المتبايعين من طريق ابن المديني  
 عن سفيان بن عيينه انه حدث الكوفيين بجواب البيهقي بالخير قال فخذوا به ابا حنيفة فقال ان هذا ليس  
 بشي ارايت ان كانا في سفينة اخ قال ابن المديني ان الله تعالى سائله عما قال انتهى فانظر الى هذه العصبية  
 اورده لتفتيش شان الامام الاعظم العالي قدره عند الله تعالى وعند الناس وللاهتمام بجنابه وللوقفة في  
 دينه واسلامه ومن ههنا قال مشايخنا البيهقي متعصب وحاشا امامه الذي تقلد ما به ان ينقض التهمة الذين  
 او يطعن في المجتهدين وهذه حكاية منكرا لا تلحق بشان ابي حنيفة مع ما سارت به الركبان وشحنه به كتب  
 اصحابه ونحو الفية من ورعه وزهده وخشيته الدهر وشدة احتياطه واستسلامه للانا حتى قدم المراسيل و  
 الصغاف والمقاطيع واخبار المجاهيل على الراي ولو سلمت قلعة تاويل له منه وحمل على احد المحملين الذي  
 ذكره عبد الوهاب يوسف ما قال ابن المديني ان الله سائله عما قال قال الله سائله عما قال ابن المديني في حق  
 هذا الامام ائمة فيكون في جوابه مبهوتا في الارض حيران لاصحاب يدعوته الى الهدى اثناء واما الامام  
 فقد اعد جوابا ولم يترك النصوح تتضاوت ثم هو غير متفرد به بل وافقه عليه الائمة منهم الثوري والنخعي والامام  
 المازنية مالك على هذا قال السروجي البيهقي متعصب وما قاله في الدين اسبكي راذا على السروجي انها كلمة  
 تملأ الفم لا تصد الا عن جهل وغفلة عن رتبة العلماء واطال الكلام فيه الى ان قال وخطرت ان هذا موهبي  
 ما شاع على السنة الناس ان يحوم العلماء مسمومة لان الوقعية فيهم وقيمة في الشريعة احم قبا اسقى على هذا  
 السبكي لم ينظر الى جلالة قدر الامام ومرتبته وعالوه ونظر الى مرتبة البيهقي ابن نسبة الى ابي حنيفة واما  
 الشافعي من تلامذة تلميذه محمد بن الحسن ولم ينظر الى البيهقي والخطيب عابا الامام فحشا اليه حكايات منكزة من  
 طريق مجاهيل فها يقول لهما السبكي هذا احم والوقعية في ائمة مالك والشافعي والثوري والليث وابن المبارك  
 وجميع وقعة في الشريعة وواعجب الحليم البيهقي مسموم ولحم الامام غير مسموم سنن البيهقي شاذة بتعصبه بكذا قال مولانا محمد

باب في فصل الاقالة قال في القاموس وقلمته البيع بالكسر واقلته فحتمه واستقاله طلب اليان يقيلوه وهو متجيب عنده  
قوله من اقال مسلما اقاله الله عشرته اى يوم القيمة كما في ابن حبان وما عند البيهقي معناه تنبايعا رجلا من قومه  
واحد منهما فاستقال الآخر فقبل الآخر وقال البيهقي يعني قبل فنجما مح الله سبحانه وتعالى ذلوه والعشرة الزلوه  
اقاله براند اقطن بيع وكذا شثن كناه ودور كردن لغزش.

باب فيمن باع بيعتين في بيعة اى في عدم جواز ذلك وفسره بتفسيرين احدهما ان يقول بعتك هذا نقدا بعشرة و  
نسيئة بعشرين والثاني ان يقول بعتك عبدي بالقبض على ان تبعني جاريك بمائة والعادة في كلا النوعين جالبة  
اما في الاول فظاهر واما في الثاني فلان بيع الجارية لا يلزم بذلك الشرط وقد جعله من الثمن فينقص وليس له قيمة و  
التفسير ان منقول من الشافعي وابي حنيفة نقل عن الشافعي الترمذي في جامعه وعن ابي حنيفة محمد في كتاب الآثار  
وقد استدلل صاحب الهداية بحديث الباب غير موضع واحد قال الخطابي ونقيس اني عنه من بيعتين في بيعة  
على وجهين احدهما ان يقول بعتك هذا الثوب نقدا بعشرة ونسيئة بعشرين فكذا لا يلزم ان يدرى ايها الثمن  
الذي اختاره منهما فيقع به العقد واذ اجل الثمن بطل البيع والوجه الاخر ان يقول بعتك هذا العبد بعشرين دينار  
على ان تبعني جاريك بعشرة وانا نير هذا ايضا فاسد لانه جعل ثمن العبد عشرين دينار وشرط عليه ان يبيع جاريته بعشرة  
وذا نير وذلك لا يلزمه فان لم يلزمه ذلك سقط بعض الثمن واذا سقط بعضه صار الباقي مجبولا ومن هذا الباب ان يقول  
بعتك هذا الثوب بدنيار على ان تعطيني به ابراهيم صرف عشرين او ثنتين بدنيار واما اذا باع ثنتين ثمن واحد  
كدار و ثوب او عبد و ثوب فهذا جائز وليس من باب البيعتين في البيعة الواحدة فانما هي صفقة واحدة جمعت ثنتين  
بشئ معلوم وعقد البيعتين في بيعة واحدة على الوجهين الذي ذكرناه هما عند اكثر الفقهاء فاسد وحكي عن الطائوس  
انه قال لا باس ان يقول بعتك هذا الثوب بنقد بعشرة والى شهر ثمانية عشر فيذهب به الى احدهما وقال الحكم وجمار  
ولا باس به ما لم يفرقا وقال الاوزاعي لا باس بذلك لكن لا يبارقه حتى يقاته باحد البيعين نقيل له انه ذهب بالسنة  
على دينك الشريطين فقال هي باقل الثمنين الى العبد الا جليلين قال الشيخ هذا ما لا شك في فساد ما اذا باع باحد  
العقدين في مجلس العقد فهو صحيح لا خلف فيه وما سواه لغو لا اعتبار به اهم قوله من باع بيعتين في بيعة فله  
او كسهما او الربوا اى للبايع الفحل الثمنين او الربوا وهذا مشكل لم يذهب احد من الفقهاء الى ظاهره قال الخطابي  
لا اعلم احدا من الفقهاء قال بظاهر الحديث او صح البيع باوكس الثمنين الاشياء يحكي عن الاوزاعي وهو يذهب  
فاسد وذلك لما تضمنه هذه العقدة من الغرر والجبل وانما المشهور من طريق محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن  
ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعة قال ما رواه يحيى بن زكريا عن محمد بن عمرو عن  
الوجه الذي ذكره البوداود فينبه ان يكون ذلك في حكومة في شئ بعينه كانه اسلفه في قفيز برالى شهر دينار  
فلما حل الاجل وطالبه بالبر قال له يعني القفيز الذي لك بقفيزين الى شهرين فهذا بيع الثاني قد دخل على  
على البيع الاول فصارت بيعتين في بيعة فيرد الى او كسها وهو الاصل فان تنبايع البيع الثاني قبل ان يتنبايع  
الاول كانا مرتبين اهم فقلت ويمكن توجيهه بان يقال في معناه ان من باع شيئا على ان نجته ان كان ناجزا

او بعثرة ان كان نسيته ثم افرقا من غير ان يتعين احدهما فهذا البيع فاسد لانه سبعة في سبعة وكان الحكم فيه الفسخ  
الا ان المشتري استهلك البيع او اكلم فلا يجب فيه الا المثل او القيمة وهو اوكس عادة من الثمن المتعين بينهما  
في البعيتين معا فصار المعنى ان من باع بعيتين كذلك ثم لم يبق المبيع حتى يفسخ البيع فله ان ياخذ القيمة او  
المثل ولا ياخذ الثمن لانه لو اخذ الثمن كان البقاء للبيع وهو ما مورف به واما اذا اخذ الثمن ولم يفسخ البيع فقد اربى  
لكونه عقد عقدا فاسدا والعقد الفاسد كلها داخلة في حكم الربا هكذا قال بعض مشايخنا قدس الله سره العزير  
باب في النهي عن العينة قال في الجمع هو ان يبيع من رجل سلعة بثمن معلوم الى اجل مسي ثم يشتريها منه  
باقبل من الثمن الاول وهو مكره فان اشترى بحضرة طالب العينة سلعة من آخر بثمن معلوم بثمن اكثر  
مما اشتراه الى اجل وقبضها ثم باعها المشتري من البائع الاول بالنقد باقل من الثمن فهو ايضا عينة و  
هو اهلون من الاول و جائز عند بعض سميت بها لحصول النقد لصاحب العينة لان العين هو المال الحاضر  
من النقض اه قال في الدر المختار وبيع العينة مكره مذموم شرعا لما فيه من الاعراض عن بررة الاقراض  
وقال الشامي قال محمد هذا البيع في قلبي كالمثال الجبال ذميم اختره اكله الربا اه قوله اذا ابتاع العينة  
واخذ ثم اذتاب البقر ورضيت بالبرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا ينشروه حتى ترجعوا الى دينكم  
اعملوا على شريعة الاسلام وجاهدوا في سبيل الله

باب في السلف اي السلم قال النووي قال اهل اللغة يقال السلم والسلف واسلم واسلف وسلف و  
يكون السلف ايضا قرضا ويقال استسلف قال اصحابنا ويشترك السلم والقرض في ان كلا منهما اثبات  
مال في الذمة بمبدول في الحال وذكروا في حال السلم عبارات احسنها انه عقد على موصوف في الذمة بمبدل  
يعطى عاجلا سمي سلم لتسليم راس المال في المجلس سمي سلفا لتقديم راس المال واجمع المسلمون على جواز  
السلم وهم يعرف بعضهم بواحد عاجل باجل وفي التحفة السلم عقد يشترط الملك في الثمن عاجلا وفي المثل عاجلا  
قلت والثاني يبي عن جوازه لانه داخل تحت بيع ما ليس عنده الا انه يجوز لورود الشرع بذلك اما الاحاد  
فبعضها نذكر في الباب واما الكتاب فاية المدينة في سورة البقرة دالة على جوازه كما روى عن ابن عباس له  
شروط مذكورة في كتب الفروع وجمعوا في قولهم اعلام راس المال ببيان جنسه وقدره وصفته وتبجيله  
قبل الافتراق واعلام المسلم فيه ببيان الجنس والنوع والقدر والوصف وتاجيله باجل معلوم والقدر  
على تخصيصه حتى شرطوا كون المسلم فيه موجودا من حين العقد الى محل الاجل فيما بينهما خلافا للشافعي فيما  
اذا كان موجودا عند حلول الاجل فقط وذلك لان القدرة على التسليم بالتخصيل فلا بد من الاستمرار ولذا  
قالوا لو اسلم في خطبة جديدة تخرج من زرعه فسد وفي مطلق صح وتخصيله في كتب الفقه ويؤيدنا ما في  
ابن داود في الباب اللاحق عن ابن عمر لا تسلفوا في النخل حتى يبرو صلاحها واعند الطبراني  
من حديث ابي هريرة لا تسلفوا في تمر حتى يامن صاحبها عليها العانة قوله عن اسلف في تمر فليسف في  
كيل معلوم وذهب معلوم الى اجل معلوم قوله في كيل اخر هذا في المكيلات والموزونات واما في المذروعة

فبشرع معلوم وفي المستندات المتعارفة لجدد معلوم فان السلم جائز في كل منهما ولا يجوز فيما يشاوت تناوتا  
في حشا وفيه الزئبقي تعينه البين كالميلان هذا في الشافعي في الحيوان فالمراد منه ان يكون معلوم القدر في شئ الزرع  
والعقد والشيء وان يكون بشئ والوزن والزرع يؤمن عليه فقه عن ابي الناس فان كان لا يؤمن بالسلم كما  
قوله في اجل معلوم اشترط الائمة في السلم الحال فاجازه الامام الشافعي ومنعه مالك والشافعية وآخرون  
فقال بنو موسى ومعنى الحديث انه ان السلم في مكمل فليكن كبيلا معلوما وان كان في سوزون فليكن وزنه معلوما  
ان كان موجبا فليكن ابله معلوما ولا يلزم من هذا اشتراط كون السلم موجبا بل يجوز حاله اذا اجاز موطا مع الغرر  
فجواز الحال اولى لانه ابلغ من الغرر وليس ذكر الاجل في الحديث لاشتراط الاجل بل معناه ان كان اجل  
فليكن معلوما الى آخره قال قلت في الحديث حجة لنا لان سوق الكلام لبيان شرط السلم للبيان الاجل انه  
اوجب مراعاة الاجل في السلم كما اوجب مراعاة القدر فيه فدل على كونه شرطا فيه كالقدر ولا معقد لم يشترط  
الارخصة لكونه بيع باليس عند الانسان والارخصة في عرف الشرع اسم لما يغير عن الامر الاصل لعارض عذر الى  
تحسين ليس بالترخيص في السلم فهو تغيير الحكم الاصل وهو حرمة بيع باليس عند الانسان الى اجل بعارض  
عذر العدم ضرورة الافلاس في حالة الوجود والقدرة لا يلحقها اسم قدرة الرخصة فيبقى الحكم فيها على العزيمة لا صلية  
باب في السلم في ثمره بعينها اي لا يجوز ذلك قال في الهداية ولا في طعام قرية بعينها او ثمرة نخلة بعينها  
لانه قد يعتريه آفة فلا يقدر على التسليم واليه اشار عليه السلام حيث قال ارايت لو اذهب الله تعالى الثمر ثم  
يسئل احدكم مال اخيه انتهى قال المحرر لم يوجد هذا الحديث في السلم انما اخرج الشيخان وغيرهما من  
حديث انس في باب البيع لا السلم قلت والحديث وان لم يرد بهذا اللفظ في السلم لكنه ورد فيه بمعناه وهو  
الباب قوله عن ابن عمر ان رجلا سلف رجلا في نخل فلم يخرج تلك السنة شيئا فاخضعما الى النبي صلى الله

عليه وسلم فقال بما سئل ماله اردد اليه ماله ثم قال لا تسلفوا في النخل حتى يبدد صلاحه انما امر مسلم اليه  
مال رب السلم اي راس المال لان العقد السلم في ثمره نخل معين كان فاسدا واجب الفسخ ولم يحصل للمسلم  
شي حتى يورده الى رب السلم فلم يبق الا يرد راس المال وقوله لا تسلفوا في النخل الخ فيه اشارة الى ان يكون  
السلم فيه موجودا من حين العقد الى وقت حلول الاجل كما تقدم

باب اسلف لا يحول اي لا يبدل بغيره قبل القبض بالبيع او الهبة او الوصية قال في الهداية ولا يجوز  
التصرف في راس مال السلم والمسلم فيه قبل القبض اما الاول فلما فيه من تقويت القبض المستحق بالعقد  
واما الثاني فلان المسلم فيه مبيع والتصرف في المبيع قبل القبض لا يجوز ولا يجوز الشركة والتولية في السلم فيه  
لانه تصرف فيه فان تقايلا السلم لم يكن له ان يشتري من المسلم اليه راس المال شيئا حتى يقيمه كله لقوله عليه السلام  
لا تأخذوا السلم او راس مالك اي عند الفسخ انتهى قلت في الحديث الذي اخرج المصنف في الباب بقوله  
من اسلف في شيء فلا يصرفه الى غيره اي لا يبدل قبل القبض بغيره قال الخطابي اذا اسلف دينار في ثمنه خنثه  
الى شهر نخل الاجل فاعوزه البرهان اما حفيظة ذهب الى انه لا يجوز ان يبيع عرضا بالدينار ولكن يبيع راس المال

قولا بجوم الخبز وطاره وعند الشافعي يجوز له ان يشتري منه صاعا بالدينار اذا تقايلا و قبضه قبل التفرق لئلا يكون  
دينا بدین فاما قبل الاقالة فلا يجوز وهو معنى الهني عن صرف الساقب الى غيره انتهى -

باب في وضع الجائحة هي الآفة المتسائلة تصيب الثمار ونحوها بعد الزهون فتهلكها فنعني وضعها اليها تترك البائع  
ثمن ما تلف قال ابن الملك وهذا من مذنب عند الاكثرين لان ما اصاب البائع بعد القبض فهو في ضمان المشتري خلافا  
لما لك قال الطحاوي هذا في الاراضي الخراجية وحكمها الى الامام لو منع الجوائح لما فيه من مصالح المسلمين بتقار  
العمارة قال النووي اختلف العلماء في الثمرة اذا سبغت بعد بدو الصلاح وسلمها البائع الى المشتري بالتخليفة  
بينه وبينها ثم تلفت قبل اتمام الجذاذ يافه سما وتغير بل تكون من ضمان البائع او المشتري فقال الشافعي في  
اصح قوليه والوجه فيه واليه بن سعد وآخرون هي من ضمان المشتري ولا يجب وضع الجائحة لكن يجب في قال  
المشافعي في القديم وطائفة هي من ضمان البائع ويجب وضع الجائحة وقال مالك ان كانت دون الثلث لم يجب  
وضعها وان كانت الثلث فاكتر وجب وضعها وكانت من ضمان البائع انتهى قوله اصيب رجل في عبيد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتاعها فلتوردينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقوا عليه فتصدق

الناس فلم يبلغ ذلك فصار دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك اى  
ليس لابل الثمار الا الثمنين الا ذلك فهذا يدل على ان لا يجب وضع الجائحة على البائع لانه صلى الله عليه وسلم  
امر بالصدقة عليه وفيه الى عزائه فلو كانت توضع لم يقتصر الى ذلك واجاب عنه القائلون بوجوب وضعها بان يمتثل  
انها تلفت بعد الزهون الجذاذ وتفرط المشتري في تركها بعد ذلك على الشجر ويحتمل ان يكون اصيب في ثمار  
بعدها اخذها واما الجرحين فطرقها لص او حرها سبل او باعها فان كانت التبريم بخفه وكل هذه الوجود قد تصح رجوع  
اضافة المصينة فيها الى الثمار التي كانت ابتاعها واذا كان كذلك فتكون من ضمان المشتري ولم يجب الحكم بزيادة  
حق رب المال وقالوا وانه قال صلى الله عليه وسلم في آخر الحديث ليس لكم الا ذلك ولو كانت احواح  
لا توضع لكان لهم طلب ببقية الدين واجاب المانعون عن زيادة ان معنى ليس لكم الا ان لا تملكم مطالبة  
ما دام معسر ابل في نظر الى ما يسهروا وليس في الحديث انه امر ارباب الاموال ان يضعوا عنه من اثمان الثمار ثلثا  
او اكثر واقل انما امر الناس ان يعتنوه ليقضي حقوقهم فلما ابرع به امرهم بالكف عنه الى الميسرة ونها حكم كل

مغلس احاط به الدين وليس له مال قوله ان بعت من اخيك ثمر فاصابها جائحة فلا يحل لك ان تاخذ منها  
شيئا ثم تاخذ مال اخيك بعير حتى استدل بهذا الموجهون لان ظاهره وضع الجائحة مطلقا وحمله المانعون على  
نا اذا كان تلف قبل التسليم فيكون في ضمان البائع فلا يحل له ان ياخذ شيئا من الثمن بخلاف وان حمل على  
بعد التسليم يحل على التهديس لا يحل لك في الوبر والتقوى ان تاخذ الثمن اذا تلفت الثمار -

باب في تفسير الجائحة وتقدم ان معناها الآفة المتسائلة تصيب الثمار ونحوها بعد الزهون فتهلكها وفسره عطا كما  
في الباب عنه قال الجوائح كل ظاهر مفسد من مطر او برد او جراد او دح او حريق انما قيد بكونه ظاهرا لان الخضم  
يتيقن به واما في غير الظاهر فيتمثل الكذب نصار الاول حكم للنصارى والثاني حكم للديانة الا ان ثبت العاقل الحق

بينة فيقبل-

١٢٣

باب في منع الماء فقال في الهداية فصل في المياه واذا كان لرجل نهر او بئر او قنطرة فليس له ان ينع شيئا من الشفة  
والشفة الشرب لبني آدم وابها ثم قال ما لم ينع الماء على ثلثة اقسام احدا ما لا يحاسوا الا انما العظام الغير  
المملوكة وما لا دونية العظام كيجون وسجون ودجاة والفراة وكنة وجنا او تمام نديا ونكسة بوقد رين بين كل  
واحد من الناس فيها حق الشفة وسقى الاراضي ونصب الرعي عليه حتى ان من اراد ان ينع ويغير نهره الى غير  
لم يمنع من ذلك والانتفاع بارذلك كالانتفاع بالشمس والقمر والبرق والرياح من الانتفاع به على ارضي وجبه شارب  
والثاني كما لا بار والحياض والانهار المملوكة ونحوها فيه للناس حق الشفة على الاطلاق وليس لهم سقى الارضي و  
نصب الرعي عليه حتى من اراد ان ينصب عليه الرعي او ان ينع بذلك انما احياها كان لا بل الما ان يمنع عنه  
اخر بهم ولم يفر و الثالث الما المحرز في الاولاني فهو عمار مملوك كاله بالاحراز وانقطع حق غيره عنه كما في الصيد الما ان  
ثم قال ولو كان البئر او العين او الحوض او النهر في ملك رجل لم يمنع من ريها الشفة من الدخول في ملكه فان  
كان يجدها آخر بقرب من هذا الما في غير ملك احد وان كان لا يجزئ لقبال لصاحب النهر ان تعطيه الشفة  
او يشركه ياخذ بنفسه بشرط ان لا يفسد شفة اى جانبه و هذا امر روي عن الطحاوي وقيل ما قاله الطحاوي صحيح فيما اذا  
احتفر في ارض مملوكة له اما اذا احتفر في ارض موات ليس له ان يمنع لان الموات كان مشتركا واحتفر  
لاحيا حق مشترك فلا يقطع الشفة ولو منع عن ذلك وهو يخاف على نفسه او ظهو العطش له ان يملكه  
بالسلاح لانه قصدا لانه يمنع حقه وهو الشفة والمار في البئر مباح غير مملوك بخلاف الما المحرز في الانا حيث قيل  
بغير السلاح لانه قد ملكه وقيل في البئر ونحوها الاولى ان يقاتله بغير سلاح بعضا لان المانع ارتكب معصية فقام  
ذلك المقاتلة بغير السلاح مقام التعزير له والشفة اى شرب الناس المواشي اذا كان في الما ويستأمله  
بان كان جدي ولا صغيرا وفيما يرد من الابل والمواشي كثرة يقطع الما بشربها قيل لا يمنع منه وقيل له ان يمنع  
اعتبارا بقتي المزارع والجامع تفويت حقه ولا بل الشفة ان ياخذ الما منه للضرورة وحمل الشياح في الصبح  
وقيل يتوضأ ويغسل الشياح في النهر وان اراد ان يستقي شجرة في داره حمله بجراره له ذلك في الاصح وقيل لا يجوز ذلك  
الا باذن صاحبه وليس لما ان يلقى ارضه ونخله وشجره من نهر هذا الرجل وبهيرة وقنطرة الا باذنه نصا وله ان يمنع  
من ذلك وان اذن له صاحبه في ذلك واعاذه فلا بأس به لانه حقه فنجري فيه الا يا حة كما لمار المحرز في اناء انتهى  
لمنع مع توصية واما مسلمة الكمار فقال في الهداية ولا يجوز بيع المراعي ولا اجارتها والمراد الكمار ما لا يبيع فلا  
ورد على ما لا يملكه لا يشترك الناس فيه بالحديث حديث الباب واما الاجارة فلا تها عقدت على استهلاك عين  
مباح ولو عقدت على استهلاك عين مملوك بان استاجر لقبرة ليشر بلبها لا يجوز فهذا اولى انتهى قلت المراد بالكمار  
ما ثبت في ارض غير مملوكة وما ثبت في ارض مملوكة بغير اثبات رب الارض لان رب الارض لا يكون محزرا يكون  
في ارضه وادانته صاحب الارض بالسقي والتشربة في ارضه اختلف الروايات فيه فانه ذكر في الذخيرة والمحيط ولو  
باع حشيشا في ارضه ان كان صاحب الارض هو الذي انبت بان ستها لاجل الحشيش فنبت تبكلفه جاز لانه



ملكه الا ترى انه ليس لاحد ان يأخذه بغير اذنه وان بنت بنفسه لا يجوز لانه ليس بمملوك له بل هو مباح الاصل الا ترى  
ان لكل احده ان يأخذه وفي القدر وفي ولا يجوز بيع الكفار في ارضه ولو ساق المار الى ارضه ولحقته مؤنة حتى خرج  
الكفار لم يجز بيعه لان الشركة في الكفار ثابتة بالنص في انما ينقطع الشركة بالحيازة وسوق المار الى ارضه ليس بحيازة  
للكفار فحق الكفار على الشركة فلا يجوز اما الاحاديث الباب فاوله عن ابني هريرة مرفوعا قوله لا يمنع فضل المار يمنع به الكفار  
والثاني ايضا عن ابني هريرة مرفوعا قوله ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيمة رجل منع ابن السبيل فضل ما رخصه الحديث وفي  
الثالث ما انتهى الذي لا يحل منعه قال المار والحديث وفي الرابع المسلمون شركاء في ثلث في المار والكفار والنار قال  
التنويري اما انتهى عن بيع فضل المار يمنع به الكفار فعنه ان تكون الانسان سيرة مملوكة له بالثلاثة وفيها ما رخصه  
عن حاجته ويكون هناك كفار ليس عنده ما لا يذره فلا يمكن اصحاب المواشي رعيه الا اذا حصل لهم السقي من هذه  
البيير فيخرجهم عليه منع فضل المار لما شئنا ويجب بذله لها بلا عوض ثم قال قال اصحابنا يجب بذل فضل المار  
بالثلاثة كما ذكرنا بشرط احدها ان لا يكون مارة اخرى يستغنى به والثاني ان يكون البذل بحاجة الماشية لا يستغنى الزرع و  
الثالث ان لا يكون مالكة محتاجا اليه واعلم ان المذهب الصحيح ان من منع في ملكه ما رخصه مملوكا له وقال بعض  
اصحابنا لا يملكه اما اذا اخذ المار في اناء من المار المباح فانه يملكه هذا هو الصواب وقد نقل بعضهم الاجماع عليه قال  
بعض اصحابنا لا يملكه بل يكون اخص به وهذا غلط فانه انتهى قلت المراد بالمار في الاحاديث المار الذي في الانهار  
والآبار والحياض والادوية فلا يجوز منعه من الشرب لبني آدم والبهائم ولا يجوز بيعه اما اذا اخذه وجعله في وعاء  
فقد احرزه فجاز بيعه ومنعه والمراد بالكفار ما ثبت في الارض غير مملوكة وما ثبت في ارض مملوكة بغير انبات الربا  
ففي كل الناس شركاء لا يجوز لاحد بيعه ومنعه وانما ينقطع الشركة بالحيازة وهو بالقطع فتجوز حينئذ بيعه ومنعه و  
يعني اثبات الشركة في النار لا تشغل بضوئها والاصطلاحات وتخصيف الشيايب بها وتخصيل الشعلة واللهيب و  
الافهم الموقدة وكذا الروثة المشتعلة فليس عليه ان يعطيها وجوبا وليس لاحد ان يأخذ منه من غير رضا وقال  
الخطابي لا يمنع فضل المار يمنع به الكفار هذا في الرجل يحفر البئر في الارض الموات فيملكها بالاحياء وحول البئر قريبا  
موات فيه كذا ولا يمكن الناس ان يرفعوا الا ان تميز لهم ما رخصه ولا يمنعهم ان يسقوا ماشيتهم منه فامر صلى الله  
عليه وسلم ان لا يمنع فضل ماء اياهم لانه اذا فعل ذلك وحال بينه وبينهم فقد منع الكفار لانه لا يمكن رعيه و  
القيام فيه مع منعه المار والى هذا ذهب في معنى الحديث مالك بن انس والاوزاعي ومويعني قول الشافعي والنبه في  
هذا عندهم على التحريم وقال غيرهم ليس النهي فيه على التحريم لكن من باب المعروف فان شح رجل على ماله لم يتزع  
من يابه والمار في هذا وغيره من ضروب الاموال لا يصح الا بطبيعة نفسه فذهب قوم الى انه لا يجوز له منع المار ولكن  
يجب له القيمة على اصحاب المواشي اهم وفي النهاية هو نفع البئر لمباحة اى ليس لاحد ان يغلب عليه ويمنع الناس  
منه حتى يجوز في اناء ويملكه وقال تقي الدين سبكي في شرح المنهاج مفهوم الحديث يقتضي انه لا يحرم اذا لم يمنع به  
الكفار فلا يجب بذل للزرع ويجب الماشية وفي حديث آخر من منع المار يمنع به الكفار ومنعه الله فضل رحمة يوم القيمة  
وفيما اشار الى ان الكفار من رحمة الله فكما منعه المار كذلك يمنع الله رحمة وفيه اشارة الى تحريمه لان رحمة الله

باب في بيع فضل الماروفية بنى عن بيع فضل المار وقد تقدم ما يتعلق بهذا الباب والحديث قريباً في الباب المتقدم من هذا فاحاصله ان كان المار مباحاً فبيعه واخذ القيمة عليه ومنعه لا يجوز وان كان في ملكه فتجوز عليه اخذ القيمة

باب في ثمن السنور قال الخطابي ومن اجاز بيع السنور ابن عباس واليه ذهب الحسن البصري وابن سيرين والحكم وحماد وبه قال مالك بن انس وسفيان الثوري واصحاب الراي وهو قول الشافعي واحمد واسحاق وكرهه البيهقي وسريرة وجابر وطاوس ومجاهد انتهى قال في فتح القدير ويجوز بيع الهرة لانهما تصطاد الفار والهامام المودية بنى منتفع بها قوله بنى عن ثمن الكلب والسنور هذا الحديث اخبره الترمذي ثم قال هذا حديث في اسناده اضطراب وقد روى هذا الحديث عن الاعمش عن بعض اصحابه عن جابر واضطر لواعلى الاعمش في هذا الحديث قوله بنى عن ثمن الهرة قال المنذرى اخبره الترمذي والنسائي وابن ماجه وقال الترمذي غريب وقال النسائي هذا منكراه وقال النووي واما الكلب بنى عن ثمن السنور فهو محمول على ما لا ينفع او على انه بنى تنزيهه حتى يعتما والناس منه واعارته والسماحة به كما هو الغالب فان كان مما ينفع وباعه صحيح البيع وكان ثمنه حلالاً هذا مذهبنا ومذهب السلف كما قالوا ثم قال واما ما ذكره الخطابي وابو عمرو بن عبد البر من ان الحديث في الهرة عنه ضعيف فليس كما قالوا بل الحديث صحيح رواه مسلم وغيره وقول ابن عبد البر انه لم يروه عن ابى الزبير غير حماد بن سلمة غلط منه ايضا لان حماد قد رآه في صحيحه كما ترى من رواية مثل بن عبيد الله عن ابى الزبير فهذاان ثقتان روياه عن ابى الزبير وهو ثقة ايضا انتهى وقال الخطابي انتهى عن بيع السنور متاويل على انه انما كرهه من اجل احاديثين اما انه كالوحشي الذي لا يملك قياده ولا يملك البيع التسليم فيه وذلك لانه يتأب الناس في دورهم ويطوفت عليهم فيها ثم ينقطع عنهم وليس كالدواب التي تربط على الدواب ولا كالطيور التي يحبس في الاقفاص وقد تروى حش بعد الاولية وثبات حتى لا يقرب ولا يقار عليه وان صاده لم يشتري له ان يحبس في بيته او يشده في خيط او سلسله لم ينتفع به والمعتن الآخرون يكون انما انتهى عن بيعه لئلا يتألف الناس وليتعارروا ما يكون في دورهم ويرتفعوا به ما اقام عندهم ولا يتنازعوا اذا انتقل عنهم الى غيرهم تنزع الملاك في الغنيس من الاغلاق وقيل انما انتهى عن بيع الوحشي منه دون الانسى.

باب في اتمان الكلاب قال الطيبي الجمهور على انه لا يصح بيعه وان لا قيمة على متلفه سواء كان معلماً او لا وسواء كان يجوز اقتنائه ام لا واجاز ابو حنيفة بيع الكلب الذي فيه منفعة واوجب القيمة على متلفه وعن مالك روايات الاولي لا يجوز البيع وتجب القيمة والثانية كقول ابى حنيفة والثالثة كقول الجمهور وقال الخطابي وقد اختلف الناس في جواز بيع الكلب فروى عن ابى سريرة انه قال من السحت وروى تخريجه عن الحسن والحكم وحماد واليه ذهب الاوزاعي والشافعي واحمد بن حنبل وقال اصحاب الراي بيع الكلب جائز وقال قوم ما بيع اقتنائه من الكلاب فبيعه جائز وناحره اقتنائه منها فبيعه محرم بحكي ذلك عن عمار والنخعي وقد حكينا عن مالك انه كان يحرم ثمن الكلب ويوجب فيه القيمة لصاحبه على من اكله وذلك لانه البطل عايه منفعة وشبهه بام الولد لا ياكل

من هذا الحديث قال النووي دليل الجهورية بالحديث والملازمة بين الحديث والنسب في روى الكلب اخبارا ومن غرضنا انما نثبت كلب تعلم  
عشر من غير ارضاء من النصوص الترخيم في الملازمة وكلها ضعيفة لانها ائمة الحديث امة تلك هذه العصبية خربت ان ياربها في كمين في موضع واحد حديث مجزئة فانه روى الامام  
في مسنده عن ابيه عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في **باب** من كلب الصيد واستجبر واستشاد كلب الصيد فوقع في اسنانه جيفة منها

ثمها وفيه القيمة على من املها وقال في الكفاية وقوله ويجوز بيع الكلب والفتد والسباع المعلم وغير المعلم في ذلك  
سواء لا تشاك في جواز بيع المعلم وابا بيع كلب غير معلم فقد ذكر شمس المائنة السخري في ان اذا كان كمال يقبل التعليم  
يجوز بيعه قال رحمه الله ومما انفج من المذنب وهذا لانه اذا كان يقبل التعليم كان منتقيا به فيكون لا محالة للبيع و  
الدليل عليه انه ذكر في النوادر انه لو باع الجوز جاز بيعه لانه يقبل التعليم وانما لا يجوز بيع العقور الذي لا يقبل التعليم  
قلت وهذا الذي اختاره الاوستا في العلم نور الله قلوبنا

قوله عن ابي مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن ثمن الكلب مهربا والبغى وحلوان الكاهن وفي  
حديث ابي هريرة مرفوعا لا يخل ثمن الكلب لا حلوان الكاهن ولا مهربا البغى وفي حديث ابن عباس مرفوعا نهى عن  
ثمن الكلب وان جاء يطلب ثمن الكلب فاصلا ركفه ترويا قال الخطابي وصحى التراب بيننا الحرمان والحنينة كما  
يقال ليس في كفه الا التراب كقوله وللغابر كجرير يا كنيبة اذلا خطله في الولد ادهم والمراد بهم البغى اجرة الزانية و  
قوله حلوان الكاهن بضم الحاء المهملة وسكون اللام ما يطاه على كهناته اصله من الحلاوة شبهة المعطى لشيء الجلو  
من حيث انه يأخذ سهلا يدا كلفه ومشفقة والكاهن هو الذي يتباطى الاخبار عن الكائنات في المستقبل ويدي معرفة  
الاسرار قال القاضي عياض اجمع المسلمون على تحريم مهربا البغى وعلى تحريم حلوان الكاهن لانه عوض عن محرم ولانه  
اكل المال بالباطل وكذلك اجمعوا على تحريم اجرة الخبيثة للفتار والنائمة للنيح اهم قال الخطابي وحلوان  
العرف ايضا ارم قال والفرق بين الكاهن والعرف ان الكاهن انما يتباطى الاخبار عن الكائنات في مستقبل  
الزمان ويدي معرفة الاسرار والعرف هذا الذي يدعى معرفة الشئ المسروق ومكان الضالة ونحوها من الامور  
وقال ايضا ان الكاهن هو الذي يدعى مطالعة علم الغيب ويخبر الناس عن الكواكن قال وكان في العرب  
كهنه يادعون انهم يعرفون كثير من الامور فهم من كان يزعم ان له ريسا من الجن وتناقلوا في اليه الاخبار ومنهم من  
كان يدعى انه يستدرك الامور لعظم اعطيه وكان منهم من سمي عرافا وهو الذي يزعم انه يعرف الامور بمقدرات اسباب  
يستل بها على مواقفها كالشئ المسروق فيعرف المنطون بالسوق ويتهم المرأة بالزينة فيعرف من صاحبها ونحو  
ذلك من الامور ومنهم من كان يسمى المنجم كاسنا قال وحديث النبي عن اتيان الكهان فيمثل على النبي عن هؤلاء كلهم  
وعن النبي عن تصايعهم والرجوع الى قولهم ومنهم من كان يدعو الطبيب كاسنا وربما سموه عرافا في غير ذلك  
قلت استدل الشافعي وغيره على عدم جواز بيع الكلب بانه يفتخر

**باب** في ثمن الخمر المتيقن قال في الهذلية وابا بيع الخمر والخمران كان قول بالدين كالدراهم والدنانير فالبيع  
باطل وان كان قول بعين فالبيع فاسد حتى يملك بالقبلة وان كان لا يملك عين الخمر والخمر بريئته وفيه البيع  
بالميتة والدم باطل اهدى ابو حنيفة عن محمد بن قيس بن مخزوم الهذلي انه سمع عمر بن الخطاب يسئل عن بيع  
الخمر واكل ثمنها فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قاتل الله اليهود وحرمت عليهم الخمر ثم فرطوا  
اكلها واستحلوا اكل ثمنها ان الله حرم بيع الخمر وشربها واكل ثمنها والحديث اخرج مسلم والمصنف في الباب من  
حديث جابر بن عبد الله انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة ان الله حرم بيع الخمر والميتة

طريق الوليد بن  
عبد الله عن  
من ابي هريرة  
منها روى  
عن جابر بن  
قال جابر بن  
عنه جابر بن  
رسول الله  
عليه وسلم عن  
الكلب يمسك  
لاب صيد  
اخرجه المصنف  
قاله يروي  
عن جابر بن  
جوزا يروي  
عبد الرحمن  
عنه البيهقي  
ابو نعيم ايضا  
اورث الطحاوي  
الحج بن محمد  
النسائي وسند  
جوزا وان كلهم  
ويروي الاستاذ  
صحيح بانه روى  
على احاديث  
عن ثمن الكلب  
مقبول لانها  
غير شاذة وقد  
روى ذلك عن  
الصحاب والفقهاء  
فقد اخرجوا  
لسنة صحيح  
ابن عمر بن  
انفق في كلب  
تقدر جل بالاجل  
ورجاء في  
كلب ان يكتسب  
اخرجه ابن  
ان قال في كلب  
ابو يعقوب وسواء  
في كلب الماشية  
قائمة من الغنم

في كلب الحرق فرق من كلب الدار فرق من كلب على الذي اصله ان يبيد حتى على صاحب الكلب ان يقبل ورواه عنه من مسنده في سنة النبي وفي آخره حتى على  
صاحب الكلب ان يقبل من نفع من الاجرة اخرج البزار في تاريخه مقتصر على الاول واخره الطحاوي من طريق سمرقند عن جابر بن عبد الله عن عطاء قال ان اس ثمن الكلب لولدي  
وغيره عن النبي عن عيسى بن ابراهيم انه قال اذا قتل الكلب المعضة فاقوم بقتله فيغرمه الذي قتله ومن طريق سليمان بن بشار عن عيسى بن سعيد عن محمد بن عيسى بن بشار

والخزير والاغنام فبقيل يا رسول الله ارايت تحوم الميتة فانها تطلق بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال

باب في بيع الطعام قبل ان يستوفى اى يقتضى واعلم ان القبض يختلف في الاشياء حسب اختلافها في نفسها كما تقدم  
منها الاشارة اليها فمنها ما يكون بان يوضع المبيع في يد صاحبه كما في بيع الصرف وهو قبض البراءة قبل الاقباض  
ومنها ما يكون بالتخلية بينه وبين المشتري كما في بيع الاعيان ومنها ما يكون بالنقل من موضعه الى موضع آخر كما  
في بيع الطعام جزاء ومنها ما يكون بان يكتال اولوزن كما في بيع الطعام كميلا او وزنا فان اتباع طعنا كميلا  
ثم اراد ان يبيع بالكيل الاول لم يحجر حتى يكيله على المشتري ثانيا لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يحجر  
فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري والمراد بصلع البائع صاعه لنفسه حين الشترية ووصلع المشتري  
صاعه لنفسه حتى يبيع لاجماعهم على ان البيع الواحد لا يحتاج الى الكيل مرتين وقالوا لو كاله البائع بعد البيع بحضرة  
المشتري انه يكفى به ان المبيع صار معلوما بكيل واحد وتحقق معنى التسليم ومن قال انه لا يجوز بيعه بالكيل الاول  
حتى يكال ثانيا البوصيفة وصاحبه والشافعي واهل الحنابلة والشافعي وقال مالك اذا باع نسيئة فهو المكروه وما اذا  
باع نقد فلا بأس ان يبيع بالكيل الاول ثم اعلم انه اجمع اهل العلم على ان الطعام لا يجوز بيعه قبل القبض اختلفوا  
فيما عداه من الاشياء فقال ابو حنيفة وابو يوسف ما عدا الطعام لم ينزل الطعام الا العتار فان بيعها قبل القبض جائز  
وقال الشافعي ومحمد بن الحسن الطعام وغير الطعام من السلع والدور والعتار سواء لا يجوز بيع ثمنها حتى يقبض

Scanned with CamScanner

وقال مالك بن انس ما عدا المأكول والمشروب جائز ان يباع قبل ان يقبض وقال الاوزاعي واحمد بن حنبل و  
 اسحق بن حبيب كل شيء منها خلا المكيل والموزون ففي حديث الباب عن ابن عمر فروعا قال من ابتاع طعاما فلا يبعه  
 حتى يستوفيه اى يقبضه وفي اخرى عنه قال كنا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم نتباع الطعام فنبعث علينا  
 من يامرنا باقتاله من المكان الذي اتبعناه فيه الى مكان سواه قبل ان يبعه يعنى جزافا قوله جزافا قيد لقوله بتباع  
 الطعام اول قوله اتبعناه فيه ففي بيع الطعام جزافا لا يجوز للمشتري ان يبيع من غير ان ينقله لانه لا يكون قابضا الا به بخلاف  
 اذا باع كيلا او وزنا كما تقدم مفصلا وفي لفظه يبيع عن يبيع احدا طعاما اشتراه بكيل حتى يساقه فيه اى يقبضه وفي لفظ  
 عن ابن عباس مرفوعا من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يكتماله اى ياخذ به بالكيل قال طاووس قلت لابن عباس  
 لم لا يبعه حتى يكتماله قال الا ترى انهم يتبعون بالذهب الطعام مرجى اى موجب قال الخياطى وليس هذا من باب  
 الطعام الحاضر ولكنه من باب السلف وذلك مثل ان يشتري منه طعاما بدينا الى اجل فيسبغه قبل ان يقبضه منه  
 بدنيارين وهو غير جائز لان في التقدير يبيع ذهب بذهب والطعام موجب غائب غير حاضر وانما صار ذلك ببيع ذهب  
 بذهب على معناه لان المستلف اذا باع الطعام الذى لم يقبضه واخذ منه ذهبان البيع لا يصح فيه اذا كان  
 الطعام الذى باعه منه مرجى مضمونا على غيره وانما يعاقل الذهبان في النقديته لكانه باعه الدينار الذى اسلفه في الطعام  
 بدنيارين وهو فاسد من وجهين احدهما لانه دينار بدنيارين والاخر لانه ناجز بغائب في بيع سبيله سبيل المضاربة  
 باب في الرجل يقول عند البيع لا خلافة اى لا خبايا في بيعه ذهب الشافعية واخففة الى ان الغبن غير لازم فلا خيار  
 للمغبون سوا نقل الغبن او كثر وفي الباب قصة حبان بن منفذ قال الخياطى واختلاف الناس في تاويل هذا الحديث  
 فقال بعضهم انه خاص في امر حبان بن منفذ وان النبي صلى الله عليه وسلم جعل هذا القول شرطا له في بيعه فمكنا له  
 الرد به اذا تبين الغبن في صفقة فكان سبيله سبيل من باع واشترى على شرط الخيار وقال غيره ان خبره على عمومته  
 في حبان وغيره وقال مالك في بيع المغاربة اذا لم يكن المشتري ذا بصيرة كان له فيه الخيار وقال احمد في بيع المسكر  
 يكره غبنه وعلى صاحب السلعة ان يستقصيه له وقد حكى عنه انه قال اذا بايعه فتعال لا خلافة فله الرد وقال ابو ثور البيع  
 اذا غبن فيه احد البيعين غنبا لا يتغابرن الناس فيما بينهم مثله فاسد كان المتبايعان جائزى الامر ومجور اعليهما و  
 قال اكثر الفقهاء اذا اتعا ورا المتبايعان عن رضى وكانا قائلين غير مجبورين فغبن احدهما لا يرجع فيه احم قلت قد  
 سبق بعض ما يتعلق بهذا الحديث في باب الخيار والاولى ان يقال انه مخصوص به كما اختاره الشافعي ومحمد بن حسن  
 او يقال انه مجول على شرط الخيار لان في مستدرک الحاكم قال له قل لا خلافة ولى الخيار ثلثة ايام فاذا لم يكون هذا  
 خيارا لشرط وفي حديث الباب قوله كان يتباع وفي عقده ضعف فاني اهله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا  
 يا بنى الله اجبر على فلان فانه يتباع وفي عقده ضعف فدعا به النبي صلى الله عليه وسلم فنهاه عن البيع فقال يا رسول الله  
 انى لا اصبر عن البيع فقال صلى الله عليه وسلم ان كنت غير تارك البيع قل يا رسول الله لا خلافة قوله في عقده ضعف اى  
 ضعيف العقل ليندرع في بيعه او معناه في لسانه لكنه فيدل على ان مدرك الحكم على المقاصد وان كانت الالفاظ  
 تاصرة قصور شي وكما ان النبي بطريق المشورة لا الحكم الشرعي وقوله لا خلافة اى لا خبايا فاذا يقول ذلك فلا يندعونه

اناس لانه كان زمان خير نيكون هذا ايضا مشهورة لا الحكم الشرعي فانهم ناهى وتيقن قال الخشابى ويستدل بهذا الحديث من  
يرى ان الكبر على الكبر عليه قال وليمان على الكبر سبيل كبر عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولا مروان لا يباع ولم يقتصر على قوله  
لا خلافة قال الشيخ داود بن علي الكبر اذا كان فيها مفسد الماله وجب كبره على الصغير وهذا الحديث انما جازى في قصة حبان  
بن منقذ ولم يذكر صفة سيرة ولا تلافى ماله وانما جازى كان يندرج بالبيع وليس كل من عفن في شئ يجب ان يكبر عليه  
ولم يجرى هذا المراسم ذلك الحد لم يستحق الكبر اجمعت وعند الحنفية في المسئلة اختلاف بين الامام وصاحبيه فعند الامام  
الاسباب الموجبة للكبر ثلثة اربعة الجنون والصبا والرق وهو قول زفر وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي باا ورواه  
والتبذير ومثل الشئ وركوب الدين وخوف تسليع المال بالتجارة والتلمية والاقرار لغير الغرام ايضا من اسباب الكبر  
فيجوز عندهم في السفه الشديد للمال بالصرف الى الوجه الباطلة وفي المبداء الذي يسرف في النفقة ولينفس في التجارة  
وفين يمنع عن تضار الدين مع القدرة عليه اذا ظهر مطلقه عند القاضي وطلب الغرام عند القاضي ان يمنع عليه ولو  
ينقص بدينه وفيمن ركبته الديون وله مال فحاش الغرام ضياع اماله بالتجارة فرفعوا الامر الى القاضي وطلبوا من ان  
يكبر عليه واذا كان الجاني امواله فطلبوا من القاضي ان يكبره عن الاقرار لا للغير فيجوز الكبر في هذه المواضع عندهم و  
عند ابى حنيفة لا يجزى كذا في البدائع وغيره واعلم ان الكبر من الرق والجنون والصغر توجب الكبر في الاقوال دون  
الافعال الا اذا كان قسلا يتعلق به حكم يندري بالشبهات كالحديد والقصاص فيجعل عدم القصد في ذلك شبهة  
في حق الصبي والجنون كذا في الهداية اما قوله توجب الكبر في الاقوال اى ما ترددت بينهما بين النفع والضرب والبيع والشراء  
واما الاقوال التي فيها نفع محض فالصبي فيها كالبائع فيصح منه قبول الهبة والبيع والتم ولا يشترط على اذن الولي  
وكذلك العبد والمعتوه واما ما يخص منها ضررا كالطلاق والعاق فانها يوجب الاعداء من الاصل في حق الصغير  
والجنون دون العبد كذا في البنائة فلا جرح في الاول وفي الثاني توقف على الاجابة وفي الثالثة جرح قطع ثلثة  
ظاهر الحديث جرح لابي حنيفة فان منقذ ابن حبان لم يكن يتهدى الى صواب المعاملات ولم يكبر عليه ثبت بذلك  
ان الكبر على الحر العاقل البالغ لا يجوز بسبب السفه والدين والغفلة.

باب في العريان بضم العين وسكون الراء ربيعانه ويقال فيه عريون بالضم سمي بذلك لان فيه اعرا القدر البيع اى  
اصلا واذا زالة فسادا لئلا يملكه غيره باشتراءه التفسير في الباب ذال بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع  
العريان قال مالك ذلك فيما نوى والله اعلم ان يشتري الرجل العبد او تيكادى الدابة ثم يقول اعطيك  
دينارا على انى ان تركت السلعة والكرام فما اعطيتك لك اى فهو لك وما وقع في الموطا في تفسيره هو اوضح  
قال ذلك فيما نرى والله اعلم ان يشتري الرجل العبد او الوليدة او تيكادى الدابة ثم يقول الذى اشتريته منه  
او تيكادى منه اعطيك دينار او درهم او اكثر من ذلك او اقل على انى ان اخذت السلعة او ركبته اتكادى منك  
فالذى اعطيك هو من ثمن السلعة او من كراه الدابة وان تركت ببيع السلعة او كراه الدابة فما اعطيتك لك  
بغير شئ اجمعت اتفقوا على ان اذا ترك العتيد والعريان ربيعانه على كل حال واختلفوا في جواز هذا البيع  
نابطه مالك والشافعي والبخاري واهله احمد بن حنبل وضعف الحديث بانه منقطع وكان رواية مالك فيه عن بلان

قال الارتاقي ومن قال حديث منقطع او ضعيف لا يلتفت اليه ولا يصح كونه منقطعا بحال اذ هو ما سقط منه الراوي قبل الصحابي او ما لم يتصل وهذا متصل غير ان فيه رايا بهما -

باب الرجل يبيع ما ليس عنده اي يبيع من احد متاعا لا يملكه ثم يشتريه من ملكه ويدفعه اليه وهذا باطل لان باع ما ليس في ملكه وقت البيع وفي معنى ما ليس عنده في التساوي مع العبد الاتي وبيع المبيع قبل القبض واما السلم فهو باب ايضا هذا قوله عن حاكم بن حزام قال يا رسول الله يا بني الرجل فيريد مني المبيع ليس عندي افايتاعه له من السوق فقال لا يبيع ما ليس عنده كقوله افايتاعه الخ قال ابن الملك هذا يحتل امرين احدهما ان يشتري له من احد متاعا فيكون دالا وبذا يصح والثاني ان يبيع من احد متاعا لا يملكه ثم يشتريه ويدفعه اليه وهذا باطل بقوله لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا في حرم ما لم يضمن ولا يبيع ما ليس عنده كالسلف فيعتد القرض فالمعنى لا يحل بيع بشرط قرض بان يقول بعثك هذا العبد على ان تسلفني الفا وقوله ولا شرطان في بيع مثل ان يقول بعثك هذا الثوب نقدا بدينار ونسيئة بدينارين قوله ولا يبيع ما لم يضمن اي لا يحل بيع شيء لم يدخل في ضمانه وهو يبيع ببيع شرط فباعه قبل ان يتقبل عن ضمان البائع الاول الى كتمان بالقبض وسياتي بمبحث ما يتعلق بهذا الحديث في الباب لاحق من هذا

باب في شرط في بيع ما اذا حكمنا باختلاف العلماء فيه فقال ابو حنيفة وآخرون كل شرط يقتضيه العقد ويحجب بالتقيد من غير شرط كشرط الملك للمشتري او شرط تسليم الثمن او تسليم المبيع لا يفسد العقد بثبوته بدون الشرط فلا يفيد الشرط الا تاكيدا او كذا كل شرط لا يقتضيه العقد الا انه يلائم المبيع اي لو كان موجبا كالمبيع بشرط ان يعطى المشتري بالثمن ربنا او كفيلا وهو معلوم بالاشارة او التسمية لا يفسد العقد ايضا لان الرهن شرع وثيقة وتاكيد الجانب الاستيفاء واستيفاء الثمن موجب العقد فلو كان يلائم العقد والكفالة وثيقة للجانب المطالبة والمطالبة موجبة العقد فلو كان يلائم العقد فلا يفسد كل شرط يقتضيه العقد او يلائم ليس بشرط في الحقيقة لانه يفيد ما انا فيه العقد المطلق وكل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائميه ولم يرد الشرع بجوازه وليس بتعارف وفي منفعة للبائع والمشتري او للمعقود عليه وهو من اهل الاستحقاق يفيد بان المشتري ثوبا على ان يخطي البائع او باع عبد اعلى ان يخدم البائع فبها او دار اعلى ان يكون فيه البائع شهر او دابة على ان يركبه عليه البائع الى اله و كشرط ان لا يبيع المشتري العبد المبيع بخلاف لو اشترى نعلا او ثوبا بشرط ان يجزوه البائع فانه لا يفيد لانه متعارف بين الناس والعرف قاض على القياس ولو كان الشرط لا يقتضيه العقد ولا يلائميه ولا منفعة فيه لاحد من المتعاقدين ولا للمعقود عليه لا يفيد بل الشرط يلغو كشرط ان لا يبيع المشتري الدابة المبيعة وتقولنا قال الشافعي الا في مسألة وفي الشرار والبيع بشرط العتق فانه يجوز عنده ولا يجوز عندنا فان فيه نفع للمعقود عليه وهو من اهل الاستحقاق فيفني الى النازعة و فرق احمد بن حنبل بين شرط واحد وبين شرطين اثنين وقال الشرط الواحد لا يفيد والشرطان يفيدان وبما قال الاورداعي واسحق علي بن ابي رباح حديث الباب حديث جابر بن عبد الله ثلث والحجة ما مر في الباب السابق لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع الى بيت وقار روى محمد بن ابي حنيفة ثنا يحيى بن عامر عن رجل عن عتاب بن اسيد مرثيا نطق الى اهل الله يعني اهل مكة فانهم عن اربع خصال عن بيع ما لم يقبضوا وعن ربح ما لم يضمنوا





فالتفتا علمت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يستوف فيها احكام البيوع من القبض والتسليم وغيرهما وانما اراد  
 ان ينفذ ويهب له فالتفت الى الرجل مدفعة الى ذلك ومن اجل ذلك جرى الامر فيها على المسالمة الا ترى انه قد دفع اليه  
 ثمنه الذي سماه وادريه الجمل يدل على ذلك قوله اقراني انما ما كنتك لافذ جملك وحكي الخطابي بينا قصة بسنده عن  
 عبد الوارث بن سعيد قال قدمت مكة فوجدت بها اباحنية وابن ابي ليلى وابن شبرمة فسالت اباحنية عن رجل  
 باع بعا وشرط شرط فقال البيع باطل والشرط باطل ثم اتيت ابن ابي ليلى فسالت فقال البيع جائز والشرط باطل  
 ثم اتيت ابن ابي شبرمة فسالت فقال البيع جائز والشرط جائز فقلت سبحان الله فثمة من الفقهاء العراقي اختلفوا  
 في مسألة واحدة فانيت اباحنية فاجبرته فقال ما ادري ما قال احد شئ عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط البيع باطل والشرط باطل فانيت ابن ابي ليلى فاجبرته فقال ما ادري ما قاله  
 حدثني هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت ابرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشترى بريرة فاعتقها وقال  
 يعني اشتر على الولاء لاهلها البيع جائز والشرط باطل ثم اتيت ابن ابي شبرمة فاجبرته فقال ما ادري ما قال احد شئ  
 مسعر بن كدام عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم ناقة او جملا وشرط على  
 حملانه الى المدينة البيع جائز والشرط جائز قال الشيخ بهذه الاحاديث كلها متفقة على معاني ما قدمناه من البيان من  
 ترتيب الشرط والمخصنه من وجوبها في مواضعها انتهى قلت اني استدل بها ابو حنيفة اخرج في مسنده و  
 الطبراني في اوسطه والحاكم في علوم الحديث وذكره عبد الحق في احكامه من جهة الحاكم وسكت عنه ثم جابر بن القبطان  
 فاجبرته ان يقول وعلة ضعف ابى حنيفة في الحديث انه قلت هذا فليجساسة ادب وقلة حيار منه كما قال العيني  
 ولا غرو من امثاله فان لهم علوكعب واقدما لاسنحه وانوا فاشانحه في مضمنا ميرنده الجسارث حسبوا ان الارض  
 قبضتهم وقطابها مطويات بايمانهم جرحوا احدا والكلوا اخر طيطوا ثالثا بعليط ومضوا رابعا واستبقوا عن القيمة  
 خامسا فليل لا يسوي فلسا ولا قيمة له ولا يسوي حبة وكذا لم جرا فالنصف المملك عامته موزعة على المثل ابي حنيفة  
 علوا وسفلا والنصف المبخى عامته نصيب سائر الائمة هذا وزن هذه الموازين وهذه الافة قد رقت عصبة الحلف  
 على تبع العصبة واما ائمة السلف فقامتهم منطوقون من شريون الاسن شد وتند من امره شئ منه لم يقر عليه بل تنبه  
 فرجع وانا بسلا مارواية قصة بريرة فني بعضها انها كانت على تسع اواق في كل عام اوقية وفي رواية وعليها  
 خمس اواق تجست في خمس سنين وفي رواية ولم تكن قصص من كتابتها شيئا وفي رواية عمرة عن عائشة الماضية  
 في البواب المساجد فقال اهلها ان شئت اعطيت بالثني فجزم الاسماعيل بان رواية الخمس المتعلقة خلط ويمكن  
 الجمع ان التسع اصل والخمس كانت بقيت عليها بعد ادى منها اربعة اواق وبهذا جزم القرطبي والمحجب  
 الطبري يمكن اني انهما في رواية قتيبة بلفظ ولم يكن ادت من كتابتها شيئا ويجب بانها كانت حصلت الاربع  
 اواق قبل ان تستعين عائشة فادتها ثم جاتها وقد بقي عليها خمس فغنى قوله ولم يكن ادت من كتابتها شيئا  
 اي لم يكن ادت فلما بقي من كتابتها شيئا وياتي في كتاب العتق في باب بيع المكاتب اذا فختت المكاتبه بعض  
 ثم هذه لقصة مشكلة لما في بعض الروايات ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعائشة واشترى لي لم الولاء مستعمل

صدور الافرنج عليه وسلم في الشرار على شرط فاسد فاختلف العلماء فيمنهم من انكر الشرط في الحديث فقال الخطابي  
 في المعالم ان يحيى بن اكرم انكر ذلك وعن الشافعي في الامم الاشارة الى تضعيف روايته بهشام المصرح بالاشراط  
 لكونه انفرد بها دون اصحاب ابيه واثار غيره الى انه روى بالمعنى الذي وقع له وليس كما ظن واشتبهت الرواية آخرون  
 وقالوا بهشام حاقط والحديث متفق على صحة فلا وجه لرده ثم اختلفوا في توجيهها فزعم الطحاوي ان المزني حاشيه بعن  
 الشافعي بلفظ واشترطى بهزمة قطع بغير ثمانية ثم وجه بان معناه اظهرى لهم حكم الولاء والاشراط لاظهار قال  
 ابن حجر فاشترط فيها نفسه وهو معصم اى اظهر نفسه انتهى وانكر غيره هذه الرواية والذي في مختصر المزني والامم عن الشافعي  
 كرواية الجمهور واشترطى بصيغة الامر المؤنث من الاشتراط ثم حكى الطحاوي تاويل الرواية التي بلفظ اشترطى ان اللام  
 في قوله اشترطى لهم بمعنى على كقوله تعالى وان اسأتم فلها وحكى الخطابي عن ابن خزيمة ان قول يحيى بن اكرم غلط و  
 التاويل المنقول عن المزني لا يصح وقال النووي تاويل اللام بمعنى على ههنا ضعيف لانه عليه الصلوة والسلام  
 انكر الاشتراط ولو كان بمعنى على لم ينكره وضعفه ايضا ابن دقيق العيد وقال الآخرون الامر في قوله اشترطى للامة  
 وهو على حجة التنبيه على ان ذلك لا ينبغي فوجوده وعدمه سواء وليقوى هذا التاويل قوله في رواية ايمن اشترها  
 ودعيهم شيترون ماشاؤا وقيل الامر فيه بمعنى الوعيد الذي ظاهره الامر وباطنه النهي كقوله تعالى اعملوا ما شئتم وقال  
 الشافعي في الامم لما كان من اشترط خلافت ما قضى الله ورسوله عاصيا وكانت في المعاصي حار وروادب وكان  
 من ادب العاصيين ان يعطل عليهم ثم يرد عليهم عن ذلك ويرندع به غيرهم كان ذلك من السير الادب  
 وقال غيره معنى اشترطى اتركى مخالفتهم فيما شرطوه ولا تظهرى تراحمهم فيما دعوا اليه مراعاة للتخفيف العتق للشكوف  
 الشارع اليه وقال النووي اقول الاجوبة ان هذا الحكم خاص بعاشته في هذه القضية وان سببه المبالغة في الرجوع  
 عن هذا الشرط لمخالفة حكم الشرع وهو كفضح الحج الى العمرة كان غاصا تهلك الحجة مبالغة في ازالة ما كانوا عليه من  
 منع العمرة في الشهر الحرام وتعقبنا ابن دقيق العيد بان التخصيص لا يثبت الا بالليل واغرب ابن حزم فقال كان  
 الحكم ثابتا بجواز اشراط الولاء لغير المعتق فوقع الامر باشتراطه في الوقت الذي كان جازا فيه ثم نسخ ذلك الحكم  
 بخطة صلى الله عليه وسلم بقوله انما الولاء لمن اعتق ولا يخفى بعد ما قال وسياتي طرق هذا الحديث تدفع  
 في وجه هذا الجواب والله المستعان وقال الخطابي وجه هذا الحديث ان الولاء لما كان كلحجة النسب الانسان اذا  
 ولد له ولد ثبت له نسب ولا ينتقل نسبة عنه ولو نسب الى غيره فكذلك اذا اعتق عبدا ثبت له ولاره ولو اراد نقل  
 ولائه عنه اوازن في نقله عنه لم ينتقل فلم يبق باشتراطهم الولاء وقيل قال اشترطى ودعيهم شيترون ماشاؤا  
 نحو ذلك لان ذلك غير قاج في العقد بل هو بمنزلة اللغو في الكلام وآخر اعلامهم بذلك ليكون رده وبالطه قولا  
 شهيرا يجنب به على المنبر ظاهر اذ هو بلغ في النكير واكد في التعزير انتهى وهو يؤول الى ان الامر فيه للاباحة كما  
 تقدم كذا قاله الحافظ في الفتح

باب في عهدة الرقيق وفي الباب عن عقبة بن عامر مرفوعا قال عهدة الرقيق ثلثة ايام قال الخطابي من  
 عهدة الرقيق ان يشتري العبد او الحارث ولا يشترط البائع البراة من العيب فما اصاب المشتري به من عيب

في الايام الثلاثة فدون مال البائع فيرد عليه بلائيه فان وجابه عبد البائع الثالث لم يرد الالبينة وهذا مفسر فتاوة قال الشيخ  
 والى ما ذهب مالك بن النضر وقال هذا اذا لم يشترط البراءة من العيب قال وعنده السنة من الجنون والجنان والبرص  
 فاذا مضت السنة فها برئ البائع من العهدة كلها قال والاعمال في الرقيق خاصة قال وهذا قول اهل المدينة و  
 ابن العيب والزمه بن النضر في كل دار عصال وكان الشافعي لا يعتبر الثلث والسنة في شئ منها ويظهر  
 الى العيب فان كان يحدث مثله في مثل تلك المدة التي اشترى فيها الى وقت الخصومة فالقول قول البائع  
 مع يمينه وان كان لا يمكن حمله في تلك المدة رد على البائع وصحفت احمد بن حنبل عهدة الثلث وقال لا ثبت  
 في العهدة ما ثبت وقالوا لم يسمع الحسن بن محبوب بن مازن بن مازن في مذكور في مذكور قال عن سمرة ومرة قال عن عقبة قلت  
 عند الكوفة في المسألة تفصيل قالوا واذا اطلع المشتري على عيب لم يبيع ولم يكن شرط البراءة من كل عيب فهو بالخيار  
 ان شاء فانه يبيع الثمن وان شاء رده فان كان العيب طاروا معه فلا يثبت مثله كالا صبح الزائدة والناقصة فان  
 المتأخر في شئ بالرد من غير تحليف اذا طلب المشتري الا يتقنا بوجوده عند البائع وان كان باطلا لا يعرفه الا اطباء  
 كوجع الكبد والطحال يرجع الى قول الاطباء في حق سماع الدعوى وتوجه الخصومة او عيبا تطلع عليه الناس كالقرن  
 والرق يرجع الى قول السامعي توجه الخصومة فاليقاني في هذه الامور تحليف البائع على قيام العيب في يد المشتري  
 في الحال ولا يحتاج المشتري الى اقامة البينة على قيامه في الحال وان كان عبد يعرفه الا بالجرة كالا باق و  
 السرقة والبول في الفراش فاذا ادعى المشتري ابا العبد المشتري وكذبه البائع فالقاضي لا يبيع دعوى المشتري  
 حتى تثبت وجود العيب عنده فان اقام بنية انه الباقى عنده يبيع ودعواه ويقال للبائع هل كان عندك هذا العيب في  
 الحالة التي كانت عند المشتري فان قال نعم رده عليه وان انكر وجوده عند سأل القاضي المشتري الك بنية فان اقامها  
 عليه رده عليه وان لم يكن له بنية وطلب اليمين يتخلف انه لم يابق عنده فالحاصل ان عندنا ايضا لا يعتبر الثلث والسنة  
 بل ينظر الى العيب وفي الموطا قال محمد لسنا نعرف عهدة الثلث ولا عهدة السنة الا ان يشترط الرجل خيارا ثلثة ايام  
 او خيارا سنة فيكون ذلك على ما اشترطه واما في قول ابي حنيفة فلا يجوز الخيار الا ثلثة ايام احم يريد لسنا نعرف في الشرع باطريق  
 الذي يجب به التمل وان العهدة المنقولة ان كانت بالشطرية خل في خيار الشرط فيعتبر بالشرط لكن لا يخصص له  
 بالثلاث والسنة وكذلك لا يخصص له بالرق بل يجري في كل الدواب بل في كل شئ وفي كتاب الحج محمد عن ابي حنيفة  
 اذا اشترى العبد او الوليدة بغير البراءة فنقبض ما اشترى فاصاب العبد شئ او حدث به عيب في الايام الثلاثة او لبع  
 ذلك من جنون او جنان او برص او غير ذلك لم يقدر المشتري على ان يرد العبد بما حدث عنه لانه حدث عنده فكيف  
 يرد بما حدث عنده وقال اهل المدينة ما اصاب العبد او الجارية عن المشتري في الايام الثلاثة يرد فاذا مضت  
 الايام الثلاثة لم يرد من شئ الا من ثلث خصال الجنون والجنان والبرص فاذا اصابه شئ من هذه الثلاثة في السنة  
 من بين ليشتر به رده بذلك فاذا مضت فقد برى البائع من العهدة كلها قال لو كان عن يمين في ذلك حديثا مفسرا  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او من احد من الصحابة لا تجزئ به وانما اراى منكم اصطلي عليه وليس هذا يقبل منكم الا  
 بالوجه والبرهان وكيف فترقم بين الرق في هذا وبين الدواب هو حيوان يدرث فيها شئ كما يدرث في الرقيق والحيوان

باب فيمن اشترى عبدا فاستعمله ثم وجده عيبا زده على مباح فاعلته لمن هي قال الخطابي اختلف العلماء في هذا فقال الشافعي ما حدث في ملك المشتري من غلة ونساج ماشيته وولده وكل ذلك سواء لا يرده شي ويرد البعير ان لم يكن ناقصا عما اخذه وقال اصحاب الراي ان كان ماشيته فحلبها او فحلا او شجرة فاكل من ثمرتها لم يحزله ان يرد بالعيب ويرجع في الارش وقالوا في الدار يرد بالعيب وقال مالك في اصواف الماشية وشعورها انها للمشتري ويرد الماشية الى البائع فاما اولادها فانه يرد بها مع الامهات واختلفوا في البيع اذا كان جارية فوطئها المشتري ثم وجدها عيبا فقال اصحاب الراي تلزمه ويرجع على البائع بارش العيب وكذلك قال الثوري والشافعي بن راهويه وقال ابن ابي ليلى يرد بها ويرد معها شلها وقال مالك ان كانت ثيبا ردها ولا يردها شيئا وان كان بكر الم يحزله ردها ويرجع بما نقصها العيب من اصل الثمن وقاس اصحاب الراي المعضوب على البعير من اجل ان ضمانها على الغاصب لم يحلها رد الغلة واحتجوا بالحديث وعمومه انتهى اى بحديث الباب قلت انا مذهب الحنفية في الغلة وغيره وقد تقدم ذكره في باب المصرة مفصلا فراجعه وحاصله ان حديث الباب حديث عائشة مرفوعا بخراج بالضمان المراد بالخراج ما يخرج من غلة الغنم المشتراة عبدا كان او غيره وذلك بان لم يشتره فيستغله زمانا ثم يعثر منه على عيب كان فيه عند البائع فله رد العين المبيعة واخذ الثمن ويكون للمشتري ما استغله لان المبيع لو تلف في يده لكان في ضمانه ولم يكن له على البائع شيء فالتقدير الخراج مستحق بالضمان اى بسببه اى ضمان الاصل سبب ملك خراج فله الخراج واراد على زيادة منفصلة غير متولدة من المبيع كالكسب وهي لا تمنع الرد بالعيب بل يفتح العقد في الاصل دون الزيادة وسيلم الزيادة للمشتري مجازا بخلاف زيادة منفصلة متولدة من المبيع كالولد والثمر والبن وهي تمنع الرد بالعيب لانه لا سبيل الى فتح مقصود الا ان العقد لم يرد على الزيادة ولا سبيل الى فتحه تبعا لانقطاع التبعية بالانفصال وجعل الشافعي واحدا حكم المنفصلة المتولدة في حكم الكسب لا مكان النسخ على الاصل بدونها والزيادة للمشتري قلت بينهما فرق وهو ان الكسب ليس بمبيع بحال لانه تولد من المنافع وهي غير الاعيان والولد والثمر والبن تولد من المبيع فيكون له حكم المبيع فلا يجوز ان يسلم له مجازا لما فيه من الربوا لانه يبقى في يده بلا عوض في عقد المعاوضة والربوا اسم لما يستحق بالمعاوضة بلا عوض ليقابلته قال ابن الهمام في الفتح ونحن نقرق بين الكسب الذي تولد من المنافع وهي غير الاعيان ولذا كانت منافع الحر مالا مع ان الحر ليس بمال والعبد المكسوب للمكاتب ليس مكاتبه والولد تولد من نفس المبيع فيكون له حكمه فلا يجوز ان يسلمه مجازا لما فيه من شبهة الربوا واما مسئلة الجارية الموطنة فحكمها عندنا ما حكمها عند مالك في الشيب والبكر قوله عن عائشة ان رجلا ابتاع غلاما فاقام عنده ما شار ان يقيم ثم وجده عيبا فاضمه الى ابنتي صلى الله عليه وسلم فردده عليه (البائع) فقال الرجل (البائع) يا رسول الله استغل غلامي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان قال ابو داود هذا اسناد ليس بذلك قال المنذرى يشير الى ما اشار اليه البخارى من تضعيف المسلم بن خالد الزنجي وقد خرج هذا الترمذى في جامعه من حديث عمر بن حفص بن غوث عن هشام بن عروة عن ابنتي صلى الله عليه وسلم قضى عن الخراج بالضمان وقال هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث هشام بن عروة وقال ايضا استغرب محمد بن اسماعيل هذا الحديث من حديث

عمر بن علي قلت تراه تدليسا قال لا وحكي البيهقي عن الترمذي انه ذكره لمحمد بن اسمعيل البخاري وكانه اعجب به آخر كلامه  
وعمر بن علي هو ابو حفص عمر بن علي الملقب بالبصري وقد اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه ورواه عن عمر  
بن علي ابو سلمة يحيى بن خلف الجوباري وهو ممن يروى عنه مسلم في صحيحه وهذا اسناد جيد ولهذا صححه الترمذي وهو  
غريب كما اشار اليه البخاري والترمذي والمحدثون اعلم انهم ظلت اخرجهم احمد والنسائي وابن ماجه والترمذي وضعفه  
البخاري وابو داود ولما في سننه من الضعف بمسلم بن خالد الزنجي قلنا صححه الترمذي وابن خزيمة وابن الجارود  
وابن حبان والحاكم وابن القطان واما مسلم بن خالد شيخ الشافعي ومن طريقه رواه الشافعي ايضا في مسنده وان  
ضعفه البخاري وشيخه ابن المديني فقد وثقه كثير منهم ابن عدي وابن معين ويحيى بن معين والدارقطني وذكر ابن حبان  
في الثقات وقال كان من فقهاء الحجاز ومنه تعلم الشافعي الفقه قبل ان يلتقي مالك فلهذا يرشدك على ان لا اقل  
من ان يعتبر حديثه حسنا لا صحيحا ولا ضعيفا

باب هذا اختلاف البيعان والمبيع فانه ما ذا حكمه قال في الهداية واذا اختلف المتبايعان في المبيع فادعى احدهما  
ثمنا وادعى البائع اكثر منه او اعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر منه واقام احدهما البيينة قضى له بهما وان  
اقام كل واحد منهما بيينة كانت البيينة المثبتة للزيادة اولى ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا فبيينة البائع اولى  
في الثمن وبيينة المشتري اولى في المبيع وان لم يكن لكل واحد منهما بيينة قيل للمشتري اما ان رضى بالثمن الذي ادعاه  
البائع والافسخا المبيع وقيل للبائع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع الا فسخا المبيع فان لم يرض به استخلف  
الحاكم كل واحد منهما على دعوى الآخر ويتبدل يمين المشتري وان كان بيع عين بعين او ثمن بثمن بدلا القاضى بينهما  
ايما اشار فان خلفا فسخ القاضى المبيع بينهما وان نكل احدهما عن اليمين لزمه دعوى الآخر وان اختلفا في الاجل  
او في شرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن فلا تخالف بينهما والقول قول من ينكر الخيار والاجل مع يمينه فان  
ملك المبيع ثم اختلفا لم يتجافا عند ابى حنيفة ومو ابى يوسف والقول قول المشتري وقال محمد بن القاسم والشافعي على  
قيمة المالك وهو قول الشافعي وعليه اذا اخرج المبيع عن ملكه او صار بحال لا يقدر على رده بعينه انتهى لمخصا الحاصل  
انهم اتفقوا على ان العاقدين اذا اختلفا في المبيع او الثمن او كليهما وليس لما صد بيينة يتجافا فان اذ كان المبيع موقفا  
واما اذا تلف المبيع فكذلك عند الشافعي ومحمد بن القاسم وقال ابو حنيفة والشافعي والشافعي والثوري والاوزاعي  
لا يتجافا بل القول قول المشتري مع يمينه وبه قال مالك في اشهر الروايتين قوله اشترى الاشعث

رقيقا من رقيق الخمس من عبد الله لعشرين الفا فارسل عبد الله اليه في منتهى فقال انما اخذتم بعشرين الفا  
تقال عبد الله فاحتملوا رجلا يكون بيني وبينك قال الاشعث انت بيني وبين نفسك قال عبد الله فاني سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا اختلف البيعان وليس بينهما بيينة فهو ما يقول رب السلعة او يتيان  
اي المبيع اى يتجافا عن العقد فاختلف الاشعث وعبد الله بن مسعود في الثمن فقال عبد الله لعشرين وقال  
الاشعث بعشرة الاف قال في الهداية وفيه التوافق قبل القبض على وفاء القياس لان البائع يدعى زيادة الثمن  
والمشتري ينكره والمشتري يدعى وجوب تسليم المبيع بالثمن والبائع ينكره فكل واحد منهما منكر فيلحق بالغير المتقضى

فخالف للقياس لان المشتري لا يدعي شيئا لان المبيع سالم له فبقي دعوى البائع في زياد الثمن والمشتري ينكر  
فبقيت بحلفه لكننا عرفنا بالنص وهو قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة قامة بعينها تافا وراوا  
انتهى قلت هذا رواية قد اختلفت الفاظها علمت لفظ ابني داود وعند الترمذي اذا اختلف البيعان فالقول قول البائع  
والمتبائع بالخيار وعند النسائي فامر البائع ان يتخلف ثم يتخلف المتبايع فان شاءا خذوا ان شاركوا في المولى ايما  
بيعان يتبايعان فالقول قول البائع او تيراوان وعند الطبراني والدارمي اذا اختلف المتبايعان والسلعة قامة  
ولا يثبت لاحدهما على الآخر تافا وفي لفظ والمبيع قائم بعينه وتكلموا في اسانيد قلت كلامهم لا نسلم في اسانيد داود  
ان سلم فانظروا ان حديث ابن مسعود مجموع طرق له اصل بل هو حسن صحيح بل لكن في لفظه اختلاف -

باب في الشفعة قال في الهياية الشفعة مشتقة من الشفع وهو الضم سميت بها لما فيها من ضم المشتراة الى عقار  
الشفعة الشفعة واجبة للتخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق ثم للجوار فاذن اللفظ ثبتون حق  
الشفعة لكل واحد من هؤلاء واذا بالترتيب قال وليس للشريك في الطريق والشرب والجوار شفعة مع الخليط  
في الرقبة فان سلم فالشفعة للشريك في الطريق فان سلم اخذ بالجوار قال الشفعة واجبة في العقار وان كان  
مما لا يقسم وقال الشافعي لا شفعة فيما لا يقسم قال ولا شفعة في العروض والسفن لقوله عليه السلام لا شفعة الا في  
ربع او حائط وهو حجة على مالك في ايجابها في السفن انتهى لمخصا اعلم انه اختلف العلماء في الشفعة فمذهب الا وراعي  
والليث ومالك والشافعي واحمد واسحق لا شفعة الشريك لم يقاسم ولا تجب الشفعة بالجوار وقال النخعي وشرح  
القاضي والثوري وغرو بن حريث والحسن بن حي وقتادة والحسن البصري وحماد بن سليمان والبخاري و  
ابو يوسف ومحمد وآخرون تجب الشفعة في الاراضي والرابع والكوايط للشريك الذي لم يقاسم ثم للشريك الذي  
قاسم وقد بقي حق طريقه او شربه ثم من بعدهما للجوار الملائق والملاز في قوله الشفعة في كل شريك رابعة او حائط

لا يصلح ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان باع فهو باع حتى يؤذن اى لا يجوز للبائع بيعها حتى يعلم شريكه فان باع  
ولم يؤذن شريكه فالشريك احق به من غيره والشريك بكسر اوله وسكون الراء هو الاسم من الشراكة والمراد منه الشيء  
المشترك والرابعة والرابع الذي يرعى به الانسان ويتوطنه يقال يزار ربعا بالها كما قالوا دار وداته وفي  
الحديث اثبات الشفعة في الشراكة وهو اتفاق من اهل العلم وفيه دليل على ان الشفعة لا يجب الا في الارض  
والعقار دون غيرها من العروض والامتنعة والكبوان ونحوها والشراكة عام سواء كان في نفس المبيع او في حق  
من حقوق المبيع كالطريق والشرب والمسيل قوله انما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في

كل مال لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة قال الخطابي هذا الحديث ابين في الدلالة  
على نفي الشفعة لغير الشراكة من الحديث الاول وكلمة انما يعمل تركيبها وهي ثبوتها للشيء ما فيه لما سواه  
ثبتت ان الشفعة في المقسوم وما قوله فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فقد احتج بكل لفظة منها قوم  
ابا اللفظة الاولى في نفسها من لم ير الشفعة في المقسوم واما اللفظة الاخرى فقد احتج بها من ثبتت الشفعة  
بالطريق وان كان المبيع مقسوما انتهى قلت احتج الشافعي بهذا الحديث حديث جابر وحديث ابني مسرة في

الباب مرفوعا اذا قسمت الارض وحديث فلا شفعة فيها فانه ظاهر على ان اذا وقعت الحدود وصرفت الطريق  
 وليس فيه حق شفعة لاحد قلت هذا مخرجهم الى نفى شفعة الجوار واستدلال على نفية مفهوم الحديث وقد وادعه صريح  
 الحديث فهو راجح عليه فيطالب سنا بالنكته فنقول بان الحديث يسمى الشفعة في نفس البيع او في حق البيع الشفع  
 وحق الشفعة ولا يسمى الشفعة في الجوار الشفع بل يسمى بالجار وحق الجوار وحق الجوار ليس من اقسام الثلاثة بالشفعة  
 فلان في بين الحديث والشفعة الا في التلقيب فلا يفي الحديث حكم شفعة الجوار بها وقال عامة الاحناف معنى  
 قوله اذا وقعت الحدود وصرفت الطريق فلا شفعة اى للشركة يعنى صاع حق الشفعة باعتبار الشركة في نفس  
 البيع وفي حقه واما حق الشفعة بالجوار فيبقى وهو ثابت بحديث صحيح لا مر له فقال بعض العلماء ان قطعة اذا  
 وقعت الحدود والحدود رجع من قول جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيما انه اخرج الطحاوي  
 بسنده عن ابن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا حدثت الطريق فلا شفعة وحديث ابن بريدة  
 عنه المصنف في الباب مرفوعا اذا قسمت الارض وحديث فلا شفعة يدل على ان هذا من كلام رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وليس بمدسج قوله سمع ابا رافع سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول الجار احق بسبقه  
 السبق بالسبق الصداق في الاصل القرب يقال سقت الدار واسقت اى قربت قال الخطابي وقد خرج بهذا  
 ابن ابي عمير الشفعة بالجوار وان كان مقاسما الا ان هذا اللفظ مبهام يحتاج الى بيان وليس في الحديث ذكر الشفعة  
 فيجوز ان يكون اراد الشفعة ويحتمل ان يراد به احق بالير والمعوذ وفي معناهما وقد يحتمل ان يجمع بين الخبرين  
 فيقال ان الجار احق بسبقه اذا كان شركا فيكون معنى الخبرين على الوفاق دون الاختلاف واسم الجار قد يقع على الشريك  
 لانه قديم تجاور شركه وتساكنه في الدار المشتركة بينهما كالمرأة تسمى اجارة لهذا المعنى وفي كلام اهل الحديث في اسناد هذا  
 الحديث واضطراب الرواية فيه قتال بعضهم عن عمرو بن الشريد عن ابي رافع وقال بعضهم عن ابي رافع و  
 ارسل بعضهم وقال فيه قتادة عن عمرو بن شعيب عن الشريد والاحاديث التي جارت في ان لا شفعة الا للشريك سائدا  
 خيارا ليس في شئ منها اضطراب انتهى قلت هذه التاويلات محض تاويل وتمشية على المذهب ولا خلاف بين الخبرين  
 اصلا وقد اخرج المصنف في الباب عن سمر مرفوعا قال جاد الدار احق بدار الجار ادا الارض ولفظة اول للتوزيع  
 اول للشك من الراوى واخرجه الترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح وفي الباب ايضا عن جابر مرفوعا قال الجار احق  
 بشفعة جاره ينتظر بها وان كان غائبا اذا كان طريقتهما واحدا واخرجه الترمذي وقال هذا حديث حسن واخرجه الطحاوي  
 باسناد متعده وهذا اللفظ ثم قال نفى هذا الحديث ايجاب الشفعة في المبيع الذي لا شريك فيه بالشريك في الطريق  
 وقد وافقنا البخاري في شفعة الجوار وكيف يقال انه مضطرب وقد اخرج البخاري قال باب عرض الشفعة  
 على صاحبها قبل البيع وقال الحكم اذا ذن له قبل البيع فلا شفعة له وقال الشئ من بيعت شفعة وهو شايد  
 لا يغيرها فلا شفعة له حدثنا المكي بن عبد الله بن ابراهيم بن حريج اخبرني ابراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد قال  
 وفتت على سعد بن ابي وقاص في المسورين محرمة فوضع يده على احدى مكيتي اذ جاز البورافع مولى النبي صلى الله  
 فقال يا سعد اتبع مني بيتي في دارك فقال سعد والله ما ابتاعتهما فقال المسور والله لاتبتهما فقال سعد

والله لا ازيدك على اربعة الاف منجاة او مقطعة قال ابو رافع لقد اعطيت بهما خمس مائة دينار وولوا اني سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجوارح ليقبل لبقية ما اعطيتكما باربعة الاف وانما اعطى بهما خمس مائة دينار  
فاعطاها لايه باب اى الجوارح قرب اخر انتهى ما فى البخارى وقال الطحاوى واما الشفعة للجوارح فثبت بما حثنا ذكر  
بنا دجباد حديث انس مرفوعا جابر الازرق بالدار وحديث سمعون بن جندب مرفوعا قال جابر الازرق لشفعة  
الدار ثم ذكر بسنده عن الحكم عن سمع عليا وعبد الله ليقولان نقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجوارح وقال نفى  
بذه الانار وجود الشفعة للجوارح فان قال قائل قد يجوز ان يكون الجار شريكا فانه يقال للشريك جارقيل ليس فى  
الحديث ما يدل على شئ مما ذكرت ولكنه قد روى عن ابى رافع ما قد دل على ان ذلك الجار هو الذى لا شريك له  
فذكر بسنده عن عمرو بن الشريد مثل رواية البخارى المذكور ثم قال قد دل ما ذكرنا ان ذلك الجار الذى غناه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم هو الجار الذى تعرفه العامة ومن اعلمك ان الشريك يقال له جار وابن وجدت نارا فى  
لغات العرب فان قال لاني قد رأيت المرأة تسمى جارة زوجها قيل له صدقت قد سميت المرأة جارة زوجها  
ليس لان لهما مخالطة للحم ولا دمها مخالطة لدمه ولكن لقرىبهما منه فذلك الجار سمي جار القربة من جارة للمخالطة  
اباه فيما جاوره به ثم قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ايضا من ايجاب الشفعة بالجوارح لنفسه ذلك  
الجوارح با قد حثنا فهدى سليمان فذكر بسنده عن الشريد بن سويد قال قال يا رسول الله ارض ليس لاحد  
فيها قسم ولا شرك الا الجوارح سبعت قال الجوارح لبقية فكان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار  
احق بشفعة جوارح السوال الشريفا لايه عن ارض منفردة لاحق لاحق فيها ولا طرقي قد دل ما ذكرنا ان الجار الملازم  
يجب له الشفعة بحق جواره انتهى للمختص

باب فى الرجل يئس فيجد الرجل متاعه بعينه عند اى المفلس ما ذا حكمه صورته ان يبيع الرجل متاعا  
لرجل او يقرض الرجل مما يبيع فيه القرض ثم افلس المشتري او المستقرض فوجد البائع متاعه الذى باعه  
او المقرض ما اقرضه عند المفلس وهو الذى حكم الحاكم بافلاسه فالبائع والمقرض احق بمتاعه من غيره واسوة  
للمقرض فيه اختلاف فذهب مالك واهل الشام والشافعي واسحاق الى انه صاحب الحق به من غيره من الغرماء وقال  
ابراهيم النخعي والحسن البصري وابن شبرمة قاضى الكوفة وكيع بن الجراح والبخاري والشافعي والشافعي والشافعي  
زفران بائع السلعة اسوة للغرماء ثم قال مالك ان قبض شيئا من ثمن السلعة البائع من المشتري او  
مات المشتري مفلسا ثم وجد عين ماله فهو اسوة للغرماء وقال الشافعي لا فرق بين ان يقبض شيئا من الثمن او  
لم يقبضه وكذلك سوارات مفلسا او لم يمت فى اذنا وجد عين ماله كان احق به والفقهاء على ان الذى اودع  
ودعية عند رجل ثم افلس المودع فالمودع احق به بلا خلاف وكذلك الفقهاء فى العواري والمضروب للمالك  
احق بمن الغرماء وفى الباب عن ابى هريرة مرفوعا روايت نفى لفظ قال ايما رجل افلس فادرك الرجل متاعه  
بعينه فهو احق به من غيره استدلل بهذا الشافعي ومن معه وفى رواية مالك مرسلا قال ايما رجل باع متاعا  
فافلس الذى ابتاعه ولم يقبض الذى باعه من ثمنه شيئا فوجد متاعه بعينه فهو احق به وان مات المشتري



نصاحب المتاع اسوة الغرماء فحل مالك الحديث الاول على هذا وقال ان كان قبض البائع شيئا من ثمن السلعة  
 او مات المتبائع فهو اسوة للغرماء وسوجه على الشافعي فانه قال يوافق به في هذه الصورة ايضا وقد اسند هذا الزيد  
 ولفظه قال فان كان تضاده من ثمنها شيئا فالباقى فهو اسوة الغرماء اما امرى بك وعند متاع امرى بك بعينه  
 اقضى منه شيئا او لم يقض فهو اسوة الغرماء عند ايضا يدل على مذنب مالك بخلاف الشافعي وفي رواية يوش  
 في هذا الحديث مسلا فذكر مسنى حارث مالك وزاد وان كان قد قضى من ثمنها شيئا فهو اسوة للغرماء فيها قال ابو داود  
 وحديث مالك اصح اى مسلا من حارث الزبيدي الذي هو المسند قلت قد قضى البوسرة خلاف ذلك كما اخرج  
 المصنف عن عمر بن خلدان قال اتينا اياهم في صاحب لنا افس فقال لا تقضين فيكم تقضاء رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من افس او مات فوجد رجل متاعه بعينه فوافق به هذا مخالف لما تقدم من رواية انه  
 اسوة للغرماء قال الخطابي وهذا سنة النبي صلى الله عليه وسلم في قال بها كثير من اهل العلم وقد قضى بها عثمان  
 بن عفان وروى ذلك عن علي بن ابي طالب لا يعلم لهما مخالف في الصحابة وبه قال الشافعي وآخرون و  
 قال ابراهيم النخعي والوحشي و ابن شيرمة هو اسوة للغرماء وقال بعض من يحتج بقولهم هذا مخالف للاصول  
 الثابتة والمعانيها والمتاع فملك السلعة فلا يجوز ان ينقض عليه ملكه وتناولوا الخبر على الوداع والبيع  
 الفاسد وعلى المقبوض على سوم الشراء ونحوها قال الشيخ ذا الحديث اذ اصح وثبت عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فليس الا التسليم له معتبر في نفسه فلا يجوز ان يعترض عليه لبا لا اصول المخالفة له او تيزرع  
 الى الجماله بعدم النظر له وقله الاشتباه في نوعه فهذا احكام خاصة وردت بها احاديث فصارت اصدولا كحديث  
 الجنيين وحديث القامة والمصرة وروى اصحاب الراس في بيت النبوة وحديث التهمة وبها مع ضعف  
 سندهما مخالفان للاصول ثم اطال الكلام في تعدد الجزئيات ثم قال ولم يستنكر شي من هذه الامور ولم يعبأ  
 بخالفها لبا لا اصول وكذلك الحكم في المفلس انتهى قلت هذا ما قلتم ونصحت على الراس والعين بل الشيء  
 الزائد منه لا ناقلنا اذا جاز عن الرسول فعلى الراس والعين وان كان مسلا بل ضعيفا بضعف يسير وترك  
 القياس ولو كان جليا بمقابلته واذا جاز عن الصحابة رضي الله عنهم فمختار منهم ولكن اذا جاز عن الرسول صلى الله عليه  
 وسلم وكان في طاهرة تضاد وتعارض فحينئذ يجب التأويل حتى لا تضاد وان لم يمكن يجب المصير الى القياس  
 والاصول المستنبط من الشريعة الغراء فهنا قد تعارض الاثنا كما عرفت في احاديث الباب من انه اسوة  
 للغرماء في احاديثها وسواها حتى به في الاخرى وقيل اخرج الارقطي عن ابي هريرة مرفوعا ايا رجل باع سلعة  
 فادر كما عند رجل قاي افس فهو له بين غرامه فاختلف الرواية فيمكن وبين في الحديث كما عرف وفي سنده  
 اسمعيل بن عياش لكنه وثقة احمد واحتج به غير واحد من العلماء وما قاله الارقطي بانه مرسل فالمرسل حجة عند  
 جمهور الامم مع انه يجوز ان يكون معناه انه احق بماله ليتخير في الفسخ ويراد به الارشاد الى ما هو الاصلح الاول كما في  
 قوله تعالى واشهدوا اذا اتباعتهم وغيره وقال الطحاوي ان المذكور من ادسك ماله بعينه والمبيع ليس هو عين ماله  
 ولما هو عين ماله قد كان له ولما ماله بعينه يقع على المنصوب والعواري والودائع وما اشبه ذلك فذلك ماله

لا يبيعه فهو احق به من الغرار وفي ذلك جارية الحديث والذي يدل عليه ما روي في حديث سمرة ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال من سرق له متاع او ضاع له متاع فوجده عند رجل بعينه فهو احق بعينه ويرجع المشري  
 على البائع الثمن وفيه انه قد جاز في لفظ الحديث صريح لفظ البيع كما في الباب وعند سلم ايما رجل باع متاعا للمشتري  
 فلا تفاؤله فيه وقال شيخنا شيخنا الشيخ رشيد احمد رضى الله عنه على ما نقله صاحب البذل قال قوله ايما رجل  
 باع متاعا او اداة الامر على قبض الثمن مشعرة بان المراد يكون المبيع بعينه ليس هو البقا على صورته وذلك لانها  
 لا تتبدل صورته وان قبض البائع كل ثمن بل المراد بقائه بعينه بقائه بحيث يبقى اضافة على ما كانت فان  
 تبدلت صفته و اضافته لم يبق البائع الا اسوة للغرار لانه لم يبد متاعه بعينه وان لم يتبدل اضافة مطلقا و  
 كانت على ما كانت كان البائع احق به من غيره ولما كانت صفة البيع لما بها بالقبض او باقتضار شئ من الثمن  
 او بالحكم على القبض او اقتضار شئ من الثمن فنقول ان الذي اشترى شيئا من احد ولم يقبضه حتى انفس المشتري  
 فانه يكون احق به من غيره وكذلك اذا اشترى رجل شيئا ولم يود ثمنه من ثمنه ولم يقبضه ايضا فانه يبعد في  
 ضمان البائع ولم يتبدل اضافة لان العقد هو القبض حقيقة كتوقف ثمنه عليه فان البيع بالم قبض المشتري البيع  
 على شرف السقوط والافساح بهلاك المبيع فالتبدل في الاضافة فان كان متحققا في قبض القبض في الجملة  
 الا انه غير معتد به ولا جل عدم الاعتداد به ان يهلك المبيع قبل القبض كان الثمن ساقطا وما يؤيد ذلك المراد  
 بالتبدل وعدم التبدل هو تبدل الاضافة لا بتبدل صورته ما ورد في الرواية من قوله ايما امرئ ملك عنده  
 متاع امرئ بعينه فهو اسوة للغرار فانه سوى البائع لبايع الغرار اذا كان للبيع تاما فانه يتم بهلاك احد المتعاقدين  
 ولو كان المذاكر بكونه بعينه صورة لما يتبدل الحكم بهلاك المشتري لكون المبيع بعينه لا يتبدل في صورته وما على  
 ما اخترنا من ان المراد بتبدل الاضافة فتبدل الحكم بهلاك المشتري ظاهر لان البيع قبل القبض لما كان على  
 شرف السقوط اقتصر لالى تمامه الى مرجع من اقتضار الثمن او يهلك المشتري واذا وجد شئ منهما علم بتبدل  
 الاضافة يفتينا ولا كذلك قبله فافهم فانه دقيق ثم ان هذا التوجيه محتاج اليه حيث وجد لفظ البيع صراحة واما  
 حيث اطلق فهو محمول على العارضة والعصب والامانة وغيرهما لا يوجب تبديلا في الاضافة انتهى قلت و  
 ان سلم شرح الشوافع بعينه فهو محمول على حكم الريانة لا القضاة واختاره شيخنا نور الله قلوبنا بنوره و  
 متعنا الله بطول بقائه آمين والمراد ان يعطى المديون المفلس الراتن متاعه بعينه اذا كان موجودا عنده  
 بعينه لتعلق حقه به كما قالوا في الفرس الذي عاد الى دار الحرب ثم اصاب المسلمون ان يملكوا اثنى بلعد قسمه المسلمين  
 باب فيمن احج حسيرا ابي عاجز اعن المشي ايمليها قد اختلف اهل العلم فيه قال الخطابي وذهب اكثر الفقهاء  
 الى ان ملكها لم يزل عن صاحبها بالعجز عنها وسبيلها سبيل اللقطة فان جابرها وحب على واجد ما رد ذلك عليه  
 وقال احمد بن حنبل واسحاق بن ابي ابيان اذا كان صاحبها تركها بملكه واجج اسحق بحديث الباب و  
 قال عبد الله بن الحسن قاضي البصرة فيها وفي النواة التي ياتئها من ياكل التمر ان قال صاحبها لم يعها  
 للناس فالقول قوله وتختلف انه لم يعها للناس انتهى واستدل الجمهور بقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل



لانه متولد من ملكه ويكون رهنها مع الاصل لانه تبع له والرهن حق لازم فيسرى اليه اسم وفيه واجبة البيت  
الذي يحفظ فيه الرهن على المرتين وكذلك اجبة الحافظ واجبة الراعي والذئبة الرهن على الراعي والاصل ان  
ما يحتاج اليه المصلحة الرهن وتبقيته فهو على الراعي لان العين باقية على ملكه وكذلك منافع مملوكة له فيكون باقية  
وتبقيته عليه لما انه موقوف ملكه كما في الودعية وذلك مثل الشفعة في ملكه ومشربه واجبة الراعي في معناه لانه  
عنف الحيوان قال وكل ما كان يحفظه اولده الى يال المرتين اولد جرد منه فهو على المرتين مثل اجبة الحافظ  
لان الامساك حق له والحفظ واجب عليه فيكون بدله عليه احقر قلنا ويجوز عذمتا للمرتين انتفاع من الرهن  
اذا اجازة الراعي المالك ولا يكون ذلك مشروطا في العقد ولا معروفا قال في الهداية وليس للمرتين ان  
يتنفعا بالرهن الا شئنا ام ولا سكنى ولا لبس الا ان ياذن له المالك لان له حق الحبس وكون الانتفاع اسم فعلى  
نا ان يمكن لنا ان نقول انه يجوز للمرتين ان يشربا لبن الرهن ويركبا على الرهن اذا اجازة المالك ولم يكن  
ذلك مشروطا في العقد ولنا معروفا ويحتمل ان لا يكون لفظة المرمون في الحديث بمعنى مصطلح الفقهاء بل  
المراد منها النجاسة وقد ثبتت الرهن بمعنى المباح في اللغة كما في القاموس فعلى هذا الاشكال في الحديث و  
يراجع الطحاوي المجلد الثاني في صفحة ٢٥٣ الى حديث ابى داود ومن باب الزكوة والى تخرج الزبيعي فانه  
تجد فوائده اخرى وقال الطيبي الاول ان يجاب بان البار في نفقة ليست للبيته بل للعيه والنفقة ان الظاهر  
يركب وينفق فلان منع المرتين الرهن من الانتفاع بالمرمون ولا يسقط عنه الاتفاق كما صرح به في الحديث الآخر  
باب الرجل يأكل من مال دلده اى اذا احتاج اليه يجوز له اكله بغير اذنه واما اذا لم يحتج فلا يجوز له الاكل الا  
بأذنه قال في الهداية ولا يشارك الولد في نفقة ابويه احد لان لهما تاديبا في مال الولد بالنص قال واذا باع  
ابوه متاعه في نفقة جازة عند ابى حنيفة قال واذا جاز بيع الاب والتمن من جنس حقه وهو النفقة فله  
الاستيفاء منه قال ثم له ان ياخره منه بنفقة لانه من جنس حقه وان كان للابن الغائب مال في يده يبيع  
والنفقة منه لم يضمننا لهما استوفيا حقه لان نفقتهما واجبة قبل انقضاء على ما روي في ما روي في الحق التي  
لخصنا قوله ان من اطيب ما اكل الرجل من كسبه وولده من كسبه وفي رواية ولد الرجل من كسبه عن  
اطيب كسبه فكلوا من اموالهم فيه دليل على ان يطيب له الاكل اذا احتلج ولو بغير اذنه اما قوله قال ابو داود  
محمد بن ابى سليمان زاد فيه اذا احتجتم وهو منكرو فهو عدول عن الاصطلاح فان المنكر من الزيادة ما في النسخ  
الضعيف فيها الثقة وبهنا اول ليس بخالف فان الزيادة ما لم تكن منافية لرواية من هو وثق وثمير وثقة  
فيكون في حكم حديث مستقل وثانيا لو سلم منافاة فتكون ثاذا المنكر لان محمد بن ابى سليمان ثقة حافظ  
في العلم لم يكلم فيه احد من الائمة الا شعبة فروه بحديث الشفعة للحار ونا كما ترى قوله فقال يا رسول الله  
ان لي مالا ولله امان الذي يحتاج مالي قال انت وما لك لا يبيك قوله يحتاج بتقديم الحار على الجيم في ج  
النسخ لابي داود وكذا في المشكوك برواية ابى داود وابن ماجه ولكن ضبط الخطابي بتقديم الجيم على الحار و  
قال معاذ ليتا صله وياتي عليه ومنه الجائز ومنه الآفة التي تصيب المال فنهك قال وليس فيه ان يكون مما ذكر

السائل من احتياجه والده ماله انما هو بسبب النفقة عليه بان يكون ما يحتاج اليه النفقة شئ كثير لا يسعه فضل والده المصدق  
من راس المال يحتاج اصله وما تاتي عليه فلم يقدره النبي صلى الله عليه وسلم ولم يخصص له في ترك النفقة قال له انت  
وما لك لو اكدك على انه اذا احتاج الى مالك اخذ منه قدر ما حاجه كما ياخذ من مال نفسه انهم

باب في الرجل يجذب عينت ماله عند رجل بظاهر الباب فيغتم التكرار وليس بكر في الحقيقة لان هذا الباب  
محمول على مال السرقة وانحصب وتوديعه والباب الاول كان محله في البيع فلا تكرار الفتوى على ان المالك اذا  
وجاه له المالك او المصدق عند رجل قبا حقه وان ثدا ولته الايدي فان باعه الغاصب والسارق او المودع  
فياخذه من المشتري وهو يرجع الثمن من بالعه لانه عليه حمل الطيوى واحديث الباب الاول قوله عن ستم من

جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجد عينت ماله عند رجل فهو احق به ويبيع البائع من باعه  
فياخذ ثمنه من بالعه لامن المالك والبائع بالتشديد يطبق على البائع والمشتري والمراد منها المشتري -

باب في الرجل ياخذ حقه من تحت يده اى من تحت يده الاخير ياذا كان لشخص حق على احد وهو لا يودى الحق  
فياخذ صاحب الحق من ماله بغير اذنه اعلم ان اهل العلم اختلف فيه وتسمى مسئلة الطفر قال المحافظ في الفتح ان من  
عند غيره حق وهو عاجز عن استيفاء جازله ان ياخذ من ماله بقدر حقه بغير الاذن وهو قول الشافعي وجماعة  
والراجح عندهم لا ياخذ غير جنس حقه الا اذا تغرر جنس حقه وعن ابى حنيفة المنع وعنه ياخذ جنس حقه ولا ياخذ  
من غير جنس حقه الا احاد النقادين بدل الآخر وعن مالك ثلث روايات كنهه الآراء وعن احمد المنع مطلقا قوله

جاءت بهذا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابا سفيان رجل يمسك فهل على من حرج ان  
اتفق على عياله من ماله بغير اذنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا حرج عليك ان تنفق عليهم بالمعروف  
وفي رواية رجل شيخ دابة لا يعطيني ما يكفيني وبني فهل على من جناح ان اخذ من ماله شيئا قال خذ ما يكفيك

وبنيك بالمعروف والمراد بالمعروف القدر الذي عرف بالتأدية ان يكفيها وفيه دليل على من كان عاجزا عن  
استيفاء حقه من احدا ياخذه بغير اذنه وهذا القدر لا اقتضاه على الغائب فانهم فانه ذال الاقارم قوله عن يوسف بن

مايك المكي قال كنت اكتب لفلان نفقة ايتام كان عليهم فغالطوه بالف درهم فاذا اصابهم فادركت لهم  
من ماله مثلها قال قلت انقبض الالف الذي ذهبوا به منك قال لا حدثني ابى انه سمع رسول الله صلى الله

عليه وسلم يقول ادا امانة الى من اتهمك لا تخن من خانك قال الخطابي نزل الى ريث بغير مخالفا في الظاهر  
حديثه بنحوه وليس بينهما في الحقيقة خلاف وذلك لان الخائن هو الذي ياخذ ما ليس له اخذة ظاهرا او باطنا  
من كان ما ذوقه في اخذ حقه من مال خصمه واستدراك ظلامته منه فليس بخائن ومعه لا تخن من خانك بان

تقلبه بخيانة مثل خيانتة وهذا لم يجز لانه مقتضى حقا لنفسه والاول كان مقتضيا حقا لغيره وكان مالك  
يقول اذا ودع رجل رجلا الف درهم فجدد ثم اودعه الجاح الف لم يجز له ان يخذل فقال ابن القاسم ما جازية  
فيسب الى هذا الحديث -

باب في قبول الجاهل امر الناس في الهدية على ثلث طبقات سبعة الرجل لمن هو دونه كالخادم ونحوه فهو اكرام له

والخاف وذلك غير مقتض ثوابا وسببه الصغير للكبير طلب رفد ومنفعة والثواب فيهما واجب واما سببه التظلم لظلمة  
 في الغائب فيهما معنى التوردد والتقريب وقيل ان فيها ايضا ثوابا واما اذا سبب سببه واشترط فيها الثواب فهو  
 لازم وقد ذهب بعض العلماء في ذلك الى انها عتق من عقود المعاوضات وقال يجب ان يكون العوض معلوما  
 واشتبهت فيها شرائط المبيعات من وجوه الخيارات الثلث والربها ونحوها قال الخطابي في الثواب العوض قوله  
 عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدايا وينيب عليها قال الخطابي في قبول النبي صلى الله  
 عليه وسلم الهدية نوع من الكرامة وباب من حسن الخلق ويتألف به القلوب وكان اكل الهدية شعارا له و  
 اشارة من امارته ووصف في الكتاب المقيمة بانه يقبل الهدية ولا يأكل الصارقة لانها اوساخ الناس وكان  
 اذا قبل الهدية اثناب عليها لئلا يكون لاحد عليه بد ولا يلزمه لاحد منه اهم واما قوله صلى الله عليه وسلم وائتم الله  
 لا قبل بعد يومى هذا من اخذ هدية الا ان يكون مهاجرا قوشيا او انصاريا او دوسيا او تقفيا الما قال ذلك  
 لعائش وذلك كما في الحديث اخرجهما محمد بن ابي ابراهيم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرة وعوض منها  
 ست بركات فخط الحديث -

باب الرجوع في الهبة لغة مصدر وسبب يهب واصلها وسبب كوعى وعدة ومعناها الصيال الشيء للغير  
 بما ينفعه لا كما كان او غيره يقال وسبب الله له ولدا صالحا قال الله تعالى عن زكريا وسبب لي من ذلك  
 وليا يرثني ويسمى الميوسوب سببه وموسبة وجمعها سببات وهي في الشرع تملك المال بلا عوض وابلها الصالح  
 لها من هو اهل التبرع وركبتها الايجاب والقبول لكونها عقدا يقوم بها ومن شرطها القبض قال في الهبة  
 واذا وسبب سببه لاجبى فله الرجوع فيها الا ان يعوضه عنها او يزيد زيادة متصلة او يموت احد المتعاقدين او  
 يخرج الهبة عن ملك الميوسوب له قال ولا يعرج الرجوع الا بتراضيهما او بحكم الحاكم انتهى اعلم ان في الرجوع اختلاف  
 اهل العلم فتنه جمهور العلماء روي قال مالك والشافعي واحمد في ظاهره انه يحرم الرجوع في الهبة بعد القبض  
 وعند الحنفية يجوز الا في عدة اشياء فلهذا اعتبر بجوازها في واحد اكونها لاجبى لا لاي رحم محرم والثاني ان يكون  
 قد سلمه والاقبله يجوز مطلقا والثالث ان لا يقترن بشئ من موانع الرجوع قبل هي سبعة جميعها القائل في قوله  
 سه موانع الرجوع في فصل الهبة بما صاحب حروف ومع خرقته ١ فالدال الزيادة والميم موت الواهب و  
 العين العوض والخاء الخرج عن ملك الميوسوب له والراءى الزوجية والقاف القرابة والها رهاك الميوسوب  
 وذكر شيخ الاسلام في ابرزاده في بسوط انها تسعة موت الواهب وموت الميوسوب له والتاسع التغير من خبر  
 الى خبر قلت بهذا في عامة كتبنا وفي الدر المختار ان الرجوع في الهبة وان فقدت الموانع مكره وتخريجا او  
 تنهيا ويقيم من فتح القدير في باب التيمم عدم جواز الرجوع حيث قال يتبلى الحاج بكلمة لا يزم له الهبة فيما  
 العطش لا يجوز له التيمم قال المصنف في التنجيس الحيلة فيه ان يهبه من غيره ثم يستوبه عنه وقال في فسخان  
 في فتاواه هذا ليس بصحيح فانه لو راعى مع غيره ما رتب للثمن او يقبل لغيره لا التيمم فاما من اوجب في الهبة  
 كيف يجوز له التيمم ويمكن ان يفرق بان الرجوع بان الرجوع تملك بسبب مكره وهو مطلوب العلم ثم عاين في ذلك

يعتبر الماء معدوماً في حقه لذلك وإن قدر عليه حقيقة كما يجب بخلاف البيع انتهى وللشافعي في غير الباب من الأصول  
قولان أحدهما لا رجوع له كما هو ظاهر حديث الباب والثاني وهو الأصح أنهم كالأب وعن مالك لا رجوع له سوى  
الأم وقال أحمد لا رجوع لها أيضاً قوله العائد في بيته كالعائد في بيته قال همام وقال قتادة ولا ندعم القتي إلا  
حراماً أي الذي يبيح في بيته ويرجعه من الموبوء به فهو كالذي يبيح ثم يأكل قيمته قيل فيه تحريم قبل تشييع تقبيل  
والذي يبيح المراءى تقبيلهما وقع في الروايات من التشبيه بالكلب لقي فيعود لقيته وليس يحكم عليه بالحرمته فهو  
محض تقبيل وتشبيح قال الطحاوي وقوله كالعائد في بيته وإن تشبه بالكلب لكون القتي حراماً لكن الزيادة في الرواية  
الأخرى وهي قوله كالكلب يدل على عدم التحريم لأن الكلب غير متعبد بالقتي ليس حراماً عليه والمراءى التشبيه عن فعل  
يشبه فعل الكلب اهـ قلت يريدان بهذا التشبيه في معنى الاستقبال والاستعداد لانا في حرمته لا رجوع كما زعم الشافعي  
لأن فعل الكلب يوصف بالتقبيل لا بالحرمته وبه نقول أنه مستقيم وما أورده عليه أنه مستبعد مناسق الخبر  
وعرف الشرع في مثله زجر شديد كما في خبر النبي عن الاقتار في الصلوة ونظر الغراب واقتراش الثعلب لا يفهم منه إلا  
التحريم فردود بان هذا الصرف لضرورة الجمع بين الأخبار لأنه روى من حديث أبي هريرة وابن عباس وابن عمر فروعا  
أنه قال الواجب أحق بهيمة لم يشب منها فهذا اللفظ حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه والدارقطني وابن أبي شيبة  
وفي سنده إبراهيم بن اسماعيل بن محمد بن جارية مختلف فيه والصحيح فيه أنه راوى الحسن وأما حديث ابن عباس  
فله طريقان أحدهما أخرجه الطبراني في معجمه عنه فروعا من وسبب فهو أحق بهيمة لم يشب منها فإن رجح فهو كالذي  
يقتل ثم يأكل قيمته وفي سنده رواية متكلم فيهم ولكن لا يخط عن درجة الحسن والطريق الآخر ما أخرجه الدارقطني عنه رفعة  
من وسبب بهيمة فإن رجح فيها فهو أحق بها لم يشب منها ولكنه كالكلب يعود في قيمته وفي سنده ضعف وأما حديث  
ابن عمر فأخرجه الحاكم في مستدركه عنه رفعة من وسبب بهيمة فهو أحق بها لم يشب منها وقال صحيح على شرط الشيخين  
ولم يخرجاه وأخرجه الدارقطني في سننه فجملة هذه الروايات لا ترمى في صلوحها حجة إلا من هو مؤلف العقل بعد  
بذه الكثرة والقوة وما يجاب بان الهدية لا تخلو عن نحو من الغرض كالتمتع في الثواب في الآخرة وطيب المودة  
وحسن العشرة والمروءة في المسامحة فلا تخلو الهدية عن الثابتة ونحو من طلب المكافأة قلنا ولا يوصف عن الظاهر  
فليسمع بلا ضرورة بلحمة وثانياً أنه غير لازم مطلقاً ولا نسلم ذلك ولا كون كل غرض ثابتاً وثالثاً أنه تحريف  
للحديث لأنه على هذا لا يكون الحاجة ماسة إلى التقييد بقوله لم يشب عليها بل هو إشارة إلى العوض في الهدية  
كما تقدم عن عائشة كان يقبل الهدية ويشيب عليها وعلى هذا لا يكون لهذا القول معنى ومضمون محصل وأخرج  
أحمد بسند صحيح عن ابن عباس وسبب رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقه فأنابه عليها الحديث كما  
تقدم وصححه ابن حبان فعلم أن معنى الثابتة ليس بأفهمه ذلك المحجب وإنما هو ما جس وسببه قوله لا يحل لرجل أن  
يعطى عطية أديب هبة فيرجع بها إلا والد فيما يعطى ولله الحديث قال الطحاوي قوله لا يحل لا يستلزم  
التحريم وهو كقوله لا تأكل الصدقة لغنى وإنما معناه لا تحل له من حيث يحل لغيره من ذوي الحاجات والزبائن  
والأدب ذلك التغليط في الدلالة اهـ قلت قد تقدم من تشبيه الكلب يعود أخر وفي رواية البخاري ليس لنا مثل السور

الذي يعود في هبة كالكلب ليقى ثم يرجع فيه اهم انه يشير بل كالصرح في انه مستكره متجهين اليه عا لا انهم  
او فاسدا وباطل ومن هنا قال بعض الكلمة انما كره الرجوع لان انتشار العود فيها افرزه من ماله وتطرح طمعه  
بخل وضدته بذلك الموهوب او لضعفه عنه او اضرار بالموهوب له وكل ذلك من الاخلاق المذمومة وايضا في  
نقض هبة امضاها وحكمها وحروفه غنية بخلاف ما لم يعط من الراس فتشبه العائد في الهبة بعود الكلب تمثيلا  
معنى في مادي الراي ويثبت في هذه الحالة بالبلغ وجه الامم ان يكون بينهما مباشرة رافعة للمناقشة كما بينا  
وولده اهم قوله فاذا استرد الواهب فليؤقف فليعرف بما استرد ثم ليدفع اليه ما ذهب فايدل على ان  
للواسب حق الرجوع في هبة مع الكرامة في ذلك وهو ما بينا

باب في الهدية لقضاء الحاجة وفيه عن ابى اريانة مرفوعا قال من شفع لاخيه شفاعته فاهدى له هدية  
عليها فقبلها فقد اتى بابا عظيما من ابواب الربا فهو في حكم الرشوة وذلك لان الشفاعته الحسنة مندوب اليها  
وقد تكون واجبة فاذا الهدية عليها يضيع اجرا كما ان الربوا يضيع الحلال

باب في الرجل يفضل بعض ولده في النخل اى العطية هل يجوز قال النووي في استحباب التسوية بين الاولاد  
في الهبة فلو وسب بعضهم دون بعض فزيب الشافعي والاك والبخاري انه مكروه وليس بحرام والهبة صحيحة  
وقال احمد والثوري واسحق هو حرام واحتجوا بقوله عليه السلام لا تشهد على جور واجتج الاولون بما جاز في رواية  
فاشهد على هذا غيري ولو كان حراما او باطلا لما قال هذا ولقوله فارجه ولو لم يكن نافعا لما احتاج الى الرجوع  
واما معنى الجور فليس فيه انه حرام لانه ميل عن الاستواء والاعتدال وكل ما خرج عن الاعتدال فهو جور سواء  
كان مكروها او حراما اه قلت والذى نخله لابنه النعمان كان حائطا من نخل كما في لفظ اخرجه الدرر قطني قال  
البيهقي في المعرفة في الحديث دلالة على امور منها حسن الادب في ان لا يفضل احد بعض ولده على بعض في كل  
فيعرض في قلبه شئ يمنعه من يده لان كثير من قلوب الناس جبلت على القصور في البروتها ان نخل الوالد  
بعض ولده دون بعض جاز والالكان عطاؤه وتركه سوار قال الشافعي فضل ابو بكر عائشة بنخل وفنخل عمر ابنه  
عاصما بشئ اعطاه وفضل عبد الرحمن بن عوف ولدا مكثوم وبنها رجوع الوالد في هبة للولد انتهى ونقل ابن  
الجزري في تحقيقه ان ما ذهب احما وجوب التساوي بين الاولاد وان نخل بعضهم وجب الرجوع فيها فارب بعض  
الحديث اهم قيل صرح به البخاري وهو قول اسحق والثوري وآخرون والهبة باطلة عن عدم المساواة في  
مفاد الامر بالارجاع وقوله تعالى والفقوالهد وحديث اعدوا بين اولادكم وقوله صلى الله عليه وسلم فلا آذن  
قوله لا تشهد على جور ولفظ النبائي الاسويت بينهم ولفظ ابن حبان سوار بينهم ولفظ سودا بين اولادكم  
في العطية فلو كنت مفضلا احد الفضلت النساء اخرجه سعيد بن منصور في سننه والبيهقي باسناد حسن و  
روى ابن حبان والطبراني عن الشعبي ان النعمان خطب بالكوفة فقال ان والدي اتى النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال ان عمر بن بنت راحة نفست بغلام واني سميت النعمان وانها ابت ان تربيه حتى جعلت له  
حديثا من افضل ما هو مالي وابها قالت اشهد بالحديث وفيه قوله لا تشهد على جور ولفظ الجور وقع في رواية



تسجين وفي حديث جابر بن عبد الله قال لا تشهدوا على حق وعند سلم بن عبد الوهاب في النخل كما تجوز  
 ان يعدلوا بينكم في البر وعند احمد ان لبنيك عليك من الحق ان تعدل بينهم فلا تشهد في علي حرام يشرك ان  
 يكونوا اليك في البر سوار قال نعم قال فلا اؤد في الباب ان لهم عليك من الحق ان تعدل بينهم كما انك من  
 الحق ان يلودك وعند النساء في الاسويت بينهم وعنده وعند ابن حبان في التوبة وطاهر الفاظ وجوب التوبة  
 وبه قال سفيان واحمد واسحق وبعض المالكية والمشهور عنهم انها باطلة وعن احمد تصح وعند يجوز التقاض  
 بسبب كان يحتاج الولد لزمانته او دينه او نحوهما دون الباقيين وقال ابو يوسف يجب التوبة ان قصه  
 بالفضل الاضرار واحتجوا ايضا بان قطع الرحم والعقوبة حرام فالودي اليها حرام فيجزم التفضيل ثم  
 اختلفوا في هبة التوبة فقال محمد بن الحسن واحمد واسحاق وبعض المالكية والثالثة العارل اعطار  
 المذكورين كالميراث وقال غيرهم لا فرق بين الذكر والانثى واختلاف في الارث للعقوبة اما الرحم  
 فيها فيهما سوار كما دلالة الام -

باب في عطية المرأة بغير اذن زوجها اي من مالها قال اكثر العلماء من الادب انها لا تصرف بالها بغير  
 اذنها وان صرف يجوز ذلك لها الا ان مالك قال يرد ما فعلت من ذلك حتى ياذن الزوج قلت قد ثبت عنه  
 صلى الله عليه وسلم انه قال للنساء تصدقن فجعل المرأة تلتقي القربى والخاتم وبلال ثيلقا بكساء وهذه عطية  
 بغير اذن الزوج قوله لا يجوز لاصراة اخرى في مالها اذا ملك نردجها عندها لا يجوز له با على معنى حسن العشرة  
 واستطاعة نفس الزوج بذلك ويحتمل ان يكون ذلك في غير الرقبة قوله لا يجوز لامرأة عطية الا باذن  
 زوجها ان كان المراد من العطية من مال زوجها فكم تقدم منا من انه لا يجوز ذلك الا باذنه الصريح او  
 الضمني واما اذا كان المراد من العطية من مالها فهو محمول على الادب والاختيار والمشاورة مع الزوج  
 باب في العمري العمري ان يقول الرجل لصاحبه عمرتك هذه الارث مثلا او جعلتها لك عمرك او حياتك او  
 ما عشت او جيت او بقيت او ما يفيد نارا المعنى ومعناه جعلتها لك مدة عمرك في اختلف اهل العلم فيه قال  
 ابو حنيفة اذا اتصل به القبض كان تملكها لرقبة واذا ملكها في حال حيوة وجاز له التصرف فيها ملكها بعده  
 وارثه الذي يرث املاكه قال في الهداية والعمري جائزة للمعمر له حال حياته ولو رتبة من بعده لما رويناه  
 ان يجعل داره له مدة عمره واذا مات ترد عليه فيصح التملك ويطلق الشرط لما رويناه ان الهبة لا تطل  
 بالشرط الفاسدة انتهى وبه قال الشافعي وحكي عن مالك انه قال العمري تملك المنفعة دون الرقبة فان  
 جعلها عمري له فهي له مدة عمره ولا يرث وان جعلها له ولعقبه بعده كانت منفعة ميراثا لا الهبة قوله العمري  
 جائزة وفي رواية جابر مرفوعة قال من اعمر عمري فهي له ولعقبه يدتها من يرثه من عقبه وفي رواية  
 العمري لمن ذهبت له قال الخطابي قال الشيخ في قوله صلى الله عليه وسلم فهي له ولعقبه بيان وقوع  
 الملك في الرقبة والمنفعة معا وليد ذلك حديثه الآخر من طريق مالك نفسه وفي رواية ابو داود في الباب والفظ  
 اياما رجل اعمر عمري له ولعقبه فانها لا يبيها لانه اعطى عطاء وقعت فيه الموارث قال الشيخ لا عذر لمالك بعد ان اواله علم

باب من قال فيه ولعقبه قال النوري واما عقب الرجل فكسر القاف ويجوز اسكانها مع فتح العين وكسرها  
كما في نظائره واما عقب هم اولاد الانسان ما تاسل اقال اصحابنا العمري ثلثة احوال احدا ان يقول اعمر بك  
هذه الدار فاذا مت فني لورثتك او لعقبك فتصح بلا خلاف ويملك بهذا اللفظ رقبته الدار وهي هبة لكنها بعبارة  
طويلة فاذا مات قال الدار لورثته فان لم يكن له وارث فلبيت المال ولا تعود الى الواهب بحال خلافا لما لك  
الحال الثاني ان يقتصر على قوله جعلتها لك عمرك ولا يتعرض لما سواه ففي صحة هذا العقد قولان للشافعي فيهما  
وهو الجديد صحة وله حكم الحال الاول والثاني وهو القديم انه باطل قال الثالث ان يقول جعلتها لك عمرك  
فاذا مت عادت الى اوالي ورثتي ان كنت متة ففي صحة خلاف عند اصحابنا منهم من المطله والاصح عندهم  
صحة ويكون له حكم الحال الاول واعتمدوا على الاحاديث الصحيحة المطلقة العمري جائزة وعدلوا به عن قياس  
الشروط الفاسدة والاصح الصحة في جميع الاحوال وان الموهوب لم يملكها ملكا تاما يتصرف فيها بالبيع وغيره  
من التصرفات هذا مذهبنا وقال احمد تصح العمري المطلقة دون الموققة وقال مالك في اشهر الروايات عنه  
العمري في جميع الاحوال تملك المتاع الدار مثلا ولا يملك فيها رقبته الارجال وقال ابو حنيفة بالصحة كما بينا  
وبه قال الثوري والحسن الصالح والوعبيدة وحجة الشافعي وموافقيه هذه الاحاديث الصحيحة والدرع اعلم  
واخرج فيه عن جابر مرفوعا قال ايما رجل اعمرى عمرى له ولعقبه فانها للذي يعطاها لا ترجع الى الذي  
اعطاها هذا آخر مرفوع مما قوله فيه لانه اعطى عطارة وقعت فيه الموارث فهو مرسج من قول ابى سلمة بن  
ذلك ابن ابى ذؤيب عن ابن شهاب عن ابى سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى فمين اعمرى  
عمرى له ولعقبه فني له ثلثة لا يجوز للمعطي فيها شرط ولا ثنوية قال ابو سلمة لانه اعطى عطارة وقعت فيه الموارث  
رواه مسلم واما قول عبد الله في حديث الباب قال فاما اذا قال حي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها  
فبواجتهاد منه ولعله اخذ من مفهوم ايما رجل اعمر عمرى له ولعقبه ولا حجة في الاجتهاد فلا يحبس به الاحاديث المطلقة  
باب في الرقبي قال في الهايمة والرقبي بالنة عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف جائزة لان قوله داري لك  
تمليك وقوله رقبتي شرط فاسد كالعمري ولها ان عليه الصلوة والسلام اجازة للعمري ورد الرقبى ولان معنى الرقبى عندهما  
ان مت قبلك فهو لك واللفظ من المراقبة كانه يراقب موته وبما تعليق التملك بالخطر فبطل واذا لم يصح تكون  
عارية عندهما لانه يتضمن اطلاق الانتفاع به انتهى ولقولها قال مالك ولقوله قال الثوري والشافعي واحمد  
قلنت حاصل الاختلاف راجع الى تفسير الرقبى مع اتفاقهم على انها من المراقبة فحمل ابو يوسف هذا اللفظ على انه  
تمليك للحال مع انتظار الواهب في الرجوع فالتملك جائز وانتظار الرجوع باطل كما في العمري وقال المراقبة  
في نفس التملك لان معنى الرقبى هذه الدار لاخر ما مؤنا كانه يقول اراقب موتك وترقب موتي فان مت  
قبلك فني لك وان مت قبلي فني لي فكان هذا تعليق التملك ابتداء بالخطر وهو موت المالك قبله وبذا  
باطل فلا تفيد ملك الرقبى وانما تكون عارية فيجوز للمعمر ان يرجع فيه ويبيعه في اي وقت شاء لانه يتضمن  
اطلاق الانتفاع وتفسير المجاهد في الباب للرقبي تفسير ابى حنيفة وفي الباب اخرج جابر مرفوعا العمري جاز

لاصلها والرضي جائزة لاصلها وعن زيبين ثابت مرفوعا من اعمر شيئا فهو لمعده مجبا وصحابة ولا ترقبوا  
 فن ارقب شيئا فهو سبيله وفي لفظ النسائي عن ابن عباس مرفوعا من ارقب شيئا فهو سبيل الميراث وفي  
 لفظ لا ترقبوا اموالكم من ارقب شيئا فهو لمن ارقبه وفي اخرى عند النسائي وابن ماجه عن ابن عمر مرفوعا  
 لا عمري ولا رقبتي فمن اعمى شيئا او ارقبه فهو له حياته ومماته ففي هذه الاحاديث دليل لمن اجاز الرقبى قيل في  
 محمول على الكراهة او المصلحة في حفظ الاموال لا على الحرمة للصوف كسياق الحديث العمري جائزة ولو سلم  
 حمل على الحرمة فالحرمة لا تعارض الجواز المتقابل للفساد والبطالان على ما حققه الخفيف رضي الله عنهم ارضوا عنه  
 باب في تضمين العارية قال الجوهري في الصحاح العارية بالتشديد منسوبه الى العار لان طليعا عيب عار  
 وفي المغرب اصلها عورته فعيلة منسوبة الى العار اسم من الاعارة واخذها من العار العيب والعري خطا  
 وقيل هي مشتقة من التعاور وهو التناوب فكانه يجعل للغير نوبة في الانتفاع بما لك على ان تعود النوبة اليه  
 بالاسترداد متى شاء ولهذا كانت الاعارة في المكيلات والموزونات والدرهم والذمانير قرضا لانه لا ينتفع بها  
 الا باستهلاك العين فلا يعود النوبة اليه في تلك العين لتكون عارية حقيقة وانما تعود النوبة اليها في مثلها  
 اعلم ان اهل العلم اختلفوا في تضمين العارية فروى عن علي وابن مسعود سقوط الضمان منها وقال شريح  
 والحسن البصري لا ضمان فيها واليه ذهب سفيان الثوري والوضيفة واسحق وروى عن ابن عباس في هريرة  
 انهما قال لا هي مضمونة وبه قال عطاء والشافعي واحمد في رواية وفي اخرى ان شرط المعير الضمان كانت مضمونة  
 والا فهي امانة وقال مالك باظهار بلاكه كالجوان ونحوه غير مضمون وما خفي بلاكه كشوب فهو مضمون قال في الهداية  
 العارية جائزة لانه نوع احسان وقد استعار النبي عليه السلام دروعا من صفوان وهي تملك المنافع  
 بغير عوض قال وللمعير ان يرجع في العارية متى شاء لقوله عليه السلام المنحة مردودة والعارية مودعة قال  
 والعارية امانة ان ملكك من غير تعد لم يضمن وقال الشافعي يضمن قال وليس للمستعير ان يوجرها استعاره فان  
 آجره فخطيب ضمن قال وله ان يعيره اذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل وقال الشافعي ليس له ان يعيره  
 قال رضي الله عنه وبه اذا صدرت الاعارة مطلقة وهي على اربعة اوجه احدها ان تكون مطلقة في الوقت  
 والانتفاع فلم يستعير فيه ان ينتفع به اى نوع شار في اى وقت شار عملا بالاطلاق والثاني ان يكون مقيدة  
 فيهما فليس له ان يجاوز فيه ماسماه عملا بالتقييد الا اذا كان خلافا الى مثل ذلك او خيه منه والثالث ان  
 تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في حق الانتفاع والرابع عكسه وليس لان يتعدى ماسماه فملوا استنار  
 دابة ولم يسم شيئا له ان يحمل ليعيره غيره للحمل لان الحمل لا يتفاوت وله ان يركب ويركب غيره وان كان الركاب  
 مختلفا لانه لما اطلق فيه قلنا ان يعين اهم قوله قال علي اليد ما اخذت حتى تؤدي ثم ان الحسن نسي فقال  
 هو امينك الا ضمانا عليه هذا كلام قتادة على فهمه فانه فهم من حديث الحسن مرفوعا على اليد ما اخذت حتى  
 تؤدي ان سناه ان رد العارية واجب اذا كان موجودا واذا ملك يجب عليه ضمانه فظن ان الحسن نسي هذا  
 الحديث فقال بعد ذلك ان المستعير امين لا ضمان عليه وانت تعلم ان هذا ظن من قتادة والا فلا مخالفة

بين كلام الحسن بن داود بن قول النبي صلى الله عليه وسلم فان الحديث لا يدل على ان المستعار اذا ملك يلزم عليه الضمان  
 بل معنى الحديث ان ما اخذه المستعير واجب عليه رده وادائه ولا ذكر فيه للضمان فلا يخالف قول الحسن بن داود واما  
 حديث عارية الذروع عن صفوان ففيه اختلاف اخرج المصنف في الباب برواية يزيد بن عباد ولفظه استعار مني  
 ادراهم يوم خيبر فقال اغضب يا محمد فقال لا بل عارية مضمونة وقال ابو داود في رواية لواء بواسط تغيير على هذا  
 واخرجه النسائي واحمد وحاكم بن داود وقال حاكم لا شاهد صحيح فخرج عن ابن عباس مرفوعا استعار من صفوان  
 ادراهم وسلاحا في غزوة خيبر فقال يا رسول الله عارية موداة قال نعم عارية موداة قال الحاكم صحيح على شرط مسلم  
 ثم اخرج المصنف مسلاما عن طريق عبد العزيز بن ربيع عن اناس من آل عبد الله بن صفوان ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال يا صفوان هل عندك من سلاح قال عارية ام غصبا قال  
 لا بل عارية وفي اخرى عن صفوان قال قلت يا رسول الله عارية مضمونة او عارية موداة قال  
 بل موداة فاختلقت الرواية في عارية صفوان في كونها عارية مضمونة او موداة قلت حديث يعلى بن داود يشير  
 الى عدم الضمان لكنه قد يستغاد منه وجود الضمان في الجملة واما قوله في جواب صفوان بل عارية مضمونة انما قال  
 ذلك لانه كان لم يسلم بعد فلا يتنفر قلبه عن الاسلام ولطمئن نفسه اليه وزيادة قوله مضمونة يدل على ان هذه العارية  
 مختصة بالضمان لوجه خاص ولا يدل على ان في جميع العوارى ان تلك يجب الضمان بل دلالة على ان المستعير  
 لو اوجب به اذى ضمانه ولو لم يوده لا يجبر عليه انا قد فقدنا من ادراك اهل نغرم لك تدل على  
 ان الادارة لم تكن مضمونة لانها لو كانت مضمونة ما سأل النبي صلى الله عليه وسلم بقوله بل نغرم لك بل كان  
 واجبا عليه ان يضمها قوله العارية موداة والمخة مردودة والدين مقضى والزعيم غارم  
 المنية ما يمنحها الرجل صاحبه من الارض او شاة او شجرة ليزرع او يشرب اللبن او ياكل الثمر في حكم النور  
 يجب رد عينها ويجب على المديون ان يقضى فان لم يقض فيجب الغرامة على الزعيم وهو الكفيل ففي الحديث  
 دليل على ان العارية موداة اي واجب رد عينها لانها فيها تملك المتفعة لا الرقبة -  
 باب فيمن افسد شيئا يغرم مثله لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم  
 والمثل الكامل مثل صورة ومعنى لانه عدل والمثل الناقص هو المثل معنى فقط فاذا كان الشئ مثليا  
 كالمكيلات والموزونات يجب فيه المثل واما المثل لصورة ومعنى يجب فيه المثل المعنوي وهو القيمة واما  
 الاناء من القصعة والجفنة والصحفة فبعضها مثلي وبعضها غير مثلي في زماننا وخرج المصنف في الباب  
 حديث صفية بقصعة الطعام فكسرت العائشة القصعة فاعطى صلى الله عليه وسلم عوضها القصعة الصحيحة من  
 بيت عائشة قال الخطابي يشبان يكون هذا من باب المعونة والاصلاح دون بت الحكم لوجوب المثل فان  
 القصعة والطعام المصنوع لئلا يماثل معلوم ثم ان هذا الطعام وانا جملة من بيت صفية وما كان من  
 بيت الزوجة من طعام ونحوه فان الظاهر منه والغالب عليه انه ملك رسول الله صلى الله عليه وسلم وللمرأة  
 يحكم في ملكه وفيما تحت يده مما يجري بحر الملك بما يراه رفق والى الصلاح اقرب وليس هذا من باب ما يحمله الناس

في حكم احكام في ابواب الحقوق والاموال وفي اسناد الحديث متقال ولا اعلم احدا من الفقهاء ذهب الى انه  
يجب في غير المكيل والموزون مثل الا ان داود يوجب في الحيوان المثل ووجب في العبد العبد  
وفي العصفور والعصفور وشبهه بجزا الصيد انتهى فقلت بعض الانا مثل في الذوات فيها وكذلك يكون بعض المتشابهة  
مثليا ويمكن حمل الحديث على الصلح وفي الحديث دلالة على ان الغاصب ومن في حكمه يملك المقتسوب من  
اداء الضمان فان القحمة المكسورة كانت متمنعة بها ولم يرد بها على مالكها وايضا فان الكينة التي بينها  
في رواية الاخرى مشعرة بذلك وهي بارة ثابتة عاتقة ما دامت حادثة خداما مثل صفية صنعت لرسول الله

صلوات الله عليه وسلم طعاما فبغشت به فاخذ في افكلك فكسرت الانا فقلت يا رسول الله ما كفارتها صنعت  
قال انار مثل انار فقله انار مثل انار صريح ودال على ما قلنا قوله انكل بواحدة من بردا وخوف او  
غضب بكسر الهمزة او فتحها وسكون الفاء وكسر الكاف والمهذبة اما صفية او زينب بنت جحش او ام سلمة

باب المواشي تفسد ذرع قوم اختلف اهل العلم فيه فذهب اهل الشام الى ان اذا لم يكن مالك لاربع  
معها فان افسدت زرع قوم ليلا فعليه الضمان وان كان نهارا فلا ضمان عليه فان كان معها فعليه ضمان  
ما تلفت سوا كان راكبها او ساكنها او قائدها وبه قال مالك وذهب اصحاب ابي حنيفة الى ان اذا لم يكن معها  
صاحبها فلا ضمان عليه ليلا كان او نهارا قوله فقضى ان حفظ الحواشي بالليل والليل على اهلها وان حفظ الماشية بالليل

على اهلها وان على اصل الماشية ما اصاب ما شتبه بالليل قال الخطابي ويشبه ان يكون انما فرق بين الليل والنهار  
النهار في هذه لان العرف ان اصحاب الحواشي والبساطين يحفظونها بالنهار ويوكلونها الحفاظ والنواظر  
فاذا اصحاب المواشي ان يسرحوها بالنهار ويردوها مع الليل الى المراح فمن خالف هذه العادة كان به خاتمة  
عن رسوم الحفظ الى حدود التقصير والتضييع فكان كمن القى متاعه في طريق شارع او تركه في غير موضع  
حرز فلا يكون على احد قطع وقال اصحاب الراي لافرق بين الامرين ولم يجعلوا على اصحاب المواشي غرابا  
واجتجوا بقوله عليه الصلوة والسلام العجاء جرحها جبارا ثم آخر كتاب البيوع

## اول كتاب القضاء

باب في طلب القضاء قال في الهداية ويكره الدخول فيه لمن يخاف العجز عنه ولا يامس على نفسه الحيف  
كباب الصير شرطا لمباشرة التقيح وكره بعضهم الدخول فيه فختار القول عليه السلام من جعل على القضاء فكان ما ذبح  
بغير سكين والصحيح ان الدخول فيه رخصة طمعا في اقامة العدل والترك عزيمية فلعلة خطيئة ولا يوفق لاحد  
قوله يكره الدخول فسر الدررته بهنا بنام الجواز ما بالحديث فقد اخرج في الباب عن ابي هريرة مرفوعا ولفظه

قال من دلى القضاء فقد ذبح بغير سكين اي من جعل متوليا وفي لفظ قال من جعل قاضيا بين  
الناس فقد ذبح بغير سكين اخرج اصحاب السنن الاربعة وحسن الترمذي قال الخطابي معنى هذا الكلام التحذير  
من طلب القضاء والحرص عليه ليقول من تصدى للقضاء فقد تعرض للذبح فليحذر وليتوقه وقوله بغير سكين



اي لا تجعل عالما من القضاة والامارة من طلبة قال في الهداية وينبغي ان لا يطلب الولاية ولا يسألها القوي عليه السلام من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يسدده وان من طلبه اجتمع على نفسه فيجزم ومن اجبر عليه توكل على ربه فيلهم اهم قد تقدم في الباب السابق باليؤيده عن ابن عمر مرفوعا من طلب القضاء استعان عليه وكل اليه ومن لم يطلبه ولم يستغن عنه اتول الله ملكا يسدده اي يرشده لطريق الحق والصواب والعدل وقوله وكيل اليه اي فوض اليه ولم يكن له اعانة من المدد ولم يوفق لان من فوض امره الى نفسه لم يند الى الصواب

باب في كراهية الرشوة في الباب عن ابن عمر مرفوعا قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمراشي الراشي المعطى والمراشي الآخذ وانما يلحقهم العقوبة معا اذا استويا في القصد والارادة ورشاه المعطى لينال بالمال ويتوصل به الى الظلم فاما اذا اعطى ليتوصل به الى حق او يدفع عن نفسه ظلما فانه غير داخل في هذا الوعيد والفرق بين الرشوة والهدية ان الرشوة يعطيه بشرط ان يعينه والهدية لا شرط معها وزاد في الرواية والراشي وهو الوكيل في كتب اللغة وحديثهم لا يكون بلا اصل والعدا علم

باب في هذا يا اعمال قال في الهداية والاقبل بدية الامن ذي رحم محرم او من جرت عادة قبل القضاء بهما داته لان الاول صلة الرحم والثاني ليس للقضاء بل جرى على العادة وقيما ورا ذلك يصير اكلا للقضاء حتى لو كانت للقريب خصومة لا يقبل بدية وكذا اذا زاد المهرى على المعتاد او كانت له خصومة لانه لا جل القضاء فيتم ما به ولا يحضر دعوة الا ان تكون عامة لان الخاصة لا جل القضاء فيتم ما به بالاجابة بخلاف العامة قلت والاصل في هذا ما اخرج البخاري عن ابي حميد الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الازدي قال له ابن اللبنة على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا لي قال عليه والسلا ما جلس في بيت ابيه او بيت امه فينظر ايدي له ام لا اه وتقدم مثله في ابواب السابقة في هذا الكتاب قوله يا ايها الناس من عمل منكم لنا على عمل فكنتمنا مخيطا فما فوقه فهو غل ياتي به يوم القيامة الحديث المخيط الابرة والغول الخيانة او غل معناه طوق في عنقه

باب كيف القضاء وفي الباب عن علي رفعه وفيه فاذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الاخر كما سمعت من الاول فانه احري ان تسمين لك القضاء اي وجه القضاء قال الخطابي فيه دليل على ان الحاكم لا يقضي على غائب وذلك انه اذا منع ان يقضي لاحد الخصمين وبهما حاضرا حتى يسمع كلام الاخر يدل ذلك على انه في الغائب الذي لم يحضره ولم يسمع قوله اولى بالمنع وذلك لان المكان ان يكون موجبة تبطل دعوى الحاضر ويدحض حجة ومن ذهب الى ان الحكم لا يقضي على الغائب من ربح عمرو بن عبد الله وهو قول ابي حنيفة وابن ابي ليلى وقال مالك والشافعي القضاء على الغائب جائز وكان ابو حنيفة يري القضاء على الغائب اذا تبين الحاكم ان فراره واستخفاه انما هو فرار عن الحق ولا يضر قلت قال في الهداية ولا يقضي القاضي على غائب الا ان يحضر من يقوم مقامه وقال الشافعي يجوز وجود

الحجة وهي البينة فظهر الحق ولنا ان العمل بالشهادة لقطع المتازعة ولا منازعة بذلك الانكار ولم يوجد  
ولانه يحتل الاقرار والانكار من الخصم فيشبه وجه القضا لان احكامهما مختلفة قال ومن يقوم مقامه قد  
يكون نائباً بانابة كالوكيل او بانابة الشرع كالوصي من جهة القاضي وقد يكون حكماً بان كان ما يدعى  
على الغائب سبباً لما يدعيه على الحاضر

باب قضا القاضي اذا اخطأ قال في البراءة وشرحها فتح القدير ولو قضى في المجتهد فيه مخالفاً  
لرأيه ناسياً لمذنبه نفذ عندنا في حقيقته رواية واحدة وان كان عامداً ففيه روايتان عنه ووجه النفاذ ليس  
بخطار متيقن لان رايه يحتل الخطار وان كان الظاهر عنده الصواب وراي غيره يحتل الصواب وان كان  
الظاهر عنده خطأ فليس لواحد منهما خطأ متيقن فكان حاصلاً قضا في محل مجتهد فيه فينفذ ووجه عدم النفاذ  
ان قضاءه مع اعتقاده غير حق بحيث فلا يعتبر كمن اشبهت عليه القباة فوقع تحريمه الى جهة فصله الى غير بالا يصح  
لاعتقاده خطا لنفسه فكذلك اذا بداهه اخذ شمس الأئمة الا وزجدي وبالأول اخذ الصدر الشهيد قال وعندهما  
لا ينفذ في الوجين يعني وجه النسيان والعمد لانه قضى بما هو خطأ عنده وقد تضمن وجه أبي حنيفة جوابه بغير  
تأمل قوله وكل شيء قضى به القاضي في الظاهر بتحريمه فهو في الباطن كذلك اي هو عند الله حرام ان كان الشهيد  
الذين قضى بهم كذبة والقاضي لا يعلم وكذا اذا قضى باحلال يكون حلالاً عند الله تعالى وان كان بشهادة الزور  
ويذا عندنا في حقيقته وهو مشروط بما اذا كانت الدعوى بسبب عيب المحل والحرمة كالبيع والنكاح والطلاق  
وبنده المسئلة هي التي تقدمت في النكاح المعنونة بان القضا بالعقود والفسوخ بشهادة الزور بغير علم القاضي  
نافذ عندنا في حقيقته باطنا خافا لصاحبه وباقي الأئمة ومن المثل لدعي رجل على امرأة نكاحا وهي جاحدة و  
اقام بينة زور فتقضى بالنكاح بينها حل للمدعي وطوباؤها التمكن خلافا لهم وكذا اذا ادعت نكاحا على رجل  
وهو يحجده وبها قضى ببيع امته بشهادة زور بان ادعى على رجل انه باعها منه وانك اشتريتها حل للمدعي وطوباؤها اذا  
قامت البينة الزور وقضى بها وكذا في الفسوخ والاقالة وفي الهبة روايتان ومنها ادعت ان الزوج  
طلقها ثلاثا وهو ينكر فقامت بينة زور فتقضى بالفرقة فتمزوجت باخر حل له وطوباؤها عند الله تعالى وان علم بحقيقة  
الحال ولا يحل عند الأئمة اذا كان عالما بكذب الشهود ومن صور التحريم صبي ومبينة فكبرا واعتقا ثم تزوج احدهما  
بالآخر فجاء حربي مسلما واقام بينة انها ولده قضى القاضي بينهما بالفرقة فان رجح الشهود او تبين انهم شهود  
زور لا يحل للزوج وطوباؤها عنده لان القضا بالحرمة نفذ باطنا وظاهرا ومحمد في هذا الفرع مع أبي حنيفة لانه لا يعلم  
حقيقة كذب الشهود واجمعوا في الاماكن المرسلة عن تعيين سبب انه لا يحل باطنا والوجه في الاصل الفرق  
تقدم فبيل باب الاولياء والكفلاء ومن الاوجه لابي حنيفة انه لو فرق بينهما بامر الزوج نفذ ظاهرا وباطنا فبالتأثر  
اولى والقاضي مأمور بذلك منه حل وعلا الخ فقلت المراد بالنفاذ ظاهرا اذا قضى القاضي بالنكاح مثلاً ان  
يسلم المرأة الى الرجل ويقول سلمى نفسك اليه فانه زوجك وبالنفاذ باطنا ان يحل له وطوباؤها وحل لها التمكن فيما  
بينهما وبين الله تعالى فان حكم القاضي بالمنزلة انشاء النكاح وحكم القاضي يجعل النكاح ثابتاً في المائتين



الزمان بكم الاقضية وذلك لان التماسي ما ورى بالانشاء باني وبعده منه قيام الحجة والبرهان في ورده ان يجعلا زوجة له  
 بطريق الانباء ان كان بينهما عقد سابق ولطريق الانشاء ان لم يكن يدل عليه ما روى عن علي بن ابي طالب ربه  
 ان رجلا قام بينة على امرأة انها زوجة بين يدي على فقضى على بذلك فقالت المرأة ان لم يكن لي منه بديا  
 امير المؤمنين فزوجني منه فقال شهادك زوجاك رواده ثم في الاصل فله الاصل فان قيل لو كان قضاء  
 انشاء العقد لا يشترط حضرة الشهود وعنده  
 لا يشترط لان انشاء العقد لا يثبت مقصودا بل مقتضى صفة قضاؤه في الباطن وما يثبت مقتضى لا يرعى شرائط  
 بخلاف الاملاك المرسلة المطلقة عن اثبات سبب الملك بان ادعى ملكا مطلقا في الجارية او الطعام مثلا من  
 غير تعيين شراء وارث حيث ينفذ القضاء ظاهرا باطنا بالاتفاق حتى لا يجبل للمقتضى له وطبها لان في الانشاء  
 نزاجما فلا يمكن تسميته ولا يوجب الملك الباطني بينها لان وجود الملك الذي هو السبب بدون السبب  
 محال والسبب متعذر كما لهبة والارث والشراء ولها احكام مختلفة ولا يجوز ان يثبت سبب باقتضاها كما في  
 لمعارضه بعض الاسباب بعضها فيلزم الترجيح بلامرتج ولما لم يمكن تقدير السبب لم يمكن تقدير السبب  
 بحسب الواقع وفي الباب اخرج عن ام سلمة مرفوعا قال انما انا بشراءكم تختصمون الي ولعل بعضكم

ان يكون الحق بحجة من بعض فاقضى له على نحو ما سمع منه فمن قضيت له من حق اخيه  
 فلا يأخذ منه شيئا فانما اقطع له قطعة من النار لان ماله اليها وفيه ان البشر لا يعلم الغيب الا ان  
 يعلمه الله تعالى وان يحكم بالنظر وحكمة صلى الله عليه وسلم في مثل هذه لا يكون الا صحيحا لانه لا يحكم الا بالبينه  
 كما هو مقتضى البينة وان كانت خطا وفيه ان حكم الحاكم لا ينفذ باطنا ولا يجبل حراما قلت نعم هذا في املاك  
 المرسلة كما في الباب تصريح بالميراث واما في العقود والفسوخ فينفذ حكمه ظاهرا وباطنا سواء كان في الفروج  
 او في الاموال اذا كان حكمه مبنيا على دليل شرعي مثلا اذا ادعى زيد على بكر انه باع مني هذا الفرس او الدار  
 بهذا الشهد عليه شهادتي زور انه باع منه وحكم الحاكم بذلك فانه يتخذ البيع بينهما ويجب عليه الثمن ويجوز للمشتري  
 التصرف في المشتراة وكذلك اذا ادعى رجل على امرأة خالته عن موانع النكاح نكاحا وثبتة بالبينة و  
 حكم به الحاكم فانه ينفذ قضاء ظاهرا وباطنا ويجوز للفروج وطبها والمقام معها ولا يخالف هذا الحكم هذا الحديث  
 فانه يقتضي من قضيت له من حق اخيه ثمنيا وفي العقود والفسوخ لا يقتضي من اخيه ثمنيا بل يحكم بالفسخ الذي هو حق الحاكم نعم اذا  
 قضت في غير صورة العقد والفسخ لا ينفذ حكمه الا ظاهرا واما في الباطن عند الله تعالى فلا ينفذ حكمه لانه حكم حق اخيه وهو ليس تحت القضاء  
 قلت فارتقال في صورة العقد والفسخ ايضا يستحق هذا الوعيد المذكور والكذب في الدعوى والاشهاد و  
 لكنه يحل له التصرف لنفاذه باطنا بالقضار والخصوص فهو امن بدسب ابى حنيفة ان عنده لامعصية في هذه  
 الدعوى الباطلة الكاذبة وهو غلط قال في فتح القدر ثم على المبتدئ بالدعوى الباطلة واثباتها بالطريق  
 الباطل اثم ماله من اثم غير ان الوطير بعد ذلك في حل وقول ابى حنيفة اوجه وقد استدلت على اصل المسئلة  
 بدلالة الاجماع على ان من اشترى جارية ثم ادعى فسخ بيعها كذا وبه من فقهي به حل للبائع وطبها واستدما

مع علمه بكذب دعوى المشتري مع انه يمكنه التخلص بالعتق وان كان فيه اطلاق ماله لانه ابتلى بائنين فليدار  
يختار ايهما وذاك بالسلم فيه ونيه

باب كيف يجلس الخصمان بين يدي القاضي قال في الهداية واذا حضر استوى بينهما في الجلوس الاقبال  
لقوله عليه السلام اذا ابتلى احدكم بالقضار فليستوي بينهما في المجلس والاشارة والنظر اهما واليسار احدهما واليمين  
ولا يلتقنه ولا يصحك في وجه احدهما ولا يمازجهما ولا واحد منهما اهما قوله استوى بينهما الخ المستحب باتفاق اهل العلم  
ان يجلسهما بين يديه وينبغي ان يجلس الخصمين بمقدار راعين من القاضي والى المجلس واحد عن يمينه والاخر  
عن شماله لان لليمين فضلا والى بيت اخرج اسحق بن رابويه في مسنده عن ام سلمة مرفوعا وفيه زيادة ولا يرفع  
صوته على احد الخصمين اكثر من الآخر وهذا الوجه رواه الطبراني في معجمه وفي الباب عن عبد الله بن الزبير قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الخصمين يقتدان بين يدي الحكم اى الحاكم كما في نسخة وليس فيه كيفية الجلوس

باب القاضي يقضى وهو غضبان وفي الباب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقضى الحكم  
بين اثنين هو غضبان وفي رواية مسلم لا يحكم احد بين اثنين وهو غضبان وفيه النهي عن القضاء في حال الغضب وذلك  
لان الغضب يغير الطبع ويفسد الراى ويطير العقل ويلتجى بالغضب كل حال يخرج الحاكم عن سداد النظر و  
الاستقامة كالشيخ المفرط والجوع المفلق واليم والفرح البالغ وكل هذه الاحوال يكره له القضاء فيها خوفا من  
الغلط فان قضى فيها صح لان النبى صلى الله عليه وسلم قضى في شراج الهرة في مثل هذا الحال وقال في اللفظ  
مالك ولها الى آخره وكان في حال الغضب قاله النووي قلت لا يجوز ان يقاس عليه صلى الله عليه وسلم غيره  
باب الحكم بين اهل الذممة كان التحجير في اوائل الاسلام بين الحكم بينهم وبين الاعراض ثم نزلت ذلك  
وانزل الله تعالى فاحكم بينهم بما انزل الله اى عليك وهو الحكم بالقياس موافقا للاسلام.

باب اجتهاد الراى في القضاء فيه اثبات حجة القياس وهو متفق عليه خلافا لاهل الظاهر قوله  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اودان بيعت مجاذ الى اليمن قال كيف تقض  
اذا عرض لك قضاء قال اقضى يكتب الله قال فان لم تجد في كتاب الله قال فبسنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم تجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا في كتاب الله قال اجتهد راى فضره رسول الله صلى الله عليه وسلم صداده فقال الحمد لله

الذى وفق رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قوله اجتهد راى قال الخطابي يريد الاجتهاد في رد القضية من طريق القياس الى معنى الكتاب والسنة ولم يرد  
الاى الذى يسخر له من قبل نفسه او يخطر بهاله من غير اصل من كتاب او سنة وفي هذا اثبات القياس ويجاب  
الحكم به انتهى قلت والحديث اخرج الترمذى وقال لا نعرف الا من هذا الوجه وليس اسناده عندي بمعتبر قلت  
احفظ جمال انتب المزى الحارث بن عمرو ولا يعرف الا بهذا الحديث وقال البخارى لا يصح حديثه واليعرب قلت  
اوردته الاختصاص في كتبه واعتمدوا عليه وله شواهد موقوفة عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وغيرهم

وابن عباس وقار اخبرها البيهقي في سننه كتاب تخرجه لهذا الحي بيت اقوية

**باب في الصلح** الصلح اسم بين المصالحات وهو خلاف المخاصمة والصلح بين المصالحات وهو ما يتصل به المال و  
في الشريعة عبارة من تقدير النزاع قال الله تعالى والصلح فيه ذرية بالاهل واليه ترجعون من بعدهم من  
خير او كل خير مشروع قالوا ان القاضي لا يقبل الا صلح بين المتنازعين كما يستحب غيره قال في المصنف  
الصلح على ثلاثة اشهر صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهو ان اقر المدعى عليه ولا ينكر و صلح مع انكار ونسب  
او برك الا لا في قوله تعالى والصلح خير واقل قوله عليه السلام كل صلح جائز فيما بين المسلمين الا صلح احل حراما  
او حرم حلالا قال الشافعي لا يجوز مع انكار او سكوت لما روينا وبنا بهذه العنقة لان البذل كان حلالا على  
الدافع مرارا على الاخذ في قلب الامر لان المدعى عليه يدفع المال لقطع الخصومة عنه عن نفسه وبنا رشوة وبنا ما لم  
و اول ما روينا وتأويل آخره احل حراما لعينه كالشر او حرم حلالا لعينه كما صلح على ان البيعة الشريعة والصلح  
بور دعوى صورية فيقتضيه يجوز لان المدعى باخذه عوضا عن حقه في زعمه وبنا مشروع والمادعي عليه يدفع المدفع  
الخصومة عنه نفسه وبنا مشروع ايضا اذا المال وفاته النفس ودفع الرشوة لدفع الظلم امر جاز انتهى قلت  
اررث حديث الباب قوله فيقلب الامرا فيكون حراما على الدافع وحلالا على الاخذ ونقول ان المدعى ان  
كان حقا كان اخذ المدعى حلالا قبل الصلح وحرم عليه بالصلح وان كان مبطلا كان اخذ المال على الدعوى الباطلة  
حراما عليه قبل الصلح وحل له بالصلح فصار صلحا احل حراما وحرم حلالا فقلت الاولى ان يحمل الحديث على احل عليه  
المصنف لان الحرام المطلق ما هو حرام لعينه والحلال المطلق ما هو حلال لعينه وما ذكره الشافعي غير متحمل اذا الصلح مع  
الاقرار لا يخلو عن ذلك فان الصلح يقع على بعض الحق عادة فما زاد على المأخوذ الى تمام الحق كان حلالا تمدى  
اخذ قبل الصلح وحرم بالصلح وكان حراما على المدعى عليه قبل الصلح وقد حل بالصلح قال الشافعي في ظاهره للمعاملة  
العموم فيمثل كل صلح الا ما استثنى ومن ادعى عدم جواز صلح زائد على ما استثناه الشارع في هذا الحديث فعليه الدليل بان  
العموم ذهب ابو حنيفة والكل و احمد الجوهري وحكي في البحر عن العترة وقال الشافعي وابن ابي ليلى انه لا يصح الصلح  
من الانكار والصلح الذي يحرم الحلال كالمصالحاة الزوجية للزوج على ان لا يملكها او لا يتزوج عليها او لا يبيت عند  
ضرتها والذي يحرم الحرام كان مباحا على وطئ امته لا يكل له وطئها او اكل مال لا يكل له او يحوز كذبهم فممنوع في الحنة  
والحمة لعينها قوله انه تقاضى ابن ابي حنيفة دينا كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه

وسلم في المسجد الحديث وفي آخره فاشار له بيده ان وضع الشطرنج من دينك قال كعب قد نعت

يا رسول الله قال النبي صلى الله عليه وسلم ثم ناقضه قال الحسناني في هذا من الفقه ان التقاضي ان يعطى من  
الضعفين وفيه ان الصلح اذا كان على وجه الخط فانه يجب نقضا

**باب في الشهادات** الشهادة في اللغة عبارة عن الاخبار بصحة الشيء عن عيان وشاهدة ولهذا قولوا  
انما مشتقة من المشاهدة التي تبين عن المعاني وفي اصطلاح اهل الفقه عبارة عن اخبار صادق في مجلس الحكم  
بالحق الشهادة فالأخبار كالجلس لشيئها والأخبار الكاذبة صادقة بخبر الكاذبة وفي المجلس كغيره يستأنس

يخرج الاخبار الصادقة غير الشهادات وسببها معانيتها ما يتحملها ومشايخنا بما يختص بشهادته من السماع في  
المسموعات والابصار في المبصرات ونحو ذلك وسبب ادائها المطلب المدعى منه الشهادة او خوف فوت حق المدعى  
اذا لم يعلم عليه والاسلام ان كان المدعى عليه مسلما وحكمها وجوب الحكم على الحاضر فقطضاها والقياس لا يقتضي ذلك  
لاحتمال الكذب لكن لما شرط العدالة لترجح جانب الصدق ووردت النصوص بالاستشهاد وجعلت موجبة قال  
في الهداية الشهادة فرض تلزم الشهود ولا ينعم كتمانها اذا طالبهم المدعى لقوله تعالى ولا ياتي الشاهد اذا دُعوا  
وقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه اثم قلبه انما يشترط طلب المدعى لاثبات حقه فيتوقف على طلبه كسائر  
الحقوق اذ قوله فيتوقف الخ لو تفضل بها اذا علم الشهادة الشاهد لم يعلم بها المدعى ويعلم الشاهد انه لو لم يشهد  
حقه فانه يجب عليه الشهادة ولا طلب ثمة والجواب انه الحق بالمطلوب دلالة فان موجب الادعاء المطلب اجبا للحق  
وهو فيما ذكرتم موجود فالحق قوله الا اخبركم بخبر لا شهداء الذي ياتي بشهادته او يخبر بشهادته قبل ان  
يسأله ولا يعلم بها الذي هي له ويوقعها الى السلطان فان في الشهادة تكون عند الرجل ولا يعلم صاحب الحق بخبر  
ايابا وقيل هذا في الامانة والوديعة يكون لغيره لا يعلم مكانها غيره فخير بما يعلمه من ذلك -

**باب في شهادة الزور** كبرية من الكبار وفي الباب مرفوعا فقال عدلت شهادة الزور وما لا شرک  
بالله ثلث صرات ثم قرأ فاتجنبوا الرجس من الاذنان واجتنبوا قول الزور حقا لله غير مشركين  
للزور من القول مراتب اعلاها الا شرک بالله ولها اثار عالت في الآيات مع الا شرک بالله والظاهر في الآية هذا  
**باب من تود شهادته** قال في الهداية ولا يقبل شهادة الاعيان ولا الملوك ولا الخوارج ولا في التقذف وان  
تاب لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ولا من تمام الحمد وقال الشافعي تقبل اذا تاب قال ولا شهادة الوالد  
لولده ولولده ولا شهادة الولد لابويه والاجداد الا صل فيه قوله عليه السلام لا يقبل شهادة الولد لوالده ولا الولد لوالده  
ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرته ولا العبد لسيده ولا المولى لعبده ولا الاجير لمن استأجره وهو في مصنف ابن ابي شيبة  
وعبد الرزاق من قول شريح وقال في الخلاصة زواه الخصاص باساده مرفوعا قيل هذا بالاجماع ولكن عن  
احد يقبل شهادة الولد لوالده وعنه تقبل شهادة احدهما للآخر وهو قول مالك وابي ثور والمزني ودأود وعلى ذلك  
القديم عن الشافعي ورد شريح شهادة الحسين بن شريح مع قنبر بن علي فقال علي اما سمعت ابا عبد الله عليه السلام قال  
الحسن والحسين سيدا شباب اهل الجنة فقال صدق صلى الله عليه وسلم ولكن ايت بشاهد آخر فقيل عزله ثم اعاده  
وزاد في رزقه فقيل رجع على الى قوله قال ولا يقبل شهادة احد الروعين للآخر قال الشافعي تقبل دون بقولنا  
قال مالك واحمد وابن ابي ليلى والثوري والشافعي قال ولا شهادة المولى لعبده ولا المكاتب ولا شهادة الشريك  
لشريكه فيما هو من شركتهما ولا تقبل شهادة غنث ولا نكث ولا منغنية ولا مدمن الشرب على الله ولا من يلبس  
بالطير ولا من يفتي للناس ولا من ياتي بابا من الكبار التي تتعلق بها الحدود للفسق ولا من يدخل الحمام من غير ائذان  
او ياكل الربوا او يقيم بالزنا والشرخ ولا من يفعل الافعال المستحقة كالبول على الطريق ولا يقبل شهادة من  
يفر بلسان انتهى قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ساد شهادة الخائن والخائنة وذو الفم على اخيه



قال الخطابي قوله وما يدريك تعليق منه القول في امرها وقوله دعها عنك اشارة منه بالكف عنها بطريق الورع  
لا من طريق الحكم وليس في هذا دلالة على وجوب قبول قول المرأة الواحدة في هذا وفيما لا يطلع عليه الرجال من امر  
النساء لان من شرط الشهادة من كان من رجل او امرأة ان يكون عدلا لان سبيل الشهادات ان تقام عند الأئمة  
والحكام وانما يذره امرأة جائسة فاجترته بما هو من فعلها وهو مكذب لها ولم تكن هذا القول منها شهادة عند  
النبى صلى الله عليه وسلم فتكون سببا للحكم والاحتجاج به في اجازة شهادة المرأة الواحدة في هذه وفيما اشبهها من  
هذا الباب قلت كذلك حملة ابن الهمام على التورع

باب شهادة اهل الذمة والوصية في السفر قال في الهداية وتقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض  
وان اختلف ملهم وقال مالك والشافعي لا تقبل لانه فاسق قال الله تعالى والكافرون هم الفاسقون فيجب  
التوقف في خبره ولهذا لا تقبل شهادته على المسلم كالمترد ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة النصارى  
بعضهم على بعض ولانه من اهل الولاية على نفسه وعلى اولاده الصغار فيكون من اهل الشهادة على جنسه والفقهاء  
من حيث الاعتقاد غير المانع لانه يجنب ما يتقده محرم دينه والكذب خطور الاويان كلها بخلاف المترد لانه لا ولاية له  
وبخلاف شهادة الذمي على المسلم لانه لا ولاية له بالاضافة اليه ولانه يتقول عليه لانه يخطئه فمروا به وعلن الكفر  
ان اختلفت فلا تهر فلا يحلهم الغيظ على التقول ولا تقبل شهادة الحربي والمستامن على الذمي وتقبل شهادة الذمي  
عليه كشهادة المسلم عليه وعلى الذمي وتقبل شهادة المستامين بعضهم على بعض اذا كانوا من اهل دار واحدة و  
ان كانوا من دارين كالروم والترك لا تقبل لان اختلاف الدارين يقطع الولاية ولهذا يمنع التوارث بخلاف  
الذمي لانه من اهل دارنا ولا كذلك المستامن انتهى قلت اخرج ابن ماجة عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز  
شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض وفي رواية عنده عنه اجاز شهادة اهل الكتاب بعضهم على بعض وفي رواية  
ابن داود عن جابر ان اليهود برجل وامرأة منهم زنيا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه فذعبا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهود فجاء اربعة فشهدوا بهم رأوا ذكره في فرجها كالميل في المكحلة فامر رسول  
صلى الله عليه وسلم بجمعها ورواه ابن راهويه والبيهقي في مسانيدهم مثله واسند الطحاوي من طريق الشعبي عن  
جابر بافظ ابنتي باربعة منكم لشهودن وهذا نص على قبول شهادة الكفار وهم اليهود وبعضهم على بعض قوله

ان رجلا من المسلمين حضرته الوفاة بد قواء هذه ولم يجد احدا من المسلمين يشهد به على وصية

فاشهد رجلين من اهل الكتاب فقدهما الكوفة فاتيا ابا موسى الاشعري فاخبراه وقد ما بتركته

وصية فقال الاشعري هذا امر لم يكن بعد الذي كان في عهد رسول الله صلى الله

عليه وسلم فاحلها بعد العصر بالله ما خانا ولا كذبا ولا بدلا ولا كتما ولا غير وانما الوصية

الرجل وتركته فامضى شهادتهما اي ابو موسى وكان عالما اذ ذاك قوله وهذا امر لم يكن بعد الذي اشارة

الى قصة عدي بن بدار وتميم الداري التي هي مذكورة في رواية الثانية من الباب وتماه في الترمذي قال الخطابي

في هذا دليل على ان شهادة اهل الذمة مقبولة في وصية المسلم في السفر خاصة ومن روى عنها قبلها في مثل هذه

الحالة شريح والنخعي وهو قول الاوزاعي وقال احمد لا تقبل شهادتهم الا في مثل هذا الموضوع لم يروته وقال الشافعي لا تقبل شهادة الذمي لوجه لا على مسلم ولا على كافر وهو قول مالك.

باب اذا علم الحاكم صدق شهادته الواحد يجوز له ان يقضي به وليس بذلك الا للنبى صلى الله عليه وسلم بان يجعل شهادة الواحد كشهادة رجلين كما جعل خزيمة ولا يجوز لغيره ان يحكم على شهادة الواحد من المخلصين الاشد من غيرهم فكيف لغيره قوله ان النبى صلى الله عليه وسلم اتبع فرسانه من اعرابي الحديث وفي آخره قال بالاعرابي لا والله ما بعثته فقال النبى صلى الله عليه وسلم لم يقد ابتعته منك فطفق يقول حمل شهيدا فقال خزيمة انا شهيد انك قد بايعته فاقبل النبى صلى الله عليه وسلم على خزيمة قال بم تشهد فقال تبصدا يقك يا رسول الله فجعل النبى صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة بشهادة رجلين اسم هذا الاعرابي قيل سوار بن الحارث وقيل سوار بن قيس المحاربي ذكره غير واحد في الصحابة وقيل انه حجة البيع بامر بعض المنافقين وقيل ان هذا الفرس هو المخرم المذكور في افراس رسول الله صلى الله عليه وسلم.

باب القضاة باليمين والشاهد اى يمين المدعى مع شاهد الواحد للمدعى نه مسئلة والثاني اذا لم يكن بينه اصلا وحلف القاضى المدعى عليه فكل يرد اليمين على المدعى فان حلف قضى به والا لا قد اختلف اهل العلم فيهما قال في الهداية في كتاب الشهادة والشهادة على مراتب منها الشهادة في الزنا يعتبر فيها اربعة من الرجال لقوله تعالى واللاتي ياتين الفاحشة من نسائكم فاستشهروا عليهن اربعة منكم ولقوله تعالى ثم لم ياتوا باربعة شهد ولا يقبل شهادة النساء فيها ومنها الشهادة ببقية الحدود والقصاص لقبول فيها شهادة رجلين لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم ولا يقبل فيها شهادة النساء لما ذكرنا وما سوى ذلك من الحقوق يقبل فيها شهادة رجلين او رجل وامرأتين سواء كان الحق مالا او غير مال مثل النكاح والطلاق والوكالة والوصية ونحو ذلك وقال الشافعي لا يقبل شهادة النساء مع الرجال الا في الاموال وتوابعها اى كالا عارة والاجارة والكفالة والاجل وشرط الخيار وبه قال مالك واهم في رواية ورواية عنه كقولنا ثم قال في باب اليمين قال ولا ترد اليمين على المدعى لقوله عليه السلام البيه على المدعى واليمين على من انكر قسم والقسمه تنافي الشركة وجعل جنس الايمان على المنكرين وليس دراجع جنس شئ وفيه خلاف الشافعي اى فعنده اذا لم يكن للمدعى بينه اصلا وحلف القاضى المدعى عليه فكل يرد اليمين على المدعى فان حلف قضى به والا لا وكذا اذا قام المدعى شاهدا واحدا وعجز عن اقامة شاهد آخر فانه يرد اليمين عليه فان حلف قضى له بما ادعى وان نكل لم يقض له بشئ وبه قال مالك واهم في رواية لكن قول احمد في الظاهر كقولنا وروى مالك في الوطاء عن جعفر عن ابيه الباقر مرسل فوافى باليمين مع الشاهد قال ابن عبد البر وصله عن مالك جماعة فقالوا عن جابر بن عثمان بن خال العثماني واسماعيل بن موسى الكوفي واسنده عن جعفر عن ابيه جابر جماعة من حفاظ واخرجه مسلم من حديث ابن عباس وله طرق عن ابى هريرة وزيد بن ثابت وعمر بن شعيب عن ابيه عن جده وكلها متواترة وقال به الجمهور والائمة الثلاثة وقال ابو حنيفة والثوري والاوزاعي وجماعة لا يقضي باليمين مع الشاهد في شئ من الاشياء حتى قال محمد بن الحسن افسح القضاء به لانه خلاف القرآن وهذا جهل وعناد وكيف

يكون خلافه وهو زيادة بيان كنعان المرأة عن عمتها وعلى مخالفتها مع قوله تعالى واحل لكم ولأولادكم ما لم يحرم على نفوسكم  
 وتحريم الخمر الابلية وكل ذي ناب من السباع مع قوله تعالى قل لا اجد فيها اوتى الى تحريم الآيات فكذا كسب الغنى بها على  
 عليه وسلم من التبيين مع الشاهد وقد اجمعوا على القضاة بقرار المدعى عليه وقضوا بكون المدعى عليه عن التبيين ليس  
 ذلك في الآية وبمعاد القسط ونصب اللبس والجذوع الموضوع في الحيطان وليس ذلك في شيء من القرآن والتبيين  
 مع الشاهد اولي بذلك لانه بالسنة اتم قلت الظن الى لفظ الجمل والعناد في حق محمد ربه الله مع انه قد اشهر بينهم ان  
 اذبال المالكية والشافعية مطهرة عن اوث التعصب الفاظ التعليل والتشيع وانما العصبية ظن الخفية فقط مع انه  
 لو فرض انه غير مخالف للقرآن فغاية قول محمد ربه الله في زعمه خلافه يكون خطار عن اجتهاده وامثال هذا الخطا الذي  
 عليها صاحب فضل ان يسب او يشتم ويغلط عليه يعنف شديد والفاظ السفلة والرفالة ثم اعلم ان حديث ابن عباس  
 اخرج المصنف في الباب مرفوعا لفظه عن قيس بن سعد عن عمر بن دينار عن ابن عباس ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمينين فها قال الحافظ ابن حجر في الدراية اخرج مسلم من طريق قيس  
 ابن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس لكن ذكره الترمذي في العلل عن البخاري ان عمرو بن دينار لم يسمه  
 من ابن عباس انتهى اعلم ان حديث ابن عباس هذا ما اخرج مسلم والبوداود والنسائي وابن ماجه والبيهقي  
 والبيهقي وصححه الشافعي وقال ابن عبد البر صحيح لا مطعن لاحد في اسناده ولا خلاف بين اهل العلم في صحته وقبوله  
 القضاة باليمين والشاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابى هريرة وعمر بن دينار وابن عباس وزيد بن ثابت  
 وجابر بن عبد الله وسعد بن عباد وعبد الله بن عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة وسرق باسانيد حسن قال  
 اما قول الطحاوي ان قيس بن سعد لا يعرف له رواية عن عمرو بن دينار فلا يقدر في صحته لانها البیان لقن  
 كميان وتدس قيس من اقام من عمرو ومثل هذا لا ترد الاخبار الصحيحة اتم قلت اما حديث ابن عباس فحديث  
 واما حديث ابى هريرة فاخرجه الاربعة وحسنه الترمذي مرفوعا قضى باليمين مع الشاهد واما حديث جابر مرفوعا  
 مثله فاخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة واليو عوانة واما حديث سعد بن عباد مرفوعا مثله فاخرجه  
 في جامعه والطبراني في معجمه واما حديث سرق مرفوعا اجاز شهاذ رجل ويمين الطالب فاخرجه ابن ابي ونيه  
 رجل مبهم قال الشافعي هو لا يخالف ظاهر القرآن لانه صلى الله عليه وسلم علم بما اراد الله وقدمنا الله ان نأخذ به  
 ونهت عنهما ما قلنا لا كلام فيه وهذا انما ثبت لو ثبت قطعا انه قوله صلى الله عليه وسلم او فعله وانما هي اخبار احاد  
 ظنية وانما ترجح القرآن لكونه قطعيا لان كلام المديترجح على كلام رسوله قلت اقوى متمسك امران الاول  
 انه سنة الخلفاء وقا امرنا بانبايعهم والثاني حديث ابن عباس مع شواهد البشيرة حتى بلغ الامر الى الشهرة فلو سلم  
 انه يعارض القرآن فالحديث المشهور يزاد به على الكتاب اتفاقا وينسخ به اطلاقه وعمومه وحديث ابن عباس اخرج  
 مسلم فيكون اصح الاحاديث واجيب عننا اولابا به منقطع كما تقدم عن الترمذي نقله في علله عن البخاري ان ابن  
 لم يسمه من ابن عباس وكذلك اعلم الطحاوي باننا لا نعلم قيس بن سعد بحديث عن عمرو بن دينار فعلى هذا يثبت  
 وبذا يصلح الزامنا لا تحقيقا لان الخفية لا يبدون الا انقطع جرحا كالأرسال بعد ائمة الرواة على ان



وانه يك صحيح مسلم له مع ان امكان التقي بكفى للاتصال على ما هو عندكم ايضا اما روايته بحجج طرق يحيى بن معين كما  
 نقله ابن امير الحاج في حاشيته التزني طالب بالليل ولم يلجأ ليل الطاهر خلافه على ان لا عبرة لقبول احد بعد عصى طريقة  
 مع ان ما ذكرنا واثاله ارفع منه شأننا بحجة واما ان من رواه سهيل بن ابي صالح انكر روايته والراوى اذا انكر روايته  
 لانه بل كما في الاصول فهذا الجواب ليس الاصل ايضا طالب بالليل ولا يوجد مع ان سهيل ليس في جميع طرقه وثانيا  
 انه معارض للحديث المشهور كما ذكره صاحب الهداية يعطى القسمة فينا في الشكر كنه مفهوم فلا يعارض المنطوق  
 وهذا ايضا مشهور على رايهم وان لم يسلم الحقيقة مشهورا مع ان الحصر اضافي لان الشاهد ايضا قد يحلف والبيئة تجب  
 على المناظر في الدين اذا حلف غواية خصمه بدونها ولا يسمى مدعيا لكونه مشروطا بجلس القضاء وثالثا انه معارض  
 بحديث الاشعث كما مر شهاداك او بمدينة وفيه الحصر وحديث وائل ونحوه وزاد ليس لك الا ذلك رواه مسلم والاربعة و  
 الحصر فيه اصرح وقدر امثاله واما جوابه بان معنى شهاداك بينتك سواء كانت رجلين او رجلا وامرأتين او رجلا مع  
 يمين فمعناه شهاداك او ما يقوم مقامهما ولو لا هذا التأويل لزم رد الرجل والمرأتين فتعسف ظاهر لان الرجل مع المرأتين  
 يسمى الشاهدين وكذا من امره القاضي بالشاهدين فاحضر الرجل والمرأتين عد متثلان بخلاف ما لو احضر شهادا وحلف  
 مع ان قبول شهادة الرجل والمرأتين منصوص الكتاب فلا يسميه حقيقة واليمين ليست من الشهود حقيقة مع ان  
 المدعى انما انكر وجود الشاهدين فكان ينبغي ان يقال شهاداك او يمينه او يمينك مع شاهد واحد لك ورايعا ما يطهر ما قال  
 فخر الدين الرازى ان قول الصحابي مرفوعا قضى بكذا وهى عن كذا لا يفيد العموم لان الحجية في الحكمى لا في الحكاية والمحكمى قد  
 يكون خاصا وايضا فالقضاء له معان اقربها في هذا الموضع فصل الخصومات وهذا مما يتعين فيه الخصوص اذ لا يتأتى  
 فيه الحكم لكل شاهد من النبى صلى الله عليه وسلم الى قيام الساعة بل انما يقضى بشاهد خاص وعلى هذا يكون الراوى  
 قد اعتمد على قرينة الحال الشاهدة على ان المراد بالشاهد واليمين حقيقة الجنس لا اشتقاق الجنس انه قضى بجنس  
 الشاهد وجنس اليمين اى قضى بهذا احبانا وبذلك احبانا اذ لم يلجأ به شاهد للمدعى وما اورده عليه بانه لا بد من اطلاق  
 بعض الروايات كحديث على عند اليرقطنى واليه تقي مرفوعا قضى بشهادة شاهد واحد ويمين صاحب الحق وكحديث  
 عبد الله بن عمرو عند اليرقطنى مرفوعا قضى الله ورسوله في الحق بشاهدين فان جاز بشاهد واحد حلف مع شاهده  
 فيقال انه مدخوله الاسانيد والصحاح غير مصرحة بل مبهمه مع ان المصراحة ايضا ممكنة التأويل لاحتمال ارادة  
 المدعى عليه من لفظ الطالب وصاحب الحق لانه طالب الخلاص والبقا الحق ثم يؤيده ما رواه الطحاوى انه امر محدث  
 لم يكن في عهد النبوة والخلفاء وقتي قالوا انه احبته معونة ويجوز ان يكون الشاهد خزيمة بن ثابت وشهادته وجد ما  
 كانت تكفى لكل احد كما يعطيه حديث فضله كما تقدم ذكره والبطلة الباجى بانه على هذا لا معنى لليمين لكن يمكن ان يقال  
 انه وقع لتأكيد الحق وتثبيت الامر وللتنبيه للاحكام وبنو التوفيق بين الادلة قلت والاولى في الجواب ان يقال  
 انه فعل لا عموم له وواقعة واقعة التي ذكرها المصنف في الباب بعد هذا الحديث بسنده قال سمعت جدي <sup>سبحا</sup>   
 يقول بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيشا الى بنى النضير فاخذوهم بركبته من ناحية الطائف  
 فاستاقوهم الى بنى الله صلى الله عليه وسلم فركبت فسبقتهم الى النبى صلى الله عليه وسلم

قُلْتُ لِمَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ بَيْتُ اللَّهِ وَبِكَاتِبُهُ أَتَانَا جَنْدَكَ فَاخْذُ ذُنَا وَقَدْ كُنَّا اسْلَمْنَا وَخَضَرْنَا  
 قَطْعًا أَذَانُ النِّعَمِ دَايِ اطْرَافُ أَذَانِهَا وَكَانَ ذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ عِلَامَةً مَنْ اسْلَمَ وَمَنْ لَمْ يَسْلَمْ فَلَمَّا قَدِمَ بَلَغْتُهُ  
 قَالَ لِي بَنِي اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ كُنتُمْ بَيْنَهُ قَبْلَ أَنْ تَأْخُذُوا رَنِي نَسْخَةَ تَوْخِذِ الْبُحُولِ وَسَيَّ  
 مِيحِيهِ فِي هَذِهِ الْيَوْمِ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ مِنْ بَيْتِكَ قَالَ سَمَرَةُ قَالَ مِنْ بَنِي الْعَنْبُوتِ قَالَ آخِرُ سَمَاءٍ لَهُ فَشَهِدَ خَلَّ  
 رَبَانَا قَدْ اسْلَمْنَا قَبْلَ ذَلِكَ دَايِ سَمَرَةُ أَنْ يَشْهَدَ فَقَالَ الْبَنِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ آتَى أَنْ يَشْهَدَ فَخَلَفَ  
 (أَفْتَحْخَفَ) مَعَ شَاهِدَاكَ الْآخَرِ فَقُلْتُ نَعَمْ فَاسْتَخْلَفَنِي فَخَلَفْتُ بِاللَّهِ لَقَدْ اسْلَمْنَا بِاللَّهِ يَوْمَ كَذَا كَذَا أَجْزَأُ مِنْهَا  
 أَذَانُ النِّعَمِ فَقَالَ بَنِي اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ هَبُوا دُخْلَابُ الْجَيْشِ فَقَامُوا هُمْ أَنْصَابُ الْأَمْوَالِ  
 وَلَا تَحْسَبُوا إِذَا رَأَيْتُمْ لَوْلَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَجِبُ ضَلَالَةُ الْعَمَلِ بِأَدْبَانِكُمْ عَقَالًا لَمْ يَشَأْ أَيْ مَا لَقَضْنَاكُمْ حَيْلًا ضَلَالَةَ الْعَمَلِ  
 أَيْ ضِيَاعًا وَلِطَلَانَهُ هَذَا وَاقْعَةُ فُتُوهُمَا أَنْ تَقْضَى بِشَاهِدٍ وَمِيمِينَ وَلَيْسَ لَهُمْ فِيهَا حِجَّةٌ أَصْلًا فَإِنْ فِيهِ إِذْ هَبُوا فَقَامُوا سَمَرَةُ  
 بِدَلٍّ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ الْيَمِينُ مَعَ الشَّاهِدِ سَبِيلًا لِلصِّلَحِ وَالْإِخْذِ بِالْوَسْطِ بَيْنَ الْمَدْعَى وَالْمَدْعَا عَلَيْهِ لِأَنَّهُ قَضَى بِهِمَا بِالْمَدْعَوَى  
 وَالْأَفْكَيفِ التَّنْصِيفِ فَهَذَا مَصَالِحُهُ لَا فَضْلُ الْأَمْرِ بِالْقَضَاءِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَحْكَمْ لَهُمْ إِلَّا بِالنِّصْفِ  
 الْمَالِ وَلَوْلَا أَنَّ الْمَدْعَى لَا يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَمِيمِينَ لَمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى تَقْدِيرِ ثَبُوتِ اسْلَامِهِمْ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا  
 مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَأَيْضًا أَنْ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ اللَّهَ لَا يَجِبُ ضَلَالَةُ الْعَمَلِ أَقْوَى حِجَّةً عَلَى أَنَّهُمْ فِي إِخْذِ أَمْوَالِهِمْ لَوْلَا لَمْ يَكُونُوا  
 عَلَى بَاطِلٍ لَا يَشْكُرُ عَلَى عَمَلِهِ وَلَا يُؤْتَى لَهُ جَلٌّ عَلَى عَمَلِهِ كَانُوا مَا كَانَ كَالسَّارِقِ وَالْخَاصِبِ وَمَنْ كَانَ يَشْكُرُ فَلَوْ كَانَ  
 أَخْذُ الْجَيْشِ مِنْ بَنِي الْقَبِيلِ كَمَا يُلَازِمُ عَلَى قَوْلِكُمْ لَا تَكُنْ تَقُولُونَ أَنَّ الشَّاهِدَ الْوَاحِدَ مَعَ الْيَمِينِ بَيْنَةُ كَامِلَةٌ ثَبَتَ بِهِمَا الدَّعْوَى  
 فَبَيْنَا أَنْ ثَبَتَ بِهِمَا اسْلَامُهُمْ لَمَا كَانَ أَخْذُهُمْ أَمْوَالَهُمْ أَقْلَ مِنَ الْقَضْبِ بِثَبُوتِ اسْلَامِهِمْ عَلَى زَعْمِكُمْ وَنَحْنُ نَقُولُ أَنَّ  
 اسْلَامَهُمْ لَمْ يَثْبُتْ بَيْنَهُمْ لِأَنَّ يَمِينَ الْمَدْعَى لَا يَفِيدُ وَذَلِكَ لَوْ سَلِمَ أَنْ كَانَ دَعْوَى مِنْهُمْ وَلَمْ يَتِمَّ نَصَابُ الشَّهَادَةِ أَيْضًا  
 فَلَمْ يَتِمَّ ثَبُوتُ الْاسْلَامِ الْإِنْفِي خَيْرُ الْخَفَارِ غَيْرُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبُّ أَنْ لَا يُخَيِّمَ فَرَوْ عَلَيْهِمْ نَصَفَ أَمْوَالَهُمْ كَمَا رُوِيَ عَلَى  
 مِوَازِنِ كَلَامِهِ وَكَانَ ذَلِكَ لِأَنَّ أَهْلَ الْعُسْكَرِ لَمْ يَكُنْ وَالْقَصَّةُ الزَّرِينَةُ وَهِيَ بِسَاطِذٍ وَجَمَلٍ فَلَا حِجَّةَ فِيهَا عَلَى أَنَّ بَنِي الْعَنْبُوتِ  
 كَانُوا لَمْ يَكُونُوا أَمْوَالَهُمْ بَلِ الَّذِي قَعَلَهُ الْبَنِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَمْرِ الزَّرِيْبِ بِأَخْذِ صَاحِبِهِ أَنَا كَانَ لِأَنَّهُ خَالَفَ صَلَاحَ الْبَنِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَئِذٍ أَخَذَ بَعْدَ الْمُنَاصَفَةِ وَالتَّقْسِيمِ مِنْ حَقِّ الْعُجُوزِ ثُمَّ انْجَازِي يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ الْمُدْيُونِ لِلدَّائِنِ بَعْدَ  
 حَقِّ الَّذِي عَلَيْهِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ حَقٍّ كَمَا يُظْهِرُ مِنْ إِيْتَارِ الْبَنِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَيْفَهُ لَهُ بَعْدَ مَا ثَبَتَ لَهُ حَقٌّ فِي الزَّرِينَةِ وَ  
 وَهَذَا اخْتَارَهُ الشَّافِعِيُّ وَالتَّائِخُونَ مِنْهُمَا كَمَا تَقَدَّمَ وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْغَاصِبَ يَمْلِكُ الْمَغْصُوبَ بَعْدَ دَارِ الضَّمَانِ وَ  
 لَوْلَا ذَلِكَ لَرُدُّ عَلَيْهِ وَلَمْ تَكُنْ الْإِنْفِي الْعُسْكَرُ وَعِنْدَكُمْ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ حَرَامٌ

بَابُ الرَّجُلَيْنِ يَدْعِيَانِ شَيْئًا وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيْنَةُ وَشَيْءٌ يَكُونُ فِي أَيْدِيهِمَا أَوْ فِي يَدِ غَيْرِهِمَا وَهَذَا يُدْعَى فِيهِ ثَبَاتًا  
 اخْتِلَافُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي شَيْءٍ يَكُونُ فِي يَدِ الرَّجُلِ فَيَتَدَاوَاهُ أَشْثَانُ وَيُقِيمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْنَةً فَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَاسْتَحْتَبَنَ  
 رَامُوبُ يُقَرِّعُ بَيْنَهُمَا مَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقِرْعَةُ صَارَتْ لَهُ وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَقُولُ بِقَدِيمَا ثُمَّ قَالَ فِي الْجَدِيدِ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا  
 يَقْضِي بِهِ بَيْنَهُمَا تَصْلِيحِينَ وَبِثَقَالِ الْوَحْيَةِ وَسَفِيَانِ الثَّوْرِيَّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي رَوَايَةٍ وَمَالِكٌ فِي رَوَايَةٍ وَالْقَوْلُ الْآخَرُ

في رواية اخرى انهما ابرأ من شق سهر حلف الله ثم شهد بشهوده بحق ثم يقضي له به وبه قال احمد في رواية وقال مالك لا احكم به لو احدهما  
 كان في يد غيره وما وكل عنة انه قال هو لا عدلما يشهدوا او اشهرهما بالصلح وقال الاوزاعي يوزن باية البينتين عددا  
 وبكى من البينتين انهما يدعيهما على خصم من الشهود قال في البراية اذا ادعى اثنان عينا في يد آخر كل واحد منهما من علم  
 انما له واقاما البينة فبنيها بنينا وقال الشافعي في قولهما اترهما وفي قول ليقرب بينهما لان احدهما البينتين بانه  
 بينين لاستقراره ابرأ من الملين في الكل في حالة واحدة وقد تغذرا لتمييز فيهما تران او يصار الى القرعة لان البني  
 صلى الله عليه وسلم اقرنا فيه قال اللهم انت الحكم بينهما ولنا حديث تميم بن طرفة ان رجلين اختصما الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 سلم في مائة واقام كل واحد منهما بينة فتقضيهما بينهما نصقين وحديث القرعة كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ ولان المطلق  
 لا يرد في معنى كل واحد منهما محتمل الوجه بان اعتماد احدهما سبب الملك والاخر اليد فصحت الشهادتان فيجب العمل بهما  
 ما امكن وقد امكن بالتصنيف اذا حمل لقيله وانما ينصف لاستوائهما في سبب الاستحقاق فان ادعى كل واحد منهما  
 ملك امرأة واقاما بينة لم يقض لواحدة من البينتين لتغذرا العمل بهما لان الحمل لا يقبل الاشتراك قال وان  
 اقام احدهما عيدين شاهدين والاخر اربعة فبها سوار لان شهادة كل شاهدين علة تامة كما في حالة الانفراد والترجيح  
 لا يقع بكثرة العلل بل بقوة فيها على ما عرف انتهى حتى لا يترجح القياس بقياس آخر ولا الحديث بحدوث آخر ولا الآية  
 بآية اخرى لان كل واحد منهما علة تامة بنفسه اما اذا كانت احدا البينتين او الحديثين تحتمل التناوب والاخرى لا تحتمل  
 ذلك غير المحتمل اولى وكذلك لو اقام احدهما عيدين مستورين والاخر عديلين فانه يترجح الذي شهد له العادلان وانما  
 وضع المسئلة في دعوى ملك العين بمالك المطلق بين الناجحين لانها لو تنازعا في نكاح امرأة واقام كل واحد  
 بينة انها امرأته لم يقض لواحد منهما بالاتفاق وتفصيله في الفقه وكذلك لو كان الدعوى في المقيد بالسبب المعين  
 او بالتاريخ فبينة تفصيل وخلاف ايضا وكذلك لو كان الدعوى بين الناجح وصاحب اليد واقاما بينة فيبينة الخلع  
 اولى والتفصيل في الفقه فراجعها واما حديث القرع ومعناه قد تقدم وسياتي واما حديث تميم فاخرجه ابن  
 ابي شيبة في مصنفه مسلا وسنا اخبارا اخرته منها حديث الباب عن ابي موسى مرفوعا واخرجه احمد في مسنده  
 والحاكم في الاحكام من مستدركه وقال صحيح على شرط الشيخين ان رجلين ادعيا لجيرا على محمد النبي صلى الله  
 عليه وسلم فثبت كل واحد منهما شاهدين فقسما النبي صلى الله عليه وسلم بينهما قال المنذر اسناد  
 كلم ثقات هذا هو حديث الثاني واخرجه النسائي وابن ماجه والمصنف في الباب من وجه آخر بمثن آخر عن  
 ابي موسى الاشعري ان رجلين ادعيا لجيرا او دابة الى النبي صلى الله عليه وسلم ليست لواحد  
 منهما بينة فجلد النبي صلى الله عليه وسلم بينهما اي قضى ان البعير بينهما انصاف ولعل البعير كان في ايديهما  
 او في يد غيرهما وهو لا يدعي فيه شيئا فذهب بعض الى انها واقتنان وجعله ابن عساكر حديثا واجدا قال الخطابي هذا  
 مروى في الاسناد الاول الا ان في الحديث الاول انه لم يكن لواحد منهما بينة وفي هذا ان كل واحد منهما قد جاز ان يشاهد  
 فاحتمل ان يكون القصة واحدة الا ان الشهادات لما تعارضت تها رت قصا ركن لا بينة له وحكم لهما بالشي نصقين  
 لهما لاستوائهما في اليقين لا يمكن ان يكون البعير في يد غيرهما فلما اقام كل واحد منهما شاهدين على دعواه نزع الشئ

من رآه عليه ودفع له ما قوله انتهى ما على اليمين ما كان اسنادا كذا ذكرها وقوله اذكره لانه ان اليمين اذا استجبت  
 اذ ائتمرها بعينه اذ قال الخطابي معنى الاستسما بما بيننا الاقرع يريد انما يقرع ان فابها خرجت لالقرعة حلف واخذ ما ادعاه  
 قاتل ومنه الاكراه الكراهية بيننا الا لا كراهية لان المدعى عليه لا يكره على اليمين نعمنى ما كان اسنادا كذا ذكره بي يمين  
 كان محبوبا لقلبه او كرهها والاختلاف في استعمال القرعة قد تقدم فراجع ومن قول الهداية كان في ابتداء الاستسما  
 كان استعمال القرعة في وقت كان القمار مباحا ثم انفسح ذلك بحرمة القمار لان تعيين المستحق بمنزلة الاستحقاق ابتداء  
 فلما ان اتم القمار بخرجه القرعة يكون قمارا كذلك تعيين المستحق بخرجه القرعة يكون قمارا ايضا بخلاف  
 قسمة المال المشترك فللقاضي هناك ولاية التعيين من غير قرعة وانما يقرع تطييبا لقلوبها ونفيا للهمة الميل عن نفسه  
 فلا يكون ذلك في معنى القمار.

باب اليمين على المدعى عليه اذا لم يكن للمدعى بنية يستخلف لان اليمين حقه بالحديث المشهور فاذا طالبه به بحجبه  
 عن العجز عن اقامة البينة ولا ترد اليمين على المدعى كما تقدم اختلف اهل العلم في ان اليمين تنوب على كل من ادعى  
 حق سواء كان بينه وبين المدعى اختلاط ام لا فذهب اليه الجمهور منهم الشافعي والوضيعة ونسروا مالك في توجيه اليمين  
 ان يكون بينهما خاطئة لئلا يتبدل السهام اهل الفضل ولا اصل له في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 باب كيف اليمين قال في الهداية فصل في كيفية اليمين والاختلاف واليمين بالبر دون غير لقوله عليه السلام من  
 كان منكم خالفا في حلف بالله او لينذر وقال عليه السلام من حلف بغير الله فقد اشرك (الاولى في الصحيحين والثاني في الشذوذ  
 وقد يكون كذا وصافه وهو التغليب وذلك مثل قوله قل والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم  
 يعلم من السر والنجوى ما يعلم من العلانية ما يعلم هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه  
 ولما دعى للقاضي ان يريد في التغليب على هذا وله ان ينقض منه الا انه يحتمل ان يكره عليه اليمين لان المستحق يمين في حقه  
 والقاضي بالخيار ان شار غلظ وان شار لم يغلظ فيقول قل بالله او الله وقيل لا يغلظ على المعروف بالصلح و  
 يغلظ على غيره وقيل يغلظ في الخطير من المال دون الحقير انتهى قوله قال يعني الرجل حلفه احلف بالله الذي

لا يهرم له عندك شيء الله تعالى هذا التغليب اليمين بذكر بعض الصفات قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى  
 باليمين على المدعى عليه فيه دليل لما ذهب الجمهور

باب اذا كان المدعى عليه ذميا يحلف والمدعى مسلم ولم يكن له بنية وفي الباب عن الاشعث قال كان بيني وبين  
 رجل من اليهود ارض لجدني فقد مته الى النبي صلى الله عليه وسلم قال لي النبي صلى الله عليه وسلم  
 اك بنية قلت لا قال لليهودي احلف قلت يا رسول الله اذ يحلف ومذهب بمالي ارض وريالي  
 في باب الاذ قال في متله ليس لك منه الا ذاك

باب الرجل يخلف على علمه فيما غاب عنه قوله ان رجلا من كندة ورجلا من حضرموت اختصما الى النبي  
 صلى الله عليه وسلم في ارض من اليمن فقال احضري يا رسول الله ان ارضي اعتصمنا بالوعدتي في  
 يد ذاك هل لك بنية قال لا ولكن احلفه والله ما نعلم انما ارضي اعتصمنا بالوعدتي يا رسول الله

وفي رواية الثاني فقال الحضرى يا رسول الله ان هذا غلبنى على ارض كانت لى فقال الكندى هى ارضى  
 فى يدى ان راعها ليس له فيها حق فقال النبى صلى الله عليه وسلم للحضرى الك بنية قال لا قال  
 ذلك بنية قال يا رسول الله فاجلس يالى ما حلف ليس يتورع من شئ فقال ليس لك منه  
 الا ذاك واحد شيسان مع سديهما قد تقدم مع شريهما فى مبدء البواب الايمان والنذور فارح اليه و  
 مطابقة الباب طاهر فى حديثه الاول

باب الذى كيف يتخلف قال فى الهداية واليمين بالله دون شئ وقد لو كره بذكر اوصافه قال ويتخلف اليهودى  
 بالله الذى انزل التوراة على موسى عليه السلام والنصرانى بالله الذى انزل الانجيل على عيسى عليه السلام لقوله عليه السلام  
 لابن صوريا لا عور انشرك بالله الذى انزل التوراة على موسى ان حكم الزمانى كتابكم هذا ولان اليهودى يعتقد نبوة موسى  
 والنصرانى نبوة عيسى عليهما السلام فيعلظ على كل واحد منهما بذكر المنزل على نبىه ويتخلف المجوسى بالله الذى خلق النار  
 وهكذا ذكر محمد فى الاصل ويروى عن ابى حنيفة انه لا يتخلف احدا الا بالله خالصا وذكر الحضايف انه لا يتخلف غير اليهودى  
 والنصرانى الا بالله وهو اختيار بعض مشايخنا لان فى ذكر النار مع اسم الله تعالى تظهيرها وما ينبغي ان نعظم تجل الكتمانين  
 لان كتب الله مظهره وهو موصوفه الله تعالى والثنى لا يحلف الا بالله انتهى والحديث فى الباب عن ابى هريرة مرفوعا

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى لليهود انشد كرم الله الذى انزل التوراة على موسى ما تجدون  
 فى التوراة على من نرى وفى رواية قال له يعنى لابن صوريا اذكر كرم الله الذى نجاكم  
 من ال فرعون واقطعكم البحر (فلق) وظل عليكم الغمام (فى التية) وانزل عليكم المن والسلوى  
 وانزل عليكم التوراة على موسى اجدون فى كتابكم الرحمة اى على من زنى فهو تخلف بالهدى واصفاته

باب الرجل يحلف على حقه فيلقضى بين رجلين فقال الملقضى عليه لما ادبر حسبى الله ونعم الوكيل فقال  
 النبى صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يوم على العجز ولكن عليك بالكيس فاذا غلبك امر فقل حسبى الله ونعم الوكيل  
 الكيس يفتح الكاف وسكون اليا التفت فى الامور اى اذا استوثقت واستعملت الكيس تغلب امر قتل الخ

باب فى الدين هل يحبس به الحبس مشروع لقوله تعالى او ينفوا من الارض فان المراد بالحبس ولم يكن فى زمان  
 النبى صلى الله عليه وسلم وادبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم حبس وكان يحبس فى المسجد والدليلين حيث امكن ولما كان  
 زمن على رضى الله عنه احدث السجن بناء من قصب فقهه للصوع فبنى سجنان من مدر قال فى الهداية واذا ثبت الحق عند  
 القاضى وطلب صاحب الحق حبس غريمه لم يعجل بحبسه وامره بدفع ما عليه لان الحبس جزاء المماطلة فلا بد من ظهور با  
 قال فان امتنع حبسه فى كل دين لزمه بدلا عن مال حصل فى يده كمن المبيع او التزمه بعقار كالمهر والكفالة ولا يحبس  
 فيما سوى ذلك اذ قال انى فقير الا ان ثبت غريمه ان له ما لا يحبس قال حبسه شهرين او ثلثة ثم يسأل عنه فالحبس  
 لظهور ظلمه فى الحال وانما يحبس مدة لينظر له لو كان يخفيه فلا بد من ان تمتد المدة ليفيد به الفائدة فتدبر بما ذكره  
 ويروى غير ذلك من التقدير لشهر او اربعة الى ستة اشهر والصحيح ان التقدير مفوض الى رأى القاضى لاختلاف احوال  
 الأشخاص فيه فان لم يظهر له ما ظن سبيله يعنى بعد مضي المدة لانه استحق النفي الى الميسرة فيكون حبه بعد ذلك

فلما ولوا قامت البينة على انفاسته قبل المدة لثقل في روايته قوله في الواحد يحل عرضه وعقوبة قال ابن  
ابن المبارك يحل عرضه يغذله وعقوبة يحبس له اي لاجل مطلق الغنى القادر على قضاء دينه يحبس ويتنظ في القيل  
ويقال انت مملكتني قوله اتيت النبي صلى الله عليه وسلم بعريم لي فقال الزمه ثم قال لي يا اخا بني تميم ما تريد  
ان تفعل باس سبرك اي الذي الزمته في دينك قوله حبس رجلا في تهمة قال الخطابي هذا  
ويل على ان الحبس على ذم من يمين عتونه وحبس استظهارها لتقوية لا تكون الا في واجب وانما كان في تهمة  
فانما ينتظر ذلك ليتكشف به عما وراءه وروى انه حبس رجلا في تهمة ساعة من نهار ثم حلى عنه احد  
باب في الوكالة الاله كانه يفتح الواو كسر الاسم للتوكيل من وكلة كذا اي فوض اليه ذلك والوكيل هو  
القائم بما فوض اليه كانه فعيل بمعنى مفعول لانه موكل اليه الا مراى مفوض اليه وفي اصطلاح الفقهاء عبارة  
عن اقامة الانسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم وبشيء يتعلق بالبقاء المقدور تبعاً طيبها وركبها لفظ وكلت  
واشباهاه وشمرها ان يملك الموكل التصرف ويلزمه الاحكام وصفتها انه عقد جائز يملك كل من الموكل والوكيل  
العزل بدون رضى صاحبه وحكما مباشرة الوكيل فانفوض اليه قال في الهداية كل عقد جائز ان يعقده الانسان  
بنفسه جاز ان يوكل به غيره لان الانسان قد يعجز عن المباشرة بنفسه على اعتبار بعض الاحوال فيحتاج الى ان  
يوكل به غيره فيكون بسبيل منه دفعا للحاجة وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم وكل بالشرا حكيم بن حزام وقدم في  
البيع (ع) وبالتزويج عمر بن ام سلمة راجحه النسائي في النكاح قال ويجوز الوكالة بالخصومة في سائر الحقوق وكذا  
بايقافها واستيفائها الا في الحدود والقصاص فان الوكالة لا تصح باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس احد  
قوله عن جابر بن عبد الله انه سمعه يحدث قال اردت الخروج الى جيل فاتي النبي صلى الله  
عليه وسلم فسلمت عليه وقلت له اني اردت الخروج الى خيبر فقال اذا اتيت وكيلي فخذ منه  
خمسة عشرة وسقاً وان ابتغى منك آية فضع يدك على ترقوته اى مقدم  
الحلق في صدره فكان ذلك علامة على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل الى وكيله في خيبر  
باب في القضاء اي امضاء الحكم من القضاة والحكام في الامور قد جمع المصنف في الباب بعض قضاء  
النبي صلى الله عليه وسلم بعضهما من باب المعروف وبعضها من واجبات الشرعية الحق على صاحبها الصلوة و  
السلام فبها في الطريق قال اذا تداركتم في طريق فاجعلوا سبعة اذرع يعني اذا كان طريقا بين ارض قوم راود  
عمارتهما فان اتفقوا على شئ فذاك وان اختلفوا في قدره جعل سبعة اذرع هذا راوي الحديث واما اذا وجد طريق  
مسلوك وهو اكثر من سبعة اذرع فلا يجوز لاحد ان يتولى على شئ منه لكن له عمارة ما حواله من الموات فتملكه  
بالاحياء بحيث لا يضر المارين قال الخطابي يشبه ان يكون هذا على معنى الارفاق والا صلاح ومن الحصة والتخفيف  
ومنها غرز خشبة في جدار الغير اذا استاذن احدكم اخاه ان يغير خشبة في جداره فلا يمنعه قال الخطابي  
عامة الفقهاء يذهبون في ما ولبه الى انه ليس بايجاب يحل عليه الناس من جهة الحكم وانما هو من باب المعروف ومن الجوار  
الاحمد بن حنبل فادبره على الوجوب قال على الحكم ان يقضوا به ولمضوه عليه ان اضع منه ومنه اذع الضرر

عن سمرة بن جندب انه كانت له عضد من نخل في حاله رجل من الانصار قال ومع الرجل امله فكان  
سمرة يدخل نخله فيتأذى به ويشق عليه فطلب اليه ان يبيعه فابى فطلب اليه ان يئذله  
رسباده بنخل آخر فابى فأتى (الانصارى) النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك  
فطلب اليه النبي صلى الله عليه وسلم ان يبيعه فطلب اليه ان يئذله فابى فقال فابى قال فبسه له  
واك كذا وكذا الامور غبه فيه ومن امر الآخرة فابى فقال انت مضار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
للانصارى اذهب فاقطع نخله من ارضك قوله عضد قال الاصمعي اذا صار للنخل جذع يتناول منه المتناول فذلك  
النخل العضية وجمعه عضدان فلما انكر بيعه وتبادلوه وسبته قال له انت تريد اضرار الناس ومن يريد اضرار الناس  
جاز دفع الضرر وامر بقطع نخله ومنها حكم ثقفار الارض ان رجلا خاصم الزبيدي في شراج الحرة التي يسقون بها  
فقال الانصارى صاح الماء يهرنا فابى عليه الزبيدي فقال النبي صلى الله عليه وسلم للزبيدي اسق يا زبيدي ثم  
ارسل الماء الى جادك قال فغضب الانصارى فقال يا رسول الله ان كان ابن عمك قتلون  
وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اسق ثم ارجع الى الجدار  
هو ما رفع حول المزارعة كالجدار وهو المنااة امره صلى الله عليه وسلم اولاً بالمساحة والاثيار بان تبقى شيئاً يسيراً ثم  
يرسله الى جاره فلما قال الانصارى اقال وجعل موضع حقة امره ثانياً بان ياخذ تمام حنته ويستوفيه فانه اصرح له و  
بالزجر المبلغ وقول الانصارى اقال قال نزل من الشيطان بالغضب فانه كان مسلماً بديراً وقيل كان مناققا و  
قيل له الانصارى لا تحاد القبيلة والآية تدل على الاول من انه مسلم وفيها تلقى المخاطب بالاثية قرب فلا وربك لو منون  
حتى يحكيوك وقضى بين قريشي وبين نبي قريظ ان الماء الى الكعبين لا يجيب الا على على الاسفل اى بعد  
ما يبلغ الماء الى الكعبين فكان في ذلك الزمان والمقام ان اول الحق بالماء للاعلى ثم للاسفل ثم تبدل العرف بان  
اسبق الحق للاسفل ثم للاعلى ومنها مسئلة حريم النخل قال اخضعتم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً  
في حريم نخلة فاصريها فذرعها فوجدت سبعة اذرع وفي حديث الاخر فوجدت خمسة اذرع فقضى بذلك  
انما امر بذلك ليعلم مقدار ما احاط به النخل من الارض وكان في ارض الموت فنع الغارس من الغرس فيه لئلا  
تختلط ثمارهما اذا سقطت ولئلا يضر كل نخلة بالآخري واما في الارض المملوكة فلا يبيع ابن اراد الغرس آخر كتابه

## اول كتاب العلم

باب فضل العلم اى فضل تعلمه وتعليمه من الكتاب والسنة وما يتعلق بهما من الكلام والفقه و  
اصول الفقه والحديث والنحو والصرف والمعاني والبيان وغيرهم والعلم نور في قلب المؤمن ينعكس من نور  
النبوة من الاقوال المحمدية والافعال الاحمدية والاحوال المحمودية يبتدى به الى الله تعالى وصفاته وافعاله  
واحكامه فان حصل بواسطة البشر فهو كسبي والا فهو العلم الاوّل في انفسهم الوحي والا بهام والفراسة ولا يخفى ان به في  
بشر العلم فهما فان المعادوم اشرف كان العلم الحاصل به اشرف والعلم اما ان يكون دينياً او عيانياً او علمياً

ان العلم الديني اشرف من غير الدين واما العلم الدني فبعضها اشرف من بعض فواجه كنت جالساً مع ابن ابي عمير  
في مسجد دمشق فواجه رجل الحديث يستعمل ان يكون هذا الحديث الذي ذكره ابو الدرداء هو المطلوب للرجل او غير  
وذكر ذلك تبشيراً وكذلك يستعمل مجيئه من سفر بعيد ومسافة طويلة لتحقيق الحديث من انه سمعه اجمالا او تحميلاً  
ان يكون سمعه بالتفصيل ولكن اراد ان يسمعه باواسطة لا فائدة العلم وزيادته ليقينه او لعلو الاسانيد فانه من  
الدين ايضا قوله وان الملكة لتفتح اجنحتها راضاً لطالب العلم من وضع الملكة الاجنحة التواضع والتواضع  
تعليم الحق طالب العلم وتوقير العلم كقوله تعالى وانخفض لها جناح الذل وويل معناه الكف عن الطيران لا يلبس  
عنده كقوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يذكرون الله تعالى الا احفت بهم الملكة وغشيتهم الرحمة وقيل معناه  
بسطة الجناح وفرشها له ليجل عليه فيبعثه حيث يقصد من البقاء في طلبه ومعناه المعونة وتيسير السعي له في طلب العلم  
قوله وان العالم يستغفر له من في السموات والارض والحيتان في جوف المسار قال بعض العلماء  
ان الله سبحانه يفيض للحيتان وغيرها من انواع الحيوان بالعلم وعلى السنة العلماء مانوع من المنافع والمصالح والارزاق  
فهم الذي بينوا الحكم فيما يحل ويحرم منها وارشدوا الى المصلحة في بابها واصووا بالاحسان اليها ونفى الضرر عنها فاكلها الا تستغفر  
للعلماء مجازاة على صنيعهم بها وشفقتهم عليها فان فضل العالم اى الغالب عليه العلم وهو الذي يقوم بتبشير العلم بعداده  
ما توجه اليه من الفرائض والسنن المؤكدة على العابد اى الغالب عليه العبادة وهو الذي يصرف اوقاتة بالانوار مع كونه  
عاملاً بما تصح به العبادة كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب قال القاضي شمس العالم بالبدر والعابد بالكواكب  
لان كمال العبادة ونور الاتباع من العابد ونور العالم يتعدى الى غير فيستضي بنوره المتلقى عن النبي صلى الله عليه  
وسلم كالقمر يتلقى نوره من نور الشمس من خالقها عز وجل.

باب رواية حديث اهل الكتاب في الباب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حدثكم اهل الكتاب  
فلا تصدقوه ولا تكذبوا بهم وقولوا امنا بالله ورسوله فان كان باطلا لم تصدقوه ان كان حقاً لم تكذبوا وفي اخره قال زيد بن  
نابت امر في رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلمت انه كتب يهود وقال اني اخذ الله ما من يهود على كتابي الحديث اى لم يطمئن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم على ان يكون كاتبه من اليهود ولذا لم يثبت عليه في الكتاب ويحون فيه فيكتب ما لم يقرأ ولم يكتب ما يقرأ  
زا من ربه يتعلمه فتعلمته فكان يكتب له ولغيره.

باب كتابة العلم وفي الباب عن عبد الله بن عمر قال كنت اكتب كل شئ اسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه السلام الحديث وفي اخره كتب في الذي نفسي بيده ما يشرح منه ان حتى اى لا يخرج من فمى ولساني الا حتى  
يستبد منه المسائل واحكام الشريعة فاكتب كل ما تسمع مني وفي اخره عن زيد بن عمرو ان لا يكتب شيئاً من حديثه  
قال الشافعي يمكن ان يكون النبي مثلاً واخر الامر من الاباحة ويمكن ان لا يكتب الحديث مع القرآن في صحيفته  
واحدة لما احتاج الى تفسره على الساري فاما ان يكون لنفس الكتاب مخطوراً وتثنيها العلم بالمخطوب عنه فلا وقد  
امر رسول الله صلى الله عليه وسلم منته بالتبليغ وقال ليس بلغ الشاهد الغائب فاذا لم يقينه واما سمعه منه يحد التبليغ و  
لم يؤمن به اب العلم وان سقط اثر الحديث فلا يبلغ آخر القرون من الامة والنسب من طبع اكثر لشبهه بالحفظ



غير يامون عليه الغلط وقد قال صلى الله عليه وسلم رجل شكك اليه سورة الحفظ فقال استعن بينك وقال كتب بآبى ناه  
 يريد خطبة التي خطبها فاستكتبها وقد كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتباً في الصدقات والمعامل والديات وكتب عنه  
 فعل بها الامة وناقلها الرواة ولم ينكرها احد من علماء السلف والخلف فذلك على جواز كتاب الحديث العلم والله اعلم  
 وفي الموطار ان عمر بن عبد العزيز كتب الى ابى بكر بن عمرو بن حزم ان انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم او سنة او حديث عمر او نحو هذا فاكتبه لي فاني قد خفت دروس العلم وذهاب العلماء قال محمد وبنو هذا ما خذ ولا تزي  
 بكتابة العلم بأساً وسوقول ابى حنيفة رحمه الله وقد يوب الطحاوي في الملح الثاني من معاني الآثار باب كتابة العلم بل تلحق ام  
 لا فذكر فيه الروايات وجمع بينهما بجمع لطيف فراجع وقد بينا ما يتعلق بهذا الباب في المقدمة فراجع ايضاً -

باب التشديد في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الباب قلت للزبير ما يمنعك ان تحدث

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث عنه اصحابك قال اما والله لقد كان لي منه وجه  
 ومنزلة ولكني سمعته يقول من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار فليمنزل وقيل فليتبوأ منزله من  
 النار واصلة بمائة الابل وهي اعطاهم ثم انه قيل دعاء بلفظ الامراي بواو الله ذلك وقيل هو خبر بلفظ الامراي فقد  
 استوجب ذلك فليوطن نفسه عليه ويدل عليه الرواية الاخرى بلج النار وفي رواية بنى له بيت في النار ثم معنى الحديث ان  
 هذا جزاء وقد يجازى به وقد يعفو الله الكريم عنه ولا يقطع عليه بدخول النار كذا سبيل كل ما جاز من العمد بالنار اصحاب  
 الكبار وغير الكبار فكلها يقال فيها هذا جزاء وقد يجازى وقد يعفى عنه ثم ان جوزي وادخل النار فلا يجلد فيها بل لا بد من  
 خروج منها بفضل الله تعالى ورحمته ولا يجلد في النار احد مات على التوحيد وهي قاعدة متفق عليها عند اهل السنة وآبا  
 الكذب فهو عتاك المتكلمين الاخبار عن الشيء على خلاف ما هو عمداً كان او سهواً مذنب اهل السنة وقالت المعتزلة  
 شرط العمدية وانما قيد صلى الله عليه وسلم بالعمد كونه قد يكون عمداً وقد يكون سهواً فهذا دليل لنا مع ان الاجماع و  
 النصوص المشهورة في الكتاب والسنة متوافقة متطابقة على انه لا اثم على الناسي والغالط فلو اطلق صلى الله عليه  
 وسلم الكذب لنؤم انه يا اثم الناسي ايضا فقيده واما الروايات المطلقة فمحمولة على المقيدة بالعمد واما اجتناب الزبير  
 عن الرواية فمجرد احتياط وكذلك احتياط ابو حنيفة حتى شرط الحفظ من حين سمع الى حين ادائه صدراً ولذا ترى انه لم يرو  
 الا قليلاً ويحسب الجاهل انه لا رواية عنه فافهم ثم اعلم ان في الحديث فوائد منها تعظيم تحريم الكذب عليه صلى الله عليه  
 وسلم وانه فاحشة عظيمة ومولقة كبيرة ولكن لا يفر بهذا الكذب الا ان يستعمله هذا هو المشهور من تدابير العلماء وذهب  
 بعض العلماء الى ان من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عمداً كفر وارلق دمه والصحيح ان قال الجمهور ثم ان  
 من كذب عمداً في حديث واحد فسق وردت روايته كلها وبطل لا يخرج جميعها فلو تاب وسنت فوته فقد ان  
 جماعة من العلماء منهم احمد بن حنبل لا تؤثر توبته في ذلك ولا تقبل روايته ابدالاً لغيره من رواية له لعل لا تنقض وتجر  
 يلح عن الكذب عليه صلى الله عليه وسلم لعظم مفسدته فانه يصير شرعاً مستمراً الى يوم القيامة بكتاب الله صلى الله عليه  
 والشهادة فان مفسدتهما قاصرة ليست عامة وذهب جمهور العلماء الى صحة توبته في ذلك وانه يرد به عنه اذا  
 صحت توبته بشرطها المعروفة وهي الاقلاع عن المعصية والندم على ما نسب والنزول على ان الجزاء اليسير لا يرد

الباري على قواعد الشريعة وقد اجمعوا على صحة رواية سنن كان كافرنا سلم وكذلك اجمعوا على قبول شهادته والافرق بين الشهادة  
والولاية والشهادة ومنها ان الفرق في تحريم الكذب عليه وسلم بين ما كان في الاحكام وما كان في الاحكام في كراهية  
والترتيب والاعتدال وغير ذلك فكله حرام من كبر الكفاية واجتنب المسلمون الذين يعتمدونهم في الاجماع فاما  
لكذا في الاثبات المبتدعة في زعمهم بالباطل ان يجوز وضع الحديث في الترغيب والترهيب وما يوجبهم على ذلك الكثير من الجمل  
التي يفسبون انفسهم الى الدماء ويسبهم جملتهم وشبهتهم بالباطل انه جار في رواية من كذب على محمد صلى الله عليه وسلم  
فليسوا بمعتدين من النار وزعم بعضهم ان هذا كذب الله عليه وسلم لا كذب عليه وهذا الذي اتخاذه وقد علموه وقد علموه  
استدلوا به غاية الجلالة ونهاية الغفلة واراد الادل على بعدهم من معرفة شئ من قواعد الشرع وقد اجمعوا فيه جملة من غلبة  
الافتقار بتقديهم السخينة واذا بانهم البعيدة الخامسة فاما قول الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ان السبع والبصر و  
الافعال كل اولئك كان عند مسئلة الافعال صريح هذه الاحاديث النوازي والاحاديث الصريحة المشهورة في اعظام  
شهادته الزور وفي اجماع اهل الحل والعقد وغير ذلك من الادل القطعية في تحريم الكذب على احاد الناس فكيف  
بين قوله تعالى ومن يذبح ذبنا على الله تعالى فان الله تعالى قال وما يظنق عن الهوى ان هو الا  
وتنوي ومن عجب الاشياء قوله ان الكذب له دواجل من لسان العرب وخطاب الشرع فان كل ذلك عندهم كذب عليه  
واما الحديث الذي نقلناه فاجاب العلماء عنه باجوبة احسنها واخصرها ان قوله لا يضل الناس زيادة باطلة انفق الحافظ  
على ابطالها وانها لا تعرف صحة بحال الثاني جواب الی جعفر الطحاوي انها لو صحت لكانت لتأكيد لقوله تعالى فمن اظلم  
ممن افترى على الله كذبا يضل الناس الثالث ان اللام في يضل ليست لام التعليل بل هي لام الصيرورة والعاقبة  
معناه ان عاقبة كذبه وتصويره الى الاضلال به كقوله تعالى في المتكلم فرعون يكون لهم عدوا وخرنا ونظا هرو في القرآن و  
كلما العرب اكثر من ان تحصر وعلى هذا يكون معناه فقد يصير كذا اضلالا وعلى الجملة فهم ارك من ان يعتني بابراده  
والبعد ان ينتم بالعبادة فافسد من ان يحتاج الى افساده والهداية ومنها تحريم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعا  
او غلب على علمه وضعه من روى حديثا علم او ظن وضعه ولم يبين حال روايته وضعه فهو داخل في هذا الوعيد مندرج في  
جملة الكاذبين على رسول الله صلى الله عليه وسلم بل عليه ايضا حديث من روى عني بحديث يرى ان كذب فهو احاد الكاذبين  
ولهذا قال العلماء ينبغي لمن اراد رواية حديث او ذكر ان ينظر ان كان صحيحا او حسنا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كذا او فعله او نحو ذلك من صيغ الجرم وان كان ضعيفا فلا يقل قال او فعل او امر او نهى وشبه ذلك من صيغ الجرم  
بل يقل روى عنه كذا وروي او يذكر او يكي او يقال او بلغنا واما شبهه ذلك والله اعلم كذا في النووي

باب الكلام في كتاب الله بلا علم اى في تفسيره من غير تتبع اقوال الائمة من اهل اللغة والعربية  
للقواعد الشرعية بل بحسب ما يقتضيه عقله وهو ما يتوقف على النقل فانه لا مجال للعقل فيه كاسباب النزول والناسخ والمنسوخ  
وما يتعلق بالتفصيص والاحكام او بحسب ما يقتضيه ظاهر النقل وهو ما يتوقف على العقل كالمقتضيات التي اخذ المجتهد  
بغيرها واعرضوا عن استحالة ذلك في العقول او بحسب ما يقتضيه بعض العلوم الالهية مع عدم معرفته بتبنيها وبالعلوم  
الشرعية فيما يحتاج لذلك فهذا كله سديد ما رواه الترمذي عن ابن عباس مرفوعا عن قال في القرآن بانه فليسوا بمعتدين

من النار وفي رواية من قال في القرآن بعينه علم فليتبوأ مقعده من النار وفي الباب عن جندب مرفوعاً قوله من قال  
 في كتاب الله بوايه فاصاب فقد اخطأ اي يحجروا به قال البيهقي ان صح اراد به والله اعلم الراي الذي  
 يغلب على الغالب من غير دليل فام عليه واما الذي يشده ببرهان فالقول به جائز واما قوله فقد اخطأ معناه اخطأ طريق  
 الحق فان من يجترى على ذلك لا يامن عليه ان يقع في الخطأ فلا ينبغي له الاجراء على ذلك حتى يرجع فيها في بيان اللغة الى  
 اهل اللغة وكذلك في بيان اسباب النزول وغير ما حتى يرجع الى ما روي في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم وقال  
 الامام اوردى قد حمل بعض المنور على هذا الحديث على ظاهره واتبع من ان يستنبط معاني القرآن باجتهاده ولو صحبها الشواهد  
 ولم يارض شواهد نص صريح وهذا عدول عما تعبدنا بمعرفة من النظر في القرآن استنباط الاحكام منه كما قال الله تعالى  
 يله الذين يتنبطون منهم ولو صح اذهب اليه لم يعلم بالاستنباط ولما فهم الاكثر من كتاب الله ثنيا وان صح الحديث فتاويله ان  
 من تكلف في القرآن بحجروا به ولم يعرج على سوى لفظة واصاب الحق فقد اخطأ الطريق واصابته انفا في اذ الغرض انه محجور  
 راي لاشابه قلت الفارق والمميز بين ان هذا التفسير بالرأي وذاك ليس بالرأي ذوق سليم ومفوض الى ذوق لذوي  
 ذوق سليم ولا ضابطه ليميز بينهما فافهم

باب يحكي الحديث اي عادة الحديث والكلام وفي الباب كان اذا حدث حديثا اعاده ثلاث مرات  
 اي الحديث المتهمة بشائعه فيكر حتى يفهم ذلك الحديث فيما راى في النفس وذلك لان من الماخزين من يقصر فهمه عن وعيه  
 فيكره يفهم واما ان يكون القول فيه بعض الاشكال فيتظاهر بالبيان واما الجرد وسهولة الحفظ.

باب في سر الحديث اي تتابعه وتواليه والاستعجال فيه وفي الباب عن عائشة مرفوعاً الحديث لو شارب العاد  
 ان يحصيه احصاه اي عد كلماته بالتحصى والمراد بالمبالغة في الترسل والثاني وان راسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لم يكن ليسر الحديث ثم اى استحي الكرم وسروكم بالحديث.

باب التوقي في الفتيا اي الاحتياط فيه في الباب عن معاوية مرفوعاً تخشى عن الغلو طات الغلو طات واحدا  
 غلو طه اسم من الغلو كالركوب من الركوب وهي الانغاز وروى في الغلو طات واحدا غلو طه والمعنى انه يهني ان يعرض  
 للعلماء بصعاب المسائل التي يكثر فيها الغلط ليستروا فيها وليستقار ايم فيها وفيه كرامته اتفق والتكلف بما لا حاجة للانسان اليه  
 من المسئلة لوجوب التوقف عما لا علم للمسئول والهي حيث اراد بكيته احد وتذليله ولا ضير فيه اذا كان لتدريب التلامذة كما نحن  
 صلى الله عليه وسلم بقوله ان من الشجر شجرة لا يقطر ورقها وانما مثل المسلم حديثي ما هي الحديث وبوب عليه البخاري باب طرح الاما  
 المسئلة على اصحابه ليخبره باغدرهم من العلم قوله من اتقى لغيو علمه كان اثمه على من اتناه وفي رواية من اتقى بصيبيته  
 اي ان عمل على فتوى الجاهل فليس الاثم على العامي الذي استفتى من الجاهل الذي كان بصورة العلماء ولكن الاثم على المفتي الجاهل

باب في كراهية منع العلم اي في العلم الذي يلزم العالم تعليمه لايه تسعين عليه فرضه من راي كافر يريد الاسلام  
 ويقول علموني بالاسلام واما الدين وكن راي رجلا حديث العهد بالاسلام ولا يمس الصلوة وقد حضرتهما يقول علموني كيف  
 اصلي وكن جاهل مستفتيا في حلال وحرام يقول اتقوني وارشدوني فانه يلزم في مثل هذه الامور ان لا يمنع الجواب عما سئلوا عنه  
 من العلم فمن فعل ذلك كان اثمنا مستحقا للعقوبة وهذا معنى حديث الباب من شل عن علم فكمته الجدة للجهل من رايه لقيمة



على الناس طلبا للرأية فهو يرأى بذلك ويحتال وقد قيل ان المتكلمين على الناس ثلثة اصناف ذكر وواعظ وقاص  
فالذكر الذي يذكر الناس الامم والند وتعمائم فيبغثهم به على الشكر والوا غطي خوفهم بالله ونيزرهم عقوبة فيروهم به عن المعاصي و  
القاص هو الذي يروي لهم اخبار الماضين ويروي عليهم القصص فلا يباس ان يزيد فيها او ينقص والمذكر والواعظ  
ما من عليهما هذا المعنى والعدل علم

بسم الله الرحمن الرحيم اول كتاب الاشربة هي جمع شراب وهو اسم في اللغة لكل ما يشرب من المائعات  
سواء كان حراما او حلالا وفي الشرع اسم لما كان حراما ومسكرا

باب تحريم الخمر قال في الخامس الخمر ما سكر من عصير العنب او غام احم قلايل الالعة فيها قولان احدهما انها  
مخض بصير العنب الذي يبلغ حد الاسكار وثانيها انها غام منه واما ما وراء ذلك فاسما لا شرعية المعروفة المسكرة كثيرة فمنها  
السكر والفضخ والتبع والحبوة وغيرها وسباني في بابها فاما الرطب اذا غلا واشند واسكر فاسمه السكر والنبي من ماله البسر اذا سكر  
فهو الفضخ ونبيذ العسل اذا سكر فهو التبع ونبيذ الخنطة والشعير اذا صار مسكرا فهو الحبوة فاختلفت اسمائها تدل على ان الخمر نوع  
واحد وهو اسم للنبي من ماله العنب اذا غلا واشند ويبلغ حد الاسكار اما قول عمر في الباب قال تحريم الخمر يوم نزل وهي من

خمسة اشياء من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير وان سكرها ما خسر العقل  
فلما نزلت هذه الآية غرضه رضي الله عنه انها كانت تصنع حين نزول الحزمة من هذا وان كل ما خسر العقل في حكم الخمر فهو حرام لان  
كلها عين الخمر ثم اعلم ان حرمها نزلت تدريجا كما في الباب عن عمر فقوله الآية التي في البقرة يستلزمك عن  
الخمر والميسر قل فيها انتم كبر الالعة وسوقتي ان يحرم ولذا قال عمر اللهم بين لنا في الخمر بينا شفاء

فنزلت الآية التي في النساء يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فما كنتم تعلمون فنفى هذه الآية  
تحريم الخمر والسكر في حالة مخصوصة وهي حالة الصلوة وبها حاجة الرب واما ما عداها فلم تحرم فيها ولذا قال عمر مرة اخرى اللهم

بين في الخمر بينا شفاء فنزلت هذه الآية فهل انتم منتهون اي من قوله تعالى يا ايها الذين امنوا انما انما الخمر والميسر  
والانصاب والالزام رخص من عمل الشيطان الى قوله قبل انتم منتهون فقال عمر انتهينا قال الطيبي وفي الآيتين سبعة  
دلائل على تحريم الخمر احدها قوله حبس حبس هو الحبس وكل حبس حرام والثاني قوله من عمل الشيطان وما به من عمله حرام والثالث

قوله فاجتنبوا ما امر الله باجتنابه فهو حرام والرابع قوله لعلمكم تقولون واعلموا رجاء الفلاح باجتنابه فالايمان به حرام والخامس قوله  
انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر وما هو سبيل فروع العداوة والبغضاء بين المسلمين فهو حرام  
والسادس ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلوة وما يصد به الشيطان المسلمين عن ذكر الله وعن الصلوة فهو حرام والسابع قوله فهل

انتم منتهون وما امر الله عباد به بالاتهام عنه فالايمان به حرام اثم اعلم ان الخمر احكام مختصة بها فمنها انه يحرم شرب قليلها وكثيرها  
لانها محرمة العين ومنها انه يكفر مستهلها لان حرمها ثبتت بدليل مقطوع به ومنها انه يحذر شاربها قليلا وكثيرا لاجماع الصحابة على  
ذلك ولو شرب خمر مزوجا بالماران كانت الغلبة للخمر يجب الحد وان غلب الماء عليها حتى زال طعمها وريحها لا يجب الحد لانه  
يحرم شرب الماء المزوج بها للنجاسة ومنها ان حد شرب الخمر والسكر مقداره ثمانية جلد في الحرار لاجماع الصحابة ومنها انه يحرم على  
المسلم تملكها وتلكها باسباب الملك وانها محرمة الانتفاع على المسلم ومنها انه لا يضمن تملكها اذا كانت لمسلم وان كانت لدى

لغرض عندنا لما المشافعي ومنها انها نجسة فطبيخة حتى لو احاطت ثوبا اكثر من قدر الدرهم فيجوز ان الصلوة واما السكر والفضة فغير  
 الرخيص فيجوز شرب قليلها وكثيرها ولكن لا يكثر مستحبها ولكن الخليل لان حرمتها وملك حرمة الخمر لثبوتها بديل غير قطع من انما  
 الاحاد واما الصحابة ولا يدرى شرب الخليل منها لان الحد انما يجب بشرب الخليل من الخمر ولم يوجب بسبب ان حرمة السكر من كل شيء  
 حرمة الخمر لثبوتها بديل مقطوع به وهو نفس الآية فكانت حرمة السكر من كل شراب ثابته بنسب الكتاب كحرمة الخمر ويجوز بهما  
 ابي حنيفة مع الكراهة وعند ابي يوسف ومحمد لا يجوز اصلها من حيث نجاستها نفس ابي حنيفة وروايتان احدهما انها لو اصاب  
 اكثر من قدر الدرهم فيجوز الصلوة وروى انها لا تمنع اصلا لان نجاستها انما ثبتت بالشرع فيختص باسم الخمر وعن ابي يوسف  
 انه اعتبر فيه الكثير لافاض هذه الفرق بين احكام هذه الاشربة الاربعة الخمر والسكر والفضة ونقعه الزبيب الدار بعد الاشربة  
 لا يطلق الا على الاول منها واما سواها فينتج النبذ من كل الجيوب وتسمى بمزيدا وسياتي بيانها.

**باب العبير والخمر** اي اتخاذ العبير بها وفي الباب عن ابن عمر انه لعن الله الخمر وشاربها ومساقيها  
 بالعباء ومبتاعها وعاصرها ومحتصرها وحاملها والمحمولة اليه والمدا بالساقي الذي يلقى الخمر لآخره والبتاء  
 مشربها والعاصر الذي يعصر العنب ليتخذ الخمر وفيه المطابقة للترجمة وبالمعصر العاصر لنفسه ولعن كل شئ على حبة عن الخمر  
 تحريم ناولها وتعبيدها والحكم بنجاستها.

**باب ما جاء في الخمر الخلل** ام لا يختلف اهل العلم في قتال الشافعي لا يجوز التخليل من صاحب الخمر فجعل من خل او  
 ملح او غيره بها ولا يخل بالخل وان خلها بالنخل من موضع الى موضع اسي موضع الشمس فلما شافعي فيه قولان اصحهما التطهير و  
 قال ابو حنيفة ان الخمر اذا خللت بنفسها او خلها صاحبها بعلاج من خل او ملح او غيره بها فالتخليل جائز والخل حلال وعن  
 مالك ثلث روايات اصحابه ان التخليل حرام فلو خلها عصي وطهرت والثانية حرام ولا تطهر والثالثة طلال وتطهر وقال  
 احمد بن حنبل لا يجوز تخليل الخمر ولا تطهر اذا خلها بنخل او بصل او خيرة او من الشمس الى الظل او من الظل الى الشمس او بالملح وغير  
 ذلك واجمعوا انها اذا اقلبت بنفسها خلا طهرت وقد مكى عن سمون المالكى انها لا تطهر فان صح عنه فهو محجوج باجماع من قبله  
 قوله ان ابا طلحة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اتيام ودثوا خمر قال اهرقها قال افلا  
 اجعلها خلا قال لا انما هي عن تخليلها لان ذلك الزمان كان زمان حرمتها وكانت النفوس قد الفت بها وكل الوف  
 تمل اليه النفس فحشي النبي صلى الله عليه وسلم من دواخل الشيطان فنهاهم عن اقترانها بالكلية فهي تنزيهه للتأخير والتخليل  
 وسيلة اليها واما بعد طول عهد التحريم فما بقي السبب لا يخشى هذه الدواخل وهذا كما نبى صلى الله عليه وسلم عن الامتياز في آتيناها  
 من الدباء والحتم والمرقت والنفير ثم بارح في وعاء كلها.

**باب الخمر مما هي** قال في البدل في بيان اسماء الاشربة المعروفة المسكرة اما اسمائها الخمر والسكر والفضة ونقعه الزبيب  
 والطلاء والبازق والنصف والمثلث والجهوري وقد سمي البواسقيا والخليطان والمزروا والحجة والتبراه  
 قلت اختلاف اسمائها تدل على اختلاف انواعها وعلى ان الخمر نوع واحد مخصوص باسمها والخمر هو اسم للنبي من ما العنب اذا  
 غلا واشتد وبلغ حد الاسكار اما العنب اذا طبخ حتى يذهب اقل من ثلثيه فهو الطلاء وبكسر الطاء وتشديد الهمزة والمد وتحت صفا  
 البازق والنصف فاذا طبخ ما العنب حتى يذهب اقل من نصفه فهو البازق فاذا ذهب نصفه الطبخ فهو النصف اما الرطب

انا غلا واشتد واسكر فاسكر واما النبي من اما البسر اذا اسكر فهو الفضيخ واما بنيد الحنطة والشعير اذا صار مسكرا فهو الحجة واما  
 بنيد العسل اذا اسكر فهو القبع واما بنيد الذرة وجوارم اذا اسكر فهو الغبير واما السكوكة ايضا واما بنيد الشعير والذرة فهو الحمر  
 ايضا والفرق بين احكام الاثربة الاربعة او الخمسة قد تقدم واما احكام الانبذة المتخذة من البرو والشعير والذرة والعسل وغير  
 فيه اختلاف قال في الهداية الاثربة المحرمة اربعة الخمر وهي عصير العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد الثاني والعصير اذا طبخ حتى  
 يذهب اقل من ثلثيه وهو الطلار المذكور في الجامع الصغير الثالث ونقيع التمر وهو السكر الرابع ونقيع الزبيب اذا اشتد وغلا  
 ثم قال واما العصير اذا طبخ حتى يذهب اقل من ثلثيه وهو المطبوخ اذ في طبخه يسمى الباذق والمنصف وهو ما ذهب نصفه بالطحخ  
 فكل ذلك حرام عندنا اذا غلا واشتد وقذف بالزبد واذا اشتد على لا اختلاف وقال الاوزاعي انه مباح وهو قول بعض المعتزلة  
 انه مشروب طيب وليس بخمر قال واما نقيع التمر وهو السكر وهو النبي من اما التمر اى الطيب فهو حرام مكروه وقال شريك بن عبد الله  
 انه مباح قال واما نقيع الزبيب وهو النبي من اما الزبيب فهو حرام اذا اشتد وغلا وتبقى فيه خلاف الاوزاعي الا ان حرمة بنيد  
 الاثربة الثلاثة دون حرمة الخمر حتى لا يكفر مستحلها ولا يكفر مستحل الخمر قال وبنيد العسل والتين وبنيد الحنطة والذرة والشعير  
 حلال وان لم يطبخ وبنا عند ابى حنيفة وابى يوسف اذا كان من غير لهو وطرب قال وعصير العنب اذا لم يخمر حتى يذهب ثلثاه وتبقى  
 ثلثه حلال وان اشتد وبنا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد ومالك والشافعي حرام وبنا الخلاف فيما اذا قصد به التقوى اما اذا  
 قصد به التلبي لا يحل بالاتفاق وعن محمد بن قولها وعنه انه كره ذلك وعنه انه توقف لهم في اثبات الحرمة ذلة عليه السلام كل مسكر خمر  
 وتول عليه السلام ما اسكره كثيره فقليله حرام وروى عنه عليه الصلوة والسلام ما اسكر الحجة منه فالجعة منه حرام انتهى لمخضا قلت  
 لابي حنيفة هو يوسف احاديث واثار فيها ما في هذا الكتاب وسانبه على ذلك منها ما ذكره الطحاوي في معاني الآثار باسانيد جيد  
 صحيح فمن الرقوق في صفح ٣٢٣ عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان من العنب خمر او انها كم عن كل  
 مسكر وعن النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله غير انه لم يذكر قوله وانها كم عن كل مسكر وفي صفح ٣٢٤ عن عبد الله بن عمر  
 قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم اتي لشرب فادناه الى فيه فقطب فروه فقال رجل يا رسول الله احرام هو فوالشرب ثم عاد  
 بارفصه عليه ذكر مرتين او ثلثا ثم قال اذا غلظت هذه الاسقية عليكم فاكسروا متوتها بالماء وفي رواية نافع قال سالت ابن عمر  
 فقلت ان اهلها ينبتون وبنيد في سقاوا نهكته لاخذ في فقال ابن عمر انما البغي على من اراد البغي شهدت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عند هذا الركن وانا ورجل تقدم من بنيد الى بيت وعن ابى مسعود قال عطش رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة  
 فاستقاني بنيد من بنيد السقاية فشمه فقطب فصب عليه من ماء زمزم ثم شرب فقال رجل احرام فقال لا وعن ابى موسى  
 الاشعري قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم انا ومعاذ الى اليمن فقلنا يا رسول الله ان بها شرابا بين يصنعان من البر  
 والشعير احدهما يقال للمرز والآخر يقال له القبع فبان شرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم شرابا ولا تسكروا وفي رواية عنه بعثتنا  
 الى ارض كثيرة شراب اهلها فقال انشربوا ولا تشربوا مسكرا وعن ابن عباس وفيه فقال يا رسول الله فان اشتد في الاسقين فقال  
 صبو عليه الماء وقال لهم في الثالثة او الرابعة فاسرقيوه واما الآثار فكثيرة ايضا فيها ما رواه الطحاوي عن عمر انه كان في سفر  
 فأتى بنيد فشرب منه فقطب ثم قال ان بنيد اللطائف لا غرام فذكر شدة لا احفظها ثم دعا بما رصف عليه ثم شرب قلت  
 غرام بالغين المعجزة وقع منها والصحيح بالعين المهملة قال الحافظ هذا صحيح الآثار ايضا عن عمر كان يقول انا لشرب من هذا النبي

شرابا يطبق لوم الابل في بطونهما من ان يوذنيا قال وشربت من زمينده فكان اشبه النبيذ فيه قال اتى عمر رجل سكران فاجاب  
 فقال انما شربت من شرابك فقال وان كان وفي رواية جابر بن عبد الله قال اتى عمر فاستفاه فلم يستفاه فاق بلجيبي لعمر فشراب  
 منها فسكر فاق به عمر فاعتذر اليه وقال انما شربت من طيبتك فقال عمرا انما شربك على السكر ففتره عمر وفي الموطأ عن عمر  
 فطبخوه حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه فاقوا به الى عمر بن الخطاب فادخل اصبعه فيه ثم رفع يده فثبته تيمط فقال هذا الشراب مثل  
 طلاء الابل فامسهم ان يشربوه فقال عبادة بن الصامت احللتها والله قال كلما والعمر ما احللتها اللهم اني لا احل لهم شيئا  
 حرمة عليهم ولا احرم عليهم شيئا احللتها لهم وانما كثره عنه وابن عمر بن مسعود وابن عباس فبعضها في الطحاوي وبعضها في كتاب  
 الآثار لمحمد قال في الباب كح والوجيفة والبولوسف احتجوا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في آثار الصحابة في اما الحديث فاذكر  
 العلم في شرح الآثار عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حديثه في وجهه لشدته ثم دعا بما رقت عليه وشربت  
 واما الآثار فيها ما روى عن عمر انه كان يشرب النبيذ الشديد ويقول انما الخمر الجوز وروى عن القلق منها لال عمر ولا يقطع الا النبيذ الشديد  
 ومنها ما روي عنه انه كتب الى عمار بن ياسر في اثبت لشراب من الشام طبع حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه يبقى حله ويزهيب حرامه  
 ويربح جونه فمن قبلك فليتبسعوا من اشرتهم نص على الحل ونسب على المعنى وهو زوال الشدة المسكرة لقبوله ويزهيب ربح  
 جونه ونسب الى الشراب بقوله فليتبسعوا من اشرتهم ومنها ما روى عن سيدنا علي انه اضاف قوله فاستفاهم فسكر بعضهم فخره  
 فقال الرجل تقييني ثم تخدني فقال علي انما احبك للسكر وروى هذا المذهب عن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر انه قال  
 حين سئل عن النبيذ اشرب الواحد والثنتين والثلاثة فاذا خفت السكر فابعث فاذا ثبتت الاحلال من هؤلاء الصحابة الكرام  
 فالقول بالتحريم يرجع الى نفسيهم وانه بدعة وانهما عبد الله بن عباس والجماعة فقال في بيانها  
 ان يفضل الثنتين ويحب الثنتين وان يرى المسح على الخفين وان لا يحرم نبيذ الخمر لما ان في القول بتحريمه نفي كبر  
 الصحابة رضي الله عنهم والكف عن نفسيهم والامساك عن الطعن فيهم من شرائط السنة والجماعة واما ما روى من الاخبار فغيرها طعن فيهم  
 تناول ثم قول بوجوبها اما الطعن فاني بن معين قد رد ما وقال لا تصح عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا نقل صاحب الحديث  
 عنه وقال الحافظ جمال الدين الزيلعي لم اجد قدح ابن معين قلت لم اجد ايضا الا في رايت في مسند خازن جرحه ولكن لم يذكر  
 باخذه نعم وجدت جرح ابراهيم النخعي في كتاب الآثار لا ما محمد بن وهب من نقله الاحاديث قطعه يكون جرحا في الحديثين واما  
 التماويل لمكانها محمول على الشراب للتلقي توفيقا بين الدلائل صيانة لها عن التعارض واما القول بالموجب فهو ان المسكر  
 عندنا حرام وهو القندح الاخير لان المسكر ما يحصل به الاسكار وانه يحصل بالتدخ الاخير وهو حرام قليله وكثيره وهذا قول بموجب  
 الاحاديث ان ثبت بحمد الله تعالى واما قولهم ان هذه الاثربة خمر لوجوه ومعنى الخمر فيها وهو صفة مما زنا القتل فلنا اسم الخمر  
 للنهي من ما العنب اذا صار مسكرا حقيقة ولسا الاثربة مجاز لان معنى الاسكار والمخامرة فيه كامل وفي غير ذلك ناقص فكان  
 حقيقة له مجاز الغيرة وهذا لانه لو كان حقيقة لغيره لكان الامر لا يخلو لاحد وجهين اما ان يكون اسما مشتركا او يكون اسما  
 عاما لا سبيل الى الاول لان شرط الاشتراك اختلاف المعنى فالاسم المشترك ما يقع على سميات مختلفة الحدود والمحقق كاسم  
 العين ونحوها وبهنا ما اختلف ولا سبيل الى الثاني لان من شرط العموم ان يكون افراد العموم تساوية في قبول المعنى الذي  
 وضع له اللفظ لا متغايرة ولم يوجد التساوي بهنا واذا لم يكن بطريق الحقيقة فعين انه بطريق المجاز فلا يتناولها مطلق اسم الخمر



والله سبحانه تعالى اعلم انتهى قلت اختلف اهل اللغة وغلب عليهم مذنبه في بيانها فذكر صاحب القاموس معناه موافقا للشا فني  
 وذكر الزمخشري وهو اعلى مرتبه منه لانه امام اللغة موافقا لابي حنيفة ولا بد من تسليم انه يستعمل في كلا المعنيين حقيقة في لسان الشرع  
 وان كان في الاصل حقيقة في معنى ابي حنيفة ونظيره في الفارسي كلاب اذا اطلق فهو كلاب واذا قيد فهو على المفيد لكل زكس  
 او كل بالونه او كل خطي وكلا المعنيين حقيقتهما فانهم ولا تغفل ثم اقول بغير العبارات فقها مثلا لا اغراضهم بان ماسوي  
 الاثرية الاربعة حرام اللقد قليل بقصد التقوى على العبادة عند ابي حنيفة وابي يوسف لان عبارتهم تشعر ان الاصل فيها اللهاج  
 والحكمة بعارض التلبس وقلت تشعر بان الاصل الحرمة وانما يباح منها القدر القليل بقصد التقوى على العبادة فاذا كان يكون  
 التقوى مثل التراوي فيجوز الامر الى باب التراوي ولا يكون الا حاد حيث محال فالابي حنيفة ولا تضاد وهذا شبيه قولنا  
 ان الميتة حرام الا عند الاضطرار فيكون التقوى على العبادة مخصوصا ومشتبه دليل التخصيص عمل جمهور الصحابة واحاديث  
 الصحيحة وفي كتمان شرب الماء كشرب الخمر على حكاية فهو حرام وهذا هو القول لابي هريرة ذكره ابن الحجاج المالكى في المدخل  
 وكذلك ما من حرام الا من حنسه جلال وهذا كنه طالت كان كثيرة حراما وقليله حلالا في شروح الهداية ان باحفض الكبير افتى  
 بحرمه النبيذ فقليل لمخالفت ابا حنيفة قال لان عند حرام بقصد التلبس والناس يشربونه على التلبس اهم واعلى ما وجدته  
 عن الامام كما في شروح الهداية انه قال لو اعطيت جميع ما في الدنيا ومثلها معها لا شرب فطرة من النبيذ فلا اثر به فانه  
 مختلف فيه ولو اعطيت جميع ما في الدنيا ومثلها معها لا حرم النبيذ فلا قول به وعن ابي يوسف ذكره ابو جعفر النخاس في كتاب  
 النسخ والمنسوخ قال في نفس في هذه القضايا كاشال الجبال ولكن عادة البلد امي الكوفة وفي الباب عن النعمان بن بشير رفعه  
 ان من العنب خمرا وان من التمر خمرا وان من العسل خمرا وان من البز خمرا وان من الشعير خمرا  
 اي اذا بلغ نبيذ هذه الاشياء حدا لا سكار يصير خمرا ويكون حكمه حكم الخمر وهو حرمتها وعن ابي هريرة رفعه قال الخمر من هاتين  
 الشجرتين النخلة والعنبه ليس المراد الحصر في الشجرتين بل المراد الغالب منهما ومعظم الخمر ما يتخذ منهما انما هو النخلة والعنبه  
 قال الطحاوي يحتمل ان يكون اراد بقوله الخمر من هاتين الشجرتين احداهما فعهما بالخطاب واراد احدهما دون الاخرى كما قال السمر  
 عز وجل يخرج منها اللوكو والمرجان وانما يخرج من احدهما وكما قال يا معشر الجن والانس اياكم رسل منكم والرسول من الانس  
 لا من الجن وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث عبادة بن الصامت فاخذ علي صحابه في البعجة كما اخذ علي النساء  
 ان لا تشركوا ولا تسرفوا ولا تزنا ثم قال من اصحاب من ذلك شيئا فعوقب به فهو كفارة له وقد علمنا من اشرك فعوقب بشركه فليس  
 ذلك بكفارة له قل ما ذكرنا انه انما اراد ماسوي الشرك مما ذكر في الحديث فلما كانت هذه الاشياء قد جات ظاهرا على الجمع و  
 باطنها على خاص من ذلك احتمل ايضا ان يكون قوله الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنبه ظاهرا ذلك عليهما وباطنه  
 على احدهما فيكون الخمر المقصود في ذلك من العنبه لا من النخلة ويحتمل ايضا قوله الخمر من هاتين الشجرتين ان يكون عني به  
 الشجرتين جميعا ويكون ما خمر من ثمرهما خمرا كما ذهب اليه ابو حنيفة والبوليوسف وخمرا فيما يقع من الربيب والتمر فجلوه حرام  
 ويحتمل قوله الخمر من هاتين الشجرتين ان يكون اراد الخمر منهما وان كانت مختلفة على انها من العنب ما قد علمناه من الخمر وعلى انها  
 من التمر لا يكره فيكون خمر العنب هي عين العصير اذا تشد وخر التمر هو المقدار من نبيذ التمر الذي يسكر فلما احتمل انه الحريش  
 هنا الوجه التي ذكرنا لم يكن احدا باولى من بغيرتها ولم يكن لتناول ان يتناول على احدها الا كان يخصه ان يتناول على ذلك فان

قال قائل فما معنى حديث عمر يقول ايها الناس انه نزل تحريم الخمر وهي يومئذ من خمسة التمر والعنب والعسل والخمصة والشعير  
والخمر ما خامل العقل وقد روى مثل ذلك ايضا عن ابن عمر والنعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له يجمل هذا الحديث  
جمع المعاني التي يحتملها الحديث الاول غير معنى واحد وهو ما احتمله الحديث الاول: ما حمله عليه من ذهب الى كراهة نقيع التمر  
الربيب فانه لا يحتمل هذا الحديث لانه قرن مع ذلك خمر الخمصة وخمر الشعير وهم لا يقولون ذلك لانهم لا يرون نقيع الخمصة والشعير  
باسا ويفرقون بينهما وبين نقيع التمر والربيب في ذلك التناول لا يحتمل هذا الحديث ولكنه يحتمل التناولات الاخر كما يحتمل الحديث  
الاول فان احتج في ذلك بما روى عن انس قال كنا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نبتد الطيب والبسر فلما نزل تحريم  
الخمر اهرقناهما من الاوعية ثم تركناهما في رواية وكان خمر سم يومئذ البر والتمر وفي رواية وانا نعد اليومئذ خمر اقلوا هذا  
ما يدل على ان ذلك كان خمر ايضا قبل ان يثبت ذلك دليل على ما ذكرت لانه قد يجوز ان يكون ذلك الشراب نقيع تمر مخرب  
بذلك قول من كره نقيع التمر ولا يجب بذلك حجة حرمة طيبه ويحتمل ان يكونوا فعلوا ذلك لعلمهم ان كثير ذلك مسكر فلم يمتنعوا على  
انفسهم الوقوع فيه لقرب غيرهم به فكسروا ذلك وانا قول انس وانها الخمر يا يومئذ فيحتمل ان يكون اراد بذلك ما كنا نخمر  
الدليل على ذلك ما حدثنا فهد ذكر بسنده عن عيسى ان ابا عبد الله الى انس في حاجة فابصر عنده طلاء رشديا والطلا ما يسكر كثيرا  
فلم يكن ذلك عند انس خمر وان كثيرا يسكر وثبت بما وصفتنا ان الخمر عند انس لم يكن من كل شراب ولكنها من خاص من الاشربة  
وقد وجدنا من الآثار ما يدل على ما ذكرنا ايضا مما تاملنا عليه حديث انس فذكر بسنده عن ابن عباس قال حرمت الخمر لعينها  
والسكر من كل شراب فاخير ابن عباس ان الحرمة وقعت على الخمر لعينها وعلى السكر من سائر الاشربة سواها فثبت بذلك ان  
ما سوى الخمر التي حرمت مما يسكر كثيرة في اربع شربة قليلة الذي لا يسكر على ما كان عليه من الاباحة المتقدمة تحريم الخمر وان  
التحريم الحادث انما هو في عين الخمر والسكر مما في سواها من الاشربة فاحتمل ان يكون الخمر المحرمة هي عصير العنب خاصة  
واحتمل ان يكون كل ما خمر من عصير العنب وغيره فلما احتمل ذلك وكانت الاشياء في تقدم تحليلها جملة ثم حدث تحريم  
في بعضها لم يخرج شئ مما قد اجمع على تحليله الا باجماع ياتي على تحريمه ونحن نشهد على الله عز وجل انه حرم عصير العنب اذا  
حدثت فيه صفات الخمر ولا نشهد عليه انه حرم ما سوى ذلك او احدث فيه مثل هذه الصفة فالذي نشهد على الله بتحريمه اياه هو الخمر  
الذي آمننا بتنا ويلها من حيث قد آمننا بتنزيلها والذي لا نشهد على الله انه حرم هو الشراب الذي ليس بخمر فما كان من خمر  
فقليله وكثيره حرام وما كان مما سوى ذلك من الاشربة فالسكر منه حرام وما سوى ذلك منه مباح هذا هو النظر عندنا الى آخره قال  
باب ما جاء في السكر اي في السكر قال الطيبي الخمر ستر الشئ ونقال لما يستر به خمار والخمر سمي به لكونه خامل  
المقر العقل وهو عند بعض الناس اسم لكل مسكر وعند بعضهم اسم للمخمر من العنب والتمر انتهى وفي النهاية النقيع شراب  
يتخذ من زبيب او غيره ينقع في الماء من غير طبخ والنبيذ هو ما يعمل من الاشربة من التمر والزبيب والعسل والخمصة والشعير  
وغير ذلك يقال نبذ التمر والعنب اذا تركت عليه الماء ليصير نبذا فنصرف من مفعول الى فاعل وفي الباب عن ابن عمر  
كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وعن ابن عباس رفعه كل مخمر خمر وكل مسكر حرام الخمر معناه مغطى العقل فهو في حكم الخمر  
اذا بلغ حد السكر وهو حرام متناوع عن جابر بن عبد الله رفعه ما اسكر كنيده فقليله حرام اي ما اسكر خمر اقليله حرام كونه خمر  
وهي نجسة العين واما ما عدا الخمر فحرمة القليل مبينة على ان قليله دافع الى الكثير واذا شرب للثبتي والمعتية وعندنا طاهر

في سيرة فليد حزم الاقليل بقصد التقوى على العبادة فانه حلال بديل آخرون فالتسوية مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن البتبع فقال كل شراب اسكر فهو حرام وعن ابي هريرة قال سالت النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن شراب من العسل فقال ذاك البتبع قلت وينبذ من الشعير والذرة قال ذاك المنذر  
 ثم قال اخبر قومك ان كل مسكر حرام وعن عائشة روت كل مسكر حرام وما اسكرها فانه القهقري  
 فلما اكلف منه حرام واخرج الطحاوي بسنده عن عمر روت كل مسكر حرام وعن ابن عمر روت كل مسكر حرام وعن سعيد بن جبير  
 عن قليل ما اسكر كثيره وعن ابن عباس روت ان الله حرم الخمر والميسر والكوبة وقال كل مسكر حرام واخرت روايات الباب ونبذ  
 ثم قال قال ابو جعفر فذهب قوم الى ان حرموا قليل النبيذ وكثيره واحتجوا في ذلك بهذه الآثار وقالوا انهم في ذلك آخرون فاما ما  
 من ذلك بالاسكر وحرموا الكثير الذي يسكر وكان من الحجة لهم في ذلك ان هذه الآثار التي ذكرنا قد رويت عن جماعة من اصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن تأويلها يحتمل ان يكون كما ذهب اليه من حرم قليل النبيذ وكثيره فيحتمل ان يكون على  
 المقدار الذي يسكر منه شرابه خاصة فلما احتملت هذه الآثار كل واحد من هذين التاويلين نظرنا فيما سواهما الى العلم بما في النبيين  
 اريد بما ذكرنا فيها فوجدنا عمر بن الخطاب وهو واحد النضر الذين روينا عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر حرام  
 قد روى عنه في اباحة القليل من النبيذ الشديد باحثنا فوجدنا في نسخة عن عمر انه كان في سفر فاتي بنبيذ فشرب منه فلبث ثم قال  
 ان بنبيذ الطائف غرام فذكر شدة لا اخفطها ثم دعا بما رقص عليه عليه ثم شرب والغرام بيننا بالعين المعجبة والصحيح بالهبة ثم اخرج  
 عن عمرو بن ميمون قال شهدت عمر حين طعن في جاره الطبيب فقال اي الشراب احب اليك قال النبيذ فاتي فشرب منه فخرج  
 من احدى طعنيتي ثم اخرج شمله منه وزاد قال عمرو كان يقول انا شرب من هذا النبيذ فشر بالقطع لجوم المابل في بطونهم من  
 ان يؤذينا قال وشرب من بنبيذ فكان اشد النبيذ ثم اخرج عن سعيد بن ذي لعود قال اتى عمر رجل سكران فجلده فقال  
 انما شربت من شرابك فقال ذاك كان وفي اخرى قال جابر رجل قد ظمى الى خازن عمر فاستقاه فلم يلقه فاتي بطيخة فاشرب  
 منها فسكر فاتي به عمر فاعتذرا له وقال انما شربت من طيختك فقال عمر لما اضربك على السكر فضر به عمرو وعن ابن علقمة قال  
 امر بنبيذ فصنع في بعض تلك المنازل فالبطار عليهم ليلة فاتي بطعام فطعم ثم اتى بنبيذ فدا حلف واشتد فشرب منه ثم  
 قال ان هذا الشديد ثم امر بما رقص عليه عليه ثم شرب به واهباه وعن ابن عمر ان عمر انتبذ في مزادة فيها ثمانية عشر وعشرة  
 فانه فذا فوجد حلو فقال كما كنتم اقلتم عكره وعن عبد الرحمن قال صحبت عمر فذكر الحديث وفيه ولم يشرب الا خمرا حتى  
 اشتد ما فيه فذهب عمر فشرب منه فوجد فدا اشتد فقال اسروه بالماء قال الطحاوي فلما ثبت بما ذكرنا عن عمر اباحة قليل  
 النبيذ الشديد وقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مسكر حرام كان ما فعله في هذا ليل ان ما حرم رسول الله صلى  
 عليه وسلم بقوله ذاك عنده من النبيذ الشديد هو السكر منه لا غير فاما ان يكون سمح ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم قبله لا  
 رآه رايا فان ما يكون في ذلك يكون رآه رايا فراه في ذلك عند الحاجة ولا سيما اذا كان فعله المذكور في الآثار التي روينا ما عنه يحضر  
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره عليهم منكر فدل ذلك على متابعتهم اياه عليه هذا عبد الله بن عمرو وهو واحد النضر الذين روينا عنه  
 عليه وسلم كل مسكر حرام وهذا صلى الله عليه وسلم اتى بشرب فادناه الى فيه فقطب فرده فقال رجل يا رسول الله احرم سوفرد  
 الشرب ثم عاد بما رقص عليه ذكر مرتين او ثلثا ثم قال اذا علمت هذه الاسقية عليكم فاكسروا متونها بالماء في هذا اباحة قليل

روى عن ابي هريرة قال سالت النبي صلى الله عليه وسلم

النبذة الشديدة واولى الاشياء بنان نجعل كل واحد من القولين على معنى غير المعنى الذى عليه القول الآخر فيكون قوله كل مسكر حرام  
 على المقدار الذى يسكر منه من النبيذ ويكون ما في الحديث الآخر على اباة قليل النبيذ الشديد وقد روى عن ابن مسعود الانصاري  
 نحو حديث ابن عمر قال عطش رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة فاستقى فأتى بنبيذ من نبيذ السقاية فشرقه طب فصب عليه  
 من ما ذكره ثم شرب فقال رجل احرام هو فقال لا وقد روى في ذلك عن ابى موسى الاشعري قال لعننى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سلم اراو معاذ الى اليمن فقلنا يا رسول الله ان بهما شرابين يصنعان من البر والشعير احدهما يقال له المزور والاخر يقال له النبع  
 فما شرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم واشربوا ولا تسكروا فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لابي موسى ومعاذ حين  
 سألا عن النبع اشربوا ولا تسكروا ولا تشربا مسكرا كان ذلك دليلا ان حكم المقدار الذى يسكر من ذلك الشرب خلاف حكم الا يسكر منه  
 فدل ذلك على ان ما ذكره ابو موسى عنه صلى الله عليه وسلم من قوله كل مسكر حرام انما هو على المقدار الذى يسكره لا على العين التى  
 كثير باليسكر وقد روينا حديث ابى سلمة عن عائشة في جواب النبى صلى الله عليه وسلم للذى سألته عن النبع بقوله كل شراب مسكر  
 فهو حرام فان جعلنا ذلك على قليل الشرب الذى يسكر كثيرا ضاوحا بآداب النبى صلى الله عليه وسلم لمعاذ وابي موسى وان جعلنا على  
 تحريم السكر خاصة لا على تحريم الشرب اتفق بين ابى موسى واولى الاشياء بما حمل الاثار على الوجه الذى لا تضاد اذا حملت عليه  
 وقد روى عن عبد الله بن مسعود في ذلك ايضا قال ان القوم ليجلسون على الشرب وهو يحل لهم فما يزالون حتى يحرم عليهم ثم عن  
 علقمة بن قيس انه اكل مع عبد الله بن مسعود خبزا ولحما قال فأتينا بنبيذ شديد يذهب له سير من في جرة خضراء فشرابا منه وعن  
 علقمة قال سألت ابن مسعود عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسكر قال الشرية له الاخرة فهذا عبد الله قد روى عنه  
 في اباة قليل النبيذ الشديد من فعله وقوله ما ذكرنا ومن تفسير قول رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام على ما وصفتنا  
 وقد روى عن عبد الله بن عباس ما يدل على ما ايضا في قصته وقد عبد القيس وفيه فقالوا يا رسول الله فان اشتد في الاسقية قال  
 صبو عليه من الماء وقال لهم في الثالثة والرابعة فابرقوه ففى هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اباح لهم ان يشربوا من  
 نبيذ الاسقية وان اشتد فان قال قائل فان في امرادياهم باهراقة بعد ذلك دليلا على نسخ ما تقدم من الاباة قيل لهم وكيف  
 يكون ذلك كذلك وقد روى عن ابن عباس من كلامه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر لعينها والسكر من كل  
 شراب وهو الذى روى عنه ما ذكرت فدل ذلك ان التحريم في الاثرية كان على الخمر لعينها فليها ونشربا والسكر من غير ما  
 كين يجوز على ابن عباس مع علمه وفضله ان يكون قد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم بالوجوب تحريم النبيذ الشديد ثم  
 يقول حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب فيعلم الناس ان قليل الشرب من غير الخمر وان كان كثيرا يسكر طارئا  
 غير جاز عليه عندنا ولكن معنى ما ارادوا به اراق النبيذ في حديث قيس انه لم يأنسهم عليه ان يسرعوا في شربه فيسكروا والسكر  
 المحرم عليهم فامرهم باهراقة لذلك وقد روى مثل هذا عن احد الوفاة الذى وفدوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد  
 عبد القيس انهم سألوه عن الاثرية فقال لا تشربوا في الدبار ولا في النقيير واشربوا في السفار الحلال الموكا عليها فان اشتد  
 فاكسروه بالماء فان اعيالك فابرقوه فان قال قائل قد روي في هذا الباب عن عمر ما ذكرت في حديث عمرو بن ميمون وغيره  
 وقد روى عنه خلاف ذلك السائب بن زيد ان عمر خرج فصلى على جنازة ثم اتى على القوم فقال لهم اني وجدت انما من  
 عبد الله بن عمر ربح الشرب فسالته عنه فزعم ان طاردا في سائل عنه فان كان يسكر جازا قال ثم شهدت عمر بعد ذلك حليبا

ثانيين في رشح الشراب الذي وجدته وفي روايته فقال اني وجدت مع فان رشح شراب فوجدته شراب الطلاء بالاسم  
شرب فان كان يسكر جلدته فباده عمر الى التام قال فهذا عمر قد جد في الشراب الذي يسكر فبذا نجحت المار وتيمم عنه قليل له ما  
بما خلف لذلك لان عمر قال في هذا الحديث وانا سائل عما شرب فان كان يسكر جلدته فقد يحتمل ان يكون المراد بذلك المقدار  
الذي شرب اي فان كان ذلك المقدار يسكر فقد علمت انه قد سكر ووجب عليه الحد وهذا اولى ما حمل عليه تاويل هذا الحديث  
حتى لا يضاد ما سواه من الاحاديث قد روي عنه وقد روي عن ابي هريرة البجلي في هذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ادخل احدكم على اخيه فاطعمه طعاما فلما اكل من طعامه لا يسأل عنه فان استغاث فليشرب منه ولا يسأل عنه فان خشي  
منه فليسكر ولشئ ففى هذا الحديث اباحة شرب النبيذ فان قال قائل انما اباحة بعد كسره بالمار وذباب شدته قليل له فلهذا  
فاسد لانه لو كان في حال شدته حراما لكان لا يحل وان ذهب شدته يصيب المار عليه الا ترى ان خمر لو صب فيها ما جنى غلب  
المار عليها ان ذلك حرام فلما كان قد اخرج في هذا الحديث الشراب الشديد اذا كسر بالمار ثبت بذلك ان كسر بالمار  
غير حرام ثبت بما روي في هذا الباب ابا جهم لا يسكر من النبيذ الشديد وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى انتهى  
باب في الداذي قال في الجمع هو حجب يطرح في النبيذ فيشته حتى يسكر وفي نسخة الباذق عن ابي موسى رفعه ليس برب ناس  
من امتي الخمر يسمونها بغير اسمها فيه دلالة على الترجمة حيث حرم عليكم السكر وان تبدل اسمه والداذي داخل فيه كما دخل  
في الطامه والباذق

باب في الادعية جمع وعاء وهي الطروف قد نهي صلى الله عليه وسلم حين حرم الخمر في اول الاسلام عن الانتباه في الختم وهي  
الحجرة الخضراء وفي المزفت وهي الحجرة المظلي بالمزفت وهو القبر وفي النقيروهي المتقوين الخشب وهو المقيروفي الديار وهو القرع  
اليابس يقال لا يقطين ايضا وفي المزادة المجوبة وهي الراوية والقرابة والمجوبة ما قطع راسها وليس لها عذارة من اسفلها اي  
مصعب المار من اسفل الراوية نهي خوفا من ان يكون مسكرا ولا يعلم به فكان هذا للاحتياط وسد للزريعة فلما طال الزمان وعلم حرمة  
واشتهرت اخرج الانتباه في كل وعاء فقال صلى الله عليه وسلم ونهيتكم عن الاشربة ان لا تشربوا الا في طهر وفي الادم  
فاشربوا كل وعاء غيروا ان لا تشربوا مسكرا اي بالغ هذا الاسكار قوله حتى رجل كان من الوجد الذين  
دفعوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من عبد القيس مجيب عوف ان اسمه قيس بن النعمان فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشربوا في نقيرو ولا مزفت ولا دباء ولا ختم واشربوا في الجلد الموكا فان  
اشتد فاكسروه بالماء فان اعياكم فاهر يقوة اي اكسروا واشدوا بتخليط المار فان اعجزكم اشتداده فلا يصح تخليط  
المار فاهر يقوه فانه يبلغ قليلا ايضا الاسكار وفي رواية ابن عباس قال ان دفع عبد القيس قالوا يا رسول الله  
فيما تشرب قال لا تشربوا في الدباء ولا في المزفت ولا في النقيروا انبذوا في الاستقية قالوا يا رسول الله فان  
اشتد في الاستقية قال نصبوا عليه المار قالوا يا رسول الله فان زاد اشتد فقال لهم في الثالثة او الرابعة اهرقوا  
ليس سألوا ولا عن اشتدوا الزبيد فامرهم بصب المار عليه ثم سألهم عن زيادة الاشتداد فامرهم بزيادة صب المار ثم سألهم بزيادة  
الاشتداد فقالوا فامرهم بازدياد صب المار الا الهراق او امرهم بالهراق في المرة الرابعة وهذا الحديث الذي وعدناك انه سياتي  
في الكتاب حجة ابي حنيفة وموافقه وقد تقدم ذكره في عبارات الطحاوي سؤالا الطحاوي ففى هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم



باب في نبذ البسرا في الباب عن قتادة عن جابر بن نزياد وعلمهم به انها حكم طين بالبسر واحد واخذ  
ذلك عن ابن عباس وقال ابن عباس اختفى ان يادون المزمار الذي نهيت عنه عبد القيس  
فقلت لقتادة ما المزمار فقال النبيذ في الحنتم والمنافق في التفسير فتاوة المزمار وذكر ابو عبيد ومن الاشربة  
المسكرة شراب يقال لها المزمار ولم يفسره بالكثير من هذا واشد فيه للاختلاف بين السحبات وبس الشرب ثم يعم بهذا  
جزء فيهم المزمار والسكر فتاوة هو خلاف ما فهم ابن عباس من معناه فحشي ان يدخل المزمار فيه فعلى تفسير فتاوة  
لا يدخل فيه البسر وحده في المزمار المنهي عنه

باب في صفة النبيذ قال في النهاية هو ما يعمل من الاشربة من التمر والزبيب والعسل والمنقحة والشعير وغير  
ذلك يقال نبذ التمر والعنب اذا تركت عليه الماء ليغير نبيذا فصرف من مفعول الى فعل في الباب فقلنا يا رسول الله ان  
لنا عندنا ما نصنع بهما قال نزيبوهما قلنا ما نصنع بالزبيب قال انبذوه على غدا انكم واشربوه على عشائكم  
وانبذوه على عشائكم واشربوه على غدا انكم الحديث و عن عائشة نبذ لرسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم غدة فاذا كان من العشي فتعشى راكل العشاء شراب على عشائه  
فان فضل شئ صبت به او فوخته في اناء يشرب به ثم تنبذ بالليل فاذا اصبح تغذى  
فشراب على غدا ثم قالت لغسل السقاء غدة وعشاء داي اول النهار واخره لزيادة الثقافة  
ولعل كان هذا في ايام العصف والحارة فلا يخالف ما في الباب عن ابن عباس قال نبذ النبي صلى الله عليه وسلم الزبيب فيشره ليقيم  
والغدة بعد الغدالي مسارا ثالثة ثم يامر فيسقى الخدم ويراقق فانه كان لعل في زمن الشتاء و ايام البرد الى ثلثة ايام وبعده  
قبل بلوغ الاسكار يسقى الخدم وبعده يراقق والله اعلم

باب في شراب العسل في الباب عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكثر عند زبيب  
زبيب بنت جحش فيشر به عند عسل فتواصيت انا وحفصة اتينا ما دخل عليهما النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم فلتقل اني اجد منك سراج مغاير فدخل على احدهما قالت ذلك له فقال  
بل شربت عسلا عند زبيب بنت جحش ولنا اعود له داي لا اشرب بعد اليوم وقد  
اقسم عليه ففترلت لم تحرم ما احل الله لك فتبغى الى تتوبا اليه لعائشة وحفصة راي الخطاب في هذه الآية لعائشة و  
حفصة تفسير لفظ الديث في التزمل هو قوله صلى الله عليه وسلم لا زواج بل شربت عسلا و اسراراه قوله لها لا تخجنني  
بذلك اجدوا المغاير جميع يتولون غرقا ركي كريته ويقال له مغاير بالثاء المشددة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره  
ان يوجد منه ركي كريته واما ما وقع في رواية الثانية فتعنتي حفصة فهو غلط من بعض الرواة انما سقته زبيب ومعنى  
قوله جوست اي اكملت نخلة العرقطه من شجر العضاة وفسره ابو داود بنبت من نبت النخل اي تاكل النخل فيتولون  
الكلمة العسل الذي فيه رائحة كريته

باب في النبيذ اذ غلا قديمنا المسائل والاختلاف فيها من الحر والاشربة والنبيذ وافتي اكثر الحنفية على ما قاله  
محمد بن الحسن الشيباني وما كان الشافعي ان كل شراب يتاقي منه الاسكار يكره فليده وكثيره وبه قال مشايخنا الكرام واما ما كان سكر

من الجادات كالخج والحشيشة والافيون وما يقوم مقامها فقد قال صاحب التنوير انها حرام وعز من ياكلها او يشربها حلالا للحدود  
ولا نجاسة فيها وقال الشامي سئل ابن حجر المكي عن ابني الافيون وصار حيث لا ياكلها يموت فاجاب حل لكونه نقص شيئا منها  
حتى ينزل اخره وبذلك يدل على الكراهة التحريمية وقال الشامي التباك فيها خلاف كثير ذهب البعض الى تحريمه والبعض الى الكراهة التحريمية  
وبعض الى الكراهة التنزيهية والبعض الى الاباحة مع الكراهة الطبيعية وعندى القول الآخر والقول بالتنزيهية اخرج في غالب  
الحال وقال قالوا في القصة قد حرمها البعض ولا وجه ولا خفاء في حمله ومن المار الطارى فوجدنا المشائخ استفتون على تحريمها و  
تنجيسها والطارى ما يقطر من نخل الشاذ واخرنا في ريارنا قوله عن ابني هريقة قال علمت ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كان يصوم فحينئذ فطره بيند صنعته في ديار ثم اتيت به فاذا هو ينش (يعلى) فقال اضرب بهذا  
الحائط فان هذا شراب من لا يوم من بالله واليوم الآخر قوله فحينئذ اى طلبت حين فطره ووقته

**باب في الشرب قائما** قاضي عن الشرب قائما فعن انس رفعه فخرج عن الشرب قائما وفي رواية يني عن الشرب  
قائما وكذلك عن ابني سعيد فروعا وفي رواية ابني هريقة فروعا لا يشرب من احدكم قائما فمن نسي فليستقي وفي رواية  
ابن عباس ان رسول الله صلى الله وسلم شرب من زمزم وهو قائم وهذا كله في  
الصحيح في مسلم وغيره وفي الباب عن علي ان عليا دعا رما ففسره به وهو قائم ثم  
قال ان سراجا ليكره احدهم ان يفعل بذا وقد رايت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يفعل مثل ما سراجا في فعلت اى يشرب قائما قال البيهقي في سننه النهي عن الشرب قائما  
اما ان يكون نهى تنزيهية او تحريم ثم صار نفو خارجا حديث انه شرب عن زمزم قائما وقال النووي النهي محمول على كراهة التنزيهية  
واما شره صلى الله عليه وسلم قائما فبيان الجواز وانما من زعم نسخا او غيره فقط فليط غلطا فاحشا واما قوله من نسي فليستقي فمحمول على  
الاستحباب والتدب فليستقي لمن شرب قائما ان يتقياه لهذا الحديث قال واما قول القاضي عياض لا خلاف بين اهل العلم ان من  
شرب قائما ناسيا ليس عليه ان يتقيا فاشار بذلك الى تضعيف الحديث فلا يلتفت الى اشارته وقال بعض العلماء ان شرب  
فضل الوضوء واما الزمزم قائما مستحب في غيرهما مكره الا اذا كان ضرورة ولعل وجه تخصيصهما ان المطلوب في ما زمزم  
وصول بركنه الى جميع الاعضاء وكذا في فضل الوضوء قلت النهي يني ارشاد وشفقة والليل شره قائما فافهم

**باب الشرب من في السقاء** في الباب عن ابن عباس رفعه يني عن الشرب من في السقاء واما كره ذلك من  
اجل ما يخاف من اذى عساه ان يكون فيه لا يراه الشارب حتى يدخله جوفه فاستحب لهم ان يشربوا في اناء نظاهر بصره فهذا النهي ايضا  
يبي ارشاد وشفقة

**باب في اختناث الاسقية** هو ان تشي رؤسها وتعطيها ثم تشرب منها قال في النهاية خثت السقارا زائنت في  
الى خارج وشربت منه وفي الباب عن ابني سعيد رفعه يني عن اختناث الاسقية في اخي عن عبد الله بن  
انيس ان النبي صلى الله عليه وسلم عابا دابة يوم احد فقال اخثت فم الاداة ثم اشرب من فيها  
قال الخطابي يحتمل ان يكون النهي خاصا بالسقار الكبير دون الاداة ونحوها ويحتمل ان يكون اباحة للضرورة والحاجة اليه في الوضوء  
واما النهي عنه ان يتخذ الانسان دابة ومادة اخثت قلت والظاهر عندى ان النهي عنه يني ارشاد وشفقة وذلك لان جبانة دابة و



بالشباب في العادة مضربا اذن اهل ما يفتان من اذى عساده ان يكون فيه لا يراه الشارب اولئذا تيرشش المار على الشباب  
يقبل انما ينهي عنه لثمتها فادامته الشرب هكذا ليزربها -

**باب في الشرب من ثلثة القلاح** في الباب عن ابي سعيد رفعه نهي عن الشرب من ثلثة القلاح اي عن  
فريقه منه لانه لا يئاسك عليها فم الشارب وربما انصب المار على ثوبه وبدنه وقيل لاني لا التنظيف التام اذ غسل الاناء ووردانه  
منعد الشيطان ولعلما راديه عدم النظافة وبالجملة النهي نهي ارشاد وشفقة -

**باب في الشرب في آنية الذهب والفضة** قال في الهداية ولا يجوز الاكل والشرب في الادبان والتطيب في  
آنية الذهب والفضة للرجال والنساء لقوله عليه السلام في الذي يشرب في اناء الذهب والفضة انما يجرجر في بطنه نار جهنم  
واقى ابو هريرة بشراب في اناء فضة فلم يقبله وقال نهانا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا شرب هذا في الشرب فكذا في  
الادبان ونحوه لانه في معناه ولا تشبه بزنى المشركين ونعم المتزينين والمسرفين وقال في الجامع الصغير يكره ومراوة التحريم  
وليستوى في الرجال والنساء لعموم النهي وكذلك الاكل بمعلقة الذهب والفضة والاكتحال بميل الذهب والفضة وكذلك  
بالشبه ذلك كالمحلاة والمرأة وغيرهما لما ذكرنا انتهى قلت حديث الاول اخرج الشيخان عن ام سلمة مرفوعا والثاني اخرج النسائي عن حذيفة  
وفقه في الباب عن ابي ليلى قال كان حذيفة بالمداخن فاستسقى فاما هديه فان باتاء من فضة فراه به

فقال اني لم اسره به الا اني قد نصيته فام يقته وان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن  
الحراير والدياج وعن الشرب في آنية الذهب والفضة وقال هي لهم في  
الدنيا ولكم في الاخرة الدية فان القوي على التصرف مع حدة والتاجر ورثين الاقليم معرب جمعة وفاقه وقين  
قال حذيفة اعتذارا عن الحاضرين عن فعله اني لم اسره به الا قريته ان ياتيني المار في اناء فضة فلم تنس قال النورى اجعوا  
على تحريم الاكل والشرب في اناء ذهب وفضة على الرجل والنساء ولم يخالف في ذلك احد الا الشافعي في قوله القديم انه يكره  
لا يحرم وادود الظاهري انه يحرم الشرب لا الاكل لسائر الوجوه من الاستعمال وبما باطلان بالنصوص فيحرم استعمالها في الاكل و  
الشرب والطهارة والاكل بالمعلقة من احبهما والتجنيح بحجرة والبول في الاناء منه وسار استعمالها

**باب في الكراع** وهو السقي بالغنم من غير واسطة اليد والاناء وفي الباب عن جابر بن عبد الله قال  
دخل النبي صلى الله عليه وسلم وحمل من اصحابه على حمل من الانصار وهو يحول الماء في حائطه  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان عندك ماء بات هذه البية في شئ الا كرعنا اي نشره بالكراع من السواني اذن  
اللو فدل على جواز الكراع وقت الحاجة

**باب في الساقى متى يشرب وفي الباب** مرفوعا ساقى القوم اخوهم شرابا وهذا من باب الادب والاستحباب فانه  
ان قدم نفسه عليهم يكون ذلك علامة على شدة حرصه فاما ان فعل ذلك فاخذ قدر نصيبه او لا فلا بأس فيه لانه ليس بايجاب اما  
حديث انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بلبن قد شيب بما موع عن يمينه اعراحي وعن  
يساره الوكيل فشرب ثم اعطى الاعراحي وقال الايمن فالايمن فانما اورده ليعلم ان يحمل ساقى القوم اخوهم شرابا هو اما  
كان الساقى شرابا لهم يكون الشئ مشتركا بينهم جميعا فانما اذا كان من خالص حق الساقى بان اهدى له او كان ملكه فاحب اليه

فلما نزل عليه السلام

**باب في النفخ في الشراب** في الباب عن ابن عباس قال بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
تنفس في الأناء وينفخ فيه أي إذا شرب لا تنفس فيه من غير إبانة الأنا من فيه قال الخطابي يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم  
ذلك من أجل ما ينافي أن يبرز من ريقه ورطوبة فم يفتح في المار وقد يكون إبانته من بعض من يشرب متغيره فخلق الرائحة بالبركة  
بركة ولطفه فيكون الأحسن في الباب أن تنفس بعد إبانة الأنا من فيه وإن لا تنفس فيه لأن النفخ إنما يكون لأحد عنيين فإن  
كان من حرارة الشراب فليصبر حتى يبرد وإن كان من أجل قذا يصبر فيه فليسط باصبع أو ظلال أو نحوه وللحاجة إلى النفخ في  
بحال قلت في الباب المتقدم عن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا شرب تنفس  
ثلاثا وقال هو إيمان آدم لا تنفس في حالة الشرب بإبانة الأنا من فيه ولم يشرب مرة واحدة قال في النهاية يقال شربا  
الطعام ومرا إذا لم يثقل على المعدة والجزء عنها وقوله إبراهيم أي يبراه من ألم العطش أو إرادته لا يكون منه مرض وقال عطاء الدين  
صاحب الطب النبوي قوله أمر أي أسرع أخذرا من أمرى وأعلى المعدة وقيل أنه يمرى البدن ويخيمه ثم علم أن في بعض  
الحديث ذكر مرتين وفي بعضها ثلاثا وجهان النفس الثالث بعد الفراغ عن الشرب فذكره بعض لا ينس فلا اختلاف ولم يثبت عنه  
صلى الله وسلم الشرب مرة واحدة

**باب ما يقول إذا شرب اللبن** يجب في أول الشرب واجتهد في الطعام التسمية كذا يستحب حمد الله تعالى في آخره  
والتسمية في شرب الماء واللبن والعسل والمرق والدوار وسائر المشروبات كالتسمية على الطعام وتحصل التسمية بقوله بسم الله  
فإن قال بسم الله الرحمن الرحيم كان جائزا وسوار في استقباب التسمية والمحمد بعد الجنب والحائض وغيرهما وفي الباب عن  
ابن عباس في الحديث الطويل ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم لبين فشرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أكل  
أحلكم طعاما فليقل اللهم بارك لنا فيه واغنا خيرا منه وإذا سقى لبنا فليقل اللهم بارك لنا فيه  
ونردنا منه فإنه ليس شيء يحزى من الطعام والشراب إلا اللبن كانه في تلك  
الفضيلة يفوق على الألبان وأن كان اللحم فواضل أخرى حتى صار سبيبا

**باب في أكل الأنية** أي رطبها وسها ولا يعيها كشوفة في الباب عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
دسليم قال أغلق بابك واذكر اسم الله فإن الشيطان لا يفتح بابا مغلقا وأطفأ مصباحك  
واذكر اسم الله وخمس أأأك ولو بعود تعرضه عليه واذكر اسم الله وأوك ستأكل إذا كرم  
وفي رواية فإن الشيطان لا يفتح بابا غلقا ولا يحل وكأرو لا يكشف أناروان الفول يفتقه الفارة تضرا على  
الناس بينهم فأنها تحرق الفتيلة فتحرق البيت في الحديث دليل على استقباب تخمير الأنا وهو نغطية وأيكار السقار وأغلق الباب  
وذكر اسم الله تعالى عليها وأطفأ السراج والنار عند النوم وفي بعضها كف الصبيان والمواشي بعد المغرب ففعل من أنواع  
الخبر والآداب الجامعة لمصالح الآخرة والدنيا فامر صلى الله عليه وسلم بهذه الآداب التي هي أسباب السلامة من أذى الشيطان  
وجعل الله تعالى هذه الأسباب أسبابا للسلامة من أذائه فلا يقدر على كشف الأنا ولا حل السقار ولا فتح الباب إذا وجدت  
الأسباب لیسیمه وقت فعله آخر كتاب الأثرية

بسم الله الرحمن الرحيم ادر كتاب طعمة جمع طعام وهو البر وما ياكل بل وما يشرب ايضا اي هذا في الطعام والشراب احكامها  
قال الله تعالى كلوا واشربوا الايت اعلم ان ضرورة الطعام ثلاثة الاولى محافظه النفس عن الهلاك وهذا القدر فرض اكله ليس  
تركه وياثم تركه لقوله تعالى ولا تملقوا بايديكم الى التهلكة فيفرض عند خوف الهلاك لدفع الهلاك به ولا يفرط باليمنون  
اهل الرغبات ففعلهم اكل الهلاك النفس حتى تموت فلا يجوز وياثم تركه واما لازالة القوة وهذا اما الى قدر مشروع فيجوز واما ما جاز  
عن انوسط فلا يجوز واما الغرض اخرى لا ياكل فيها ولا ضعف لا يدخل تحت الحكم والثانية للتقوى على الطاعات فقد راي القوي على  
الخير كاجتناب النجوم والصنوة وخدمة المؤمنين وطلب العلم والمعيشة للمستحقين ومنها نفسه فيكون فيها ما جاز واما الطعام  
الصالحين لا يقصدون بقصا صحيح الوجهة الشكر الكريم والثالث لراحة النفس ولذة الحلال فهذا مباح الى الشبع ليزيد قوته  
وذلك طعام العوام لا يقصدون بالطعمة والاستقية الا بالذات لا يجوز فوق الشبع وليس المراد بالشبع شبع الشرعي وهو ثلث البطن  
كما في الحديث ثلث للطعام وثلث للشرب وثلث للنفس وهذا احسن طريق الطعام من التقليل والاسراف بل المراد بالشبع هو  
اكل الطعام بحيث لا يغلب على طهنة ان يفسد معدة فانه ان ظن انه يفسد معدته فهو فوق الشبع وهذا حرام فان اكل قدر ما يضره و  
فوق تحمل المعدة او اكل شيئا يعلم انه مضر لا يجوز قال الله تعالى ولا تسرفوا وليس الاسراف ما فوق الضرر واما ضرر فوق ضرر في  
الصحة والسلامة والاكل فوق الشبع ضرر يخل بالصحة ويفسد المعدة فحرم ولا باس بالطعمة النفسية والفواكه اللذيذة وغسل اليد  
بالخيار او الاثنان والصابون وغوا وعن ابى حنيفة جواز الغسل بالذقي وسنة الطعام غسل اليد في الاول ولا يمسح ولا يمسح  
ان شار لا باس بالمسح بالماء لئلا يتناول اثر الطعام والتسمية اوله والحمد آخره وفيه بعض الانا يدعونها بعد الاكل وسياقي ولا ياكل  
على خوان ولا متكيا ولا من فوق القصعة ولا وسطها ومن كل جوانبها الا ان ياكل طعاما مختلغا فلا باس ان ياكل من كل جانب  
ومن السنة ان يلتقي اصابعه والقصعة وان سقطت اللقمة من اليد يرفعه ويسبح ان كان عليه شيء فياكله تكميلا محتاج اليه و  
شكر النعمة الله الكريم الا ان يكون طعاما رطبا وسقط في مكان نجس فلا باس بدفعه بانهبة مما ذكره العلماء من الحنفية وغيرهم  
وسياقي بعضها -

باب ما جاء في اجابة الدعوة اي الطعام وفي الباب عن ابن عمر رفع قال اذا دعى احدكم الى الوليمة فليها  
قيل الوليمة كل دعوة تنتهي لسرور حادث من نكاح او ختان او من معاودة سفر من حج او غيره او عن الفراغ من علم او تعبير  
مكان او غيرهم لكن اشتهر استعمالها في دعوة النكاح وظاهر الامر يفيد الوجوب وكذلك قوله ومن لم يات الدعوة فقد  
عصى الله ورسوله اي من غير عذر فان ظاهره الوجوب ايضا وهو سبب البعض في الاجابة الى وليمة النكاح وحمل بعضهم  
على الذنب في كل دعوة وعلى ناكذ الاستجاب ثم الواجب اجابة الدعوة واما الاكل فمندوب غير واجب ان لم يكن صائما بل عليه  
قوله فان كان مفطرا فليطعم وان كان صائما فليدع اي يدعو لاهل الطعام او معناه فليترك الطعام وقيل اجابة  
الوليمة مستحبة وقيل واجبة وقيل فرض الكفاية لانها اكرام موالاة اشبه برسال السلام وهذا اذا عيّن الداعي المدعو بالدعوة فاذا  
لم يبين لم يجب الاجابة لان الاجابة معتل بما فيها من كسر قلب الداعي واذا عم فلا كسر وسقط الاجابة باعذار نحو كون الشبهة  
في الطعام او حضور الاغنياء فقط او من لا يليق محالسة او يدعوا بحاسته ولتعاونه على الباطل او كون النكاح مثلا فلتعذر  
الحجروني في الباب عن ابى هريرة كان يقول شرب الطعام طعام الوليمة يدعى الاغنياء ويترك المساكين -

باب في استحباب الوليمة لتكاح الانفس ان يولم بجان بنى بها ويكران يولم بعد النكاح او بعد الخصة وقيل قبل النكاح  
ايضا في الباب عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اولم على احد من نسائه ما اولم عليها  
اولم بشاوى على زينب بنت جحش وعنده اولم على صفية بسوق وتمر

باب الطعام عند القدوم من السفر عن جابر قال لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة نحر جزوا  
اولم بقر ولعله كان رجوعه من سفر تبوك فهذا ايضا داخل في الوليمة

باب في الضيافة اذا ضاف الضيف عند احد فحق الضيافة ثلاثة ايام ويكره في الكلام والمجالة وتكلف شئنا في  
الطعام في اليوم الاول المضيف ينبغي للضيف ان لا يوقعه في المخرج والضيق بعد الثلاثة وهذا معنى قوله صلى الله عليه  
وسلم نكرم ضيفا جائزته يومه وليلة الضيافة ثلاثة ايام وما بعد ذلك فهو صدقة ولا يحل له ان يتوى  
عنده حتى يحرجه قوله يتوى اي يقيم قوله جائزته يومه وليله اي يكرمه ويخففه كذا قال مالك

باب في كم ايام يستحب الوليمة سميت وليمة لاجتماع الزوجين ووليمة كماله وجميعه من اللاتيام والاكثر ان  
الوليمة سنة والى ثلاثة ايام في الباب منوعا قال الوليمة اول يوم حق والثاني معروف واليوم الثالث سمعة و  
مرأى ولعل كان في عاداتهم كذاك والافان كانت القرية كبيرة واحب ان يطعم كل محلة محلة على كل يوم محلة  
فلا بأس بولوا طعم شهر ما لم يكن سمعة ورياء

باب من الضيافة ايضا قال القاضي عياض من الترمذ سأل عن الاسلام لزمه اكرام ضيفه وجاره وبريما وقد اوصى  
الشد الا حسان الى الجار والضيافة من محاسن الشريعة ومكارم الاخلاق وقد اوجبه الليث ليله واحدة واجتج بحديث  
عقبه ان نزلتم بقوم فامروا الكرم بما ينبغي للضيف فاقبلوا فان لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي  
وعامة التقدير على انها من مكارم الاخلاق وجبتهم قوله صلى الله عليه وسلم جائزته يوم وليلة والجائز العطية والمخبة  
الصلة فذلك لا يكون الا باختيار وقوله فليكرم يدل على ان الضيف لا يستعمل مثله في الواجب قالوا الاحاديث بانها  
كانت في اول الاسلام اذ كانت المواساة واجبة لهم يشير الى ان حديث الباب كلها منسوخة منها ليله الضيف حق على كل

مسلم من اصبح بفنائمه فهو عليه دين ان شاء اقتضى وان شاء ترك وفي اخرى ايراد جمل اضاف قوله ما فاصح  
الضيف محرم فاقان نصره حق على كل مسلم حتى ياخذ بقري ليله من نهر دعه وما له اي من صار ضيفا عند قوم  
فيؤخذ له ضيافة يوم وقاوان ابادا واد ايضا اشار الى نسخها بقدر باب بعد ذلك وقيل هذا محمول على حالة الاضطراب وقيل  
حاشيت عقبه محمول على ان الضيافة كانت حقا على المسلمين داخل في العهد فالمراد بقوله فخذوا منهم الاخر بلا قيمة فانه  
لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بل انما فعله عمر بن الخطاب في هذه الرواية بل معناه انه شكوا انهم ضيفوا  
ولا يسعك مثايل يغفلون السكاكين والاسرات حتى بقي جيا عا وكانت اهل الزمة تفعل ذلك عنا افقال فخذوا  
منهم حق الضيف اي بالقيمة والدرجانه ونحوه اعلم

باب نسخ الضيف في الاكل من مال غيره بد النسخ وفي نسخة نسخ الضيف باكل من مال غيره وفي اخرى باجار  
في نسخ الضيف في الاكل من مال غيره التجارة والثلاثة متحدة في اللفظ والعنه المراد بنسخ الضيف نسخ حكم الضيف وفي نسخة

باب نسخ الضيق في الأكل من مال غيره ونهه أيضا بمعنى التراجع التقديرية يعني كان الضيق أو لا في الأكل من مال غيره إلا  
تجارة ضيفا كان أو غيره ثم رفع ونسخ ذلك الضيق وفي الباب ابن عباس قال في تفسير قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم  
بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم فكان الرجل يحرج ويخرج أن يأكل عند أحده من أناس  
بعد ما نزلت هذه الآية فنسخ ذلك الآية ومفعول التي في سورة النور فاعل نسخ فقال (تعالى) ليس عليكم  
جناح أن تأكلوا من أموالكم إلى قوله اشتاتا كان الرجل الغني يدعو الرجل من أهله إلى الطعامة قال في الأخرج  
راي قال المدعواري جناحا واثما أن أكل منه ويقول المسكين الحق يعني فاحل في ذلك الآية أن يأكلوا  
مما ذكر اسم الله عليه وأحل طعام أهل الكتاب فهذا قول لبعض المفسرين أنهم قالوا نزلت هذه الآية التي في النار  
بأنه يأنى أن يأكل بعضهم طعام بعض الأشرار فالتقري كان أيضا مخطوطة بهذه الآية حتى نسخت بالتي في سورة النور ليس على  
الأعشى حرج الآية والما حبل أن حكم الضيف كان في ابتداء الإسلام واجبا على المضيف أن يأكل من ماله ثم رفع ذلك الحكم  
بآية النار وصار مخطوطة ثم رفع ونسخ ذلك التحريم بآية النور وصار مباحا فعلى جميع النسخ معنى الحديث مطابق لأخباره  
ولكن هذا التفسير ضعيف عندنا من جري فانه قال في تفسيره قال أبو جعفر وأولى ما بين القولين بالصواب في ذلك قول  
السدي ذلك أن الله تعالى حرم أكل أموالنا بيننا بالباطل ولا خلاف بين المسلمين أن أكل ذلك حرام علينا فان الله لم يحل  
قط أكل الأموال بالباطل وإذا كان ذلك كذلك فلا معنى لقول من قال كان ذلك منهيًا في أكل الرجل طعام أخيه  
على وجه ما أذن له ثم نسخ ذلك فنقل علماء الأئمة جميعا وجهها لما أن قرى الضيف وطعام الطعام كان من جملة أفعال أهل  
الشرك والإسلام التي حمدا لله عليها ونبيهم عليها وإن الله لم يحرم ذلك في عصر من العصور بل نذب الله عباده عنها  
عليه وإذا كان ذلك كذلك فهو من معنى الأكل بالباطل خارج ومن أن يكون ناسخا ونسوخا بمنزلة لأن النسخ إنما يكون  
منسوخ ولم يثبت النهي عنه فيجوز أن يكون منسوخا بالاباحة

باب في طعام المتبشرين أي المتفارين وفي الباب عن ابن عباس رفعه عن النبي عن طعام المتبشرين أن يوكل  
المتباريان المتقارضان بفعلهما يقال يتبارى الرجلان إذا فعل أحدهما مثل فعل صاحبه ليري إليها يغلب صاحبه وإنما مر  
ذلك لما فيه من الرأب والمباحات لأنه داخل في جملة ما نهى عنه في أكل المال بالباطل -  
باب الرجل يدعو فيرى مكرها أي في محل الدعوة قال في الهداية ومن دعى إلى وليمة أو طعام فوجد ثوبا أو غنما  
فلا بأس أن يتعدى ياكل قال أبو حنيفة أثبتت بهنارة فصبرت وبذلك لأن اجابة الدعوة شبهة قال عليه السلام من لم يحب  
الدعوة فقد عصى أبا القاسم فلا تتركها لما اقترنت به من البدعة من غير كصلوة الجنائز واجبة الإقامة وإن حضر بها شاة  
فان قدر على المنع منهم وإن لم يقدر يصبر وإذا لم يكن مقتدى فان كان ولم يقدر على منعهم يخرج ولا يقعد لأن في ذلك  
شين الدين وفتح باب العصية على المسلمين والمحكي عن أبي حنيفة في الكتاب كان قبل أن يصير مقتدى ولو كان ذلك  
على المائة لا ينبغي أن يقعد وإن لم يكن مقتدى لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين وبذلك كله بعد  
الحضور ولو علم قبل الحضور لا يحضره لم يلزمه الدعوة بخلاف ما إذا هم عليه لأنه قد لزمه ودلت المسئلة على أن الملاهي  
كلها حرم حتى الغنى يضرب القضيبي وكذا قول أبي حنيفة أثبتت لأن الاتجار بالحرم يكون انتهى وفيه مباحث فخرج

الى فتح القدير ان شئت تملت الحاصل انه لا يخلو ان الالهوا ان يكون في مجلس الطعام او في بيت غير بيت المائدة و  
 كذلك اما علم قبل ان يحضره بالاخبار او بعرف القوم او بعبادة الناس ان المجلس مجلس الالهوا ولم يعلم قبل الدخول بل  
 بهجم بعده فان كان ممن يقدر على المنع يجب عليه ان يحضر ويظهر المجلس عن مثل هذه الخبايا وان لم يكن قادرا  
 على منعه وكان هو من اهل العلم واهل التقوى ويقنعون الناس به ويمسكون بفعاله فيحضر اذا علم قبل ويخرج اذا لم  
 يجد الحضور رسوا وكان الالهوا على المائدة او في بيت غير ما متعلقه بالمجلس الطعام لان في ذلك شين الدين لان المقتهى امام  
 في الدين وفعل امام الدين على خلاف الدين استخفاف بالدين في نظر الناظرين وان كان من العوام الذين لا يعتقدون  
 الناس به ولم يكن الالهوا على المائدة فله يجوز ان يأكل ويقعد ثم وان كان الالهوا على المائدة فلا يجوز له الاكل والقعدة هنا  
 وان كان من العوام قال الله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين والجلوس اشارة الرضا فيجب معهم واعلم قد  
 كثر في زماننا اتخاذ الالهوا لايخلو مجلس نشاط من الرقص والغناء وان خلت لا يجلسون انما مجلس النشاط والمائدة يكون  
 في بيت والجلوس في ناحية اخرى فاذا دخلت دخلت مجلس الرقص والغناء وبعد ذلك يدعوك صاحب المجلس الى الطعام  
 فيذهب بك الى المائدة فاكلت ودخلت الالهوا ثانيا او ذهبت الى بيتك وهذا طريق الاكثر فاما الخواص من العلماء و  
 العباد لا يحضرون مجلس الرقص ويدخلون اول دخول على المائدة ثم اكلوا وخرجوا منها وبقوا بالاطعام والغناء ما حضروا  
 القابل اكلنا الطعام والطعام ليس بحرمته والله ما يذو الحيل الا لما خادعة من الله والاستهزاء بشريعة المصطفوية تزيين  
 من الشيطان وتضليل من النفس استغفر الله من ذلك وكذلك مجالس النكاح اذا جاز آواز تخي المغنية واصحابها بال  
 ناحية وحضر القاضي فخطب وتم التقديروا بالتمتة اى المغنية بينونة وتغنون وترقصون والقاضي ان كان من اهل النوع  
 يفر كغفرا الغنم من الاسد فيخرج كالخرج فلا حول ولا قوة الا بالله فليكن ان لا تدخلها من هذه المجالس الشيطانية ولا تقعد  
 بعد الذكرى مع القوم الظالمين هم لا يتركون ما يريدون مع انهم يعلمون انهم خاطئون وانت تعلم الصواب وتركه تعالجه  
 فلا تفعل هذا والى الله المرجع والمآب وفي الباب ان عليا رضي الله عنه صنع للضيف طعاما فقالت فاطمة لودعونا

رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكل معنا فدعوه فجاور فوضع يده على عضادتي الباب فرأى القرام قد ضرب به في  
 ناحية البيت فوجع فقالت فالحمة لعل الحقه انظر ما رجعة فتبعته فقلت يا رسول الله فمراك فقال انه ليس لي الهوى  
 ان يدخل بيتا مزدوقا اي مدينا قال الخطابي فيه ليل على ان من دعى الى مدعاة يحضر بالملاهي والمنكر فان الواجب عليه  
 ان لا يجيب والقرام السرو في رواية اخرى ستر اتوسى فله الزينة احم ولعل القرام كان فيه قساويا ولا لانه علق في غير محله  
 نحو جاور ما بهي عنده صلى الله عليه وسلم -

باب اذا اجتمع فاحيانا هما احق اذا اجتماعا في وقت واحد ففي الباب مرفوعا اذا اجتمع داعيان فاجب اشرهما  
 بابا فان اتوا بها جوادا وان سبق احدهما فهو اولى

باب اذا حضرت الصلوة والعشاء وانما خص العشاء بالذكر لان وقت العشاء ليس وقت الصلوة وقد تقدم  
 انها من اعذار ترك الجماعة فراجع وفي الباب عن ابن عمر رفعه اذا وضع عشاء احدكم دائمت الصلوة فلا يقوم حتى يفرغ  
 وعن جابر بن عبد الله قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا وضع عشاء احدكم دائمت الصلوة فلا يقوم حتى يفرغ



والعسل والرق والدوار وسائر المشروبات كالتمسكة على الطعام في كل ما ذكرناه وتحصل بقوله باسم الله فان تناول  
بسم الله الرحمن الرحيم يكون جائزا ما زال الشيطان يأكل معه فلما ذكر اسم الله استنار ما في بطنه فهذا المحمول  
على الحقيقة وقيل على المجاز والاستعارة.

باب في الاكل متكئا يكره متكئيا والمقبول من سبياة الاكل ما فيه اقبال تام على الطعام وليس فيه كثرة الاكل باتساع  
البطن وليس من سبياة المتكبرين فما اجتمعت فيه الثلاثة كان فضلا وهو الاقترار كما في الباب عن انس يعني سهل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجعت اليه فوجدته يأكل تمرا وهو متقع احد وما فيه اثنان منها او واحد كان بقية  
قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم لا اكل متكئا وهو الجالس مطمئا على الارض والمستحن الجالس جاثيا على ركبته او  
مقنيا والترجيع قبيح قال الخطابي يحسب اكثر العامة ان المتكئي هو المائل المعتمد على احد شقيه لا يعرفون غير ذلك وكان بعضهم  
يناول هذا الكلام على نهج الطب ودرع الضرر عن البدن او كان معلوما ان الاكل المائل على احد شقيه لا يكره ويسلم  
من ضغط ينال في مجاري طعامه ولا يشبع ولا يسهل نزوله الى مقعدة وقال الشيخ وليس معنى الحديث ما ذهبوا اليه انما المتكئي  
هنا هو المعتمد على الوطأ الذي تحته فكل من استوى قاعدا على وطار فمتكئي والاكثار ما خذ من الوكاء ووزنه الافتعال منه  
فالتكئي هو الذي اوكى معذته وسد باب القعود على الوطأ الذي تحته والمعنى اى اذا اكلت لم تقدر متكئا على الاوطية و  
الوسيلة فعل من يكمل يستكثر من الاطعمة ويتوسع في الالوان ولكن اكل علة - واخذ من الطعام بلمعة فيكون قعودى مستوفرا  
له روى انه كان صلى الله عليه وسلم يأكل مقنيا ويتعبل انا عبد اكل كما يأكل العبد

باب في الاكل من على الصفحة قد تقدم من ان لا يأكل من فوق الصفحة ولا وسطها ولا من كل جانبها الا ان يأكل طعاما  
مختلفا فلا بأس ان يأكل من كل جانب وفي الباب عن ابن عباس رفعوا اذا اكل احدكم طعاما فلا يأكل من على الصفحة  
ولكن يأكل من اسفلها فان البركة تنزل من اعلاها الى اسفلها فان البركة تنزل اولا على اعلاها ثم ينصب الى اسفل  
فاذا اخذ من اعلاها ينقطع البركة واما اذا اخذ من الاسفل لا ينقطع لانه ينصب من الاعلى -

باب الجلود على مائدة عليها لجن ما يكرهه لا يقعد على المائدة اذا كان هناك فاحشة او لهوا او لهي سئل الله  
صلى الله عليه وسلم عن مطعمين عن الجلود على مائدة يشرب عليها الخمر قوله مطعمين اى طعابين او حل طعابين  
وعن الجلود متعلق بهي -

باب الاكل باليمين اتفقوا على ان الاكل والشرب باليمين مستحب وسنة وعلى كراهتهما بالشمال اذا لم يكن عنده  
فان كان عنده ريمع الاكل والشرب باليمين من مرض او جراحة فلا كراهة في الشمال وفي الباب عن ابن عمر رفعه  
اذا اكل احدكم فليأكل بيمينه واذا شرب فليشرب بيمينه فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله وفي  
اخرى قال قسم الله وكل يمينك وكل مما يليك وفيه بيان ثلث سنن من سنن الاكل وسبب التسمية والاكل باليمين  
والاكل مما يليه لان الكفة من موضع يد صاحبه سور عشرة وترك مروءة فقد يتقذره صاحبه لاسيما في الامراق وشبهها واما  
اذا كان تمر او اجناسا فيجوز اختلاف الايدي في التطبيق ونحوه -

باب في اكل اللحم في الباب يحسب الزراع لانه الذنضجا والذلحما والبعد عن موضع الاذى وكان احب العراق الى



رسول الله صلى الله عليه وسلم عراقي الشاة العراق العظيم اكل لحمه والعرق العظيم بلحمه فاذا اخذ لحمه فهو عراقي او كلاهما  
لكليهما ولحم العظيم الذقال اذن العظيم فيك فانه اسناد امر ابي فذا اللحم بالاسنان -

باب في اكل التريد هو ان تفت الخنزير تلبه بمرق في الباب كان احب الطعنة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
التريد من الخنزير والمرق والتريد من اخيس وهو ما يتخذ من الخبز المفتت والتمر والاقط والسمن والمبيد  
والثريد هو الذي هو في روث

باب كراهية التقدر للطعام بلا وجه شرعي وصحيح عند الشرع وفي الباب وساله رجل فقال ان من اطعم الطعام  
اتخرج منه فقال صلى الله عليه وسلم لا يخرج في نفسك شئ ضارعت فيه النصرا نية اي شابهت فيه الرهبانية  
والجملة الشرطية متساقطة لبيان سبب النهي والمعنى لا يدخل في قلبك ضيق وخرج لانك على الحنفية السمحة السهلة  
فاذا شغلت وشدت على نفسك مثل هذا شابهت فيه الرهبانية -

باب النهي عن اكل الجلالة والبيانها والجملة التي تتعدا اكل العذرة وهذا انما ظهر اثر النجاسة في اجها ولبنها واما مادام لم يظهر اثرها  
يجوز اكلها وبعد الظهور الاثر ينبغي ان تحبس حتى زال اثر النجاسة منها وفي حديث الباب دليل على ان الوال باليوكل بحره واروا  
نعتنه ولم يسبق هذا على ذم من احد وفي الباب عن ابن عمر رفعه بنى عن اكل الجلالة والبيانها وفي اخرى بنى عن الجلالة  
في الابل ان يوكب عليها او يشرب من البانها انما نهى عن الركوب لاجل التمتن في عرقها

باب في اكل لحوم الخيل قال في الهداية ولا يجوز اكل اللحم الابلية والبغال ويكره لحم الفرس عند ابي حنيفة وهو قول مالك  
وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي لا بأس باكله لحديث جابر انه قال قال النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحمير الابلية  
واذن في لحوم الخيل يوم خيبر وحديث الباب واخرجه البخاري في غزوة خيبر ولابي حنيفة قوله تعالى والخيول والبغال  
لتركبوها وزينة خرج مخرج الامتنان والاكل من اعلى منافعها والحكيم لا يترك الامتنان باعلى النعم ويمتنن باذنها ولانه  
آلة ارباب العبد وفيكره اكله احترازا له ولانه يضرب له بسهم في الغنمة ولان في اجاحته تقليل آلة الجهاد وحديث جابر  
معارض بحديث خالد والترجيح للحرم ثم قيل الكراهية عنده كراهية تحريم وقيل كراهية تنزيهه والاول اصح والابن فقه  
قيل لا بأس به لانه ليس في شره تقليل آلة الجهاد وانتهى قلت اختلفت الروايات عن الامام في لحوم الخيل فعلى رواية  
الحسن عنه انه يحرم اكل لحم الخيل واما على ظاهر الرواية عن ابي حنيفة انه يكره اكله واختار صاحب الهداية كراهية تحريم قال  
ابن الملك في شرح مجمع البحرين ذكر الامام الاسبيعي ان الصحيح هو انه مكروه تنزيها وقال محمود بن الياقوت في شرح التقاة  
هو ظاهر الرواية وفي الدر المختار ان ابا حنيفة رجع من هذا ما الاستدلال لا بحقيقة على رواية الحسن بالكتاب فبقوله تعالى و  
الخيول والبغال الآية كما استدلل به في الهداية وقد استدلل به ابن عباس وهو انه سئل عن لحوم الخيل فقال اكره هذه الآية  
وقال لم يقل تبارك وتعالى لتاكلوها واما السنة فهو حديث جابر لما كان يوم خيبر اصاب الناس مجاعة فخذوا الخيول  
فذهبوا فحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الحمير الالنسية ولحوم الخيل الحديث وعن حديث خالد بن الوليد في الباب

الرسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل لحوم الخيل والبغال والحمير عن المقدم بن معدى كرب ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال حرم عليكم الحمار الابل والخيول وهذا النص على التحريم وبالاجمال وهو ان البغل حرام بالاجمال وهو

ولد الفرس فلو كانت امه حلالا لكانت ابو حلال ايضا لان حكم الولد حكم امه لانه منها وهو كسبها فلما كان لحم الفرس حراما  
 كان لحم البغل كذلك واما ما ورد من الاحاديث في باب الاذن والاباحة كما في الباب عن جابر رفعه واذن لنا في  
 لحوم الخيل اى يوم خيبر وقوله لم ينجسنا عن الخيل فحتمل انه كان ذلك في الحال التي كان يוכל فيها اللحم يوم خيبر  
 كانت الخيل تוכל في ذلك الوقت ثم حرمت يدل عليه ما روى عن الزهري انه قال ما علمنا الخيل اكلت الا في حلال  
 وعن الحسن انه قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكلون لحوم الخيل في مغازيمهم فهذا يدل على انهم  
 كانوا يأكلونها حال الضرورة كما قال الزهري او يحتمل على هذا الدليل صيانة لها عن التناقض او تخرج الخاطر على  
 المبيع احتياطا على ان التحريم رواه خالد وهذا سلم بن خبير فلم تكن رواية التحريم الامتازة من الاباحة فانها كانت  
 في خيبر والاصل في رواية الصحابي انه سمع من غير واسطة واحتمل الواسطة عدول عن الظاهر فلا يسلم من غير ضرورة  
 باب في اكل الارنب (خرغوش) اجمع المسلمون على اباحتها وقالوا ان اكل الارنب حلال بلا كراهية اما حديث الباب  
 فالاول يدل على جواز اكل الارنب لانه صلى الله عليه وسلم قبلها واما الثاني فمع ضعفه لا يدل على الكراهية فان فيه  
 فلم يأكلها ولم ينه عن اكلها وزعم انها تخيض الزعم بمعنى القول وانما ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم تلك الخاصة  
 اظهارا للحالها العجيبة وليس المراد بذكر التحريم او الكراهية ببلابته الدم فان خروجه انظف والى من تلبس اللحم به  
 باب في اكل الضب <sup>دغاري سمير</sup> دغوي قال النووي اجمع المسلمون على ان الضب حلال ليس بمكروه الا ما حكى عن اصحاب ابي حنيفة  
 من كراهته والا ما حكاه القاضى عن قوم انهم قالوا هو حرام وما اظنه يصح عن احد وان صح من احد فخرج بالنصوص والاجماع  
 من قبله انتهى قال الحافظ قد نقل ابن المنذر عن علي بن قايين يكون الاجماع مع مخالفة ونقل الترمذي كراهته من بعض اهل العلم  
 وقال الطحاوي في معاني الآثار كره قوم اكل الضب منهم ابو حنيفة والبوليوسف ومحمد بن الحسن وقد اخرج ابو داود في آخر  
 الباب عن عبد الرحمن بن شبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل الضب قال الحافظ في الفتح و  
 اسناده حسن وحديث اسمعيل بن عياش عن الشاميين قوى وهو لا رشاميون ثقات ولا يغز لقول الخطابي ليس اسناده  
 بذلك وقول ابن حزم فيه ضعفار مجهولون وقول البيهقي لفرد ابن عياش وليس بحجة وقول ابن الجوزي لا يبيع في كل  
 ذلك تساهل لا يخفى قلت بل تعصب فان رواية اسمعيل عن الشاميين قوية عند البخاري وقد صح الترمذي بعضها و  
 واخرج احمد والبوداودي وصح ابن حبان وطحاوي وسنده على شرط الشيخين من حديث عبد الرحمن بن حنبل نزلنا ارضا كثيرة  
 الضباب الحديث وفيه انهم طجوا منها فقال صلى الله عليه وسلم ان امه من بني اسرائيل مسخت وواب فاختشى ان تكون  
 هذه فاكفوا ومثله حديث ابى سعيد المذكور في الباب قال في الفتح والاحاديث وان دلت على الحل تصرحا ولم يوجها  
 نصا فالحج بينها وبين الحديث المذكور حمل النهي فيه على اول الحال على تجوز ان يكون مما سوغ وحيث امر بالكفار القادر  
 ثم توقف فلم يامر به ولم ينهيه وحمل الاذن فيه على ثاني الحال لما علم ان المسوخ لا نسل له وبعد ذلك كان يستغذره  
 فلا ياكله ولا يحرمه واكل على ما ذكره باذنه فدل على الاباحة وتكون الكراهية للتنزيه في حق من يتغذره وتحمل على الاباحة  
 على من لا يتغذره انتهى قلت وتوجيه الجمع هذا بعيد غاية البعد بل ارجح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اباحه اولاً ولكن  
 ترك الكلة تغذرا واعتذارا به لم يكن في ارض قومي فاجدني اعاذة ثم ترد فيه باحتمال كونها من جنس المنسويات



بذى مخلب ولا من الطير الذي لا ياكل الا الحب روى ابو يوسف انه قال سألت ابا حنيفة في اكل العقيق فقال لا بأس فقلت  
 انه ياكل الجيف فقال انه يخلط فحصل من قول ابي حنيفة ان ما يخلط من الطيور لا يكره كالدجاج الكله وقال ابو يوسف يكره  
 لان غالب الكله الجيف كذا في البدائع وفي الباب عن ثعلب بن ثعلبة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمع  
 لحشرات الارض تخربها قال الخطابي ليس فيه دليل على انها مباحة لجواز ان يكون غير قد سمعته وفي الباب عن ابي هريرة  
 ذكر التفرد عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خبيثة من الخبائث  
 باب في اكل الضبع هو الواحد الذكر والانثى ضبعان ولا يقال ضبعة ومن عجب امره انه يكون سنة ذكر او سنة انثى فيلحق  
 في حال الذكورة ويلد في حال الانوثة ذكره في البئيل ويقال له في الفارسية كفتار وفي الهندية سندر وذا ذكره مولانا  
 عبد الحليم انه يقال له في الهندية بجو فسماختلف اهل العلم فيه فذهب الشافعي واهل الجواز اكله ومنعه الآخرون فقالوا  
 بحرمة فهو قول الجمهور منهم ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد والكل وسفيان الثوري وآخرون واستدلوا بحديث المشهور الذي ياتي  
 به عن اكل كل ذي ناب من السباع وهو من ذى ناب واستدلوا ايضا بما اخرج الترمذي من حديث خزيمة بن جابر  
 سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضبع فقال اكله الضبع احد وفي رواية من ياكل الضبع وفي الباب  
 عن جابر بن عبد الله قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضبع فقال هو صيد ويجعل ذبابة  
 اذا صاده المحرم كالدابة اذا قتله المحرم ولا حجة فيه على حل اكله لانه بيان بكونه صيدا فلا يجوز قتله في الاحرام والحرم حتى يجب  
 الجزار بقتله المحرم ولذلك ذكر الكلبش واما رواية الترمذي عن عبد الرحمن قال قلت لجابر بن عبد الله قال نعم قلت اكلها  
 قال نعم قلت آقا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم فطاهره حجة لمن قال يحل اكله ولكن اعلم الطحاوي في مثل  
 الآثار نقله عن يحيى بن سعيد القطان والطائفة الكلام ثم ارجعه قلت هذا ليس بنص في اباحة الضبع فلعن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال انه صيد وفيه من انه يحل اكله فنسب الكل اليه صلى الله عليه وسلم فهو اجتهاد منه فانهم  
 باب ما جاء في اكل السباع جمع سبع الناب بالفارسية دذان ميش وذناب حيوان يمتنع بالناب اي ليصول  
 وياخذ الحيوان ويحرقه ويشق لحمه به كما يمتنع بالاسنان نوعين نوع للاكل ولا جرح منها كما في الطيور والشاء و  
 امثالها ونوع للجرح كما في الاسد والذئب الكلب والناب للجرح والمخلب ناخن وذو المخلب الطائر الذي له  
 اخلاص يصيب بها ويختلف بها وفي الباب اخرج باسناد متعدد من اصحاب المتقدمين فروعا عن اكل كل ذي ناب من  
 السباع وعن كل ذي خنثى من الطير فذهب الجمهور منهم ابو حنيفة واهل الجواز والشافعي الى ان يحرم اكل كل ذي ناب من  
 السباع وكل ذي مخلب من الطير وقال مالك يكره ولا يحرم واحاديث الباب حجة عليه وانما قيد ذئاب بكونه من السباع  
 لان انبعاث ذئاب فخرج بقوله من السباع ولكن ياكل منه ولا يصيد بها

باب في اكل كرم البحر الابلية في الباب روايات هي يوم خبير عن كرمها وفي رواية حرم كرم البحر الابلية وفي رواية جبر  
 القد وتغلي بلحما فامرا فقتل وقال لا تأكلوا من كرمها شيئا وفي رواية نهينا عن كرم البحر الابلية وفي رواية اهر لقي  
 واكسوبا وفي رواية ادى من ادى رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان الله ورسوله نهاكم عنها فان حرمن على الشيطان  
 وغير ذلك واختلف اهل العلم فيها فقال جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم تجريم كرمها وعن مالك ثلث روايات

اشهرها انها كرهتة منزهي شديدة والثانية حرام والثالثة مباحة والصواب التحريم كما قال الجمهور منهم ابو حنيفة و  
 اصفهاني والثالثي واحد واسحاق قوله عن غالب البحر فاذا صابتنا سنة فلم يكن في مال نشتي اطعم على الاثنى من حرم  
 يتاكلان النبي صلى الله عليه وسلم حرم لحوم البحر الا بلبنة فانيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله  
 اصابتنا السنة فلم يكن في مالي ما اطعم على الاسمان حرم وانك حرمت لحوم البحر الا بلبنة فقال اطعمك من  
 سمين حرمك فانما حرمتها من اجل جوال القرية قال الحافظ اسناده ضعيف والمتن شاذ مخالف للأحاديث  
 الصحيحة فلا اعتماد عليه وقال المنذري اختلف في اسناده كثير قال النووي هذا الحديث مضطرب مختلف الاسناد وشديد  
 الاختلاف ولو صح حمل على الاكل منها في حال الاضطرار.

باب في اكل الجراد وفي الباب عن ابن ابي اوفى غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنت وسبع غزوات  
 فكنا ناكل معناه الجراد قال النووي فيه اباحة الجراد وجميع المسلمون على اباحته ثم قال الشافعي والبخاري واحد و  
 الجاهليين سوارمات نذكرة او باصطيا وسلم او محوسى او مات حتف انفسه سوار قطع بعضه او احدث فيه سبب وقال مالك  
 في المشهور عنه واحد في رواية لا ياكل اذا مات بسبب بان يقطع بعضه ويسلق او يلقى في النار جيا او يشوى فان مات  
 حتف انفسه او في وعاء لم ياكل والله اعلم.

باب في اكل الطافي من السمك الطافي اسم فاعل من طفا الشيء فوق المار يطفو اذا غلا والمراد من السمك الطافي  
 هو الذي يموت في المار حتف انفسه ويلو فوق المار ولا يرسب قال الامام محمد في الموطا اذا مات الحيطان من حراو  
 برد او قتل بعضها بعضاً فلا بأس باكلها فاما اذا ماتت نفسها فطفت فهذا يكره من السمك اجماع وقال مالك والشافعي  
 واحمد والظاهرية لا بأس به واستدلوا بقوله تعالى وطعامه مما لكم معطوفاً على قوله اكل لكم صيد البحر اكل لكم طعامه  
 وهذا يتناول منه ما صيد منه وما لم يصيد والطافي لم يصيد فبيننا وله ويجري تحت الميتين السمك والجراد وفسر الميتة  
 بالسمك من غير فصل بين الطافي وغيره ويجري هو الطيور اياه والحل ميتة واحق ما يتناول اسم الميتة الطافي ولا يجزئ  
 ومن معه قول علي قال لا تتبعوا في اسواقنا الطافي وابن عباس قال ما وسره البحر وما وجدته لطفو على المار فلا تاكلوا

وحديث الباب عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اتى البحر اجد جرد عنه فكلوه  
 وما مات فيه وطفا فلا تاكلوه قوله ما اتى البحر اجد جرد ما انكشف عنه المار وذئب عنه وروى عن ابن عمر وابي هريرة  
 مثل هذا وهذا باب لا يعرف قياساً فثبت انهم قالوه سماعاً انا الآية فلا حرج فيها لان المراد من الطعام ما قد ذبح البحر الى الشط  
 فأت ذلك حلال عندنا وليس بطاف انما الطافي اسم لما مات من غير كذا وسبب حادث وهذا ما تيسر سبب حادث  
 وهو القذف فلا يكون طافياً وكذلك المراد من الحديثين غير الطافي فان قلت ضعف البيهقي حديث جابر بن يحيى بن  
 سليم قلت اخرج الشيخان فهو ثقة ونقل ابن القطان انه ثقة واسماعيل بن امية هو القرشي الاموي فهو ثقة ليس هو  
 ابو الصلت فانه متروك قوله قال ابو داود وروى هذا الحديث سفيان الثوري واليوب وحماد عن ابي الزبير  
 روى عنه ابو جابر وقد استدل هذا الحديث من وجه ضعيف عن ابن ابي ذئب عن ابي الزبير  
 عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الترمذي سالت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال ليس بمحفوظ

ولا اعرف لابن ابي ذئب عن ابي الزبير شيئا قلت قول البخاري على مذهبه بان يشترط الاتصال بالسند المتعنع ثبوت السماع وقد انكر مسلم ذلك انكارا شديدا فزعم انه قول مخترع وان المتفق عليه انه يكفي للاتصال امكان السماع بقدر ان يكون غير مدلس وابن ابي ذئب ادرك زمان ابي الزبير بلا خلاف وسماعه ممكن فصح الحديث -

باب يمين اضطرار الى الميتة والاصل فيه قوله تعالى اما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل به لغير المسلمين اضطر غير بارغ ولا عا ولا اثم عليها ان الله غفور رحيم والميتة ما فارقت الروح من غير ذكاة مما يذبح واضطر مغناة اخرج والحج وهو افعل من الضرورة واصله من الضرر وهو الضيق فلما حرم الله تلك الاشياء استثنى عنها حال الضرورة وهذه الضرورة لها سببان بالجوع الشديد وان لا يجد ما لولا حلالا لا ليديه الرقيق فعند ذلك يكون مضطر التنازل اذ اكره على تناوله كرهه فحجلا تناوله وقد تقدم مفصلا فراجع ثم الآية اختلف فيها في مواضع منها ما يتعلق بهذا الباب وهو ان الشافعي وابو حنيفة واصحابه قالوا لا ياكل المضطر من الميتة الا قدر ما يسكب رمقه وقال عبد الله بن الحسن الغنوي ياكل منها ما يسد جوعته وعن مالك ياكل منها حتى يشبع وتيزود فان وجد غنى عنها طهرها قلت لما كان سبب الرخصة هو الالجأ فمتى ارتفع الالجأ ارتفعت الرخصة كما لو وجد الحلال لم يحجز له تناول الميتة لارتفاع الالجأ الى اكلها لوجود الحلال فكذلك اذا زال الاضطرار باكل قدر منه فالزائد محرم ولا اعتبار في ذلك بسد الجوعه على ما قاله العنبري لان الجوعه في الاستدراك لا يشبع اكل الميتة اذا لم يحف ضررا بتركه فكذا سبنا وييل عليه ايضا انه لو كان من الطعام مقدارا اذا اكله اسك رمقه لم يحجز له ان يتناول الميتة فاذا اكل ذلك الطعام وزال خوف التلف لم يحجز له ان ياكل الميتة فكذلك اذا اكل من الميتة ما زال معه خوف الضرر وجب ان يحرم عليه الاكل بعد ذلك كذا في تفسير مغناة الغيب للامام الرازي والمصنف اخرج في الباب روايتين الاولى قصة رجل النازل وفيه نقال هل عندك غنى يغنيك قال لا قال فكلوها اي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلوا الميتة والثاني عن النجيج العامري انه اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما تحل لنا الميتة قال ما طعما مكم قلنا ففتبى ونصطح قال

الولعيم فسره لي عقبة قدح غددة وقدح عشية قال ذلك داني الجوع فاحل لهم الميتة على هذه الحال قوله واني الجوع الواو للقسمة تأكيد اي هذا القدر لا يكفي من الجوع بل هو الجوع المجوز للميتة المثبت حالة المحمصة قال الخطابي القسح من اللبن بالغداة والقدرح بالعشي يميك الرقيق ولقيم النفس وان كان لا يغزو البدن ولا يشبع الشوع البتام وقد اباح لهم مع ذلك تناول الميتة فكان دلالة ان تناول الميتة مباح الى ان ياخذ النفس حاجتها من القوت الى هذا ذئب مالك بن انس وهو قول الشافعي وذلك ان الحاجة منه قائمة الى الطعام في تلك الحالة كهي في الحالة المتقدمة فمنع في اباحتها لغير جائز قبل ان ياخذ منه حاجة وهذا كرجل يخاف العنت ولا يجد طول الحرة فاذا رجع له نكاح الامة وصار الى ادنى حال التعفف لم يبطل النكاح وقال ابو حنيفة لا يجوز له ان يتناول منها الا قدر ما يسكب رمقه والى هذا ذهب المزني وقالوا ذلك لانه لو كان في الاستدراك بهذه الحالة لم يحجز له ان ياكل شيئا منها فكذلك اذا بلغها تشبها وقد روي نحو ذلك عن الحسن البصري وقال قتادة لا يتصلح انتهى قلت ظاهر حديث الشافعي ان الاضطرار لا يتوقف على خوف الهلاك وان خوف الهلاك ليس بمناط لحل الميتة كيف والمر ليس بعد اغناة القسح واصطباة مما يفي عليه

بذلك قال ابي ريث على قول من يرى تناول المنيئة مع ادنى شئ والتناول منه عند الاضطراب الى حال الشئ والجواب ان  
 المراد الذي يتنزه المنيئة هو الاضطراب في الالة ولا يتحقق ذلك مع ما يبلغ به من الغثوق والصبر فيمسك الرمي فالوجه فيه  
 ان يقال لا غثاق بقدره والاضطراب باخر كانا على سبيل الاشتراك بين القوم كلهم يدل عليه قوله ما يحل لنا وقوله عليه الصلوة  
 والسلام ما طافا لم فلما تبين له ان القوم مضطرون الى اكل المنيئة لعدم الثمار في امساك الرمي بما وصفه من الطعام  
 اباح لهم تناول المنيئة على تلك الحال بهذا وجه التوفيق بين الحاشين والالة

باب في الجمع بين لونين من الطعام قد تقدم انه لا باس بالاطعمة النقيصة والنفائس اللذيذة وفي الباب قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وردت ان عندي خبزة بيضا ومن برة سمر ملبعة ومخلوطة بالسمن ولين الحديث والحديث  
 يدل على عدم جواز الضرب

باب في اكل الحبوب الجبن بالضم وضمين كعقل معروف قاموس وانما اعتدله باب له لان في منعه كان احتمال النجاسة  
 فاشتبهت بحديث الباب انه طاهر يجوز اكله ويجوز قطعه بالسكين عن ابن عمر قال اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بجنته في تهوك قد عابسكين شوى وقطع اى قال بسم الله لعل كان قد مما يابس فلذا قطعه بسكين

باب في الخل وسد ما مضى من عصير العنب وغيره عن جابر بن عبد الله قال نعم الا دام الخل قال الخنطاني معنى هذا ان الكلام في  
 الاقتصاد في المأكول ومنع النفس عن ما اذا الاطعمة كانه يقول انما هو بالخل وما كان في معناه مما يخف ثبوته ولا يبر  
 وجوده ولا تناسفوا في المطعم فان تناول الشهوات مسعدة للدين مستقرة للبداية قلت غرض الخنطاني من بيان مراد الحديث  
 هو مدح الاقتصاد في المأكول وانما مدح الخل فهو داخل فيه وتابع له ولا ينافيه ما ورد من ذكر الاقتصاد في الروايات الاخر  
 فنقول بالنوعى المصواب الذي ينبغي ان يحرم به انه مدح للخل نفسه والا الاقتصاد في المطعم وترك الشهوات فتعلم من  
 قواعد آخر ليس كما ينبغي فضلا عن ان يكون صوابا

باب في اكل الترم الفقوا على اباة اكله لكن يكره لمن اراد حضور المسجد او حضور جمع في غير المسجد او مخاطبة الكبار و  
 يلحق بالتروم كل ماله رائحة كريهة من البصل والكراث فاكل كل ذلك جائز مطبوخا كان او غير مطبوخ وعليه ان يعقد  
 في بيته ولا يحضر المسجد والجماعة حتى يذهب ريحه وكذا من يخرج منه رائحة وصاحب البخر والذفر والذي يستعمل  
 وادكره الرائحة يوزي الناس بريه وكذا من شرب الدخان وسكره بطري حقه لا يجوز لهم الخروج الى المسجد والشهود  
 الى الجماعة حتى يذهب ريحهم قال من اكل تروما او بصلا فليقترب من المسجد او ليغتسل بالماء والمساجد والمجالس المضافة  
 الى جميع التمسك من الناس المسلمين ومساكنهم وعن ابي سعيد الخدري قال ذكره عند رسول الله صلى الله عليه وسلم

التروم والبصل قليل يا رسول الله واشد ذلك كراهية التروم فاحترمه فقال النبي صلى الله عليه وسلم يكره ومن  
 اكله منه فلا يترب هذا المسجد حتى يذهب منه رائحته وان ذسب ريحه بالطبخ ينجس به اكله دخول المسجد  
 قال ان كراهية البصل اظهورها فاميتوها بالبخر وعن علي قال ينبغي عن اكل التروم الا مطبوخا بنى بصيغة الجموع في  
 آخر الباب ان آخر الطعام اكله رسول الله صلى الله عليه وسلم طعام فيه بصل اى مطبوخ قد لبيت رائحة  
 باب في الترم من انه باع وانما ايضا في الباب رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ لسة من تمر يبيع

عليه السلام وقال عباد الله اني اقول لكم اني اكون معكم الى الابد  
عليه السلام

باب تفتيش التمر عند الدال الخرج من مال الوديع في الزجاجة الخبائث من الزميلة من خبائث وقت السجدة  
وكثير من الخبائث فاما ان غلبت الحسن على وجه التمر في الثمرة فوجدت لها النكهة الجلب على فحس وجبت ويجوز فيه  
فاما ان غلبت على الوجوه جرم التمر فالتفتيش وفي الباب ان التفتيش في وجهه عليه وسلامه جيبه شقيق على التفتيش  
السوس من مال الابل ابعاد اجابا تعلم من ذلك ان كل وود الخبائث الزجاجة الخبائث من خبائث وقت السجدة  
عما فيه فانها من محمول على التمر التي بالشمس والشمس

باب الاقتران في التمهيد والامل وفي الباب عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القرآن  
الان تتساذن احدكما بك والاقتران هو ما يقرن بين التثنية في اللفظ كقوله تعالى فاعلم ان الله قد خلق  
اولوانا باس وانتم تعلمون ان هذا النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي خلقنا من طين من ارضنا من طين  
وعن غيرهم انه لما رآه والادب والتمهيد فان كان الطعام مشتملا على ما هو حرام في القرآن حرام في جميعها  
بغير حريم او بما يقوم مقام التمهيد من ثمرية حال او احوال عليهم السلام بحسب ما يقتضيه ما او خفا قويا او خفيا ضعيفا  
مشكوكا في رخصته او حرام وان كان الطعام خيرا والحمد لله مشتملا على ما هو حرام في القرآن خيرا  
الا طيبين معه ولا يجب وان كان الطعام لنفسه وقد نهيهم به فلا يحرم عليه القرآن ثم ان كان في الطعام ثمة فحسب ان  
ليسا ويهم وان كان كثير بحيث لا يفتل عنهم فالاسبق له ان كان الادب مشتملا على ما هو حرام في القرآن  
ويريد الاسراع للفتل اخر وقال كذا في انما كان هذا في نهيهم وحين كان الطعام خيرا فاما اليوم مع تساهل  
الى الاذن وليس كما قال بل الصواب ما ذكرنا من التمهيد احقر قلت قال الحافظ في الفتح ثم نسخ لما حصلت في نسخة  
روى البراز من حديث بريدة كنت ابيتكم عن القرآن وان وسع عليكم فاقرؤوا

باب في الجمع بين اللوتين عند الأكل من الثمر والفاكهة واللباب الذي تقدم كان من النور المأمور كما تسمى على بنية خلية  
من تجم بين السمن واللبن وفي الباب مرفوعا يأكل الثمنا بالهلب وفي أخرى يأكل الطبخ بالهلب فيقول كسره حذو اللب  
هذا ويرد هذا بخلافه وفي أخرى دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فتقدمنا ثم ربا وثمنا وكان يحب الزبد والتمرة  
وفيه جواز أكل لوتين وطعمين معا والتوسع في المطاعم ولا خلاف في ذلك قال القسطلاني وقال النووي وأما نقل  
عن بعض السلف من خلاف هذا فيجوز على كل آية اعتياد التوسع والترفة والاكثار منه غير مستحبة وينية والسر اعلم  
باب في استعمال آية اهل الكتاب في الباب عن حيار قل كما تقدم ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصحب من  
آية المشركين واستقيتهم فاستمتع بها فلا يعيب ذلك عليهم في رسول الله صلى الله عليه وسلم على استمتاع آية على الفرس  
ظاهره ويح ويبلغ غسل وفي أخرى من وجدته غير ما نكلوا فيها وأشر بوادين له تجددوا غيروها وأمر حضوها بالأماس غسل  
إذا غلب الغن نجاستها لأن ظاهر حالهم أنهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في أنيتهم الخمر والأندب فأناسيا بهم كما يهبط  
ظاهر وكذلك ثيابهم إلا أن يكونوا من قوم لا يتجاشون النجاسات أو من عادت بهم استعمال الأبول في طهورهم فإن استعمال ثيابهم



غير جائز بغير الغسل الا ان يعلم انهم لم يصيبها شيء من النجاسات الخ

باب في دواب البحر قد تقدم بيان المذاهب في حيوانات البحر في كتاب الطهارة فراجع واما مذاهبنا فالبحري كلها حرام الا السمك كلها حلال الا الطافي والطافي حرام عندنا في حنفية قال في الهداية ولا يؤكل من حيوان الماء الا السمك قتل مالك وجماعة من اهل العلم باطلاق جميع ما في البحر واشتبهوا به في بعضهم الخنزير والكلب والانسان وعن الشافعي انه اخلق ذلك كله والخلاف في الاكل والبيع واحدا قال ويكره اكل الطافي منه وقال مالك والشافعي لا بأس به وقال ولا بأس باكل الجرش والماراهي والنوع السمك الجراد بلا ذكاة وقال مالك لا يحل الجراد الا ان يقطع الاخراسه وليشويه انتهى الجرش كسكيت هو سمك السود وقال الوافي نوع من السمك مدور كالترس والماراهي سمك في صورة الحية واخرهما بالذكر للخفاة وظان محمد قوله عن جابر قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر عليا ابا عبيدة بن الجراح تلتقي غير القرش وزودنا جوايا من سمك لم نجد له غيره فكان ابو عبيدة بن الجراح يعطينا تمر مرة وتمر مرة وكنا نمصها كما يمض الصبي ثم نشرب عليها من ما رزقنا غنيما يومنا الى الليل وكنا نضرب بعصينا الخبط ثم نبلعه بالماء فنأكله قال وانطلقنا على ساحل البحر فرجع لنا كمينية الكليب الضخم فاتيناه فاذا هو دابة تدعى العنب فقال ابو عبيدة ميتة ولا تحل لنا ثم قال لا بل نحن رسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي سبيل الله وقد اضطررنا اليه فكلوا فاقمنا اليه يوما ونحن ثلثمائة حتى سمنا فلما قد منا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرنا ذلك له فقال هو ذرق اخرج به الله لكم فكل معكم من لحمه شيء فطعمونا منه فارسلنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكل قوله يعطينا تمر مرة تمر مرة او كل واحد تمر واحدة بعد ان فني زادهم وطال لبثهم وكان اولا يعطى قبضة قبضة ثم لما فقد المرة وجدوا الماء واكلوا الخبط الى ان فتح الله عليهم وهي سمكة كبيرة وفي رواية البخاري فاذا حوت مثل الضرب قال الحافظ ابان الحوت فهو اسم جنس لجميع السمك وقيل مخصوص بما عظم منها قال اهل اللغة العنبر سمكة بحرية كبيرة يتخذ من جلد ها الترسه و يقال ان العنبر المشموم رجع منه الدابة وقال الازهرى العنبر سمكة تكون في البحر الا عظم يبلغ طولها خمسين ذراعا يقال لها باله وليست بعنبره ولعل ابا عبيدة ومن كان معه من الصحابة قد علموا حرمة الميتة ولم يعلموا بعد ان ميتة البحر حلال ولكن وقع اجتهد بهم على انهم مضطرون وابعاهم بسبب الاضطرار ومع هذا قالوا انما نحن رسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حاجة الله ورسوله اخرج الله لهم رزقا فهذا الوجه فلبس على ظنهم انه مباح لهم فاكلوا ما شاءوا وزودوا منها ما شاءوا لايجرد الاضطرار ثم لما اكل رسول الله صلى الله عليه وسلم من بقية لحمه علموا ان ميتة البحر حلال واما طلبه النبي صلى الله عليه وسلم من لحمه واكله ذلك فانما اراد به المبالغة في تطيب نفوسهم في حاة وان لا شك في اباحته وان يرخصه لنفسه وان قصد البرك بكونه طعمته من الله تعالى بخارفة للعادة اكرههم الله بها

باب في القمامة تقع في السمك هي الجبارة وقد تقدم بيان في كتاب الطهارة فراجع قوله ان قمامة وقعت في سمك فاجبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال القواما حلالا وكلوا وفي رواية النسائي في مسند جابر وفي رواية البخاري في الذبائح فماتت وفي الباب عن ابي هريرة رفعه اذا وقعت القمامة في السمك فان كان جامدا والقواما حلالا فان كان حائطا فلا تقربوه فهذا قولنا صريح وفيه دليل ايضا ان النجاسة يحكم عليها اذ لم يعلم وقت وقوعها بوقوعها الى اقرب الاوقات

باب ما وقعت في هذا البيت

باب في هذا باب فتح في الطعام في الباب عن أبي هريرة رفعه إذا وقع في الباب في الزمان كما في قوله تعالى في النفس  
المتن النفس في النار والغوص والظاهران الدار والشفار بمحو الهمزة على الحقيقة فان لها شواهد في النسخة بخلاف ما في  
بعضها الشرب النافع وينبت من ابراهيم السم النافع فلا باعث للجمل على المجاز في الحديث دليل على ان وقوعه في الباب و  
موتة لا تحبس الشرب والطعام وان كان قليلا وفي حكمه كل ما ليس له دم سائل فانه

باب في اللقمة تستقط أي في الارض تقدم ان ياكله ولا ياكله الا في الاذى وفي الباب اذا لم تطل لقمة احد فليقبل  
عنها الاذي وليا كلها ولا يبدعها للشيطان وانما صار تركها للشيطان لان فيه انعاضة نعمته المتعالي والاستحباب بها من غير  
ما باس والمانع عن تناولها في الغالب الكبر وذلك من عمل الشيطان ففي حديث الباب الفولع من سنان الاكل منها  
استحباب لعق اليد محافظة على بركة الطعام ومنطقها لها واستحباب الاكل بثلاث اصابع من الزاهاهم والسبب في الاستحباب  
ولا يضمن اليها الرابعة والخامسة العذر بان يكون مرقا وغيره مما لا يمكن بثلاث وغير ذلك من الانذار واستحباب لعق  
القصة وغيره واستحباب اكل اللقمة الساقطة بعد مسح اذى يصيبها اذا لم تقع على موضع نجس فان وقعت على موضع  
نجس نجست ومنها اثبات الشياطين وانهم ياكلون وقوله صلى الله عليه وسلم ان احداكم لا يدري في اى طعام يمينا لاله  
معناه والله اعلم ان الطعام الذي يحضر الانسان فيه بركة ولا يدري ان تلك البركة فيما اكله او فيما بقي على اصابعه او فيما  
في اسفل القصة او في اللقمة الساقطة فينبغي ان يحفظ على هذا كله لتحصيل البركة واصل البركة الزيادة وثبوتها في النسخة  
والمراد منها والدر العلم ما يحصل به التغذية وتسلم عاقبة من اذى ويقوى على طاعة الله تعالى وغير ذلك.

باب في الخادم ياكل مع المولى وفي الباب عن أبي هريرة رفعه اذا صنع احداكم خادما طعما تم جازمه وقد ولي حن و  
دخانه فليقعده معه فلياكل فان كان الطعام مشفوها فليضع في يده منه اكلة او اكلتين اى لقمة او لقتين و  
المشفوه القليل.

باب في المنديل في الباب اذا اكل احداكم طعاما فلا يمسح يده بالمنديل حتى يلعقها او يلعقها اى غيره وفيه جواز مسح اليد  
بالمنديل لكن السنة ان يكون بعد لعقها لاحتمال كون البركة فيه

باب ما يقول اذا اطعم اى فرع من الطعام من الحمد والثناء والدعاء وقد تقدم انه ليجوز الحمد في وفي الباب  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سرفت المائدة قال الحمد لله كثيرا لمباركاً فيه غني وكفي ولا مودع  
ولا مستغنى عنه ربنا معناه ان الله سبحانه وتعالى هو المطعم والكافي وهو غير مطعم ولا مكفى كما قال الله تعالى ولا يعلم  
ولا يطعم ولا يعلم وقوله غير مودع اى غير مشترك الطلب المينة الرغبة فيما عنده ومعنى المتروك المستغنى عنه قال الخطابي و  
قال في فتح الورد وقوله غير مكفى المعنى ان هذا الحمد غير باقى به كما هو حقه لتصور القوة البشرية عن ذلك ومع هذا فيرد  
اى غير متروك بل الاشتغال دائم من غير انقطاع كما ان نعمته تعالى لا ينقطع عن طرفة العين وليس هو مستغنى عن  
هو محتاج اليه في كل حال ثبت ويدوم به العبد من النعم ويتجلبب به المزيد وفي اخرى قال الحمد لله الذى المعنى  
ويتقانا وجعلنا مسلمين وفي رواية اذا اكل او شرب قال الحمد لله الذى اطعم وسقى وسوغه وجعل له محجرا

اي سبيلاً للخروج اذ خرجوا وسواء اي جلد سألنا

باب في غسل اليدين من الطعام قد تقدم ان سنة الطعام غسل اليد في الاول ولا يمسح ولا يمسح ان شاء لا يمسح  
بالمسح بالمندبل لتزول اثر الطعام وفي الباب مرفوعاً من تام وفي يده غمر ولم يغسله فاصابه شئ فلا يلزم من الاغترس  
لاذ البقي في يده الغمر ولم يغسل يده فاصابه من الهوام لهذا

باب في الدعاء لرب الطعام اي اذا اكل عنده وهو محتجب وفي الباب صنع ابو الهيثم بن التميمي للنبي صلى الله عليه و  
وسلم طعاماً فدعى النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه فلما فرغوا قال اني بدوا اخاكم دعوا له قالوا يا رسول الله  
وما اثابته قال ان الرجل اذا دخل فاكل طعامه وشرباه ندعوا له فذلك اثابته وفي اخرى فجار سعد بن جندب وزيت  
فاكل ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم اظفر عندكم الصائمون واكل طعامكم الابرار وصلت عليكم الملائكة  
اي قالوا صلى الله عليه في الحديثين دليل على سنية الدعاء لرب الطعام

باب في تمها العجوة وهو نوع من اجدوا التمر ويأتي هذه الترجمة في كتاب الطب فنذكره هناك آخر الاطعمة  
بسم الله الرحمن الرحيم اول كتاب الطب قال في التماسوس الطب مثلثة الطار علاج الجسم والنفوس بالسكر  
الشهوة والارادة وبالفتح الحاذق الماهر بعلمه كالطبيب قال السيوطي وداره على ثلاثة اشياء حفظ الصحة والاحتياط  
عن المؤذي واستفراغ الاخلاط والمواد الفاسدة في اساس البلاء فاعمل ان يستطب لوجه اي يستوصف الطبيب  
والاحاديث الماثورة في الطب لا تحصى وقد صنف الكتب فيه وبعضهم سماه طب النبوي واختلف في مبدأ هذا العلم على  
اقوال كثيرة والمختار ان بعض علم بالوحى الى بعض انبياء وسائر بالتجارب واعلم ان كل مصحح او ممرض فيقدر الله تعالى  
باب الرجل يتداوى اي يجوز له ذلك اذا مرض قال الغزالي لو علم المريض انه ان لم يتداوى يموت واذا راوى بدوار  
مخصوص يصح فان مات ولم يداو فهو عاص كالبائع الذي مات وعنده طعام ولم ياكل وان كان الطرفان نساوس  
فالعلاج جائز وان كان الطرف الموافق موصوفاً فترك العلاج اولي وهو التوكل قوله فقالوا يا رسول الله انك تداوى  
فقال تداود الظاهري ان الامر للملاحة والخصه وقيل للذنب وقد تداوى رسول الله صلى الله عليه وسلم بياناً للجهل اذ من  
لوى موافقة صلى الله عليه وسلم يوجب على ذلك قلت الامر للاستحباب يدل عليه قوله في آخر الحديث فان الله تعالى لم يضع  
داراً الا وضع له دواً رغبوا دواً واحداً اللهم فقيه دليل واضح الى استحباب الدوا وروى عن انكر النداوى من غلاة  
الصوفية وقال كل شئ يقضاه وقد رفل حاجة الى التداوى وما فهم ان التداوى هو ايضا من قدر الله ونهاه كالا لمرقبال  
الكفار وبالجملة ومن عجائبه الا القار باليد الى التهلكة مع ان الاجل لا يتغير والمقادير لا تتأخر ولا تتقدم عن اوقاتها ولا بد  
من وقوع المقدرات والشرع علم

باب في الحجة ربه هير اي من المضرات وقد ذكرها الله تعالى في آية الوضوء بقوله تعالى ان كنتم مرضى او على سفر لاية  
فاباح للمريض العذول عن المار الى التراب حمية له ان يمسح باليوزيه وفي الباب عن ام المنذر وفيه ولنا دوا معتقة  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكل منها قيام على لياكل فطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
عليه السلام انك انما تتدعى حتى كذا على صنعت شعيرة وادسقا فثبت به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بها على اصعب

من هذا فنما انفع لك الـ والى جمع واليه وبى العلقى من البسبر على الشبر وغير با ومتهن اسماء الانفال بجنى كنف  
والثاني بالعلق المكسورة يقال الله المرض ينقذه فواته اذ ابرر وناق وكان قريب العهد من المرض ولم يرتك البكال  
سحته وقوته الساق جتمت من الخضر اوات ادم وفي الى بيت دليل على فضل علم الطب وان الطبيب يقبل قوله ويرجع اليه  
في تركه المفسر وتناول النافع.

باب ما جاز في الحجة اعلم ان المرض به خروج الجسم عن المجرى الطبيعى والمداوة رده اليه وحفظ الصحة بقاؤه عليه  
فقطها يكون باصلاح الاغذية وغير ما ورده يكون بالوافى من الادوية المضادة للمرض ولتقريب القول الاشياء تلوى  
باضدادها وكان تدينى وليتض حقيقة المرض وحقيقة طبع الدوا فتقتل الثقة بالمضادة ومن ههنا يقع الخمار من الطبيب  
فقد يظن الداء عن مادة حارة فيكون عن غير مادة او عن مادة باردة او عن مادة حارة دون الحرارة التى ظنها فلا يحصل  
الشفا ولذا يجتنب كثير من المرضى يدرون فلا يبرون لفقد العلم بحقيقة المداوة لا لفقد الدوا فلا يخالف لكل دار دوا  
وهذا ما وضع ثم اعلم ان الامراض المتلازمة دموية او صفراوية او سوداوية او باغمية فان كانت دموية فشفاها باخراج الدم  
واخراجها بالحجامة وبالفصد وبوضع العلق وغير ما في معناها وان كانت من الثلاثة الباقية فشفاها بالاسهال  
بالسهل الا انى لكل خلد منها ثم اعلم ان علم الطب من اكثر العلوم احتياجا الى التفصيل حتى ان المرض يكون الشئ  
وارد في ساعة ثم يصير دار له في الساعة التى يليها بعراض يعرض من غضب يحمى مزاجه تغير علاله او سوا متغير وغير ذلك  
ما لا تحصى كثرته فاذا وجد الشفا لشئ في حالة الشخص لم يلزم منه الشفا به في سائر الاحوال وجميع الأشخاص والاطباء  
مجمعون على ان المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والزمان والعادة والارزاق المتقدمة والتدبير المألوف و  
قوة الطباع فاذا عرفت ما ذكرناه فاعلم ان الحجامة التى رغب فيها وخص عليها بقوله ان كان في شئ مما تداوت به خيرة  
فالحجامة وعن سلمى خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت ما كان احد يشكى الى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وجعا في راسه الا قال احتجم اليه لان سببه في ذلك الزمان كان غلبة الدم وفورانه وكذا لك ما ورد فيها  
الحض والترغب على من تداوى بالحجامة.

في باب في موضع الحجامة ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يحتجم على هامته وبين كتفيه وهو يقول من اقرق  
من هذه الدمار فلا يصير ان لا يتلوى شئ شئ اى من الدوا غير الموت بعد اراقه الدم لانه بعد ذلك لا يصير المرض  
فهذا الايجاف ما في الباب قال معمر احتجمت فذهب عظمى حتى كنت القن فاحتجة الكتاب في صلوتى وكان احتجم على  
هامته لانه اخذ الموضع او المرض فاضره ذلك والاشارة في قوله من هذه الدمار ما الى دما الخارجة في الحجامة اذ الى  
موضع الهامة والكاهل والافراعان عرقان في جانب العنق والكاهل ما بين الكتفين.

باب متى يستحب الحجامة وفي الباب مرقوعا من احتجم بسبع عشرة وتسع عشرة واحدى وعشرين كان شفا من كل  
داعاى وكان سببه غلبة الدم وقد اجمع الاطباء على ان الحجامة في النصف الثانى وما يليه من الربع الثالث من ارباع  
انفع من اول الشهر وآخره قال ابن سينا في القانون ان الرطوبات الصالحة تكون في الظاهر والفسادة في  
الباطن في النصف الاول من الشهر وفي النصف الاخير يعكس الامراض ولان الدم يغلب في اول الشهر فيقل في آخره



باب في الترياق هو دواء السم ويكون على نوعين مفرد ومركب والمفرد اما حجر كياقوت نسمه اللباس واما نبات كجذ وارزف  
سم بميش (ويجمنك) واما حيوان كما تقدم في الزباب فان في احد جناحيه دار في الآخر شفا و قيل ان في راس الحية جنة تفيد  
في دفع سمها ومركب فان كان مفردا طاهر او مركبا من اشياء طاهرة فهو طاهر لا بأس باكله وشربه بالاتفاق وان كان مفردا  
نجسا او مركبا من نجس كالمختلط بلحوم الافاعي يطرح منها راسها واذا نابتها ويستعمل او ساطها في الترياق وهو محرم عند جمهور  
الامة لانه نجس حرام وخص فيه بعض العلماء ومن رخص فيما فيه شئ من لحوم الافاعي ما لم يكن يري ابا حنيفة لحوم الحيات  
وتبتيه نذير الشافعي لابلحة التداوي ببعض المحرمات كما قاله ابن رسلان قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه و

سلمه يقول ما ابالي ما اتيت ان انا شربت ترياقا او تعلقت بتميمة او قلت الشعر من قبل نفسي اى من جهة نفسي ما خرج  
ما قاله حاكبا من غيره كما في الصحيح خير كلمة قالها الشاعر كلمة لبديد ما خلا العبد باطل ويخرج عنه ما قال لا على قصد الشعر  
فجار موزونا ومعنى ما ابالي اى يثبت اى لا اكثر شئ من امروني ولا اهتم بما فعلته منه ان انا فعلت هذه الثلاثة او  
ثبتا منها وهذا مبالة عظيمة وتهديد شديد في فعل شئ من هذه الثلاثة او من فعل شيئا منها فهو غير مكثرت بما فعله  
ولا يبالى به بل هو حلال او حرام وهذا وان اضافة البنية صلى الله عليه وسلم اليه فالمراد به اعلام غيره بالحكم ثم اعلم  
ان الثلاثة سواء في ان حنبلها مباح وقبيحها منهي عنه فان الترياق لو لم يكن في شئ من المحرمات والشعر لو لم يكن في شئ  
من الاغلاط المنوعة التلغظ والتميمة اذا لم يكن فيها شئ من الكفر ولا لفظ جحول المعنى ولا في تعليقها اعتقاد بالتأثير  
كان حلالا مباحا لا ضير فيه وينكس الحكم بالنعكاس احوالها فلا ابالي ما اتيت من ذلك لاني آيته حلالا مباحا وكذلك ابالي  
ان اتيت المحرم من الترياق ان اتى المحرم من الشعر والشعر لا استوار الكل في تحريم ما حرم منها قال ابو داود هذا كان للبنى صلى  
عليه وسلم خاصة وقد رخص فيه قوم يعنى الترياق لمعنيين اولها هذا اى النهى عن الشعر من قبل نفسي كان للبنى صلى  
عليه وسلم دون امته وكان انتشار الشعر يجوز لهم فاما النهى صلى الله عليه وسلم فكان حراما عاليا ان يثني شعرا من قبل نفسه  
ثم بين ابو داود حكما آخر وقال قد رخص فيه قوم وظهر مرجع الضمير فقال يعنى الترياق فغرضه بذلك لان الترياق مختلفة  
فالجمهور لا يجوزونه وبعضهم رخص فيه وهذا المالكية فانهم اباحوا لحوم الافاعي فخصوا فيه والثاني ما قال بعضهم معناه كما ان انتشار  
الشعر من قبل نفسي حرام على كذا شرب الترياق وتعليق التمام حرام على واما على الامة فالتمام والنساء الشعر غير حرام والترياق  
المختل من الاشياء الطاهرة لا بأس به قاله ابن رسلان

باب في الادوية المكروهة اختلف اهل العلم فيه فقال احمد بن حنبل لا يجوز التداوي بما حرم الله تعالى من النجاسات وغيرها  
ولا يثني فيه محرم وقال مالك يجوز التداوي بجميع المحرمات ولو كانت المسكر والخمر واختلاف عبارات مشايخ الاحناف في منع  
الجهر ان اصل ما بيننا عدم الجواز بالحرم وجوز المشايخ وفي فتح القدير يجوز التداوي بالمسكر وغيره ولعل في الجهر اجل فانه  
روى عن ابى يوسف عن ابى حنيفة من كان في اصبعه خراج يجوز له ان يلقى فيه المراتة وروى الطحاوي عن ابى حنيفة  
جواز شدة السن بالذهب ويذكر في عامة الكتب جواز لبس الحرير للمكة فلعل في المذهب تفصيل وقال الطحاوي يجوز التداوي  
بجميع المحرمات سوى الخمر لحديث العريين وتبعه البيهقي وروى قال ابراهيم النخعي وشهاب الدين الزهري وقال شيخنا محمد بن ابي  
عن التداوي بالمحرم مقيده بالجهة التي حرم الدوا باعتبار افعالها في المأكولات دون غيرها وما حرم الانشغال به

مختلفا بخلاف الحنابلة الميمنة حرم الانتفاع به مستثقا كغيره كان ينجس بهنا شئ وهو ان ميمنة البحر بازاله ما فيها شئ الجوارح  
 والسبب وان لم يثبت جواز الاكل والحرمة الانتفاع به في غير الاكل ويدخل في باب الباب الانتفاع والسبب ان  
 سائر دواب البحر فان الانتفاع بها اجمع حلال في غير الاكل من دون ذبحها واشترت فما ليس فيه ذبح كالحيث والديان  
 سائر التدوي بها في الاطعمة والضمادات وسائر اشئت ولا الاكل ما فيه ذبح كالغارة والوزغ فوقف حل الانتفاع به في  
 التركية فعلى هذا في النهي عن الضماد محمول على ان السائل سأل عن ادخاله في المأكول من الدواب وفي النهي عن قتل حجة  
 في ذلك في اباة اشترت وسائر دواب البحر وعلى الشافعي ايضا حيث جوز سائر دواب البحر قوله ان الله اشكل الدواب الاكل  
 وجعل كل دار دارا فتدواو لا تمدوا والجرام اى خلق الله الدواب وقدر له الدواب وخلق لكل دار شفا شفى بالدواب وارتقا رتقا  
 بحكمة السباب المسباب فتدواو ويكبح ضروب المعافاة من الحجامة وقطع العروق وشرب الادوية والسقوط واللدود  
 الرتي وتذكر يكون المراد بالزال الملائكة الموكلين ببشارة مخلوقات الارض من دواب ودار وقوله لا تمدوا والجرام  
 كما اقول به عن الدواب الحديث اى محرم العين او الخس او الحرام او ما ينفر عنه الطبع وقفا جملة تفسيره في رواية الترمذي  
 باسم وقد استدلل بهذا الحديث وبجاء ان الله لم يجعل شفا الذي فيها حرم عليهم على ان لا يجوز التدوي بمحرم ولا شئ فيه محرم و  
 الباب عننا الحماوى وتبعه البيهقي قال هذا الحديث ان صحا محمولان على النهي عن التدوي بالمسكوع على التداوى بالحرام  
 من غير ضرورة ليجمع بينهما وبين حديث العننيين فقلت معناه لا لطلب الشفا في المحرم بلا ضرورة شديدة لان الشفا يطبق  
 في الامور المباركة قال الله تعالى فيها اثم كبير ومنافع للناس ففى المحرم منفعة لا شفا وقوله سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخس  
 فنهاه الحديث وفيه كنه ادعى مضر في المسجد لكل من يشربها واما من غص بلغمه ولم يمد يده الى سيدنها بالآخر فيلزم الاساعة لان  
 حصول الشفا حينئذ مقطوع بجلاب التدوي بها وحمل ابن حزم النهي عن التدوي بالمحرم على التدوي على حالة الاختيار  
 وقال بان في حالة الاضطرار يجوز قطع القول تعالى الا من اضطر الآية وحمل ايضا حديث العننيين قبل نزول حكم التجاسا  
 قوله من حساساته في يده يتحاذى في نار جهنم خالدا فيها ابدا قبل هذا اذا كان مستحلا قلت معناه شربه هذا وفعله هذا ي  
 ارام في جهنم لان قيامه فيها ابدى فافهم فانه دقيق ولقيته تاويله مذكور في المنهاج للنووي شرح مسلم

باب في تمارة العجوة هو نوع جيد من تمر المدينة وفي الباب مرفوعان يصح سبعة تملكت عجوة لم يصرف ذلك اليوم سم ولا سحر  
 اى من اكل وقت الصبح على الرقي وذلك لما لخصته في ذلك اول دعاء صلى الله عليه وسلم وفي رواية من اكل سبع تمرات  
 ما بين لا تبها حين يصبح لم يصرف سم حتى يمسي وفي اخرى ان في عجوة العالية شفا وانها تزيق اول البكرة والعالية  
 ما كان من الحياطة من الجهة المدينة العليا مما يلي نجد والسافلة من الجهة الاخرى مما يلي تهامة وادنى العالية ثلثة اسيال  
 وابد اثمانية من المدينة قوله فقال انك رجل مفود انت الحارث بن كلدة اخا ثقيف فانه رجل تيشيبى  
 يعالج قال ابن ابي حاتم المارث لا يصح اسلامه وهذا الحديث يدل على جواز الاستئانة باهل الذمة بالطب نقل الحافظ في  
 الاصابة قوله فلما اخذ سبع تمرات من عجوة المدينة فليجأهن بنواهن ثم ليلدك بهن اى يضعهن مع نواهن  
 الفود ومن احصاه دار في نواده  
 باب في العلاق والاعلاق معالجة غدة الصبي وهو وجع في حلقه وورم يذفعه امه باصا بها او غيرها وحقيقة اعلفت عليه

أزالت العلوق منه وهي الدائمة المصحح وقال الخطابي صوابه اعلقت عنه او معني اعلقت عليه اوردت عليها العلوق اى ما خدرت به  
من وغربا هم وعادة النساء في معالجة العذرة ان تاخذ المرأة خرقة فتغسلها فتغسلها في الف العصبى وتطعن في ذلك المصحح  
فيخرج منه دم اسود وربما اقترحه وذلك الطعن يسمى دغرا وقد اقول له عن ام قيس بنت محصن قالت دخلت على رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم بان لي قد اعلقت عليه من العذرة فقال علي م تدعون اولادك بهذا العلاق عليكن بهذا العود الهندي

فان فيه سبعة اشقية منها ذات الجنب يعني يسعط من العذرة ويلد من ذات الجنب قوله قد اعلقت عليه هكذا في البخاري  
من رواية مغمرو من رواية سفيان فاعلقت عنه وهذا هو المعروف عند اهل اللغة قوله علي م تدعون اى تغمرن بهذا الغمر و  
الدغرا العلوق هي الآفة والدائمة والاعلاق معالجة عذرة النصبى وهي وجع حلقه كما سبق واما ذات الجنب فهي مرض معروف  
والعود الهندي يقال له القسط والكست لغتان مشهورتان قال جالينوس ينفع الكزاز وضع الجنين وتقتل حب القرع وقد  
خفي على كثير من الاطباء نفعه من وجع ذات الجنب فانكروه ولو ظفروا الجاهل بهذا التقل عن جالينوس نزله منزلة النص  
كيف وقد نص كثير من الاطباء المتقدمين على ان القسط ينفع النوع البلغمي من ذات الجنب وغيره الخبيثي بالوانواعها

باب في الكحل في الباب وان خيرا كحلهم الاثم ويجلو البصر وينبت الشعر من الانبات اى شعرا باب العين النابت على  
اشعارها والاثم هو الكحل الاسود والكحل الاصفر في فيه حفظ صحة العين ولقوة لنور الباصرة وتلطيف للمادة الردية

باب ما جاز في العين وفي الباب مرفوعا والعين حتى يريد به الاضرار بالعين والاصابة بها كما يتعجب الشخص من الشيء  
بما يراه بعينه فيتضرر ذلك الشيء بعينه حين ينظر اليه بها قال النووي انكر طائفة العين فقالوا لا اثر لها والدليل على فساد قولهم انه  
امر ممكن والصاوق اخبر بوقوعه فلا يجوز تكذيبه وهل من فرق بين تكذيبهم بهذا وتكذيبهم بما يجزيه من امور الآخرة واعلم ان العين

عينان عين السئية وعين جنية وكما تصيب العين بالنظر تصيب بالوصف من غير رؤية وان كادوا ليزنقونك بالباطل  
لما سمعوا الذكر يعني من غير رؤية وزعم بعضهم ان العائن تبعث من عينه قوة سميت تتصل بالمعين فهلك كما تبعث  
من الافي واقرب طريقة قالها من يخيل الاسلام منهم ان قالوا لا يبعد ان تبعث جواهر لطيفة غير مرئية من العين فتصل

بالمعين وتخلل مسام جسمه فيخلق الله سبحانه وتعالى الهلاك عندها كما يخلق الهلاك عند شرب السم عادة اجراها الله تعالى  
وليس ضرورة ولا طبيعة الجاهل العقل اليها وينهب اهل السنة ان العين انما تفسد وتهلك عند نظر العائن لفعل  
الله تعالى اجرى الله سبحانه وتعالى العادة ان يخلق الضرر عند مقابلة هذا الشخص لشخص آخر واما انبعاث جبه منه فهو

الممكنات وفي الباب عن عائشة قالت كان يومر العائن فتوضا ثم يغتسل منه المعين اى الذى اصابه العين بان  
يصيب المعين الماء على راسه وقد اختلف العلماء في العائن الذى اصاب الشيء بعينه هل يحجر على الوضوء للمعين الذى

اصابه العين ام لا واجت من اوجب رواية مسلم واذا اغتسلتم فاغسلوا قال المازري والصحيح عندي الوجوب و  
يبعد الخلاف فيه اذا خشي على المعين الهلاك وكان وضوء العائن مما جرت العادة بالبربره او كان الشرع اخبر جبرا  
عاما ولم يمكن زوال الهلاك الا بوضوء العائن فانه يصبر من باب من تعين عليه حيا لنفس مشرفة على الهلاك وقد  
تقرانه يحجر على بذل الطعام للمضطر فيه الاولى قال القاضى في هذا من الفقه انه ينبغي اذا عرف واحد بالاصابة بالعين  
ان يحتسب ويحجز منه وينبغي للامام ان يمنع من مدخله الناس ويامر بوزوم بيته فان كان فقيرا رزقه ما يكفيه وكيف اذا



عن الناس فضله اشده من ضرر اكل البصل والثوم وصفة هذا الوضوء في رواية الامام احمد عن سهل بن حنيف  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وسار وامعه نحو مكة حتى اذا كانوا بالشعب الخزاز من الحجفة اغتسل سهل بن حنيف  
 وكان بزل البقيع من الحجارة والجلد فظنوا به عامر بن ربيعة اخو بني عدي بن كعب وهو يغتسل فقال ما رايت كما ليوم  
 والجلد تحتها فلما بط اي حصرع وبسقط على الارض فاتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسل له يارسل الله لك  
 في سهل والله ما يرفع راسه والفيقي قال هل تهون فيمن احد قالوا نظر اليه عامر بن ربيعة فدعا رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عامرا فتغيبا عليه وقال علي لم يقتل احدكم اخاه بل لا اذا رايت ما يعجبك بركت ثم قال له اغتسل له فغسل وجهه  
 ويديه ومرفقيه وركبتيه واطراف رجليه وداخل ازاره في قدح ثم صب ذلك الماء عليه ليصب رجل على راسه وظهره  
 من خلفه ثم كفني القدرج ورازه فخرج سهل مع الناس ليس به بأس وقوله بركت اي قلت اللهم بارك عليه فانه يرفع  
 عنه اصابة العين ويدفع ذلك قوله ما اشار الله لاقوة الاباء الله وداخلة ازاره فيه قولان احدهما انه الطرف المتدلي الذي  
 يلي حقه الامين والثاني الفرج قال النووي وصفة وضوء العائش عند العلماء ان يوتي بقدح ماز ولا يوضع القدرج  
 في الارض فياخذ منه غزوة فيتمضمض بها ثم يجهج في القدرج ثم ياخذ منه ما يغسل به وجهه ثم ياخذ بشماله ما يغسل به كفه اليميني  
 ثم ياخذ بيمينه ما يغسل به كفه اليسرى ثم بشماله ما يغسل به مرفقه اليمين ثم بيمينه ما يغسل به مرفقه اليسر ولا يغسل ما بين  
 المرفقين والكفين ثم يغسل قدم اليميني ثم اليسرى ثم ركبته اليميني ثم اليسرى على الصفة المتقدمة وكل ذلك في القدرج  
 ثم داخلة ازاره على ما قدمناه واذا اكتمل هذا صبه من خلفه على راسه وقيل يستنقله بذلك عند صبه عليه وفي رواية ذلك  
 قال للعائش اغتسل له فغسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه واطراف رجليه وداخلة ازاره -

باب في الغيل واصل الغيل ان يجامع الرجل امراته وهي ترضع سوار كانت حامله ام لم تكن ويقال فيه الغيلة بكسر  
 فالغيلة والغيل بمعنى وقيل لا يصح فتح الغين الا مع حذف التاء وقيل الغيل والغيل وهو ان يلد المرأة فيغشاها  
 زوجها وهي ترضع فتعمل فافاجلت فسد اللبن على الصبي اخرج في الباب حديثين احدهما لا تقتلوا اولادكم سران  
 الغيل يلد امارك الفارس فيد عشره عن فرسه اي يصرع عن ظهر فرسه يريد ان من سوار اثره في بدن الطفل وفسادها  
 ان ذلك لا يزل مؤثرا فيه الى ان يبلغ مبلغ الرجال فيذكر ذلك حال ركوبه فرسه فيسقط عن فرسه وسبب ذلك هو الغيل  
 فيكون ذلك قتل الاولاد وسرقة هذا النبي عن الغيل والثاني لقد سمعت ابن ابي عن الغيلة حتى ذكرت ان الروم والغساس  
 يفعلون ذلك فلا يضرم اولادهم وفي هذا الحديث جواز الغيلة وهو الجمار في زمان الرضخ فانه صلى الله عليه وسلم وبه قال جمهور  
 اهل الاصول وقيل لا يجوز لتمكنه على الوحى والصواب الاول قيل يحتمل ذكر فارس والروم ثلثة اوجه احدها اكثرهم والثاني لست  
 اولادهم في الغالب والثالث اهم اهل طب وحكمة فلو علموا انه يضرم اولاده فالى ثمان متعارضان ومتناقضان بوجوب  
 احدهما ان في اول حديث اسماء اخبر صلى الله عليه وسلم موكلها بالقسم كما في رواية النسائي نحو الذي نفسي بيده ان الغيل  
 الفارس الحديث بوجود الغيل واثره واخبره بنفسي في ثاني حديث جدامة بان الفارس والروم يفعلون ذلك ولا يضرم  
 والوجه الثاني ان الثاني بينهما بوجود النبي وعده فان حديث اسماء يدل على انه صلى الله عليه وسلم بنى عنه فانه قال لا تقتلوا  
 اولادكم سران وهذا النبي وفي حديث جدامة لقد سمعت ابن ابي عن الغيلة وهذا يقتضي انه لم يبع عنه كيف وجب التوفيق بينهما

قلت لعل نظرا ولا على عادة القرب وخيال انهم ان الغيب ليس فهم ان ينهي عنه ولكن لما نظر الى فعل فارس والروم  
فطن انه لا يضركه عنه واقنع ثم بعد ذلك اعلم من الله تعالى انه يضركه وليس ضرره على الغالب بل هو قليل يؤثر احيانا  
في بعض الامور فنبهني عنه تنزيها فاتفق الحدتيان ولم يتبق بينهما تعارض وندفع فافهم -

باب في تعليق التمام جمع تيمية والمراد به في حديث الباب الخبرات التي تعلقها النساء في اعناق الاولاد على طين ارجلهم  
تدفع العين اما بما هو بالمعروف او غير المعروف بالاتفاق قوله ان الرقي والتمايم والتولية شرك اي من افعال المشركين اولاد  
يفضي الى الشرك اذا اعتقد ان له تاثير حقيقة المراد بالرقية بينهما ما كان باسماء الاصنام او الشياطين والتولية  
من السحر تجيب المرأة الى زوجها قوله لاسرافية الامن عين او حمة ليس هذا المحصر على باب حتى يدل بمفهومه على عدم  
جواز الرقية في غيرهما -

باب ما جازني الوحي اختلفت الروايات فيها بين النهي عنها والاذن فيها فقال عامة العلماء جميع الرقي جائزة اذا  
كانت بكتاب الله تعالى او بذكره او بغيره ما لم يكن شتملا بالايحيز واما اذا كان مجهولة المعنى او شتملا بالايحيز فهي  
غير جائزة وهي منهي عنها فما كان باسماء الاصنام او الشياطين او بما لا يعرف معناها لاحتمال ان معناه كفر او قربا  
منه او مكره او بما كانوا يعتقدون منفعتها وتاثيرها بطبيعتها كما كانت الجاهلية تزعم في اشياء كثيرة فمذهبا كلها غير جائزة  
واما ما كان بايات القرآن وبالاذكار المعروفة وبرقي الاسلام او بما يعرف معناها ولم يكن فيها شيء من المخطورات  
فمذهبا كلها جائزة بل بعضها سنة ولا يخالف ما ورد في الذين يدخلون الجنة بغير حساب لا يرقون ولا يسترقون وعلى  
رهبهم يتوكلون لانه مدح والمراد بها ترك الرقي التي لم يرد بها السنة - الرقية افسون منتر

قوله عن عوف بن مالك قال كنا نوق في الجاهلية نفلنا يارسول كيف تروى في ذلك فقال اعرضوا على رفاقكم  
بالوحي ما لم تكن شركا هذا هو وجه التوقي بين النهي عن الرقية والاذن فيها وفي الباب امر النبي صلى الله عليه وسلم  
الشفا ان تعلمت حفصة رقية النملة وهي قروح تخرج في الخنب او الخبتين ورقية النملة كلام كانت نسارا العرب  
تستعمله يعلم كل من سمته انه كلام لا يضرك ولا يفيق وهي ان يقال العروس تحتفل وتختضب وتخل وكل شيء تفعل غير ان  
لا تعصى الرجل وقال ابن قتيبة وغيره كانت المجوس تزعم ان ولد الرجل من اخته اذا خط على النملة شفى صاحبها  
قوله لارقية الا في نفس او حمة او لدغة وفي اخرى لاسرافية الامن عين او حمة او د مريد قائله رقا جواب  
سوال كان قيل ماذا يحصل بعد الرقية فاجيب بانه يرقا الدم او معناه يرقا الدم لينقطع فالمراد بالنفس عين والحمة

دبش عقرب) وهم يطلقون على ابرة العقرب والزنبور ونحوهما حمة لان السم يخرج منها وهو من التجوز بالشيء على ما ياور  
ثم يطلق على اللدغ من الحية والعقرب واللدغة جامعة لكل بامة تلدغ قال في النهاية واللدغ واللسع سوار  
والحصر فيه كقولهم لاسيف الاذ والفقار ولافتي الاعلى لا يدل على عدم جواز الرقية في غير سم وقد رقي صلى الله عليه وسلم  
في غير سم وانما قال ذلك لان اثر هذه الاشياء يكون بالفور بلا تأخير فينبغي ان يكون علاجا ايضا بما يكون فيه تاثير  
بالفور وهو الرقية -

باب كيف الرقي اي رقي الاسلاميه فيها اللهم رب الناس مذهب الباس اشف انت الشافي لا شافي الا انت

اشفه شفا لا يغادر سقما اى لا يترك شيئا من الاستقام الا ناله ومنها ما كان يرتقى بوقت البيا على ويخرج الالم لقوا به  
اعوذ بعزة الله وقدرته من شرهما اجدوا قال صلى الله عليه وسلم من استكى منكمن شيئا ادا اشتكا له شيئا لم يمتل بهما الله  
الذى فى السما تقدس اسمك امسك فى السما واسلم فى السما كما رحمتك فى السما فاجعل رحمتك فى الارض اغفر لنا  
حونا وخطايانا انت رب الطيبين انزل رحمتك من رحمتك وشفا من شفاك على بنا الجمع نبيا اى ذلك المشكى  
بازن الله والحكمة الاثم وكان صلى الله عليه وسلم يعلم من الفزع فى الليل او غير اعوذ بكلمات الله التامة من غضبه  
وشر عباده ومن همزات الشياطين وان يحضرون اى اعوذ بك ان يحضرون عنى وكان عبد الله يعلم من  
عقل من اولاده ومن لم يعقل كتبه فى صك وعلقه فى عنقه وفى الباب احاديث فيها الرقية بغائنة الكتاب المعوذتين  
واخذ الاجرة على الرقى والطب وان الرقية حق وباطل فرقية الحق ما كانت بالكتاب والسنة او غيرهما من ذكر للمعذات  
وان كانت بغير ذلك مما لا يعرف معناه لا يجوز لاحتمال ان يكون كفر فيها.

باب فى السمنة بالضم ووار السمن عن عائشة قالت ارادت اى ان اسمنى لدخولى على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قالت فلم اقبل عليها بشئ مما تريد حتى اطعمتنى القثار بالربط فسمنت عليه كاحسن السمن وفيه دليل على تسمين  
المراة لزوجها قبل الدخول السمن المعتدل دون المفرط والسمن مطلوبة فى الزوجة كما يطلب الجمال وتحسين المراة  
عند الدخول لانه اوقع فى القلوب وجالب للحنينة وطول الصعوبة وفى الحديث ويل للسمينات اى اللاتي يتعلمن السمنة  
لتفخرن على غيرهن او تحصل لهن الغرض الفاسدة.

باب فى الكهان والكاهن من يتعاطى الخرج عن الكائنات فى مستقبل الزمان ويدعى ان له اطلاع من الجن بلقى اليه الاخبار  
ونهم من يدعى انه لا تبلغ له من الجن بل يستدرك الامور لغيرهم اعطيه ونهم من يعرف الامور بقدمات واسباب لا يتبدل بها  
على مواقعها من كلام او فعل او حال ويخص باسم العراف وهو الذى يتعاطى مكان المسروق ومكان الضالة ونحوها  
ونهم من يدعى علم الحوادث والكواش التى لم تقع ويتوقع فى مستقبل الزمان ويزعمون انهم يدركون معرفتها بغير الكواكب  
فى محارها واجتماعها وافتراقها ويتجددون بحجى المطر وقوع الثلج والزلزلة وهبوب الرياح وتغير الاسعار وهذا علم شاذ  
ويخص باسم المنجم وحديث الباب من اتى كاهنا الى يث ليشمل الكاهن والعراف والمنجم وقوله فقد بوى مما انزل على  
محمد صلى الله عليه وسلم محمول على المستحل والمصدق او على التغليظ

باب فى النجوم قال النبى صلى الله عليه وسلم من اقتبس علما من النجوم اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد  
اى من زاد فى علم النجوم زاد من السحر لقدر ما زاد فكما ان تعلم السحر والعمل به حرام فكذلك تعلم النجوم والكلام فيه حرام  
واللهى عنه ما ذكرناه فى الباب السابق واما علم النجوم الذى يعرف به الزوال وجهة القبلة وغيره داخل فيما نهى عنه  
وليس علم الهيئة وكذا ما يتعلق بعلم الطب ويقال للطبيب ايضا كاهن ونجم فيها بهذا المعنى غير داخل فيه  
قوله اما من قال مطرنا مبركنا او كذا ان ذلك كافر جى مو من الكواكب قال القرطبي ظاهره انه الكفر الحقيقي لانه  
قابل التو من الحقيقي فيحمل على من اعتقد ان المطر من فعل الكواكب خلقها لا من فعل الله تعالى كما يعتقد بعض  
جهال المنجمين والطبايعين فاما من اعتقد ان الله هو خالق المطر ثم تكلم بهذا القول فليس بكافر لكنه مخطنى



على الصانع ليس للعدوى بل للتأذي بالرائحة الكريهة وثبتت دورته ومحوته المنيوم وقال لعنه في العاروى هو الأصل  
 والمحيثان ثم والآن على سد الذرائع لا اثبات العدوى وثبتت لاجتهاد الأصل فيه بذلك الحديثان وحديث العاروى  
 المراد به في ما كانت الجارية تزعج وتلقطه ان المرض والعاية تعارض بطبعها لا بفعل الله تعالى بخلق اسبابها  
 الحيثان يرشدها الى نهابة ما يميل الضرر عنده في العادة بفعل الله تعالى وتارة في العدوى بطبعها بلا سبب  
 عاروى ولم ينف حصول الضرر عن مباحثه اسباب العاروى بقدر الله تعالى وفعله قوله ولا صغر قال مالك ابو عبيدة  
 هو تاخيرهم تحريم الحزم الى صغرهم والنسي الذي كانوا يفعلونه وقال ابو عبيدة وغيره ان الصغر دواب في البطن  
 وهي دور وكانوا يعتقدون ان في البطن دابة تهيج عند الجوع وربما قتلت صاحبها وكانت القرب تراه اعدى  
 من الجرب فابطله الله في الاسلام قوله والامامة وفيه ايضا ما يان احدهما ان العرب كانت تشتارم بالامامة  
 وهي الطائفة المعروفة من طيهر الليل وقيل هي البيهمة قالوا اذا استطعت على دارا حرمهم فسرارها ما غلبت له نفسه او بعض  
 اليه فالتفسير بالمال والثاني ان العرب كانت تعتقد ان روح الامم وقيل عظيمة تغلب بامته يطير ويسمونها الصدى و  
 قيل روح القتيل الذي لا تذرك ثبارة ليعير بامته فيقول اسقوني فاذا ادرك ثبارة طارت فابطله بجميع معانيها  
 الشارع وقوله لا نور تقدم معناه قوله ولا غول ونظم العيين نوع من الجن كانوا يرون ان له تاثيرا في الاضرار عن الطريق  
 والابلاك واذا تصور بصور مختلفة فالبطل الشارع التاثير وليس هذا البطل لعين الغول ووجوده فقد جاء ان  
 الاذان يدفع الغيلان وفي رواية لا غول ولكن السعال وهم سحرة الجن اى ولكن في الجن سحرة لهم تلبس وتخيل  
 وفي حديث ابوب كان لي تمر في سهوة وكانت الغول تجي فتاكل مته وقوله لا طيرة تقديم معناه قال في النهاية  
 جالطيرة بمعنى الجبس والغال بمعنى النوع وفي الباب ولا طيرة وان تكن الطيرة في شئ ففي الفرس الملة و  
 الدار ظاهرة تعني الشوم والطيرة في الفرس والمرأة والدار حيث اوردوا بلفظة ان الشرطية الدالة على انه غير واقع  
 فالمعنى لم تحقق الشوم لكان في هذه الثلاثة لكنه غير متحقق فيها فلا يتحقق في شئ فيجاء في الباب ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال الشوم في الدار والمرأة والفرس قال القرطبي لانظن ان الذي رخص فيه من الطيرة  
 في هذه الثلاثة هو على نحو ما كانت الجارية تعتقد كما انها كانت لا تقدر على ما تطيرت به ولا تغفل بوجه فان هذا ظن  
 خاطا وانما سلك ان هذه الثلاثة المذكورة اكثر ما تشتارم الناس وتطيرون بها الملازمة الفرس التي يطيرونها  
 للجماد ونحوه والمرأة التي تزوجونها خصوصا ان جاراتها اولاد والدار التي يسكنونها فمن وقع له شئ من ذلك  
 فقد اباح الشرع له ان يتركه ويستبدل به غيره مما يطيب به نفسه وتسكن له خاطره ولم يلزمه الشرع ان يقيم  
 في موضع يكرهه او يستمرع امرأة يكرهها بل قد فسخ له في ترك ذلك كلي بيع وعتق وعطاق ونحو ذلك اهم وقيل  
 ان تكن بمنزلة الاستئمان لا تكون الطيرة الا في هذه الثلاثة فيكون اخبارا عن غالب وقوعها وهو لا ينافي في وقوع  
 من النبي عنها وفي الباب ما لك عن الشوم في الفرس والدار قال كم من دار سكنها قوم فحلوا ثم سكنها  
 فلما كلف هذا التفسير فيما نرى والله اعلم فحمل مالك على ظاهره وقال ان الدار قد يجعل الدار سكنها باسباب الضرر  
 او البلاك وكذا اتخاذ المرأة المغنية او الفرس او الخادم قد يحصل البلاك عند انقضائها الله تعالى ومعناه قد يحصل

الشوم في هذه الثلاثة كما صرح به في رواية الشوم في الدار والمراة والفرس وفي رواية انما الشوم في ثلثة المراة والفرس والدار وفي رواية ان كان الشوم في شئ ففى الفرس المسكن والمرأة وفي رواية ان كان في شئ ففى الفرس والنادم والفرس وكلها صحاح اخرجها مسلم وغيره ثم اعلم ان الاحاديث في هذا الباب ثلثة اقسام احدها بالرفع المضرب ولا اطردت به عادة خاصة ولا عامة فلا يطرد فيه وانكر الشارع الالتفات اليه فلا يلتفت اليه والثاني ما يقع عنه الضرر عموما لا يخصه ونادر الاستكرار كالوباء فلا يقدم عليه ولا يخرج منه والثالث ما يخص ولا يعلم كالماء والفرس والمرأة فهذا ايباح منها لفرار وقال بعض العلماء ان الطيرة بمعنى الشوم الذاتي والخصيصة الخلقية منتفية كما كانت الجاهلية تعتقد باوانا الشوم بمعنى ما يلحق من المضار احيانا او قلة الجردى في بعض افرادها بنسبة الى البعض الآخر منها فغير متفق بل اشبه بقوله الشيع في الدار الحريث فالحاصل ان النفي والاثبات اجبا الى شيئين لا الى شئ واحد فلا تعارض والتفارق التجربة والعادة وفي الباب عن قسرة بن مسك قال قلت

يا رسول الله ارض عتدنا ليقال لها ارض امين هي ارض سريفتنا (زرعنا) ومرتنا (طعامنا) وانما دابة  
او قال وبأيتها شديدا فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعها عنك فان من القفر التلف اى من بلاية  
الايام وملاقات المرض تلف وهلاك يعنى من قارفت متلفا يتلف يعنى اذ الم يكن هو ملك الارض موافقة لك  
فانزكها فهو من الطب فان استصلاح الهوار من اعون الاشيار على صحة اللبدان وفساد الهوار من اسرع الاشيار  
الى الاستقام وكذلك من الطب ذروها ذميمة اى مذمومة اى اتركها هذا الدار فانها مذمومة فعيلة بمعنى مفعولة  
قاله صلى الله عليه وسلم فى جواب من قال انا كنا فى دار كثير فيها اموالنا فتحولنا الى دار اخرى فقل فيها عددنا قلت  
فيها اموالنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذروها ذميمة فهذا من الطيرة العادية او من الطب فان  
الهوار والدار مختلف فبعضها توافق الطبائع وبعضها تخالفها فالدار الاولى كان هواؤها ونباتها كانت ممتنة  
لهم والدار الثانية مخالفة لهم وامرهم ان يتركوها ارشادا الى المصالح الدنوية والدنيوية فانهم آخر كتب الطب -

اول كتاب العتق

العتق والعناق لغة عباتان عن القوة ومنه البيت العتيق لاختصاصه بالقوة الدافعة عنه ملك احد في عصر  
من الاعصار وقيل للتقديم عتيق لقوة سبقته منسى الصديق عتيقا بجمله وقيل لقدرته في الجبر وقيل لعتقه من النار و  
قيل لشرفه فانه قوة في الحب فالاعتاق اثبات القوة وفي المغرب العتق الخرج من الماء كقوله يقال عتق العتقا  
وعتاقا وعتاقة وهو عتيق واعتقه مولاه ثم جعل عبارة عن الكرم وما يتصل به كالحرية فقول فرس عتيق رابع و  
وعتاق الجبل والطير كرائها وقيل ما لا التركيب على التقدم ومنه العاتق لما بين المنكب والعتق لتقدمه والعتيق  
القديم وقال ابن الهمام لا يخفى ما في الاعتاق من المحاسن فان الرق اثر الكفر فالعتق ازالة اثر الكفر وهو احياء  
حكمي فان الكافر ميت معني فان لم ينتفع بحياته ولم يذق حلاوة العليانصار كانه لم يكن له روح قال تعالى اذن  
كان ميتا فاحييناه اى كافرا فحييناه ثم اثر ذلك الكفر الرق الذي هو سلب الية لما تابل له العتلا من ثبوت

الولايات على الغير من اكلان البنات والتصرف في المال والشهادة واتناء سبب ذلك عن كثير من الباراة كملوة  
الجودة والنج والجهاد ونحوها وفي هذا كله من الضرر بالائتماني فانه صار بذلك ملحقا بالاموات في كثير من الصفات فكان  
العلق احياء له معنى

باب في المكاتب يودى بعض كتابة فيعجز او يموت المكاتب قيل ما خرد من كتب بعنه اوجب كقوله تعالى كتب عليكم  
الصيام وكتب عليكم القتال وان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ومعنى جمع وضم على الاول ما خرد من  
معنى الالتزام وعلى الثاني من الخط لوجوده فيها غالبا ولما فيه من جمع نجم الى نجم وهو عقد شرعى بينهما بلفظ الكتابة  
وما يجري مجراها يوجب حرته باحالا ورغبة نالها لا ركنها الايجاب والقبول وسببها هو سبب سائر العقود ومن تعلق  
اقتدار المقدور بغيرها قيام الرق في الحل فلو كان يسمى اى بدل الكتابة بالامعة واجتهد وقدره وحكمة خصوص العبد  
بنفسه وبناقته وكونه احق بها من مولاه فلا يبقى لسيده عليه سبيل ولا على الكسابة قال ابن التين كانت الكتابة متعاقبة  
قبل الاسلام فاقربا الشارع واول من كتب في الاسلام ابو المولى وقال ابن خزيمة اول من كتب في الاسلام  
سلمان الفارسي ثم بريده قال في الهداية واذا كتب عبده او امته على مال شرطه عليه وقبل العبد ذلك صار كتابا اياها الجواز  
فلقوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وبذلك ليس ايجابا بجماع بين الفقهاء وانما هو ارناب هو الصحيح ففي الحمل على  
الاباحة الفاعل الشريط اذ هو مباح بدونه انا التنية متعلقة به والمراد بالخيرة المذكور على ما قيل ان لا يضر بالمسلمين بالعلق  
فان كان يشترهم فلا فضل ان لا يكاتبه وان كان يصح لو فعله واما اشتراط قبول العبد فطانه مال يلزمه فلا يد من التزيم  
ولا يفتى الا باوكل البديل لقوله عليه السلام حديث الباب ايمان عبدا كتب على مائة دينار فاداه الا عشرة ذنانير فغوب  
وقال عايه السلام المكاتب عبد بالقي عليه درهم وفيه اختلاف الصحابة ما اختلفوا قول زيد انتهى اختلاف العلماء في الكتابة  
اذا طاهه العبد فقال داود والنظاهري وغيره اذا علم المولى في خيرة اوجب عليه ان يكاتبه ولو يديه ما اخرج عبد الرزاق في  
مصنفه وذكره البخاري تعليقا ان سير بن سال انس بن مالك الكتابة فابي فاطم الى عمر فاستعلاه عليه فقال عمر لانس  
كاتبه فابي فطربه بالدية لكن حملها ابن القصار على الندي وقال الجمهور الكتابة بيع او عتق وكلاهما لا يجب والا مر جاز للندي  
او الالباحه كثير قال ابن عبد البر على تفسير الخيرة بالدين والامانة والصدق والوفاء فظاهر الامر الوجوب قلت والحيثان اخرجها  
في الباب بلفظ المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابة درهم ولفظ ايمان عبدا كتب على مائة اوقية فاداه الا عشرة اواق  
فهو عبدا ايمان عبدا كتب على مائة دينار فاداه الا عشرة ذنانير فهو عبدا وقول صاحب الهداية وفيه اختلاف الصحابة  
بل اختلاف في المرفوع ايضا فقد روى الترمذي وحسنه من حديث ابن عباس رفعه اذا اصاب المكاتب حاما او ميرا او ارش  
بحساب ما عتق منه ويوردى المكاتب بجمعة ما وى دية حره ما بقي دية عبده قال الترمذي وفي الباب عن ام سلمة وروى  
خالد الخزاز عن عكرمة عن علي قوله قال ابو عيسى الترمذي والعمل على هذا الحديث عنه بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله  
عليه وسلم وغيرهم وقال اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عليه المكاتب عبد ما بقي عليه درهم ووجد قول سفيان اشوري  
والشافعي فاحمد فاسحاق فقلت اما اختلاف الصحابة فالجمهور منهم مع الجمهور فنهان بين ثابت فقد اخرج اثره الشافعي في  
مسند وعبد الرزاق في مصنفه والبخاري في صحيحه تعليقا وابن ابي شيبة في مصنفه ومنها اخرج اثره ابن ابي شيبة ومنها

ابن عمر اخرج اثره ايضا ابن ابى شيبة وعبد الرزاق وذكره البخاري تعليقا بلفظ هو عبدان فاش وان مات وان تني ما بقي ما به  
 شئ ومنها عائشة اخرج البخاري في صحيحه تعليقا عنها هو عبد ما بقي عليه شئ واخرج عبد الرزاق بسند صحيح ومنها عثمان بن  
 اذرفاجن ابى شيبة من مراسيل النخعي ومنها ام سلمة اخرج اثرها عبد الرزاق في مصنفه وقال علي بن ابي طالب اذ ادى الشطر فهو عظيم  
 قال عبد الله بن مسعود اذا ادى قدر قيمة ليعتق وفيما زاد على ذلك يكون المولى غريبا من غرابه وقال ابن عباس اذا  
 اخذ العبد صحيفة الكتاب ليعتق في الحال بنفس العقد وهو غريم المولى بما عليه من بدل الكتاب وعن علي بن ابي طالب اذا ادى الشطر فهو عظيم  
 وكذلك اختلفوا فيمن مات وترك وثارا فقله اذا كان لاحد امكن مكاتب فكان عنده ما يودي فله تحتجب منه يمل على ان  
 اذا مات وترك وثارا فتابه كان حرا وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لم يكن حرا وقد تناول على ان اراد به الاحتياط  
 في امره لانه يعرض ان يعتق في كل ساعة بان يعمل بخومه اذا كان واجدا لها لانه اذا مات صار حرا ترك الوفا قال  
 في الهبات فان مات المكاتب وله مال لم ينفخ الكتاب وقضى ما عليه من ماله وحكم بعتقه في آخر جز من اجزائه حيا  
 وما بقي فهو ميراث لورثته وليعتق اولاده وبذا قول علي وابن مسعود ورواه البيهقي وبه اخذ علما منا وقال الشافعي  
 تبطل الكتابة ويموت عبدا وما ترك لمولاه وامامه في ذلك زيدين ثابت اهم قلت ويقول ابى حنيفة ان مالكا وهو  
 قول الحسن قال ابن حزم وبه يقول معمر والحسن وابن سيرين والنخعي والشعبي وعمر بن دينار والثوري والبخاري  
 والحسن بن حي واسحق بن راهويه اهم قلت وعن الشافعي فيه روايتان رواية ابى حنيفة قلت واما مسألة الاحتجاب  
 عن عبده نياتي في باقيل هذا الحجاب مخصوص باذوا به صلى الله عليه وسلم قبل الاداء -

باب في بيع المكاتب اذا سخط المكاتبه قال في الهداية واذا عجز المكاتب عاد الى احكام الرق لانفسح الكتابة وما كان  
 في يده من الاكساب فهو لمولاه لانه ظهر انه كسب عبده وهذا لانه كان موقوفا عليه او على مولاه وقد زال التوقف اهم  
 قلت اذا عجز المكاتب ان ادبر بدل الكتابة ولم يرض بالفسخ فهل يستبد المولى به او يحتاج الى قضاء القاضى فيه روايتان  
 عن ابى حنيفة والشافعي المكاتب قبل الفسخ فلا يجوز عنده الجمهور وموقوف ابى حنيفة واصحابه ومالك في المشهور عنه والشافعي  
 في اصح قوليه واختار بعض جواز بيع رقبة اذا رضى بذلك ولو لم يجز لنفسه وهو قول احمد والاوزاعي واحمد بن قولي مالك  
 والشافعي واختاره البخاري متمسكا بقصة بريرة اشترى بها واعتقها فانما الولاء لمن اعتق وقد كانت مكاتبه واجاز  
 اشترى بها ولم يثبت انها عجزت نفسها ثم اشترتها عائشة لكن ائمتنا قالوا انها عجزت نفسها بدليل استعانتها عائشة في  
 ذلك يعقب بان الاستعانة لا تستلزم العجز لا سيما مع القول بجواز كتابة من لا مال له ولا حرفة كما قال الجمهور وان  
 اختلفت فيه عن مالك واحمد وقال ابن عبد البر ليس في شئ من طرق حديثها انها عجزت عن ادائها ولا اخبرت  
 بان قد حل عليها شئ ولم يرو في شئ من طرق استقصاها صلى الله عليه وسلم لها عن شئ منه قلت قد وقع عند بعض رواة  
 البخاري فاعيشي بصيفة الماضى من الاعباء امي اعجزتني الا واتي عن تحصيلها فهو مشير الى انها عجزت نفسها وقا انا الى  
 المصنف حيث عقد باب بيع المكاتب اذا سخط المكاتبه وايضا وقع في مشاهير الروايات تسع اوقات في كل عام اوتية  
 وعلق البخاري من طرق فيه وعليها خمس اواق تجت عليها في خمس سنين واجابوا في الجمع بانها الخمس التي بقيت عليها  
 ويروى ما في طرق قديمة عند الشيخين ولم يكن اذن من كتابتها شيئا ثم لم يبق محيص الا بالقول بانها الخمس المستحقة



بما بها جاول بنوهم من قبله الشيخ وابوكيه ما عند البخاري من طريق عمرة عن عائشة فقال ايها ان شئت اعطيت  
 ما شئت علي ابا فؤاد بن ابراهيم اذا عجزت عن ادائها بنتم عجزها الحاكم ابد المطالب وعند ابني يوسف بعد توالي انجمن و  
 قال القسبي الشهير ذيل انما عجزت كما في رواية ابن شهاب بن عروة عن عائشة فان اجد وان انسخ عنك كتابك  
 لانه لا يقضي من الموقوف الا ما دبت اذ لا تبيد احد وقد ياب بان حتى قبلها كما ثبت الي راوتهم فاتفقت معهم على هذا القدر  
 ولم يقع العقد فعد رد ذلك بيعت لنا حجة يذ على بيع المكاتب قال القسبي هو خلاف ظاهرها وقيل الذي اشترته  
 الصديقة كتابتها لارتبتها واجازته فانك وقال يودي الى المشتري فان عجز رقي له ومنعوا حذيفة والشافعي ورايانا غررا  
 لانه لا يدرى ما يحصل له من النجس او الرقبة وقيل انهم باعوا بالبشر والعق وهو لا يصح الا على اصح القويين عند المالكية  
 والشافعية لا الحنفية القائلة بعدم صحة البيع للبشر وقيل فيهم مذهب في كتاب البيوع وفي الباب قصته بريرة وقصة  
 جويرية عن عائشة قالت وقعت جويرية بنت الحارث بن الصمط في سهم ثابت بن قيس بن شماس او ابن عم له  
 فكانت على نفسها وكانت امرأة ملاحنة تاخذها العين الى بيت وفيه قال نحل لك الى ما هو خير منه قالت فما  
 هو يا رسول الله قال اودى عنك كتابك واتزوجك قالت قد فعلت قلت في الحديث دلالة على ان المرأة  
 ولية نفسها ولو لا ذلك لما قبلت جويرية ولم تكن لها ان تقبل من دون ان تستاذن احدا من هناك من قرابتها وفيه  
 دلالة على ان النكاح تنقذ بعبارات النساء ولو لا ذلك لما قبلت جويرية ولا تصح النكاح بقبولها وقد صح قال  
 ابو داود وهذا حجة في ان الولي هو زوج نفسه اي سوار كان رجلا او امرأة قال ابن رسلان قد يولد منه انه يجوز  
 نكاحه صلى الله عليه وسلم ويتعق بلا ولي ولا شهود او لو كان هناك ولي وشهود نقل ويحتمل انه دفع مال كتابتها تبرعا  
 وانه تزوجها بلا مهر او لو كان مال الكتابية مهر يقال جعلت مال كتابتك صداقا لك ام

باب في العتق على شرط في الباب عن سفينة قال كنت مملوكا لام سلمة فقالت اعتقتك واشترط عليك ان تعلم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عتقت فاعتقتني واشترطت علي قال الخطابي هذا وعد عبر عنه باسم الشرط واكثر  
 الفقهاء لا يصحون ايقاع الشرط بعد العتق لانه شرط لا يلحق في ملكا ومنافع المحر لا يملكها غيره الا في الاجارة او ما في معناه  
 وقد اختلفوا في هذا فكان ابن سيرين يثبت الشرط في مثل هذا وشل عنه احمد فقال تشتري هذه المخدمة من صاحبة الذي  
 اشترط له قيل له يشتري بالدارهم قال نعم

باب فيمن اعتق نصيبا له من مملوك قال في الهراية واذا اعتق المولى بعض عبده عتق ذلك القدر ويسعى في بقية  
 قيمته لمولاه عند ابني حنيفة وقال لا يعتق كله واصله ان الاعناق يتجزى عنه فيقتصر على ما اعتق وعند ابني لا يتجزى وهو قول الشافعي  
 فاضافة الى البعض كما ضافته الى الكل فلهذا يعتق كله لهم ان الاعناق اثبات العتق وهو قوة حكمية واشباهاها بازالة هذا  
 وهو الرق الذي هو ضعف حكمي وهما الرق والعتق لا يتجزيان ربالا اتفاقا وكذلك الاعناق فصار كالطلاق والعفو  
 عن القصاص والاستيلاء في عدم التجزى ولا في حنيفة ان الاعناق اثبات العتق بازالة الملك دونه والوصف  
 الشرعي المطلق للتصرف او هو ازالة الملك لا اثبات العتق بازالة ضد الذي هو الرق ولا هو ازالة الرق ليلزم عدم  
 التجزى لان الملك حق والرق حق الشرع اوحق العامة فان الرق ضعف حكمي وسري يعطل من التصرفات الشرعية

كأنه قضاء والشهادة فالرقبة باعتبار بيع المالك باعتبار المالك خاصة ومقابل الرقبة العتق والاكس تجزى بها  
 ازالته وهو الاعتراف لا العتق، وكل من التصرف ما يدل تحت ولاية التصرف وهو ازالته حقه وهو المالك لا حق فيه وهو الرقبة  
 والاصل ان التصرف يقتصر على موضع الاضافة والتعدي الى ما دأه ضرورة عدم التجزى والمالك متجزى كما في البيع والهبة فيبقى  
 على الاصل وهو ان يقتصر التصرف على موضع الاضافة، قلت قاضي كلامه على امرين وكل منهما مستقل بافاضة المطلوب و  
 لقريره الاعتناء اثبات العتق بازالة الملك والمالك متجزى فالاعتناق كذلك وانما قانا بانه اثبات العتق بازالة الملك بازالة  
 الرقبة لان الاعتناق تصرف وكل ما هو تصرف لا يتعدى ولاية المتصرف فالاعتناق لا يتعدى ولاية المتصرف انما يكون على  
 ما هو حقه وحقه الملك فولاية انما يكون على المالك والآن المالك متجزى كذلك بالاجماع ولقريره الاخر الاعتناق ازالة الملك و  
 الملك متجزى فالاعتناق ازالة متجزى وازالة المتجزى متجزى، وثب السعاية لا اعتبار بالية البض عند العبد والمتسعى بمنزلة المالك  
 عند لان الاضافة الى البض تلزم ثبوت المالكية في كله باعتبار العتق لانه لا يتجزى، ولقار المالك في بعضه فيه  
 وعن ثبوت المالكية في الكل باعتبار الرقبة لانه لا يتجزى فقد اجتمع في العبد بالوجوب بقار المالك في الكل والعمل بيمينين  
 فعملنا باليمينين بازالة المكتبات وهو ملك يدار الرقبة والسعاية كبديل الكتابة فله ان يستعده ولخيار ان يعقده لان المالك  
 قابل للاعتناق غير انه اذا تميز لا يرد الى الرقبة لانه استقام لا الى احد فلا يقبل انفسج بخلاف الكسابة المقصود انه عقدا  
 ونفسج وليس في التملاني والعقد عن الشخص حاله متوسطه فاثبتنا في الكل ترجيحاً للمعسر والاستيلاء متجزى عنده  
 حتى لو استنول نصيبه من بديرة تفتقر عليه وفي التفتت لما ضمن نصيب صاحبه بالافساد ملكه بالثمان تكمل الاستيلاء  
 انتهى وفي الباب قوله ان من استحق شقصه من غلام فذلك للشيء صلى الله عليه وسلم فقال ليس له شرك  
 في الشاة احمد وهو كذا ليس له شرك مستأداً ان حصته العبد لما استحق وصار حراً فكانه صار له تعالى ليس فيها حق لبعده فلهما  
 الحصة التي لم يعق على الرقبة فكانه صار مشتركين المديونة وبين العبد فيلزم ان لا يستحق النصف ابداً في عهده وفي  
 النصفين وغيرهما من اعتق شقصاً في مملوك فعليه خلاصه في مال فان لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم استسعى  
 في نصيبه الذي لم يعق غير مشتق عليه فين في هاتين الروايتين انه لا يتيق جميعه الا اذا كان له مال وان لم يكن له مال  
 فسياتي حكمه ثم عقد المصنف باباً آخر وقال -

باب فيمن اعتق نصيباً من مملوك بينه وبين آخر لفرق بين هذا الباب والباب المتقدم ان الباب المتقدم كان في  
 العبد الذي يكون لرجل واجد فيعتق منه حصته منه وهذا الباب يخص في العبد الذي يكون مشتركاً بين اثنين او اكثر فيعتق احد  
 الشريكين حصته منه فقال في الهداية واذا كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيبه عتق بقدر نصيبه فان كان  
 مؤسراً للشريك بالخيار وبين ثلث، ان شاء اعتق وان شاء ضمن شريكه نصيبه وان شاء استسعى العبد فان ضمن رجع  
 المعتق على العبد والولا للمعتق وان اعتق او استسعى فالولا بينهما وان كان المعتق معسراً فالشريك بالخيار رجع بينهما  
 ان شاء اعتق وان شاء استسعى العبد والولا بينهما في الوجهين وهذا عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ليس له الا  
 الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد والولا للمعتق وهذه المسئلة ورجوع المعتق على  
 العبد وعدم الرجوع عن اداء الضمان، على حرفين راصليين وقصبيين، احدهما تجزى الاعتناق وعدمه على ما بيناه

اذ ان الاعناق تجزى عند الامام فيقتصر على المعتق وعند غيرها لا تجزى فانما انتم الى البعض كما كانت الى الكل وبما قال الشافعي  
 والشافعي ان يسار المعتق لا يمنع سعاية العبد عنده وعندهما ينقض في الباب او الحسن اعتق انما يملكه في مملوكه يعتق  
 من ماله ان كان له مال اى عتق العبد كله بعينه بالاتفاق وبعنه بالسارية قال ابن عبد البر لا خلاف ان التعميم لا يملكه الا  
 على المورث ثم اختلفوا في ذلك العتق فقال ابو حنيفة والشافعي في الاصح والبعض المالكية لا يعتق في الحال وجمهور رواية ايب  
 حيث قال فهو عتق وروى الطحاوى من طريق ابن ذر بن نافع فكان للمذبي ليقى ما يبلغ ثمنه فهو عتق كله فالشهر  
 عند المالكية لا يعتق الا بدفع القيمة فلو اعتق الشريك قبل اخذ القيمة فذات ثمنه وهو احد اقوال الشافعي قلت اما قال الامام  
 ان المولى اذا اعتق بعض عبده او حصته من العبد المشترك بينه وبين غيره عتق ذلك القدر ويسعى في بقية قيمته لماله  
 او لغيره وكذلك للشريك الاعتناق والاستسعاء وان كان المعتق مورثا فلا يخرج منه ايضا فهذا الخلف والوجه له  
 ما في الروايات من ذكر السعاية ونزكه في بعضها لا يقتضى عدمه ومن لم ير السعاية نظر الى ان ضمان العبد انما ليس فيه  
 غير التضمين والعفو فيسلك بهما بذلك السنة ثم عقد المصنف

باب من ذكر السعاية في هذا الحديث فاخرج فيه عن ابى هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من اعتق ثقبجا  
 في مملوكه فعليه ان يعتقه كله ان كان له مال والا استسعى العبد غير مستقوت عليه اى في حصة الشريك الغير  
 المعتق من غير ان يكلف المملوك في حال سعاية ما يشق عليه ولا يكلف السيد او الحاكم فعل ما لا يقدر عليه او يشق عليه في  
 رواه من احق شقصا له او سقيصا له في مملوك خلاصه عليه في ماله ان كان له مال وراى الشريك الآخر  
 التضمين فيمولى قيمة حصته اليه فان لم يكن له مال قوم العبد قيمة عدل ثم استسعى لصاحبه في قيمة غيره مستقوت  
 عليه اى لا يقدر حصته الشريك الغير المعتق وهذا الحديث اخرج السنة في كتبهم عن ابى هريرة مرفوعا قال ابو داود وسواه  
 روح بن عباد عن سعيد لم يذكر السعاية وسواه جويو موسى وذكر فيه السعاية عنه وقال الترمذي لم يذكرها شعبة  
 وقال النسائي اتفق عليه شعبة وهشام على خلاف سعيد لم يذكرها وروايتها والدر علم اولى بالصواب عندنا وقد بلغني ان  
 هما ما فصل السعاية فجعلها من قول قتادة وخرج ابن مهدي احاديث بهما عن قتادة على غيره وقال كتبها الملاح قال  
 الدارقطني سمعت ابا بكر النيسابوري يقول احسن ما رواه بهما من فصل الاستسعاء فجعله من راي قتادة وقال الخطابي  
 اضطرب فيه سعيد مرة ذكر السعاية ومرة لم يذكرها فدل على انها ليست بمنه عنده وقد فصل بهما وبينه قال  
 الرطبي في نصب الراية بعد نقل كلامه هو لار الائمة المضعفين ذكر السعاية وفي قول هو لار الائمة نظر فان سعيد من الائمة  
 في قتادة وليس هو ببدون بهما وقد تنازع جماعة على ذكر الاستسعاء ورفع الى النبي صلى الله عليه وسلم وهم جري بن خازم  
 وابان بن يزيد الطار و حجاج بن جرجح وموسى بن خلف وحجاج بن ارطاط و يحيى بن جرجح الخراساني وروى الطبراني في  
 مسند الشاميين من حديث جابر بن عبد الممدان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شركا وله وفار فهو حر  
 وضمن نصيب شركائه ببقية عدل فان لم يكن له شئ استسعى العبد وحديث آخر ابن عدي في كماله من حديث عمرو بن  
 شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق ثقبجا من زنيق فان عليه ان يعتق ببقية فان  
 لم يكن له مال استسعى العبد بانيته وهذا حديث الزناق في مصنف من زيادة الاعرج مرفوعا في رجل اعتق عبده عند الموت



وكونه بنداً على المنبر مشيراً إلى انه كان لمحض كثر من كبار الصحابة واذا لم ينكر عليه احد كان حالاً محل الاجماع وروى  
من طريق ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم في ام ولد نجر قال لا تباع بحال قال في الهداية اذا ولدت الامنة من لا  
تقد صارت ام ولد له لا يجوز بيعها ولا تمليكها لقوله عليه السلام اعنتها ولد لها اخرج ابن ماجه والحاكم في مستدرک من  
حديث ابن عباس اخبر عليه السلام عن اعتاقها فثبت لبعض مواجبه وهو حرمة البيع والان الجزية قد حصلت بين  
الواطي والموطوءة بواسطة الولد فان المائتين قد اختلفا بحيث لا يمكن التميز بينهما على ما عرف في حرمة المصاهرة الا  
ان بعد الانفصال تبقى الجزية حكماً لا حقيقة فنضع السبب فواجب حكماً مؤجلاً الى ما بعد الموت ونفاز الجزية  
حكماً باعتبار النسب وهو من جانب الرجال فكذا الحرية ثبتت في حقهم لان في حقهم حتى اذا ملكت الحرّة زوجها وقد  
ولدت منه لا يفتق بموتها الرزح العبد وثبوت عتق مؤجل ثبتت حق الحرية في الحال فمتنع جواز البيع واخراجها  
لا الى الحرية في الحال ويوجب عتقها بعد موته وكذا اذا كان بعضهما مملوكاً له لان الاستيلاء لا يتجرى فانه فرع النسب  
فيعتبر باصله وله وطبها واستحارها واجارتهما وتزوجها لان الملك فيها قائم فاشبهت المديرة واذا مات المولى  
عتقت من جميع المال لحديث سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بعتق اجهات الاولاد وان لا يبعن  
في دين ولا يجمعن من الثلث والان الحاجة الى الولد اصلية فتقدم على حق الورثة والدين بالتكفين بخلاف التدبير  
لانه وصية بما هو من زوائد الخواص انتهى وقاية ذكرنا ان حديث الاول اخرج ابن ماجه والحاكم من حديث ابن عباس  
قال ذكرت ام ابراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اعنتها ولد لها وفي سننه الحسين بن عبد الله بن  
عبيد الله بن عباس الهاشمي المديني وهو كظم فيه وقد اخرج ايضا ابن ماجه واحمد بن طريق شريك عن الحسين بن علي عن  
عن ابن عباس رفته ايمارجل ولدت امنة منه فبي معتقة وعن درمنه واخرجها الى كمل لوجه آخر ايمامة ولدت من سيدنا  
في حرة بعد موته وفي الباب عن سلامة بنت معقل امرأة من خارجة قيس قالت قدم في عمي في الجاهلية  
فباعني من الحباب بن عمر اخي ابى اليسر بن عمر وولدت له عبد الرحمن بن الحباب ثم هلك فقالت امراته  
الآن والله تباعين في دينه فاتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالريث وفيه فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من ولي الحباب قيل اخو ابو اليسر بن عمر فبعث اليه فقال اعتقوها الحديث لان ولد لها اعتقها  
وروى مالك في الموطا عن عمر انه قال ايماء ولية ولدت من سيد بافان لا يبيها ولا يهبها ويستتبعها ما عاش فاذا  
مات فهي حرة قال الخطابي ذهب عامة اهل العلم الى ان بيع ام الولد فاسد وانما روى الخلاف في ذلك عن علي  
فقط وعن ابن عباس انها تفتق في نصيب ولد لها قال الشيخ واختلاف الصحابة اذا ختم بالاتفاق وانقرض العصر  
صار اجماعاً وقد ثبتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال نحن لانورث تركنا صدقة وقد خلف صلى الله  
عليه وسلم ام ولده مارية فلو كانت مالا لبيعت وصار ثمنها صدقة وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التفريق بين  
الاولاد والاهبات وفي بيعهم تفرق بينهم وبين اولادهم وقد وجبنا حكم الاولاد وحكم اجهاتهم في الحرية والرق  
فاذا كان ولدها من سيد حرا دل على حرية الامم وقال بشر بن غياث المزني واودد الاصباء في الظاهر يجوز  
لا تفتق بموت المولى لحديث الباب عن جابر قال بعنا اجهات الاولاد على عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم

وإني بكلمة لما كان عما نكاهنا فانتبهنا واخرجه النسائي وابن ماجه ولقطة ابن ماجه كتابه سراجنا واهبات الاولاد والبنين  
 صلى الله عليه وسلم فيناحي لازمي بذلك باسا واسناده صحيح وذكر ابن حزم في المحلى ان يروى عن ابى بكر بن عبد الله بن  
 ابن عباس وابن مسعود وابن الزبير بن ثابت وعنه عن ابنه ان اعنتت واسلمت غنقت وان اخبرت فخرت  
 رقت وروى مثله عن عمر بن عبد العزيز قال الخطاب قال لبعض اهل العلم قبحتم ان يكون نكاح الفعل منهم في  
 زمان النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يشعر بذلك لانه امر قبيح نادرا وليس انت اناهات الاولاد كسا ثمر الرقيق التي تبتدأ بها  
 الاملاك فيكثر بيعهم وشرائهم فلا يخفى الامر على الخاصة والعامة في ذلك فاحتمل ان يكون ذلك في العصر الاول  
 ثم نبى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قبل خروجه عن الدنيا ولم يعلم به ابو بكر لان ذلك لم يحدث في ايامه لقصر مدتها  
 ولا شغلها بامور الدين ومحاربة اهل الردة واستصلاح اهل الدعوة ثم بقي الامر على ذلك في عصر عمر من الزمان  
 ثم نهى عمر حين بلغه ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهى عليه انتهى وقال ابن رسلان ويحتمل انهم باعوا  
 اناهات الاولاد في النكاح لاني الملك قلت قد روى البخاري من حديث عمرو بن الحارث اخي جويرية قال ما ركن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته درهما ولا دينارا ولا عبدا ولا امته الا بغلبة البهائم وسلاحه وارضا جعلها صدقة  
 فالحديث صحيح بلا مرية وقوله ولا امته دليل على عتق ام الولد وهي مارية فلما جازته حديث جابر ولا غيره سنداه ان  
 حديث جابر يحتمل عدم اطلاعه على هذا الفعل منهم وايضا اذا تعارض المبيع والخاطر رجع الخاطر احتياطا ثم اجماع الصحابة  
 لمجهر عمر على موافقة راءه كاف لنا وقد قال صلى الله عليه وسلم في مارية اعنتها ولد لها ما حديث سعيد بن المسيب فقد  
 اخرجه الدارقطني ان عمر عتق اناهات الاولاد وقال اعنتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال احمد سعيد بن المسيب  
 عن عمر عندنا حجة راءه وسع منه احم ويؤيده ما اخرجه الدارقطني من حديث ابن عمر رفعه نبي عن بيع اناهات الاولاد  
 وقال لا يبعن ولا يواهبين ولا يورثن ويستتبع بها سيد با دام حيا فاذا مات فهي حرة هذا الحديث اخرجه باسناد متعذر  
 موقوف ومرفوعا وموقوفا على عمر ايضا ورجح الرفع -

باب في بيع المدبر هو موقوف من التدبير وهو في اللغة النظر الى عاقبة الامر وفي الشرعية هو ايجاب العتق الماحل  
 بعد الموت بالفاضة تدل عليه صريحا ودلالة وهو نوعان مطلق ومقيدا المطلق فهو ان يعلق الرجل عتقه عبده بموته  
 مطلقا واما المقيده فهو ان يعلق عتقه عبده بموته موصوفا بصفة او بموت وشرطا اخر نحو ان يقول ان مت من مرضي هذا  
 او من سفرى هذا فانت حر ونحو ذلك فما يحتمل ان يكون موصوفا على تلك الصفة ويحتمل ان لا يكون وكذا اذا ذكر  
 مع موصوفا اخر يحتمل الوجود والعدم فهو مدبر مقيده ثم اعلم انهم اختلفوا في جواز بيعه وبنيه ونحوهما من التصرفات  
 الموجهة لتقل مملوك من مالك الى مالك بعد ما اتفقوا على جواز الاستئثار والاجارة والوطى والتزويج ونحو ذلك فنعنا  
 لا يجوز اخراج المدبر المطلق من ملكه لكونه مستلزما لابطال حق الحرية الثابت للمدبر جزما ولقوله قال عامة العلماء  
 والسلف من المجازمين والشاميين والكوفيين وهو المروى عن عمرو عثمان وابن مسعود ولا يدين ثابت وهو  
 قول شريح وقتادة والثوري والاوزاعي وهو مذاهب مالك في الموطا وقال الشافعي يجوز بيعه وبنيه وسبقنا احمد  
 ودانودا سحاق وهو مذاهب جابر وعطاء وعند مالك يباع في الدين حال حيوة سيده وبعد موته خلافا لجمهور المذاهب

المقيد فيجوز بيعه بالاجماع ثم اعلم ان حكم التدبير لو كان نوع يرجع الى حيوة المدير ونوع يرجع الى ما بعد موته اما الذي يرجع الى حال حيوة المدير فهو بثوت حق الحرية للمدير انا كان التدبير مطلقا وبنا عندنا وعند الشافعي اما الحكم له في حال حيوة المدير راشدا فلا يثبت حقيقة الحرية ولا يثبت ثبوت حقيقة الحرية بعد الموت مقصورا عليه وعلى هذا يبيح بيع المدير المطلق انه لا يجوز عندنا وعنده جابر والحنابلة ابى حنيفة ياروى الدارقطني عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال المدير لا يباع ولا يهب وهو حر من ثلث المال قال الدارقطني لم يسند غير عبيدة بن حسان وهو ضعيف وانما هو عن ابن عمر من قوله ثم اخرج من طريق علي بن ثعلبان ثنا عبيد بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المدير من الثلث وقال علي بن ثعلبان ضعيف قلت اولا عبيدة بن حسان مختلف فيه وقد احتج بهذا الحديث الطحاوي وغيره من الامة فكانه توثيق منهم لعبارة وثانيا انه صوب الدارقطني وقفه لثقة حماد وهو وقفه على ابن عمر ولكن المتوقف فيما نحن فيه فيما يخالف ظاهر الراي يحمل على السماع فلا حكم الرفع وثالثا انه روى ابو الوليد الناجي ان عمر ربيع المدير في ملاخير القرون وحجم حضور متوافرون وهو اجماع منهم ان بيع المدير لا يجوز ورابعا اذا تعارض الآثار صرنا الى الراي فقلنا ان ذلك يعتبر بام الولد بجامع تعلق عتقه بما بعد الموت وقد علمت ان هذا مذهب جمهور الصحابة والتابعين حتى قال ابو حنيفة لولا قول هؤلاء الاجلة لقلت بجواز بيع المدير لما دل عليه من النظر واستدل الشافعي

بحديث الباب عن جابر بن عبد الله ان رجلا اعتق غلاما له عن دبره منه ولم يكن له مال غيرة فاصره النبي صلى الله عليه وسلم ببيع بسبع مائة او تسع مائة قال الزبلي ولنا عن ذلك جوابان احدهما اننا نحمله على المدير المقيد وعندنا يجوز بيعه الا ان يثبتوا انه كان مديرا مطلقا وهم لا يقدرون على ذلك ومعناه هذا حكايته حال لا عموم لها فيمكن حمله على المقيد فاذا جاز الاحتمال بطل الاستدلال الا ان يثبتوا انه كان مديرا مطلقا ولا يقدرون على ذلك فلا استدلال لهم وكذا لم يكن له مال غير وليس علة في جواز بيعه لان المذهب فيه ان العبد يسعي في قيمة دينه يمل عليه ما اخرج عبد الرزاق في مصنفه عن زياد الاعرج عن النبي صلى الله عليه وسلم في رجل اعتق عبده وليس له مال قال يسعي العبد في قيمة ثم اخرج عن علي بن خنيسه وسوار والاول مرسل يشهد بهذا الموقف والثاني اننا نحمله على بيع الحرية والشفقة بان آجره والاجارة تسمى بيعا على لغة اهل المدينة اذ فيها بيع المنفعة لا بيع الرقبة بدليل ما اخرج الدارقطني عن عبد الغفار بن القاسم عن ابي جعفر قال ذكر عنده ان عطار وطاوسا يقولان عن جابر بن عبد الله الذي اعتقه مولاه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتقه عن دبر فامر ان يبيع ويقضى ربه فباعه ثمان مائة درهم قال ابو جعفر شهدت الحديث من جابر انما اذن في بيع خدمته قال الدارقطني وابو جعفر هذا وان كان من الثقات ولكن حديثه مرسل قال عبد الحق في احكامه اخرج ابن عيسى عن ابي بكر عبد الغفار بن قاسم الكوفي عن ابي جعفر عن جابر بن عبد الرزاق قصة هذا المدير وفيه وانما اذن النبي صلى الله عليه وسلم في بيع خدمته قال عبد الحق وعبد الغفار هذا يرمى بالكذب وكان غالبا في التشيع انتهى وقال ابن ابي عمير في كتابه حديث مرسل صحيح لانه من رواية عبد الملك بن ابي سليمان الحريري وهو ثقة انتهى وقال صاحب التشيع





للولي عنده وفي يده فاضافة المال اليه مجازاة يتولى حفظه ويصرف فيه باذن سيده كما يقال غنم الراعي فكذلك ضافة  
الضمير في له الى العبد مجازاة ويقال انه صار له على انه تفضل من السيد له لما روى ان ابن عمر كان اذا اعتق عبدا  
لم يتعرض لماله اى تفضلا منه عليه وهذا قول جمهور اهل العلم قالوا ان مثل البيع سوار المال للسيد وعلى هذا فيجوز  
ان يكون الضمير في له يعود الى السيد لا الى العبد للحيث التفق عليه من باع عبدا وله مال فماله للبائع والحيث  
ابن مسعود اخرج الاثر من البيتى رفعه من اعتق عبدا فماله للذي اعتقه ولان العبد وماله كانا جميعا للسيد فانزال  
ملكه عن احدهما فبقى ملكه للاخر كما لو باعه وقد تقدم ان عند مالك الحسن في اهل المدينة المال للعبد فان عندهم ملك  
العبد المال اذا ملكه السيد فيقولون بظاهر حديث الباب فعلى هذا قول الان ليشترط السيد ان قلنا ان المال  
للعبد فقط لا لان يشترط السيد ان يكون ثوب عليه او معه وان قلنا ان المال للسيد كما هو قول الجمهور فيكون  
التقدير لا لان يشترط السيد ان يهبه للعبد ليعا العتق -

باب في عتق ولد الزنا في عتق العبد والامة لاجرو ان كانوا غير مسلم وغير ولد رشدة ولد الزنا لا ان يخاف  
على العبد المؤمن الرجوع عن الاسلام وعلى العبد الكافر المضي الى دار الحرب او على الولد من الزنا الزنا  
والطغيان او على الرجل قطع الطريق وعلى المرأة زنا بافكره اعتا قهم وان غلب على الظن هذا فيكون حراما  
لان التوصل الى الحرام حرام ولما كان ولد الزنا اكثر شرم جابلا وملابسا بالزنا نهى عن اعتاقه لئلا يكثر منه  
اذا استبد بنفسه وقال ابو هريرة لان النفع واعطى راكب دابة بسوط يسوق بها الدابة في سبيل الشراحب  
الى من اعتق ولذرية قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد الزنا شر الثلاثة قيل هذا في رجل  
بعينه كان موسوما بالشرو قيل انما يكون الشر من والديه لانهما قريتا فمما عليهما حد فيكون كفارة لهما بخلاف  
ولديهما فانه لا يدرى ما يصنع به فهو علم الله تعالى وقيل هو شر الثلاثة اصلا ونسلا ومولدا لانه خلق من  
ما الزاني والزانية وهو خبيث بخلاف والديه وقيل اشهرهم لان الزانيين اخفيا فعلمها وصارنسيا منسيا  
هذا يذكر لهما الناس وقيل يكون في الاغلب اشهرهم -

باب في ثواب العتق قال في الهداية الاعتاق تصرف مندوب اليه قال عليه السلام ايما مسلم اعتق  
مومنا اعتق الميركل عضو منه عضو امته من النار اخرج الامة الستة في كتبهم ولهذا استحبوا ان يعتق الرجل  
العبد والمرأة الامة ليتحققن مقابلة الاعضار بالاعضار وفي الباب اتينا رسول الله صلى الله عليه و  
سلم في صاحب لنا اوجب لعني النار بالقتل فقال اعتقوا عنه ليعتق الله بكل عضو منه عضو امته  
من النار وفي رواية الترمذي حتى فرجه بفرجه والمراد بالقتل القتل العم للغير وقتل نفسه فان كان قتل غيره  
متعمدا فيه دليل على ان تخليص الادمي المعصوم من ضر الرق وممكنه من تصرفه في منافعه على حسب ارادته  
من اعظم القرب لان الله تعالى ورسوله جلا عتق المؤمن كفارة للقتل بعد اذ هو موجب القتل الى ولي  
المقتول وفيه دليل على ان الحدود غير كافية في تكفير الجناية اذ لو كانت فيها كفاية لما اجتج الى اعتاق الرتبة  
بعد اذ ان كان قتل نفسه فهو طاهر وفيه انه من افضل الاعمال وما يحصل به العتق من النار وغسل الجنة

وفيه استجاب عتق كامل الاعضاء فلا يكون خفيا ولا ناقداً غير من الاعضاء وان في الخصى ايضا افضل العظيم ولكن دونه -

باب في اي الرقاب افضل قليل اعلا بقيمة وقل احسن خلقة وقل اتقاها واحلاها ايمانا والمومن افضل من كافروان الافضل للرجل ان يعتق رجلا والمرأة امرأة وان لم يعتق ان لا يكون العبد خفيا ولا ناقص الاعضاء وان عتق العبد افضل من عتق الامة وقد اختلف العلماء فيه فقال بعضهم الاناث افضل لانها اذا اعتقت كان ولدها حرا سواء تزوجها حرا وعبد وقال آخرون عتق الذكور افضل لمحدث الذكور ولما في الذكر من المعاني العامة والمنفعة التي لا تُؤجبه في الاناث من الشهادة والقضاء والجهاد وغير ذلك مما يخص بالرجال وفي الباب مرفوعا ايما رجل مسلم اعتق رجلا مسلما فان الله تعالى جاعل وقار كل عظم من عظامه عظاما من عظام محرره من النار واما امرأة مسلمة فان الله جاعل وقار كل عظم من عظامها عظاما من عظام من النار ليوم القيمة الوقار الصون الشئ وليستره عما يوزيه وفي اخرى من اعتق مربية مومنة كانت فداه من النادى فدية له منها وفي اخرى فكاهه من النار يجزيه اي يقضي وينوب عنه قوله تعالى لا تجزي نفس عن نفس واخرج بقيد المسلم والمومن الكافران وان صح عتقه لكن لا يحصل فيه هذه الفضيلة -

باب في فضل العتق في الصحة وفي الباب مرفوعا مثل الذي يعتق عند الموت كمثل الذي يهدي اذا شبع من اكله وفي النسائي اوصى رجل بذي نكير في سبيل الله فعمل ابو الدرداء فحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مثل الذي يهدي ويتصدق عند موته مثل الذي يهدي بعد ما شبع - آخر كتاب العتق -

اول كتاب الحروف والقراءات اي الحروف والقراءات المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق الحديث سواء كانت القراءة متواترة او لم تكن فاذا ذكر المصنف بعض اختلاف القراءات المتواترة والمشهورة والشاذة وهي مذونة في الكتب لا نرى في بيانها كثيرا فائدة - آخر كتاب الحروف -

اول كتاب الحمام قال في النهاية ويجوز اخذ اجرة الحمام والحمام فاما الحمام فلتعارف الناس ولم يعتبر الحمام لاجماع المسلمين اتم قلت بعض العلماء كره غلة الحمام اخذ انطا بهر قوله عليه الصلوة والسلام والحمام خير بيت ومنهم من فصل بين حمام الرجال والنساء فكره ان يخال الحمام للنساء لانهم ينهين عن البروز وامرن بالقرار وروى عن احمد بن حنبل انه لم ينج اجرة الحمام والصحيح عند عامة العلماء انه لا باس باتخاذ الحمام للرجال والنساء جميعا للحاجة والحاجة في حق النساء اظهر لان المرأة تحتاج الى الاغتسال عن الجنابة والحض والنفاس ولا يمكن ذلك في الانهار والحياض ويمكن للرجال وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل حمام الحنفية وتناول باروي من الكراية هو ان يدخل مكشوف العورة فاما بعد التستر فلا باس بالدخول ولا كرايته في غلته كما لا كرايته غلة الدور قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن دخول الحمامات ثم رخص في ان يدخلوها في الميان رجع ميرز بمعنى الاثار والمراد السائر بابين السرة والركبة وفي ابن ماجه ولم يخصص

وقوله انما استفتح لكم ارض العجم وتستجدون فيها بيونا يقال لها الحمامات فلا يدخلنها الرجال الا بالانهر وامنوها  
النساء الا مريضه او نفسا وروى الحاكم على شرط مسلم يقال لا الحمام فقالوا يا رسول الله انه يذهب الدرن ويقيح  
المريض قال فمن دخل فليستز قلت الحاصل ان دخول الحمام يجوز للرجال ويشترط ان تستر العورة وللنساء ايضا  
ويشترط ان تستر العورة بازار ساينح والى تسلم من نظر بالى عورة آدمى ومع ذلك ان تكون لها حاجة شريفة  
لمرض او حيض او نفاس ولا يمكن ان تغتسل في بيتها لتعذر ذلك عليها او خوفها من ضرر ظاهر فيباح لها  
ذلك واما مع عدم العذر فلا -

**باب النهي عن التعري اى كشف العورة** وفي الباب مرفوعا ان الله حي مشير يحب الحياء والستر فاذا  
اغتسل احدكم فليستتر اذا كان في الغشاء بحضرة الناس فعلى الوجوب واذا كان في الخلوة فعلى الاستحباب  
لحديث البخارى ان موسى اغتسل عريانا وان ايوب كان يغتسل عريانا اى في الخلوة قوله ان الغخذ عورة  
وقوله لا تكشف فخذلك ولا تنظر الى فخذي ولا ميت هذا يدل ان الغخذ عورة وهو يذهب اى حنيفة والثاني  
وما ورد في حديث انس حرس النبي صلى الله عليه وسلم عن فخذه وفي اخرى مس ركبته انس فخذه صلى الله عليه وسلم  
فلا يدل على عدم كونها عورة فان المراد حرسا سوى الازار ومس الركبة مع الازار على الغخذ فانهم  
باب في التعري اى من غير الازار واختيار كما يدل عليه حديث الاول من الباب او في الخلوة فيجوز كما  
يدل عليه حديث الثاني في الله احق ان يسجي منه من الناس - آخر كتاب الحمام

## اول كتاب اللباس

الضابطة في اللباس ان يكون ساترا بقدر العورة فالرجل ليستر من سرة الى الكنتين وجوبا وغيره بالاولوية  
والمرأة تستر من الراس الى القام فلا يجوز لها كشف الراس واليد الى المرافق ونحوها وازارها سبل الى ان  
لا تكشف شئ من القدم ولا يجوز للرجال ان يسبل ازاره او رداؤه او قباها حيث يستركعبيل السنة الازار  
الى النصف الساقين ويجوز الى ما فوق الكعبين ولا يحل للرجال لبس الحرير والذهب والفضة ولا استعمالها  
وللنساء رجلي التزيين بها وتختب عن الاستعمال كالرجال ولا ينبغي لنفس مؤمن ان يختار التفاخر والخيلار  
والدلاحيب المسرفين واين من لبس ثوبا جديدا من رداؤه قلنسوة او سراويل او عبا او قميص او عمامة  
او نعل او لبساط يجلس عليه او منديل او خذعة او خوذك سماه ثم يدعوكما في الباب قوله كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اذا استجد ثوبا سماه باسمه اما تيمما او عمامة ثم يقول اللهم لك الحمد انت كسوتينه  
اسلك من خير وخير ما صنع له واعوذ بك من شره وشر ما صنع له وهو استعماله في طاعة الله وعبادة  
وفي معصية الله ومخالفة امره وهو الفخر والخيلار وفي اخرى مرفوعا في الباب ومن لبس ثوبا فقال الحمد لله  
الذي كساني هذا الثوب وسردقني به من غير حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تاخر لم يذكر  
الترمذي وابن ماجه لقطه وما تاخر وكان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يلقون اللباس اوب حديد ويدعون كما

في الباب تبلى ويختلف الله تعالى اي يستعمل هذا الثوب حتى تبلى ويصير خلقا ويبدلك الله عز وجل خيرا منه ويؤمرك  
 باب في ما يدعى لمن ليس ثوبا جديدا تقدم ما كان احباب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوا  
 للابس ثوب الجديدي وفي الباب دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله ابلى داخلتي مغناه الدعاء بطول البقاء  
 ويريى بالفار ايضا ويدل عليه الحديث المتقدم ابلى ويخلف النداء خلقى من الاخلاق وسناه في كلام الحشبة الحسن  
 باب ما جاء في القميص وسمى قميصا لان الادمي يقيمى اي يدخل فيه ونميس ليستزبه وكان احب  
 الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم القميص كما في الباب لانه يمكن في الستر من الرداء والازار الذين تجلبا  
 كثير الربط والامساك وغير ذلك وقد احب السراويل لانه ايضا واشتره كما في الحديث داما قوله كانت  
 بينكم قميص رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الرسخ بالسين والصاد وهو مفصل ما بين الكف والساعد فالجمع فيه  
 بين اليد والكم اما ان يؤل بالاضافة البيانية والانا جدا للفظين رائد ولفظ التزامى اولى منه كان كم يادى  
 صلى الله عليه وسلم قال الحافظ ابن القيم في الهدى واما الاكام الى اسعة الطوال التي كالاخراج فلم يلبسها  
 هو ولا احد من اصحاب البتة وفي جواز النظر فانه من جنس الخيلاء اهم قلنت الى الرسخ ستة والى الاصابع جاز  
 كما اخرج البيهقي في شعب الایمان عن علي كان يداكم القميص حتى اذا بلغ الاصابع قطع ما فضل اهم والرائد  
 من الاصابع سدل فيكمه -

باب ما جاء في الاقبية بفتح القاف بالمد لبسة ستة وقد لبسه صلى الله عليه وسلم وقسمه بين اصحابه كما في الباب  
 باب في لبس الشهرة ان كان غرض اللابس مقصدا للباس الشهرة باعتبار التفاخر والخيلاء كما في  
 لباس التفاخرة او باعتبار التبريد كما في غيره فهو مكروه تحريما او حرام كما في الباب من لبس ثوب شهرة  
 لبسه الله يوم القيمة ثوبا مثله اي ثوب شهرة ثم تلهب فيه اي تشتعل الثوب في النار ومن تشبه نفسه  
 بالكفار في اللباس وغيره او بالفاسق او الفاجر او باهل التصوف الصلحاء لا يبرأ فهو منهم في الاثم او الخير عند الله  
 كما في الباب من تشبه بقوم فهو منهم واما التزوي بزى الصالح او العلماء وقصد بذلك الشهرة بين الناس  
 وان يكرم كما يكرمون فهذا داخل في الحارث الاول ولا يعد محمدا عند الله تعالى -

باب في لبس الصوف والشعر للصوف اللصان والشعر للمعز وهذا اللباس قد اختاره الصوفيا وقد لبسه  
 النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كما في الباب وعليه من طمس حل من شعر اسدى اي الكسار الذي فيه خطوط  
 اوفية تصاوير رجل وما اشبه ذلك قوله كساني خيشتين الخيش ثياب في نسجها رقة ونحوها غلاظ من  
 مشاقة الكتان او من غلاظ العصب قوله وانا اكسي اصحابي اي افضلهم كسوة قوله فاخرجت اليها  
 انرا اغليظا مما يصنع باليمن وكساها من ابيهم المنيق قيل هي المرقعة وقيل الغليظة كانه ركب بعضها بعضا  
 اغليظا وصار يشبه اللبد وقوله قبض في هذين الثوبين ففي امثال هذه الاحاديث بيان ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 ورسوله عليه كان من الزهادة في الدنيا والاعراض عن متاعها وقد لبس في بعض الاحيان احسن الملابس اعلاها  
 ابا بيلان الجوزاء لا تلاف ثلب المهادي اولا رفع التكلف حين حفر ذلك الكوا انه حين لبس الاحسن وانه

في ساعته واليسير وغيره

باب ما جاء في الخنزير بفتح الخ المعجمة وتشديد الزاي ما غلظ من الديباج واصله من وبر الارنب ويقال  
لذكر الارنب خنزير بوزن عمرو وفي القاموس الخنزير ذكر الارنب ومنه اشتق الخنز قال في الكوكب والمنسج  
ن الابريسم والصوف وقال غيره حرير يخلط لوبر وشبهه رمال ابن العربي احلوه عليه الب ادا واللمية حرير  
اخر سواه وفي الباب ما آتت رجلا بنجارتا على بغلة بيضاء عليه عمامة خنز سودا فقال كسانيتها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النبي صلى الله عليه وسلم قال بعضهم ان هذا الرجل عبد الله بن حازم السلمي امرته ان  
وبذايل ان الخنزير جائز للذكور وفي رواية الثاني قوله ليكون من امتي اقوام يستحلون الخنزير  
الحديث زاد البخاري والخمر والمعاذ وهو صناعات الملاهي قلت الخنز ان كان من الحرير فهو حرام وان كان  
من وبر الارنب فيحل قال روايات الناهية مجعولة على الاول وما كان فيها من الرخصة فعلى الثاني يستحلون الخنز  
ضبط بعضهم بكسر الحاء وسكون الراء المهملتين وقال اصله حر وهو الفرج فخزف احرى الجائين وجعد اخرج  
كفرج واخراج معاد انه يكثر فهم الزنا في الفرج قال المنذري

باب ما جاء في لبس الحرير وهو ما يخرج من دود القرمينسج منه الاثواب قال في البداية لايحل  
للرجال لبس الحرير ويحل للنساء لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير والديباج وقال انها يلبسه  
من لخلق له في الآخرة وانما حل للنساء بحديث آخر وهو ما رواه عاتكة من الصحابة منهم على ان النبي صلى الله  
عليه وسلم خرج وباحدى يديه حرير وبالاخرى ذهب وقال هذا محرمان على ذكورا متي حلال لانا نأثم ويروى  
حل لانا نأثم الا ان التعليل عفو وهو مقدار ثلاثة اصابع واو اربع كالاعلام والمكفوف بالحرير لما روى انه عليه  
السلام نهى عن لبس الحرير الا موضع اصبعين او ثلاث اواربع ارانا لا اعلام وعنه عليه السلام انه كان يلبس جبة  
مكفوفة بالحرير ثم قلت والاحاديث اخرجهم المصنف وغيره قوله في الباب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انما يلبس هذه من لخلق له في الآخرة اى لا نصيب له في الآخرة وقيل من لآخرة له وقيل من لا دين له  
فعلى الاول محمول على الكفار والمشركين وعلى القائلين الآخرين يتناول المسلم والكافر الاستبرق الديباج  
الغلظ او ديباج يعمل بالذهب او ثياب حرير صفاق وفي الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن  
الحرير الا ما كان هكذا وهكذا اصبعين وثلاثة اوترا زاد مسلم ورفع لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اصبعيه  
الوسطى والسبابة وضمهما ولفظ البخاري نهى عن الحرير الا هكذا وأشار باصبعيه اللتين تليان الابهام وفيه انه  
يجوز من الحرير الطراز والطرف كالسجاف بشرط ان لا يجاوز اربع اصابع فان جاوزها حرمة ولا فرق في ذلك  
بين المركب على الثوب والمنسوج والمعمول بالابرة والرقع كالنظير والفاطمة فاطمة زوجة علي وفاطمة  
ام علي وفاطمة بنت حمزة وفاطمة بنت شيبة

باب من كرهه الحرير وفي الباب عن علي نهى عن لبس القميص رفعه في السلم بطرق متلى وفيه  
وكذا في الثاني نهى وفي رواية نهيت وفي رواية كذا اقول نهى كرهه ولذا في رواية مسلم في الصلاة وليس

معناه ان النبي يخص اهل بيته واولاده انما معناه ان المألف الذي سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 الى فانما نقله كما سمعته وان كان الحكم يتناول الناس كلهم وفي الباب من نفس من ذلك انما نقله  
 الهدى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستقيمة من سنة من فليست بها فليست بها فليست بها فليست بها  
 بالحري ولم يكن كلبا حريرا ولم يكن حرمت اذ ذاك والمستقيمة فليست بها فليست بها فليست بها فليست بها  
 كانت مكففة بالسند ومنه الرق من الحرير والديباغ ان نفس الغزوة الكون من سنة من لبس لبس  
 مستقيمة الكمين من سدين ودابر ذيلها وقذيل اذها الجبة الواسعة فلما تاج الى ذبا التناول وفي  
 كان ليس البرانس والمساقي وتالي فيها ومنه حديث حماد بن عيسى ورواه في سنة قوله لا اكل الا جوارح  
 هو الصوف الاحمر والحديث يحمل على النبي عن ركوب مباشرة الحرير فان اللائحة لشدة كراهة النبي عنه من غير ما قوله  
 ولا اليس المكفف بالحريه هو الذي عمل على ذيله والكمامة وجنبه كغاث من الحرير كما السجاف ورواه في  
 على ما زاد على اربع اصابع او تركه تنزاعه قوله نهى عن مياث الدجاجة مع مباشرة جني ولما روي في  
 على رجل البعير تحت الركاب واصلة الواو وميعة زائدة وقيل اغشية المسرج والحرمة متعلقة بالحريه  
 من الجلود والنهي للاسراف اولانه يكون فيها حريرا -

**باب الرخصة في العالم فخط الحريه** تقدم عبارات الهداية الا ان التخليل غنوه وقد اشرنا  
 اصابع او اربع كما لا علام والمكفوف بالحريه فيجوز من الحرير الطراز والطرف كالسجاف لشدة كراهة  
 اربع اصابع وفي الباب عن اسماء بنت ابى بكر باجارية ثاقلتي جبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 فاخرجت له جبة طيالة مكفوفة الجيب والكمين النرجين بالديباغ الجيب هو موضع القوارب المكنى  
 يدخل منه الراس والفرج في الثوب الشق الذي يكون امام الثوب وخلفه في اسفله والديباغ نوع من  
 الحرير في الحديث جواز لباس الجبة المعروفة بلباس ماله فرجان من خلفه وقدام وانه لا كراهة فيه وان كان  
 لا يلبس لبسه الفقهاء والصالحين في هذا الزمان للتشبه ومن صدقت نيته مع الله تعالى لا يبالى بما ليس فيه كمال  
 ابو الجنب السهروردي يلبس العمامة في وقت لبثته ونايره وفي وقت بائق وفي الباب نهى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت من الحرير فاما المعلم من الحرير وسدى الثوب فذلك يابس  
 له المصمت هو الذي جميع حرير لا يخالطه قطن ولا غيره السدى بوزن المحتسب زمانا هو  
 خلاف اللحية وهو امد طول في النج وسياتي حكمه -

**باب في لبس الحرير لحد نقال في الهداية** ولا يابس لبس الحرير والديباغ في الحرب عند ما لم يركب  
 الشعبي انه عليه السلام رخص في لبس الحرير والديباغ في الحرب ولان فيه ضرورة فان الخالص منادى لمعقود  
 السلاح واسيب في عين العدو وليرقى ويكره عند ابى حنيفة لانه لا فصل فيما رويما والضرورة انذفت بالتمويه  
 وهو الذي لحمته حرير وسداه غير ذلك والمحذور لا يستباح الا للضرورة وما رواه محمد بن علي المخلوط ولا يابس لبس  
 اسداه حرير وحمته غير حرير كلقطن والخز في الحرب وغيره لان الصحابة كانوا يلبسون الخز والخز مسنن بالحرير

لان الثوب انما يستر او يابس بالنعى والنسج بالجمعة وكانت هي العنبة تدون السمانى وقال ابو يوسف هذا كره ثوب القفر  
 يكون بين القفر والاهل بارة ولا ترى يمشوا القفر باسلا لان الثوب يابس والمشي فيه يابس وما كان كهيئة حريرا  
 سداه غير حرير لابس به في الحرب لا ضرورة ويكره في غير الاعمالها والاغتبار للجمعة على ما بينا انتهى وفي الباب  
 من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجلا من بني النضير بنى بيتا من الخشب فبني له  
 من جنة (جرب) كانت دية ما قال ابن رسلان وكما يجوز لبسه بحكمة كذا كس يجوز لبسه لا قبل لم بيت الخنجر ان  
 عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام شكيا القمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخص لهما في قصص الحرب  
 في غزوة والا صغ ذلك سفرا وحضرهما كما هو ظاهر الحديث وفيه تخصيص ذلك بالسفر واختار ابن الصلاح الظاهر  
 الى بيت واذا ثبت حكم الجواز في حق صحابي ثبت في غيره ما لم يقيم الدليل على اختصاصه وغير الحكمة والقمل الذي  
 يقع فيه لبس الحرير في معناه فيقاس عليه وفي قول مالك واسم الايلاج لبس عموم لبس التحريم وهو قول الجمهور  
 وهذه الرخصة يحتمل ان يكون خاصة بهما والاصح الاباحة لان تخصيص الرخصة بهما على خلاف الاصل المقر  
 ثابت لما كان من حكمة وقد تعين العلاج بهما للضرورة كونهم على السفر ولا شئ ثم تبادوا به فما ابيح للضرورة  
 لا يتعداها وتقدر بقدر الضرورة وهذا نظير التداوى بالابوال -

**باب في الحد للفساء** قد تقدم حكمه فقلنا عن الهداية اتفقوا على ان لبس الذيب والحرير الميجوز للرجال و  
 اما سبي اللبس فقال ابو حنيفة لا بأس بافتراش الحرير والديباج والنعيم عليها وكذا الوسائد والمرافق والبسط  
 والستور من الديباج والحرير اذا لم يكن فيها تماثيل وقال صاحبها يكره جميع ذلك قال في الهداية ولا بأس بتبوء  
 والنوم عليه عند ابي حنيفة وقال لا يكره وكذا الاختلاف في سترة الحرير وتعليقه على الابواب لهما العمومات ولانه من  
 زنى الكاسترة والجبا برة والتبشيع بهم حرام وقال عمر اياكم وزى الاحاجم ولما روى ابن عناية السلام عابس على مرفقة  
 وروى في كان على بساط عبد الله بن عباس مرفقة حرير ورواه ابن سعد في طبقاته ولان القليل من الملبوس  
 مباح كالاغنام فكذا القليل من اللبس والاستعمال والجامع كونه نمودجا على ما عرفناهم وفي الباب عن علي كرم الله  
 وجهه ان نبي الله صلى الله عليه وسلم اخذ حريرا فجعله في عييته فاخذ ذهبها فجعله في شماله ثم قال  
 ان هذين حرام على ذكور امتي زاد ابن ماجه حل لانا منهم -

**باب في لبس الحبرة** قال ابو بصير الحبرة مثل العنبة برديان يكون من كتان او قطن سميت جرة  
 انها حبرة اي مزينة والتبشيع التزيين والتسبين وانما كانت الحبرة احب الثياب واعجب الى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم كما في الباب لانه ليس فيها كثير زينة انما كانت مخططة ولا بها اكثر احتمالا من الوسخ من غيرها  
**باب في البياض** كان احب الثياب الى صلى الله عليه وسلم وضعوا التميمي وضعه الجبري ولونا البياض  
 لثياب من ابن عباس رفعه البسوا من ثيابكم البياض فانها من خير ثيابكم وكفنا ذنبا موتا كره  
 الحديث وقد كمن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثالثة الثوب بياض -

**باب في الخلقان** وفي غلب الثوب الخلقان الذي يلي من اللبس ينبغي للانسان تنظيف الثوب

من الاوساخ الظاهرة والبدن وكذا لك تنظيف شعر الراس بالغسل والتدريس بالزيت ونحوه لازالة  
الثفت وشبني ان يلبس من الثياب التي يليق بحاله من الغنى والفقر ليعرف النقرار وذوي الحاجات انه  
يذاغني وبذا فقير وفي الباب اما كان لهذا يجد ما يغسل به ثوبه وفي اخرى عن مالك بن نضلة قال  
ايت النبي صلى الله عليه وسلم في ثوب دون خلق فقال لك مال قال نعم قال من اي المال  
قال قد اتاني الله من الابل والغنم والخيول والسرقيق قال فاذا اتاك الله ما لا فلير اثنعه الله  
غاليات وكرامته التي اركب الثوبها من المال ففيه حش على الجمال والزينة بما يليق بشانه بشرطان  
الا يكون طلبا للشهرة والفخر

**باب في المصبوغ** اي في لبس الثوب المصبوغ قال ابو حنيفة واخيه يجوز كل لون الا المصفر  
والمرغفر للرجال بكرة خاصة ويجوز للنساء كلها يجوز عندنا لبس الثوب الاحمر اذا لم يكن مصفرا وقال الشافعي  
ان لبس الثوب الاحمر اذا لم يكن حريرا كراهته في لبسه للرجال قلت وفي الباب عن ابن عمر رفعه وقد كان  
يصبغ بها ثيابه كلها حتى عامته اي بالصفرة اختلف الناس في ذلك فقال بعضهم اراد الخضاب للحمية  
بالصفرة وقال آخرون اراد كان يصفر ثيابه ويلبس ثيابا صفرا

**باب في الخضرة** هو من لباس اهل الجنة ومن افقع الالوان للابصار وفي الباب فسر آيت عليه  
بردين اخضرين اي على النبي صلى الله عليه وسلم

**باب في الحمرة** يجوز للرجال الحمرة اذا لم يكن مصفرا ولا مرغفرا وفي الباب قوله وعلى ربيعة مفرجة  
بالعصفر فقال هذه الربيعة الحديث وفيه افلا كسرة بها بعض اهلكت فانه لا يابس به للنساء  
الربيعة كل ما اذ ليست ملففتين انما هي نسيج واحد قيل كل ثوب رقيق لين مفرج مشد ملطخة بالعصفر وفي  
الباب المفحجة التي ليست بمشبعة اي لصبغ الشيد الحمرة ولا المودعة اي بحمرة الخفيفة مثل لون الورد  
ففيه نهي الرجال عن لبس المصفر والمرغفر وفي رواية على ثوب مصبوغ بعصفر مودعا هذا صحيح  
واضح اما قوله صلى الله عليه وسلم رجل عليه ثوبان احمران فسلم عليه فلم يرد عليه  
النبي صلى الله عليه وسلم ففيه الاحمران مطلقا من غير قيد المصفر فحمل على المصبوغ بالعصفر وكذا قوله  
الا اذى هذه الحمرة قد علمتم اي علمتم او قال ذلك لانه زى المتربين والمتكبرين

**قوله** ونحن نصبغ ثيابا لها بمخرة فيبينان نحن كذلك اذ طلع علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فلما وادى المخرة رجح الحد قلت هذا من هنا رضى الله عنها انه رجح لانه لم يزل الطين الاحمر والافس المعلوم لمسلم  
عند كل من اصحاب المذاهب ان الحمرة الحالصة من المصفر وغيره جاز للنساء فكيف يمكن ان يكرها والقول  
انه للزينة كرها بعيدا ايضا لان لون المفرقة لا ينافي الزينة بل الصبغ بها هو عن الزينة فليس فيه غير انه صلى الله عليه وسلم  
لما رجح وكان رجوعه لحاجة له بدت عنده وصوله الى الباب فعاد ورجع لتذكرها او لما راى في البيت من  
لسوء الانصار والاجنبات واشتغالهم في امر من الصنع وتجهيف الثياب وغير ذلك رجح لذلك ولم يفت



ينسب انه لم يرجع الا لكرامته المعزة وكثير ما شتبه المراد وسجى لذلك نظير والمعزة الطين الاحمر رگير  
 باب في الخصة اى في الحرمه في الحرمه سبعة اذلال للاخفاف منها انها واجبة ومنها سنة ومنها مستحبه ومنها  
 مندوب ومنها مباح ومنها مكروه ومنها حرام والخيار انه مباح لاسنه ولا مكروه وفي الباب رايته في حله حرام  
 لم ادر شيئا قط احسن منه وفي اخرى رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي يخطب على بغلة  
 وعليه برد احمر الحريش وهذا البرد والحماة الاحمر يحيل على انه لم يكن مصبوغا بالعصفر بل كان حبرا مخططا بخطوط الاحمر  
 غير المعصفر والمزعفر

باب في السوداء في الثياب عن عائشة قالت صبغت للنبي صلى الله عليه وسلم برد سودا فلبسها الحديث  
 وقد ثبت في غير من واحد لبسه الثوب السوداء

باب في الهدب هو حمل الثوب وشعر اشفار العين والمراد منها هو الاول

باب في العمامة الصلوة في العمام مستحب ولا يكره بارتدائها وتجب للجمعة والعيد وغيرهم وللأمام  
 كالدوي الطبر الى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان السرو ملائكة يصلون على صاحب العمام يوم الجمعة  
 وفي الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عام الفتح مكة وعليه عمامة سودا وفي

اخرى رايت النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر وعليه عمامة سوداء قد ادخى طرفها بين كتفيه  
 وفي نسخة طرفها وهو المعروف وفي اخرى فرق ما بيننا وبين المشركين العمامة على القلائس  
 يريد ان المشركين كانوا يعمون على رؤسهم من غير ان يكون تحت العمامة قلنسوة ونحن نعلم على القلنسوة و  
 عن عبد الرحمن بن عوف يقول عمتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فسد لها من بين يدي ومن خلفي  
 اى شد على راسي عمامة فارسل طرفها من خلفي وطرفها الاخر على الناصية ففيه سدل الغزتين وكان عادة  
 صلى الله عليه وسلم سدل الغزتين خلفه وكان عمامته صلى الله عليه وسلم في عامة الاحيان ثلثة اذرع وفي الصلوات  
 الخمس سبعة اذرع وفي الجمعة والاعيااد وجين الوفود اثنا عشر ذراعا

باب في لبسة الصماء اختلف اللغويون والفقهاء في تفسير اشتغال الصماء فقال الاصمعي هو ان يشتمل بالثوب  
 حتى يحل جميع جسده ولا يرفع منها جانباً وقيل لها الصمار لانه اذا شتمل بها سدت على يديه ورجليه المنافذ كلها  
 كالصخرة الصمار التي ليس فيها خرق واما تفسير الفقهاء فهو ان يشتمل بثوب واحليس عليه غيره ثم يرفع من احد جانبيه  
 فيضعه على احد منكبيه على هذا قالما ابي عبد الله يودي الى كشف العورة وعلى تفسير اهل اللغة انها هي مخافة ان يعرض  
 شيء فيحتاج الى رفعه ولا يريد الى ذلك سبيلا الا بكشف العورة وفي الباب نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن الصماء وعن الاحتباء في ثوب واحد والاحتباء ان يجلس الرجل على الارض ويضم رجليه الى بطنه  
 ثوبا يحجبها به عن ظهره ويشده عليها وقد يكون الاحتباء باليد من عوض الثوب والنهي لكشف الفرج كانى بداية  
 التقدير نهى عن لبستين ان يجتنب الرجل مفضيا بفرجه الى السماء اى من غير ساتر لفرجه فهذا  
 احد الثنتين المنوعتين والثانية هي الدخلة في الدخلة في الصمار اى ان يلبس ثوبه طحا جانبيه خارج

ركشوف بلاستر، ويلقى ثوبه على عاتقه من احد جانبيه فيبدو عورته

**باب في حل الاذنين جمع زر كانت عادة العرب ان تكون جويهم واسعة فربما يشدونها يزور بها ثوبها مفتوحة وكان عامة احوال النبي صلى الله عليه وسلم الشدة وقد يكون حبيب قميصه غير مشدود كما في الباب دان قميصه لم يطلق الا زار وفيه قال عروة فما رايته معاوية ولا ابنه قط الا مطلقا اذا رادها هذا تمثيل الصحابة والتابعين فمن بعدهم من السلف الصالح باتباع السنة والمداومة عليها مما استطاعوا جعلنا الله تعالى من اهل الاتباع وجناب عن الابتداع وان كان اختيارا لما هو خلاف الاولي خصوصا في الصلوات لكنهما احبا ان يكون على ما رايه النبي صلى الله عليه وسلم وان كان اطلاقه ازراره اذ ذاك لعارض ولم يكن من عامة احوال النبي عليه وسلم وذلك لما فيه من ثلثة المبالاة بهام الصلوة الا ان الكراهية لعلها لا تبقى في حق معاوية بن قرة وابنه لكون الباعث لهما حب النبي صلى الله عليه وسلم وانباة فيما رايه من الكيفية صلى الله عليه وسلم**

**باب في التنقع** يجوز الاستنزال من حر الشمس بالرداء والشمسية والظلة قوله هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقبلا منتقعا اي مغطيا راسه برحفظ الحر الشمس.

**باب ما جاء في اسبال الاسبال** هو تطويله ونز سيلة نازلا عن الكعبين اذا مشى وانما يفعل ذلك في الغالب كبر اقال العلماء المستحب في الازار والثوب الى نصف الساقين والجائز بل كراهته اتحتة الى الكعبين فما نزل عن الكعبين فهو ممنوع فان كان للخيلاء فهو ممنوع منع تحريم والا فهو ممنوع منع تنزيهه والاسبال يكون في الازار والقميص والجبّة والعامة والطيلسان يدل عليه حديث الباب من حجب ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيمة لان الثوب عام ونحوه الاحاديث في تقيد بالبحر خيلاء تدل على ان التحريم مخصوص بالخيلاء وبه قال الشافعي وعندنا قيد واقعي واجمعوا على جواز الاسبال للنساء وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم الاذن لمن في ارضاء زوجه من ازاره كان ابو بكر خيفا فلا يستمسك ازاره عليه بل يستره عن حقويه بلا ارادة ولذا قاله لست ممن يفعل خيلاء ففدية منقبة عظيمة لاني بكرض ما حديث الباب ظاهر وفيهم وعيد شديد لمسبل الازار.

**باب ما جاء في الكبير وسو حرام بالاتفاق** والخيلاء والمخيلة والزينة والتجمل والكبر كلها بمعنى واحد وفي الباب قال الله تعالى الكبيراء ردائي والعظمة اذا رى فمن نازعتي واحد منهما قد فتته في النار لما كان هذا الثوبان يخصان اللابن بحيث لا يتغنى عنهما ولا يقبلان المشاركة عبر الله تعالى عن العظمة بالازار وعن الكبير بالرداء على جهة الاستعارة المستعملة عند العرب وبالحمد يريدان العز والكبر يار من اوصاف الله تعالى الخاصة به التي لا ينبغي لغيره وفي حديث الثاني لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من كبر اي لا يدخلها دون مجازاة ان جازاه ولا يلزم انه لا يجازيه بل لابد ان يدخل كل الموحدين الجنة اما اولوا ما ثانيا بعد تعذيب صحاب الكبار الذين ماتوا مصرين عليها وقيل لا يدخلها مع المتقين اول وبله وقيل معناه من تكبر من الايمان فلا يدخل الجنة اصلا والاولى ان يقال انه لا يكون في قلبه كبر حال دخوله الجنة كما قال تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل كما قال صلى الله عليه وسلم لامرأة عجوز انه لا تدخل الجنة عجوز قالت وما بين و

وكانت أمهم القرآن اما الفريسيين اما النصارى من انبيائهم فبما ناهون البكار اربعة رنين -

باب في قد وضع الأزار المستقيم الى نصف القين والجارز بلا كراثة الى الكعبين ودوز حرام وفي  
الباب قال رسول الله صلى الله عليه وآله عايتة مسلم ازارته المسلم الى نصف الساق ولا حرج اذا جناح فيما  
بينه وبين الكعبين ما كان اسفل من الكعبين فهو في النار ومن جاز ازارته بجلد لم يضره الله  
الي

والقنيس والعمامة الى ريش وكذا التلبيس والروار والشملة لا يختص بالازار فقط

يَا بَ فِي لِبَاسِ النِّسَاءِ لبهن مخصوص من لبن بحيث لا يترن من الرأس الى القدين من الثوب الغليظ بحيث  
لا يكلي عضوا منه وفي الباب لعن المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهات من الرجال بالنساء  
والتشبه بالرجال بأن تلبس لباس الرجال من النعل والجبة وغيره وكذا انعكسه أي التشبه بالنساء بأن  
تلبس لباس النساء من الخمار والبرقع وغيره ونيزي بزین کلاما حرام والرجلة من النساء من تشبهت بالرجل في الزي فإما في العلم والزی محمود ومنه  
ان عائشة كانت رجلة الرائے -

باب في قول الله تعالى نين عليهم من جلايبهم وباب في قول الله تعالى يبين عنهم جيو  
وبان ابابان كانه القلب على الناسخ او على المصنف حيث ادرج في الاول حارث عاتشه وفي الثاني حارث  
م سلمية والمناسب ان يذكر حديث ام سلمة في الباب الاول قال قلت لما نزلت يد نين عليهم من جلايبهم  
لاية في سورة الاحزاب خرج لثناء الانصار كان على رؤسهم الغريبان من الا كيسة اي السور  
التي تعطينهم من الجلايب والغريبان جمع غراب وحارث عاتشه في الباب الثاني قالت لها نزلت سورة  
لنور عدنان الى ججور وججوز شك ابو كامل فشفقنهم فانحن خمرا الحوز بالزاي المعجمة هو الصواب منها جمع حجرة  
ي شفقن الناجز التي يحترقون في اوساطهم فشاردون وسطهم باجداهم والاخرى يرخينه على رؤسهم -

باب فيما تبدى المرأة من زينتها من الابداء وسجالاتها وسفائسها لا المهموز مسائل النظر اربعة نظر الرجال الى امرأة ونظرا اليه ونظر الرجل الى الرجل ونظر المرأة الى المرأة والاول على اربعة اقسام نظره الى الاجنبية المحترمة ونظروا الى من تحمل لمن الزوجة والامته ونظره الى ذوات محاربه ونظره الى امته الغير قال في الهداية ولا يجوز ان ينظر الرجل الى الاجنبية الا الى وجهها وكفيها لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها قال على وابن عباس واخرجهم البيهقي فظهر منها الكل والخاتم والمراد موضعها وهو الوجه والكف والاطلاق الاسم الحال على الحمل وهو العين والاصبع ثم اطلق اسم البعض على الكل كما ان المراد بالزينة المذكورة مواضعها دعى الا ما جرت العادة والمجلبة على ظهوره ولان في ابداء الوجه والكف ضرورة لما جرت اليه العادة مع الرجال اخذوا عطاء وغير ذلك وهذا تنقيص على انه لا يباح النظر الى قدمها وعن ابى حنيفة انه يباح لان فيه بعض الضرورة وعن ابى يوسف انه يباح النظر الى ذراعيها ايضا لان قد يبد منها عانة فان كان لا يامن الشهوة لا ينظر الى وجهها الا لما حجة ولا يحل له ان يمس وجهها وكفيها وان كان يامن الشهوة لقيام المحرم والنسائم والضرورة والبلوى بخلاف النظر لان فيه بلوى وبذا اذا كانت شائبة كشيء اما

اذا كانت يجوز الاشتهى فلا بأس بمصانفتها ومس يد بالالفام خوف الفتنه والصغيرة اذا كانت لا تشهى بياح متهاو  
 والنظر اليها ويجوز للطبيب ان ينظر الى موضع المرض منها للضرورة وينبغي ان يعلم امرأة ما اذا هتافان لم يقدر والسيتر  
 كل عضو منها سوى موضع المرض وينظر الرجل من الرجل الى جميع يده الا ما بين سترته الى ركبتيه وما يباح النظر اليه  
 للرجل من الرجل بياح المس ويجوز للمرأة ان تنظر من الرجل الى ما ينظر الرجل اليه منه اذا امنت الشهوة لاستواء  
 الرجل والمرأة في النظر الى ما ليس بعورة كالشباب والدواب وفي كتاب الخنثى من الاصل ان نظر المرأة  
 الى الرجل الاجنبي بمنزلة نظر الرجل الى محارمه لان النظر الى خلاص الجنس اغلط فان كان في ثلبها شهوة او اكبر  
 راسها انما تشهى او فكت في ذلك يستحب لها ان تغض بصرها ولو كان الناظر هو الرجل اليها وهو بهذه الصفة لم يطهر  
 وفي الباب عن عائشة ان اسماء بنت ابي بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق  
 فاعرض عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا اسماء ان المرأة اذا بلغت الحيض لم يصلح لها ان يرى  
 منها الا هذا وهذا واشتار الى وجهه وكفيه **قوله** ثياب رقاق تريد ليف الراى لها لون  
 البشرة من الرقة فقال ان المرأة اذا بلغت لا يجوز لها ان تنظر للاجانب الا ما تحتلج الى اطهاره للحاجة الى معاملة او  
 شهادة الا الوجه والكفين وهذا عند من الفتنه واما عند الخوف من الفتنه فلا ويدل على تقديره بالحاجة اتفاق  
 المسلمين على منع المسلمين على منع النساء ان يخرجن سافرات الوجوه لاسيما عند كثرة الفساد وظهوره -  
**باب** في العبد ينظر الى شعره وكفه اختلف العلماء في ان عبد المرأة محرم لها ام لا فيذهب الشافعي الى انه هو  
 محرم لها بخاؤها وليا فرمها وينظر منها ما ينظر محرما وقال ابو حنيفة وآخرون ان العبد ليس محرم اليه واحتج من  
 جعل العبد كالحرم بقوله تعالى او ما ملكك ايمانكم وتعقب بما رواه ابن ابي شيبة عن سعيد بن المسيب قال لا يفركم  
 هذه الآية انما يعنى بها النساء لا العبيد وحجة الاحناف فيه قول ابن عباس وهو اعلم الناس بتفسير القرآن وفي الباب  
 ان ام سلمة استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في الكحامة فامر ابا طيبة ان يحجمها قال (الراوى)  
 حسبت انه (اباطية) قال كان اخلاها من الرضاعة وغلاما لم يحتمل وجهه ان لحجامة انما تكون غالبيا  
 بدن المرأة في ما لا يجوز لاجنبي الاطلاع عليه كشراسها او قفاها او ساقها فقال ان كان من ذات محرما او صبيبا  
 المصنف ترجمة الباب بالمقالية فان الاخ الرضاعي والغلام الغير المحتلم لما جاز لهما النظر الى شعر المرأة يجوز للعبد  
 ايضا الاتحاؤ بهما في انهما محرمان للمرأة وبما موقوف على كونه محرما ونحن لانسلم ذلك واما قوله لغاطية ليس عليك  
 بأس انما هو ابوك وغلامك فلا حجة فيه ايضا فان العبد كان صبيبا لا طلاق لفظ الغلام وانها  
 واقعة حال لا عموم لها واما حديث اذا كان لاجنبي مكان وكان عنده ما يوزى فلتجنب منه ومفهومه انها لا تجنب  
 قبل ذلك فالمراد من الاحتجاب كمال الاحتجاب كالا جانب وعلى ان المفهوم غير معتبر عندنا وحمله الطحاوى على سد  
 الذريع فالامر بالاحتجاب اذا لم يؤد تعنتا كيلا يقطع العلاقات قال في الهاية ولا يجوز للملوك ان ينظر من سيدة  
 الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها وقال مالك هو كالحرم وهو احد قولى الشافعي وقال في نظر الرجل من ذوات  
 محارمه من امه وابنته والبالغة وابنة ومن كان ذات رحم محرم منه ومن كل محرم من الرضاخ او النكاح او الوطى وكذلك

ما دم بولي ابيه او ابنته او نكاح ابنته وان لم يكن فيها رحم فقال وينظر الرجل من ذوات محارم الى الوجه والراس في الصدرة  
والساقين والخصيتين والامانة فيظهرها ويخفيها والاعمل فيه قوله تعالى ولا يبدن زينةهن الا لبعولتهن الاية  
والمراد بالاعمال ما يقع الزينة وهي ما ذكرنا في الكتاب ويخل في ذلك الساعد والاذن والحنق والقيام لان كل  
ذلك موضع الزينة بخلاف النمل والبطون والخنزير لانها ليست موضع الزينة ولان البعض يخل على البعض من  
غير استئذان وانتشام والمرأة في بيتها في ثياب ههنا غادة فلوحرم النظر الى ما في المواضع ادى الى الحرج وكذا الرغبة  
تقل للحرمة ابو بة فقل ما تشتهي بخلات ما ورثها لانها لا تنكشف عادة ولا باس بان ليس ما جازان ينظر اليه منها ولا بال  
بالخاوة والمسافرة بهن وينظر الرجل من مملوكة غيبه والى ما يجوز ان ينظر اليه من ذوات محارمهم

باب في فحشها غير اولى الذب والاربة والارب الحاجة والشهوة قال في الهامية والخصى في النظر الى الاجنبية  
كالفعل وكذا المجبوب وكذا الخنثى في الردي من الافعال والحاصل انه ليؤخذ فيه بحكم كتاب المرء المنزل فيها  
يرى بحكم كتاب المرء قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من البصائر ثم الخ قال شمس الائمة ان قوله تعالى او التابعين  
غير اولى الاربة من الرجال من المتشابه وقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا لحواسهم فخذ بالحكم ونقل كل من كان  
من الرجال وان كان من اخصى والمجبوب الخنثى فلا يخل لها ان تبدي موضع الزينة الباطنة بين يديه لا يخل  
النظر اليها والخنثى من الخنثى هو الاكسار والتثني والاسترخار وهو الذي يشبه بالنسار في اخلاقه وكلامه و  
حركاته وسكناته وتارة تكون هذا خلقه ولازم له ولا اثم عليه وتارة تكون تبكلف وهو يلعبون بالحديث عن المرء  
التشبهات بالرجال من النسار وفي الباب عن عائشة قالت كان يدخل على الزوج النبي صلى الله عليه وسلم

خنثى فكانوا يعدونه من غير اولى الائمة فدخل علينا النبي صلى الله عليه وسلم يوما وهو عند بعض نساء  
وهو يبيت امرأة وقال ان فتح الله عليك الطائف فعليك ببادية بنت عيمان  
الثقفي انها اذا قبلت اقبلت باويع فاذا ادبرت ادبرت بثمان مع ثغر كالانفوخان ان طبت  
مشت وان كملت لغت بين رجلها كالاناء المكفور فقال النبي صلى الله عليه وسلم وقد غلغلت النظر اليها  
يا عمار الله الا ادى هذا يعلم ما هنا لا يدخلن عليك هذا فحجوبة قوله اقبلت باربع اي عكن البطن  
تقبل بهن من كل ناحية اثنان وكل واحد طرفان فاذا ادبرت صارت اطراف العكن ثمانية والعكته هي الطينة التي  
تكون في البطن من كثرة السمن والعرب يوصف المرأة بالسمن فلما سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الكلام منه علم انه  
من اولى الاربة ففتح من دخوله ولانه يترتب الفساد على دخوله على النسار لوصف اياهن للاجانب وكالوا يظنون انه  
لا يعرف شيئا من احوال النساء ولا يخطر له بباله لان الخنثى كان فيه خلقه وطبيعته ولم يكن يعرف منه الا ذلك  
ولهذا كانوا يعدونه من غير اولى الاربة ولم ينكروا ولا دخوله على النسار روى البيهقي كان الخنثون على عهد رسول الله  
عليه وسلم ثلثة مائة وثب وبيت اسم وقيل هذا كان بيت والصواب انه سبب بالنون والبار الموحدة ثم انهم  
اختلفوا في تفسيره اربعين غير اولى الاربة من الرجال قيل هو الخنثى الذي لا يشتهي النساء خلقه وطبعه وقيل هو  
المجبوب الذي جفت ماءه وقيل الالم الذي لا يرى ما يصنع بالنساء انما سمته بطنة وقيل شيخ كبير قد ماتت شهوته وفيها

اخرج النبي صلى الله عليه وسلم ذلك المحدث من المدينة فكان بالبيداء عرياناً فلما سمعته اياماً من ايام النبي صلى الله عليه وسلم في الاسبوع ان يطلعوه فيطهونه فيرجع من المدينة الى البيداء قال العلماء ان ارجاء المحدث وانغية كان لثانية معانها المعنى المذكور في الحديث من وصف النساء ونحاسهن وعوراتهن بحضرة الرجال وقديهن ان يبصف الرجل لزوجها فكيف اذا وصفا الرجل للرجل والثاني انه ظهر له منه كان يطلع من النصار واجباهن وعوراتهن على ما لا يطلع عليه كثير من النصار لاسيما على ما تقدم انه وصفنا بين رجلين وهو الفرج والثالث انه كان يبان انه من غير اولى الاربع قلت وجه اخر انه خاف في اقامته هناك فتنة فان النصار قلما يحترزن من لائبة شلن وتعلمن انه بالثنتين وكان ذلك مورثاً لانه ناد

**باب في قوله اذا دقل المؤمنات ليخضعن من البصائر** اي قل يا محمد صلى الله عليه وسلم لمن آمن بك من المؤمنين ليخضعن من نظرين فهو خبر بمنع الامر وليل من التبعض والمراغض البصر عما يحرم ددن ما لا يحرم وقال ابن عباس نسخ من هذه الآية من غرض البصر المؤمنين والمؤمنات جواز البصر الى القواعد من النصار ومن اللاتي تعذر عن البصر والولد من الكبر ولا يطعن فيه لكا حاشا من الكبر فليس عليهن جناح ان يضعن ثيابهن يعني الثياب الظاهرة كالملحفة والجلباب التي فوق الخمار غير متبرجات بزينة اي قاصبات بوضوح الثياب التبرج بالزينة وقد تقدم نقلاً عن الهامة في باب المتقدم ما يتعلق بهذه الآية من احكام الفقه وفي الباب فاقتل ابن ابي مكتوم بعد ان امرت بالجلباب فقال احتجاجاً منه فقلنا يا رسول الله اليس اعصى لا يبصرنا ولا يعر فها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقميادان انتمما استتما تبصرا انه انتها وفيه دليل على ان المرأة لا يجوز لها النظر الى الرجل قال النووي وهو الاصح وقال الجمهور يجوز نظر المرأة الى بدن الاجنبي سوى ما بين سرته وركبتيه ان لم يكن خوف الفتنة كما تقدم عن الهامة والدليل عليه حديث عائشة انها نظرت الى الحبشة وهم يلعبون في السجى وحديث فاطمة بنت قيس قال صلى الله عليه وسلم لها اعتدي في بيت ام مكتوم فانه رجل اعشى كضعين الثياب عنده فوقع الفارض بين الاحاديث بالمنع والرخصة فقيل المنع محمول على الوبر وحديث الحبشة وغيره محمول على الرخصة وقيل المنع محمول على خوف الفتنة والرخصة في حالة الامن وبعضهم قالوا ان المنع في اروج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة والرخصة في غيرنا وقد اختاره ابو داود وحديث قال وهذا لا يزوج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة الى اخر ما قال قوله اذا خرج احدكم عبداً امته فلا ينظر الى عورتها فان المملوكة اذا زوجها مولاها برجل تكون كالاجنية في حق المولى في الاستمتاع بها بشهوة فلا يجوز النظر اليها بشهوة ولا الاستمتاع بمس رقبة واما الاستمتاع بها بالجمعة من غير شهوة فيباح -

**باب كيف الاختصاص** اي لبس الخمار وفي الباب عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وهي تنخم فقال لا يتين اي اختمري بلبية واحدة لا يتين قال ابو داود معنى قوله لبيتين يقول لا تنم مثل الرجل لا تكثر طاقاً او طاقين قال الخطابي يشبه ان يكون انما كره لها ان تاوى الخمار على راسها لئلا يكون تعصبت بخمار بصارت كالمتعم من الرجال وهذا على معنى نهية النصار عن لباس الرجال اهم وقد حدثني

هذا الزمان ان تلبس المرأة على راسها الذيل فيه ليات كثيرة فنسال الله العافية فيما احدثن -

**باب في ليس القباطى للنساء القباطى جمع قبطية فسدته الى القبط وهم اهل مصر وهذا في الثياب و**  
**في الاذنين يقال قبطى والقبطية ثياب بيض رفاق من كنان تيجر بمصر فيجوز للنساء لبسها اذا جعلت تحتها ثيابا اخر**  
**بيضا لا يخل ما تحتها كما في الباب اذى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقباطى واعطاني منها قبطية فقال**  
**اصدعها صدعين فاقطع احداهما قميصا واعط الاخر امرأتك تحتها به فلما ادبر قال دأمر**  
**امرأتك ان تجعل تحتها ثوبا لا يصغها اى لا يظهر منها شعر راسها الصدر الشق -**

**باب ما جاء في الذيل اى ثوبه يجوز للنساء اطالة اذ ياهن من التمشيع والازار بحيث يسدلن الى قاع ذراع**  
**من اذ ياهن الى الارض يكون ظهورا قايها من مستورة لا تزيد على الذراع كما في الباب وقد اختلف العلماء في القدين**  
**هل هي عورة ام لا فعن ابى حنيفة روايتان وقال مالك لا يجوز لها ابدان ظهور قد ميا في الصلوة ولا في غيرها حتى اذا**  
**ظهر ظهور قد ميا اعادت الصلوة في وثبتها ولا يجب الاعادة بعد وقتها وقال الشافعى يعمد ابدان في الوقت وبعده وفي الباب**  
**قال فذراع لا تزيد عليه اى على الزرع -**

**باب في اهاب الميمنة الاباب بكسر الميم قليل هو الجلد مطلقا وقال الاصحى هو الجلد قبل الدباغ فاما بعد فلا يسمى**  
**الاباد في باب اللاحق قال ابو داود قال النضر بن شميل يسمى اهابا ما لم يدبغ فاذا دبغ لا يقال**  
**اهاب انما يسمى شدا وقس بة واما الدباغ فهو بالكسر دبر استن پوست وياك كرون اكل ما يمنع النتن والفساد فهو دباغ فانه**  
**كان استعمال القرد ونحوه على ما اشترط الشافعى فهو حقيقة ولا يعد نجسا قط وان كان بالترتيب والتمشيش والالتقار**  
**في الرشح فهو حكمية وعن الامام فيه روايتان والاظهر انه يعود قياسا وعنه رابى يوسف ومحمد لا يعود استحسانا وهو الاصح قال**  
**محمد في الآثار حدثنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال كل شئ يمنع الجلد من الفساد فهو دباغ اختلف اهل العلم في**  
**اباب الميمنة بعد الدباغ هل يجوز الانتفلع بها ام لا في سبب ابو حنيفة واصحابه وجمهور الامم الى انه كل اهاب تخيل الدباغ**  
**اذا دبغ فقد ظهر وجازت الصلوة فيه والوضوء من الجلد الحنثري والادى وقال الشافعى كل اهاب اذا دبغ باليد باغ**  
**الحقيقة فيجوز استعمالها ويظهر الجلد الحنثري والادى والكلب وقال الاوزاعى ان الدباغ لا يعمل الا في جلد**  
**الكلب لا يخلطه جلد النور والجمار وكل ما لا ياكل لحمه وبه قال ابو ثور وقال مالك ان جلد الميمنة مطلقا سواء كان**  
**جلدا ياكل لحمه او غيره يعى باليد باغ نجس لا يجوز الصلوة عليه ولا الانتفلع به الا في الجاهل من الاشياء استدل ابو حنيفة**

**بحديث ميمونة في الباب رفعه فقال اذ دبغتم اهابها فاستمتعتم به فقالوا يا رسول الله انما ميمنة قال انما حرم**  
**اكلها وحملها اخرج مسلم والبخارى والنسائى عن ابن عباس بدون ذكر ميمونة وبحديث ابن عباس رفعه**  
**اذا دبغ اهاب فقد طهر واخرج الترمذى وابن ماجه وابن حبان واحمد والنسائى والشافعى بلفظ اهاب**  
**الاب دبغ فقد طهر مسلم بلفظ المصنف وفي لفظه دباغ ظهور وبحديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر**  
**ان يستمتع بمجان ميمونة اذ دبغت اخرج النسائى وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وفي لفظه دباغ جلود الميمنة ظهورا**  
**ولما انشأ من وجهه في الجوارح اذ دبغت ترابا كان او راد او لمحا او ما كان**

بمدان يريد صلاحه واساؤه ضعيف وبجريت سلمة بن المحبق في الباب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك اتي على بيت فاذا قرنته معاقله فسأل الماء فقالوا يا رسول الله انها ميتة فحقا دباغها طهورها اخرجه النساءى وابن حبان وفيه احاديث اخرى فيه حجة لمذهب الجمهور ان جلد الميتة يطهر بالدباغ ظاهره وباطنه ويجوز استعماله في الاشياء المألفة واليابسة ويدل لفظ الميتة في حديث عائشة وغيره باطلاقة على ان يطهر سواركمان ما اكل لحمها ولا غير الخنزير والادى وزاد الشافعى الكلب احتج بعموم الجلود والبويوسف وادى على ان الدباغ يورث في جميعها حتى الخنزير واستثنى الاوزاعى والبؤثور جلد المالا لكل لحمه كالحمار واحتج ابو حنيفة والجمهور باطلاق الدباغ ولم يفظ يطهرها الماء والفرق على ان الدباغة مطلقا يطهرها -

**باب من روى ان لا يستنقع بالهااب الميتة** وهي الملقبل الدباغ وفي الباب عن عبد الله بن حكيم قال قرئ علينا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بارض جهينة وانا غلام شاب ان لا تستمتعوا من الميتة بالهااب ولا عصب قال ابن رسلان فيه حجة لما روى عن مالك ان الجاهليين الدباغ نجس وهو ناسخ لاحاديث اذا دليخ الاهاب فقد طهر وانما يورثها لآخر فالآخر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قيل هذا مرسل لانه من كتاب لا يعرف حاله واجيب بان كتاب النبى صلى الله عليه وسلم كلفظ قوله لم يكن ذلك لما كتب النبى صلى الله عليه وسلم لاحد وقد كتب الى ملوك الاطراف والى غيرهم فلزمهم الحجة به وحصل به البلاغ وحمل اصحابنا حديث الباب على ما لم يدليخ انتهى وقال التورثى قبل هذا الحديث ناسخة للاخبار الواردة في الدباغ لما في بعض الطرق اتانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر والجمهور على خلافه وقالوا لا يتقدم ملك الاحاديث صحيحة واشتهر ان ابن حكيم لم يلق النبى صلى الله عليه وسلم انما حدث حكاية حال ولو ثبت فحقة ان يحيل قبل الدباغ وقال الترمذى كان احمد بن حنبل يقول به ثم تركه لما اضطررنا فى اسناده قال البيهقى واخرون هو مرسل ولا صحبة لابن حكيم نقله السيد فى التخرج قلت فى العصب عند الحنفية روايتان فى رواية عصب الميتة نجس لان فيه حياة بليل للموت وادى طاهر لانه عظم غير متصل ويدل عليه حديث ثوبان رفعه اشترى لفافنة قلادة لمن عصب وسوارين من علاج -

**باب فى جلود اليهودى فى بعض النسخ والسباع النجور** جمع نمر والنمار فى معنى نور قال فى الهداية وكل اهاب دليخ فقد طهر وجازت الصلوة فيه والوضوء منه الاجل الخنزير والادى بقوله عليه السلام اياها دليخ فقد طهر ودلا الشرى وصحى وهو لعموم حجة على مالك فى جلد الميتة ولا يعارض بالنبى الوارد عن الاستغفار من الميتة وهو قوله عليه السلام لا تنفعوا من الميتة باهاب لانه اسم لغير المدبورغ وحجة على الشافعى فى جلد الكلب وليس الكلب نجس العين الا ترى انه يتفعر به حراسته واصطياها بجلال الخنزير لانه نجس العين اذا هار فى قوله تعالى فانه رخص منصرف اليه لقربه وحرمة الاستغفار باجزاء الادى لكرامته فخر جاعل وبنائه قال وشعر الميتة وعظمها طاهر وقال الشافعى نجس لانه من اجزاء الميتة ولنا انه لا حيوة فيها ولهذا الايتالم بقلعها فلا يحلها الموت اذا الموت زوال الحيوة وشعر الانسان وعظمها طاهر وقال الشافعى نجس قلت الاختلاف فى عظم الميتة وشعرها بنى على ان لا حيوة للشعر والعظم عندنا وعند الشافعى فيها حيوة وقال مالك فى العظم جوة دون الشعر وفى الباب لا تركبوا الخنزير ولا النمل فى رواية لا تصحب الملائكة رفقة به لجلد ندر وفى رواية



هني عن ليس جلود السباع والركوب عليها وفي رواية نهي عن جلود السباع قال الخطابي اما لان  
الدباغ لا يعمل الا في جلد يابوكل لحمه وهو قول الاوزاعي وناويل الاحاديث عند غيره ان النهي عنه ان يستعمل قبل الدباغ  
وقد لا اصحاب الشافعي ان الدباغ يطهر جلود السباع ولا يطهر شعرها على انه انما نهى عن استعمالها من اجل شعرها لان ابد  
النور والحز ونحوهما يستعمل مع بقا الشعر عليها وشعر الميتة نجس عنده وقد يكون النهي عنه ايضا من اجل انها مركب  
اهل السرف والخيلاء

باب في اكل النعال ان لبس النعال وما في معناها من المدراس والخف مستحب وفي الباب عن جابر  
قال اكثرنا من النعال فان الرجل لا يزال راكبا ما انتعل فهذا كلام بليغ وقد اوضح لا ينجس على  
منواله ولا يوتي على مثاله وفيه ارشاد الى مصلحة الماشي وتنبية على تخفيف المشقة عنه فان الحما في تلقي من التدب والمشفة  
والالم والتعار ما يقطع عن المشي ويمنع من الوصول الى مقصوده بخلاف النعل فانه يكون كالراكب فانه يكون كالراكب  
في ثقل التعب ووجوده الراحة والتخلص من اذى خشونة الارض والناذي بما يطار عليه من مبول وحجارة ونحوها ويصل  
الى مقصوده سريرا كالراكب فلذلك شبه بالراكب وقد روي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينتعل الرجل ثوبا  
كما في الباب لان لبسها قاعا اسهل مما كان له وربما كان ذلك سببا لا نقلابه فامر بالعود له والاستعانة باليد في لباس  
عالمته وقال يعيشى احدا كمر في النعل الواحدة لينتعلها او ليخلعها جميعا كما في الباب لتلا يكون  
احدى الرجلين ارفع من الاخرى ويكون سببا للثعار ويعاب فاعله وعلى ان هذا خروج عن الاعتدال ومخالفة للوقار  
ومشابه لادى الشيطان كما لا كل بالشمال وكذلك لبس احد الخفين واخرج احدى اليدين من احد الكمين في ارسال  
الذراع من احدى الكمين واعراض الجانب الاخر منه وكذلك نذب فيه ابتداء لبس باليمين وخلعه بالشمال كما في الباب  
اذا انتعل احدا كمر فليبدأ باليمين واذا نزع فليبدأ بالشمال ولتكن اليمين اولهما تتدل واخرهما  
تنزع وفي رواية فكان يجب التيمن ما استطاع في شأنه كله في طهورة وتوجله

فتنعل وهذا ما في التكريم كاللبس الثوب والسر ايل والحبة والنعل والخف ودخول المسجد والخروج من الخلاء  
وتقليم الاظفار وقص الشارب وحلق الراس ونحو ذلك كما تقدم من قبل في هذا الكتاب بخلاف المستهزر وليس في معنى  
التكريم كما يخرج من المسجد والدخول في الخلاء والامتناع وخلع النعل وغير ذلك فانه يتبدل في كل ذلك بالشمال  
باب في الفراش جمع فراش كبساط ولبط قال الله تعالى وفرش مرفوعة يجوز اتخاذ الفرش بقدر الحاجة وما زاد على الحاجة  
فبذكره فيختصر ولقد علم على ما لا بد منه في اللباس والفراش وغيرهما وتواضع في الاقتصار على الغليظ منه واليسير في اللباس  
والفراش على ما كان النبي صلى الله عليه وسلم من الزهادة في الدنيا والاعراض عن تناعها وملازيم شهواتها واذ خرباها  
ونحوه واجتزائه بما يحصل به ادى التجربة في ذلك كله وانجاز التزيم والتخمين في اللباس والفراش فيجوز اتخاذ ما لا  
كما قال صلى الله عليه وسلم لما جازع تزوج اتخذت انما قال واني لنا انما كما في مسلم وفي الباب والامتناع جمع نمط وهو  
طهارة الفرش وقبل ظهر الفرش ويطلق على بساط لطيف له خمل يجعل على البودج وقد جعل ستر او منه حديث عائشة فاخذت  
نمطا فستر على الباب فالمراد في الباب هو الاول ولكن كان عادة صلى الله عليه وسلم الاكتفاء على الغليظ كما في الباب

كان وسادة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تنام عليها بالليل من آدم حتى محمد بها ليلت  
وفي رواية ابن ماجه الاذخروني حديث ام سلمة كان فراش النبي صلى الله عليه وسلم نحو ما يوضع للناس في قبة بني قريظة  
موضع القبر قال الغزالي كان طول فراشه ذراعان ونحوه وعرضه ذراع وشبر ونحوه قوله فراش الارجل والرجل  
للأمة وفراش للضيف والراعي للشيطان قال العلامة غناء اي انما على الحاجة فاستغناء انما هو  
للميات والاعتبال والالتفات بزينه الدنيا وما كان بهذه الصفة فهو مذموم وكل مذموم يضاف الى الشيطان لانه المذموم  
اليه يوسوس به ويحسبه وليا على قلبه ويرتضي فيقل انه على ظاهره وانما اذا كان بغير حاجة كان للشيطان عليه بيت يقبل  
كما يحصل له البيت بالبيت الذي لم يذكر المصاحبة عند دخوله عشارا ما اعاد فراش للضيف فهو لا كرامة بقيام حقيقة  
باب في انتحاذ المستوجب كره شيطان بالثياب المنقشة وغيره لان ذلك من السرف ونقول نرسد الدنيا  
التي نبى الله النبي صلى الله عليه وسلم ان ينظر اليها بقوله تعالى ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به ازواجا منهم زينة الدنيا  
هني تنزيه قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في فاطمة فوجد على بابها سترا فلم يدخل  
الحديث وفيه دليل على تأديب الاولاد والزوجات والاقارب بالاعراض عنهم والامتناع عن الدخول عليهم حتى يرجعوا اليهم  
الستر وشبهها والمراد بالرقم الوشي والنقش -

باب في الصليب في الثوب وفي الباب عن عائشة رفته كان لا يترك في بيته شيئا فيه لصليب  
الا قضيه ولفظ البخاري الا لقضاي قطعه وكسره وغير صورة الصليب سواء كان في ثوب الملبوس او الستور  
والسجاد في الآلات والصليب وان لم يكن على صورة ذي حيوة لكن يحى لما يعبد النصراني -

باب في الصور جمع صورة والمراد بالصورة صورة الحيوان تصوير صورة الحيوان حرام شديدا التحريم وهو من الكبائر  
لانه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد المذكور في الاحاديث وسواء صنع بما يمتن أو بغيره فصنعة حرام بكل حال لان فيه  
مضاهاة لمخلوق الله تعالى وسواء ما كان في ثوب او بساط او درهم او دينار او فلس او انار او حائط او غير ما او ما تصويره  
الشجر غيره مما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام وهذا حكم نفس التصوير وانما اذا المصور فيه صورة حيوان فان كان معلقا  
على حائط او ثوبا ملبوسا او عمامة ونحو ذلك مما لا يعبد ممتن فهو حرام ايضا وان كان في بساط يمس ومحفة ووسادة ونحوه  
مما يمتن فليس بحرام ولكن هل يمنع دخول ملائكة الرحمة ذلك البيت فيه خلاف وقد تقدم من قبل والصحيح انه مانع قال البخاري  
وانما لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب او صورة مما يحرم اقتنائه من الكلاب والصور فانما ليس بحرام من كلب الصيد  
الابرة والماشية والصورة التي يمتن في البساط والوسادة وغيرهما فلا يمنع دخول الملائكة لبيته ناله اشاراتنا  
الى نحو ما قاله الخطابي والظاهر انه عام في كل كلب كل صورة وانهم يقتنون من الجح لا طلاق الاحاديث ولان الجرو الذي  
كان في بيت النبي صلى الله عليه وسلم تحت السرير كان له فيه عذرها ولا معصية فيه فانه لم يعلم به ومع هذا منع جبريل  
عليه السلام من دخول البيت وعلل بالجرو فلو كان العذر في وجود الكلب والصورة لا يمنعهم لم يمنع جبريل ان لا يمتن  
اول كتاب الترحيل والترجل والترجل تسريح الشعر ونظيفة وتشمية نهايه وفي القاموس التمرجح حل الشعر  
وارساله امره وانما يكون باصلاحها بالانشاط ثم الغالب استعمال الترجل في الاس والتسريح في اللحية وفي الباب

نهي عن الترجيل الاغنيا والغلب ان يفعل يونا ويترك يونا والمراد بالفتى ترك الواضحة عليه والاهتمام به وهذا عند علماء الفقه  
وان دعا الضرورة الى الترجيل كل يوم لباس به قوله ينها عن كثير من اكل ما لا ياكله القوم والتدخين وتبيل اوتوس  
في المطعم والمشرب والملبس والادمان وانما قوله ان البذاءة من الايمان لا يوجب رداثة الامة والتواضع في  
اللباس وانما كان البذاءة من كمال الايمان لا يوجب الى كسر النفس والله اعلم

**باب في استحباب الطيب** قوله كانت للنبى صلى الله عليه وسلم تسكة يتطيب منها بماء و  
الاعباد ونحوها والسكة معجون من انواع الطيب اودعها للطيب او قطعة من المسك او لوز من الشيب  
**باب ما جاء في اصلاح الشعر** وفي الباب مرفوعا من كان له شعر فليكنه بان يصوته عن الماء وساخ والافان  
وتعابها اجتمع في شعر الرأس من الدرن والمقل بالتطيف عنه بالغسل والترجيل والتدخين وان لم يتفرغ لتنظيفه  
فليكرمه بالاناء بالخلق ونحوه.

**باب في الخضاب للنساء** اي في اليمين والجلين بالخمار فهذا مستحب للنساء وحرام للرجال الى ما جاء في الحديث  
ونحوه ولما اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعة على النساء وشروط فيها ان لا يسترن ولا يزينن الحديث قالت هذا  
بنت عتبة بن ربيعة ام معاوية يا نبى الله يا يعنى قال لا يا يعنى حتى تزيين كفيك كأنها كفنا سبع  
اي بالخمار وفي رواية الثاني افاضت امرأته من وراء ستور بيدها كتاب انى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقبض النبي صلى الله عليه وسلم بيده فقال نادى ابي رجل امريد امرأته فقالت بل يد  
امرأته قال لو كنت امرأته لغيرت اظفأ ولت اى كفيك بالخمار ثم تسبق الى الفهم من الحديث  
ان مبايعة صلى الله عليه وسلم للنساء كانت باخذ اليد وليس كذلك وقد مر من حديث عائشة ان مبايعة صلى الله عليه وسلم  
النساء كان كل ما يكلمها به والدمامس بينه يد امرأة فقط وقال الشعبي وكان يبايع النساء وعلى يده ثوب مطوى و  
لعل كانتا محرمتان.

**باب في صلة الشعر** وفي الباب لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة والمستوصلة  
والواشمة والمستوشمة وفي اخرى والناصنة والمنصنة والمتلفعات قال ابو داود وتفسير الواصلة  
التي تصل الشعر ليشعر لئلا يمسوا به من الشعر التي تشد على من يفعل بها ذلك والناصنة التي  
تنقش تنقش الحاجب حتى ترقه والمنصنة المعول بها والواشمة التي تجعل الخيلان في  
وجهها لكل او ملاد والواشمة فاعلة الرشم وهي ان يازر امرأة في بدن المرأة حتى ليس الدم ثم يشد ذلك الوضع  
بالكحل فيخضر ذلك الوضع والمستوشمة المعول بها او التسليحات وهي التي تبرأ منها النساء الرابعيات  
رغبة في تخمين اسنهن قال ابو داود قد كان احمد بن حنبل يقول انما ليس به بأس قوله بغير  
النساء انما يقيد بشعر النساء اتباع الاحمد والفقهاء فان عندهم الضفائر من شعر حوث وابر ليس تصل بها المرأة شعرا  
يجوز اذا لم يكن من شعر الانسان واما المذنبين فعمموا الحرمة ساء كان شعر انسان او غيره ولما لم يصرح احمد بن حنبل  
بان القرام لباس به وان كان صورة صورة الوصل لانه لا يبغي على كل اسن ان ليس من شعرا فان اخفى كان زورا و

بهنئاما دخل في اللغة اذ يقال اذجازه للضرورة لتشب النساء بالرجال قلت لعل الفقهاء حملوا النبي في الوصل على ان حرمة الوصل عمول على ما اذا كان بشعر النساء لان استعمال جزر الاذى حرام اما الوصل بغير شعور النساء فلابس لانه ليس في استعمال جزر الاذى بل هو زينة وهي مطلوبة لها فالماصل ان وصلت شعرا لشعر آدمي فهو حرام بالاختلاف وان وصلت لشعر غير آدمي او صبوف او حريرا وخرق فهو مختلف فيه عند الجمهور لابس به وعند مالك والطبري الوصل ممنوع بكل شئ وقال الليث بن سعد النبي يخص بالوصل بالشعر مطلقا ولا لابس بالوصل صوف وخرق وغيره والوشم حرام بالاتفاق واما التامصة وهي التي تزيل الشعر من الوجه والمتنصصة التي تطلب فعل فلها بها فلهذا ايضا حرام الا فانبت للمرأة لحية او شوارب فلا تحرم ازالتها بل السحب عند جمهور الامة وقال ابن جرير لا يجوز خلق شئ من ذلك ولا تغيير شئ من خلقها بزيادة ونقصان واما المتفطيات والمراد مقلبات الانسان بان تبرؤا بين الانسان من الفطرية وهي فرجة بين الثنايا والرابعيات وتفعل ذلك الجوز ومن قارنتها في السن اظهار اللصغر وحسن الاسنان ويقال لها ايضا الوشرو منه لعن الواشراة والمستوشرة فهذه الفعل ايضا حرام على الفاعلة والمفعول بها.

**باب في رد الطيب في الباب مرفوعا من عرق عليه طيب فلا يرد فانه طيب الريح خفيف المحمل**  
مصدر معناه المحمل لانه لا مونة لحمة ولا منة ليح في قبوله لجران عا وتهم بذلك الا في زلتنا ما غلا ثمنه من العطر ايات والمالك والعنبر.

**باب في طيب المرأة للزوج من البيت من استجمعت العطر وسواها غلب ريح على لونه فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زانية كما في الباب وفي النساء صراحة بذلك وهذا خبر وادخول المرأة اي ان لا تكون مطيبة ولا منترنية ولا ذات غلظيل تسع صوتها ولا ثياب فاخرة ولا مختلطة بالرجال ولا شابة ونحوها ممن يفتش بها او يخاف في الطريق فتنه او نحوها.**  
**باب في الخلق للرجال الخاق طيب فيها زعفران وهي للنساء لان لها لون لا يريح لها وفي الباب قوله**  
ثلاثة لانقر بهم الملائكة جيفة الكافر والمتصح بالخلق والجذب الا ان يتوضأ ولو كان الخاق زعفران لم يكن ذلك للرجال فيه وفي اخرى من احاديث الباب وعيد شديد عن التمرغفر للرجال.

**باب ما جاء في الشعر والاختلاف الواقع في الروايات في شعره صلى الله عليه وسلم بني على اختلاف الاحوال والاقاات الوفرة الشعر الى شمة الاذن ثم الحجة التي بلغت المتكبين ثم الامة التي المنة بالمتكيب.**

**باب ما جاء في الفرق وهو تفرق شعر مقدم الراس نصفين نصفه الى اليمين ونصفه الى الشمال الذي اساله على اليمين والفرق هو السنة في الشعر لانه الذي رجح اليه النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر انه لوجي منه تعالى**  
**باب في تطويل الحجة وهي من شعر الراس ما سقط على المتكبين مبلح بل سنة وفي الباب عن داثل بن**

حجر قال اتيت النبي صلى الله عليه وسلم ولى شعر طويل فلما دارني رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذباب ذباب قال فرجعت فجزته ثم اتيت من الغد فقال اني لم اعنك في لم ارك لتقول ذباب ذباب وفي نسخة لما عبك فيه دليل على ان بعض الصحابة قد يغلط في فهم مراده صلى الله عليه وسلم الذباب الشوم ويقال للذباب الشر الدائم.

باب في الرجل يضرب شعره وفي الباب قدما النبي صلى الله عليه وسلم الى مكة وله اربع غدا ابر  
تحت عفا نص الذنائر الضفائر والعقائص جمع عقيدة وهي الشعر المعقوص اصل العقص الى وادخال اطراف  
الشعر في اصوله

باب في حلق الرأس وفي الباب مرفوعا فقال ادعنا الى الحلاق فامرنا فخلق ردسنا وفيه ان الكبير  
من اقارب الاطفال يشولى امرهم وينظر في مصالحهم من حلق الرأس وغيره

باب في الصبي له ذؤابة وفي الباب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القزع والقزع ان  
يخلق رأس الصبي فيترك بعض شعره وتفسير القزع في بعض الروايات مرفوع وفي بعضها موقوف وفي البخاري  
والقزع فاشار لنا عبيد الله قال اذا خلق الصبي ترك بهنا شعره وبهنا فاشار لنا عبيد الله الى ناصيته و  
جانبه راسه قلت ليس هذا مختص بالصبي بل اذا فعله كبير لغيره فذكر الصبي باعتبار العادة الغالبة وقال  
ابن وهب المذهب كراهته مطلقا لا يطلق الحديث اي سوا حلق من اي جانب الرأس وترك باي جانب الرأس  
وكذلك كراهته مالكا والمخفية

باب ما جاء في الرجعة في ذلك وفي الباب عن انس قال كانت لي ذؤابة فقالت لي اهي لا  
اجزها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحد هاديا خذ هلم بده الكرمية وفيه التبرك بانثار الصالحين والاخرص  
على ادخال المسوه وقيل ان الذؤابة اما يجوز اتخاذها بالعلم اذا كانت على كل رأسه شعرها واما اذا خلق شعره كله و  
ترك له ذؤابة فهو القزع التي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل عليه قول انس لمجاج بن حسان  
اجلوا هذين واقصوها فان هذا زنى اليهود باب في اخذ الشارب في الباب مرفوعا خمس من  
الفطرة الختان والاسنة ونفق الأبطه تقليم الاظفار وقص الشارب وفي رواية امر باحقاء الشارب وهو ما على الشفة العليا  
بحيث يبدو طرف الشفة واحفاره هو المبالغة في جزها قال مالك ان استيصال الشوارب شئلة وخالف الكوفيون  
اسمها لا برواية الصحيح انهكوا الشوارب ولفظ مسلم احفوا الشوارب واول مالك بان المراد احفاره ما طال من الخفتين  
وقال الطحاوي لم يحد عن الشافعي في هذا شئيا منصوصا واصحابه الذين رأينا هم المزني والربيع كانا يحفان شارب  
شديد وسميته يقول وقد سئل عن الاحفاره سنة وجمع بعضهم بين الاحاد ميثا فقال نقص الشارب ونحفي الاطار  
وهو ما احاط به قلت نقص الشارب بحيث يكون قريبا من الخلق هو السنة وهو المراد بالحفار واما حلقه بالموسى فهو  
شئلة مكره وفي الباب عن جابر قال كنا نغفل لسبال اي ندعها على ما خلقها الله تعالى من طول وقصر لكونها  
متصلتين بالحية فاعطيا حكمها والظاهر ان المبال جمع سبلة وهي طرف الشارب وهذا من الجمع المراد به التثنية  
لان من المعلوم ان الانسان ليس له الا اسبالان لان الحكمة في قص الشارب لتحاطة الماكل والمشرب وهذا  
لا يخفى لظن الماكل والمشرب ككنا كالحية قال الغزالي في الاحيار ولا بأس بترك سبلة يعني على ما خلقه الله تعالى  
ونماظف الشارب

باب في نتف الشيب والمراد الشعر الابيض وفي الباب مرفوعا لا تشفقوا الشيب ما من مسلم يشيب بشيبة

في الاسلام الا حانت له نوايا يوم القيمة وفي لفظ الا كتب الله بها حسنة محذرة عنها في الدنيا  
 اتفق العلماء على انه يكره تنفيف الشيب للفاعل والمفعول به فقال النووي ولو قيل يحرم التنفيف للنسب الصحيح  
 في الصحيح لم يبعث قال ولا فرق بين تنفيف من اللحية والراس يعني الشارب والاعتقادة والحاجب وهذا من اهل المذاهب  
 باب في الخضاب قال النووي ما يهبط استتباب خضاب الشعر للرجل والمرأة لبسفرة او تجميد ويحرم من خضابه  
 بالسواد على الاصح ثم قال والصحيح بل الصواب انه حرام ومن صرح به صاحب الحاشي الا ان يكون في الجوارح  
 دليل الاستتباب لغير السواد في الباب ان اليهود والنصارى لا يجنبون خضاب الهدهد وفي رواية غدا احدا  
 بشئ واجتنبوا السواد وفي رواية ان احسن ما غير به هذا الشيب الجنب والكتم وقتما تختلف الروايات في  
 خضاب صلى الله عليه وسلم ففي رواية ابى زينة في الباب فكان قد لطم لحيته بالخناء وفي رواية انس في الباب لم يخطب  
 ذلك قد خضب ابوبكر وعمر وفي رواية ابن عمر في الباب الاتي انه يصفر لحيته بالورس والزعفران  
 باب في خضاب الصفرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس النعال السبئية ويصفر لحيته  
 بالورس والزعفران فاختلفوا في التطبيق فقال بعضهم بان معنى حديث انس  
 انه لم يخطب بيده ولا رجليه ومعنى حديث ابى زينة انه خضب لحيته بالخناء وفيه انه يلزم ان ابابكر وعمر خضبوا بيده ورجليه  
 وهذا باطل فكذا اذا يقال بعضهم ان من نفى خضابه فقد نفى ما كان حاويا منه بكل لحيته اي لم يخطب كلها ومن اثبت فقد  
 اثبت فيما يبش من شعرا وقال بعضهم لم يخطب اي راسه ويؤيد لاني في اختضاب لحيته وقال بعضهم المختار ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم صبغ في وقت وترك في معظم الاوقات فاخبر كل بما راي وهو صادق وقيل هذا التاويل كالتبيين  
 للبحر به من الاحاديث قلت اختلفوا في ان الخضاب افضل ام تركه بعد ان اتفقوا على جواز كلا الامرين فقال  
 بعضهم ترك الخضاب افضل وقال اكثر من الخضاب افضل وقيل خضب جماعة من الصحابة والتابعين ورغب  
 النبي صلى الله عليه وسلم بقوله ثم بعضه ادلى من بعض فخطابه بالخناء احسن واحسن منه بالزعفران او الصفرة كما في  
 الباب المختار معروف واكتفى بنبت تجلب من اليمين يصبغ به الشعر وغيره مع الخناء فيكثره حمرة الى الدهمة ومن قال  
 هو الوسمه المتخذة من النيل فهو غلط والورس بنت اصغر من زرع اليمين وقيل صنف من الكرم وقيل يشبهه وحكم الوسمه  
 سذكرها في باب الاتي ان شاء الله تعالى والدا علم بالصواب - والصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب  
 باب ما جاء في خضاب الاسود قال محمد في الموطأ لازي بالخضاب بالوسمة والخناء والصفرة باسواء  
 ان تركه ابيض فلا بأس بذلك كل ذلك حسن انتهى قلت الوسمه اذا لم تكن اسودا واشد السواد بل يبقى التميز بين الشجر  
 الشاب فهو جازا والسواد الخالص فهو مكروه وتحريمه في الحديث له تهديد شديد فما روى عن عثمان والحسن  
 وعقبة بن عامر وابن سيرين وابي بردة وآخرين انهم يخطبون بالسواد فالمراد بالسواد الضعف بحيث لا يثبت  
 بالشاب الشيب وفي الباب عن ابن عباس رفعه يكون قوم يخطبون في اخر الزمان بالسواد كحواصل  
 الحمام لا يرجون راحة الجنة المراد بالحوصله صدره والعيد لعدم دخول الجنة يدل على تحريمه وقد عدا بن حجر  
 المكن في الزواجر من الكبار ويؤيده ما اخرجنا الطبراني عن ابى الدرداء رفعه من خضب بالسواد سودا وجهه يوم القيامة

واما رواية ابن عمر التي تنال على الجواز فلا يعارض الروايات الصحيحة فان في سند ضعفاء  
باب ما جاء في كونه انتفاع بالعلاج قال في القاموس العلاج الذبل والناقنة المنيعة الاعطاف وعظم الغيل  
والذبل جلد السلخانة البحرية او البرية او عظام طير دابة بحرية تتخذ منها الاسود والانتشاد اختلف اهل العلم في  
عظم الغيل فعند ابى حنيفة هو ظاهره وقول الشافعي وفي قول نجس وان ذكي وفي الباب عن ثوبان رفعه فيه  
يا خبيان اشتروا قلادة من عصب سوارين من عصب قال ابو موسى  
محمد الا صيها في كتمان عندي ان الرواية بفتح الصاد وهي اطنا ب مفاصل الحيوانات فيتمل انهم كانوا يأخذون عصب  
لبعض الحيوانات الطاهرة فيقطعونه ويحياونه شبه الخرز فاذا ايسر يتخذون منه القلائد واذا ايجاز لان يتخذ من عظام  
السلخانة وغيرها الاسورة جاز ان يتخذ من عصب اشيا بها خرز منظم منه القلائد ثم ذكر لي بعض اهل اليمن ان لعصب  
سن دابة تجر ذبي يسمى فرس فرعون يتخذ منها الخرز ونصاب السكين وغيره ويكون ابيض كنافه الخطابي قلت في  
عصب الميتة عندنا روايتان -

## اول كتاب الخاتم

بفتح التاء هو ما يتم به قال في الهداية ولا يجوز للرجال التحلي بالذهب لما روينا ولا بالفضة لانها في معناه الا  
بالخاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة لتحقيق المعنى النموذج والفضة اغدت عن الذهب اذ هما من جنس  
واحد كونه وقار جاري في اباحة ذلك آثار وفي الجامع الصغير ولا يتم الا بالفضة وهذا نص على ان التختم بالجهر والحديد  
الصغير حرام وبابى رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل خاتم عنق فقال مالي اجر منك راحة الاصنام ورأى على آخر  
خاتم حديد فقال مالي ارجى عليك حلية اهل النار ومن اناس من اطلق في الحجر الذي يقال له شيب لانه ليس بحجر  
او ليس له ثقل الحجر واطلاق الجواب في الكتاب يدل على تريمه والتختم بالذهب على الرجال حرام لما روينا وعن علي  
ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التختم بالذهب ولان الاصل فيه التحريم والاباحة ضرورة الختم او النموذج وقد  
انفذت بالادنى وهو الفضة والحلقة هي المعبرة لان قوام الخاتم بها ولا معتبر بالنقص حتى يجوز ان يكون من حرو  
يجعل النقص الى باطن كمنخلات النسوان لانه تترنن في حقن وانما يتختم القاضي والسلطان لمحاكاة الى الختم  
فاما غيرهما فالفضل ان تترك لعدم الحاجة اليه

باب ما جاء في اتخاذ الخاتم قد اجمع المسلمون على جواز خاتم الفضة الرجال واختلفوا للنساء فقال بعضهم  
يكمن خاتم الفضة للنساء واكثرهم قالوا بالجواز للنساء وفي الاختيار من ان يكون الخاتم على قدر مثقال فادونه وفي  
لدا المحتار قدر درهم وفي الباب انه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكتب الى بعض الامم فقل له انتم لا تقرن  
كتابا الا بخاتم فأتخذ خاتما من فضة ونقش فيه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعض  
وسلم فبعض جواز نقش الخاتم واسم صاحب الخاتم وجواز نقش اسم الله تعالى قال العلماء ولما ان ينقش اسم نفسه او كلمة  
حكمة او مع ذلك اسم الله تعالى وتوهم فكان في يد ابي بكر حتى قبض وفي يد عمر حتى قبض  
وفي يد عثمان حينما هو عند بلراذ سقط في البئر فامس بها فانزحت فلم يقدر على

اي اخرج ماير ايس وطلب الخاتم فلم يدر ثمان على الخاتم وفي لفظ النساء وفي يعثمان ست سنين من عمل فلما  
كثرت عليه دفعه الى رطل من الانصار فكان نعيم به فخرج الانصارى الى قليب لعثمان فنسقط فالتس فلم يوجد اي نزع  
واخرج تراه فلم يجدوه واختلفت الروايات في قصة نقييل في وقت خاتم قصه منه وفي وقت خاتم قصه حبشي وفي حديث  
قصه من عقيق قلت كان قصه من حجر حبشي من جرع او عقيق وكان تحته فضة فلا اختلاف في الروايات .

**باب ما جاء في ترك الخاتم وفي الباب برواية ابن شهاب عن انس بن مالك انه سأل في**  
بيد النبي صلى الله عليه وسلم خاتما من ورق يوما واحدا فصنع الناس قليبوا فطرح النبي  
صلى الله عليه وسلم فطرح الناس قال القرطبي هذا الحديث من رواية ابن شهاب عن انس وهو مروي عن ابن شهاب  
عند شيخ اهل الحديث وانما اتفق ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم في خاتم الذهب تور قال بوداكد ودواة عن الزهري  
الى آخره اراد بذلك نفى الغلط عن احاد من تلامذة الزهري لتيقن نسبة الغلط الى الزهري بحيث اثبت الطرح لخاتم  
الورق مع ان الروايات متطابقة على ان المطرح انما هو خاتم الذهب لا الورق قال النووي يحتل انهم لما علموا  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصطنع لنفسه خاتم فضة وبقيت معهم خواتيم الذهب كما هي مع النبي صلى الله عليه وسلم  
الى ان طرح خاتم الذهب واستبدل الفضة فطرحوا الذهب واستبدلوا الفضة قلت في رواية الزهري اختصار  
مغل والمعنى وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه طرحوا خواتيمهم قبل ذلك وهي خواتيم الذهب فحذف ما يدل  
على ان الطرح كان قبل انما ذال الورق فاشبه الامر -

**باب ما جاء في خاتم الذهب اجمعوا على اباة خاتم الذهب للنساء واجمعوا على تحريمه على الرجال الا ما**  
عن ابن حزم انه اباة وعن بعض انه مكروه لاحرام وفي الباب عن ابن مسعود كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يكره  
خاتم وفيه التختم بالذهب اي للرجال وقد تقدم احاديث النسخ في هذا الكتاب -

**باب ما جاء في خاتم الحديد** وقد تقدم ذهب الحقيقة نقلا عن الهداية قال البغوي في حديث عن خاتم الحديد  
ليس به تحريم فانه صلى الله عليه وسلم قال التمس ولو خاتما من حديد وقال قال اصحابنا لا يكره خاتم النحاس لانه  
دلالة الحديد على الاصع ولا يجل لبس خاتم نقييل يزيد على مثقال قلت لاجته في حديث الصادق فانه اراد بذلك شيء خفي  
لا عينه وفي الباب ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من شبهه فقال له مالي اذن

ريح الا صنم فطرحه فمجاهد وعليه خاتم من حديد فقال مالي اذالك حلية اهل  
النار فطرحه فقال يا رسول الله من اي شيء اتخذ قال اتخذ من ورق ولا تمه مثقالا  
وانما قال في الشبه ربح الاصنام لانه اتخذ من النحاس يشبه الذهب وفي الحديث حلية اهل النار لان سلاسلهم و  
اغلاهم في النار الحديد -

**باب ما جاء في التختم في اليمين واليسار** قال النووي اجمعوا على جواز التختم في اليمين وعلى جوازه في  
اليسار ولا كراهية في واحدة منهما واختلفوا ايتها افضل فنعتم كثيرا من السلف في اليمين وكثيرون في اليسار  
بالك اليسار ذكره اليمين وفي مذهبا وجهان لاصحابنا الصحيح ان اليمين افضل اجهلت وعندنا التختم في اليمين



ويكره في اليسار لانه صار ذلك شعار الابل البدرع من اللافضة وقد حرم التشبه بابل الابهوار كما حرم بالكفرة ثم قال واجمع المسلمون على ان السنة جعل غانم الرجل في الخنصر واما المرأة فانهما تتخذ في اصابع قالوا والحكمة في كونه في الخنصر انه بعد من الامتنان فيما يتعاطى باليد لكونه ظرفا ولا يشغل اليد عما تناوله من اشغالها بخلاف غير الخنصر ويكره للرجل جعله في الوسطى والحق تليها وهي كراسته تمنزله وفي الباب كان يتختم في يسانه فكان فصه في باطن كفه وفي اخرى كان يلبس خاتمه في يده اليسرى وفي رواية ابن عباس يلبس خاتمه هكذا وجعل فصه على ظهرها في خنصر اليمنى قلت قد صح تختمه على المذغيب وسلم في اليمن واليسار جميعا والخلاف في الاولوية.

**باب الجلاجل** كل حلية لها صوت كالجلجل والجرس فهو غير جائز سوار فيه المتخذ من نحاس او حديد او ذهب او فضة لا يجوز لبسها للنساء ولا لبسها للبنات الصغار وهذا فيما كان وضعه كذلك فاما ما ليس بموضع للصوت والجرس فلا يكره وان لزم فيه التصويت احيا نكما يشاهد في حلي النساء اذا اكثرن منها وفي الباب ذهبت ابنة الزبير الى عمر بن الخطاب وفي رجلها اجراس فقطعها ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان مع كل جرس شيطانان وفي اخرى دخل حليها وعلى عائشة يجاذبة وعليها جلاجل فقالت لا تدخلها على الا ان تقطعوا جلاجلها وقالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تدخل الملائكة بيتا فيها جرس الجرس الجبل الصغير.

**باب ما جاء في ربط الاسنان بالذهب** قال في الهداية ولا تشد الاسنان بالذهب وتشد بالفضة وهذا عند ابى حنيفة وقال محمد لابس بالذهب ايضا وعن ابى يوسف مثل قول كل منهما لهما ان عروة بن اسعد اصيب الله يوم الكلاب فاتخذ انفا من فضة فانتهن فامر ابنه صلى الله عليه وسلم بان يتخذ الفان من ذهب ولا بى حنيفة ان الاصل فيه التحريم والاباحة للضرورة وقد اندفعت بالفضة وهي الاواني تبقى الذهب على التحريم والضرورة فيما روى لم تنرفع في الالف ورويت حيث اتقن اهم والرواية اخبرها المتصنف في الباب وناس حكم الاسنان على الالف سوار ربطها بخيط الذهب او صنعها بالذهب فان وجدة الفتن في السن ايضا يجوز عند ابى حنيفة ايضا للضرورة مثل الالف وقال الطحاوي يجوز سد الاسنان بالذهب وظاهره انه يذهب الثلاثة.

**باب ما جاء في الذهب للنساء** اتفق العلماء ان حلية الذهب يجوز للنساء واما ورنالو عبيد في احاديث الباب على تحلي النساء بالذهب فتجمل وجوها احدها انه منسوخ واختاره ابن عبد البر والثاني انه في حق من تزينت به وبرزت واظهرته والثالث ان هذا في حق من لا تودى زكوة دون من اداها للرجل انه انما منع منه في حديث الالبسة والفتحات لما راي من غلظه فانه مظنة الفخر والخيلاء — آخر كتاب الخاتم

بسم الله الرحمن الرحيم اول كتاب الفتن جمع الفتنة كالمحن والحنة لقطا ومعنى وهي الاختيار والاستحسان المراد به الوجه المباح الكبار فترك النبي صلى الله عليه وسلم شيئا يريث وينبغي ان يخبر بما يظهر من الشئ من ذلك الوقت الى قيام الساعة الامين باسم رئيس الفتنة باوصاف واضح بالتفصيل قوله ما فتنة الاله فلا يس جمع ملس وهو ما يسيط

تحت الديار ما تفرس وتب إلى اليهود وقيل الماس هذا الكسار على نام البيت تحت القتب وإنما اذيت اليها القتب  
 وادامها ذلك رتبا قال بي سرب ورتب ثلثين الهرب الغار والهرب اغتيال قاتل اغيرة الا تخفاق يبيت لا يترك شيئا  
 واصل مصدره الفاقة في آخر خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه فثارت بين المسلمين حتى ثارت وبقيت إلى  
 زمن خلافة معاوية والفاق الناس عليه بعد صلح الامام حسن بن علي رضي الله عنهما قوله شدة فتنة السوء  
 المراد بالسر السر النمار التي تسر الناس من الدنيا والرخاء والعافية من البلا والعباء واخذت اليها لان السبب في  
 وقوعها ان اصاب المعاصي بسبب كثرة النعم او لانها تسر الكفار لوقوع الخلل في الدين والفترة بين المؤمنين قوله دخلها  
 آثارها وما وسماها والسمي في آثارها بل من في النسب ولكن ليس من اخلائي ومن اهل في الفعل لانه لو كان من  
 اهل لم يزع الفتنه قوله ثم دبره الله اناسي قد بل كودك على منسلح هذا مثل والمراد ان اجتمع الناس على ما لا اقام  
 لا يكون على ثبات لان الورك ثقله لا يثبت على الصلح لثقله واللعنة ان يكون غير اهل الولاية لثقله علمه وخفته رايه علمه  
 اي يصطلمون على رجل لانهم لا ولا استقامة لامره وحاصله انه لا يستبد ولا يستعد لذلك فلا يقع عند الامر موقعه  
 واصل مصدره فتنة التي حدثت في رمضان سنة الف وثلثمائة واربعم وثلثين وبنشأ بالان الشريف حسين بن علي  
 كان في زمن حكومة الاتراك ثم نفيها تابعا لحكومتهم في مكة ثم ناسل احدى سلطنة من الصغار في زمان الحرك الكبير  
 وكان الحرب بين سلطنة الاتراك وحكومة النصرانية فلتحق بالحكومة النصرانية سرا وافق معهم على حرب الاتراك  
 فقتل الاتراك الذين كانوا في مكة المكرمة من جنود الاتراك وسبوا نسايتهم وقد سبوا شيخ الهند واصحابه وطمسوا  
 حكومة النصرانية ثم تولى الحكومة بنفسه يسمى نفسه ملك الحجاز وتبقى حكومته الملعونة قريبا من عشرين سنين ثم  
 ضمحل امره واصطلم الناس على حكومته ابنه علي بن الحسين ولم ينظم لما بقي كورك على ضلع وانما سميت هذه الفتنة  
 فتنة السر لان بناها واسباب حدوثها كانت في السر فان الحكومة النصرانية انا له اليها سرا واصل اليها من  
 الجنيات الوفا كغني في السر يعني على حكومة الاسلام والاسلام ويخرف عنها تقسم من هذه الجنيات في اهل البلد  
 وتوافق معهم على قتال الاتراك المسلمين وكل ذلك في السر وافق ان قائد الاتراك الذي كان بمكة اجبوا  
 من هذه الفتنة فسأل الشريف عنها فحلف عند الكعبة انه لا اصل له حتى اطمان قائد الاتراك ثم وضع ما وقع من  
 قتل المسلمين وسب نسايتهم وعلمايتهم وارسالهم الى الكفار ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وكتمل ان  
 يكون السر من السرور لان في ذلك الزمان بعد الحصار والمضائق الشديدة نثرت على العرب الجنيات  
 والمجبوب وسائر الاطعمة بعد الفقر الشديدة حتى ان احدهم من اقر العرب ان لا يملك جنتين ملك ثمانية واربعين  
 الف جنيها وهو عبد الله بن هويل الحارمي وغيره قوله ثم فتنة الدنيا هيما والدنيا السواد والتصغير للدم  
 اي الفتنة العظماء والطامة العمياء بحيث اثر بالعلم الناس ويصل لكل احد من ضررها اصل العسلاء الخنة و  
 المراد اهلها من ذكر المحل وراية الحال فقرقة مومن خالص وفرقة لا ايمان فيه اصلا او كما لا مانية من اعمال  
 المنافقين من الكذب والخيانة ونقض العهد وامثال ذلك وهذه الفتنة بعد وسيكون قبل ظهور المهدي وليه  
 الى زول عيسى عليه الصلوة والسلام قوله فما العفة من ذلك قال السيف تقاليم به قالوا هي فتنة الردة التي

كانت في زمن ابن بكر الصديق رضي الله عنه وفي الرواية اختصار ولكن قوله قلت بعد السيف قال بقبية على  
 اقتداء وهدنة على دحان يندفان ظاهر ولا يصديق على وقعة الردة اذ لم يكن بعد اكره وانما كانت الكدورات  
 بعد مقتل عثمان الا ان تحمل البعثة على الغية المتصلة منها او يقال على بعد ان الامر لم يكن من صفار القلوب بعد  
 ابن بكر مثله في زمنه صلى الله عليه وسلم وان لم يظهر في امر الدين الا قوة وشدة كما وقعت في ايام عمر وبالحجة حمل  
 قوله بالسيف على المتألمة لقتله عثمان اوفق بالعبارة وليس في السين بهناسي في الفتنة حتى يلزم مخالفة قوله  
 صلى الله عليه وسلم في الفتن وشدة توكيده في التحرر عنها لان معنى الفتنة ما لم يظهر خطارها من صوابها واما اذا  
 عرفت الحق وجب عليك تأييد اهل الحق على مخالفة ذلك بخلاف وجه اختلاف الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين فيما  
 بينهم حيث اعانوا خائفة خائفة وبعثهم فريدية وصار بمغزل منها جميعا كما في قصة علي يوم الجمل فليس على احسبهم  
 اعترض وذلك لان من اعان احدا منهم فانما اعان لما رآه على الحق عنده ومن رآه في ذلك فتنة ولم يظهر الصواب  
 عنده ولم يشارك احدا منها فنقلوا السيف منمدا فتنة التي في آخر زمن عثمان رضي الله عنه وقوله بقبية على اقتداء و  
 هدنة على فتن وذن من صدقة ما وقع بين معاوية وعلى من الصلح والتحكيم والمدة سجلة فتعالى اعلم القذا رجع قذى  
 وهو ما يقع في العين من غبار يرمى بتي الناس بقبية على نسائه في قلوبهم ويكون الصلح على بقايا من الضغن والذن  
 قوله فتنة عمياء صماء عليها دعاة على ابواب الساس لا يبدان يحمل هذا على ما وقع في ايام يزيد بن معاوية  
 من قتل الحسين بن علي رضي الله عنهما وجماعة او على ما وقع في ايام الحجاج بن يوسف في خلافة عبد الملك حيث  
 قتل ابن الزبير رضي الله عنه قوله عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال من بايع انا فاعطاه صفقة يدا وقمرا فليطعه فاستطاع فان جاء الاخر يباذعه فاضربوا  
 سر قبلة الاخر بالحديث فلما سمع عبد الرحمن هذا الحديث قال قلت لهذا ابن عمك معاوية يا ابننا  
 ان تفعل وتفعل كما يامرنا بمنزلة على ومتقاتلة مع ان علينا هو الاول ومعاوية هو الآخر الذي قام منازعا فاجاب  
 ابن عمر وقال اطعه في طاعة الله اعصه في عصية الله فقوله اطعه في طاعة الله مشكل اذ لا شك ان عليا كان  
 هو الاول ببيعة وحق منه بالخلافة وكان معاوية في اول ما حارب معاوية على خلاف الحق على انه قد اخطأ في اجتهاده  
 حيث ثار ثارت اليه الاخبار بما اوشكت له علم يقين بان قتل عثمان رده انما هو بشارته على وعلمه بذلك وصار وجود  
 الحسين على باب عثمان وقت الفتنة والقتل لذلك قرينة وجبة للمعاذين الذين كانوا منتصدين لافساد ما بينهم  
 وكذلك نقول فيمن لم يبايع يزيد منهم ومن باليه منهم فان معنى قوله صلى الله عليه وسلم اقتلوا الآخرين ليس على طاعة  
 كيف ولو كان الامر بقتل الآخر مطلقا عن كل تعييد لا مسمى ذلك الى تكليف بما لا يطاق كيف وانه امر كل من باي  
 القتل وتيسير لا ممن لم تيات منه ذلك ايضا واذ كان امر القتل للمتمكن منه لا مطلقا كان ذلك اجازة لا لقياد  
 المتغلب اذ لم تيسر قتله والا كان القاتل لنفسه في التهلكة بخلافه واذ انما تحققت هذا فاعلم ان الصخابة كلهم اتفقوا بعد  
 على معاوية ولما وصلت النبوة الى يزيد بن معاوية تفرقت منهم فرق فمن جوز خلافة نظر الى النصوص الواردة في  
 اطاعة ائمة الجور ومن لم يجوزها اختفى الى خليفته ويقوم به امرهم فمن هذا الاخير ابن الزبير فانه رآى نفسه احق بالخلافة

فانما البيعة واعلم اخذ البيعة اول من بيعة يزيد او معة على الوجهين جميعا فلا يلزم ان يكون من خالف يزيد ولم يبايعه  
 باغيا كيف ادانه لم تصر خليفة حتى يلزم مخالفة البعثة فلم تشكل على ذلك بيعة ابن عمر فنقول انه انما يبيع يزيد لما راي من  
 قلبه وخاف الفتنة لوانكره فكان ذلك من الذين اشترنا اليه قريبا واما ابن الزبير فقد راي من نفسه ان يعاديه  
 فلم يطاوعه ولم يلقه على ذلك ابن عمر وذلك لانه لم يجد قوة ابن الزبير بحيث يقدر على مقاومته يزيد ومقابلته وان رعم  
 ابن الزبير من نفسه ذلك لبقى بهنأشي وهو ان حسين بن علي في كنفه اجمع عن بيعة الرجلين جميعا فنقول اما يزيد فلم يتعاقد  
 الحسين البيعة معه لما لم يره مثابلا لها مع ان اهل الحل والعقد لم يكونوا اتفقوا بعد على احد حتى يلزم بخالفة البغي واما  
 ابن الزبير فلعله لم يسلطه امر خلافة او بلغه فرائض ان يبايعه اذا وصل الى المدينة فلم يتيق له ذلك لما اتبلى به من لؤقلع  
 او يكون ذلك لا بهال منه لانه لم يرا ابن الزبير يقوى على مقاومته يزيد وان كان خليفة حتى عنده فاحب ان يجمع اهل الكوفة  
 وغيرهم على بيعة فذهب اليه لذلك فلم تيسر له ما اراد وكان من امره ما كان واما ما كان فلا يلزم بغاوة احد من هؤلاء لانما  
 كذا قال شيخ مشايخنا الكنگوي قدس الله روحه قوله لا تقوم الساعة حتى تلحق قبائل من امتي بالمشركون  
 ولعله اشار الى ما وقع من الردة في خلافة الصديقي او في الحكومة المغربية تونس تسلط عليها النصارى فخرج من خرج  
 منها من المسلمين وبعضهم صاروا نصرا نيا قوله وحتى تعيد قبائل من امتي اكلوا شأن ولعله اشار الى  
 ما يعبره المبتدعون من القبور وغيره او اشار الى ما يقع في آخر الزمان ما اشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله  
 تضطرب البيات لساء دوس حول ذي الحفلة قوله انه وسيكون في امتي كذا ابون ثلثون كلهم يزيد عمر انه نبى  
 واستباحتم النبيين لاني بعدى وقد خرج الى هذا الزمان كثير من منهم كما ان في هذا الزمان خرج  
 في الهند المسيح القادياني في نواحى فخراب في بلدة قاديان من مضافات امر تسرفا دعى انه المهدي وانه المسيح وانكر  
 نزول المسيح وادعى ان عيسى بن مريم عليه الصلوة والسلام توفي وقبره في كشمير ولعله بقي منهم بعضهم ولو زادوا على  
 ثلثين لا يكون مخالفا للحديث لان مفهوم العار ولا يعتبر على ان الثلثين هم الكبار منهم وآخرون اضا غيرهم وفي  
 الاحاديث معجرات ظاهرة وقد وقعت كلها بحمد الله تعالى كما اخبر به صلى الله عليه وسلم فضلوته والسلام على  
 رسوله الصادق الذي لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وباقى سيوقع قوله تد ورحى الاسلام  
 له معنيان احدهما اى تستقر وتستمر دائرة رحى الاسلام وتستقيم دوراتها على وجه النظام والثاني انه يتبدل دوران  
 دائرة الحرب وتزول له وحركاته وسكناته في الاسلام من ابتداء ظهور دولة الاسلام وهي زمن هجرة خير الانام الى اهتداء  
 خمس وثلثين فان فيه تنقضي خلافة الخلفاء الثلاثة اذ بعد باقتل عثمان اولى ست وثلثين فان فيه  
 قضيت الجمل اولى سبع وثلثين فان فيه وقعت الصفيين فافظة اوفيا للتنوع او يقال انها بمعنى مل فان الامر  
 في اول المدة ابون مما بعد بالاسيا املا سلام وزنظام الاحكام قوله وان يقيم لهم دينهم ليقم لهم سبعين عاما  
 اى وان لم يتخلفوا في امر ملكهم واتفقوا فيه فيقوم لهم ملكهم الى سبعين عاما لعل اراد بذلك مدة ملك بنى امية وانتقاله  
 الى بنى العباس فانه كان بين استقرار الملك لبنى امية الى ان ظهرت دعاة الدولة العباسية بخراسان نحو ابن سبين  
 قوله يتقارب الزمان في معناه اقوال قيل اراد به اقرب الساعة قيل تتقارب اهل الزمان بعضهم بعضا في الشر

والفتنة قيل قصر اعمارهم قليل قرب مدة الايام والليالي حتى تكون السنة كالشهر والخبر كالجمعة والجمعة كاليوم واليوم كالساعة وذلك لاستئذان العيش عند خروجه اليه والحق ان المراد نزل البركة من كل شيء حتى من الزمان وذلك من علامة قرب القيامة فيبصر الانتفاع مثلاً باليوم اتقوا الانتفاع بالساعة.

**باب** الذي عن السعي في الفتنة اي ما لم تعلم الحق من الباطل وتميز الحق منها فالساعي فيما تركب للحرام والقاتل والمقتول فيها في النار واما من قتل في تأييد الحق او قتل ظالماً لا يريد قتل احد فليس هو قاتل فتنه ولا ساعيها واحاديث الباب طاهر المعنى.

**باب** في كف اللسان اي في الفتنة ما لم يتميز الحق من الباطل.

**باب** الرخصة في التدين في الفتنة اي الخروج الى البادية وترك القرى والبلدان ليضر بدنية من لفتن ما لم يبين له الحق ولم يكشف عن الفتنة.

**باب** في الذي عن القتال في الفتنة لانه لا يجوز ما لم تعلم الحق من الباطل فيبطل الباطل ويحق الحق بنصر الحق على الباطل بعد ما تبين له الحق وكشف عن الفتنة.

**باب** في تعظيم قتل المؤمن والتغليظة فيه في الباب مرفوعاً كل ذنب عسى لله ان يغفر الا من مات

مشرطاً ومؤمن قتل مؤمناً متعمداً وفي القتل من قتل مؤمناً فاعتبط يقتله لم يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً

قوله فاعتبط يعين جملة معناه انه قتل ظالماً غير قصاص يقال عبطت الناقة واعتبطها اذ شربها من غير ماء

ولا آفة يكون بها ومات فلان عبلة اذ مات شاباً واحتضر قبل اوان الشيب والهزم وشل الراوي عنه فقال

فقال الذين يقاتلون في الفتنة فبري الله على هدى فلا يستغفر الله تعالى عنه وهذا التفسير يدل

على انه من الغلبة بالجمعة وهي الفرح والسرور لان القاتل يفرح بقتل خصمه ومن فرح بقتل المؤمن دخل في هذا

الوعية قلت لم يكن غرض السائل تحقيق دلالة اللفظ كما يدل عليه الجواب بل الذي بعثه على السؤال هو ان شيئاً

من المعاصي لا يقبل على الكفر والشرك وشأنهما قبول التوبة اذ ان تاب عنها فما بال القاتل لا يقبل منه شيء و

حاصل الجواب ان عدم القبول انما هو لعدم التوبة لا انها لا تقبل منه وان تاب وقول ابن عباس ايضا محمول

على انه لا يوفق للتوبة او مخصوص بالمستحل او على التشديد والتغليظة وفي لفظ لا يزال المؤمن معتقداً صالحاً

ما لم يصيب دماً حراماً فاذا اصاب دماً حراماً لم يلحق اي انقطع من الاعيار فلم يقدر ان يتحرك وقد ابلغ السير

فانقطع به يريد وقوعه في الهلاك باصابة الدم قوله معنقاً اي مسرعاً في طاعته ونبيسطاً في عمله وقيل يوم القيمة و

قال الطيبي موقفاً للخيرات مسارعاً اليها اراؤخفة الظهر من الاثام اي يسير الخف.

**باب** ما يرجي في القتل اي لا يارب مقتولين في قتل اولياءهم من الاجر وذلك ليعيد بهم من قتلهم من خزان

والكتابة ويدل عليه رواية الباب كلاً ان بحسبكم القتل (اي يكفيكم القتل من هلاك الآخرة) قال سعيد

فرايت اخياني قتلوا فحصل لنا عليهم الغم فاصبرنا عليهم فكيف ان يراى ما يرجي في قتل المتولين

الغضنهم آخر كتاب الفتن.

اهل كتاب الملاحمة جمع الملمحة وهي المقتلة او الواقعة العظيمة قبل الحرب وموضع القتال ماخوذ من اشتباك  
 الناس واختلافهم فيها كاشتباك لحمه الثوب بالسدى وقيل من اللحم لكثرة لحوم القتلى فيها ومن اسمائه صلى الله عليه  
 وسلم بنى الملمحة وفيه اشارة الى انه معدن الجلال كما انه معدن الجبال ومنبعه كونه بنى الرحمة والجمع بينهما هو الكمال  
 وفي الباب عن جابر رفعه لا يزال هذا الدين قائما حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة تجتمع عليه  
 الامة وفي لفظ لا يزال هذا الدين عزيزا الى اثني عشر خليفة كاهن من قرينين وفي  
 رواية فلما رجع داي جابر الى منزله اتته قرينين فقالوا انك يكون ما اذا قال ثم  
 سيكون المصريح ليس فيه نفي الزيادة على اثنا عشر والمراد بالخليفة ان كان اعم من ان يكون على سيرة الخلفاء الراشدين  
 او لا اي ملوك خال لا نظاير ان كان كذلك وان اريد ان يكون على سيرة اولئك فنقول ليس فيه اشتراط انهم يكونوا  
 على التوالي من دون ان يفصل بينهم من ليس كذلك فكم من ملوك هم على طريقة مسلوكة من الائمة الراشدين باختيار  
 لبعض علماءنا كونهم على التوالي وعموما في كونهم عادلين او جابرين وقالوا ان شؤكة الاسلام وقوته متميزة في  
 كماله في زمانهم وبعضهم يقولون لا يشترط التوالي فيهم ويشترطون كونهم على سيرة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم كعمرو بن  
 عبد العزيز وآخرهم الامام المهدي وهذا هو المختار عندي وقالت الاثنا عشرية من الروافض انهم هم المعصومون  
 المنصوصون من الله سبحانه وتعالى او اهل بيته رسول الله صلى الله عليه وسلم على بن ابي طالب ثم ابنه الحسن ثم اخوه الحسين  
 ثم ابنه علي بن الحسين زين العابدين ثم ابنه محمد بن علي الباقر ثم ابنه جعفر بن محمد الصادق ثم ابنه موسى بن جعفر الكاظم  
 ثم ابنه علي بن موسى الرضا ثم ابنه محمد بن علي التقي ثم ابنه علي بن محمد النقي ثم ابنه حسن بن علي العسكري ثم ابنه محمد بن الحسن  
 المهدي المنتظر وزعموا انه مخفي في غار سر من راي في سر ذات فيه اختفى فيه الامر لله تعالى لا يعلم سببه غيره او يخوف  
 أعداءه ويظهر قبل القيامة فيملا الارض قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما وهذا من خيالهم ونزواتهم فانهم يزعمون  
 ان في ابتداء اختفائه كانت غيبة الصغرى بلاقيه بعض السفر ارثم بعد ذلك صارت غيبة الكبرى فلا يمكن ان يلاقيه احد  
 باب في ذكر المهدى كعلم من الاحاديث ان اكثر حروب تقع بين المسلمين والنصارى فينزل عيسى على نبينا و  
 عليه الصلوة والسلام فاصلاح النصارى ويكون ثبينا وبعث على شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم ويكث بعد النزول  
 اربعين سنة كما في باب خروج الرجال الآتي ذكره فيمكث في الارض اربعين سنة ثم يتوفى الخو لا ما في مسلم انه يهلك  
 الرجال ثم يمكث الناس سبع سنين فمعه ان الناس يمكثون سبع سنين وقيل ان السبع بعد نزوله فيكون ذلك  
 مضافا لمكثها قبل رفعه الى السماء فمعه اذ ذاك ثلث وثلثون سنة بالمشهور وبعث المهدي للاصلاح المسلمين  
 فبعد نزول عيسى يرتحل المهدي الى القنبي من الدنيا حين يبعث يكون عمر اربعين سنة فيلبث سبع سنين اربعين  
 وهذا اولى ومن قال سبع سنين وكانه سقط سنتين اللتين بقيتا فيهما مشغولا بالقتال اسمه محمد بن عبد الله الحسن جد  
 الو ابيه والحسين جد ابوه فيكون من جهة الوالد حسينا ومن جهة الام حسينيا فلا خلاف ويكون ثبينا في الاطلاق  
 لما تم الانبياء وان لم يكن ثبينا في ظاهر الصورة فيملا الارض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا قبل ظهوره و  
 قيل لبعثه يذهب الى مكة فخره ان يجالوه اهل المدينة خليفة لانهم يعرفون انه هو المستحق للخلافة عليه ونبوه وصلاحه

وتفاوت بخل اهل مكة فانهم لا يعلمون انه هو المستحق كما في الباب عن ام سلمة رفته قال يكون اختلاف  
 عند موت خليفة فيخرج رجل من اهل المدينة جاديا الى مكة فيأتيه ناس من اهل مكة فيخرجونه  
 وهو كانه فيا بعودته بين الركن والمقام ويبعث اليه بعث من المشركين <sup>من رتل انهم</sup>  
 فيخسف بهم بالبيداء بين مكة والمدينة فيتركونهم كرامه المهدي فاذا راي الناس ذلك دخل  
 اعداءه اشارة ابدال الشام وعصائب اهل العراق فيايعونه المهدي ثم ينشأ رجل من قریش  
 احواله كلب فينازع المهدي في امره ويستعين باخوانه من بني كلب فيبعث اليهم بعثا فيظهرون  
 عليهم وذلك بعث كلب والخبيبة لمن لم يشهد غنمة كلب رونه ترعيب للمسلمين بان  
 يحضر القتال جيش كلب ولتقتلوا من غنمتهم فيقسم المهدي المال ويعمل في الناس بسنة  
 نبينهم صلى الله عليه وسلم في ليلة <sup>الاسلام</sup> لا يبقون غنمة الى الارض وهو استعارة فالبعير لا يلقى بجواد  
 الا اذا الطمان غاية الطمان فيلبث سبع سنين ثم يتوفي ويصل عليه المسلمون قال بعضهم تسع  
 سنين قوله يقال له الحارث <sup>هذا اسم</sup> حرافة رصنة له اي زراع على مقعد من  
 رجسية وجل يقال له منصور يوطي افيكون لال محمد <sup>المهدي</sup> كما مكنت قریش لرسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وجب على كل مؤمن نصره او قال جابر <sup>عليه</sup> اي المهدي او الحارث او المنصور وفي الحديث انقطع  
 باب ما يذكر في قرن المائة اي ان المائة سنة قرن فيحدث فيه المحدثات فيبعث على راسها المحدث وفي الباب  
 مرفوعا ان الله يبعث لهذا الامم على راس كل عائة سنة من يجد دلها دينها <sup>اي بين سنة</sup>  
 من البدعة ويكثر العلم ويعجز اليه ويقع البدعة ويكسر عليها اختلاف اهل المجد ولاحدام متعدد وهل هو من الفقهاء او  
 الصوفيا راوا الحاشين قلت لفظه من تقع على الواحد والجمع ولا يختص باحد من المذكورين فان الانتفاع وان  
 كان باجرهم اكثر من الآخر ولكن نفس انتفاع الامم كما هو بالفقهاء كثير كذلك باولي الامر واصحاب الحديث والقرآن  
 والوعاظ والرايا ايضا كثيرا حفظ الدين وقوانين السياسة وبث العدل وطفيفة اهل الامر وكذلك القرار واصحاب  
 الحديث يتفعون بضبط التنزيل والاحاديث التي هي اصول الشرع وادلة الوعاظ يتفعون بالوعظ والحث على  
 لزوم التقوى بالتقرير والتحريض بالمبعوث ليشترط ان يكون مشار اليه في كل فن من هذه الفنون جامع الفنون ان  
 كان واحدا كما ذهب اليه اكثر من ان لكل زمان واحد وان قلنا بتعددته وهو الاولي لان كثير من تشرف بالتحديد  
 لا يصدق عليه انه كان جاد وكل نوع من انواع الدين فكم من محدث ليس لهم من تجديد الفتنة نصيب وكم من عاين  
 على اعمال حسنة هو في نشر قسام العلوم غريب مع انه لم يسمع ان احدا من هؤلاء عم صيته وفيه جملة الاقطار و  
 تشرفت بتجديده بحسب الظاهر جملة القرى والامصار واما اذا قلنا بتعددتهم فالامر سهل ولا يعبدان يكون لكل مملكة  
 وبلدة من معظم الممالك مجد وعليه على راس مائة كما هو متعدد بحسب العلوم والفنون نعم لا ينكر ان يكون لاحد منهم  
 تاثير بالجنى لم يحس به في غيره كذلك -

يا ايها الذين آمنوا من ملاحمكم قال في معجم البلدان الروم جبل معروف في بلاد واسعة تضاف اليهم يقال

بلاد الروم وانفذوا في اصل نبيهم واما رد الروم في مشارقهم واما اهل الترك وبنوهم الشام والاسكندرية ومنابرهم البحر  
والاخر لس ابرانت الرقة والشامات ابرها نور في رد الروم ايام الاكاسرة وكانت دار الملك انطاكية الى ان نفاهم  
المسلمون الى القسطنطينية وحدثت الابواب ظاهرا

**باب في فتنة الروم في الابواب من حديث عيسى بن يونس عن معاذ بن جبل رفته المصلحة الكبرى وفتح**  
**القدس طرية وخرجه من الروم الى** في الروم: اذ لم يخرجوا من الروم الى القدس وفتحها في سنة ١٠٠٠ هـ  
حيوة بن شريح عن عبد الله بن بصر رفته في ابن المصلحة: وفتحها من الروم الى القدس وفتحها في سنة ١٠٠٠ هـ  
في السنة اربعة قال ابو داود: ورواه عن ابن شريك عن عيسى بن عيسى عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق  
ورفع التواريخ بان الثاني اخرج اسنادا فلا يعارضه الاول وقيل يمكن ان يكون بين اول المصلحة وآخرها ستين و  
يكون بين آخرها وفتح المدينة وهي القسطنطينية مائة قرية بحيث يكون ذلك مع خروج الدجال في سبعة اشهر  
**باب في فتنة الروم في الابواب من حديث عيسى بن يونس عن معاذ بن جبل رفته المصلحة الكبرى وفتح**  
الفرق المختلفة من الكفار على خلاف المسلمين قوله يوشك الامران تداعي عليك كما تداعي الاكلة الى قصصها  
اي تداعي فرق الكفار اجتماعها ودعار بعضها بعضا حتى تصير العرب بين الاعم كقصصه بين الاكلة مما طابها من كل  
جانب قوله فقال قائل من ذلك نحن يومئذ قال بل انتم يومئذ كثير ولكم غناء كفتاء السيل  
ولا ينزعن الله من صدوركم ذكر المهابة مذكروا فيقولون في الله في قلوبكم الوهن فقال قائل يا رسول  
الله فالوهن قال خب الدنيا كواهي **المسألة** في الفتنة ما يحكي فوق اهل  
ما يحمله من الزبد والوسخ وغيره اراد به اراذل الناس وسقطهم والوهن في اللغة الضعف والحيون -

**باب في المعقل من الملجم اى في الممار في الباب عن ابى الدرداء رفعان فسطاط المسلمين يوم**  
المصلحة بالخطبة الى جانب مدينة يقال لها دمشق من خير بلاد الدنيا القسطنطينية والمراد منها الحصن و  
المعقل والخطبة هي الكورة التي منها دمشق استدارتها ثمانية عشر ميلا يحيط بها جبال عالية من جميع جهاتها و  
ولا سيما من شمالها فان جبالها عالية جدا والخطبة كلها اشجار وانهار متصلة وهي بالاجماع انزله بلاد الله واجتمعا منظر  
قال ابو داود وحدث عن ابن عمر رفته يوشك المسلمين ان يخاصوا الى المدينة حتى يكون البعد مسلمهم سلا  
وهو موضع قريب من خيبر ويزيد على كمال التصديق عليهم واجاطة الكفار حوا اليهم

**باب ارتفاع الفتنة في الملجم اى اذا تداعي على المسلمين فرق الكفار لا يبقى بينهم قتال بل ذلك الوقت**  
ينفك المسلمون ويحاربون الكفار فالمراد بالفتنة مقاتلة المسلمين فيما بينهم فان باسهم يرتفع من بينهم اذا قاتل عدوهم  
من غيرهم فيجتمعون لقتالهم كما في الباب مرفوعا لن جميع الله على هذه الالهة سيفين سيفاً منها وسيفاً من  
عدوها **باب في النهي عن هيجم الترك والجيشة في الباب مرفوعا دعوا الجيشة فادعكم واثركوا الترك**  
ما تركوه كره اى ما دام تركوكم اتركوا الحاربة والقتال معهم وشكل هذا القول تعالى قاتلوا المشركين كافة قتل الآلة  
مطلقة والحديث متفق على المطلق على التقيد ويجعل الحديث محض العموم الآية كما خص هذا في حق المجوس فانهم كفرة



ومع ذلك اخذ منه الجزية لقوله عليه السلام سنو ابنة سنة اهل الكتاب قال الطيبي ويحتمل ان يكون الآية ناسخة للحديث  
لنصف الاسلام واما تخصيص الحبشة والترك بالوداع فان بلاد الحبشة وغيره بين المسلمين وبينها مهامه فقار  
فلم يكلف المسلمين دخول ويارهم لكثرة الثعب وعظيمة المشقة واما الترك فبا سهم شديد وبلادهم باردة والعرب فيهم  
جند الاسلام كانوا من البلاد الحارة فلم يكلفهم دخول بلادهم فلم يدين السرى خصوصاً واما اذا دخلوا بلاد المسلمين  
فراو العباد بالبيعة فلا يجوز للحد ترك القتال لان الجهاد في هذه الحالة فرض عين وفي الحالة الاولى فرض كفاية  
قلت وقد اشار صلى الله عليه وسلم الى هذا المعنى حيث قال ما تركوكم وحاصل الكلام ان الامر في الحديث للخصه  
والاباحة لا للوجوب ابتداء ايضاً فان المسلمين قد جاربوا الترك والحبشة بادين والى الآن لا يخلو زمان عن ذلك و  
قد اعز الله الاسلام والمسلمين بما سلك قلت في الحديث واركبوا الترك اشارة الى فتنة التاتار والتمور.

باب في قتال الترت وفي الحديث شبه وجوههم بالترس والمجان لتبسطها وتديريها وبالمطرقه لغلظها وكثرة  
لحمها فقال صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى يقاتلوا المسلمون الترت قوما وجوههم كالحيان المطرقة  
الحديث وفي رواية صفاد الاعين ذلف الكانوف قال النووي وهذه كلها معجزات لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقد وجد قتال هؤلاء الترك بجميع صفاتهم التي ذكرها وقال لهم المسلمون مرات ونسال الله الكريم اخذ ان العاقبة للمسلمين  
في امرهم وامر غيرهم وسائر احوالهم وادامة اللطف بهم قلت لم يوجد القوم كلهم المسلمون الا الاترك والعرب وفي آخر  
حديث الباب اشارة الى فتنة التاتار.

باب في ذكر البصرة اي في ما ذكر من لفظ البصرة في الحديث سوار يريد به بني القرية المشهورة بهذا الاسم كما  
في رواية الثمانية يا اثنى ان الناس يصيرون امصاذا وان مصرا منها يقال لها البصرة او البصيرة  
فان انت مررت بها ودخلتها فاياك وسباخها فكلها فسوقها ويا اب امرءها وعليك لبواحيها  
فانه يكون بها خسف وقذف وجف وقوم يبيتون يصبحون قردة و  
خنازير وفيه اشارة ان فيها تشاقدية فيكون الخسف والمسخ لهم في هذه الامة الكلام والضاخية موضعان بالبصرة  
اولا يريد به البلدة المشهورة بهذا الاسم كما في الاولى قال ينزل ناس من امتي يغالط بسفوف البصرة  
عند نهر يقال له دجلة يكون عليه جسر يكثر اهلها ويكون من امصاذا منها جرين الحديث  
المراد بالبصرة ههنا البغداد وفيه باب يسمى باب البصرة ولييده ان دجلة جريها في بغداد والواقعة التي في الحديث لم تقع في  
البصرة المعروفة انما وقع في بغداد زمان المعتصم بالله العباسي.

باب ذكر الحبشة في الباب مرفوعا اتركوا الحبشة ما تركوكم فانه لا يسفر جرح كثر الكعبة الا  
ذو السوفيين من الحبشة تصغير اساق وعامة سوق الحبشة بها حوض ودقة قيل ظهور ذي القتين  
بوقت عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام بعد هلاك ياجوج واجوج فيبعث عليه اية طليعة ما بين سبعائة الى ثمانية  
فبينها يثيرون اليه اذ لعبت الندي بيمانيتها طينة تقبض فيها روح كل مؤمن -  
باب امارات الساعة اعلم ان ما قال مروان في حديث الباب اول العلاقات الدجاء اولها العلاقات علما ما تها

الكبرى مطلقا سوار كان بعد بالاسلام شوكه اولم يكن وظاهر ان الدجال اولها ولكن عبد الله بن عمر لم يجعل ولم يعيد  
 التي بعد باروق الاسلام ووجه الابه في ياد العلامات اذا الساعة في الحقيقة انعدام الاسلام وفرويه وليس بعد  
 الدجال ذلك بل الاسلام بعده احسن ما يكون فاما قال عبد الله بن كبا في الباب لم يقل شيئا مني ما قال  
 مروان ليس له اصل ولم يات مروان بشي يتدبر ومثاله ليعتم عليه ما بل الذي استحق ان يخلق عليه اسم بطلا  
 والامارة باليس بعده وسبعة يقبول الكلمة ووجه الذي ذكر من الابه وطلوع الشمس من مغربها وتقل في  
 الى شية قوله لم يقل شيئا مني ما قاله باطل الاصل لكن نقل البقي عن عيسى ان اول آيات ظهور الدجال ثم  
 نزول عيسى ثم خروج يا جوج ثم خروج الابه وطلوع الشمس من مغربها وذلك لان الكفار يسمون في زمان  
 عيسى حتى يكون الدعوة واحدة فلو كانت الشمس طلعت من مغربها قبل خروج الدجال ونزول عيسى لم ينفع  
 ايمانهم ايام عيسى ولو لم ينفعهم لما صار الدين واجدا ولذلك اول بعضهم في الحديث بان آيات امارات دالة على قرب  
 قيام الساعة او على وجودها ومن الاول الدجال ونحوه ومن الثاني طلوع الشمس ونحوه فالاولية طلوع الشمس  
 انما هي بالنسبة الى القسم الثاني وفي الحديث بيان اول الآيات الغير المألوفة بالدجال وغيره وان كان قبل ذلك  
 لكن هو وامثاله مألوف لكونه بشرا واما خروج الابه على شكل غريب غير مألوف ومخاطبتها الناس ورسمها اياهم بالايام  
 او الكفر فامر خارج عن مجاري العادات وذلك اول آيات الارضية كما ان طلوع الشمس من مغربها على خلاف  
 عاداتها المألوفة اول آيات السماوية وفيه ان قوله ولو كانت الشمس طلعت من مغربها قبل خروج الدجال و  
 نزول عيسى لم ينفع الكفار الخ معنى على ان الايمان لا ينفع من بعد طلوع الشمس الى قيام الساعة وتقال ان يقول  
 ان لا ينفع من علم به بالمشاهدة او بالتواتر وينفع بعد ذلك من عدم فيه احدهما فقد قال الله تعالى بعض آيات ركب  
 لا ينفع الآيات فليتأمل فيه واما ترتيب الآيات في حديث سيد بن ابيد بن سيد الغفاري في الباب فلم يذكر على ترتيب وقوعها  
 فاول آيات الخسوفات ثم خروج الدجال ثم نزول عيسى ثم خروج يا جوج ثم الريح الذي يقبض عندها ارواح  
 اهل الايمان ثم طلوع الشمس من مغربها ثم تخرج دابة الارض قلت والا قرب في مشهد التوقف والتفويض وان  
 المناسب ان يذكر الطلوع وخروج الابه قبل الريح والله اعلم -

باب حصر القرائن عن كثر من نهر بالكوفة وقد نهى في الباب عن اخذ كنز الذهب لان في اخذه شرك في القسنة  
 لانه يقع فيه الاقتتال -

باب خروج الدجال وفي الباب مرفوعا ما بعث نبي الا قد اندامته الدجال الاعور الكتاب  
 الا انه اعس الحديث استشكل ذلك مع ان الاحاديث قد ثبتت انه يخرج بعد ما ذكرت وان عيسى عليه  
 السلام يقتله بعد ان ينزل من السماء ويحكم بالشرعية المحمدية والجواب انه كان وقت خروجه اضنى على نوح ومن نبى  
 ولم يذكر لهم وقت خروجه فخر واقومهم من نقتنه ولو ناه قوله صلى الله عليه وسلم ان يخرج وانا فيكم فانا نجيهم ونكرم  
 فانه محمول على ان ذلك قبل ان يبين له وقت خروجه فكان صلى الله عليه وسلم يجوز ان يخرج في حيوة ثم بين الابد  
 ذلك حاله ووقت خروجه فاجبره فبذلك يجمع بين الاخبار قال القاضي والاحاديث في قصة الدجال حجة لمنسب

اهل الحق في صحة وجوده وان يخص بعينه اتبلى السيرة عبادة واقدر على اشياء من مقدورات الله تعالى من احياء الموتى  
 الذي يقتله ومن ظهور زهرة الدنيا والخصب معه جنة وناره ونهره واتباع كثير الارض له وامره السائر من قطر  
 فقطر والارض ان تبنت فثبت فيقع كل ذلك بقدرته الله تعالى ومشية ثم يعجزه الله تعالى بعد ذلك فلا يقدر  
 على قتل ذلك الرجل ولا غيره ويضل امره ويقتله عليه صلى الله عليه وسلم وثبت الله الذين آمنوا بانما ذهب الى ان  
 جميع المحدثين والفقهاء والنظار خلافا لمن انكر البطل امره من الخواارج والجمانية وبعض المعتزلة وخلافنا للجبائي المحضين  
 وموافقيه من الجمانية وغيرهم في انه صحيح الوجود ولكن الذي يدعى مخارف وخيالات لا حقائق لها وزعموا انه لو يكون  
 حق لم يوثق بمعجزات الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم وهذا غلط من جميعهم انه لم يدع النبوة فيكون ما معه كاستحسانه  
 وانما يدعى الآلهة وهو في نفس وعواذ كذب لها بصورة حاله ووجوده لا لائل الحوادث فيه ونقص صورته وعجزه عن  
 ازالة العور الذي في عينيه وعن ازالة الشاهد بكفره المكتوب بين عينيه وهذه الدلائل وغيرها لا يعتبر الادعاء  
 من الناس لسد الحاجة والفاقة رغبة في سرائق او تقيتة وخونا من اذاه لان فتنه عظيمة جدا تدش العقول  
 وتغير الابواب مع سرعة مروره في الامر فلا يملك بحث يتأمل الضعفاء حاله ودلائل الحوادث فيه والنقص فيصده  
 من يصدقه في هذه الحالة ولهذا حذرت الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين من فتنه ونهوا على فتنه دلائل  
 ابطاله واما اهل التوفيق فلا يفترون به ولا يجيعون بما معه لما ذكرناه من الدلائل المكذبة له مع ما سبق لهم من العلم  
 بحاله ولهذا يقول له الذي يقتله ثم يحييه ما ازدوت فيك الابصيرة هذا آخر كلام الناصبي قوله فان بين عينيه  
 مكتوب كافر يقرأه كل مؤمن كما في رواية وزاد ابن ماجه كاتب وغير كاتب قال النووي الصحيح الذي عليه  
 المحققون ان الكتاب المذكورة حقيقته جعلها الله علامة قاطعة لكذب الدجال فظهر الله المؤمنين عليها وخفيها  
 من اراد شقاوته وقال بعضهم هي مجاز عن سمع الحوادث عليه وهو نذير ضعيف بهم قوله ان مسيح الدجال  
 رجل قصير النحر جعل اعور مطرب العين ليس بناتية ولا سحواء اي ليس برتفعة ولا غائرة وفي رواية  
 اعور العين اليمنى فان عينه غلبة طافته روميت طافته بالهزة وتركه في الهزيمة هي التي ذهب نورها وخير الهزيمة التي  
 نأت وطفت مرتفعة وفيها ضوء وكلاهما صحيح وفي رواية اليسرى وهما ايضا صحيح والعور في اللغة العيب وعينه  
 معيتبان عورا وان احدهما طافته بالهزة لا ضور فيها والاخرى طافته بلا هزة طافته طافته قوله قصير الانثى  
 انه اعظم ما بينا من رجل وذلك لانه مع ماله من الطول يبار والمناظر قصير الغلظة سمته فلا يلطع على طولنا مستاء  
 بهما ل قوله انما الذي اذا مشى باعدين رجلية قوله جدا وفي رواية شاب قطط اي شبيه جبودة او مرصاة بهجود  
 الهجود قوله قلنا ومالبته في الارض قال اربعون يوما يوم كسنة ورجوم كسهر ورجوم كجهد  
 اي من جملة اربعين يوما مدة ثلثة ايام بهذه الكيفية قوله قال كما اقدرداله قد زعموا ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بن يقدر للاصاوة قرا اليوم ومباركة ومشرق سامة لان طول يوم الدجال ان شعبه منه حقيقة فلهذا  
 ابرار يقدر والو اما في البلاد التي تكون اليوم الطول فالصلوة فيه مقدار على قدره لا على حقيقة والبلاد التي لم يجر  
 فيه وقت العشاء قيل عليهم خمس حملوات وقيل اربعة وبه قال ابن ابي عمير لا يحال من استكمل خامسة الحملوات

فقال حاله كن تضرار وسقط يده قلت ولقول الاول نقول قال القاضي وحديث الباب محمول على ظاهره وليس في الواقع سنة بل طوله كسنة وهذا حكم مخصوص بذلك اليوم شرعه لنا صاحب الشرع قالوا له لا يذبح الحياض ويكلمنا الى اجتهادنا لاقتصرنا فيه على الصلوات الخمس عند الاوقات المعروفة في غيره من الايام ونحن نقول انه تصوير لشدة الاجتهاد وليس في الواقع سنة قلت القول الاول هو الصحيح عندنا وهذا كما قال الحافظ في الفتح في قوله فالذين تردون انه ملاهوه ماء والذين تردون انه ماء فهو ناد ان هذا يرجع من اختلاف المرئي بالنسبة الى الراي فاما ان يكون الدجال ساحر فيخيل الشئ بصورة عكسه واما ان يجعل الدجال من الجنة التي سحر بالدجال نارا وباطن النار جنة فافهم: انه هذا ايضا يكون من شعبدة وسحر والافسنة كما مله.

باب في خبر الجحشاشمة انما سميت بذلك لتجسها الاخبار للدجال وجار عن عبد الله بن عمرو بن العاص انها دابة الارض المذكور في القرآن ويطلق خروجها يوم طلوع الشمس من مغربها ويكون لها عصى وخاتم ترسم المؤمنين بالعصى يظهر منه لفظ المؤمن ويرسم الكفار بالخاتم ويظهر منه لفظ الكافر وحديث الباب معدود في مناقب تميم لان النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه هذه القصة وفي رواية القاض عن المفضل ورواية المتبوع عن التلع وفي قبول خبر الواحود وقد وقع في بعض الرواية فاذا انا باسداة وفي بعضها دابة قيل يمكن ان يكون له جاسوسان دابة وامرأة او انه ليصح اطلاق الدابة على الانسان لغة فانه اسم لكل ما يدب على الارض او لان الجساسة شيطان تشبه باي صورة شارفها تارة بصورة امرأة ومرة بصورة دابة قوله فلقيت دابة اهل بكثيرة الشعر بيان لالمب والهل بكثرة الشعر وعظمتها.

باب خبر ابن الصائب يقال له ابن صياد وابن صائد واسمه صاف قال العلامار ان قصته ابن صياد وقصة دجال في غاية الاشكال والاشتباه فان ابن صياد ولد بالمدينة في اليهود ونشأ فيها وترى حتى لقين النبي صلى الله عليه وسلم وكلم معه فالكلام الذي خاطب النبي صلى الله عليه وسلم يدل على خبثه وسور فطرته وهو قوله للنبي صلى الله عليه وسلم اشهد اني رسول الله وعواه انه ياتي صادق وكاذب وان يري عرشا فوق المارثم بعد ذلك اسلم وبقى في المدينة ووقع قصته مع ابن عمر بن الخطاب فصر به ابن عمر لعصاه فاشفع هو حتى ملا السكة ثم دخل ابن عمر على حفصة فقالت ما تريد اليه المسمع انه قد قال ان اول ما يبعثه على الناس غضب يغضبهم وكذلك قصته مع ابني سعيد الخدري في مصاحبة الى مكة ومخاطبة معه حتى قال ابو سعيد كنت ان اعزوه ثم قال في آخر كلامه واني لاعرفه واعرف مولده وابن هو الآن ثم وقع الاختلاف في موته قال الخطابي اختلف السلف في امره بعد كبره فروى عنه انه تاب من ذلك القول ومات بالمدينة وانهم لما ارادوا الصلوة عليه كشفوا عن وجهه حتى رآه الناس وقبل لهم اشهدوا وروى ابو داود بسند صحيح عن جابر قال فقدنا ابن صياد يوم الحرة وهذا يبطل روايته من روى انه مات بالمدينة وصلى عليه ثم بعد ذلك حديث تميم الداري الذي تقدم في باب المتقدم فيه التصريح بان الدجال غير ابن صياد والحديث صحيح وقد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجته واخبر به الناس ثم روى بطرق مختلفة وانه لا يمكن مع كون ابن صياد هو الدجال المشهور بالشيخ الدجال فقال النووي قال العلماء قصة ابن صياد مشككة وامرؤ شعبة حتى ابن عمر وجابر

فيما روى عنها يخلغان ان ابن صياد هو الدجال لا يشك ان فيه فقيلا لجابر انه اسلم فقال وان اسلم فقبل انه دخل  
 مكة وكان في المدينة فقال وان دخل فقال النووي لكنه لا شك انه دجال من الدجاجة والظاهر ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم لم يوح اليه في امره شيئا وانما اوحى اليه بصفات الدجال وكان في ابن صياد قرائن محتملة فلذلك كان  
 صلى الله عليه وسلم لا يتطوع في امره شيئا بل قال لعمر لا خير لك في قتله الحديث واما احتجاجه بانه مسلم الى سائر ما ذكر  
 فلادلاله فيه على دعواه لان النبي صلى الله عليه وسلم اخبر عن صفاته وقت خروجه آخر الزمان الخ ما قال وقال الحافظ  
 واقر بانه يجمع به التضمن حديث تميم يكون ابن صياد هو الدجال ان الدجال بعينه هو الذي شاهده تميم موثقاً  
 وان ابن صياد شيطان نبدي في صورة الدجال في تلك المدة الى ان توجه الى اصبهان فاستتر مع قرنيه الى ان  
 تجي المدة التي قدر الله تعالى لخروجه فيها ثم ان قيل كيف لم يقتله النبي صلى الله عليه وسلم مع انه ادعى بحضرة النبوة  
 فالجواب اما ان يقال انه كان غير بالغ واختاره القاضي واما ان يقال انه كان في ايام مهاجرة اليهود وحلفائهم  
 جزم عليه الخطابي في معالم السنن وقال واما امتحان النبي صلى الله عليه وسلم بما خبا له من آية الدخان فلانه كان يبلو  
 ما يدعيه من الكهانة ويتجاسر من الكلام في الغيب فامتحنه ليعلم حقيقة حاله ويظهر الباطل حاله للصحابة وانه كان من  
 ساحر ياتيه الشيطان فيلقى على لسانه ما تلقاه الشياطين الى الكهنة فامتحنه باضمار قول الله تعالى فارتقب يوم  
 تأتي السحاب بالخراب من بين وقال خبأت لك خبيئاً فقال هو الدخان وهي لغة فيه فقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم اخساً فلن تعد وقدرك اي لا تجاوز قدرك وقد راى مثالك من الكهان الذين يحفظون من القاء  
 الشياطين كلمة واحدة من جملة كثيرة راي ولم يكشف له تمام الآيات بخلاف الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم  
 فانهم لو حي الله تعالى اليهم من علم الغيب بالوحي فيكون واضحا جلليا كاملا وبخلاف ما يليهم من الاولياء من  
 الكرام والله اعلم قلت كان ابن صياد من الدجاجة وكان كاهنا خلقه ولذا تنبأ عيناه ولا تنام قلبه و  
 كان له بهيمة ولما كان يرمى دخانا اضمر له آية الدخان فاطلع على ضميره ناقصا كما هو داب الكاهنين -

باب في الامور والنهي اعلم ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من اهم الدين واذا كان المنكر حراما وجب  
 الزجر عنه واذا كان مكرها نذبا والامر بالمعروف والنهي عن المنكر لما يوجب من وجوبه وان نذبا فنذوب  
 وشرطهما ان لا ادى الى الفتنة وان يظن قبوله فان ظن انه لا يقبل فيستحسن اظهار الشعار الاسلامي ولفظ من في  
 من راي منكم منكرا لعمومته حمل كل احد رجلا او امرأة عبدا او مستقرا او صبيا مميزا وان كان يستعج ذلك  
 الفاسق قال الله تعالى اتا مروا الناس بالبر وتفسكهم وقال عز وجل لم تقولون ما لا تفعلون والشد  
 سه وغير تقى يا امر الناس بالتقى + طبيب يداوى الناس وهو مريض + وفي الباب مرفوعا ما من رجل يكون  
 في قوم لم يقيم بالمعاصي لقدس دون علي ان لا يخبروا عليه فلا يخبروا الا اصابهم الله بعقاب من

قبل ان يموتوا اي في الدنيا وفي اخرى مرفوعا من راي منكرا فاستطاع ان يغيره بيده فليغيره  
 بيده فان لم يستطع فليسأله فان لم يستطع فليسأله فقلبه وذلك اضعف الايمان -  
 اي اضعف خلال الايمان وفي اخرى اثمهم بالمعروف وتنأوا عن المنكر حتى اذا رايت شحا مطاعا

وهو مستدرك من شدة إعجاب كل ذي رأي برأيه فليكن بنفسك ودع عنك العوام  
الحديث الذي في تلك الزمان لا يقبل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويغلب الفساد ويعلم الجبل فلا يخرج فيها النفع  
ولا يقبل قول الأصح حينئذ من اذ ذاك يسقط وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأما قوله صلى الله عليه وسلم  
افضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر أي ظالم فانما صار ذلك افضل الجهاد لان من جاهد العدو  
كان مترددا بين رجاؤهم وخوف لا يدري هل يغلب او يغلب وصاحب السلطان مقهور في يده فهو اذا قال الحق او رد  
بالمعروف فقد تعرض للتلقيف واهراق نفسه للهلاك فصار ذلك افضل انواع الجهاد من اجل غلبة الخوف  
وقال صلى الله عليه وسلم اذ عملت الخطيئة في الارض كان من شهدها فكرها وانكروها كان كمن غاب عنها  
ومن غاب عنها فريضها كان كمن شهدها أي في الآثم.

باب قيام الساعة من مات فقد قام قيامته قال العلماء ان روح العالم والدينا كلمة لا اله الا الله فاذا خرج  
الروح ولقي اشرارنا من نفس العالم والدينا - آخر كتاب الملاحم

اول كتاب الحدود قال في الهداية الحديثة هو المنع ومن الحاد للبواب وفي الشريعة هو العقوبة المقدره  
حقا لله تعالى حتى لا يسمى القصاص حدا لانه حق العباد ولا التغرير لعدم التقدير والمقصود الاصل من شرع  
الانزاج عما يتضرر به العباد والطهارة ليدست اصلية فيه بديل شرع في حق الكافر اذ قوله عما يتضرر به العباد  
في النفس والعرض والمال ففي حد الزنا صيانة النفس وفي حد القذف صيانة العرض وفي حد السرقة صيانة  
المال قلنت المحقق عند الخفية ان الحدود وكفارات بعض الكفارة كما في البذلح واليه يشير كلام الطحاوي فقال  
الشافعي هي سوا تركفارات وفي الحديث الصحيح عن عبادة رفعه ان الحدود وكفاراته في مستدرک الحاكم  
عن ابى هريرة رفعه لا ادري ان الحدود وكفارات ام لا بسند قوي باعتراف الحافظ والاسلام ابى هريرة متاخر  
عن عبادة فالعبارة له

باب الحكيم فبين ان قد عن الاسلام باي ردة كانت لعبادة الاوثان او بالنصرانية او باليهودية او ببدعة  
كالروافض والخوارج والقاديانية فيجب قتله ان لم يرجع الى الاسلام قال العلماء اذا ارتد المسلم عن الاسلام  
والعبادة بالله عرض عليه السلام فان كانت له شبهة كشفت عنه لانه عساه اعترته شبهة فتزاح وتزال ويحس ثلثة ايام  
فان اسلم فيها والاقتل سوار كان حرا او عبدا ذكر او انثى وهذا عند الشافعي لعيم المرأة وعند الخفية المرتدة لا تقتل  
ولكن تجلس حتى تسلم او توت حرة كانت او امته ويروى ان الامه تضر بها مولاها في كل ايام مبالغة في الحمل على الاسلام  
واما عرض الاسلام وتناجيله الى ثلثة ايام طلب ذلك او لم يطلب فعندنا مستحب غير واجب وعن الشافعي روايتان  
في روايه يجب على الامام ذلك وفي رواية وهو الصحيح من مذهبه انه ان تاب في الحال فيها والاقتل بحديث معاوية  
من بطل دينه فاقتلوه من غير تقييد بالانظار وهو اختيار ابن المنذر وفي الباب قال معاذ في حق المرتد لا يبيح  
لا اجلس حتى يقتل قضا الله در سوله وفي اخرى لا اتزل عن دابتي حتى يقتل فقتل و كان  
قد استتب قبل ذلك اي طلب منه ابو موسى ان يتوب عن الارتداد وليسلم فلم يثب وفي الباب ان عليا احرق

فاسألتهم عن الاسلام الى بيت قال الماذن في الشئ زعم ابو نافع الاسفرائيني في الملل والنحل ان الذين احرقتهم على  
 طائفة من الروافض ادعوا فيه الالهية وهم السبائية وكان كبيرهم عبد الله بن سباريه وحدثني ثم اظهر الاسلام واتبع  
 هذه المقالة ونهاه ان يكون اسمه مارويثاء في الجزئية الثالثة من حديث ابى طاهر الخلع قال قيل لعلى ان هنا قوم  
 على باب المسجد يدعون انك ربهم فربما هم فقال لهم وليكم ما يقولون قالوا انت ربنا ونخالقنا وذاقنا فقال وليكم انما  
 انما عبد خلكم اكل كما تاكلون واشرب كما تشربون ان الله انما ابى النصار وان عشيبة خشيت ان يعزبني فالتقيهم  
 وارجعوا فابوا فلما كان النفر قد وادعوا عليه فباقرت فقال قد ادمر رجوا يقولون ذلك الكلام فقال اذ لهم فقالوا لا  
 فلما كان الثالث قال لمن قائم ذلك لا تملنكم باخذت قتلة فابوا الا ذلك فقال يا قنبر اتنى بفعلة معهم مرورهم فاجلهم  
 اخذوا بين باب المسجد والقصر وقال احضروا فابعدوا في الارض وجاء بالمحطب فطره بالنار في الاخدود  
 قال اني طار حكم فيها وترجعون فابوا ان يرجعوا فنذرت بهم فيها حتى اذا احترقوا قال له اني اذا رأيت امراسكم  
 او قدرت ناري ودعوت قنبرا وسدتها حتى انتهت قلت فابعدوا اذ احرقتهم قيل القتل احياء ولكن في التهميد لا في غير  
 انه احرقتهم بن قنبر وروى رواية عليه فيقول هذا بانه طرهم بن قنبر في الاخدود ثم اعلم ان العلماء اختلفوا في تحريق  
 الحيوانات والانسان فقبل حرام وقيل كذره تخريبا وقيل تنزيها وقيل الكرامة اذا رأى الامام بذلك التخليط  
 فعند وقد احرق البكر رجلا وقيل على هذا وقال ابو حنيفة يعزى الامام اللوطي بما بآله من الاحراق او يرم الحائط  
 عن الامام احمد انه يجوز احرار الحيوانات الموزية من القمل والنا بغير عند الضرورة قال الشامي رحمه الله  
 ناخذ وفي الباب عن عبد الله بن مسعود رحمه الله لا اله الا الله وفي رسول الله باحدى ثلاث  
 الشيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المغارق للجماعة اى الجماعة المسلمين فانه اذا ارتد عن الاسلام لم يكن  
 مسلما تقتل قالوا هذا والذي نقاهم من بيل دنيه فاقبلوه عام بيل على ان المرتدة تقتل كما تقتل المرتدة وحقه الخفية  
 بالذكر حديث النبي عن قتل النساء وقالوا ايضا بان من الشرطية لانهم الموت وحمل الحافظ حديث النبي عن قتل النساء  
 على الكاثر الاصلية اذا لم تبشر القتلى وقال قتل البكر في خلافة امرأة ارتدت والصحابة متوافرون فلم ينكر ذلك  
 عليه احد وقال ولينظر من نصب الراية وغيره سند الحديث في حديث معاذ بن النبي صلى الله عليه وسلم لما ارسله الى  
 اليمن قال له ايمارجل ارتد عن الاسلام فادعوه وان عادوا فاضرب عنقه وايا امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها  
 فان عادت والا فاضرب عنقها وسأله عن موضع النزاع فوجب المصير اليه انتهى قلت قد قابل الخفية  
 حديث العام بالعام وعمل الصحابة لعجل الصحابة ولكن هذا خاص بحجب الجواب شافيا عنه فاقول ان في نصب الراية  
 بالخالف قال الزبيدي حديث آخر رواه الطبراني في معجمه حديثنا حسين فذكر بسنده عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال حين بعثه الى اليمن ايمارجل ارتد عن الاسلام فادعوه فان تاب فاقبل منه فان لم تيب فاضرب عنقه  
 وايا امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها فان تاب فاقبل منها وان ابست فاستبها انتهى -  
 باب الحكم بين سب النبي صلى الله عليه وسلم قال الخطابى لا اعلم خلافا في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال ابن بطال  
 اختلف العلماء في من سب النبي فاما اهل العهد والذمة كاليهود فقال ابن القاسم عن مالك يقتل من سب النبي صلى الله عليه وسلم

منهم الا ان يسلم واما المسلم فيقتل بغير استئذان ونقل ابن المنذر عن الليث والثاقي واجمدا وسحق مثله في حق اليهودي  
ونحوه روى عن الاوزاعي ومالك في مسلم انهم اربعة يستتاب منها وعن الكوفيين ان كان ذميا غاروا ان كان مسلما  
في ردة قلت قال صاحب رد المحتار قوله ويكون التعزير بالقتل رأيت في الصارم المسلول الحافظ ابن نيمية ان  
من اصول الجفينة ان لا تقتل فيه عن يمين مثل القتل بالشغل والجماع في غير القبيل اذ انكره فلان امام ان يقتل فاعله  
وكذلك له ان يزيد على المقذور اذ اراى المصلحة في ذلك ويكيلون ما جاز عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه من  
من القتل في مثل هذه الجرائم على انه لا يراى المصلحة في ذلك ويسمونه القتل سياسة وكان جاسدا ان له ان يعزير بالقتل  
في الجرائم التي تغتصب بالتكرا وشرع القتل في جنبها ولذا افق اكثرهم يقتل من اكثر من سب النبي صلى الله عليه وسلم  
من اهل الذمة وان اسلم بعد اخذه وقالوا يقتل سياسة انتهى قلت حديث ابن عباس وحديث الشعبي المذكوران  
في الباب مجولتان على السياسة وحديث ابى برزة في الباب يدل على ان غضب الصحابي على احرار وكذا غضب احد  
عليه وسبه ليس بمستوجب لكفره وقتله ونقل ابن المنذر الاتفاق على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم صريحا وجب  
قتله وان تاب -

باب ملجاء في المحاربة اي محاربة العدو ورسوله قال المدعي وجل انما جزاء الذين يجارون العدو ورسوله يسعون  
في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفذوا من الارض اختلاف العلماء في  
المستحق اسم المحارب لعدو ورسوله الذي يلزمه حكم به فقال بعضهم هو اللص الذي يقطع الطريق وقال بعضهم  
هو اللص المجاهر بصوحية المكائيل في المصر وغيره وبه قال الاوزاعي وقال مالك من حمل السلاح على المسلمين  
في مصر او خلافة كان ذلك منه على غير تائثره كانت بهنهم ولا دخل ولا عداوة فاطحا للسبيل والطريق والاريا مخطفيا  
اسلحه يقتل احد منهم قتله الامام كقتله المحارب وقال آخرون المحارب هو قاطع الطريق فاما الكابر في الامصار  
فليس بالمحارب الذي حكم المحاربين ثم اختلفوا في المراد بهذه الآية الكريمة فقال مالك هي على التحجير فخير الامام بين  
هذه الامور الا ان يكون المحارب قاتلا فيقتل فيجتم قتله وقال الثاقي هي على التقسيم قال في البدائع قطع الطريق  
اربعة انواع اما ان يكون باخذ المال لا غير واما ان يكون بالقتل واخذ المال جميعا واما ان يكون بالتحجير  
غير اخذ ولا قتل واما ان يكون بالقتل لا غير فمن اخذ المال ولم يقتل قطع يده ورجله من خلاف ومن قتل لم ياخذ المال  
قتل ومن اخذ المال وقتل قال ابو حنيفة الامام بالخيار ان شارق قطع يده ورجله ثم قتله او صلبه وان شار لم يقتله  
قطعه او صلبه وعندهما يقتل ولا يقطع ومن اخذ من اخذ المال ولا يقتل نفسا ينفى والنفي في قوله تعالى او ينفوا  
من الارض قال بعضهم المراد منه وينفوا من الارض بخلاف الالف ومعناه ينفوا من الارض بالقتل والصلب اذ هو  
النفي من وجه الارض حقيقة وهذا قول من تناول الآية في المحارب الذي اخذ المال وقيل ان الامام يكون خيرا  
بين الاجزاة الثلاثة والنفي من الارض ليس غير واحد من هذه الثلاثة في التحجير لان بالقتل والصلب يحصل  
النفي فكذا لا يجوز ان يجعل النفي مشاركا الاجزاة الثلاثة في التحجير فانه يراحم القتل لانه دونه بكثير وقيل نفيا بغير  
حق يخرج من دار الاسلام وهو قول الحسن وعن ابراهيم التحجير في رواية ان نفية طلبه وبه قال الثاقي اذ يطلب



في كل بلد حتى يعزروا والقولان لا يصحان لانه ان طلب في البلد الذي قطع الطريق ونفي عنه فلقا القى ضرره على ما بداخر  
وان طلب من كل بلد من بلاد الاسلام ونفي عنه يدخل دار الحرب وفيه تعريض له على الكفر وجعله حربا لنا وهذا لا يجوز  
عن النخعي في رواية اخرى انه لا يجوز حبس حتى يثبت ثوبه وفيه نفي عن وجه الارض مع قيام الحيوة الا عن المواضع المذكورة  
حبس فيه ومثله في عرف الناس ليملي نفعيا عن وجه الارض وخروجها عن الدنيا انشد بعض المجوسين  
خرجنا من الدنيا ونحن من اهلها      فلما من الاحياء فيها ولا الموتى  
اذا حبا لنا السجبان يوما لحاجته      عجبنا وقلنا حبا هذا من الدنيا انتهي لمخا  
وفي الباب حديث العرينيين وقال بعض المفسرين فيهم نزلت الآية انما جزاء الذي يحاربون الله ورسوله الآية كما في الباب  
وقال ابو قتادة فهو لا تقوم سرقتهم او قتلوا او كفروا بعد ايمانهم وجاروا الله ورسوله اى لشدة جنائهم قطعت ايديهم و  
ارجلهم وسمر اعينهم والقوا في الحرة يستقون فلا يستقون وقيل قتل ذلك قصاصا لانهم فعلوا بالاربع مثل ذلك  
في رواية الباب زادتم نهي عن. مثله اختلف العلماء في حكم العرينيين فقال بعضهم ما امر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك  
وانما فعله الصحابة من عند انفسهم وقال بعضهم كان ذلك بحكمه صلى الله عليه وسلم ثم نسخ ذلك بقوله تعالى انما جزاء الذين  
يحاربون الله ورسوله الآية وقال بعضهم نزلت هذه الآية عتابا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيما فعل بالعرينيين وقال بعضهم  
بل فعل النبي صلى الله عليه وسلم بالعرينيين حكم ما ثبت في نظر ائمتهم ابد لم ينسخ ونم يبدل وقوله تعالى انما جزاء الذين الآية  
حكم من الله في من حارب وسعى في الارض فسادا بالحرارة قالوا والعرينيون ارتدوا وقتلوا وسرقوا وجاروا الله ورسوله  
فحكمهم غير حكم الساعى في الارض بالفساد من اهل الاسلام والذمة وقال آخرون لم يسئل النبي صلى الله عليه وسلم  
اعين العرينيين ولكنه كان اراد ان يسئل فانزل الله عز وجل بهذه الآية على نبيه ليخبر الحكم فيهم ونهاه عن سمل اعينهم و  
قال بعضهم النبي عن المثلة نهي ثم يهرس بجرام وقال بعضهم انما فعل ذلك منهم قصاصا لانهم فعلوا بالارعة كذلك  
قلت وفي النسائي قال حماد بن ماسمعت من خطبة صلى الله عليه وسلم بعد نزول الآية الا وحث فيها على الصدقة ونهي  
عن المثلة وقد صح عن ابن سيرين ان حايث العرينيين قبل النبي عن المثلة -

باب في الحمد يشفع فيه بتقبير حرث الاستغفار اى بن يارفع الى القاضى وجوابه في الباب نكلمه اسامة فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا اسامة الشفع في حد من حدوا لله تعالى الحديث وهذه المرأة المزومنية التي  
سرت قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في اسمها اختلاف قيل اسمها فاطمة بنت الاسود وقيل بنت ابى الاسود  
وقيل ام عمرو بنت سفيان بن عبد الاسود وكانت تستعير الحلى وتخبره فاتفق انها سرت وفي الباب سرت  
تطفيه من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الباب عن عائشة ربيعة قيلوا عن ذوى الهيات عشراتهم  
الا الحد د اى تجاوزوا عن ذوى الهيات حسنة الذين لم يعرف منهم الا خير لا اثم غير ما يوجب الحد قال الحافظ  
سراج الدين القزويني ان هذه الرواية موضوعة ورد عليه الحافظ وقال اخرج النسائي ايضا من غير هذا الطريق  
والحديث حسن ان شاء الله تعالى لا سيما مع اخرج النسائي له كانه لم يخرج في كتابه منكر الا واهيا ولا عن رجل  
باب يقع عن الحد د ما يبلغ السلطان في الباب مرفوعا قال تعافوا الحد د فيما بينكم مما بلغت من حد فقل وجب

اي تجاوز واعنها ولا ترفعوا الي واما اذ بلغني وثبت عندي فلا يجوز التجاوز والعفو فيه فيقام اذ ذاك  
باب الستر على الحد د اى استحبابه فيما فيه حق السر تعالى قال في الهداية والشهادة في الحد ويخير فيها الشاهد بين  
الستر والاظهار لانه بين حجتين اقامة الحد والتعني عن الهتك والستر افضل لقوله عليه السلام للذي شهد عنده  
لو سترته فهو كك لكان خيرا لك وقال عليه السلام من ستر على مسلم ستر الله عليه في الدنيا والاخرة وفيما نقل من تلقين  
الدرر عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه دلالة ظاهرة على افضلية الستر لانه يجب له ان يشهد بالمبال في السر  
فيقول اخذ احيا لحق المسروق منه ولا يقول سرق مخافة على الستر انتهى رواية رواية الباب والشحنين -

باب في صاحب الحد يحكي فيقرر قال في الهداية والاقرار ان يقرر البالغ العاقل على نفسه بالزنا رابع مرات في بايع  
محاسن من محاسن المقر كلما اقر رده القاضي فاشترط البلوغ والعقل لان قول الصبي والمجنون غير معتبر  
او غير موجب للحد واشترط الاربع ما بينا وعند الشافعي يكفي بالاقرار مرة واحدة اعتبارا لسبب الحقوق وهذا لا يظهر  
وتكرارا لاقرار لا يفيد زيادة الطهور بخلاف زيادة العدو في الشهادة ولنا حديث ما عرفناه عليه السلام آخر الاقرار  
الى ان تم الاقرار منه اربع مرات في اربع محاسن فلو طهر ووثما لما اخرج البتة الوجوب ولان الشهادة اتمت فيه  
بزيادة العدو فكذلك الاقرار اعطى بالامر الزنا وتحققا لمنه الستر ولا بد من اختلاف المحاسن لما روينا ولان لا اتحاد  
المجلس اثر في جمع المستقرات فعند تحقيق شبهة الاتحاد في الاقرار والاقرار قائم بالمقر فيعتبر اختلاف مجلسه دون  
محاسن القاضي فالاختلاف بان يردده القاضي كلما اقر فيرهب حيث لا يراه ثم يحكي فيقرر هو المروي عن ابي حنيفة  
لانه عليه السلام طرد ما عرف في كل مرة حتى لو ارى يحيطان المدينة قلنت واما في السرقة فيجب القطع باقراره مرة واحدة  
عن ابي حنيفة ومحمد والاك والشافعي وقال ابو يوسف لا يقطع الا باقرار مرتين وهو قول احمد وابن ابي ليلى وزفر  
ابن شبرمة وعن ابي يوسف اشترط كون الاقرار في المجلسين واما رواية قصته ما عرفته تقدم واخرجه الشيخان  
وغيرهما واما رواية الباب فساكت عن ثبوت الرابع ومطلق فيحمل الساكت على الناطق على المقيد واما قوله فلما امر به

قام صاحبها الذي وقع عليها فقال يا رسول الله انا صاحبها اى الذي فعل بها تلك الفعلة لانا الرجل وفي رواية  
الترمذي ليرجم فلا يخفى انه بنهاية شكل او لا يستقيم الامر بالرجم من غير اقرار ولا بينة وقول المرأة لا يصلح بينة بل هي التي  
تستحق ان تحرق القذف فحقيل معناه فلما قارب ان يامر به وذلك قال الراوى نظر الى طاهر الامر حيث انهم احضروا  
عند الحاكم وقال بعض مشايخنا ان الامر لم يكن الا باخراجه وابعاذه حيث راوه اختل عقله وتشتت امره لم يثبت عليه  
شيء ولم ينفج وجه القضية الا ان صاحبه ظن انهم يذنبون به لا قامة الحد عليه فاعترف لظنه بذلك وكذلك من  
روى فلما امر به ليرجم فز اولفظ الرجم لظنه الوثيق وانما كانوا احاطوا به ليعيدوه من جنابه ولكن الازدحام كثير  
يمنع النظر عن ان نيكشاف لهم الامر كما هو ظن الراوى فافهم -

باب في التلقين في الحد وهو التكلم بكلمة عند المقر فيقيم منه الانكار عن ابي فيكره ويرجع وبه التلقين مستحب  
في مقر الى روى في الزنا والسرقة لدرء الحد لا لاسقاط حق المسروق منه مثلا فيعطى راحته وان اندر الحد في الباب  
الى النبي صلى الله عليه وسلم اتى بلص قد اعترف اهترافا ولم يوجد معه متاع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم



الشارطون في تقديره فذهب مالك الى انه لا يقطع في اقل ربع دينار وثلاثة دراهم وبقال احمد وقال الشافعي  
 لا يقطع الا في ربع دينار فاذا كان الصنف مختلفا ليقوم غير الذئب بالذئب عند الشافعي وبالذئب هم عند مالك و  
 قال ابن ابي ليلى لا يقطع في اقل من ثمانية دراهم وقال بعضهم انه يقطع في درهمين وهو رواية عن الحسن البصري  
 فقال بعضهم في اربعة دراهم وبقال ابو سعيد وقال بعضهم دينار او مائتي دينار وهو رواية عن النخعي وقال بعضهم ربع دينار  
 من الذئب ومن غيره في القليل والكثير وبقال ابن حزم وقال ابو حنيفة واصحابه وسائر فقهاء العراق ان العذر  
 الموجب للقطع هو عشرة دراهم ولا يقطع في اقل من ذلك هذه جملة المذاهب المذكورة في المسئلة وقد جعلها الحافظ في  
 الفتح عشرين مذيبا فراجع واستدل الشافعي بحديث الباب عن عائشة رفعه كان يقطع في ربع دينار فصاعدا وفي  
 رواية قال يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا وفي لفظ يقطع في ربع دينار فصاعدا قال الشافعي ان  
 الاصل في تقويم الاشياء هو الذئب لانه الاصل في جوارها الارض كلها قال ابن ثلثة الدراهم اذا لم تكن قيمتها ربع  
 دينار لم تجزى القطع واستدل مالك بحديث الباب حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في حن ثمنه ثلثة  
 دراهم وفي رواية يقطع يد رجل سارق ثوبا من صفقة النساء ثمنه ثلثة دراهم قوله صفقة النساء لعله موضع في المسجد  
 منظر للنساء يصليهن فيه كالصفه للفقراء المهاجرين فقال مالك ان التقويم بالدرهم لا ربع الدينار اذا كان الصنف  
 مختلفا واستدل ابو حنيفة ومن معه بحديث الباب حديث ابن عباس قال قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يد رجل في حن قيمته دينارا وعشرة دراهم وروى محمد في الاثام من طريق ابى حنيفة حديثنا القاسم بن عبد الرحمن  
 عن ابيه عن عبد الله بن مسعود قال لا يقطع يد السارق في اقل من عشرة دراهم وهذا سند صحيح رجاله اوثق الثقات  
 وانفعهم الفقهاء غير انه موقوف لكن له حكم المرفوع كونه من التقادير الشرعية المنوطة بالسماع وروى ايضا من طريق  
 عن حماد عن ابراهيم قال لا يقطع يد السارق في اقل من ثمن الحنفة وكان ثمنها عشرة دراهم وقال قال ابراهيم  
 لا يقطع السارق في اقل من ثمن الحن ومن كان ثمنه يومئذ عشرة دراهم ولا يقطع اقل من ذلك اعلم ان اوله مذهب  
 ابى حنيفة على كثرها ترجع الى اخبار مرفوعة مسانيد ومراسيل وآثار موقوفة على الصحابة وشيعتهم وآثار من النظر و  
 القياس واما الاخبار فالاول حديث الباب حديث ابن عباس واخرج النسائي والمحاكم بلطخ كان ثمن الحن يقوم  
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم وقال ابو داود وسهواه محمد بن سلمة  
 وسعدان بن يحيى عن ابن اسحق باسناده قيل فيه محمد بن اسحق وفيه عنقة وابن اسحق ليس وعنقة المدلس  
 لا يخرج بها نفس التليس ليس حرجا عندنا وعند المحققين فضلا عن عنقنا المدلس ولو سلم فللمحدث طرق متعدي  
 صحيحا الحاكم والنسائي حيث لم يتكلم فيها في المجتبى ولو سلم فالنقد جابر لهذا الضعف اليسير ولو سلم فقد اخرج النسائي  
 من طريق وفي سننه قال عن ابن عباس قال ثمن عمرو بن شعيب ان عطاء بن ابي رباح حاشه فلفظ التحديث  
 والسماع فيها موجه فلا يضره تدليس ولا تليس عمرو بن شعيب وسها لقتان في نفسها وبعد صحة السند ليقاوم  
 ما احتج به من حديث ابن عمرو حديث عائشة مع ان فيه اضطرابا ما في حديث ابن عمر فقد اخرج النسائي عنه في مجزئة  
 خمسة دراهم واما في حديث عائشة فقد رواه النسائي من طريق عنار ربع دينار ومن طريق ثمن الحن ثلث دينار و

نصف دينار فصائد او قديم ماني الصحيحين مطلقا على غيره ولو صحيحا غير مسلم لا بد له من حجة من السنة او الكتاب فصح  
 ما قاله الطحاوي انه مضطرب والثاني حديث عبد الله بن مسعود مروي مسندا ومرسلا منقطعاً ومرفوعاً وموقوفاً فقد  
 اخرج محمد بن كتاب الآثار كما تقدم نقله منه قال لا تقطع يد السارق في اقل من عشرة دراهم ورواه البوصيني في مسنده  
 الذي جمعه المصنف من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابن مسعود  
 قال كان قطع اليد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في عشرة دراهم كذا رواه الحارثي من طريق خلف بن ياسين  
 عنه بلفظ انما كان القطع في عشرة دراهم ورواه ابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن عنه بلفظ قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا تقطع اليد في اقل من عشرة دراهم وتابعه عليه وكيع والثوري وابن المبارك وغيرهم عن المسعودي  
 وهو ثقة ثبت روى له الاربعة واستشهد به البخاري لاسيما في رواية وكيع عنه وفي رواية عن القاسم كما اسلفناه  
 واخرج الطبراني في اوسطه من طريق ابي مطيع النخعي عن الامام عن القاسم عن ابيه عن ابن مسعود واليومي عن ابي بكر  
 فلا يشايد ولو ارجع كما عرفت وبهذا اندفع ما قاله الترمذي انه منقطع لم يدرك القاسم ابن مسعود وان دفع ايضا انه  
 موقوف لا مرفوع علان الموقوف له حكم الرفع بهن كما عرفت ولا يعارضه بارواه الثوري عن عيسى بن ابي عزة عن  
 الشعبي عن ابن مسعود رفعه قطع سارقاً في خمسة دراهم كما زعم البيهقي لان فيه ثلث على الثوري ليس وفيه عنقته وابن  
 ابي عزة ضعفه القطان واثار الى لينه احمد بن حنبل وغيره وان وثقه ابن معين وابن حبان والشعبي عن ابن مسعود  
 منقطع لم يسمع منه وهذا طريق متصل عن ابن مسعود واخرج الطحاوي من طريق المسعودي عن القاسم عن عبد الله بن قتيبة  
 لا تقطع اليد الا في دينار وعشرة دراهم ورواه عبد الرزاق عن القاسم عن ابن مسعود قوله واخرج الطبراني واثار الى  
 الترمذي لكن القاسم في احاديث ابن مسعود حجة ولو مرسل كما يراه النخعي فيه كما اشار اليه الحارثي في تهذيب التهذيب  
 وقد اخرج عبد الرزاق من طريق القاسم عن ابيه عن جابر بن عبد الله عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر  
 عن بعضهم فخرج عن قضينة العقل غير مقبول - والثالث حديث الامين بن ام ايمن اخرج النشائي من طريق شريك عن  
 منصور عن عطاء عن رفته لا تقطع اليد الا في ثمن المجن وثم يومئذ دينار واخرج الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن يحيى  
 الحماني عن شريك به واخرج الطحاوي فزاد في الاشارة فقال عن امين بن ام ايمن عن امه ام ايمن وزاد في المتن و  
 قوم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً وعشرة دراهم واخرج الحاكم وسكت عليه من طريق سفیان عن منصور  
 عن مجاهد عن امين قال تم قطع اليد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا في ثمن المجن وثم يومئذ دينار واخرج الطبراني  
 من هذا الوجه بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادنى ما يقطع فيه السارق ثمن المجن وكان يقوم ديناراً وادابوا  
 عنه بانه منقطع لان امين هذا ان كان هو ابن ام ايمن حاصنة صلى الله عليه وسلم فلم يدركه عطاء ولا محمداً لانه استشهد  
 يوم حنين وان كان والد عبد الواحد وابن امرأة كعب فهو تابعي فالحديث منقطع او مرسل وبالثاني جزم الشافعي و  
 ابو حاتم وغيرهما لكنه خلاف ماني عامة الطريق من الصحيح بانه ابن ام ايمن واما رواية الطحاوي فنسب البيهقي اليوم  
 فيها الى شريك ويظهر من رواية الطبراني انه ممن دونه ومن بهنا نقل عن الشافعي انه قال لمحمد بن الحسن انه سنة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقطع في ربع دينار فصاعداً فكيف تليت لا تنسخ ايها في عشرة دراهم فصاعداً فقال قد

روى شريك عن مجاهد عن ائمين ابن ام ائمين اخي اسامة بن زيد لامة بن قاصب الشافعي بان ائمين بن ام ائمين قتل  
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين قبل ان يولد مجاهد وقال ابن ابي حاتم في المراسيل سالت ابي عن حديث  
 رواد الحسن بن صالح عن منصور عن عطاء ومجاهد عن ائمين وكان نقيها فقال تقطع يد السارق في ثمن المجن وكان  
 ثمن المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم دينار فقال ابي هو مرسل وارى انه والد عبد الواحد بن ائمين وليس له صحبة  
 قلت اوله على كل تقدير لا ينزل عن درجة الحجبة عننا لان الارسل والا انقطاع ليس نسي منها جرحا عندنا بعد الثقة  
 الراوى ولعل هذا هو وجه عدم جواب محمد بن ابراهيم الشافعي لانه لم يظنه صالحا للجواب ولا متجها على دليله والا فانت  
 تعلم قوة نظر محمد ومناظرته واعترف بذلك الشافعي في مواضع من بين اصحاب الامام وقال ابو الحجاج المزني في  
 كتابه ائمين الحبشي مولى بني مخزوم وروى عن سعيد وعائشة وجابر وعنه ابنه عبد الواحد وثقة ابو زرعة ثم قال  
 ائمين مولى ابن الزبير وقيل مولى ابن ابي عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم في السيرة الى ان قال وعنه عطاء  
 ومجاهد قال النسائي ما حسب ان له صحبة اهو فقد جعلنا سماتنا بعين فعلى هذا يكون الحديث مرسل او اما ابن حبان و  
 ابن ابي خاتم فجعلاهما واحدا فقال ابن ابي حاتم ائمين الحبشي مولى ابن ابي عمرو عن عائشة وجابر روى عنه  
 مجاهد وعطاء وابنه عبد الواحد سمعت ابي يقول ذلك وسئل ابو زرعة عن ائمين والد عبد الواحد فقال كفى ثقة و  
 قال ابن حبان في الثقات ائمين ابن عبد الحبشي مولى ابن ابي عمر المخزومي من اهل مكة روى عنه عائشة و  
 روى عنه مجاهد وعطاء وابنه عبد الواحد بن ائمين وكان اخا اسامة بن زيد لامة ويقال له ائمين ابن ام ائمين مولا  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ومن زعم ان له صحبة وهم وحديثه في القطع مرسل اهو وهذا يخالف ما زعمه الشافعي  
 انه صحابي قتل يوم حنين وبكذا قال الدارقطني في سنة ائمين لا صحبة له وهو من التابعين ولم يدرك زمن  
 النبي صلى الله عليه واله وسلم ولا الخلفاء بعده وهو الذي يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ثمن المجن دينار  
 عنه ابنه عبد الواحد وعطاء ومجاهد قلت هذا عجيب منهم جدا لان ام ائمين كانت مكناة قبل ان تتزوج زيد بن حارثة  
 وكان ابنها ائمين من زوجها الاول ولانها كانت حاضنة صلى الله عليه وسلم فلا محالة يكون اكبر منه بعشرين او  
 عشرين او بما بينهما وكان عمره حين توفي ثلث وستين سنة على اتفاق الجمهور ولا اقل من اثنين على قول وهي  
 اكبر منه بكثير فكيف ولدت بعده ائمين في عمر الثمانين او التسعين او مائة ولان ائمين كيف لم يدرك احد من الخلفاء  
 وامه ام ائمين ماتت في خلافة عثمان فهذه الاقوال معجبة جدا ولعل من هذا قال الحافظ في التقریب ائمين في السيرة  
 قيل هو الذي قبله اي والد عبد الواحد وقيل مولى الزبير وقيل ائمين بن ام ائمين والاخير خطأ والاول اشبه  
 وعد جماعة من الائمة ائمين من الصحابة منهم ابن اسحق وابن سعيد والواقاسم البغوي والوليعيم وابن المنذر  
 ابن قانع وابن عبد البر وثانيا انه زعم الطحاوي وصح صاحب العقود ان ائمين ماتت وفاته الى ما بعدهما النبوة  
 فعلى هذا يمكن سماع عطاء ومجاهد منه وثالثا انه لو سلم الارسل فامرسل حجة عند الخصم ايضا عند اعتضاده برسل او  
 مسند آخر وههنا شواهد كثيرة سواء الرابع حديث عبد الله بن عمرو بن العاص من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده  
 كان ثمن المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم اخرج النسائي من طريق ابن اسحق عنه واخر ابن

ابى شيبة في مصنفه والدارقطني في سننه واجابوا عنه بان فيه ابن اسحق مع الغنعة وبانه رواه ابى شيبة ونقل عن ابى شيبة  
 انه راي ابن عمر ولا حديث والجواب عن الاول ما مر وان كان لا ارسال بنجر باغتضاد من اسنادنا خرفقدا اخرجه احمد  
 وابن راهويه وابن ابى شيبة والدارقطني من طريق حجاج بن ارطاط عن عمرو بن بلقظ لا يقطع السارق في اقل  
 من عشرة دراهم وحجاج ايضا وان كان ما لم يقطع ليصلح جابرا كالمسل للمسل وعن الثاني ان فيه اخا فاخته الى  
 عهد النبوة وذكر الصحابي ذلك له حكمه رفع عندهم فليس هو رايا منه بل هو محمول على السمع ثم في طريق الدارقطني  
 دلالة ظاهرة على الرفع وفي رواية ابن ابى شيبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقطع يد السارق دون  
 ثمن الجن قال عبد الله وكان ثمن الجن عشرة دراهم وفي طريق احمد ايضا رفع ظاهر وفيه لا تقطع يد السارق في اقل  
 من عشرة دراهم هذا ما المرسل فيها مرسل عطاء اخرجه النسائي من طريق ابن اسحق عن ايوب بن موسى عنه مرسل  
 كما في حديث ابن عباس ومنها مرسل النخعي كان ثمن الجن عشرة دراهم رواه ابو حنيفة من طريق حماد عنه مرفوعا  
 رواه الحارثي في مسنده ومنها مرسل سعيد بن المسيب اخرجه عيسى بن ابان في صحيح من طريق موسى بن داود واما  
 الموقوف فيها اثر عمر اخرجه ابن ابى شيبة في مصنفه من طريق يحيى بن يزيد وغيره عن الثوري عن عطية بن عبد الرحمن  
 عن القاسم بن عبد الرحمن قال اتى عمر بن الخطاب برجل سرق ثوبا فقال لعثمان قومه فقومه ثمانية دراهم فلم يقطع  
 ومنها اثر على اخرجه عبد الرزاق في مصنفه قال لا يقطع الكف في اقل من دينار او عشرة دراهم وفيه الحسن بن عمار  
 ضعفه بعضهم وثقة بعضهم وهو الاصح ومنها اثر عبد الله بن مسعود اخرجه عبد الرزاق لا يقطع اليد الا في دينار او عشرة دراهم  
 ومنها قول عطاء وعمر وابن شعيب رواه الطحاوي في احكام القرآن بسند جيد عن ابن جريج قال كان قول  
 عطاء مثل قول عمرو بن شعيب لا يقطع اليد في اقل من عشرة دراهم وقول عطاء اخرجه النسائي ادنى ما يقطع فيه  
 يد السارق ثمن الجن وثن الجن يومئذ عشرة دراهم ورجح النسائي ومنها اثر عمر وعثمان وعلي بن مسعود ذكره محمد  
 في الموطا بلاغا ومنها قول ابن المسيب ومجاهد والنخعي وغيرهم كل ذلك مذكور في موضعه لا يطيل بها الكلام  
 واما النظر فما ذكره الطحاوي ان العشرة مجزوم بها وما دونها مشكوك فيه للاختلاف والتعارض لا اصل له لاخذ  
 بالمتقين وطرح المتردد فيه وان الاحتياط في الحدود في الدرر وفي اخذ الاكثر درر ولا يسمع ما قيل ان الاحتياط  
 هو اتباع الدليل لان الدلالة قد تعارضت فيما دونها كما عرفت هذا ومن اراد البسط فليرجع الى معاني الآثار  
 للطحاوي بقى جواب عن بعض ادلة الخصوم فاما استدلال الظاهرية بالآية والحديث كما اسلفناه فجوابه ان  
 الآية مجملة في حق النصاب لا مطلقة للقطع بان السرقة تصدق بسرقة تحب من شعير او خردل ولا تقطع فيها اليد  
 علانه قل نقل اجماع الصحابة ايضا على التقدير فيتقيد به الآية مع ان الاخبار على كثرتها وان كانت آحادا مجموعها  
 متواتر معني في التقدير لا اقل من ان يعد من المشايير والمشهور يجوز الزيادة على الكتاب عندهم يجوز بنجر البوا  
 ايضا عن الحديث انه قال البخاري فيه قال الاعمش كانوا يرون انه يبيع الحريد والجبل كانوا يرون ان منه  
 ما يساوي دراهم ثم لو اختلفت النسخ فالاولوية فيه مع الجمهور فان مثله في باب الحدود متعين كيف وقد عمل به  
 الخلفاء بعده قلت والاولى في جواب الحديث ما اسلفناكم في هذا الكتاب نقلنا عن شيخنا وشيخ مشايخنا من مولانا محمود

قدس السرور فاذكروه واما جواب حديث مالك والشافعي فقال الطحاوي بعد ذكر الاخبار المختلفة الدال بعضها على  
 القطع في ثلثة دراهم وبعضها في ربح دينار وبعضها في عشرة دراهم ان الله تعالى قال في كتابه السارق والسارقة  
 فاقطعوا ايديهما الخ واجمعوا على ان السر لم يعن بذلك كل سارق وانما عني به خاصا من السارق بمقدار من المال المعلوم  
 فلما يدخل فيما قد اجمعوا ان السعي خاصا لا ما قد اجمعوا ان الشق عني عشرة دراهم واختلفوا في سارق  
 ما هو دونها هو من عني السارق قوم هو منهم وقال قوم ليس منهم فلم يحز لنا لما اختلفوا في ذلك ان نشهد على السر عني  
 ما لم يجمعوا انه عنه وجاز لنا ان نشهد فيما اجمعوا ان الله عنه فجمعنا سارق العشرة فما فوقها داخل في الآية وجعلنا  
 ما دون العشرة خارجا من الآية وقال محمد بن الموطأ في هذا اذا جاز الاختلاف في الحدود واخذ فيها بالثقة يريد ما جاز للاختلاف  
 في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن اصحابه بعده ولم يعرف التقدم والتأخير لعين الناسخ والمنسوخ  
 اخذنا فيه بالاحوط المعتمد الذي لا ينك فيه وسبعة عشرة دراهم لان الحد وثبتت بالثبوت ولا يثبت الا بالاشك فيه  
 قلنا ان حقيقة الامر سواء العبرة والاعتماد على قيمة الجوز وذا كان مختلفا في مختلف الازمنة فيجب ان قيمته هل  
 كان في اول الامر ثلثة دراهم او ربح الدينار ثم غلت او بالعكس فاقول والله اعلم ان قيمته غلت بعد كونه اقل  
 فاذا تحققت هذا في الكلام في ان العبرة للقيمة الاولى والآخره فقال ابو حنيفة بالآخره وهذا كما في هذا الكتاب في  
 باب الديارات ان الدين كانت اربع مائة درهم ثم غلت الابل فصارت الدين ثمان مائة درهم ثم خطب عمر وقر الدين  
 عشرة آلاف درهم فهذا ليس ينسخ بل بعضها ما خذ وبعضها متروك وكلم من فرق بين المنسوخ والمتروك الى  
 هذا اشار صاحب الهداية حيث قال واقل ما نقل في تقدير ثلثة دراهم وقد قيل في ما ثبت في اقل عشرة دراهم  
 قطع انه محمول على السياسة والقطع سياسة وان لم يذكر في كتب الحنفية الا انهم يذكرون القطع ثلثا سياسة  
 ونذا قالوا ان الامام ان يقتل من عمل قوم لوط والقتل اشد من القطع نذا والله اعلم بالصواب  
 باب ما لا قطع فيه عند الحنفية لا يقطع فيها يوجب تانها مباحا في دار الاسلام كالخشب والقصب والطيور وان كان  
 الدجل والبط والحمام وكالصبي والريش والطين الاحمر والنفرة وقال الشافعي يجب القطع في كل ذلك  
 الا في الطين والتراب والسقيرين وقال ابو يوسف في رواية ولا قطع عند الحنفية فيما يتسارع اليه الفساد كاللبن  
 واللحم والفواكه الرطبة وكذلك لا قطع في الفاكهة على الشجر والزرع الذي لم يحصد لعدم الاضرار وقال الشافعي  
 في كل ذلك قطع اذا آواه الجرب وفي الباب عن رافع بن خديج قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا قطع في ثمر ولا كثرة زاد الترمذي وغيره الا آواه الجرب والكثير الجمار ويوشم النخل الذي يخرج به الكافور ويؤ  
 دعار الطلع من جوده سمي جمارا وكثيرا لانه اصل الكوفير وحيث تجمع وتكثر والودي نخل صغار والمراد بالثمر المعلق  
 على الشجر قبل ان يحذر ويحزروا ثبت الحكم في الودي فتعاليتهم والجامع عدم الاضرار او كونه مما يتسارع اليه الفساد  
 او كونه تانها حقيرا والحديث اخرجه النسائي وابن ماجه والترمذي في سننهم واحمد في مسنده والدارمي في مسنده و  
 ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وماك في سوطاه والطبراني في معجمه وصححه الحاكم والبيهقي وابن حبان والترمذي  
 واختلف في وصله وارساله قال الطحاوي هذا الحديث تلقى العلماء ثلثة بالقبول ورواه احمد في مسنده وابن



في سنة من حديث أبي هريرة قال الحافظ اسناد صحيح وقيل فيه سماعين سميح المقبري ضعيف وما اخرجنا كذا في  
مولاه منقطع وما لج ما لك عليه سفيان والتماذان والبعوانة وغيرهم قال ابن العربي فان كان فيه كلام الميشت اليه  
واما المتن فصح كما اشار اليه الطحاوي والبعوانة وشاهدين حديث عبد المرحوم عمرو بن العاص عن النبي داود بن  
حديث أبي هريرة عن ابن ماجة والمسئلة تختلف فيها كما علمت ان عليه القطع عند أبي يوسف وبه قالت الآية  
الثالثة واحتجوا بما زاد الترمذي من الاستثنا من قوله لا ما آواه الجرحين وبحديث عبد المرحوم عمرو بن  
الباب سئل عن التمر المعلق فقال من اصاب لفيه من ذي حاجة غير مخزن خبنة فلا يمسى عليه ومن خرج

بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق منه شيئا بعد ان يؤويه الجرحين فبلغ ثمن الجرح فعليه  
القطع ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثليه والعقوبة قال ابو داود والجهين الجوخاني اخرجه النسا  
وصححه الحاكم وحسنه الترمذي وفي سنده عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده لكن قال الحاكم قال اما منا اسحق بن  
راويه اذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة فهو كايوب عن نافع عن ابن عمر قال الخطابي والجرحين لبيد  
وهو حر الثمار وما كان في مثل معناها كما كان المراح جزا الغنم وانما حرز الاستيثار على حسب الامكان فيها  
وجريان العادة من الناس في مثلها وليس به ان يكون انما اباح لذى الحاجة التناول منه لان في المال من  
العشر فاذا اذلة الضرورة اليه اكل منه وكان محتسبا بالصاحبه مما لصاحبه عليه من الصدقة وصارت يده في التقدير  
كيد صاحبه لاجل الضرورة فاما اذا تخمل منه في ثوب او نحوه وذلك ليس من باب الضرورة وانما هو من باب استحلال  
فيغرم ويلجأ الى الان لا يقطع لعدم الحرز ومضاغفة الغرامة نوع من الروع والتسكيل وقد قال فيه غير واحد من  
الفقهاء وقد بين اقوالهم في ذلك في كتاب الزكاة انتهى قلت قوله فعليه غرامة مثليه وليس فيه قطع بما ذكرنا  
انه ليس من الحرز والغرامة المالية كانت في بارة الاسلام وقد نكحت فبقي مجزأ الضمان او يجوز سياسته عندنا ايضا  
واما اجازة الاكل هناك فللعرف فيه

باب القطع في الخلسة والخيانة الخلسة هو ما يؤخذ بالسرية سلبا ومكابرة والخيانة هي الاخذ بما في يده على وجه الخيانة  
وانكارها قال في الهبات لا قطع على خائن ولا خائنة لقصور في الحرز ولا منتهب ولا مختلس لانه يجازى بغير فعله كيف  
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا قطع في مختلس ولا منتهب ولا خائن انتهى الفتاوى على ان لا قطع على خائن ولا على  
المنتهب والمختلس والفقهاء على ان اسم السرقة لا يشملها ولا يصدق معنى السارق عليهم وقد ورد فيه اخبار صحيحة  
وغير صحيحة عن عدة من الصحابة مرفوعة وموقوفة منها حديث جابر في الباب رفته ليس على المنتهب قطع ومن  
انتهب هبته مشهورة فليس منا وليس على الخائن قطع ولا على المختلس قطع الحديث اخرجه احمد والنسائي  
وابن ماجة والترمذي وصححه والدارمي والحاكم وابن حبان ورجالهم ثقات لكنه معلول بين علته ابو حاتم و  
النسائي ولكن النسائي اخرج له متابعا فالحج النقض لفظ الترمذي والنسائي ليس على خائن ولا مختلس ولا منتهب  
قطع ومنها حديث انس رفته مثلا اخرجه الطبراني في اوسطه ورجالهم ثقات ايضا ومنها حديث عبد الرحمن بن عوف رفته  
ليس على مختلس قطع واسناده صحيح ومنها حديث ابن عباس نحوه اخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهيته وضعفه ومنها

اثر زبد بن ثابت اخربه مالك في الموطا وروى في ذكره -

باب يمين سارق من حرد الاخراج من الحرز شرطه عامة اهل العلم فتحقق متى السرقة وكل من عاينه و  
 احسن وانحى ان من جمع المال في الحرز قطع وان لم يخرج به وعن الحسن بن علي الجبائي وروى عن داود  
 الطائري انه لا يعتبر الحرز اصلا لاطلاق الآية وهذه الاقوال شاذة غير ثابتة عن ثعلب بن عيسى قال ابن المنذر في  
 الاثراف وليس فيه خبر ثابت ولا انفال فيه لاهل العلم الا ما ذكرناه من كمال اجماع والاخبار الواردة في عدم القطع  
 تخصيص الآية كما في اقل من الحن وفي حرية الجبل وتمر وكثر فبعضه تخص الاما هو من الامور الاجتماعية او  
 باخبار الاحاد ثم اختلفوا في جزئيات الحرز قال في الهداية والحرز على نوعين حرز اعني فيه كالببوت والحد وروى  
 حرز بالمكان قال العبد الضعيف الحرز لا يثبت له لان الاستسار لا يتحقق وانه ثم يقد يكون بالمكان فهو المكان المحمي  
 لاحراز الامتعة كالرواية والببوت والصندوق والحانوت وقد يكون بالحائط كمن جلس في الطريق او في المسجد  
 وعنده متاع فهو محرز به وقد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم من سرق رداء صفوان من تحت راسه وهو نام في المسجد  
 انتهى الرواية اخربه في الباب عن صفوان بن امية قال كنت نائما في المسجد على حميصتي لي ثمن ثلثين درهما

فجاء رجل فاخذ ثمنها مني فاخذ الرجل فاقى به النبي صلى الله عليه وسلم فامر به ليقطع قال فانتهت فقلت انقطع  
 من اجل ثلثين درهما انا ابعيه والنسبة ثمنها قال فهلاك هذا اجل ان تاتيني به وفي لفظ نام صفوان  
 وفي لفظ انه كان نائما فجاء سارق فسرقت حميصتي من تحت راسه وفي لفظ من تحت راسه فاستيقظ فصاح به  
 فاخذ وفي لفظ نام في المسجد وتوسد سرقه فجاء سارق فاخذ رداءه فاخذ السارق فجاء به النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم واخرجه مالك في الموطا وفيه فقال صفوان لم ارد هذا رسول الله عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم فلما قبل ان تاتيني به واخرجه الدارقطني من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جابر مرفوعا امر بقطع سارق رداء  
 صفوان من المفصل واخرجه النسائي من وجه آخر عن صفوان وفي اخرها القطعة من اجل ثلثين درهما انا امتع  
 ثمنها فقال فلما كان هذا قبل ان تاتيني به واخرجه الحاكم وابن ماجه والترمذي والحيث صحاح ابن الجارود والحاكم  
 وله شواهد والحيث يدل على ان اذا وسب المسروق من السارق بعد القضاء قبل الامضاء لا يسقط الحد وهو  
 قول ابى يوسف والشافعي وعند ابى حنيفة ومحمد يسقط قبل القضاء ويبرأ قبل الامضاء فالجواب ان في الهبة  
 والماتقة لا يشترط القبض ولم يوجد وكتميل انه اراد بقوله هو عليه صدقة المسروق او القطع وبهية القطع لا يسقط  
 كما في رواية وبهية القطع وانا اذا باع المسروق من السارق قبل القضاء فيسقط الى ربا لاتفاق وانا باع  
 بعد القضاء فهو على الاختلاف المذكور في الهبة -

باب في القطع في العارية اذا وجدت قد تقدم عن الهبة ولا قطع على خائن ولا خائنة ام فلا يقطع جاحدا العارية فانه  
 خائن لانه يصدق على جاحد الوديعة والعارية انه خائن فان العارية والوديعة امانة في يده قال مالك في الموطا في  
 الذي يستعير العارية فيجربها انه ليس عليه قطع وانما مثل ذلك مثل رجل كان له على رجل دين فجي ذلك فليس عليه فيما جده  
 قطع وقال احمد واسحق والطائري ان على جاحدا العارية قطع واستدل بهم ابن حزم بحديث الباب ان امرأة غفلة



القاصرة فيسقط به ما يحتمل السقوط عن البالغ من حقوق الله تعالى كالعبادات وكألى وروا الكفارات واما  
 حال البلوغ فاتفقوا على ان بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والازال اذا وطئ وبلغت الجارية بالحيض و  
 الاحتلام والحبل وختلفوا في جعل اثبات العانة علامة البلوغ فانكره ابو حنيفة وقال بعضهم انه علامة في السلم  
 والكافر وهو واحد وحى الشافعي وقال بعضهم انه علامة يحتاج اليها عند الاشكال وهو ما يريب مالك وقال بعضهم انه علامة  
 في حق الكفارة خاصة وهو الصحيح عند اصحاب الشافعي بناء على ان بلوغه وانما هو امانة عليه لا يستعمل بالمعاجة  
 وتواخي موالى المسلمين يسيل الكشف عنها بخلاف الكفارة وعليه حمل حديث الباب عطية القرظي قال كنت من  
 سبي بني قريظة فكانوا ينظرون فمن اثبت الشعر قتل ومن لم يثبت لم يقتل فقلت في من لم يثبت وفي لفظ  
 فكشفوا عانتي فوجدوها لم تثبت فجعلوني في السبي اى من اثبت حاله بل بلغ او لم يبلغ يكشفون عانته ليعلم به  
 البلوغ وعدمه فقال مالك انما اعتبر الاثبات في حقهم مكان الضرورة وقال الشافعي انما يخص طريق الكفار  
 اذ لو سئلوا عن الاحتلام لم يبلغ منهم لم يكونوا يتجربوا بالصديق اذا راوا فيه الهلاك ولكن بنايرده حيث ابن عمر  
 قال السنة اذا ثبتت عانة الغلام جرت عليه الاقلام وبها موقوف له رفع حكمي لقوله السنة ولكن سنه ضعيف و  
 اتفقوا على ان البلوغ اذا لم يوجد بالاحتلام والاحبال والازال انه يعتبر بالسنة وان اختلفوا في تحريمه  
 الا ما حكى عن داود انه قال لاحد للبلوغ بالسنة الحديث رفع القلم عن ثلثة عن الصبي حتى يحتلم الحريث واثبات البلوغ  
 بغيره بخلاف الخبر قلت لابل يوافق لان فيه اخذ العلامة واحدا فثبت لا لثبوتها في النصوص لوضوح المقصود  
 والامكان الجارية بالغة لان حملها نادر واكثر بلوغها بحضها قيل ما قاله هو قول مالك ثم بعد ذلك اختلفوا في تحريمه  
 السن فقال محمد وابو يوسف اذا تم للغلام والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا وهو رواية عن ابى حنيفة وموقوف الشافعي  
 واحمد لحديث الباب حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم عرضته يوم احد ابن اربع عشرة سنة فلم يحز  
 وعرضته يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فاجازته وقال عمر بن عبد العزيز ان هذا الحد بين الصغير و  
 الكبير اى اذا لم يبلغ باحتلام وغيره قيل تمام خمس عشرة سنة وفي رواية للبيهقي فلم يحزني ولم يرني بلغت فبذره  
 الزيادة صححها ابن خزيمة وبه الزيادة اظهر في تقدير مدة البلوغ ولكن ابن الصاعد قال غريب ويحتمل ان هذا  
 التقدير ليس للبلوغ بل مطمح نظره في البلوغ الى الاطاعة في القتال ولا تعرض فيه للبلوغ وعدمه كما روى عن  
 سمرة بن جندب مرفوعا تعرض عليه علما ان الانصار في كل عام فيلحق من ادرك منهم فعرضت عليه فالحق غلاما و  
 وردني فقلت يا رسول الله لقد احقته وردتني ولو صار عتة لصرعتة قال فصارت فصار عتة فصرعتة فاحقني اخرج  
 الحاكم وصححه وروى ابن عبد البر في استيعابه من طريق الواقدي مرفوعا استشعر عمر بن ابي وقاص وارلورده  
 فبكي ثم اجازته بعد وهو ابن ست عشرة سنة وقال ابو حنيفة للغلام ثمانية عشرة سنة وللجارية سبع عشرة سنة  
 وفي رواية عند الغلام تسع عشرة سنة وانكر مالك حد البلوغ بالسن مطلقا وقال انه بالاحتلام وعن ابى يوسف  
 انه ثبتت نبات لشعر العانة ايضا وهو رواية عن ابى حنيفة ايضا والله اعلم بالصواب  
 باب السارق يسرق في الغزو والقطع وفي الباب كتاب مع بسيرت ابطاة فاني بسارق يقال له مصدا لندا

سرق بجنته فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقطع الايدي في السفر ولو لاذلك لعطنة  
 وتي لفظ الترمذي والدارمي في الغزو بدل السفر قال الاوزاعي لا تقطع في الغزو والسفر قيل المراد بالغزو والسفر  
 في مال النسيئة لانه شريك بسهميه وقيل اذا خيف لحوق المقطوع يده بالارحرب وقيل لا محل لاقامة الحدود  
 الغزو لانه يكون في دار الحرب.

باب في قطع النباش اي الذي ينبت في القبور ويسلب الاكفان من الموتى قال في الهداية ولا تقطع على النباش  
 وهذا عند ابني حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي عليه القطع اوصو لقولنا قال الثوري والاوزاعي والزهرى و  
 مكحول وهو قول ابن عباس ولقول ابني يوسف قال مالك واحمد والوثور والحسن والشعبي والبخاري وداود  
 الظاهري وهو ذهب عمرو عاتقة وابن مسعود قال مالك في الموطأ والامرئاني الذي ينبت في القبور انه اذا بلغ  
 ما اخرج من القبر يجب فيه القطع فعليه في القطع وذلك ان القبر حرز لما فيه كما ان البيوت حرز لما فيها ولا يجب عليه  
 القطع حتى يخرج من القبر وقال احمد اذا اخرج من القبر كفنا قيمته ثلثة دراهم قطع ويده وشرحه الكاكي بان  
 المراد بكنف السنة فان كان اكثر منه او ترك في تابوت فسرق التابوت او ترك معه طيب او ذهب او فضة او جوهر  
 لم يقطع باخذ شيء من ذلك لانه ليس بكنف مشروع وفيه تضييع وسفه فلا يكون محرزا فلا يقطع سارقه وروى محمد في الآثار  
 من طريق ابني حنيفة حدثنا حماد عن ابراهيم انه قال في النباش اذا نبش عن الموتى فسلهم ان يقطع وقال ابو حنيفة  
 لا يقطع لانه متعلق غير محرز لكنه يوجب ضربا ويحبس حتى يرضى خيرا وقال محمد يقطع عن ابن عباس انه انفتى مروان بن  
 الحكم انه لا يقطع وهو قولنا اوصو قلت واخرج ابن ابني شيبة في مصنفه عن ابن عباس موقوف ليس على النباش قطع  
 واخرج عن الزهرى انه انى مروان يقوم يخشون القبور فضرهم ونفاهم والصحابة متوافرون وفي رواية ان ذلك  
 كان في زمن معاوية وكان مروان على المدينة فسأل من بحضرة من الصحابة والفقهاء فاجمع رأيهم على ان يضرب  
 ويطاف به واخرج عبد الرزاق في مصنفه عن عمر بن الزهرى قلت وباروى خلاف ذلك فهو محمول على السبابة  
 وفي الباب سرقوا كيف انت اذا اصاب الناس موت يكون البيت فيه بالوصيف يعني القبر قلت الله وسوله

اعلم او ما خاد الله وسوله قال عليك بالصبر او قال تصبر قال ابو داود قال حماد بن ابني سليمان يقطع النباش  
 لانه دخل على الميت بنينه قلت القبر وان اطلق عليه لفظ البيت ولكنه ليس بحرزا فاذا كان البيت خاليا ليس عليه  
 الحاقط لا يكون حرزا.

باب السارق ليسارق مراد اذا حكمه اختلف اهل العلم فيه فقال ابو حنيفة واصحابه يقطع بين السارق من  
 الزند ويحسم فان سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى فان سرق ثالثا لم يقطع وخلف في السجن حتى يتوب او يظهر عليه سيما  
 رجل صالح او يعزرو به قال احمد بن حنبل والاوزاعي وحكي تسعن على ايضا وقال الشافعي ومالك واسحق بن ابراهيم  
 في الثالث يقطع يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وفي الخامسة عندهما يحبس ويعزرو وعند بعض الظاهريين  
 يقتل في الخامسة وهو مروي عن عطاء وعمر بن عبد العزيز وعمر بن العاص وعثمان وفي الباب عن  
 جابر بن عبد الله قال حكي بسارق الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقتلوه فقالوا يا رسول الله انما سرق

فقال اقطعوه قال قطع ثم جئى به الثانية فقال اقلوه فقالوا يا رسول الله انما سرق فقال اقطعوه قال قطع ثم جئى به الثالثة فقال اقلوه فقالوا يا رسول الله انما سرق فقال اقطعوه فأتى به الرابعة فقال اقلوه فقالوا يا رسول الله انما سرق قال اقطعوه فأتى به الخامسة فقال اقلوه قال جابر فانطلقنا به فقتلناه ثم اجتمعوا فاقبلناه في بيتهم ومينا عليه الحجاز فقال النساءى هذا حديث منكرو قال لا اعلم في هذا الباب حديثا صحيحا وقال الامام احمد وقيل لم تركه فقال لحيث عثمان لا يخل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلث وقيل لعل وجده منه اتى واوجب قلبه اذ لو كان مومنا لما فعلوا من اجتراره والقائه في البئر اذ المؤمن وإن ارتكب كبيرة فانه يغفر ويصلى عليه لاسيما بعد اقامته الحد وطهيره واما الالهانية بهذا الوجه فلا يليق بحال السلم وقيل انه كان من المفسدين في الارض فان الامام ان يجتهد في تعزير المفسد ويبلغ به ما راي من العقوبة وان زاد على مقدار الحد وجاوزه وان راي ان يقتل قتل به هذا الحديث ان كان له اصل فهو يورث هذا الاثر وقد يدل على ذلك من نفس الحديث انه صلى الله عليه وسلم قد امر قتل المجرم اول مرة ثم كذلك في الثانية والثالثة والرابعة الى ان قتل في الخامسة فسيان من اجري على لسانه صلى الله عليه وسلم نال اليه عاقبة امره وهذا المتن قد رواه النسائي من حديث مصعب بن ثابت عن محمد بن المنكدر عن جابر رواه من طريق النضر بن احمد وانا يوسف عن الحارث بن حاطب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بلص فقال اقلوه فقالوا يا رسول الله انما سرق قال اقطعوا يا رسول الله قال ثم سرق فقطعت رجله ثم سرق على عهدى بكر حتى قطعت قوائمها ثم سرق ايضا الخامسة فقال ابو بكر فان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بهذا حين قال اقلوه ثم دفعه الى فتية من قريش ليقتلوه لحيث قال النسائي لا اعلم في هذا الباب حديثا صحيحا.

باب في السارق تعلق يده في عنقه يجوز للام ان رآه ولم تثبت المواظبة النبوية عليه كل مرة في قطع السارق فلا يكون سنة وفي الباب اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بسارق فقطعت يده ثم امر بها فعلق في عنقه ليكون ذلك اشد في الزجر فان السارق ينظر اليها مقطوعة معلقة فينذكر السبب وياجز اليه ذلك الامر من الحساسة بمقارنة ذلك العضو النفيس وكذلك الغير يحصل له عيشة يذوقها على تلك الصورة من الاجزاء التي قطع به وسائر الرواية والرواية اخبره النسائي وابن ماجه والترمذي وقال حسن غريب.

باب بيع المملوك اذا سرق وفي الباب مرفوعا اذا سرق المملوك فبعه ولو نبش والنش هو نصف الاوقية عشرون درهما وفي بعض النسخ هذا الحديث داخل في الباب الاول وليست هذه الترجمة بالمناسبة ان هذا ايضا زائد على الحديثين البيهقيان رآه الامام ان يزيد على الحد امضا لان فيه تعيير له وتاييل كما لا يخفى.

باب في الرجم بينا سئل اهلان الوطى الذي يوجب الحد هو الزنا وهو في عرف الشرع واللسان وطى الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهة الملك كذا في الهداية ولكن هذا لا يشمل لزنا المرأة واختلفت انا حقيقة او مجاز لغة او شرعا وطواهر النصوص القرآنية والنبوية وكلمات العرب تطايرت بما يشعر انه زنا حقيقة فقد ورد الزانية وزنت واثباتها لا المزنية ولها فعل ايضا في الجماع وان كان اقل من صنع لكن حقق ابن الهمام على تقدير انه زنا حقيقة ان يقال في تعريف مطلق الزنا الموجب للحد مع زيادة قيد التمكين في الجانبين هو ادخال المكلف الطائع قد حشفت قبل شتمه حاله

او ما ضيا بلامك وشبهة او مكيد بين ذلك او تكيدنا يا هامة ليحمد قى على الوكان مستلقيا فتعدت على ذكره فتركها حتى باءت  
 حشفة ذكره فزجها فانها يجدان فيه وليس الوجود منه سوى التمكن منه قلت وكذا الواستكرته عليه ففعلت الفعل الوطؤ  
 بنفسها سواء علته او اقلته على بدنها او ادخلته فيه اكرها او تحركت بنفسها واطية له فالزنا ثبت بالبينة والاقرار والبينة  
 ان لشهدا رابعة من اليهود على رجل وامرأة بالزنا واذ شهدوا لهما في الامام عن الزنا رابع وكيف هو وان في  
 وتي زنى ولين زنى فاذا بينوا ذلك وقالوا ارينا واطية في فرجها كالميل في المكحلة والاقرار ان يقرب البائع العاقل  
 على نفسه بالزنا اربع مرات في اربع مجالس من مجالس المقر كلما اقرره الحاكم والدليل على اربعة الشهاد قوله تعالى  
 فاستشهدوا عليهن اربعة منكم وقال تعالى ثم لم ياتوا بربعة شهداء ورواه ابو يعلى في مسنده ان شريكاً قد فرط لال  
 ابن امية بامرأة فرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة شهداء يشهدون والافرد  
 على ظهرك واما الدليل على الاقرار بربعة فقصته ما غر في الباب فقال يا رسول الله اني ذنبت فاقم على كتاب الله  
 فاعرض عنه فعاد فقال الحديث وفيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم انك قتلتهما اربع مرات فبين ذنبت فقال  
 بعلامة قال هل ضاجعتها قال نعم قال هل باشرتها قال نعم قال هل جامعتهما قال نعم فاصر به ان يرجم الحديث  
 وفي رواية قال لما عرضت ما لك لعلك قبلت او غممت او نظرت قال لا قال افنكتها قال نعم وفي رواية فشهد  
 على نفسه انه اصاب امرأة حراما اربع مرات كل ذلك يعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم فاقبل في الخامسة  
 فقال انكتهما قال نعم قال حتى غاب ذلك منك في ذلك منها قال نعم قال كما يغيب المحرم والميل في المكحلة  
 والشهاد في البير قال نعم قال هل تدعى ما الزنا قال نعم اتيته منها حراما ما ياتي الرجل من امراته حلالا  
 الحديث فهذا صريح بانه يشترط في الاقرار بالزنا ان يكون اربع مرات فان نقص عنها لم يثبت الحديث وبه قال ابو حنيفة  
 واصحابه وابن ابي ليلى واحمد واسحق والحنبل بن صالح فهو حجة على الشافعي والمالك وغيرهما وفيه دليل على ان الامام  
 يسئل عن الشهود بعد الاقرار او المقر بعد الاقرار عن الزنا وعن الكيفية وهذا كله ظاهر بحمد الله تعالى فاذا بين ذلك اربعة  
 الحد تمام الحجة فان رجع المقر عن اقراره قبل اقامة الحد وفي وسطه قبل رجوعه على سبيله وللامام ان يلقن المقر الرجوع  
 فيقول له لعلك لمست او قبلت او لعلك تزوجتها او وطئتها بشبهة وهذا كله ظاهر والدليل قصة ما غر فان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال شل هذا ما غر لعله ان يرجع عن اقراره فيعفى عن الحياتوب فيتوب الله عليه وفي الباب  
 حلا تركتموه لعله ان يتوب الله عليه فهذا حجة لمن قال ان المعتز اذا رجع عن اقراره يترك وليتقط  
 منه الحد وبه قال احمد والشافعي واصحابه وموقوف للشافعي ورواية عن مالك قال ابن ليلى والوثور انه لا يقبل  
 الرجوع عن الاقرار بعد كما لا يخفى من الاقرارات وهو قول للشافعي ورواية عن مالك قلت يجب التفصيل في  
 القرار انه اذا فرغ من الالم لا يسلط الحد وقاقر ولم يرجع يدل عليه لفظ الصحيح فلما وجدس الحجة فزاد وجب الحد  
 كان الزاني او الزانية او كلاهما محصنا رجم المحصن بالحجارة حتى تموت وان لم يكن محصنا وكان حرا فماتة جلد  
 وان كان عبدا جلد خمسين جلدة والرجل والمرأة في ذلك سواء غير ان المرأة لا ينزع من ثيابها الا الفردة الحشوية  
 وان حفر للمرأة في الرجم جاز ولا يحضر للرجل فالزاني المحصن والزانية المحصنة رجم ولا يجلد وبه قال ابو حنيفة والشافعي

وما لك وجهور الامة وموروا به عن احمد فقال احمد في رواية فاسحق وداود بن المنذر ان الزاني المحسن يجلد ثم  
 يرحم واما غير المحسن فاختلف العلماء فيها فقال الجمهور بالبكر الزاني والزانية يجازان ويغيبان وقال الخنفية  
 يجلدان فقط وحمل الاختلاف ان النفي داخل في الحد ام لا فالجمهور يبدخلونه في الحد والخنفية لا يبدخلونه ثم اختلف  
 القائلون بالتغريب هل هو عام للحر والعتيد ام هو مخصوص بالحر او بالذكورية فقال الشافعي والثوري بالتعميم  
 عن الشافعي انه لا ينبغي الرقيق وخص الذراعي بالحرية والذكورية وهو قول مالك واسحاق وعن احمد روايتان  
 والحاصل ان عند مالك يجمع بينهما في الرجل من المرأة وفي الحر ومن العبد ومن نفي حبس في النوضع الذي  
 ينفي اليه وللشافعي احوال في العبد في قول لغرب سنة وفي قول سنة اشهر وفي قول لا يغرب اصلا بل يجلد خمسين  
 وفي المرأة في قول لغرب مع محرما واجرة عليها وفي قول على بيت المال وفي المحرم قيل يحجره السلطان على الخروج  
 معها وقيل لا واذا كان الطريق اسنأفي تغريمها بغير محرمان واختلف في المسافة التي ينبغي ايها فتقيل هو الى  
 راي الامام وقيل يشترط مسافة القصير قيل الى ثلثة ايام وقيل الى يومين وقيل من عمل الى عمل وقيل الى ميل  
 وقيل الى ما يتيقن عليه اسم نفي وشرط المالكية الحبس في مكان ينبغي اليه فيها ما بحث الاول ان على المحرم جلد قيل  
 الرجم ام لا والثاني ان تغريب عام داخل في حد البكر ام لا والثالث في الحكم بعم العبد والحر والذكور والاناث ام  
 مخصوص باحد اسم ففي الباب عن ابن عباس قال والا تاتي الفاحشة من نساكم فاستشهدوا عليهن <sup>اربعه</sup>  
 منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سبيلا وذكر الرجل بعد  
 المرأة ثم جمعها فقال والذان ياتيانها منكم فاذهما فان تابا واصلحا فاعرضا عنهما فتسخ ذلك بآية الجلد  
 فقال الزانية والذاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة يريد ابن عباس فالذان ياتيان الفاحشة  
 على نيتين اما محصنة او غير محصنة فبينهم آية حكم غير المحصنة بان يحيا مائة جلدة وبين السنة بالآية المنسوخة  
 التلاوة ان رجم النوع الثاني فكان كلام الحكمين مبينان اجمال قوله تعالى او يجعل الله لهن سبيلا فتسخ الآية المتلوة  
 وبقي قوله تعالى والذان ياتيانها بهذين الحكمين كما قال ابن عباس في الباب ان عمر خطب فقال ان الله  
 بعث محمد بالحق وانزل عليه الكتاب فكان فيما انزل عليه آية الرحيم فقراها ووعيناها ورحم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ورجعنا بعده واني خشيت ان طال بالناس الزمان ان يقول قائل ما نجد آية الزنا  
 في كتاب الله الحديث لانها صارت منسوخة التلاوة وبقي بعد وفاة فظهر بذلك انه لم يسخ حكمه وبقي الشيخ والشيخ  
 اذ انيافا رجمها نكالا من البدن والبدن عزيز حكيم وبه الآية في مصحف ابن مسعود موجود واستدل صاحب البدائع  
 على ان التغريب غير داخل في الحد بقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال الاستدلال  
 من وجهين احدهما انه عز وجل امر بجلد الزانية ليجوز نسخ خبر الواحد الثاني انه سبحانه وتعالى جعل الجلد جزاء الجزاء  
 اسم يقع به الكفاية ماخوذ من الاجترار وهو الاكتفاء فلو اوجبنا التغريب لا تقع الكفاية بالجلد وهذا خلاف النص  
 ولان التغريب تعرض للغرب على الزنا لانه مادام في يده تمتنع عن العشار والمعارف حياء منهم وبالتغريب يزول  
 هذا المعنى فيعزى للداعي عن الموانع فيقدم عليه والزنا نتيج فما افضى عليه مثله وفعل الصحابة محمول على انهم نادوا

حاكم الزنا لم يزل يكره ان يجرى به من رجمه فقلده على كتاب السرايا في الزنا



ذلك مصلوفاً على الطريق التعزير لا يري انه روى عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا انفى بع بابا و عن  
سيدنا علي انه قال كفى بالنفى فتنة فدل على ان يعلم كان على طريق التعزير فنحن به نقول ان الامام ان ينفي ان راي المصلحة  
في التعزير ويكون تعزير الاحاد والله سبحانه اعلم اهل فقلت اخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن المسيب قال غلب عمر بن الخطاب  
في الشرب الى خيبر فلحق به قتل فتصرف فقال عمر لا اغرب بغيري فلما كان هذا المعنى معدودا من الجمل لم يكن العبد على  
عدم فعله مطلقا وكان هذا مما ظهر به كونه فتنة ايضا على ما قاله علي بن ابي طالب تبعه النفي والسياسة هو الحمل الصحيح  
اخرج عبد الرزاق في مصنفه ومحمد في الاما عن ابراهيم النخعي قال قال عبد الله بن مسعود في البكر يزني بالبكر عجلان  
بأمة ونفیان سنة قال وقال علي حسبها من الفتنة ان ينفيا واخرج محمد ايضا عن ابراهيم قال كفى بالنفى فتنة اهل  
ومع انه ليس في الخبر انه من مقومات اليرل فيعطف واجب على واجب على تقدير كونه واجبا ولا يصير به حراما بل ماني  
البحاري من حديث ابي هريرة رفعه قضى فمين زني ولم يحصن بنفي عام واقامة المظاهرة ليس في اليرل لعطف عليه هو  
لوجب الغيرة والتجوز في العطف بغير الحاجة اليه على ان نقول في التعزير كما قال الجمهور في حديث عبادة في  
الباب اخرج مسلم وغيره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا

التيب بالتيب جلد مائة ورمي بالحجارة والبكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة وفي لفظ جلد مائة و الرجم  
بدل رمي الحجارة فقالوا ان حديث عبادة منسوخ والناسخ له ما ثبت في قصته ما غر ان النبي صلى الله عليه وسلم  
رجمه ولم يذكر في احد طرق البلد وكذلك في قصة الغادية واليهوديين وقال في ما غر اذ يهود فارجموه وكان في حق غيره  
ولم يذكر الجلد بدل ترك ذكره على عدم وقوعه ودل عدم وقوعه على عدم وجوبه وقال الطحاوي ان حكم الجلد والتعزير  
عام شامل للحر والعبد وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الامانة اذا زنت فقال فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها  
ثم ان زنت فاجلدوها ثم بيعوا بالقفيز وشئت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اقيموا الحدود وعلى ما ملكتم  
فلما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامنة بالجلد ولم يامر مع الجلد بنفي وكان حكم الجلد عام للحر والمملوك فدلنا بذلك  
ان الحر اذا زنت ليس عليها النفي ولا على الرجل كذلك واستلنا بذلك ان النفي ليس بداخل في الجلد لان الجرد  
لا يترك بل هو على التعزير اذ راي الامام في ذلك مصلوفا يحكم بالنفي والجواب عن حديث عبادة فوجهين الاول انه منسوخ  
قال الحازمي في كتابه روى حديث ما غر جماعة كهيل بن سعد وابن عباس ونفرتا خلاصتهما وحديث عبادة كان في  
اول الامر وبين الزنا ثمن مئة وقال الحافظ المنذري في مختصره ذهب الى الجمع بين الجلد والرمم على بن ابي طالب  
وابن بن كعب وابن مسعود وقال ابو بكر وعمر وابراهيم وابو حنيفة والشافعي والازاعي وسفيان ان الشيب عليه الرجم  
دون الجلد ورواه حديث عبادة منسوخا ومسكوبا حديث تدل على النسخ منها حديث العفيف اخرج البخاري ومسلم عن  
ابي هريرة وفيه فان اعترفت فارجها فاعترفت فرجها وهذا الحديث اخر الامر لانه من رواية ابي هريرة وهو متاخر اسلام  
ولم يتعرض للجلد فيه والثاني من الجواب ان معناه الشيب بالتيب جلد مائة ان كانا غير محصنين والرمم ان كانا محصنين  
والواو في نظيرتها في قوله تعالى اولى اجنته شني وثلاث وارباع وماروى انه صلى الله عليه وسلم جمع بين الجلد والرمم في  
الرجل محمول على انه لم يعلم باحصاءه فجهدهم وقد صرح بهما اخرج ابو داود والنسائي عن جابر ان رجلا زني

قام به النبي صلى الله عليه وسلم فجلده ثم اخبر انه كان قد احسن فامر به فرجم واما الجواب عن اثر على بن يسلم صلوه واجبت  
 الاقتضار على ارباب الاجتهاد فيجبين الاول انه قد ثبت اجماع الصحابة قبل ذلك بخلافه في خلافة عمر فاجماعهم على  
 بالتسك من تفردة حكمه على اجماع المصون عن عمر وذلك لان عمر في خلافة رجم ولم يجلد بحضرة الصحابة ولم ينكر عليه  
 احد فحل محل الاجماع والثاني انه يجوز ان يكون جلده او لا لعدم العلم باحصائها على وفق كتاب السنن وجهها بعد طرية  
 على وفق السنن كما قال بنفسه ايضا فيكون هذا الواقعة نظيرة الواقعة المرفوعة كما سلف لكن في عقد الاجماع منع من  
 بعض افاضل المجتهدين واكثرهم كعلي خاتم الخلفاء واكثرهم كابي الفوارق كلام وانما يؤولون سلم قالوا في عاينهم واكثرهم  
 ثم في جواب الثاني نظر لانه قد ثبت ان ناسيه كان هو الجمع بينهما كما ذكره المنذري وغيره فلا يسع التاويل الا ان  
 نقول ان ذلك ناسيه مستفاد من امثال افعاله هذه وهي محتملة لما قلنا ولا يسع ان يجاب ان ذلك كان اجتهادا منه كذا  
 يشير اليها قوله جلده بها بكتاب الله نظر الى ان الكتاب مطلق عن قيد عدم الاحصان او عن قيد البكارة والاجتهاد ولون  
 الصحابي لا يلزم مجتهدا اخر اتباعه ثم قد ثبت ترك الجلد في بعض الاخبار الصحيحة تبقى معنى الاحصان فيعناه مختلف  
 في الشرع فمرة اطلق على الحر ومرة على المنكوحه وعلى المسلمات وعلى العتقات وهذا كله في القرآن واما في الحديث  
 فظني انه اطلق على النكاح فانه ركن ركبين من ارکان الاحصان ثم عنينا فرق بين احصان القذف واحصان الرجم  
 فاحصان الرجم قال في البیان اما احصان الرجم فهو عبارة في الشرع عن اجتماع صفات واعتبرها الشرع لوجود  
 الرجم وهي سبعة العقل والبلوغ والحرية والاسلام والنكاح الصحيح وكون الزوجين جميعا على هذه الصفات ونحو ان  
 يكونا جميعا قائلين بالغين حرين مسلمين فوجود هذه الصفات جميعا فيها شرط لكون كل واحد منهما محصنا والدخول في  
 النكاح الصحيح بعد سائر الشرائط متاخر عنها فان تعدد ما لم يعتبر بالمدخل دخول آخر بعد ما اصاب فلما صار الزوج بهذه  
 الصفات محصنا ثم زنى فيرجم وكذلك اذا صارت الزوجة بهذه الصفات محصنة ثم زنت فترجم وليس المراد بكون  
 المحصنين الزانيان كما فهم بعض الناس فتنبه ولا تكن من الجاهلين وسند ذكر خلاف الشافعي وابي يوسف في رواية  
 في بعض شرائط الاحصان في باب رجم اليهوديين انشأ الله ثم اذا رجم ومات يغسل ويكفن ويصل عليه جهنم والامة  
 والاولى ان لا يصل عليه الامام واهل الفضل اذا لم تيب واما بعد التوبة فيصل على الامام ايضا وقال احمد في رواية  
 لا يصل على الامام وان تاب وقيل صلى النبي صلى الله عليه وسلم على الغامدية بعد ما رجعت وتابت وسياتي في باب ما  
 رجم ما غرق قال يا رسول الله ان صنع به قال اصنعوا به فاتصنعوا بموتاكم من الغسل والكفن والحنوط والصلوة عليه  
 اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه من طريق ابى حنيفة عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن ابيه قال الحديث وفيه  
 ابى حنيفة بهذا الاسناد قال ابن حجر وفي اسناده ابو حنيفة والباقيون من رجال الصحيح قلت والوحيفة اعلى وافضل من  
 عامة رجال الصحيح لا يستضعف الا من كابر عقله ومن سلف نفسه واما قصته ما غرق في الباب فقد اختلف فيها على جابر  
 فقيل صلى عليه وقيل لم يصل عليه وهو اختلاف على الزهري عن ابى سلمة عن جابر وروى البقرة من حديث ابى سلمة  
 ابن هبيل انه صلى عليه وفي الباب من حديث ابى برزة وحديث ابن عباس انه لم يصل عليه فقل في الجمع ان المتكلم  
 على الثاني وكيل التقي على عدم العلم قيل انه لم يصل بنفسه امر غيره وقد جمع اما بحمل الصلوة على الدعاء في الاشياء

على صلوة الجنائز في النفي واما بجماعها في الالابات والنفي على العمل قال اولاصلا على صاحبكم ثم بعد ذلك اما ما روي  
واما بالاجتهاد صلى عليه واله علم بالصواب واما قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حق علي من ذني من الرجال والنساء اذا كان محصنا  
اذا قامت البينة او كان حمل او اعتراف الحديث فاستدل به من قال ان المرأة تحب اذا وجدت حاملا ولا ينج لها  
ولا سيد ولا ينكر شبهة وهو قول مالك واصحابه وقال جمهور الامم ان مجرد الحمل لا يثبت به بل لابد من الاعتراف او البينة  
واستدلوا بالاحاديث الواردة في رد الرجل ودب الشبهات وقالوا ان هذا من قول عمر ومثل ذلك لا يثبت به مثل هذا  
الامر العظيم الذي يقتضي الى هلاك النفوس وتعقب بانه قال في مجمع الصحابة ولم ينكر عليه احد فيكون في قوة الاجماع  
فقد اجاب الطحاوي بان المراد انه اذا كان الحمل من زنا وجب فيه الرجم ولكن لابد من ثبوت كونه من الزنا بالشهود  
او الاعتراف وتعقب بانه ياتي عن ذلك جمل الحمل متقابلا لبينة والاعتراف قلت لم يثبت كون الحمل سببا للرجم او الجواب  
وقد ثبت ذلك عن عمر في جماعة الصحابة ولم ينكر عليه احد فيكون ان يول تباول حسن فقال الحافظ ان عمر كان يقول  
بالرجم بالحمل في بعض الصور لا في كلها كما قال به مالك وقال النووي اذا حبست ولا ندرى نكاحها فكيف ترجم عليها  
نكون ولا يجب علينا تحقيق سرايا المخلوق قلت يمكن ان يقال ان امر الحمل لا ينبغي كذلك بل ينبغي الى الاعتراف  
او البينة فان عادة الناس انهم لا يتركون سدغي بل يحسبون حتى تاتي الكفاح وتعتزف او قيام البينة ثم اقول  
لعل غرض عمر لا ينبغي في دار الاسلام بلا نسب مجهل النسب بخلاف ابى حنيفة والشافعي فان عندهما يجوز ان يكون  
بعضهم غير متقربين الى احد فان عند الحنفية اذ اولدت الامة ولم يدع مولاه بقي ولد بلا نسب وكذلك عند الشافعي  
من اني جيلي ولا تعلم نكاحها فولد لا يكون بلا نسب ولعل على هذا بنى عمر مخرج امهات الاولاد فنهى واخر به الجمهور فانهم  
واما اختلاف الرواية في قصته ما غربان في الروايات المشهورة ان ما شرب نفسه اتي واخره بما فعل واعرض عنه اربع  
مرات رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سأل عنه عن حاله وفي بعض روايات الباب عن ابن عباس قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لما غربن ما لك احق ما بلغني عنك فاجاب عنه الطيبى بانه لا يبعد ان يقال انه بلغه حديث  
ما غرقلما حضر بن يديه فاستنطقه لينكر بالنسب اليه ليدرا الى فلما اقر عرض عنه الى اخر ما رواه الرواية قلت قد تقدم  
منا توجهات اختلافات الرواية في قصتها فراجع -

باب في المرأة التي اصر النبي صلى الله عليه وسلم برحبها من جهمينة وفي الباب قال ابو داود وقال الغساني جهمينة  
وعامدا وبارق واحد غامطين من جهمينة وقصتها انها اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت انها ذنت وهي حلي  
وفي رواية فتالت اني فحرت فقال ادجي فرجعت فلما ان كان الغدا اتته فقالت لعك ان تردني كما سرددت  
ما غربن ما لك فوالله اني بحلي فرجعت فلما كان الغدا اتته فقال لها ادجي حتى تلدي فرجعت فلما ولد لها ولد اتته  
بالصبي فقالت هذا قد ولدته فقالت ادجي فادضعيه حتى تغطيه فجاوت به وقد غطته وفي يد شي يا بك فامر  
بالصبي فدفع الى رجل من المسلمين فامر بها فحفر لها وامر بها فرجعت وفي رواية فحفر لها الى التندوة يقال  
في النهاية التندوة ان الرجل كالن بين للمرأة اي الى الصدر وكان خالد في من برحبها فرجعت فحفر لها  
من دمها على وجنته فسمها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هذا يا خالد الذي نفسي بيده لقد تاب توبة

لولا بها صاحب مكارم انفسهم لولا امرها بها فلي عليها فاذننت وفي رواية ثم اصرهم فدخلوا عليها فقال عمر يا رسول الله  
 فصلى عليها وقد خربت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما تابنت تحبة لوقعت بين سبعين من اهل المدينة  
 وسعتمهم وهل وجدت افضل من ان جادت بنفسها الحبيبة اى كنت بنفسها توبة الى الله وفيه انه ثبت الزنا عن اقرار  
 بالبرع مرات وفيه انه لا ترجم الجاني حتى تنفع سواركان جهاما من زنا او غير ذلك ثم عليه ثلثا يقتل جنبها وكذا لو كان حاديا  
 الجلد وهي حامل لم تجلد بالاجماع حتى تنفع وفيه ان المرأة ترجم اذا زنت وهي محصنة كما يرجم الرجل وهذا الحديث مجبول على  
 انها كانت محصنة لان الاحاديث الصحيحة والاجماع متطابقان على انه لا يرجم غير المحصن وفيه ان من وجب عليها  
 قصاص وهي حامل لا يقتص منها حتى تنفع وبذلك عليه ثم لا ترجم الحامل الزانية ولا يقتص منها بعد وضعها حتى تنفي  
 ولدها اللبأ ويثبت عنهما بلدين غيرهما واختلف العلماء فيه فقال الشافعي والحنابلة والشافعي انها لا ترجم حتى تنجب من رضع  
 فان لم تنجب ارضعت حتى تغلب ثم رجمت وهو رواية عن مالك وقال ابو حنيفة ومالك في رواية اذا وضعت رجمت ولا تنظر  
 حصول مرضعة وفي الباب قصة العسيف برواية ابن سيرين وفيه انكسار من حيث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بعث انيسا الى المرأة وقال فان اعترفت فارجهما والحال ان الزنا لا تجبس فيه ولا تنقب عنه بل يستحب بلقين المقبر  
 ليرجع كما في قصة ما غرقاى سبب بعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم انيسا فاجاب عنه النووي ان والد الظلم  
 قال في حضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابني هذا زنى بامرأة فهذا القول قد ف لها بالزنا فثبت لها المطالبة  
 موجب القذف ان انكرت الزنا فلهذا بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم لاجلام المرأة بانها رجمت بالزنا فان  
 انكرت الزنا فبغيرها بان لها عنده عد القذف فخطا اليه العفو عنه وان اقرت بهما ترجم فاعترفت بالزنا ورجمت  
 قال الحافظ لم اقف على اسم الخصمين ولا الابن ولا المرأة ولا على اسم راي العلم ولا على عدد رجم  
 باب في سراجهم اليهوديين تقدم نقلا عن البداية لمعنى الاحصان قال في الهداية واحصان الرجم ان يكون حرا  
 عاقلا بالغاسلا قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا ودخل بها وبها على صفة الاحصان فالتفعل والبلوغ شرط لبلوغ العقوبة  
 اذ لا خطاب دونها وما وراهما يشترط كمال الجنان بواسطة كمال النعمة اذ كفران النعمة يتغلط عند تكثيرها وبه الاشياء  
 من جلائل النعم وقد شرع الرجم بالزنا عندهما في خلاف المشرق والعلم لان الشرع ما ورد باعتبارهما ولصب  
 الشرع بالرأي متغذرو لان الحرية ممكنة من النكاح الصحيح والنكاح الصحيح ممكن من الوطى الحلال والاصابة شبع بالحلال  
 والاسلام يمكن من نكاح المسلمة ولو كذا اعتقاد الحرمة فيكون الكل مزرجة عن الزنا والجنابة بعد توفير الزواجر اعلاط  
 والشافعي يخالفنا في اشتراط الاسلام وكذا ابو يوسف في رواية لها ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين  
 قد زنيا فلما كان ذلك بحكم التوراة ثم نسخ بوبه قوله عليه السلام من اشرك بالله فليس بحسن اهل قلت حديث من  
 اشرك بالله فليس بحسن اخبره اسحق بن ابي حنيفة في مسنده من طريق عبد العزيز بن محمد عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر  
 قال اسحق رفع مرة ووقفه اخرى رواه الدارقطني من طريق اسحق وقال لم يرفع غير اسحق ويقال انه رجع عنه والصب  
 موقوف وللدارقطني من وجه اخر يلفظ لا محسن من اشرك بالله شيئا وقال وسيم في رفعه عفيف بن سالم عن الثوري  
 قلت عفيف ثقة وثقة البو حاتم والحديث مرفوع على ان الرفع زيادة غير معارضة للوقف وزيادة الثقة مقبولة والحديث

اخرج صاحب الجوهر النقي فيه بن عبد الباقي بن القانع الحنفي في باب من يلاعن من الازواج وبينه وبين ابني دائه  
 واسطة واحدة ورواه بسنده عن ابن عمر مرفوعا ورجال السند كلهم ثقات وبقولنا قال مالك وهو مروي عن علي اخرجني  
 في باب المكاتب ان محمد بن ابي بكر الصديق كان عالما على مصر في زمان خلافة علي فكتب الي علي ان سلما زني بذميتي  
 فقال علي حول الذميمة الى الازميين وارجم المسلم فدل علي عام رجم الذممي وبقول الشافعي قال احمد ولنا ايضا قوله  
 فاذا احصن فان اتين بفاحشة فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب الآية قيل معنى قوله احصن اسلمن  
 قال الرزقاني في شرح الموطا وقد قرئ في فاذا احصن بفتح اوله اى اسلمن او عفن عن عند الاكثر ومثناه عند البعض  
 تزوجن وبصنها اى احصن بالازواج اى انهم احصنوا من عند من شرطه وعند غيرهم معناه احصن بالاسلام فكما  
 ان الزوج يحصن الامة فكذلك الاسلام يحصنها والمعتنيان منها اخلان في القرأتين نقله عن ابني عمر بن عبد البر و  
 اجاب الحنفية والمالكية عن رجم اليهوديين بانه امارجهما بحكم التوراة تنفيذ الحكم عليهم بما في كتابهم وليس من حكم الاسلام  
 في شيء ويحتمل ان لا يكون الاسلام من الاحصان في رجمهم ثم نسخ ذلك الحكم اذا نزل الرجم ثم هو فعل وقع في واقعة حال  
 محتملة لا دلالة فيها على العموم لكل كما فرقت في اجاب الطحاوي وقد رده الحافظ ولكن في جواب الطحاوي اختصاره و  
 لا يمكن رده قال الحافظ قال المالكية ومعظم الحنفية ورؤية شيخ مالك شرطه الاحصان الاسلام واجابوا عن حديث الباب  
 بانه صلى الله عليه وسلم امارجهما بحكم التوراة وليس هو من حكم الاسلام انتهى وانما هو من باب تنفيذ الحكم عليهم بما في كتابهم  
 فان في التوراة الرجم على المحصن وغير المحصن قالوا وكان ذلك اول دخول النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وكان عامرا  
 باتباع حكم التوراة والعمل بها حتى نسخ ذلك في شرعه فرجم اليهوديين على ذلك الحكم ثم نسخ ذلك بقوله تعالى واللاتي  
 ياتين الفاحشة من نسائكم الآية الى قوله او يجعل الله من سعيلا ثم نسخ ذلك بالتفرقة بين من احصن ومن لم يحصن  
 قلت اعلم اولان العلماء اختلفوا في الحكم بين اهل الذمة اذا ترافعوا اليها او اجب ذلك علينا ام نحن فيه خيرو فقال  
 جماعة من فقهاء الحجاز والعراق ان الامام والحاكم مخيران شاكرهم بينهم وانشارا عرض عنهم وقالوا ان قوله تعالى فان  
 جاءك فاحكم بينهم او اعرض عنهم حكم لم يفسخه نسخ ومن قال بذلك مالك والشافعي في احد قوليه وقال آخرون واجب للحاكم  
 ان يحكم بينهم اذا تناحروا عليه بحكم الله تعالى وزعموا ان قوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله نسخ لاية التخيير واليه ذهب الحنفية  
 واصحابه وهو احد قول الشافعي واختاره الشوافع وبه قال احمد بن حنبل وثانباينهما مباحث الاول ان واقعة الباب  
 متى وقعت وما حملها في اكثر الروايات انها وقعت في المدينة وفي بعضها انها وقعت في خيبر وفي اسباب النزول للسيوطي  
 انها وقعت في الفيك فادعى الحافظ انها وقعت في السنة الثامنة وما اتى بما يشفي الصدور وتمسك به يث ابن عباس  
 وقال انه شهد الواقعة وكان هجرة مع ابيه في السنة الثامنة قلت لا استدلال في حديث ابن عباس فان ما من لفظ  
 يدل على انه شهد الواقعة وكذلك تمسك بان عبد الله بن حارث بن جزي راوى الواقعة وقد اتى في المدينة في السنة الثامنة  
 قلت فيه ايضا ما من لفظ يدل على شهوده في الواقعة الا ما اخرج الطبراني بسنده واه قلت لم يذكر احد عارث بن جزي في  
 الصحاح فكيف يصح ان اتى مع ابيه في السنة الثامنة في المدينة ففي الرواية وسيم قطعوا الذي جازع ابيه يوعى السدين عباس  
 لاجد السدين حارث بن جزي نعم جازع عبد الله بن حارث في السنة الثامنة في المدينة وذكر القسطلاني ان الواقعة واقعة السنة





الامام ثابت بالاضافة الى خصوص هذا العادة ايضا وصلا وحقيقة وعادة وحسب ولذا يقوم بها امور البيت في الجهر  
 الناكين لاجلهم واخواتهم وبناتهم ويخبر فيهم التوالد والتسلسل منهن ويؤمنون فيملين ويلين لهم غير ان الشرع نظر  
 الى الامور العارضة الخارجة عن هذه المحلية الخاصة بالاضافة اليه فكان نظير المنهي عنه لغيره لكن بالنسخ اكل صار  
 كما في غير مشروع مطلقا كقرض الجلد والمان الاعصار في الشرائع السابقة لكن ملاحظة الاصل السابق اوجب  
 شبهة ولو خفيفة ضعيفة في الدرر واما ما قاله اهل الاصول انه مجاز عن النفي فمحول على ما ذكرنا ثم حديث ايما امرأة  
 تكلمت بغير اذن وليها فتكلمها باطل فان دخل بها فلها المهر بما استحلت من فرجها حديث صحيح معارض لمذهب الامام  
 حيث حكم بطلان العقد مع وجوب المهر وجوب مستقط للمهر بالاتفاق على انه رتب عليه بعض آثار العقد مع بطلان فعله  
 ان بطلانه لا يؤثر في نفي الآثار بالكلية واما ان الحديث لا يعمل بظاهره لا يضرب لانه كلام على تقدير صحة مذهب المخالف  
 او على تقدير ارادة ظاهره ولانه ما دل ابا بانه يؤول الى بطلانه باعتراض المولى في غير كفوا وتخصيصه بما لم يكن فيه  
 للمرأة ولاية على نفسها كالامته والصبيته فهو باطل على ظاهره وقاره ابن ماجة عن ابن عباس رفعه من وقع على  
 محرما فقتلوه وما اخرج المصنف في الباب عن البوار بن عازب قال بينما انا اطوف على اهل لي ضللت اذ قبل  
 سركب او خوارس معهم لو ارجع الاعراب يطيفون بي لمنزلة من النبي صلى الله عليه وسلم اذا تواقبة فاستخرجوا  
 منها رجلا فاضربوا عنقه فسالت عنه فذكر دانه اعرض بامرأة ابيه وفي رواية عنه قال لقيت غمي فموت  
 راية فقلت له اين تريد فقال الغني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل نكح امرأة ابيه فامرني ان  
 اضرب عنقه واخذ ما له فمحول على انه عقد مستحلا وارتد به لما يغنيه لفظ عرس به على قاعدة الجارية وعد ذلك  
 حلالا فصار مرتدا به وتعرسه بها لا يلزمه وطية اياها وغير الوطى لا يجزى به اتفاقا فضلا عن القتل ولان الى ليس  
 ضرب العنق والقتل واخذ المال بل هو جزاء الردة ولانه لما جازا لامر ان قتله للردة او للوطى لم يتعين كونه للوطى  
 فلا دليل على احدهما بعينه وجاز انه امر بسياسة وتعتريا واذ اجاز الاحتمال بطل الاستدلال واعطار اللوار لويلا  
 قتل للارتداد وقتل اهل الجارية والحكم بالرجم او بالجلد وفي الحديث اضطراب

باب في الرجل يزن في بجارة امراته قال الخطابي روى عن علي ايجاب الرحيم على من وطى جارية امراته وبه  
 قال عطار وقتاده وبالك والشافعي واحمد واسحق وقال الزهري والاوزاعي يجلد ولا يرحم وقال اصحاب الائمة  
 في من اقترانه في بجارة امرأة يحد وان قال ظننت انها تحل لي لم يحد وعن الثوري انه قال اذا كان يعترف  
 بالجبانة يعزرو ولا يحد اصر قلت قد تقدم معنى الزنا الموجب للحد قال في البداية الوطى الموجب للحد هو الزنا وان  
 في عرف الشرع واللسان وطى الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهه الملك لانه فعل مخطور والحرمه على  
 الاطلاق عند الثوري عن الملك شبهة لويلا ذلك قوله عليه السلام ادرى بالحدود بالشبهات ثم الشبهة نوعان شبهة  
 في الفعل وتسمى شبهة اشتباه وشبهة في المحل وتسمى شبهة حكمية فالاولى تتحقق في حق من اشبه عليه لان معناه ان نظن  
 غير الدليل دليلا ولا بد من الظن لتحقيق الاشتباه والثانية تتحقق لقيام الدليل لنا في الحرمه في ذاته ولا تتوقف على ظن الجاني  
 واعتقاده والحد يستقطب النوعين للاطلاق الحديث والنسب ثبت في الثانية اذا ادعى الولد ولا يثبت في الاولى وان



ادعاء لان الفعل يخص زنا في الاولى وانما ينفذ الى المراجع اليه وهو انتباه الامر عليه لم يخصص في الثانية فتشبه  
الفعل في ثمانية مواضع جارية ابيه وامه وزوجته والمطلقة مثلثا وهي في العدة وبائنا بالطلاق على مال وهي في  
العدة وام ول اعتمها مولاها وهي في العدة وجارية المولا في حق العبد والجارية المبرورة في حق المهرن في رواية  
كتاب الحر ودفع في هذه المواضع لاحد اذ اقل ظننت انها تحل لي ولو قال علمت انها على حرام وجب الي والاشبه في المحل  
في ستة مواضع جارية ابنه والمطلقة طلاقا بائنا بالكنيات والجارية البسيسة في حق البائع قبل التسليم والمهرورة في  
حق الزوج قبل القبض المشتركة بينه وبين غيره والمبرورة في حق المهرن في رواية كتاب الرهن ففي هذه المواضع  
لا يجب الحر وان قال علمت انها على حرام ثم الشبهة الثالثة عند ابي حنيفة تثبت بالعقد وان كان متفقا على تحريمه  
وهو عالم به وعند الباقيين لا تثبت اذا على تجريمه ويظهر ذلك في نكاح المحارم امة فالوطي بجارية زوجة من شبهة الفعل  
فان قال ظننت انها تحل لي لاحد عليه ولو قال علمت انها على حرام وجب الحر اخرج محمد في كتاب الآثار من طريق  
ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة انه سئل عن جارية امرة فقال ما بالي اياها انت او جارية عوسجة قال عوسجة  
منكسب حية قال محمد وهذا قول ابي حنيفة وقولنا جارية امرة وغير باسوار الا انه اذا اتاها على وجه الشبهة درنا عنه  
الحد كذاك بلغنا عن علي بن ابي طالب وابن مسعود ثم اخرج من طريق سفيان الثوري عن علي ان امراة اتت عليها  
فقاتل ان زوجي وقع على امي فقال صدقت هي وبالحال قال اذهب فلا تعد قال محمد يد رعه الى لانها شبهة

قلت ورواية الباب ان صح فحول على التعزير عن جبيب بن سالم ان رجلا يقال له عبد الرحمن بن حنين

وقع على جارية امراته فرفع الى النعمان بن بشير وهو امير على الكوفة فقال لا تضين فيك لقضية

رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كانت احلتها لك جلدتك مائة دان لم تكن احلتها لك سرجمتك بالحجارة

فوجد دة قد احلتها فجلده مائة الحديث قال الخطابي هذا الحديث غير متصل وليس العمل عليه وقال ابو عيسى الترمذي

وفي الباب عن سلمة بن المحبق نحوه حديث النعمان في اسناده اضطراب سمعت محمدا يقول لم يسمع فتاة من جبيب

بن سالم هذا الحديث انما رواه عن خالد بن عرفة بنو البشر لم يسمع من جبيب بن سالم هذا الحديث ايضا انما رواه

عن خالد بن عرفة قلت قول البخاري قدح في رواية الترمذي لانه لم يذكر خالد بن عرفة في سنده واما على رواية

ابي داود ففي رواية ذكر خالد بن عرفة في رواية قتادة وابي بشر عن خالد بن عرفة عن جبيب بن سالم وليس المراد

باحلال الزوجية تملك الامة للزوج بالهبة او غير بابل المراد تحليل الوطي واباحة من غير تملك واللفظ حديث سلمة

ابن المحبق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل وقع على جارية امراته ان كان استكرها فهي حرة و

عليه لسيدتها مثلها وان كانت طادعتة فهي له وعليه لسيدتها مثلها وفي لفظ دان كانت طادعتة فهي ومثلها

من ماله لسيدتها قال الخطابي لا اعلم احدا من الفقهاء يقول به وفيه امور يخالف الاصول منها ايجاب المثل في

الحيوان ومنها استتلاب الملك بالزنا ومنها استقاط الحر عن الزاني وايجاب العقوبة في المال وهذه الامور كلها منكدة

لا يخرج على مذاهب احد من الفقهاء وخليف ان يكون الحديث منسوخا ان كان لاصل في الرواية امة وكذلك قال البيهقي

في سننه وقال انه منسوخ بالخبر في الحد وجم اخرج عن اشعث انه قال بلغني ان هذا كان قبل الحر ودخلت قال شيخ

مشايخنا مولانا الجبجي قدس سره العزيز قوله في مرة وهذا حكم الضمان وما يكون بعد الحد والاول بيان الحد  
والنقضية واحدة وعلى هذا فالرواية لاتنافي شيئا من المذاهب وكان ذلك بيانا لارشاد الما يفتي ان يكون وليس  
حكما يجب الايتبار به ولا تشرعيا والواجب ان من زنى يامة امراته ان كانت احملها له عزرا والارجم ثم بعد ذلك ينظر  
ان كانت الامة مطاوعة له فيما فعل وجب اى باعتبار المصلحة ان تعطى له لانهما قد اتفقا على امر فيدومان على ان  
لوم تلب الامة له وفيه مفاسد دينوية واخرية كما لا يخفى وان لم تكن مطاوعة له استحب تحريرا لان بقاها في بيتها  
يورث المفاسد حيث يقصد منها ما قصدوا ولا تفرق المفاسد ولشرح شيئا العلامة البحر النحرير القهامة حيث اتى  
ما يعجز عنه كل فقيه ولا يكاد يصل اليه الاكل متفرق منفرد في العلوم فانهم وقوله تعالى ومثلها لا يبيعان يكون مثلها  
مبتدأ لعلاقة له بما قبل وخبر في محذوف بناء على الظاهر كانهما لما طاعته وكانت له بحسب ما يقضى بالمصلحة و  
الانشأت المفاسد فكان المعنى في الحديث حكمها ما هو ظاهره لاسداد الا ان تكون له الى غير ذلك مما يناسب المقام و  
الحديث اخرجه النسائي وابن ماجه وفي سنده اضطراب المحقق لقب واسمه صخر بن عبيد وسلمة بن الجبحر صحابي كنية  
ابو سنان كنى بابنه سنان وقيل ابنه سنان ايضا لصحة -

باب فيمن عمل قوم لوط قال في الهداية ومن اتى امرأة في موضع المكروه وقيل يريد اجنبية او عمل قوم لوط  
فلا حد عليه عند ابى حنيفة ويعزر وقال في الجامع الصغير ويودع في السجن دالى ان يموت او يتوب وقال هو كالزنا  
فيحد واحد قولي الشافعي وقال في قول يقتلان بكل حال لقوله عليه السلام اقتلوا الفاعل والمفعول در رواية الباب و  
اخرجه احمد وابن ماجه والترمذي من حديث ابن عباس رفعه بلفظ من وجدا ثم جعل عمل قوم لوط فافتلوا الفاعل و  
المفعول ويروى فارجوا الاعلى والاسفل واخرجه ابن ماجه من حديث ابى هريرة رفعه بلفظ الذي يعمل عمل قوم لوط  
فارجوا الاعلى والاسفل لهما انه في معنى الزنا لانه قضاء المشقة في محل مشتق على سبيل الكمال على وجه مخصوص حراما للقصد  
رفع الماروك انه ليس بزنا لاختلاف الصحابة في موجه بين الاحراق بالنار وهدم الجدار والتكليس من مكان مرتفع  
باتباع الاحجار وغير ذلك ولا هو في معنى الزنا لانه ليس فيه اضاءة الولد واشتباه الانساب وكذا هو اندر وقوعا لان  
الداعي في احد الجانبين والداعي الى الزنا من الجانبين ومارواه محمول على السياسة وعلى التخل الا انه يعزر عند اهلنا  
انتهى اعلم ان ههنا مسلمان المسئلة الاولى في حكم من اتى امرأة في دبرها فتقيل ان الخلاف في الغلام اما لو اتى امرأة  
في دبرها خلافا وقيل لو فعل هذا لعبد او امته او منكوحته بكناح صحيح او فاسدا لا يحد اجماعا ولكن يعزر وقيل لا صح  
انه في العبد يحد وفي الامته والمنكوحته لا يحد قلت الاصح ان الكل على الخلاف وللشافعي في عبده وامته ومنكوحته قولان  
ثم اعلم انه قد انعقد الاجماع على حرمة اتيان المرأة في دبرها وان كان فيه خلاف فديم فقد انقطع ومن روى عنه اباحت روى  
عنه انكاره والمسئلة الثانية في اجراما على فعل اللواط فتعذب ابى حنيفة لا يحد الفاعل ولا المفعول ولكن يعزر ان اشد تعزير  
حتى القتل والاحراق وسجنان حتى يموتا او يتوبا ولو اعتاد اللواط قتله الامام محمدا كان او غير محصن سياسة لاحاد  
قال صاحباه هو كالزنا يحد بالبكره ويرجم المحصن هذا يشير الى ان عندهما ليس عين الزنا بل حكم الزنا فلا تنافي على  
قولهما قياس في اللغة كما اتى على مذنب الشافعي وللشافعي فيه وجوه في وجب يقتلان بالسيف وفي وجه جرحان لكل حال

أوثينين وبه قال أحمد ومالك وفي وجه يهدم عليها جدار وفي وجه يرمى من شاطئ الجبل حتى يموت وصحح الرافعي في شرح  
 أبو جيز أنه يجلد إن كان بكرا ويعزروا إن كان محصنا يرحم أحم وتقتل القول بالقتل عن جمع من السلف كابن بكرو على وغيرهما  
 وتقتل عن علي أنه يقتل بالسيف أو لا ثم يحرق بالنار وروى البيهقي أنه أجمع آراء الصحابة على تحريق القاتل والمفعول به و  
 سنده مرسل وقال المنذري أحرقت اللوطية بالنار أبو بكر وعبد الله بن الزبير وشمام بن عبد الملك وروى البيهقي عن  
 علي وابن عباس أنه يرمى من أعلى بنار في القرية شكسا ثم يبيع بالحجارة وقيل يهدم عليه جدار كما روى عن عمرو عثمان بن ثابت  
 رأيا كثيرا ممن أفرط جهله ولم يحرب في مسالك العقل خذ وسهل الوصول على الإمام لامة أبي حنيفة فيما رأى أنه لا حد عليه جدارا في  
 ولم يدر أنه لم يثبت عنده نص صحيح صحيح في حده فإن عامة المرفوعات فيه ضعاف الأسانيد ولو سلمت فهي غير صحيحة في الحد  
 بل إنما يلوح بأن هذه الآثار إنما هي في التعزير والسياسة ولو على أعلى المراتب وأقصى ما يتصور فيه وكل ذلك قال الإمام  
 بأن الإمام إذا رأى في ذلك مصلحة فعل وأما الموقوفات لو سلم التماسي بها فهي أيضا مجوزة على طريق التعزير والسياسة على  
 اختلاف عنهم في تعيينها ولو كان منصوصا قرانيا أو بنويا قطعيا أو مشهورا لم يختلفوا فيه بأن يقتل أو يحرق أو يرمى أو يرحم  
 أو يجمع بينها فاشمال هذه الاختلافات سنداً وتناضعاً وتتما في النصوص والأخبار واختلاف آراء الصحابة حملت  
 أبا حنيفة على أنه لم يوافقهم في أنه يحد الزنا جلداً ورجماً إذا اختلف فيه الصحابة وهم مشاهدوا آثار التعزير ومعانيها  
 أنوار جمال الرسول الجليل حجبوا آثاره وسنه وعلمه وأقواله وأفعاله وهم أهل اللسان واشددوا على فهمها ودراية ورواية  
 في معاني الآثار النبوية علم أنه لم يرد فيه حد محدود وحكم مقطوع به ونص غير معدول عنه ولا لم يعدلوا إلى هذه الاختلافات  
 والتفقا على ما ورد لاسيما الخلاف إذ هم أركان قصرة قامة الحدود واساطين نظم الامم وسياساتها فحاول دليل على أنه  
 ليس من مسمى الزنا لغة وفرداً

باب فيمن أتى بهيمة قال في الهداية ومن وطئ بهيمة فلاحده عليه لأنه ليس في معنى الزنا في كونه جنسية وفي وجود الداعي  
 لأن الطبع السليم ينفر عنه والحامل عليه نهاية الشدة وفرد الشق ولهذا لا يجب ستره إلا أنه يعزروا لما بيننا والذي يروى أنه  
 تذبح البهيمة وتحرق فذلك لقطع التحدث به وليس بواجب انتهى وللشافعي فيه وجه في قول يجب عليه حد الزنا قياساً على  
 الزاني وفي الباب عن ابن عباس قال ليس على الذي يأتي البهيمة حد قال أبو داود وكذا قال عطاء بن ريس على  
 من أتى البهيمة حد وبه قال أبو حنيفة وصاحباها ومالك والشافعي وأحمد وفي الباب قال الحكم أرى أن يجلد تعزيراً  
 ولا يبلغ به الحد وقال الحسن هو بمنزلة الزاني لأن كان محصنا يرحم وإن لم يكن محصنا يجلد وروى البيهقي عن جابر  
 بن زيد أقيم عليه الحد وبالجملة انعقد الإجماع على تحريره وإنما الخلاف في آقائه الحد فقال الأئمة الأربعة لأحد فيه ولكن  
 يعزروا في الباب عن ابن عباس رفعه قال من أتى بهيمة فأتقوا له وأقبلوها معه قال مد عمرته قلت له (دا بن عباس)  
 ما شأن البهيمة قال ما أدرك ذلك إلا أنه كرهه أن يوكل كجهنم كقد عمل بمذاك العمل وأخرج الترمذي وقال هذا حديث  
 لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى سفيان الثوري عن  
 عاصم عن أبي زرير عن ابن عباس أنه قال من أتى بهيمة فلاحده عليه وبذا صح من الحديث الأول قلت على تقدير صحة  
 محمول على السياسة بشرية يقتل البهيمة وقيل إنما امر بقتلها للتأنيب له من حيوان على صورة الإنسان أو إنسان على صورة حيوان

اگرستان لموتی صاحبہاخری فی الباقیہ المقاتل صاحب الہدیۃ وقیل کماتال ابن عباس۔

باب اذا قرأ الرجل بالزنا ولم يقرر المرأة قال في الهداية ومن اقر اربع مرات في مجالس مختلفة انه زني بغلانية وقالت هي تزوجني اداقرت بالزنا وقال الرجل تزوجتها فلاحد عليهما وعليه المهر في ذلك ام وقال ابو يوسف والثاقي والحمد لله المقر الحديث الباب عن سهل بن سعد رفعه ان رجلا اتاه فاقرا عنده انه زني بامرأة سماها له فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المرأة نسألهما عن ذلك فانكرت ان تكون زانية فجلده الحد ثم روي عن ابن عباس رفعه ان رجلا من بني بكر بن ليث اتى النبي صلى الله عليه وسلم فاقرا انه زني بامرأة اربع مرات فجلده مائة وكان بكرا ثم سألته البينة على المرأة فقال

كذب والله يا رسول الله فجلد أحد القريظة ثمانين دسوطا حدا لافترار بالقذف قالوا هذا حجة على ان المقر يحيد  
ولان الاقرار حجة في حق المقر وعام ثبوته في حق غير المقر لا يورث شبهة العدم في حق المقر كما لو كانت غائبة اولم يسمعها  
ثم القصة في الباب ان كانت واحدة نظاهر والا يقال في الاول لعل المرأة ما ادعت عليه القذف ولو ادعت  
لضرب حد القذف ايضا ويحتمل انها ادعت وجلد ولم يذكره الراوي -

باب في الرجل يصيب من البر اتحاد والجماع فيتوقيل ان ياخذ الامام قيل اسم صاحب الواقعة ابو اليسر وقيل بنهان التمار وقيل عمرو بن غزويه كان لاعب امرأة من غير جماع تلا عليه رسول الله عليه وسلم اتم الصلوة طرقي النهار وزلفا من الليل الى آخر الآية وتماها ان الحسنات يذهبن السيئات فلكم ذكرى للذاكرين وقال للناس كافة اي ناهيكم عام -

باب في آلامه تتر في ولم تحصن اخلف العلماء في احصان الاما غير ذوات الازواج ما هو فقال لما  
احصان الامه تزويجها فاذا زنت ولازج لها فعليه الادب ولاحد عليها وقال طائفة اسلامها فاذا كانت مسلمة  
وزنت وجب عليها خمسون جلدة سوار كانت ذات زوج او لم تكن روى هذا عن عمرو بن قنبر عن علي بن ابي حمزة عن  
الشيخ اليه ذهب النخعي والوحيفه وصاحباه وما لك الشافعي والاوزاعي والليث وروى محمد بن عبد الله في كتاب الاما من طريقه  
عن حماد عن ابراهيم النخعي ان مغفل بن مقرن المزني اتى عبد الله بن مسعود بامه له زنت قال اجل خمسين جلدة  
يقال انها لم تحصن قال عبد الله اسلامها احصانها قال محمد بن وهب ناخذ الا في خصلة لا يقيم الا السلطان دون المولى  
قال في البداية وان كان عبد الله بن مسعود جلدة لقوله تعالى فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب نزلت  
في الاما ولان الرق منقص للنعمة فيكون منقصا للعقوبة لان الجنابة عند ثواب النعم فكون ادعى الى التخليل  
والرجل والمرأة في ذلك سوار وقال ولا يقيم المولى الى عبد الله الا باذن الامام وقال الشافعي له ان يقيم احد  
واستدل الحنفية بما روى عن ابى مسعود وابن عباس وابن الزبير بن عوف ومروفا اربع الى الولاية الحدود والكل  
والجماعات والنفى ولان الى خالص حق السر تعالى فلا يستوفى الامانة وهو الامام وفي الباب عن ابي هريرة  
دزيد بن خالد الجعفي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن المرأة اذا زنت ولم تحصن قال ان زنت  
فاجلدوها الحديث ومعنى ولم تحصن اى ولم تنكح وفي رواية اخرى عن ابي هريرة رفعه قال انها

دؤید بن خالد الجعفی ان رسول الله صلی الله علیه وسلم سئل عن المرأة اذا نفث ولم تحصن قال ان زنت  
فأجلدها الحديث ومعنى ولم تحصن ای ولم تنكح و فی رواية اخرى عن ابیہر برة رفعه قال انما

من أنت امة احد كرميها ولا يعيرها الذي استدل بالشأنى وجماع المالكين على التسيب انى يكون سبها  
لجلد بارافعة الى الامام ولا يخفى بها.

**باب** فى اقامة الحد على المرفين الذى يخاف موته بالى قال فى الهراية واذ اذننى المرفين وقاتله الرقيم رجم  
وبالانفاقى الامنة الاربعه لان الاتلاف مستحق فلا يفتن بربب المرض وان كان حده الجلد لم يلد حتى يبرأ كليا فيفتن الى  
الهلاك ولهذا لا يقيم القتل عند شدة البرد والحرق واذ اذنت الى مل لم تده حتى تنفع تمهلها كليا يردى الى الهلاك الولد وثقوس  
محترمة وان كان حده الجلد لم يجلد حتى تتعالى من نفاسها اى ترفع يريها به تخرج منه لان النفاس نوع مرض فيؤثر الى زياد  
البرد بخلاف الرجم لان التأخير لا جل الولد وقد انفصل وعن ابى حنيفة انه يؤخر الى ان يتفنى ولدها عنها اذ لم يكن ان يتفنى  
تبرئته لان فى التأخير صيانة الولد عن الضياع وقد روى ان عليه السلام قال للغامرية بعد ما وضعت ارجل حتى  
يستغنى اولدك اهم قلت يا اكله فى مرض يرجي زواله وعن ابى القطان من الشافعية انه لا يؤخر ويضرب فى المرض حيث تأمله  
وبه قال احمد وعن احمد انه يؤخر كقول العامة وان كان مرض لا يرجي زواله كالسلس او مخارج الحلقمة اى ضعيفا لا يجل  
السياط فعند الحنفية وعند الشافعى واجمعي يضرب بعسكال فيه مائة شمرخ فيضرب دفعة واحدة او يغرب مائة سوط فتجده  
ضربة واحدة والا صل فيه حديث الزهري عن ابى امامة انه اخبره بعض صحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كلفا

انه اشتكى رجل منهم حتى ضنى فعاد جلده على عظم فدخلت عليه جارية لبعضهم ففش لها فوقع عليها فلما  
دخل عليها جال قومه يعودونه اخبرهم بذلك وقال استفتونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني وقعت  
على جارية فدخلت على فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وقالوا ما وائينا باحد من الناس من  
القرى مثل الذى هو به لو حملنا اليك لتسخت عظامه ما هو الا جلد على عظم فامر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان ياخذوا له مائة شمرخ فيضربوه به **ضربة**

**واحد** واخرجه الطبراني من حديث ابى امامة عن ابى سعيد الخدرى  
ورواه النسائي من حديث ابى امامة بن سهل عن ابيه قال البستي المحفوظ عن ابى امامة مرسل واخرجه احمد وابن ماجه  
من حديث ابى امامة عن سعيد بن سعد بن عباد موصولا قال ابن حجر فان كان هذه الطرق كلها محفوظة آتمل ان  
يكون ابو امامة تلمذ عن جماعة من الصحابة اعم فهذا الحديث وارد على غير المرحو البر من المرض والافس الظاهر ان  
الواجب هو الحد بالكتاب القطعى فلا يغير حاله ولا حرج فى التأخير وقال مالك لا يعرف الحد الا حدا واحدا صحيح  
والمرضى فى ذلك سواروفى الباب عن على قال فجرت جارية لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال يا على انطلق فاقم عليها الحد قال فانطلقت فاذا بهادم يسيل لم ينقطع فاقبته فقال يا على  
فرغت فقلت انيتها ودمها يسيل فقال دعها حتى ينقطع دمها فاقم عليها الحد **والحد**

للقط قال لا تقصر بها حتى تقضع والاول احمد قال المنذرى واخرجه النسائي باللفظ الاول واللفظ الثانى واخرجه  
مسلم فى صحيحه ولفظه خطب على قال يا ايها الناس اقيموا على ارتقاكم الحد من احسن منكم ومن لم يحسن فان امته لرسول  
صلى الله عليه وسلم فامرني ان اجلده فاذا اسي حديثه عند نفاس فخشيت ان اناجلدها ان اقلها فذكرت ذلك لرسول

صلى الله عليه وسلم فقال احسن واخرجه الترمذي وفي رواية مسلم انهما حتى تماثل ولم يأكرا من احسن منهم ومن لم يحسن احد  
**باب في حذف القاذف القذف في اللغة الرمي وفي الشرع نسبة من احسن الى الزنا صريحا او دلالا** فقال في  
 الهدي واذنفت الرجل رجلا محسنا او امرأة محسنة بغير زنا الزنا وطالب المتخوف بالحر حاته الحاكم ثمانين سوطا  
 ان كان حرا لقوله تعالى والذين يرمون المحسنات الى ان قال فاجلدوهم ثمانين جلدة الآية والمراد الرمي بالزنا بالجملة  
 وفي النص اشارة اليه وهو اخراطة اربعة من الشهادا اذ يختص بالزنا ويشترط مطالبة المتخوف لان فيه حقه من  
 حيث دفع العار واحسان المتخوف لما تلونا قال وان كان القاذف عبدا جادا ريعين سوطا لمكان الرق اح  
 اخرج بالك في موطنه والثوري في جامعه من طريق ابي الزناد انه قال جلد عمر بن عبد العزيز في ضربه ثمانين قال  
 ابو الزناد فسلت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ذلك فقال ادركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخلفاء  
 لم جازما كيت احب جلد عبد في قرية اكثر من اربعين وفي طريق الثوري ادركت ابا بكر وعمر وعثمان ومن بعدهم  
 فلم ارسهم يضربون المبدوك في القذف الا اربعين فدل انهم خصصوا الآية بالاحرار وبهم القذوة قبل وفيه دليل  
 عدم التخصيص في حق العبد ابن مسعود وعمر بن عبد العزيز وابو ثور والاوزاعي والزهرى والليث والظاهر تنظر  
 الى عدم الآية لكن القياس على الامار في قوله تعالى فعليه نصف ما على المحسنات من الغراب حلي فكانه دلاله  
 النص في العبيد ولا اثر للآئمة اصلا ولم يثبت فيه الخلاف الا عن حائفة قليلة وفيه آثار اخر ثم الاصل في حد  
 القذف رواية الباب عن عائشة رفعة فلما نزل عدوى قام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فذكر ذلك  
 وتلا نفي القرآن فلما نزل من المنبر امر برجلين والمراة فصرخوا **حس** وفي رواية  
 فامر برجلين وامرأة من تكلم بالغا حشنة حسان بن ثابت ومنسطم بن اثانة فقال النفيلي ويقولون  
 المراة حشنة بنت مجشش واخرجه الترمذي واحمد وابن ماجه والنسائي وآية البراة قوله تعالى ان الذين  
 جاؤا بالايات العشر الذين ابى سلول المناق وهو الذي تولى كبره لم يذكره في هذه الروايات انضرب  
 الحدام لا قد وقع في رواية ابي اويس عن حسن بن زيد عن عبد الله بن ابي بكر اخرجا كما في الاكليل انه حيا والضاوية عليه  
 الحدنان صح بن ابيهم على انه ايضا قذف صريحا كما وقع ذلك في مرسل سعيد بن جبير عن ابن ابي حاتم وغيره وفي مرسل  
 مقاتل بن حيان عند الحاكم في الاكليل بلفظ فرما عبد الله بن ابي وفي حديث ابن عمر عند الطبراني بلفظ اشنع من ذلك  
 وان اثبت فيقول ما قال عياض انه لم يثبت خبر القذف صريحا بل الذي ثبت انه كان يستخرج ويستوشيه فلم يحد  
**باب في الحد في الخمس** قال في الهدي ومن شرب الخمر فاخذه ويربها موجودة او جازا به سكران فشبه الشهود  
 عليه بذلك فعليه الحد وكذلك اذا اقروا بربها موجودة فان اقربا زابا راحتها لم يحد رابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد  
 يحد وكذلك اذا اشهدوا عليه بعد ما ذهب ربيها فان اخذه الشهود ويربها يوجد منه او هو سكران فذهبوا به من مصر الى  
 مصر فيه الامام فاقطع ذلك قبل ان يتهوا به فحد في قولهم جميعا ومن سكر من البند حرا ولا حالي من وجا منه راحة الخمر  
 او ثوبا اذا لم يشاهد منه الشرب او به قال الشافعي واحمد وآخرون وقال مالك طائفة يحد على من ثوبا الخمر لان راحة  
 محتملة وكذا الشرب قد يقع عن الكراه واضطرار لطلب السكران حتى يعلم انه سكر من البند وشرب طوعا لان السكر من المباح



ان انفي ثمانين في عهده صلى الله عليه وسلم غير صحيح وقد خرج البولي في الصحيح في مسنده عن عبد الله بن عمرو بن نفيع بن  
 نشوء خمر فاجاد وثمانين واسناده ضعيف وروى الطبراني في حجة الاوسط عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام ان  
 جلداني الخمر ثمانين وروى عبد الرزاق من مرسل الحسن بن محمد قال ابن الهمام فبعضه الاحاديث تغيب ما لم يكن متديلاً  
 في زمنه صلى الله عليه وسلم بعد معين ثم قارره ابو بكر وعمر بن الخطاب ثم اتفقوا على ثمانين وانما جاز لهم ان يجمعوا على ثمانين  
 والحكم المعلوم من جلد الله عليه وسلم عام تعيينهم لعلمهم بانتهى الى هذه الغاية في ذلك الرجل لزيادة فساد فيه ثم راوا اهل الثمانين  
 تغيروا كما قال السائب حتى عتوا وفسقوا وعلماؤهم انما كانوا اخر الزمان كان فسادهم اكثر فكان ما اتبعوا عليه هو ما كان  
 حكمه صلى الله عليه وسلم في امثاله واما ما روى انه جلد على اربعين بعد عمر فلم يصح لاجتماع الائمة في نفسه حجة قطعية  
 كالنص الكتابي وكالسنن المتواترة وان لم تعلم سننه على ان له شواهد معارفها من جلد الثمانين والايضا روى الاربعون  
 لما روى انه كان بجربايتين او بجربة ذات راسين فالاربعون بها حكم الثمانين وقياس عليه وروى في زمن ابني بكر وسيل على  
 هذا النمط وغير ذلك مما علمناك قلت قد اشار صاحب الهادي ان اجابهم هذا فعمل عمر ليس منسج بل هو اخذ البعض وترك  
 البعض وذا يجوز للخلفاء الراشدين المهديين وكلم من فرق بين نسخ وترك حيث قال في كتاب المعامل والعاقلة اهل  
 الديوان ان كان القاتل من اهل الديوان الى ان قال ولنا قضية عمر بن الخطاب في هذه الامور الدواوين جعل العقل  
 على اهل الديوان وكان ذلك بحضرة من الصحابة من غير نكير منهم وليس ذلك منسج بل هو تفرير معنى (وان كان نسخا صورة)  
 لان العقل كان على اهل النصرة وقد كانت بالانواع بالقرابة والحلف والولاء والعهد وفي عهد عمر قد صارت بالديوان  
 فجعلها على اهل اتباعا للمعنى الخ كما قال يربطه لانيثن بهم انهم اجمعوا على خلاف ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم بل  
 اجماع على وفاق ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم معنى فانهم علموا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى على  
 العشرة باعتبار النصرة فقد كان قوة المرونة ولو لمنا بعشرته فلما دون عمر الدواوين صارت القوة والنصرة بالديوان  
 فلهذا اقتصوا بالديوان على اهل الديوان كذلك يقال ههنا ان حد الشارب كان مختلفا في عهده صلى الله عليه وسلم فعين جاء  
 عمر واجمعوا عليه فافهم فانه وثيق وروايات الباب كلها ظاهرة المعنى وفي قصة الوليد حجة لما لك حيث شهد احداها  
 انهما الاثنان يعني الخمس وشهد الاخر منهما انه رآه يتقيها فقال عثمان انه لم يتقها لها حجة شر بها  
 فيه دليل على انه من تقيا بالخمر حد الشارب وفيه دلي على ان يبلغ اربعين قال حسبك الحديث وقد مر حوا برنا  
 والوليد بن عقبة بن ابي معيط ناهيوا اخوه عثمان بن عفان لانه اسلم الوليد يوم الفتح ونشأ في كف عثمان الى ان شملف  
 فولاه الكوفة بعد عزل سعيد بن ابي وقاص وقصة صلوة بالناس اربعا وبعسكران مشهورة وقصة عزله بعد ان ثبت عليه  
 شرب الخمر ايضا مخزنة في الصحيحين وعزل عثمان بعد جلده عن الكوفة وولاه سعيد بن العاص ويقال ان بعض اهل الكوفة  
 تعصبوا عليه فشبهوا عليه بغير الحق حكاه الطبري واشتكره ابن عبد البر ولما قتل عثمان اعترل الوليد الفتنة فلم يشهد  
 مع علي ولا مع غيره ولكنه كان يحرض معاوية على قتال علي لبعده وبكته واقام بالزقة الى ان مات وكانت ولاية والي الكوفة  
 سنة خمس وعشرين وعزل سنة تسع وعشرين كذا في الاصابة -

بيان ان مرتبة الخلفاء على ان يجتهدوا

باب اذا نتاج في شرب الخمس قال المنذري انه اجمع المسلمون على وجوب الحد في الخمر واجمعوا على انه لا يقتل اذا



تكرمه الاطراف شاذة قالت لقتل بجره باربع مرات للريثا وسود عنه الكافة نسوح ام وقال اني انا الذي الامر بالقتل على  
 اوجه التوعيد والزجر والتهديد والردع والتحذير لا على الفعل او كان على وجه الاستيلاء او المراد به الشرب الشريفة قال  
 ابو نسوح لا جامع الاثمة على عدم القتل وفي الباب اخرج المصنف احاديث بطرق متعددة واعلم ان الحديث مروي  
 عن عدة من الصحابة حديث ابى هريرة اخرج ابن حبان والحاكم في صحيحهما والشافعي والدارمي وابن المنذر والنسائي  
 وابن ماجه والمصنف من طريق ابى ذئب عن الحارث عن ابى سلمة عن ابى هريرة رفعه اذا سكر فاجلد ثم  
 ان سكر فاجلد ثم ان سكر فاجلد فان عاذا فاقتلوه واقطعوا ابن حبان اذا استحل ولم يقبل التحريم وقال الحاكم  
 صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وقال ابو داود وكذا حديث عمر بن سلمة عن ابيه عن ابى هريرة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم اذا شرب الخمر فاجلد فان عاذا الرابعة فاقتلوه وكذا سهيل بن ابى صالح عن ابى هريرة عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم ان شربوا الرابعة فاقتلوه لهم وحدث معاوية بن ابى سفيان رفعه اذا شربوا  
 الخمر فاجلد لهم ثم ان شربوا فاجلد لهم ثم ان شربوا فاقتلوه لهم  
 اخرج الاربعة واللفظ للمصنف قال ابو داود وفي حديث الجذلي عن معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال فان عاذا في الثالثة او الرابعة فاقتلوه ورواه احمد بلفظ ثم اذا شرب الرابعة فاضربوه عنقه كلهم اخرجوه من  
 طريق عاصم عن ابى صالح عن معاوية قال الترمذي عن البخاري رواية ابى صالح عن معاوية اصح في هذا من رواية  
 ابى صالح عن ابى هريرة وحدث ابى سعيد الخدري اخرج ابن حبان وابن ابى شيبة في مصنفه من طريق ابى صالح والجلي  
 ابو صالح رواه عن ابى هريرة وابى سعيد ومعاوية وحدث ابن عمر اخرج المصنف من طريق حماد عن حميد بن بزيد  
 عن نافع عن ابن عمر رفعه ما تقدم قال واحسبه قال في الخامسة ان شربها فاقتلوه وحدث عبد الله  
 ابن عمر وابن العاص بن النخعي عن اخرج الحاكم واحمد من طريق شمر بن خشب عنه نحوه واستحق بن ابي ربيعة  
 وجب الزراق والطبراني من طريق الحسن قال عبد السلام بن بجل شرب الخمر اربع مرات فلكم على ان اضرب عنقه وحدث  
 عبد السلام بن عمر بن قنبر من الصحابة اخرج النسائي من طريق عبد الرحمن بن ابى نعيم عن ابن عمر ونفر من اصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم نحوه حديث معاوية وقال ابو داود وكذا حديث ابن ابى نعيم عن ابن عمر عن النبي صلى  
 عليه وسلم وحدث جرير الجلي اخرج الحاكم في مستدركه والطبراني في معجمه مرفوعا نحوه وحدث جابر اخرج النسائي مرفوعا  
 مثل حديث معاوية وزاد ثم اتى بجل قد شرب في الرابعة فجلده ولم يقتله فرأى المسلمون ان الذي قد رفع واخرج البزار  
 وسماه الثمان وحدث ابن مسعود اخرج الطبراني وحدث شرجيل بن اوس اخرج هو والحاكم وحدث عمرو بن الثريد  
 عن ابيه اخرج الحاكم وذكره المصنف وقال والتريدين عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذا حديث ابى غطفان  
 غطفان اخرج البزار في مسنده وذكره المصنف بعد اخرج حديث ابن عمر وقال وكذا حديث ابى غطفان في الخامسة  
 وحدث قبيصة بن ذؤيب رفعه من شرب الخمر فاجلد فان عاذا فاجلد فان عاذا في الثالثة او الرابعة  
 فاقتلوه فاقى بجل قد شرب فجلده ثم اتى به فجلده ووقع القتل فخرج المصنف من طريق احمد  
 احمد بن عبد الصديق بن سفيان قال انهم اخرجوا عن قبيصة بن ذؤيب مرفوعا قال سفيان حديث الزهري

بهذا الحديث وعند منصور بن المعتمر فحول بن راشد فقال لها كونا دافدي اهل العلم بهذا وهذا الحديث  
وحديث جابر صريحان في نكح القتل ولذا قال الترمذي ليس في كتابي بهذا حديث اجمعت الامة على ترك العمل به الا حديث  
الجمع بين الصلوتين من غير خوف ولا مطر والاخر حديث قتل الشارب في الرابعة وتقال ايضا لا تعلم في ذلك خلافا من  
اهل العلم في القديم والحديث اهـ وكذا قال الشافعي وقوله كونا دافدي اهل العلم بهذا الحديث اي بحديث تبصير  
فان فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل الشارب في الرابعة فضلا في المرة الاولى وانما قال ذلك لان اهل العراق  
كانت نشأت فيهم فرقة وهم الخوارج يخرجون منكب الكبيرة عن الايمان فاراد ان يرسلهم عقيدتهم بحديث النبي صلى الله عليه  
وسلم حيث لم يقتله باصر الكبيرة فكيف باتيانها مرة فقط ولولا انه مسلم لما تركه واما قول علي وقصة ابن الوليد في حديث  
انساب تقدم شرحه في باب المتقدم - وقد عرفت ان الحديثان معمول بهما عندنا

**باب في اقامة الحد في المسجد** وفي الباب عن حكيم بن حزام رفعه قال سميت في استنقاد في المسجد  
وان تشد فيه الاشعار وان تقام فيه الحد ودلان في الحدود والقصاص احتمال تلويث المسجد بالدم  
وغیره قال في الهداية ويخرج الى ارض فضاء

**باب في ضرب الوجه في الحنظل** في الهداية يا امر الالام بضرب يلبوط لافرة له ضربا متوسطا وغيره عن ثياب  
معناه دون الازار ويفرق الضرب على اعضائه الاراسه ووجهه ووجهه بقوله عليه السلام للذي امره بضرب الحنظل الوجه  
والمذاكير ولان الفرج مقتل والراس مجمع الحواس وكذا الوجه ويوضح الحواس ايضا فلا يؤمن قوت شيء منها بالضرب ذلك  
اباكر معنى فلا يشرع حرامه وفي الباب عن ابي هريرة رفعه قال اذا ضرب احدكم فلينتق الوجه فهذا شامل للحد وغيره  
واخرجه الشيخان وفي هذا الكتاب في قصة رجم المرأة ارموا واتقوا الوجه وفي مسلم من حديث جابر رفعه عن النبي عن الضرب في الوجه  
وعن التوشم في الوجه قال محمد في الاثاعن ابراهيم يفرق الحد في اعضائه اذا جلد قال وهذا قول ابي حنيفة وقولنا في الحد  
كلها الا اننا لا نضرب الراس والوجه والفرج واما في التعزير فانه لا يفرق في الاعضاء كما يفرق في الحدود ولكنه يضرب  
في مكان واحد وهو اشد الضرب ولا يجز في حد ولا تعزير ولا غير ذلك ثم روى عن ابراهيم قال الا اني يجلد وقد وضعت  
عنه ثيابا بضرها مبرحا والقاذف يضرب وعليه ثيابا وشارب الخمر يضرب مثل ما يضرب القاذف وضربهما دون ضرب  
الزاني قال محمد وهذا كقول ابي حنيفة الا في خصلته واحدة وكان يجرد الشارب كما يجرد الزاني

**باب في التعزير** من التعزير يعني الزجر والردع قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنوره التعزير والسياسة  
بابان مستقلان متغايران عندي وباب السياسة موجود عند الكل الا انه وسيع عند الحنفية وقد صنف عبد البر في الشحنة فيه  
كتابا سماه بلسان الحكام وذكر فيها مسائل كثيرة وصنف ابن تيمية ايضا وسماه بالسياسة الشرعية وغرضي في ذلك الكتاب  
الرد على من يقول ان مسائل الاسلام لا تكتفي نظام العالم ويبحث فيها من جانب الشرعية لا من جانب المذهب  
قال في الهداية والتعزير اكثر من تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلث جلدات وقال ابو يوسف يبلغ التعزير خمسا وسبعين سوطا  
الاصل فيه قوله عليه السلام من بلغ حدي غير حد فهو من المعتدين راي المتجاوزين عن حد الشرع اخرج البيهقي ومحمد بن  
في كتاب الآثار رفعا واذا اتذر تمليع حدنا ابو حنيفة ومحمد نظر الى ادنى الى وسوحد العبد في القذف فصرناه اليه فذلك



تفريق الاجزاء المحرمة من الخشب وقشر القصب والمروة المحرمة والنار وانما اشترط ذلك لان العمدة هو القصد ويقتل العبد  
 لا يقتل عليه اذ هو امر بطن فاقيم استعمال الآلة القاتلة بما يتقاربه من غير ان يتعمد فيه عند ذلك وموجب ذلك ان المقتل  
 ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالاً فيها وقيل في غير واحد من الاحاديث وعليه انعقاد اجماع الامة وموجب القود عند العبد  
 للمولى اخذ الدين الا برضا القاتل وبه قال الشافعي في قول الا ان للمولى عند حق العاقل الى المال من غير رضاه ان يقتل  
 وفي قول الواجب احدهما لا بعينه وتعيين باختيار المولى وليس في موجب الكفارة وعند الشافعي الكفارة ايضا وتجهه العمد عند  
 ابي حنيفة ان تعمد الضرب بما ليس بموضوع للقتل كالعصا والسوط والحجر الصغير والكبير والشب الغليم وقال البيهقي  
 ومحمد وهو قول الشافعي اذا ضرب به حجر عظيم او خشبة عظيمة فهو ايضا عمداً فالعمد عندهم ضرب بقصد بما لا يطيقه البينة حتى ان ضرب  
 قصداً بحجر عظيم او خشب عظيم فهو عمد وبه يأنم ويجب القود عينا وشبهه العمد عندهم ان تعمد ضرباً بما لا يقتل به غالباً كالسوط  
 والحجر الصغير وموجب ذلك على القولين الآثم دون اثم العمد والكفارة لشبهه بالخطار والدية مغلطة على العاقلة وتغليظ به  
 حرمان الميراث وليس فيه قود وقال مالك لا ادرى ما شبه العمد وانما القتل نوعان عمد وخطا اذ لا واسطة بينهما في سائر  
 الافعال كلف في هذا الفعل والخطا على نوعين خطا في القصد وخطا في الفعل وانما انحصر في هذين لان رمية السهم  
 الى شيء معين بالقصد اليه يشمل على فعلين فعل القلب وهو القصد وفعل الجارحة وهو الرمي فلما اتصل الخطا بالفعل  
 الاول كان هو النوع الاول ولما اتصل بالفعل الثاني كان هو النوع الثاني فلما انحصر فعل الرمي مثلاً على هذين الفعلين  
 انحصر الخطا ايضا ضرورة فالخطا في قصد الفاعل وظنه وهو ان يرمى شخصاً ليطنه صيداً فاذا هو آدمي او يظنه حربياً فاذا هو مسلم  
 والخطا في نفس الفعل لا في ظنه وهو ان يرمى غرضاً فيصيب آدمياً وموجب ذلك اثم ترك الاحتياط لا اثم القتل والدية  
 على العاقلة لقوله تعالى فخريرتبه مؤمنة ودية مسلمة الى ابيه الآيت ويحرم عن الميراث وما جرى مجرى الخطا كقتل النساء  
 سقط على آخر فتلف ذلك الشخص بسبب سقوطه عليه فحكم الخطا في الشرع لكنه دون الخطا حقيقة فانه ليس من اهل القصد  
 اصلاً وانما وجبت الكفارة لترك التحرز عن نومه في موضع يتوهم ان يصير قاتلاً كما يجب في القتل الخطا لترك التحرز  
 اما القتل بسبب كاتلاف حافر البئر واضع الحجر في غير ملكه وموجب اذ تلف فيه آدمي الدية على العاقلة ولا كفارة فيه ولا تعلق  
 حرمان الميراث وقال الشافعي تجب الكفارة وينبت به حرمان الميراث الحاقاً بالخطا ونقول ان القتل معدوم منه حقيقة  
 فالحق به في حق الضمان فبقي في حق غيره على الاصل وهو ان كان ياتم بالحفر في غير ملكه لا ياتم بموت الرجل وكان الكفارة كفارة  
 ونب القتل وكذا الحرمان بسبب ذنب القتل وبما يكون شبهة عمد في النفس فهو عمد فيما سواه موجب للقصاص كقطع  
 الاعضاء وكسر الاسنان وغيره لان اتلاف النفس يختلف باختلاف الآلة وما دون النفس لا يختص اتلافه بالآلة دون  
 آلة والنار اعلم كذا في الهداية.

**باب النفس بالنفس** وهو قول تعالى اي يقتل نفس تقتل نفس اطلق الامر ولم يقيده بما فيه خل فيها ما حظرت  
 ابداً وهو المسلم والذي سوار كان حراً وعبد اذ كان اثنى ويخرج ما يستحق القتل كالحرني والمستامن لكفره منها قال في القصاص  
 القصاص واجب بقتل كل محقون الدم على التابيد اذ قتل عمداً او يقتل الحر بالحر والحر بالعبد والمسلم بالذمي ولا يقتل المستامن  
 لانه غير محقون الدم على التابيد ولا يقتل الذمي بالمستامن وتقتل المستامن بالذمي ولا يقتل المستامن بالذمي ولا يقتل المستامن



قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بانتم صاحبة ائمة فيكون اصحابنا الذر قال فاسرسله  
ولفظ مسلم كيف تثلثة قال كنت انا وهو تختبئ من شجر فنبني فاضرب بالناس على عنقه فقتلته فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم يك  
شيء تودى من نفسك تال مالي مال الاكسائي وناسي قال فترى قومك يشتركون قال انا ابون علي تودى من ذلك الحديث فنفى  
هذا الحديث ان قتله بجافسي فهو قتل العمد فكان حكم القود ولعل حكم صلى الله عليه وسلم بهذا رواية او يقال انه ضرب بطون الخشب  
فيكون القتل شبه العمد قال في الهراية ومن ضرب رجلا بمرقشه فان احصاه بالحديد قتل به وان احصاه بالعود فعليه الدية قال النبي صلى الله عليه وسلم  
وهذا اذا احصاه بجذ الى يد لوجود الجرح وان احصاه بطهر الحديد فعليه ما يجب من القصاص وسور رواته عن ابي حنيفة اعتبارا منه للامانة  
الحديد وعنده انما يجب اذا جرح وهو الاصح قوله فقال يا رسول الله اني لم اجعل للمأفول دحلم في غرة الاسلام مثلاً  
الاخذ وردت روى الملاء في اولها فتعز اخرها بما مثل ومطابقة ان المحل قتل رجلاً فلم يقتل واعطى الدية كانه رمي  
اول الغنم فتشعر الناس عن الاسلام بان لا يقتل ويعلني الذي ينبغي لك ان تقتل بالاول حتى لا تشفر الاخرين ثم مثل ثمان ثمان  
هذا وقال السنن اليوم من غير غدير بل اعطيت الدية ولم تقتل القاتل يكون نتيجة ان يفر الناس فيلزم ان تغدير الدية  
غداً تقتل فيكون هذا شكلاً قال الخطابي هذا مثل معناه ان لم تقتص منه اليوم لم شئت سبكت غداً ولم نفيض حكمك بعدك ان  
لم تفعل ذلك وجهد القاتل سبيلاً الى ان يقول مثل هذا القول اعني قوله اسنن اليوم وغير غدا فتغير لذلك سبكت تبدل احكامها  
والاصل انه اخرج الكلام على الوجه الذي يشرح الخطاب ويحتمل على الاقبال على المطلوب منه ومقتل القاتل لا اخذ الدية ولكن  
النبي صلى الله عليه وسلم لم يلتفت الى كلام ذلك الرجل كقتل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكم خمسون في  
خودنا هل وخسونا اذ رجنا الى الدية الحديث

**باب** ولي العمد ياخذ الدية اختلف العلماء ان في موجب قتل العمد القود واجب علينا وليس للولي اخذ الدية الا  
برضا القاتل ام الولي مخير بين القود واخذ الدية فقال ابو حنيفة وصاحباها والاك وسفيان الثوري ان القصاص واجب علينا  
لقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتل والقصاص هو القود ولان المال انما يجب في الخطأ ضرورة صيانة الدم عن العمد  
انما مماثلة بينه وبين النفس ففي العمد لا يجب المال مع احتمال المثل صورة ومعنى وقال الشافعي ان اوليا المقتول لهم حق  
العدول الى المال من غير رضا القاتل وفي اخرى ان الواجب اما القود واما الدية لا بعينه وتعيين باختيارهم واستدل بقوله  
فمن عفى من اخيه شيء وروى البخاري عن ابن عباس في تفسير العفو انه الدية وبما مر في الباب السابق مرفوعاً فانه يختار احب اليه ثلث  
اما ان يقتص واما ان يعفو واما ان ياخذ الدية الى غير فانه صريح في ان الخبير في القود واخذ الدية هو الولي ويحيى بيت الباب مرفوعاً  
فانه بيت خيرتين بين ان ياخذ والعقل او يقتلوا وفي اخرى حين خطب بعد فتح مكة فقال من قتل  
له قنيل فهو بخير المتظرين اما ان يودك واما ان يقاتل والجواب ان التخيير بعد الصلح ورضاء القاتل قال الحافظ قال  
الطحاوي والحجة لهم حديث انس في قصة الربيع عنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص فانه حكم بالقصاص لهم  
ولو كان الخيار للولي لا عليهم النبي صلى الله عليه وسلم واحتج ايضاً بانهم اجمعوا على ان الولي لو قال للقاتل رضيت ان تبيتن كذا اعلى  
ان لا تقتل ان القاتل لا يجبر على ذلك ولا يؤخذ منه كرها كذا في الفتح

**باب** من قتل بعد اخذ الدية قال الحافظ قوله فان اراد الرابعة فخذ واعلى يد به ومن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم

اختلف في تفسير الدراب في هذه الآية ففعل هذه الآية  
 عكرمة وقتادة والسدي يقيم القتل وانما يكون الولي من اخذ الدين وفيه حديث جابر رفعه حديث الباب قال اعفوه عن  
 قتل بدر بن الحنظلي وفي انما الباب لا اعفى قال في النهاية هذا عار اي لا كثيرا ولا استثنى وعلى هذا اعفى صيغة ما ضي بني  
 المفعول وفي بعض الاصول العبيدة لا اعفى بضم الهزة وكسر الفاء على صيغة المضارع المتكلم المعام من الاعفاء بمعنى لا اعفوا  
 وبذا تغلينا ونشاهد في الحديث انقطع الاول ان الحسن البصري لم يسمع من جابر ولا ثانيا من اهل الوراق لم يسمع من الحسن ولا ضعيف  
 باب في من سقى سبلا سما لها داء فمات ايقاد منه قال الخطابي وقد اختلف الناس فيما يجب على من جعل في طعام  
 رجل سما فاكل فقال مالك عليه القود وواجبه الشافعي في احد قوليه اذا جعل في طعامه سما فاطعمه اياه وفي ثمره فستاه ولم يعلم ان فيه  
 سما قال الشافعي ولو غلبه بياض فوضعه ولم تقبل له كلة فاكلها وشربه فمات فلا قود عليه قال الخطابي والاصل ان المباشرة  
 والسبب اذا اجتماعا كان حكم المباشرة مقارنا على السبب كما في البيرة الواقعة فيها واما اذا استكره على شرب السم فعليه القود على  
 ما ذهب الشافعي ومالك قال ابو حنيفة ان سقاء السم فمات لم يقتل به وان اوجره ايجارا كان على عاقلة الدين انتهى قلت في باب  
 الخفية ما قال في البراءة ولو اطعم غيره سما فمات فان كان تناول بنفسه فلا ضمان على الذي اطعمه لانه اكله باختياره لكنه يعز  
 ويضرب ويؤدب لانه انكسب جناية ليس له حاكم مقر وهي الغرور فان اوجره السم فعليه الدين عندنا وعندك الشافعي عليه اقصا من انتهى  
 وفي الباب عن انس ان امراة يهودية من اهل خيبر سمعت شاة مصلية ثم اهدتها الرسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ راع فاكل منها واكل رهط من اصحابه معه ثم قال لهم رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم اريدوا اينكم وارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يهودية فدعاها فقال لها اسممت  
 لهذا الشاة قالت اليهودية من اخبرك قال اخبرتنى هذا في يدي الذراع قالت نعم قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فما اردت الى ذلك قالت قلت ان كان نبيا فلم يضرك وان لم يكن نبيا استر  
 متفقاهن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجا قبحها في ذلك الوقت لانه لم يوجد منها الا طعام السم ولم يوجد الجناية بعد وبعد ذلك  
 توفي بعض اصحابه الذين اكلوا من الشاة الحقة وفي رواية ابن مسعود في رواية اخرى قال فمات بشرب من البراء بن  
 معمر والافصا ونيه فامر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتلت تعزيرا لانه وجدت منها جناية قال الخطابي ما حديث  
 اليهودية فقد اختلف الرواية فيه فاما حديث ابن مسعود فليس متصل وحديث جابر ايضا ليس بذاك المتصل لان الزهري لم يسمع  
 من جابر شيئا ثم انه ليس في هذا الحديث اكثر من ان اليهودية اهدتها الرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعثت بها اليه فصار  
 ملكا له وكان اصحابه اضيا فانه لم تكن هي التي قد منها اليه واليهم وما هو سبيله فالقود فيه ساقط لما ذكرنا من علته المباشرة  
 وتقدم بها على السبب انتهى

باب من قتل عبدا او مثله ايقاد منه قال في الهداية يقتل الحر بالحر والحر بالعبد للعمومات ومثل قوله تعالى  
 كتب عليكم القصاص في القتلى وقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس وقوله صلى الله عليه وسلم القود العمد وقال الشافعي  
 لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد ومن ضرورة هذه المتابعة ان لا يقتل حر بعبد ولا ان يبي القصاص على المساواة

وهي منتفية بين المالك المملوك ولهذا لا يقطع طرف الرجل بغير خلاف العبد بالعبد انهما يستويا في الجوارف العبد حيث يقتل بالبراءة  
تفاوت الى نقصان ولنا ان القصاص ليعتد المساواة في العتمة راسي عصمة الدم ولا يحد القتل بالعقل بالجمعة الى المالك بل  
وهي بالدين عنده او بالمدد عندنا، ويستويان بالحروب العتمة فيهما وجريان القصاص بين العبد وبين مؤلفه بانظار رتبة  
الاباحة والنص تخصيص بالذكركل ما يفي ما عدا قوله والنص الرجواب عن استدلال الشافعي بكونه ان الحر بالمال المملوك يفتل  
فيما عدا على اصلنا فانه مفهوم على انه ان ول يجب ان لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى العبد بالعبد على ان اختصاص بالحر  
لا يدل على نفي غيره كما تقر في الاصول فيكون معناه الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد والحر يقتل بالحر والعبد  
لما قلنا ان اختصاص لا يدل على نفي غيره واما استدلاله بالاطراف فيجواب عنه بان القصاص فيه ليعتد المساواة في الجزاء  
المبان فانه لا يقطع اليه الصحيح بالشك ولا مساواة بينهما في ذلك لان الرق ثابت في اجزاء الجسم بخلاف النفوس فانها تقتل  
فيها ليعتمد بها في العتمة وقد نسأوا فيها قال ولا يقتل الرجل بانه لقوله عاية السلام لا يقاتل الوالد بولده واخرجه الترمذي و  
ابن ماجه عن عمر وسواء طلقة حجة على مالك في قوله يقاتل اذا ذبحه وبجاء لا تقتل رتبة الخطار من كل وجهه وتقتل الولد بالوالد قال  
ولا يقتل الرجل بعبد ولا مدبره ولا مكاتبه ولا العبد بولده لانه لا يستوجب لنفسه على نفسه القصاص ولا اولاد عليه وكذا  
لا يقتل العبد ملك بعضه لان القصاص لا يتجزى اهر فانه اسقط في البعض سقط في الكل قال الخطابي وقد اختلف الناس  
فيما يجب على من قتل عبدا او قتل عبدا غيره فروى عن ابى بكر وعمر انه لا يقتل منه اذا فعل ذلك وكذلك روى عن ابن الزبير  
قول الحسن وعطاء وعكرمة وعمر بن عبد العزيز وبه قال مالك والشافعي واحمد واسحاق وقال ابن المسيب والشافعي  
الخنفي وتنازع القصاص بين الاحرار والعبيد ثابت بالنص واليه ذهب اصحاب الراي وبنا في من قتل عبدا غيره فقال  
اذا قتل عبدا او عبدا غيره قتل به وفي الباب عن الحسن عن سمرة فقه قال من قتل عبدا قتلناه ومن جدد عبدا  
جد عنه وفي لفظ من خصى عبدا خصيناه هذا محمول على التغليب والتشديد فان وقع  
يكون محمولا على التعزير والسياسة قولهم ان الحسن نسي هذا الحديث فكان يقول لا يقتل حر بعبد  
وفي رواية قال الحسن لا يقاتل الحر بالعبد وبنا ظن من تنازع والا فان الحسن لم ينسبه ولم يخطار فيه وقد علم انه كان  
تعزيرا والمولى لا يقتل بعبد ان كان مراد بالعبد عبد القاتل لا مطلق العبد ولعل كان نسيه ان الحر لا يقتل بالعبد مطلقا  
قال الخطابي وقد تناوله بعضهم الى انه انما جاز في عبدا كان يملكه مرة فزال ملكه عنه وصار كعبد بالحرية فاذا قتل كان مقتولا  
قال وذهب بعض اهل العلم الى ان حديث سمرة ناسوخ وقال لما ثبتنا ثبتماعا ولما نسي نسيما غير لما سقط المجرع  
بالاجماع سقط القصاص كذلك قولهم جاء رجل مستصرخ الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال مجارية له يا  
رسول الله فقال دعيك مالك فقال شراب بصير لسيدة جارية له ففاد عليها فنجب هذا كبر  
وحاصله اني البصير جارية للسيد ولعل ذلك نظر اليها بشهوة فغار على ذلك فنجب ناكيره فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم على بالرجل (السيد) فطلب فلم يلقه عليه ربه هرب من الخوف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والعبد اذهب فانك حر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نصرني ولو استرقني مولاي قال غل على كل مسلم او قال على كل  
مس من قال ابوداؤد الذي عتق كان اسمه روح بن ريار والذي جبه زبناج البور روح مولى العبد واخرجه ابن ماجه بلفظ





بسمكم اليه ودايما بها ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الديه والقسمه في حديث سهل وفي حديث زيار بن ابي رزيم  
 وكذا جمع غيرهما على واحد اسم قبيلة من سبهمان روى ابن ابى شيبة ان قتيلاد جابين وداعة وارحب وكان الى  
 وداعة اقرب فقتلهم عليهم عمر القسامة والديه فقال وداعي يا امير المؤمنين لا ايماننا يدفع عن اموالنا ولا اموالنا يدفع  
 عن ايماننا فقال انما حقنتم دماكم بايمانكم وانما اغركم الديه لوجود القتل بين اظهركم وقوله عليه السلام تبركم اليهودي  
 على الابرار عن الابرار عن القصاص الجبس وكذا اليمين مبتره عما وجب اليمين والقسامة ما شرعت لتجيب الديه اذ انكروا  
 شرعت ليظهر القصاص فتجوزهم عن اليمين المكاذبة فيعزوا بالقتل فاذا حلفوا حصلت البراءة عن القصاص ثم الديه تجب  
 بالقتل الموجود بينهم خارج الوجود القتل بين اظهرهم لابتكوا لهم او وجبت بتقصيرهم في الحماظة كما في القتل الخطا قالنا  
 الذي ذكرنا اذا ادعى الولي القتل على جميع اهل الحلة وكذا اذا ادعى على البعض باعيانهم ان قتل وليه عمدا او خطأ فكذا  
 الجواب يدل عليه اطلاق الجواب في الكتاب وبكذا الجواب في المبسوط وعن ابى يوسف في غير رواية الاصول ان في القيا  
 تخط القسامة والديه عن الباقيين من اهل الحلة ويقال للولي الكف بنية فان قال لا يتخلف المدعى عليه على قتله يمينا  
 واحدة ان حلف برئ وان نكل والدعوى في المال ثبت به وان كان في القصاص فهو على اختلاف مضي في كتاب الدعوى  
 وان كان لم يثبت ما ادعاه انتهى لمخصا قلت لعل البخاري موافق لنا حيث اخرج قسامة ابى طالب في الجاهلية ثم اتم  
 قسامتنا واشار به ان تلك القسامة باقية على ما كانت في الجاهلية والواقعة في عهده صلى الله عليه وسلم واحدة والخلاف في  
 تخارجها ففي ابواب روى حماد عن يحيى بن سعيد من حديث رافع بن خديج ان محبيصة اخبرته وفيه فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم خمس منكم على رجل منهم فيدفع براءة قالوا امر له نشهد كيف نخلف  
 قال فتبركم اليهود بايمان خمسين منهم قالوا يا رسول الله قوم كفار قال فوداه رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من قبله الحديث وداه بشر من المفضل مالك عن يحيى بن سعيد قال ان خلفون  
 خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم وقاتلكم وداه ابن عيينه عن يحيى بن عبد بن بركة قوله تبركم  
 يهود بخمسين يمينا يحلفون ولم يذكروا الاستحقاق وفي رواية سهل ورجال من كبار قومه ان  
 الحديث وفيه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ان يد صاحبكم واما ان يؤذوا الجرب  
 فكتب اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فكتبوا ان الله ما قتلنا فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم الحويصة ومحبيصة وعبد الرحمن ان تخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا  
 قال فتخلف لكم اليهود قالوا ليسوا مسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عند  
 الحديث ففي رواية حماد بن مسرة الاشقياء مخدرون اي يقسم خمسون منكم الخ ثم عقد  
 يات في ترك القتل والقسامة واخرج فيه حديث سهل بن ابى حنيفة ان نفر من قومه انطلقوا الى  
 خيبر فقتلوا فيها قوما واحدا منهم قتيلا فقالوا للذين وجدوهم عندهم اليهود قتلتم صاحبنا  
 فقالوا ما قتلناه ولا علمنا قاتلا فانطلقنا الى النبي صلى الله عليه وسلم قال فقال لهم تافوني بالينة  
 على من قتل قالوا ما لنا بينة قال فيحلفون لكم قالوا لا نرضى بايمان اليهود فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم

على البعض لا باعيانهم ولا في الدعوى في القصاص ولا يخط ولا يبرئ ثم يروى على السائر ولو ادعى

ان يبطل دمه فوداه فانه من اهل القتل ثم اخرج رواية رافع بن خديج وفيه فقال لكم شاهدان بشهاده  
 على قتل صاحبكم قالوا يا رسول الله لم يكن ثمة من المسلمين دافعا يهود وقد يجترؤن على اعظام بني  
 نال فاخترنا منهم خمسين فاستخافوهم فابوا فوداه النبي صلى الله عليه وسلم من عندنا  
 اخرج بطريق محمد بن اسحاق عن عبد الرحمن بن عبيد قال ان سهلا والله ادهم الحديث ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كتب الى يهود انه قد وجد بين اظهركم قتيل فذلا فكتبوا يحلفون خمسين الحديث  
 وعبد الرحمن بن عبيد قال لم يسبق قبل سمع ايضا قيل تابعي والاول اصح يريدونهم سهل فانهم منه في باب الاول ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال لا وليا للمقتول تحلفون وتحققون دم قاتلكم هذا ومنهم من لم يسئل منهم ان يحلفوا وتحققوا دم المقتول  
 بل الصحيح من القصة انه كتب الى يهود الخ ما قال ثم اخرج عن رجال من الانصار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سلم قال لليهود وبنوهم يحلف منكم خمسون رجلا الحديث وفيه فجعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 دية غلبي يهودا انه وجد بين اظهركم في هذه القصة مع كونها واحدة اختلافات الاول انه ادى الدية من اهل الصدقة من  
 عنده ام اخذ الدية من اليهود وفي رواية النسائي فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم دية عليهم واعانهم بنصفها والثاني انه  
 من اولياء المقتول البينة ام لا والثالث بل ابتداء لسؤال ايمان اهل اولياء المقتول واستحقاقهم بايمانهم دم المقتول  
 ثم سأل بايمان اليهود وام سأل ابتداء بايمان اليهود ثم لما انكروا سألهم بطريق استيفاءم الانكارى التحلفون وتحققون دم  
 قاتلكم فالصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اولاء اولياء المقتول بل عنكم البينة فلما انكروا قال فلكم ايمان اليهود ثم لما  
 اظهروا عدم ايمانهم بايمان اليهود قال لهم بطريق استيفاءم الانكارى التحلفون وتحققون بايمانكم دم مقتولكم فقلب على  
 بعض الرواة هذا او يقال ان غرضه صلى الله عليه وسلم عن اختلاف اولياء المقتول لم يكن ضابطا الشريعة وحكمها بل كان  
 غرضه استفسار ما في ضميرهم ليطلعوا على الحلف ولذا قالوا كيف تحلف ولم تشهد ونظير هذا ما في الصحيحين لما قالت بنت ابى سفيان ام المؤمنين  
 تزوج اختي يا رسول الله فقال اترين فكان غرضه من هذا استفسار ما في قلبها فقالت اريد ان يكون اختي شركتي في الخير  
 فقال لا فان الله حرم بيع الاختين وجملة الكلام ان البينة على المدعى واليمين على من انكر ولا معنى لاجاب اليمين على اولياء  
 المقتول وقد ذكرت البينة في كثير من الروايات وبالم يذكر فيها محمول على ما ذكرنا ان الواضحة متحدة فيعمل بما وافق الاصول  
 منها دون ما خالف وكذلك اختلف بين حلف اليهود خمسين يمينا فمن مثبت ومن ناف اياها والجمع ان اليهود كتبوا اليه  
 بحلف ولم يشهدوا ولم يطلبهم ولا اعتبار بكتابتهم فان الحلف لا بد ان يكون في مجلس القاضي ولم يوجد من ذكر باعني بها  
 كتابتهم ومن نفا بانفي في الواقعة ثم الاختلاف في بدل الدية من كان والاصل ان اليهود لم تثبت عليهم شيء لعدم البينة  
 وكانوا مستعدين للايمان الا ان اولياء المقتول لم يقبلوا منهم وكان ذلك حقاً لهم فقط بايمانهم باستقاطعه لا الا ان اليهود  
 بذلوا من المال شيئا فاما منهم ان القصة منجزة الى ازدي من ذلك وقد خالفوا على انفسهم ثبوت المدعى حيث وجد القليل فبهم  
 فاجبوا ان يسلموا من ذلك بما بذلوا وقبله النبي صلى الله عليه وسلم منهم لما علم انه لو لم تثبت عليهم المدعى وهو الظاهر لعدم البينة  
 وعدم مبالاة هو الامر بالايمان بسلموا من غير شيء ولم يزدوا في مال ولا نفس فهذه حقيقة القصة ثم ان صلى الله عليه وسلم اكمل دية  
 من عنده من اهل الصدقة فمن انكر الاخذ من اليهود فانما انكر اخذ كلها ومن اثبت اخذها منهم فانما قصد بذلك اخذ شيء

من ذلك مما ينسب إلى النبي عليه السلام أنه قال: لو كانت لم تفتح لكانت مع اليهود ومثله يدل عليه قوله في رواية الباب ما ذكرناه  
بحرب من الدور سوله اذ لو كانت مفتوحة كما قال ابن اسحق في السيرة لما افتتحت الى الحرب والا يذان بل كانوا اذ لا يخرجهم من  
من ارضهم حيث شاؤوا في البخاري وهي بغير صلح اي كان معهم عهدا فهذا صريح ولذلك لم يفتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة  
التي قيل في حق التبشع لكون القوم على سوارفوق بل فيها لاحتل اول الامر الى القتال والجدال وكان فيه خلاف المصلحة  
وعلى هذا فلا يرد على الخفيفة ما اورد من ان ناسككم في القسامة تخليف الملاك لا السكان وههنا قد حلف السكان اقبل  
لحلفهم ولم يعرض بالملاك وبهم المسلمون وانما جرى امر القسامة عليهم لما ان القوم كانوا معا يمين وكانت القسامة  
شائعا في الجاهلية على النخوة الذي قلنا فاقربنا الشرع عليها فلا يورد انه لو لم يفتح بعد لما قبلوا ذلك منهم لانهم كانوا  
غير مغرورين عليهم والدر علم بالصواب -

**باب** يقاد من القاتل اذ في نسخة بحجروا مثل ما قلنا قال في الهداية ولا يستوفى القصاص الا بالسيف يعني  
اذا وجب القتل الموجب للقود لا يستوفى الا بالسيف وقال الشافعي لا يقتل به مثل ما فعل ان كان فعلا مشروعا فان  
والا تخير رتبة لان معنى القصاص على المساوات ولنا قوله عليه السلام لا قود الا بالسيف واخرجه ابن ماجه عن ابي بكر  
والمراد بالسلح ولان فيما ذهب اليه استيفاء الزيادة لو لم يحصل المقصود مثل ما فعل فيخرج فيجب التخرع عنه كما في كسر  
العلم انتهى قلت اختلف العلماء في صفة القود فقال مالك انه يقتل مثل ما قتل فان قتله بعضا او تخفى او بالتعريق  
قتل بمثل وبه قال الشافعي واحمد واسحق وقال الشافعي ان طرح في النار عمد حتى مات طرح في النار حتى يموت  
وقال ابراهيم النخعي وعامر الشعبي والحسن البصري وسفيان الثوري والبخاري واصحابه لا يقتل القاتل في جميع الصور  
الا بالسيف واحتجوا بما رواه الطحاوي بسنده عن النعمان رفعه لا قود الا بالسيف واخرجه ابن ماجه والبوداوي والطحاوي  
ولفظه لا قود الا بالسيف في ما حديث الباب عن الحسن بن جارية وجد قد ضل اسمها بين حجرين فقتل لها من فعل  
بك هذا اذ لا حتى سعى ليهودي فادمت براسها فاخذ اليهودي فاعترف قتاص النبي صلى

الله عليه وسلم ان يرض راسه بالحجارة وفي رواية فامر به ان يرحم  
حتى يخرج حية ما وليس فيه ذكر الاعتراض وفي اخرى فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل بين حجرين  
ولم يذكر فيه الاعتراض ايضا وذكره في رواية الاولى فتاده فادعى بعض المالكية ان زيادة فتاده غير مقبولة قال الحاقط  
ولا يخفى فساد ما ذكره في فتاده حافظ زيادة مقبولة لان غير ذلك لم يتعرض لينفيها فلم يتعارضوا والشيخ لا يثبت بالاحتمال  
واجاب عن هذا الحديث بعض الخفيفة بانه منسوخ بنسخ المثل قلت بل هو محمول على التعزير والسياسة لانه كان القتل شبه  
عمد عنده وان كان عمدا عند صاحبيه ويمكن ان يقال انه قتل لانه كان قطع الطريق فكان من قطاع الطريق يقتل  
**باب** ايقاد المسلم من الكافر قال في الهداية ويقتل الحر بالحر والحر بالعبد والمسلم بالذمي خلافا للشافعي وقوله  
عليه السلام لا يقتل مؤمن بكافرا واخرجه في الباب عن علي وفيه طول وفيه لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذ

من هذا الحديث اي بكافرا ولانه لا مساواة بينهما وقت الجناية وكذا الكفر مبع فيورث الشبهة ولنا ما روى ان النبي صلى  
عليه وسلم قتل مسلما بذمي واخرجه الازرقطني في سننه عن ابن عمر ولان المساواة في العصمة ثابتة نظر الى التكليف والدار

والمبج كفر المحارب دون المسلم والذي ، القتل مبناه يؤمن بانقضاء المسبب الذي نقل الذي بالذي ، والمراد بما روى الحرابي  
ولا ذو عهد في عهده والعطف للمغايرة ولا يقتل بالمستامن ولا يقتل الذي بالمستامن ويقتل المستامن بالمستامن وهذا  
نابا لانفاق وفي الحرابي المعاهدية وفي المستامن روايتان قال الحافظ في الفتح ان رجلا قال لرفزان الحد عندكم ينذر  
بالشبهة واية شبهة اعلى من شبهة كفره فقال زفر بن شاذان اعلى اتى رحبت مما قال ابو حنيفة انه واجاب عن نابا صاحب الهدية  
تقريره اننا لانسلم ان مطلق الكفر مبج بل المبج كفر المحارب قال الله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله حتى يعطوا  
الجزية فانهم لم يعلم ان قتل الذي وذو عهد حرام عند الشافعي وان قتل فلا قصاص بل الديه وقالوا ان معنى الجملة الثانية  
اي ولا ذو عهد في عهد غير مصداق الاولي وقال الطحاوي ان مراد الثانية ان لا يقتل ذو عهد في عهده بل كافر  
فصار حاصل الحديث لا يقتل مسلم بجزى قلت ما قاله الشافعي ايضا ثم لم يكن لو تصدى احدا الى قتل ذي عهد يقتض من فان  
المعاهد يحقون الدم اجماعا فيكون حكم سائر الدماء حصل ان لا يقتل مسلم بل حربي وقال العيني في العمدة ان نابا الحديث  
ليس متعرضا الى ما نحن فيه بل غرضه عليه السلام بهذا وضع دمار الجاهلية اي لا يقتل بعد الاسلام بل ما كان من دم الجاهلية  
وتقوله شواهد ايضا منها انه صلى الله عليه وسلم خطب في حجة الوداع وقال فيها الاوان دمار الجاهلية موصوفة تحت قريش  
اخرج مسلم وغيره ثم فيه كلام فان فيه ذكر حجة الوداع وفي سائر طرق انه خطب في فتح مكة والراجح انه خطب في فتح مكة متحدثا فان  
صار شرح الجملة الاولى لطيف بالطف ولكن الجملة الثانية صارت ركيزة واعلى شرح الطحاوي المراد بالكافر كافر الحربي  
فيطالب وجب تخصيصه وقد بيناه وفي شئ آخر لاركة فيه ولا تخصيص وهو ان يقال ان الذي في حكم المسلم فان حقق دمه استفاد  
من حقق دمار المسلمين فصار معنى قوله لا يقتل مسلم بكا فلا يقتل مسلم ومن في معناه وهو الذي بدل كافر وليس هو الا الحربي  
ثم دليلنا ما اخرج الطحاوي بسنن قوي ان عمر امر ان يقتل من مسلم بكا فثم امر ان لا يقتل بل يؤدى وزعم الشوافع ان عمر  
رجع عن القصاص وقال الطحاوي ان الرجوع بعبيل امر اوله بالمسئلة الشرعية ثم صالح بالدية وذكر عطاء بن ابي رباح  
انه صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بكافرا وكفى له اجاب تفصيل تلك الواقعة ولعل يبي فيها ما مر في باب القسامة انه قتل بالقسامة  
رجلا من بني نصر بن مالك شجرة الرضا الحديث ولكن في القسامة

**باب** في من وجد مع اهله سجلا ايقنته لا يقتله بل يشهد عليه اربعة شهاد و الا لا عن فان قتله يقتض منه قضا  
وفيما بين وبين الشجر لا قتله وفي الحديث من قتل دون ماله فهو شهيد الحديث وفي الباب عن ابي هريرة ان سعد بن  
عبادة قال يا رسول الله الرجل يجد مع اهله رجلا ايقنته قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قال  
سعد بل الذي اكرمك بالحق قال النبي صلى الله عليه وسلم اسمعوا لي ما يقول سيدكم  
ليس نابا العزير او محالة على قتله الرجل بدون الشهادة بل حاصله مدح صفة الغيرة انه من سمته سادات الناس وكرامهم  
واعتزاز من جانب سعيه بانه انما صدر منه نابا القول من غاية غيرته وحمية واكله بقوله وانا غير منه والله اعلم في رواية  
في الباب ادب لو وجدت مع امراتي رجلا امهله حتى اتى باربعة شهود قال نعم وقول بل الحربي يقتله  
ولا يتامل فيه ولا يتاخر وليس مراده منه كلامه ومخالفة امره صلى الله عليه وسلم بل كلامه اخبار عن حقيقة حاله عند رؤيته  
اصلاح امراته مع استيلاء الغضب

**باب** الاول فی صلاۃ این و یک خطا ای بیده احد خطا قبل تقص منه فجو ابفی الباب ای نعم عن عائشه  
رضی اللہ عنہا بن سون یفتہ مبعد از آقا فلا حیه و خاصه رجل فی صلاۃ فضر به البهیم فشججه فاقوا  
تیرہ صلی اللہ علیہ وسلم فاقوا لقتول یا رسول اللہ فقال لینی صلی اللہ علیہ وسلم کن و الحدیث فصالحیم علی مال النعام  
**باب** التحدیث فی حدیث جاریہ و حدیثی رضت و تقدم ذکرها

**باب** تنقذ من الشربة وقعوا في يمين نفسه وفي الباب عن أبي سعيد الخدري قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي مع أصحابه فطعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرجون كان معه فخرجه فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال استقرا في هذا القصاص مني قال بل عفو يا رسول الله وفي الباب حديثان عن ابن عمر بن الخطاب فقال في الحديث عزالي ليضربا البشائر كرم ولا لياخذوا أموالكم فنهى فعل به ذلك فذاير فنهى إلى إقصاء عنه قال عمر بن الخطاب لو أن رجلا آذى بعض رعيته ألقه من الشربة

باب عفو النسبة عن الدماء قال الخطابي وهذا يختلف الناس في عفو النساء فقال أكثر أهل العلم عفو النساء عن الدماء جائزة لعفو الرجال وقال الأوزاعي وابن شبر بنزلة ليس للنساء عفو عن الحسن وإبراهيم المخنعي ليس للزوج ولا للمرأة عفو في الدماء قال في البداية وإذا اصطاح القاتل وأوليا القاتل على مال سقط القصاص وحسب المال قليلا كان أو كثيرا لقوله تعالى فمن عفى له من أخيه شيء الآية على ما قيل نزلت الآية في الصلح وقوله عليه السلام من قتل لثقتيل الحديث والمراد والله أعلم الأخذ بالرضا على ما بنياه وهو الصلح بعينه وإذا عفى أحدهما عن الشر كما من الدم أو صالح من نصيبه على عوض سقط حق الباقيين عن القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية وأصل هذا أن القصاص حق جميع الورثة وكذا الآية خلافا لما لاك والثاني في الزوجين رجل نذر أو أتيه عنهما وإذا سقط القصاص بتقريب الباقيين بالأول وليس للعاني شيء من المال لأنه استغنى عنه بعهده ورضاه وحروفي الباب عن عائشة روت قال علي المقتتلين أن يهجر الأول فالأول فكانت أصح قال أبو داود يهجر نكفو عن القتل قال الخطابي وتفسيره أن يقتل رجل وله ورثة رجال ونساء فإياهم عفا وإن كان امرأة سقط القود وصار دية وقوله الأول فالأول يريد الأقرب فالأقرب لقوله على المقتتلين بصيغة الجمع على الغالب قال الخطابي ويشبه أن يكون ههنا أن يطلب أولياء القاتل القود فيمنع القتل فينشا بينهما الحرب والقتال لأجل ذلك جعلهم مختلين لما ذكرناه قال في الجمل أن يكون الرواية المقتتلين بنصيب التائبين لأنه يقال أقتل فهو مقتتل غيره إن ما السبيل أكثر دني من قتله الحب قوله وعن عمر رفته من قتل في عميا في دمي يكون بينهم مجادلة أو بأسباط أو ضرب بعضها فهو خطأ وعقله عقل الخطاء ومن قتل عملا فهو قود الحديث في عميا أي في حال يعي امرأة فلا يشين قاتله ولا حال قتله وأسباط جمع سوط.

باب في الدية كرهه والدية في قتل شبه العمد غلظة على العاقلة ولا تثبت التغليظ الا في الابل خاصة وهي  
مائة من الابل اربعا خمس وعشرون بنت مخاص وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة  
وهذا مروي في الباب عن عبد الله بن مسعود قال عبد الله في شبهة العمد الحديث وبه قال ابو حنيفة والبوليف واهم بن حنبل  
وقال مجاهد الشافعي دية شبهة العمد مائة من الابل اثلاثا ثلاثون جذعة وثلاثون حقة واربعون شمية كلها خلفات في بطونها

اولادها استدلوا بحديث الباب عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب يوم الفتح  
الحديث وفيه ثم قال الا ان دية الخطاء شبهه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الابل منها اربعون  
في بطونها اولادها قال الخطابي وفي الحديث من الفقه اثبات شبهة قتل العمد وقال مالك ليس في كتاب  
الا العمد والخطار وما شبه العمد فلا تعرف وفيه بيان ان دية شبهة العمد مغلطة على العاقلة بوجوب اخذ الشافعي ومحمد وعطار وجعل الدية  
اثلاثا بهذا الحديث وهو مذنب زيد وابي موسى كما في الباب وقول زيد ابن ثابت وابي موسى مثل حديث النبي  
صلى الله عليه وسلم في دية شبهة العمد انها مائة من الابل اثلاثا وقال ابو ثور دية شبهة العمد اخماس وقال الخطابي ويشبه ان يكون  
الشافعي انما جعل الدية في العمد اثلاثا بهذا الحديث وذلك انه ليس في العمد حديث مفسر والدية في العمد مغلطة وفي شبهة العمد  
تمثل احدها على الاخرى وهذه الدية يلزم العاقلة عند الشافعي لما فيه من شبهة الخطار ودية الجنين قلت فعلى مذهب الشافعي  
يجب في العمد مائة من الابل ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون خلفه في بطونها اولاد وقال مالك احمد بن حنبل  
يجب الدية في العمد اربعا وخمسة وعشرون ابنة لبون وخمسة وعشرون حقة وخمسة وعشرون  
جذعة وروى عن عبد الله بن مسعود والدية في الخطار تجب على العاقلة مائة من الابل اخماسا وهذا قول اكثر اهل العلم  
قال ابو حنيفة واصحابه والثوري ومالك والشافعي واحمد الا انهم اختلفوا في الاصناف فقال ابو حنيفة واحمد يثبت  
عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة وروى هذا القول  
عن عبد الله بن مسعود وقال اصحاب مالك والثوري اثني عشر حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون  
بنت مخاض وعشرون بنو لبون وقد روى عن نفر من العلماء انهم قالوا دية الخطار اربع وسمي الشعي والغني والبيعي  
واليه ذهب اسحق بن ابي حنيفة وقد روى ذلك في الباب عن علي قال في الخطاء اربعا وخمسة وعشرون حقة وخمس  
وعشرون جذعة وخمسة وعشرون بنت لبون وخمسة وعشرون بنت مخاض وبه اخذوا وفي الباب  
عن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت في المغلطة دية شبهة العمد اربعون جذعة وخمسة وعشرون حقة  
وثلثون بنت لبون وفي الخطاء ثلثون حقة وثلثون بنت لبون وعشرون بنو لبون وعشرون  
بنات مخاض واما رواية الاولى في الباب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان  
من قتل خطاء فديته مائة من الابل ثلثون بنت مخاض وثلثون بنت لبون وثلثون حقة وعشرون بنت  
فقال الخطابي لا اعرف قال به الفقهاء قلت عندنا في الجمول على التقويم وكذلك يحيل اختلاف الروايات على اختلاف  
قيم الابل بحسب اختلاف الازمنة او يقال ان للدية صور واخترنا منها صورة التي رواها ابن مسعود وفقهاء نفي الباب  
عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في دية الخطاء عشرون حقة وعشرون  
جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض ذكر  
به في دية الابل التي هي الاصل في الدية وفيها مغلطة ومحفقة ولما عن غير ما في الباب عن عمر بن شبيب عن  
ابيه عن جابر قال كانت دية الابل التي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانمائة دينار وثمانمائة الاف  
درهم ودية اهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين قال فكان ذلك كذلك ربا الحسن

حتى استخلف عمر فقام خطيباً فقال ان الابل قد غلت قال ففرضها عمر على اهل الذخيرة ديناراً  
 على اهل لوزق اثني عشر الفا وعلى وزن ستة وعلى اهل البقرة مائتي بقرة وعلى اهل لشناة الف ديناراً وعلى اهل  
 الحلال مائتي حلة قال وتلك دية اهل الذمة لم يدفعها فبارفع من الدين في رواية الباب  
 عن عطاء بن ابي رباح رفعه قضى في الدية على اهل الابل مائة من الابل وعلى اهل البقرة  
 مائتي بقرة وعلى اهل الشاة الف ديناراً وعلى اهل الحلال مائتي حلة وعلى اهل النحر شيئاً لم يحفظه  
 محمد بن اسحق وفي الباب عن ابن عباس ان رجلاً من بني عدي قتل فجعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 دية اثنا عشر الفا فهذا يدل على انه قيمة الابل كانت رفعت في زمنه صلى الله عليه وسلم الى اثني عشر الفا وعلى وزن  
 ستة فاختاره عمر ذلك فيه كما يدل حايث عطاء انه كانت قيمة الابل في عهد علي عليه السلام من الحلال والبقرة والشاة  
 ما اختاره عمر ولا يخالف ما روى عن عمر انه فرض عشرة الاف درهم فانه على وزن سبعة قاله الامام محمد قال في الهداية ومن  
 العيين (الذهب) الف دينار ومن الورق عشرة الاف درهم وقال الشافعي من الورق اثنا عشر الفا لما روى ابن عباس  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بذلك ولما روى عن عمران النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية في قتل عشرة الاف درهم  
 وتاويل ما روى انه قضى من درهم كان وزنها وزن ستة وقد كانت كذلك الى عهد عمر ولا ثبت الدية الا من هذه الانواع  
 الثلاثة (الابل والذهب والفضة) عندنا في حنفية وقالوا منها ومن البقرة مائتي بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الحلال مائتي حلة  
 كل حلة ثوبان لان عمر كان جعل على اهل كل مال منها وله ان التقدير انما يستقيم بشي معلوم المالينة وهذه الاشياء مجبولة للمالينة  
 ولهذا لا يقدر بها ضمان والتقدير بالابل عرف بالاخبار المشهورة عندنا في غير ما ذكر محمد في المعاقلة انه لو صالح على الزيادة  
 على ما في حلة او مائتي بقرة لا يجوز وهذا آية التقدير بذلك فان ما هو المقدر شرعاً لا يصلح الصلح على الزيادة عليه كما في الابل و  
 الذهب والفضة ثم قيل هو قول الكل فيرفع الخلف وقيل هو قولها ودية المرأة على النصف من دية الرجل وقد ورد هذا اللفظ  
 موقوفاً على علي ومرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال الشافعي ما دون الثلث لا ينصف ودل الشافعي في الثلث قولان  
 وامامة فيه زيد بن ثابت ودية السلم والذي سار وقال الشافعي في الزيادة في باب ما قول عبد الله بن عمرو في الباب دية  
 اهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين ذلك كونهن اذن منه وحكم على الآتي بما مضى باستصحاب الحال والافتقار  
 ثبت انه صلى الله عليه وسلم اتم دية اهل الذمة كالمسلمين فلا حجة للشافعي في قوله -

**باب في دية الاعضاء** قال في الهداية وكل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشرة دية لقوله عليه السلام في كل اصبع  
 عشر من الابل ولان في قطع اكل نفوتها جنس المنفعة وفيه دية كاملة وهي عشر فنقسم الدية عليها والاصابع كلها سواء الاطراف  
 الحديث ولا تها سوار في اصل المنفعة فلا تعتبر الزيادة فيه كاليدين مع الشمال وكذا اصابع الرجلين لانه نفوتها كلها  
 منفعة الشيء تعجب الدية كاملة ثم فيها عشر اصابع فنقسم الدية عليها عشراً وفي كل اصبع فيها ثلاثة مفاصل ففي احدها  
 ثلث دية الاصبع وبانها مفصلان ففي احدها نصف دية الاصبع وبمؤظفها انقسام دية اليد على الاصابع وفي كل سن خمس  
 من الابل لقوله عليه السلام في حديث ابي موسى الاشعري (في الباب) وفي كل سن خمس من الابل والاسنان والاضراس سواء  
 لا طلاق بارونا وما روى في بعض الروايات (في الباب عن ابن عباس) والاسنان كلها سواء ولان كلها في اصل المنفعة



سوار فلا يعتبر التفاضل كالأيدي والأصابع وفيه إذا كان ظاهراً كان من أعيان الأسماء. وقال أبو علي بن المظفر  
عامة أهل العلم على ترك التفصيل وإن في كل من خمسة أبعرة وفي كل أصبع عشرة عشر. أبلى خمسة عشر أصبعاً  
أصابع اليد والرجل في ذلك سوار كما جعل في الحردية كاملة الصغير والطفل والكبير السن القوي والضعيف في الكفاية  
ولو أخذ على الناس أن يعتبروا الجمال والمنفعة لانتصف الأمر في ذلك اختلاف لا ينبغي ولا يصح فعمل على الأصابع في ذلك  
ما وازد ذلك من الزيادة والنقصان في المعالي ولا أعلم خلافاً بين الفقهاء أن كل من قطع يده من الكوع فإن يديه  
الدية إلا أن أبا عبيد بن طرب زعم أن نصف الدية يستحق في قطعها من المنكب لأن اسمها يه على الشمول والاستيفار  
أما يقع على ما بين المنكب إلى الطرف الأمامي انتهى وفي السبب عن أبي موسى رفته قال الأصابع سواء أذنها عشر  
عشر من الأبل وعن ابن عباس رفته هذه وهذه سواء يعني الأبهام الخمسة في رواية عنه رفته الأصابع سواء  
والأسنان سواء الذنبية طفر من سواء هذه وهذه سواء وفي أخرى عنه رفته الأسنان سواء الأصابع سواء وفي رواية  
عنه رفته جعل أصابع اليدين والرجلين سواء وفي رواية عن ابن عباس عن أبيه عن عبد الله قال في  
خطبته وهو مستند ظهر إلى الكعبة في الأصابع عشر عشر وفي رواية عنه رفته قال في الأسنان خمس خمس  
قال الخطابي سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الأصابع فجعل في كل واحدة عشر من الأبل وسوى بين الأسنان فجعل في  
كل من خمس من الأبل وهي مختلفة الجمال والمنفعة ولولا أن السنة جارت بالتشوية لكان القياس أن تفاوت بين يديها  
كما فعل عمر بن الخطاب قبل أن يبلغ الحديث فإن سعيد بن المسيب روى أنه كان يجعل في الأبهام خمس عشرة وفي السبابة  
عشر وفي الوسطى عشر وفي البصرة ساء وفي النخضر ساء وفي النخضر ساء وفي النخضر ساء وفي النخضر ساء  
أن الأصابع كلها سوار فاخذ به وكذلك الأمر في الأسنان كان يجعل فيما قبل من الأسنان خمسة البعرة في الأضراس غير  
بغير قال ابن المسيب فلما كان معاوية وقعت أضراسه فقال أنا أعلم بالأضراس من عمر بن الخطاب قال في النهاية وفي المازن  
الدية وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية والأصل فيه ما روى سعيد بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في النفس الدية  
وفي اللسان الدية وفي المازن الدية وبكذا هو في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي النسائي  
وبرائيل ابني داود عن سليمان بن أرقم عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كتب كتاباً إلى أهل اليمن فيه الفرائض والسنن والديات ولعبث به مع عمرو بن حزم فقرأ على أهل اليمن وفيه أن في النفس الدية  
مائة من الأبل وفي الأنف إذا استوعب بآنه الدية وفي اللسان الدية والأصل في الأطراف أنه إذا نوتت جنس منقعة  
على الكمال أو زال جبالاً مقصوداً في الآدمي على الكمال يجب كل الدية لا تلازم النفس من وجه وهو ملحق بالأنف من كل  
تخطيطاً للآدمي أصلاً فصار رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية كلها في اللسان والأنف وعلى هذا ينبغي فروع كثيرة فنقول  
في الأنف الدية لا تزال الجمال على الكمال وهو مقصود وكذا إذا قطع المازن أو الأذن وتوطح المازن مع القصة لا يزداد  
دية واحدة ولا يعضو واحد وكذا اللسان لفوات منقعة مقصودة وهو النطق وكذا الذر لا يفتوت به منقعة الوسطى والأبلى  
واستمسك البول والرمي به ووفق المار والأبلى الذي هو طريق الأطلاق عادة وكذا في الحشفة الدية كما مائة لأن  
الحشفة أصل في منقعة الإبلاج والرفق والقصة كالتدليع وفي العقل إذا ذهب بالضرب الدية وكذا إذا ذهب بمس أو بصبر

او ثمة اوزون قد لان لكل واحدة منها منفعة مقصودة وقد روى الابن ابى خبيبة في مصنفه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 ضربة واحدة ذهب بها العقل والكلام والسمع والبصر وفي العيين الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي كل واحدة من  
 هذه الاشياء نصف الدية وفيما كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي العيين الدية وفي احداهما نصف الدية ومن ضرب  
 عضوا فذهب منفعة فدية كاملة كاليد اذا شلت والعين اذا ذهب ضوؤها انتهى لمخضا وفي الباب عن عمر بن الخطاب  
 عن ابيه عن جده قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم دية الخطاء على اهل القرى اربعائة دينار  
 او عدلها من الورق ويقومها على اثنان الا بل فاذا غلت دفع في قيمتها واذا هاجت رخصا نقص من  
 قيمتها وبلغت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة دينار الى ثمانمائة دينار او عدلها  
 من الورق ثمانية الاف درهم قال وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على اهل البقر مائة بقرة ومن  
 كان دية عقله في الشاة فالف شاة قال وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان العقل ميراث بين  
 ورثة القاتل على قرابتهم فافضل للعصبة قال وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الالف  
 اذا جيع الدية كاملة وان جدعت شدة (ارنب) فنصف العقل خمسون من الابل او عدلها  
 من الذهب او الورق او مائة بقرة او الف شاة وفي اليد اذا قطعت نصف العقل وفي الرجل  
 نصف العقل وفي المامومة ثلث العقل ثلث وتثلثون من الابل وثلث ثلث قيمة ابل  
 او قيمتها من الذهب او الورق او البقر او الشاة والجائفة مثل ذلك وثلث العقل وفي الاصابع  
 في كل اصبع عشر من الابل وفي الاسنان في كل سن خمس من الابل وقضى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ان عقل المرأة بين عصبتها من كانوا الا يريثون منها شيئا الا ما فضل عن ورثتها فان  
 قتلت فعقلها بين ورثتها وهم يقتلون قاتلهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ليس للقاتل شيء وان لم يكن له وارث فوارثه اقرب الناس  
 اليه ولا يرث القاتل شيئا قال محمد بن ابي حنيفة في الحديث  
 ان الدية ميراث يقسم على ذوي الفروض والعصبات وفي الالف اذا قطع دية كاملة وعخذاني الارنب ايضا دية كاملة وفي  
 اليدين نصف الدية وفي اليد نصف الدية وفي الرجل نصف الدية وفي كل سن خمس من الابل وقد ذكرنا عن الهدي وفي الدية المختار  
 وفي كل سن من الرجل خمس من الابل او خمسون دينارا او خمس مائة درهم لقول الله صلى الله عليه وسلم في كل سن خمس من الابل يعني  
 عشرة دية لوجر او نصف عشر قيمته له عبد فان ثلث تزيجين عند دية الانسان كلها على دية النفس ثلثه اثنا عشر دية لوجر او نصف  
 لانه ثابت بالنص على خلاف القياس لما في الغاية وغيره وليس في البدن ما يجب تنقيته اكثر من قدر الدية سوى الانسان  
 وقد توجدوا اجزاء اربعة فكون انسانا ثلثين ذكره القسستاني وفيه ان في المومنة هي الجنابة البالغة ام الدماغ  
 هو الدماغ او الجذوة الرقيقة التي عليها ثلث الدية وهي ثلث وثلثون من الابل وثلث قيمة ابل وكذلك في الجنابة وهي الجنابة  
 التي تبلغ الجوف قال في الهدي الشجاج عشرة الحارصة وهي التي تخرج من الجلد اي نخسه ولا تخرج الدم والامعة وهي التي  
 تظهر الدم ولا تسيل كالدم في العين والدمية وهي التي تسيل الدم والبراسة وهي التي تسبح في الجلد اي تقطعها المتلاحة وهي

التي تأخذ في اللحم واليسحات هي التي تصل الى السماق وهي جلد رقيقة بين اللحم وعظم الراس والموضحة وهي التي توضع في العظم  
اي نبتة والهاشمة وهي التي تكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقل العظم بعد الكسار تحوله والامة وهي التي تصل ام الراس  
وهو الذي فيه الدماغ ففي الموضحة القصاص ان كانت عذرا ما روى انه عليه السلام قضى بالقصاص في الموضحة داخرا  
البيت بميتا به ولا قصاص في بقية الشجاج لانه لا يمكن اعتبار المساواة فيها ونما وكن الموضحة حكومة العدل لانه  
ليس فيها ارش مقدور ولا يمكن ابداره فوجب اعتبار حكم العدل وسما تور عن النخعي وعمر بن عبد العزيز وفي الموضحة  
ان كانت خطا نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشر الدية وفي المنقلة عشر الدية ونصف عشر الدية وفي الامة ثلث الدية  
وفي الجائفة ثلث الدية فان نفذت بها جائعتان ففيها ثلثا الدية لما روى في كتاب عمرو بن حزم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في  
الموضحة خمس من الابل وفي الهاشمة عشرون في المنقلة خمسة عشرون في الامة ويروى المامونة ثلث الدية وقال عليه السلام  
رفي ذلك الكتاب في الجائفة ثلث الدية وعن ابي بكر انه حكم في جائفة نفذت الى الجانب الآخر ثلثي الدية ورواه عبد الرزاق  
في مصنفه عن ابن المسيب قال وبنو نازية اخرى تسمى الدامغة وهي التي تصل الى الدماغ وانما لم يذكر لانها تقع  
قتلا في الغالب لاجناتية مقتصرة مفرقة بحكم علي رضي الله عنه ثم في الحديث ان القاتل محروم من الارث من دية المقتول و  
من تركته ثم في الباب عن عمر بن شبيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال عقل  
لشبهه العمد مغلط يبتل عقل لمن لا يقبل حقا اي صاحب شبهة العمد بل يودي الدية مغلطا وكل ذلك بنباه ومنه  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المواضعة خمس من الابل وعنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سلم في العين القائمة السادة لما كانها بثلث الدية لما روى العيين التي كانت قائمة في موضعها ولم تكن تبصر شيئا  
وكان فيها الجمال فقط فمن فقاها آلف الجمال فقط فيجب ثلث الدية وعلى هذا فلا يخالف الرواية شيئا من المناصب <sup>والله اعلم بالصواب</sup>  
**باب** دية الجنين فعيل بمعنى مفعول من جنه اذا ستره من باب طلب وهو الولد ما دام في الرحم وكفى استبانة  
بعض خلقه كظفر وشعر قال في الهالية واذا ضرب بطن امرأة فالقت جنينا ميتا ففيه غرة وهي نصف عشر الدية قال رضي الله عنه  
معناه دية الرجل وهذا في الذكر وفي الانثى عشرون المرأة وكل منهما خمسة درهم والقياس ان لا يجب شيء لانه لم يثبته بجهوده  
الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وجب الاستحسان ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الجنين غرة عبد او امه فقيمة  
نساءته ويروى خمسائة فتركنا القياس بالاشروء وحجة علي من قدر ما يستماتة نحو ما لك والشافعي وهي على العاقلة عندنا  
وقال مالك في ماله لا بدل الجزر ولنا فيه عليه السلام قضى بالغرة على العاقلة حديث الباب ولانه بدل النفس ولهذا ابداه  
عليه السلام دية حيث قال دوه (رواه الطبراني) وقالوا ان الذي من لا صاحب ولا استهبل الحديث وتجب في سنة وقال الشافعي  
في ثلاث سنين ولنا ما روى محمد بن الحسن ان قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل بالغرة على العاقلة في سنة  
وليس في فيه الذكر والانثى لا اطلاق ما روى فان القتل حيا ثم مات ففيه دية كاملة وان القتل ميتا ثم ماتت الام فعليه دية  
بقتل الام وغرة بالقاتلها وقد صح انه عليه السلام قضى في هذا بالدية والغرة وان ماتت الام من الضربة ثم خرج الجنين في ذلك  
حياتهما مات فعليه دية في الام ودية في الجنين وان ماتت ثم القتل ميتا فعليه دية في الام ولا شيء في الجنين وقال الشافعي  
تجب الغرة في الجنين ولا يجب في الجنين موروث عنه لانه بدل نفسه فشره ووزنه والارثه الضارب حتى لو ضرب الجن امراة

فألف ابنه يتيمًا فحلى عاقلة الاب غرة واليرث (الاب) منها لانه قاتل بغير حق مباشرة ولا ميراث للقاتل انتهى لمختصا وفي الباب  
عن المغيرة ان امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل (اسمه حمل بن مالك) فضربت احدهما الاخرى بعمود  
فقتلها وقتلت جنينها فاخصما الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال احمل لرجلين (ولي القاتلة) كيف ندى من لا  
صالح ولا اكل ولا شرب ولا استعمل فقال لسميع كسميع الاعراب وقضى فيه بقرة وجعله على عاقلة  
المراة (القائلة) وذا جبرير في جعل النبي صلى الله عليه وسلم دية المقتولة على عصابة القاتلة وغرة لها في  
بطنها وفي الرباعين المسورين غرة ان عمر استنار الناس في املاص المراة لاستلها الله فقال المغيرة  
شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضى فيها بقرة عيدا وامة وحررا فقام اليه (عمر) حمل بن مالك  
فقال انت بين امرأتين فضربت احدهما الاخرى بمسجل فقتلتها وجنينها فقضى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في جنينها بقرة وان تقتل راي المرأة القاتلة وعن طاووس قال قام عمر على المنبر فذكر  
معناه ولم يذكر وان تقتل راي عيدا وامة قال فقال عمر الله اكبر لو لم اسمع بهي لقضينا  
بغير هذا فوقعنا في الخطا وعن ابن عباس قال فاسقطت غلاما وقد نبت شعره ميتا وماتت  
المراة فقضى على العاقلة الدية فقال عمرها انها قد اسقطت يا بني الله غلاما وقد نبت شعره  
فقال ابو القاتلة انه كاذب الله طالله ما استعمل ولا شرب ولا اكل فقال النبي صلى الله عليه  
وسلم اسمع الجاهلية وكرها نبتها اذ في الصبي غرة قال ابن عباس اسم احد يما ملكية والاخر  
ام عطف في الباب عن جبرير وفيه ان المراة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لحيات ميرا قتها اليه وان القتل على عصبتهما  
وانما ذكر المراة المقضى عليها بانها توفيت الجاهلا لا متبعا راي ولا شكال وحبر  
الحديث والامر سهل لانها لما جنت كانت الدية على عاقلتها وعصبتهما  
لان الغرم بالنتم ولما ماتت كان وراثتها للعارض لان الوراثة لذوي الفروض  
والعقبات وفي الباب عن عبد الله بن  
بريد عن ابيه ان امرأاة فاسقطت فرج ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فجعل في دلهما خمسمائة شاة ونهى يومئذ عن الحق قال بوداد كذا الحسن بن محبوب  
شاة والصواب ثلثة شاة قلت لعله في الحديث خمسمائة درهم فوقع موضع درهم شاة فغلطوا في الباب عن الشعبي قال  
الغرة خمسمائة يعني درهم قال بوداد فقال البيهقي خمسمائة درهم وخمسون ديناريا وى خمسمائة درهم وهو  
نصف عشر الية قال النووي وقد فسر الغرة في الحديث بعبد او امة قال العلماء وسميها للتقسيم لا للشك والمراد بالغرة  
عبد او امة وهو اسم لكل واحد منهما كانه غم بالغرة عن اسم كذا قالوا اعتق رقبة واصل الغرة بياض في الوجه وانها  
قال ابو عمر والمراد بالغرة الابيض منها خاصة قال ولا يجوز في الاسود وهو خلاف ما انفق عليه الفقهاء انه تجزئ فيها البياض  
والسواد ولا يشعين البياض وانما المعتبر عندهم ان يكون قيمتها عشرة دية الام او نصف عشرة دية الاب واما ما جاز في بعض

الروايات بغيره عبادة او فرس او بلبل فروايت باطله انتهى قلت هذا الرواية في الباب رواه عيسى بن يونس من حديث  
ابن اسرة وقد وهم به وفيه وهو كثير الدلط وما ينبغي التنبه عليه ان في واقعة الباب سقطت الجنتين اولا وقد ماتت محكم  
بديهة الجنتين ثم ماتت امه محكم بديتها.

**باب في دية المكاتب** قال في المهرية واذا قتل المكاتب عمدا وليس له وارث الا المولى وترك وفار ذلك القصاص  
عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا ارى في هذا قصاصا لانه اشتبه بسبب الاستيفاء فانه المولى ان مات حرا والمالك ان مات  
عبد او بوزك وفار وله وارث غير المولى فلا قصاص ما ان اجتمعوا مع المولى لانه اشتبه من له الحق لانه المولى ان مات عبدا او بوزك  
ان مات حرا وان لم يترك وفار وله ورثة احرار وجب القصاص للمولى في قولهم جميعا لانه مات عبدا بل اربى لانفسه لا لكتابه  
وقال ومن قتل عبدا خطأ فعليه قيمة لا تزد على عشرة آلاف درهم فان كانت قيمة عشرة آلاف درهم او اكثر قضى له العشر  
الآلاف الا عشرة وفي الامنة اذا ارادت قيمتها على الدية خمسة آلاف الا عشرة وهذا عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي  
تجب قيمته بالثمة ما بلغت انتهى فاذا مات العبد المكاتب بغير شيء من مال الكتاب فهو عبد بالقي درهم فيودي دية العبد قال  
الخطابي اجمع عامة الفقهاء ان المكاتب عبدا بالقي عليه درهم في جناية الا ابراهيم النخعي وقد روى ايضا في مثل ذلك شيء ايضا  
عن علي بن ابي طالب واذا صح الحديث وجب القول به اذ لم يكن ينسوخا او متارضا بما هو اولى منه انتهى قلت اراد  
بالحديث حديث الباب عن ابن عباس قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في دية المكاتب يقتل

يودي ما ادى عن مكاتبته في الحرانية دية المملوك وفي رواية اخرى عنه رفعه قال اذا اصاب المكاتب حدا  
او دوت ميوتا يوث على قد ربا عتق منه قال ابو داود ورواه وهيب عن ايوب عن عكرمة عن  
علي عن النبي صلى الله عليه وسلم دارس له حماد بن زيد واسماعيل عن ايوب عن عكرمة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم رجع لاه مسلما وجعله اسمعيل بن علي بن قول عكرمة اي موقوف عليه وقد  
عرفت ان الخطابي اقر بان حديث المكاتب عبدا بالقي عليه درهم تلقى الامنة بالقبول وعمل به عامة الفقهاء وهو معارض بهذا  
الحديث فلا يجيب القول به كما قاله بنفسه مع انه ينظم فيه الجواز وبما ترمى ويمكن توجيهه رواية الباب بجمل لفظ ما المذكور فيها  
على انه بمعنى ما دام او على المصدرية على ان يكون المصدر ظرفا كقولهم انك نفوق النجم والمعنى يودي المكاتب حين ادى  
بدل كتابته ودية حرة حين يلقي عليه درهم يودي دية العبد وكذلك في الرواية الثانية يحل لفظ قدر على الزيادة او يكون المعنى  
على تقدير عدم الزيادة انه يودي على مقدار ما عتق ولما يكن انتهى متجرا بالرمز فدية يودي ويرث ارث الحر فقط ان ادى بدل  
الكتابة او العبد فقط ان يلقي عليه شيء او يقال العبد لا قدر له وانما الارث معلق على قدره فلا يرث ما لم يعقن ولا يعقن ما بقي  
عليه درهم وكذلك الحد فان حد الحر انما يجذب العبد لو كان له من القدر ما للحر واذا فلا يلزم الجمع بين حدي حر وعبد

**باب في دية النسي** قال في المهرية ودية النسي والمسلم سوار رجاليهم ونساءهم كنساءهم في النسي وما دونها  
وقال الشافعي دية اليهودي والنصراني اربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمان مائة درهم وقال مالك دية اليهودي والنصراني ستة  
الآلاف درهم لقوله عليه السلام عقل الكافر نصف عقل المسلم لفظ التزدي، والكل عنده اثنا عشر الفا وللشافعي ما روى ان النبي  
صلى الله عليه وسلم جعل دية النصراني واليهودي اربعة آلاف ودية المجوسي ثمان مائة رواه الشافعي في مسنده قوله عمر ولنا في دية

دية كل ذي عهد في عهد الف دينار ولا كانت في البكر وعمراده الشافعي لم يرف روي ولم يذكر في كتب الحديث وروينا داود الشافعي  
 مالك فانه لم يرف في العهد الف دينار في البكر وعمراده الشافعي لم يرف روي ولم يذكر في كتب الحديث وروينا داود الشافعي  
 المعاهد نصف الحق قال الخطابي ليس في دية اهل الكتاب شي ايهن من هذا واليه ذهب عمرو بن عبد العزيز وعروة بن الزبير  
 وهو قول مالك وابن شبرمة واحمد بن حنبل قال اذا كان القتل خطأ فان كان عمدا لم يقدر به وليضا عفا عليه باثني عشر  
 الف وقال اصحاب الرأي وسفيان الثوري دية دية المسلم وهو قول الشعبي والخنفي ومجاهد وروى ذلك عن عمرو بن مسعود  
 وقال الشافعي واسحق دية الثلث من دية المسلم وهو قول ابن المسيب والسنن وطهرمة وروى ذلك ايضا عن عمر خلافت  
 الرواية الاولى وكذلك عن عثمان بن عفان انتهى قلت واما رواية الهذلي قال الزبلي اخرج البكر وعمراده في المراسيل عن سعيد بن  
 المسيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دية كل ذي عهد في عهد الف دينار انتهى ووافقه الشافعي في مسنده على سعيد  
 فقال اخبرنا محمد بن الحسن ثنا محمد بن يزيد ثنا سفيان بن حسين الزهري عن سعيد بن المسيب قال دية كل معاهد في عهد  
 الف دينار وخرج الترمذي بسنده عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم ودى العامرين بدية المسلمين وكانا  
 عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال حارث بن غريب وخرج الدارقطني في سنة في الحارثي وروى عن ابن كرز قال سمعت ابا  
 عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ودى ذميا دية مسلم قال الدارقطني البكر وعمراده في العهد وعن الزهري ان البكر  
 وعمراده كانا يجلان دية الذمى مثل دية المسلم وعنه كانت دية الذمى مثل دية المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكر  
 وعمر وعثمان فلما كان من معاوية جعلها على النصف وعن علي انما بدله الجزية ليكون ديارهم كما ياتنا واموالهم كما ياتنا انتهى  
**باب الرجل يقتل رجلا فيدفع عنه نفسه فلا جناحة على وافر عن نفسه اذا قتل من اراد قتله قال في الهذلية ومن**  
 شهر على المسلمين سيفاً فاعلمهم ان يقتلوه لقوله عليه السلام من شهر على المسلمين سيفاً فقد ابل ودمه ولا تدين طريقاً للقتل  
 عن نفسه فله قتله وفي جامع الصغير ومن شهر على رجل سلا جاليل او تها را او شهر عليه عصا ليل في مصر او تها را في طريق في  
 غير مصر فقتله المشهور عليه عما فلا شئ عليه لما بنينا انتهى لمخاض والحديث رواه النسائي من حارث بن ابي الزبير والحديث في مسنده  
 عن حمزة مرفوعاً عن شهر سيفه فدمه بارئ في الباب عن علي قال قاتل اجير لي رجلاً فعض يدي فانتزعوا فنددوا  
 شنية فاقى النبي صلى الله عليه وسلم فاهلدها وقال اتريد ان يضع يدي في ذيك فقصتها  
 اختلف الروايات في هذه القصة على وجهين ففي مسلم والنسائي قاتل علي بن امية رجلاً فعض احداهما صاحبه وفي رواية  
 ان رجلاً من بني تميم قاتل رجلاً فعض يده وفي رواية فاستاجرت اجيراً فقاتل رجلاً فعض احداهما الآخر ففرغ ابن الجلبين  
 اليهمين علي واجبره وان علي ايهن نفسه قال الحافظ واما تميز العاض من المعضوض فوقع بيانه عند مسلم والنسائي بلفظ  
 ان اجير لي علي عض رجل ذراعاً وفي رواية فقاتل اجيري رجلاً فعضه الاخر وفي رواية خرجنا في عزوة تبوك ومعا صاحب  
 لنا فقاتل رجلاً من المسلمين فعض الرجل ذراعاً وفي رواية النسائي بلفظ ان رجلاً من بني تميم عض فان علي تيمم اما اجير  
 فلم يصيرخ بانه تيمم وفي رواية فقاتل رجلاً فعض الرجل ذراعاً فوجد ففرغ بهذا ان العازي يولي بن امية ولعل هذا هو  
 السر في ايهام نفسه ولم يقع في شئ من الطرق ان الاجير هو العاض انتهى بقدر الضرورة -  
**باب في من تطيب ولا يعلم منه طب فلعنت** اهلك المريض قال الخطابي ولا اعلم خلافا في ان المعالج اذا

فقال المريض كان ضامنا والمتن على علم او عملا لا يعرف متعذرا فاذنوا من فعله التلطف ضمن الدية وسقط عنه القود لانه لا يتبدل  
 ودن اذن المريض في بداية الطبيب في قول عامة الفقهاء على عاقلة المراد بالطبيب الذي جاهل من الطب في الباب  
 من سرور بن ابي رجب عن ابيه عن ابن بريد قال من نطيب ولا يعلم منه طب فهو ضامن قال  
 ابو داود اذن له ان لا يبرره اذا الوارث كان ذكرا صغيرا مالا وفي رواية عن بعض الوفد رفعه ايا طبيب نطيب على  
 قويم لا يعرف له نطيب قبل ذلك فاجبت فهو ضامن لا يبرره اذا راى اما انه ليس بالنعته انما هو قطع العرق  
 والبيد والكي حاصلان الطبيب اذا عالج شئ من المعالجة بيده مثلا فصدق قطع العرق او شق الجلد او كواه بمكواة  
 او سقاء بيده فاجرت في فمه فتلف فهو ضامن يلزم الدية واما اذا وصف له الدواء وبينه للمريض باللسان او كتب له النسخة  
 فاكل او شرب المريض بيده فلا ضمان فيه

**باب الفصا** من السن قال في الهداية ومن قطع يد غيره عما من لفصل قطعت يده وان كانت يد اكبر  
 من اليد المقطوعة لقوله تعالى والجروح قصاص ويؤتى عن المماثلة فكل ما يمكن رعايتها فيه يجب فيه القصاص ما لا فلا  
 وقد امكن في القطع من المفصل فاعتبر ولا معتبر كيد صغيرا لان منفعة اليد لا تختلف بذلك وكذلك الرجل و  
 مارن الانف والاذن لا يمكن رعايته المماثلة وفي السن القصاص لقوله تعالى والسن بالسن وان كان سن من نقص  
 منه اكبر من السن الاخر لان منفعة السن لا تتفاوت بالصغر والكبر وفي كل شئ يتحقق فيها المماثلة القصاص لما تلونا  
 ولا قصاص في عظم الا في السن وهذا اللفظ مروى عن عمرو بن شعوب قال عليه السلام لا قصاص في العظم والمراد  
 غير السن انتهى لمخصا قال عمرانا لا تقيد من العظام وقال ابن عباس ليس في العظام قصاص ونحوه عن الشعبي والحسن  
 رواه ابن ابي شيبة في مصنفه وفي الباب عن انس بن مالك قال كسرت الربيع عمة انس بن مالك اخذت  
 انس بن النضر ثنية امرأة فانها النبي صلى الله عليه وسلم فقصى بكتاب الله القصاص (السن بالسن)  
 فقال انس بن النضر والذي بعثك بالحق لا تكثرت ثنيتهما اليوم قال يا انس كتاب الله القصاص

فرضنا بادش اخذني في الحديث قوله اليوم اى في هذا الوقت وكان ذلك اخبارا عما يجزى في نفسه ثقة على ربه ادا  
 بحكمه صلى الله عليه وسلم فوجع كذلك ولذا قال صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو اقسام على الله لا يبر

**باب** في الدابة تنفر برجلها اى تضرب النخس باحدى زواياها يقال نفخت الدابة اذا رمت بها فربالت زوال  
 في الهداية الركاب ضامن لما وطأت الدابة ما اصابته بيد او رجلها او راسها او كدمت دكره او ادخبطت وكذا اذا  
 صدمت دكوت ولا يضمن ما نفخت برجلها او ذنبها والاصل ان المروء في طريق المسلمين مباح مقيد بشرط السلامة  
 لانه يتصرف في حق من وجه وفي حق غيره ومن وجه لكونه مشتركا بين كل الناس فقلنا بالاباحة مقيدا بما ذكرنا ليعتدل النظر  
 من الجانبين ثم انما يتقيد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه ولا يتقيد بها فيما لا يمكن التحرز عنه لما فيه من المنع عن  
 التصرف ويترباه وهو مستوح والاحتراز عن الاضرار وايضا به يمكن فانه ليس من ضرورات التيسر تقيدنا بشرط  
 السلامة عنه والتحرر بالرجل والذنب ليس يمكن الاحتراز عنه مع السير على الدابة فلم يتقيد به فان اوقفها في الطريق ضمن النخسة  
 فانه يمكن التحرز عن الالتفات وان لم يمكنه عن النخسة فصارت متديا في الالتفات فدخل الطريق وان اصابته بيد او رجلها

حصاة أو لواء أو آثار غبار أو حجارة صغيرة انفقاعين انسان أو افسد ثوب لم يضمن وان كان حجرا كبيرا ضمن فان راى  
 او البت في الطريق وهي تيسر فغلب به انسان لم يضمن وكذا اذا اوقعها لذلك والسائق ضامن لما اصابته بيد او رجلها  
 والقاتل ضامن لما اصابته بيد او رجلها او رجلها او لواء الفخية ووجه ان الفخية بمراعى عين السائق فيمكنه الاحتراز عنه فغلب  
 عن لبصر القاتل فلا يمكنه التحرز عنه وقال اكثر المشايخ ان السائق لا يضمن الفخية ايضا وان كان يراها اذ ليس على رجلها ما ينهها  
 فلا يمكنه التحرز عنه وقال الشافعي يضمنون الفخية كلهم والسائق والقائد والراكب لان فعلها مضاعف اليهم والحجة عليه ما ذكرناه  
 وتولى عليه السلام الرجل جبارا معناه الفخية بالرجل انتهى بلخصا بقدر الضرورة وفي الباب عن ابي هريرة دفعه الرجل جبارا  
 اى ما اصابته اليد برجلها يد رجل الجباري وقد تكلم الناس في هذا الحديث فقيل انه غير محفوظ وسفيان بن حسين معروف  
 بسو اى فقطقا لو انا هو الجبار ولو صح الحديث لكان القول به واجبا وقد قال به اصحاب الراعى جبار  
 الحديث وقد تقدم شرحه قال ابو داود والجهلاء المنقلبة التي لا يكون معها احد تكون لهما ككوبا قال  
 الخطابي وانما يكون جبارا اذا كانت منقلبة عائرة على وجهها ليس له قائد ولا سائق -

**باب في النار تعدى اى تغدى** يحذف احد التائين قال في الهداية ولو وضع في الطريق حجرا فاحرق شيئا يضمن  
 لانه متغدى ولو حركته الریح الى موضع اخر ثم احرق شيئا لم يضمنه لفسخ الریح فعله قيل اذا كان اليوم ريحا يضمنه لانه فعل مع  
 علمه بجاقته وقد افضى اليها فجعل كبا شترته قوله ولو حركته اى لو حركت الریح عين الحجر وانما قيل به لان عند بعض اصحابنا  
 ان الریح اذا هبت لبشرها فاحترق شيئا فالضمان عليه في ذلك لان الریح انما وهبت لبشرها ولم يسهب بعينها فالعين  
 باقى في مكانه فكانت الجناية باقية فكان ضمان ذلك عليه قوله يضمنه هذا اختيار شمس الأئمة الشافعي وكان شمس الأئمة الحارثي  
 لا يقول بالضمان مطلقا وفي الباب عن ابي هريرة رفعه التاج جبارا قال الخطابي لم ازل اسمع اصحاب الحديث  
 يقولون غلط فيه عبد الرزاق وانما هو البير جبار حتى وجدته لابي داود عن عبد الملك الصنعاني عن حماد بن انس  
 لم يفرده عبد الرزاق ومن قال هو تصحيف البير اخرج في ذلك بان اهل اليمن يميلون النار بكسر النون منها فسمعه بعضهم على الامامة  
 فكتبته بالياء ثم نقله الرواة مصحفا قال الشيخ وان صح الحديث على ما روى فيناول بالنار التي يوقدها الرجل في ملكه لا ارباله  
 فيها فيطيرها الریح فيشغلا في مال او متاع لغيره من حيث لا يملك ردها فيكون هذا غير مضمون عليه انتهى قلت عندنا تعقيد  
 بحيث لا يخاف منها الحرقة واما اذا اشعلها والریح بالحجة وجب الضمان وان كان في ملكه وداره

**باب جنابة العبد** يكون للفقراء قد تقدم انه لا خلاف في ان العبد يقتل بالعبد وبالحر ويد في النفس والاما  
 فيما دون النفس فعندنا لا قصاص بين الحر والعبد ولا بين العبد بين خلفا للشافعي فان عنده يقتص في جميع ذلك فيما دون  
 النفس ايضا اعتبارا للاطراف بالنفس الا في الحر لقطع طرف العبد فان فيه عنده ايضا لا يجب القصاص وعندنا في الاطراف  
 مسلک الاموال فينعدم التماثل بالغاوت بالقيمة فلا يقتص من العبد في دون النفس ويحب فيه الدية ولا فرق بين كون  
 العبد للفقير او للغنى او للموسر وفي الباب عن عثمان بن حصين ان غلاما كان ناسا فقراء قطع اذن  
 غلام لا ناس اغنياء فاقى اهل البيت صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله انا ناس فقراء فلم يجعل  
 عليه شيئا المراد بالغلام في الحديث الصغير من الاطراف لا العبد اذ لو كان عبد الامامه اليهم عنده



جناية ولما صح قولهم ان باسا فقرار لان الدعوى كان على العبد وهو موجود ولم ولا يطلب منهم شئ اذ سوى العبد يجاني حتى يعتذروا بان  
لا شئ لهم فان ارادوا وادان المراد في الحديث العبد فظاهر انه ليس بسديد وان اثبت الدعوى قياسا حيث لم يجب شئ لقطع الظاهر  
فلا يجب شئ لقطع العبد ايضا والجامع انهما ليسا في ايديهما شئ وانما مجوز ان عن التصرفات فليس لهما الافتداه ولا الصلح على شئ فهذا ايضا  
غير صحيح وذلك لانه مكلف فلا يصح ان يقاس على العبي وهو غير مكلف شرعا فافترقا قال في الهداية اذ جنى العبد جناية خطا قيل  
لمولاه اما ان تدفع بها او تغريه وقال الشافعي جناية في رقبة يباع فيها الا ان يقتضي المولى الاثام وفائدة الاختلاف في  
اتباع الجاني بعد العتق والمسئلة مختلفة بين الصحابة رضى الله عنهم قال فان دفعه ملكه ولي الجناية وان فله فداء بارشها  
وكل ذلك يلزمه حالا وايها اختاره وفعله لا شئ لولى الجناية غيره

**باب** فيمن قتل في عميا بين قوم العميا بكسر عين وتشديدميم وقصر اى في حال عبي امره فلا تبين قاتله و  
لا حال قتله فحكم الخطا حيث تجب الدية لا القصاص ودية الخطا وفي الباب عن ابن عباس رفعه من قتل في عميا  
او عميا تكون بينهم مجزاة بسوط ففعله عقل خطا الى رث وقا لقيام قريبا هذا مسئلة ههنا قال حديث ولم يسم من حشره  
فهذا رواية مجهول كذا قال المنذرى والمذعلم - آخر كتاب الديات  
بسم الله الرحمن الرحيم

## اول كتاب السنة

**باب** شرح السنة اى كشف معانيها وبيان فضائلها وتميزها من البدعة  
باب في لزوم السنة قوله الا انى ادتيت الكتاب ومثله معناه اى مثل الكتاب هو الحديث لانه الحديث  
غير المتداول المماثلة في وجوب العمل والاعتقاد بهما لان الحديث اذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو قطعى مثل القرآن  
**قوله** يسأله عن القدر تفتخ الدال وليكن ما قدره الله تعالى من القضاء قال في شرح السنة الايمان بالقدر فرض لازم  
وهو ان يعتقد ان الله تعالى خالق الخلق اعمال العباد وخيرها وشرها كتبها في اللوح المحفوظ قبل ان خلقهم والكل بقضاء وقدر  
وارادته ومشيئة غير ان رضى الايمان والطاعة ودعهما الثواب ولا يرضى الكفر والمعصية واوعدهما العقاب والتعذيب  
من اسرار الله تعالى لم يطلع عليه ملكا مقربا ولا نبيا مرسل ولا يجوز الخوض فيه والبحث عنه بطريق العقل بل يجب ان يعتقد ان الله تعالى  
خالق الخلق فجعلهم فرقتين فرقة خلقهم للنعيم فضلا وفرقة للجهنم عقابا وسأل رجل عما ابن ابي طالب فقال اخبرني عن الله  
فقال طريق عظيم لا تسلكه فاعاد السؤال فقال سجد عميق لا تلج فاعاد السؤال فقال سر السقي خفي عليك فلا تفتنه وتبد  
من قال ٥ تبارك من اجزى الامور بحكمة كما اشار لا ظلم اراد والامضاء  
فما لك شئ غير ما امرت به فان شئت طب نفسا وان شئت مت كظما

ويجى بعض بيان القدر في باب انشاء الله تعالى - وفي الباب عن الحسن البصري كلمة خرجت لا تحمل اى لا تضاف  
الركبان الى البلدان ولكنها حملت اليها وكان الحسن تكلم بكلمة شبهة فالتبست على السامعين فمروا بالاعتزال والقدر فرد  
المصنف على هؤلاء بلغ روايات عقيدة على وفق اهل السنة لكونه من اكا برطريق الحقيقة والشرعية قوله فخلعكم بسنة

دسنة الخلفاء الحديث فيه دليل على ان الواح من الخلفاء الراشدين اذا قال قولاً وخالف فيه غيره من الصحابة كان المصير الى قول الخليفة اولى فلو ان كل محدث بدعة وكل عكس ذلك لقال الخطابي هذا خاص ببعض الامور دون بعض بل شئ واحد على غير مثال اصل من اصول الدين وعلى غير عبارة وقياسه فاما ما كان منها مبني على قواعد الاصول ومردوا اليها فليس بدعة ولا ضلالة.

**باب في التفضيل** اي طريقة السلف في التفضيل بين اصحابه صلى الله عليه وسلم وفي الباب كنا نقول في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لا نعدك بي بكر لحد انهم عظموا النبي فساوى بابي بكر احد من الصحابة بل نفضله على غيره من جميع الصحابة وكذلك بعد ابني بكر عمر وكذلك بعد عثمان وذلك ما نسب اهل السنة والجماعة وخالفهم طوائف المبشرين من الروافض وهذا الامار في افضلية ابني بكر ثم عثمان ثم علي على ترتيب الخلافة كان في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم مجمعا عليه لا ينكره احد من الصحابة ولو كان هذا الاعتقاد مبني على السماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فحينئذ كان ثبوت النص في باب في رد الارحاء وهو اعتقاد انه لا يضر مع الايمان معصية واحاديث الباب تدل على ان الاعمال داخل في الايمان سواء كان من عمل الجوارح او القلب فاذا ترك الاعمال او نقص فيها يضره ذلك.

**باب الدليل على الزيادة والنقصان** اي في الايمان قال البخاري في كتاب الايمان وهو قول فاعل ويزيد وينقص قال الحافظ والكلام ههنا في المقامين احدهما كونه قولاً وعملاً والثاني كونه زيباً وينقص فاما القول فالمراد به النطق بشهادتين واما العمل فالمراد به ما هو الاعم من عمل القلب والجوارح ليعمل بالاعتقاد والعبادات فمراد من ادخل ذلك في تعريف الايمان ومن نفاه انما هو بالنظر الى ما عند الله تعالى فالسلف قالوا هو اعتقاد القلب بنطق باللسان وعمل بالاركان وارادوا بذلك ان الاعمال شرط في كماله ومن ههنا نشأ لهم القول بالزيادة والنقصان كما سيأتي والمرحبة قالوا هو اعتقاد ونطق فقط والكرامية قالوا هو نطق فقط والمعتزلة قالوا هو العمل والنطق والاعتقاد والفارق بينهم وبين السلف انهم جعلوا الاعمال شرطاً في صحة والسلف جعلوها شرطاً في كماله وهذا كله كما قلنا بالنظر الى ما عند الله تعالى واما بالنظر الى ما عندنا فالايان هو الاقرار فقط فمن اقر اخرجت عليه الاحكام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر الا ان اقرن بفعل يدل على كفره كالسجود للصنم واما المقام الثاني فذهب السلف الى ان الايمان يزيد وينقص وانك ذلك اكثر المتكلمين وقالوا متى قيل ذلك كان شكاً انتهى قلت قال الزحشرى الايمان افعال من الايمان يقال آمنة وآمنة غيرى ثم يقال آمنة اذا صدقته وحقيقتها آمنة التكذيب الخالفة والتعدية بالبار فلنضمينه معنى اقر وعترف وتعدية باللام كما في قوله تعالى انؤمن لك واتبعك الا انزلون فلنضمينه معنى الانعان والانقياد واما ما حكى ابو زيد عن العرب ما آمنت ان احد صحابة اي ما وثقت فحقيقتها صرت ذا امن به اي فاسكون وطمانية وقال بعض شراح كلامه وحقيقة قولهم آمنت صرت ذا امن وسكون ثم ينتقل الى الوثوق ثم الى التصديق ولا يخفى ان اللفظ مجاز بالنسبة الى هذين المعنيين لان من آمنة التكذيب فقد صدقته ومن كان ذا امن فهو في وثوق وطمانية فهو افعال من الملزوم الى اللازم انتهى وقال العلامة الاوسى والايمان في اللغة التصديق اي اذعان حكم المخبر وقبوله وجعله صديقاً وهو افعال من الايمان واما في الشرع فهو التصديق بما علمه النبي صلى الله عليه وسلم به ضرورة تفصيلاً فيما علم تفصيلاً واجمالاً فيما علم اجمالاً وهذا ذهب جمهور المحققين

والمراد حصول العلم الضروري بثبوتها عن النبي صلى الله عليه وسلم لا كون الثابت ضروريا لهذا العلم انما يحصل بالتواتر وقد  
تقدم اقسام التواتر حاصلان الايمان في الشرع مجرد تصديق الرسول عليه السلام في كل ما علم جمعيته به باثنية اربعة اصدقا  
جازا بالقلب سوار كان الدليل او لا ثم علم انهم اختلفوا في ان الاقرار باللسان بل هو ركن الايمان ام شرط له في حق احوال  
الاحكام او لا شرط ولا ركن فقل بعضهم هو شرط لذلك حتى ان من صدق الرسول في جميع ما جاز به من عند الله تعالى فهو مؤمن  
فيما بينه وبين الله وان لم يقرب لسانه وقال الحافظ الدين السبكي هو المروي عن ابي حنيفة واليه ذهب الاشعري وموقول  
ابي منصور المازني وقال بعضهم هو ركن لكنه ليس باصل له كالتصديق بل هو ركن زائد ولهذا يستقطب حالة الاكراه والنجس  
وقال فخر الاسلام ان كونه ركننا انما يذهب الفقهاء وكونه شرطا لاجزاء الاحكام يذهب المتكلمين وقيل ان الايمان عمل  
باللسان فقط وهم فريقان الاول ان الاقرار باللسان هو الايمان فقط ولكن شرط كونه ايمانا حصول المعرفة في القلب  
فالمعرفة شرط لكون الاقرار باللسان ايمانا لا هبا واخا في سمي الايمان بقول عثمان بن مسلم الدمشقي والغضيل الرقاشي  
والثاني ان الايمان مجرد الاقرار باللسان وهو قول الكرامية وقيل ان الايمان فعل القلب واللسان مع سائر الجوارح  
وهو يذهب اصحاب الحديث والسلف والاك والشافعي واحمد والاوزاعي وهو يذهب المعتزلة والخوارج والزيدية الا  
ان بين هذه المذاهب فرقا وان ترك شيئا من الطاعات سوار كان من الافعال او الاقوال خرج من الايمان عند المعتزلة  
ولم يدخل في الكفر بل وقع في مرتبة بينهما يسونها منزلة بين المنزلتين وعند الخوارج دخل في الكفر لان ترك كل واحد من  
الطاعات كفر عندهم وعند السلف واهل الاثر والشافعي والاك وغيرهم لم يخرج من الايمان قال الشافعي الايمان هو تصديق  
والاقرار والعمل فالخل بالاول وحده منافق وبالثاني وحده كافر وبالثالث وحده فاسق ينجم من الخلود في النار ويدخل الجنة  
قال الامام هذا في غاية الصعوبة لان العمل اذا كان ركنا لتحقيق الايمان بذاته فيغير المؤمن كيف يخرج من النار ويدخل الجنة  
قلت قد تقدم من الحافظين حجج جوابه ان السلف جعلوا الاعمال شرطا في كمال الايمان لا في اصله فقال العيني تذهب  
عن هذا الاشكال بان الايمان في كلام الشارع قد جازعني اصل الايمان وهو الذي لا يعتبر فيه كونه مقرونا بالعمل كما في حديث  
الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وتؤمن بالبعث الحديث وقد جازعني الايمان الكامل وهو المقرون بالعمل كما  
في حديث وقد عبد القيس اتدرون بالايمان بالله وحده قالوا لا والله ورسوله علم قال شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا  
واقام الصلوة واتيء الزكوة الحديث والايمان بهذا المعنى هو المراد بالايمان المنفي في حديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن  
الحديث وكذلك موضع جازعته فالخلاف في المسئلة لفظي لانه راجع الى تفسير الايمان وانه في امي المعنيين منتقول شرعي  
وفي ايها مجاز ولا خلاف في المعنى فان الايمان النجى من دخول النار هو الثاني باتفاق جميع المسلمين والايمان النجى من  
الخلود في النار هو الاول باتفاق اهل السنة خلافا للمعتزلة والخوارج وميل على ذلك حديث ابي ذر رضى الله عنه قال  
لا اله الا الله ثم مات على ذلك الا دخل الجنة قلت وان زنى وان سرق الحديث وقوله عليه السلام يخرج من النار من كان  
في قلبه مثقال ذرة من الايمان فالجواب ان السلف والشافعي انما جعلوا العمل ركنا من الايمان بالمعنى الثاني دون  
الاول وحكموا مع فوات العمل ببقاء الايمان بالمعنى الاول وبانه ينجم من النار باعتبار وجوده وان فات الثاني  
قلت قد اشهر عن السلف قولهم الايمان عقد قول وعمل وان الاعمال كلها داخلة في سمي الايمان وحكي الشافعي لجماع

الضخامة والتابعين ومن بعدهم من ادركهم على ذلك وانكروا على من اخرج الاعمال عن الايمان انكارا شديدا  
 فما معناه فقول ان الايمان هو مجموع الاشارات الثلاثة مثل لبنين في جدار لا تعلق بينهما وبه قال اكثرهم وقيل ان  
 الايمان هو العقد القلبي والاعمال شوابه وقيل الايمان هو العقد والاعمال والاخلاق فثابتان عن العقد والعقد  
 هو الاصل والاعمال والاخلاق فروع وقيل ان الايمان شيء واحد ومنظاهرة ثلاث فان رسخ في القلب فصدق  
 وآن استولى على القلب الجوارح فخلق وعمل والايمان شيء واحد والمنظاهرة ثلاث كما قيل في وحدة الوجود والظاهر عندي مراد  
 قولهم ان قول وعمل اي لا بد فيه من القول والعمل ولا يريدون ان مركب وبه اجزاء فانه تفلسف والمرد من القول والعمل  
 المعنى المصدرى لا الحاصل بالمصدر كقول سفيان في الفتح ١٩٣ فافهم وتشكروا وقيل لا يبين ان تغير العمل من الايمان  
 لانه كمثل روتهم كما يقال الرأس واليدان من الانسان ومعلوم انه يخرج عن كونه انسانا بعدم الرأس ولا يخرج عنه  
 بكونه مقطوع اليد وكذلك يقال التسبيحات والتكبيرات من الصلوة وان كانت لا تبطل لفقد يد فالتصديق بالقلب  
 من الايمان كالرأس من وجود الانسان اذ ينعدم بغيره ولقبية الطاعات كالأطراف بعينها اعلى من بعض وقد قال  
 صلى الله عليه وسلم لا يرنى الزاني حين يزني وهو مؤمن والصحابة ما اعتقدوا نسيب المعتزلة في اخرج عن الايمان بازنا  
 ولكن معناه غير مؤمن حقا ايمانا تاما كاملا كما يقال للعاجز المقطوع الأطراف هذا ليس بانسان اي ليس له الكمال  
 الذي هو وراء حقيقة الانسانية قال البخاري في صحيحه وكتب عمر بن عبد العزيز الى عدي بن عيسى ان للايمان فرائض  
 وشرايع وحدودا ومننا من استكملها استكمل الايمان ومن لم يستكملها لم يستكمل الايمان قال الحافظ في المراد بانها من  
 الكلمات لان الشارع اطلق على كلمات الايمان ايمانا قال الشيخ زولي السدي حجة البالغة للايمان شعب كثيرة و  
 مثله كمثل الشجرة يقال للدوحة والاغصان والاوراق والشمار والازهار جميعا انها شجرة فاذا قطع اغصانها وخبذ اوراقها  
 وخرف شمارها قيل شجرة ناقصة فاذا قلعت الدوحة بطل الاصل وقيل ان التصديق والاعمال عند السلف اجزاء  
 عرفية للايمان بحيث لا يلزم من فوات بعض الاجزاء فوات الكل كاليد والرجل والرأس من الانسان لا الاجزاء الحقيقية  
 بحيث يلزم من فوات بعضها فوات الكل وبه تفلسف والحاصل ان الاختلاف بين اهل السنة والجماعة حيث قال السلف  
 ان الايمان معرفة بالقلب واقرار باللسان وعمل بالاركان وحيث قال المتكلمون ان الايمان تصديق بالقلب فقط الثاني  
 بعدم جزئية الاعمال اختلاف في وكان مقصودا لسلف الروعي للجزئية الذين جعلوه قولا فقط بلا عمل لقول اهل هو قول وعمل  
 ومقتضود المتكلمين الروعي المعتزلة والخوارج القائلين بجزئية الاعمال بحيث يستلزم فوات الجزئيات فوات الكل راسا فخصيصا  
 المصدق لكل ما جاز به رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلوب الايمان عندهم اذا ارتكب كبيرة من الكبائر فعلم ان النزاع بين  
 القائلين بجزئية الاعمال من الايمان وبين منكرها من اهل السنة والجماعة قريب من النزاع اللغوي فاراد هؤلاء  
 كمال الايمان وقالوا بجزئية العمل للايمان الكامل الذي يحصل به الدخول في الجنة او الايمان الكامل الذي يصل  
 المؤمنين السابقين المقربين وهو لا ارادوا نفس الايمان الموقوف عليه النجاة من التخليد الدائم بمعنى لولاه لا تمتنع وانكروا  
 الجزئية فثبتت الاعمال الى الايمان عند اهل السنة ليست لجهة الجزاء الى الكل بل لجهة الفرع الى الاصل اولست البدن الى  
 الروح المدبرة فالبدن الخالي عن الروح طبع لا شيء والروح الانساني المجرد عن البدن ايضا قاصر عن بعض اعماله المطلوبة

بيان معنى قول المعتزلة ان الايمان قول وعمل

الاجزاء من الايمان

وهكذا العمل من دون الايمان لا يثبت اصلا عند الشارع والايمان بدون العمل لا يعتبر في درجة ما وذاك من قبل اختلاف الانظار  
لا من اختلاف الثمرات فالبيان واحد عند الكل والابواب كثيرة يدخل السني من ايها الشارب

قد بارأنا شئ وحسنك واحد وكل الى ذاك الجمال يشير

واما النزاع بين اهل السنة والجماعة وبين طوائف المعتزلة والخوارج والمرجئة فهو حقيقي لا محيص عنه الا بالجمال اراهم  
الفاصلة الشنيعة وقابلها باعلما زنا منهم من توجدها والمرجئة فانهم ببيان جزئية الاعمال ومنهم من اشتد عنانية برود المعتزلة  
والخوارج فبالغ في نفي الجزئية وكلاهما بما يجمل على رشد وخير ولقي ان التصديق باذنا فليعلم انهم اختلفوا في التصديق لتقام  
بالقلب الذي هو جزء من مفهوم الايمان على قول السلف او تمامه وعينه على قول المتكلمين وهو من باب العلوم والمعارف  
اد من باب الكلام لنفسه فالتفق ارباب المنطق والمعتزلة ان من باب العلم والادراك الامير زاهد فانه قال انه من  
لواحق الادراك ويتناول المسمى المخدول واعترض عليه صدر الشريعة بان ذلك غير كاف فان لبعض الكفار كانوا  
عالمين برسالة محمد صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى الذين آمنوا هم الكتاب يعرفون انباءهم الآيات وفعون كان عالما  
برسالة موسى عليه السلام لقوله تعالى حكايته عن خطابه عليه السلام مشيرا الى المعجزات التي اوتيتها قال لقد علمت ما انزل  
هؤلاء الارب السموات آياته ومع ذلك كانوا كافرين ولو كان ذلك كافيا لكانوا مؤمنين وقال ان المراد به معناه اللغوي  
وهو ان ينسب الصدق الى المخبر اختيارا قال وانما قيدنا بهذا لانه ان وقع في القلب صدق المخبر ضرورة كما اذا ادعى  
البنى النبوة واظهر المعجزة ووقع في قلب احد ضرورة من غير ان ينسب الصدق الى البنى عليه السلام اختيارا لا يقال في اللغة  
انه صدق فاعلم ان المراد من التصديق ايقاع نسبة الصدق الى المخبر اختيارا الذي هو الكلام لنفسه يسمى عقدا الايمان الكفار  
العالمون برسالة الانبياء عليهم السلام انما لم يكونوا مؤمنين لانهم كذبوا الرسل فبهم كفرون لعدم التصديق لهم اصد وتقابل ان  
يقول التصديق بالمعنى اللغوي عين التصديق المقابل للتصور لان ايقاع نسبة الصدق الى المخبر هو الحكم بثبوت الصدق  
وهو عين هذا التصديق وانما لم يكن الكفار والعالمون برسالة الرسل مؤمنين مع حصول التصديق لهم لان من انكر منهم رسالتهم  
ابطل تصديقه القلب بكنهية اللساني ومن لم ينكرها بطله تبرك الاقرار اختيارا لان الاقرار شرط اجراء الاحكام على راي كما  
وركن الايمان حالة الاختيار على راي كما مر فلا يدل كفرهم على ان التصديق غير كاف ولهذا حصل التصديق لاحاديث  
من ساعته فجأة قبل الاقرار يكون مومنا اجماعا وتبقى ههنا شئ آخر وهو ان التصديق ما هو به فيكون فعلا اختيارا بالتصديق  
المقابل للتصور ليس باختيارى كما بين في موضعين ان يحصل التصديق فعلا من انفعال النفس الاختيارية او يفيد  
بان يكون حصوله اختياريا بمباشرة سببه المصدور كما قيد المعتزلة التصديق اللغوي بذلك الا انه يلزم على هذا اختصاص  
التصديق بان يكون علما صادرا عن الدليل كذا في العيني وقال الحافظ ابن تيمية والاصل الثاني الذي غلطوا فيه  
ظنهم ان كل من حكم الشارع بانه كافر محله في النار فاما ذلك لانه لم يكن في قلبه شئ من العلم والتصديق وهذا امر الغيبي  
الحسن والعقل والشرع وما اجمع عليه طوائف بني آدم السليبي الفطرة وجمهير النظار فان الانسان قد يعرف الحق مع غير  
ومع هذا يجب ذلك لحسنه اياه او لطلب علوه عليه او لهوى النفس ويحمله ذلك الهوى على ان يعتدى عليه ويرد ما يقول كل  
طريق وهو في قلبه يعلم ان الحق معه وعامة من كذب الرسل علموا ان الحق معهم وانهم صادقون لكن الحسد واردة العلوية اراهم

فيما تصدقنا

وجبتهم لما هو عليه والفهم لما اتركبوا ووجب لهم التكذيب والمعاداة لهم وجميع من كذب الرسل لم يات بحجة صحيحة تفدح في  
 صدقهم وانما يتمدون على مخالفة احوالهم كقولهم لبغض عليه السلام انؤمن لك واتبعك الا زفولون وقول فرعون انؤمن  
 لبشر من شملنا وقومها لنا عابدون وقول الموصي عليه السلام الم نرى فينا وليا الا اثنين وقول مشركي العرب لنبيهم صلى الله  
 عليه وسلم ان نتبع الهدى معك نتخطف من ارضنا قال الله تعالى راذا عليهم اولئك منكم لهم حراما يحببني اليه ثمرات كل شيء  
 بكل الوطالب غير كاذب مع محبتهم للنبي صلى الله عليه وسلم ومحبتهم لعلو كلمته من عام حسد هم له وعلمهم بصدقه واقرارهم بحبهم له  
 لدين قومهم ولا يهتم لفراقة وزم قرين لهم على عدم اتباعه على دنية القويم وبديلة المستقيم فلم تتركوا الايمان لعدم العلم بل هو على نفس  
 فكيف يقال مع هذا ان كل كافر انما كفر لعدم علمه بالله وعلى هذا فالكفر انواع كفر انكار وكفر جحود وكفر عناد وكفر نفاق يعني  
 ان كان التكذيب اى عدم التسليم بالقلب وباللسان جميعا فهو كفر انكار وان كان باللسان فقط مع حصول المعرفة  
 والاستيقان بالقلب فهو كفر جحود وان كان مع حصول المعرفة والاقرار باللسان لمحض العناد فهو كفر عناد وان كان  
 بالقلب فقط مع التسليم والانقياد باللسان فهو كفر نفاق وقال امام الحرمين في الارشاد والتصديق على التحقيق كلامهم نفس  
 لكن لا يثبت الا مع العلم وكلام النفس ثبت على حسب الاعتقاد واليه ذهب جماعة ونقل صاحب الغنية عن الاشعري  
 في معناه فقال مرة هو المعرفة بوجوده والبيته وقايمه وقال مرة هو قول في النفس غير ان يتضمن المعرفة ولا يصح فيها  
 وارتضاه الباقلاني فان التصديق في التكذيب بالاقتوال اجازته بالمعارف والعلوم اتم وقال ابن الهمام وطائفة عبادة  
 الاشعري في هذا السياق ان التصديق كلام النفس مشروط بالمعرفة يلزم من عاينها عاينه وتحتمل ان الايمان هو  
 المجموع من المعرفة والكلام النفسي فيكون كل منهما ركنا من الايمان فلا بد في تحقيق الايمان على كلا الاحتمالين من  
 المعرفة اعني ادراك مطابقة دعوى النبي للواقع ومن امر آخر هو الاستسلام بالباطن والانقياد لقبول الاوامر و  
 النواهي المستلزم للاجلاء وعدم الاستغاث مع التبري من الكفر الذي كان فيه وهذا الاستسلام بالباطن هو  
 المراد بكلام النفس قلت الحاصل ان بعضهم في التصديق المعتبر في الايمان بالاختيار والكسب كما فيده السعد وقال  
 ان حصول هذا التصديق قد يكون بالكسب اى مباشرة الاسباب بالاختيار كالقار الذين وصفت النظر وتوجيه  
 الحواس وما اشبه ذلك وقد يكون برونه كمن وقع عليه الضور فعلم ان الشمس طالعة فالمعتبر في الايمان هو التصديق  
 الاختياري وما كان حصوله برونه كسب واختيار فهو غير معتبر في الايمان وقال ابن الهمام بل اذا حصل كذلك دفعا  
 كفى اذا ختم الى ذلك الانقياد بالباطن وعندى التصديق فعل من افعال القلب الفعل لا يكون الاختياريا فلا ضرورة  
 الى ما قالوا كما قال العلامة الزبيدي في شرح الاحيار لا يظهر ان التصديق قول للنفس غير المعرفة والعلم لان المفهوم  
 من التصديق لغة هو نسبة الصديق الى القائل وهو فعل والمعرفة ليست فعلا انما هي من قبيل الكيف المتقابل لقوله  
 الفعل وما قال الاشعري انه كلام نفسي فلا يخلافني فان نسبة الصديق الى القائل دراسته كواشتن مادام في القلب  
 فكلام نفسي واذا نظر به اللسان فكلام لفظي واما العلم والمعرفة والاستيقان مع الجحود والكتمان فليس من الايمان في شيء  
 قال الساريني في شرح عقيدة وكذلك من قام بقلبه علم وتصديق وسبحي الرسول وما جاز به وبياديه كاليهود وغيرهم من  
 سماه الله كافرا ولم يسمهم مؤمنين قط ولا دخلوا في شيء من احكام اللين فهم كفار اثم اعلم انهم اختلفوا في ان الاسلام هو

الايمان او غير ذلك كان غير مضمون في نفسه فمما لا يوجب دونه او مرتبط به لا يميزه فثقل انما شئ واحد وقيل انهما شيان  
 لا يتوحدان وقيل انهما شيان ولكن يتحد احدهما بالآخر فثبت هذا مبني على تفسير الايمان والاسلام وانما نزاع بينهم حقيقة والآولي  
 ان يقال ان السانفة بينهما واحدة متعاضدة بان الايمان يخرج من الداخل الى الخارج والاسلام يخرج من الخارج الى الداخل  
 فيظهر اثر الاسلام على القلب واثر الايمان على الجوارح والسانفة واحدة متعاضدة واستعمال اشترط قدوة مرة على الترافق وقوة  
 على سبيل الاختلاف ومرة على سبيل التداخل كما الترافق في قوله تعالى فاخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها  
 غير بيت من المسلمين ولم يكن بالاتفاق الا بيت واحد وقال تعالى يا قوم ان كنتم آمنتم بما لله فاعلموا ان كنتم مسلمين  
 وقال صلى الله عليه وسلم الاسلام على خمس وفسر بالخمس في حديث وفيه القيس واما الاختلاف فقوله تعالى تاملت الاعراب  
 آمنات لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم فنفى الايمان عن قلوبهم وهو التصديق او سويح التصديق  
 وانتم بالاسلام اي الاستسلام على الله واللسان والجوارح وفي حديث جبريل لما سأل عن الايمان فقال ان تؤمن بالله  
 بالحيث واما التداخل فما روي في الصحيح انه سئل فقيل اي الاعمال افضل فقال صلى الله عليه وسلم ايمان بالله وفي حديث  
 اخرجه احمد والطبراني من حديث عمرو بن عبسة وقيل اي الاسلام افضل فقال صلى الله عليه وسلم الايمان قال العراقي  
 اسناد صحيح لكنه منقطع ويؤيد دليل على الاختلاف في التداخل وهو ان الاستعمالات في اللغة لان الايمان عمل من الاعمال  
 وهو افضلها والاسلام هو تسليم امارا بالقلب واما باللسان واما بالجوارح وافضلها الذي بالقلب وهو التصديق الذي يسمى ليما  
 والاستعمال لهما على سبيل الاختلاف وعلى سبيل التداخل وعلى سبيل الترافق كلمة غير خارج عن طريق التجوز في اللغة وقال الحافظ  
 ابن حبيب اذا افرق كل من الايمان والاسلام بالذكر فلا فرق بينهما حينئذ وان فرق بين الاثنين كان بينهما فرق والتحقيق  
 في الفرق بينهما ان الايمان هو تصديق القلب وقراره ومعرفة فالاسلام هو الاستسلام لله والخضوع والالتحاق له و  
 ذلك يكون بالعمل وهو الدين كما سمي الله تعالى في كتابه الاسلام ومينا وفي حديث جبريل سمي النبي صلى الله عليه وسلم الاسلام  
 والايمان والاحسان وبيان الايمان والاسلام كما سمى الفقير والمسكين اذا اجتمعا افرقا واذا افرقا اجتمعا فاذا افرقا جدا  
 دخل فيه الاخر واذا فرق بينهما احتاج كل واحد منهما الى تعريف يخصه فاذا فرق بين الايمان والاسلام فالمراد بالايان  
 حبس تصديق القلب بلا سلام جنس العمل قلت وحينئذ فالايان كالروح والاسلام مينة او الايمان هي الحقيقة و  
 الاسلام صورتها او الايمان هو الاصل والاسلام فرع ثم اعلم ان العلامة العيني اشبه على عدم دخول الاعمال  
 في الايمان بغير رتبها ان الخطاب الذي توجه علينا بلفظ آمنوا بالله انما هو بلسان المحبوب ولم يكن العرب تعرف من  
 لفظ الايمان في الاصل والتصديق والنقل عن التصديق لم يثبت فيه اذ لو ثبتت لنقل اليها فلما لم ينقل عرفنا انه باق على معنى  
 التصديق والثاني آيات الدالة على ان محل الايمان هو القلب مثل قوله تعالى اولئك كتب في قلوبهم الايمان  
 وقوله تعالى من الذين قالوا آمنا بافواههم ولم يؤمن قلوبهم ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم لا سامة حين قتل من  
 قال لا اله الا الله واعتذر بانه لم يقل عن اعتنا بل عن خوف بل قتل بلا شققت عن قلبه الوجه الثالث ان الكفر ضد  
 الايمان ولهذا استعمل في مقابلة قال تعالى لمن يكفر بافواههم ويؤمن بالبدن والكفر هو التكذيب والحدود بينهما  
 يكونان في القلب فكذلك ما بينهما اذا لاتضا وعندهما انما هما في الايمان فثبت ان الايمان فعل القلب وانه عيان عن التصديق

لان هذا التكذيب التصديق ومنها انه عطف العمل الصالح على الايمان في قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كائنا من  
 جنس الفردوس نزلا وقوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب الآية وقوله تعالى انما يرسل الله المرسلين في هذه كلها اتمل على خبر  
 عناذ لو دخل فيه يلزم عطفه على التكرار من غير فائدة ومنها مقارنته بقوله تعالى انما يرسل الله المرسلين في هذه كلها اتمل على خبر  
 انقلوا الآية ووجه الدلالة على المطلوب انه لا يجوز مقارنته الشئ بغيره فمما ترجم البخاري له فقال باب وان طائفتان  
 من المؤمنين اختلفوا فاصلحوا بينهما فاستماهم المؤمنين فذهب على ان اسم المؤمن لا يزول بالانكباب لبعض الذنوب ومنها  
 قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اي لم يخلطوه بالانكباب المحرمات ولو كانت الطاعة داخلية في الايمان كان  
 الظلم منفيا عن الايمان لان ضدها الشئ يكون منفيا عنه والا يلزم اجتماع الضدين فيكون عطف الاحتجاب منها باليد  
 تكرر بلا فائدة ومنها انه تعالى جعل الايمان شرط للصحة لعل قال تعالى واصلحوا ذات بينكم واطيعوا الله ورسوله ان كنتم  
 مؤمنين قال تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن وشروط الشئ يكون خارجا عن ماهيته روي طائفتان من ياد مؤننا  
 وقد عمل الصلح ومنها انه تعالى خاطب عباده باسم الايمان ثم كلهمهم بالاعمال كما في آيات الصوم والصلاة والوضوء  
 وذلك يدل على خروج العمل من مفهوم الايمان والا يلزم التكليف بتحصيل الحاصل ومنها ان النبي صلى الله عليه وسلم انص  
 عند سوال جبرئيل عليه السلام عن الايمان بذكر التصديق حيث قال الايمان ان تؤمن بالله وطلائقته وبقائه ورسوله  
 تؤمن بالبعث ثم قال في آخره هذا جبرئيل جابر يعلم الناس دينهم ولو كان الايمان اسما للتصديق مع شئ آخر كان على  
 عليه وسلم مقصدا في الجواب وكان جبرئيل اثينا ليس عليهم امر دينهم ليعلمهم اياه ومنها ان تقا امر المؤمنين بالتوبة  
 في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتوبوا الى الله توبة وقوله تعالى توبوا الى الله جميعا ايها المؤمنون وهذا يدل على صحة اجتماع  
 الايمان مع المعصية لان التوبة لا تكون الا من المعصية والشئ لا يجمع مع ضده فقلت لا شك ان اطلاق الايمان في  
 القرآن والاحاديث على التصديق فقط وعلى التصديق مع الاعمال كلاهما موجودان لا يمكن لاحد ان يرد احدا الاطلاقين فانهم  
 واما المسئلة الثانية كونه يزيد وينقص قال العيني وهو ايضا من فروع اختلافهم في حقيقة الايمان فقال بعض من  
 ذهب الى ان الايمان هو التصديق ان حقيقة التصديق شئ واحد لا يقبل الزيادة والنقصان وقال آخرون انه لا يقبل  
 بالنقصان لانه لو نقص لا يبقى ايمانا ولكن الزيادة يقال الداوومي سئل مالك عن نقص الايمان وقال انه ذكره  
 ليدتوي القرآن واذ اتييت عليهم اياته زادتهم ايمانا وتوقف عن نقصه وقال لو نقص لذهب كله وذكره ابو الحسن  
 عبد الرحمن بن عمر في كتاب الايمان قال واما توقف مالك عن القول بنقصان الايمان فحشية ان يتناول  
 هذه موافقة الخوارج وقال جمهور السلف انه يزيد وينقص وهو قول الشافعي واهما بن جليل وروى النقل عن  
 ابي حنيفة اختلاف قال بعضهم يمنع الزيادة والنقصان وقال بعضهم انه يمنع النقصان لا الزيادة والصحيح  
 انه يقول بالزيادة والنقصان واختاره ملا على القاري في شرح فقه الاكبر وقال الامام في البحث لفظي لان المراد  
 بالايمان ان كان هو التصديق فلا يقبلها وان كان الطاعات فيقبلها ثم قال الطاعات كملة للتصديق فكل ما قام  
 من الدليل على ان الايمان لا يقبل الزيادة والنقصان كان مصروفا الى اصل الايمان الذي هو التصديق وكل ما كان  
 كون الايمان يقبل الزيادة والنقصان فهو مصروف الى الكمال وهو مقرون بالعمل وقال بعض المتأخرين الحق ان



الايمان يقبلها سوا كان عبارة عن التصديق مع الاعمال وهو ظاهر او بمعنى التصديق وحده لان التصديق بالقلب  
 هو الاعتقاد الجازم وهو قابل للقوة والضعف فان التصديق بحسب الشئ الذي بين ايدينا اقوى من التصديق بحسب  
 اذا كان بعيدا عنه ولا يثبت في المنزل من اجلي البراهين كقولنا انقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ثم ننزل الى  
 ما دونه كقولنا الاشياء المتساوية بشئ واحد متساوية ثم الى اجلي النظريات كوجود الصانع ثم الى ما دونه كونه مرسيا ثم الى  
 اخفاها كاعتقاد ان العرض لا يتقي زمانين وقال بعض المحققين الحق ان التصديق يقبل الزيادة والنقصان  
 بوجهين الاول بالقوة والضعف لانه من الكيفيات النفسانية وهي تقبل الزيادة والنقصان كالفرح والغضب  
 ولولم يكن كذلك لقتضى ان يكون ايمان النبي صلى الله عليه وسلم وافراد الامة سوارا وباطل اجماعا لقول ابراهيم عليه  
 السلام وكون لطيف بلبي الثاني التصديق بالتفصيل في افراد ما علم بحسبه به جز من الايمان يشاب عليه ثوابه على تصديقه  
 بالآخر وقال بعضهم الاظهر ان نفس التصديق يزيد بكثرة النظر ونظائر الدلالة ولهذا يكون ايمان الصديقين الراسخين  
 في العلم اقوى من ايمان غيرهم بحيث لا تعتبر بهم الشبهة ولا يزلزل ايمانهم معارض ولا تزال قلوبهم منسحرة للاسلام و  
 ان اختلفت عليهم الاحوال انتهى بتغيير قلت الحق عندي ان الزيادة والنقصان في الايمان ثابت كما قال السلف وهم  
 قد سبوا حنيفة كما اختاره العلامة على القاري واما الزيادة والنقصان في التصديق فلم اجدها من السلف فخرجت اليه  
 ولان الامانة وانما احدثة المتكلمون فقال اكثرهم من الاحناف والمثاقبة والمالكية بعدهما وقال بعضهم الاقل بهما  
 اقول ان زيادة نفس التصديق ونقصانه غير متعقبات لانه لا انكلم سمعنا ان الايمان الشرعي هو التزام اطاعة  
 النبي صلى الله عليه وسلم في كل شئ وقبول كل ما جاز به كما قد علمت وهذا امر واحد ينسحب على كل الشريعة باسرها بحسب المؤمن به  
 لا يزول ولا ينقص اى لا يتصور الا الايمان الشرعي بتسليم بعض ما جاز به وكون بعض كمانته عليه في قوله تعالى افئذ منون  
 ببعض الكتاب وكفرون ببعض وقوله تعالى ولقولنا ان تؤمن ببعض وكفره بعض نعم تفاوت بحسب الاجمال والتفصيل  
 وهذا معنى قول الامام ابي حنيفة آمنوا بالجملة ثم بالتفصيل كما حكى عنه الكردري في مناقبه وهذا لا يستلزم نفي الزيادة و  
 النقصان من وجه غير ذلك الوجه الذي اشرنا اليه قال الكردري ويجوز ان يزداد بالزيادة في بعض الآيات والاحاديث  
 الزيادة في نور الايمان فانه من عمل الاول نور قال تعالى فمن شرح الله صدره للاسلام فهو على نور من ربه و  
 قال تعالى او من كان يتينا فاحييناه وجعلنا له نورا المبشرون في الناس - وشرح الصدر عبارة عن التوفيق ومنع الاكفان  
 فضلا عنه تعالى وكلمة من عامة تتناول كل موطن فلا يجوز قصره على عمار فذلك النور يقبل الزيادة والنقصان في  
 الدارين قال حجة الاسلام الامام الغزالي فان قلت فقد اتفق السلف على الايمان يزيد وينقص يزاد بالطلعات وينقص  
 بالمعصية فانما كان التصديق هو الايمان فلا يتصور فيه زيادة ولا نقصان فاقول السلف هم الشهود العدول والاحد  
 عن قولهم عدول فما ذكره حق وانما الشان في فهمه وفيه دليل على ان العمل ليس من اجزاء الايمان واركان وجوده بل  
 هو مزيد عليه يزيد في الرائد موجودا والتاخر موجودا لا يزيد بانه فلا يجوز ان يقال الانسان يزيد براسه بل يقال  
 يزيد بيمينه وسمته ولا يجوز ان يقال الصلوة تزيد بالركوع والسجود بل تزيد بالاداب والسنن فهذا الصريح بان الايمان له  
 وجود ثم لعل الوجه في حاله بالزيادة والنقصان فان قلت فالاكمال فانما في ان التصديق كيف يزيد وينقص وهو

لم يكن من شأنه ان يشك في شيء من شئيبه ان يشك في شئيبه ان يشك في شئيبه ان يشك في شئيبه  
 اسم شريك الملاقى من ثمانية اوجه الاول ان الملاقى التصديق بالقلب على سبيل الاعتقاد والتعظيم من غير كشف والنشر  
 منه وهو ايمان العوام بل ايمان الثاني كلهم الا خواص وثالث الاعتقاد عقدة على القلب تارة تشدد وتقوى وتارة  
 لطف وتيسر في كماله على ان يذوقها والابن بعد ذلك اعتبره بآله ووسى وصلاته في عقبة التي لا يمكن نزول عنها  
 بنويف وتخيير وتخييل ووهنا والاشقي وبرهان وكذلك النصراني والمبتدعة وفيهم من يمكن تشكيكه بآله في كلامه ويمكن  
 استنزاله من اعتقاده بآله في استنزاله او خوفه مع انه غير شاك في عقدة كالاول ولكنها متفاوتان في شدة التعظيم وهذا موجود  
 في المعتقدين في الله واليهما وامل يوتر في نماز هذا التعظيم وزيادته كما يوتر في الماسني نماز الاشجار وانك قال تعالى فزادهم  
 ايمانا وقال تعالى ليزادوا ايمانا مع ايمانهم وذلك بتأثير الطاعات في القلب وبآله لا يدركه الا من راقب احوال نفسه  
 في اوقات الموانعة على العبادة والتجرب ولها بخبر والقلب مع اوقات الفتور وادراك التفات في السكون الى عقائد  
 الايمان في هذه الاحوال حتى يزيده عقده استعصاره على من يريد حله بالتشكيك بل من يعتقد في التتبع معنى الرحمة اذا عمل  
 بموجب اعتقاده في نفسه وتلافيف به ادرك من بالمهنة تأكيد الرحمة وتضاعفها بسبب العمل وكذلك معتقد النواضع اذا  
 عمل بموجب علمه مقبلا او ساجدا لغيره احسن من قلبه النواضع عند اقامه على الخيرة وبذلك اجمع صفات القلب تصورها  
 اعمال الجوارح ثم يعود اثر الاعمال عليها فيؤكدها ويزيد فيها هذا وجوب زيادة الايمان بالطاعة بموجب هذا الاطلاق ولهذا قال  
 علي كرم الله وجهه ان الايمان ليعبد ولمعة بيضاء فاذا عمل العبد بالصالحات نمت فزادت حتى يبغض القلب كل طاعة  
 النفاق ليعبد ونكته سودا فاذا انتهك المحرمات نمت وزادت حتى يسود القلب كله فيطبع عليه فذلك هو الختم وتلاوه كما  
 كلاب ران على قلوبهم الآية بهذا اورده صاحب الفتوح في باب الاستثناء في الايمان الا انه قال ان الايمان يبدو وان  
 النفاق يبدو من غير لام فيها وقال فاذا انتهك المحرمات العبد وفيه فذلك هو الختم ثم قرأ كلاب ران على قلوبهم باكانوا يكبرون  
 ويروى بوجه آخر قال ان الايمان يبدو والمنطقه بيضاء في القلب فكما ازداد الايمان عظما ازداد ذلك البياض فاذا استكمل  
 الايمان البياض القلب كله وان النفاق يبدو والمنطقه سودا فكما ازداد النفاق عظما ازداد ذلك السودا فاذا استكمل النفاق  
 اسود القلب كله وآيم الله شققتهم عن قلب مؤمن لوجود نموه ابيض ولوشققتهم عن قلب منافق لوجود نموه اسود قال  
 السيوطي في الجامع الكبير كذا اخبر ابن المبارك في الزيادة ابن ابي شيبة في المصنف والوجه في الغريب ورسته في الايمان  
 البسيط والاشاكي في السنة والاصح في في الحجة قال اصح المنطقه مثل النكته او نحوها وفي نهاية ابن الاثير المنطقه بالنم مثل  
 النكته من البياض هذا فظهر به ان مراد السلف غير ما زعم جمهور المصنفين ان الاعمال وخيلة في زيادة الايمان  
 ونقصانه لانها داخلية في الايمان كما قالوا حقيقة الايمان تنور وتضي بالاعمال الصالحات فيزياد النور والضياء  
 واذا انكبت المعاصي فينقص النور والضياء فعلى هذا قول السلف يزيد وينقص ليس فرع قولهم انه قول وعمل  
 والمتبادر من القرآن ان الايمان في القلب كما علمته فلا تكون الاعمال فعمل الجوارح داخلية بل وخيلة كما حقيقة  
 فانهم ولا يمكن من الغافلين وقد روى احمد عن ابن مسعود انه كان يدعو اللهم زدنا ايمانا وقليل فتناصح عن عمار انه قال لما  
 من كمن فيه فقد استكمل الايمان انصاف من نفسه والاتفاق من الافتقار وبذلك السلام للعالم ذكره البخاري وقال جناب

بما ان الايمان لا يشك

في سائر آيات من قوله تعالى ان الايمان لا يشك في شئيبه

ابن عبد السلام وابن عمر وغيرهما أعلنوا الإيمان ثم قلنا القرآن فإزدنا إيماننا والآثار في هذا كثيرة جداً والزيادة قد نطق القرآن في عدة آيات كقوله تعالى إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى نعمهم يتوكلون وهذا امر محبة المؤمن إذا تليت عليه الآيات ازداد قلبه بينهم القرآن ومعرفته معانيه من علم الإيمان ما لم يكن حتى كانه لم يسمع الآية لا حينئذٍ وفيه زيادة في الإيمان وقال تعالى إن الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فهذه الزيادة عند تخويلهم بالهدى فإزدادوا يقيناً وتوكلوا وثباتاً على الجهاد وتوحيداً بأن لا ينحرفوا الخلق وقال تعالى وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول أن هذا آية من الذين آمنوا فزادتهم إيماناً وهم يستبشرون وهذه الزيادة ليست مجرد التصديق بأن الله أنزل بها بل زادتهم بحسب مقتضاها فإن كانت امرأ بالجهاد وغيره ازدادوا رغبة فيه وإن كانت نهياً عن شيء انهمواعده فكم به ولذلك قال بهم يستبشرون والاستبشار غير مجرد التصديق وقال تعالى فاجعلنا أصحاب النار إيماناً (ويزداد الذين آمنوا إيماناً وقال تعالى هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم وهذا أنزلت لما رجع النبي صلى الله عليه وسلم من الحديبية وإحساناً فجعل السكينة موجبة لزيادة الإيمان والسكينة هي طمأنينة في القلب وقوله تعالى يهد قلبه هذه تلبية زيادة في إيماناً كما قال تعالى والذين آمنوا زادتهم هدى وأتاهم تقواهم وقال تعالى أنهم نبيه آمنوا بربهم وزدناهم هدى وربطنا على قلوبهم وقال تعالى ولما رأى المؤمنون الأحزاب إلهي (وما زادهم إلا إيماناً وتسليماً وقال تعالى ويزيد الله الذين استهدوا هدى الآية وقال تعالى إن الذين أتوا العلم إلهي (ويزيدهم خشوعاً إلهي لما يزيدهم علماً ويقيناً بالله تعالى على ما حصل لهم من الأدلة هذا وقد اختلف في قول الإيمان مباحث وموضع البخاري وقد فصله واستأذى في فتح الملهم شرح المسلم فراجع

باب في القدر يفتح الدال واسكانها لفتان تقول قدرت الشيء اذا احطت بمقداره والمراد ان السر تعالى علم مقادير الاشياء  
وانما هنا قبل ايجادها ثم اوجدها سبق في علمه انه يوجد كما تجد في صا عن علمه وقدرته وارادته هذا هو المعلوم من الدين  
بالبراهين القطعية كما ذكر في علم الكلام وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين الى ان حدثت بدعة القدر  
في اواخر زمن الصحابة واول من ابتدء بالعراق رجل من اهل البصرة يقال له سيبويه من انصار المجوس اوسوسن  
وتلقاه عنه معبد الجهنمي فاخذ غيلداً عن معبد ويقال اول ما حدث في الحجاز لما احترقت الكعبة فقال رجل احترقت لعلها  
فقال آخر لم يقدر الله هذا ولم يكن على عهد الخلفاء الراشدين احد ينكر القدر فلما ابتدءوا التكريب بالقدر رد عليهم من  
بقي من الصحابة كعبد المدين وعبد الرحمن عباس ووالده بن الاستيع رضي الله عنهم وكان اكثره بالبصرة والشام وكامل  
منه بالحجاز ثم اعلم ان بعض القدرية قال لنا بقدرية بل انتم القدرية لا اعتقادكم باثبات القدر وهذا تمويه من هؤلاء الجهمية  
فان اهل الحق يفتخرون اسورهم الى الله سبحانه وتعالى وليضيغون القدر والافعال اليه سبحانه وتعالى وهذا الجهمية يضيغون  
الى انفسهم ويدعي الشيء لنفسه ومضيغه اليها اولى بان ينسب اليه من يعتقده لغيره ونفيه عن نفسه وفي الباب  
القدرية مجوس هذه الامة بينهم تقسيمهم الخير والشر في حكم الارادة كما قسمت المجوس نصرفت الخير الى يزدان والشر  
الى اهرمن ولاخفا باختصاص هذا الحديث بالقدرية قال الحافظ في الفتح وقد حكى المصنفون في المقالات عن طوائف  
من القدرية انكار كون البارئ تعالى عالماً بشيء من اعمال العباد قبل وقوعها منهم وانما عليها بعد كونها قال القرطبي

۴۰ و یحصل فی قلبہ من الغنۃ فی الخیر والربۃ من الشا لم یکن فیہ نرا و علمہ بالبد و محبتہ بطائفہ

وغيره قد انقضت به المذهب قال والقدرية اليوم مطبقون على ان العلم بافعال العباد قبل وقوعها وانما خالفوا السلف  
 في زعمهم بان افعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال وقبوح كونه نذسيا باطلا اخف من المذهب  
 الاول واما المتأخرون منهم فانكروا تعلق الارادة بافعال العباد فراراً من تعلق القديم بالحديث وسيم مخصوصون بما قال  
 الشافعي ان سلم القدرى العلم خصم يعني يقال له يجوز ان يقع في الوجود خلاف بالتضمنة العلم فان منع وافق قول  
 اهل السنة وان اجاز لزمه نسبة الجهل تعالى الله عن ذلك وسيجي ببقية هذا الباب في باب في الجنة فانتظروا  
 باب في ذراري المشركين جمع ذرية وهي اولاد الانس والجن والمراد بهما الصغار اختلف العلماء في اولاد المشركين  
 فقيل انهم من اهل النار تبعاً لآبائهم وقيل من اهل الجنة نظر الى اصل الفطرة وقيل انهم خدام اهل الجنة وقيل  
 انهم يكونون بين الجنة والنار لا معذبين لا منعمين وقيل من علم الله تعالى ان يؤمن ويحيى عليه ان عاش دخل الجنة  
 الجنة ومن علم انه لا يجزى ويكفر دخل النار وقيل بالتوقف في امرهم وعدم القطع بشئ وبه قال اكثر اهل السنة ومقال ابن حجر  
 انهم من اهل الجنة ولما سئل ابو حنيفة عنه قال الله اعلم بما كانوا عاقلين كما في حديث الباب قوله قال الله اعلم  
 بما كانوا عاقلين قال الخطابي نفاً من هذا الكلام يوسف انه صلى الله عليه وسلم لم يفت السائل عنهم وانه رد الامر في  
 ذلك الى علم الله تعالى من غير ان يكون قد جعلهم من المسلمين او الحقيهم بالكافرين وليس هذا وجه الحديث وانما منعناه انهم كفار  
 يلحقون في الكفر بابائهم لان الله تعالى قد علم انهم لو بقوا احياء حتى يكبروا لكانوا يعملون عمل الكفر وفيه نداء حديث عائشة  
 قالت قلت يا رسول الله ذراري المؤمنين قال من آباؤهم فقلت يا رسول الله بلا عمل قال الله اعلم بما كانوا  
 عاقلين فهذا يدل على انك افتى عن المسئلة وقال شيخ مشايخنا قوله الله اعلم بما كانوا عاقلين حاصله والله اعلم ان  
 دخول الجنة قد يكون لاجل الاعمال وقد يكون لغير ذلك من العوارض فالسؤال لم يكن الا عن الدخول المرتب  
 على الاعمال فاجاب انهم ليس منهم عمل حتى يدخلوا الجنة دخول كذا واما مطلق الدخول لتحقيق في النوع الثاني  
 فلم يتعرض له ولم ينكر عنهم بل انبته بقوله كل مولود يولد على الفطرة فانا هم لما ولدوا على الفطرة ولا منعته بما صدر  
 عنهم حالة الصغر كما قلنا قريباً كانوا مسلمين قبل الولاة ومن البين انهم قبل ولادهم لم يكونوا في النار فلا يكونون فيها  
 بعد الولاة ايضا اذا ماتوا صغاراً وذلك لما قلنا ان ما كن من الكفر غير محرم عليه وانظر من افعالهم لا يعتد به فلم يبق  
 الحكم فيهم الا ما كان قبل الولاة فترك بيانه الكمال على ما هو الظاهر وعليه يحيل قوله هم من آباؤهم فانهم ليس لهم من الحكم الا  
 ما كان لابائهم وهو الدخول المرتب على الاعمال وكذلك في المؤمنين واولادهم ولما لم يكن للدخول في الاعمال لم يكن  
 لهم الدخول المرتب عليها والاصل انهم شاركوا الاباء في الدخول المرتب على الاعمال فالموثوقين واولادهم وكذا  
 المشركون واولادهم كلهم اجمعون شركاً فيما بينهم في ان الدخول مرتب على الاعمال فاعمال المؤمنين الجنة اذ  
 الجنة واعمال المشركين السينة اذ خلعتهم النار والذراري من النوعين لم تكن لهم اعمال حتى تترتب الدخول في  
 احد الدارين المرتب عليها واما الدخول بغير ذلك فغير متعرض به فينظر فيه الى نصوص آخر قرآنا قوله عليه السلام  
 كل مولود يولد على الفطرة فانا هم لما ولدوا على الفطرة ولا منعته بما صدر عنهم جميعاً فانتهى بذلك دخول  
 ذراري المشركين النار رأساً كما انتهى الدخول المرتب على الاعمال وليس مجرد الفطرة نافية في دخول الجنة فلم يثبت

بذلك الدخول في شئ فينظر الى نصوص آخر ثبت دخول الجنة ولا ينافيه ما ورد في رواية جارية حين سألت عن ولد  
الذي مات في الجاهلية فقال هو في النار لان كل مرتبة هي بالنسبة الى ما فوقها نار والعرب لم يسمي كل شدة نار ولا شك  
ان اصحاب اعراف في شدة اذا قاسوا احوالهم باحوال اهل الجنة وان ثبت دخول ذراري المشركين الجنة كان  
غير مخالف لقوله نارا ايضا فان دخولهم هناك لما كان غير مضائق الى استحقاق وكانوا كالعبيد والغلمان ولم يكن  
ما يكون للمؤمنين واطغاهم من الاكرام والنعيم كان ذلك شدة لهم وكذلك قوله عليه السلام خلقها لهم وهم في اصلاص  
آبائهم ليس فيه تصريح بانهم في النار او في الجنة فنقول انما كتب قبل خلقهم انهم في الجنة من غير عمل عملوه وانما رد على  
عائشة لانها تكلمت بما ليس لها علم به وان كانت مصيبة فيما قالت انتهى قوله قال سمعت حماد بن سلمة يفسر حديث كل  
مولود يولد على الفطرة قال حماد بن عمار هذا حيث انه اخذ المداين عليهم في اصلاص آبائهم حيث قال الست بركم قالوا  
بلى قال الخطاب في معنى قول حماد في هذا احسن وكان ذهب الى انه لا عبرة للايمان الفطري في احكام الدنيا وانما يعتبر  
الايمان الشرعي من المكتسب بالارادة والفعل الا ترى انه يقول قالوا اوهيودانه فهو مع وجود الايمان الفطري فيه  
محكوم له بحكم ابويه الكافرين وفيه وجه آخر ذهب اليه عبد المداين المبارك حين سئل عنه عن الاطفال فقال الله اعلم  
بما كانوا عالمين بربهم والمداين ان كل مولود من البشر يولد على فطرته التي جبل عليها من السعادة والشقاوة  
وعلى ما سبق له من قدرة الله وشيئة فيه من كفر وايمان نكل منهم صار في العاقبة الى ما فطر عليه وخلق له وعامل في الدنيا  
للعمل المشاكل لفطرته في السعادة والشقاوة فمن امارات الشقاوة للولد ان يولد لليهوديين والنصرانيين فيحملانه  
للقادة على اعتقاد دين اليهود والنصارى او يولد ليهوديين والنصرانيين او يموت قبل ان يعقل فيصف الى دين فهو  
محكوم له بحكم والديه اذ هو في حكم الشريعة تبع له والديه وليشهده حديث عائشة اني لصبى من الانصار يصلي عليه فقلت  
يا رسول الله طوبى لي لا الحمد يشق قلت هذا ولي عندي فانهم وهذا هو معناه قول ابى حنيفة

باب في الجهمية وفي نسخة والمعتزلة والجهمية منسوبة الى جهم بن صفوان الذي قال بالايجاب والاضطرار الى الاعمال  
وقال لا فعل لاحد غير الله وانما ينسب الفعل الى العبد مجازا من غير ان يكون فاعلا او مستطيعا لشيء وزعم ان علم الله تعالى  
حادث واتبع من وصف الله تعالى بانه شئ حي او عالم او مرابط حتى قال لا اصفه بوصف يحجز اطلاقه على غيره قال  
واصفه بانه خالق وحى ومعبود وموجد لفتح المهمة الثقيلة لان بانه الاوصاف خاصة به وزعم ان كلام الله تعالى  
حادث قال الحافظ وليس الذي انكره على الجهمية ناسب الجبر خاصة وانما الذي اطبق السلف على ذمهم سببه  
انكار الصفات حتى قالوا ان القرآن ليس كلام الله وانما مخلوق وكذلك المعتزلة سمو انفسهم اهل العدل والتوحيد  
وعنوا بالتوحيد واعتقدوا من نفى صفات الالهية لا اعتقادهم ان صفاتها تستلزم التشبيه ومن شبه الله بخلقه اشرك  
وهم في نفى الصفات موافقون للجهمية وانما اهل السنة ففسروا التوحيد بنفى التشبيه والتعطيل ومن ثم قال الجندرية  
افراد القديم من المحدث وقال ابو القاسم تسمي التوحيد مصدر وجود ومعنى وحدت الله اعتقاده منفردا بانه  
وصفاته لا نظير له ولا شبهة وقيل معنى وحده علمته واحدا وقيل سلبت عنه الكيفية والكمية فهو واحد في ذاته لا انقسام  
وفي صفاته لا تشبيه له وفي الهية ولكنه وتدبيره ولا شريك له ولا رب سواه ولا خالق غيره انتهى لمخصا وقال شيخنا



لاحد الاسماء كلها وبهذا المعنى يخلف بعزة السموات صفة فعل بمعنى القهر لخلقاته والغلبة لهم وان العزة لسمو رسوله و  
 المؤمنين وبهذا المعنى لا يخلف دانا الحكيم فصفة ذات بمعنى العليم وصفة فعل بمعنى الاحكام وتقلب القلوب صفة فعل  
 من فروع القدرة اي مبالا الخواطر وناقض العزائم فان قلوب العباد تخضع لقرارته لقلبها كيف يشاء ويختار ان  
 يكون بمعنى جاعل القلب قلبا وبمعنى خالق الارادة وغيره من اعراض القلبية قال الله تعالى وتقلب افئدتهم و  
 ابصارهم قال الراغب تغليب الشيء تغليب من حال الى حال والتقلب التنصير والتغليب المد القلوب والبصائر  
 صرفها من راي الى راي ومعنى تغليب افئدتهم تصرفها بما تشاء واما السمع والبصر وهو السمع البصير السميع من له سمع  
 يدرك به السموعات والبصير من البصير يدرك به المرئيات لانه سمع بلا سمع كما قال المعتزلة ولا انه سمع بمعنى العالم انه  
 يعلم السموعات كما اول بعضهم لانه يوجب المساوات بينه تعالى وبين الاعمى والاصم الذي يعلم ان السما خضرو  
 ولا يراه وان في العالم اصواتا ولا يسمعها وفساده ظاهر فوجب كونه سميعا بصيرا مفيدا امر اذا اعلى ما يفيد كونه عالما  
 فان قيل كيف يتصور السمع له تعالى وسوء عبارة عن وصول الهوار المتموج الى المعصب المفروش في مقعر الصماخ  
 قلت ليس فذلك بل هو حاله فيخلقها الله في الحي نعم حرت سنة الله تعالى بانه لا يخلقها عادة الا عند وصول الهوار اليه  
 ولا ملازمة بينهما عقلا فالله تعالى سميع المسموع بدون هذه الوسائط العادية كما انه يرى بدون المواجاة والمقابلة  
 وخروج الشعاع ونحوه من الامور التي لا يحصل الابصار الا بها عادة فالجمل انهما غير صفة العلم وبهما من الصفات  
 الذاتية الحقيقية الوجودية من السبعة وعندنا واث المسموع والمبصر تحصل التعلق وفي فتح الملهم قال شيخ الاسلام  
 ابن تيمية كل كمال في الممكنات التي هي المخلوقات فهو منه ومن المتمتع ان يكون فاعل الكمال وتبديعه عاريا منه  
 بل هو احق به والسمو بانه وتعالى له مثل الاعلى لا يستوي هو والمخلوق في قياس شمول ولا في القياس تمثيل بل كلما  
 ثبت للمخلوق من كمال فالخالق تعالى احق به وكل نقص منزلة عنه مخلوق ما فتنزله الخالق عنه اولى قال ولهذا  
 كان المستعمل في الكتاب والسنة وكلام السلف في حق تعالى هو القياس الاول في مثل ان يعلم ان ما ثبت لغيره من  
 كمال مطلق لا نقص فيه احق بان ثبت له من ذلك الكمال ما هو احق به مما سواه فاذا كان بالحياة والعلم والقدرة  
 كما لا انقص فيه وهذا يصحف به المخلوق فالخالق احق ان يصحف بالحياة والعلم والقدرة وما ينزه عن غيره من  
 العيوب فهو سبحانه احق بتفخيره عنه كما في قوله تعالى ولله المثل الاعلى قال شيخنا قاسم العلوم والخيرات نور الله  
 ونفعنا بعلومه ان الكمالات والخيرات كلها وجودية تالفة للوجود وهو اصلها ومصدرها ولذا لا ينصف المعلوم  
 بشئ من الكمال كما ان الشرور والنقائص باسرها عدمية لا تخلو عن عدم وهو نشاها واما خادها فالبصير مثلا كمال وهو  
 امر وجودي واعلى نقص وهو عدم البصر والسمع كمال وجودي والصمم اي عدم السمع نقص وانا ظاهر من نقص حقيقة  
 كل كمال ونقص وراجع كتب الشيخ فانه اثبتنا وازاح كل شبهة باشبع بيان واثمة فعلى هذا لا يمكن ان يوجد نقص  
 وقصور في ذاته سبحانه وتعالى لانها منزلة من شوائب العالم مطلقا ومن كمال الايجاب ان يكون موجودا فيه  
 سبحانه وتعالى على وجه التمام لانه منبع الوجود ومخزنه والممكنات لما كانت حقائقها وروافقها صلة بين الوجود و  
 عدمه لا موجودا وحيدا وبالمعنى فاما نقصا فقد خلط فيها الامران الخير والشر والكمال والنقص والحسن والقبح اقتضاء

السموع والبصير

اثبات الصفات

من جانبية الوجود والعدم ووفاء لحقيقتها فالوجود مع توابعه من الكمالات والخبرات صادرة فاقص من جناب الحق سبحانه وتعالى على كل جزء من اجزاء العالم قصفه وتضييفه وتغييره وتقليمه حسب تفاوت درجاتها كما ان نور الشمس مع صفاته اللازمة من الحرارة والتنوير وغيرهما فاقص على السموات والارض وبانيهما من السيارات العلوية والولوية السفلية مع اختلاف استبعاد قواها والمادة الصغيلة مثلاً اذا حازتها الشمس تملأ لآلة كانهما في البرق واللعان في الشمس بعينها وان في هذا الشأن غير ما من الاشجار والاحجار في الاستفاضة منها وكذا المار الصافي في وقت مغابته مع الشمس شأن ليس للهار وغيره فكما ان النور الصادر من الشمس الواقع على الارض او المارة او ايما كان اذا نزل عنه بل نور الشمس او غير ما يقع غاية قربه من الارض والمارة والتصاقه بهما وتبعه من الشمس بالف آلاف فرسخ في باري النظر يجاب بان نور الشمس السابغة في فلكها لا غير نعم هو في درجة منزلة من النور الذي في جرم الشمس كثير وسواء ان نسب الى الارض باري في تلبس الا ان زمام امره بيد الشمس لا بيد الارض المستضيئة به ولذا ينبغي تعلقه بالارض مادامت الشمس باقية على مجازاتها فكأنه يحكي تحيها ويذهب بذها بها كذا في الوجود ونواشيه من الكمالات والخبرات في اى ممكن وجرد في اى مرتبة تحقق هو وجود الباري عز اسمه وكمالاته هي الكمالات ليس للممكن منها نصيب الا القدر الذي للارض من نور الشمس وهذا مسئله وحدة الوجود وتعدد الموجودات التي ذهب اليها المحققون وتعلل الى هذه الحقيقة اشار سبحانه وتعالى حيث قال وبابكم من نعمه فمن الله قال ما آتاكم من حنة فمن الله وقال وما ريت اذ ريت ولكن التدرى وقال النبي صلى الله عليه وسلم الخير كله في بيك والشرة ليس اليك فليد الحمد رب العالمين لا شريك له وكل شيء باخلا الساطل وقال ان فرضت كرة الشمس بمنزلة ذات الحق سبحانه وتعالى عن تمثيلنا والنور العظيم الذي في جرمها بمنزلة وجود الحق في الاشعة اللازمة لها الصادرة منها بمنزلة صفات الحق وتوابع الاشعة على الاعيان الخارجية بمنزلة تعلق الصفات والاسماء بالحوادث ونهه الاعيان المستنيرة بضوء الشمس بمنزلة حقائق الممكنات التي يقال لها الاعيان الثابتة وضوء الشمس العارضة للاشياء وحرارتها العارضة لها بمنزلة وجود الممكنات وصفاتها الوجودية الكمالية ينبغي لك ربط المراتب بالقياس وينجلي كثير من الاشكالات العويصة التي استصعب التفصيص عنها وبالله التوفيق وتظهر لك ايضا ان صفات الحق سبحانه وتعالى لا يقال لها عين الذات ولا غير ما لا ترى ان الشعاع الواح من اشعة الشمس لا يمكن ان يقال في حقه انه عين النور العظيم الموجود في جرم الشمس اى في مرتبة ولا انه غيره بخايرة السواد والبياض للثوب وسائر صفات الممكن لا انه بل الشعاع هو تنزل النور الموجود في جرم الشمس فكذا ذات الحق سبحانه وتعالى هي مبدء جميع صفاته ووجود الصفات نازل عن وجود الذات لا عين ولا غير بخلاف الممكن فانه بنفس ذاته وحقيقته يكون عارياً عن الوجود والكمالات الوجودية كلها وانما حصل له الوجود وسائر الكمالات من خارج كحصول النور للارض من الشمس كما قرناه قريباً واما الشرور والتعاقص التي في الممكن فانما نشأت من احاطة عدمه بوجوده الخاص كما ينشأ شكل التزيج والتقليب والاستدارة والمخروطية وغيرها من التقطيعات في نور الشمس الواقع على الارض وغير ما من احاطة ظلال الاشياء الحاملة بذلك النور الواحد البسيط

والكمالات الكمالات

سكن وحد الوجود

الصفات والصفات



المستند المنته في الاتفاق فيشمل كل شيء او التثنية مثله ان لم يكن موجودا في نفس نور الشمس الا انه ظهر بسبب هذا النور  
في المحل بالريب لانه احاط بانطل وجوده في النور ولو لا ذلك لما وجب محيطا ولا محيطا ولم يظهر هذا الشكل قطعا فكذلك الشرور  
والنقائص في العالم وان لم يكن اتصاف ذاته سبحانه وتعالى بها اصلا الا انه تعالى هو الموجود بهذا القباح ايضا في محلهما  
في الشرور كلها مخلوقة لله تعالى وهو خازنها والخيرات كلها صادرة منه وموجودة في سبحانه وتعالى باتم وجهه والكل طريق و  
ما من حسنة جليلة او دقيقة الا هو آخذ بها عبيتها ان تربي جميعه مجيد فافهم يكن على بصيرة من ربك حتى يتضح لك الحق  
لتخرج من الظنون والادبام الفاسدة ولا تكن مجوسا في سجن الالفاظ ودوائر الامثلة وارلق منها الى المقصود  
الذي يتضح عن نطاق البيان فان الرب جل جلاله ليس كمثل شئ وهو السميع البصير انتهى بلفظ الشريف وقد سمعت  
بذاته احوال المروفتنا بعلمه بطول بقائه آمين وقال العلامة الشهيد الدهلي قيس السمردي ولفظي ان الحكم شئت  
الارادة له تعالى بعد ما خلقت ما في العالم من النظام الفاضل والتدبير الكامل وارتنباط العلويات بالسفليات و  
الغيبات بالشهاديات والواع الثاليب والاعمال التصاريف على تناسب لا يتصور احسن منه من الضروريات العادية  
لايتاني انكاره من غاقل وما هو الا كمن لاخط نقوش الكتابة المكتوبة على غاية حسن وبهاء المطابقة لقوانين تلك  
الصناعة غاية مطابقة ثم جوز انها صدرت من الحركة الاربعاشية فوافقت القوانين بسبل الاتفاق او كمن سح  
اشعار اموز ونمة بليغة محتوية على انواع الصنائع البديعية ثم توهم انها صدرت من الشاعر على غير روية وقصد الى  
مراعاة وزن وقافية ومن غير اعتبار لرصاة مقتضى الحال ومن غير اعتداد بالصنائع بل انما صدر الصوت منه  
على طريق الاضطرار فالتفق ان لفظ على فخرج مختلفة فجارت الفاظ متواليته ثم اتفق تواليها في لفظ على نحو طابق  
الوزن والقافية ومقتضى الحال وهل يتعد هذا المتوهم الاسن المجانين -

واما الوجه قال الله تعالى كل شئ بالكل الا وجهه وحديث جابر اعوذ بوجهك قال ابن بطال في هذه آياته والحديث دلالة على  
ان الوجه جوه وهو من صفة ذاته وليس بجارحة ولا كالوجه التي نشاهد من المخلوقين كما تقول انه عالم ولا تقول انه  
كالعلماء الذين نشاهدهم وقال غيره ذلك آية على ان المراد بالترجمة (كذا في الاصل) فعل الصحيح الوجه ولو كانت حصة  
من صفات الفعل شملها الهلاك كما شملها غيرهما من الصفات وهو محال وقال الراغب اصل الوجه الجارحة المعروفة  
ولما كان الوجه اول ما يتقبل به اشرف ما في ظاهر البدن استعمل في مستقبل كل شئ وفي مبدئه وفي اشراقية تقيل وجه  
البناء وقيل وجه كذا في ظاهره وربما اطلق الوجه على الذات كقولهم كرم السوجه وكذا قوله تعالى ويستقي وجه ربك ذو الجلال  
والاكرام وقول كل شئ بالكل الا وجهه وقيل ان لفظ الوجه صلة والمعنى كل شئ بالكل الا هو وكذا اوتي وجه ربك ذو الجلال  
القصد اي بقي ما يريد به وجه قلت وهذا لاخير نقل عن صفيان وغيره وقيل المراد بالوجه في آياته والحديث الذات الوجود او لفظ  
وجهه لذاته والوجه الذي لا كالوجه لاستحالة حملته على العضو المعروف فتعين التأويل او التفويض وقال البيهقي تكرر ذكر الوجه  
في القرآن والسنة الصحيحة وهو في بعضها صفة ذات كقوله الرادر الكبير على وجهه وهو ما في صحيح البخاري عن ابي موسى  
وفي بعضها بمعنى من اجل كقوله انما نطقكم لوجه السرة في بعضها بمعنى الرضا كقوله يريدون وجهه الاتجار وجهه ربه الاعلى  
ليس المراد الجارحة جزاء ما السرة اعلم واما العين فقال السرة على معنى وتجرى باعيننا اي محفظي ولعلنا قال البيهقي

منهم من قال العين صفة ذات كما تقدم في الوجه ومنهم من قال المراد بالعين الرؤية فعلى هذا فقولنا لا يتصور على عيني أي لتكون  
 برأى منى وكذا قوله واصبر لحكم ربك فانك باعيننا أي برأى منا والنون للتعظيم وآل الى ترجيع الاول لانه ما يريب السلف  
 وتباين ما وقع في الحديث وأشار بيده فان فيه ايماء الى الرد على من يقول معناها القدرة صرح بذلك قول من قال انها صفة  
 ذات وقال ابن المنير وجه الاستدلال على اثبات العين لمدى حديث الدجال من قوله ان الله ليس بأحد من جهة ان  
 العور عن عدم العين وصد العور ثبوت العين فلما نزعنا هذه النقيصة لزم ثبوت الكمال بصدها وهو وجود العين وهو  
 على سبيل التمثيل والتقريب للفهم لا على معنى اثبات الجارحة قال ولا يلل الكلام في هذه الصفات كالعين والوجه واليد  
 ثلاثة اقوال أحدها انها صفات ذات اثبتوها السمع ولا يهتدى اليها العقل والثاني ان العين كناية عن صفة البصر واليد  
 كناية عن صفة القدرة والوجه كناية عن صفة الوجود والثالث امرارها على ما جازت مفوضا معناها الى الله تعالى وقال  
 الشيخ شهاب الدين السهروردي في كتاب العقيدة انه اخبر السمرقاني كتابه وثبت عن رسوله الاستوار والنزول والنفس و  
 اليد والعين فلا يتصرف فيها بتشبيه ولا تعطيل اذ لا اخبار الله ورسوله ما تجاسر عقل ان يحوم حول ذلك الحق قال  
 الطيبي هذا هو المذهب المعتمد وبه يقول السلف الصالح وقال غيره لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن احدهم  
 اصحابه من طريق صحيح التصريح بوجوب تاويل شيء من ذلك ولا المنع من ذكره ومن المحال ان يأمر الله نبيه بتبليغ ما نزل اليه  
 من ربه وينزل عليه اليوم اكملت لكم دينكم ثم تترك هذا الباب فلا يميز ما يجوز نسبة اليه مما لا يجوز مع حصة على التبليغ عنه لقوله  
 يبلغ الشاهد الغائب حتى نقلوا اقواله وافعاله واحواله وصفاته وما فعل بحضرة نزل على انهم اتفقوا على الايمان بها على وجه  
 الذي اراده الله منها ووجب تنزيهه عن مشابهة المخلوقات لقوله تعالى ليس كشيء من اوجب خلاف ذلك بعباسهم  
 فقد خالف سبيلهم وبالله التوفيق واما اليد وقال الله تعالى لما خلقت بيدي قال ابن بطال في هذه الآية اثبات يدين  
 لله تعالى وبها صفتان من صفات ذاته وليست باجباحتين خلافا للمثبته من المثبته للجهية من المعطلة وكيفي في الرد على من  
 زعم انها بمعنى القدرة انهم اجمعوا على ان له قدرة واحدة في قول المثبته ولا قدرة لفي قول النفاة لانهم يقولون انه  
 قادر لذاته ويدل على ان اليدين ليستا بمعنى القدرة ان في قوله تعالى لا بليس ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي اشارة  
 الى المعنى الذي اوجب السجود ولو كانت اليد بمعنى القدرة لم يكن بين آدم والبليس فرق لشاركا فيما خلق كل منهما به و  
 هي قارته وقال بليس وای فضيلة له علي وانا خلقتني بقدرتك كما خلقتك بقدرتك فلما قال خلقتني من نار وخلقته  
 من طين دل على اختصاص آدم بان الله خلقه بهيه قال ولا جاز ان يرا باليدين النعتان لاستحالة خلق المخلوق بمخلوق  
 لان النعم مخلوقة ولا يلزم من كونها صفتي ذات ان يكونا جازئين وقال ابن التين قوله وبهيه الاخرى الميزان  
 يدفع تاويل اليد بها بالقدرة وكذا قوله في حديث ابن عباس رفعه اول ما خلق الله القلم فاخذه بيمينه وكلنا يمين  
 الحديث وقال ابن فورك قيل اليد بمعنى الذات وهذا يستقيم في مثل قوله تعالى مما علمت ايدينا بخلاف قوله لما خلقت بيدي  
 فانه سبق للرد على بليس فلو حمل على الذات لما اتجه الرد وقال غيره هذا السياق مساق التمثيل للتقريب لانه عهدان من  
 اعتنى بشئ واستمر به باشهره بيديه فيستفاد من ذلك ان العناية بمخلوق آدم كانت انهم من العناية بمخلوق غير وآل في اللغة  
 تطلق المعان كثيرة اجمع لاسمها خمسة وعشرون معنى ما بين حقيقته ومجاز الاول الجارحة الثاني القوة نحو وادد الابل والثالث

الملك ابن الفضل بهاء الدين الرابع العهد يدعى الفوتى ابيهم ومنه قوله يدي لك بالوفاء الخامس الاستسلام والانقياد قال الشاعر اطاع يد بالقول فهو ذلول + السادس النعمة قال - وكل نظام الليل عندي من يد السباع الملك قل ان الفضل بهاء الدين هذا مكر مرثع الثالث اكن من الذل حتى يعطى الجزية عن يد التاسع دياض او يعفى الذي بهاء الدين عظمه قال الشيخ العاشر السلطان الحادى عشر الطاعة الثانى عشر الجماعة الثالث عشر الطريق يقال اخذتهم يد الساحل الرابع عشر التفرق تفرقوا ايدي سبأ الخامس عشر الحفظ السادس عشر يد القوس اعلاها السابغ عشر يد السيف مقبضه الثامن عشر يد الرمح عود القابض التاسع عشر جناح الطائر العشرون المائة يقال لا تقاه يد الهراوى والعشرون لا تتبلر يقال تقية اول ذات يدي واعطاه عن طهر يد الثانى والعشرون يد الثوب افضل منه الثالث وعشرون يد الشئ امامه الرابع والعشرون الطاعة الخامس وعشرون التقية نحو بعة يد ابي - واما استواء على العرش وقال السرخاوى ثم استوى الى السمار قال ابن الجليل اختلف الناس فى الاستواء المذكور فهنا قالت المعتزلة معناه الاستيلاء بالقهر والغلبة واخوه القول الشاعر

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مہراق

وقالت الجسمية معناه الاستقرار وقال بعض اهل السنة والجماعة معناه ارتفع وبعضهم معناه علا وبعضهم الملك والقارية ومنه استنوت له الممالك يقال لمن اطاع اهل البلاد قيل معنى الاستواء التمام والفراغ من فعل شئ ومنه قوله تعالى ولما بلغ أشده واستوى فعلى هذا معنى استوى على العرش اتم الخلق وخص لفظ العرش لكونه اعظم الاشياء وقيل ان على فى قوله على العرش معنى الى فالمراد على هذا انتهى الى العرش اى فيما يتعلق بالعرش لانه خلق الخلق شيئا بعد شئ ثم قال ابن بطال فاما قول المعتزلة فانه فاسد لانه لم يزل قاسمها غالبا مستوليا وقوله ثم استوى يقتضى افتتاح باب الوصف بعد ان لم يكن ولازم تاويلهم انه كان مغالبا فيه فاستولى عليه لانه من غالبة وهذا منتف عن البرهانية واما قول المجسمة ففاسد ايضا لان الاستقرار من صفات الاجسام ويلزم منه الحمول والتناهي وهو محال فى حق الله ولا نق بالمخوقات لقوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك وقوله التسعوا على ظهوره ثم تذكرنا نعمته بكم اذا استوتيم عليه قال واما تفسير استوى علا فهو صحيح وهو المذهب الحق وقول اهل السنة لان الله سبحانه وصف نفسه بالعلى وقال سبحانه وتعالى عما يشركون وهى صفة من صفات الذات واما من فسره ارتفع ففقيه نظر لانه لم يصف به نفسه قال واختلف اهل السنة هل الاستواء صفة ذات او صفة فعل فمن قال معناه علا قال هى صفة ذات ومن قال غير ذلك قال هى صفة فعل وان الفعل فعلا سماه استوى على عرشه لان ذلك قائم بذاته لاستحالة قيام الحوادث به انتهى لخصا وقد الزم من فسره بالاستيلاء بمثل ما الزم به من انه صار قاسما لاجل ان لم يكن فيلزم انه صار غالبا لاجل ان لم يكن والانفصال عن ذلك للفرقيين بالتمسك بقوله تعالى وكان الله عليهما حكيم فان اهل العلم بالنفسية قالوا معناه لم يزل كذلك وسال عن عباس بن نافع بن ازرق راس الازارقة من الخوارج بمكة قال وقال وكان الله غفورا رحيم عزرا حكيم اسمعيا بصيرا فكانه كان ثم مضى فقال واجاب وكان الله غفورا رحيم اسمى نفسه ذلك وذلك قوله اى لم يزل كذلك فان الله لم يرد شيئا الا اصاب به الذى اراد قال الحافظ يحتمل كلام ابن عباس انه اراد اسمى نفسه غفورا رحيم وهذه التسمية مضت لان التعالق يقتضى واما الصفتان فلا يزلان كذلك لا يقطعان لانه تعالى اذا اراد النفرة والرحمة فى الحال او

الاستقبال وقع مراد قاله الكرماني قال ويحتمل ان يكون ابن عباس اجاب بجوابين احدهما ان النسبة هي التي  
 كانت وانتهت والصفة لانها تليها والآخرة معنى كان الدوام فانه لا يزال كذلك ويحتمل ان يحتمل السؤال على مسلكين و  
 الجواب على رفعها كان يقال بهذا اللفظ مشربا في الزمان الماضي كان غفورا رحيما مع انه لم يكن هناك من يغفر او يرحم  
 وبانه ليس في الحال كذلك كما يشترط لفظ كان الجواب عن الاول بانه كان في الماضي يسمى به وعن الثاني بان كان يعطى  
 معنى الدوام وقد قال النخاعة كان لثبوت خبرها ماضيا دائما ومنقطعا وتبقى من معاني استوى ما نقل عن ثعلب استوى  
 الوجه اتصل استوى القمر مثلا واستوى فلان وفلان تماثلا واستوى الى المكان اقبل واستوى القاعا تماثلا ما بينكم  
 قاعا ويمكن رد بعض هذه المعاني الى بعض وكذا ما تقدم عن ابن بطال وقد نقل ابو سميعيل المروزي في كتاب الفاروق  
 بسنده الى داود بن علي بن خلوة قال كنا عند ابي عبد المدين الاعرابي يعني محمد بن زياد اللغوي فقال له رجل الرحمن على  
 العرش استوى فقال هو على العرش كما اخبر قال يا ابا عبد المدين ما معناه استوى فقال اسكت لا يقال استوى على  
 الشئ الا ان يكون له مضاد ومن طريق حماد بن احمد بن النضر الازدي سمعت ابن الاعرابي ويقول ارادني احمد بن ابي داود  
 ان اجله في لغة العرب الرحمن على العرش استوى بمعنى استوى فقلت والمدا اصبحت بذلك وقال غير ذلك كان بمعنى استوى  
 لم يختص بالعرش لانه غالب على جميع المخلوقات ونقل محي السنة البغوي في تفسيره عن ابن عباس واكثر المفسرين ان  
 معناه ارتفع وقال ابو عبيدو الفراء وغيرهما نحوه واخرج ابو القاسم اللالكائي في كتاب السنة من طريق الحسن البصري  
 عن امه عن ام سلمة انها قالت الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والاقرار به ايمان والحجود به كفر ومن طريق ربيعة  
 بن ابي عبد الرحمن انه سئل كيف استوى على العرش فقال الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول وعلى الله الرسالة وعلى  
 رسوله البلاغ وعلينا التسليم واخرج البيهقي بسنده جيد عن الاوزاعي قال كنا والتابعون متوافرون نقول ان الله على  
 عرشه ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته واخرج الثعلبي من وجه آخر عن الاوزاعي انه سئل عن قوله تعالى ثم استوى على  
 العرش فقال هو كما وصف نفسه واخرج البيهقي بسنده جيد عن عبد المدين وسبب قال كنا عند مالك فدخل رجل فقال  
 يا ابا عبد المدين الرحمن على العرش استوى كيف استوى فاطرق مالك فاخذته الرخصاء ثم رفع راسه فقال الرحمن على العرش  
 استوى كما وصف به نفسه ولا يقال كيف وكيف عنه مرفوع وما اراك الا صاحب بادرة اخرجوه ومن طريق يحيى بن يحيى عن مالك  
 بن النضر عن عمار بن محمد عن ابن الاعرابي قال في الاقرار به واجب والسؤال عنه بادرة واخرج البيهقي من طريق ابي داود الطيالسي  
 قال كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة ومهزيك والبوعانة لا يجزون ولا يشبهون ويرون هذه  
 الاحاديث ولا يقولون كيف قال ابو داود وهو قولنا قال البيهقي وعلى هذا معنى اكارنا واسند اللالكائي عن حماد بن الحسن الشيباني  
 (صاحب ابني حنيفة) قال اتفق الفقهاء كلهم من المشرق الى المغرب على الايمان بالقرآن وبالحاديث التي جارية بها اثبات  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة الرب من غير تشبيه ولا تفسير فمن فسرها منها وقال يقول جهنم فقارح عما  
 كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وفاروق الجماعة لانه وصف الرب بصفة لا شئ ومن طريق الوليد بن مسلم سالت  
 الاوزاعي واماكا والثوري والليث بن سعد عن الاحاديث التي فيها الصفة فقال لا اترها كما جازت بل كيف اخرج ابن ابي  
 في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الاعلى سمعت الشافعي يقول لله اسماء وصفات لا يسا احد لها ومن خالف بعد ثبوت الحق

عليه قهرا وما قبل قيام الحج فانه يعذر بالجهل لان علم ذلك لا يترك بالعقل ولا الروية والفكر فنثبت هذه الصفات و  
 نتفي عنه التشبيه كما نشئ عن نفسه فقال ليس كشئ شئ واسند البيهقي بسند صحيح عن احمد بن الجوابي عن سفيان بن عيينة قال كل  
 ما وصفت الله نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عنه ومن طريق ابى بكر الشافعي قال نذهب اهل السنة في قوله الرحمن  
 على العرش استوى قال بلا كيف والآثار في عين السلف كثيرة وهذه طريقة الشافعي واحمد بن حنبل ودوابي حنيفة والبوليوسف و  
 محمد كما تقدم وقال الترمذي في الجامع عقب حديث ابى هريرة في النزول وهو على العرش كما وصف بنفسه في كتابه كذا  
 قال غير واحد من اهل العلم في هذا الحديث وبالشبه من الصفات وقال في باب فضل الصلوة قاربنا هذه الروايات  
 فنؤمن بها ولا ننسويهم ولا يقال كيف كذا جازع مالك وابن عيينة وابن المبارك انهم اقرؤا بلا كيف وبذلك قول اهل العلم  
 من اهل السنة والجماعة واما الجهمية فانكروا وقالوا هذا التشبيه وقال اسحق بن راهويه انما يكون التشبيه لو قيل يدك و  
 سمعك فقال في تفسير المائدة قال الامم تؤمن بهذه الاجاديت من غير تفسيرهم الثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك  
 وقال ابن عبد البر اهل السنة مجمعون على الاقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة ولم يكفوا شتبا منها و  
 اما الجهمية والمعتزلة والخوارج فقالوا من اقر بها فهو مشبه فسيماهم من اقر بها معطلة وقال امام الحرمين في الرسالة النفاية  
 اختلفت مسالك العلماء في هذه النواهي فقرأى بعضهم تأويلها والنزوم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السنن و  
 ذهب ائمة السلف الى الانكفاف عن التاويل واجرا انظروا هرا على موارد باول فويض معانيها الى الله تعالى والذي يترضي  
 رايها ويندين الله عقيدة اتباع سلف الامة للذليل القاطع على ان اجماع الامة حجة فلو كان تاويل هذه النواهي خيرا  
 لاوشك ان يكون استنباطهم به فوق استنباطهم بفروع الشريعة واذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الاضرار عن  
 التاويل كان ذلك هو الوجه المبتغى انتهى وقد تقدم انقل عن اهل العصر الثالث وهم قهرا الامصار كالثوري و  
 الاوزاعي ودوابي حنيفة ودوابي يوسف ومحمد ومالك والليث ومن عاصريهم وكذا من اخذ عنهم من الائمة فكيف لا يوثق بما تفق  
 عليه اهل القرون الثلاثة وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة وقسم بعضهم اقوال الناس في هذا الباب الى ستة ادان  
 قولان لمن يجربها على ظاهرها من يتقدها من جنس صفات المخلوقين وبهم المشبهة وتيفرغ من قولهم عدة آراء  
 والثاني من يثني عنها شبهة المخلوقين لان ذات الله لا تشبه الصفات فان صفات كل موصوف  
 تناسب ذاته وتلائم حقيقة وقولان لمن ثبتت كبرياؤه ولكن لا يجربها على ظاهرها احدهما يقول لا نؤول شئيا منها  
 بل نقول الله اعلم بمراده والاخر يقول فيقول مثلا معنى الاستواء الاستسلام الى القدرة ونحو ذلك وقولان لمن لا يجرب  
 بانها صفة احد بها يقول يجوز ان تكون صفة وظاهرها غير مراد ويجوز ان تكون صفة وقال الاخر لا يجاز في شئ من  
 هذا فانه من المتشابهة قال البخاري.

باب قول الله تعالى فلا تعجلوا الشر انما اداد قوله وتعملون له انما ذلك رب العالمين قال ابن بطال غرض البخاري  
 في هذا الباب اثبات نسبة الافعال كلها لله تعالى سواء كانت من المخلوقين خيرا او شرا فهي لله تعالى خلق ولله عباد كسب و  
 لا ينسب شئ من الخلق لغير الله تعالى فيكون خسرنا ونذا وسادا لاني نسبة الفعل اليه وقدرته لله تعالى عبادته على ذلك بالايات  
 المذكورة وغيره المصحة بنفي الانداد والا لئله الدعوة موقفت الرو على من يزعم انه يخلق افعاله ومنها ما حذر به المؤمنين

او اثنى عليهم ونبها ما وضح به الكافر من وجدي الباب فاسر في ذلك وقال الكفا في الترجمة مشعرة بان المقصود وثبات نفس الشريك  
 عن الله سبحانه وتعالى فكان المناسب ذكره في اول كتاب التوحيد لكن ليس المقصود هنا كسب بل المراد بيان كون افعال العباد  
 بخلق الله تعالى اذ لو كانت افعالهم بخلافهم لكانوا اعداء له ثم كماله في الحق ولهذا عطف ما ذكر عليه من الرضى على اجهيته في  
 قولهم لا قدرة للعبد اصله على المعتر لا حيث قالوا لا دخل لقدرة الله تعالى فيها والمذهب الحق ان لا جبر ولا تفويض بل امر  
 بين امرين فان قيل لا يخلو ان يكون فعل العبد بقدرته منه او لا اذ لا واسطة بين النفس والاثبات فعلى الاول ثبت القادر  
 الذى ناعيه المعترلة والاثبت الجبر الذى هو قول اجهيته فالجواب ان الثبوت بل لا قدرة لغيره فيترك بها بين التنازل من  
 المنارة والساقط منها ولكن لا تأثير لها بل فعله ذلك واقع بقدرته الله تعالى فتاثير قدرته فيه بعد قدرته العبد عليه وهذا  
 يسمى بالكسب وحاصل ما تعرف بقدرته العبد بانها صفة يترتب عليها الفعل والترك عادة وتقع على وفق الارادة  
 وفي فتح الملهم قال الامام حجة الاسلام ابو حامد الغزالي رحمه الله ان افراد المصداق باختراع حركات العباد وفعالهم لا يخرجها  
 عن كونها مقفورة للعباد على سبيل الاكتساب بل الله تعالى خلق القادرة والمقدرة جميعا وخلق الاختيار والمختار جميعا فاما  
 القدرة فوصف للعبد وخلق للرب سبحانه وليست بكسب له واما الحركة فتخلق للرب تعالى ووصف للعبد وكسب له فانها  
 خلقت مقفورة بقدرته هي وصفه وكانت الحركة نسبتة الى صفة اخرى تسمى قدرته فتسمى باعتبار تلك النسبة كسبا وكيف  
 يكون جبر المحض وبما بالضرورة يدرك التفرقة بين الحركة المقفورة والضرورة وكيف يكون خلقا للعبد وبما  
 لا يحيط علما بتفاصيل اجزاء الحركات المكتسبة واعادها واذا لطل الطرفان والنصوص ناطقة بطلانها المتيقن الا ان  
 في الاعتماد وبما بالضرورة بقدرته الله تعالى اختراعا وبقدرته العبد على وجها من الخلق يعتبر عنه بالاكتساب وليس من  
 ضرورة تعلق القدرة بالمقدرة ان يكون بالاختراع فقط ففعل العبد وان كان كسبا للعبد فلا يخرج عن كونه مراعيا سبحانه  
 فلا يجزى في الملك والمملوك طرفة عين ولا لغة خاطر ولا قلعة ناظر الا بقضار الله وقدرته وبارادته ومشيئته ومنه الشر  
 والخير والنفع والضرة والاسلام والكفر والعرقان والنكر والفوز والخسران والغواية والرشاد والطاعة والعصيان والشك  
 والايمان لارادة لقضائه ولا معقب لحكمه فعلى من يشاء ويهوى من لئس لا لئس عما يفعل وهم يسألون ويأمر عليه  
 جهة العقل ان المعاصى والجرائم ان كان الله يكرها ولا يريد بها وانما هي جارية على وفق ارادة العبد وليس لغيره امر  
 عدو الله سبحانه والجارى على وفق ارادة العبد اكثر من الجارى على وفق ارادة تعالى فليس شرى كيف يستخير المسلم ان يرد ملك  
 الجبار ذى الجلال والاکرام الى رتبته لورود اليها رياسته زعيم ضيعة راي قوته لا استنكف منها اذ لو كان ما يستمر له  
 الزعيم في القرية اكثر مما يستقيم له لاستنكف من زعامته وتبرأ عن ولايته والمعصية هي الغالبة على الخلق وكل ذلك حاز  
 عند المبتدعة على خلاف ارادة الحق تعالى وبهذا غاية الضعف والعجز تعالى رب الارباب عن قول الظالمين انهم اكبرهم بها  
 ظن ان افعال العباد مخلوقة لله تعالى صح انها مرادة له فان قيل فكيف ينهى عما يريد وما يريد الا يريد قلنا الامر غير الارادة و  
 لذلك اذا ضرب السيد فعاتبه السلطان عليه فاعترضه بغير وجهه عليه فكذا به السلطان فاراد الظهار حجة بان يامر العبد  
 بفعل ويخالفه بين يديه فقال له اسرج هذه الامة بمشبه من السلطان فهو يامر بما لا يريد مثاله ولو لم يكن الا كان عذره عند  
 السلطان مبررا ولو كان مريدا لا تناله لكان مريدا لملك نفسه وموحيال انتهى بتغيير لسيير قال الشيخ الاجل دلى الله على قدرته

بيان ان المصداق لا افعال العباد  
 ولا كسب

افعال العباد اختيارية لكن لا اختيار لهم في ذلك الاختيار ولا يد عليه ان الافعال اذا كانت مخلوقة لله تعالى وكان ذلك الاختيار نفعهم الجزاء ايمان معنى الجزاء يرجع الى ترتيب بعض افعال الله تعالى على البعض يعني ان الله تعالى خلق هذه الحالة في العباد فاحتضى ذلك في حكمته ان يخلق في حالة اخرى من النعمة او الالم كما انه يخلق المارزارة فيقتضى ذلك ان يكسوه صورة الهوار واما ليشترط وجود الاختيار وكسب العبد في الجزاء بالعرض لا بالذات وذلك لان النفس الناطقة لا تقبل لون الاعمال التي لا تستند اليها بل الى غير ما من جهة الكسب ولا الاعمال التي لا تستند الى اختيارها وقصد ما ليس في حكمته ان يمازى العبد بالم تقبل نفسه الناطقة لونه فاذا كان الامر على ذلك كفى هذا الاختيار غير مستقل في الشرطية اذا كان مصححاً لقول لون العمل وهذا الكسب غير المستقل اذا

كان مصححاً لتخصيص هذا العبد بخلق الى حالة المتأخرة فيه دون غيره وهذا تحقيق ثمر لغير مفهوم من كلام الصحابة والتابعين فاحفظ قال الشيخ الاكبر في الفتوحات نور الشمس اذا تجلى في البر يعطى من الحكم بالا يعطى من الحكم بغير البر لا شك في ذلك كذا الاقتدار الالهى اذا تجلى في العبد يظهر الافعال عن الخلق فهو وان كان بالافتقار الالهى لكن يختلف الحكم لانه لو اسقط هذا التجلى الذي كان مثل المرأة تجليه وكما يعلم عقلا ان القمر في نفسه ليس فيه من نور الشمس شئ وان الشمس ما انتقلت اليها باثباتها وانما كان لها تجلى كذلك العبد ليس فيه من خالق شئ ولا حل فيه وانما هو تجلى له خاصة ونظيره قال الشيخ فولى الله الدلو على فان قيل من اين وجب على الانسان ان يصلي ومن اين وجب عليه ان يتقادر للرسول ومن اين حرم عليه الزنا والسرقه قال الجواب وجب عليه هذا حرم عليه ذلك من حيث وجب على البها تم ان ترعى الحشيش وحرم عليه اكل اللحم ووجب على السباع ان تأكل اللحم ولا ترعى الحشيش ومن حيث وجب على التحل ان يتبع البعوض الا ان الحيوان استوجب تلقى علومها الهيا ما جلياً واستوجب الانسان تلقى علومه كسباً ونظراً وحياءاً وتقليداً قلنت وقد ظم استاذى نور الله قلوبنا بنوره نظماً طويلاً منها نشأه

طويل وتحدير الخلاف يطول	ايا صاحبي ان الكلام بقدرتك
ولكنه نحو القدير يقول	وافعالنا مناس على اختيارنا
لحجر اختيار لا يملك ذبول	ففيك اختيار ليس منك وذلك
وفيه اعتماد فليكنك قبول	وهذا هو الكسب الذي كلفوا به
محال فلا يسألك عنه سؤل	واما اختيار مستقل فانه
فيزعمه النظم الصريح جؤل	وشمير شمس ما ينبغي له
لهبعا ولا يائسه قال يقول	كأراث خبث البذر خبث نباته
تفوت يادني مسيلة فيقول	ولا يستوى الميزان لا يخلص له

امالو جه فقال الله تعالى وجهه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة اخرج عبد بن حميد والترمذي والطبري وغيرهم مرفوعاً وموقوفاً عن ابن عمر وان افضلهم منزلة لمن ينظر في وجهه رب عز وجل في كل يوم مرتين قال ثم تلا وجهه يومئذ ناضرة قال بالبياض والصفا الى ربها ناظرة فانتظر كل يوم في وجهه الله ولفظ الطبري ذكرهم على الله تعالى من ينظر الى وجهه غدرة و





ان الله تعالى موجود والرؤية في تعلقاتها بالمرئي بمنزلة العلم في تعلقاتها بالمعروف فاذا كان تعلق العلم بالمعلوم لا يجب حادثة  
 فكذلك المرئي قابل وتعاقد القول لا تاركه الابصار واخبره تعالى لموسى لن تراني والجواب عن الاول انه لا تاركه الابصار  
 في الدنيا جمع بين دليلين وبان نفى الادراك لا يستلزم نفى الرؤية لامكان رؤية الشيء من غير احاطة بحقيقة وعن  
 الثاني المراد لن تراني في الدنيا جمع بينا لان نفى الشيء لا يقتضي احاطته مع ما جاز من الاحاديث الثابتة على وفق الآيات  
 وقد تلقاها المسلمون بالقبول من لدن الصحابة والتابعين حتى حدث عن انكر الروية وخالف السلف وقال القرطبي  
 اشترط النفاة في الروية شروطا عقلية كالبيينة المخصوصة والمقابلة واتصال الاشعة وزوال الموانع كالبعد والحجب  
 في خطبهم وتحكم واهل السنة لا يشترطون شيئا من ذلك سوى وجود المرئي وان الروية ادراك يخلقه الله للرأي فيرى المرئي  
 وتقترب بها احوال يجوز تبديلها والعلم عند الله تعالى وفي فتح الملهم باب في الروية الله تعالى سبحانه في القيامة فيثبتها اهل  
 السنة والجماعة لما ورد فيها الاخبار الصحيحة واما المعتزلة واليهودية والخوارج والرافضة فينكرونها وقالوا ان الروية توجب  
 كون المرئي محييا وحالا في مكان قال القرطبي اشترط النفاة في الروية شروطا عقلية كالبيينة المخصوصة والمقابلة و  
 اتصال الاشعة وزوال الموانع كالبعد والحجب في خطبهم وتحكم واهل السنة لا يشترطون شيئا من ذلك سوى وجود  
 المرئي وان الروية ادراك يخلقه الله تعالى للرأي فيرى المرئي وتقترب بها احوال يجوز تبديلها والعلم عند الله تعالى و  
 احاديث الباب صريحة في رواية الله تعالى في الآخرة ونحن نخبر شل هذه الاحاديث على ظاهرها ولا نذكر لها المعاني تناولها  
 بعلومنا لقصور علمنا عن وركها فافهم واختلف السلف في رواية النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عائلته وابن مسعود  
 الى انكارها واختلف عن ابي ذر وذهب جماعة الى اثباتها على عبد الرزاق عن معمر بن الحسن انه حلف ان محمدا راي  
 ربه واخرج ابن خزيمة عن عروة بن الزبير اثباتها وكان يشترط عليه اذ ذكر له انكار عائشة وبه قال سائر اصحاب  
 ابن عباس وجرم بكعب الاحبار والزهري وصاحبه معمر وآخرون وهو قول الاشعري وغالب اتباعهم اختلفوا  
 هل رآه بعينه او قلبه وعن احمد كالقولين فقلت جئت عن ابن عباس اخبار معلقة واخرى متقبلة فيجب حمل مطلقها  
 على مقيد فان ذلك ما اخرج النسائي باسناد صحيح وصححه الحاكم ايضا من طريق عكرمة عن ابن عباس قال تعجبون  
 ان تكون النحلة لا يراها ولا يسمع الكلام سوى والرؤية لمحمد واخرجه ابن خزيمة بلغظان الدار صطفى ابراهيم بالنحلة الحديث واخرج ابن  
 اسحاق من طريق عبد الله بن ابي سلمة ان ابن عمر رسل الى ابن عباس هل راي محمد ربه فارسل اليه ان نعم ومنها اخرج محمد بن مسلم  
 من طريق ابي العالين عن ابن عباس في قوله تعالى ما كان في الفؤاد ما تظن ولقد رآه نزلة اخرى قال راي ربه بلغزاده  
 من طريق عطاء عن ابن عباس قال رآه بقلبه واشرح من ذلك ما اخرج ابن مردويه من طريق عطاء ايضا  
 عن ابن عباس قال لم يره رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه انما رآه بقلبه وعلى هذا فيمكن الجمع بين اثبات ابن عباس  
 ونفي عائشة بان يحيل فيها على رؤية البصر واثباته على رؤية القلب ثم المراد بروية الفؤاد رؤية القلب لا مجرد  
 حصول العلم لانه صلى الله عليه وسلم كان عالما بالله على الدوام بل مراد من اثباته انه رآه بقلبه ان الرؤية التي حصلت  
 خلقت في قلبه كما خلقت الرؤية بالعين لغيره والرؤية لا يشترط لها شيء مخصوص عقلا ولو جرت العادة بخلقها في العين  
 وتروى ابن خزيمة باسناد قوي عن انس قال راي محمد ربه وعنده مسلم من حديث ابي ذر انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن

ذلك فقال نوراني اراه ولا حرج عنه قال رايت نور اولين خزيمه عنه قال رآه بقلبه ولم يره بعينه وبهذا تبين مراد أبي ذر  
 بذكره النور ان النور حال بين رؤيته لبصره وقد رجع القرطبي في الفهم قول الوقف في هذه المسئلة وعزاه بجماعة من  
 المحققين وقواه بأنه ليس في الباب دليل قاطع وغاية ما استدلل به للطائفتين ظهورهما بمتعارضة قابلية للتأويل قال  
 وليست المسئلة من العمليات فيكتفي فيها بالادلة الظنية وانما هي من المعتقدات فلا يكتفي فيها الا بالدليل القطعي وخرج  
 ابن خزيمة في كتاب التوحيد الى ترجيح الاثبات والطنب في الاستدلال بها يطول ذكره وحمل ما ورد عن ابن عباس على  
 ان الرواية وقعت مرتين مرة بعينه ومرة بقلبه وفيما اورده من ذلك نقض ومن اثبت الرواية لتبيننا محمد صلى الله عليه وسلم  
 الا انهم احمد فروى الخلال في كتاب السنة عن الموزي قلت لا احمد انهم يقولون ان عائشة قالت من رعم ان محمد راى ربه  
 فقد اعظم على الله الفرقة فباي شيء يدفع قولها قال بقول النبي صلى الله عليه وسلم رايت ربي قول النبي صلى الله عليه وسلم اكبر  
 من قولها وقيل انكر صاحب الهدى على من رعم ان احمد قال راى ربه بعيني راسه قال وانما قال مرة راى محمد ربه فقال  
 مرة بقلبه وحكى عنه بعض المتأخرين رآه بعيني راسه وهذا من تصرف الحاكم فان نصوصه موجودة روى البخاري عن  
 مسروق قال قلت لعائشة يا امنا هل راى محمد ربه فقالت لقد قف شحرا مما قلت اين انت من ثلث من حدثكهن فقد  
 كذب من حدثك ان محمد راى ربه فقد كذب ثم قرأت لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير وما كان  
 لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب الحديث وفيه ولكنه راى جبرئيل في صورته مرتين فقال النووي لم تنف عائشة  
 بحديث مرفوع عن ابن خزيمة فانه قال في كتاب التوحيد من صحيح النفي لا يلزم علمها ولم تنك عائشة ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم اخبرها انه لم ير ربه وانما تناولت الآية انتهى وسع عجيب فقد ثبت ذلك عنها في صحيح مسلم الذي شرح الشيخ فعهذه  
 من طريق داود بن ابي هذيل عن ابي سعيد عن ابي مسروق في الطريق المذكورة قال مسروق وكنت متكئا فجلست فقلت الم يقل الله  
 ولقد راى نذله اخرى فقالت انا اول هذه الامة سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال انما هو جبرئيل واخرجه  
 ابن مردويه عن طريق اخرى عن داود بهذا الاسناد فقالت انا اول من سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا فقلت  
 يا رسول الله هل رايت ربك فقال لا انما رايت جبرئيل منبطا نعم احتجاج عائشة بالآية المذكورة خالفها فيه ابن عباس  
 فاخرج الترمذي عن طريق الحكم بن ابان عن عكرمة عن ابن عباس قال راى محمد ربه قلت ليس الله يقول  
 لا تدركه الابصار قال ويحك ذاك اذا تجلى بنوره الذي هو نوره وقد راى ربه مرتين وحاصله ان المراد بالآية نفى الاحاطة  
 عند رويها لان نفى اصل رويها روي قلت مراد ابن عباس راى ربه مرتين اى راى اولها بالعين وصدقته القلب  
 ثانيا فافهم واستدل القرطبي في الفهم قال الابصار في الآية جمع محلى بالالف واللام فيقبل التخصيص وقد ثبت دليل  
 ذلك سمعنا في قوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون فيكون المراد الكفار بدليل قوله تعالى في الآية الاخرى وجوه  
 يومئذ ناظرة الى ربها ناظرة قال واذا اجازت في الآخرة جازت في الدنيا لتساوي التوتين بالنسبة الى المراتب التي  
 وهو استدلال جيد وقال عياض روية النبي صلى الله عليه وسلم في الآخرة جازت في الدنيا لتساوي التوتين بالنسبة الى المراتب التي  
 في الآخرة وانما في الدنيا فقال مالك انما لم ير سبحانه في الدنيا لانه باق والباقي لا يرى بالغا في فاذا كان في الآخرة ورزقوا  
 البصار بابنية راوا الباقي فقال عياض وليس في هذا النظام استحالة الروية الا من حيث القدرة فاذا قدر المرء

قد تفرع الروية بحديث مرفوع ولما كانت سمعنا لذكره وانما اعتمدت الاستنباط من ظاهر الآية وقد خالفها غيرهم من الذين ذكروا ذلك القول بجملة اتفاقه  
 والمراد بالآية ذلك في الآية ناظرة وذلك لا ينافي الروية التي رويها ابن عباس بان عائشة لم تنف الروية

من عباده عليها لم يمنع قلت ووقع في صحيح مسلم باليؤيد هذه التفرقة في حديث مرفوع فيه واعلموا انكم من تروا ربكم حتى  
توتوا واخرج ابن خزيمة ايضا من حديث ابى امامة من حديث عبادة بن الصامت فان جازت الرواية في الدنيا عقلا  
فقد امتنعت سمعا لكن من انتبه للنبي صلى الله عليه وسلم لانه يقول ان التكليم لا يدخل في عموم كلامه قوله وما كان  
لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب هو دليل ثان استدل به على ما ذهب اليه من نفي الرواية وتقريره  
انه سبحانه وتعالى احضر تكليمه لغيره في ثلاثة اوجه وهي الوحي بان يلقى في روعه بايثار او تكليمه بواسطة من وراء حجاب او يرسل  
رسولا فيبلغه عنه فيستلزم ذلك انتفاء الرواية عنه حالة التكليم والجواب ان ذلك لا يستلزم نفي الرواية مطلقا قال القرطبي قال  
وعامة ما يقتضي نفي تكليم الله على غيره من الاحوال الثلاثة فيجوز ان التكليم لم يقع حالة الرواية ثم اعلم قال الشيخ الحافظ المحقق  
الحديث المفسر العارف العلامة مولانا وشيخنا افضل الدارين الشيخ احمد العثماني الديوبندي في شرحه فتح الملهم سالت الشيخ  
السلامة النقي النقي الذي انزل العيون مثله ولم ير مؤثلا نفسه ولو كان في سالف الزمان كان له شأن في طبقة اهل العلم عظيم  
وتبهرنا يا مولانا بالانوار الكشيرية ثم الديوبندي اطلال الله بقائه عن تفسير ادل سورة النجم وتحقيق رواية النبي صلى الله عليه  
وسلم ربه فقرر الشيخ تقرير احسانا يلينا جامعا لاشتات الروايات واطراف الكلام متبها على اغوار القرآن فالتفت منه  
ان يقيده بالكتابة لتعم الفائدة فاستجاب للمتنسحى وعلى السادة مع وجود الشواغل الكثيرة وبنا انصرا ما كتبه تباركنا الله  
لبطول بقائه .  
بسم الله الرحمن الرحيم

والنجم اذا هوى اخذ من السماويات لان الكلام فيما بعد في خبر السمار وفي الاسرار الى السموات العلى الى سدرته المنتهى الى  
ان قال ان هو الا وحى يوحى فانه فذلكه هذه الايات وابهم المعنى بكسر الحاء فيها لا تجزاه في الله تعالى والوحى والرسالة و  
ذكر الاوصاف التي تخص في موضوعات ابلغ من تبيينه كما في قوله مررت بالكرم القوم ثم قال علمه شديد القوى فاشتمل الى العلم  
بعد ذكر المعنى وجعلها اثنتين موجيا ومعلما ثم ذكر اوصاف المعلم لان الكلام اذن مع اهل مكة وكانوا لا يعرفون جبريل فذكر  
صفته وفعله وهذه اوصافه في سورة التكوين وكانه تعديل لسند الوحي وبيان صفته انيانه وصورته فانه اذا قيل ياتيه  
الملك يحبس بالبال انه كيف ياتي فقال انه قادر على ذلك وانه ذو مرتبة سوى مبارك الصورة لا يؤنس من مثله الا الخضر  
انه يدنو ويتدلى فذكر لحنه وصفته وحليته وكيفية انيانه قال ابن القيم رحمه الله في حيل المنظر حسن الصورة وجلالة ليس  
شيطانا تاتج الخلق صورة بل هو اجل الخلق واقواهم واعظمهم امانه ومكانة عند الله قال وها تعديل لسند الوحي والنبوة  
ونزكته كما ذكر نظيره في صورة التكوين فوصفه بالعلم والقوة وجلال المنظر وجلالة وانه كانت اوصاف الرسل الى الملكى و  
البشرى وكان هذا من اول تقرير مع من خالطهم فبسط شيئا وقيل كما ذكره ايضا في غيره في قوله نشدلى اشارة الى  
انه ما تجا وزعم مكانه فانه استرسال مع تعلق كثير الى الشجرة وها كنور عظيم منبسط في الجو تصاغر ودخل من كوة قرآه  
الناظر غير منفصل عن موضعه وكانه نحو بيان لما ذكره في مثل جبريل لبشره فيفهمها كما ذكره السجيل ما رواه ابن حجر مسندا الى  
خير بن عبيد قال لما صعد النبي صلى الله عليه وسلم الى السماء فاقوا الى عبده ما اوحى فلما احس جبريل بدنو الرب خر ساجدا  
فلم يزل يسبح سبحان الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة حتى قضى الدال عبده ما قضى قال ثم رفع راسه فخر ابيه في خلقه  
الذي خلق عليه منظوما اجتمعت بالبرعد واللؤلؤ والياقوت فيل الى ان بين عينيه سدا لا تعين كفت لا اراه قبل ذلك الا

سورة النجم

على صورة مختلفة وكنت أكثر ما رآه على صورة دحية بن خليفة الكلبي وكان أحياناً لا يراه قبل ذلك إلا كما يرى الرجل صاحبه من وراء الغراب قوله فادعى إلى عبده ما ادعى الضمير لله تعالى لا جبريل فعند الطبري فادعى الله لي ما ادعى حتى ونحوه عنه مسلم وليس بهذا انتشاراً في الضمائر ولا انفكاكاً في النظم فإن هذا الوصف مختصر في الرواية قد جعل هناك موحياً ومعلماً وإنما اختار رسولاً انتهى الأمر إلى المرسل آخر ولم يكن الرسول موحياً بل المرسل هو الموحى على شاكته قوله تعالى أو يرسل رسولاً فوحي ما بانه ما يشاء وأنه ليس هناك متاعطات بالروايات وإنما هي سلسلة مرتبة بعضها أثر بعض في الخابج والانتهاج إلى الله وهو فذلكه أيضاً كما فيما قبله في قوله إن هو إلا وحي يوحى وهو استئناف أيضاً بأعادة ما استوفى عنه كقوله هذا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم ثم قال ما كذب الفواد ما رأي في فصله عما قبله ولم يعطفه عليه لأنه شامل لرواية الله تعالى بالفواد ولرواية جبريل على صورته وهما قبل الأسرار ولما رأي في ليلة الأسرار لقوله تعالى فيما بعد لقد رأي من آيات ربك الكبرى ولقوله في بني إسرائيل لسرية من آياتنا ولقوله هناك وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس فالفتنة هناك هي الممارسة للهنا في قوله افتتارونه على ما يرى فقول ما كذب الفواد ما رأي أي ما كذب الفواد وعبدنا ما رأي أي هذا العبد ما بفواد أو بعينه كاذب متعدي إلى مفعولين كقولهم صدقت فلانا الحية وكذبت وكتميل الاختصار على مفعول واحد أيضاً ما قال كذبا بانه المقولة بل قال ما وقع بعد عياناً في الأسرار بالنسبة إلى رواية الله تعالى ولولا ضمير فقد رآه نزلة أخرى إلى العبد فكان الواضح أن يقال ما كذب الفواد ما رأي أي ما رأي الفواد أي ما افتراه وما قاله كذبا بكون الرواية بهنار وروية الفواد وفيما بعد روية البصر لا يورث فكأن في النظم فإن الرواية امر واحد والفرق من تعلق الفاعل وتصح الأحاديث المرفوعة والآثار في الروتين وروية الله الأولى بالفواد والثانية بالبصر على مشاكته حديث البعثة من تقدم الرؤيا على الواقعة ثم ذكر صلى الله عليه وسلم لكل طرف من الكلام كما نقله في المواهب عن المهدوي ولم ينس على غلبة الألفاظ شرحاً متعارفاً جامعاً وانعاباً ذكر بعض الماصدقات وأطرافاً من القصص ومثله كثير في الحديث وعند السلف كحديث أول مسجد أسس على التقوى ثم قال انتمارونه على ما يرى ولم يقل ما قد رأي قبل على أن ثم روية أخرى بعده قال السهلي وقال على ما يرى ولم يقل فيما يرى لأنهم كانوا يمارون في نفس الرواية لافي خصوص المرئي وعن ابن عباس أنه كان يقول إن محمداً صلى الله عليه وسلم رأى رب مرتين مرة مبصرة ومرة لغيره ورواه الطبراني في الأوسط ورجال الصحيح خلاصه من منصور الكوفي وجبور بن منصور ذكره ابن حبان في الثقات كذا في الزوائد وعند الدارمي عن ابن غنم قال نزل جبريل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فشق بطنه ثم قال قلب وكبح فيما ذنان سمعتان وعينان بعينتان الخ قال أبو محمد وكبح يعني شديداً أي يتينا ثم قال ولقد رآه نزلة أخرى وهذه أيضاً شاملة للروتين المار وروية جبريل فظاهر ما روية الله تعالى فلا يها لا يكون إلا بانه نومه تعالى كسزوله إلى السموات الدنيا في الثالث الليل الآخر وكحديث يطلع الله على أهل الجنة فيقول هل ضيقت فقله عند سريرة المنتهي متعلق بالرأي كقولك ركبت الهلاك من المسجد لا رأي كقولك رأيت من السحاب وقد ذكره الطبري وقوله إذ يغشى السراة ما يغشى أي من الأنوار والتجليات فاجتمعت الملائكة عليه كالفرش وعند النسائي وأثبت سدر المنتهى فشيئاً ضيابة خربت له ساجداً وفيه ضيابة هي الظل من النعام التي يأتي فيها الله وتجلي ثم قال ما زاع البصر وما طغى أقصره إذ يقطر وهو أيضاً عام لكل ما رأي

من حيث اللفظ لكن محطهم مع الله فقط ثم فذلك بقوله لقد رأيت من آيات ربه الكبرى ولم يعطه لانه ايضا عام لكل ما رأى  
 وحديث ابى ذر رأيت نورا في نوراني اراه معناه واحد اي بنور من اين رأيت وفي كتاب العلوندي ونقل المروزي عن  
 ابى عبد الله سأل باندق قول عائشة قال يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت ربي وقال احمد في مسنده ثنا اسود ثنا  
 حماد بن مسلمة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت ربي عز وجل اسناده قوي  
 ليس مختصرا مما عند الترمذي من تفسير سورة قصص عن ابن عباس ايضا لانه حديث آخر من طريق ابى قلابه وهذا من طريق عكرمة  
 عنه وهو في تفسير النجم عند الترمذي ايضا وهو مشهور عن ابن عباس ولبعينهم في رويته العين ويريدان العين لا تكفي في تلك  
 الرواية فكل ما روى في هذه المسألة متجه ذكر كل طرفا والجوع جامع للاطراف ايهما في سابق الرواية لانه لا تكفي فتقع فيها  
 مغالطات فكان الوحي في ايهما هذا والله اعلم

## باب في القرآن

اي في ان كلام الله تعالى لا انه كلام خلقه الله تعالى في بعض الاجسام وبعض الالسنه قال البيهقي في كتاب الاعتقاد  
 القرآن كلام الله كلام الصفات ذاته وليس شيء من صفات ذاته مخلوقا ولا محدثا ولا حادثا قال الله تعالى  
 انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول لكن فيكون فلو كان القرآن مخلوقا لكان مخلوقا بكن يستحيل ان يكون قول الله شيء  
 لقول لانه يوجب قولنا نيا ومثالا في تسلسل وهو فاسد وقال الله تعالى الرحمن علم القرآن خلق الانسان فخص القرآن  
 بالتعليم لانه كلامه وصفته وخص الانسان بالخلق لانه خلقه وصنعه ولولا ذلك لقال خلق القرآن والانسان وقال  
 الله تعالى وكلم الله موسى تكليما ولا يجوز ان يكون كلام المتكلم قائما بغيره وقال تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا  
 وحيا او لا يملوكان لا يوجد الا مخلوقا في شيء مخلوق لم يكن لاشترط الوجود المذكور في الآية معنى لاستواء جميع الخلق في  
 سماعه من غير التمثل قول الجهمية انه مخلوق في غير الله ويلزمهم ان الله خلق كلاما في شجرة كلم به موسى ان يكون من  
 سبع كلام الله من ملك ابني افضل في سماع الكلام من موسى ويلزمهم ان يكون الشجرة هي المتكلم بما ذكر الله كلم به موسى  
 وهو قوله اننى انا الله لا اله الا انا فاعباني وقد انكر الله تعالى قول المشركين ان هذا الاقول البشر ولا يعترض بقوله تعالى ما  
 لقول رسول كريم لان معناه قول تلقاه عن رسول كريم كقوله تعالى فاجرة حتى يسع كلام الله ولا يقولنا جعلنا قرآنا عربيا  
 لان معناه سمينا قرآنا وهو كقوله وتجعلون رزقكم انكم تكذبون وقوله ويجعلون شرا ما يكرهون وقوله ما ياتيهم من ذكر من ربهم عدا  
 فالمراد ان تنزيله اليها هو الحيات لا الذكر نفسه وبتدريج الامام احمد ثم حلق البيهقي حديث نيار بكسر النون وتخفيف التثنية  
 ابن كرم ان ابابكر قرأ عليهم سورة الروم فقالوا هذا كلامك او كلام صاحبك قال ليس كلامي ولا كلام صاحبي ولكنه كلام الله  
 واصل هذا الحديث اخرجه الترمذي صحيحا وعن علي بن ابى طالب باحكت مخلوقا باحكت الا القرآن وتين طريق سفيان بن عيينه  
 سمعت عمرو بن دينار وغيره من شيخنا يقولون القرآن كلام الله ليس بمخلوق وقال ابن حزم في الملل والنحل اجمع اهل الاسلام  
 على ان الله تعالى كلم موسى وعلى ان القرآن كلام الله كذا غيره من الكتب المنزلة والصحف ثم اختلفوا فقال المعتزلة  
 ان كلام الله صفة فعل مخلوقة وان كلام موسى بكلام احدته في الشجرة وقال احمد بن محمد بن حنبل في مسنده ان كلام الله  
 وقال المعتزلة كلام الله صفة ذات لم يزل وليس بمخلوق وهو غير علم الله الا كلام واحد واحتج لاحمد بان الدلائل

بيان المذاهب في القرآن

القاطعة قامت على ان المد لا يشبه شي من خلقة لوجوه من التوجوه فلما كان كلامنا غيرنا وكان مخلوقا وجب ان يكون كلامه سبحانه وتعالى ليس غيره وليس مخلوقا والخال في الرد على المخالفين لذلك وقال غيره اختلفوا في افعال الجهمية والمعتزلة وبعض الزيدية والامامية وبعض الخوارج كلام المد مخلوق خلقه بمشيئته وقد رتب في بعض الاجسام كالشجرة حين كلم موسى و حقيقة قولهم ان المد لا يتكلم وان نسب اليه ذلك فيطريق المجاز وقالت المعتزلة يتكلم حقيقة لكن يخلق ذلك الكلام في غيره وقالت الكلامية الكلام صفة واحدة قديمة العين لازمة لذات المد كالحياة وان لا يتكلم بمشيئته وقدرته وتكليمين كلمة انما يخلق اذ كان ليس به الكلام ونادى موسى لم يزل ينادى معه ذلك النداء حين ناداه ويحكى عن ابي منصور الماتريدي من الحنفية نحو كون قال خلق صوتا حين ناداه فالسنة كلامه وزعم بعضهم ان هذا هو مراد السلف الذين قالوا ان القرآن ليس لمخلوق واخذ بقول ابن كتاب القاسبي والاشعري واتباعهما وقالوا اذا كان الكلام قديما لعينه لانه لا ذات الرب لم يثبت او ليس بمخلوق فالجواب ليس قديمة لانها متعاقبة وما كان مسبوقا بالغير لم يكن قديما والكلام القديم معنى قائم بالذات لا يتعدى ولا يتجزأ بل هو معنى واحد ان عبر عنه بالعربية فهو قرآن او بالعبرانية فهو تورا مثلا وذهب بعض الحنابلة وغيرهم الى ان القرآن العربي كلام الله وكذا التوراة وان الله لم يزل يتكلم اذا شاء وان تكلم بحروف القرآن واسمع من شار من الملائكة والانبيا برصوته وتكلموا انهم الحروف والاصوات قديمة العين لازمة لذات ليس متعاقبة بل لم يزل قائمة بذاته منفردة لا تسبق والتعاقب لئلا يكون في حق المخلوق بخلاف الخالق وذهب اكثرهم الى ان الاصوات والحروف هي المسموعة من التمازيم والى ذلك كثير منهم فقالوا ليست هي المسموعة من القاطنين وذهب بعضهم الى انه متكلم بالقرآن العربي بمشيئته وقدرته بالحروف والاصوات القائمة بذاته وهو غير مخلوق لكنه في الازل لم يتكلم لاعتناع وجود الحادث في الازل فكلامه حادث في ذاته لا محدث ووجهت الكرامية الى انه حادث ذاته ومحدث وذكر الفخر الرازي في المطالب العالاية ان قول من قال انه تعالى متكلم بكلام يقوم بذاته وبمشيئته واختياره هو اصح الاقوال نظما وعقلا واطال في تقرير ذلك والمحفوظ عن جمهور السلف ترك الخوض في ذلك والتعمق فيه والاقتصار على القول بان القرآن كلام الله وان غير مخلوق ثم السكوت عما وراء ذلك قال الحافظ في باب قول الله تعالى فلا تجعلوا لله اندادا ان غرضه اسئس البخاري . بهذا الرد على من يفرق بين التلاوة والتلو ولذلك اتبع هذا الباب بالتراجم المتعلقة بذلك مثل باب لا تحرك به لسانك لتجمل به وباب واسر واقول لكم او اجبروا به وغيره وهذه المسئلة هي المشهورة بمسئلة اللفظ ويقال لاصحابه اللفظية واشتد انكار الامام احمد ومن تبعه على من قال لفظي بالقرآن مخلوق ويقال ان اول من قاله الحسين بن علي الكلابسي احد اصحاب الشافعي التاتلين لكتاب الفهم فلما بلغ ذلك احمد بدعه ونجوه ثم قال بذلك واودع علي الاصهاني في رأس الظاهرية وهو يوسئد بنسب بورنا كبر عليه سحق وبلغ ذلك احمد فلما قدم بغداد لم ياذن له في الدخول عليه وجمع ابن ابي حاتم اسما من اطلاق على اللفظية انهم جهمية فبلغوا اعدا كثيرة من الائمة وافر ذلك باباني كتابه الرد على الجهمية والذي تحصل من كلام المحققين منهم انهم ارادوا جسم المادة صوتا للقرآن ان يوصفه بكونه مخلوقا واذا حقق الامر عليهم لم يفتضح احد منهم بان حركة لسانه اذا قرأ قديمة وتقال الجهمية في كتاب الاسمار والخصفات مذنب السلف والخلف من اهل الحديث والسنة ان القرآن كلام الله موصوفه من صفات ذاته واما التلاوة فهم على طريقتين منهم من فرق بين التلاوة والتلو ومنهم من احب ترك القول فيه واما نقل عن احمد بن حنبل انه سوي بينهما

فلما اراد جسم المادة ان يتبدع احوالي القول بخلق القرآن ثم اسند من طريقين الى احمد انه انكر على من نقل عنه انه قال  
لفظي بالقرآن غير مخلوق وانكرنا من قال لفظي بالقرآن مخلوق وقال القرآن كبيت تصوف غير مخلوق فاخذ بنطاقه هذا  
الثاني من لم يفهم مراده وهو يبين في الاول وكذا نقل عن محمد بن ابي الطوسي انه قال الصوت من المصوت كلام الله في  
عبارة رتبة لم ير خطا سيرا وانما اراد لفظي كون المتلو مخلوقا ووقع نحو ذلك امام الائمة محمد بن خزيمة ثم رجع ولم يفي ذلك مع  
تلامذه قصده مشهورة وقد اتي ابو بكر الصبي الفقيه احدا الائمة من تلامذه ابن خزيمة اعتقاده وفيه ولم يزل الله متكلما و  
ه مثل الكلام لا لفظي الشئ عن ذاته ولفظي القادر عن كلامه كما لفظي الهلاك عن نفسه فقال لنفسه البحر قبل ان تنفذ كلماتي  
وقال كل شئ بالكلية فاستصوب ذلك ابن خزيمة ورضي به وقال غير ذلك بعضهم ان البخاري خالف احمد  
وكيس كذلك بل من نذر كلامه لم يجد فيه خلافا مني ولكن العالم من شأنه اذا ابتلى في رد بدعة يكون اكثر كلامه في رد  
دعوى ما يقابلها فلما ابتلى احمد بن يونس بالقرآن مخلوق كان اكثر كلامه في الرد عليهم حتى بالغ فانكر على من يفتي بالقرآن  
مخلوق ولا غير مخلوق وعلى من قال لفظي بالقرآن مخلوق لئلا يتبدع بذلك من يقول القرآن لفظي مخلوق مع ان الفرق  
بينهما لا يخفى عليه لكنه قد يخفى على البعض واما البخاري فابتلى ابن يونس ليقول اصوات العباد غير مخلوقة حتى بالغ بعضهم فقال  
والمداد والورق بعد الكتابة فكان اكثر كلامه في الرد عليهم وبالغ في الاستدلال بان اصوات العباد مخلوقة بالآيات والاحاديث  
واظن في ذلك حتى نسب الى انه من اللطيفة مع ان قول من قال ابن الذي يسمع من القاري هو الصوت القويم  
لا يعرف عن السلف ولا قال احمد ولا ائمة اصحابه واما سبب نسبة ذلك لاحمد قوله من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي  
فظنوا انه سوي بين اللفظ والصوت ولم ينقل عن احمد في الصوت ما نقل عنه في اللفظ بل صرح في مواضع بان الصوت  
المسموع من القاري هو صوت القاري ويؤيد حديث زينو القرآن باصواتكم والفرق بينهما ان اللفظ يضاف الى الكلام  
ابتداء فيقال عن روى الحديث بلفظه هذا المصنف ولفظه كذا ولا يقال في شئ من ذلك هذا  
صوته فالقرآن كلام الله لفظ ومعناه ليس هو كلام غيره واما قوله تعالى انه لفظ رسول كريم واختلف بل المراد جبريل  
او الرسول عليهما الصلوة والسلام في المراد به التبليغ لان جبريل مبلغ عن الله تعالى الى رسوله والرسول صلى الله عليه وسلم  
مبلغ للناس ولم ينقل عن احمد قط ان فعل العبد قويم ولا صوته وانما انكر اطلاق اللفظ وصرح البخاري بان اصوات  
العباد مخلوقة وان احمد لا يخالف ذلك فقال في كتاب خلق افعال العباد ما يدعون عن احمد ليس الكثير منه بالبين  
ولكنهم لم يفهموا مراده وذهبوا والمعروف عن احمد وابن العلم ان كلام الله تعالى غير مخلوق واسواء مخلوق لكنهم كرهوا  
التنقيب عن الاشياء الغامضة وتجنبوا الخوض فيها والثناء الامامية الرسول عليه الصلوة والسلام ثم نقل عن بعض  
اهل عصره انه قال القرآن بالفاتحة والفاطحة بالقرآن شئ واحد فالسورة هي المتروكة قال فقيل لان السورة  
فعل ابتلي فقال طههما مصدرين قال فقيل له ارس الى من كتب عنك ما نقلت فاسترده فقال كيف وقد مضى انتهى وتحصل  
ما نقل عن اهل الكلام في هذه المسألة خمسة اقوال الاول قول المعتزلة انه مخلوق والثاني قول الكلامية انه قديم قائم بالذات  
الرب ليس بحروف ولا اصوات والموجود بين الناس عبارة عنه لا عينه والثالث قول السالية انه حروف واصوات قديمة الاعمين  
وهو عين هذه الحروف المكتوبة والاصوات المسموعة والرابع قول الكلامية انه محدث لا مخلوق والخامس ان كلام الله غير مخلوق

غير قوله تعالى انه لفظ رسول

انه لم يزل يتكلم اذا شاء نص على ذلك احمد في كتاب الرد على الجهمية وانفردوا بفرقتين منهم من قال بولاءهم لذاته والحروف  
والاصوات مقرنة لا متعاقبة ويسمع كلامه من شاروا الكثر ثم قال انه متكلم بما شاستي شاروا انه نادى موسى عليه السلام حين  
كلمه ولم يكن ناداه من قبل والذي استقر عليه قول الاشعرية ان القرآن كلام الله غير مخلوق مكتوب في المصاحف محفوظ في  
الصدور مقرور بالاسنة قال الله تعالى فاجزى لسمع كلام الله وقال تعالى بل هو آيات مبينات في صدور الذين اوتوا العلم  
وفي الحديث المتفق عليه عن ابن عمر لا تسافروا بالقرآن الى ارض العدو كراهية ان يناله العدو وليس المراد ما في الصدور  
بل ما في الصحف واجمع السلف على ان الذي بين اليقين كلام الله وقال بعضهم القرآن يطلق ويراد به المقرور وهو  
الصفة القديمة ويراد به القراءة وهي الالفاظ الدالة على ذلك وبسبب ذلك وقع الاختلاف واما قولهم انه منسوخ عن الحروف  
فالاصوات فمرادهم الكلام النفس القائم بالذات المتعاقبة فهو من صفات الموجوده القايمة واما الحروف فان كانت حركات  
ادوات كاللسان والشفنتين فهي اعراض وان كانت كتابية فهي اجسام وقيام الاجسام والاعراض بذات الله تعالى محال  
ويلزم من اثبت ذلك ان يقول بخلق القرآن وهو ياني ذلك ويفر منه فالجواب ان ذلك بعضهم الى ادعاء قدم الحروف كما التزمته  
السامية ومنهم من التزم قيام ذلك بذاته ومن شدة اللبس في هذه المسئلة كثر نهي السلف عن الخوض فيها واكتفوا باعتقاد  
ان القرآن كلام الله غير مخلوق ولم يزيدوا على ذلك شيئا وهو اسلم الاقوال واسلم المستعان

باب قول الكل يوم هو في شان ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث وقول السعل الذي يحدث بعد ذلك امر او ان حدث  
لا يشبه حدث المخلوقين لقوله ليس كمثل شي وبعو السمع البصير قال ابن بطال غرض البخاري الفرق بين وصف  
كلام الله تعالى بانه مخلوق وبين وصفه بانه محدث فاحال وصفه بالمخلوق واجاز وصفه بالمحدث اعتمادا على الآية وهذا  
قول بعض المعتزلة واهل الظاهر وهو خطأ لان الذكر الموصوف في الآية بالاحداث ليس هو نفس كلامه بقيام الليل على  
ان ميثا ونشأ ومخترا ومخلوقا الفاظ مترادفة على معنى واحد فاذا لم يحجز وصف كلامه القائم بذاته بانه مخلوق لم يحجز وصفه بانه  
محدث واذا كان كذلك فالذكر الموصوف في الآية بانه محدث هو الرسول لان الله تعالى قد سماه في قوله تعالى قد انزل اليك  
ذكر رسولا فيكون المعنى ما ياتيهم من رسول محدث وتحتمل ان يكون المراد بالذكر ههنا وعظ الرسول اياهم وتحذيره من  
المعاصي فسماه ذكرا وضافه اليه اذ هو فاعله ومقدره رسول الله على الكسابة وقال بعضهم في هذه الآية ان مرجع الاحداث الى  
الانبياء لا الى الذكر القديم لان نزول القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم كان شئنا بعد شي فكان نزوله يحدث حينما  
بعد حين كما ان العالم يعلم بالايعلم الجاهل فاذا علم الجاهل حدث عنده العلم ولم يكن احدا عنه التعلم احداث عين المعلم  
قلت والاحتمال الاخير اقرب الى مراد البخاري لما قدمته قبل ان يفتي هذه التراجم عنده على اثبات ان افعال العباد مخلوقة  
مراد ههنا الحديث بالنسبة للانزال وبذلك جزم ابن السكيت ومن تبعه وقال الكرمانى صفات الله تعالى سابتية ووجودية واضائية  
فالاولى هي التنزيهات والثانية هي القدسية والثالثة الخلق والرزق وهي حادثة ولا يلزم من حدوثها تغيير في ذات الله ولا في صفاته  
الوجودية كما ان تعلق العلم وتعلق القدرة بالمعطيات والمقدورات حادث وكذا جميع الصفات الفعلية فاذا تقرر ذلك فلا نزاع  
حادث والمنزل قديم وتعلق القدرة حادث ونفس القدرة قديمة فالمدكور وهو القرآن قديم والذكر حادث واما ما نقله ابن بطال  
عن الملب فبقيته نظرا لان البخاري لا يقصد ذلك ولا يرضى بما نسب اليه اذ لا فرق بين مخلوق وحادث لا عقلا ولا نفلا ولا عرفا



فقال ابن المنير قيل وتكمل ان يكون مراده حمل لفظ حديث على الحديث فمضى ذكر حديث ابي شيث بن به واخرج ابن ابي حاتم من  
 طريق هشام بن عبيد الله الرازي ان رجلا من الجهمية احتج لرعية ان القرآن مخلوق بهذه الآية فقال له هشام محدث العينا محدث  
 الى العباد وعن احمد بن ابراهيم الدورقي نحوه ومن طريق نعيم بن حماد قال محدث عند الخاق لا عند الله قال وانما المراد انه  
 محدث عند النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بعد ان كان لا يعلمه واما المبرجانه ونحوه فلم يزل عالما وتقال في موضع آخر كلام المنير  
 بمحدث لانه لم يزل متكلم لانه كان لا يتكلم حتى احدث كلاما لنفسه فمن زعم ذلك فقد شبه الله بخلق لان الخلق كانوا لا يتكلمون  
 حتى احدث لهم كلاما فكلموا به وقال الراغب المحدث ما اوجبه بعد ان لم يكن ذلك امان في ذاته او احدا عنده من حصل عنده و  
 يقال لكل ما قرب عهد حادث فعلا كان او مقالا وقال غيره في قوله تعالى لعل المديح بعد ذلك امر او في قوله لعلهم يتقون  
 او يحدث لهم ذكر المعنى يحدث عندهم ما لم يكن يعلمونه فهو نظير الآية الاولى وقد نقل الهروي في الفاروق لبسده الى حرب  
 الكرماني سألت اسحق بن ابراهيم الخطلي يعني ابن راهويه عن قوله تعالى ما يتيمم من ذكر من ربهم محدث قال تدبر من رب  
 العزة محدث الى الارض فهذا هو سلف البخاري في ذلك وقال ابن التين احتج من قال بخلق القرآن بهذه الآية قالوا بل محدث  
 هو المخلوق والجواب ان لفظ الذكر في القرآن يتصرف على وجه الذكر بمعنى العلم ومنه فاسئلوا اهل الذكر والذكر بمعنى العظة ومنه  
 من القرآن ذى الذكر والذكر بمعنى الصلوة ومنه فاسئلوا الى ذكر الله والذكر بمعنى الشرف ومنه وان لم يذكر لك وتقومك و  
 رفعتا لك ذكرك قال فانما كان الذكر تصرف الى هذه الوجة وهي كلها محدثة كان حملا على احدا او على اولي ولان لم يقل ما يتيمم  
 من ذكر من ربهم الا كان محمدا ونحن لانكر ان يكون من الذكر ما هو محدث كما قلنا وقيل محدث عندهم ومن زائدة للتوكيد  
 وقال الداودي الذكر في هذه الآية هو القرآن وهو محدث عندنا وهو من صفاته تعالى ولم يزل سبحانه وتعالى بجميع صفاته  
 قال ابن التين وهذا منه اي من الداودي عظيم واستلاليه يدعيه فانه اذا كان لم يزل بجميع صفاته وهو قديم فكيف تكون  
 صفة محدثة وهو لم يزل بها الا ان يريد ان المحدث غير المخلوق كما يقول البخاري ومن تبعه وهو ظاهر كلام البخاري حيث قال  
 وان حديثه لا يشبه حديث المخلوقين فثبت انه محدث انتهى واما استنظام كلام الداودي فهو بحسب تخيله والا فالذي يظهر  
 ان مراد الداودي ان القرآن هو الكلام القديم الذي من صفات الله تعالى وهو غير محدث وانما يطلق الحديث بالنسبة الى ازاله  
 الى المكلفين وبالنسبة الى قرائتهم له واقرهم غيرهم ونحو ذلك وتارة عاد الداودي نحو هذا في شرح قول عائشة ولشاني في  
 نفسي كان اخف من ان يتكلم الله في بامرتلي قال الداودي فيه ان الله تكلم بعبارة عائشة حين انزل براتها بخلاف قول  
 بعض الناس انه لم يتكلم فقال ابن التين ايضا هذا من الداودي عظيم لانه يلزم منه ان يكون الله تعالى متكلم بكلام حادث فثبت فيه  
 الحوادث تعالى الله عن ذلك وانما المراد بازاله ان الانزال هو الحديث ليس ان الكلام القديم نزل الا ان انتهى وهذا مراد البخاري  
 وقد قال في كتاب خلق افعال العباد قال ابو عبيد الله القاسم بن سلام احتج هؤلاء الجهمية بآيات وليس فيها اجتواب اشد باسا  
 من ثلاث آيات قوله وخلق كل شيء فقدره تقديرا وانا المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكلمته وما يتيمم من ذكر من ربهم محدث  
 قالوا ان قلتم ان القرآن لا شيء كفرتم وان قلتم ان المسيح كلمة الله فقد اقرتم انه خلق وان قلتم ليس بمحدث ردوتم القرآن قال  
 ابو عبيد الله ما قوله وخلق كل شيء فقد قال في آية اخرى اما قولنا شيء اذا اردناه ان نقول لكن فيكون فاجاب ان خلقه بقوله واول  
 خلقه هو من اول الشيء الذي قال وخلق كل شيء قد اخبر انه خلقه بقوله فلعل على ان كلامه قبل خلقه واما المسيح قالوا ان الله خلقه بكلمته

بيان معنى الذكر في الاستعمال

هذا الحديث

لانه هو الكلمة لقوله القاهالي مريم ولم يقبل القاهوبديل عليه قوله تعالى ان شئ عيسى عند الله كمثل آدم خلقة من تياب ثم قال يكون  
 وآلاية الثالثة فاما حديث القرآن عند النبي صلى الله عليه وسلم واعيا بما علمه الله تعالى ان البخاري والقرآن كلام الله غير مخلوق  
 ثم ساق الكلام على ذلك الى ان قال سمعت عبيد الله بن زييد يقول سمعت يحيى بن سعيد يعني القتيبي يقول انزلت اسرار  
 اصحابنا يقولون ان افعال العباد مخلوقة قال البخاري حركاتهم واعمالهم واسماهم وكنياتهم مخلوقة فاما القرآن المتلقى من  
 الميثاق في المصاحف المسطور المكتوب الموعى في القلوب فهو كلام الله تعالى قال قال اسحق بن ابراهيم بن ابي اسحق  
 فاما الادوية فمن يشك في خلقها قل البخاري فاما المداد والورق ونحو ذلك وانت تكتب الله فاما في فاته هو الخلق ونحو ذلك  
 من فعلك فهو خلق لان كل شئ دون الله هو ليعنه ثم ساق حديث خزيمة بن ابي الدرداء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل منافع وجنعة وموحيات هي مني

**كتاب الادب باب الحلم واخلاق النبي صلى الله عليه وسلم قدر مر في المقدمة فراجع**

**باب في الهجرة الرجل اخاه وفي الباب قوله ولا يحل لمسلم ان يهاجرا اخاه فوق ثلث ليال اى الاخ في الدين قال الخطابي**  
 وآبا الهجران اقل من ثلث فانما جاز ذلك في هجران الرجل اخاه لعنت وموجده اثنى يكون منه وآبا هجران الوالد الولد والرفيق  
 الوجة ومن كان في معناه فلا يضيئ اكثر من ثلث وقد هجر رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء شهره او قال بسوطي والمراد  
 حرمة الهجران اذا كان الباعث عليه وقوع تقصير في حقوق الصلابة والاخوة وآداب العشرة كاعتقابه وترك الصلابة وآما ما كان  
 من جهة الدين والمذهب فحجران اهل البدع والاهواء واجب الى وقت ظهور التوبة ومن خاف من مكالمته احد وصلته ما يفسد عليه  
 الدين او يدخل مضرة في دينه يجوز له محابته والبعد عنه وقرب هجر حسن خير من مخالطة موزية

**باب في كراهية الثناء والزمير والغنا بحسن الصوت وفي الباب عن نافع قال سمع ابن عمر مزارا قال فوضع اصبعيه على اذنيه و**  
 نأى عن الطريق وقال لي يانافع هل سمع شيئا قال فقلت لا فرج اصبعيه من اذنيه الحديث ويشكل هذا بان ابن عمر تحرز عن سماع  
 الصوت واذن نافع بسماعه والجواب عنه آما ان يقال ان احتراز ابن عمر عن سماعه ليس ككونه محرا لان المحرم ما قصد به السماع  
 وآما لو وقع في الاذن من الصوت فليس بمحرم فاحتراز ابن عمر وسد سماعه اقتدار برسول الله صلى الله عليه وسلم لا للحرمة فلا تجوز  
 في الاذن بنافع او يقال ان نافع اذا كان لم يبلغ الحلم

**باب ما جاء في الرؤيا اى في تحقيق امر الرؤيا وفي الباب اذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المسلم ان تكذب الى ريث اى اذا قرب زمان**  
 الساعة وقيل انا اعتل الليل والنهار في ايام الريح وقيل اذا قرب الاجل فبلغ في الكهولة والشيب اعلم ان كثير العلماء ذهبوا الى  
 ان الرؤيا تابعة للتعبير المعبر واستدلوا بحديث الباب الرؤيا على رجل طائر بالم تعبيرا فاذ عبرت وقعت وقالوا معناه لا يستقر داره  
 بالم تعبيرا وقال البخاري للرؤيا اصل حقيقة فان وافق التعبير الحقيقة فيها والالم لعمل التعبير فيها اصلا وعلى هذا معنى الحديث ان  
 مصداق الرؤيا غير معلوم قوله رؤيا المؤمن جز من ستة واربعين جز من النبوة قيل معناه ان الرؤيا تنبئ على موافقة النبوة  
 لانها جز من النبوة وقيل ان الرؤيا جز من اجزاء علم النبوة وعلم النبوة باق والنبوة غير باقية ذهبت النبوة بقيت  
 المبشرات وهي الرؤيا الصالحة قلت معناه ان النبي صلى الله عليه وسلم يوحى اليه في المنام ستة اشهر وبعد ذلك كان يوحى اليه في  
 اليقظة ثلثا وعشرين سنة وستة اشهر جز من ستة واربعين جز من ثلث وعشرين سنة قوله من رافى في المنام فسيراني في اليقظة  
 وهذا بشارته عظيمة له من الخاتمة وقيل هذا مخصوص بزمانه وقيل معناه ان رؤياه اياي حق كالرؤية في اليقظة ولا يظهر شيطان



## بارة تامة من الفصل الثالث من مقدمة هذا الكتاب

قد اترحت من رفقي مولانا الفاضل محمد ادریس الميراثي استا الجامعة الصديقية دلي ان يعيد نبذة من احوال الشيخين فاجاب لمترجي دالم الطائفة  
نبذة من احوال حضرت الشيخ مولانا محمود الحسن شيخ العرب والعجم شيخ الهند

كان الشيخ رحمه الله تعالى عالما نقيها محدثا عارفا بالتقدم بدل وسعد في نشر العلوم واشادة الدين حتى بقي مشتغلا بالدين  
بدار العلوم الديوبندية الى اربع واربعين سنة وهي نذرة لم يفسرها من كبار شيوخ الهند ان يخدم العلوم فيها كان الله تعالى  
خلقه لنشر العلوم وصيانة الدين في الهند فان ينامج العلوم التجارية في الهند اعنى المدارس العربية اكثرها قد انجرت من مدرسته  
فان اساتذتها ومعلميها قد تخرجت منها بلا واسطة او بواسطة وهي اسوة في احاديث المدارس في الهند فانها قد استقامت لم يكن  
في الهند مدرسة دينية جامعة لدرس العلوم والفنون كلها فاحاط بتفاريق العلوم التي كانت منتشرة في نواحي الهند فكان دلي  
كل الصيد في جوف الفرا وكائن مراح العلوم في دلي التي كانت ذلت وحضت في ايام الدفاع الوطني الكبير من الهنديين الذي  
يسمى انكليز لغدا قد اجسبت في ساحات ديوبند ومشاهير العلوم التي قد اسسها الشاه عبد العزيز ثم الشاه ولي الدرهمما الله في  
دلي وكانت آمارها من مدرسة ولم يبق منها شئ الا كتاباتي النوشم في خاير اليد قد عمرها الشيخ محمود الحسن رحمه الله تعالى في ديوبند و  
كان مقتضيا لانارهما محييا الرسوخا رجهما الله فها المجد والعلوم لا العلوم الدينية فقط بل لسائر العلوم والفنون فانه لم يكن  
اذا داته ودرسه مخمصة بالحديث والفقه بل كان يدرس جملة العلوم والفنون وكان في كلها حاذقا بارعا بالغالى الخاتمة الفصل  
ولم يكن الشيخ في دروسه الفنية وتحقيقات العلمية متقدرا السابقه فقط بل كان ذا رأى صحيح وفكر صائب فكان يذكر اولانى درسه  
آراء المتقدمين واتوا بهم مع غاية الاحترام ثم يذكر لطائف فكره ومزايا نفسه وتكون مشبعة متقنة سيما في درس الحديث والفقه  
فان دراية الصائبة فيها كانت ناطقة بالحق والصواب فانه قلما ذكر شيئا من نفسه لوجه الحديث واول الفقه الا ووجد لها  
اصل من مشكوة النبوة على صاحبها الف الف تحية كان مضيا بمراد الشارع عليه الصلوة والسلام وعارفا بمجقائق الدين اصول التشريع  
وبالجمله كان كما عرف وتلقته الابن شيخ الهند فان اهل الهند لم يعرفوا احدا بهذا القرب وكانت فترتهم كلها متفقة على تلقينه بهذا  
وكان الشيخ رحمه الله تعالى بقرته ديوبند سنة ثمان وخمسين واثنا عشر مائة في فاطمة سامية علمية من الشيوخ الغماميين الذين  
تمتع بهم لبس يد عثمان ذى النورين رضى الله عنه وتربى في هده الفضائل والعلوم تحت رعاية مؤسسى دار العلوم ومتقنيها  
فانها قد استست في ريجان عمره فخر ثلاثة منها وراس اساتذتها والشيخ وان كان تلمذ من الشيخ ملا محمد محمود والشيخ السيد مولانا  
محمد يعقوب رجهما الله وغيرهم من كبار اساتذة دار العلوم وتربى تحت رعاية راس الحدين والفقهاء قطب العالم الشيخ مولانا رشيد احمد  
الكنهوى رجهما الله لكن الروح الاظم الذي كان ساريا في قلبه ومنطبع في مرآة صدره هو روح المجد الانا اعظم سيدنا ومولانا محمد قاسم  
رحمه الله عليه فانه لم يتخلف منه في السفر ولا في الحضر حتى استكمل الدروس واستتم العلوم كلها فاجار كما ترى فان مزاياه العلمية التي تصانها  
على اقرانه هي عكوس هذا النور التام الذي كان وحيد عصره ومحمد وعنده في العلوم بل كان مجتهدا في شيوخه العلمية وآراءه الدينية  
وكفى كاس شأنا تصانيفه التي القائلها وان كانت هنديتين لكن معانيها عرشية لم يفر بها احد وكان الشيخ رحمه الله تعالى باسوة شيخ  
مترس تحت رعاية والارتباط الروحاني التام الذي هو اساس الافادة والاستفادة عنده لم يزل قائما بينها حضورا وحيا وباشيا  
ومن اعظم تجلي بربنا النور التام هو صفاء الباطن وسلوك طريق المعرفة والتيقن فكان الشيخ عابدا زاهدا عارفا بالحق ذى الباع الطويل

في الورع والتقوى والمقام الرفيع في العبادات والزهد بتحمليها باخلاق من بعثت ليقيم مكارم الاخلاق ومناسيا باسوة قد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة - فكان علما وعلماء كما جاز في الحديث عباد الله هم الذين اذا برأوا ذكر الله واو كما قال،

ومن افضل ما يذكر من مزاياه التي اخذ بها مجامع القلوب وعظمت مكانته عند ستمه بجهوده الشكور وسعيه الموفور في دفاع  
الحكومة الاجنبية المستسلطة على الهند وجناده الديني الوطني وقد عرف الشيخ حق المعرفة معنى ما قال به النبي صلى الله عليه وسلم من ان  
ولم يرد نفسه بالجهاد فقبائل مدينة الجالين والاعظم الجهاد كلمة حق عن سلطان جائر ولا يري ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكتف على  
احياء الدنيا واقامة الصلوة والعبادات وتبليغ الاحكام الشرعية وتركية النفوس بل قد جاهد بنفسه وباله في بيل الحق حتى شهيد وجهد  
سنة رابعة وتال صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لو دون اقل في سبيل الله اقل في سبيل الله ثم اقل ثم اقل ثم اقل ثم اقل وهذا الزوال الباطل والفساد  
الذي التام هو الذي بعث به فافزع من اشادة مباني الدين وترضيض اسانه اعنى خدمت العلوم الى اربع واربعين سنة في  
دار العلوم وليوبد على ادارتها الواجب الديني العظيم واتي في هذا السبيل ما كان في وسعه حتى سافر من الهند الى الحرمين الشريفين  
وصار اسيرا يدي الحكومة الانكليزية وحبس في جزيرة بانما الى خمس سنين وتخل في ايام الانسنة وبعد ما شذام ومضائب  
تقتله بسماه الجلود ونشق بذكره الاعلام (وان اجببت الاطلاع على تفصيل هذا الجهاد العظيم فعليك بمطالعة كتاب اسير السنا  
والاستخبار باحواله عن تلامذته وفدائه شانهنا) وكان الشيخ في هذا الجهاد يحكي رسوم شيخ مشايخه الشاه ولي الله والقائد الاعظم  
الشيخ مولانا سيد احمد ريلوي ورفقائهم فاتي بما يتيسر له ونفخ في مسلي الهندية العلماء منهم روحا وطنيا هو اساس الجهاد الوطني في  
ملك الالام ومن آثاره نشأة جميعت العلماء في الهند التي هي جمعية دينية سياسية لا تزال تمبذل مجهودة في الدفاع الاجنبي عن الهند الجهاد  
وقد املت تلك الشمس البازغة والشم المستنيرين الهند والعالم الاسلامي بعد نجاحه وعدوته من اسارة التالبا اشتهر وتوفي في  
دهلي عاصمة الهند يوم الثلاثاء لثمانية عشر مضت من ربيع الاول سنة تسع وثلاثين وثلاث عشرة من الهجرة - ومات جسد الاظهر  
من دهلي الى ديوبند وصلى على جنازته في مقامات عديدة مراراً اشهدت كل مرة جماعات من الناس لا يحصيها العدد ودفن في  
جوار شيخه فاسم العلوم والخيرات مولانا محمد قاسم التالو لوى رحمه الله تعالى رحمة واسعة -

نبتة من احوال شيخ الاسلام مولانا الشاه محمد انور شاہ کاشمیری

المقتبس من نفحة العز من هدى الشيخ الانولى

هو شيخ الاسلام حافظ العصر معلم الناس في سائر العلوم سيما في علوم الحديث فانها درة تاج فخره واسطة عقد فضله وكان يجرى  
على طراز الاولين في تحقيق الحديث وكان بجادة نقائه جزم كمين فوق بيط الارض اعلم من قرانا وحديثنا وفقها كلاً ما ولدت وعربية  
وتصوفاً وكان اباها حاذقاً في علوم الحديث حافظاً مستوعباً للطبقات والتاريخ والسير حتى صار حجة ثبتاً في شرح مشكل الآثار و  
معالي الاحاديث وغوامض العلوم العقلية وعوصبها بها. وكانت منزلة مطالعة وسعة نظره بالغة الى حد ليس دونه الغاية  
تخييره العقول وتشديده من الانظار ولم تكن مطالعته عند الحاجة اولاً لثقافته في التدريس والتأليف كسائر الناس بل كان ابا  
في المطالعة ان كلما تيسر لكتاب فخطوطها كان او مطبوعاً سقيماً كان او سليماً في موضع علمي اى موضع كان ومن اى مصنف  
كان فياخذ ويطلع من اوله الى آخره لعم كان بل سعاد ان يطالع كتب المتقدمين ثم كتب اكابر المحققين من القرون الوسطى حتى  
لا يكتفى بالمطالعة كان غداً وقوة قلبه وشغل فراغه فدل على انه الى آخر انفاً من حياته لم يغفل منه لاني السفر ولا في الحضر لاني العسر ولا في الرخاء



# فهرس الجواب النوار المحمود شرح سنن أبي داود من المجلد الثاني الى آخر الكتاب

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
كتاب النكاح	٢	باب في اتيان الحائض وسائر	٣	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب التحريض على النكاح	٣	باب في كفارة من اتى حائضا	٤	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب ما يورث من تزويج ذات الدين	٣	باب ما جاء في العزل	٤	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب في قوله تعالى الزاني لا ينكح	٤	باب ما يكره من الرجل ما يكون	٤	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب في الرجل يتنكح امته ثم يتزوجها	٥	من اصابته ابله	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب يحرم من الرضاة ما يحرم من الاب	٥	كتاب الطلاق	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب في لبن الفعل	٥	باب في من خيب امرأة زوجها	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب في رضاة الكبير	٥	باب في المرأة تسأل زوجها	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب من حرم به	٥	طلاق امرأته	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب يلحرم ما دون خمس رضائا	٥	باب في كراهية الطلاق	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب الرقعة عند انفصال	٥	باب في طلاق السنة	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب ما يكره ان يحج بينهن	٥	باب في نسخ المراجعة بعد	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب نكاح المتنة	٥	التطبيقات الثلاث	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب في النظار	٥	باب في سنة طلاق العبد	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب في التحليل	٥	باب في الطلاق قبل النكاح	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب نكاح العبد بغير اذن مولاه	٥	باب في الطلاق على غلط	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب كراهية ان يخطب الرجل على	٥	باب على البزل	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
خليفة اخيه	٥	باب بقتية نسخ المراجعة بعد	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب في الولي وفيه مباحث	٥	التطبيقات الثلاث	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب في العضل	٥	باب في ما عني بالطلاق النكاح	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب اذا نكح الوليان	٥	باب في الخيار	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب الاستيمار	٥	باب في امرك بيزك	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب في البكرين زوجا والاولاد	٥	باب في البتة	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب في الاكفاء وتزويج من لم يؤمن	٥	باب في الوسوسة بالطلاق	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب الصداق وقلة المهر	٥	باب في الرجل يقول لامرأته	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب التزويج على عمل	٥	احق	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب تزويج الصغار	٥	باب في النكاح	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب في القام عند البكر	٥	باب في الخلع	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب الرجل يزوج فمجه ما جعل	٥	باب في المملوكة تتفق وسي	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب في القسم بين النساء	٥	نكحت حرا وعبد	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب يشترط لها دارا	٥	باب حتى متى يكون لها الخيار	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب في ضرب النساء	٥	باب اذا اسلم احد الزوجين	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب في وطى السبايا	٥	باب الى متى ترد عليه امرأته	٥	باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢
باب في جاح النكاح	٥			باب في نكاح البكر	٢٢	باب في نكاح البكر	٢٢

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٨٦	باب في من مات وعليه صيام	١٠٨	باب في لزوم الساقية	٨٦	باب الرجل يغزو وبار	٨٦	باب في من مات وعليه صيام
٨٦	باب الصوم في السفر	١٠٩	باب على ايقاع المشركون	٨٦	باب الرجل يغزو والوادة كاريان	٨٦	باب الصوم في السفر
٨٦	باب اختيار الفطر	٨٦	باب التذلي يوم الرجف	٨٦	باب في النساء يغزون	٨٦	باب اختيار الفطر
٨٦	باب متى ينظر المسافر اذا خرج	٨٦	باب الاسير يكره على الكفر	٨٦	باب الغزو مع آية الجور	٨٦	باب متى ينظر المسافر اذا خرج
٨٨	باب مسيرة ما يفطر فيه	١١٠	باب في حكم الجاسوس	٨٨	باب في الرجل يشير نفسه	٨٨	باب مسيرة ما يفطر فيه
٨٨	باب في صوم العيدين	١١٠	باب في يوم من نصمت عند القتال	٨٨	باب فيمن يسلم وقتل مكانه	٨٨	باب في صوم العيدين
٨٨	باب صيام ايام التشرقي	١١٠	باب في الخيل في الحرب	٨٨	باب في الرجل يموت بسلامه	٨٨	باب صيام ايام التشرقي
٨٩	باب انتهى ان يحبس يوم الجمعة او يوم السبت	١١١	باب الرجل يتامر	٨٩	باب في كراهية خبر نواصي الخيل	٨٩	باب انتهى ان يحبس يوم الجمعة او يوم السبت
٩٠	باب في صوم الدهر	٩٠	باب في الكفارة	٩٠	باب فيما يقب النان الخيل	٩٠	باب في صوم الدهر
٩٠	باب صوم شهر الحرم والحرم	٩٠	باب في المنى عن المثلة	٩٠	باب باليوم من القيام على الدواب	٩٠	باب صوم شهر الحرم والحرم
٩٠	باب صوم شعبان	٩٠	باب في قتل النساء	٩٠	باب في قتل الخيل بالاقطار	٩٠	باب صوم شعبان
٩١	باب صوم شوال	٩١	باب في كراهية حرق العدو بالنار	٩١	باب آتية ما جارس	٩١	باب صوم شوال
٩١	باب صوم الاثنين والخميس	٩١	باب في الاسير يكره على الاسلام	٩١	باب في ركوب الجمال	٩١	باب صوم الاثنين والخميس
٩١	باب صوم العشر	٩١	باب قتل الاسير صبرا	٩١	باب في الترحيل بين البهاشم	٩١	باب صوم العشر
٩٢	باب صوم عرفه بعرفة	٩٢	باب في المنى على الاسير بغير فداء	٩٢	باب في كراهية الترحيل على الخيل	٩٢	باب صوم عرفه بعرفة
٩٢	باب في صوم عاشوراء وغيره	٩٢	باب في فداء الاسير بالمال	٩٢	باب لب الدابة احق بصددها	٩٢	باب في صوم عاشوراء وغيره
٩٢	باب في النية في الصوم	٩٢	باب في التفرق بين النسي	٩٢	باب الدابة تعرق في الحرب	٩٢	باب في النية في الصوم
٩٢	باب التقصير على مفطر الطلوع	٩٢	باب في المال يصيب العدو من	٩٢	باب في السبق	٩٢	باب التقصير على مفطر الطلوع
٩٢	باب المرأة تصوم بغير اذن زوجها	٩٢	باب في المسلمين ثم يدرك صاحب في الغيبة	٩٢	باب في الحمل	٩٢	باب المرأة تصوم بغير اذن زوجها
٩٢	باب ان يكون الاعتكاف	٩٢	باب في المشركين يمتنعون بالمسلمين	٩٢	باب السيف يكل	٩٢	باب ان يكون الاعتكاف
٩٤	باب كتاب الجهاد	٩٤	باب في اباحة الطعام في ارض العدو	٩٤	باب انتهى ان يقدر السير من صبيح	٩٤	باب كتاب الجهاد
٩٤	باب ما جاء في الهجرة	٩٤	باب في حمل الطعام من ارض العدو	٩٤	باب ليس الدروع	٩٤	باب ما جاء في الهجرة
٩٤	باب في دولام الجهاد	٩٤	باب في بيع الطعام في ارض العدو	٩٤	باب في الرمايات والالوية	٩٤	باب في دولام الجهاد
٩٤	باب في النهي عن السياحة	٩٤	باب في تخميم القنول	٩٤	باب في الرجل يتأذى بالشعار	٩٤	باب في النهي عن السياحة
٩٤	باب في فضل القنول في قتال الروم	٩٤	باب في حرقه الغال	٩٤	باب ما يقول الرجل اذا ساء اذنه	٩٤	باب في فضل القنول في قتال الروم
٩٤	باب في ركوب البحر في الفرد	٩٤	باب السرب يملئ القاتل	٩٤	باب في الرجل يسافر وحده	٩٤	باب في ركوب البحر في الفرد
٩٤	باب فضل من قتل كافرا	٩٤	باب في الامم يخضع القاتل السلب	٩٤	باب في القوم يسافرون يوم من ايامهم	٩٤	باب فضل من قتل كافرا
٩٤	باب جرد نساء المجاهدين	٩٤	باب في السرب لا يحبس	٩٤	باب في المنصف يسافر في ايامهم	٩٤	باب جرد نساء المجاهدين
٩٤	باب في السرية تحقق	٩٤	باب ما جاء بعد الغيبة لاسم له	٩٤	باب في وعار المشركين	٩٤	باب في السرية تحقق
٩٤	باب فضل الرباط	٩٤	باب في المرأة والعبد عذبان	٩٤	باب في الحق في بلاد العدو	٩٤	باب فضل الرباط
٩٤	باب كراهية ترك الغزو	٩٤	باب المشرك يسلم له	٩٤	باب في بعث العيون	٩٤	باب كراهية ترك الغزو
٩٤	باب في نسخ غير العامة الخاصة	٩٤	باب في سيمان الخيل	٩٤	باب بن السبل ياكل من الثمر	٩٤	باب في نسخ غير العامة الخاصة
٩٤	باب في الرخصة في القعود	٩٤	باب من اسلم الخيل سها	٩٤	باب في الطاعة	٩٤	باب في الرخصة في القعود
٩٤	باب ما يجوز من الغزو	٩٤	باب في المنقل	٩٤	باب ما يؤمر من انضمام العسكر	٩٤	باب ما يجوز من الغزو
٩٤	باب في الرمي بين الغزو وليس الدنيا	٩٤	باب في القنول للسرية تخفى من العسكر	٩٤	باب كراهية منى لقار العدو	٩٤	باب في الرمي بين الغزو وليس الدنيا
٩٤	باب فضل الشهادة وشيخ الشهاد	٩٤	باب اختلاف في شركاء بدر	٩٤	باب دعاء المشركين	٩٤	باب فضل الشهادة وشيخ الشهاد
٩٤	باب الجعائل في الغزو	٩٤	باب السرية ترد على اهل العسكر	٩٤	باب المكر في الحرب	٩٤	باب الجعائل في الغزو







# ادارة القرآن کراچی کی چند جدید اور مفید عربی مطبوعات

<h2>جمع الفوائد</h2> <p>من جامع الاصول وجمع الزوائد</p> <p>للعلماء محمد بن سليمان المغربي ١٠٩٣هـ</p> <p>مع تخریج اعذب الموارد لعبدالله بن محمد الدبی</p> <p>چودہ اہمات کتب حدیث کا مجموعہ جس میں ہر اور طویل اسناد کو نکال کر احادیث کا سب سے جامع اثر لکھ دینا یاد کیا گیا</p> <p>قیمت = 1180/-</p> <p>چار جلد</p>	<h2>الفقه الحنفی وادلته</h2> <p>(من القرآن والحدیث)</p> <p>شیخ اسعد محمد سعید صاغری</p> <p>اس کتاب میں تمام ابواب فقہ حنفی کے اسلوب سے مدلل انداز میں پیش کیا گیا ہے</p> <p>قیمت = 880/-</p> <p>تین جلد</p>	<h2>شرح الزیادات للامام محمد</h2> <p>للعلماء قاضی خان</p> <p>تحقیق دکتور قاسم اشرف نور</p> <p>عالم اسلام میں ظاہر الزیادہ کی اس کتاب کی پہلی اشاعت۔ قاضی خان جیسے محقق کی شرح کے ساتھ جس میں ہر باب کے شروع میں اصول بیان کر کے اس پر کتاب کے مسائل متفرع کئے گئے ہیں</p> <p>قیمت = 2495/-</p> <p>۶ جلد</p>
---	---	---

<h2>شرح الحموی</h2> <p>علی الاشباہ والنظائر لابن نجیم</p> <p>(غزیر یون البصائر)</p> <p>نئی کمپوزنگ کے ساتھ تصحیح شدہ اشاعت</p> <p>قیمت = 896/-</p> <p>۳ جلد</p>	<h2>احکام القرآن</h2> <p>تالیف</p> <p>جماعت اکابر علماء زیر نگرانی</p> <p>حکیم الامت حضرت تھانوی رحمہ اللہ</p> <p>قیمت = 1496/-</p> <p>پانچ جلد</p>	<h2>مجموعہ رسائل لکھنؤی</h2> <p>علامہ عبدالحی لکھنؤی</p> <p>مختلف علمی موضوعات پر نادر و نایاب ۳۶ رسائل کے مجموعہ کی پہلی اشاعت</p> <p>قیمت = 1980/-</p> <p>۶ جلد</p>
---	---	---

<h2>شرح الطیبی</h2> <p>علی مشکوٰۃ المصابیح</p> <p>مخطوطات سے عالم اسلام میں پہلی اشاعت</p> <p>قیمت = 2980/-</p> <p>بارہ جلد</p>	<h2>إعلاء السنن</h2> <p>تالیف: مولانا ظفر احمد عثمانی</p> <p>زیر نگرانی حضرت تھانوی</p> <p>تمام ابواب فقہ سے متعلق احادیث کے متعلقات پر مشتمل ۶۱۲۳ احادیث احکام کا مجموعہ ۱۲۱۳ء مع اظہار سترہ قیم الاما حدیث</p> <p>اہل = 6800/-</p> <p>عام = 5800/-</p> <p>۱۸ جلد</p>	<h2>مصنف عبدالرزاق</h2> <p>مع فہرست</p> <p>عبدالرزاق الصنعانی</p> <p>قیمت = 3980/-</p> <p>۱۲ جلد</p>
---	--	--

ادارة القرآن والعلوم الاسلامیہ مرکزی آفس ۳۳۷/D نزد سبیلہ چوک ۶۱۲۳/آفس اردو بازار کراچی ۶۱۲۳/آفس ایچ اے ڈن اسلام آباد  
فون سبیلہ کراچی 7216488 فیکس ڈن 7223688 فون اردو بازار کراچی 2629157 = ای میل quran@digicom.net.pk